الإدراك الاستراتيجي

للولايات المتحدة الأميركية

دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٢٦٠ / ٣/ ٢٠١٤) مركز الايداع ٩١٠,٣٢٠٧٣

الدكتور : عادل ثجيل البديوي

الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية

دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية

ردمك **978 - 9957- 551 - 94 - 0** ISBN

الواصفات: الجغرافيا السياسية// الجيوبولوتيكيا

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط **(M)**

- هاتف: **00962 6 4659891** تلفاكس: **00962 6 4659892**
- موبايل: **00962 795747460** موبايل: **00962 796295457**
- هاتف السودان – الخرطوم **00249 9 18064984**
- البريد الإلكتروني: **dar_ jenan@yahoo.com**
daraljenanbook@gmail.com

الإدراك الاستراتيجي

للولايات المتحدة الأميركية

دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية

الدكتور

عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي



الإهداء

إلى أول من عرف الحضارة....

وعلم الكتابة....

وسن القوانين....

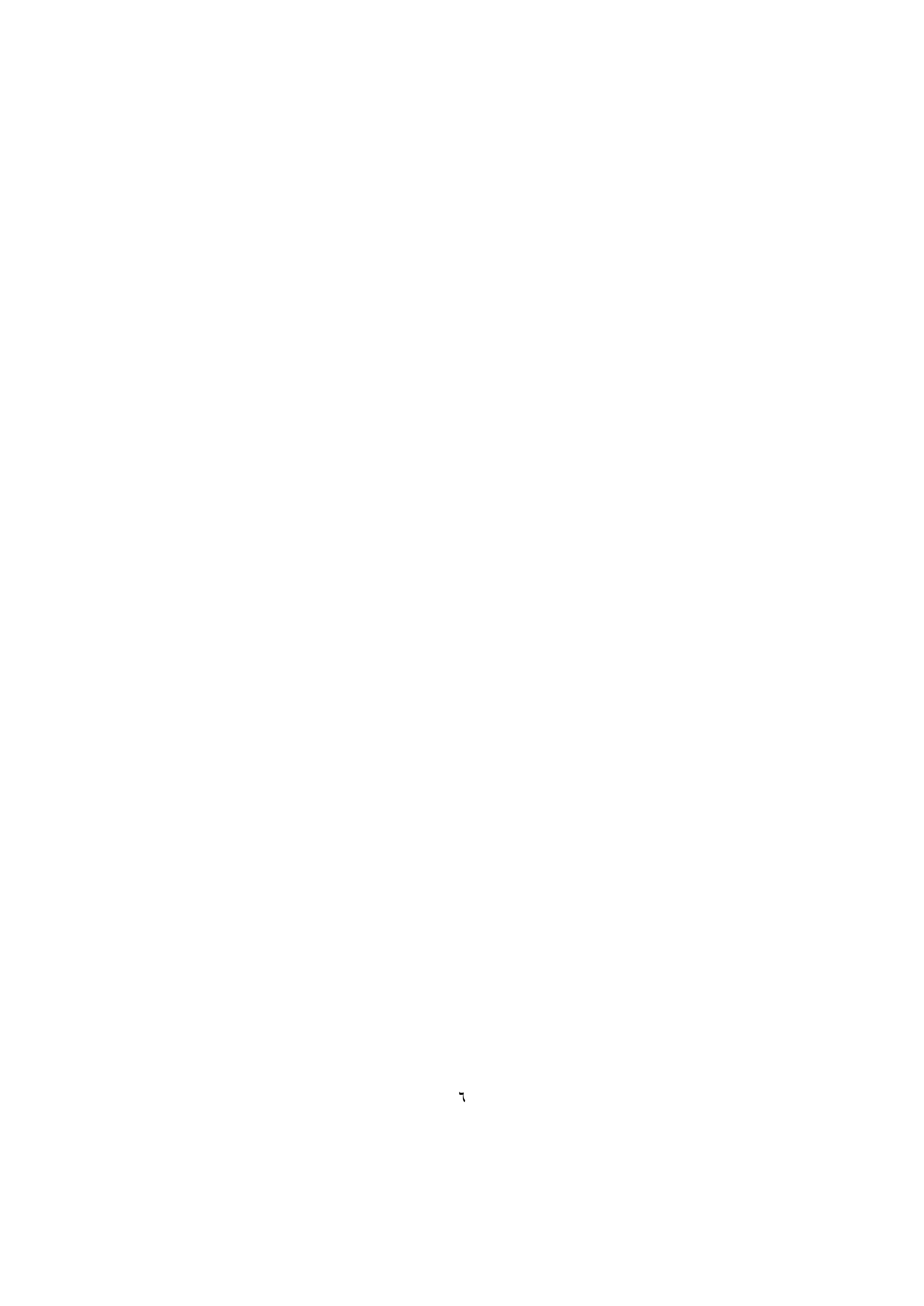
إلى من فيه ولد خليل الله...

ليكون أصل حبيب الله...

إلى منبتي واصلي وروحي بين جنبي...

إلى بلدي أصل الوجود عراق الشموخ....

أهديك هذا الجهد المتواضع.



المقدمة

١ - أهمية الموضوع:

تُعدّ دراسة العلاقة الجدلية بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي للدول من المواضيع الحديثة جدا، والتي لم تتناولها الكثير من الدراسات والبحوث في علم السياسة عموما والدراسات الاستراتيجية خصوصا ، نظرا لحداثة المفهومين من جهة، ولكونها تتضمن عمقا تحليليا واسعا من حيث هذا الترابط بين هذين المتغيرين من جهة أخرى. وإذا كانت هذه العلاقة غير واضحة بالنسبة إلى الدول الصغرى، أو الإقليمية للحدود الواضحة في القيود على تفكيرها الاستراتيجي، فإنها تبدو عالية الوضوح بالنسبة للدول العظمى والكبرى، لاسيما لدولة أخذت اليوم تحتل المركز الأول في النظام الدولي، والقطب المهيمن عليه، ومن هنا تنبع أهمية العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية التي تنتهجها الولايات المتحدة في بناء فروضها الاستراتيجية وخططها التصورية في تقويماتها العالمية، ومن ثم في توجهاتها السياسية الخارجية.

فالمبادئ الجيوبوليتيكية هي مجموعة الإجراءات والفرضيات الاستراتيجية التي تضعها وتنتهجها الدولة في أداءها الاستراتيجي وسلوكها السياسي الخارجي، والتي تتضمن بالضرورة التقويم السياسي- الجغرافي للمناطق الواقعة وراء حدود الدولة. ولذلك فهي مبادئ إجرائية تتألف من مجموعة فروض سياسية- جغرافية تنطلق منها الدولة في فروضها الاستراتيجية وخططها التصورية، لتتضمن هذه الإجراءات مصالح الدولة، ومصادر التهديد التي قد تتعرض لها هذه المصالح، والرد المخطط له لمواجهة هذه التهديدات أن وقعت، والمبررات التي تساق للإقدام على هذا الرد. وتتنوع مستويات هذه المبادئ الجيوبوليتيكية بتنوع الدول على الخريطة العالمية، ويكون هذا التنوع في المستوى انعكاسا للمصادر والموارد والقدرات والإمكانات التي تمتلكها الدولة، فضلا عن المصالح والأهداف التي تسعى هذه الدولة إلى تحقيقها في محيطها الدولي، لذلك فان هناك مبادئ جيوبوليتيكية محلية وإقليمية، وعالمية، إذ يتطلب المستوى المحلي من الدولة إن تُقوم أوضاع الدول المجاورة لها، وهذا ما تتبعه كل دول العالم أيا كان حجمها أو الموارد التي تمتلكها، أو الأهداف التي تسعى أليها. أما مبادئ المستوى الإقليمي فهي تتجسد في الدول التي تتطلع إلى مد نفوذها على حساب جيرانها المباشرين، وهذا ما تضعه الدول الإقليمية في الحسبان عند صياغتها لفرضياتها الاستراتيجية وخطط تصورها الإقليمية. أما المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية فان عدد محدود جدا من الدول يتميز بهذا المستوى العالمي في صياغته لفروضه الاستراتيجية، ومن ثم تعمل هذه الدول وفق فرضيات استراتيجية تتساوق مع المنظومة العالمية.

لذلك يمكن القول بان المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية قد بدأت عندما أصبح في إمكان دولة أو مجموعة دول ذات إمكانات وقدرات كبيرة أن تنظر إلى الشؤون السياسية في العالم ككل، وإنها تستطيع أن تعمل على مستوى الكرة الأرضية كلها، واضحي في مقدور صناع القرار سواء السياسيين منهم أو العسكريين أن يفكروا جغرافيا ويعملوا جغرافيا على المستوى العالمي أيضا. لتقترن المبادئ الجيوبوليتيكية ببروز النظرة الشمولية للعالم كساحة تفاعلات واحدة تهتم بها القوى الموجهة للنظام الدولي، فضلا عن بروز العلاقات ذات البعد العالمي فيما بين الدول بشكل عام.

وفي ضوء ذلك فان المبادئ الجيوبولتيكية تفرض قيودها على العمل السياسي، لأنها تؤدي دورا كبيرا على المستوى الاستراتيجي، إذ تدرس المعطيات المؤثرة في ساحة العمليات والتفاعلات داخل وخارج الدولة، لتحدد من خلالها الفرضيات الاستراتيجية الملائمة من خلال التفاعل بين هذه المعطيات الواقعية، وقدرات الدولة ووسائلها، وأهدافها التي تنوي تحقيقها.

لذلك فان الاستعانة بالمبادئ الجيوبوليتيكية تكون عندئذ الوسيلة التي بفضل تقويمها تستطيع سياسات الدولة واستراتيجياتها الإجابة فيما إذا أشبعت حاجاتها أم لا. كما إنها ستأتي بالإرشادات بشأن الاتجاهات المكانية التي ينبغي للدولة أن تندفع أليها، فضلا عن السبل والاستراتيجيات الموائمة مع وجهة التغيير المراد تحقيقها.

غير انه لا يمكن الوصول إلى هذا التقويم المنطقي والعقلاني للأهداف والمصالح إلا من خلال الفهم والتنظيم العقلاني للوسائل والأهداف بقدر كبير من الإدراك الواقعي. أي من خلال الإدراك الاستراتيجي، وضمن هذا الإطار فان الإدراك الاستراتيجي للمحفزات فضلا عن الأهداف والمصالح والتقويم المنطقي لهما لا يتم في فراغ، إنما هو عملية تحليلية منهجية لطبيعة العلاقات والمعطيات السائدة في كل من البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة وصناع قرارها، والتي تدفعها أما لاستثمار الفرص الموجودة في هذه البيئة، وتنمية المحفزات المسوغة للانطلاق بها إلى آفاق أوسع. أو لتقويض التهديدات والتحديات كافة التي يمكن إن تفرضها هذه البيئة على أهداف الدولة ومصالحها. أي انه يشير إلى وجود العملية العقلانية الرشيدة التي نصبح بها واعين للبيئة المحيطة.

وعليه فان الإدراك الاستراتيجي يُمكن الدولة من توقع التطورات والتغييرات الحالية والمستقبلية، ويوفر الأدوات الملائمة للتعامل معها، لذا فهي عملية واعية تنطوي على محاول التأثير في البيئة المحيطة وفهمها، أو على الأقل التأقلم معها،وهذا ما ينعكس على صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية، فمن خلال الإدراك الاستراتيجي ستتمكن من التقدير والتقويم الدقيق للأوضاع الجيوبوليتيكية، وتحديد فرص الحركة والمناورة في مواجهة المواقف والقوى الأخرى، مما يمكنه من التقويم السليم للإمكانات

والقدرات المتاحة ومدى القدرة على استعمالها، فضلا عن واقعية الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها. أي انه يفرز انجح المبادئ الجيوبوليتيكية المحققة للمقاصد.

لذلك فمن خلال الإدراك الاستراتيجي يتم التقويم الواعي والسليم للقدرات والأهداف التي تحدد مستوى المبادئ الجيوبوليتيكية من محلية وإقليمية وعالمية التي ستتبعها الدولة في توجهاتها واستراتيجياتها الخارجية ومن ثم في فهمها لدورها ومكانتها الدولية، ومن ثم تأثير هذا الإدراك على الفروض السياسية- الجغرافية التي تحملها الدولة في تقويمها للمناطق الحيوية من العالم.

وللوهلة الأولى مما سبق تنشأ فكرة مفادها إن الإدراك الاستراتيجي هو صاحب التأثير الأحادي على صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية وليس هناك أي علاقة أثر متبادل بين المتغيرين. غير إن ما نريد أن نوضحه هو إن الإدراك الاستراتيجي هو حالة وسطية بين الحافز والاستجابة، إذ يشكل الحافز مبادئ جيوبوليتيكية سابقة أو حالية أثرت في تفسيرات وتأويلات الإدراك ومن ثم فهمه للبيئة المحيطة، وقد يكون هذا الحافز حالة فكرية استلهمها الإدراك، أو حالة مادية عبر عنه في سلوك معين. أما الاستجابة فهي مخرجات حالة الإدراك نتيجة للحافز المثار. وفي كلا الحالتين فان المبادئ الجيوبوليتيكية تمثل حافز للإدراك، ومن ثم استجابة له، مما يمثل بان العلاقة بين المتغيرين علاقة مركبة ووثيقة تؤثر أحداهما بالأخرى.

وان هذه العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي، قد تجسدت وبصورة واضحة في البناء والأداء الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية من خلال صياغتها لمبادئها الجيوبوليتيكية، إذ إنها ومنذ تأسيسها كدولة مستقلة لم يقتصر إدراكها وفهمها لدورها بأنها ذات أبعاد محلية أو حتى إقليمية، بل أنها ذات أبعاد ومطامح عالمية ينبغي أن تترجم في إجراءات وفرضيات وخطط تصورية استراتيجيه عالمية تستوعب هذا الدور وتعبر عنه، لذلك عرفت الولايات المتحدة مبادئها الجيوبوليتيكية بأنها تتعدى المستويين المحددين المحلي والإقليمي، وإنها ذات مبادئ جيوبوليتيكية عالمية نتيجة ما تراه في نفسها بأنها ذات قيم ومبادئ فكرية ينبغي ألا تقتصر على المجتمع الأميركي فحسب بل يجب أن تتعده إلى ابعد من ذلك بكثير، كما إنها ذات إمكانات ومصادر وقدرات تؤهلها لحمل هذه القيم والمبادئ إلى أقصى أطراف الأرض. فضلا عن ذلك فإنها تعرف نفسها بأنها ذات أهداف ومصالح عالمية ينبغي أن تصاغ في مبادئ جيوبوليتيكية ذات امتداد عالمي أيضا، تُقوم في ضوءها المناطق الجيوبوليتيكية- الجيواستراتيجية في العالم، ليحدد في ضوءها ما هي الأخطار والتهديدات التي تشكلها هذه المنطقة أو تلك على هذه المصالح والأهداف، لتستوعب هذه المخاطر والتهديدات، ومن ثم أيجاد الخطط التصورية والفرضيات الاستراتيجية الكفيلة بإنهائها من خلال الأداء الاستراتيجي والسلوك السياسي الخارجي المتبع.

وعلى أساس هذا الإطار عملت الولايات المتحدة على إعادة ترتيب وضـع الخريطـة العالميـة بمـا ينسجم ومصالحها وأهدافها الخاصة، وعلى وفق معادلة الانسجام بين متطلبات الانتشار الجيوبوليتيكي وإمكانية تحقيق ذلك بما يتوفر من قدرات، ويتسق ويتوافق وواقع القوة العظمى الوحيدة في بنية النظام الدولي.

٢- إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشـكالية مركبـة ذات اتجـاهين مـتلازمين، الإشـكالية الأولى، هـو إن التطـور العلمي- التكنولوجي الذي يعيشه العالم خلق تداخل وتفاعل كبير بين الدول وعلى جميـع المـستويات السياسية والعسكرية- الأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والإعلامية، والاجتماعية، لينعكس هذا التفاعل في التقليل من أهمية العامل الجيوبـوليتيكي في تـأثيره علـى صـياغة الفرضـيات الاسـتراتيجية للقـوى العظمى والكبرى في توجهاتها العالمية وفي سلوكها السياسي الخارجي. غير إن الولايات المتحدة عملت وعمدت على إحياء هذا العامل على الرغم من التطور والتفاعل السابق، ولكن بـصيغ مختلفـة وبـأطر جديدة وبفكر يتلاءم ويتكيف والواقع الجديـد، فانتقلـت بـالمفهوم الجيوبـوليتيكي إلى مفهـوم المبـادئ الجيوبوليتيكية التي تحاول الربط بـين الجيوبوليتيكيـا والجيواسـتراتيجية في بنـاء فروضـها الاسـتراتيجية وخططها التصورية لتحديد وتقويم المناطق الحيوية العالمية.

أما الإشكالية الثانية،تنبع مـن إن الولايـات المتحـدة في صـياغتها لمبادئهـا الجيوبوليتيكيـة العالميـة وفرضيتها الاستراتيجية، تكون هذه الإجراءات متوافقة ومتكيفة مع البيئة الدولية ومعبرة عـن النظـام الدولي المعاش. غير إن هذا التكيف والتوافق مع البيئة الدولية في المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية لا يتم في فراغ وإنما عن دراسة وتفكير واقعي وتقويم للأعداء والأصدقاء والمصالح والأهداف، أي من خلال إدراكها الاستراتيجي.

٣- فرضية الدراسة:

هناك فرضيتان تسعى إلى إثباتها هذه الدراسة وهما:

١. أن جميع الفرضيات الاستراتيجية الـتي تـصوغها الولايـات المتحـدة الأميركيـة في تفاعلاتهـا وتحركاتها الخارجية، ومن ثم في تحقيق أهدافها ومصالحها القومية، نابعة من تقييم سياسـي- جغرافي (جيوبوليتيكي) للمناطق والأقاليم العالمية.
٢. أن ثمـة تراكبـا وتلازمـا وترابطـا علائقيـا متبـادلا بـين المبـادئ الجيوبوليتيكيـة والإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية، إذ يؤثر الأول في الأخير، ليعود الأخير ومن جديد ليؤثر في المبادئ الجيوبوليتيكية، لتعود هذه المبادئ ومن جديد لتؤثر في الإدراك كتغذية عكسية

وكمحفزات جديدة، وهكذا تستمر عملية الأثر المتبادل بين المتغيرين في تأثيرهما على الفرضيات الاستراتيجية الأميركية. ولإثبات هاتين الفرضيتين تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل يتطابق الإدراك الاستراتيجي مع المبادئ الجيوبوليتيكية؟
- ما هي محددات الإدراك الاستراتيجي الأميركي؟
- ما هي الأسس الفكرية والنظرية التي تعتمدها هذه المبادئ الجيوبوليتيكية في تأثيرها على الإدراك الاستراتيجي الأميركي؟
- ما هي الأطر التطبيقية لهذه المبادئ؟
- وما هي التصورات المستقبلية لهذه المبادئ في ضوء إدراكها الاستراتيجي؟

٤- منهاج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة مناهج من مناهج البحث العلمي، إذ وظفت المنهج التاريخي الذي كان ضروري لفهم العلاقة التاريخية بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي الأميركي، أما المنهج الثاني فكان منهج التحليلي النظمي الذي قامت عليه الدراسة، من حيث تحليل المدخلات – المحفزات– والعمليات – الإدراك الاستراتيجي–، والمخرجات – المبادئ الجيوبوليتيكية–، ومن ثم التغذية العكسية كمحفزات جديدة للإدراك الاستراتيجي الأميركي. أما المنهج الآخر الذي اعتمدته الدراسة فهو منهج الاستشراف الاحتمالي لصياغة مشاهد مستقبلية محتملة عن مسار واتجاه هذه المبادئ الجيوبوليتيكية.

٥- هيكلية الدراسة:

تضمنت الدراسة أربعة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة تم تقسيمها على النحو الآتي:

الفصل الأول، جاء كإطار نظري للدراسة، وقسم إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم الإدراك الاستراتيجي، أما المبحث الثاني، فقد تناول مفهوم المبادئ الجيوبوليتيكية.

أما الفصل الثاني، فقد جاء مبين الإطار الفكري للمبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية ، وقسم إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الليبرالية والليبرالية الجديدة، أما المبحث الثاني فقد تناول الواقعية والواقعية الجديدة.

أما الفصل الثالث، فقد جاء مبين الإطار التطوري والتطبيقي للمبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية، وقسم إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية حتى الحرب العالمية الثانية. أما

المبحث الثاني فقد تناول المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية في حقبة الحرب الباردة. والمبحث الثالث تناول المبادئ الجيوبوليتيكية بعد انتهاء الحرب الباردة.

أما الفصل الرابع، فقد بين الإطار المستقبلي للمبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية، إذ قسم إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مشهد البناء الإمبراطوري. أما المبحث الثاني فقد تناول مشهد التعددية القطبية. وتناول المبحث الثالث مشهد الأحادية المقيدة.

الفصل الأول

الإطار النظري

لكي تتعامل وتتفاعل الدولة مع المواقف -المحفزات- التي تأتي من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، لا بد لها من خطوة أولية تتحسس بها هذه المثيرات، ومن ثم تكون بها واعية لما يمكن إن تحمله هذه المواقف من فرص تسعى الدولة إلى استثمارها لتحقيق أهدافها، أو تهديدات وكوابح تمنع تحقيق تلك الأهداف.

ويطلق على هذا الوعي بالمثيرات تعريف الموقف أي إدراكه وتصنيفه ضمن خانة معينة، وبانعدام هذا الإدراك ينعدم الفهم والوعي بالبيئة المحيطة ومن ثم فقدان القدرة على تعريف المواقف، وبانعدام هذا التعريف للمواقف المادية والفكرية لا يكون للدولة أي استعداد للتعامل مع تلك المحفزات والتهيؤ لها، فالإدراك متغير ضروري لأي سلوك تنتهجه الدولة في النظام الدولي، ومن ثم في صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية ألموجهه للتعامل مع البيئة المحيطة بها. بل إن فقدان هذا الإدراك الاستراتيجي تنعدم القدرة على التقويم الايجابي للمناطق السياسية- الجغرافية ذات الأهمية الحيوية للدولة، مما يؤدي إلى فقدان القدرة على تقويم التهديدات التي يمكن إن يحملها هذا الإقليم أو ذاك تجاه أهداف الدولة وأمنها القومي، كما إن الإدراك يتصل بتعريف الأهداف والمصالح التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، كما يتصل بإدراك الوسائل التي تستطيع إن تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، وهنا يرتبط الإدراك الاستراتيجي بالفهم الواعي والعميق للقدرات الفعلية والكامن التي تمتلكها الدولة قياسا بالدول الأخرى. كل هذه العناصر والمتغيرات تؤخذ في الإدراك الاستراتيجي عند صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية التي ستتبعها الدولة في سلوكها الخارجي، وبغية الإلمام بالعلاقة المباشرة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حيث قسم المبحث الأول إلى مطلبين تناول المطلب الأول مفهوم الإدراك، وفي المطلب الثاني تناولنا مفهوم الإدراك الاستراتيجي. أما المبحث الثاني فقد قسم إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول مفهوم الجيوبوليتيكيا، وفي المطلب الثاني تناول مفهوم المبادئ الجيوبوليتيكية، في حين كان موضوع المطلب الثالث العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية.

المبحث الأول

مفهوم الإدراك الاستراتيجي

يتأسس الإدراك الاستراتيجي على أساس الفهم الواعي والعميق للفرص والتحديات التي تحيط بالدولة، سواء كانت داخلية أو خارجية، ومن ثم التهيؤ لها سواء كانت فرصة من خلال استغلالها لصالح الدولة، أو تهديد من خلال الاستعداد له وتجاوزه، فماذا يعني الإدراك الاستراتيجي؟

المطلب الأول

الإدراك

إنّ الإنسان ظاهرة متعددة الجوانب، تخضع لتأثير وسيطرة عدد كبير من المتغيرات، فالإفراد يختلفون في القدرات والاستعدادات والمهارات، كما إن أنماط السلوك* المكتسبة تتباين إلى درجة كبيرة من فرد لآخر.[1] وذلك لان السلوك الإنساني يتحدد بناءً على التفاعل بين عدد من العوامل والمتغيرات من بينها الكيفية التي يفهم بها الفرد ما يحيط به من أشخاص وأشياء مختلفة، بمعنى إن شعور الفرد بظروف البيئة المحيطة به وفهمه لها يشكل عاملا أساسيا من العوامل المؤثرة في تحديد سلوكه وتصرفاته في المواقف المختلفة. ويعبر عن عمليات الشعور والفهم بتعبير "الإدراك **Perception**".[2] لذلك، فما هو الإدراك؟

على المستوى اللغوي، فان مصدر الإدراك في اللغة العربية يأتي من أدراك الشيء أي لحقه وبلغه وناله، فضلا عن إدراك الشيء أي عقله إلى فهمه، وتدارك الشيء بالشيء بمعنى اتبعه به فيقال تدارك الخطأ بالصواب، والمدارك الخمس هي الحواس الخمس.[3] لذا فان الإدراك في أحد معانيه اللغوية يأتي من الفهم والوعي لذلك الشيء أي عقله. والعقل في اللغة هو الذي يدرك حقائق الأشياء الكلية

---

* يعرف السلوك، بأنه كل الأفعال والنشاطات التي تصدر عن الفرد سواء كانت ظاهرة أو غير ظاهرة، والسلوك ليس شيئا ثابتا، ولكنه يتغير وهو لا يحدث في فراغ، وإنما في بيئة ما، ويتأثر بعوامل البيئة والمحيط الذي يعيش فيه الفرد. ينظر في ذلك، الخطيب، جمال: تعديل السلوك الإنساني، مكتبة الصلاح، ط٢، بلا، ٢٠٠٣ص٤٥

[1] السلمي، علي: السلوك الإنساني في الإدارة، مكتبة غريب، القاهرة، بلا، ص٢٣

[2] المصدر نفسه ص٤٩

[3] ينظر في ذلك، البصري، أبي بكر محمد بن الحسن الازدي (لابن دريد): جمهرة اللغة ج٢، دار صادر، بيروت، ٢٠١٠ص٢٥٤

- الرازي، محمد بن أبي بكر : مختار الصحاح، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، بلا ص١٨١

النظرية، واللفظ مشتق من عقل، أي أدرك وعرف الخطأ. فالعقل مفهوم نفسي ملازم لـلإدراك وظيفـة ومعنى.[١]

أما اصطلاحا، فيعرف الإدراك في نطاق علم النفس الاجتماعي بأنه "نتاج عقلي ومعنوي لعمليات التفاعل بين الفرد وبيئته، أو بين الجماعة المعنية ومحيطها الخـارجي."[٢] بمعنـى إن العمليـة العقليـة الـتي تسقط على حواسنا المختلفة من العالم الخارجي الذي يحيط بنا، فالإدراك لا يقتـصر علـى مجـرد إدراك الخصائص الحسية لشيء ما، وإنما إدراك ما يحتويه من رموز لها دلالاتها ومعناها.[٣] فهو العمليـة الـتي يتم من خلالها معرفة الفرد للأشياء الموجودة في عالمه المحيط به عن طريق حواسه.[٤] أي العملية العقلية التي من خلالها نتفطن إلى مثيرات العالم الخارجي التي تجذب انتباهنا أو تثير حواسنا.[٥]

لذا فان الإدراك هو فهم المثيرات بناء على الخبرة، فهو يشمل استقبال المثير وفهمه. ويزود الإدراك المخ بالمعلومات والتغيرات الداخلية والخارجية ليؤدي وظائفه بكفاية، لذلك يعتمد الإدراك على الوعي والانتباه.[٦] ولهذا يؤكد الفيلسوف "لالاند" بان الإدراك هو الفعل المنظم الذي ينظم به الفرد إحـساساته الحاضرة مباشرة، ويعطيها تفسيرا ومعنى.[٧]

فالإدراك هو قراءة المعاني من الإشارات الحسية، وترجمة الإحساسات وإعطائها معنى، وهو بذلك لا يشبه الصورة الفوتوغرافيـة علـى الإطـلاق، وفي هـذا المجـال ينبغـي إن نفـرق بـين العـالم الحقيقـي **Veridical** كما يصفه عالم الفيزياء والمكـون مـن الإحـداث الموضـوعية **Objective** مـن جانـب، والعالم الذاتي **Subjective** أو المدرك للأحداث من جانب آخر. كما لا يتركز مجـال دراسـة الإدراك في الأحداث الموضوعية فحسب، ولكنه يدور حول المظهر الـذي تتخـذه الأشـياء والأحـداث وكيـف تبدو.[٨]

لذلك فان للإدراك صلة وثيقة بسلوكنا، فنحن نستجيب للبيئة لا كما هي عليه في حقيقتها بل كما ندركها، أي أن سلوكنا يتوقف على كيفية إدراكنا لما يحيط بنا من أشياء وأشـخاص ونظـم وغيرهـا.[٩]

---

[1] مسعود، جيران: الرائد، المجلد ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨ ص ١٠٤٠

[2] **Jeurgen, Dedring: Recent Advances in Peace and Conflict Research, A critical Survey-sage. Library of social Research, Vol. 27, London, 1979 p.164**

[3] العيسوي، عبد الرحمن: علم النفس العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ص٧٩

[4] **Litterer, Joseph A.: The Analysis of Organization, Join Wiley and Sons, Inc, New York, 1973 p.106**

[5] المليجي، حلمي: علم النفس المعاصر، دار النهضة العربية، ط٣، بيروت، ١٩٧٢ ص١٨٩

[6] زهران، حامد عبد السلام: قاموس علم النفس، مطبوعات الشعب، بلا، ١٩٧٢ ص٧٨

[7] لالاند، اندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الثاني H-Q، منشورات عويدات، ط٢، بيروت- باريس، ٢٠٠١ ص ص٩٥٦-٩٥٧

[8] عبد الخالق، أحمد محمد، وعبد الفتاح محمد دويدار: علم النفس أصوله ومبادئه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩ ص١٣٧

[9] راجح، أحمد عزت: أصول علم النفس، دار الكتاب العربي، ط٧، القاهرة، ١٩٦٨ ص١٤٩

والسبب يعود في إن الإنسان لا يستجيب للبيئة الفيزيائية -الطبيعية- كما هي عليه في الواقع، بل يستجيب للبيئة كما يحسها ويراها، أي يدركها، وهي ما تسمى بالبيئة السيكولوجية التي تنبه سلوك الفرد وتدفعه إلى الفعل.(١) لذا فان فهم وإدراك هذا الاختلاف بين البيئتين الواقعية والسيكولوجية يمكن إن يوفر لنا أساسا صالحا لفهم مختلف السلوكيات سواء كانت إدارية أو تنظيمية للدولة أو لمنظمة ما، فضلا عن سلوك الإفراد.(٢)

وعلى أساس ما تقدم، فان الإدراك هو عملية تحويل العالم الفيزيائي -الطبيعي- إلى صور عقلية، وتختص العمليات الإدراكية بتخفيض الكميات الضخمة من المعلومات المتاحة في البيئة إلى كمية صغيرة يستخدمها الكائن العضوي، ومن ثم فان الإدراك هو العملية التي نُكون بها أوصافا وانماذج موجزة عن البيئة، ويتم ذلك باكتشاف علاقات وأنماط في هذه البيئة.(٣) بمعنى إن الإدراك عملية عقلية تمكن الإنسان من التوافق مع بيئته.(٤) فالفرد في سبيل تفاعله وتعامله وتكيفه مع البيئة لا بد إن يدرك ويفهم هذه البيئة، ويستجيب لها استجابات مختلفة تؤمن استمراره فيها وتحميه من مخاطرها وتمكنه من الاستفادة من فرصها.(٥) لذا فان تعامل الإنسان مع بيئته، وتفاعله معها يتطلب أولا وقبل كل شيء إن يعرف هذه البيئة حتى يتسنى له التكيف معها واستغلالها وحماية نفسه من أخطارها واشتراكه في أوجه نشاطها، والشرط الأول لهذه المعرفة هو إن ينتبه إلى ما يهمه من هذه البيئة وان يدركها بحواسه كي يستطيع إن يؤثر فيها وان يسيطر عليها بعقله وعضلاته. فالانتباه والإدراك هما الخطوة الأولى في اتصال الفرد ببيئته وتكيفه معها.(٦) وعليه فان الإدراك لا يمكن إن يقوم دون توفر شرطان ضروريان، أولهما، وجود الذات التي تدرك. والآخر، الموضع الذي يُدرك، أو العالم الخارجي الذي يمكن إن تدركه الذات البشرية.(٧) بمعنى إن الإدراك تعبير عن وعي الفرد بقضايا مرتبطة بموقف معين، فالفرد يتلقى مجموعة ضخمة من المعلومات اليومية عن شتى الموضوعات، هذه المعلومات تخلق لدى الفرد وعيا معينا بتلك الموضوعات، وكلما طرأ حافز خارجي يتعلق بتلك الموضوعات أثير هذا الوعي لدى الفرد إذ يتمكن من أعطاء معنى لهذا الحافز، ومن ثم، فالإدراك ينصرف إلى القضايا التي تثار في ذهن الفرد حينما يثار حافز خارجي يدفع الفرد إلى تذكر تلك القضايا.(٨)

---

[1] عبد الخالق، أحمد محمد: أسس علم النفس، دار المعرفة الجامعية، ط٣، الإسكندرية، ٢٠٠٠ ص١٧٥

[2] باقر، عبد الكريم محسن، وكريم محمد حمزة: علم النفس الإداري، دار التقني للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٤ ص٩٨

[3] عبد الخالق، احمد محمد، وعبد الفتاح محمد دويدار: المصدر السابق ص١٣٩

[4] المليجي، حلمي: مصدر سابق ذكره ص ١٨٩

[5] باقر، عبد الكريم محسن، وكريم محمد حمزة: المصدر السابق ص٩٥

[6] راجح، أحمد عزت: المصدر السابق ص١٤٩

[7] مطاوع، إبراهيم عصمت: علم النفس وأهميته في حياتنا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١ ص٥٠

[8] سليم، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٩٨ ص٣٩٨

وفي ضوء ذلك، فان الإدراك هو فهم المعنى وصياغة مفهـوم مـا، إذ إن الإدراك يتطلـب المعرفـة، والتطبيق يتطلب الإدراك والمعرفة.[1] بمعنى هو عملية تأويل الإحساسات تأويلا يزودنا بالمعلومات عما في عالمنا الخارجي من أشياء، أو العملية التي تتم بها معرفة ما حولنا من أشياء بوساطة الحواس.[2]

لذلك فان القائم بالإدراك يستخدم مظاهر الشيء ومحتواه وخبرته السابقة لتكوين أحـسن تخمـين عن الشيء الذي يراه، فيقوم بتحليل الشيء إلى مختلف مظاهره، ثم يستخدم هذه المظاهر لتكوين مدرك يطابق المعلومات المتاحة له،[3] في وقت مـا، فـضلا عـن افتراضـاتنا، وعاداتنـا في الحكـم والتزاماتنـا، وإحكامنـا الـسابقة.[4] فـالإدراك يتـأثر كـثيرا بمـا يكـون عليـه انتباهنـا **Attention**، وتأملنـا **Expectation**، ورغبتنا **Desire**، من اتجاه أولي.[5] فالإدراك يتوقف إذن، على شخـصية الفـرد، وسنه، وثقافته، وميوله، واتجاهاته، ويعني ذلك إن عملية الإدراك ليست عملية سهلة وبـسيطة ولكنهـا معقدة تتدخل فيها قوى مختلفة، تبدأ بالإحساس ثم يتدخل فيها ذكاء الفرد وخياله وذاكرتـه.[6] لـذلك فان الإدراك استجابة كلية لمجموعة التنبيهات الحسية الصادرة عن موضوعات العالم الخارجي، وهـي في الوقت نفسه استجابة تصدر عن الإنسان بكل ماله من ذكريات وخبرات واتجاهات وميول.

ومعنى ذلك إن الإدراك تتدخل فيه عوامل متعددة داخلية - ذاتية- ، وخارجية - موضوعية- .[7]

أولا/ العوامل الداخلية (الذاتية) : ويقصـد بها العوامل التي ترجـع إلى الشخص المدرك نفسـه وهي[8] :

١. الخبرة السابقة: إن التعلم والخبرة السابقة للفـرد تـساعد غالبـا علـى توقـع المعـاني الـتي تحملـها المنبهات وأثرها على المواقف المستقبلية.

٢. أثر الدوافع* على الإدراك: يتأثر إدراك الفرد غالبا بدافعية، إذ تؤدي الدوافع النفسية التي لم تشبع دورا كبيرا ومؤثرا على عملية الإدراك، إذ سيركز الفرد على اهتماماته لانتقاء واستقبال المـثيرات الـتي

---

[1] **Anderson, L.W & D.R Krathwohl : A taxonomy for Learning, Teaching and Assessing, Longman, New York, 2001, p.19**

[2] راجح، احمد عزت: مصدر سابق ذكره ص١٥٩

[3] عبد الخالق، احمد محمد، وعبد الفتاح محمد دويدار: مصدر سابق ذكره ص١٤٧

[4] لامبرت، ولـيم و.، وولاس ا. لامبرت: علم النفس الاجتمـاعي، ترجمـة سـلوى المـلا، دار الشروق، ط٢، القـاهرة، ١٩٩٣ ص٩٩، كذلك ينظر،

- حمدان، محمد زياد: الدماغ والإدراك الإنساني نحو نظريـة فيسيونفسية حديثـة للذكاء والتعلم، دار التربيـة الحديثـة، عمان، ١٩٨٦ ص ص٤٣-٤٤

[5] نايت، ركس، ومرجريت نايت: المدخل إلى علم النفس الحديث، تعريب عبد علي الجسماني، المؤسسة العربيـة للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٩٣ ص١٥٤

[6] العيسوي، عبد الرحمن: مصدر سابق ذكره ص٨٨

[7] المصدر نفسه ص٨٠

[8] جابر، جابر عبد الحميد: سيكولوجية التعليم ونظريات التعليم، دار الكتاب الحديث، الكويت، بلا، ص٩٨، وكذلك ينظر،

- عويضة، كامل محمد محمد: علم النفس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦ ص ص١٥١-١٥٥

تجعله يشبع رغباته، وبالمقابل يمنع أو يهمل استقبال الكثير من المنبهات والمواقف الأخرى التي تزخر بها البيئة.

٣. أثر الشخصية: إن شخصية الفرد المدرك تؤثر على إدراك الفرد وتصوراته للمثير أو الموقف الـذي يجابهه. وهنا يدخل في بناء الشخصية الخبرات والميول والاتجاهات والقيم والعواطف التي يحملها الفرد، مما يجعلها توجه ذلك الإدراك، أو تبني اتجاه معين دون سواه فتؤثر على تأويل وتفسير الفـرد للمـثير أو الموقف.

٤. التوقع، التهيؤ الذهني: أي استعداد العقل لإدراك موضوع معين يجعله لا يتوقع سواه.

٥. الانفعالية والحالة المزاجية الراهنة: الانفعال الشديد يشوه الإدراك ولا يـؤثر تـأثيرا سـيئا في دقتـه فحسب، بل في موضوعه أيضا.

٦. عقائد الفرد: إن ثقافة الفرد ومعتقداته تؤثر فيما يدركه من موضوعات العالم الخارجي وفي تأويله لها.

٧. أثر المهنة: للمهنة تأثير في تأويل الإحساسات أي في الإدراك.

٨. الحالة الصحية والنفسية: أي حالة الجسم والنفس من حيث الصحة والمرض، الراحة والتعب.

ثانيا/ العوامل الخارجية (الموضوعية): ويقصد بها العوامل التي تتميز بها موضوعات العالم الخارجي نفسه، أي الإطار الذي تتخذه هذه الموضوعات، ومعنى ذلك إنها عوامل مستقلة عن تفكير الإنسان المدرك، وعن اتجاهاته وميوله وذكائه، ولقد أطلقت مدرسة "الجشطالت"* - الصيغ- على هذه العوامل أسم "عوامل تنظيم المجال الإدراكي" وهي ما يأتي[1]:

١. الظروف الضاغطة: إن للظروف الضاغطة تأثير كبير علـى عمليـة الإغـلاق "Closure"، فعنـدما يتعرض الفرد لضغط ما نتيجة الغموض أو الالتباس الذي يحدث للفرد بـسبب نقـص وعـدم اكتمـال

---

* الدوافع Motive، حالة من الإثارة أو التنبه داخل الكائن العضوي تؤدي إلى سلوك باحث عن هدف، وترتبط بحاجة داخلية (حالة حرمان)، أو باعث خارجي ما (يرى الإنسان فيه إشباعا للدافع). للتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع ينظر،

- دافيدون، لندا. ل: مدخل علم النفس، ترجمة سعيد الطواب ومحمد عمر، دار ماكجوهيل للنشر، ط٣، نيويورك ١٩٨٠ ص٤٣١

- موكيالي، اليكس: علم النفس الجديد، تعريب حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت ١٩٩٧ ص١٧

* الجشطالت Gestalt ، كلمة ألمانية تعني النمط أو الشكل أو الترتيب، ومؤداها إن الصيغة الكلية أو الكل يؤثر على الطريقة التي ندرك بها الأشياء، ويقوم الشخص المدرك بتجميع المعطيات الحسية معا في شكل أو في صورة كلية -جشطالت- ، ولذلك يقال "أن الكل يختلف عن مجموع أجزاءه". أي يمر الإدراك الحسي بالنسبة لهذه المدرسة في ثلاث أطوار مختلفة حيث يبدأ بالنظرة الكلية الإجمالية وبعد ذلك يبدأ المرء في تحليل الموقف وإدراك العناصر المكونة له، والعلاقات القائمة بين أجزاءه المختلفة. أما الطور الثالث والأخير، فهو إعادة تأليف الأجزاء في كل موحد والعودة إلى النظرة الكلية مرة ثانية. لذلك يمكن القول إن عملية الإدراك تتجه من الكل إلى الجزء ثم إلى الكل ثانية. ينظر في ذلك، المليجي، حلمي: مصدر سابق ذكره ص ص١٩٣- ١٩٤، وكذلك، راجح، أحمد عزت: مصدر سابق ذكره ص١٦١.

[1] باقر، عبد الكريم محسن، وكريم محمد حمزة: مصدر سابق ذكره ص ص١٠٤-١١١

المعلومات عن الأشياء المراد إدراكها فانه- أي الفرد- كثيرا ما يستخدم عملية الإغلاق بسرعة تسبق عملية اكتمال المعلومات، فيلجأ الفرد إلى تثبيت وتركيز الأشياء وحسمها وتوضيحها مستخدما في ذلك عملية الإغلاق في ظل الظروف الضاغطة التي يتعرض لها. أي يعمل الفرد في ضوء الإغلاق إلى سد الثغرات أو التغاضي عنها وندرك الأشياء الناقصة كما لو كانت كاملة.

٢. ضغط الجماعة: أي ضغوط الجماعة التي ينتمي لها الفرد، إذ يشعر الفرد بتلك الضغوط عندما تحاول الجماعة إن تفرض عليه بعض المؤثرات التي من شأنها إن تقيد أرائه واتجاهاته ومعتقداته عندما تختلف هذه الآراء والاتجاهات وقيم الجماعة.

٣. المركز التنظيمي: إن إدراك الفرد يتأثر كثيرا بالمركز التنظيمي الذي يشغله، والمقصود به مكان الفرد في البناء التنظيمي للمنشأة والذي يسبغ عليه من حقوق وامتيازات، وبالمقابل يفرض عليه قدرا معينا من الواجبات والالتزامات. فالمكان الذي يقف فيه الفرد سيؤثر بلا شك على مدركاته للأشياء والآخرين والنشاطات المختلفة.

٤. الدور: يقصد به مجموعة الأنشطة والتصرفات والسلوكيات التي ينتظر إن يقوم بها من يشغل مركزا اجتماعيا أو وظيفيا معينا داخل الكيان التنظيمي. وعليه فان تلك الأنظمة السلوكية والأفعال تحدد أدوار الأفراد وشاغلي المراكز الوظيفية في التنظيم.

٥. الجماعات المرجعية: هي أحد العوامل التي لها أثر كبير وهام في تكوين مدركات الفرد، حيث يستخدم الفرد هذه الجماعات كأساس وإطار مرجعي لتوجيه وترتيب وتقييم إدراكه وأنماط سلوكه الحالية والمستقبلية.

ووفقا لذلك فان علماء النفس قد ميزوا بين الإحساس والإدراك، فالأول يكون نسبيا عملية بسيطة، أما المدركات فهي نتاج ترابط وتفاعل معقد بين أحاسيس عديدة، فالإدراك عملية نفسية ينظم بها الإنسان ويفسر الأدلة التي جمعتها الحواس من البيئة.[١] والإحساس هو الأثر النفسي الذي ينشأ مباشرة من انفعال حاسة أو عضو حاس وتأثر مراكز الحس في الدماغ، كالإحساس بالألوان والأصوات والروائح والمذاقات والحرارة والبرودة والضغوط.[٢] فالتأثير الذي ينقله عضو الحس يحدث في المخ تنبيها، وينتج عن ذلك نوع آخر من الشعور ودرجة أعلى من المعرفة، فتندرج بإحساسنا المجرد بالشيء أفكار عن هذا الشيء فنسمه ونصنفه، ونقارنه، لذا فان هذا الشعور الراقي بالأشياء يسمى إدراكا، وان مجرد الشعور المبهم بحضورها يسمى إحساسا **Sensation**.[٣]

---

[1] شكشك، انس: التفكير خصائصه وميزاته، كتابنا للنشر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٨ ص٢٠

[2] راجح، احمد عزت: مصدر سابق ذكره ص١٥٨

[3] نجاتي، محمد عثمان: الإدراك الحسي لدى ابن سيناء بحث في علم النفس عند العرب، دار الشروق، ط٣، القاهرة، ١٩٨٠ ص١٥٧

لذلك يتم الإحساس بدرجة رئيسة بوسائط خارجية هي الحواس الخمس، أما الفهم والإدراك فهو عملية داخلية تحدث في الدماغ مؤدية في العادة لإدراك الشيء المطلوب أو عدم إدراكه.(١) وعلى أساس ذلك يختلف الإحساس عن الإدراك، فالإحساس هو مجرد التنبه الذي يحدث عن الكيفية الحسية. أما الإدراك فهو فهم ووعي الشيء الذي يؤثر كيفيته في الحس. فالإحساس مضافا إليه ما يتمثل في الذهن من المعاني المتعلقة به، هو ما يّكون الإدراك.(٢) وعليه فان الإحساس أو الانتباه يسبق الإدراك ويمهد له، أي انه يهيئ الفرد للإدراك، وكأن الانتباه يرتاد ويتحسس، بينما الإدراك يكتشف ويُعرف.(٣)

وعلى ذلك يمكن القول إن الإدراك مكون من عنصرين هما الإحساس واستحضار الصورة الحسية. فإذا سمينا احدهما "أ" والآخر "ب" فان الإدراك يكون "أ + ب". ويدل القوس على إن هذين العنصرين غير منفصلين في الواقع، وإنما يميز بينهما التجربة الذهنية فقط.(٤) لذلك تنطوي العملية الإدراكية بشكل عام على مرحلتين أساسيتين، أولهما الإحساس، وثانيهما الإدراك. وبتمازجهما يكونان عملية الإدراك، فالأخير لم يكن محصلة للعملية الذهنية فحسب، وإنما محصلة للتفاعل بين العمليات الذهنية وتلك المتعلقة بالإحساس والشعور، لتصبح العملية الإدراكية وكأنها تتم ضمن نمط تتابعي بين الإحساس والإدراك.(٥) لذا فالإحساس هو توجيه الشعور نحو شيء، والإدراك هو معرفة وفهم ذلك الشيء.(٦) بمعنى إن الإدراك عبارة عن الإحساس مضافا إليه معاني المحسوسات.(٧) ومن أجل ذلك يقال أنه لا يوجد إدراك بلا إحساس ولكن يمكن إن يوجد إحساس دون إدراك.(٨) إذن في فعل الإدراك تمتزج المعرفة مع الإحساس.(٩)

وباستمرار العملية الإدراكية، فان الإدراك لا يتوقف عند الإحساس فحسب، وإنما يُعدّ الإدراك أحد أهم العمليات المعرفية أو العقلية الرئيسة التي تضم أيضا التذكر والتفكير، فعلى الرغم من إننا لا يمكن إن نتصور السلوك الإنساني إلا من خلال تفاعل هذه العمليات الثلاث، إلا إن الإدراك يُعدّ أهم تلك العمليات والأساس الذي تقوم عليه، فبدون الإدراك لا يمكن أن نتذكر أو نفكر بشيء، إذ إن قيام الفرد بالمقارنة بين المعلومات والمعاني التي يحصل عليها نتيجة إدراكه للمنبهات والمواقف البيئية الحالية،

---

[1] حمدان، محمد زياد: مصدر سابق ذكره ص٩

[2] نجاتي، محمد عثمان: المصدر السابق ص ص١٥٧-١٥٨

[3] راجح، احمد عزت: المصدر السابق ص١٥٠

[4] نجاتي، محمد عثمان: المصدر السابق ص ١٥٨

[5] معلا، ناجي: التفاوض الإستراتيجية والأساليب مدخل في الحوار الاقناعي، زهران للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢ ص ص٨-٩

[6] باقر، عبد الكريم محسن، وكريم محمد حمزة: مصدر سابق ذكره ص٩٧

[7] العيسوي، عبد الرحمن: مصدر سابق ذكره ص٨١

[8] المصدر نفسه ص ٨٨ ، كذلك ينظر:

- مخيمر، صلاح: في علم النفس العام، الطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، بلا، ص٣٨

[9] دورتيه، جان فرانسوا: معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بلا، ٢٠٠٩ ص٣١

والمعلومات التي يخزنها في ذاكرته التي سبق وان حصل عليها من خلال إدراكه للأحداث التي تعرض لها في الماضي -التذكر- تجعله قادرا على وضع أو استنباط تشكيلات جديدة للتفكير تمكنه من إصدار السلوك المناسب.[1] لذا فان تغيير السلوك الحقيقي يبدأ في الأفكار ولكي يحدث ذلك يجب أن ندرك ما نفكر به.[2]

إذن هناك علاقة وثيقة بين عمليتي التفكير والإدراك في العمليات العقلية، وحتى نقف على ماهية الإدراك ومضمونه لا بد من معرفة عملية التفكير، فالأخير هو سلسلة من العمليات المعقدة التي تجري في الدماغ البشري بسرعة مذهلة، مهمتها تبسيط الأمور التي تشغل الذهن، وتحليلها إلى عناصر أولية قابلة للربط والمقارنة والعرض والتمثيل والتصوير، ومن ثم، الخروج بتصور أو نظرية تشكل قاعدة ثابتة للتطبيق العملي.[3] لذا فان التفكير عملية معرفية أو فعل عقلي تُكتسب به المعرفة، ويقع في قمة النشاط العقلي، إذ يستطيع الإنسان من خلاله توظيف غالبية العمليات العقلية الأخرى إن لم يكن كلها تقريبا، أي انه موجه لكل ما يقابله من مشكلات ليجد لها ما يناسبها من حلول، فهو المهارات العملية التي يمارسها الذكاء من خلالها نشاطه على الخبرة.[4] غير أن ليس كل التفكير حل المشكلات، وإنما هناك في التفكير القدرة على التمييز بين المؤتلف والمختلف من المعلومات والبيانات، والمنتمي إلى معيار ما وغير المنتمي إلى المعيار نفسه. فالتفكير إذن هو الوظيفة الذهنية التي يضع بها الإنسان المعنى مستخلصا إياه من الخبرة، لذا فانه يتضمن العديد من الأمور، ويفيد في تحقيق عدد من الأغراض وفيه مهمات متعددة.[5] مثل حل مشكلة أو تغيير ظاهرة، أو موقف غامض، أو تطوير عمل، أو اكتشاف طريقة لأحداث تغيير ما.[6]

لذا تُعدّ عملية التفكير من أرقى العمليات النفسية- العقلية للكائن الحي، إذ يدرك فيها الإنسان العلاقات بين الأشياء، أي تمكنه من إدراك العلاقات المختلفة، لذلك فان محوري التفكير الرئيسيين هما، أولا، إدراك ذو مستوى حسي خارجي. وثانيا، عمليات عقلية داخلية. فتفكير الإنسان في الحياة لا بد أن يستمد مقوماته أولا من العالم الخارجي من خلال الإدراك، ثم يقوم العقل بعد ذلك بعملياته الداخلية المختلفة التي نطلق عليها أسم التفكير. فالواقع إن الشخص المتكامل لا بد وان يجمع في ثانيا تفكيره بين هذين الشقين الإدراكي والعقلي، لأنه لا يمكن الاقتصار على واحد منهما أبدا.[7] فالتفكير

---

[1] باقر، عبد الكريم، وكريم محمد حمزة: المصدر السابق ص٩٥

[2] ألفقي، إبراهيم: قوة التفكير، شركات الدكتور إبراهيم ألفقي العالمية للتنمية البشرية، بلا، ٢٠٠٧ ص٣٤٤

[3] الظاهر، نعيم إبراهيم: الإدارة الاستراتيجية المفهوم الأهمية التحديات، عالم الكتاب الحديث، عمان، ٢٠٠٩ص١٩

[4] الدردير، عبد المنعم أحمد: دراسات معاصرة في علم النفس المعرفي، ج١، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٤ ص١٣٧

[5] ألحارثي، إبراهيم، تعليم التفكير، مكتبة الشقري، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص٣٤

[6] الكبيسي، عامر خضير: التفكير الاستراتيجي وصناعة المستقبل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، م(٢٤)، ع(٤٩)، رجب ١٤٣٠هـ، ص٣٠٨

[7] عويضة، كامل محمد محمد: سيكولوجية العقل البشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦ ص ص١٠-١٦

يعتمد أولا وقبل كل شيء على ما يترجم في المخ من تيارات عصبية تُرد إليه من الحواس الخمس فيحملها إلى مدركات حسية، فكلما استطاع المرء إن يحصل على أكبر قدر ممكن من تلك المدركات الحسية، وعلى أفضل أنواعها، فانه يكون قد وضع الركيزة الأساسية للانخراط في العمليات العقلية التالية التي تؤدي إلى الهدف النهائي وهو التفكير.[1] وفي ضوء ذلك فان التفكير ينبثق من الإدراك ويكون تفكيرنا في الإحداث أحيانا محددا بعاداتنا الخاصة في الانتباه للمعلومات المباشرة.[2]

والذي يتأسس على ما سبق إن **عدد خطوات عملية الإدراك المتكاملة ثلاثة تتجسد في**[3] :

المرحلة الأولى، الحسية: فهي تساعدنا على اكتشاف مزايا الوسط الخارجي. أي وجود مؤثر خارجي طبيعي، وشعور الإنسان بالمثيرات الخارجية واستقبالها من خلال الحواس الإنسانية.

المرحلة الثانية، الإدراكية: ويهدف هذا المستوى من المعالجة الإدراكية إلى تجاوز المعطيات الحسية الصرفة ليعطيها شكلا معينا.

المرحلة الثالثة، المعرفية: وهي مرحلة تأويل المعطيات، وهذه المرحلة تستند إلى المستويين السابقين، وهي تقوم على إسناد دلالة معينة إلى المعلومة.

وفي ضوء ما تقدم، فان العملية الإدراكية تتميز بعدد من الخصائص والسمات الآتية[4] :

١. الإدراك عملية معقدة وفيها تفاعل، إذ لا يقف الفرد من التنبيهات الحسية موقف المتقبل فقط، بل يتناولها بالتأويل ويفرغ عليها من عنده ما يجعلها أشياء ذات معنى، فالعقل يضيف ويحذف وينظم ويؤول ما يصل إليه من أحساسات.

٢. الإدراك استجابة كلية، فهو عملية إضافة وتجميع، وعملية تكامل وتأويل.

٣. الإدراك يسير من المجمل إلى المفصل، أي يسير من الكل إلى الجزء ثم يعود إلى الكل.

٤. الإدراك والانتباه، الأخير استعداد عام وظيفته توجيه الشعور إلى شيء معين، أو تركيز الشعور فيه، والإنسان لا ينتبه إلى جميع المنبهات، بل يختار منها ما يهمه ويستجيب لحاجاته الوقتية أو الدائمة. وإذا كان الانتباه هو تركيز الشعور في الشيء، فالإدراك هو معرفة هذا الشيء. فالانتباه يسبق الإدراك ويمهد له.

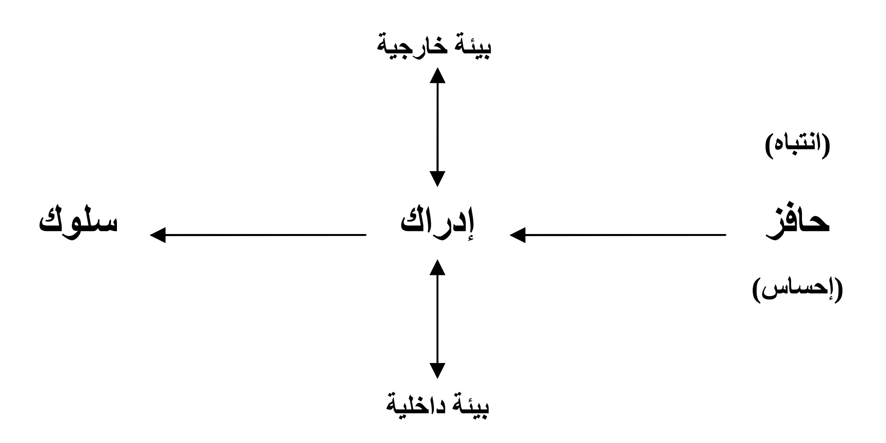
[1] أسعد، يوسف ميخائيل: سيكولوجية الخبرة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠ ص ص٢٩-٣٠
[2] لامبرت، وليم و.، وولاس ا. لامبرت: مصدر سابق ذكره ص٩٩
[3] دورتيه، جان فرانسوا: مصدر سابق ذكره ص ص٣١-٣٢، كذلك ينظر،
-عويضة، كامل محمد محمد: علم النفس... مصدر سابق ذكره ص٩١
- غالب، مصطفى: الإدراك، سلسلة منشورات دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٠ ص٣٤
[4] مطاوع، إبراهيم عصمت: مصدر سابق ذكره ص ص٥٢-٥٤

٥. الإدراك والسلوك، تعمل البيئة على تنشيط سلوك الفرد نتيجة ما يصدر عنها من منبهات فالإدراك وسيلة الاتصال بالعالم الخارجي، وهو الذي يجعل الفرد يكيف سلوكه، لهذا فان الإدراك والسلوك ظاهرتان متضامنتان لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى.

٦. الإدراك عملية انتقائية، فاغلب المواقف التي تعرض لنا مواقف معقدة تشتمل على عدد لا حصر له من الجوانب والنواحي التي يمكن إدراكها وليس في وسع أحد إن يدركها جميعا بل انه يدرك نواحي وجوانب معينة في لحظة معينة، كذلك يختلف الناس بعضهم عن بعض من حيث ما يدركونه من مواقف.

وخلاصة ما تقدم، فان الإدراك هو العملية التي نصبح بها واعين للبيئة المحيطة وذلك عن طريق اختيار المنبهات التي تأتينا من حواسنا، وكذلك تنظيمها وتفسيرها. فهو عملية عقلية تقوم بتأويل الإحساسات وتحويلها إلى معرفة، واستغلال هذه المعرفة في عملية التأقلم وتكيف السلوك ليتواءم مع البيئة. وبذلك فانه يمهد السبيل إلى السلوك وتعديله، ويساعد الفرد على التوافق مع البيئة. لذلك فان الإدراك يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلوك الذي يشكل المدخل الرئيس والمهم لإدراك ذلك السلوك وجزئياته المختلفة، وما يمكن إن ينطوي عليه الأخير من فرص أو تهديدات، ومن ثم التمكن من تحديد الاستجابة الملائمة لكل نوع من أنواعه. وكما يوضح شكل رقم (١) العلاقة بين الإدراك والسلوك.

شكل رقم (١)
العلاقة بين الإدراك والسلوك



- الشكل من عمل الباحث

المطلب الثاني

الإدراك الاستراتيجي

يرتبط الإدراك بالمدخل **Approach**، في الدراسات الاستراتيجية، فالمدخل يتمثل بالمعيار أو الاتجاه الذي يتبناه الباحث لانتقاء مفاهيم ومعطيات معينة بهدف اختيار فرضية أو مجموعة من الفرضيات، بمعنى إن المدخل هو "الأسلوب للاقتراب من الظاهرة المعنية بغية تفسيرها تبعا لعلاقاتها بأحد العوامل المحددة، كأن نقوم بتفسير الظاهرة استنادا إلى علاقاتها بالمتغير الاقتصادي أو القانوني، وغيرهما، مما يعني وجود مداخل بعدد العوامل التي تفسر الظاهرة استنادا لها". وهناك من يقول " إن المدخل يشير إلى الاتجاه الفكري نحو موضوع معين أو خطة البحث المتبعة، أي انه ينصرف إلى المقوم الثاني من مقومات التفكير العلمي المنهجي ونعني به التفسير المبدئي".[1] لذلك فان من ابرز أهم مداخل الدراسات الاستراتيجية هو مدخل الإدراك.

فنظريا الاستراتيجية هي تنظيم منطقي وعقلاني للوسائل والخطط والأهداف السياسية في العالم بقدر كبير من الإدراك الواقعي.[2] وان اتخاذ القرار فيها يُعد عملية ذهنية -عقلية- بالدرجة الأولى، تتطلب قدرا كبيرا من الإدراك والتصور والمبادأة والإبداع، ودرجة كبيرة من المنطقية والبُعد عن التحيز أو التعصب أو الرأي الشخصي، مما يمهد لاختيار البديل المناسب الذي يحقق الهدف المنشود. وفي هذه الحالة يوصف البديل المتخذ بأنه رشيد ناتج عن الإدراك الاستراتيجي السليم والعقلاني.[3]

وعلى الرغم من ذلك،فان هناك تفاوتا بين الواقع كما هو كائن، وبين الواقع كما يتصوره الإنسان، فالسلوك الإنساني في معظمه هو نتاج الطريقة التي يدرك بها الإنسان هذا الواقع. فالإنسان يواجه بيئة شديدة التعقيد تضطره إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على تفسير تلك البيئة، أي خلق بيئة ذاتية تمكنه من فهم البيئة الواقعية والتصرف إزاءها -كما مرة سابقا-. هذه الأدوات هي مجموعة العقائد والإدراكات والقيم والتصورات التي تمكنه من التعامل مع تلك البيئة، وهذه المجوعة يطلق عليها "البيئة النفسية"، وهي تمثل المتغير الوسيط الذي تؤثر من خلاله البيئة الموضوعية على الفرضيات الاستراتيجية وخطط التصور. فمتغيرات البيئة الموضوعية -النظام الدولي، الخصائص القومية وغيرها- لا تؤثر في الفرضيات الاستراتيجية إلا إذا أدركها القائد السياسي أو مؤسسات صنع القرار سواء الرسمية أو غير

---

[1] نقلا عن، مصباح، زايد عبيد اللة: السياسة الخارجية، منشورات ELGA، مالطا، ١٩٩٤ ص٢٧، وللمزيد حول مفهوم المدخل ينظر في ذلك، ربيع، محمد محمود: مناهج البحث في السياسة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨

[2] **Jones, Roy E: Analyzing Foreign Policy, An Introduction to Some Conceptual Problems, Rutledge & Kegan Paul, London, 1970, p.p 19-20**

[3] مصطفى، صلاح عبد الحميد: الإدارة والتخطيط التربوي، دار القلم، دبي، ٢٠٠١ ص١٥١

الرسمية إدراكا معينا. ومن ثم، فطالما صانع القرار لم يدرك أو يستوعب متغيرا موضوعيا معينـا، فـان ذلك المتغير لن ينتج آثارا في تلك الفرضيات الاستراتيجية وخطط تصورها سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية.(١)

فالإدراك ضمن هذا السياق هو التوقع أو الحدس من قبل صناع القرار لمسألة معينـة، لـذلك فـان الإدراك وفقـا لآراء "سـكنر Signer" يكـون علـى نـوعين، أولهمـا الإدراك الحقيقـي Actual Perception، وهو ذلك النمط من الإدراك الذي يتكون لدى كل من طرفي العلاقة، والـذي يـدور حول قضايا ومسائل وقيم جوهريـة تتـصف بأنهـا شـاملة. أمـا النـوع الثـاني فهـو الإدراك الانتقـائي Selective Perception، وهو الذي يبنى على ما يشعر به الشخص الملاحظ أو المدرك، وينطـوي على الاستنتاج أكثر منه إدراك ملموس، إذ يميل الشخص الملاحظ هنا إلى إدراك بعض المنبهات الحسية التي يتعرض لها، أي انتقاء بعض المنبهات وإهمال الكثير من المنبهات الأخـرى الـتي يمكـن إن تعكـس واقعا موضوعيا آخر فيما لو تم إدراكها بشكل كلي وشامل.(٢)

وعلى أساس هذا، فان الإدراك ليس معرفة الواقع فحسب، بل هو ترجمة عقلية على أسس معرفية وقيمية لذلك الواقع، يؤدي إلى رؤى محددة للسلوك إزاء الغير في تبني استراتيجيه مـا، لـذا فـان أهميـة دراسة وتحليل الإدراك لا تبرز على صعيد البحث ألتنظيري لحقل علم النفس فحسب، بـل لـه أهميـة موضوعية عملية تتعلق بصميم التعامل الدولي في صـياغة الفرضـيات الاسـتراتيجية المـؤثرة في رسـم السياسة الخارجية، فالعلاقات الدولية الايجابية، وهي التي تحقق فائدة متبادلة ما بين طرفيها أو إطرافهـا لا تنطلق إلا من توافر المعرفة السابقة للإطراف الأخرى، فضلا عن قبول بعـض القـيم لـدى الطـرف الآخر.(٣)

لذا فان أغلب اجتهادات التعريف لمحددات الإدراك تصب في كيفية تحليل عمليات التفاعل ما بين الإبعاد النفسية والاجتماعية والفردية لمجتمع ما، وما بين فرضياته الاستراتيجية إزاء المجتمعات الأخرى في مدة محددة من تطوره السياسي العام، وعليه فان النقطة المحورية تدور في كيفية تّكون شكل ومضمون الصور التي يتلقاها العقل الفردي والجماعي عن العالم الخارجي، ثم يقوم العقل بترجمة تلك الصور إلى رؤى وإدراكات، وذلك استنادا إلى البناء المعرفي والهيكل القيمي المعنوي لذلك العقل واسـتخداما لـه.

[1] سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره

[2] **Cohen, Raymand: Threat Perception in International Crisis, University- Wisconsin Press, London, 1979, p. 18**

نقلا عن، فرحـان، شـيماء معروف: إدراك التهديـد وأثـره فـي إدارة الأزمـة الدوليـة دراسـة فـي العلاقـات الأميركيـة-الإيرانية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، ٢٠٠٧ ص٥٢

[3] **Muney, Barbara F. and Morton Devtsch: The Effect of Role Reversal During The Discussion of Opposing Vie points, Journal of Conflict Resolution, Vol. 12, No.3, September 1968 p.p 345-346**

ومن الصعوبة تغيير إدراكات الإفراد والجماعات للعالم الخارجي ما زالت قد مرت بالعمليات المجتمعية التطورية الموضوعية المعرفية والذاتية القيمية السابقة الذكر. بيد إن مكتسبات واقع السلوك التعاوني مع ذلك العالم الخارجي لحقبة زمنية ممتدة يمكن إن يؤثر ايجابيا في الإحكام الصراعية السلبية المسبقة بصدد العلاقات مع ذلك العالم الخارجي لدى الإدراك السياسي العام في دولة ما، فيحدث تغيير نوعي وموضوعي في إدراك النظام الدولي القائم.(١)

إذن البيئة الدولية هي تلك البيئة المدركة التي تحيط بالدول القومية وصناع القرار فيها، فهي تقدم المحتويات الأساسية للخيارات السلوكية، في كونها المصدر للحوافز، والإطار للأفعال،والأساس الذي تختبر عليه تصورات وإدراكات الفرضيات الاستراتيجية. وهذا الفهم هو الذي انطلقت منه النظريات الهيكلية التي رأت إن الخيارات البديلة محددة بدرجة كبيرة من خلال البيئة الدولية. وان صانعي القرار ليسوا أحرارا في تحديد سلوكهم، وان ذلك يتم عبر أساسين رئيسين، أولهما السلوكية البيئوية، والتي أساسها أن البيئة توفر أنواعا معينة من أنماط السلوك ليتمكن صانع القرار من اختيار نمط السلوك البديل في خياراته الاستراتيجية. أما ثانيهما، فهي السلوكية المعرفية، وتعني إن صناع القرار يمتلكون الحرية في اتخاذ بديلهم الاستراتيجي في ضوء معرفتهم وإدراكهم لبيئتهم الخارجية.(٢)

وفي ضوء ذلك، أصبح صانع القرار يتعامل ويتفاعل سلبا وإيجابا مع بيئة مركبة، ركيزتها الأولى البيئة الداخلية للدولة بحقائقها ومتغيراتها الموضوعية والاجتماعية والتنظيمية والنفسية، والتأثيرات السلبية والايجابية الناجمة عنها. أما الثانية فهي البيئة الخارجية للدولة ببعديها الإقليمي والدولي والافرازت الناجمة عنها.(٣) مما سينعكس هذا بدوره في تأثيره على الإدراك.

وعليه فان مدخل الإدراك يؤكد على إن دراسة وتحليل السلوك لأية وحدة دولية يتطلب بالضرورة فهم ودراسة الخلفية النفسية لهذا السلوك، أي دراسة المتغيرات النفسية لصناع القرار في تلك الوحدة، لان صانع القرار يتخذ قراره من خلال إدراكه للمعطيات البيئية.(٤) لذا تكاد تجمع الدراسات الاستراتيجية على أهمية تأثير المتغيرات المتعلقة بصناع القرار في تحديد فرضياتهم الاستراتيجية ودورها الفاعل في تحديد مضامينها.(٥) ومن هذه الدراسات ما أكده "سنايدر" بأهمية البعد الإدراكي عند صانعي القرارات، فهؤلاء يتعاملون مع بيئتهم بموجب إدراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها، إذ إنهم يتعاملون مع العوامل البيئية تبعا لتصوراتهم وادراكاتهم لها، وليس مع حقيقتها في الواقع

---

[1] **Wedge, Vivian J. Rahrl and Bryant Wedge: The Role of Perception in International Studies News Letter, Fall, 1973 p.p. 32-35**

[2] **Rosengu, James N.: Analysis of International Politics, Inc, New York, 1972 p.20**

[3] الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١ ص٣٨

[4] مصباح، زايد عبيد اللة: مصدر سابق ذكره ص٢٨

[5] الرمضاني، مازن إسماعيل: المصدر السابق ص٣٦

الفعلي.(١) لذلك عّد سنايدر بان السلوك والفعل الصادر عن أي دولة يقوم بـه في الواقـع أشـخاص، ومن ثم فان فهم واستيعاب هذا الفعل يتطلب بالضرورة النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار للبيئة الموضوعية وليس من خلال إدراك الآخرين لهذه البيئة. بمعنى إن حركة الدولـة مـن خلال استراتيجياتها هي في حقيقتها حركة صناع القرار في هذه البيئة، وهذه الحركة هي نتيجـة لإدراك الموقف، فمسار الحركة يتحـدد تبعـا لتحليـل وإدراك صـناع القـرار للموقـف ونظـرتهم إلى الأهـداف والظروف والمعطيات الأخرى.(٢)

وهذا ما ذهب إليه "أولي هولستي **Ole R Holsti**" إذ ركز على دور مدركات متخذي القرارات، إذ أنهم يتصرفون وفقا لدرجة إدراكهم، لذلك فـأنهم يواجهـون المواقـف مـن خـلال إطـار عقائـدي يحضرونه معهم، لذا أصبحت المنظومة العقائدية لمتخذي القرارات ذات أهمية كبرى.(٣) فهم يعتمدون على تصورهم للبيئة التي تحيط بهم، والواقع الذي يتعاملون معه، فالكيفية الـتي تتحـدد بهـا الأهـداف القومية في الاستراتيجية، وكذلك الكيفية التي يختار على أساسها البدائل السلوكية، إنما الـذي يحكمهـا ويقررها إلى حد بعيد هو إدراك واضعي الفرضيات الاستراتيجية وخططهم التصورية للبيئة التي تحـيط بهم وللواقع الذي يتعاملون معه.(٤) والسبب كما يؤكده "كي جي هولستي **K. J. Holsti**" إنمـا يتعلـق بمعتقدات القائد السياسي وحوافزه الفكرية أو السلوكية، بحيث يحث حكومته ويدعوها إلى إن تتصرف وفق إدراكاته حتى تتطابق خطط التصور الاستراتيجية مع الإدراك، ذلك لان المعتقدات والحوافز تزوده بطريقة يسير عليها.(٥)

وعليه فان البيئة النفسية، تتكون من إدراكات وقيم ومفاهيم تكون لـدى صـناع القـرار كمبـادئ لصياغة الاستراتيجية، فهم ينظرون من خلالها إلى العالم الخارجي ويعدوها منظارا لهـم يختـارون علـى أساسها البديل الاستراتيجي المناسب. فالاختيار يقع بناء على استجابة صانع القرار لتلك الادراكـات والقيم حول الموقف الخارجي، وليس الحقائق الموضوعية ذاتها. وفي ضوءها فان الاختيـار الـذي يقـع على صانع القرار في السلوك يعتمد على التفاعل بين ما يريده صانع القرار أي الأهداف، وبين إدراكاته وقيمه أي البيئة النفسية.(٦)

[1] النعيمي، أحمد نوري: السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩ ص٢٢

[2] مصباح، زايد عبيد اللة: مصدر سابق ذكره ص٣٩

[3] سعيد، عبد المنعم: إدارة الأزمات والصراعات الدولية، مجلة المنار، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع(٢٠)، ١٩٨٦ ص٦٤

[4] مقلد، إسماعيل صبري: نظريات السياسة الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧ ص٢٠٠

[5] **Holsti, K.j: International Politics, A framework for Analysis, Prentice- Hall, Englewood Cliffs,1972 p.365**

[6] **Frankel, Joseph: International Relations, Oxford University Press, 2ed, London, New York, 1969 p. p 26-27**

وضمن هذا السياق، فان النسق العقيدي لصناع القرار يقوم بوظيفتين مهمتين في التأثير على الاستراتيجية، الوظيفة الأولى، انه يحدد نمط إدراكاته للموقف -الحافز-، فصانع القرار يدرك الموقف من خلال عقائده، فإذا كانت المعلومات متناقضة مع العقائد فانه يرفض أو يقلل من أهمية تلك المعلومات، أما إذا كانت المعلومات متوافقة مع العقائد، فإنها تدخل في عملية حساب الموقف، وهذا ما يطلق عليه بالأثر غير المباشر للنسق العقيدي، أو ما يمكن إن يعبر عنه بالبعد الإدراكي للنسق العقيدي. أما الوظيفة الثانية فهو تحديد أهداف وأولويات القائد السياسي، ومن ثم البدائل المفضلة في موقف معين، ويقوم هنا القائد السياسي بتوظيف هذه العقائد كمعيار للاختيار لاتخاذ القرار، حينما يواجه موقفا محددا، وهذا الأثر المباشر للنسق العقيدي، أو ما يمكن إن يعبر عنه بالبعد التفضيلي للنسق العقيدي.[1] بمعنى يختار القائد السياسي ما يناسب مدركاته، بحيث لو كان أمامه عدة بدائل فانه يختار البديل الذي يتوافق مع معتقداته ويرفض تلقائيا البديل الذي لا يتناسب وتلك المعتقدات.[2] ومن هنا، فان عملية اتخاذ القرار هي تفاعل دائم بين مدركات صانع القرار والمعلومات في إطارها.[3]

فضلا عن ذلك، يتم الاستناد إلى الإدراك في المواقف الجديدة التي لم يواجهها صانع القرار من قبل، كعقد حلف، أو إعلان حالة حرب، وفي حالة قلة المعلومات وعدم توفرها، وصعوبة جمعها، بحيث يصبح القائد السياسي غير قادر على التنبؤ بالنتائج الاستراتيجية، فيكون إدراكه هنا للموقف مستخدم نسقه العقيدي كقاعدة لاتخاذ القرار.[4] لذلك فان قلة المعلومات، وندرتها، وصعوبة التنبؤ بها، يؤدي ذلك إلى اعتماد القائد السياسي على مفاهيمه السياسية وإدراكاته في تفسير وتأويل الموقف (الإغلاق).[5] لذلك دلت الدراسات على إن المعلومات التي يختزنها الدماغ الإنساني يجري جذبها من الواقع والبيئة التي تحيط بنا، وعبر حلقات متصلة من التغير في البيئة والتكيف في هذه المنظومة المعرفية إزاء ما نعتقد انه صحيح تشكل المسلمة التي تساهم في تفسير مختلف الظواهر فيما بعد.[6] ولهذا تُعد المعلومات في الإدراك الاستراتيجي بمنزلة الجهاز العصبي، فالمعلومات التي تتصف بالدقة والملائمة هي الركيزة التي تبنى عليها المعرفة، وهي المكون الأساس لكل مراحل الاستدلال والاستنتاج والتحليل

---

[1] سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره ص٤٠٧

[2] Festinger, Leon: A Theory of Cognitive Dissonance, Stanford University Press, California, 1979 p.34

[3] أبو دية، سعد: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠ ص٢١

[4] Steinbruner, J. D: The Cybernetic Theory of Decision, Princeton University Press, Princeton, 1974 p.89

[5] Holsti, K. J: Op, Cit, p.365

[6] عبد الحي، وليد: تحويل المسلمات في نظريات العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ١٩٩٤ ص١٠

والتقويم، واختيار البديل الأفضل -السلوك- للتعامل مع الموقف-المحفزات-.[1] ووفقا لذلك فان عملية الإدراك ضمن هذا الإطار السياسي تخضع لعدد من المتغيرات أهمها[2] :

١. التجربة السابق لصانع القرار فيما يتعلق بالبيئة الدولية التي يتعامل معها.

٢. الخطأ الإدراكي، فقد يفسر البعض الأمور على غير حقيقتها وأحيانا بشكل متناقض لحقيقتها مما يؤدي إلى سوء الإدراك.

٣. الأهداف العامة لصانع القرار، والتي تؤثر بشكل مستمر على إدراكه الحسي للأمور، فأحيانا يرى ما يريد إن يراه وان لم يكن موجودا، ولا يرى مالا يحب أو لا يتمنى وجوده حتى لو وجد.

٤. القناعات الراسخة عند صانع القرار نتيجة نظام معتقداته الشخصي، فمن الصعب تغيير مثل هذه القناعات بصورة سريعة.

٥. الفلسفة الشخصية التي يحملها القائد السياسي من قيم واتجاهات وعقائد وأخلاقيات وقبول بالمجازفة، كلها متغيرات تؤثر في الإدراك الاستراتيجي لصانع القرار.[3]

٦. الحالة الصحية والعقلية لصانع القرار، وتبرز أهمية هذا المتغير من تلك الحقيقة التي مؤداها إن مسؤولية صانع القرار إنما هي مسؤولية عالية الأعباء ودائمة الإجهاد، ولان انجازها بكفاية يعتمد على نوعية الحالة الصحية، أو العقلية لصانع القرار، فلسلامتها تأثير معاكس لحالة تدهورها. فالتدهور في الحالة الصحية أو العقلية ينعكس سلبا على مدى القدرة على وضع الفرضيات الاستراتيجية الملائمة والفعالة والمؤثرة.[4] ومن ثم الحيلولة دون صياغة مبادئ جيوبوليتيكية ذات تأثير دولي فاعل.

٧. الضغوط الخارجية التي يتعرض لها صانع القرار السياسي فتؤثر على إدراكاته.

وعلى الرغم من اختلاف الإدراك من صانع قرار إلى آخر نتيجة المتغيرات السابقة، غير إن هذا لا يمنع من وجود بعض الصفات المشتركة عند صانعي القرارات الاستراتيجية في تعريفهم للموقف – إدراكهم– أو الوضع، وأهم هذه الصفات ما يأتي[5] :

١. تأثير الحافز أو المشكلة القائمة على مصالح وأهداف الدولة، فصانع القرار يأخذ في الحسبان درجة أو مدى تأثير الحافز على أهداف الدولة.

٢. الإمكانات والمهارات المطلوبة لعملية التعامل مع الحافز. تعيين الوسائل التي يراها ملائمة.

---

[1] الحوامدة، نضال: إدارة الأزمة من منظور منهج دراسة الحالة (المنظمة التعاونية الأردنية: دراسة وضعية تحليلية)، مجلة جامعة دمشق، م(١٩)، ع(١)، ٢٠٠٣ص١٧٨

[2] مصباح، زايد عبيد اللة: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢١-٢٢٢

[3] **David, Fred R.: Strategic Management Concepts Cases, Prentice Hall Inc, 8thed, New Jersey, 2001 p.9**

[4] الرمضاني، مازن إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص ٣٠٦

[5] مصباح، زايد عبيد اللة: مصدر سابق ذكره ص٢٢٠

٣. عامل الوقت وما يشكله من ضغوطات، ويتحدد ذلك بالمسافة بين الحافز وبين ضرورة القيام بالاستجابة - السلوك (المبادئ الجيوبوليتيكية)-.

٤. المسافة البسيكولوجية، وهي تعكس الشعور بالقرب أو البعد من مصدر القضية، ولا ترتبط المسافة البسيكولوجية بالمسافة الجغرافية. فقد تكون الدولة مصدر القضية أو المشكلة محور الموضوع بعيدة جغرافيا، ولكنها هامة وبارزة وذات تأثير بالنسبة للدولة محط الدراسة.

لذلك فان ما يرتبط بالمتغير الإدراكي هي كيفية تعريف صانع القرار للموقف -الحافز-، الذي في ضوءه سيتم الإدراك الاستراتيجي، ومن ثم تبني الدولة الاستراتيجية المناسبة والمتوافقة وذلك الإدراك للموقف.

فنقطة البداية في تفسير السلوك والفعل الاستراتيجي المحدد، هو تحديد الحافز الذي حرك العملية السلوكية، وعملية اتخاذ القرار، فالحافز يشكل أمام صناع القرار أما مشكلة يجب حلها، أو فرصة ينبغي اغتنامها. وهذا الحافز يدفع صناع القرار إلى تعريف الموقف - إدراكه- تعريفا معينا، ويتحدد هذا التعريف بناءً على ثلاث متغيرات هي السلوك السابق مع الآخرين، والبيئة النفسية لصانع القرار، وهيكلية عملية صنع القرار. فالعامل السلوكي السابق مع الدولة التي أنشأت الحافز يؤثر في كيفية إدراك صناع القرار للموقف، كذلك البيئة النفسية -كما مرة سابقا-، وأخيرا فان طبيعة هيكلية صنع القرار تؤثر على صانع القرار في تعريفهم للموقف، فإذا كان هيكل صنع القرار تعدديا ديموقرطيا مؤسساتيا، فمن المحتمل إن يتأثر تعريف الموقف بآراء المشاركين الآخرين في عملية تحليل الحافز، وصياغة الفرضيات الاستراتيجية، بعكس الحال في حالة هيكل صنع القرار التسلطي.[١]

فضلا عما تقدم، فان الأمن القومي لأي دولة يتضمن جانبين متفاعلين، أحدهما ذاتي والآخر موضوعي، إذ يرتبط الجانب الذاتي بحالة غياب الخطر الآني، أي بحالة عدم تعرض القيم والمصالح الأساسية لخطر التهديد الخارجي. الجانب الموضوعي، فيعكس حالة الاطمئنان، أي يجسد قدرة الدولة عبر وسائلها الفاعلة والمؤثرة على مواجهة الخطر في حالة حدوثه، واحتوائه لصالحها. ومع إن التفاعل الايجابي بين هذين الجانبين يدفع نحو الشعور بالأمن، بيد إن العكس، أي التفاعل السلبي بينهما يؤدي إلى ما يسمى بـ"المعضلة الأمنية". فهذه الحالة تنجم عندما تدرك الدولة إن قيمها ومصالحها، أضحت معرضة للخطر، وان كمية ونوعية إمكاناتها الذاتية لا تتيح لها المقاومة الفاعلة لمصدر أو مصادر التهديد.[٢] لذا فان الإدراك الاستراتيجي للحافز يعني محصلة لتقدير ما تملكه الدولة من قدرات وإمكانات وما يتم تخمينه من نيات،[٣] إزاء التهديدات والفرص.

---

[1] سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره ص ص ٤٤٠-٤٤١

[2] البراك، فاضل: استراتيجيه الأمن القومي آراء وأفكار، دار العربية، بغداد، ١٩٨٧ ص٧٧

[3] **Cohen, Raymond: Op. Cit. p.31**

وفي ضوء هذا، فان الإدراك الاستراتيجي هو عملية عقلانية رشيدة تتبلور في ثلاث عمليات فرعية ذهنية يقوم على أساسها التخطيط الاستراتيجي، وهي البحث والمفاضلة، والمقارنة بين البدائل، واختيار أفضل هذه البدائل التي سوف تعبر عن السلوك.(١) أي إن الإدراك الاستراتيجي يقوم على حساب عقلاني من خلال تقيّم المحصلات، واستخراج درجات من الأفضلية، واختيار أفضل خيار متاح، مما يمثل العناصر الجوهرية للإدراك الاستراتيجي.(٢) لذلك يتطلب الإدراك الاستراتيجي إبراز المرونة الذهنية والسمة الإبداعية للإحاطة بأكبر نسبة من المتغيرات المؤثرة في عملية اتخاذ القرار.(٣) لذا فما هي العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والتفكيرين الإبداعي والاستراتيجي لاتخاذ القرار الاستراتيجي الرشيد؟

يعرف التفكير الإبداعي بأنه "تفكير منطلق متشعب –مقابل التفكير المحدود– وهذا النوع من التفكير المنطلق أو التباعدي لا يركز على إجابة واحدة صحيحة لحل المشكلة والتعامل مع الموقف، إنما يستدعي لها عددا من الحلول المختلفة، أي إن سلوك حل المشكلة أو التعامل مع الموقف وثيق الصلة بالتفكير الإبداعي، لان حل المشكلة يحدث عندما تكون هناك حاجة إلى معلومات قد تكون غير متاحة، ومن ثم يتطلب ذلك نشاط فكري جديد".(٤) إلى جانب ذلك يعرف "تورانس" الإبداع بأنه " العملية التي تتضمن إدراك المشكلات والفجوات في مجال معين، ثم تكوين الأفكار والفروض التي تعالج هذه المشكلات، واختبار صحة الفروض وتوصيل النتائج إلى الآخرين".(٥) لذلك فان الإبداع هو الخروج من السياق العادي والمألوف، وأتباع نمط جديد في التفكير.(٦)

وفي ضوء ما تقدم، فان الإبداع هو العملية التي يستحضر بها المرء إلى الوجود نتاجا جديدا ومفيدا، ويتطلب ذلك إن يكون الشخص المدرك بالفجوات والثغرات في المعلومات المتاحة، وقادرا على تحديد النقائص والصعوبات والمشكلات، وساعيا للبحث عن حلول لها، ومتمكنا من عمليات التفكير الحدسي للوصول إلى الحلول المتاحة أو المتوقعة أو الممكنة، وعمليات التفكير الإبداع الاستدلالي لاختيار هذه الفروض بالطرق الملائمة، وعمليات التفكير التقويمي أو الناقد للحكم على هذه الفروض

---

[1] مرسي، محمد منير: الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١ص٨٨

[2] ليتل، ريتشارد: الأنظمة الدولية، في جون بيليس، وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤ص٥٠٥

[3] السعيدي، سعد عبيد علوان: أثر المصلحة الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي (دراسة لنماذج مختارة)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠١ص٥٦

[4] **Isaksen, S.G: Frontiers of Creativity Research: Beyond The Basics, Bearly Limited, New York, 1987 p.8**

[5] **Runco, M.A: Problem Finding Problem Solving and Creativity, Corporation, Norwood, New Jersey, 1994 p.154**

[6] الدردير، عبد المنعم أحمد: مصدر سابق ذكره ص٢٧٧

سواء بقبولها أو بتعديلها أو رفضها.[1] وهذا ما يرتبط بالإدراك الاستراتيجي لصناع القرار في رسم وصياغة فروضهم الاستراتيجية لدولة ما.

لهذا فان العملية الإبداعية في تعاملها مع المواقف تمر بثلاثة أطوار هي: اكتشاف الواقعة وإدراك الموقف، اكتشاف الفكرة أو توليد الأفكار حول الموقف، ومن ثم اكتشاف الحلول لهذا الموقف.[2] مما يولد الإدراك الاستراتيجي الذي يتعامل مع هذه المواقف المحفزة على أسس عقلانية رشيدة لبناء مبادئ جيوبوليتيكية تتواءم ما بين الحافز والاستجابة، وتبحث عن اغتنام الفرص، أو تجنب التهديدات والتغلب عليها التي تواجه الدولة.

والذي يتأسس على ما تقدم إن القدرات الإبداعية ترتبط بالإدراك الاستراتيجي من خلال العمليات العقلية الآتية[3] :

١. الطلاقة **Fluency**، وتعني قدرة الفرد على التفكير في أكبر عدد من الأفكار حول قضية أو مشكلة معينة، وهذا يعني طلاقة وسيولة الأفكار.

٢. الأصالة **Originality**، وتعني قدرة الفرد في أنتاج حلول أو أفكار جديدة غير مألوفة بعيدة عن الظاهر والمعروف.

٣. المرونة **Flexibility**، وتعني القدرة على رؤية المشكلة أو الموقف من زوايا كثيرة ومتنوعة، والقدرة على إتباع أكثر من طريقة للوصول إلى كل ما يحتمل من حلول وأفكار، أي تعني قدرة الفرد في تغيير اتجاه تفكيره.

٤. التحسين (التطوير)، وتعني القدرة على صياغة وتعديل الأفكار التي تم إنتاجها في شكل مقبول، أكثر تكيفا مع موضع المشكلة أو الموقف، وقد يتطلب ذلك زيادة أو إلغاء بعض الأفكار.

إلى جانب ذلك فأنّ الإدراك الاستراتيجي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتفكير الاستراتيجي، فعملية اتخاذ القرار تعتمد على الإدراك وعلى التفكير، فالتفكير واتخاذ القرار مرتبطين ارتباطا متبادلا، وإنهما يمثلان وجهين لعملة واحدة. فالتفكير يحدث عادة بصورة ما في عملية اتخاذ القرار، وكثير من العمليات الضمنية في الوصول إلى القرار يبدو إنها مكونات مهمة للتفكير.[4]

---

[1] أبو حطب، فؤاد عبد اللطيف: القدرات العقلية، مكتبة الانجلو مصرية، ط٥، القاهرة، ١٩٩٧ ص ص١٤٤-١٤٥

[2] درويش، زين العابدين: تنمية الإبداع، منهجه وتطبيقه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦ ص٦٢٩

[3] الدردير، عبد المنعم أحمد: المصدر السابق ص٣٨، وللمزيد أكثر حول ظاهرة الإبداع ينظر في ذلك:

- عبد الغفار، عبد السلام: التفوق العقلي والابتكاري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧ ص ص١٤٤-١٤٥
- طه، فرج عبد القادر وآخرون: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣ ص ص٢٣٣-٢٣٤
- عيسى، حسن أحمد : سيكولوجية الإبداع بين النظرية والتطبيق، مكتبة الإسراء، طنطا، ١٩٩٤ ص٣٥
- خير الله، سيد ،و ممدوح عبد المنعم الكناني: الأسس النفسية للابتكار، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٠ ص٨٧

[4] العبيدي، خضير خلف: دراسة تجريبية لبعض المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الآداب قسم علم النفس، جامعة بغداد، ١٩٨٧ ص٣١

فمن الضروري لكل عمل سياسي مهما كان مستواه أو مجاله أو مقاصده إن يخضع في بادئ الأمر إلى أسلوب التفكير، ومن ثم فان الإدراك الاستراتيجي هو الطريقة أو الأسلوب في التفكير الذي يجيز لصاحبه التعامل بصورة منطقية مع الأحداث والمتغيرات المحيطة بالفاعل لكي لا يسلخها من جذورها التاريخية وصولا إلى أهداف يتوخاها الفاعل، وعليه إن يختار من بين جملة وسائل وخيارات ما هو أكثر ملائمة وأشد فاعلية.[1]

لذلك فان الاستراتيجيين يستخدمون منظور التفكير العقلاني، بعدهم إن التفكير الاستراتيجي يستند إلى النشاط العقلي في التعامل مع المواقف -الحوافز-.[2] لذا فان فالتفكير الاستراتيجي ما هو إلا أحد أنواع التفكير، وقد يكون في بعض خطواته وآلياته علميا، وقد يكون إبداعيا أو معرفيا ونظميا، حين يتجاوز ممارسوه بعض مستلزمات وخطوات المنهج العلمي، فهو لا يهدف إلى توليد معرفة جديدة قدر اهتمامه وتوجهه إلى إضافة طاقة جديدة، ولبناء واقع جديد ومستقبل أفضل يراد تحقيقه على المدى البعيد.[3] لذلك فان التفكير الاستراتيجي هو مسار فكري محدد له خط سير خاص به، ويريح العقل من عناء تنقية الأفكار المتشابكة من الشوائب والتصورات التي لا يحتاجها الذهن أثناء تفكيره في موضوع معين له أهداف محددة. ولا يكون التفكير فعالا إلا إذا أدى إلى النتائج المطلوبة بأقل جهد ممكن، وبأقصر وقت مستطاع، وهذا ما يرمي إليه التفكير الاستراتيجي.[4]

وفي ضوء ذلك، فان التفكير الاستراتيجي هو القدرة على توجيه العقل لملاحظة ورؤية ما يدور حوله ويحيط به من زوايا متعددة. وهو حوار حر حول المستقبل لتفادي المخاطر واغتنام الفرص. هو القدرة على أحداث مفاجآت دائما، والبحث عن طريق بديل، والسرعة، والتميز. فهو أسلوب لصنع استراتيجيه تساعد على إعادة خلق المستقبل.[5] لذا فان الغرض من التفكير الاستراتيجي هو اكتشاف الجديد وتصور الاستراتيجيات والرؤية بصدد المستقبل المحتمل. لهذا فهو عنصرا مهما في التخطيط الاستراتيجي، وهو يعتمد على نظرية التعلم بالاستناد إلى المعلومات التي تتوفر لدى صانع القرار من المصادر المختلفة، لذلك يتطلب إن تتوفر لدى صانع القرار أبعاد فكرية -كما هو الحال في الإبداع- غير اعتيادية، تتيح له إمكانية التصور **Imagination**، والحدس **Intuition**، والتأمل **Reflect**،

---

1 نعمة، كاظم هاشم: محاضرات في العلاقات الدولية، ألقيت على طلبة كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٧ ص١٣١، نقلا عن، ياسين، عمار حميد: توجه الولايات المتحدة الأميركية تجاه إقليم شمال أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة جيوستراتيجية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩ ص٤

2 النعيمي، صلاح عبد القادر: مواصفات المفكر الاستراتيجي في المنظمة، المجلة العربية للإدارة، م(٢٣)، ع(١)، يونيو-حزيران ٢٠٠٣ ص٤٧

3 الكبيسي، عامر خضير: مصدر سابق ذكره ص ٣٠٩

4 الظاهر، نعيم إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٢٠

5 جبريل، محمود: التخطيط الاستراتيجي، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، www.rpc.gov.ly

والتبصر **Insight**، والإدراك، بهدف اختراق المجهول وتقريب المستقبل تمهيدا لتهيئة الاستحضارات اللازمة للقرار الاستراتيجي.[1]

ومن هنا فان الإدراك الاستراتيجي يرتبط بالتفكير الاستراتيجي من خلال الخصائص التي يمتاز بها الأخير والتي هي[2] :

١. التفكير الاستراتيجي ليس تفكيرا علاجيا للحد من آثار مشكلة قائمة أو سلبيات ظاهرة وقعت فحسب، وإنما هو تفكير استباقي يوجه للإجابة عن كيفية صناعة مستقبل أفضل، أو كيفية إضافة قيم جديدة للدولة لتعطي عوائد انفع وأفضل، أي انه تفكيرا تطويريا.

٢. يأخذ التفكير الاستراتيجي كل الاحتمالات والمفاجآت التي تظل خافية وكامنة، وغير مؤكدة، ويتعذر اكتشافها في ظل الظروف والإمكانات الحالية المتاحة.

٣. إنه تفكير اقتراني، أو تباعدي **Divergent**، لكونه يعتمد الإبداع والابتكار في البحث عن أفكار جديدة، أو لاكتشاف تطبيقات مستحدثة لمعرفة سابقة، وهو لذلك يحتاج إلى قدرات فوق العادية للتخيل والتصور وإدراك معاني الأشياء والمفاهيم وعلاقاتها.

٤. تفكير تركيبي بنائي **Synthesizing**، يعتد الإدراك والاستبصار والحدس لاستحضار الصور البعيدة ورسم ملامح المستقبل قبل وقوعه.

٥. تفكير نظمي **System Thinking**، باعتماده الرؤية الشمولية للعالم المحيط وربط الأجزاء، ولانطلاقه من الكليات في تحليله للظواهر وفهمه للأحداث والمواقف.

٦. التفكير الاستراتيجي متعدد الرؤى والزوايا، فهو يتطلب النظر إلى الأمام في فهمه للماضي، ويوظف الاستدلال التجريدي لفهم ما هو كلي ويلجأ للتحليل التشخيصي لفهم حقيقة الأشياء بواقعية.

إلى جانب ذلك فان الإدراك الاستراتيجي يرتبط بالرؤيا **Vision**، فالجانب الأساس في قدرات صانع القرار يعتمد على امتلاكه رؤية ذات أبعاد شمولية يحدد من خلالها اتجاه الاستراتيجية، وهي التي تعينه على تصور وإدراك ما يمكن إن يحصل في المستقبل وفقا لدرجة حساسية وأهمية الموقف ذات العلاقة. وعليه وصفت الرؤيا بطرق متعددة على إنها فن رؤية الأشياء غير المنظورة -غير الملموسة- كما إنها ذات علاقة باستكشاف المستقبل والحفاظ على توجهات الدولة، وهي تمثل الحالة المرغوبة لمستقبل الدولة التي تعكس طموحات صناع القرار.[3]

---

[1] **Loizos, Heracleous: Strategic Thinking or Strategic Planning? Long Range Planning, Vol.31, No.3, 1998 p.485**

[2] الكبيسي، عامر خضير: مصدر سابق ذكره ص ص٣١١-٣١٢

[3] النعيمي، صلاح عبد القادر: مصدر سابق ذكره ص٤٨

غير إن إدراك المواقف الكبيرة المحيطة بالدولة يتوقف إلى حد كبير على أمكانية الإفادة القصوى من كل صنوف المعرفة والخبرة، فضلا عما هو متاح لها من قدرات وإمكانات، زيادة على وجود المؤسسات ذات التفكير الاستراتيجي سواء الرسمية منها أو غير الرسمية والتي تُعد واحده من العناصر الضرورية الأساسية للإدراك الاستراتيجي، لأنه ممكن الاستناد إلى قدراتها لتصور مستقبل الدولة وتحديد اتجاه الاستراتيجية فيها.(١) فأقوى الدول هي التي تحسن عملية الاستثمار عن طريق قادتها ومؤسساتها، فالحاجة تزداد إلى من يستطيع إن يقدم حلولا جديدة للمواقف المتعددة والمشكلات المتزايدة، وفكرا جديدا يساعد على تطوير الحياة في العصر المعلوماتي، ولهذا فان جميع مؤسسات الدولة تتطلب قادة يستطيعون التفكير والإدراك بطريق إبداعية.(٢)

وفي ضوء ذلك، فان مهمة صناع القرار في تحقيق الأهداف ضمن إطار الإدراك الاستراتيجي تنقسم إلى قسمين: أولهما يتعلق بتحليل عناصر القرار وصياغة "القرار الممكن" المتناسب مع هذه العناصر، بمعنى ملائمة الهدف مع الأداة. وثانيهما وهي الأهم، وهي تبديل العناصر المادية والمعنوية القابلة للتبدل، لخلق ظروف جديدة تسمح باتخاذ "القرار المناسب" الذي يخدم الأهداف الاستراتيجية العليا، بمعنى ملائمة الأداة مع الهدف.(٣) ووفقا لذلك تتحدد الأهداف وفقا للإمكانات ومقومات التطور، وأيضا وفقا لإدراك صناع القرار لهذه الأهداف ومدى انسجامها مع إدراكهم لمفهوم المصلحة القومية.(٤)

أي إن الإدراك الاستراتيجي لا يعمل على وعي الوسائل والأدوات فحسب، بل يعمل على تحديد الأهداف المناسبة والعمل وفقها. أي صياغة أهداف واضحة وغير مشوشة. بمعنى إن الإدراك الاستراتيجي يعمل على إيجاد العمل الواعي بالأهداف والمصالح ، وكيفية استخدام الوسائل لتحقيق الغايات. أي إدراك المصالح والأهداف، وتحدد الوسائل المستخدمة على ضوء ذلك الإدراك.

غير إن الإدراك الاستراتيجي الواعي للأهداف وتشكيلها، واستخدام الوسائل المتناسبة وهذه الأهداف، يتطلب الاستناد إلى تقديرات صحيحة وموثوقة. فلا غرو بأن الاعتماد على تقديرات خاطئة عن التهديدات والفرص يؤدي إلى أهداف مُضللة. مما يقود إلى التشديد على أهمية إدراك التقديرات التي تأخذ في الحسبان كل العوامل والظروف المحيطة. فمن خلال إجراء تلك التقديرات ستكون الاختيارات واعية، فعلى صناع القرارات أن يفكروا مليا وينتقوا الأهداف التي تلاءم الوقت الراهن والمستقبل. لذلك فان التقديرات التي تخاض ضمن الإدراك الاستراتيجي هي عملية أساسية في عملية

---

[1] Mintzberg, H. and Others: The Strategy Process, Prentice- Hall, London, 1998 p.11

[2] Cole, D.G and Others: Supportive Classroom Environment, for Creativity in Higher Education, Journal of Creative Behavior, Vol.33, No.4, 1999 p.277

[3] الأيوبي، هيثم وآخرون: ميزان القوى في العالم العربي والدول المجاورة (١٩٧٦- ١٩٧٧)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧ ص٥

[4] مصباح، زايد عبيد اللة: مصدر سابق ذكره ص٣٨

تنقيح الأهداف لتنطبق على الواقع وتنسجم مع طموحاتنا وتتكيف مع أدواتنا.[١] بمعنى أن الإدراك الاستراتيجي من خلال تقديراته ينبغي أن يستند إلى الواقع وليس إلى الإيمان فحسب.[٢]

ومن خلال ما تقدم يتطلب الإدراك الاستراتيجي تحديد الأهداف الرئيسة خلال الموقف، والتحليل الاستراتيجي المستمر للموقف، وتطوراته والعوامل المؤثرة فيه، ووضع البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد مسارها المستقبلي من خلال الاستشراف والاختيار الاستراتيجي للفرص الموجودة، وتجنب التهديدات التي يحملها الموقف، والتقليل منها، وهذا يتطلب معلومات وافرة ومعطيات مناسبة وإدارة رشيدة.[٣]

إذاً فان الإدراك الاستراتيجي، هو أسلوب تفكير عالي المستوى يجيز لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقية مع الموقف -الحافز- والمتغيرات المحيطة بالفاعل، بما يمكنه في النهاية من الموافقة والملائمة بين الأهداف والوسائل.[٤]

لذلك فان إدراك الأهداف والمصالح والوسائل المؤدية إليهما، لا يتم في فراغ، إنما هو عملية تحليلية منهجية لطبيعة العلاقات والمعطيات السائدة في كلا البيئتين الداخلية والخارجية للدولة، والتي غالبا ما تدفعها إلى صياغة أهدافها ومصالحها في ضوء السعي لتقويض كافة التهديدات والتحديات التي يمكن إن تفرضها هاتان البيئتان على أهداف الدولة ومصالحها، وتنمية الحوافز المسوغة للانطلاق بها إلى آفاق أوسع.[٥] لذلك يقتضي الإدراك الاستراتيجي إن يقوم أصحابه والمشتغلون به باستقراء واستقصاء واستجلاء عقل الخصم أو العدو الحقيقي، والمتوقع، والمحتمل، وحتى المنافس، وطبيعة تكوينه وطريقة عمله ومنهجية تخطيطه، والعمل لامتلاك المعرفة الواضحة الموضوعية الدقيقة للطرائق والأساليب والحسابات التي يعتمدها ويتبعها ويستخدمها في تقديرات الموقف -الحافز-، وتعريفه -إدراكه-، ومن ثم صنع القرار واختيار وسائل تنفيذه -السلوك-.[٦]

بمعنى أن اختيار البديل المناسب يرتبط في أساسه بوجود معايير عقلانية يمكن الاعتماد عليها عند إجراء عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف،

---

[1] روس، دنيس: فن الحكم كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٧ ص١٧٤

[2] المصدر نفسه ص١٥٥

[3] العزاوي، نجم: أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع في جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٥-٣٠/تشرين الثاني/ ٢٠١١ ص١٥

[4] نعمة، كاظم هاشم: العلاقات الدولية ج١، مطبعة أياد، بغداد، ١٩٧٩ ص٩٥

[5] عداي، فلاح حسن: الإدارة الاستراتيجية، مفاهيمها ومداخلها عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠ ص٢٢٥

[6] كيسنجر، هنري: العقيدة الاستراتيجية الأميركية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة طالب مشتاق، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧ ص٣٨

فالاستقرار على قرار بذاته هو خلاصة الاقتناع المنطقي بكل ما يمثله مضمون القرار ويرمز له.[1] وهذا ما يتبناه الإدراك الاستراتيجي من خلال إيجاد المعايير العقلانية التي يمكن الاعتماد عليها.

ولهذا يتقرر نجاح أية استراتيجيه أو فشلها في ضوء اعتمادها على الإدراك الاستراتيجي من خلال الأهمية النسبية للتكهنات الصحيحة والخاطئة التي يقوم بها أولئك المسؤولون عن أي صنع قرار لدولة ما.[2] ولا غرو في إن الإدراك الاستراتيجي من هذا الطراز يكون قادرا على تحقيق ذلك الانجاز الفكري المتفوق الذي يكشف من خلال استراتيجياته القائمة التطورات الجنينية المولدة للمستقبل، والذي يجمع بين ما كان وما قد يكون، ويكيف جميع هذه الحقائق والعلائم التاريخية في رسم تصور اتجاهات المستقبل المحتملة.[3]

مما تقدم فان الإدراك الاستراتيجي يمكّن صناع القرار من استغلال الفرص وتجنب التهديدات ويعمل على زيادة وتطوير نقاط القوة التي تمتلكها الدولة، وتحد وتتجاوز نقاط الضعف التي تتخلل عناصر الدولة بأسلوب ايجابي وفعال. لذلك يرتبط الإدراك الاستراتيجي بالأهداف التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها، ولكن بالتفكير العقلاني الرشيد، وعلى أساس القياس بين الإمكانات والأهداف.

وقد تصدى "هارولد لازويل" أحد أساتذة العلوم السياسية البارزين، لتحليل هذه النقطة، من خلال إيضاحه بان معايير الإدراك الاستراتيجي الرشيد تمتد لتشمل عدة أمور من أهمها، مدى وضوح فكرة الهدف، ودرجة الدقة في قياس وتقييم الاحتمالات المترتبة على الأخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة، ثم أخيرا مدى القدرة على تطويع سبل المعرفة المتاحة في خدمة الهدف النهائي الذي ينشده القرار. بمعنى إن الإدراك الاستراتيجي هو محصلة التقييم المتوازن على قدر الإمكان لكل القيم المسيطرة والحقائق المتاحة والتوقعات المتعلقة بظروف المستقبل، فواضع القرار يقيم جزءا هاما من افتراضاته وتوقعاته على أساس تصوراته للأوضاع في المستقبل، ومن ثم يجب إن تكتمل له القدرة على تغيير الأمور بالشكل الذي يجعل المستقبل أكثر مطابقة لرغبات وأهداف دولته.[4]

لذلك فان أي ضعف في الإدراك الاستراتيجي من قبل صناع القرار لا بد وان يحول الاستراتيجية عن وجهتها العقلانية.[5] إلى جانب ذلك فان هذا الضعف في الإدراك الاستراتيجي هو أحد الأسباب الأساسية والمهمة التي تؤدي وتقود إلى الأزمات الدولية وتسبب نشوءها.[1]

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري: مصدر سابق ذكره ص ١٨٨

[2] مورجنتاو، هانز. جي: السياسة بين الأمم الصراع من اجل السلطان والسلام ج١، تعريب خيري حمادي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥ ص٢١٩

[3] المصدر نفسه ص ص ٢٢٥- ٢٢٦

[4] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط٥، الكويت، ١٩٨٧ ص٣٧٤

[5] مورجنتاو، هانز. جي: مصدر سابق ذكره ص٢٩

والذي يتأسس على ما تقدم، فان أهم العناصر الرئيسة الداخلة والمُشكلة والمؤثرة على الإدراك الاستراتيجي في اتخاذ واختيار السلوك الاستراتيجي هي الآتي[٢] :

١. البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها. فالبيئة الخارجية تفتح إمكانيات معينة للتصرف بينما تضع قيودا على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة. وبصورة عامة فانه كلما زاد ضغط البيئة قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ البديل، وبالعكس فكلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف، ومن ثم تتسع مجالات الاختيار.

٢. البيئة الداخلية للقرار، وتتكون من الأوضاع الاجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن الجماعات غير الحكومية وجماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية وغيرها. فالأوضاع الاجتماعية تضغط على مدركات واضع القرارات الاستراتيجية بطريقة يصعب التخلص منها أو إن يتغاضى عنها. كما إن طبيعة النظام السياسي -كما مرة سابقا- من كونه ديموقراطيا أو تسلطيا، تؤثر هي الأخرى في عملية الإدراك الاستراتيجي، كما إن الجماعات غير الحكومية وجماعات المصالح والأحزاب السياسية تشكل هي الأخرى مراكز ضاغطة على مدركات صانع القرار، وفي ضوءها تتحدد بعض معالم البيئة الداخلية التي تمثل عنصرا هاما من عناصر المناخ العام الذي يُتخذ القرار في إطاره.

٣. واضعوا القرارات الاستراتيجية، كل في إطار تركيب معين من القيم والمعتقدات التي تضغط على تفكيره وسلوكه في اتجاه أو آخر تبعا للتفاوت في طبيعة المصادر التي تستمد منها هذه القيم والمعتقدات، وبكل ما يمكن إن يترتب على ذلك بالضرورة من اختلاف في مضمون الادراكات ومن ثم تنوع في أنماذج الفكر والسلوك السياسي.

٤. الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن موضوع معين، فبدون هذا الضغط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلا. والضغط قد يكون نابعا من الارتباط بهدف معين، وبمدى الإصرار على الوصول إلى هذا الهدف في الواقع المادي. وبمقدار إحساس أجهزة وضع القرار الخارجي بهذا الضغط يتولد لدينا الإدراك الاستراتيجي الملبي لهذا الضغط المحفز.

٥. القدرات القومية المتاحة للدولة متخذة هذه القرارات الاستراتيجية. ولا يخفى إن اتساع قاعدة الموارد والقدرات يوسع من نطاق الإدراك الاستراتيجي أولا، ومن ثم، يوسع نطاق الاختيار، ويوفر فرصا أفضل لتنفيذ هذه القرارات.

---

[1] الرزام، عز الدين: التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المؤسسات، دار الخواجا للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥ ص١٣

[2] مقلد، إسماعيل صبري: المصدر السابق ص ص٣٧٥- ٣٧٦

وفي ضوء ذلك، يُعدّ الإدراك الاستراتيجي متغير مهم وحاسم وجوهري من خلال دوره الحيـوي في تعريف الحافز -الموقف-، أي مدى إمكانية ارتفاع الموقف إلى مستويات تشكل تهديدا على مصالح وأهداف الدولة، أو أمكانية إن يكون الموقف فرصة تتحقق من خلالها تلك الأهداف والمصالح. بمعنـى دوره الرئيس والمهم كمحدد للتعامل مع المواقف بشكل ايجابي وفعال.[١]

لذلك يمكن تعريف الإدراك الاستراتيجي بأنه العملية العقلية العالية المستوى الـتي يـتم مـن خلالها تعريف الموقف وتشخيصه وتحليله، حتى نتمكن من الفهم الصحيح والواعي للحافز وللظروف والمواقف الداخلية والخارجية المختلفة المحيطة به، والتي عن طريقها يتم تحديد المسارات والاتجاهات التي في ضوءها يتم وضع الفرضيات الاستراتيجية التي تتلاءم والظروف المحيطة، والتي ينبغي أتباعها بشكل واع لتحقيق الأهداف والمصالح للدولة. فضلا عن قدرتـه الاستـشرافية المستقبلية في تحديـد الفـرص والتهديدات التي تواجه الأداء الاستراتيجي للدولة، إلى جانب اقتراح السبل لتفعيل وتحسين الأداء أثناء المواقف. بمعنى انه القراءة الصحيحة والواعية للمواقف بما يمكن من التعامل الايجابي والفعـال معهـا، لضمان الاستغلال والاستثمار الصحيح لجميع عناصر قوة الدولة، ولتجاوز جميع نقـاط الـضعف، بمـا يمكن في النهاية من توظيف هذه العناصر بالـشكل الـصحيح لتحقيـق الأهـداف الاسـتراتيجية العليـا للدولة.

لذا فان الإدراك الاستراتيجي ليس هدفا بحد ذاته، وإنما هو نقطة موجهة تدل وترشد حركة الدولة وصناع القرار فيها باتجـاه معـين مـن خـلال فهـم الموقـف والـوعي بـه، ممـا يمهـد إلى اختيـار البـديل الاستراتيجي الأفضل من بين البدائل والفرضيات الاستراتيجية القرارية، التي تحقق الأهداف والمصالح للدولة.

إلى جانب ذلك فان الإدراك الاستراتيجي يدخل في الإعداد الاستراتيجي من خلال تحديد وفهـم فلسفة الدولة وغرضها، ومن خلال إدراك الأهداف والوسائل لهذه الدولة، فضلا عـن وعـي واختيـار الاستراتيجية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، كما انه لا يرمي إلى خلق استراتيجية الدولة فحسب، وإنما تحقيق التنفيذ المرن لهذه الاستراتيجية من خلال فحص وتحليـل عناصـر البيئـتين الداخليـة والخارجيـة للدولة والقيام بالتنبؤات المشروطة الدقيقة للبيئة الدولية، مما ينعكس علـى تكيـف هـذه الاسـتراتيجية بالنهاية مع هذه الظروف وبما يتواءم معها.

فالإدراك الاستراتيجي هو المعرفة التي ينبغي أن تتوافر داخل أعضاء أي تنظيم، لتحديـد الفـرص والتهديدات وقضايا المستقبل، وتأمين التعامل معها بشكل دائم، مما يكفل اسـتمرارية البقـاء والتطـور

[1] **Cohen, Ramad: Op. Cit, p.p 9-10**

والتكيف مع الظروف والمواقف، لذلك فانه يقوم على تحديد مضمون الموقف موضع التفكير ليساعد على تفهم أوسع للفرص والمخاطر التي يحملها هذه الموقف، ليضمن فيما بعد عملية التخطيط الواعية والتنفيذ الناجح.

وعليه فان الإدراك الاستراتيجي هو طريقة أكثر إبداعا وثراء للتفكير، لأنه يقوم على مجموعة من الرؤى التي تقوم على أتباع إطار منهجي يفهم الحاضر بصورة جيدة، ليتجه بعد ذلك نحو المستقبل بما يحقق توجها فاعلا ومتوازنا بين الأهداف والقدرات للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تجنب أخطاء الماضي، وتصحيح واستغلال الحاضر، والاستعداد والتهيئ للمستقبل.

ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد أهم صفات وخصائص الإدراك الاستراتيجي بالآتي:

١. التوجه والتهيؤ المستقبلي من خلال فهم الحاضر.
٢. النظرة الشمولية للأهداف والوسائل والقدرات.
٣. الفهم الواعي للحقائق.
٤. تحديد الفرص والتهديدات المحتملة التي يحملها الموقف.
٥. تشخيص عناصر القوة والضعف في إمكانات الدولة حتى يتسنى استخدامها بكفاية.
٦. العمل على إيجاد الاستراتيجية الفعالة المبتكرة التي تتلاءم مع الظروف المدركة.
٧. مهارة الاختيار الاستراتيجي من بين الفرضيات والبدائل الاستراتيجية لتحقيق الأهداف.
٨. العمل على التكيف مع البيئة واستغلالها واستثمارها الاستثمار التي يتواءم مع الوسائل.

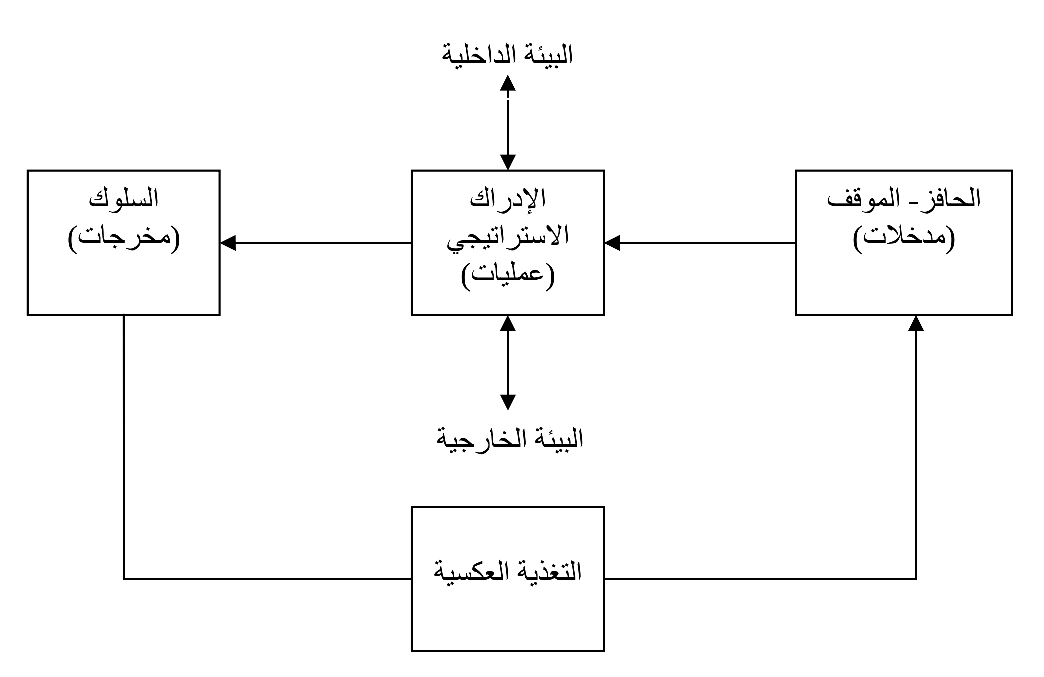
نخلص مما تقدم، إن سبب نعتنا له بالإدراك الاستراتيجي نابع من انه إدراك غير عادي لأنه يتصل بالتفكيرين الإبداعي والاستراتيجي في عملية تعامله مع الموقف، ومن ثم تحديد الاستجابة الملائمة لذلك الحافز. كما انه يتصل بعملية صنع واتخاذ القرار في الدولة، وما تمثله هذه العملية من مهمة صعبة وشاقة فضلا عما تتطلبه من وعي بالظروف المحيطة سواء لأجهزتها البيروقراطية أو لشخص متخذ القرار الذي ينبغي إن يتخذ القرار من بين الفرضيات والبدائل الاستراتيجية المتعددة الموضوعة أمامه، لذلك فان هذا الإدراك يتصل بتحديد الأهداف، وتعين الوسائل، لان هذا الإدراك يتوخى الفهم الصحيح للبيئة ومن ثم وضع الأسس المناسبة للتعامل معها، وفي حالة أي إخفاق لهذا الإدراك سينعكس بالضرورة على أهداف الدولة ومصالحها. ومن خلال العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي وصانع القرار من جهة، والأهداف والمصالح القومية للدولة من جهة أخرى ، فقد ارتبط الإدراك الاستراتيجي بأداتي الاستفهام "ماذا" و "كيف"، ماذا نريد أن نكون أو نحقق؟، وكيف نحقق ما نريد؟. وهاتين الأداتين الاستفهاميتين هما جزء ضروري وأساس من الإدراك الاستراتيجي لفهم ووعي البيئة التي أنت فيها من جانب، ولفهم ووعي الأهداف التي تريد أن تحققها من جانب أخرى، فضلا عن إن

هاتين الأداتين تساعدان على فهم وتحديد الوسائل التي عن طريقها تحقق الأهداف. لذا فان التحديد الذاتي للمستقبل ماذا، وكيفية تحقيق هذا المستقبل -كيف- هما جوهر الإدراك الاستراتيجي في تعامله مع استشراف المستقبل المحتمل.

لذلك فان الإدراك الاستراتيجي عملية ضرورية تسمح لنا بان نرى أين نحن، وإلى أين نحن متجهون. فهي عملية واعية للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بصياغة الاستراتيجية، ومن ثم يساعد الإدراك الاستراتيجي على الفهم الواضح للأهداف والخطط المتبعة لتوظيف الوسائل المحققة للأهداف لذلك فهو حالة وسطية بين المواقف والاستجابة لهذه المواقف. وكما يوضح الشكل رقم (٢) العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والسلوك

شكل رقم (٢)

العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والسلوك



- الشكل من عمل الباحث

المبحث الثاني

مفهوم المبادئ الجيوبوليتيكية

تتأسس المبادئ الجيوبوليتيكية على أساس الفرضيات الاستراتيجية التي تضعها الدولة في تصوراتها وخططها المستقبلية حول العالم ولاسيما حول المناطق الجغرافية التي ترى أنها ضرورية وحيوية لأدامت مصالحها وتحقيق أهدافها.

المطلب الأول

الجيوبوليتيكيا

تطور مفهوم الجغرافية السياسية* في القرن التاسع عشر وتفرع عنها مضمون جديد يعرف بالجيوبوليتيكيا Geopolitics. غير إن هذا لا ينكر بان الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة**، ترجع إلى

---

* الجغرافية السياسية، هي فرع من فروع الجغرافية البشرية التي تهتم بالوجود الفعلي للوحدات السياسية في إطار جغرافي معين، وعلى الرغم من كثرة ما كتب في موضوعها إلا أنهم يختلفون في تعريفهم لهذا العلم، لذلك عرفت بأنها العلم الذي يهتم بالدولة من حيث مساحتها وموقعها ومواردها الطبيعية والبشرية وعلاقاتها بغيرها سواء كانت دول تامة السيدة أم ناقصة السيادة. وعرفت أيضا، بأنها العلم الذي يركز على العلاقات المكانية وأثرها في العمليات السياسية. للمزيد ينظر في ذلك:

- Pounds, N.: Political Geography, MC Grow Hill, New York, 1963 p. 6
- Muir, R: Modern Political Geography, Macmillan Press Lted, 2ed, London, 1992 p.2

- مودي، أ.أ: الجغرافيا وراء السياسة، ترجمة روفائيل جرجس، دار الهلال، القاهرة، بلا، ص١٨
- غلاب، محمد السيد: الجغرافيا السياسية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٢ ص١٣

** في الواقع إن الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة قدم الفكر الإنساني في حضاراته القديمة، فقد ارتبطت الأفكار الجيوبوليتيكية قديما بالظروف الجغرافية المحيطة. كما إن معظم الدراسات القديمة التي تناولت الموضوع كانت على يد فلاسفة متأملين مهتمين بالبحث عن أسباب الظواهر الإنسانية وأثر عنصر البيئة الطبيعية المحيطة بهم في صنع شخصية الإنسان وسلوكه، وعلى ذلك فان كتاباتهم احتوت على الكثير من التصميمات التي ارتبطت أساسا بمبدأ الحتمية الجغرافية، لذلك فتفاعل الإنسان السياسي مع بيئته عميق وقديم، ومن ثم فإرهاصات وومضات الجيوبوليتيكيا توجد في أعمال كثير من المؤلفين القدماء أمثال هيرودوت وأفلاطون وأرسطو وسترابو، فضلا عن كتابات المفكرين الإسلاميين كابن خلدون، إلى جانب كتابات فلاسفة النهضة الأوروبية أمثال ميكافللي ومونتسكيو وروسو وكانت وغيرهم من الكتاب الذين احتوت أعمالهم على إشارات وملاحظات جيوبوليتيكية، غير انه لا يوجد واحد منهم قد تناول الموضوع كفرع علمي قائم بذاته. فضلا عن ذلك فان الإمبراطوريات القديمة كانت تحسب للقوة حسابها من منظور علاقاتها بالأرض لذا ساد أثر المكان في بناء عظمة الدولة وسعة هيمنتها على التفكير السياسي الجيوبوليتيكي القديم، بيد انه لم يخضع لدراسة منظمة. للمزيد حول هذا الموضوع ينظر في ذلك:

- السماك، محمد أزهر: الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨ ص٤٧
- الحديثي، عباس غالي: القوى الكبرى ومجالاتها الحيوية دراسة جيوبوليتيكية لمستقبل الخريطة العالمية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، بغداد، ع(٤)، كانون الأول ١٩٩٧ ص٢١٧
- Deblij, Harm .J: Systematic Political Geography, 2ed, New York, 1973 p.236

الإغريق، إلا إنها لم تظهر كعلم له أساسيات محددة إلا في مطلع القرن العشرين، إذ ظهرت مجموعة من النظريات والقواعد المنظمة لهذا العلم والتي تربط بين العلاقات الدولية وكيفية إدارتها.(١)

وكانت للظروف التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى الدور الكبير في ميلاد علم الجيوبوليتيكيا -علم سياسة الكرة الأرضية-، إذ أدت الظروف الحربية والاستعدادات العسكرية دورا كبيرا في إيجادها وتطورها في حقبة ما بين الحربين العالميتين، مما أدى إلى ارتباط الجيوبوليتيكيا والحرب ارتباطا وثيقا لا انفصال فيه في تلك الحقبة.(٢)

إنّ التركيبة اللغوية لمفهوم الجيوبوليتيكيا **Geopolitics**، تنطوي على مفهومين أو كلمتين هما **Geo**، وتعني الأرض، و **Politics**، وتعني السياسة، أي أن هذا المصطلح يُعنى بالجمع بين الجغرافية والسياسة، والتي تكون ترجمتها السياسة الجغرافية.(٣) وهذا على غرار مصطلحات وصف الأرض **Geography**، أو تركيبة الأرض **Geomorphology**.(٤)

وتُعدّ أراء "فردريك راتزل" العالم الألماني (١٨٤٤- ١٩٠٤) وأستاذ الجغرافية في جامعة ليبزيج، همزة الوصل ونقطة البداية لكل من الجغرافية السياسية الجيوبوليتيكيا.(٥) إذ شغل راتزل مكانا مركزيا في علم الجيوبوليتيكيا بأكثر من لقب، فهو رائد المادة أو الموضوع، وهو أحد أوائل الجغرافيين الذي اقترح المفاهيم الأساسية للجيوبوليتيكيا الألمانية.(٦) لذلك عُدّ راتزل "أب" الجيوبوليتيكيا على الرغم من انه لم يستخدم ذلك المصطلح.(٧) ليُرسي بذلك راتزل أسس هذا العلم، وذلك حين نبه إلى الآثار "الحتمية" للأوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية،ومن ثم إلى علم جديد يتعين أن يرتكز عليه علم السياسة.(٨)

لذلك فان راتزل أول من درس وعالج المكان والموقع معالجة أصولية مقارنة بين الدول. كما أكد على وجود روابط قوية بين القوى القارية والقوى السياسية. فالمساحة الكبيرة والموارد التي تتيحها المساحة تؤدي دورا هاما عند راتزل في نشأة وتدعيم القوى السياسية.(٩) وقد جاءت فكرته عن الدولة

[1] جاد الرب، حسام الدين: الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩ ص١٩١

[2] الديب، محمد محمود إبراهيم: الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو مصرية، ط٥، القاهرة، ٢٠٠٨ص ٦٤

[3] حسين، عبد الرزاق عباس: الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٦ ص٣٨٦

[4] صادق، دولت أحمد وآخرون: الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو مصرية ط٥، القاهرة، ١٩٧٥ ص٢٤

[5] جاد الرب، حسام الدين: مصدر سابق ذكره ص٢١

[6] الزعبي، موسى: الجيوسياسية والعلاقات الدولية أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، مكتبة الأسد، دمشق، ٢٠٠٤ ص٤٦

[7] دوغين، الكسندر: أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بلا، ٢٠٠٤ ص٧٥

[8] بدوي، محمد طه: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بلا، ص٨٤

[9] صافي، عدنان: الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ١٩٩٩ ص٧٣

كائن حي* ليتوج أفكاره الجيوبوليتيكية.(١) فالدولة لديه ليست حقيقة جغرافية ثابتة بل هي كائن حي ينمو ويتحرك نحو مجالات حيوية تُعدّ ضرورية لبقائه واستمراره.(٢) مما تدفعه هذه الفكرة إلى ضرورة النمو للدولة عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزها حتى ولو دفعها ذلك إلى استخدام القوة. وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة.(٣) وبذلك يرى في الدولة مثلها مثل الكائنات الحية تخضع لقوانين الانتخاب الطبيعي، ولا يبقى منها في النهاية إلا الأصلح للبقاء.(٤) لذا كان نمو مفهوم المجال الحيوي **Lebensraum**، من صنع راتزل أيضا.(٥) وعليه أصبحت أعمال راتزل القاعدة الضرورية لجميع الدراسات الجيوبوليتيكية، ففي هذه الأعمال تعرض وبصورة مفتوحة من الناحية العلمية إلى كل المنطلقات التي سترسخ في صلب هذا العلم.(٦)

غير إن أول من ابتدع وابتكر مصطلح الجيوبوليتيكيا، هو العالم السويدي "رودولف كيلين" (١٨٦٤–١٩٢٢)، أستاذ التاريخ والنظم الحكومية في جامعة جوتبرج في السويد، والذي كان يعني من هذا المصطلح "دراسة الوحدة السياسية –الدولة– في بيئتها الطبيعية".(٧) وقد أورد كيلين هذه التسمية في مؤلفه الموسوم "الدولة كمظهر من مظاهر الحياة" الذي نشره عام ١٩١٧.(٨) والذي عرف الجيوبوليتيكيا في ضوءه بأنها " نظرية الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة تشغل حيزا من الأرض".(٩) بمعنى إنها علم الدولة كجسم جغرافي متجسد في المكان.(١٠) فأهم ما يُعنى به هذا العلم حسب رأيه هو دراسة الوحدة السياسية في إطار بيئتها الجغرافية، بيد إن الإلمام بعلم الجغرافية أو بعلم السياسة كلا على حدة لا يكفي لفهم الجيوبوليتيكيا، لان معرفة كل من الأرض والدولة معا يعدان من أهم مجالاتها.(١١) ووفقا لكيلين

---

* من الذين أسهموا في تطوير هذا الموضوع الألماني كارل ريتر (١٧٧٩- ١٨٥٩) الذي كان أستاذا للجغرافية بجامعة برلين، والذي كانت وجهة نظره تؤكد بان القارات أعضاء رئيسة لكائن حي عظيم وهو الكرة الأرضية الحية، ونتيجة لذلك ظهرت فكرة أن الدولة كائن حي والتي روج لها فيما بعد راتزل والجيل الذي أعقبه. ينظر في ذلك، هارون، علي أحمد: أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣ ص٣٧

[1] محمد، محمد حجازي: الجغرافيا السياسية، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، القاهرة، ١٩٩٧ ص٢٤، كذلك ينظر،
- الأيوبي، هيثم: الموسوعة العسكرية ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧ص٤٤٨

[2] فهمي، عبد القادر محمد: المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الرقيم، بغداد، ٢٠٠٥ ص٥٣

[3] الصافي، عدنان: المصدر السابق ص٢٢

[4] الجوهري، يسرى: الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣ ص٣٩

[5] سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٣ ص٢

[6] دوغين، الكسندر: المصدر السابق ص٨٠، وللمزيد حول راتزل ينظر،

- Drysdale, A.& Blake, G.: The Middle East and North Africa The Political Geography, Oxford University Press, London, 1985 p.p 4-3

[7] نقلا عن، فيفليد، رسل هـ، واتزل بيرسي: الجيوبوليتكا، ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر، الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، بلا، ص١١

[8] جاد الرب، حسام الدين: مصدر سابق ذكره ص١٩١

[9] نقلا عن، عبد الوهاب، عبد المنعم: جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافية السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧ ص١٢٩

[10] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٨١

[11] فيفليد، رسل هـ، واتزل بيرسي: مصدر سابق ذكره ص١١

فان الجيوبوليتيكيا هي فرع من علم السياسة متمايز عن الجغرافية السياسية، ففي الوقت الذي يكون هدف الجيوبوليتيكيا هو الدولة الموحدة، ترصد الجغرافية السياسية الكرة الأرضية بوصفها تُسكن من البشر.[1]

لذلك شهدت الحقبة ما بعد راتزل ميلاد أحد أهم الدارسين لنظرية الدولة ككائن حي، فضلا عن الأفكار الأخرى المرتبطة بالجيوبوليتيكيا، فقد تأثر كيلين بأفكار راتزل المتعلقة بدراسة السياسة العالمية وطبيعة الحكومات، مما مهد لكيلين بان يكمل نهج راتزل في رؤية الدولة كائنا حيا، واتفق معه في أن المرحلة النهائية لتطور الدولة هو تحقيق القوة.[2]

غير إن كيلين أدخل بعض التعديل على فكرة إن الدولة كائن حي، فهو يرى إن الدولة ليست كائنا حيا فحسب، بل تُعدّ أيضا كائنا ذو شعور وقدرات فكرية وأخلاقية، وكان يرى إن أهم ما تُعنى به الدولة هو القوة، وان حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان.[3] وفي رأيه إن الجغرافية يجب أن تسخر في خدمة الدولة التي هي الغرض الأسمى للدراسة، وبذلك تتحول الجغرافية في مجملها إلى جيوبوليتيكيا.[4] لهذا تركزت آراؤه حول نمو الدول عضويا، وعد إن الأرض بمثابة جسم الدولة والعاصمة هي قلبها، وان القوة في حياة الدول هي أكثر أن أهمية من سيادة القانون، ليؤكد بذلك إن العلاقات الدولية هي علاقات قوة وان سياسة القوة هي السائدة.[5] ليقرر بان الدولة تستخدم قوتها السياسية لتحقيق هدفين: أولهما خارجي، يتعلق بحصولها على حدود سياسية طبيعية خارجية. وثانيهما داخلي، يتعلق بتحقيق الوحدة والانسجام بين شعبها في الداخل.[6]

وإذا كان كيلين قد حظي بالاهتمام بفضل السبق في استخدامه لمفهوم الجيوبوليتيكيا، فان هذا المفهوم قد تطور بعد ذلك عند الألمان بعد الحرب العالمية الأولى، حيث ساد مبدأ الدولة كائن حي بصورة أوسع، ويُعدّ "كارل هوسهوفر" (١٨٦٩– ١٩٤٦) الذي كان ضابط عسكري ألماني، مؤسس الجيوبوليتيكيا الألمانية، إذ درس الجغرافية السياسية والعلوم العسكرية في ألمانيا بعد حصوله على الدكتوراه سنة ١٩١١، وقد تبوأ مكانة كبيرة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في عهد هتلر.[7] وقد تأثر هوسهوفر بآراء من سبقوه لاسيما كل من راتزل وكيلين. وأخطر ما كان في فلسفته السياسية،

1 الزعبي، موسى: مصدر سابق ذكره ص٤٦
2 العيسوي، فايز محمد: الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ ص٣١
3 هارون، علي أحمد: مصدر سابق ذكره ص٢٣
4 رياض، محمد: الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا، النهضة العربية،ط٢، بيروت، ١٩٧٩ ص٨٩
5 عبد الله، أمين محمود: دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٨ ص٣٩
6 الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٧٠
7 أبو عيانة، فتحي محمود: الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥ ص ص٨-٩

الدعوة إلى التوسع الألماني والصراع والحرب الشاملة.[1] مما جعل كتاباته تشكل مرتكزا ثابتا لانطلاقات جديدة.[2] تأثرت به النازية.

وفي عام ١٩٢٤ اتسعت دائرة نفوذ هوسهوفر على أثر تأسيسه "معهد ميونيخ للجيوبوليتيكيا" وأصدره مجلة "الجيوبوليتيكيا" الألمانية الشهيرة، التي كان رئيسا لتحريرها والمساهم الأكبر في الكتابة فيها.[3] مما أدى إلى أن يحظى علم الجيوبوليتيكيا بعد ذلك بعناية واسعة وجادة في ألمانيا بفضل هوسهوفر وجهود معهد ميونيخ.[4]

وعرف هوسهوفر الجيوبوليتيكيا على أنها دراسة المساحة من وجهة نظر الدولة.[5] بمعنى دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي. وان المظاهر الجغرافية الطبيعية لسطح الأرض ترسم الإطار للجيوبوليتيكيا، الذي يجب أن تتحرك فيه الوقائع السياسية التي تحدث إذا أريد لها النجاح المستمر.[6]

كما كان اعتقاد هوسهوفر كراتزل بالتوسع البيولوجي للدولة وخلق مجال حيوي جديد تتنفس فيه، إذ آمن هوسهوفر بان التوسع الإقليمي للدولة يجب إن يأتي من خلال المؤثرات الجغرافية والعرقية.[7] ولتشكل هذه الأفكار حيزا هاما من مضمون الجيوبوليتيكيا الألمانية.[8] ولتصبح الجيوبوليتيكيا بحسب ما وصل إليها هوسهوفر "دليل عمل والضمير السياسي للدولة الألمانية".[9] ليطوع الألمان وعلى رأسهم هوسهوفر علم الجيوبوليتيكيا لخدمة الحزب النازي الألماني تحت زعامة هتلر، والتخطيط الاستراتيجي للحرب التوسعية، مما أثار رد فعل عميق من الاشمئزاز ضد هذا العلم، ومن هنا كانت البداية لتشويه هذا العلم وأبعاده عن أهدافه الأساسية.[10]

وفي ضوء هذا ما هي أهم الأهداف والأغراض التحليلية التي يتوخاها هذا العلم؟ وهنا تنقسم آراء الباحثين، إذ يرى البعض أن التنظير الجيوبوليتيكي يخدم أغراض البحث التأملي، وأغراض تخطيط السياسة والدعاية، وغير ذلك من الأغراض السياسية العملية.[11] وفي ضوء هذه الرؤى المتباينة تعددت

---

[1] رياض، محمد: المصدر السابق ص٩٠

[2] حسين، عدنان السيد: الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٩٦ ص١٩

[3] علبي، عاطف: الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتكا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩ ص٣٤٤

[4] نعمة، كاظم هاشم: الوجيز في الاستراتيجية، مطبعة أياد، بغداد، ١٩٨٨ ص١٢

[5] العيسوي، فايز محمد: مصدر سابق ذكره ص٤٠

[6] الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٧١

[7] غنيم، عبد الحميد: الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٧ص١٧٤

[8] حسين، عدنان السيد: مصدر سابق ذكره ص٦٣

[9] نقلا عن، علبي، عاطف: المصدر السابق ص٣٤٣

[10] العجيلي، محمد صالح: دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤٥)، ٢٠٠٠ ص١٣

[11] رياض، محمد: مصدر سابق ذكره ص٦٦

التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، فليس من تعريف واحد مقبول لدى الجميع لهذا المصطلح. إذ تتفاوت هذه المجموعات أو تلك من المؤلفين والمعاجم فيما بينها في تحديدها للمادة الأساسية التي يدرسها ويتناولها هذا العلم، ومبادئه العلمية الأساسية، وينطلق هذا التفاوت من الظروف التاريخية مثلما ينطلق من العلاقة الشديدة الاتساق التي تربط الجيوبوليتيكيا بالسياسة العالمية، وبقضايا السلطة والإيديولوجيات السائدة.[1]

لذلك تعددت الاتجاهات التي تناولت مفهوم الجيوبوليتيكيا، والتي يمكن تقسيمها إلى الآتي:

الاتجاه الأول، قرن الجيوبوليتيكيا بالسياسة الخارجية، إذ عرفها "نيكولاس سبيكمان" في عنصرها الحركي بأنها "العمل الأساسي لسياسة الدولة الخارجية، لأنه العلم الذي يربط الأرض بالسياسة، لذا ينبغي دراسة موقع أي دولة جغرافيا حتى يصبح بالإمكان معرفة سياستها الخارجية".[2] فالجيوبوليتيكيا بحسب سبيكمان مركزة بصورة رئيسة على السلوك الخارجي للدول. فهي الأداة الأكثر أهمية في السياسة الدولية المحددة كمنهج تحليلي ونظام للمعادلات يسمحان معا باستنباط الاستراتيجية الأشد تأثيرا.[3] لذا فهي ترتبط بتخطيط سياسة أمن الدولة في حدود عواملها الجغرافية.[4] فمركز الدولة من الناحية الجيوبوليتيكية بالنسبة إلى سبيكمان يتوقف على ثبوت موقعها الجغرافي وعلاقة ذلك بمراكز الثقل العالمية، وبما أن مراكز الثقل في تغيير مستمر، فان أهمية الموقع أيضا في تغيير مستمر تبعا لذلك.[5]

وضمن هذا الاتجاه أيضا يعرف "جون كيفير" الجيوبوليتيكيا بأنها "تتكون من عدة أشياء ولكنها في الأساس عبارة عن نظرية السلوك الدولي الذي تعد فيه الدولة الأم الحقيقية الأساسية. لذا فهي تكون قاعدة تقوم عليها السياسة الخارجية، وقد تكون السياسة الخارجية بذاتها... أن الجيوبوليتيكيا ماهي إلا السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر القومية".[6] كما عرفت بأنها "العلم الذي يعنى بدراسة وتحليل الواقع الجغرافي أو الإطار المكاني للدولة وأثره في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية وصولا إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية العليا".[7] وعرفها الأيوبي بأنها "دراسة الجغرافية السياسية، والبيئة الطبيعية للدولة لخدمة الميول القومية، أي دراسة العلاقة بين العوامل الجغرافية والأوضاع السياسية، إذ تقوم الجيوبوليتيكيا على تطبيق المبادئ الجغرافية من أجل تحليل الساسة العالمية ودراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدولة الخارجية".[8]

---

1 دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٥٧
2 نقلا عن، هارون، علي أحمد: مصدر سابق ذكره ص٣٤٥
3 دوغين، الكسندر: المصدر السابق ص١٠٥
4 عبد الله، أمين محمود: مصدر سابق ذكره ص٥٣
5 هارون، علي أحمد: مصدر سابق ذكره ص٣٤٥
6 نقلا عن، عبد الوهاب، عبد المنعم: مصدر سابق ذكره ص١٣٠
7 نقلا عن، فهمي، عبد القادر محمد: مصدر سابق ذكره ص٥٧
8 الأيوبي، محمد زكي: القاموس الجغرافي الحديث، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٨ ص٢٧

الاتجاه الثاني، عرف الجيوبوليتيكيا بدلالة القوة والتطلع نحو المستقبل، فقد أورد السماك تعريفا لها بأنها "تلك النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقاتها بالأرض، كذلك أنها تدرس العلاقات المكانية المتبادلة بين الأرض والسكان والمهارات التقنية من وجهة نظر الدولة، كما إنها تهتم بالوضع المستقبلي للدولة ورسم ما يجب أن تكون عليه في المستقبل".[1] كما عرفت أيضا " بأنها علم ديناميكي يرسم الخطط لما يجب أن تكون عليه الدولة ويعتنق فلسفة القوة".[2] كما أورد فيفليد وبيرسي، في كتابهما تعاريف معهد ميونيخ للجيوبوليتيكيا التي تتطابق وهذا الاتجاه، إذ عرفت بأنها "النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض... وهي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض... وهي العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها... وهي الأساس العلمي الذي يقوم عليه فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل الحصول على مجالها الحيوي".[3]

أما الاتجاه الثالث، حاول الجمع بين الاتجاهين السابقين من خلال تعريفه للجيوبوليتيكيا بأنها "العلم الذي يدرس مظاهر الارتباط والتفاعل بين الموقع الجغرافي للدولة، وتأثير هذا الموقع في قوة الدولة، وسياستها الخارجية، وفعالية هذه السياسة وتأثيرها في العالم".[4]

الاتجاه الرابع، فقد عرفها بدلالة العمليات السياسية بشكلها العام، إذ عرفت مجلة الجيوبوليتيكيا الألمانية عام ١٩٢٨، بأنها "علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية، وان موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولاسيما الجغرافية السياسية، لذا تبدأ الجيوبوليتيك بأعداد وسائل العمل السياسي ووضع توجيهات الحياة السياسية ككل، وهكذا فإنها تصبح فنا إلا وهو فن قيادة السياسة العملية، إن الجيوبوليتيك هي الضمير الجغرافي للدولة".[5]

والاتجاه الخامس، عرفها بدلالة دراسة المشكلات السياسية ومحاولة وضع الحلول لها، فعرفها "هارتشهورن" بأنها "عبارة عن علم تطبيقي يهتم بدراسة مشكلات سياسية معينة من وجهة نظر دولة ما، لذلك فهي تنقسم إلى عدد من الجيوبوليتيكيات بقدر عدد الدول المستقلة في العالم. فهي عبارة عن تطبيق أساليب الجغرافية السياسية ومعارفها على مشكلات العلاقات الدولية".[6] كما عرفها "أوتومول" بأنها "

---

[1] السماك، أزهر: مصدر سابق ذكره ص٤٣

[2] نقلا عن، عبد الله، أمين محمود: في أصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦ ص١٤

[3] نقلا عن، فيفليد، رسل هـ، واتزل بيرسي: مصدر سابق ذكره ص ص١١-١٢

[4] شدود، ماجد محمد: الاستراتيجية، مطبعة ابن خلدون، دمشق، ١٩٨٧ ص٧٠

[5] نقلا عن، عبد الوهاب، عبد المنعم: المصدر السابق ص١٣٠

[6] نقلا عن، الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٧١

تهتم بالدولة لا على أساس أنها مفهوم جامد بل ككائن حي، وانه يبحث بالدرجة الأولى علاقة الدولة ببيئتها -حيزها- ويحاول حل جميع المشكلات الناتجة عن العلاقات المكانية".[١]

أما الاتجاه السادس، فقد اقرنها بدلالة علم السلطة، إذ عرفها "دوغين" بأنها "وجهة نظر السلطة، وهي علم السلطة ومن أجل السلطة... هي علم الفئات السياسية العليا الفاعلة منها والبديلة".[٢] فضلا عن أنها " العلم الذي يبحث في العلاقة بين السياسة والرقعة الأرضية بهدف تحويل المعطيات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها".[٣]

في حين عرفها الاتجاه السابع، بأنها أمر يختلف تماما عما ورد ذكره، إذ أقرن الجيوبوليتيكيا بالدعاية، فهي على رأي الجغرافي الفرنسي "ديمانجون" بأنها "عبارة عن مسعى وطني الغرض منه الدعاية والتعليم، وإنها دراسات تهدف إلى تبرير الأهداف السياسية لدولة معينة".[٤] وكما بين "بيير جورج" في قاموسه الجغرافي بان "الجيوبوليتيكيا إحدى الأدوات في الدعايات السياسية للمنظرين زمن الرايخ الثالث".[٥] إذ أن "ضرب الحتمية المعاصرة في الصلة بين المكان والسياسة يلبس لباس الرومانسية والاستعانة بمصطلحات ومفهومات لا تبعد أن تكون شبه علمية، وهذا ما يجعل من الدراسات الجيوبوليتيكية تنحو منحى تبريري وغير علمي في بعض جوانبها، فتنعت بأنها وسائل لأغراض السياسة والدعاية".[٦]

غير إن ما نتفق به بان للجيوبوليتيكيا معنيان متكاملان: أولهما الممارسة السياسية لبلد ما كما حدد من خلال سماتها الجغرافية ومواردها البشرية، وثانيهما، العلم الذي يبحث في ذلك.[٧] وهكذا فان النظرية الجيوبوليتيكية تبحث في قوة الدولة وسياستها الخارجية من خلال الأرضية المتواجدة عليها، فهي تنظر إلى التطورات السياسية التي تمر بها الدولة من حيث علاقتها بالأرض، وترى إن الأرض وثيقة الصلة بسياسة الدولة، ويقصد بالأرض هنا الحيز الجغرافي الذي تتواجد فيه الوحدة السياسية. لذلك فان العلاقة بين الموقع الجغرافي وقوة الدولة وسياستها يطلق عليه اصطلاح الجيوبوليتيكيا. [٨]

وفي ضوء هذا الرؤى، فان أحد المنطلقات الأساسية للجيوبوليتيكيا هو التوكيد على أن الوضع الجيوبوليتيكي للدولة يفوق في الأهمية الكثير من خصائص البناء السياسي لهذه الدولة، فالسياسة والثقافة والأيديولوجية وطابع النخبة بل والدين نفسه يُنظر إليها جميعا في المنظار الجيوبوليتيكي على

[1] نقلا عن، حسين، عبد الرزاق عباس: مصدر سابق ذكره
[2] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٥٩
[3] نقلا عن، رياض، محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٥
[4] نقلا عن، عبد الوهاب، عبد المنعم: مصدر سابق ذكره ص١٣١
[5] نقلا عن، الزعبي، موسى: مصدر سابق ذكره ص٢٩
[6] نقلا عن، نعمة، كاظم هاشم: الوجيز... مصدر سابق ذكره ص١١
[7] تيلور، بيتر، وكولن فانت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر الاقتصاد العالمي الدولة القومية المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد، مطابع السياسة، الكويت، ٢٠٠٢ ص١٩١ الهامش
[8] فهمي، عبد القادر محمد: مصدر سابق ذكره ص٤٩

إنها عوامل مهمة، لكنها ثانوية بالمقارنة مع المبدأ الجيوبوليتيكي الأساس في علاقة الدولة بالمكان.[١] فهو يوضح كيف إن السياسة تجري على مقتضى حتميات جغرافية، أي كيف إن للعوامل الجغرافية، كالمناخ، والتضاريس، والموقع وغيرها، دورا حتميا في تشكيل سياسة الدول، ومن ثم فان أية سياسة لا ترتكز إلى هذا العلم لا يُقدر لها البقاء والتطور.[٢]

لذلك فان ما يتوخاه هذا العلم، هو انه أداة تحليلية لتقويم الوزن السياسي والعسكري للدولة بالاعتماد على حقائق الجغرافية السياسية، فهو يحاول إن يتلمس أبعاد السياسة المكانية في عناصر البيئة الطبيعية والبشرية بشكل موضوعي لتحديد وزن نسبي لكل عنصر من تلك العناصر بما يمكنه من تحديد الوزن الجيوبوليتيكي للإقليم المراد دراسته.[٣] فهو ينظر إلى المجال الجغرافي بعده مسرحا وهدفا وملعبا للاستراتيجية، وهدفا للاعبين على مسرح السياسة الدولية.[٤]

كما عُدّت الجيوبوليتيكيا مفيدة للحرب ولعملياتها العسكرية، فهي توسع أفق العمليات العسكرية في اتجاهين وذلك بإضافتها الاستراتيجية السياسية إلى الاستراتيجية العسكرية، وبأعدادها المسبق لأقلمة المحارب مع كل وسط طبيعي يتوقع إن يصبح مسرحا للعمليات الحربية.[٥]

وعلى هذا، فقد أصر الجيوبوليتيكيون على ضرورة المعرفة المنظمة والمفصلة عن الأرض المعدّة للاستعمال من قبل الحكومات والدول.[٦] مما أدى إلى إن يقوم التحليل الجيوبوليتيكي على موضوعين أساسين الأول، وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو بالارتباط بالقوى السياسية المختلفة. والثاني، وضع ورسم الإطار المكاني الذي يحتوي على القوى السياسية المتفاعلة والمتصارعة.[٧]

إلى جانب ذلك، فان الجيوبوليتيكيا لا تدرس المقومات الجغرافية للدولة أو تدرس العلاقة المكانية بين الأرض والدولة كما هي فحسب، وإنما تدرس هذه العلاقة كما يجب إن تكون من وجهة قومية محلية، وتدرس السياسة العالمية كما تمثلها وجهة النظر هذه، وفي سبيل خدمتها، وهي تستخدم التاريخ القومي والعالمي لخدمة هذه الأغراض، وترسم الخطط الاستراتيجية التي تؤدي إلى تحقيقها.[٨]

فالجيوبوليتيكيا ترعى تطور الدولة وتراه مرهونا من حيث طبيعته وإمكاناته ومداه بالعوامل الجغرافية الثابتة وهي الأرض. لذا فان دراسة الصلة الوثقى بين قوة الدولة والأرض هي من صلب

---

[1] دوغين، الكسندر: المصدر السابق ص٢١٢
[2] بدوي، محمد طه: مصدر سابق ذكره ص٨٤
[3] السماك، أزهر: مصدر سابق ذكره ص٤٥
[4] بدوي، محمد طه: المصدر السابق ص١٠٥
[5] علبي، عاطف: مصدر سابق ذكره ص٣٧٣
[6] المصدر نفسه ص٣٧٢
[7] رياض، محمد: مصدر سابق ذكره ص٦٧
[8] صادق، دولت أحمد وآخرون: مصدر سابق ذكره ص٢٥

النظريات الجيوبوليتيكية* التي تتصدى إلى دراسة وصف الوضع الجغرافي للدولة وأثره في القوى السياسية المتفاعلة. أي إن التحليل الجيوبوليتيكي هو إرشاد مستخلص دروسه من دراسة الإطار المكاني وذلك من أجل تسخيره في سياسة الدولة واستراتيجياتها.(١)

---

* هناك العديد من النظريات الجيوبوليتيكية التي تناولت قوة الدولة من مزايا المكان الذي تسيطر أو تتواجد فيه وهي:
١- نظرية قلب العالم، ورائدها "هالفورد ماكندر" (١٨٦١- ١٩٤٧) أستاذ الجغرافية، إذ فسر التاريخ في ضوء الصراع بين قوى البر وقوى البحر. إذ يرى إن القوى العالمية حكمتها إلى حد بعيد سيطرة الإنسان على اليابسة في مرحلة من مراحل التاريخ وحكمتها بسيطرته على البحار في مرحلة أخرى، ولعل هذا ما دعا ماكندر إلى التفكير في التوزيع الجغرافي لليابس والماء في العالم وأثر ذلك على توزيع وتطور القوى السياسية في العالم. وهذا ما أدى إلى بروز نظريته المشهورة "قلب العالم" Heard Land، والتي أبرزت بعض النقاط المتعلقة بالاستراتيجية العالمية، إذ عد ماكندر الكرة الأرضية كتلة واحدة من اليابسة وأطلق على مجموعة القارات الثلاث، أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، أسم جزيرة العالم، وهو يرى إن مركز هذه الكتلة هو قلب الأرض، وينطبق هذا المركز على موقع روسيا تقريبا، وهكذا يصل ماكندر إلى عبارته الشهيرة " أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر ويتحكم في قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم يحكم جزيرة العالم، ومن يحكم الجزيرة العالمية يتحكم في العالم". للمزيد ينظر في ذلك:
- سيليرييه، بيير: الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، ترجمة أحمد عبد الكريم، الأهلي، دمشق، ١٩٨٨ص٢٤
- العيسوي، فايز محمد: مصدر سابق ذكره ص٢٤
٢- نظرية الإطار أو النطاق الهامشي، ظهرت هذه النظرية بعد ظهور نظرية قلب العالم، ونادى بها الأميركي نيكولاس سبيكمان (١٨٩٣- ١٩٤٣) أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ييل في الولايات المتحدة الأميركية، ويُعدّ رائد المدرسة الأميركية الحديثة في الجيوبوليتيكيا، إذ يرى إن دراسة الموقع الجغرافي للدولة على جانب كبير من الأهمية لفهم سياسته الخارجية، والسلام في رأيه لا يكون مدعوما إلا بالقوة ولذلك لا تقوى على وضع أسسه سوى الدول العظمى والكبرى. لذلك كان من رأيه إن الحافة Rim Land، التي تحيط بالقلب، وهو ما عبر عنه ماكندر بالمنطقة الانتقالية الوسطى أو الهلال الداخلي، أعظم أهمية من القلب نفسه لأنها مفتاح السيطرة العالمية والتي تضم أوروبا الغربية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبيريا، وهذه المنطقة جميعا تعد منطقة التقاء أو تصادم بين القوى البرية الكامنة في روسيا وكتلتها البرية وبين القوى البحرية. وقد انتهى سبيكمان من مراجعة نظرية ماكندر في الاستراتيجية العالمية إلى تعديلها على النحو الآتي "من يحكم الإطار يحكم اوراسيا ومن يحكم اوراسيا يتحكم في مصير العالم"، وكانت حجته في ذلك بان الإطار يتمتع بعدد كبير من السكان ومصادر الثروة فضلا عن استخدام البحر كخطوط حركة أساسية للتجارة عكس قلب العالم الذي يفتقر إلى هذه المميزات، وعليه فان الإطار وليس القلب هو في رأي سبيكمان مفتاح السيطرة العالمية. للمزيد ينظر في ذلك:
- رياض، محمد: المصدر السابق ص ص١٠٥-١٠٦
- بندقجي، حسين حمزة: الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، ح.ح بندقجي، ط٣، الرياض، ١٩٨١ ص ص٢٠٢-٢٠٣
٣- القوة البحرية، وكان رائدها "الفرد ثاير ماهان" (١٨٤٠- ١٩١٤)، والذي كان ضابطا بحريا ومدير الكلية الحربية البحرية في "نيوبورت" في الولايات المتحدة الأميركية، ومن أهم أساتذة الجيوبوليتيكيا فيها، ويُعدّ كتابه =
= الموسوم "أثر القوة البحرية في التاريخ" أهم كتبه التي عبر بها عن آرائه في الاستراتيجية العالمية، حيث كتب عن القوة البحرية وعلاقة وذلك بالسيادة العالمية، ليؤكد بان زعامة العالم في المستقبل ستكون للدولة المتحكمة بالبحار. ولكي تستطيع الدولة إن تحتفظ برفعتها لا بد لها من قوة تتحرك بها، وأفضل قوة هي القوة البحرية، لان من خلالها تتصل الدولة بجميع أجزاء العالم، لذا كان يربط بين قوة الدولة وقوتها البحرية، فإذا كانت الدولة تريد السيطرة على العالم فان من الواجب عليها إن تكون لديها قوة بحرية كبيرة وان تكون لديها قواعد بحرية بعيدة عن شواطئها حتى لا تسمح لأعدائها الوصول إلى شواطئها. لذلك فهو عندما كتب عن القوة البحرية فانه يعطي القوة العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب، دون إن يعني ذلك مجرد الأسطول البحري، ومن ثم فان التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة أخرى، وعمق خلفيتها الأرضية من جهة ثانية. وفي ضوء هذا النظرية، بدأ يفسر الاستراتيجية العالمية الحديثة، فالمملكة المتحدة تتمتع بموقع ممتاز، ومحصنة داخل جزرها ولها أسطول قوي مهيمن على مداخل البحار، لذا فهي القوة الأولى في العالم، غير إن ماهان كان يرى في الولايات المتحدة وهي آمنة في حدودها الحالية تكاد تشبه الجزيرة وإنها تستطيع إن تخلف المملكة المتحدة في السيطرة البحرية العالمية وبناء

لهذا أدى ظهور النظريات الجيوبوليتيكية وتطورها إلى اهتمام السياسيين بمدلولها وربطها بالأمن القومي، فضلا عن اهتمامهم بطبيعة تلك النظريات، لأنها ترى ضرورة سيطرة قوة عالمية على مناطق ذات مواصفات جغرافية محددة لتكون هي القوة الأعظم في العالم.[٢] مما أدى إلى إفضاء الرأي بان الجيوبوليتيكيا تشكل الركيزة الأولى في تكون القوة القومية للدولة.[٣] وبذلك بدا هذا المصطلح كما لو كان صيغة مختصرة للإشارة إلى عملية عامة لإدارة التنافس الكوني من أجل تحقيق التوازن أو السيادة بين القوى العالمية المتصارعة والمتنافسة.[٤] لذا تهدف هذه النظريات إلى التوصل لمجموعة العوامل الأساسية الأقرب للاستمرار والتي تؤدي إلى أنموذج الدولة القوية بخصائصها الحضارية الشاملة.[٥]

إذن تنطوي الجيوبوليتيكيا على سمات وخصائص علمية في دراسة الواقع وتحليل عناصره لتحديد ملامحه ومعطياته المستقبلية، وبذلك يكون هذا المنهج قادرا على الاستشراف في ضوء الحقائق الجغرافية والعناصر المكانية التي تحكم الدولة وتحدد مستقبل مسار حركتها وماهية أهدافها التي تنشدها.[٦]

وعليه فان ارتباط الإنسان بسياساته بالمكان هو الموضوع الأول الذي تتأسس عليه الجيوبوليتيكيا.[٧] فهي تحدد دراسة علاقة الإنسان بالجغرافية -طبيعيا وإنسانيا- وفي آثارها على العلاقات السياسية بين المجتمعات.[٨] لذا فهي لها محتوى سياسي لأنها تساهم في توافر إدراك مدى

إمبراطوريتها، ومن ثم فان ماهان كان يهيب ببلاده بان تولي اهتماما كبيرا بحدودها البحرية، وان تؤدي دورا بارزا وكبيرا في الدعوة لإنشاء أسطول أميركي وشق قناة بنما، والحصول على قواعد بحرية أميركية في الخارج. وعلى أساس ذلك فانه توصل إلى نتائج عكسية تماما عما توصل إليه ماكندر، هو أن السيطرة للقوى البحرية وليس للقوى البرية. للمزيد ينظر في ذلك:

- غنيم، عبد الحميد: مصدر سابق ذكره ص ص١٧١- ١٧٢

-Pounds, N.: op. cit, p.424

٤- القوة الجوية، إن التطور التقني في القوة الجوية قد أدى إلى أنواع مختلفة من الآراء حول التشكيل الجيوبوليتيكي للعالم أواسط وأواخر القرن العشرين، ومن أهم هذه الآراء، الرأي الذي نادى به "الكسندر دي سفيرسكي" في بحث باسم "القوة الجوية مفتاح البقاء" عام ١٩٥٠، وقد رسم سفيرسكي خريطة ذات مسقط قطبي وضع فيها الأميركيتين جنوب القطب، واوراسيا وأفريقيا في شمال القطب، وفي هذه الخريطة يتضح أن السيادة الجوية الأميركية تشمل على كل الأميركيتين بينما منطقة السيادة الجوية للاتحاد السوفياتي تغطي جنوب وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، لكن منطقتي النفوذ الجوي تتلاقيان وتتصادمان في مناطق أخرى هي أوروبا الغربية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، ويرى سفيرسكي أن مناطق تداخل القوة الجوية للدولتين هي مناطق الحسم في أي معركة بينهما ومن ثم فان سفيرسكي يرى للقوى الجوية الأثر الحاسم في كسب السيطرة والسيادة العالمية، في حال السيطرة على منطقة التلاقي والتصادم. للمزيد ينظر في ذلك:

- رياض، محمد: مصدر سابق ذكره ص ص١٠٨-١١٠

- علبي، عاطف: مصدر سابق ذكره ص٣٦٩

[1] نعمة، كاظم هاشم: الوجيز... مصدر سابق ذكره ص١٥

[2] السيد رجب، عمر الفاروق: قوة الدولة دراسات جيوستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢ ص٧١

[3] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص١٧٤

[4] تيلور، بيتر، وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص٩٤

[5] السيد رجب، عمر الفاروق: المصدر السابق ص٧٣

[6] فهمي، عبد القادر محمد: مصدر سابق ذكره ص٥٤

[7] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٥٩

[8] الزعبي، موسى: مصدر سابق ذكره ص٢٧

تكيف مجموعة ما من البشر مع بيئة منطقة معينة للسلطة السياسية، وهي تساعد في تعريف الحدود القومية للدولة.[1]

وعلى الرغم من إن الجيوبوليتيكيا علم سياسي أساسا، يستمد جذوره من الجغرافية وحقائقها، ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة في غالبية الأحوال، بيد إن هناك فروقا بين الجيوبوليتيكيا والجغرافية السياسية.[2] **وأهم هذه الفروق هي :**

١. صحيح إن الجيوبوليتيكيا هي وليدة الجغرافية السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق تجعل منه مادة يستعين بها القائد السياسي، بيد إن الفرق بينهما هو أن الجغرافية السياسية تأخذ في الحسبان الوحدة السياسية، وتُعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والاقتصادية والسكانية تحليلا موضوعيا لتستكشف أثر ذلك على وزنها الدولي، أما الجيوبوليتيكيا فتقوم بالدراسة نفسها، ولكن من وجهة النظر الخاصة بالدولة ومطالبها في مجال السياسة الخارجية، فهي تهدف إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها صناع القرار في الدولة.[3]

٢. الجغرافية السياسية علم وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية، أما الجيوبوليتيكيا تعالج هذا الموضوع، ولكن في إطار المصالح القومية العليا وفي إطار السياسة الدولية.[4]

٣. الجغرافية السياسية تدرس الدولة من وجهة نظر المكان، أما الجيوبوليتيكيا فإنها تدرس المكان من وجهة نظر الدولة.[5]

٤. الجيوبوليتيكيا تعتنق فلسفة القوة وترسم الخطط الاستراتيجية التي تحقق سياسة السيطرة، بينما الجغرافية السياسية تدرس مقومات القوة متجردة غير متأثرة بدوافع معينة.[6]

٥. الجيوبوليتيكيا مفهوم حركي ديناميكي نتيجة اهتمامها بعلاقات القوة التي هي في تغيير مستمر.[7] بمعنى إن الجيوبوليتيكيا متطورة متحركة بينما الجغرافية السياسية أميل إلى أن تكون ثابتة.[8]

٦. الجغرافية السياسية هي مرآة الدولة، فهي تعكس صورتها الحقيقية.[9] أي إنها الصورة الواقعية للدولة بوصفها كيان كلي يرتكز أساسا على ثلاثة عناصر تتجسد في: الأرض، والإنسان، والتنظيم

---

[1] العيسوي، فايز محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٧

[2] هارون، علي أحمد: مصدر سابق ذكره ص٤٤

[3] لاكوست، ايف: الجيوبوليتكا والجيوستراتيجية، ترجمة ونشر مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، بلا، ص١٢

[4] حسين، عدنان السيد: مصدر سابق ذكره ص٦١

[5] العيسوي، فايز محمد: المصدر السابق ص٣٣

[6] عبد الله، أمين محمد: دراسات في الجغرافيا السياسية... مصدر سابق ذكره ص٣٥

[7] ياسين، عمار حميد: مصدر سابق ذكره ص٧٩

[8] علبي، عاطف: مصدر سابق ذكره ص٣٧٤

[9] هارون، علي أحمد: المصدر السابق ص٤٥

السياسي. أما الجيوبوليتيكيا فهي عملية رسم صورة لماهية الدولة في المستقبل.[1] أي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، عكس الجغرافية السياسية التي تدرس كيان الدولة كما هو فعلا، وتظل قانعة برسم صورة الماضي والحاضر، في حين إن الجيوبوليتيكيا ترسم حالة الدولة في المستقبل.[2]

٧. الجيوبوليتيكيا تجعل الجغرافية في خدمة الدولة، بينما الجغرافية السياسية ترى أنها صورة للدولة.[3]

مما تقدم فان الجغرافية السياسية تدرس الحقائق الثابتة للدولة وتسعى لبيان المشكلات التي تفرضها الجغرافية على سياسة الدولة دون إن تتطرق للحلول، أما الجيوبوليتيكيا فلا تكتفي بذلك لأنها تسعى لإيجاد حلول لتلك المشكلات، فإذا تبنتها الدولة أصبحت منهاج لاستراتيجيتها وعلاقاتها الدولية، بمعنى أصبحت مبادئ تسترشد بها الدولة عند رسم سياستها الخارجية، وبناء استراتيجيتها القومية.

ولكن على الرغم من كل هذه الفروقات بين أهداف الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكيا، فهي لا تعني الفصل الكلي بينهما ولكن هناك احتمال كبير لان تكون ثمة صورة من الصور التكامل فيما بينهما،على اعتبار إن علم الجيوبوليتيكيا يمثل الامتداد الطبيعي للجغرافية السياسية، وهذا معناه إن الأخيرة تقوم بتصوير وتشخيص وتجسيد المشكلات وإلقاء الأضواء عليها، لكي تتمكن الجيوبوليتيكيا من افتراض وتخيل الحلول المثلى، أو تصوير الحلول التي تنبثق من واقع الصورة الواضحة لها، ومن ثم يكون هذا التكامل في الأداء مدعاة للابتعاد عن معنى التعرض أو التناقض بين وظيفة كل منهما. وربما كان ذلك السبب نفسه الذي دفع بالمدرسة الأميركية إلى عدّ الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكيا شيء واحد لا انفصام بينهما.[4]

غير إن ما ينبغي ملاحظته إن جوهر الجيوبوليتيكيا هو تحليل العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، ولهذا فان الآراء الجيوبوليتيكية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض، وفي هذا الإطار أكد ماكيندر بان "لكل قرن جيوبوليتيكية" وعلى هذا فان نظرتنا إلى الأوضاع الجغرافية فيما قبل القرن التاسع عشر كانت النظرة إلى الأوضاع والحقائق الجغرافية نابعة من التوزيعات المناخية وأشكال السطح الإقليمية، بينما كانت النظرة في القرن التاسع عشر مبنية على توزيع الكتل القارية فقط، أما في القرن العشرين كانت قائمة على الترابط بين توزيع أشكال سطح الأرض وأنماط الحركة. أما بداية

[1] المياح، عبد اللطيف علي: علاقة السياسة الجغرافية (الجيوبولتيك) بالاستراتيجية، مجلة آفاق استراتيجية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ع(١)، أيلول ٢٠٠٠ ص٧٥

[2] رياض، محمد: مصدر سابق ذكره ص١١٢

[3] المصدر السابق

[4] الشامي، صلاح الدين علي: دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف، ط٢، الإسكندرية، ١٩٩٩ ص٣٣

القرن الحادي والعشرين فترتكز على توزيع الكتل السكانية والتكاملات الاقتصادية.[1] والعمل على السيطرة والتوجهات الفضائية.

وعلى أساس ما تقدم فان الجيوبوليتيكيا علم سياسي أساسا يستمد جذوره من الجغرافية السياسية وحقائقها، ويعمل على الإفادة منها لخدمة موضوع جوهري هو كيفية تحقيق السيادة الإقليمية أو العالمية، وللخطط الاستراتيجية في غالبية الأحوال.

المطلب الثاني

المبادئ الجيوبوليتيكية

تعرف المبادئ الجيوبوليتيكية **Geopolitical Codes**، بأنها "مجموعة الفرضيات الاستراتيجية التي تضعها حكومة ما فيما يتعلق بالدول الأخرى في صياغتها لسياستها الخارجية، وهذه المبادئ قريبة الصلة بما يطلق عليه "خطط التصور"، إذ تتضمن هذه المبادئ الاستراتيجية الإجرائية تقيم المناطق الجغرافية الواقعة وراء حدود الدولة، ومن زاوية أهميتها الاستراتيجية وإمكان إن تصبح يوما ما مصدر تهديد لأمنها، كما لا تقتصر المبادئ الجيوبوليتيكية على الأمور التي تخص الدولة وحدها، وإنما تشمل أيضا تقييما للدول المجاورة وهي بحكم التعريف تصورات للعالم منحازة إلى حد كبير، ومع ذلك علينا إن نفهمها بوصفها وحدات البناء الأساسية للنظم الجيوبوليتيكية العالمية. وهي تعمل على ثلاث مستويات: المحلي، والإقليمي، والعالمي، إذ يتطلب المستوى المحلي من الدولة إن تُقوم أوضاع الدول المجاورة لها، وهذا ما تتبعه كل دول العالم أيا كان حجمها. أما قواعد المستوى الإقليمي فهي مطلوبة للدول التي تتطلع إلى مد نفوذها على حساب جيرانه المباشرين، وهذا ما تضعه حكومات القوى الإقليمية القائمة والمحتملة في الحسبان، وأخيرا فان عددا قليلا من الدول لها سياسات استراتيجية عالمية، ومن ثم تعمل حكوماتها وفق مبادئ جيوبوليتيكية تتساوق مع المنظومة العالمية، وعليه فان كل الدول لديها مبادئ جيوبوليتيكية محلية، وكثير من الدول لديها مبادئ إقليمية، غير إن قليل من الدول لديها مبادئ جيوبوليتيكية عالمية".[2]

وفي ضوء ما تقدم، فإنها مبادئ إجرائية تتألف من مجموعة فروض سياسية- جغرافية تنطلق منها الدولة في وضع فروضها الاستراتيجية التي ستتبعها في سياستها الخارجية، وتتضمن هذه القواعد بالضرورة تحديد لمصالح الدولة وفرصها، ولمصادر التهديد وعواقبها، التي قد تتعرض لها هذه المصالح،

---

[1] صافي، عدنان: مصدر سابق ذكره ص٥٩

[2] نقلا عن، تيلور، بيتر، وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص ص١٦٤-١٦٥

والرد المخطط له لمواجهة هذه التهديدات إن وقعت، والمبررات التي تساق للأقدام على هذا الرد. وتتنوع هذه المبادئ، والقواعد بتنوع الدول على الخريطة العالمية.(١)

ووفقا لذلك، فان هذه المبادئ الجيوبوليتيكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط الاستراتيجي لسلوك الدولة وبناء استراتيجيتها العليا، فهو أحد أعمدتها الرئيسة، فما هو التخطيط الاستراتيجي؟.

إن التخطيط اصطلاح حديث لمجموعة فعاليات مارسها البشر منذ قديم الزمان، فالإنسان يفكر في مستقبله كلما شعر ضرورة بان يحتاط لغده، وان يتجنب ما لا يرغب كلما استطاع إلى ذلك سبيلا، فلا يمكن تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية إلا بوضع الخطط المناسبة وتهيئة البرامج اللازمة التي من خلالها يمكن تنفيذ الخطط وتحقيق الأغراض الأساسية المبتغاة منه.(٢) فلا توجد هناك خطط بدون مصالح، وبالمقابل لا توجد مصالح بدون خطط.(٣) فبانعدام المصالح والأهداف ليس هناك حاجة إلى التخطيط، لان التخطيط عملية مرتبطة ارتباطا لا ينفصل بالمصالح والحاجات والمطالب التي تفرض التفكير بها وخلق الوسائل التي من خلالها يمكن تحقيقها وتنفيذها، فتحديد الأهداف والمصالح من التخطيط هي جزء أساس من عملية التخطيط.(٤)

لذلك يُعرف التخطيط* بأنه "عمل ذهني يعتمد على التفكير العميق والرؤية الصائبة التي يستخدمها المخطط في رؤية حاضره ومواجهة مستقبله".(٥) وهذا ما يتفق والتخطيط الاستراتيجي الذي يعرف بأنه "العملية التي يتم من خلالها صياغة تصور للمستقبل، واختيار الوسائل والعمليات اللازمة لتحقيق هذا المستقبل".(٦)

وفي ضوء هذا يعرف "ميسرا" التخطيط السياسي الخارجي بأنه "توقع الأحداث الدولية والأحداث الداخلية ذات الأهمية الدولية، بهدف تعديل السياسة الخارجية بشكل محسوب ليحقق أهداف الدولة". أما "بلومفيلدا" فانه يعرف ذلك "بأنه تحديد المصالح والأهداف الوطنية". ويذكر "جورج مرجان" إن تخطيط السياسة الخارجية هو "تلك العملية التي تبدأ من الهدف المستقبلي وتعمل لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه، بعكس صنع السياسة الخارجية الذي يبدأ من السياسات الراهنة متجها نحو هدف مستقبلي".

---

[1] المصدر نفسه ص١١٦

[2] عريم، عبد الجبار: التخطيط الاجتماعي والتنظيم بحث في التخطيط والتنظيم الاجتماعي للخدمات الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠ص ص١٠-١١

[3] **Friedrich, Carl Joachim: Foreign Policy in The Making, W.W. North& Company Inc, New York, 1983 p.95**

[4] عريم، عبد الجبار: المصدر السابق ص١١

* أما الخطة، فهي وضع تفصيلات عملية التخطيط الذهنية، وتحديد تفضيلي للمرحلة إلي يجب القيام بها، ومسؤوليات من يقوم بها، والتوقيت اللازم لكل مرحلة والموارد التي تتطلبها. للمزيد ينظر في ذلك،

- الشرقاوي، علي: العملية الإدارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٢ ص١٨٩
- توفيق، جميل أحمد: إدارة الأعمال، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٢ ص١٤٨

[5] النمر، سعود بن محمد وآخرون: الإدارة العامة الأسس والوظائف، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٩١ ص٨٨

[6] جبريل، محمود: مصدر سابق ذكره

ويضيف "روستو" إن تخطيط السياسة الخارجية هو "فن التفكير بطريقة تؤدي إلى التحريك الآن بشكل يحسن مركز الدولة العالمي في المستقبل".[1] لذا فان التخطيط الاستراتيجي في مستوى بناء السياسة الخارجية يعبر عن المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال تشخيصه الفرص والتهديدات التي تعترض الدولة في مسيرتها المستقبلية من خلال التخطيط الواعي للظروف المحيطة والتهيؤ لها.

وعلى أساس ما تقدم، فان أول خطوة في التخطيط الاستراتيجي من الناحية التقليدية هي القيام بالتشخيص الواعي للظروف المحيطة من أجل تقييم الوضع الحالي تقييما صحيحا، ومن ثم وضع خطط التصور، لذا علينا إن نحاول الاقتراب من الحقيقة قدر المستطاع، ثم تحليل العوامل المتصلة كافة بالحالة قيد البحث سواء منها العوامل الحاضرة أو المتوقعة مستقبلا.[2] وهنا يدخل الدور الكبير للإدراك الاستراتيجي للاقتراب من الواقع ومن ثم وضع خطط للتصور.

لذلك فان التخطيط الاستراتيجي، أول مراحل الإعداد وأهمها، فهو الأساس الذي تبنى عليه المبادئ الجيوبوليتيكية، لذلك يتطلب التخطيط تحديد واضحا للأهداف والمصالح الوطنية والاستراتيجيات المطلوب تحقيقها، كما يتطلب توفير كم من المعلومات والبيانات والحقائق التي يستفيد منها كقاعدة تعين المخططين في تحديد الاستراتيجية الضرورية وأسبقيتها لتحقيق أهداف الدولة. كما إنها تدرس وتحدد البدائل المختلفة التي تحقق الأهداف، واختيار انسبها وأكثرها قابلية للتنفيذ، أي أكثرها مرونة، وينبغي أن يتماشى التخطيط ومراحله مع أهداف ومصالح الدولة واستراتيجياتها الفرعية. وعلى ذلك فان التخطيط يتدخل عن قصد للتأثير في حركة ومسار المبادئ الجيوبوليتيكية ليحدث التغيير المطلوب بهدف زيادة السرعة وتوجيه المسار لتحقيق هدف محدد في وقت محدد.[3] وهنا أيضا يكون الدور للإدراك الاستراتيجي، فلا يمكن للتخطيط أن يصل إلى هذه المراحل من تحديد الأهداف الواضحة أو تحليل المعلومات، أو تعين البدائل المناسبة دون وجود إدراك استراتيجي عميق للأهداف وللظروف الداخلية والخارجية التي تحيط بتلك الأهداف، حتى يتسنى لنا الوصول من خلال هذا الفهم الواعي للأهداف المناسبة من خلال الوسائل المناسبة، وفي الوقت المناسب، وبالاستراتيجية المتوائمة والمتكيف مع الظروف والأحوال.

لذلك يعني التخطيط الاستراتيجي، التحديد المسبق لما يجب عمله، وكيفية القيام به، ومتى ومن الذي سيقوم به.[4] وهذا ما يجعل من التخطيط المنهج العلمي لتحقيق الغايات القومية للدولة.

---

1 نقلا عن، سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره ص ص٤٩٥-٤٩٦

2 الظاهر، نعيم إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٢١

3 عبد الحكيم، حشمت: مفهوم ومشتملات التخطيط، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩٦ ص٧٦

4 هيكل، محمد أحمد الطيب: مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ ص٩٢

ولهذا يعتمد التخطيط الاستراتيجي على ثلاث عناصر أساسية: أولها الهدف المطلوب الوصول إليه في نهاية المدة المحددة. وثانيها، حصر الإمكانات والموارد الموجودة. وآخرها وضع البدائل والخيارات الممكنة لتحقيق الوصول للأهداف.[١] ولتفعيل هذه العناصر لا بد من استخدام منهجيات التخطيط الاستراتيجي التي تعتمد على تقويم الوضع الحالي وكيف حدث، ومن ثم تحديد المصالح والأهداف، وأخيرا رسم الطريق لتحديد هذه المصالح والأهداف.[٢] وهنا يكون الالتقاء بين التخطيط الاستراتيجي للأهداف والمصالح، والإدراك الاستراتيجي بهذه الأهداف والمصالح.

ولإنجاح التخطيط الاستراتيجي على مستوى المبادئ الجيوبوليتيكية، يجب توافر العنصر الحيوي في ذلك التخطيط، وهو "المفهوم الاستراتيجي" ويقصد به التقرير المركب الذي يجمع بين الهدف القومي والوضع التقديري الذي حدده الإدراك الاستراتيجي، والمبادئ التكتيكية التي تصبح قاعدة العمل بالنسبة للحكومة في تحمل مسؤولياتها الدولية، فالغرض من التخطيط الاستراتيجي هو الوصول إلى مفهوم عملي للمبادئ الجيوبوليتيكية، إذ تحل الأمور العادية في هذه المبادئ كأمر تكتيكي أكثر منه أمر على مستوى التحليل الاستراتيجي الكبير.[٣]

ولذلك فان ارتباط المبادئ الجيوبوليتيكية بالتخطيط تكون من خلال المراحل التي تمر بها العملية التخطيطية والتي يجب تتبعها لبلورة **مبادئ جيوبوليتيكية فعالة وهي كالآتي**[٤] :

- **المرحلة الأولى،** التعرف على الفرصة أو المشكلة موضع التخطيط، ويتطلب ذلك تحليل وتقويم الموقف -الحافز-، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها بحيث يتبين ما يمكن إن نحصل عليه وما يمكن التضحية به. وهنا يكون الدور للإدراك.
- **المرحلة الثانية،** وضع الأهداف وتشخيص المصالح، وهي تعكس الأهداف التي تسعى إليها الوحدة الدولية، كما تتبين المراحل التي يجب التركيز عليها وما يجب إن تتضمنه من استراتيجيات وقواعد وإجراءات وبرامج، وكلما تزايدت درجة الوضوح والواقعية في الأهداف من خلال الإدراك الاستراتيجي كانت الأهداف المشتقة أكثر وضوحا وأسهل تحديدا وقابلية للتنفيذ.
- **المرحلة الثالثة،** وضع المقدمات الافتراضية، والتي تعتمد على المعلومات والظروف التي يواجهها صانع القرار، وعلى السياسات الرئيسة التي يمكن تطبيقها وعلى إمكانيات الخطط المستخدمة،

---

[1] عطية الله، أحمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨ ص٢٦٧

[2] جبريل، محمود: المصدر السابق

[3] ليرتش، تشارلس او: الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضل زكي محمد، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٦ ص٤٢

[4] خلف، جمال محمود، ويحيى محمد الزهراني: مهارات التفكير الإبداعي عند القائد التربوي المعاصر، زمزم ناشرون موزعون، عمان، ٢٠٠٩ ص ص١٠٤-١٠٩

والمقدمات هي افتراضات أولية عن البيئة التي ستعمل فيها المبادئ الجيوبوليتيكية في المستقبل، وهي من الأمور الضرورية للتنبؤ المشروط.

- **المرحلة الرابعة**، إجراءات الاستشراف، وذلك للتعرف على النتائج المتوقع إن تحدث في المستقبل، وفي هذا الصدد يتعرف المخطط على ما يتوقعه من مشكلات أو فرص حتى يُضمن خطته ما يعالج تلك المشكلات وما يمنع وقوع العقبات في مهدها، أو يستغل تلك الفرص ويستثمرها.
- **المرحلة الخامسة**، جمع وتحليل البيانات والمعلومات، وهي من الأمور الجوهرية في عملية التخطيط، ومن الضروري تحديد طبيعة المعلومات المطلوبة ومصادرها وكيفية جمعها، ثم تحليلها وتفسيرها.
- **المرحلة السادسة**، تعين الأولويات، وذلك بتعين أي النقاط أحق بالبداية والتي تليها وهكذا، فضرورة الوقوف على الأولويات والتدرج فيها للوصول إلى النتائج المتوقعة.
- **المرحلة السابعة**، البحث عن المجالات البديلة، فمن النادر إن نجد خطة لا تحتوي على مجالات بديلة للعمل، ومن المهم فحص المجالات البديلة للوقوف على نواحي القوة والضعف فيها.
- **المرحلة الثامنة**، تقويم مجالات العمل البديلة، فليست كل البدائل لها نفس مستوى الجاذبية وإنما تختلف كل منها في مزاياها وعيوبها.
- **المرحلة التاسعة**، اختيار العناصر الأكثر ملائمة، أي اختيار أي الوسائل أكثرها فاعلية في تحقيق الأهداف من غيرها.
- **المرحلة العاشرة**، وجود الخطط الفرعية اللازمة، لان الخطة المختارة لا بد من مساندتها بخطط تكميلية فرعية لإنجاحها.
- **المرحلة الحادية عشر**، التخطيط الزمني والمكاني، أي وضع برامج زمنية لتنفيذ الخطط بحيث توضح الاستراتيجيات التي ستنفذ، ومكان التنفيذ، ووقت البدء وهكذا، بمعنى التقدير الجيد للزمان والمكان في وضع المبادئ الجيوبوليتيكية، حتى تكون القراءة صحيحة للمستقبل، وللظروف المحيطة.
- **المرحلة الثانية عشر**، المتابعة، متابعة تنفيذ المبادئ الجيوبوليتيكية للتعرف على العقبات التي تقف في طريقها، وليتسنى أجراء ما يكون ضروري من تعديلات فيها أثناء التنفيذ حتى يستقيم مسارها.

وبذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية وفي ضوء التخطيط القائم على خطط التصور، فإنها إجراءات صعبة، لا بد إن تكون مدروسة للوصول إلى الأهداف المتوخاة منها، لانطوائها على عناصر إدارة الموقف سواء كان يشكل تهديدا أو فرصة أمام الدولة، وتحديد البدائل واختيار أفضلها واستشراف النتائج، وتنتهي باتخاذ الإجراء الجيوبوليتيكي الأكثر تناسبا مع خطط التصور التي وضعت في تقويمها للمناطق الجغرافية العالمية.

وعلى أساس ذلك، فكلما زاد وعي صناع القرار وإدراكهم وفهمهم لعملية التخطيط الاستراتيجي كلما كانت استجابتهم ايجابية وفعالة في عملية التخطيط الاستراتيجي لوضع وصياغة المبادئ الجيوبوليتيكية المطلوبة، ونجاح تنفيذها عندما توضع موضع التنفيذ.(١)

فالمبادئ الجيوبوليتيكية، ومن خلال التخطيط الاستراتيجي هي عملية متواصلة ونظامية يقوم بها صناع القرار في الدولة بوضح الإجراءات والقواعد الجيوبوليتيكية المتعلقة بحاضر ومستقبل الدولة وتطوراتها، والعمل على تحديد خطط التصور والفرضيات الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق الأهداف والمصالح، والكيفية التي يتم فيها قياس مستوى النجاح في تحقيقها.(٢)

وفي ضوء هذا، فان ممارسة التأثير الايجابي في البيئة الدولية ينطوي على جانبين أساسين، أولهما، الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. وثانيها، التخطيط العقلاني لكيفية ترجمة هذه الأهداف إلى واقع ملموس.(٣) لهذا فان التخطيط على مستوى المبادئ الجيوبوليتيكية وبالشكل الدائم، والبعيد عن العشوائية والاعتباطية يعطي القوة والنفوذ، وكذلك يعبئ الأمن، ويعمل على تحقيق المصالح القومية.(٤) لذلك فان التخطيط في سياق المبادئ الجيوبوليتيكية هو انتخاب أهداف معينة قصدا، وتحقيقها بصورة منظمة فعلا.(٥) مما يجعله يشترك مع الإدراك الاستراتيجي في سعيهما الرامي إلى تطويع المستقبل من خلال الاستعداد المسبق له تحقيقا لهدف محدد عبر وسائل معينة، ليكون التخطيط وسيلة لانجاز غاية وليس غاية بحد ذاته.(٦)

لذلك فان التخطيط القائم على الإدراك الاستراتيجي الواعي للظروف الزمنية والمكانية، هو أساس المبادئ الجيوبوليتيكية، فكل دولة ينبغي إن تضع فرضياتها الاستراتيجية المحددة لسياستها الخارجية بعد تقدير وسطا الطبيعي كشرط ضروري لمعرفة مركز قوتها.(٧) فافتراضات المبادئ الجيوبوليتيكية تندرج في تقديرات وتخطيط الدولة عندما ترسم علاقاتها الدولية، وتصوغ استراتيجيتها الشاملة.(٨) مما يؤدي إلى إن تكون المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال تخطيطها المعتمد على الإدراك الاستراتيجي للفرص

---

[1] الغالي، طاهر محسن وآخرون: الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧ ص١٢٢

[2] العزاوي، نجم: مصدر سابق ذكره ص٥

[3] الرمضاني، مازن إسماعيل: نحو تخطيط سياسي خارجي عربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، س(١)، ع(١)، ١٩٨٨ ص٩٤

[4] **Jones, Roy E: Analyzing Foreign Policy, an Introduction to Some Conceptual Problems, Routledge & Kegau Paul, London, 1970, p.20**

[5] عريم، عبد الجبار: مصدر سابق ذكره ص٨

[6] الرمضاني، مازن إسماعيل: المصدر السابق ص٩٦

[7] علبي، عاطف: مصدر سابق ذكره ص٣٧٣

[8] نعمة، كاظم هاشم: الوجيز... مصدر سابق ذكره ص٩

والمخاطر، فارضة بطريقة مؤثرة ثبوتيتها في مسألة تفسير الماضي، وفعاليتها اللامتناهية في تنظيم الحاضر، وتصميم آفاق المستقبل.[1]

ومن خلال ذلك، فان المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال تصميمها لفرضياتها الاستراتيجية وخطط تصورها الآنية والمتوسطة والمستقبلية، تطرح مجموعة من الأسئلة تساعدها في هذه الصياغة والتصميم ومنها: ما الفرضيات الاستراتيجية التي يجب تصميمها للدولة لتحقيق أهدافها؟ وما التقويم الاستراتيجي للمناطق الحيوية من حيث الفرص والتهديدات التي قد تستثمر أو تفرض من خلال هذه المناطق والأقاليم على العالم وعلى مركز الدولة الحالي والمستقبلي؟ وما خطط التصور المطلوب تنفيذها في استراتيجية الدولة الخارجية؟ ولا غرو بان الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها ستحدد الوضع الاستراتيجي والاقتصادي والأمني والسياسي للدولة ومن ثم يؤثر في صياغة سياستها الخارجية.

ومن خلال ذلك فان إدراك البيئة سواء الداخلية منها أو الخارجية للدولة هي التي تشكل الإطار الذي يتم بداخله صنع وتنفيذ المبادئ الجيوبوليتيكية، لذلك يصبح واضحا بان على المبادئ الجيوبوليتيكية إن تتعامل في الوقت نفسه مع نوعين مختلفين زمنيا من التحديات والتصورات، تحديات الحاضر، وتحديات المستقبل، وإذا كان من السهل إدراك تحديات وتهديدات الحاضر، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى إدراك تحديات وتهديدات المستقبل، فحيال ذلك تنبع مجموعة من التعقيدات من مشكلات أساسية، أهمها تلك المشكلة التي مفادها: كيف يمكن تقليص هامش المجهول أو احتواء الثقة بالمستقبل.[2]

لذلك فان وجود الإدراك الاستراتيجي الواعي والعميق لأسس إعداد المبادئ الجيوبوليتيكية يقود إلى الاستشراف السليم والدقيق نسبيا للأوضاع السياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية والعلاقات بين القوى السياسية في العالم التي من الممكن إن تسود في الحقب المقبلة، ومن خلال هذا التنبؤ المشروط يمكن تحديد الخيارات المناسبة للمبادئ الجيوبوليتيكية، والوسائل التي تصلح لكل منها وترتيبها في أولويات حسب أفضليتها، لتكون دليلا للخطط التصورية التي تقود صناع القرار في اختيار انسبها وبما يتواءم مع البيئة الدولية.

غير إن ما ينبغي ملاحظته إن الاستشراف المستقبلي لا يعني الاختراع بل يعني تصور النتيجة التي تقترن بها الأحداث في لحظة معينة من التطور والاتجاهات الجارية أو المتوقعة انطلاقا من المعطيات القائمة.[3]

---

1 دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٥٨
2 البراك، فاضل: مصدر سابق ذكره ص ص٧٨-٧٩
3 سيليرييه، بيير: مصدر سابق ذكره ص١٤٣

وفي اللحظة الراهنة، وأمام ميل جميع أشكال العلوم نحو التركيب، نحو خلق نظم جديدة شديدة الاتساع بين العلوم والنماذج متعددة السياقات، تكشف المبادئ الجيوبوليتيكية أهميتها في ميدان الدراسات النظرية الصرفة كما في ميدان الخطوات التطبيقية لتوجيه الفرضيات الاستراتيجية وخطط تصورها المعقدة سواء على مستوى الكوكب الأرضي أو على المستوى الفردي للدول، أو على مستوى تحالفات الدولة، أنها علم المستقبل.[١] ولهذا فان المبادئ الجيوبوليتيكية تعتمد على بعض الإدراك والتفهم للمستقبل، حتى تتمكن من تغيير التركيبة، فتنتج بسهولة تقديرات ومن ثم فرضيات استراتيجية مختلفة لمواكبة التطورات المحتملة.[٢] لهذا أكد البلجيكي الجغرافي "جان تيريار" (١٩٢٢-١٩٩٢)، بان المبادئ الجيوبوليتيكية المادة الرئيسة في علم السياسة والتي لا يمكن بدونها إقامة استراتيجية عقلانية بعيدة النظر للدولة.[٣]

إلى جانب ذلك، فان مضمون ومفهوم المبادئ الجيوبوليتيكية قد تطور بتطور الجيوبوليتيكيا نفسها، لاسيما في جانبها الجيواستراتيجي العالمي، والذي تتحكم فيه مراكز الثقل السياسي في النظام الدولي.[٤] فمع توسع دائرة اهتمامات المبادئ الجيوبوليتيكية لاسيما العالمية منها، وعلاقاتها بالسياسة الدولية في السلم والحرب، ظهر مصطلح الجيواستراتيجية، والذي يُعنى بدراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المناطق الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.[٥]

فالجيواستراتيجية تعني التخطيط العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاستراتيجي، والذي يتناول بالدراسة البيئة الطبيعية لتحليل وفهم المسائل السياسية والاقتصادية ذات الشأن الدولي، وان هذه الدراسة تتضمن موقع الدولة وصولا لتحديد مركزها الاستراتيجي.[٦] فضلا عن إنها "دراسة علاقة القوة بين مختلف القوى بالنسبة إلى مجموعة المعطيات الجغرافية لتحديد سياسة الدول".[٧] لذلك فهو منهج تحليلي يعزز المقومات والمعطيات التي تجعل بعض المناطق والدول والأقاليم ذات أهمية أكبر من غيرها، وان المنطقة الجيواستراتيجية مثلا هي تلك التي لها أثرها في أنماط السلوك الدولي من الناحية السياسية.[٨]

---

[1] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٧٠

[2] **Kissinger, Henry A.: Domestic Structure and Foreign Policy, in Hanrieder Wolfrom F (Edited by): Comparative Foreign Policy Theoretical Essays, David McKay Company Inc, New York, 1971 p.25**

[3] دوغين، الكسندر: المصدر السابق ص٧٠

[4] غنيم، عبد الحميد: مصدر سابق ذكره ص٢٧

[5] حسين، عدنان السيد: مصدر سابق ذكره ص٧٧

[6] جاسور، ناظم عبد الواحد: موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٤ ص١٥٨

[7] خليل، أحمد خليل: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤ ص٣٠٦

[8] المياح، علي محمد: آسيا المحيط الهادي، في العرب وآسيا، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ع(٤٦)، ٢٠٠٠ ص٨

لذلك فان موقع الدولة وأثره في حركتها السياسية الخارجية وصولا إلى أهداف استراتيجيتها العليا يدخل ضمن سياق الدراسات الجيوبوليتيكية، في حين تدخل الخاصية الاستراتيجية "للإقليم" وأثرها على القوى المتحكمة فيه، وتلك التي تريد أن تتحكم فيه، ضمن تصنيف الدراسات الجيواستراتيجية.[١] فالنظرية الجيوبوليتيكية تركز على وظيفة الدولة كوحدة متحركة بسبب من قابليتها الذاتية في انطلاقها نحو السيطرة العالمية، مبتلعة أقاليم ومجالات حيوية تتميز بخصائص الاستراتيجية، بينما تركز النظرية الجيواستراتيجية على وظيفة الإقليم بسبب من مزاياه وخصائصه الاستراتيجية الجاذبة لحركة القوى الدولية في السيطرة عليه لإتمام سيطرتها العالمية.[٢]

وفي ضوء هذا، فان المبادئ الجيوبوليتيكية تجمع بين النظريتين الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية في افتراضاتها الاستراتيجية وخططها التصورية، فإذا كانت الدولة تشكل وحدة التحليل الرئيس في النظرية الجيوبوليتيكية من خلال دراسة موقع الدولة بذاته وما يوفره من موارد وإمكانات تنعكس على حركة الدولة وتؤثر فيها، فان هذه النظرية تشكل القاعدة الأساسية في بناء الفرضيات الاستراتيجية وخطط تصورها للمبادئ الجيوبوليتيكية في تحركاتها السياسية الخارجية بسبب ما توفره من قابليات ذاتية تساعد على التحرك والانطلاق نحو السيطرة الخارجية، بمعنى إن الخصائص الجيوبوليتيكية للدولة توفر الموارد الضرورية اللازمة لبناء وصياغة المبادئ الجيوبوليتيكية في تحركاتها الخارجية بل إن هذه الخصائص هي التي تحدد حركة الدولة إذا كانت محلية أو إقليمية أو عالمية. أما النظرية الجيواستراتيجية فان الإقليم يشكل محور البناء الفكري من خلال الخصائص الاستراتيجية التي يحملها هذا الإقليم وانعكاسه في تحركات واستراتيجيات القوى العالمية الأخرى، وهذا ما يساعد المبادئ الجيوبوليتيكية على تقويم ووزن المناطق الجغرافية الواقعة وراء حدودها، من زاوية أهميتها الاستراتيجية على مركز الدولة في النظام الدولي، وإمكان إن تصبح يوما ما مصدر تهديد لأمنها، أو فرصة لزيادة مقومات قوتها، لتنعكس في ذلك على خطط التصور المستقبلية في مسارات واتجاهات السياسة الخارجية للدولة.

لذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية، تحملها الدول ذات الامتدادات الجيواستراتيجية والقدرات الجيوبوليتيكية المتميزة، أي الدول الباحثة عن الامتداد والتأثير العالمي، لتكون المبادئ الجيوبوليتيكية هي التعبير عن العلاقة المتداخلة بين المساحات الكبرى في العالم فيما يتعلق بالموقع والحركة وتوجيه التجارة والثقافة، وحركة التيارات الأيديولوجية، فضلا عن التأثيرات السياسية والعسكرية.

فالمبادئ الجيوبوليتيكية تعني استخدام القدرة الجيوبوليتيكية والنظرة الجيواستراتيجية للدولة على نطاق بناء الفرضيات الاستراتيجية لها، بمعنى إن الجيوبوليتيكيا والجيواستراتيجية تصبح خطوه أولية لاستخدام الدولة لطاقاتها ومؤهلاتها لبناء استراتيجيتها على النطاق العالمي. ولهذا أضحت المبادئ

[1] فهمي، عبد القادر محمد: مصدر سابق ذكره ص٨٥
[2] المصدر نفسه ص٨٣

الجيوبوليتيكية التطبيق العملي للأفكار الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية وللتصورات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية للعالم من خلال النظر إلى عناصر القوة الداخلية للدولة – نظرة جيوبوليتيكية– ومن ثم رسم التوجهات والفرضيات الاستراتيجية المستقبلية نحو المناطق الأكثر جاذبية لحركة القوى العالمية –نظرة جيواستراتيجية–. بمعنى إن المبادئ الجيوبوليتيكية تقوم على أعداد الفروض الاستراتيجية بما يتناسب وإمكاناتها المادية، وما يؤهل الأفكار والفرضيات والتصورات للتطبيق على ارض الواقع العمل، لذا فهي الإجراءات العملية لخطط التصور الاستراتيجية في تحركاتها الخارجية. إذا يمكن وصف المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية بأنها الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية في مناطق العالم المختلفة ذات الأهمية الحيوية.

لذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية تنطوي على استخدام العلاقة بين الفرضيات السياسية–الجغرافية، وقوة الدولة وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، فيتم التركيز على العناصر الجغرافية التي تتسم بالحيوية والدينامية المستمرة أكثر من تلك التي تتسم بالثبات والجمود، وهي وفي الوقت نفسه تلك العناصر المرتبطة بأبحاث السياسة والتخطيط.[1]

وهناك حقيقة ينبغي الإشارة إليها، هو إن المبادئ الجيوبوليتيكية سواء في الماضي، أو الحاضر، أو في المستقبل، ترتبط بظروف الزمان والتكنيك الذي يصله أو سيصله الإنسان، فضلا عن ارتباطها بالظروف الجغرافية.[2] كما إنها تدور حول النظام العالمي، وتركز على الاقتصاد العالمي الذي يؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات والشعوب والدول بغض النظر عن مكان إقامتها، فالمبادئ الجيوبوليتيكية تدرس العمليات السياسية التي تعمل على المستوى العالمي، وليس على مستوى الدولة فحسب.[3] وبذا فان المبادئ الجيوبوليتيكية تنبع من الطموحات القومية للدولة، وهي تحاول توضيح الحقائق والمبادئ التي تخدم الأهداف والمصالح القومية لهذه الدولة أو تلك، فالدول الرأسمالية الغربية تنافست وتصارعت مع الدول الشيوعية على أساس إن الأولى رأت إن النظام الرأسمالي هو الذي سيطر على العالم. بينما الثانية اعتقدت في زوال الرأسمالية لإحلالها بالشيوعية.[4]

فالتنافس والصراع السياسي بين الدول على المسرح الدولي له أبعاد جغرافية، وتقوم المبادئ الجيوبوليتيكية بدراسة هذه الأبعاد الجغرافية التي تقف خلف التنافس والصراع السياسي بين الدول على المسرح الدولي. ولا شك فان الاستراتيجية لأي دولة تتأثر بالعوامل الجغرافية بما في ذلك تصنيف الأماكن في الكرة الأرضية حسب أهميتها الاستراتيجية، أي تفسير وتشخيص السياسات الخارجية في

---

[1] القصاب، نافع وآخرون: الجغرافيا السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، بلا، ص ص١٣-١٥

[2] رياض، محمد: مصدر سابق ذكره ص٧٧

[3] الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٢٤

[4] المصدر نفسه ص٦٦

أطر جغرافية، وهذا ما يجعل المبادئ الجيوبوليتيكية تتعلق بالتنافس السياسي ذو الأبعاد الجغرافية بين الدول في سعي كل منها لتحقيق مصالحها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية في النظام الدولي، بغض النظر عن مصالح وأهداف الأطراف الأخرى، أو حتى الأضرار بها.[١]

والذي يتأسس عليه هو إن المبادئ الجيوبوليتيكية تقوم برسم وصياغة تصورات سياسية مستقبلية في ضوء تفاعلات المكان الجغرافي، والشكل السائد من الفرضيات الاستراتيجية. لذلك فهي أساسا خطة تطبيقية للمستقبل السياسي إزاء الدول أو الإقليم أو القارة أو العالم، فهي ضرورة متلازمة مع الفكر السياسي سواء في عصر القوميات، أو عصر المعلومات للسيطرة والسيادة على العالم أو جزء منه. كما إنها خطط من خطط السياسة العالمية توجه من أجل معرفة المكان الذي تحتله دولة ما، والدور الذي يمكن إن تؤديه حيال مصالحها وأهدافها.[٢] وفي ضوء ذلك يقدم كل من "أوتوانهيل" و"أجنيو" تعريفا للمبادئ الجيوبوليتيكية بأنها "شكل خاص من التفكير المنطقي يقيم الأمكنة من زاوية ضرورات الأمن المتعلقة بدولة أو مجموعة من الدول".[٣]

وعليه يمكن القول، بان المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية بدأت عندما أصبح في إمكان أي دولة أو مجموعة من الدول إن تنظر للشؤون السياسية في العالم ككل، وإنها تستطيع إن تعمل على مستوى كل الكرة الأرضية، وأضحى في مقدور القادة السياسيين والعسكريين إن يفكروا جغرافيا ويعملوا جغرافيا على مستوى كوكب الأرض ككل.[٤] لتقترن المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية ببروز النظرة الشمولية للعالم كساحة واحدة تهتم بها القوى ألموجهه للنظام الدولي، فضلا عن بروز العلاقات ذات البعد العالمي فيما بين الدول بشكل عام.[٥]

لذلك وصف "دوغين" المبادئ الجيوبوليتيكية بأنها "الدليل الملخص لرجال السلطة أنها كتاب السلطة الذي يقوم فيه ملخص لما يجب وضعه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الكبرى المصيرية، مثل عقد التحالفات، شن الحرب، القيام بالإصلاحات... تطبيق الإجراءات الاقتصادية والسياسية على مستوى واسع".[٦] وهذا ما يقترب من أحد اتجاهات تعريف الجيوبوليتيكيا، لان الأخيرة هي الذخيرة العلمية التي تتزود بها المبادئ الجيوبوليتيكية. لذلك فإنها تزود القائد السياسي والعسكري بأسلوب موحد للاقتراب من المشكلات، واستثمار الفرص المترابطة بالضرورة في العالم الراهن.[٧]

---

[1] المصدر نفسه ص ٦٧
[2] رياض، محمد: المصدر السابق ص١٤
[3] نقلا عن، تيلور، بيتر، وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص١١٥
[4] الديب، محمد محمود إبراهيم: المصدر السابق ص٦٦
[5] شدود، ماجد: مصدر سابق ذكره ص٧٣
[6] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص ص٥٩-٦٠
[7] سيليرييه، بيير: مصدر سابق ذكره ص٨٤

وعليه فان المبادئ الجيوبوليتيكية لأي دولة ينبغي إن تكون مرتبطة دائما بالظروف والتغييرات التي تطرأ على استراتيجية هذه الدولة ووضعها الاستراتيجي الذي تجد نفسها فيه من وقت لآخر.[١] وهنا تأتي مسؤولية المبادئ الجيوبوليتيكية في تقدير الأهمية الاستراتيجية لمختلف أجزاء العالم التي يمكن من خلالها تقويم القوة النسبية للدول عن طريق متابعة تطويرها لمواردها الاقتصادية والبشرية والسياسية والعسكرية، كما يمكن معرفة الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها.[٢]

لذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية في وضعها لخطط التصور، المُقوم بها الفرص والتهديدات، تقوم بالحسابات الشاملة لوضع وصياغة الفرضيات الاستراتيجية في تحركات الدولة الخارجية من خلال العلاقة بين الأهداف المحددة، والوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، ومن ثم فإنها تعبر عن تصور شامل للخطوات الإجرائية اللازمة لنقل أهداف السياسة الخارجية من جزء التصور إلى جزء التنفيذ.[٣] أي أنها تقوم بدراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها في مجال السياسة الخارجية وبناء استراتيجيتها العليا.[٤]

لذا فان المبادئ الجيوبوليتيكية ترمي إلى دراسة ومعالجة مجمل الأحداث والمواقف والعمليات، بغرض توجيه كل عناصر القوة والإمكانات والوسائل المساهمة فيها.[٥] فضلا عن اهتمامها بتحديد المجالات الجديدة التي ستخوضها الاستراتيجية والسياسة الخارجية، وتحديد المزايا النسبية وتقدير ما يرتبط بها من فرص وتهديدات.

كما تعمل المبادئ الجيوبوليتيكية للكشف عن أسباب الوصول بالدولة إلى الحالة التي ينبغي إن تكون عليها، وتقدم الحلول للمعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دون بلوغ الحالة المبتغاة.[٦] لذا فهي تعمل على تحديد الحركة السياسية والاستراتيجية للدولة في الداخل والخارج.[٧] ويكون ذلك من خلال نقطتين أساسيتين، أولهما، الفرضيات الاستراتيجية التي تتبعها الدولة في سياستها الخارجية مع الدول الأخرى، وبرامج العمل الذي تتبناه في مواجهة الدول الأخرى من علاقات ثنائية أو جماعية. وثانيهما أسلوب السياسة الخارجية، وهي أدوات صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، أي الوسائل التي

---

[1] محمد، محمد حجازي: مصدر سابق ذكره ص٢١٩
[2] بندقجي، حسين حمزة: مصدر سابق ذكره ص١٩٩
[3] سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره ص٥٤
[4] جاد الرب، حسام الدين: مصدر سابق ذكره ص١٩٤
[5] سيليرييه، بيير: المصدر السابق ص٨٨
[6] نعمة، كاظم هاشم: الوجيز... مصدر سابق ذكره ص١٤
[7] محمد، فاضل زكي: الاستراتيجية القومية الشاملة بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمن القومي، بغداد، س(٧)، ع(١)، ١٩٨٥ ص٤٠

تستخدمها الدولة في سياستها الخارجية وباستخدام الأدوات المختلفة وبالطريقة التي تعلن بها سياستها الخارجية.[1]

ومن ذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية توزن وتقوم الموقف بهدف توجيه الاستراتيجية العملية بما تقدمه من استنتاجات.[2] فضلا عن إنها تهدي الدولة في كيفية توظيف قوتها وقدراتها،[3] في سبيل تحقيق الأهداف والمصالح القومية.

وفي ضوء ما تقدم فان المبادئ الجيوبوليتيكية تفرض تصوراتها على العمل السياسي والاستراتيجي، لأنها تؤدي دورا محوريا وكبيرا على المستوى الاستراتيجي، حيث تدرس المعطيات المؤثرة في ساحة العمليات داخل وخارج الدولة لتحديد الفرضيات الاستراتيجية الملائمة، من خلال التفاعل بين هذه المعطيات الواقعية وقدرات الدولة ووسائلها وأهدافها التي تنوي تحقيقها.

فالاستعانة بالمبادئ الجيوبوليتيكية تكون عندئذ الوسيلة التي بفضل تقويمها تستطيع سياسة الدولة الإجابة إذا ما أشبعت حاجات الدولة أم لا. كما إنها ستأتي بالإرشادات بشأن الاتجاهات المكانية التي ينبغي للدولة أن تندفع نحوها، فضلا عن السبل أو الاستراتيجيات الموائمة مع وجهة التغيير المراد تحقيقها، ولكن يعتمد هذا ويستدعي من الدولة الآخذ بفلسفة معينة تعالج مسائل بنية الدولة ومضامير تنميتها وأولوياتها الاستراتيجية، والمبادئ الجيوبوليتيكية من هذه الناحية تعين على صياغة فلسفة بنية الدولة وذلك لأنه يحدد الأغراض للدولة في علاقاتها الخارجية كما يشير إلى الوسائل التي تؤمن بلوغ الأهداف.[4]

والدول تحاولا دائما إن تستخدم كل ما تستطيع إن تسيطر عليه من عناصر القوة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وتأكيد مصالحها القومية والاستزادة من المنعة والمكانة بين الدول الأخرى.[5] فالدولة عندما توازن بين استراتيجيتها وبين عناصر القوة المتوفرة لها، فإنها تجد نفسها مضطرة للموازنة بين العناصر المختلفة التي تؤلف القوة القومية، إذ لا يمكن لأية دولة أن تصل بصورة حتمية إلى الحد الأقصى من القوة القومية إلا عندما يتوفر تحت تصرفها كما وكيفا كافيين من موارد القوة التي يؤدي مزجها إلى تمكينها من صياغة استراتيجية فاعلة، مع ضمان الحد الأعلى من نجاحها.[6] وهذا ما تضمنه المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال اعتمادها على التخطيط الاستراتيجي القائم بدوره على الإدراك الفعلي لهذه العناصر والمقومات.

---

[1] أبو دية، سعد: مصدر سابق ذكره ص ص٩٥-٩٦

[2] حسين، عبد الرزاق عباس: مصدر سابق ذكره ص٣٨٧

[3] نعمة، كاظم هاشم: المصدر السابق ص١٥

[4] المصدر السابق ص ص١٥-١٦

[5] عبد القادر، علي أحمد: مقدمة في النظرية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، ط٣، القاهرة، ١٩٨٦ ص ص١٤٣-١٤٤

[6] مورجنتاو، هانز. جي: مصدر سابق ذكره ص٢٠٧

لذلك فان في المبادئ الجيوبوليتيكية تستخدم القـوة بمفهومهـا المطلـق في كـل فرضـياتها كـأنموذج للتوظيف والتكيف ونيل الأهداف والاندماج والتكامل.(١) لذا فان الفرضيات الاستراتيجية لأي دولة هي دائما النتيجة الطبيعية لتقويم علاقات القوة على النحو الذي توجد فيه بين الدول المختلفة وفي أية لحظة، وعلى النحو الذي قد يتطور إليه في المستقبل.(٢) فالقوة مازالت هي محـور الارتكـاز الـرئيس في تحديد إطار الاستراتيجيات القومية للدول، وفي تكيف أنماط علاقاتها الخارجية وتقرير طبيعة الأهداف المتوخاة من وراء هذه الاستراتيجيات والسياسات.(٣) وهنا يأتي دور المبادئ الجيوبوليتيكية من خـلال قدرتها على أخراج المصادر الكامنة للقوة القومية من مكامنها، وتعبئتها وتحويلها تحويلا كاملا وأمينا إلى وقائع سياسية واستراتيجية وقوة متاحة.(٤) إلى جانـب الـربط بـين القـوة والـسياسة الخارجيـة للدولـة ومحيطها الجغرافي لبناء الاستراتيجية الملائمة لتحقيق الأهداف والقيم والمصالح للدولة. أي تقوم بحشد عناصر القوة وإدماجها في كيان متصل ومتكامل في فروضها الاستراتيجية لتحقيق مبتغاها.

وفي ضوء ما تقدم، لا يمكن تصور استراتيجية لدولة ما لا تنشد تحقيـق هـدف، فالاسـتراتيجية في وجودها ذات تأثير كبير وعميق في وجود وكينونة الدولة.(٥) لذا من الـضروري إن تكـون الفرضـيات الاستراتيجية القائمة في المبادئ الجيوبوليتيكية متوائمة مـع واقعهـا وإمكاناتهـا ووزنهـا الحقيقـي، وإلا أصبحت هذه المبادئ والإجراءات مجردة إلى حد كـبير مـن عوامـل الفاعليـة، لان أخطـر مأخـذ علـى الاستراتيجية من خلال مبادئها الجيوبوليتيكية هو رفضها تفعيل حقيقة الظروف المتغيرة أو عدم القدرة على التعامل مع الأوضاع الجديدة عند التنبه لها.(٦)

ولذلك تتطلب الاستراتيجية لكي يضمن نجاحها وفاعليتها أن يكون هناك انسجام بـين الأهـداف والوسائل بصورة جيدة ومقبولة.(٧) وهذا ما تؤديه المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال إن لكل استراتيجية ثلاثة أبعاد متمثلة، بالأهداف، والمصادر، والخطط التي تربط بين الأهداف والوسائل، ويكون هناك دورا توظيفي للمبادئ الجيوبوليتيكية من خلال وضعها للفرضيات الاستراتيجية، إذ تجسد هـذه الفرضـيات الترابط القائم بين الأهداف والوسائل في الاستراتيجية.(٨)

---

[1] **Deutsch, Karl W.: The Analysis of International Relations, Prentice-Hall, Inc, New Jersey, 1968 p.47**

[2] مورجنثاو، هانز. جي: المصدر السابق ص١٢٤

[3] شكري، محمد عزيز: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨ ص١٨٣

[4] مورجنثاو، هانز. جي: المصدر السابق ص٢٠٠

[5] **Friedrich, Carl Joachim: Op. Cit, p.62**

[6] عبد أسعيد، محمد توهيل فايز: علم الاجتماع السياسي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٩ ص٣٨٤

[7] **Jones, Roy E: Op. Cit, p.20**

[8] ليرتش، تشارلس او: مصدر سابق ذكره ص٤١

ومما تقدم تتطلب الاستراتيجية لتنفيذها، وجود مبادئ جيوبوليتيكية متطورة لمتابعة الأهداف. فالمبادئ الجيوبوليتيكية التي يتم تبنيها في النهاية هي انعكاس للأهداف الاستراتيجية، كما هي انعكاس للقدرات والقيم المحلية.(١) فالهدف في المبادئ الجيوبوليتيكية يتحكم في الأسلوب، ذلك إن مهمة تقدير الهدف في مفهوم أية دولة يتضمن اكتشاف القاعدة التي تبنى عليها المبادئ الجيوبوليتيكية.(٢)

إذن، فان الهدف الحقيقي من المبادئ الجيوبولتيكية هو العمل على خلق وابتكار الفرضيات الاستراتيجية الملائمة التي تؤدي بالنتيجة إلى الوضع المطلوب.(٣) فضلا عن إنها لا ترتقب التغيرات بل هي السعي لإحداث وإجراء التغييرات الملائمة معها.(٤)

والذي يتأسس على ما تقدم، بان المبادئ الجيوبوليتيكية ليس مقصورة على مجال دون مجال آخر، فكل مجال يوضع له هدف للوصول إليه، وهذا الهدف لا يمكن نيله دون وضع استراتيجية متعلقة به تكفل تحقيقه، **لذا يناط بالمبادئ الجيوبولتيكية ضمن إطارها ألتوظيفي عمل الإجراءات الآتية لتحقيق الأهداف وهي:**(٥)

١. تقويم الوضع في المجال المعطى واكتشاف القوانين والقواعد الأساسية التي تحكمه.
٢. وضع الخطط والفرضيات الاستراتيجية التي تتضمن تلك القوانين والقواعد والمفاهيم الأساسية وتعيين الإجراءات الاستراتيجية الواجب اتخاذها، وأنسب أساليب العمل والممارسة لتحقيق الأهداف.
٣. تحديد نظرية التطبيق أو التكتيك في المجال العسكري أو السياسي وغيرها، وخطوطه العامة العريضة، وتشرف عليه وتقوده ككل.

لذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية باستخداماتها المتنوعة سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية وغيرها، تنطوي على تصور شمولي لوضع معين أو هدف معين يراد به تحقيقه أو بلوغه بوسائل مختلفة، ومتنوعة.(٦) وعليه فان المبادئ الجيوبوليتيكية تتطلب عند وضعها التمييز بين الهدف الجوهري والثانوي، والهدف المرحلي والهدف النهائي، وهكذا يغدو من الواضح انه مهما يكن الهدف الأساس والبعيد فان السير باتجاهه يتطلب تطوير مناورة تتخللها أهداف وسيطة، ويتضمن وضع هذه المناورة تحديد الطرق المؤدية لهذا انطلاقا من الوضع السائد.(٧) لكن ما ينبغي ملاحظته إن مركزية أو

---

[1] كانتور، روبرت د: السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد طاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان، ١٩٨٩ ص٤٧٢
[2] ليرتش، تشارلس او: المصدر السابق ص٤٤
[3] هارت، ليدل: الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧ ص٤٠٤
[4] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك البديري، الأهلية، عمان، ١٩٩٥ ص٣٩٦
[5] شفيق، منير: علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢ ص ص٤٦-٤٧
[6] فهمي، عبد القادر محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٩
[7] بوفر، اندريه: بناء المستقبل، تعريب أحمد ديري وبسام العسلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦ ص١٩٤

قيمة الأهداف، فضلا عن أنها بعيدة المدى أو هامشية ليست مسألة مطلقة ولكنها تختلف باختلاف الدول وباختلاف تصوراتها والنظام الدولي والسياق العام للاستراتيجية.[1]

وعلى الرغم من ذلك، فان المبادئ الجيوبوليتيكية لا يجوز أن تتحول أو إن تنقلب إلى وصفة سحرية جاهزة أو نظرية مجردة، أو صيغة متعصبة ومتحجرة ومغلقة، فينبغي إن يكون لها توظيف متكيف ومرن في تشخيص الأخطار المحتملة والمتوقعة، وتحديد أساليب المواجهة وطرق المقارعة، واختيار الأهداف الممكنة القابلة للتنفيذ، والوسائل المناسبة الكفيلة بتحقيقها، ولعل المهمة الأساسية لأية مبادئ جيوبوليتيكية هي إن توفر منهجا للتصرف ونمطا للعمل يتواءم مع الظروف ويطوعها. فالمبادئ الجيوبولتيكية المتصلبة والمتحجرة تماما يمكن إن تستنزف طاقات الدولة إلى حد كبير دون فائدة أو ضرورة، فإذا اتسمت المبادئ الجيوبوليتيكية بدرجة فائقة من التعقيد أو الغموض فإنها يمكن إن تتعرض إلى التصدع وان تصاب بالانهيار.[2]

لذلك فلا بد أن تقترن المبادئ الجيوبوليتيكية بتكيف الوسائل والإمكانات مع البيئة لمواجهة المواقف وتحقيق الأهداف، فالتكيف مهمة ضرورية تتطلب تفكير وإدراك استراتيجي عالي المستوى متطور مع الزمن، ويقصد بالتكيف "القدرة على المواءمة بنجاح مع ظروف البيئة المتغيرة، وتعد هذه القدرة إحدى علامات الاستقرار ويمكن إن يأخذ التكيف شكل التغيير في الأشخاص أو الوظائف أو الإجراءات دون حدوث أزمة تهدد استمرار الفاعل الدولي".[3] فالتكيف ينطلق من كيفية استجابة الدول للقيود التي تفرضها أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية، لذلك فان تلك الفرص والقيود تختلف من دولة إلى أخرى، كذلك فان القدرات التكيفية للدولة لا تختلف وفقا لمقدراتها فحسب، بل طبقا لإرادتها أيضا.[4]

والذي يتأسس على ما تقدم، بان المبادئ الجيوبوليتيكية تعني نمطا خاصا من التفكير والممارسة الاستراتيجية.[5] أي مجموعة من الأفكار الواقعية عن البيئة الدولية الجيوبوليتيكية قابلة للاستخدام حسبما تقتضي السياسات والمواقف.[6] لذلك فهي تجمع مابين الفكر الواعي والأسلوب والاستراتيجية.

---

1 البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: أثر التوظيف الاستراتيجي للوسائل في تحقيق أهداف الدولة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، س(٢٠)، ع(٣٨-٣٩) كانون الثاني -كانون الأول ٢٠٠٩ ص٢٠٩

2 كيسنجر، هنري: العقيدة الاستراتيجية... مصدر سابق ذكره ص ص٤٥-٤٨

3 حماد، مجدي: جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل، مطابع السياسية، الكويت، ٢٠٠٤ ص٨٩

4 جنسن، لويد: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٨٩ ص٩

5 لاكوست، ايف: مصدر سابق ذكره ص١٢

6 تيلور، بيتر، وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص١٠٦

ومع إن لكل دولة مبادئها الجيوبوليتيكية التي تستخدمها، فان مثل هذا التفكير العملي لا يمارس في فراغ، والواقع إن مجموع المبادئ الجيوبوليتيكية الخاصة بالدول ليست مستقلة تماما عن بعضها البعض، بل إن هناك دائما تسلسلا تراتبيا للنفوذ داخل منظومة الدول، حيث تفرض الدول القوية خطط تصورها وفرضياتها الاستراتيجية على الدول الأضعف، بل إن القوى العظمى مارست تأثيرا قويا جدا في مبادئها الجيوبولتيكية على الدول الأخرى الأعضاء في المنظومة الدولية، وعلى ذلك يمكن القول انه في ثنايا حقبة تاريخية واحدة تتوافق أغلبية المبادئ الجيوبوليتيكية لتُكون نمطا عاما واحدا سائدا.[1] يتسق ويوافق مع القوة العظمى.

لذا فان هناك عدد من النقاط تقوم عليها المبادئ الجيوبوليتيكية لاسيما للدول صاحبة النفوذ والتوجه العالمي وهي:[2]

١. المنظور العالمي، أي النظرة الشمولية للعالم ككل.

٢. نظام الدول، فلكل دولة مبادئها الجيوبوليتيكية الخاصة بها في تعاملها مع الدول الأخرى.

٣. التقسيمات الجغرافية المشهورة للعالم، شمال- جنوب، شرق- غرب، قلب- أطراف، بلدان متقدمة- متخلفة وهكذا.

٤. سعي إحدى الدول إلى الوصول للقمة وللهيمنة والسيطرة على بقية دول العالم،وصراع الدول الأخرى معها.

وفي ضوء ما تقدم، ولكي تصبح المبادئ الجيوبوليتيكية ذو قدرة عالية للاستجابة مع البيئة ومتفاعلة معها، وفي تحقيق أهدافها التي أوجدت من اجلها، **وضمن إطارها التخطيطي الاستراتيجي العقلاني فلا بد لها من الالتزام بالمبادئ الآتية:**

١. مبدأ المرونة في وضع الفرضيات الاستراتيجية وخطط التصور، بمعنى تؤخذ مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات في الحسبان عند وضع الخطط والتصورات، وترك الخطة مرنة تطبق حسب تطور الظروف. أي قابلية الخطة على التكيف مع الظروف والمستجدات المكانية والزمانية.

٢. مبدأ بُعد النظر والدينامية، أي تتضمن كل خطة نقاط للتنفيذ المباشر وأخرى كخطوة لاحقة بعد نجاح تنفيذ الخطوة الأولى، أما الدينامية فهي الانتقال من خطط قصيرة المدى إلى خطط متوسطة وبعيدة المدى، وبانسجام وبفعالية عالية.

[1] المصدر نفسه ص ص١١٦-١١٧

[2] الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص ص٦٥-٦٦

٣. مبدأ استمرار التخطيط والتقويم والتجدد، بمعنى لا تنفصل أي مرحلة عن المراحل اللاحقة لها وتعديل أساليب التخطيط، كما إن عملية معرفة وضع لا تكون فقط قبل صياغة الخطة وإنما بعد ذلك، أي العمل على توافق الخطة مع الوضع.

٤. التوظيف وحساب الاحتمالات، أي لا بد أن تأخذ المبادئ الجيوبوليتيكية في الحسبان ردود فعل الأعداء والخصوم والمنافسين سواء كانوا الواقعين منهم أو المحتملين، من خلال تقدير احتمالات فعله وردود فعله، ووضع المضادات سلفا بقدر الإمكان وبالوسائل المتاحة.

٥. مبدأ تماسك التخطيط، إن المبادئ الجيوبوليتيكية لكي تؤدي دورها الاستراتيجي الفاعل والمؤثر فلا بد إن يتصف التخطيط بسمة التماسك، فالأخير لا يعني التحجر والجمود، بقدر ما يؤدي إلى القدرة على مواجهة الانتكاسة الجزئية، كما تؤمن للمبادئ التنفيذ والمنطقية.

٦. مبدأ المناورة،أي تأمين الأساليب التي تكفل لصناع القرار هامش واسع من حرية العمل والحركة في تنفيذ المبادئ الجيوبوليتيكية، وهذا ما يعطيها دورا في كسب المناورة الخارجية.[١]

٧. مبدأ الواقعية، أي إن ينطلق التخطيط للمبادئ الجيوبوليتيكية من الأوضاع والبيئة المحيطة بالموضوع والموقف، والابتعاد عن الخيال والتمني، وان تبنى على الأسس المعقولة والعلمية، وان تتلاءم الأهداف مع الإمكانات المتاحة، بمعنى إن تصمم على محور الإمكانات المتوفرة، أو التي يمكن توافرها فعلا.[٢]

٨. مبدأ أولوية الأهداف وأهميتها، لكي تؤدي المبادئ الجيوبوليتيكية دورها، فينبغي عليها العمل على المفاضلة بين الأهداف الهامة العامة وصولا إلى تحديد أهمها ومدى التطابق والتعارض فيما بينها.[٣]

٩. ضرورة توفر الإدراك الاستراتيجي في تقويم المواقف لدى صناع القرار، وفي تخطيطهم الاستراتيجي.

إذن حقيقة المبادئ الجيوبوليتيكية تأتي من القدرة على دمج جميع القدرات والإمكانات السياسية، والعسكرية-الأمنية، والجيوبوليتيكية، والاقتصادية، والتحركات المستترة، والدعاية، والدبلوماسية، في استراتيجية تخدم الاستراتيجية العليا للدولة، وهذا ما يشكل بدوره فن المناورة الاستراتيجية- السياسية على أعلى المستويات.[٤]

---

[1] شفيق، منير: مصدر سابق ذكره ص٤٧

[2] الجوهري، عبد الهادي: أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣ ص١٥٦

[3] الرمضاني، مازن إسماعيل: نحو تخطيط... مصدر سابق ذكره ص١٠٧

[4] نيكسون، ريتشارد: ١٩٩٩ نصر بلا حرب، إعداد وتقديم محمد عبد الحليم، أبو غزالة، مركز الأهرام، ط٢، القاهرة، ١٩٨٩ ص١٨٠

وعليه يمكن القول، إن المبادئ الجيوبوليتيكية هي النظريات والآراء والفرضيات الاستراتيجية التي تهدف إلى توجيه الكيفية التي يمكن إن تتعامل من خلالها الدولة في تحقيق أهدافها، لـذلك فـان **المبـادئ الجيوبوليتيكية هي "رؤية للعالم"**.[1]

ونخلص مما تقدم، إلى إن المبادئ الجيوبوليتيكية تساعد على تحديد النتائج الآتية:[2]

١. يمكن الإفادة منها لأغراض عسكرية وسياسية وجيوبوليتيكية وغيرها، وهـو مـا يـساعد القـادة في اتخاذ قراراتهم بشأن الفرضيات الاستراتيجية الواجبة الإتباع والتطبيق.

٢. كما تسهل تقدير المناطق التي يحتمل جدا أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية، من خلال تقويمها للمناطق الجغرافية في العالم من حيث الأهمية والمزايا والأخطار التي قد تشكلها.

٣. وفي ضوء المبادئ الجيوبوليتيكية يمكن أعداد السياسات والخطط والتصورات والمناهج والفرضيات التي تنطوي عليها الاستراتيجية العليا للدولة.

وفي ضـوء ذلـك، فـان المبـادئ الجيوبولتيكيـة هـي مجموعـة مـن التـصورات والفرضـيات الاستراتيجية التي تراها وتحملها الدولة حيال المسائل السياسية، والجغرافية، والاقتصادية والأيديولوجية، والأمنية-العسكرية، ذات الصبغة المكانية للعالم، فهي خطة رئيـسة وشـاملة تحـدد التوجهـات الرئيـسة للاستراتيجية لبلوغ الأهـداف والمـصالح، **لـذلك ولأهميـة صياغتها فلا بـد أن تمـر بـأربعـة مراحـل متعاقبـة لانجازها وإنجاحها، وهي:**

المرحلة الأولى، مرحلة الإدراك الاستراتيجي، وهي لفهم وتقويم البيئة الداخلية، ومن ثـم تحديـد نقـاط القوة والضعف، وكذلك البيئـة الخارجيـة، لتحديـد الفـرص والتهديـدات، ومـن ثـم تحديـد الفجـوة الاستراتيجية،ومن ثم العمل على فهم الأهداف والمصالح التي نريد أن نحققها والأساليب المناسـبة إلى ذلك. أي تعمل على تحديد ماذا نريد أن نحقق؟ وكيف نحقق ما نريد؟

المرحلة الثانية، مرحلة التخطيط الاستراتيجي، والتي تقوم من خلال الوعي السابق للأهداف والوسائل والفرص والتهديدات، على وضع واختيار الأهـداف، فـضلا عـن اختيـار أفـضل الطـرق والوسـائل لتنفيذها، والعمل على الانسجام بين الوسائل والأهداف من خلال الحسابات العقلانية الرشيدة. لذلك تقوم بوضع الفرضيات الاستراتيجية وخطط التصور المنسجمة مع هذا الفهم والوعي للبيئة، أي العمل على صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية.

المرحلة الثالثة، مرحلة التنفيذ والممارسة، أي العمل على وضع الفرضيات الاستراتيجية موضع التنفيذ والتطبيق لتحقيق الأهداف والمصالح.

---

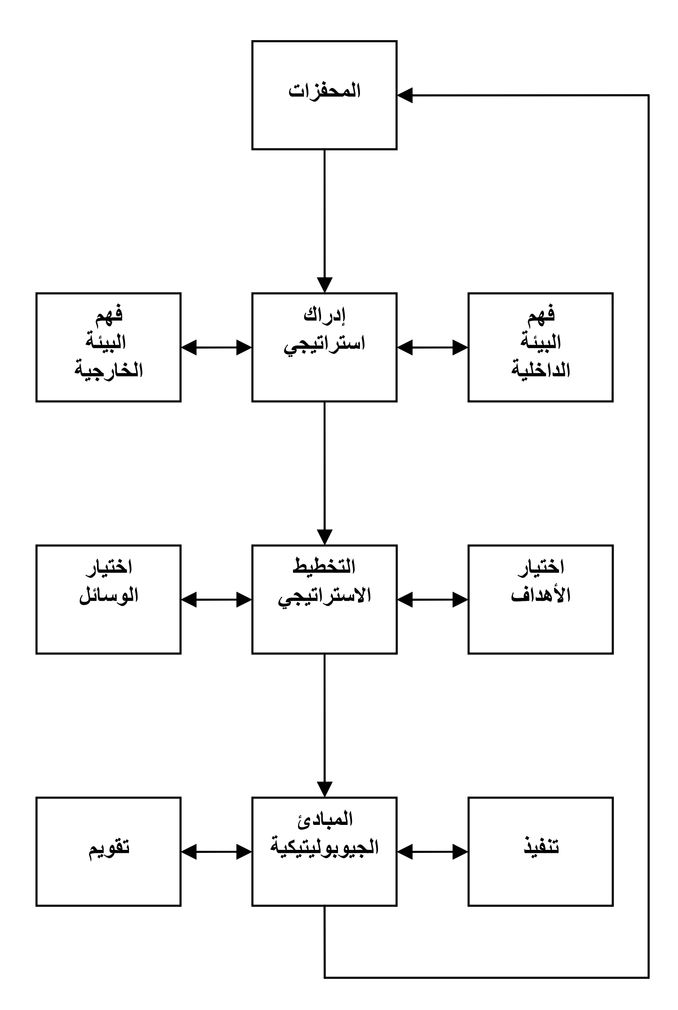
[1] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٥٧

[2] فهمي، عبد القادر محمد: مصدر سابق ذكره ص٥٦

المرحلة الرابعة، مرحلة التقويم،وهي لمعرفة مدى تناسبها مع المتغيرات التي تحدث في البيئتين الداخلية والخارجية، ولتقويم مدى دقة الاستشرافات المستقبلية التي تحتويها خطط التصور، ولتقويم تناسب الأهداف والوسائل. ليعود هذا التقويم من جديد كمحفز للإدراك الاستراتيجي ليقوم بفهم التغيرات والمتغيرات التي ستنعكس بدورها أيضا كمبادئ جيوبوليتيكية تتواءم والمتغيرات الجديدة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وكما يوضحه شكل رقم (٣) مراحل صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية.

شكل رقم (٣)

مراحل صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية



- **الشكل من عمل الباحث**

المطلب الثالث

العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية

يرتبط الإدراك الاستراتيجي بمدى فهم الدور الذي يمكن إن تؤديه الدولة، أو تقوم بـه في محيطهـا الدولي أو الإقليمي أو المحلي، فمن خلال إدراك الدولة للدور الملقى على عاتقها، تنـشأ وتنبثـق لـدينا مبادئ جيوبوليتيكية متوافقة ومصممة ومنسجمة مع ذلك الدور المدرك لـدى صـناع القـرار. فـإدراك الدور ينعكس على نوع المبادئ الجيوبوليتيكية التي ستصوغها وتؤديها الدولـة في النظـام الـدولي مـن محلية، وإقليمية، وعالمية.

لذلك يُعد الإدراك الاستراتيجي من مسؤوليات ومهام مؤسسات صنع القرار في الدولة، فهي تقوم بتحديد دور الدولة من خلال إدراكها للمواقف والبيئة الدولية، فضلا عن دور الدولة الخارجي، ومن ثم تساهم في وضع الخطوط الرئيسة للمبادئ الجيوبوليتيكية الواجبة التطبيق والمتوائمة مع هذا الإدراك وذلك الدور. لهذا انطلقت المحاولات المتعددة للاستفادة من دور الدولة كوحـدة مـن وحـدات النظـام الدولي في تفسير وفهم السلوك السياسي الخارجي للدول، لان الدول تعبر عن أرادتها من خلال هـذا الدور.[١] ويقصد بالدور هنا، محصلة ما تقوم به الدولة من أفعال وسلوكيات لتطبيق وممارسـة مبادئهـا الجيوبوليتيكية بقصد تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وبهذا فان الدور يعبر عما يراه ويدركه صانع القرار بأنه مناسب لأهداف الدولة وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي مـن خـلال فرضـيات والتزامات وأفعال وإجراءات وغيرها من السلوكيات والمبادئ المختلفة.[٢]

لذلك تهتم نظرية الدور بدراسة سلوك الدول بعدها 'أدوار سياسـية' تقـوم بهـا الـدول في النظـام السياسي الدولي، ويوجهها الإدراك المتشكل في ذهنية صناع القرار.[٣] بمعنـى إن الـدور هـو الـسلوك الذي تؤديه الدولة في محيطها الدولي بناءً على إدراكها لهذا الدور الذي ينبغـي أن تؤديـه ويكـون بنـاء المبادئ الجيوبوليتيكية قـائم عليـه. وفي ضـوء ذلـك، فـان الـدور يعـبر عـن مجموعـة مـن الفرضـيات والتصرفات والقرارات والسلوكيات، الصادرة عن النخب السياسية والمؤسسات الرسميـة في الدولـة،

---

[1] **Frankel, Joseph: Contemporary International Theory and The Behavior of States, Oxford University Press, London, 1973 p.83**

[2] مصباح، زايد عبيد الله: مصدر سابق ذكره ص٦٨

[3] **Campbell, Steven J.: Role Theory Foreign Policy Advisors and U.S Foreign Policy Making, International Studies, Association, Californian, 1999 p.1**

والتي تحدد المواقف والمفاهيم عنها عبر أداء الـدور.(١) لـذلك تنـاط مهمـة تـشكيل الـدور في مواقـف وسلوكيات سياسية إلى النخب المسؤولة عن عملية صنع القرار وبناء الاستراتيجية، حيث تساعد جملـة محددات المتوفرة لدى هذه النخب في بناء الدور بناءً على الإدراك المتشكل في أذهان النخب –كما مـرة سابقا– المقررة لمواقف الدولة لتشكل ادوار سياسية –مبادئ جيوبوليتيكية– ترى هذه النخب إن دولتهم جديرة للقيام بها من جهة، وان المكانة التي تحوز عليها تلك الدولة مستحقة عـن جـدارة، وناتجـة عـن مدى نجاح في إدراك موقع دولتهم في بنية النظام الدولي.(٢) فالدور في السلوك الخارجي الـذي تنجـزه الدولة يتماثل ومفهوم صانع القرار لهذا الـدور، غـير إن دراسـة أخـرى أكـدت، إن لنوعيـة المواقـف الاستراتيجية التي يتعامل معها صناع القرار تأثير في كيفية إدراكه لدور بلاده، ولأنهـا أدركـت إن هـذه المواقف تتوزع رباعيا على مواقف الصراع والتـدخل والمـساعدة والتعـاون، فقـد أكـدت إن الـسلوك الخارجي للدولة هو عبارة عن محصلة لمدركات صناع القـرار متفاعلـة مـع سـجل علاقـات الـصداقة والعداء بين دولته ودول الأخرى، فضلا عن نوعية حاجتهـا لغيرهـا، وقـدراتها النـسبية بالمقارنـة مـع قدرات غيرها. وفي ضوء مضامين هاتين الدراستين الأساسيتين يمكن توزيع ادوار صـناع القـرار علـى نوعين عامين، ادوار نابعة أما من مدركات صانع القرار لدور بلاده في السياسة الدولية، وأما من تفاعل هذه المدركات مع طبيعة الموقف الذي يجابه به صانع القرار في وقت محدد.(٣) وبـذا فـان إدراك الأدوار وتأثير الدور هي حالة مركبة ومعقدة للإدراك الاستراتيجي.(٤) لذلك تبرز أهمية تحديد قـدرة الدولـة على إدراك نتائج قيامها بدورا ما، أو جملة ادوار معينـة بحـسب قـدرتها علـى إدراك الـدور وحـساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه.(٥) مما أدى إلى تأكيد الدراسات المعاصرة بان صانع القرار لا يتحرك نفسيا في هدى أثر خصائصه وتجاربه الشخـصية فحـسب، وإنمـا كـذلك في ضوء مجمل إدراكه لنوعية، وطبيعة مكانة دولته في النظام الدولي أو الإقليمي.(٦) وهذا ما دفع مجموعة من أساتذة السياسة الخارجية بان يعرفوا دور الدولة ضمن إطار النظام الدولي بأنه يعـني إدراك صـناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي وسعيهم لتحديد القرارات والالتزامـات والأحكـام

[1] Walker, Stephane G: Role Theory and Foreign Analysis, Duke Press Policy Studies, Duke University, 1987, p.67

[2] Campbell, Steven J.: Op. Cit, p.6

[3] الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية... مصدر سابق ذكره ص ص٣٠٧-٣٠٨

[4] لامبرت، وليم و.، وولاس إ. لامبرت: مصدر سابق ذكره ص١٠٦

[5] Walker, Stephane G.: Op. Cit, p.3

[6] الرمضاني، مازن إسماعيل: المصدر السابق ص٣٠٧

المناسبة لدولهم وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي، أوفي النظام الإقليمي".[1] **وفي ضوء هذا المفهوم، فان الدور يتميز بالخصائص الأربعة الآتية[2] :**

١. لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية.

٢. كما إن مفهوم الدور يتضمن أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للدور الذي يؤديه أعداؤه ومنافسيه الرئيسين في النظام الدولي.

٣. من المتصور إن تؤدي الدولة أكثر من دور في آن واحد بل إن هذا هو الوضع الطبيعي الأكثر شيوعا.

٤. يمكن إن تؤدي الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر على المستوى الإقليمي.

لذلك فان ادوار الدول تختلف في البيئة الدولية، وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها -إدراكها- للمواقف السياسية -المحفزات- المختلفة، إذ يُعد "منظار الدور **The Role Perspective**" الموجه الأساس لتشكيل المبادئ الجيوبوليتيكية للدول ومحدد الاتجاهات وخطط التصور التي ستتبعها الدولة، عبر وضع إطار محدد لهذا السلوك. فضلا عن إن "أداء الدور **The Role Performance**" يتشكل نتيجة لرؤية استراتيجية واضحة لمصالح وأهداف الدولة الوطنية، في حدود ما توفره قدراتها الفعلية، إلى جانب يعد تشكيل "جوهر الدور **The Role Essence**" العامل المحدد لمدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل المبادئ الجيوبوليتيكية وبناء أطرها وهياكلها، ويعبر عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانات والقدرات.[3]

فالأدوار توجد بسبب ما يتصل بها من طبيعة الأهداف والمصالح كما يدركها صناع القرارات والتي تتجسد في الأمن، والتنمية، والتطور الاقتصادي والتكنولوجي، والمنزلة الرفيعة والهيبة، وتحقيق الرفاهية المجتمعية، والتنوير الثقافي، فضلا عن السعي لتحقيق مظاهر القوة للدولة عبر الحفاظ عليها، أو زيادة فاعليتها، أو باتجاه الظهور كقوة سائدة مهيمنة.[4] لذلك حدد "فرانكل" استخدامين رئيسين للدور، أولهما، كعنصر أساس لإقامة العلاقات، وثانيهما، لتحديد أولوياتها الاستراتيجية.[5] لذلك يتصف الدور في تطبيقاته على المبادئ الجيوبوليتيكية بتكيف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة،

---

[1] **Herman, Charles .F and Others: New Direction and The Study of Foreign Policy, Alleu, Unwin, Zew Zen Lad, 1987 p.279**

- نقلا عن، الحديثي، هاني ياس خضر: سياسة باكستان الإقليمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥

[2] سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره ص ص٤٩-٥٠

[3] **Campbell, Steven J.: Op. Cit, p.5**

[4] **Herman, Charles F.: Op. Cit, p.p 276-281**

[5] **Frankel, Joseph: Op. Cit, p.84**

والمؤثرة بالقدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، بمعنى إن تكون المبادئ الجيوبوليتيكية متوائمة مع الموقف -الحافز-.[1] ومستجيبة لتعريف الموقف -إدراك-.

إذن الدور لا يمثل قيمة مدركه فحسب، بقدر ما يرافق ذلك الإدراك اقتناع بحقيقة القدرات من خلال ممارستها بفاعلية، بمعنى لا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد تصورات وافتراضات نظرية، ولكنه يرتبط بكفاية القدرات والإمكانات القادرة على نقله من حدود الإدراك والتصور إلى ارض الواقع من خلال التطبيق العملي للمبادئ الجيوبوليتيكية ليمارس بفاعلية واقتدار.[2]

لذا فان لكل وحدة دولية دورا في النظام الدولي يصبح أحد علامات مبادئها الجيوبوليتيكية. ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسة هي[3] :

١. تصور صانع المبادئ الجيوبوليتيكية لمركز الوحدة -إدراكه- في النظام الدولي، أي إدراكه وتصوره للمجالات الرئيسة التي تتمتع بها الوحدة فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة.

٢. تصور صانع المبادئ الجيوبوليتيكية للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت هذه الدوافع بين دوافع تعاونية، أو دوافع تصارعيه.

٣. توقعات صانع المبادئ الجيوبوليتيكية لحجم التغير المحتمل في النظام الدولي نتيجة أداء وظيفة في بنية النظام، فهناك ادوار تتضمن التغيير الكلي للنظام الدولي- كدور تصدير الثورة العالمي-، وادوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن في النظام الدولي -كدور رجل الشرطة العالمي-، وهذه الأدوار تؤثر في بلورة وبناء المبادئ الجيوبوليتيكية التي تتأقلم وتلك الأدوار المدركة.

لذلك تتطلب المبادئ الجيوبوليتيكية فهم وإدراك الدور الذي تقوم أو ستقوم به الوحدة الدولية، فصناع القرار ينبغي لهم إن يعرفوا كيف ومتى يترتب على أحد ما إن يتصرف وماذا ينبغي أن يفعل أثناء أداءه لدوره وتلقيه المواقف والأحداث، أي إثارة أداتي الاستفهام ماذا وكيف، وهذا بدوره ينطوي على معرفة الروادع المحتملة والفرص والتهديدات، وبذلك يصبح الاستشراف الدقيق في العلاقات ممكنا، بيد إن هذه المقدرة على الاستشراف توضع ضمن الحدود التي تضعها الترقبات وعلى أساس افتراض إن السلوك يطابق الدور، مما يسمح للانماذج في علاقات الدور بان تكيف سلوكها على وفق ردود فعل الآخرين المتوقعة.[4]

---

[1] الحديثي، هاني ياس خضر: مصدر سابق ذكره ص٣٣

[2] **Holsti, k. : National Role Conceptions, in The study of Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol.14, 1970, p.p 238-239**

نقلا عن، الحديثي، هاني ياس خضر: المصدر السابق

[3] سليم، محمد سيد: مصدر سابق ذكره ص ص٤٨-٤٩

[4] يولاو، هاينز: فن السلوك السياسي، ترجمة نخبة من الاساتذه الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٦٣ ص٤٧

إذن الدور على مستوى المبادئ الجيوبوليتيكية تكون علاقته بالإدراك الاستراتيجي من خلال الآتي[1] :

١. وجود خطة مسبقة واعية قبل الولوج في دائرة التفاعل على مستوى السياسة الدولية.

٢. إن الفاعل على مستوى المبادئ الجيوبوليتيكية ينبغي أن يتعرف على الساحات الأعمق التي يفترض منه أن يكون عندها، حتى تكون مردوداته ايجابية.

٣. كل استراتيجية تتقيد بسبلها، وبوسع الإدراك الاستراتيجي إن يحقق المعادلة المتوازنة بين السبل والمقاصد، وذلك بالاختيار العقلاني من خلال التخطيط للاستراتيجية الأفضل والأجدر.

٤. إن تكون المبادئ الجيوبوليتيكية المعمول بها واضحة ودقيقة، ويمكن تكيفها للوصول إلى الغايات.

٥. إن تكون الفرضيات الاستراتيجية أسلوب تفكير غير متقطع لتجذر الأحداث، ومدرك لواقعها ومتطلع إلى مستقبلها. غير إن الوحدات السياسية الدولية تختلف في مصالحها وأهدافها وقيمها، فضلا عن اختلافها في التكوين والقدرات، مما ينعكس في النهاية على سلوكها السياسي الخارجي بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين فاعل أو متوسط الفاعلية، أو قليل الفاعلية، أو غير فاعل، وذلك تبعا لاختلاف طبيعة الدول بين عظمى وكبرى ومتوسطة وصغيرة.[2] لذلك فان الدور سلوك سياسي تمارسه الدول على وفق موقعها في بنية النظام الدولي.[3] وعليه فان الدور ضمن سياق المبادئ الجيوبوليتيكية يتضمن ثلاثة جوانب رئيسة متشكلة من خلال الإدراك الاستراتيجي لهذا الدور لدى الدولة: أولها الالتزام، إذ يبدو الدور بالنسبة للدولة كأنه التزام لا بد إن تقوم به بحكم وزنها في المجتمع الدولي، كالولايات المتحدة ودور القيادة. وثانيها التوجيه، بمعنى مقدار التأثير والنفوذ الذي تمارسه الدولة على غيرها من الدول، كالدور الذي مارسته القوتان العظميان في حقبة الحرب الباردة على حلفائهما. وآخرها الحضور، بمعنى المشاركة الفاعلة في التطورات المتعلقة بأحداث أو قضايا معينة.[4] كالتحرك الذي تمارسه الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

لذلك تكون نظرية الدور منظومة من الإدراكات والرؤى المتفاعلة التي تعبر في الأخير عن المبادئ الجيوبوليتيكية للدول في النظام الدولي.[5] لهذا يتضمن الدور أنواع سلوك الأعمال- المبادئ الجيوبوليتيكية- التي تؤدى ضمن كل موقف مدرك.[6] وعلى أساس ذلك فان الإدراك الاستراتيجي

---

[1] نعمة، كاظم هاشم: العلاقات الدولية... مصدر سابق ذكره ص ص٩٥-٩٧

[2] الحديثي، هاني ياس خضر: مصدر سابق ذكره ص٣٣

[3] زهرة، عطا محمد: نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٢)، ٢٠٠٢ ص١٣٠

[4] المصدر نفسه ص ص١٣١-١٣٢

[5] **Campbell, Steven J.: Op. Cit, p.6**

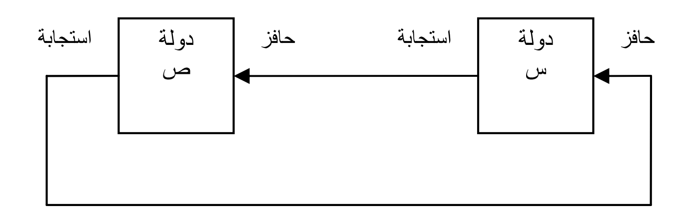
[6] روبرتس، جوفر وآخرون: المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم ألجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩ ص٣٩٩

والمبادئ الجيوبوليتيكية استجابتان متضامنتان ومتكاملتان لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى للحافز، لان الإدراك إذا كان استجابة -فهم- لأشياء ذات دلالة ومعنى أي أشياء تثير اهتمامنا وانتباهنا فهو يرمي بطبعه إلى القيام بنوع معين من السلوك.[١] أي وضع المبادئ الجيوبوليتيكية المتناسبة وذلك الإدراك ،فإذا وقعت واقعة- حافز- في البيئة الدولية، فان هذا الحافز لا بد وان تتأثر به بعض الدول، فالدولة (س) تتأثر بهذا الحافز ومن خلال إدراكها لهذا الحافز تقوم بسلوك معين كاستجابة لذلك الحافز. وهذه الاستجابة تشكل بدورها عنصرا جديدا يدخل على الدولة (ص) في صورة حافز، ومن ثم فان الدولة (ص) ومن خلال إدراكها لهذا الحافز تقوم بسلوك معين كاستجابة، وهذه الاستجابة تشكل بدورها حافز جديدا ينبه ويثير الدولة (س) من جديد. وهكذا تحدث عملية التفاعل بين إدراكهما للحافز، ومبادئهما الجيوبوليتيكية.[٢] في عملية الفعل ورد الفعل في السلوك الخارجي، وكما يوضحه شكل رقم (٤)

شكل رقم (٤)

دور الإدراك في عملية تفاعل

المبادئ الجيوبوليتيكية بين الدول



المصدر، مصباح، زايد عبيد الله: السياسة الخارجية، منشورات ELGA، مالطا، ١٩٩٤ ص٢٢١

ووفقا لهذا الأنموذج فان الحافز **Stimulus**، هو واقعة تحدث في البيئة الخارجية، وهذه الواقعة قد تكون في صورة مادية، أو في صورة لفظية. أما الاستجابة **Response**، فإنها سلوك تقوم به الدولة، وتوجد علاقة ترابط (تأثير وتأثير) بين الحافز والاستجابة.[٣]

---

[1] راجح، أحمد عزت: مصدر سابق ذكره ص١٧٣

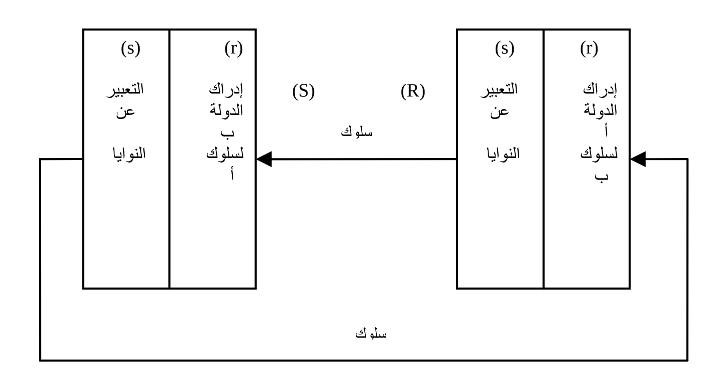
[2] مصباح، زايد عبيد الله: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢٠-٢٢١، كذلك ينظر،
- مرتضى، محمود: المراحل الخمس للعلاقات الصينية السوفياتية ١٩٤٩-١٩٨٤، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٨٧) ١٩٨٥ص٥٧

[3] مصباح، زايد عبيد الله: مصدر سابق ذكره ص٢٢٠، كذلك ينظر،
- سرور، عبد الناصر محمد: أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م(١٣)، ع(١)، يونيو ٢٠٠٥ ص١٠٩

لهذا يعد الأنموذج الإدراكي الذي قدمه عدد من البـاحثين في جامعـة سـتانفورد في الولايـات المتحدة الأميركية باسم "الأنموذج الوسيط للحافز والاستجابة" مـن أبـرز الأنمـاذج الـتي أوضـحت أثـر الإدراك الاستراتيجي على سلوك الدول.[1] وفي هذا الأنموذج فان الحافز (S) هو واقعة تحدث في البيئة الخارجية، وهذه الواقعة قد تكون واقعة مادية أو تصرفا لفظيا. أما الاستجابة (R) فإنها سلوك تقوم به الدولة. وكلا من الحافز والاستجابة هما سلوكان أو واقعتان موضوعيتان يؤثر كـلا منهمـا في الآخـر. ويوضح الأنموذج إن صانع القرار يدرك (r) الحافز بشكل معين، وهي ما تـسميه نظريـة اتخـاذ القـرار "تعريف الموقف"، وبعد إدراك صانع القرار الحافز فانه يعبر عن نواياه وخططه واتجاهاته (s) إزاء الحـافز تعبيرا معينا. ويؤدي هذا التعبير إلى سلوك معين (R) يدخل بدوره كحافز (S) للدولة الأخرى، ومـن ثم فان الإدراك (r) والتعبير (s) لهما طبيعة إدراكية، وذلك بعكس الحافز والسلوك، ومن ثم فان عملية الإدراك هي عملية وسيطة بين الحافز والاستجابة.[2] وكما يوضحه الشكل رقم (٥)

شكل رقم (٥)

أنموذج ستانفورد للحافز والاستجابة (الأنموذج التفاعلي)



S = Stimulus حافز

r = perception إدراك

s = expression تعبير

R = Behavior (Response) سلوك (استجابة)

المصدر، سليم، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية ط٢، القاهرة، ص٤١٤

---

1 المصدر نفسه ص٢٢٠

2 سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره ص٤١٥

لذلك فان العلاقة بين الإدراك والسلوك علاقة ذات تأثير متبادل، فإدراك الدولة للحافز يمكـن إن يتحدد في بعض الأحيان كموجه للسلوك، فالدولة عندما تدرك إن تهديد ما يحيط بها فإنها سـتعمد إلى تشكيل سلوكها وفقا لذلك الإدراك، ومن ثم اختيار السلوك والتصرف الذي من شـأنه احتـواء ذلـك التهديد، والتعامل معه. وبالمقابل فان السلوك الذي تتبناه دولة من الدول في سياق العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى يمكن إن يشكل دالة يتعرف من خلالها الطرف الأخر علـى مـا ينطـوي عليـه هـذا السلوك من حافز.(١) ليصبح الإدراك الاستراتيجي وفقا لذلك، وجها من أوجه السلوك الدولي وطورا من أطوارها، ذلك إن السلوك الدولي هو كـل شـيء تتحـدد في إطـاره علاقـات التعـاون والـصراع، وعلاقات التهديد والإقناع بنسب ودرجات متباينة ومتفاوتة، بينما يشكل الإدراك المتغير الذي يحدد أي من تلك العلاقات هو السائد أو الذي سيسود.(٢)

ولهذا تؤثر عناصر الإدراك الاستراتيجي في المبادئ الجيوبوليتيكية وكيفية وضعها، فالإدراك ظاهرة مرتبطة بموقف معين، ومن ثم فان عناصر الإدراك تختلف باختلاف المواقف، بيد إن بعض الدارسين يؤكدون بأنه يمكن تحديد عناصر أساسية لإدراك المواقف ومن ثم في صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية المتوافقة وهذا الإدراك، وهذه العناصر هي(٣) :

١. أهمية الحافز الخارجي: أي إدراك صناع القرار لمدى أهمية الوقائع الخارجية بالنـسبة لهـم. فكلمـا ازداد إدراكهم لأهمية تلك الوقائع -الحوافز- الآتية من البيئة الخارجية يزداد ميلهم إلى التعامـل معهـا من خلال وضعهم المبادئ الجيوبوليتيكية المناسبة لهذه الوقائع.

٢. أثر الحافز على أهداف الدولة: يقصد بذلك ما إذا كان صناع القرار يدركون الحافز كفرصة لتحقيق الأهداف، أم كمشكلة أو تهديد يعرقل تحقيق تلك الأهداف، ويعتمد فهم هذا الأثر إلى حد بعيد علـى العقائد أكثر منه على مضمون الحافز ذاته.

٣. عنصر الزمن: ويقصد بذلك إدراك صناع القرار للوقت المتـاح لهـم للتـصرف واتخـاذ القـرار إزاء الحافز الخارجي، فإذا كان صانع ومتخذ القرار يعتقد إن عنصر الزمن يعمل لـصالحه، وان أهدافـه إزاء العدو الخارجي ستتحقق في المدى البعيد، فانه يكـون أميـل إلى تأجيـل المواجهـة مـع العـدو، وتفـادي حدوث الأزمات التي تتطلب عملا عاجلا. أما إذا كان يرى إن عنـصر الـزمن في صـالح العـدو، وان الميزان سينقلب لصالح العدو في المستقبل، فانه يكون أميل إلى تفسير كل تصرف للعدو على انه يشكل

---

[1] **Pummel, R.J: Understanding Conflict and War, Distnbuted by Halted Press, A division of John Wiley Sons, New York, 1976 p.118**

- نقلا عن، فرحان شيماء معروف: مصدر سابق ذكره ص٦١

[2] المصدر نفسه

[3] سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره ص ص٤١٨-٤٢١

تهديدا له وأميل إلى التعجيل بالمواجهة مع هـذا العـدو، وحتـى إلى افتعـال الأزمـات الـتي تـبرر تلـك المواجهة.

٤. سوء الإدراك: يؤثر النسق العقيدي -كما اشرنا سابقا- لصانع ومتخذ القرار في إدراكه للموقف. فكثيرا ما يؤدي جمود النسق العقيدي لصانع ومتخذ القرار إلى فهمه للموقف بشكل يتعارض جذريا مع حقائق الموقف مما يؤدي إلى إتباع مبادئ جيوبوليتيكية فاشلة، ويطلق علـى ذلـك في أدب علـم الـنفس الاجتماعي ظاهرة "سوء الإدراك **Misperception**" التي يقصد بها عجز صانع القرار عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير الشاشة المعرفية التي يمثلها نسقه العقيدي، مما يؤدي إلى تبني خيارات لا علاقة لها بنوايا وأهداف واستراتيجيات العدو.

ولهذا فان الوزن النسبي لأي من متغيرات المبادئ الجيوبوليتيكية يعتمد علـى إدراك صـناع القـرار لهـذه المـتغيرات، فوجـود المـتغير لا يعـني بالـضرورة انـه سـيدخل في عمليـة صـياغة وإيجـاد المبـادئ الجيوبوليتيكية، فإذا تجاهل صانع القـرار هـذا المـتغير -أمـا لـنقص المعلومـات أو لقـصور في العمليـة الإدراكية- فان هذا المتغير لن يؤثر في وضع المبادئ الجيوبوليتيكيـة فحـسب، وإنمـا سـيؤثر بـالقطع في إمكانية نجاح تنفيذ أو فشل تلك المبادئ.[1] فلو تصور صانع القرار لدولة محدودة القوة العسكرية، بان دولته تمتلك قوة عسكرية ضخمة، فإذا صاغ هذا القائد المبادئ الجيوبوليتيكية على هذا النحو، فانه من المحتمل إن تؤدي تلك المبادئ إلى فشل استراتيجي أو هزيمة عسكرية، ومـن ثـم فـان مـدى التطـابق أو التفاوت بين المتغيرات الموضوعية، وإدراك صانع القرار لتلك المتغيرات، وخصائـصه الشخـصية، هـو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل المبادئ الجيوبوليتيكية، وكلما زاد التطـابق زادت فـرص النجـاح لهـذه المبادئ والعكس صحيح.[2]

وهكذا ولكي تكون المبادئ الجيوبوليتيكية ناجحة ومؤثرة، وتحقق أهدافها ومصالحها فلا بـد مـن تقويم القدرات وتحديد دورها، وهذه مسؤولية ذات شقين، فالأول، إن التقويم يجـب إن يـتم بـصورة موضوعية بعيدة عن الذاتية الذي قد يوفر انطباعات خاطئة -سوء الإدراك- والتي لا بد وان تبنى عليها تقديرات خاطئة، ومن ثم قرارات خاطئة تضر بالمصالح القومية للدولة. والثاني ضرورة إن يتوفر إدراك وتصور دقيق عن الكيفية التي سيتم بها تحريك هذه القدرات القومية في المواقف، وبالشكل الذي يجعل من المبادئ الجيوبوليتيكية قادرة على تحقيق أهدافها المقررة.[3]

لذلك فان ما تحتاجه الدولة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، يتعلق بمـدى قـدرتها الإدراكيـة علـى التفهم الموضوعي والحقيقي لأسس الحوافز، وقدرتها الاستراتيجية على تحويـل مـا تفهمـه إلى مبـادئ

[1] المصدر السابق ص ٤٣٣
[2] المصدر نفسه ص١٤٠
[3] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص٣٧٦

جيوبوليتيكية ناجحة ومؤثرة وفاعلة.[1] فضلا عن قدرتها الإبداعية من خلال صناع قرارها على تفهم الحاضر لتطويع المستقبل، والاستعداد له، عن طريق حسن اختيار البدائل.[2]

وعليه فان صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية تتطلب إدراك وفهم العلاقة بين الدول وبيئتها، وان اختيار البيئة الدولية إطار لتحليل المبادئ الجيوبوليتيكية يتطلب تحليل جملة عوامل يوفرها الإدراك الاستراتيجي لها[3] :

١. خصائص وطبيعة النظام الدولي السائد، ودوره في تحديد نوعية الفرص والتهديدات التي تفرضها البيئة الدولية على اللاعبين الدوليين.

٢. الكيفية التي تدرك فيها الدولة بيئتها الخارجية، والطرق التي تستطيع من خلالها الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها وتجاوز التهديدات والمعوقات المحتملة لتحقيق مصالحها القومية.

٣. مدى تأثير البيئة في سلوك الدول، حتى لو كانت هذه الدول تعيش في ظل العوامل البيئية للنظام الدولي نفسه، حيث تختلف الدول في قدراتها على التغلب على القيود المفروضة عليها، واغتنام فرص جديدة أمامها في ضوء ما تملكه من قدرات وإمكانات من ناحية، وقدرتها على المناورة بما يتوافر لها من وسائل من ناحية أخرى.

لذلك فان عدم وجود، أو فقدان الإدراك الاستراتيجي الموازن للقدرات، والمشخص للفرص والتهديدات، والمتفهم للبيئة الموضوعية، سيؤثر سلبا في صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية الناجحة والفاعلة من خلال:[4]

١. عدم وضوح الأهداف في ذهن صانع القرارات، بطريقة تجعل من الصعب عليه أحيانا صياغة هذه الأهداف في شكل مبادئ جيوبوليتيكية قابلة للتنفيذ.

٢. إنّ اختيار فرضية استراتيجية معينة قد يجعلها تتداخل وتصطدم بفرضية استراتيجية أخرى، وهو أمر غير مقبول من جراء تنفيذ نمطين من الاستراتيجيات المتعارضة في الوقت نفسه.

٣. إنّ عدم التوافق في اتجاهات وقيم ومعتقدات العناصر المسؤولة على اتخاذ القرارات قد ينتهي باتخاذ مبادئ جيوبوليتيكية خاطئة.

٤. إنّ التحيزات الشخصية لبعض واضعي القرارات قد تحول دون التفكير في بعض البدائل التي يقضي منطق الموقف تحليلها وتقويمها.

---

1 مورجنثاو، هانز. جي: مصدر سابق ذكره ص٢٨

2 أحمد، خضير عباس: التخطيط السياسي الخارجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ١٩٨٣ ص٢٢

3 **Rosengu, James N.: Op. Cit, p.35**

4 مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص ص٣٧٨-٣٧٩

٥. هناك مواقف خارجية تبلغ حدا كبيرا من التعقيد بحيث يصبح من الصعب على واضعي القرارات إن يستوعبوها ويفسروها بطريقة صحيحة.

٦. إنّ جهاز اتخاذ القرارات قد يكون مثقلا بالأعباء التي تجعله عاجزا عن اتخاذ القرار المطلوبة بالفاعلية المنشودة وفي الإطار الزمني المحدد لذلك.

٧. عدم قدرة واضعي القرارات على إجراء تقويم صحيح وشامل لعناصر قوتهم القومية مقارنة بقوة الإطراف الأخرى التي تؤثر فيها هذه السياسات بصورة أخرى.

لذلك فان السلوك الخارجي للدول كما يراها "سنايدر" تكون نابعة في الأساس من رؤية وإدراك واضعي القرارات للمواقف والمحفزات.(١) كما إن الهدف الحقيقي الواضح والملموس يعطي الفرصة والأساس لتغيير سوء الفهم والاعتقاد والافتراض الخاطئ لدى صناع القرار.(٢)

لهذا فان المبادئ الجيوبوليتيكية تعني إجراء الاختيار، والاختيار يعني فرض مجموعة من الأولويات الاستراتيجية، أي يجب أن تكون هناك مرونة في التكتيك، ويكون هذا في ظل مجموعة من الأولويات الثابتة في الذهن، أي توفر الإدراك الاستراتيجي للظروف والمواقف والأحداث.(٣) فالإدراك الاستراتيجي ينطوي على إعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة للمواقف، كما يعني التكيف وإيجاد التوازنات مع المتغيرات المختلفة وبحث آثارها في كافة المجالات، كما يعني الفهم الصحيح للحاضر والمستقبل.(٤)

لذا فان الإدراك الاستراتيجي للمواقف ينبغي أن يتصف بصفتين أساسيتين في صياغته للمبادئ الجيوبوليتيكية، أولهما، توفر سمة المرونة عند إدراك الموقف، بمعنى حضور القدرة على إجراء التغيير في طبيعة الإدراك لقضية معينة بغية التوصل إلى معالجات مناسبة، وهذه المرونة أما إن تكون تلقائية، أو إن تكون تكيفيه، وهي التي تنطوي على أحداث التغير نتيجة لمتطلبات أو ضغوط الموقف. أما ثانيهما، فهي السرعة والطلاقة، إذ تعد السرعة في إدراك المواقف لازمة عندما يكون من الضروري اتخاذ قرارات هامة خلال وقت قصير جدا لاسيما أثناء الأزمات والحروب، حيث تتطلب المواقف التي تنطوي عليها تلك الظواهر حلولا عاجلة.(٥)

---

[1] ــــــــــــــــ: نظريات السياسة الدولية... مصدر سابق ذكره ص١٨٥

[2] Forsyth, M.G and Others: The Theory of International Relations, Gorge Ailen and Unwin LTD, London, 1970 p.281

[3] نيكسون، ريتشارد: مصدر سابق ذكره ص١٠٣

[4] علوة، السيد: صنع القرار السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ ص٢٥٥

[5] فرحان، شيماء معروف: مصدر سابق ذكره ص٥٣

ولهذا فرق "هيرمان" بين أربعة أشكال من التغير في المبادئ الجيوبولتيكية في ضوء استجابتها للإدراك الاستراتيجي واتساقها مع الظروف المحيطة وهي(١) :

١. التغيير التكيفي: أي التغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء الاستراتيجية في أهدافها وأدواتها كما هي.

٢. التغيير الاداتي: ويكون هذا التغيير على مستوى الأدوات والوسائل المستخدمة في المبادئ الجيوبوليتيكية مع بقاء الأهداف على حالها.

٣. التغيير الهدفي: أي التغيير في أهداف المبادئ الجيوبوليتيكية وليس مجرد التغير في الأدوات.

٤. التغيير التوجهي: وهو التغيير في توجهات المبادئ الجيوبوليتيكية، مما يؤدي إلى التغيير في التوجه العام للسياسة الخارجية بحيث يتضمن التغير في الأدوات والأهداف والاستراتيجيات.

ومن هنا، فان صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية تتأثر بقوة القدرة على الإدراك الاستراتيجي.(٢) لذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية مرتبطة بالعمل على تحقيق المصالح الوطنية للدولة، أي تحقيق الأمن القومي لتلك الدولة، من خلال تقويمها للمناطق الجغرافية وما يمكن إن تشكله هذه المناطق من فرص أو تهديد لذلك المفهوم الشامل للأمن القومي، ولذلك فان إدراك أهمية إقليم ما لدولة يجعله ضمن أولوياتها الاستراتيجية من أجل الحفاظ على مصالحها.(٣) أو زيادة هذه المصالح.

لذلك فان الأمن القومي يبدأ بالإدراك والتصور وتقدير الاحتمالات، وان خططه تتوافق مع الحسابات الموضوعية – الإدراك السليم- الشاملة والدقيقة، وان حساباته تتوقف أولا وأخيرا على رصد الحقائق والوقائع والظروف والمتغيرات والقوى والمصالح، وتحليل المعلومات تحليلا منهجيا علميا واضحا، واستخلاص النتائج المنطقية الصحيحة، وتحديد البدائل المختلفة والخيارات المتعددة سلبا وإيجابا. أي تقدير الموقف، فالحقيقة المشهودة هي إن كل عمل ينطلق من فكرة ويبدأ من إدراك وتصور، وان الأمن القومي بعدّه عملا مخططا لا يولد من العدم ولا يتحرك في فراغ، ولكنه إدراك واعي وواضح بالحقائق الموضوعية وإدراك سليم للحسابات الدقيقة، واحتمال يقوم على العلم وليس التخبط، فالإدراك الاستراتيجي في ضوء ذلك يوفر القدرة على الفهم، وشكل منهجي من أشكال الخيال العقلاني المنضبط والمتوازن والواسع والشامل.(٤) لذا فهو يوفر البيئة الضرورية للفهم الحقيقي للبيئتين الداخلية والخارجية والتي في ضوءها تكون الحسابات الاستراتيجية للأهداف والمصالح والأمن القومي.

---

[1] **Hermann C.: When Government Choose to Redirect Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol. 34, p.p 5-6**

[2] الجوهري، يسرى: مصدر سابق ذكره ص٣٣

[3] البرصان، أحمد سليم: تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، م(٣)، ع(٣)، أكتوبر ٢٠٠٦ ص١٤٢

[4] البراك، فاضل: مصدر سابق ذكره ص ص٨٢-٨٣

فالدولة (س) عندما تدرك إن الدولة (ص) لديها من الأهداف والمصالح والنوايا التي يترتب عليها في حال تحقيقها تهديدا لأمنها القومي، يدفع بها إلى بلورة إدراك متبادل مفاده وجود التهديد للأمن القومي وأهمية الحاجة إلى تعين درجته وجنسه لبلورة مبادئ جيوبوليتيكية للوقوف بوجهه.[1]

كما إن وجود عامل الصراع في العلاقة بين طرفين أو أكثر يجعل كل منهم يدرك إن أهداف ومصالح الطرف الآخر تنطوي على التهديد لأمنها القومي، وان أي مكاسب يحققها الطرف الأول ستكون على حساب الطرف الثاني، وهذا ما كان بارزا في حقبة الحرب الباردة بين العملاقين.[2] ولهذا أكد "ريمون ارون" بان إدراك التهديد هو "ذلك المتغير الحاسم الذي يدخل بين الفعل ورد الفعل في إطار العلاقات السياسية الدولية... فمتى ما تم إدراك التهديد تتم بسرعة تعبئة المصادر الدفاعية ضده".[3] أي إيجاد المبادئ الجيوبوليتيكية الملائمة له.

فإدراك التهديد هي مرحلة مهمة عند دراسة معطيات الأمن القومي وصياغة مبادئه الجيوبوليتيكية، لأنه يترتب عليه إرساء قواعد التعامل مع ما يعوق تحقيقه، وكلما كان الإدراك لمصادر التهديد شاملا كانت الإجراءات لإزالة التهديد أكثر استيفاء، فالمصدر الذي لا يكشف لن يحسب له حساب، ولا توجد ضده أي إجراءات لإزالته والوقوف بوجهه، وينتج عن إدراك مهددات الأمن القومي وضع أساليب مسبقا للتغلب على التهديدات والمعوقات، وحماية الأمن القومي، لذلك فان تلك المرحلة – إدراك مصادر التهديد– تتم بالتوازي مع المراحل الأخرى، من تحديد الأسس والمبادئ والاستراتيجيات وخطط التصور، وتصبح مرحلة الإدراك أساسية ورئيسة في خطوات تحديد المبادئ الجيوبوليتيكية.[4] وهذا يتطابق أيضا على إدراك فرص تحقيق الأمن القومي.

فضلا عن ذلك، فان إدراك الأفراد لهويتهم يؤثر على مفهوم الأمن القومي والتخطيط الاستراتيجي، مما سينعكس على صياغة مبادئ جيوبوليتيكية مرتبطة بإدراك مفهوم الهوية القومية، لذا فان الفلسفة السياسية للدولة، وتفكير النخب السياسية فيها يؤثران على علاقات الدولة بالدول الجوار والدول الأخرى.[5] والمثال على ذلك هو تعريف الهوية الغربية في أطروحة صدام الحضارات "لصموئيل هنتنغتون"*.

---

[1] مجموعة باحثين: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩ ص١١٧

[2] مقلد، إسماعيل صبري: نظريات السياسة الدولية... مصدر سابق ذكره ص٢٢١

[3] نقلا عن، فرحان، شيماء معروف: مصدر سابق ذكره ص٥٣

[4] المصدر نفسه

[5] البرصان، أحمد سليم: مصدر سابق ذكره ص١٤٢

* سيتم تناول هذا الموضوع في الفصل الثاني المبحث الأول.

لـذلك تتجسد العلاقـة المركبـة والمترابطة بين الإدراك الاستراتيجي والمبـادئ الجيوبوليتيكيـة الـتي تنتهجها الدولة في بناء استراتيجيتها الشاملة وسلوكها السياسي الخارجي، من خلال الخطوات الآتية[1]:

١. التحليل البيئـي **Environmental Analysis**، وتركـز علـى تقـديم صـورة واضـحة الفهـم للتطورات والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تحيط بالدولة وتـؤثر في تـشكل وتحقيـق أهـدافها الآنية والمستقبلية وفروضها الاستراتيجية أي تحليل المحفزات، ويمكن إن تتم هذه العملية من خلال عدة تساؤلات والإجابة عليها: ما الاتجاهات الرئيسة في البيئة؟ ما آثار هذه الاتجاهات على الدولة؟ ما أهم الفرص والتهديدات الموجودة في البيئة؟ ماذا نريد إن نحقق من أهداف ضمن إطار هـذه البيئـة؟ كيـف نحقق ما نريده؟

٢. تحليل المصادر (القدرات) **Resource Analysis**، ويركز علـى تحديـد المـصادر الرئيـسة الـتي تمتلكها أو تفتقدها الدولة، سواء المصادر الفعلية أو الكامنة، فالدول لا تستطيع إن تحقق من الأهداف أو إن تستخدم من الوسائل عدا تلك التي تدخل في نطاق قدراتها وإمكاناتها. أي إدراك مت تمتلكه الدول من قدرات تستطيع إن تستعملها أو تعبئها الآن أو في المستقبل.

٣. تشكيل الأهداف **Goal Formulation**، ويتم ذلك في ضوء التحليل البيئي وتحليـل المـصادر، فلكل دولة أهدافها، وهي تتعلق بتحديد الدولة لأهدافها العامة في شؤون السياسة الدولية، فهي تنطوي على المقارنة بين الأهداف لتحقيق الأهداف الأكثر قيمة. ولا يمكن التوصل إلى تحديد هذه الأولويـات بدون إدراك استراتيجي موازن ومدرك لهذه الأهداف.

٤. تـشكيل الفـروض الاسـتراتيجية وخطـط التـصور **Formulation Strategy**، فبعـد تحديـد الأهداف ينبغي تحديد الفرضيات الاستراتيجية والإجراءات التي من الممكن إن تساعد على تحقيق تلك الأهداف.

٥. تحديد الوحدات الدولية التي يتعامل معها، ونوعية التحالفات الأساسية والفرعيـة الـتي تـؤثر، أو يمكن إن تؤثر على أهدافه، وما التحالفات التي يمكن إن تساعد على تحقيق ذلك.[2]

٦. قواعد المباراة الدولية –البيئة الدولية–، أي الحدود التي يمكن في إطارها التحرك في المجال الخارجي، كوجود تقسيم للنفوذ في منطقة معينة، أو اتفاق ضمني بعدم السماح بتصعيد الصراع في منطقة بعد حد معين.

---

[1] مزهودة، عبد المليك: التسيير الاستراتيجي للمؤسسات مقاربات مفهوميه وتحديات التنافسية، مجلة الباحث، ع(٤)، ٢٠٠٦ ص٨٨

[2] سليم، محمد السيد: مصدر سابق ذكره ص٥٥، كذلك ينظر،

- رني، أوستن: سياسة الحكم ج٢، ترجمة حسين علي ذنون، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٦ ص٣١٨

وعليه فان العلاقة المركبة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية إذا ما أخذت في أوسع معانيها، وشملت جميع الآفاق، فعليهما إن يقررا أولوية الأهداف أولا في ضوء ما يتوفر لهما من قدرات فعلية ومحتملة، وعليهما ثانيا إن يُقوما أهداف الدول الأخرى والقدرات الفعلية والمحتملة لديها لتحقيق هذه الأهداف، وان يرى ثالثا المدى الذي تتعارض فيه هذه الأهداف المختلفة، وعليهما رابعا إن يستخدما الوسائل الفعلية لمتابعة الأهداف والسعي إلى تحقيقها، وقد يؤدي الفشل في أداء أي من هذه الواجبات إلى تعطيل نجاح السياسة الخارجية والى الأضرار بها.[١] لذا فان الإدراك الاستراتيجي يسمح بصياغة المبادئ الجيوبوليتيكية للدولة من خلال تعريفه وتحديده للموقف، وإيجاد الوعي والعقلانية في الخيارات الاستراتيجية التي تتمثل في تحديد الأفعال المحتملة وتقويمها والمفاضلة بينها.[٢] وعليه فعندما تقوم الدولة بعملية الإدراك الاستراتيجي فمن بين ما تعنيه هي فهم الفرضيات الاستراتيجية التي ستتبعها.[٣] إذن لا يتوقف الإدراك الاستراتيجي فقط على تعريفه للموقف، وهل يمثل هذا الموقف فرصة أم تهديد، وإنما الفهم الشامل لكل خطوات المبادئ الجيوبوليتيكية من تخطيط، وتحديد ومتابعة وتنفيذ وتقويم. أي انه يدخل في جميع مراحل إعداد المبادئ الجيوبوليتيكية.

وعلى أساس ما تقدم فان المبادئ الجيوبوليتيكية هي خطط التصور والفرضيات الاستراتيجية، وان هذه التصورات والفرضيات هي التي ترتبط بالإدراك الاستراتيجي، فمن خلال هذا الإدراك تتكون لدينا خطط التصور الضرورية والفرضيات المهمة لما ينبغي إن تكون عليه المبادئ الجيوبوليتيكية التي نتفاعل بها مع المحيط الخارجي، أي لا يمكن أن تتكون هذه التصورات إلا بوجود إدراك استراتيجي يُقوم المناطق الجغرافية على أساس جيوبوليتيكي وجيواستراتيجي من حيث إدراك الأهمية الحيوية لهذه المناطق والإقليم لخدمة أهداف الدولة ومصالحها، ومن ثم بلورة التصورات والاستراتيجيات التي تتواءم مع هذه الأهداف، ومن ثم انتهاج السياسة الخارجية التي تلبي هذه الفرضيات والإجراءات. لذلك فان العامل الحاسم في تحديد مدى نجاح أو الفشل في هذه الإجراءات هو كيفية الإدراك الاستراتيجي لصناع القرار للتفاعل والتعامل مع المواقف وتعريفها، فصناع القرار من خلال إدراكهم الاستراتيجي يتم تحديد اتجاه ودور وأداء المبادئ الجيوبوليتيكية للدولة، وضمان التطبيق الفاعل والتقويم المستمر لهذه المبادئ، أي إنها عملية تتسم بالاستمرارية للحفاظ على أهداف ومصالح الدولة وبصورة ملائمة من أجل تعزيز قدرتها للتعامل مع المتغيرات البيئية المحيطة.

[1] مورجنتاو، هانز. جي: السياسة بين الأمم الصراع من اجل السلطان والسلام ج٣، تعريب خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥ ص٢٠٤

[2] مزهودة، عبد المليك: مصدر سابق ذكره ص٨٨

[3] جيرفس، روبرت: الإشارة والإدراك في عصر المعلومات، في توماس كوبلاند (محرر): ثورة المعلومات والأمن القومي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤٦)، ٢٠٠٣ ص٧١

لذلك فان الإدراك الاستراتيجي يُمكن الدولة من توقع التطورات والتغييرات المستقبلية في النظام الدولي، كما انه يجعل تدرك مكامن القوة والضعف التي تتواجد لديك، ويجعلك تطوع الأدوات وتلائمها للتعامل مع البيئة، أي انه يعلمك بمعالم الحاضر وآفاق المستقبل. لذا فان الإدراك الاستراتيجي عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة المحيطة وفهمها، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة من خلال المبادئ الجيوبوليتيكية التي ستصاغ على هذا الفهم. والمبادئ الجيوبوليتيكية من خلال هذا الإدراك الاستراتيجي السليم ستتمكن من التقدير الدقيق للأوضاع في النظام الدولي، وتحديد فرص الحركة والمناورة في مواجهة المواقف، مما يمكنها من التقويم السليم للإمكانات والقدرات المتاحة ومدى القدرة على استخدامها. فضلا عن العقلانية في الانسجام بين الأهداف والوسائل. لذلك فان الإدراك الاستراتيجي يفرز انجح المبادئ الجيوبوليتيكية المحققة للغايات.

إذن الإدراك الاستراتيجي هو الفهم الواعي الذي يحمله صانع القرار للبيئة والمواقف وللاتجاهات والخطوات والإجراءات الموجهة نحو الوحدات الدولية، والمناطق ذات الأهمية الجيوبوليتيكية، وفي كيفية التعامل مع الحافز المثير ضمن مجموعة قواعد وإجراءات رشيدة تحقق الأهداف الاستراتيجية للدولة، كما يهتم في بيان التوجه المستقبلي لهذه المبادئ الجيوبوليتيكية في تحديد أهدافها وفي كيفية تحقيقها.

وفي ضوء ما تقدم تكون مؤسسات صنع القرار الجهاز الذي يرسم ويصوغ المبادئ الجيوبوليتيكية، أو الدماغ الذي يخطط، من خلال إدراكه الاستراتيجي، فهو يتلقى التأثيرات الحسية من العالم الخارجي ويجمعها ويقومها، ثم يصوغ على أساسها فرضياته الاستراتيجية وخطط تصوره التي يصدرها في شكل مؤثرات حسية بتحويلها إلى مبادئ جيوبوليتيكية تنتهجها الدولة في سياستها الخارجية الفعلية.[1]

ونخلص مما تقدم إن العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية هي علاقة تكاملية وثيقة مركبة، فعند حدوث حافز في البيئة يثير صانع القرار فانه يتم إدراكه من قبلهم، وهذا الإدراك للحافز يتم فهمه وتفسيره أما بوصفه فرصة ينبغي استثمارها، أو بصفته تهديدا ومعوقا للقيم والمصالح والأهداف ينبغي تخطيه وتجاوزه والاحتراس منه، لذلك ومن خلال الإدراك سيتم تصنيف وتقويم الحافز. فضلا عن إدراك دور الدولة في المحيط الخارجي وكيفية تعاطيها مع هذه المحفزات، أي ماهية الدور المتشكل في أذهان صناع القرار عن مكانة ومنزلة دولتهم في بنية النظام الدولي،علاوة على مدى إدراك صناع القرار للأهداف والمصالح نفسها، مما ستنعكس هذه الإدراكات في بلورة مبادئ جيوبوليتيكية تتسق مع هذا الإدراك وذلك الدور. لذلك وفي حالة إدراك دور للدولة أكبر من قدراتها وإمكاناتها سيتم صياغة مبادئ جيوبوليتيكية تتفق وذلك الدور، لكنها لا تنسجم مع الإمكانات والقدرات الواقعية المتوفرة لدى الدولة، وهنا تنشأ الإشكالية الأساسية والمتمثلة بان الأهداف ستكون

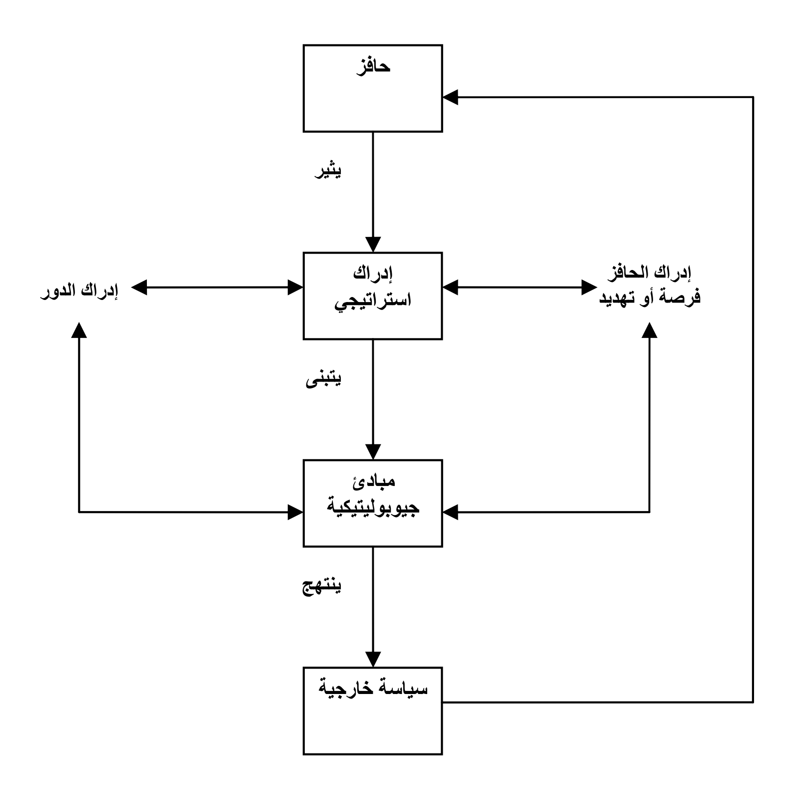
---

[1] مورجنتاو، هانز. جي: ج٣... مصدر سابق ذكره ص٢٠٧

أكبر من الإمكانات مما ينتج سياسة خارجية غير عقلانية، أو العكس إن يكون الدور المدرك للدولة أقل من القدرات والإمكانات المتاحة والكامنة التي تحملها الدولة، مما يؤدي إلى صياغة مبادئ جيوبوليتيكية لا تتوافق وتنسجم مع إمكاناتها الحقيقية، فتكون الإمكانات أكبر من الأهداف، وهـذه الحقيقـة تـرتبط بإدراك الحافز وإدراك الدور. وفي ضوء ما تقدم ومن خلال إدراك الحافز بشقيه ومقارنته مع إمكانـات ودور الدولة سيتم وضع الإطار العام للمبادئ الجيوبوليتيكية الذي يتواءم مع ذلك الحـافز ويـستجيب له، وذلك الدور المناط بالدولة والذي ينبغي أن تؤديه في محيطها الخـارجي. وهـذا مـا يوضـحه شـكل رقم (٦).

شكل رقم (٦)

العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية



وعليه فان الإدراك الاستراتيجي هو البوصلة التي تحدد الاتجاه للمبادئ الجيوبوليتيكية، والذي على هديه يتم التخطيط، وإدراك الأهداف والوسائل، لان الإدراك الاستراتيجي ينطلق مـن الفهـم العميـق

والواعي للبيئة الداخلية والخارجية للدولة وبدون هذا الوعي والفهم لا يمكـن وضـع خطـط التـصور والفرضيات الاستراتيجية التي ترتكز عليها المبادئ الجيوبوليتيكية، بـل لا يمكنهـا فهـم المـتغيرات الـتي تحدث في هذه البيئة وكيفية موائمة وسائلنا وأهدافنا مع هذه المتغيرات، بل بدون هذا الإدراك لا يمكننا تقويم أهمية المناطق السياسية- الجغرافية من حيث ما تشكله من تهديدات على أمننا القـومي. لـذلك فان العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية هي علاقة تـأثير وتـأثير متبـادل بينهمـا، فالمبادئ الجيوبوليتيكية في المرحلة السابقة على الإدراك سواء المادية منهـا أو الفكريـة تـشكل محفـزات للإدراك الاستراتيجي، والذي يقوم هذا الإدراك بفهمهـا واسـتيعابها لتنـتج لنـا مبـادئ جيوبوليتيكيـة متوائمة وهذا الإدراك، ولتعود هذه المبادئ من جديد كتغذية عكسية لتثير وتنبـه مـن جديـد، وهكـذا عملية الأثر والأثر المتبادل بينهما. وهذا ما سوف نراه في تطبيقه على العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية.

الفصل الثاني

الإطار الفكري للمبادئ الجيوبوليتيكية

وأثرها في الإدراك الاستراتيجي الأميركي

ترتبط المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية ارتباطا وثيقا بخطط التصور، وبالفرضيات الاستراتيجية التي وضعها المنظرون في مدارسهم الفكرية، والتي انعكس تأثيرها كمحفزات لعملية الإدراك الاستراتيجي الأميركي الذي فهم وفسر العالم في ضوء هذه الأطاريح النظرية، وإسهاماتها الفكرية، مما أدى إلى بناء وصياغة مبادئ جيوبوليتيكية متسقة ومستندة إلى هذه المدارس الفكرية ونظرياتها المعرفية حول كيفية إدارة العالم.

لهذا فان هذه الأطر الفكرية تزود وتثري الإدراك الاستراتيجي الأميركي من خلال فهمها للواقع العالمي المتجسد في المنظار الذي تنظر به تلك الأطر للواقع، وما أهدافها منه، فضلا عن الكيفية التي تتعامل بها مع الواقع، أي تعينها للأساليب والأدوات التي تحقق بها رؤيتها للعالم. وهذا ما انعكس في النظريات الليبرالية والواقعية، وتنظيرها في كيفية تحقيق أهدافها ومقاصدها في العلاقات الدولية، إذ تحدد هذه النظريات الانطباعات الذهنية التي يتبناها صانعوا القرارات من خلال تصوراتها للعالم مما تنعكس في تحديد الخيارات الاستراتيجية طبقا لهذا الفهم والتصور، والتي انعكست هذه بدورها في صياغة المبادئ جيوبوليتيكية الأميركية والمستوحاة من ذلك الإدراك والفهم للعالم.

وفي ضوء هذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث قسم المبحث الأول إلى أربعة مطالب، تناول المطلب الأول الليبرالية، أما المطلب الثاني فقد تناول الليبرالية الجديدة، وتناول المطلب الثالث أطروحة نهاية التاريخ، أما المطلب الرابع فقد تناول القوة الناعمة. وقسم المبحث الثاني إلى خمسة مطالب تناول المطلب الأول الواقعية، أما المطلب الثاني فقد تناول الواقعية الجديدة، وتناول المطلب الثالث أطروحة صدام الحضارات، أما المطلب الرابع فقد تناول الرؤية الجيواستراتيجية الجديدة، وأخيرا تناول المطلب الخامس فكر المحافظون الجدد.

المبحث الأول

الليبرالية والليبرالية الجديدة

أوجد الفكر الليبرالي بمنهجيه التقليدي والجديد أثره في الإدراك الاستراتيجي الأميركي من خلال إيمانه بالقيم والمبادئ التي يحملها هذا المنهج، ومن ثم انعكاساته في رسم وصياغة مبادئ جيوبوليتيكية تتسق وهذا الإدراك في توجهاته وسلوكه الخارجي.

المطلب الأول

الليبرالية Liberalism

تسمى الليبرالية أحيانا بـ"المثالية **Idealism**" وأحيانا أخرى بـ"الطوباوية **Utopianism**" أو "المذهب العقلاني **Rationalism**". وهي مقاربة للعلاقات الدولية تشدد على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير القانونية وانسجام المصالح لتكون الموجهة لرسم المبادئ الجيوبوليتيكية بدلا من المصلحة القومية والقوة.[١]

والليبرالية كلمة مشتقة من أصل لاتيني، وتعني "الإنسان الحر" أو"الحرية الفردية".[٢] لهذا أرست الليبرالية المذهب الفردي، أو النزعة الفردية في الفكر السياسي. ومهدت لرفع شعارها الشهير في العالم "دعه يعمل، دعه يمر"، وذلك في معرض عمل الفرد وانتقاله بحرية.[٣]

وتستمد الليبرالية أساس رؤيتها من الأديان السماوية والفلسفات الإنسانية، ولهذا فأن الأساس المرجعي للفكر الليبرالي في العلاقات الدولية يعود إلى أكثر من منبع، فهي ورثة التفاؤل الفكري الذي أتى به عصر التنوير في القرن الثامن عشر، وليبرالية القرن التاسع عشر، والمثالية الويلسونية في القرن العشرين.[٤] فضلا عن ذلك فقد شكلت كتابات الفيلسوف المثالي"كانت"* أساسا للفلسفة الليبرالية ومرشدا للمثالية.[٥]

---

[1] فرج، أنور محمد: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧ص١٣٨

[2] رسل، برتراند: حكمة الغرب ، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٣ص١٤٩

[3] حسين، عدنان السيد: تطور الفكر السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ٢٠٠٩ص١٠٣

[4] دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العالقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥ص١٠

* للمزيد أكثر حول مساهمات كانت في هذا الحقل ينظر، دن، تيموثي: الليبرالية، في بيليس، جون، وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤ص ص٣١٨-٣١٩

[5] حداد، ريمون: العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠ص٦٥

وقام اعتقاد الليبرالية بان الطبيعة الإنسانية تقوم على الإحسان والمساواة بين النـاس، وان الـدول لاعبين في السياسة الدولية، غير إنها امتداد للإنسان وتسعى من اجل تحقيق الإنسان المثالي، لهذا فإنها – أي الليبرالية- تركز على الناس أكثر من الـدول، وان اهتمامهـا الـرئيس يـنص علـى إن التـشابه بـين اللاعبين الدوليين هو من اجل تعزيز المثاليات الإنسانية.(١) فضلا عن ذلك فـان تأسـيس الدولـة هـو استجابة ضرورية لحماية الحرية سواء من اعتداءات الأمراء أو من الدول الأخرى، والحكومة يجـب إن تكون دائما خادمة للإرادة الجماعية، والمؤسسات الديموقراطية هي الوسائل التي تضمن ذلك.(٢)

واتساقا مع هذه الرؤية، يركز هذا المنهج على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه في الوقت نفسه، واستثارة الجوانب الخيرة في الطبيعة البشرية بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على إن يأتي هذا السلوك متماشيا مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلا من الصراع، وعلى الـسلام بـدلا مـن الحرب، وعلى العدالة بدلا من الظلـم، وعلـى الحـب والإخـاء والكـرم بـدلا مـن الكراهيـة والحقـد واللاإنسانية.(٣) ولهذا تعطي هذه المدرسة أهمية كبيرة للمُثل والأخلاق.

إنّ المفاهيم السابقة التي يشملها الفكر الليبرالي تقوم على فكرة إن البشر يمكـن الارتقـاء بهـم إلى درجة الكمال، ولكن من خلال الديموقراطية، فالأخيرة ضرورية لتطوير هذه الإمكانيـة، وان للأفكـار أهمية على هذا الصعيد، وخلف هذا كله يكمن الأيمان بالتقدم.(٤)

لذلك، يؤمن الليبراليون بالإنسان العالمي الذي يتخطى كل الحواجز الـتي أوجـدها الإنـسان منـذ القدم لأسباب أنانية، الأمر الذي وضع العقبات بين البـشر، وبأتـساع أفـق الإنـسان الفكـري وزيـادة التواصل وانتشار المعرفة، أخذ الإنسان يرى إن العراقيل الموجودة أمـام تعـاون البـشرية هـي حـواجز مصطنعة.(٥)

لذلك فان الافتراضات الأساسية التي قامت عليها الليبرالية فيما يتعلق بالطبيعة البشرية هي(٦) :

١. الإنسان هو القاضي الأمثل لمعرفة مصالحه، ولذلك يجب تركه حرا في أتبـاع مـصالحه بدون تدخل من الدولة.
٢. إن البشر هم أساسا عقلانيون، وما يميز الإنسان عن الحيوان هـو إن سـلوك الحيـوان غريزي، بينما سلوك الإنسان متعمد ومحسوب بدقة وعقلانية.

---

[1] توفيق، سعد حقي: مبادئ العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ ص١٤
[2] فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٢٧٢
[3] المصدر نفسه ص١٣٩
[4] بيليس، جون وستيف سميث:عولمة السياسة العالمية... مصدر سابق ذكره ص٨
[5] أبـو النـصر، فـضيل: الإنـسان العـالمي، العولمـة والعالميـة والنظـام العـالمي العـادل، دار بيـسان للنـشر، بيـروت، ٢٠٠١ص١١٩
[6] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٢٧٣

3. الإنسان في العادة ميال إلى المتعة، وإن كل نشاط هادف يجب إن يفسر في شكل المصلحة الخاصة، وهي السعي إلى اللذة.

ولهذا فقد اعتمدت الليبرالية في إطارها المثالي على جملة من المبادئ والقيم والمثل التي يعتنقها دعاتها لإقامة نظام دولي مستندا إلى إدراكهم وتصوراتهم.[١] ليبدأ بفرضية وجود معيار أخلاقي يتعين على جميع الدول أتباعه. وينبع المعيار من الفضيلة المفطور عليها الإنسان مع التسليم بأن شخصية الدولة هي في واقع الأمر انعكاس وامتداد للمواطنين فيها. ولذلك يرد أصحاب هذه النظرية في فشل الشعوب في العيش بسلام إلى انعدام التفاهم والجهل بما تنطوي عليه الأخلاقية الدولية من عقلانية.[٢]

ولإيمان هذه النظرية بأهمية بناء نظام دولي، وان حرية الدول جزءا من مشكلة العلاقات الدولية وليست جزءا من الحل، مما ينجم عن تشخيصها شرطان: الأول، هو الحاجة إلى تفكير معياري صريح ينطلق من السؤال الآتي: كيف يمكن تعزيز السلام وبناء عالم أفضل؟. والثاني، يجب إن تكون الدول جزءا من منظمة دولية، وان تكون ملتزمة بقواعدها ومعاييرها.[٣] لذا جاءت التأكيدات بأن الأخلاق والقانون والمنظمات الدولية تستطيع إن تؤسس لعلاقات طيبة بين الدول، وذلك لان الطبيعة الإنسانية ليست شريرة، ولأن العلاقات السلمية والتعاونية بين الدول ممكنة.[٤]

وبناء عليه وقف الليبراليون باتجاههم المثالي موقف الرفض من مجموعة المبادئ السائدة في العلاقات الدولية، كمبدأ توازن القوى المرتبط تاريخيا بأوروبا، ومبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية، والمعاهدات السرية للحلفاء، والتقسيم غير المنصف للعالم خلال الحرب العالمية الأولى، وطرحوا مبادئ مقابلة تمثلت في الحقوق والالتزامات القانونية الدولية، والتناسق الطبيعي بين المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على السلم العالمي، والتركيز على دور العقل في إدارة الشؤون الدولية، وإبداء ثقة في الوظيفة التي يمكن إن يقوم بها الرأي العام.[٥]

لقد انطلق الليبراليون فيما تقدم من مسلمة 'انسجام المصالح **Harmony of Interests**'، أي إن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، وفي إطار السياسة الدولية قامت نظرية انسجام المصالح بعَدّ جميع الدول لها مصلحة في السلم، وان إي دولة تريد إن تعرقل السلم هي غير عقلانية وغير أخلاقية.[٦] وعليه فان السياسة الدولية لا تقوم من وجهة نظرهم على أساس

---

1 مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص٢٤
2 كانتور، روبرت: مصدر سابق ذكره ص ١٠١
3 دن، ثيموثي: مصدر سابق ذكره ص٣٢٨
4 فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٢٦٩
5 دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف: مصدر سابق ذكره ص ص١٠-١١
6 حتي، ناصيف يوسف: النظرية في العلاقات الدولية،دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥ص ص٢٠-٢١

لعبة "محصلة الصفر" أكثر من قيام علم الاقتصاد الدولي على تلك اللعبة. أما المصالح الوطنية فهي دوما قابلة للتوفيق والمصالحة.[١]

ولهذا اعتقد أصحاب هذا المذهب اعتقادا جازما بأنه لابد من إقامة نظام دولي جديد، وأن تتم إدارته من خلال منظمة دولية.[٢] بسبب الحاجة إلى الأنظمة للتغلب على المشكلات التي يولدها التركيب الفوضوي للنظام الدولي.[٣] فالحرب قامت بسبب عدم التفاهم بين الدول.[٤] في حين يمكن تجنب النزاعات العنيفة بين الدول وذلك من خلال تغيير حقيقة العلاقات فيما بينها، هذه العلاقات التي تقوم على غلبة القانون، وإيعاز القيم الأخلاقية في الحياة الدولية، وتعميم الديموقراطية.[٥] وعليه رفض الليبراليون الفكرة القائلة: إن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات توازن القوى، وإقامة التحالفات ضد الدول التي تهدد النظام الدولي.[٦] ولهذا كان شعار الليبرالية هو "القانون لا الحرب".[٧]

لذا فان المنظمات الدولية وفقا لليبرالية يمكنها المساعدة في منع الصراعات بفرض النظام عن طريق تهدئة المطامح وخلق شعور بالديمومة وإحساس بان التعاون الجاري سيكون له مردود متبادل في المستقبل، وهكذا يرتبط النظام في نظر الليبراليين بقيم مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان، كما يرتبط بالمؤسسات.[٨] علاوة على قدرة المنظمات في مكافحة العدوان عن طريق آليات الأمن الجماعي بدلا من اللعب على ميزان القوى، وتقوية المؤسسات الدولية لإدارة العلاقات الدولية والتوسط في المنازعات.[٩] وهنا لا تفقد القوة العسكرية أهميتها في المنهج الليبرالي، فهم يرون إن النظام في السياسة الدولية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها والنظم الدولية، والقواعد المؤسساتية.[١٠] وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى إنشاء منظمة عصبة الأمم.

ووفقا لذلك فان الحكم على العلاقات بين الأمم يجري وفقا لقاعدتين: أولهما، هو الامتثال أو الانتهاك للقانون الدولي. وثانيهما، هو التعاون والإسهام في تنشيط وتعضيد جهود العصبة لتلطيف

[1] براون، كريس: فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤ص٢٦
[2] دن، تيموثي: مصدر سابق ذكره ص٣٢١
[3] ليتل، ريتشارد: الأنظمة الدولية، في جون بيليس وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٥٠٣
[4] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص١٣٩
[5] بريار، فيليب ومحمد رضا جليلي: العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار ومكتب الهلال، بيروت، ٢٠٠٩ص١٥
[6] دن، تيموثي: المصدر السابق ص ص٣١٦-٣١٧
[7] براون، كريس: المصدر السابق ص٣٠
[8] إحسان، محمد: الصراعات الدولية في القرن العشرين، دراسة تحليلية، دار ناراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٠ص٢٤٩
[9] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص٢٦
[10] بيليس، جون، وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٩

العلاقات.[1] ومن هنا فان المنظمات الدولية هي إحدى السبل التي يمكن إن تنشر الديموقراطية والقيم الليبرالية، وتوسع مناطق السلام.[2]

وعلى الرغم من فشل عصبة الأمم في تحقيق أهدافها، فان المنهج الليبرالي لم ينتهي أو يتلاشى حيث برزت الليبرالية من جديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع ولادة الأمم المتحدة.[3] وغيرها من المؤسسات الدولية.

فتحول الليبراليون في أربعينيات القرن الماضي إلى التركيز بشكل أكثر على المؤسسات الدولية للقيام بالعديد من الوظائف التي لا تستطيع الدولة القيام بها. وكان هذا هو العنصر المساعد لنظرية التكامل في أوروبا الغربية، والتعددية في الولايات المتحدة الأميركية، وبحلول أوائل السبعينيات من القرن العشرين ركزت الليبرالية على أطراف فاعلة جديدة كالشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وأنماط جديدة للتفاعل" الترابط، التكامل".[4]

وعليه فان الليبرالية تركز على مجموعة أوسع نطاقا بكثير من التفاعلات بين الدول وغيرها من الهيئات الفاعلة، فالصورة المهيمنة للعلاقات الدولية هي عبارة عن شبكة من الأطراف الفاعلة المتنوعة التي تربط بينها قنوات عديدة من التفاعل.

لذا أصبح تعريف الفاعلين كل أولئك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، والذين يؤثر احدهم على الآخر فيما وراء الحدود، والمسألة لا تتعلق بأهمية الدول، بل إن المزيد من هذه القوى أصبح يمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في السياسة العالمية.[5]

لهذا يرى الليبراليون بأنه على محللي السياسة العالمية إن ينظروا إلى العالم وهو مظلل بشبكات معقدة من المنظمات العالمية التي تخصص كل منها في خدمة أهداف بعينها من أجل التقدم البشري المتكافئ على صعيد السلم، والأمن، والاقتصاد، والرخاء، والتلاقي الثقافي، وتكامل القيم الإنسانية.[6]

أما في الجانب الآخر، فقد دعا مفهوم " الحرية الفردية" الذي تنادي به الليبرالية إلى حرية الفرص الاقتصادية المتكافئة، وحرية السوق، وحرية المنافسة. وقد شكلت هذه المفاهيم جوهر الليبرالية

[1] فرج، أنور محمد: المصدر السابق١٤١
[2] المصدر نفسه ص٣٠١
[3] دن، تيموثي: المصدر السابق ص٣١٤
[4] المصدر نفسه ص٣٤٥
[5] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٢٨٤
[6] المصدر نفسه ص٢٨٥

الرأسمالية.[1] التي أكدت بان التجارة خير، والتجارة الحرة أفضل من التجارة المقيدة، والتجارة الحرة تعزز السلام، فهذه المبادئ تكون "الليبرالية المتأصلة" للنظام التجاري.[(٢)]

فالرأسمالية هي الأساس الاقتصادي لليبرالية، التي تستند إلى قانون العرض والطلب، أو قانون المنافسة الاقتصادية الحرة، وإلى وجود قوانين طبيعية متفاعلة مع الحوافز الفردية على قاعدة "دعه يعمل، دعه يمر"، بمعنى انتظام المنافسة وفق العرض والطلب سيتحقق، وان آليات السوق المنطوية على حرية المنافسة ستساعد عليه.[(٣)]

وأصبح الليبراليون يحاجون بان من شأن إزالة القيود من على التجارة إن يكون لمصلحة الجميع، لان من شأن الرفاه أن يتحقق إلى أقصى حد من خلال خفض العوائق بين البلدان، فكل بلد يساهم من خلال التخصص في المنتجات التي يتمتع فيها بميزة نسبية والاتجار بها، في المصلحة العامة وفي رفاهه هو.[(٤)] وهذا ما يتسق والفكرة التي نادت بها الليبرالية التي تقول بان جميع المشاركين في نظام حرية التجارة مستفيدون.[(٥)] لذلك تنظر الليبرالية إلى الأسواق على إنها تخلق الثروة الاقتصادية وتوزعها، وتعدّ تدخل الدولة في الأسواق متواضعا، حيث تميل الدولة نحو منهج عدم التدخل في الشأن الاقتصادي.[(٦)]

وبحسب الرؤية الليبرالية فان الاقتصاد المرتكز على متطلبات السوق يتحول على المدى البعيد إلى الديموقراطية الليبرالية.[(٧)] كما إن تنافس المجتمعات الليبرالية لتصبح ثرية، وصحية، ومزدهرة ثقافيا، كل ذلك بعيدا عن تصور حل هذه المنافسات عن طريق الحرب، وعلى ذلك فإنها تفترض بان التجارة تنزع نحو السلام.[(٨)] وهذا ما أكده مؤسس حركة التجارة الحرة "ريتشارد كوبدين" عام بقوله١٨٤٦:"بحسب وجهة نظري سيعمل مبدأ التجارة الحرة في العالم الأخلاقي عمل مبدأ الجاذبية في الكون، يقرب بين بني البشر وسيتغلب على الصراعات العرقية والدينية واللغوية، وسيوحد صفوفنا من خلال رابطة السلام الأبدي".[(٩)]

---

[1] فهمي، عبد القادر محمد: الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٩ص٥١

[2] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص١٩٥

[3] حسين، عدنان السيد: تطور الفكر السياسي... مصدر سابق ذكره ص١٠٦، كذلك ينظر،
- كنيدي، بول: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين،ج١، ترجمة مجدي نصيف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤ص٢٢

[4] براون، كريس: المصدر السابق ص١٧٦

[5] فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٢٧٠

[6] راسل، آلان: التجارة والمال والأسواق، في بريان وايت وآخرون (محررون): قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤ص٥٦

[7] زكريا، فريد: عالم ما بعد أميركا، ترجمة بسام شيحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩ص١١٢

[8] فرج، انور محمد: المصدر السابق ص ص٢٩٨-٢٩٩

[9] نقلا عن، مونكلر، هيرفريد: الإمبراطوريات منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأميركية، ترجمة عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨ص٥٦

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بان لليبرالية معنيين متداخلين، الأول فلسفي كما تطور منذ عصر التنوير، والثاني اقتصادي مرتبط باقتصاد السوق.[1] وهكذا يمكن عد محددات: الفردية، والحرية، والتعددية، والرأسمالية، والعقلانية، بمثابة أركان الفكر الليبرالي.[2]

وقد ارتبط الفكر الليبرالي بشكل وثيق بالتوجه الأميركي منذ بدايات القرن العشرين، ليؤثر على إدراكها الاستراتيجي ومن ثم في صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية، وهي الحقيقة التي كثيرا ما يشار إليها في الدراسات الأكاديمية بأنها مثالية.[3] فقد تبنى هذه الأفكار في الولايات المتحدة الرئيس "وودرو ويلسون" (١٩١٣– ١٩٢١) بنفسه وضمنها في خطابه الشهير"النقاط الأربع عشرة" الموجه إلى الكونغرس الأميركي في يناير ١٩١٨، وفيها تم تحديد أهداف بلاده الحربية.[4] إذ دعا إلى "تشكيل تجمع عام للأمم" من اجل المحافظة على السلام القادم وإدارة العلاقات الدولية، إذ يرى ويلسون بان السلام لا يمكن أن يستتب إلا بإيجاد مؤسسة دولية تقوم بتنظيم الفوضى الدولية، ولا يمكن ترك الأمن للصفقات الدبلوماسية الثنائية السرية، والأيمان الأعمى بميزان القوى. وكانت عصبة الأمم هي التجمع العام الذي شاء له المثاليون إن يوجد، ولكي تكون العصبة فعالة كان يتوجب إن تكون لها قوة عسكرية لردع العدوان وان تستخدم عند الضرورة قوة ساحقة لفرض إرادتها. تلك كانت الفكرة الكامنة وراء نظام الأمن الجماعي الذي احتل موقعا مركزيا في تفكير ويلسون.[5]

فضلا عن ذلك فان احد العناصر الحاسمة في رؤية ويلسون هو إن الدول المحبة للسلام ستكون ليبرالية– ديموقراطية.[6] فالديموقراطيات في نظره لا تملك مصالح شرعية غير تقدم القيم العالمية. لهذا أكد ويلسون بأنه "يتعين جعل العالم ملاذا آمنا للديموقراطية. ويتعين بذر السلام على الأسس المجربة للحرية السياسية".[7] وفي ضوء هذا يرى ويلسون بان دخول بلاده الحرب لأنها الدولة المثالية الوحيدة التي نصبها الرب لإنقاذ العالم من الأساليب القديمة السيئة.[8]

كما أرست الولايات المتحدة الأميركية هذه الأفكار الليبرالية لاسيما الاقتصادية منها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث جعلتها في هيكلية النظام الاقتصادي العالمي، إذ اجتمع البريطانيون والأميركيون في

---

[1] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٢٧٢
[2] حسين، عدنان السيد: تطور الفكر السياسي... مصدر سابق ذكره ص١٠٤
[3] دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف: مصدر سابق ذكره ص١٠
[4] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٢٥، كذلك ينظر،
- ستيرن، جيفري: تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، بلا، ص ص٣٤-٣٥
[5] دن، تيموثي: مصدر سابق ذكره ص ص٣٢٢-٣٢٣
[6] براون، كريس: المصدر السابق ص٢٥٢
[7] نقلا عن، كيسنجر، هنري: هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣ص ص٢٤٧-٢٤٨
[8] سوليفان، باتريك: الجيوبولتيكا، ترجمة صباح محمود محمد، بلا، عمان، ٢٠٠١ص٢١

مدينة بريتون وودز في نيوهامبشر الأميركية ليضعوا القواعد المالية الجديدة في تموز/ يوليو ١٩٤٤، والتي أصبحت تعرف بنظام "بريتون وودز"، الذي توافق تصميمه مع الأفكار الأميركية المتصلة بالليبرالية الرأسمالية.[1] والذي تمخض عنه إنشاء مؤسستين دوليتين جديدتين أصبحتا بمثابة القبضتين اللتين تحكم بهما الولايات المتحدة شؤون العالم المالية والاقتصادية، وهما البنك الدولي للأعمار والتنمية، وصندوق النقد الدولي.[2]

وعليه يمكن القول إن الليبرالية الرأسمالية ذات مضمون ومحتوى جيوبوليتيكي، فالدفاع عن التجارة الحرة هو انعكاس للميزة الهيكلية لدول المركز والمتمثلة بالولايات المتحدة صاحبة الهيمنة داخل أطار الاقتصاد العالمي، ولما كانت القوة المهيمنة في المركز تمتلك كفاية إنتاجية عالية فقد أخذت تروج لسياسة "الاقتصاد الحر" وهي واثقة من إن السوق سيرحب بسلعها الجيدة الصنع، وفي وضع كهذا يصبح في مصلحة الدول الصاعدة على سلم الهيمنة إن تؤيد سياسة "التجارة الحرة" كأمر طبيعي، وان ترفض التأثير السياسي بعده "تدخلاً".[3] لذا فان القوى المهيمنة تقوم بدور قيادي ضمن النظام العالمي، إذ يسمح تفوق هذه القوى لها بان تفرض ممارسات أو مؤسسات معينة تهيمن على جميع التبادلات الدولية. لتجد على أثرها بيئة زمانية- مكانية مضمونة العواقب نسبيا في المستقبل يتمكن التراكم الرأسمالي في وسطها من إن يمضي قدما بنجاح وعلى مدى النظام كله.[4]

وعلى أساس ما تقدم فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية الليبرالية المتكاملة، فهي تعتز بديموقراطيتها الليبرالية كأنموذج مثالي لتطابقها في تحقيق المصالح والأهداف مع ليبراليتها الاقتصادية.[5] أي إنها سعت إلى تطبيق الليبرالية في جانبيها السياسي والاقتصادي.

وهكذا عدّ الأميركيون بان دولتهم تحركها مبادئ أرقى من مبادئ العالم القديم.[6] لتفسر علاقاتها ببقية أجزاء العالم بصورة مبادئ أيديولوجية تتخطى المصالح الضيقة، فلديها فكرة تبشيرية تمتد عبر تاريخ الولايات المتحدة، تستند إلى إن هذه الأمة يجب إن تمنح العالم ما هو أهم من أنموذج مجتمع الرفاه، وان انتشار حضارتها في الخارج هو التبرير الأسمى للتجربة السياسية لها، وبهذا غلف الأميركيون

---

[1] العزاوي، سهى: قراءة سريعة في العلاقات الأوروبية- الأميركية، في أوروبا في القرن الحادي والعشرين، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤٥)، ٢٠٠١ص ص٢٩-٣٠

[2] بولار، مارتن: انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨)، كانون الأول ٢٠٠٨ص١٣٨

[3] تيلور، بيتر، وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص٢٢٨

[4] هوبدن، ستيف، وريتشارد وين جونز: نظرية النظام العالمي، في جون بيليس و ستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٢٩٢

[5] تشومسكي، نعوم: حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأميركية، ترجمة عمر الأيوبي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤ص١٨

[6] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٢٤١

طموحاتهم بغطاء فكري أيديولوجي.[١] لذلك ترى الولايات المتحدة الأميركية في نفسها بأنها الدولة المنقذة التي قُدر لها إن تقود العالم إلى الأنموذج الصحيح للحياة وعلى أساس الطرح الليبرالي.[٢] وبهذا المعنى تمثل الولايات المتحدة مشروعا يجعلها تختلف عن الدول الأخرى التي تنحصر ضمن حدودها الإقليمية لان هذا المشروع يحمل بالضرورة رسالة لكل العالم، وهي بذلك أساس لإمبراطورية الفكر والحضارة التي لا بد لها من إن تمتد شرقا وغربا.[٣] وهذا ما قد تشرب بالإدراك الاستراتيجي لمؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة ليتبلور في صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية العالمية.

إن ما تقدم يتطابق مع منطق الهيمنة والبناء الإمبراطوري، فكل الإمبراطوريات اختارت هدفا لوجودها وتسويغا لشرعيتها رسالة ذات بعد تأريخي عالمي تنقذ بها العالم المنضوي تحت لواء الإمبراطورية من الشرور التي عاناها البشر عبر التاريخ، فضلا عن ذلك فان هذه الرسالة تستوحي منها الثقة والإرادة على المضي قدما في تحقيق مشروعها الإمبراطوري.[٤] وهذا ما أكد عليه المؤرخ الفرنسي "ريمون ارون" بقوله "تتقلص قوة الدولة العظمى إذا توقفت عن خدمة فكرة ما".[٥] لذا فان الأفكار الليبرالية تزود الولايات المتحدة بالأفكار اللازمة لإدامة الهيمنة، وهذا ما أشار إليه الرئيس الأميركي السابق نيكسون قائلاً "كيف يجب على أميركا إن تمارس قيادتها للعالم؟ إن العالم يحتاج إلى قيادة أميركا عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وأكثر من أي شيء آخر يحتاج العالم إلى قيادتنا في مجال الفكر".[٦]

وهكذا يعكس السعي لفرض الهيمنة الأميركية على العالم الالتزام بتعريف معين للمصالح الأميركية، ليشتمل على مجموعة من العوامل الأيديولوجية والأمنية والاقتصادية، فإذا أهملت أيا من هذه العوامل انهار التعريف بأسره.[٧] لهذا ترى الولايات المتحدة بنزعتها الديموقراطية دعامة من دعاماتها الاستراتيجية، ومحاولة لا بد منها لصياغة مبادئها الجيوبوليتيكية العالمية.[٨] وهذا ما أكدت عليه الإدارات الأميركية المتعاقبة، ومنها إدارتي " جيمي كارتر" و"رونالد ريغان"، إذ جعل الأول من الديموقراطية "حق من الحقوق العالمية للإنسان" لذا عدها ركنا أساسا من أركان بناءه الاستراتيجي، أما في

---

1 بارنت، ريتشارد:حروب التدخل الأميركي في العالم، ترجمة منعم النعمان، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٤ص٤١

2 سوليفان، باتريك: مصدر سابق ذكره ص٢٠

3 وارنر، دانيال: السياسة الخارجية الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١٥)، بلا، ص٢٩

4 مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص١٥٧

5 نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية، ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧ص١٨٦

6 نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية، كيف تواجه أميركا الدولة العظمى الوحيدة المتحديات العالمية الراهنة، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢ص٢٧٣

7 وارنر، دانيال: المصدر السابق ص٣٩

8 العمار، منعم صاحي: الاستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما (الولايات المتحدة الأميركية أنموذجا)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(١٦)، ٢٠٠٩ص٢٤

عهد ريغان فقد تعاظم الحديث عن الديموقراطية إلى درجة انه دعا في خطاب له عام ١٩٨٢ أمام البرلمان البريطاني إلى"حملة عالمية لتدعيم البنية الأساسية للديموقراطية".(١)

كما إن استراتيجية الولايات المتحدة في السيطرة الاقتصادية والدعوة إلى الليبرالية الرأسمالية انبثقت من المرتكزات التي بنيت عليها هذه الدولة، وهي حرية الحركة، ووجود أسواق للسلع الأميركية وراء البحار وحرية الملاحة، فمنذ العلاقات التجارية للولايات المتحدة ارتبطت مصالحها القومية بحرية التجارة.(٢) وهذا ما يتطابق ورؤية المفكر الجيوبوليتيكي "الفريد ماهان" فقد أكد بان على الولايات المتحدة أن تنشر نفوذها التجاري في أنحاء الأرض كلها، مادام السوق الداخلي لم يعد كافيا. فقدرة البلد الإنتاجية الهائلة مع وجود أسواق ووسائل نقل مأمونة نحتاج إلى أسواق طارئة. وعلى الولايات المتحدة إنشاء قوة بحرية، وأسطول بحري قوي قادر على القيام بمثل هذه المهام.(٣)

ومن ذلك نجد بان تعامل الولايات المتحدة الأميركية مع الليبرالية هو تعامل براغماتي أساسه المنفعة.(٤) بمعنى ما يتطابق ويحقق الأهداف والمصالح القومية الأميركية سواء على المدى القصير أو على المدى البعيد.

لذلك فان هذه المدرسة شكلت أساسا في تأثيراتها على تشكيل الإدراك الاستراتيجي للمصالح والأهداف الأميركية وتصوراتها وتفسيرها للعالم، ومن ثم انعكاسها في البناء والفعل والأداء الاستراتيجي والمتمثل في إطار مبادئها الجيوبوليتيكية.

[1] نقلا عن، كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٢٥٥

[2] ديني، بروستك: نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة ودودة بدران، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١ص٤٨

[3] فهمي، عبد القادر محمد: الفكر السياسي والاستراتيجي... مصدر سابق ذكره ص٨٤

[4] الطعان، عبد الرضا: الديمقراطية الأميركية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع(٧)، تشرين الثاني ١٩٩٢ص١٩

المطلب الثاني

الليبرالية الجديدة Neo-Liberalism

تُعدّ الليبرالية ثمرة ونتيجة للتطورات التي شهدتها الليبرالية الكلاسيكية، لتشكل أنموذج معرفي وإطار مفاهيمي حول حقل دراسي معين، وتحدد فهما للواقع وتطرح أجندة للبحث تؤثر في إدراكات صناع القرار ومن ثم في صياغة مبادئهم الجيوبوليتيكية.

إن الليبرالية الجديدة قد تطورت في الولايات المتحدة الأميركية، وهي الموطن الحقيقي لهذا الفرع من المعرفة، وقد كان كبار أنصار هذا المذهب أمثال (روبرت كيوهين، وجوزيف ناي، وروبرت اكسلرود) تمثل أفكارهم استجابة لنظرية "كينث والتز" المتعلقة بـ"الواقعية الجديدة"* في عمله لعام ١٩٧٩ والمعنون "نظرية السياسة الدولية".(١)

وهناك ثلاث اتجاهات من التفكير الليبرالي الجديد تتعلق بالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وينقسم الاتجاه السياسي إلى جزأين، أحدهما يرتبط بالمؤسسات، والآخر بالديموقراطية.(٢)

فما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد برز هذا الاتجاه في هذا المذهب نتيجة مشكلة "الركود التضخمي" أي التراجع الاقتصادي المترافق مع ارتفاع الأسعار في سبعينيات القرن الماضي، والتي تكمن في العوائق والحواجز والقيود العديدة التي تضعها الحكومات والمؤسسات الرسمية، والتي تعرقل العمل الحر للأسواق ولرجال الأعمال. وللخروج من هذه الحالة فان المطلوب ليس أكثر من رفع القيود والعوائق وإعطاء الحرية الكاملة لعمل الأسواق، ومن هنا كانت المطالبة بـ"الخصخصة **Privatization**" وتخفيف أو رفع القيود"**Deregulation**"، ليستند هذا الفكر أو الاتجاه إلى وثيقة صدرت عام ١٩٨٩ في الولايات المتحدة الأميركية، وأصبحت معروفة تحت اسم "إجماع واشنطن **Washington Consensus**"، وهي تشتمل على عشر وصايا اقتصادية تمثل جوهر الليبرالية الاقتصادية الجديدة منها: الخصخصة، وتخفيف الضرائب على الأثرياء، وتحرير التجارة الدولية، وانتقال رؤوس الأموال، وتخفيض الإجراءات والقيود الحكومية على عمل الأسواق والانضباط المالي، لاسيما تخفيض عجوزات الخزينة...الخ، وقد اختصر بعض الباحثين هذه الوصايا بثالوث " ثبت **Stabilize**- خصخص**Privatize**- حرر **Liberalize**".(٣) لتكون بدايات الليبرالية الجديدة منذ عقد السبعينيات

---

* سيتم تناول هذا الموضوع في المبحث الثاني من هذا الفصل

1 براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٥٧

2 فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٩٦

3 سابا، الياس: الأزمة المالية العالمية، أسبابها، وانعكاساتها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٦٠) شباط ٢٠٠٩ص ص١١-١٢

مـن القـرن العـشرين، لإعـادة الاعتـداد إلى حريـة الأسـواق، والحـد مـن تـدخل الدولـة في الحيـاة الاقتصادية.(١) لهذا فقد سعى هذا المذهب لإقامة الاقتصاد الدولي على الأساس ذاته الذي يقوم عليه "اقتصاد السوق" المحلي مع حد أدنى من التنظيم السياسي.(٢)

وعلى أساس ذلك فقد دافع أنصار هذا المذهب بالقول بان حق الملكية له الأولوية على أية حقوق بالعودة إلى المفاهيم والمقولات الكلاسيكية المبكرة لليبرالية، فهـي تـؤمن إيمانـا راسـخا بقـدرة النظـام الرأسمالي على النمو المستمر وعلى تحقيق التوظيف الكامل، وأنه قادر علـى تـصحيح أزماتـه بـشكل تلقائي لو عادت له الحريـة المطلقـة و"نقـاوة" الـسوق وابتعـدت الدولـة عـن التـدخل في سـير العجلـة الاقتصادية.(٣) وفي ضوءها فان دور الحكومات يقتصر على تسهيل عمـل الـسوق لا تنظيمـه، فـالنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل متروك بدرجة كبيرة للمؤسسات والتجارة الحرة.(٤) وهـذا مـا يتوافـق ومقولتها الأساسية "ما يعززه السوق صالح".(٥) وعليه فان جوهر ما يوصف بـالتحرر الاقتـصادي هـو الانتقال من إدارة الاقتصاد من قبل الدولة إلى إدارة الاقتصاد على أساس قوانين السوق، مما يعني إعادة النظر في حجم ونوع الدور الاقتصادي للدولة.(٦)

وهكذا فان مؤسسات السوق الحر- الملكية الفردية، والأسعار الحرة- هي التي تولد الحـافز علـى الإنتاج، فمن خلال حق التملك الخاص فقط يمكن إن يولد الربط المتين بين العمل والثواب، والأسعار التي يحددها السوق بحرية هي وحدها التي تقـدم للمـستهلكين وللمنـتجين معـا المؤشـرات الـتي تقـود الاقتصاد نحو الدورات الاقتصادية بفاعلية أكبر.(٧) وبهذا المعنى فان الليبرالية الجديدة تقلل إلى أدنـى حد من دور القطاع العام في تأمين الرفاه، وترفع شأن السوق بعدها الآلية المناسـبة لتخـصيص المـوارد والاستثمار وفرص العمل.(٨)

ومما تقدم يركز الليبراليون الجدد على التجارة بشدة، لان التجارة مهمـة لا مـن حيـث أنهـا تمنـع الدول من اللجوء إلى الحرب بل لأنها تجعل الدول تتبين وتحدد مصالحها بالطريقة التي تجعل الحرب في نظرهم أقل أهمية. فالتجارة الحرة تقدم للدولة طريقا لتغيير وضعها من خلال النمو الاقتصادي لا عن

---

[1] حسين، عدنان السيد: تطور الفكر... مصدر سابق ذكره ص٢٣٥

[2] توز، روجر: الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة، في جون بيليس و ستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٤٩٥

[3] العليان، عبد اللة بن علي: هل تستطيع الليبرالية قيادة العالم، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ع(٦) حزيران، ٢٠٠١ص ١٨٠

[4] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٢١٥

[5] نقلا عن، مارتين، بيتر، وهارالد شومان: فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع(٢٣٨)، ١٩٩٨ص٣٤

[6] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة، دار اليازوري، عمان، ٢٠٠٢ص٤٥

[7] نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره ص ص ٢٢١-٢٢٢

[8] دن، تيموثي: مصدر سابق ذكره ص ٣٣٥

طريق الفتوحات العسكرية.[١] وعليه، فكلما أزداد تشابك الاقتصاد العالمي أزداد انعدام الحافز للقتال.[٢] ولهذا فإنهم يرون إن تشديد مراقبات الحدود في تلك الحقب المنصرمة كان سببا رئيسا لحالات الركود الاقتصادي والأنظمة الفاشية والصراعات الدولية كالحربين العالميتين، وعلى العكس من ذلك فان الاقتصاد العالمي المفتوح الناشئ سوف يولد التعاون الدولي.[٣] وعلى أساس ما تقدم فان كيوهن ينتقد افتراض أنصار المذهب الليبرالي الكلاسيكي الذي يقول، إن التجارة تولد السلام، ويرى كيوهن إن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للسلام لكنه لا يضمنه. فهو يميز هنا بين التعاون والانسجام فيقول أن "التعاون ليس شيئا تلقائيا، بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات".[٤] وهذا ما أكده ناي بأنه من خلال آليات التجارة الدولية والتنمية التكنولوجية الصناعية، تستطيع الأمم إن تغير من أوضاعها في السياسات الدولية، ويمكنها أن تفعل ذلك من خلال التعاون الاقتصادي.[٥]

ووفقا لما انطوى تقدم الليبرالية الجديدة أساسا أيديولوجيا لمفهوم جديد هو "العولمة **Globalization**"، التي أصبحت "البديهية" غير المشكوك فيها للاقتصاد العالمي.[٦] التي جاء تعريفها في المعجم العالمي الجديد "ويبستر **Webster**" بأنها " إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء، أو تطبيقه عالمياً".[٧] فهي بذلك الاسم الذي يطلق على العملية التي تحدث فيها التفاعلات الاجتماعية بجميع أنواعها، وبشكل متزايد من دون اعتداد للحدود الوطنية، الأمر الذي جعل العالم يصبح "مجالا اجتماعيا واحد لا حدود له نسبياً".[٨] كما عُرفت العولمة بأنها " ازدياد في حجم التبادلات الاقتصادية وتدفقات الموارد عبر الحدود، ينتج تحولا كيفيا في العلاقات الاقتصادية بين الدول القومية".[٩]

لذلك اتجهت أغلب التعريفات نحو البعد الاقتصادي للعولمة حيث عد "ريتشارد اوبراين" إن تزايد درجة الاندماج والتدخل المالي بين بلدان العالم سوف يترتب عليه ذوبان الحدود الجغرافية القائمة بين

---

1 أحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص ٦٤
2 فريدمان، توماس: العالم المسطح تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦ص٤٦٨
3 شولت، جان آرت: التجارة والموارد المالية العالمية، في جون بيليس و ستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٩٠١
4 نقلا عن، دن، تيموثي: المصدر السابق ص ص٣٣٩-٣٤٠
5 ناي، جوزيف: المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٧ص٦٣
6 توز، روجر: مصدر سابق ذكره ص٤٨٢
7 نقلا عن، حسين، خليل: قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧ص٤٤٢
8 نقلا عن، هوبدن، ستيف، وريتشارد وين جونز: مصدر سابق ذكره ص٣٠٦
9 نقلا عن، الجادر، سرمد، وكوثر عباس: الدور العالمي للولايات المتحدة الأميركية بين التراجع والممانعة (رؤية استراتيجية في ظل الأزمة المالية)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(١٩-٢٠)، ٢٠١٠ص٥٩

البلدان وتآكل مفهوم السيادة القومية للدول.[١] وهنا نجد إن العولمة تنتقل بالبعـد الجيوبـوليتيكي مـن المحلي والإقليمي إلى البعد العالمي من خلال إكسابها العلاقات الدوليـة سمـات مجـردة عـن المسافات والحدود بحيث يتعايش ويتفاعل البشر في العالم بعدّه مكانا واحدا منفردا.

وهكذا نظرت العولمة إلى العالم على انه سوق واحد يزدهر فيها الأكثر فعالية وتنافسية. وهي تقبل بحقيقة إن السوق الحرة سوف تميز بدون رحمة بين ما هو فعال وغير فعال، ولو علـى حـساب حـصول اضطرابات اقتصادية واجتماعية.[٢] لذا صارت حرية انتقال الاستثمارات المالية من ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية، بحكم الاندماج العالمي في نظام العولمة الماليـة.[٣] ليعـدَ الليبراليـون الجـدد العولمـة النـاتج النهائي لعملية تحويلية طويلة الأمد مرت بها السياسة العالمية، كما أظهرت العولمة في نظرهم إن الدول لم تعد العنصر الفاعل الوحيد في النظام العالمي اليوم، إذ حلت إلى جانبها عناصر فاعلـة أخـرى وذات درجات متفاوتة من الأهمية والقوة.[٤]

وفي ضوء ما تقدم ارتبطت العولمة بتدويل النظام الاقتصادي الرأسمالي لاسـيما عـبر المؤسـسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجـارة العالميـة الـتي تأسـست عـام ١٩٩٥، التي تمارس أملأتها الاقتصادية بما يتناسب والفكر الليبرالي الجديـد، فـضلا عـن عـدّها الأداة والوسيلة الهامة لتنظيم وتشجيع التجارة العالمية ومن ثم أسهامها المباشر في عولمة الاقتصاد.[٥] عـلاوة على إنشاء التكتلات الاقتصادية والتجارية التي تمرر من خلالها السياسات المتوافقة مـع العولمـة، ومـن ذلك تكتل 'النافتا' المكون من (كندا، والولايات المتحدة، والمكسيك)،والاتحاد الأوروبي المنـضوية تحـت لواءه (٢٧) دولة أوروبية، وتكتل 'ايباك' المكـون مـن دول (النافتـا، واسـتراليا، ونيوزلنـدة، واليابـان، وماليزيا)، زيادة على الشركات متعددة الجنسية التي تعـبر بنـشاطها الحـدود الوطنيـة.[٦] وغيرهـا مـن التجمعات الاقتصادية، لتشجع من خلالها العولمة على تزايد أوجه أخرى من السلطة في مجال الـسياسة العالمية.

[1] الربيعي، كوثر عباس: أميركا والتنظير للعولمة بين نهاية التاريخ وصراع الحضارات والطريق الثالث، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(٢)، صيف ٢٠٠٠ص١٩١
[2] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٢٢٠
[3] حسين، عدنان السيد: تطور الفكر... مصدر سابق ذكره ص٢٤٢
[4] بيليس، جون، وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص١٢
[5] حسين، خليل: مصدر سابق ذكره ص٤٩١
[6] المصدر نفسه ص٤٥٦

ولم يقتصر مفهوم العولمة* على مجال الاقتصاد والمال فحسب، وإنما شمل أيضا مجال السياسة والفكر والأيديولوجية.(١) فعدّت القوة الأكثر أهمية التي تصوغ الاقتصاد والسياسة العالميتين في القرن الحادي والعشرين.(٢) فالعولمة ستقود فيما يتعلق بالجانب السياسي إلى مزيد من الديموقراطية بشكل حتمي.(٣) لأنها تؤثر على شكل ومضمون واتجاهات الحوار، حيث إن الديموقراطية والتعددية، واحترام حقوق الإنسان هي من صميم موضوعاتها.(٤) كما تؤسس العولمة في الجانب الثقافي على انتشار المعلومات وسهولة حركتها، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، أي تقوم على إيجاد ثقافة عالمية عن طريق عولمة الاتصالات من خلال البث التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقا من خلال شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" التي تربط البشر بكل أنحاء المعمورة. فالعولمة الثقافية ترسم حدود أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة في ذلك شبكات التأثير على الاقتصاد والأذواق والثقافة ومن ثم الفكر، هذه الحدود هي حدود الفضاء.(٥)

لذا تمت تجزئة العولمة إلى مظاهر متعددة للإلمام بآلياتها ومواصفاتها مثل الظاهر الاقتصادية ممثلة باقتصاد السوق وحرية التجارة والبورصات والمصارف والأسواق المفتوحة، وأدواتها الشركات المتعددة الجنسية، وتكنولوجيا الاتصالات للإعلام والمؤسسات والمنظمات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. والمظاهر السياسية متمثلة بالليبرالية الديموقراطية والحرية الفردية وفصل السياسة عن الاقتصاد وتجاوز النزعات القومية وتغير وظيفة الدولة التقليدية من حيث السيطرة على التشريع والقانون والاقتصاد والرعاية الاجتماعية والإعلام. ومظاهر ثقافية يمثلها التطور الهائل في وسائل الاتصال والثورة الإعلامية وشبكة المعلومات الدولية، وإنهاء قدرة الدولة على الرقابة والمنع، بينما تخضع الثقافة نفسها إلى منطق السوق.(٦)

وبموازاة ذلك، أسست الليبرالية الجديدة ومن خلال العولمة مفهوم "الاعتماد المتبادل **Interdependence**"، وبشكل عام يعني " الاعتماد **Dependence**" الحالة التي يتم فيها ممارسة

---

* للتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع ينظر: عبيد، نايف علي: العولمة...والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٢)تموز ١٩٩٧

- عبد الله، إسماعيل صبري: الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، في محمد الأطرش وآخرون: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩ص ص٤٤-٤٥

- مراد، علي عباس: ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧ص ص١١-١٦

[1] الجابري، محمد عابد: قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، ونظام القيم، الفلسفة والمدنية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٧ص١٣٦

[2] فريدمان، توماس: مصدر سابق ذكره ص٢٠٥

[3] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص٣٩

[4] حسين، خليل: المصدر السابق ص٢٥٧

[5] المصدر السابق ص٤٧٢

[6] الربيعي، كوثر عباس: أميركا والتنظير للعولمة... مصدر سابق ذكره ص١٩٣

التأثير من قبل قوة خارجية، والاعتماد المتبادل يعني الاعتماد المشترك أو التبادلي. وفي السياسة العالمية يشير الاعتماد المتبادل إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة. وهذه التأثيرات غالبا تنجم عن التعاملات الدولية مثل حالات انسياب المال والسلع والناس والرسائل عبر الحدود الوطنية. ولهذا عُرف الاعتماد المتبادل بأنه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد، ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في أطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثير بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتها على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية. والاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد جيوبوليتيكيا، أي يكون إقليميا، وقاريا، أو عالميا، وهو متعدد القطاعات، أي يكون سياسيا واقتصاديا وعسكريا في الوقت نفسه.[(١)]

لقد عبّر الاعتماد المتبادل عن فكرة مؤداها إن الدول وبسبب من عدم قدرتها كليا أو جزئيا على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، أصبحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض. وبهذا المعنى مثل الاعتماد المتبادل محصلة لذلك التفاعل بين حاجات إحدى الدول وتطلعاتها وبين إمكانات غيرها.[(٢)]

ولهذا يؤكد الليبراليون الجدد بان الاعتماد المتبادل جاء متساوقا مع حالة الطبيعة الإنسانية الأولى التي هي أصلا حالة تعاون وتعاضد على الرغم مما شاب المناخ العالمي من تراث الحروب.[(٣)] كما يرى هؤلاء بان الاعتماد المتبادل يؤثر في تعريف المصلحة القومية، إذ يرون بان المصلحة تعرف ضمن هذا الإطار بما هو أكثر ثراءً لكيفية تشكيل المصالح القومية ولكن بشكل غير ضيق.[(٤)]

لذلك ومن خلال ما تقدم فان الاعتماد المتبادل يتوقف على عدة مؤشرات في تعاملاته الدولية هي الآتية:[(٥)]

١. حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام.
٢. درجة حساسية الفاعلين الدوليين.
٣. قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.

[1] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص ص٢٨٢-٢٩١، وللمزيد ينظر،
- النعيمي، أحمد نوري: الاعتمادية الدولية والنظام السياسي الدولي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٢٩)، ٢٠٠٠ص٢٨

[2] محمد، ثامر كامل: آليات العولمة ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(٢)، صيف ٢٠٠٠ص١١٢

[3] فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٢٧٤

[4] ناي، جوزيف: مصدر سابق ذكره ص٦٩

[5] فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٢٩٢

٤. توفر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

وضمن إطار العولمة والاعتماد المتبادل، بلورة لنا الليبرالية الجديدة مفهوم جديد أيضا هو 'الجيوايكونميك' أي الجغرافية الاقتصادية، والتي تعطي الأولية للواقع الاقتصادي المحض في علاقته بالمكان، فهو –الجيوايكونميك- لا يهتم بنوعية الشعب الذي يعيش في مكان ما، ولا لتاريخه الخاص ولا لتقاليده الثقافية وما إلى ذلك، فكل اهتماماته توجه لتموضع مراكز البورصات العالمية والخامات الطبيعية، والمراكز الإعلامية، والصناعات الكبرى.[١] بمعنى إن الرؤية ضمان هذا الإطار تحول توجهات الدول نحو الاقتصاد، وعلى الرغم من أن القوة والأمن هما نواة الاستراتيجية لكل الدول، بيد إن التركيز على المجال الاقتصادي في علاقات الدول صار ذو أبعاد جديدة.[٢] فمن أهم سمات النظام العالمي الذي يتكون، هو إعادة ترتيب عناصر القوة في الاستراتيجية مع تصاعد أهمية العامل الجيوايكونميك على حساب الجيوبوليتك.[٣] وبهذا بدأ العمل على التوسع الجغرافي للاقتصاد العالمي بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من أقاليم العالم، ومن ثم فتح أسواق جديدة، والحصول على مصادر جديدة لليد العاملة والموارد الخام.[٤]

وعليه بدأ الجيوايكونميك يماثل بين القوة والشبكات. فالدولة القوية هي القادرة على تشكيل الشبكات (طرق تجارية، قنوات إعلام وصور واتصال..) واستخدامها لمصلحتها، وما يمنح القوة هو الموقع في هذه الشبكة أو مجموعة الشبكات وعبقرية استغلالها، وفي حين إن القوة السياسية–العسكرية تفرض وتأمر وتهدد وتضرب فان قوة الشبكات تضغط وتبتز وتدمج وتفرض النفوذ، لم يعد هناك من أوامر وإيماءات' بل قوة جذب ودمج لا تقاوم.[٥]

لذا بدا الجيوايكونميك يشدد على تنوع اللاعبين المنخرطين في اللعبة الدولية الاقتصادية (الدول، والشركات، والأفراد، والمنظمات)، ويهتم بالمؤسسات والدول والصناعات والمصارف والمنتجين والمستهلكين، ويعالج دوائر اقتصادية داخلية ودولية تفلت من الدولة وفي الوقت نفسه تتأثر بقراراتها وأفعالها.[٦] لذلك أكد بعض الأكاديميين في العلاقات الدولية إن أسس هذه العلاقات ستتحول من الجيوبوليتيك إلى الجيوايكونميك.[٧] وحجتهم في ذلك انه لم يعد المزيد من الأرض والسكان موازيا

---

[1] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص١٧٠

[2] التحول من الجيوبوليتيك الى الجيوايكونومك التجربة الأميركية-الهندية، ترجمة هيئة التحرير لمجلة الدفاع، جامعة البكر للدراسات العسكرية، بغداد، ع(٧)، ١٩٩٩ص٢٦٨

[3] حتي، ناصيف يوسف: التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، في مجموعة باحثين: العرب وتحديات النظام العالمي... مصدر سابق ذكره ص١٦٥

[4] هوبدن، ستيف، وريتشارد وين جونز: مصدر سابق ذكره ص٣٠١

[5] العزي، غسان: سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ٢٠٠٠ص٨٤

[6] المصدر نفسه ص٨٥

[7] التحول من الجيوبوليتك إلى الجيوايكونومك، المصدر السابق ص ٢٦٩

للمزيد من القوة والسلطة والحضور الدولي، فقد سيطرة السعي نحو الربح والرفاه على حركة التاريخ في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فضلا عن إن عمليات الاندماج الاقتصادية – الأقلمة والعولمة– قد تجاوزت حدود الدول والأمم والقارات مما يزيد من تضاؤل أهمية الفضاء الجيوبوليتيكي قياسا إلى التكاليف البشرية والمادية الباهظة التي يتطلبها الدفاع عنه أو حيازة المزيد منه.[١]

غير إن الجيوايكونميك لا يلغي معايير القوة التقليدية، ذلك إن الرهانات السياسية–العسكرية تتحول لكنها تبقى، فالجيوايكونميك أداة تساعد على فهم تحولات العالم لكنها لا تستطيع الحلول محل الجيوبوليتيكيا.[٢] انه على خلاف ما يعتقد البعض فان هذا العامل الجديد يؤكد ديمومة العنصر الجيوبوليتيكي، فالكثافة وسرعة الاتصالات من كل الأنواع والأشكال لا تعني نهاية الجيوبوليتك ولكن تشكل جيوبوليتيكيا اقتصادية جديدة أو جيوبوليتيكيات عديدة تتراكب وتتشابك.[٣] لذا فهي تعقد الجيوبوليتك أكثر مما تلغيه، من خلال إدخال عوامل جديدة إلى جانب الدول–الأمم في لعبة مزاحمات السيطرة على المساحة، والتسبب بظهور الأقاليم التي لم تعد وطنية فحسب، بل كذلك فوق الوطنية إذ تفعل هذه المزاحمات.[٤] ومن هنا نجد إن العولمة لم تضع نهاية للجيوبوليتيكيا بل أوجدت مجالا جديدا يتجاوز الحدود متوازيا ومتضافرا في الوقت ذاته مع الجيوبوليتيكيا الإقليمية والعالمية، ومن ثم أصبحت خارطة الشؤون العالمية أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.[٥]

أما الشكل الثاني من الليبرالية الجديدة فهو ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، إذ أكد هذا الجانب بان تواصل الأشخاص يقلل الصراع عبر زيادة التفاهم. ومثل هذه الصلات بين الناس تجري على مستويات كثيرة، كالطلبة ورجال الأعمال والسواح ونقل الأموال والثقافة المشتركة، فمن شأن هذه الصلات والتبادلات بجميع أنواعها ومستوياتها الرسمية وغير الرسمية إن تجعل الناس أقل شعورا بالغربة وأقل كراهية. وهذا بدوره يقلل من الميل للاقتتال.[٦]

أما الشكل الثالث، فهو ما يتعلق بالجانب السياسي، وينقسم بدوره إلى اتجاهين يتعلق أولهما بالمنظمات، حيث تنطلق الليبرالية الجديدة من سؤال جوهري وأساس للبحث، هو كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى والتنافس الحاد بين الدول؟

وانطلاقا من هذا السؤال تبنى 'كيوهن' وهو من ابرز منظري هذا الاتجاه، فرضيات الواقعية حول طبيعة الفاعلين الدوليين وبيئتهم الاجتماعية، ليعطي دورا بارزا للمؤسسات الدولية. إذ لم يعمد إلى هدم

---

[1] العزي، غسان: المصدر السابق ص ص٨١-٨٢

[2] المعيني، خالد: الحافات الجديدة، التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان، دمشق، ٢٠٠٩ص ص١٤١-١٤٢

[3] العزي، غسان: المصدر السابق ص٨٤

[4] دوفاي، الكسندر: الجغرافية السياسية جيوبوليتك، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠٧ص٧٢

[5] بيليس، جون، وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص ٣٧

[6] أحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص ٦٥

فرضيات الواقعية، وإنما حول ذلك باعتماد نظرة نقدية وتكيفيه للواقعية. فمثلا قبل الدولة كفاعل حاسم وقبل الفوضى كبيئة للتعاون، كما قبل بان توزيع القوة والثروة في النظام الدولي له تأثيرا قويا على سلوك الدول، وقبل بشكل غير مباشر الفرضية المتعلقة بالسلوك العقلاني الأناني للدولة مدفوعة بحوافز مصلحتها الذاتية.(١) لذلك فان ابرز الفرضيات التي ينطلق منها هذا الاتجاه هي:(٢)

١. الطرف الفاعل **Actor**، تعد الليبرالية الجديدة الدولة ممثل شرعي للمجتمع، ومع إن كيوهن أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول إلا إنها تخضع للدول.
٢. البنية **Structure**، يسلم هذا المذهب بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الأمر الحاسم هو إن الفوضى لا تعني إن التعاون بين الدول شيء متعذر كما يبين وجود الأنظمة الدولية وانتشارها.
٣. العملية **Process**، إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد.
٤. الحافز **Motivation**، تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، ولهذا فان "المكاسب المطلقة" أكثر أهمية من "المكاسب النسبية".

لذلك تقر الليبرالية الجديدة بان الدول من أهم الأطراف الفاعلة، من خلال افتراضها بان للدولة فائدة متأصلة أما بوصفها الوسيلة لتحقيق مصلحة ذاتية أو بعدّها الوحدة الأساسية للتعاون الدولي.(٣) وفي ضوء هذا تبحث الليبرالية عن تفسير الانتظام السلوكي من خلال فحص الطبيعة اللامركزية للنظام الدولي، وتقر بلا مركزية النظام الدولي وأهمية قوة الدولة، وترى بأن المسؤولين في الدولة يحسبون جيد التكلفة والفوائد المرجوة من أية أفعال يقومون بها. لكنها لا تدعي بان من السهل إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه، غير إنها تفترض بان مقدرة الدول على الاتصال والتعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر، التي تختلف تاريخيا وعبر قضايا مختلفة في الطبيعة والقوة.(٤)

وعلى أساس ما تقدم فان الليبرالية الجديدة تستند إلى نظرية الاختيار العقلاني، التي تأخذ هويات ومصالح الفاعلين بعدهم معطيات قائمة، فبالنسبة للعقلانيين تُعد العمليات مثل عمليات المؤسسات ذات تأثير في السلوك ولكن ليس على هويات ومصالح الفاعلين.(٥) بمعنى تؤكد على الاختيارات المنطقية للدول الأنانية في ظل الفوضى.(٦) لذا يثار السؤال الأساس كيف يمكن التعاون بين أنانيين راشدين في ظل الفوضى؟.

---

[1] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص ص٤٠٢-٤٠٣
[2] دن، تيموثي: مصدر سابق ذكره ص ٣٣٨
[3] ويبر، مارك: الدول واكتساب كيان الدولة، في بريان وايت وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٤٢
[4] فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٤٠٢
[5] سميث، ستيف: مقاربات جديدة للنظرية الدولية، في جون بيليس و ستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٣٩٦
[6] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٢٤٣

وهنا تأتي حجج الليبراليين الجدد، بان الدول التي تهتم بمصالحها الذاتية تقر بما يحققه التعاون من منافع دائمة، فالتعاون يتحاشى نتائج "دون المثلى" أي حالات تكون فيها الدول في وضع أسوأ من جراء إهمالها الاتفاق المتبادل. وتتيح المنظمات الوسائل لإضفاء الصبغة الرسمية على هذا التعاون في السياسة العالمية وتيسره. وتتصدى المنظمات الدولية أيضا لمعالجة العقبات الهيكلية التي تقف في وجه التعاون. وفيما يتعلق بالغش، يمكن ردعه أولا من خلال تحديد نظم عقوبات تطبق على المعتدين، وتقديم مكافآت إلى الدول المتعاونة، وثانيا من خلال خلق توقعات بان منافع التعاون المستقبلي سوف تتعرض للخطر فيما إذا سعت دولة إلى فائدة أحادية الجانب. وأما بالنسبة إلى معضلة "المكاسب النسبية"، فان المنظمات تساعد على التغلب على ذلك من خلال تسهيل وجود محيط أمني بين الدول، مما يشجعها على التركيز على "المكاسب المطلقة". وفي أطار كهذا تقيس الدول النجاح من حيث ما تجنيه من عوائد، وليس من حيث ما إذا كانت مكاسبها أكثر أو أقل من مكاسب دول أخرى، مما يسمح لها بالتعاون حتى مع معرفتها بأنها لن تكون المستفيد الوحيد أو الأكبر من التعاون، وفي عالم بات متشابكا بشكل متزايد فان الدول ترتبط بعضها مع بعض بعدد من الترتيبات المؤسسية أكثر من أي وقت مضى، فبعض هذه المؤسسات غير مثير للجدل كليا (إتحاد البريد العالمي)، وبعضها أكثر أثارة للنزاع نوعا ما (صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، وتخلق العضوية عادة من اتصال مؤسسي بين الدول يؤدي إلى الإدراك بأنه ليس من الضروري إن تكون مصالحها الذاتية على نقيض مع مصالح الدول الأخرى، ومن ثم تصبح المنظمات الدولية الوسائل اللازمة للسعي وراء اهتمامات مشتركة، وتتعلم الدول من خلالها بان تأخذ في الحسبان مصالح الآخرين عند صياغة ما يخصا من استراتيجيات، فتصبح عناصر تعمل لتحقيق الحد الأقصى للجميع بدلا من تحقيق الحد الأقصى لذاتها، وعليه فان الدول تدرك فائدة المنظمات الدولية، وهي مستعدة لاستثمار موارد مادية كبيرة فيها، وتسوق الليبرالية الجديدة أمثلة حول تعزيز هيئات ومؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية.[1]

وعلى أساس ما تقدم تؤدي المؤسسات إلى تحقيق التعاون وتخفيف آثار الفوضى الدولية من خلال أربعة طرق هي:[2]

١. أنها توافر أحساس بالديمومة والاستمرار.
٢. إنّ المؤسسات توفر فرصا لتبادل الامتيازات بين الدول.
٣. إنّ المؤسسات توفر تبادل المعلومات وزيادة معرفة الدول بعضها لبعض.

---

[1] ويبر، مارك: مصدر سابق ذكره ص ص٤١-٤٢، كذلك ينظر،
- جوهر، حسن عبد اللة: تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٤)، ابريل١٩٩٦ص٦٠
[2] ناي، جوزيف: مصدر سابق ذكره ص ص٦٥-٦٦

٤. توافر المؤسسات السبل لحل الخلافات، وبذلك تخلق المؤسسات مناخا تنمو فيه التوقعات القائمة على استقرار السلام وتعزيز التعاون.

وهذا ما يجعل التعاون ممكنا في ظل الفوضى. لهذا اعتقد أصحاب هذا المذهب بان المؤسسات والمنظمات الدولية هي صيغ تساعد على التعاون وتقلص من الفوضى، وعليه فان الفوضى لا تعيق التعاون، بل تجعل تحقيقها صعبا.

وفي ضوء ما تقدم قارن "جوزيف جريكو" بين موقف الليبرالية والليبرالية الجديدة من بعض الفرضيات الأساسية من خلال جدول توضيحي، جدول رقم (١).

جدول رقم (١)

موقف الليبرالية والليبرالية الجديدة من بعض الفرضيات

أهم الفرضيات	الليبرالية التقليدية	الليبرالية الجديدة
الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسات العالمية	كلا، هناك فاعلين أخر(وكلات دولية- سلطات فوق قومية- فواعل عابرة للقوميات	نعم (لكن المؤسسات الدولية تلعب دورا)
الدولة فاعل موحد وعقلاني	كلا، الدولة هي مجزأة	نعم
الفوضى هي الأكثر تأثيرا على أفضليات الدولة	كلا، قوى مثل التكنولوجيا، المعرفة، واهتمامات الرخاء للسياسات الداخلية.	نعم (هكذا يبدو ظاهرا)
المؤسسات الدولية تتسبب في التعاون الدولي	نعم	نعم
التفاؤل/ التشاؤم حول التعاون الدولي	متفائل	متفائل

المصدر: نقل بتصرف من فرج، أنور محمد: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سابق ذكره ص٤٠٥.

وعلى أساس ما تقدم، ترتبط الليبرالية الجديدة بنظام دولي يتوافر فيه شرطان أساسيان: أولا، يجب إن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرهم مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعـاون. ثانيا، إن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول.[١]

أما الاتجاه الثاني في الجانب السياسي فهو يتعلق بالديموقراطية، إذ أكدت الليبرالية الجديـدة علـى نظرية "السلام الديموقراطي"، والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي إن النظم الديموقراطية الليبرالية لا يقاتل بعضها بعضا، وان التاريخ لم يشهد قط إن دخل نظامان من الديموقراطية الليبراليـة أحـدهما في حـرب ضد الآخر، والسبب في قولهم ذلك، هو إن المسؤولية تجاه الشعب مـسألة أساسـية للغايـة في الأنظمـة الديموقراطية بحيث لا تسمح الشعوب في ظل هذه الأنظمة لحكامها بسهولة إن تدخل في حرب مع دولة ديموقراطية أخرى. كما إن هذه النظرية في نظر أصحابها لا تقتصر على تعزيز الأمن في حقبـة مـا بعـد الحرب الباردة فحسب، بل إنهم يؤكدون بأنه من الأكثر احتمالا إن تـسوي الـديموقراطيات خلافاتهـا المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها من دون التهديد باستخدام أي قوة عسكرية أو اسـتخدامها فعـلا. ومن المسلم به إن تعارض المصالح ينشأ بين الـدول الديموقراطيـة، ولكـن المعـايير والقيـود المؤسـسية المشتركة نادرا ما تُصعد المنازعات إلى حد التهديد باستخدام القوة بعضها ضد بعـض، أو إن تـستخدم القوة على الإطلاق، فهي تقوم بتسوية خلافاتها عبر الوساطة والمفاوضات أو عبر أشكال أخـرى مـن الدبلوماسية السلمية، لذا فان الخلافات بين الدول الديموقراطية تعالج قبل وقت طويل مـن إن تـصبح منازعات تخرج إلى النظام الدولي.[٢] وفي ضوء ذلك فـان الديموقراطيـة تُعـد مـصدرا رئيـسا للـسلام العالمي.

ولقد اقترنت نظرية "السلام الديموقراطي" بكتابـات "مايكـل دويـل" و"بـروس راسـت" اللـذين تـأثرا بنظريات "إيمانويل كانت" والمتضمنة في مقالاته عن "السلام الدائم" عام ١٧٩٥. إذ يقول دويل إن التمثيل الديموقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية كل ذلـك يفـسر اتجاهات "الميل إلى السلام" التي تتميز بها الدول الديموقراطية، فغياب هذه الصفات يفسر الـسبب الـذي يجعل الدول غير الديموقراطية "ميالة إلى الحرب" فمن دون هذه القيم والقيود فان منطق القوة يحل مكان منطق التوفيق.[٣] إذاً ومن خلال منطق "السلام الديموقراطي" تفـسر أيـضا الليبراليـة الجديـدة في كيفيـة أمكان التعاون الدولي والتعايش في ظل الفوضى.

---

[1] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص ٤٠٣

[2] بيليس، جون: الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في جون بيليس وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص ص٤٢٨-٤٢٩، كذلك ينظر:

- Miller, Steven E: International Security at Twenty-Five: From One World to Another International Security, Vol.26, No.1, Summer2001pp33-35

[3] المصدر نفسه، كذلك ينظر:

وبموجب ذلك فقد أخذت الإدارات الأميركية المتعاقبة بعد انتهاء الحرب الباردة بمبادئ الليبرالية الجديدة متخذتها كحافز لإدراكها الاستراتيجي في كيفية فهم وتفسير البيئة الدولية الجديدة ومن ثم في صياغتها لمبادئها الجيوبوليتيكية المتلائمة وذلك الفهم والتفسير، لتتجذر وبصوره غير معهودة في مركبات استراتيجيتها القومية الشاملة في تحركاتها الجيوبوليتيكية العالمية ولتصبح على قمة أولوياتها.

إذ أكد الرئيس الأميركي "جورج بوش" (١٩٨٩-١٩٩٣)، بان فوائد الانفتاح تتخطى عالم الاقتصاد، كما إن التجارة الدولية تتعلق بالسياسة بقدر ما تتعلق بالربح، وهي تعني تبادل السلع والأفكار التي تساهم بظهور الأسواق الحرة والحكومات الحرة، وفي النهاية بولادة الحرية بحد ذاتها.[1] كما صرح بان "قضيتنا هي أكبر حتى من حجم بلدنا. إن قضيتنا تتعلق بالكرامة الإنسانية، وبالحرية التي يتحكم الضمير فيها. إن هذا المفهوم الذي تتبناه أميركا هو أمل الجنس البشري بأكمله... ويستمر هذا الأمل في إضاءة طريقنا، وهذا الضوء يشع في الظلمة، ولن تستطيع الظلمة التغلب على هذا الضوء."[2] لهذا أكد بان "الولايات المتحدة ستحارب دفاعا عن المبادئ الأميركية والسلام العالمي."[3] ولضمان تقدم تلك المبادئ فقد أكد بان "القرن القادم ينبغي إن يكون أميركيا."[4]

فضلا عما تقدم فقد وردت في استراتيجية الأمن القومي الأميركي الصادرة في آب١٩٩١، التأكيد على مبادئ الليبرالية الجديدة ما نصه " سنواصل أتباع استراتيجية من شأنها توسيع وتقوية اقتصاديات السوق حول العالم، وسوف يقتضي هذا جهودا دولية لفتح الأسواق وتوسيع التجارة وتعزيز التعاون بين أكبر البلدان الصناعية ومع المؤسسات المالية الدولية وتطبيق السياسات البارعة اتجاه الدول النامية... كما ستكون تحت ضغط كبير يدفعها باتجاه الإذعان لأنظمة التجارة والاستثمار."[5] وهذا ما جاء متسقا مع ما أكده "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأسبق بقوله، إن على بلاده إن تؤدي دور المحرك لنشر الديموقراطية واقتصاد السوق، وهما الصفتان المتلازمتان مع شعار الليبرالية السياسية والاقتصادية.[6] وهو الأمر الذي أكده رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية في حينها "كولن بول" في آذار ١٩٩٠، عند تحديده أهداف القوة الأميركية، إذ أكد بان واحدا من أهم هذه الأهداف هو زيادة

Walt, Stephen M: International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy,No.110, Spring 1998 pp.37-39

[1] البستاني، حسان أديب: الدبلوماسية الأميركية والدبلوماسيات الممانعة ضوء على الأزمة العراقية وعلى حلفي إيران وكوريا الشمالية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، بلا، ص ص٢٤-٢٥

[2] نقلا عن، فيليكس، انطونيا: كوندي قصة نجاح كونداليزا رايس، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧ص٢٢١

[3] نقلا عن، بوعشة، محمد: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٩ص١١٥

[4] نقلا عن، الشاهر، شاهر إسماعيل: أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩ص١٣٢

[5] نقلا عن، محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص٣١

[6] حتي، ناصيف يوسف: التحولات في النظام العالمي... مصدر سابق ذكره ص١٧٤

نفوذ الولايات المتحدة في العالم بخلق مناخ يساعد على التطور الديموقراطي والتجارة الحرة وفتح أسواق العالم أمام بلاده ليتيسر لها الحصول على الموارد والوصول إلى كل المحيطات وحرية الحركة في الفضاء.[1] وهذا ما يجعل هذه المبادئ ذات بعد جيوبوليتيكي عالمي من خلال تأثيرها في رسم وتنفيذ الاستراتيجية الأميركية من خلال السعي نحو الانتشار والتواجد الجغرافي العالمي. وهذا ما تطابق ورؤية "النظام الدولي الجديد"* الذي أعلنه الرئيس "جورج بوش" بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي.

غير إن التطبيق الفعلي والأوضح لليبرالية الجديدة وبشقيها الاقتصادي والسياسي كانت على يد الرئيس الأميركي "بيل كلينتون" (١٩٩٣-٢٠٠١)، حيث طرح آراءه بشأن رؤيته الخارجية في كلمة ألقاها عام ١٩٩٢ قائلا "ستكون أولويتي الأولى في السياسة الخارجية استعادة الحيوية الاقتصادية لأميركا. لقد وضعت استراتيجية... لجعلنا أقوى قوة تجارية في العالم. وسأرفع من شأن الأمور الاقتصادية في السياسة الخارجية وأنشئ مجلسا للأمن الاقتصادي مماثلا لمجلس الأمن القومي".[2] وهنا حاولت الإدارة الأميركية تسويق استراتيجية كونية تعتمد على ضمان الأمن الاقتصادي.

وفي ضوء هذه الاستراتيجية أكد كلينتون بان "رخاءنا كأفراد، وجماعات، وأمة، يعتمد على سياساتنا الاقتصادية في الداخل والخارج... إننا نبني الرخاء في الوطن عن طريق فتح الأسواق في الخارج".[3] وأضاف بأنه "لا بد لنا من إن ننمي أنفسنا وان نصل إلى بقية أنحاء العالم".[4] لقد وضع كلينتون رؤيته الاستراتيجية لإدامة الهيمنة العالمية لبلاده معتمدا في ذلك على قوة الاقتصاد الأميركي من خلال السيطرة على الأسواق العالمية والمنظمات الدولية.[5]

إن توصل إدارة كلينتون لسياسة اقتصادية دولية معتمدة على مبادئ الليبرالية الجديدة، لأنها سترشد استراتيجيته إلى الآتي: أولا، تكون هيمنة الولايات المتحدة ضرورية لتطوير وضغط القوانين والمؤسسات متعددة الأطراف، لان صحة وسلامة الاقتصاد العالمي يعتمد عليها. ثانيا، تقوم مصداقية الولايات المتحدة على تعزيز الاقتصاد الأميركي. ثالثا، إن الهدف الأساس للسياسة التجارية الأميركية هو تحسين الوصول إلى الأسواق في الخارج مما ينعكس بآثاره الايجابية عليها. رابعا، إن الاهتمام الأميركي بالاقتصاديات الناشئة يخدم مصالح الولايات المتحدة لأنها تعزز تطلعات تلك البلدان

---

[1] هادي، رياض عزيز: العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، في باسل البستاني(محرر): النظام الدولي الجديد آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢ص ص٢٢٤-٢٢٥

* سيتم تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل الثالث المبحث الثالث كأحد المبادئ الجيوبوليتيكية.

[2] كلينتون، بيل: ضمان وضع القوة الأولى، في جونتر فورتيله (محرر): إدارة تحديات المستقبل جدول أعمال سياسي واقتصادي للقرن٢١، ترجمة ونشر مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠ص ص٤٩-٥٠

[3] المصدر نفسه ص ص٢٨-٣٢

[4] المصدر نفسه ص٢٧

[5] عوني، مالك: الاستراتيجية الأميركية وموقعها في السياسة الخارجية الأميركية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٥)، يناير١٩٩٧ص٩٨

لإصلاح اقتصادي وتحرر سياسي يقوم على حكم القانون. وأخيرا، يجب إن يُفسر الأمن القومي على نحو واسع ليشمل الاهتمامات الاقتصادية والاعتدادات الجيوبوليتيكية، وفي ظروف عدة قد برهنت السياسات الاقتصادية على إنها الوسيلة الأفضل لتحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية.[١]

وبناءً على ما تقدم فقد أخذت إدارة كلينتون بفروض العولمة سبيلا للحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة وعظمتها كقطب متفرد بزعامة العالم، وفي مؤتمر قمة السبع الكبار- الذي أصبح ثمانية- المنعقد في دنفر عام ١٩٩٧، تباهى كلينتون بنجاح الاقتصاد الأميركي كأنموذج للآخرين.[٢] ليشدد في ضوءه على مفهوم العولمة بأنه " لا يمكن عكس قافلة العولمة"، ليستفيض في شرح تضمينات ما دعاه "المنطق الصلب للعولمة": "من ألان فصاعدا، كل شيء من قوة اقتصادنا إلى سلامة مدننا وصحة شعبنا، يعتمد على الأحداث التي تجري ليس فقط ضمن حدودنا بل أيضا في أنحاء أخرى من العالم".[٣] لهذا أصبحت العولمة ذات أبعاد جيوبوليتيكية عالمية.

وهكذا أصبحت العولمة الموضوع الذي دعا أليه كلينتون بقناعة رسالية في الداخل والخارج على السواء، وفي أثناء زيارته فيتنام في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، وصف العولمة بأنها "المكافئ الاقتصادي لقوى الطبيعة"، كما أكد قبل ذلك ببضعة شهور بان "العولمة هي السمة المحددة للعالم".[٤] لتصبح العولمة فكرة كلينتون المفضلة.والذي أقرنها بالحتمية التاريخية للعولمة.[٥]

وبذلك أصبحت العولمة بالنسبة للولايات المتحدة سلة ملائمة وتفسيرا جذابا للحالة العالمية الناتجة. لتمثل معيارا واضحا توفر آلية تفسيرية ووصفة معيارية، كما إنها ليست أداة تشخيصية فحسب، بل برنامج عمل أيضا. لتوفر العولمة كمذهب إطارا مرجعيا مفيدا لتحديد العالم المعاصر وعلاقة الولايات المتحدة به على السواء.[٦] لذلك روجت الولايات المتحدة للعولمة وطورتها فكريا في الوقت نفسه لتصبح بحسب تعبير بريجنسكي "مذهبا عقائديا تقريبا".[٧] لذا غدت العولمة العقيدة الطبيعية للهيمنة العالمية.

وهكذا اندفعت الولايات المتحدة نحو عولمة العالم عبر وسائل وأساليب متعددة من بينها المؤسسات والمنظمات الدولية لاسيما الاقتصادية منها، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة

---

[1] كيوتر، بوين و: عالم جديد واتفاق جديد(العولمة وسياسة الإدارة الأميركية في القرن الجديد)، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ع(٦)، ٢٠٠١ص١٨٦-١٨٧

[2] لوران، أريك: حرب آل بوش، ترجمة سلمان حرفش، دار الجليل، بيروت، ٢٠٠٣ص١٢١

[3] نقلا عن، البستاني، حسان أديب: مصدر سابق ذكره ص٢١

[4] نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص٩١

[5] المصدر نفسه ص١٣٩

[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤ص ص١٦٠-١٦٥

[7] ــــــــــــ: الفرصة الثانية... المصدر السابق ص٤٠

العالمية،التي أضحت شروطها في الإقراض وقبولها العضوية للدول الأخرى ما يتواءم وتنفيذ هذه الدول لخطط ووصايا "أجماع واشنطون" والتي تتوافق ومبادئ الليبرالية الجديدة، وتنسجم مع الأهداف والمصالح الأميركية.

أما الأولوية الثانية التي طرحها الرئيس كلينتون، فهي ما يتعلق بالديموقراطية، إذ أكد بـان "الحتميـة الثانية للقيادة الرئاسية في هـذا العهـد الجديـد، العمـل علـى توطيـد التحـرك العـالمي القـوي صـوب الديموقراطية واقتصاد السوق. إن مصالحنا الاستراتيجية وقيمنا الأخلاقية متجذرة علـى حـد سـواء في هذا الهدف. وإننا لمساعدتنا على توسيع آفاق الديموقراطية نعمل على زيادة أمننا وأمن حلفائنا. فنادرا ما تدخل الدول الديموقراطية في حروب مع بعضها البعض أو تتجر في الإرهـاب. وهـي تـشكل شـركاء يعول عليهم بدرجة أكبر في التجارة والدبلوماسية".[1] ووفقا لهذا ربط كلينتون بين السياسة الخارجية من جهة، والمبادئ القيمية للديموقراطية وحقوق الإنسان في البيئة الدولية، إذ أكد "لا يمكن فـصل الـسياسة الخارجية عن المبادئ الأخلاقية التي يشارك معظم الأميركيين فيهـا... ولا يمكننـا إن نغـض النظـر عـن الأسلوب الذي تعامل به الحكومات الأخرى مواطنيها".[2]

وعلى أساس ما تقدم تحدث الرئيس كلينتون في ٢٧ أيلول/ سبتمبر١٩٩٣، عمـا اسمـاه "التوسـع الديموقراطي" كمبدأ حاكم جديد لاستراتيجيته الخارجية، مما ترتب على هذا المبدأ ظهـور ثـلاث وثـائق تحت أسم " الاستراتيجية الأمن القومي للارتباط والتوسيع" وذلك في أعوام (١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦)، لتركز هذه الوثائق على الارتباط بقوة في جميع أنحاء العالم من أجل فتح أسواق خارجية وديموقراطية.[3] بمعنى توسيع نطاق مجتمع ديموقراطيات السوق الحرة من خلال زيادة قدراتها وعددها، وذلك بحسب ما قدم لهذه الاستراتيجية "أنتوني ليك" مستشار كلينتون للأمن القومي، بأتباع أربعة برامج أساسية هي:[4]

تقوية مركز (قلب) مجموعة الديموقراطيات بإنعاش اقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها.

١. تطوير مبادئ الديموقراطية وتحرير الأسواق خـارج المركـز، ولاسـيما في دول الاتحـاد الـسوفياتي السابق، وفي آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

٢. تحجيم التهديد الذي تفرضه الدول التي تقاوم الإصـلاح الـديموقراطي وتتبـع سياسـات سـلطوية ومعادية لليبرالية.

٣. أتباع خطة إنسانية تتضمن عمليات انتقائية لحفظ السلام، ومهام الإغاثة من الكوارث.

---

[1] كلينتون، بيل: مصدر سابق ذكره ص٥٠

[2] نقلا عن، شكارة، احمد عبد الرزاق: الفكر الاستراتيجي الأميركي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، في مجموعة باحثين... مصدر سابق ذكره ص ٢١٩

[3] عبد الحي، وليد: علاقة السياسة الخارجية الأميركية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٦٧)، ايار٢٠٠١ص٦١

[4] عواد، عامر هاشم: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠ص٢٠٤

وعلى غرار تلك الاستراتيجية صرح ليك بان "قيادتنا محترمة في الجهات الأربع في العالم. مصالحنا وغاياتنا لا تفرض علينا التدخل فقط وإنما القيادة... علينا تشجيع الديموقراطية واقتصاد السوق العالمي لان ذلك يحمي مصالحنا وأمتنا ولان ذلك يعكس القيم الأميركية والعالمية في الوقت نفسه".[١] ولهذا صرح كلينتون بان "الدفاع عن الحرية وتعزيز الديموقراطية حول العالم لا يعكسان فقط قيمنا الراسخة بل يخدمان مصلحتنا القومية".[٢] وبذا سعت الولايات المتحدة إلى توظيف التوسع الديموقراطي كبعد وكإطار جيوبوليتيكي تتمدد من خلاله، وكآلية لكسب المزيد من الأسواق في العالم ليمثل توسعا جيواستراتيجيا عالميا.

كما جاءت طروحات استراتيجية الأمن القومي لعامي (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، في عهد الرئيس "جورج ووكر بوش"(٢٠٠١-٢٠٠٩)، متسقة مع ما طرحته الإدارتين السابقتين من توافق مع مبادئ الليبرالية الجديدة، فقد ألزمت هاتين الاستراتيجيتين الولايات المتحدة بأن تقود الأمم الأخرى نحو "النموذج الواحد ذي الديمومة في النجاح القومي" وكان المقصود الديموقراطية الليبرالية والأسواق الحرة.[٣] إذ أكدت على بناء عالم يمارس التجارة الحرة، وإطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي عبر السوق الحرة وتوسيع دائرة التطور الاقتصادي لتعزيز الازدهار وتخفيض الفقر. إلى جانب الاعتماد على المساعدات لتعزيز الحرية ودعم الذين يناضلون سلميا ودعم المؤسسات الديموقراطية والدول السائرة نحو الديموقراطية.[٤]

فضلا عن تأكيد هذه القيم الليبرالية من قبل الرئيس الأميركي "باراك اوباما" (٢٠٠٩-) في استراتيجيته للأمن القومي عام ٢٠١٠، بأنه لا يمكن تنمية الاقتصاد الأميركي إلا في ظل نظام اقتصادي عالمي مفتوح وبما يعزز فرص الازدهار الاقتصادي، كم أكد بان الديموقراطية "لا تمثل أنبل ما فينا فحسب، بل تقف أيضا سدا في وجه العدوان والظلم، ومساندتنا للحقوق العالمية جوهرية للقيادة الأميركية ومصدر لقوتنا في أرجاء العالم".[٥]

إن هذا الاهتمام الأميركي بمبادئ الليبرالية الجديدة ينبع أساسا من الاهتمام بالفكرة أولا، إذ يقتضي البحث عن الأمن الالتجاء إلى "الفكرة" كبديل أو مساند للالتجاء إلى القوة، كان تلجأ الوحدة السياسية إلى غزو العقول فيما وراء حدودها بربطها بعقائدياتها وأيديولوجياتها تمهيدا للارتكاز على

---

[1] نقلا عن، بيارنس، بيير: القرن الواحد والعشرين لن يكون قرنا أميركيا، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣٨)، كانون الأول ٢٠٠٤ص١٢٤

[2] نقلا عن، عبد الحي، وليد: مصدر سابق ذكره ص٦١

[3] النقيد، محمد سيف حيدر: نظرية "نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأميركية في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧ص١٠٥

[4] النداوي، خضير عباس أحمد: التحديات الاقتصادية لاستراتيجية الأمن القومي الأميركية الجديدة في عهد الرئيس باراك اوباما، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(٢٣-٢٤)، ٢٠١١ص٣٢٩

[5] نقلا عن، المصدر نفسه ص٣٣٠

نفوذها الفكري المنبسط لإنماء قوتها الدولية في مواجهة قوى دولية ذات أفكار مغايرة لها.[1] فالأنظمة الأيديولوجية استعملت وما زالت حصة كبيرة من الجهد الوطني لتوظيف "الفكـرة" في خدمـة أهـدافها، ليمكنها ذلك من توجيهها بالذات ضد البيئة التي تمتلك مصادر متفوقة جدا.[2] وهذا ما يمكن إن توفره أفكار مثل الديموقراطية والتجارة الحرة وحقوق الإنسان للاستراتيجية الأميركية من الارتكاز عليهـا في عملية توسعها الجيوبوليتيكي.

وعلى ذلك فان الدولة المهيمن عالميا هي شيء أكثر أهمية من "القوة العالمية" ومن المؤكد إنها دولـة "قائدة" على الصعيد السياسي، لكنها أيضا وبالقدر ذاته قائده اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، ومن الزاوية الجيوبوليتيكية، فان هذا المزيج المعقد من مكونات القوة مهم لاسيما من حيث الطريقة التي اسـتخدمته الدول المهيمنة من اجل تحديد المعايير السياسية، لذا فالقوة المهيمنـة يـدخل في أسـاس سماتهـا تحديـد "الأفكار الحاكمة" في المجتمع، وهذا يعني اختراع النزعات الليبرالية والترويج لها.[3] وهذا ما يتفق والمنهج الأميركي المتبع في صياغة وتنفيذ مبادئها الجيوبوليتيكية، لهذا جاء تعريف "القوة المهيمنة"، بأنها الدولة التي لديها القدرة على وضعه قواعد العمل وتنفيذها والرغبة في التصرف بناء على هذه القدرة.[4]

وعلى أساس هذا تنشأ الإمبراطوريات أما من خلال الفتوحات، أو من خلال التغلغل الاقتصادي في المناطق الأجنبية. وتأسيسا على هذه الحقيقة يمكن التمييز بين الأنظمة الإمبراطوريـة المـشتملة علـى مناطق تخضع لسيطرة الإمبراطورية المعنية وسيادتها، وأنظمة إمبراطورية تتصف بسيطرتها على الهياكل التجارية والتحكم في "الاقتصاد العالمي" المتزامن وإياها.[5] وهذا ما دفع "ولرشتاين" صاحب نظرية "النظام العالمي"، بالاعتقاد بان التاريخ قد شهد نمطين من النظام العالمي: الإمبراطوريات العالمية، والاقتصاديات العالمية، والتمايز الوحيد بينهما يتعلق بآلية اتخاذ القرار في شأن توزيع الموارد، أي بشكل عام من يأخذ ماذا، غير إن الأثر المحض في كل من الاقتصاد العالمي والإمبراطورية العالمية تـشابه مـن حيـث انتقـال الموارد من مناطق الأطراف إلى المركز.[6] وهذه الفكرة ما تتطابق والمفـاهيم الجيوبوليتيكيـة للولايـات المتحدة من خلال التركيز بأنهـا مركـز الاقتـصاد العـالمي مـن حيـث انتقـال القيـم والمبـادئ والمـوارد الاقتصادية إلى باقي الأطراف.

وعليه فان الليبرالية الجديدة ليست وصفا محايدا يولد وصفة للقيام بأجراء ما، إنها أيديولوجية تخدم مصالح خاصة، وهي بوصفها أيديولوجية تساعد على البـت "فـيمن يحـصل علـى مـاذا؟" في الاقتـصاد

---

[1] بدوي، محمد طه: مصدر سابق ذكره ٦١

[2] **Kissinger, Henry A: Op, Cit, p.24**

[3] تيلور، بيتر،وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص ص١٢٦-١٢٧

[4] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٥٧

[5] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص٩٤

[6] هوبدن، ستيف، وريتشارد وين جونز: مصدر سابق ذكره ص٢٧٦

العالمي، وذلك عن طريق تشريع هياكل معينة، وعمليات وأنماط سلوك، ومن هنا تعد الليبرالية الجديدة عملية عولمة وليست نظرية "أكاديمية" فحواها تقديم شكل محايد وموضوعي من المعرفة.[1]

وسنتناول ضمن هذا الإطار الليبرالي أنموذجين ليبراليين قد تركا آثارهما في تشكيل الإدراك الاستراتيجي الأميركي ومن ثم مساهمتهما في صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية وهما "فرانسيس فوكوياما" و"جوزيف س ناي".

المطلب الثالث

فوكوياما و"نهاية التاريخ"

بعد تآكل وسقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار منظومته الشيوعية، بدأت الولايات المتحدة الأميركية بصياغة منظومتها الفكرية والنظرية التي توجه بها وتملي من خلالها الفراغ الدولي الناتج بعد هذا السقوط، وكان من رواد هذه المنظومة الفكرية البروفسور الأميركي ذو الأصول اليابانية "فرانسيس فوكوياما"* الذي اصدر عام ١٩٩٢ كتابه الشهير "نهاية التاريخ وخاتم البشر" الذي طور فيه أفكاره النظرية حول "نهاية التاريخ" التي سبق إن وضع خطوطها الأولى في صيف عام ١٩٨٩ في مقالة شهيرة حملة العنوان نفسه، ولكن بصيغة تساؤليه، نشرتها مجلة "**The National Interest**" الأميركية.

وفي بداية صياغة نظريته حول "نهاية التاريخ" طرح عدة أسئلة عدت الركيزة التي تدور حولها هذه النظرية، منها: هل يقود التطور التاريخي المضطرد الغالبية العظمى من البشر نحو النظام الرأسمالي الليبرالي؟.[2] هل نحن شهود على انقلاب يحدث في مستقبل الديموقراطية الحرة، أي ببساطة العودة إلى الوراء؟ أم إن هناك أنموذجا طويل المدى للتطور في العمل سيقود كل بلاد العالم بالضرورة في اتجاه هذه

---

[1] توز، روجر: مصدر سابق ذكره ص٤٨١

* ولد فرانسيس فوكوياما في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ بشيكاغو لأبوين من أصل ياباني. حصل على البكالوريوس في الآداب من جامعة كورنيل، وعلى درجة الدكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة هارفارد. عمل في قسم العلوم السياسية بمؤسسة راند أكبر المؤسسات البحثية العالمية والقريبة من البنتاغون، كما أنتقل إلى وزارة الخارجية حيث شغل منصب عضو في دائرة التخطيط الأميركية، كعضو منتظم متخصص في شؤون الشرق الأوسط، ومن ثم كمدير مساعد للشؤون السياسية-العسكرية الأوروبية، ويعمل حاليا إلى جانب عمله كأستاذ محاضر بمعهد السياسة العامة بجامعة جورج ماسون، عميد كلية الدراسات الدولية العليا في جامعة جون هوبكنز، عضو مجلس الرئيس الأميركي للأخلاقيات البيولوجية، عضو الجمعية الأميركية لتطوير الدراسات السلافية، عضو مجلس العلاقات الخارجية الأميركية، لذا فهو أحد المفكرين الاستراتيجيين المهمين الذي يسمع لهم صانع القرار في الولايات المتحدة، وتؤخذ أرائهم في الحسبان عند صياغة مبادئهم الجيوبوليتيكية، كما صنف مؤخرا ضمن أكثر علماء السياسة والعلاقات الدولية نفوذا وتأثيرا في الولايات المتحدة والعالم. ينظر في ذلك: النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص ص٤٧-٤٨

[2] فوكوياما، فرانسيس: نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٣ص١٦

الديموقراطية الحرة؟.[1] وهل هناك أي تناقضات في نظامنا الاجتماعي الديموقراطي الحر المعاصر قد تؤدي بنا إلى إن نتوقع أن تستمر العملية التاريخية وتنتج نظاما جديدا أسمى من ذلك؟.[2]

وللإجابة على هذه التساؤلات، فقد حاول فوكوياما إن يعالج التوافق الكامن في النظام الرأسمالي الليبرالي كنظام حكم يرى بأنه بدأ يزحف على بقية أجزاء العالم في الآونة الأخيرة، وتأكد هذا في رأيه بالانتصارات الليبرالية المتوالية على الأيديولوجيات الأخرى كالملكية الوراثية، والفاشية، وأخيرا الشيوعية. لذا انطلق في ضوء هذه الرؤية من فكرة مؤداها إن هذا النظام الرأسمالي الليبرالي يشكل المرحلة النهائية في التطور العقائدي للجنس البشري، ومن ثم يصبح هو نظام الحكم الأمثل، بمعنى إن الوصول إلى هذا النظام هو نهاية التاريخ.[3] لذا فان ما نشهده -بحسب وجهة نظره- ليس نهاية الحرب الباردة، أو مجرد حقيقة تاريخية معينة، وإنما نهاية التاريخ في حد ذاته، أي نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للجنس البشري، وإضفاء الصبغة العالمية على الديموقراطية الليبرالية الغربية.[4] بمعنى آخر، إن الديموقراطية الليبرالية لكونها تخلو من التناقضات الأساسية من داخلها وتلبي أعمق ما يتوق أليه البشر من رغبات، فان انتصارها يسجل نهاية للتطور الارتقائي في المجتمع.[5] وان التاريخ قد وصل إلى غايته تماما وان الحقبة التي تمثلها الليبرالية ظهرت تماما ولم يتبق هناك ما يمكن إن يدور النقاش حوله سوى وسائل تحقيق هذه الليبرالية.[6] ووفقا لتقاليد الجدل الهيغلي والماركسي، افترض فوكوياما إن التطور السياسي للبشر قد بلغ ذروته بانتصار الديموقراطية.[7]

وعلى أساس هذا الطرح، فان الديموقراطية الليبرالية بهزيمتها للشيوعية السوفياتية في نظر فوكوياما، قد أزاحت المنافس الخطير والأخير كمفهوم لكيفية أمكان حكم مجتمع صناعي متقدم، ففي أوائل القرن التاسع عشر ظهر شكل الديموقراطية الليبرالية بوصفه يجمع بين اقتصاد يقوم على أساس السوق وحكم المؤسسات التمثيلية وحكم القانون والحكومة الدستورية. ومنذ ذلك الحين جرت محاولات عديدة لتجاوز هذه الصيغة، لكنه فشلت كلها. فقد اتضح إن هذه الصيغ لاسيما الاشتراكية منها، إنها غير قادرة على مجاراة المجتمعات الرأسمالية الليبرالية في مجال توفير السلع الاستهلاكية، وأصبح مواطنوها عازفين عن قبول الادعاء بان حكم الحزب يمكن إن يحل محل الحكومة التمثيلية الحقيقية. وفي خاتمة المطاف انهارت هذه الأنظمة وحلت محلها أنظمة سياسية ديموقراطية ليبرالية.[8]

---

[1] المصدر نفسه ص٦٢

[2] المصدر نفسه ص١٥٧

[3] المصدر نفسه ص١٥

[4] توماس، كارولين، وملفن ريدر: التنمية وعدم المساواة، في برايان وايت وآخرون: مصدر سابق ذكره ١١٧

[5] شولت، جان آرت: عولمة السياسة العالمية، في جون بيليس، وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٤٢

[6] الربيعي، كوثر عباس: أميركا والتنظير... مصدر سابق ذكره ص١٩٤

[7] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص٤٥

[8] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٢٥٤

ولهذا فان فكرة نهاية التاريخ كان لها أكثر من محفز أدى إلى هذا الإدراك لدى فوكوياما، تمثل الأول بالوضع العالمي في بداية التسعينات من القرن العشرين، الذي شرع فيه النظام الدولي القديم بالانهيار وبدأ يبرز "نظام دولي جديد"، لاسيما بعد انحلال المنظومة الشيوعية، أما الحافز الثاني، فتجسد في مواجهة التحول الديموقراطي التي شهدتها أغلب دول أوروبا الشرقية والتي جسدت البوابة نحو انتشار هذه القيم عالميا.[1] أما الحافز الثالث هو إن معالم العولمة أخذت في الظهور بشكل أكثر كثافة من ذي قبل، بحيث أصبحت فكرة التجانس أكثر واقعية وقبولا. أما الحافز الرابع فتجسد بتعاظم القوة الأميركية قياسا بباقي القوى الأخرى. وبهذا ساهمت هذه العوامل في بلورة نهاية التاريخ، ومن ثم تعزيز قيمة الأنموذج الغربي كأنموذج يجب الاحتذاء به والانصياع لمفاهيمه وتصوراته المختلفة في الفكر والنظم والحياة.

لكن ما نهاية التاريخ التي قصدها فوكوياما من أطروحته ومع من تتطابق؟ يوضح فوكوياما إن المقصود ليس توقف استمرارية تواتر الأحداث حتى الضخم أو المروع منها، فالتاريخ هو تجربة بشرية تتطور بشكل متصل ومتماسك، وهذا يتطابق مع ما أورده الفيلسوفين هيغل وماركس، بان التطور المضطرد للمجتمعات البشرية لا يسير إلى ما لا نهاية، وإنما هو محكوم بتوصل الإنسان إلى شكل محدد لمجتمعه يرضي احتياجاته الأساسية، وعندما يتم التوصل إلى هذا الشكل يتوقف التطور، أو بمعنى آخر يتوقف التاريخ، وبينما يتبلور هذا الشكل المثالي للمجتمع عند "هيجل" في النظام الرأسمالي الليبرالي، نجده عند "ماركس" يتبلور في النظام الاشتراكي، ولا يعني هذا إطلاقا أي توقف للأحداث، فالحياة ستستمر من ميلاد إلى موت، وسيستمر تفجر الأحداث سواء أكانت هامة أم غير هامة، لكن الاختلاف الوحيد هو انه لن يكون هناك أي تقدم أو تطور بعد اليوم فيما يتعلق بالمبادئ والعقائد والمؤسسات.[2] فضلا عن تطابق نظرة فوكوياما عن نهاية التاريخ رؤية الفيلسوفان، الألماني "كانت"، والفرنسي من أصل روسي "كوجيف"، حيث يرى الأول إن هناك نقطة نهاية لعملية التاريخ والتي هي تحقق الحرية على الأرض "إن تاريخ العالم ليس إلا تقدم الوعي نحو الحرية".[3] وهذه الحرية لا تقدمها إلا الديموقراطية الليبرالية في نظر فوكوياما. أما "كوجيف" فقد أدعى بان التاريخ قد انتهى لان الحالة العامة والمتجانسة والتي تتضمن اعترافا ضمنيا أو تقديرا ضمنيا تشبع تماما هذا التطلع، ولهذا يؤكد "كوجيف" على الرغبة في التقدير أو الاعتراف يمكن إن يكون أطار عمل لفهم المنظورات المستقبلية لليبرالية، بمعنى إن الديموقراطية الليبرالية تقدم إشباع وكفاية للكرامة الإنسانية في نظر كوجيف لأنها تقدم التقدير

[1] النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص ص٤٤-٤٦
[2] فوكوياما، فرانسيس: مصدر سابق ذكره ص١٦
[3] نقلا عن، المصدر نفسه ص٧٤

والاعتراف، وهذا ما يلتقي مع فوكوياما.[1] وبهذا فان فكرة "نهاية التاريخ" لا تعني انه لن تكون هنـاك أحداث تجري في العالم مثل الحروب والصراعات وغيرها، بل تعني لن تكون بعد ألان هناك صـراعات أو تطورات أيديولوجية، لكن الصراعات حول المصالح سوف تستمر.[2]

وعلى أساس ما تقدم فان التاريخ لدى فوكوياما هو عبارة عن خطوات للتطور التدريجي والشامل للمجتمعات والمؤسسات البشرية والسياسية والاقتصادية، هذه العملية التاريخية التطورية تجد منتهاها في الديموقراطية الليبرالية واقتصاد السوق.[3] من خلال إن كل مجتمع "يدحض" المجتمع الآخر في حوار عن طريق الانتصار عليه، وإذا كانت المجتمعات الإنسانية عبر القرون تلتقي عند صورة واحدة من التنظـيم الاجتماعي والسياسي مثل الديموقراطية الحرة،وإذا لم تكن هناك بدائل ممكنة للديموقراطيـة الحـرة، وإذا كان الناس الذين يعيشون في ديموقراطيات حرة لا يُعبرون عن سخطهم وعدم رضاهم بحيـاتهم، فإننـا نستطيع إن نقول بحسب فوكوياما إن الحوار قد وصل إلى نتيجـة نهائيـة محـددة. والفيلـسوف والمـؤرخ سيضطر لقبول دعاوي الديموقراطية الحرة للتفوق والنهائية.[4] وعليه فان التاريخ يـصل إلى نهايتـه إذا كانت الصورة الحالية للتنظيم الاجتماعي والسياسي مقنعة ومرضية تماما للبشر.[5]

وفي ضوء ذلك يشير فوكوياما إلى وجود عمليتين جوهريتين تحركان العملية التاريخية: عملية يقودها العلم الطبيعي الحديث ومنطق الرغبة، مما يسهل المعرفة المتراكمة للعلم ومن ثم انعكاسها على التطـور الاقتصادي المحتوم. والعملية الأخرى، يقودها الصراع من اجل الاعتراف أو التقدير، أي سـعي البـشر نحو الاعتراف بكراماتهم ومكانتهم من جانب غيرهم من البشر، وكلا العمليتين تصل إلى نقطة النهايـة نفسها من خلال الديموقراطية الرأسمالية الحرة.[6] وعليه عد فوكوياما إن الدولة العالمية والمتجانسة التي ستظهر في نهاية التاريخ تكون قائمة على دعامتين أساسيتين هما الاقتصاد من خلال التطـور العلمـي، والاعتراف.[7] ولهذا يؤكد بان الأيديولوجية الوحيدة المتجانسة، والتي تتمتع بـشرعية حقيقيـة في هـذا الجزء من العالم تظل هي الديموقراطية الليبرالية.[8]

وبموازاة ذلك يؤكد بأنه في نهاية التاريخ لا وجود لمنافسة أيديولوجية جادة للديموقراطية الحرة، ففي الماضي رفض الناس الديموقراطية الليبرالية ظنا منهم أنها أدنى من الملكية أو الارستقراطية أو الفاشستية

---

[1] المصدر نفسه ص٢٧٦
[2] السامرائي، نعمان عبد الرزاق: قراءة في النظام العالمي الجديد، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢ص٧
[3] النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص١٧
[4] فوكوياما، فرانسيس: المصدر السابق ص١٥٨
[5] المصدر نفسه
[6] المصدر نفسه ص٢٧٧
[7] المصدر نفسه ص٢٣١
[8] المصدر نفسه ص٥٤

أو الشمولية الشيوعية، أو أي أيديولوجية أخرى أمنوا بها. ولكن الآن فيما عدا العالم الإسلامي*، فان هناك اتفاقا عاما على قبول الديموقراطية الحرة كأكثر أشكال الحكم عقلانية.(١) فالتاريخ العالمي للبشرية لم يكن إلا تقدم الإنسان نحو العقلانية الكاملة، ونحو الإدراك والوعي الذاتي للطريقة التي تعبر بها العقلانية عن ذاتها في حكومة حرة.(٢) ولهذا تتجه الإنسانية بحسب رأيه نحو البناء العقلاني المنطقي الذي تجسده الديموقراطية الليبرالية، وعلى حساب العوامل غير العقلانية.

وفي ضوء ذلك يوضح فوكوياما عملية نمو وتزايد الديموقراطيات الليبرالية في شتى أنحاء العالم منذ عام ١٧٩٠ إلى عام ١٩٩٠، ويستخلص من بيانه "إن نمو الديموقراطية الليبرالية ورفيقتها الليبرالية الاقتصادية كان أهم ظاهر سياسية كبيرة في السنوات الاربعمئة الأخيرة".(٣) لذا فان الدراسة الدقيقة للتحولات من الأنظمة الاستبدادية إلى الديموقراطية تظهر إن هناك اتجاها عالميا متزايدا ومنتظما نحو الديموقراطية.(٤) لذا فانه يشدد على البعد العالمي الملحوظ للثورة الليبرالية التي تنتشر تدريجيا إلى باقي أجزاء العالم مما يشكل دليلا بان ثمة اتجاها واحدا يفرض على المجتمعات البشرية الاقتداء به والسير على خطاه في تطورها العالمي.

لذا فان التاريخ يتجه نحو نهايته وان الديموقراطية الليبرالية للأمم الصناعية المتقدمة تقع عند هذه النهاية.(٥) فالديموقراطية وعلى الرغم من وجود أشكال مختلفة للشرعية على مر التاريخ تبقى اليوم المصدر الجدي الوحيد للشرعية في العالم. كما تبقى الدول الديموقراطية أكثر قدرة على البقاء وتجاوز العوائق والأزمات الاقتصادية، لان شرعيتها تنبع من الديموقراطية ذاتها.(٦)

كما لا تتعلق نظرية نهاية التاريخ بتمظهرها السياسي المختزل في الديموقراطية الليبرالية كنظام للحكم فحسب، بل تؤكد إن الليبرالية الاقتصادية هي النظام الاقتصادي الذي سيسود في نهاية التاريخ أيضا، فمبادئ الليبرالية الاقتصادية كاقتصاد السوق قد انتشرت ونجحت في خلق مستويات من الرخاء

---

* يرى فوكوياما من الممكن استثناء الإسلام مبدئيا على الأقل من هذا الحكم العام، "فالإسلام يشكل أيديولوجية متجانسة ومنتظمة، مثله في ذلك مثل الديموقراطية والشيوعية، مع دلالته الخاصة في الأخلاق ومذهبه في السياسة والعدالة الاجتماعية، وقد هزم الإسلام في الواقع الديموقراطية الحرة في أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي موجها تهديدا خطيرا للممارسات التحررية حتى في البلاد التي لا تمثل قوة سياسية ذات بال. إلا انه تبقى الحقيقة الواضحة والأكيدة وهي إن هذا الدين ليس له أي جاذبية خارج المناطق ذات الثقافة الإسلامية... إنهم لا يستطيعون تحدي الديموقراطية الحرة الموجودة في بلادهم على المستوى الفكري أو النظري... وفي الواقع ... بات ممكنا اختراق العالم الإسلامي على المدى الطويل بالأفكار التحررية". ينظر،فوكوياما، فرانسيس: مصدر سابق ذكره ص ص٦١-٦٢

[1] المصدر نفسه ص٢٣٩

[2] المصدر نفسه ص٧٥

[3] المصدر نفسه ص٦٠

[4] المصدر نفسه ص٦٣

[5] المصدر نفسه ص٨٤

[6] فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧ص ص٧٥-٧٨

المادي، سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو في دول كانت وقت انتهاء الحرب العالمية الثانية جزءا من العالم الثالث الفقير، كما تؤكد بان الثورة الليبرالية في الفكر الاقتصادي كانت أحيانا تسبق، وأحيانا تتلو، الاتجاه صوب الحرية السياسية في مختلف بقاع الأرض.[1] لذا يؤكد فوكوياما بان النجاح في هذا العالم يتطلب أولا تبني مبادئ الحرية الاقتصادية "وهذا هو الانتصار".[2] وعليه فان انتصار الرأسمالية بوصفها السبيل العالمي الوحيد للنظام الاقتصادي يسهل تفسيره في أطار الآلية، لان الرأسمالية أثبتت أنها أكثر فاعلية من النظم الاقتصادية المخططة تخطيطا مركزيا في تطوير واستخدام التكنولوجيا، وفي التعامل مع الظروف المتغيرة تغيرا سريعا ولاسيما بالتقسيم العالمي للعمل، في ظل ظرف اقتصادي ناضج.[3]

وعليه فان الخصخصة والتجارة الحرة هي جواز المرور إلى عالم جديد، واللتان حلتا محل التأميم في النظم السابقة.[4] ولهذا فان التطور في اتجاه صنع القرار والأسواق غير المركزية غدا حتمية ضرورية لكل الاقتصاديات الصناعية التي تأمل في إن تصبح "ما بعد صناعية".[5] لذا فان الرأسمالية طريق واضح نحو التطور الاقتصادي المتاح لكل الدول.[6] بمعنى آخر فان الليبرالية الاقتصادية تقدم طريق النجاح الأمثل إلى أي شعب راغب في إن يتبناها وينتهزها.[7]

وعلى أساس ما تقدم ترتبط العولمة في نقاط مشتركة بالحجج التي أوردها فوكوياما، والإدعاء الأبرز في تلك الحجج هي إن قوة السوق الاقتصادية تفرز ديموقراطية ليبرالية تحل محل جميع أنماط الحكم الأخرى، وان أي من النظم البديلة لا تستطيع تسيير عجلة الاقتصاد بقدر استطاعة النظم الديموقراطية الليبرالية إن تفعل ذلك، وبهذا نجد إن للتاريخ اتجاها، وينحو هذا الاتجاه نحو التوسع في السوق الاقتصادية على صعيد العالم أجمع.[8] لهذا أكد فوكوياما بان العولمة هي "عودة إلى الهيجيلية المتجددة، وانتصار الأفكار الليبرالية التي تتبناها الولايات المتحدة، بحيث ينتهي التاريخ عندها أو يدور في فلكها إلى ما لا نهاية".[9]

علاوة على ما تقدم، فان هذه النظرية لم تأتي لتؤكد على الجانب السياسي والاقتصادي الليبرالي فحسب، وإنما أيضا جاءت كرد على التفسير الدائري للتاريخ ومن ثم انحطاط وأفول القوة الأميركية،

---

1 النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص٥٠
2 فوكوياما، فرانسيس: نهاية التاريخ... المصدر السابق ص١٢٧
3 المصدر نفسه ص١٠٨
4 المصدر السابق ص٥٨
5 المصدر نفسه ص١١١
6 المصدر نفسه ص١٢١
7 المصدر نفسه ص٢٦٣
8 بيليس، جون، وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص١٧
9 نقلا عن، حسين، خليل: مصدر سابق ذكره ص٤٤٦

لهذا وضع فوكوياما علامات استفهام أمام رأي "بول كيندي"، القائل إن التاريخ يعيد نفسه من خلال قيام الإمبراطوريات وسقوطها، فيشير فوكوياما إلى مجموعة من المتغيرات المعاصرة التي نفت المفاهيم الواقعية التقليدية حول التكرار الدائري للسياسة الدولية، وخلص فوكوياما إلى إثبات إن الولايات المتحدة مازالت قوة مهيمنة، رغم عدم إغفاله الأرقام التي قدمها كيندي للتدليل على أفولها المادي النسبي، ولكن مع تصوره للتاريخ وطبيعة القوة. كما رفض مفهومه للأسباب المادية لانهيار الإمبراطوريات، فوجهة نظر فوكوياما إن النصر الذي تحقق للولايات المتحدة عام ١٩٨٩، هو انتصار للأفكار الليبرالية والتي تتجاوز قيام الإمبراطوريات التقليدية وسقوطها، لذا فانه اهتم بالأفكار أكثر من اهتمامه بالمؤشرات الاقتصادية المادية، ويرى إن أفكارا بعينها قد سادت منذ الثورة الفرنسية، وان هذه الأفكار هي المصدر الحقيقي للقوة. وعليه فانه يعتقد بوجود قوة مستقلة للأفكار تتعدى المادية التاريخية، وهي في تصوره المصدر الوحيد للقوة. وهكذا فان انتصار الأفكار الليبرالية ليس قائما على مفهوم صعود الأمم وسقوطها، بل على تطور الأحداث بصور متوالية. لذا فان قمة الانتصار لهذه الأفكار وللولايات المتحدة يضع حدا لآخر الصراعات ويشير إلى نهاية التاريخ. ومن ثم نجد إن رد فوكوياما على آراء كنيدي يستند إلى الانتصار الذي تحقق لأفكار معينة بمعزل عن حركة التاريخ. ومن هذا المنطلق يصبح استمرار القوة والتفرد الأميركي تميزا نابعا من الديموقراطية الليبرالية والرأسمالية التي تتجاوز ظروف قيام القوى العظمى التقليدية وسقوطها.[1]

وبموازاة ذلك، دخلت نظرية "نهاية التاريخ" في مركبات المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال تأثيرها وبلورتها للإدراك الاستراتيجي الأميركي، بشكل مباشر وفعال من خلال اهتمامها بالأبعاد العالمية في صياغتها لهذه المبادئ، وكذلك بشكل غير مباشر عبر الدعوة إلى السلام، ومعالجة وإنهاء الحروب، والدعوة إلى تقرير المصير، والوقوف ضد الديكتاتوريات وتقديم المساعدات الفاعلة للدول الديموقراطية.[2] وبهذا كان هدف هذه النظرية هي توظيف الديموقراطية الليبرالية والرأسمالية كشعار لغرض الترويج للنظام العالمي الجديد الذي روجت له الولايات المتحدة، بالنظر لان الأخيرة تعد نفسها مركز هذا النظام ومحوره الرئيس في المفاهيم الجيوبوليتيكية، وباقي الأجزاء هم الأطراف.

لهذا قدمت رؤية فوكوياما للحتمية التاريخية للديموقراطية حجة قوية في إدراك الداعين إلى إن تحتضن الولايات المتحدة نشر الديموقراطية بوصفها الموضوع المركزي في تشكيل مبادئها الجيوبوليتيكية.[3] وفي ضوء هذه الأطروحة أكد كيسنجر من قبل بان "معيار النجاح لن يكون في وجود فترة من الهدوء ولكن

---

[1] وارنر: دانيال: مصدر سابق ذكره ص ص٢٥-٢٨

[2] فياض، عامر حسن: الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأميركية إزاء الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٦١)، نوفمبر ٢٠٠٠ص١٤٨

[3] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية...مصدر سابق ذكره ص٤٦

سيتمثل في قدرة الغرب على تشكيل العصر على وفق قيمه".[١] لذلك فان نهاية الحرب الباردة قدمت إلى الولايات المتحدة الفرصة لصياغة الحضارة التي تريدها نتيجة فراغ القوى الذي تبلور بانهيار المنظومة الشيوعية، ومن ثم العمل على ملئ هذا الفراغ.

ولهذا السبب غدت الولايات المتحدة كما صرح وزير خارجيتها الأسبق "كولن باول" بأنها "القوة المحركة للحرية والديموقراطية في العالم"، وأصبحت المسؤولية الفريدة التي تقع على عاتق الولايات المتحدة هي مساعدة الآخرين على بلوغ الغاية النهائية للتاريخ، أي إن الولايات المتحدة مستعدة "لمساعدة أي دولة ترغب في الانضمام إلى العالم الديموقراطي، أي دولة تضع القانون في مكانه الصحيح وتبدأ في العيش وفق ذلك الحكم، أي دولة تسعى إلى السلام والازدهار والى مكان تحت الشمس".[٢] وهذا ما أكده الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون بقوله " من اجل اغتنام هذه الفرص لا يحتاج الأمر إلى موارد ضخمة بل إلى أفكار خلاقة وزعامة تتمتع بالدعم".[٣] وأضاف "علينا أن نغتنم الفرصة لتحقيق انتصار السلام والحرية في العالم".[٤] كما أكد بان "رسالتنا لم تنته بهزيمة الشيوعية، وعلينا إن نعمل الآن لضمان نجاح الحرية".[٥] وهذه جميعها توفرها حجج نهاية التاريخ.

لقد انطلقت أطروحة نهاية التاريخ من إن النجاح الجذاب للديموقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة وبروزها الخارجي يعزز فعالية القوة الأميركية وشرعيتها العالمية، ويزيد من قدرة الولايات المتحدة على التغلب على نتائج الاضطراب وعدم الاستقرار وأسبابه على السواء. لهذا فان قبول الآخرين بالأنموذج والقيادة الأميركية أمر لا بد منه لتجنب تلك الفوضى.[٦]

وبذلك فقد ارتكزت أطروحة فوكوياما ونظرته للعالم على منطلقات فلسفية جلية المعالم يفتقر إليها الكثير من النصوص والنظريات الأميركية في الديموقراطية والوضع الناشئ عقب تلاشي نظام الثنائية القطبية، وبانتهاء الحرب الباردة وغياب مركز قوي بديل عن الولايات المتحدة حققت نظرية "نهاية التاريخ" كما يصفها "هنري كيسنجر" "قبولا معتبرا".[٧] وبذلك فقد صاغ فوكوياما نوع من التأصيل الفكري والإطار النظري للاستراتيجية الأميركية، في وقت كان فيه هذه الاستراتيجية تبحث عن أطار نظري جديد يحكم أداء فعلها الاستراتيجي ويوجه مؤسساتها، بعد إن تهاوت المنظومات الفكرية التي كانت قائمة في حقبة الحرب الباردة.

---

[1] كيسنجر، هنري: مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، إعداد حسين شريف، بلا، ١٩٧٣ص٩٨
[2] نقلا عن، النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص١٠١
[3] نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة...مصدر سابق ذكره ص٤٠
[4] المصدر نفسه ص١٩
[5] المصدر نفسه ص٤٢
[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ص٢٤١-٢٤٢
[7] النقيد، محمد سيف حيدر: المصدر السابق ص ص١٣٠-١٣١

وخلاصة ما تقدم، يرى فوكوياما بان للتاريخ اتجاها وان نقطة الوصول هـي انتـشار الديموقراطيـة الليبرالية والرأسمالية على مستوى العالم. وإذا كانت الممارسة الليبرالية قد انتصرت من وجهـة نظـره، فان الذي خرج ظافرا ليست هي الممارسة الليبرالية بقدر ما كان الظفر للفكر الليبرالي بحد ذاته.[1]

الأمر الذي دفع وشجع فوكوياما بعدم التراجع عن أطروحته، بل تشبث بهـا مؤكـدا إن كـل مـا استجد في الساحة العالمية خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي يثبت صحة أفكاره ولا ينفيها. كما كرر هذا التأكيد عقب أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، في الولايات المتحدة، وأيضا بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ في أكثر من مناسبة.[2] لذا أكد عام ٢٠٠٨في جريـدة "الـصندي تـايمز" بأنـه "سـتبقى الديموقراطية الليبرالية المصدر الوحيد والقوي للشرعية، كما هي معروفة بشكل عام في العالم".[3] وبهذا فانه مازال مؤيدا لاضطلاع الولايات المتحدة بمهمة تاريخية في نشر الديموقراطية في العالم.[4]

إذا وعلى أساس ما تقدم فان الليبرالية في نظر فوكوياما، نظام يقدم كل مـا يحتاجـه الإنـسان مـن حاجات مادية ومعنوية يصبو لها بني البشر، لذا فهي تلبي مطالبه، وتعـترف بكرامتـه، وتحفـظ مكانتـه، فضلا عن إنها تقدم الدولة المتجانسة التي تكون آخر مرحلة من التطور التاريخي في العقائـد الإنـسانية، وبهذه الخصائص تكون الليبرالية هي العقيدة المرضية للإنسان وطموحه، وهـذا يمثـل بحـد ذاتـه نهايـة للصراعات والتطورات الأيديولوجية، مما يشكل نهاية التاريخ.

ومن خلال ما تقدم، قدمت نظرية "نهاية التاريخ" رؤية جيوبوليتيكية عالمية من خلال نقـل المبـادئ والقيم الليبرالية من إطار التأثير الإقليمي إلى إطار التأثير العالمي، مما يمثـل الانتقـال في العمـل والأداء الاستراتيجي إلى الإطار العالمي المتوافق و"نهاية التـاريخ"، ممـا حفـز الإدراك الاسـتراتيجي الأميركـي في صياغة مبادئ جيوبوليتيكية مرتكزة في تصوراتها على هذا البعد العالمي في عمليـة الانتـشار والتوسـع للمبادئ والأفكار الليبرالية.

---

[1] فوكوياما، فرانسيس: نهاية التاريخ... مصدر سابق ذكره ص٥٦

[2] النقيد، محمد سيف حيدر: المصدر السابق ص٧٥

[3] نقلا عن، الحروب، خالد: في الفكر السياسي الأميركي الجديد:"عودة التاريخ" و"رابطة الديموقراطيات"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٧)، تشرين الثاني٢٠٠٨ص٢٦

[4] بشارة، عزمي: عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف؟، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٦) تشرين الأول٢٠٠٨ص٢٠

المطلب الرابع

جوزيف ناي والقوة الناعمة

طور "جوزيف س ناي"* مفهوم جديد للقوة في كتاب صدر له عام ١٩٩٠، حمل عنوان "حتمية القيادة" والذي عارض فيه الرأي السائد وقتئذ والقائل بان الولايات المتحدة آخذة في الانحدار. فأشار إلى إن الأخيرة هي أقوى أمة ليس في القوة العسكرية فحسب، بل كذلك في بعد ثالث من أبعاد القوة اسماه بـ"القوة الناعمة **Soft Power**"، وعاد ليؤكد هذا المفهوم عام ٢٠٠١، في كتابه "مفارقة القوة الأميركية" وهو مخالف للكتاب الأول، إذ جاء يحذر من نزعة الزهو بالانتصار.(١) وقد اتم عمله حول القوة الناعمة عام ٢٠٠٦، في كتاب جاء يحمل صراحة هذا العنوان "القوة الناعمة".

أشار ناي إلى إن استخدام القوة في الوقت الحاضر قد طرأ عليه بعض التغيير، حيث التغيير من مفهوم "القوة الصلبة **Hard Power**" إلى القوة الناعمة.(٢) فالقوة الصلبة غير كافية للولايات المتحدة لإدامة القيادة والهيمنة العالمية، لذا فهي بحاجة إلى قوة ناعمة تبرر، وتمهد، وتفسح المجال لها، وإذا لم يكن لتطويع العالم ودفعه إلى القبول بـ"القيم الأميركية" فعلى الأقل لضمان عدم مناهضته لهذه القيم.(٣)

وبناء عليه أكد ناي "أنه وان أمكن الوصول إلى الأهداف من خلال القوة الخشنة ومن خلال استعمال القوة من قبل القوى الكبرى، إلا انه قد يشكل خطرا على أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية... فان أرادت أن تبقى قوية فعلى الأميركيين أن ينتبهوا إلى قوتهم الناعمة".(٤)

وفي ضوء ما تقدم ما هي القوة الناعمة؟ يحددها ناي بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسية، وسياساته. فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع قوتنا الناعمة... فعندما تتمكن من جعل الآخرين يعجبون بمُثلك ويريدون ما تريد، فإنك لن تضطر إلى الإنفاق كثيرا على العصي والجزرات -أي على عوامل الإرغام والإغراء- لتحريكهم في اتجاهك فالإغراء أكثر فاعلية من الإرغام على الدوام، وكثير من القيم مثل الديموقراطية، وحقوق الإنسان، وإتاحة الفرص للأفراد لها قدرة

---

* وهو الأدميرال جوزيف س ناي، عالم سياسة في جامعة هارفارد، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطنية الأميركية، كما كان مساعدا لوزير الدفاع الأميركي في عهد إدارة كلينتون. ينظر، اليحياوي، يحيى: القوة الناعمة، أو في التمظهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، ع(٣٦٩)، تشرين الثاني٢٠٠٩ص٣١

[1] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧ص١٤

[2] النعيمي، أحمد نوري: السياسة الخارجية... مصدر سابق ذكره ص٩٥

[3] اليحياوي، يحيى: المصدر السابق ص٣٠

[4] نقلا عن، المصدر نفسه ص٣١

عميقة على الإغراء".[1] وفي ضوء هذا يحدد ناي بان الناس جميعا يعرفون "القوة الصلبة" فالجبروت العسكري والاقتصادي غالبا ما يجعل الآخرين يغيرون مواقفهم، ويمكن إن تتركز القوة الصلبة على المغريات "الجزرات"، أو على التهديدات "العصي"، غير انه من الممكن الحصول على النتائج التي تريدها دون أي مغريات وتهديدات ملموسة، والطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد تسمى "الوجه الثاني للقوة". فقد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لان هناك بلدان أخرى – معجبة بمُثله، وتحذو حذوه، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح- تريد أن تتبعه. وبهذا يؤكد ناي، بان من المهم وفق ذلك وضع جدول الأعمال واجتذاب الآخرين في السياسة العالمية، وليس فقط إرغامهم على التغيير بتهديدهم بالقوة العسكرية، أو العقوبات الاقتصادية. فهذه القوة الناعمة – تجعل الآخرين يريدون ما تريد- تختار الناس بدلا من إرغامهم.[2]

وهكذا فان القوة الناعمة لا تقتصر على التأثير فحسب، إذ إن التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للإرغام والإغراء، كما إن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، وان كان ذلك جزءا منها. بل هي أيضا القدرة على الجذب، والأخيرة كثيرا ما تؤدي إلى الإذعان، وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك، فإنها هي القوة الجاذبة. أما بالنسبة للموارد فان موارد القوة الناعمة هي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية.[3] لذا فان القوة الناعمة تتجسد عن طريق قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى إن تطور أفضلياتها أو إن تعرف مصالحها بطريقة متناغمة مع أفضليات ومصالح ذلك البلد. وينشأ هذا النوع من القوة من موارد مثل الجاذبية الثقافية أو الأيديولوجية.[4] وبذا فان القدرة على الاستقطاب والإقناع ليس عن طريق الإرغام والإغراء، وإنما من جاذبيتها الثقافية والسياسية ونحوها.[5] لذلك فإنها مصحوبة بموارد القوة غير المادية على العكس من القوة الصلبة التي تترافق عادة مع الوسائل المادية.[6]

لذا فان الجاذبية كثيرا ما يكون لها تأثيرا واسع الانتشار يخلق أثرا عاما أكثر مما ينتج عملا محددا يمكن ملاحظته بسهولة. فالناتج غير الملموس للجاذبية والتأثير الموزع الانتشار قد تُحدث فرقا مهما في الحصول على النتائج المرغوبة.[7] وهكذا فان القوة الناعمة كما يؤكد ناي بأنها سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال.[8] فإذا أدرك الزعماء السياسيون القوة

---

[1] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ص١٢-١٣
[2] المصدر نفسه ص ص٢٤-٢٥
[3] المصدر نفسه ص٢٦
[4] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص١٧٠
[5] اليحياوي، يحيى: مصدر سابق ذكره ص٣١
[6] ناي، جوزيف س: المصدر السابق ص٣٢
[7] المصدر نفسه ص٣٩
[8] المصدر نفسه ص٩

التي تأتي من الجاذبية " فإذا أقنعتك بالرغبة في إن تفعل ما أريد، فعندئذ لن اضطر إلى استخدام الجزر والعصي لأجعلك تفعله".[1] فالجاذبية يمكن إن يكون لها أثر على القدرة في الحصول على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية.[2] فممارسة الجاذبية على الآخرين كثيرا ما تتيح الحصول على النتائج المرغوبة بان تكون للمرء قوة ملموسة كبيرة على الآخرين.[3]

وعليه فإذا تقرر السلوك من خلال جاذبية يمكن ملاحظتها ولكنها غير ملموسة، فان القوة الناعمة تكون شغالة. ذلك إن القوة الناعمة تستخدم نوعا معينا من العمل لتوليد التعاون، وهي الانجذاب إلى القيم المشتركة، والعدالة، ووجود الإلهام في تحقيق تلك القيم، ومثلما لاحظ آدم سميث" بان الناس تقودهم يدٌ خفية عندما يتخذون قراراتهم في سوق حرة، فان القرارات في "سوق الأفكار" كثيرا ما تشكلها القوة الناعمة، وهي انجذاب غير ملموس يقنعنا بمسايرة أغراض الآخرين دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة.[4]

غير إن هناك شروط يحددها ناي في توليد الجاذبية كعنصر أساس للقوة الناعمة، أولها، إن تكون السياسات شاملة وبعيدة النظر، فالقوة الناعمة تعتمد جزئيا على كيفية القيام بوضع إطار للأهداف ذاتها. فالسياسات القائمة على تحديدات شاملة وبعيدة النظر في المصالحة الوطنية يسهل جعلها جذابة للآخرين أكثر من السياسة ذات المنظور الضيق القصير النظر.[5] ولهذا فقد أكد ناي بان الولايات المتحدة تستفيد عندما ينظر إليها بعدّها مصدر جاذبية موثوق به، بحيث لا تضطر البلدان الأخرى إلى إعادة فحص خياراتها باستمرار في مناخ من التحالفات المقلقة وغير المؤكدة الثبات.[6] ثانيا، إن تكون السياسات في سياق متعدد الأطراف وتعبر عن قيم مشتركة، فالجاذبية كثيرا ما يكون من الأسهل توليدها واستخدامها بنجاح في سياق متعدد الأطراف.[7] فالسياسات التي تعبر عن قيمة مهمة يزيد احتمال جاذبيتها عندما تكون القيم مشتركة.[8] بمعنى الدعوة إلى الإطار التعددي وليس الإطار الأحادي الذي من الممكن إن يقضي على تلك القيم ومن ثم يقوض جاذبيتها. ثالثا، نوعية المتلقين والمفسرين لسياسات القوة الناعمة، فالقوة تعتمد على السياق – من يتوصل مع من وتحت أي ظرف– فالقوة الناعمة تعتمد أكثر من القوة الصلبة على وجود مفسرين ومتلقين مستعدين.[9] ففي حالة القوة

1 المصدر نفسه ص٢٥
2 المصدر نفسه ص٤٢
3 المصدر نفسه ص٢١
4 المصدر نفسه ص٢٧
5 المصدر السابق ص١٠٠
6 المصدر نفسه ص١٩٧
7 المصدر نفسه ص١٠٣
8 المصدر نفسه ص١٠٠
9 المصدر نفسه ص٣٩

الناعمة، فان المسألة هي: ما الرسائل المبعوثة، ومن هم الذين يتلقونها، وتحت أي ظرف، وكيـف يـؤثر ذلك على القدرة في الحصول على النتائج التي تريد. والرسائل والصور ينتقل جـزء منهـا عـن طريـق السياسات الحكومية في الداخل والخارج، وجزء آخر عن طريق الثقافة الشعبية والثقافة العالمية. ولكـن الرسائل نفسها يتم "أنزالها" وتفسيرها، على أيدي متلقين مختلفين في سـياق ظـروف مختلفـة فـتترك آثـارا مختلفة. فالقوة الناعمة ليست عنصرا ثابتا بقيمة ثابتة، بل هي شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان.[1]

وبناءً على ما تقدم، ترتكز القوة الناعمة لبلدٍ ما على ثلاثة موارد هي: أولا، ثقافته، في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين. ثانيا، قيمه السياسية، عندما يطبقها بإخلاص في الـداخل والخـارج. ثالثـا، سياساته الخارجية، عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية.[2]

وهكذا فعندما تجعل الدولة القوة مشروعة في نظر الآخرين، فإنها تواجه مقاومة أقل لرغباتها، فإذا كانت ثقافة بلدٍ ما وعقيدته الأيديولوجية جذابة فان الآخرين يتبعونه باستعداد اكبر، وإذا استطاع بلدٌ ما إن يشكل قواعد دولية متماشية مع مصالحه وقيمه، فان من الأرجح إن تبدو أعماله مشروعة في عيـون الآخرين. وإذا استخدم مؤسسات أو اتبع قواعد من شأنها تشجيع بلدان أخرى على توجيه فعالياتها أو الحد منها بطريقة يفـضلها، فـان ذلـك البلـد لـن يحتـاج إلى الكـثير مـن "الجـزرات والعـصي" الباهظـة التكاليف.[3] لذا تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم التي يعبر عنها بلد ما في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والخارجية، وفي الطريقة التي يعالج علاقاته مع الآخرين.[4]

وعليه فان للثقافة جزء كبير من قوة التأثير والجذب، إنها قدرة بلد مـا علـى الاسـتمالة والإثـارة بأنموذجه وقيمه ونمط حياته.[5] أي مجموعة القيم والممارسات التي تخلـق معنـى للمجتمـع. ولهـا عـدة مظاهر، فمن المألوف عادةً أن يميز المرء بين الثقافة العليا، كالأدب والفن، والتعليم، التي تعجب النخبة، والثقافة الشعبية التي ترتكز على إقناع الجماهير بالجملة.[6] ولهذا فعندما تحتوي ثقافة بلدٍ ما على قـيم عالمية، وتروج سياساته قيما ومصالح يشاركه فيها الآخرون، فانه يزيد من أمكانية حصوله على النتائج المرغوبة بسبب علاقاته التي يخلقها من الجاذبية والواجب، فالقيم الضيقة والثقافات المحدودة يقل احتمال إنتاجها للقوة الناعمة، ولهذا يؤكد بان الولايات المتحدة تستفيد من ثقافة عالمية التوجه.[7] وهذا ما اتفق

---

[1] المصدر نفسه ص٧٧
[2] المصدر نفسه ص٣٢
[3] المصدر نفسه ص٣٢
[4] المصدر نفسه ص٢٨
[5] لوفـابفر، مكـسيم: الـسياسة الخارجيـة الأميركيـة، ترجمـة حـسين حيـدر، عويـدات للنـشر والطباعـة، بيـروت، ٢٠٠٦ص١٤١
[6] ناي، جوزيف س: المصدر السابق ص٣٢
[7] المصدر نفسه ص٣٢

به ناي مع "مورجنثاو"، الذي تحدث من قبل عن الامبريالية الثقافية بعدّها وجها من وجوه الهيمنة الأيديولوجية، إذ كتب مورجنثاو قائلا " لو قدر للامبريالية الثقافية إن تنجح بمفردها فستكون أكثر السياسات الامبريالية نجاحا، فهي تهدف إلى الغزو الإقليمي أو السيطرة على الحياة الاقتصادية مستخدمة من احتلال عقول الناس والسيطرة عليها الوسيلة لتغيير علاقات السلطة بين أي بلدين. ولو استطاع المرء إن يتصور سيطرة ثقافة الدولة (أ) بكل ما فيها من مذهبية سياسية ومالها من أهداف امبريالية محددة على عقول جميع المواطنين الذين يقررون السياسات في الدولة (ب) فإنها -أي الدولة الأولى- تكون قد حققت نصرا كاملا، وأقامت سيطرتها على أسس أكثر ثباتا من سيطرة أي فاتح عسكري أو سيد اقتصادي. فهي لن تكون بحاجة إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها أو فرض ضغطها على الدولة (ب) لتحقيق غاياتها، وذلك لان تبعية الدولة (ب) لإرادتها تكون قد تحققت عن طريق الإقناع الذي يقوم به ثقافة متفوقة ومذهبية سياسية مستهوية وجذابة".(١)

وعليه فقد أكد ناي بان الثقافة الأميركية العالية تنتج قوة ناعمة ذات أهمية للولايات المتحدة الأميركية.(٢) وهذا ما أكده كيسنجر بان الثقافة الشعبية الأميركية "تحدد... معايير الذوق في كل أنحاء العالم، حتى عندما توفر شرارة الاستياء بين الحين والآخر".(٣)

لذا فان الثقافة الشعبية الأميركية تصور القيم الأميركية المنفتحة، والمتحركة، والفردية النزعة، والعاكسة لمؤسسات النظام القائم والمتعدد الأطراف، والطوعية، والحرة والمتصلة بالطبقات الشعبية الدنيا. إن هذا المحتوى بحسب ناي، أقوى من السياسة والاقتصاد، بل هو الذي يحرك السياسة والاقتصاد.(٤) وضمن هذا السياق أكد بريجنسكي، بأنه لا يوجد نظير ولا سابقة تاريخية لهذا الحجم الكبير للسيطرة الثقافية الأميركية، بل إن هذه السيطرة في ازدياد مع تزايد تحضر المجتمعات في العالم، ومع تزايد تشابك البشرية وتفاعلها.(٥) لذا تظهر هذه الثقافة الشعبية الولايات المتحدة كما يؤكد ناي بأنها "مثيرة، وغريبة، وغنية، وقوية، وصانعة للميول والتوجهات -صاحبة الدور الأبرز في الحداثة والابتكار-، ومثل هذه الصور لها جاذبية في عصر يريد فيه الناس إن يشاركوا... على الطراز الأميركي".(٦)

وبناءً عليه يصل ناي إلى نتيجة، وهو إن النفور من الثقافة الشعبية الأميركية قد يجعل من الصعب على الولايات المتحدة إن تحصل على نتائجها السياسية المفضلة من الجماعة الحاكمة على المدى القصير،

---

[1] نقلا عن، الطعان، عبد الرضا: الأيديولوجيا والنظام الدولي الجديد، في باسل البستاني، مصدر سابق ذكره ص ص١٧٥-١٧٦

[2] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص٧٧

[3] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٨

[4] ناي، جوزيف س: المصدر السابق ص٨٠

[5] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٢٠٥

[6] ناي، جوزيف س: المصدر السابق ص٣٤

بينما تشجع جاذبية الثقافة الناعمة التغيير في صفوف الشباب على المدى الطويل.[1] لذلك فان خلفية الجاذبية والنفور في ثقافة أميركا الشعبية في المناطق المختلفة وبين الجماعات المختلفة قد تسهل أو تصعب على المسؤولين الأميركيين ترويج سياستهم.[2] ولهذا يُقر ناي بأنه لابد من الاهتمام بالثقافة الأميركية العليا منها والدنيا لأنها تساعد على أنتاج قوة ناعمة في عصر المعلومات.[3]

فضلا عن ذلك يؤكد ناي، بان السياسات الحكومية لبلدٍ ما تعزز قوته الناعمة أو تبددها ذلك إن السياسات المحلية والخارجية التي تبدو "منافقة" أو "متغطرسة" أو غير مبالية برأي الآخرين، أو قائمة على معالجة ضيقة الأفق للمصالح الوطنية، فإنها تقوض القوة الناعمة.[4] عكس القيم التي تدافع عنها حكومة ما فتنتصر لها بسلوكها في الداخل - كالديموقراطية، وفي المؤسسات الدولية، بالعمل مع الآخرين-، وفي السياسة الخارجية -تشجيع السلام وحقوق الإنسان- تؤثر تأثيرا قويا على تفصيلات الآخرين.[5] وهذا ما تركز عليه القوة الناعمة من المقدرة على تشكيل تفصيلات الآخرين. فالقيادة ليست مجرد قضية أوامر، بل إنها تنطوي أيضا على الاقتداء، وانجذاب الآخرين لعمل ما تريد.[6]

علاوة على ما تقدم، يؤكد ناي بان للقوة الناعمة تأثيرات مباشرة على أهداف محددة، غير إن الاحتمال الأكبر هو إن يكون للقوة الناعمة تأثير على الأهداف العامة التي تسعى إليها الوحدة الدولية.[7] وقد ميز أحد علماء السياسة "أرنولد وولفرز" بين "أهداف التملك" المحددة التي تلاحقها البلدان، وبين "أهداف المحيط" مثل تشكيل بيئة مؤدية إلى الديموقراطية. ومن المهم في الأداء الاستراتيجي إن تتم متابعة هذين النوعين من الأهداف على حدٍ سواء. بيد إن للقوة الناعمة صلة أكبر في تحقيق "أهداف المحيط" لان لها دور حساس الأهمية في تشجيع الديموقراطية وحقوق الإنسان، والأسواق المفتوحة. فاجتذاب الآخرين إلى الديموقراطية أسهل من أرغامهم على إن يكونوا ديموقراطيين.[8] ولهذا فان "أهداف المحيط" تشكل مصدر قوي للجذب.[9] لأنها تساهم في خلق قيم مشتركة تؤمن بها الدول الديموقراطية، ومن ثم تنتج سلوكا مقبولا ومشتركا فيما بينها.[10] وهذا ما يؤدي بدوره إلى كسب السلام، والقوة الناعمة ضرورية لكسب السلام، لذا يؤكد بان على الولايات المتحدة إن تظهر براعة

---

[1] المصدر نفسه ص٨٨
[2] المصدر نفسه ص٣٤
[3] المصدر نفسه ص٦٢
[4] المصدر نفسه ص٣٦
[5] المصدر السابق ص٣٧
[6] المصدر نفسه ص٢٥
[7] المصدر نفسه ص٤٠
[8] المصدر نفسه ص٤٨
[9] المصدر نفسه ص٩٢
[10] المصدر نفسه ص٤٥

كبيرة في ممارسة القوة الناعمة لكسب السلام، كما أظهرت براعتها في ممارسة القوة الصلبة لكسب الحرب.[1]

وعلى الرغم مما تقدم فان ناي لم يقلل من مركزية وأهمية القوة الصلبة، فهو يعدّها "ضرورية وحتمية" لاسيما للدول القومية التي تسعى إلى الحفاظ على استقلاليتها، فضلا عن مواجهة المنظمات والجماعات الإرهابية التي تتبنى سياسات استخدام العنف. بمعنى إن ناي لا يقلل من أهمية القوة الصلبة لكنه لا يستحبها في المطلق، بل لا يفضل اللجوء إليها إلا في حالات معينة وفي نهاية المطاف، أي عندما لا تستطيع أدوات وشعارات القوة الناعمة إتيان مبتغاها في الزمان والمكان المحدد.[2]

لذا فان القوتين الصلبة والناعمة مترابطتان لأنهما معا من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين. وما يميز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك وفي كون الموارد ملموسة، فالقوة الآمرة –أي القدرة على تغيير ما يفعله الآخرون– يمكن إن ترتكز على الإرغام أو على الإغراء أما قوة التعاون الطوعي –أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون– فيمكن أن ترتكز على جاذبية ثقافة المرء وقيمته أو مقدرته على التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسية بطريقة تجعل الآخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفضيلات، لأنها تبدو بعيدة عن الواقع أكثر من اللازم. وتتدرج أنماط السلوك بين الأمر والتعاون الطوعي على مدى الطيف من الإرغام على الإغراء الاقتصادي، إلى وضع جدول أعمال، إلى الجاذبية المحضة. وتميل موارد القوة الناعمة إلى الترابط مع طرف التعاون الطوعي من طيف السلوك، بينما تترابط موارد القوة الصلبة في العادة مع السلوك الآمر ولكن العلاقة غير كاملة، فمن الممكن إن تشكل موارد القوة الصلبة عناصر ومصدر جذب، وتكون في خدمة القوة الناعمة، ومن الممكن إن تشكل موارد القوة الناعمة عناصر ومصادر آمرة، وبذلك تكون في خدمة القوة الصلبة.[3] هما إذن، أداتان لسياسة واحدة، تستنفر عناصر أحدهما لمجرد فشل عناصر الأخرى، ومن ثم فان الفصل بينهما إنما هو "فصل تعسفي" بامتياز، إذ كل استخدام للقوة الصلبة يتضمن دوما استخدام لوسائل القوة الناعمة، كما إن استخدام القوة الناعمة استند إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية وهكذا.[4] والجدول رقم (٢) يبين أنماط القوة الثلاث،إذ تمثل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية القوة الصلبة.

---

1 المصدر نفسه ص ص١٤-١٥

2 اليحياوي، يحيى: مصدر سابق ذكره ص٣٤

3 ناي، جوزيف س: المصدر السابق ص ص٢٧-٢٨

4 اليحياوي، يحيى: المصدر السابق ص٣٤

جدول رقم (٢)

أنماط القوة الثلاث

	أنماط السلوك	العملات الرئيسة	السياسات الحكومية
القوة العسكرية	الإرغام الردع الحماية	القوة العسكرية القوة	الدبلوماسية القسرية الحرب التحالف
القوة الاقتصادية	الإغواء الإرغام	الرشاوى العقوبات	المساعدة الرشاوى العقوبات
القوة الناعمة	الجاذبية وضع جدول الأعمال	القيم الثقافة السياسات المؤسسات	الدبلوماسية العامة الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف

المصدر: ناي، جوزيف س: القوة الناعمة، مصدر سابق ذكره ص ٦٠

وبذلك فان القوتين لا انفكاك بينهما، فتعزز كل منهما الأخرى أحيانا، وتتدخل فيها أحيانا أخرى.[١] لهذا يُقر ناي بان القوتين الصلبة والناعمة تشابكتا بشكل يصعب تفكيكه في عالم اليوم.[٢] لهذا فقد حذر من المشككين الذين يعرفون القوة من وجه واحد، والتي يعرفونها بأنها الأعمال المتعمدة لإصدار الأوامر والسيطرة، ويتجاهلون الوجه الآخر لها أو 'التركيبي' للقوة – أي القدرة على الحصول على النتائج التي تريد دون إن تضطر إلى إرغام الناس على تغيير سلوكهم على طريق التهديدات والرشاوى.[٣]

ولهذا فهو يخرج بمفهوم جديد، إذ يؤكد بان لابد من الخروج باستراتيجيه ناجحة، وهذه الاستراتيجية ترتبط في كيفية الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة بطريقة أفضل في مواجهة التحديات الجديدة.[٤] ولهذا فان هناك ما يطلق عليه بـ'القوة الذكية'* فهي ليست صلبة ولا ناعمة بل هي مزيج

---

[1] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص٥٢

[2] المصدر نفسه ص٥٩

[3] المصدر نفسه ص٣٨

[4] المصدر نفسه ص١٩٣

* سيتم تناول هذا الموضع في الفصل الثالث كأحد المبادئ التي يعتمد عليها الرئيس اوباما في تنفيذ الاستراتيجية الأميركية.

منهما معا.[1] وقد أكد بأنه قبل أكثر من أربعة قرون نصح "مكيافيللي" الأمراء في ايطاليا بان يكون المرء مخوفا أهم من كونه محبوبا. ولكن الأفضل في عالم اليوم أن يكون المرء مالكا لهاتين الصفتين معا.[2] وفي ضوء هذه المحاكاة، فانه استشهد بالحرب الباردة، التي يؤكد بأنها كُسبت بخليط من القوتين الصلبة والناعمة، فالقوة الصلبة خلقت جدارا حادا من الاحتواء العسكري، ولكن القوة الناعمة جعلت النظام السوفياتي يتآكل ويهترئ من الداخل.[3] لذا فان "السيف" ستظل الولايات المتحدة محتاجة إليه بين الحين والآخر في الصراع ضد الإرهاب وفي جهودها لزيادة الاستقرار. فالحفاظ على القوة الصلبة جوهري للأمن، غير انه لا يمكن النجاح في "السيف" وحده فلا بد من مزجها بالقوة الناعمة في عالم اليوم.[4] أي القوة الذكية.

وفي عالم اليوم، فان موارد القوة الثلاثة كلها -العسكرية، الاقتصادية، الناعمة- تظل ذات صلة، ولو بدرجات مختلفة في علاقات مختلفة، غير انه إذا استمرت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الحالية للثورة المعلوماتية، فستصبح القوة الناعمة ذات أهمية في هذا المزيج.[5] بيد إن البراعة في إدارة موارد القوة الناعمة هي أبطأ وأكثر تشتتا وثقلا من إدارة موارد القوة الصلبة، لان موارد القوة الناعمة ليس هي فقط موارد رسمية تملكها الحكومة وإنما هناك موارد غير رسمية تملكها جهات غير حكومية.[6]

إذاً، القوة الناعمة ليست ضعفا، بل هي شكل من أشكال القوة، والفشل في دمجها بالاستراتيجية الأميركية تكون -بحسب رأيه- غلطة كبيرة.[7] فالقوة الناعمة حقيقة مهمة.[8]

غير إن الذي يثار مما تقدم، ما الأسباب التي دعت ناي إلى التنظير والتركيز على القوة الناعمة ويجعلها في هذه الأولوية والأهمية، وعلى حساب القوة الصلبة لاسيما العسكرية منها، والسبب من وجهة نظر ناي هو فقدان الصلة والرابطة بين القوة العسكرية والانجازات الايجابية في عالم اليوم، ويستند في ذلك إلى الحجج التي أوردها "ستانلي هوفمان" وهي: أولا، إن أقوى وسائل القوة العسكرية والتي تتمثل بالأسلحة النووية أصبحت مقيدة. ثانيا، إن الأسلحة التقليدية أصبحت مكلفة. ثالثا، التغيير الذي طرأ على دور القوة يرتبط اليوم بالقيود الداخلية لاسيما بالدول الديموقراطية. أخيرا، هناك قضايا ومجالات لا يمكن أن تحل بالقوة العسكرية.[9] لهذا فقد أكد ناي بأنه "أضحى من الصعب في العالم

---

[1] المصدر نفسه ص١٦
[2] المصدر نفسه ص١٩
[3] المصدر نفسه ص٨٦
[4] المصدر نفسه ص٢١١
[5] المصدر نفسه ص٥٩
[6] المصدر السابق ص١٥٠
[7] المصدر نفسه ص١٢
[8] المصدر نفسه ص٢٩
[9] ناي، جوزيف: المنازعات الدولية... مصدر سابق ذكره ص٣٢

المعاصر، استخدام العصا... إذ القوة العسكرية، على الرغم من ضرورتها كسياسة ردع وإكـراه، فهـي أصبحت صعبة جدا... وأصبحت الحرب أمرا جدا مكلف من الناحية المادية". [1] ولهذا فقد جاء الإعلام والسلطة الرمزية الأخرى لتأدية الدور نفسه، أي "القدرة على تحقيق مردود في الشؤون الدولية من خلال الاستقطاب أكثر مما يمكن تحقيقه عبر الإكراه البدني". [2]

لهذا، يرى جوزيف ناي بأنه منذ الإمبراطورية الرومانية، لم يحدث إن امتلكت أمة من الأمـم مثـل هذه القدرة من القوة العسكرية،والاقتصادية، والثقافية، كالتي تمتلكها الولايات المتحدة الأميركية اليوم، لكن هذه القوة لا تتيح للولايات المتحدة إن تحل مشكلات عالمية كالإرهاب، والتدهور البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، دون أشراك الأمم الأخرى. ومن ثم فالقوة الناعمة هي أفضل وسيلة في استمالة الدول إلى الاشتراك في هذه القضايا، لاسيما وقد أثبتت التجربة نجاعتها ومدى تأثيرها. [3] فـضلا عـن ذلك فان الولايات المتحدة وبحسب هذه القوى، تتمتع بقوة دفع أكثر من أي دولـة أخـرى في العـالم. ويرى انه لكي تحافظ على نفوذها العالمي، عليها إن تؤكد على قيم الانفتاح وحقوق الإنسان، فنفوذها لا يعتمد فقط على القوة العسكرية والاقتصادية، بل أيضا على قيمها وجاذبيتها العالمية. [4] وهـذا مـا أكده الكاتب الأميركي " غاري هارت" من أهمية المبادئ الأميركية في وضع الاستراتيجية، فهذه المبـادئ "هدامة للمجتمعات القديمة والتراتبية والتي تقودها الطبقة والتقاليد، وهذه التقاليد جذابة إلى حد هائل، خصوصا للشباب، الذين يستطيعون تصور المزيد من الحرية، وطرازا للحياة أفضل، ونظامـا اجتماعيـا أكثر انفتاحا". [5] إذاً بقدر تماشي السياسات الأميركية الرسمية في الداخل والخـارج مـع الديموقراطيـة، وحقوق الإنسان والانفتاح، واحترام آراء الآخرين، ستستفيد الولايـات المتحـدة مـن اتجاهـات عـصر المعلومات المعولمة هذا بانعكاسه ايجابيا على قوة أميركا الناعمة. [6] لذا فان الجاذبية الديموقراطية مكون أساس للقوة الأميركية العالمية المسيطرة. [7]

لذلك فان ثورة المعلومات وعولمة الاقتصاد قد وسعت من قوة الولايات المتحدة الناعمة في بدايـة القرن الحادي والعشرين. [8] لأن الكثير من الآليات التي تقودها العولمة هي ملامح مميزة لثقافة الولايات المتحدة الأميركية واقتصادها، فقد نشأ جزء كبير من ثورة المعلومـات في الاقتـصاد الأميركـي، كمـا إن

[1] نقلا عن، اليحياوي، يحيى: مصدر سابق ذكره ص٣٢
[2] نقلا عن، المصدر نفسه
[3] المصدر نفسه ص ص٣٣-٣٤
[4] موسى، عبده مختار: مستقبل العلاقات السودانية-الأميركية بعد اتفاقية السلام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣١٩)، ايلول٢٠٠٥ص٦٢
[5] هارت، غاري: القوة الرابعة، الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة، ترجمة محمد التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥ص٥١
[6] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص٦١
[7] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٢٠٣
[8] ناي، جوزيف س: المصدر السابق ص٦٠

جزءا كبيرا شبكات المعلومات المعولمة يجري ابتكاره فيها أيضا، لـذا فـان المقـاييس والمعـايير الأميركيـة يصعب تجنبها.[١] مما شكل أساس متين لقوة الولايات المتحدة الناعمة.

وبذلك فان لدى الولايات المتحدة الكثير من المصادر والموارد التي تقدم لها قوة ناعمة مـن خـلال السمعة والجاذبية، لذا فقد قدم ناي العديد من المؤشرات الدالة على قوة الجاذبية فيها، منها مـا يتعلـق بان الولايات المتحدة هي أول وأكبر مصدر للأفلام والبرامج التلفزيونية في العالم، وهذا المصدر ماله من تأثير، فالصور كثيرا ما تنقل القيم بصورة أقوى مما تفعل الكلمات، وهوليود هي أكبر مـروج ومـصدر للرموز البصرية، ومن بين (١,٦) مليون طالب مسجلين في جامعات خارج بلدانهم، ٢٨٪ موجودون في الولايات المتحدة، وقد لعبـت المبـادلات الأكاديميـة والعلميـة دورا مهمـا وبـارزا في توسـيع القـوة الأميركية الناعمة وتعزيزها، كما إن أكثر من (٨٦) ألف أجـنبي كـانوا مقـيمين في مؤسـسات تعليميـة أميركية في عام ٢٠٠٢، كما إن الولايات المتحدة تنشر كتبا أكثـر مـن أي بلـدا آخـر، وتبيـع مؤلفـات موسيقية ضعف ما تبيعه اليابان التي تليها في المرتبة، ولديها مضيفون على مواقع الانترنيت يزيدون على ثلاثة عشر ضعف المضيفين في اليابان، وتحتل المرتبة الأولى في الفوز بجوائز نوبل في الفيزيـاء والكيميـاء والاقتصاد، كما تنشر ما يقارب من أربعة أضعاف المقالات العالمية والدولية التي تنتجها اليابان المنافسة التالية لها في هذا المجال.[٢] كما إن من العوامل التي تزيد من قوة أميركا الناعمة، هو الانتـشار الـسريع للغة الانكليزية بعدّها اللغة العالمية المشتركة.[٣] لهذا فان الكثير من قوة الولايات المتحدة الناعمة تنتجها "هوليود، وهارفارد، وبرمجيـات المايكرسـوفت ومايكـل جـوردن".[٤] فـضلا عـن ذلـك، فـان الفائقيـة الاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة تشكل عامل جذب لها أيضا، إذ ما يقارب من نصف اكـبر خمسمئة شركة في العالم هي شركات أميركية، أي أكثـر بخمـسة أضـعاف مـا لـدى اليابـان، الـتي تليهـا مرتبة.[٥]

وعلى أساس ما تقدم، يؤكد ناي بان الولايات المتحدة تمتلك مصادر هائلة للقوة الناعمة، وكثيرا ما تستخدمها بفاعلية لتحقيق النتائج التي تريدها، لذا فان فرص قوة أميركا الناعمة ستزيد إذا ما تصرفت بمهارة.[٦] فقوة الولايات المتحدة الناعمة تنمو من ثقافتها، ومن قيمها وسياساتها المحلية والخارجيـة.[٧] وأكثر من ذلك فان سياستها الخارجية وأسلوبها يمكن إن توجد فرقا في صورة شرعيتها، من ثم في قوتها الناعمة، لذلك فصورة الولايات المتحدة وجاذبيتها تتكون بحسب ناي، من أفكار ومواقف كثيرة مختلفة،

---

1 المصدر السابق ص٧٤
2 المصدر نفسه ص ص٦٣-٦٤
3 بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٢٠٨
4 ناي، جوزيف س: المصدر السابق ص٤١
5 المصدر نفسه ص٦٣
6 المصدر نفسه ص١١٣
7 المصدر نفسه ص٢٠٧

ولذلك فان هذه المصادر الثلاثة -الثقافة والقيم، والسياسات المحلية، والسياسة الخارجية- وعلى مدى السنين، كانت هذه المصادر كثيرا ما تنتج قوة ناعمة، أي القدرة على حصول الولايات المتحدة على النتائج التي تريدها لاجتذاب الآخرين بدلا من إرغامهم بالقسر. وهذه المصادر الثلاثة مهمة كلها.[١]

إذن تنعكس هذه القوة الناعمة لتضيف الشرعية في استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم تجتذب الحلفاء المؤيدين لها.[٢] ولهذا فالصراع المتواصل من أجل الشرعية يبين أهمية القوة الناعمة.[٣] لذا فمن الممكن إن تخلق هذه الشرعية من خلال المؤسسات التي توسع من القوة الناعمة الأميركية، من خلال خلق هياكل من القواعد الدولية تتسق مع الطبيعة الليبرالية والديموقراطية لنظامها الاقتصادي، كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة، التي قد روجت للقيم والمبادئ الأميركية.[٤]

لذا فليس من الذكاء الانتقاص من القوة الناعمة بعدّها مجرد مسألة صور، وعلاقات عامة وشعبية مؤقتة زائلة. فإنها شكل من أشكال القوة ووسيلة للحصول على نتائج مرغوبة، وعندما تنتقص من أهمية جاذبية الولايات المتحدة للبلدان الأخرى، فستدفع الولايات المتحدة ثمنا لذلك، والاهم هو انه إذا كانت الولايات المتحدة مكروهه في بلدٍ ما إلى درجة إن يصبح الولاء لها قبلة الموت في السياسة المحلية لذلك البلد، فليس من المحتمل إن يقدم زعماؤه السياسيون تنازلات وامتيازات لمساعدة الولايات المتحدة.[٥] لذا فان نجاح الأخيرة سيعتمد على تطوير إدراك أعمق لدورة القوة الناعمة، وتطوير توازن أفضل للقوتين الصلبة والناعمة في مبادئها الجيوبوليتيكية.[٦] لان عدم تطوير ذلك سيؤدي إلى تآكل القوة الأميركية، ومن ثم تقود إلى إضعاف القدرات، والنتيجة النكوص في تحقيق الغايات والمقاصد الاستراتيجية.[٧]

وهكذا فان الولايات المتحدة تقوم على تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وتفرد أسلوبها في الحياة كخير وسيلة لتصدير ثقافتها إلى الآخرين، مستغلة في ذلك ما تمتلكه من قدرات دعائية وإعلامية كبيرة تحمل رسالة موجهه نحو الخارج حيث التسليم بالقدر الأميركي.[٨]

ومع تولي إدارة جديدة للحكم في الولايات المتحدة، منذ كانون الثاني/ يناير٢٠٠٩، أضحت الأطروحة النظرية للأدميرال "جوزيف ناي" موضع اهتمام عدد كبير من المحللين والسياسيين في الولايات

---

1 المصدر نفسه ص١١٠
2 المصدر نفسه ص٢١٢
3 المصدر نفسه ص٥٧
4 المصدر نفسه ص٣١
5 المصدر السابق ص١٩٠
6 المصدر نفسه ص٢١٥
7 هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص٨٥
8 العمار، منعم صاحي: الاستراتيجية والديمقراطية... مصدر سابق ذكره ص٣٤

المتحدة، لاسيما من زاوية إمكانية الإفادة منها في تدعيم مكانة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، إذ بات الرأي السائد بان القوة الصلبة المعتمدة في حالتي أفغانستان والعراق قد أضـرتا بـصور الولايـات المتحدة الخارجية.[١] وان القوة الناعمة لابد من أن تُعتمد كخير وسيلة لتغيير تلك الصورة.

ومعنى هذا، إن أطروحة القوة الناعمة تؤكد باستطاعة الولايات المتحدة إن تحصل بهذه القوة على النتائج ذاتها التي تريدها في السياسة الدولية، لان الدول الأخرى غالبا ما تريد اللحـاق بهـا، أو أتبـاع أنموذجها أو تقليده، إعجابا بقيمها، أو تطلعا من لدنها إلى إدراك مستوى ازدهارها ورفاهيتها وانفتاحها، ومن ثم فليس من الضرورة في شيء أجبار الآخرين على التغيير من خلال الإرغام والإغـراء، ولكـن بالإمكان إجبارهم بطرق أخرى تجعلهم "يريدون ما تريده أنت"، ودونما استفزازهم، أو استخدام أساليب القوة الصلبة.[٢]

لقد أراد ناي وبشكل علمي ومنهجي أن يرفض أطروحتي، صعود الأمـم وسـقوطها لكينـدي، و الأحادية القطبية لكروثامر من خلال ما تمتلكه الولايات المتحدة من موارد القوة الصلبة، فهو يؤكد على التكيف الأميركي مع تطور أوضاع البيئة الدولية وبما تمتلكه الولايات المتحدة، فـالقوة لا تعتمـد فقـط على العوامل المادية الملموسة، وإنما هناك عناصر غير ملموسة من القوة مـن الممكـن توظيفهـا بطريقـة استراتيجية لإدامة القيادة الأميركية العالمية، من خلال المشاركة وتحقيق التعـاون ولكـن ضـمن جاذبيـة القيم الأميركية. إذاً، حاول ناي على إيجاد توازن في مفاهيم الأطروحتين السابقتين مـن خـلال بلـورة إدراك لدى صناع القرار الأميركي قائم على الأشكال الجديدة لبسط النفوذ والقوة والتأثير بما لا يشكل استفزاز للقوى الأخرى من جانب، وبما يؤهل استمرار القيادة الأميركية ولكن بوسائل جديدة. لذا فقد دعا ناي إلى إنشاء مبادئ جيوبوليتيكية أميركية عالمية الأبعاد، لا ترتكز على القوة العسكرية والاقتصادية فحسب، وإنما تعتمد في صياغتها أيضا على بعد ثالث وهو جاذبية القيم والمبادئ التي تعتنقها الولايات المتحدة الأميركية "القوة الناعمة".

وبذلك مثلت مبادئ الليبرالية والليبرالية الجديدة الأساس الأيديولوجي والحافز الفكري للإدراك الاستراتيجي الأميركي الذي انطوى بدوره على صياغة مبادئ جيوبوليتيكية متوافقة وذلك الإدراك، إذ زودت الليبرالية الإدراك الاستراتيجي الأميركي بالعديد من المفاهيم والقيم والمبادئ ضمن طرح جديد لفكـرة المجـال الحيـوي والمتـضمنة الجيوديموقراطيـة، والجيواقتـصادية، والجيومؤسـساتية،والجيوثقافية، والجيوجاذبيـة، والجيوانـسانية -حقـوق الإنـسان-، والجيوتعدديـة، والجيوأخلاقيـة، والجيوقيميـة، والجيوقانونية. ومن أهم هذه المفاهيم التي ترتكز بها باقي المفاهيم الأخرى هي الجيوديموقراطية، بمعنـى إن الديموقراطية ينبغي ألا تقتصر في انتشارها وتمددها على أساس محلي أو إقليمي محدد، بل ينبغـي إن

[1] اليحياوي، يحيى: مصدر سابق ذكره ص٣٥
[2] المصدر نفسه ص٣١

تكون ذات أبعاد عالمية تشتمل عليها الكرة الأرضية جميعا. وقد أكد على هـذا البعـد الجيوديمـوقراطي فوكوياما في أطروحته نهاية التاريخ من خلال التأكيد على البعد العالمي في انتشار الديموقراطية إلى باقي أنحاء العالم. والمفهوم الثاني هو الجيواقتصادية وهذا ما برز من خلال مفهوم العولمة واقتـصاد الـسوق، والذي ركز هذا المفهوم على جعل الأسواق العالمية سوقا واحدا، بـل ينبغـي ألا توجـد هنـاك حـدود وعوائق تحد من انتقال الأموال والسلع والخدمات عبر الدول، مما يجعل هذا المفهوم يتجاوز في فرضياته الاستراتيجية وخططه التصورية نطاق المحلية والإقليمية لينتقل بالاقتصاد الليبرالي إلى مفهـوم العالميـة، وليؤسس في ضوء ذلك مبادئ جيوبوليتيكية تتفق وهذا المفهوم من حيث تقويمهـا للمنـاطق الجغرافيـة الحيوية. أما المفهوم الثالث، الجيومؤسساتية والتي تعمل على خلق مؤسسات سياسـية واقتـصادية ذات طابع عالمي قائمة على المفاهيم الليبرالية وبقيادة الولايات المتحدة الأميركية وبما يضمن في النهاية القيادة الأميركية العالمية، ومن ثم يحقق الأهداف والمصالح التي تسعى لها من خلال نشر هذه المفـاهيم ذاتهـا. والمفهوم الأخير، الجيوثقافية، وهو العمل على جعل المفاهيم والقيم والمبادئ والثقافـة الأميركيـة ذات طابع وأبعاد عالمية، لتنعكس في النهاية كقوة جاذبـة ومـؤثر في الـدول والأطـراف الأخـرى ممـا يحقـق الأهداف والمصالح الأميركية وبدون الاعتماد الكلي والوحيد على القوة الصلبة، وهذا ما ذهبت إليـه أطروحة القوة الناعمة.

وبتعبير آخر، أخذ الإدراك الاستراتيجي الأميركي ينظر بفعل الليبرالية وبشقيها التقليدي والجديد إلى جميع المفاهيم والمفردات أعلاه على إنهـا كـائن حـي ينمـو ويحتـاج لمجـال جغـرافي للنمـو والتوسـع. فالديموقراطية واقتصاد السوق والتعددية وحقوق الإنسان والثقافة والمؤسسات، تموت إذا بقيت حبيسة مجال جغرافي محدد وضيق يتمثل بكيان الدولة، وحتى تحيى هذه المفاهيم وفق الإدراك الأميركـي فإنهـا تحتاج إلى مجالات توسعية تتمدد فيها وتنتشر عبرها. وعلـى أسـاس ذلـك لم تنهـي الليبراليـة المفـاهيم الجيوبوليتيكية بل قدمت فهما جديدا لتلك المفاهيم وجعلتها أكثرا تعقيدا من قبـل لتركـز علـى البعـد العالمي في رسم وتنفيذ المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية، مما انعكس على وسائل البناء الاستراتيجي لها، لينتقل بها إلى مفاهيم مثل إذابة الحدود والترابط عبر الحدود والانتقال عبر المسافات الكونية، في تحقيق المقاصد والأهداف الأميركية وعبر الترويج لمبادئها الأساسية.

المبحث الثاني

الواقعية والواقعية الجديدة

زودت المدرسة الواقعية باتجاهيها التقليدي والجديد الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية بصور ومفاهيم معينة حول النظام الدولي، تتعلق بان الأخير هو نظام فوضوي، ولا يمكن العيش فيه إلا عن طريق إدامة القوة، والبحث عن المصلحة، ومن ثم لا يمكن إدارته إلا عن طريق مفهوم توازن القوى كأساس ضروري في أي استراتيجية تنتهجها الولايات المتحدة في تفاعلاتها الخارجية، ومن ثم انعكاس ذلك على صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية المتوافقة وذلك الإدراك والفهم لهذا الواقع الدولي.

المطلب الأول

الواقعية Realism

جاءت المدرسة الواقعية كرد فعل على المذهب الليبرالي- المثالي، نتيجة الخلل الذي أصاب العلاقات الدولية منذ ثلاثينيات القرن الماضي حينما تعرض المذهب المثالي إلى انتكاسة شديدة وخيبة أمل.[1] فالنزاعات حصلت في الثلاثينيات، والشلل التدريجي لعصبة الأمم، وصعود الأنظمة الفاشية بقدر كبير، وتوجت هذه المحصلات باندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، التي فاقت بفظاعتها كل ما حدث حتى حينه، فضلا عن بروز وظهور الحرب الباردة بين العملاقين، كل ذلك أوضح جيدا الصورة الوهمية للفرضيات التي تؤسس الرؤية المثالية للعلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه ساعد على نمو الرؤية التي تشدد على البعد النزاعي الجوهري لهذه العلاقات.[2] لهذا شهدت العلاقات الدولية انعطافا حادا في تفسيراتها النظرية أطلق عليها المدرسة الواقعية.

لقد رفضت الواقعية حجج الأنموذج المثالي، وأكدت على إن فهم وتفسير السياسة الدولية كما هي عليه في الواقع لا كما يجب أن تكون عليه، من خلال دراسة المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة، لهذا عدّت التاريخ وشواهده مادة أساس لتأكيد صحة تشخيصها.[3] كما رفضت حجة التفكير المثالي، بان العلاقات الدولية تستند في جوهرها إلى التعاون والانسجام بين أعضاء المجتمع الدولي، في حين شددت

[1] دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف: مصدر سابق ذكره ص٥٦

[2] خضراوي، هادي: ابرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى، دار الكتب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٣ص٢٩

[3] الحاج، إبراهيم: الواقعية السياسية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢ص٢٤

الواقعية على أن التنافس والصراع والفوضى هي التي تعم هذه العلاقات.[1] كما اعتقد الواقعيون إن الطبيعة البشرية ثابتة أو في الأقل يصعب تغيرهـا بـسهولة، فالإنـسان لـيس مجبـورا علـى حـب الخـير والفضيلة، فالإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة، وللصعوبة في تحقيق السلام من خلال القانون الدولي أو التنظيم الدولي، لذا يغدو من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم واسـتخدام القـوة، كتوازن القوى على سبيل المثال.[2] وعليه فان هذا الحوار الأول بين الليبرالية-المثالية والواقعية هو جزء لا يتجزأ من الفكر الواقعي، ويتعلق بمعظم التطورات المستقبلية التي شهدها هذا الحقل.[3]

وعلى الرغم من الجذور الفكرية والفلسفية التي ورثتها الواقعية من التاريخ الأوروبـي في مختلـف مراحله وعصوره من قديم ووسيط وحديث.[4] إلا أنها انطلقت كرؤية معاصرة من الولايات المتحدة الأميركية كإدراك مترافق مع التوجه الجديد للاستراتيجية الأميركية التي كانت جل اهتماماتهـا متركـزة حول المصلحة القومية التي اقتضتها الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.[5] لتصبح الواقعيـة في السنوات التي أعقبت عام ١٩٤٥، نظرية سائدة في العلاقات الدولية تطـرح صـورة للعـالم لتبـدو إنهـا "المنطق السليم" للموضوع.[6] وكان من ابرز دعاتها "جورج كينان، وادوارد هالييت كار، وريمـون ارون، وهنري كيسنجر، وغيرهم"، غير إن رئيس هذا التيار هو الأميركي "هانز مورجنثاو".[7] الذي يتفق أغلب الكُتّاب بان مساهمته من خلال كتابه "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام"، تُعدّ لوحدها سببا مهما لتأسيس الأنموذج الواقعي وأهميتـه في حقـل العلاقـات الدوليـة ولاسـيما في تـأثيره علـى مدركات صانع القرار الأميركي.[8]

لقد اعتمدت الواقعيـة في المـستوى الفكـري والفلـسفي علـى المـشاهدة والاستقـصاء والتحليـل والتجريب، بحثا عن الحقيقة في الواقع، فهي منهج يدرك عـدم صـحة المـذهب القائـل بإمكانيـة إدراك الحقيقة باعتماد متفرد على العقل وحده، إذ لابد من اللجوء إلى المدركات الحـسية ومـن تفاعلـها مـع الواقع، فلا حقيقة علمية دون شهادة حس وتجريب يعقبها عملية إدراك وإشغال فكـر.[9] فرؤيتهـا في

---

[1] نعمة، كاظم هاشم: العلاقات الدولية... مصدر سابق ذكره ص٥٥

[2] توفيق، سعد حقي: مبادئ العلاقات... مصدر سابق ذكره

[3] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٢١٧

[4] تستمد الواقعية أفكارها من العديد من الفلاسفة والكتاب حديثا وقديما، أمثال هيرودوت، ومكيافيللي، وتوماس هوبز، ومينغ تسو وغيرهم، للمزيد ينظر:

Donnelly, Jak: Realism and International Relations, Cambridge University Press, Cambridge, 2000,pp1-7

[5] منذر، محمد: مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت،٢٠٠٢ ص ص٣٣-٣٤

[6] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٣٥

[7] بريار، فيليب، ومحمد رضا جليلي: مصدر سابق ذكره ص ١٧

[8] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص ص٢١٧-٢١٨

[9] الحاج، إبراهيم: مصدر سابق ذكره

ضوء ذلك تتجسد في: كيف يسير العالم؟ وعلى أساسها انطلق مورجنثاو من مبدأ أساس يتمثـل في أن هناك أشياء كثيرة في العالم لا نستطيع أن نغيرها، ومن الواجب علينا محاولة فهمها كما هي. أي أن ينظر إلى العلاقات الدولية كما هي وليس كما يجب أن تكون.[1] لذا فان الواقعية تربط بين المقدمات والنتائج بصرف النظر عن التمنيات والآمال. غير إن ذلك لا يعني بأنها لا تتبنى أهدافا ومبادئ، ولكنها تقبلـها في أطار الواقع الممكن، ومن ثم فان أي تخطيط استراتيجي يقوم على العوامل والعناصر المتوفر فعليا،[2] في بناء مبادئها الجيوبوليتيكية. ولهذا عدَّ رواد الواقعية بان هذه النظرية أكثر النظريات اتـصالا بـالواقع طالما إنها تعبر عن أوضاعه كما هي.[3]

وبناءً عليه، انطلقت المدرسة الواقعية من ثلاثة افتراضات رئيـسة، تتمثـل أولا، في إن الـدول هـم الفاعلين الوحيدين، وثانيا، الأمن في إطار المصلحة القومية هـو الهـدف الأكـبر في الـسياسة الدوليـة، وأخيرا، فان القوة هي الأداة الغالبة.[4]

فما يتعلق بالافتراض الأول فان الدولة هي الفاعل الرئيس، وهـي مـستوى التحليـل الـرئيس في العلاقات الدولية.[5] لذا فان العلاقات الهامة بين المجتمعات المختلفة هي تلك التي تجري عبر مؤسسات الدولة، وقد تمارس هيئات أخرى مثل المنظمـات الدوليـة-الحكوميـة وغـير الحكوميـة- والمؤسـسات الاقتصادية، وجماعات الضغط، وحتى الأفراد، لكن الدولـة تبقـى الفاعـل الـرئيس، لان الدولـة هـي المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع هذه الهيئات الأخرى، والتي تنظم هذه الهيئات، وتقرر الشروط التي تعمل من خلالها.[6]

إن هذا الافتراض يؤدي بالواقعية إلى ثلاث نتائج أساس بالنسبة للدولة: أولهمـا، إن الدولـة هـي العنصر الفاعل الأبرز وان العناصر الفاعلة الأخرى في السياسة الدولية جميعا ذات مكانة أقـل أهميـة. وثانيهما، إن سيادة الدولـة تـشير إلى وجـود مجتمـع سياسـي مـستقل يتمتـع بالـسلطة القانونيـة فـوق أراضيه.[7] أما ثالثهما، تفترض الواقعية بان الدول أو صناع القرار فيها، تتصرف بشكل عقلاني رشيد، وتنظر إلى الدولة بعدّها فاعل عقلاني **Rational Actor**، وتنتهج سياسة عقلانية في رسـم أهـدافها الاستراتيجية، والوسائل المتاحة لتحقيقها، وتعيّن أهم البدائل المتاحة أمام صناع القرار مع أخذ قابليـة

---

1 فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٢٢١

2 حسين، عدنان السيد : تطور الفكر... مصدر سابق ذكره ص٢١١

3 مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية... مصدر سابق ذكره ص١٨

4 أحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص٢٢٣

5 سيد أحمد، عادل: القوة في العلاقات الدولية، حرب غزة ٢٠٠٩ نموذجا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٦)، ابريل٢٠٠٩ص١٠٦

6 براون، كريس: المصدر السابق ص٣٧

7 دن، تيموثي: الواقعية، في جون بيليس وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٢٤٩، كذلك ينظر، ستيرن، جيفري: تركيبة المجتمع الدولي... مصدر سابق ذكره ص ص٢٣-٢٤

وقدرات الدولة نفسها في الحسبان، بمعنى إن الدولة تسعى إلى غايتها وأهدافها بطريقة عقلانية، وإنها ستقيس المخاطر والفرص والتكاليف والعوائد، ومن هنا يرى البعض بان عقلانية مورجنثاو هي عقلانية أداتيه، لأنها عقلانية تتعلق بالمصلحة الوطنية وكيفية الحصول عليها، وحفظها سواء كانت مصلحة مطلقة أو نسبية.[1]

أما الفرضية الثانية التي تؤكدها الواقعية، فهي تتعلق بالمصلحة القومية،وان هذا التشديد على المصلحة يعبر عن فكرتين: الأولى، إن للدول مصالح. والثانية، إن مصالح الدول تسيطر على سلوكها. وعلى هذا فالدول مثل الأشخاص لها مصالح، ومن ثم فان الدول تتصرف انطلاقا من هذه المصالح وليس استجابة لمبادئ مجردة، مثل الأمن الجماعي، أو الرغبة في التصرف بشكل غيري. فالدول لا تضحي بنفسها أبدا، فهي أنانية من حيث الأساس.[2] لذا يُعدّ مفهوم المصلحة القومية متغير رئيس بحيث لا يمكن استيعاب أي استراتيجيه دونه.

وبناء عليه، فان المصلحة القومية الأساس هي التي تتعلق بالبقاء، فهي تشكل الهدف الأول للدول جميعها، وهذه هي المصلحة القومية أو العليا التي يجب على الزعماء السياسيين كلهم إن يلتزموا بالحفاظ عليها وهي ما تسمى بـ"السياسة العليا"، أما الأهداف الأخرى جميعها كالازدهار الاقتصادي والقضايا الاجتماعية، هي أهداف ثانوية أو تدعى بـ"السياسة الدنيا".[3] وقد صاغ الواقعي "هنري كيسنجر" هذه الفكرة بالآتي:"إن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر".[4]

وعلى أساس ما تقدم صاغ مورجنثاو مفهومه حول المصلحة القومية، إذ أكد بأنه طالما ظل العالم مقسما إلى دول ذات سيادة فان الحد الأدنى لاستراتيجية أي دولة تكون حفظ البقاء، ونظرا لان كل دولة مضطرة لحماية وجودها المادي والسياسي، والثقافي ضد أي هجوم من الدول الأخرى، فان المصلحة القومية تتطابق مع حفظ البقاء القومي وتشكلان معا هوية واحدة.[5]

لذا فان كل بناء أو فعل استراتيجي في نظر الواقعيين أساسه البحث عن المصلحة القومية، وتُفسر القرارات المتخذة في هذا المجال بالغاية منها.[6] لذلك يؤكد مورجنثاو بان "رجال السياسة يفكرون ويعملون بوحي المصلحة".[7]

---

[1] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٢٤٠

[2] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٣٧

[3] دن، تيموثي: الواقعية... مصدر سابق ذكره ص٢٥٠

[4] نقلا عن المصدر نفسه ص٢٤٤

[5] فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص ص٢٣٢-٢٣٣

[6] أبو عامر، علاء: العلاقات الدولية الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٤ص١٣١

[7] مورجنثاو، هانز. جي: السياسة بين الأمم ج١... مصدر سابق ذكره ص٢٣١

وبذلك يعتقد مورجنثـاو بـان الـسياسي الـواقعي يؤكـد مـن الناحيـة الإدراكيـة في بنـاء فروضـه الجيوبوليتيكية، استقلال المجال السياسي، كما يؤكد كل من عـالم الاقتـصاد والقـانون وعلـم الأخـلاق استقلال مجاله الخاص به، فهو يفكر على صعيد المصلحة المعروفة في ضوء القوة كما يفكر الاقتـصادي على صعيد المنفعة، والقانوني على صعيد التطابق بين العمل والقانون، والأخلاقي على صعيد التوافق بين العمل والمبادئ الخلقية، ولهذا فان الواقعي السياسي لا يـستطيع إلا إن يخـضع جميـع هـذه المعـايير لمعياره السياسي.[1]

لذلك رفض مورجنثاو أن تتبنى الدولة مواقف أخلاقية تحد من سعيها لاكتساب وبلوغ المصلحة، بل يذهب بأنه لا ينبغي إن يعطي متخذي القرارات وزنا للدوافع الأخلاقية المجردة. فـالقيم الأخلاقيـة هي المصلحة القومية عينها، فحيثما كانت مصلحة الولايات المتحدة فتلك قيمة أخلاقية يجـب الـسعي لاكتسابها، فالأخلاق ليست جزرا معزولة عن المصالح القومية.[2] وبذلك ليس هنـاك خُلـق سياسـي دون اعتداد للنتائج السياسية المتوقعة من العمل الأخلاقي.[3] ولهذا يقـاس كـل خُلـق سياسـي علـى أساس النتائج والأهداف التي تتمخض عنه.

إلى جانب ذلك، فان المصلحة القومية في مفهوم هذه النظرية تتحـدد في أطـار القـوة الـتي تتحـدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجنثاو بفكرة التأثير أو السيطرة.[4] وهذا منطلق الفرضية الثالثة التي تقوم عليها هذه المدرسة-القوة-.

وعليه أكد مورجنثاو بان السياسة الدولية هي صراع على القوة بغـض النظـر عـن أهـدافها النهائية البعيدة، والقوة السياسية في تصوره هي المقـدرة علـى التـأثير في تفكـير وسـلوك الآخـرين.[5] فالقوة وفقا للواقعية، هي قدرة فرد أو مجموعة أو أمة على التـأثير في سـلوك الآخـرين وفـق الغايـات النهائية المرجوة للطرف المؤثر، أو هي سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم، أو هي القدرة على السيادة في النزاع والتغلب على المعوقات.[6]

إذاً القوة السياسية التي تعنيها هذه المدرسة، هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع نطاق من ذلك بكثير، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية، والتفاعل الذي يتم بين هذه المتغيرات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هـذا الحجـم تتحـدد إمكانياتهـا في

---

[1] فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٢٢٥
[2] المصدر نفسه ص٢٣٣
[3] مورجنثاو، هانز. جي: المصدر السابق ص٣٣
[4] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية... مصدر سابق ذكره ص ص١٨-١٩
[5] أبو عامر، علاء: مصدر سابق ذكره ص١٣٠
[6] سيد أحمد، عادل: مصدر سابق ذكره ص١٠٧

التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول. ومن هنا تنظر الواقعية إلى العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر من أجل زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.(١) وهذا ما أكده مورجنثاو بان "السياسة الدولية كغيرها من السياسات إلا صراعا على السلطان، فالسلطان هي هدفها الآني والفوري، مهما كانت أهدافها النهائية البعيدة".(٢) ونتيجة لهذا تمثل العلاقات الدولية صراعا من أجل القوة فيما بين الدول التي تسعى كل منها إلى تعظيم مصالحها القومية إلى أقصى حد ممكن. لذا يذهب مورجنثاو، بأنه نظرا لصعوبة قياس القوة، تعمل الدول في بيئة دولية غير موثوقة، فمن أجل المحافظة على أمنها تكون غاية استراتيجيتها تعزيز مستوى قوتها إلى أقصى حد ممكن.(٣)

ونتيجة لما تقدم، يذهب مورجنثاو إلى انه "ليست السياسات الداخلية والدولية إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من أجل القوة، وتختلف أغراضها في المجالين كنتيجة لاختلاف الأوضاع الأخلاقية والسياسية والاجتماعية التي ترتبط بكل منهما".(٤) وبذا فانهما ليس إلا إحدى ثلاث: سياسة تهدف للحفاظ على القوة، وسياسة تسعى لزيادتها، وسياسة تسعى لإظهارها.(٥) وعليه فان جوهر السياسة الدولية لدى المدرسة الواقعية رغم التغيرات التي حصلت بعد الحرب الباردة، هو مفهوم القوة والمصلحة القومية إذ يمثلان إحدى المرتكزات الأساس لتحليل العلاقات الدولية.(٦)

غير إن السؤال الذي يثار، ما الأسباب التي تجعل من السياسة الدولية في نظر المدرسة الواقعية صراع على القوة؟، يجيب مورجنثاو، بان الصراع من أجل القوة قد تحدد بشكل عميق في الطبيعة الإنسانية والتي تُعد مصدره، فهذه الطبيعة تضع في كل إنسان الرغبة والميل نحو القوة.(٧) وان أسباب السلوك التجريبي للدول واجهت افتراضا يتعلق بتبريرات الإنسان، فالأخير يبحث عن القوة بسبب الطبيعة الفطرية غير الآمنة لبيئته، وان الناس مجبورون للحصول على القوة ليس بسبب إن القوة غير مرغوبة في سبيل تحقيق غاياتهم، ولكنها وسيلة لتحقيق المتطلبات النفسية. والإنسان يبحث عن القوة أما بعدّها غاية أو وسيلة، وان سلوك الدولة هو مجرد امتداد لسلوك الإنسان، وان الواقعيين يرون بأنه إذا لم تبحث الدول عن القوة في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها فإنها-أي الدولة- سوف تبحث عنها

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري: المصدر السابق ص١٩

[2] مورجنثاو، هانز. جي: السياسة بين الأمم ج١... مصدر سابق ذكره ص٥٥

[3] ليتل، ريتشارد: توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩ص١٢٦

[4] مورجنثاو، هانز. جي: المصدر السابق ص٦٧

[5] دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف: مصدر سابق ذكره ص٧١

[6] جندلي، عبد الناصر: إشكالية المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٦)، حزيران ٢٠١٠ص٣٦

[7] توفيق، سعد حقي: مبادئ العلاقات... مصدر سابق ذكره ص١٤٩

لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات، وإذا لم تقم الدول بذلك في الوقت الذي تقوم به دول أخرى، فانه سيكون محكوما عليها بمعاناة الإكراه والاندحار، ومن ثم الاندثار.(١)

وهكذا يرى الواقعيون بان الحرب تنشأ من سعي الدول للحصول على القوة والأمن في عالم فوضوي، وعالم لا وجود فيه لجهة تحكيمية عليا في موضوع النظام سوى مبدأ المصلحة الذاتية وقوة السلاح، ومن هذا المنطلق يفسر النظام بأنه هيكل أو شكل توزيع القوة بين الدول.(٢) لهذا تفترض الواقعية بشكل عام بان العلاقات بين الدول تتميز بـ"الفوضى **Anarchy**" أي لا توجد حكومة عالمية تسيطر على جميع الدول لتطبق عليهم قواعد عامة.(٣) وفي ظل هذا الوضع الفوضوي فان الدول مضطرة إلى أن تحافظ على نفسها فيما أصبح يعرف بـ"نظام العون الذاتي **Self Help System**"، أي الاعتماد على النفس في البحث عن القوة، والعمل ضمن ظروف نظام فوضوي حيث لا يوجد نظام حكومة عالمية، لذا يتعين على الدول أن تعتمد على مواردها الذاتية لتحقيق غاياتها، وغالبا ما يمكن تحقيق هذه الغايات من خلال التعاون، لكن احتمال نشوب الصراع يبقى قائما على الدوام.(٤) لذلك فان الحرب أو التلويح بالحرب كان يمثل نقطة محورية في توصيفات أنصار المدرسة الواقعية وتفسيراتهم للعلاقات الدولية.(٥)

وفي الوقت الذي تعزز فيه دولة ما أمنها من خلال "العون الذاتي"، فانه تساهم في الوقت نفسه بالشعور بعدم الأمن من جانب دولة أخرى، وهو ما يعرف بـ"المعضلة الأمنية **Security Dilemma**"، لذلك يجب عدم الاعتماد على أية دولة أخرى في إجراءات تعزيز الأمن وضمان البقاء، لان عالم السياسة الدولية لن تقدم الأصدقاء والثقة والفضيلة، بل تقدم بيئة من عدم الاطمئنان المستمر من خلال غياب حكومة عالمية، وكل ما ممكن هو محاولة الحفاظ على الوجود من خلال الاعتماد على الذات أو من خلال آلية توازن القوى.(٦)

لهذا عدّ الواقعيون ميزان القوى أحد السبل الهامة لإقامة السلام والاستقرار على الصعيد الدولي، فعندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المتعذر على إحداهما أن تسعى للهيمنة.(٧) لذا فتوازن القوى هو شيء ضروري يقترن بأي نوع من النظام الدولي، وان الدول لن تكون لها أي حرية

---

1 المصدر السابق ص١٤٧

2 إحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص٢٤٩

3 بول، هيدلي: المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،ط٣، دبي، ٢٠٠٦ص١٠٣

4 دن، تيموثي: الواقعية... مصدر سابق ذكره ص٢٢٨

5 تيلور، بيتر، وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص٩٧

6 فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٢٤٢

7 منذر، محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٣

في العالم إلا حين تكون القوى متوازنة، وان موازين القوى لا تظهر وتدوم إلا عندما تدرك الدول ذلك، وحين تكون راغبة في التصرف بناء على ذلك.[١]

وفي ضوء ما تقدم عرف مورجنثاو توازن القوى بأنه "نظام يهدف إلى الحيلولة دون تحقيق أي عنصر التفوق على العناصر الأخرى، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه".[٢] ولذا فان الاستقرار ضمن التوازن يضم عدد من القوى المستقلة، وعندما يتعرض هذا الاستقرار للاضطراب أما بفعل قوة خارجية، أو نتيجة تبدل عنصر أو أكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فان هذا النظام يبدي ميلا أما لإعادة التكافؤ الأصلي أو لإقامة تكافؤ جديد.[٣] ونتيجة لذلك فان توازن القوى يؤدي مهمتين: أولهما، يخلق استقرارا غريبا في العلاقات بين الدول، يكون في حاجة دائمة إلى إعادة فرضه، أما المهمة الثانية، فهو تأكيد تحرر أية دولة من سيطرة دولة أخرى.[٤] إذا هدف توازن القوى هو إيجاد الاستقرار والمحافظة على جميع عناصر النظام.

إن المدرسة الواقعية قد سيطرة على التفكير والإدراك الاستراتيجي الأميركي خلال حقبة الحرب الباردة وبعدها. ففي عالم يؤمن فيه الجميع تقريبا بان القوة تستطيع أن تفعل بها كل شيء، يبقى السباق نحو القوة والقدرة والسلطة أمرا راهنا ومستمرا.[٥] في الأداء الاستراتيجي وفي صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية.

كما بلورة المدرسة الواقعية إدراكا لدى صناع القرار الأميركي، بان يركزوا على المصلحة لا على الأيديولوجية، وان يدركوا إن في الإمكان أن يقوم تعايش بين الدول العظمى وغيرها حتى لو تضاربت قيمها.[٦] فضلا على دعوتهم بان تكون المصالح القومية هي القيم بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا ما وضحه الكاتب "جويل روزنتال" بقوله "يصّر الواقعيون على أن باستطاعة المصلحة القومية إن تكون تعبيرا عن القيم الأميركية، بل يجب أن تكون كذلك".[٧] وفي هذا المعنى يرى مورجنثاو بان فكرة المصلحة القومية الأميركية تُولد "قوة روح الدولة" فبقوة الدولة يتحقق الاستقلال والاستمرار.[٨] وهذا ما أكده كيسنجر بقوله "إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة براغماتية، فهي سياسة تمليها المصلحة الأميركية".[٩]

---

1 براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص١٢٥

2 مورجنثاو، هانز.جي: السياسة بين الأمم...ج١... مصدر سابق ذكره ص٢٣٨

3 المصدر نفسه

4 فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص٢٥٢

5 **Grieco, Joseph: Cooperation Among Nation: Europe, American and Non-Tariff Barriers to Trade, Cornell University Press, New York, 1990,p.39**

6 دن، تيموثي: الواقعية... مصدر سابق ذكره ص٢٢٨

7 نقلا عن، فيليكس، انطونيا: مصدر سابق ذكره ص٩٩

8 بدوي، محمد طه: مصدر سابق ذكره ص٥٩

9 نقلا عن، أبو عامر، علاء: مصدر سابق ذكره ص١٣١

إن ما تقدم يؤكده الرئيس الأميركي نيكسون للكونغرس عام ١٩٧٠ بقوله " إن هدفنا في المقام الأول هو دعم مصالحنا على المدى البعيد بسياسة خارجية متميزة، ويتعين أن تصوغ مصالحنا التزاماتنا لا العكس".[١] كما أكد في موضع أخر، بان تبني الولايات المتحدة مبادئ جيوبوليتيكية متناسبة مع الأهمية الاستراتيجية لتلك المصالح، وان تكون قدرة الولايات المتحدة وإرادة استخدامها لهذه القدرة بمستوى الخطر الذي يواجهها.[٢] لذلك فان تطبيق المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية تقام حسب هذا المنظور، ليس فقط من منظار التهديدات، وإنما أيضا من زاوية النتائج والمكاسب التي من الممكن أن تحصل عليها.

وبذلك عدّ الواقعيون المصالح الاستراتيجية في المقام الأول، وحالما يتأمن هذا الجانب يكون من الممكن السعي نحو أهداف هامة ومطلوبة أخرى، كنشر نظام السوق الحرة، وإنشاء حكومات ديموقراطية. ولن ينشأ هناك أي توتر بين أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية، ونشر أفكارها ومبادئها القيمية، ولكن إذا كان من شأن الديموقراطية أن تقوض الأهداف الاستراتيجية للبلاد، فسوف يكون الخيار أمام الواقعين واضحا.[٣]

لهذا يدعو كيسنجر عدم الربط بين الأخلاق والمصالح الأميركية الخارجية، مؤكدا على بلاده "فهم العلاقة بين المبدأ الأخلاقي والسياسة الخارجية اليومية. فالمبادئ الأخلاقية عالمية وبدون إطار زمني. لكن السياسة الخارجية مقيدة بالظروف، فهي على حد تعبير بسمارك "فن الممكن"... وعندما تطبق المبادئ الأخلاقية دونما اعتبار للشروط التاريخية، تكون النتيجة عادة زيادة في المعاناة بدلا من تحسينها".[٤]

فضلا عن ذلك فقد أصبح منهج استخدام القوة في العلاقات الدولية هو جزء من العقيدة الاستراتيجية الأميركية، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ أكدت التقارير المقدمة إلى الكونغرس إلى ضرورة عدم استبعاد استخدام القوة من أجل خدمة المصالح القومية الأميركية، بغض النظر عن مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون الدولي.[٥] لذا يطالب الواقعيون ولاسيما هنري كيسنجر، باستمرار القيادة الأميركية على العالم من موقع القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والتكنولوجية، ودون تخفيض في الميزانية العسكرية.[٦]

---

[1] نقلا عن، كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٢٥٣

[2] نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة... مصدر سابق ذكره ص٣٩

[3] تاير، برادلي أ: السلام الأميركي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة بإشراف عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤ص١٤

[4] كيسنجر، هنري: المصدر السابق ص ص٢٦٢-٢٦٣

[5] النعيمي، أحمد نوري: السياسة الخارجية... مصدر سابق ذكره ص٩١الهامش

[6] أحمد، حسن بكر: إدارة الأزمة الدولية، نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥ص٢٩

وبذلك تبقى المصلحة القومية ولاسيما الأمن القومي على رأس أولويات الولايات المتحدة الأميركية، والتي تكون مستعدة لاستخدام قوتها الهائلة ولاسيما العسكرية منها عندما ترى بان المخاطر تحيق بها، لذا تبقى القوة الأميركية أكثر ملائمة للتأثير في سلوك الآخرين ومن ثم انعكاس هذا الإدراك للقوة والمصلحة في بناء المبادئ جيوبوليتيكية للولايات المتحدة الأميركية وبما يخدم ويحقق تلك المصالح والأهداف.

وعليه جادل الواقعيون بأنه إذا فقدت الولايات المتحدة مكانتها المهيمنة فسيحدث تحول في ميزان القوى، مما يعرض مبادئها الجيوبوليتيكية التي أقامتها إلى تحديات أكبر.[1] لذا أصبح في الإدراك الاستراتيجي الأميركي بان سلامة الولايات المتحدة رهينة بحفظ توازن القوى في أوروبا وآسيا.[2] بل وفي جميع أنحاء العالم.

لهذا تُعدّ الواقعية كحال الليبرالية، خطابا أيديولوجيا، لأنها تحمل في طياتها بوادر الهيمنة الأميركية على العالم، ولذلك نجدها ترفض التغيير على مستوى النظام الدولي، وتقر بأستمراريته، أي أنها تريد الحفاظ على الوضع القائم الذي يتميز بهيمنة القطب الواحد على هيكله.[3]

إذاً زودت الواقعية الإدراك الاستراتيجي الأميركي بالحوافز الضرورية التي تقوم على القوة، والمصلحة، وتوازن القوى، لتنعكس في بناء مبادئ جيوبوليتيكية عالمية الأبعاد تؤمن بالأطر النظرية والفكرية التي استحدثتها هذه المدرسة وتنادي بها، لتكون جزءا لا يتجزأ من الأداء الاستراتيجي الأميركي في تفاعلاته الخارجية.

المطلب الثاني

الواقعية الجديدة Neo-Realism

تُعدّ الواقعية الجديدة والتي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، بمثابة امتداد للواقعية التقليدية. والتي من أهم روادها "كينيث والتز، وروبرت جيلبن، وجون ميرشايمر"، الذين سعوا إلى تقديم نظرية علمية موضوعية للعلاقات الدولية، على عكس الواقعية التقليدية التي كانت تقوم على البديهية، لذا ورغم انطلاق الواقعية الجديدة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية التقليدية، إلا أنها تعمل على تحويل العلاقات الدولية إلى علم اجتماعي.[4]

---

[1] ليتل، ريتشارد: الأنظمة الدولية... مصدر سابق ذكره ص٤٩٤

[2] مورجنثاو، هانز: السنة الأميركية في السياسة الخارجية، في روي مكريدس (إشراف): مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٦ص٣٥١

[3] جندلي، عبد الناصر: مصدر سابق ذكره ص٤٠

[4] توفيق، سعد حقي: مبادئ... مصدر سابق ذكره ص١٥٠

وثمة اتفاق على إن أهم عمل واقعي جديد ذي معنى من توليفة مورجنثاو ظهر عام ١٩٧٩، عندما نشر كينيث والتز كتابه المعنون "نظرية السياسة الدولية"، والكتاب الذي سبقه عام ١٩٥٩ والموسوم بـ"الإنسان والدولة والحرب"، لتمثل نقطة انطلاق للتفكير الحديث حول أسباب الحروب، وهو في معظمه عمل في مجال نظرية السياسة الدولية، والذي صب في قالب تقليدي، وبذلك فقد أمتاز والتز بأنه باحث ذو خلفية واقعية كلاسيكية. لذا أنصب اهتمام والتز على أنتاج نظرية "وضعية" وليس "معيارية"، والنظرية الوضعية تعني طرح مقولات مترابطة ومتصلة تشبه القوانين ويمكن إن نستخلص منها فرضيات يمكن اختبارها، رغم انه يعترف بان الاختبار يميل إلى أن يكون عملية انطباعية في العلاقات الدولية، أكثر مما هو عليه في العلوم الأساسية.[1]

لذا كان والتز أول باحث منظر في مجال السياسة الدولية، يقول إن المقاربة "البنيوية **Structure**" هي وحدها ما يُرسي الأساس اللازم لنظرية مناسبة في السياسة الدولية.[2] إذ أمن إن دراسة العلاقات الدولية غالبا ما تهمل تأثيرات البنية-التي هي عدد القوى الكبرى في النظام- أو تسيء فهمها. إلا انه يوافق على إن النظرية المرتكزة إلى بنية النظام الدولي تستطيع فقط المساهمة في تفسير "بعض الأنماط البارزة والهامة والدائمة".[3]

لذلك ركز والتز على أهمية بنية النظام السياسي الدولي كأكبر فاعل في سلوكيات الدول.[4] ووفقا لذلك فان النظام يتكون من البنى والوحدات المتفاعلة، والبنية هي ذلك الجزء الأساس من النظام الذي يتيح إمكانية التفكير في النظام ككل. لذلك يجب أن يتم تعريف البنية من خلال ترتيب وتنظيم أجزائه. لأنه وحدها التغيرات الحاصلة في ترتيبات الأجزاء تؤدي إلى التغيرات في البنية. لذا فان البنية والأجزاء مرتبطان، ومتعلقان، ولكن غير متماثلان، والبنية ليس شيئا ملموسا نراه ونتحسسه بل هو شيء مجرد، لا يمكن تعريفه من خلال إحصاء الأجزاء المادية من النظام أو من خلال مبادئ ذلك الترتيب.[5]

كما أكد والتز إن الوحدات المختلفة تعمل في ظل قيود بنيوية متماثلة، فبالنسبة للسياسة الدولية، لا تملك الدول مطلق الحرية لتفعل ما تشاء لأنها مقيدة إلى حدٍ ما ببنية النظام السياسي الدولي. فالبنية تفرض مجموعة من الظروف المقيدة للوحدات، لذا فان البنية تؤثر في السلوك عن طريق مكافأة بعض أنواع السلوك، ومعاقبة أنواع أخرى، ومن خلال التكييف الاجتماعي لذوي العلاقة ومن خلال المنافسة بينهم توجه البنية سلوكهم في النظام. ولا ينكر والتز بان الدول حرة ويمكنها أن تحاول فعل ما تشاء،

---

[1] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٥٢
[2] ليتل، ريتشارد: توازن القوى.... مصدر سابق ذكره ص١٩٨
[3] نقلا عن، المصدر السابق ص٢٤٦
[4] بيليس، جون، و ستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٨
[5] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٦٨

لكنه يؤكد أنها إذا تجاوزت القيود التي تفرضها بنية النظام ستتعرض لردة فعل عامة. ويهدف والتز إلى أن يوضح، كيف إن بنية النظام تؤثر في الوحدات المتفاعلة فيما بينها، وكيف إن هذه بدورها تؤثر في البنية، أي إن بنية النظام تدفع الدول إلى القيام بتصرفات من شأنها إعادة أنتاج النظام.[1]

كما يخطو والتز خطوة مهمة ضمن أطار البنية حين يؤكد انه يمكن دراسة السياسة الدولية على ضوء "منطق الأنظمة القليلة العدد". فالاهتمام في نظريته حول السياسة الدولية يكاد ينحصر في القوى الكبرى، لذلك عندما يذكر البنية السياسية للنظام الدولي يقيّد تحديد هذه البنية بتركيب القوى الكبرى.[2] لذا فانه يؤكد بان "الوحدات الأقوى هي التي تُعِد مسرح العمل للآخرين ولها هي نفسها".[3] لهذا يعلل والتز استراتيجية الدولة وسياساتها بحسب محددات موقعها في تشكيلة القوى الكبرى.

وعلى أساس ذلك يرى والتز، إن سلوك الدول وبناء مبادئها الجيوبوليتيكية لا يحدده ذكاء أو خبث قادتها، أو ما يعانونه من نقص جسدي أو روحي، وإنما يتحدد لصيغ نابعة من الطبيعة الفوضوية لعملية السياسة الدولية.[4] لذا فان الفوضى هي البنية التي تشكل سلوك الدول وتحركه.[5] وبهذا طبق والتز الفوضى على السياسة الدولية، ومفاده انه مع وجود دول ذات سيادة، وعدم وجود نظام قانوني يملك السلطة عليها، فان الانقياد إلى الصراع والحرب يغدو شيئا مؤكدا-وهذا ما أكدته الواقعية التقليدية-، وفي حالة الفوضى الدولية لا يوجد انسجام تلقائي بين الدول، لذا فان أي دولة من الممكن إن تستعمل القوة لتحقيق أهدافها، ولان الدولة هي الحكم الأخير في الحكم على نواياها ودوافعها، فان أية دولة وفي أي وقت يمكن أن تلجأ إلى القوة لتنفيذ استراتيجيتها، لذلك على كل دولة أن تكون مستعدة دائما وباستمرار أما لمواجهة القوة بالقوة أو لدفع ثمن الضعف.[6] وبذلك فان البنية الفوضوية هي بنية متينة، لذا فان السياسات العالمية في المستقبل قد تتصف بالعنف نفسه الذي اتصفت به في الماضي.[7]

وبذلك يعدّ والتز "منطق الفوضى" قويا ينشأ من بنيتها، ويولد أنماط سلوكيات تعيد أنتاج النظام، ويكون هذا المنطق فاعلا "بغض النظر عن كون النظام مؤلفا من قبائل أو أمم أو شركات احتكارية قليلة أو عصابات شوارع ".[8] لذا ركز والتز على البناء الفوضوي كسبب رئيس للحرب، وبذلك غير الشكل الداخلي للتفكير الذي كان يركز قبل ذلك على الإنسان والدولة، ليؤكد في ضوء ذلك بان هناك بناء

---

[1] ليتل، ريتشارد: توازن القوى... مصدر سابق ذكره ص ص٢٠٤-٢٠٥
[2] المصدر نفسه ص٢٠٩
[3] نقلا عن، المصدر نفسه ص٢٠٩ الهامش
[4] ستيرن، جيفري: مصدر سابق ذكره ص٦٦
[5] دن، تيموثي: الواقعية... مصدر سابق ذكره ص٢٣٨
[6] فرج، أنور محمد: المصدر السابق ص ص٥١-٥٢
[7] بيليس، جون: الأمن الدولي... مصدر سابق ذكره ص٤١٧
[8] نقلا عن، ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص ص٢٠٦-٢٠٧

عالمي يقف خلف الحروب.[1] وعلى أساس ذلك فان النظام الفوضوي، وليس الطبيعة البشرية الـذي يدفع إلى الخوف والغيرة والشك وانعدام الأمن، ويمكن إن ينشأ الصراع حتى إذا كانت للأطراف المعنية نوايا حسنة بعضها تجاه بعض.[2] ولهذا فان منطق الفوضى وبحسب ميرشايمر، يجبر كل قوة كبرى على اتخاذ موقف عدواني في النظام الدولي.[3]

وفي ضوء هذا التركيز علـى البنـاء الفوضـوي للنظـام، أكـدت الواقعيـة الجديـدة، بأنـه لا توجـد اختلافات واضحة كثيرة في الوظائف والمهمات التي تواجه الدول، الاختلاف الأساس بين الدول هـي في قدرتها وليس في وظائفها أو مهماتها. فالدول تحاول أن تنجز مهمـات أغلبهـا عامـة لكـل الـدول، والأهداف التي يطمحون للوصول إليها متشابهة، غير إن القدرات التي يكون الاخـتلاف عليهـا تحـدد مركز الدول في النظام، وان توزيع القدرات يحدد بنية النظام، كما إن التغيير في توزيـع القـدرات تحفـز التغيير في بنية النظام كما هو الحال في توزيع القوة من النظام الأحادي إلى النظام الثنائي إلى المتعدد.[4]

وبهذا أكدت الواقعية الجديدة ضمن أطار البنية على كيفية توزيع القوة في النظام الدولي، وكيفيـة تأثير هذا التوزيع في سلوك الدول في السياسة الدولية.[5] والذي أكد في ضوءه والتز بأنه لا يكون للقوة صلة بالسياسة إلا إذا حُددت على أساس توزيع القدرات، فأي دولة ذات موارد قوة شـاملة يمكـن أن يكون لها تأثير كبير على الدول ذات موارد القوة المحدودة، بينما يكون تأثير الدول الصغيرة على الدول الكبيرة ضئيلا جدا. فالقوة تدفع في اتجاه واحد في حال وجـود تبـاين كـبير في القـوة بـين دولـتين وفي اتجاهين عند عدم وجود تباين بينهما.[6] إذا فالقوة التي تملكها أي دولة تتحدد بنيويا في ضوء القوة التي تملكها الدول الأخرى في النظام، ومن ثم فان مقدار قوة أي دولة لا يمكن التعبير عنه إلا في ضوء صورة نسبية مئوية من مقدار القوة الإجمالي الكائن داخل النظام. وهكذا إذا زادت القوة لدى دولة ما فان قوة الدول الأخرى ستنتقص بالضرورة بمقدار متناسب.[7]

لذا فان أي بنية سياسية، وفي أي مستوى للتحليل بحسب المنظور الواقعي الجديد يتم تعريفها من خلال ثلاثة عناصر هي:[8]

١. المبادئ المنظمة لترتيب الوحدات التي تتعايش في نظام لا مركزي سمته الفوضى.

---

1 المصدر السابق ص ص١٢٧-١٢٩

2 دن، تيموثي: الواقعية..مصدر سابق ذكره ص٢٣٧

3 ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص٢٦٣

4 توفيق، سعد حقي: مبادئ... مصدر سابق ذكره ص١٥٠

5 **Organski, A.F.k. and Jacek Kugler: The War Ledger, University of Chicago Press, Chicago, 1980p.83**

6 ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص٢١٤

7 المصدر نفسه ص٢١٦

8 فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص ص٣٦٧-٣٦٨

٢. طبيعة الوحدات ووظائفها، فالدول ستبقى الأساس في التفاعل داخل النظام.
٣. توزيع عناصر القوة، أي القدرات التي تتمتع بها الوحدات داخل النظام.

وهكذا وعلى أساس حجج الواقعيون الجدد، فان أمكانية تحديد بنية النظام على أساس الفوضى من جهة، وتوزيع القدرات من جهة أخرى، يؤدي الجمع بين هذين العاملين البنيويين إلى عدم استقرار مزمن بالنسبة للقوى الكبرى، فمن أهم عواقب الفوضى مثلا أن الدول تصبح في ارتياب دائم بشأن نوايا الدول الأخرى.[١] وهذا هو الأساس في الدعوة إلى زيادة القوة.

لذا تفترض الواقعية الجديدة أن السياسة تدور حول القوة، وتحديدا كيفية تنظيم القوة، لأنه لا يمكن الحديث عن نظام سياسي إلا إذا كانت القوة منظمة بطريقة هادفة ومميزة تنتج النظام.[٢] لذلك صور الواقعيون الجدد بنية النظام الدولي كما لو كانت هناك بنية واحدة لا غير ألا وهي القوة، ووجودها مستقل عن الدول وليس مبنيا من قبل الدول.[٣] وهذا يعني انه عند محاولة تأسيس البنية السياسية للنظام لا حاجة إلا لتعيين القوى الرئيسة فيه، بمعنى إن هناك عدد قليل من الدول التي لديها ما يكفي من القوة للتأثير على كل الدول الأخرى في النظام.[٤]

غير إن السعي نحو القوة في منظور الواقعية الجديدة سوف لن يكون غاية في حد ذاته كما هو الحال في الواقعية التقليدية، وإنما هو وسيلة للبقاء.[٥] وهذا ما أكده ميرشايمر إذ يشير، بان الدول تطمح إلى البقاء بتعظيم قوتها إلى أقصى حد ممكن.[٦]

لذلك تعدّ الواقعية الجديدة، الأمن القومي والقوة العسكرية والبقاء القومي للدولة قضايا ترتبط ببقاء الدولة ولا يمكن التفريط فيها، أو تقديم أية قضية عليها في الأهمية، وتسميها -كما هو الحال في الواقعية التقليدية- بقضايا السياسة العليا.[٧]

فالبقاء كما يعده والتز شرط مسبق لتحقيق أي هدف تسعى إليه الدول، غير انه يؤكد إن بعد هدف البقاء فأهداف الدول قد تكون متنوعة إلى أبعد الحدود، بحيث تتراوح من الطموح لغزو العالم إلى مجرد الرغبة في إن تترك لشأنها.[٨] وهذا ما أكده ميرشايمر بان القوى الكبرى منهمكة في الاهتمام ببقائها،

---

[1] ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص٢٦٢
[2] المصدر نفسه ص٢٠٥
[3] المصدر نفسه ص٢٥٣
[4] المصدر السابق ص٢١٥
[5] توفيق، سعد حقي: مبادئ... مصدر سابق ذكره ص١٥٠
[6] ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ذكره ص٢٥٨
[7] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص ص٤١٥-٤١٦
[8] دن، تيموثي: الواقعية... مصدر سابق ذكره ص ص٢٤٢-٢٤٣

فالساحة الدولية هي نظام الاعتماد على الذات. وما على القوى الكبرى في نهاية الأمر إلا الاتكال على مواردها الذاتية.(١)

ووفقا لذلك نكون أمام نظام "المساعدة الذاتية" التي أكدت عليه الواقعية التقليدية من قبل، فالدول مضطرة في هذه البنية الفوضوية للعناية بنفسها، لأنه لا يوجد من يعتني بها. ولا يفترض والتز إن الدول كيانات عدوانية تسعى إلى توسعة نفسها بالضرورة، لكنه يفترض بالتأكيد إنها ترغب في المحافظة على نفسها، وهذا يعني إنها مضطرة للاهتمام بأمنها، كما إنها مضطرة إلى إن تعد أن الدول الأخرى تشكل تهديدا محتملا لها. فعليها أن تواصل تكييف موقفها في العالم حسب قراءتها لقوة الدول الأخرى ولقوتها هي.(٢) وبذلك يشكل مبدأ "المساعدة الذاتية" مبدأ العمل في ظل النظام الفوضوي ومنطقه.

غير إن مبدأ "المساعدة الذاتية" وكما تطرحه الواقعية الجديدة، سيذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى في سياق سعي الدولة إلى تحقيق الأمن لنفسها، وان السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن تسمى "المعضلة الأمنية".(٣) ليشكل الخوف وانعدام الثقة صميم المعضلة الأمنية. وحتى عندما يسود الاعتقاد إن دولة ما تضمر نوايا حسنة، يظل هناك شعور بان هذه النوايا يمكن أن تتبدل.(٤)

وينجم عن هذه الاهتمامات والتحركات المتصاعدة حول مبدأ المساعدة الذاتية، وما ينجم عنها من معضلة أمنية، ظهور ميزان القوى في الواقعية الجديدة. وعلى أساس ذلك أكد والتز انه " إذا كان هناك نظرية سياسية متميزة بشأن السياسة الدولية، فأنها حتما توازن القوى".(٥) ليؤكد بان خطر الهيمنة يدفع دائما إلى قيام توازن القوى.(٦) وان كان ينشأ في البداية كنتيجة غير مقصودة لسعي الدول إلى البقاء في النظام الدولي الفوضوي.(٧)

لهذا يحاجج الواقعيون البنيويون، بان توازن القوى في إطار نظام المساعدة الذاتية يبرز حتى في غياب سياسة واعية ترمي إلى الحفاظ عليه، لهذا يعتقد والتز بان موازين القوى تنشأ بصرف النظر عن نوايا أي دولة بعينها، وفي رأيه إن التوازن العرضي يقوم من خلال التفاعلات والمعاملات بين الدول تماما على غرار التوازن الذي يقوم بين الشركات والمستهلكين في سوق اقتصادية حرة.(٨) لذا يطرح والتز نسخة "الخيار العقلاني" لميزان القوى يفترض فيه إن الدول أنانية تهتم بمصلحتها الخاصة وتحدد

[1] ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص٢٦١
[2] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٥٤
[3] دن، تيموثي: المصدر السابق ص ص٢٤٥-٢٤٦
[4] بيليس، جون: الأمن الدولي... مصدر سابق ذكره ص٤١٩
[5] نقلا عن، ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص١٩٧
[6] المصدر نفسه ص٢٤٩
[7] المصدر نفسه ص٣٠٠
[8] دن، تيموثي: المصدر السابق ص٢٤٦

استراتيجياتها باختيار ما يحقق لها أكبر قدر ممكن من رفاهها.[1] وعلى أساس ذلك فـان البنيـة الدوليـة تدفع الدول إلى أتباع سياسات تقود إلى قيام توازن وإعادة أنتاج النظام.[2]

علاوة على ما تقدم، وعلى أساس مبدأ المساعدة الذاتية يطرح الواقعيون الجدد عـاملين أساسـين يسهمان في جعل التعاون أمرا صعبا حتى بعد انتهاء الحرب الباردة: أولهما، احتمـال "الغـش **Cheat**"، وثانيهما، الاهتمام الذي تبديه الدول بما يعرف باسم "المكاسب النسبية **Relative-Gains**".[3]

فما يتعلق بالعامل الأول، لا ينكر والتز وميرشايمر، بان التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، ولكنهم يجادلون مع ذلك بان هناك حدودا معينة لذلك التعاون، لان الدول كانت وستبقى خائفة مـن قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تعقد وقيامها بتحقيق سبق عليها. ويعد هذا الأمر مخاطرة كبيرة بـسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولا كـبيرا في ميـزان القـوى بـين الـدول. ويجادل ميرشايمر بأنها "قد تفتح المجال واسعا أمام الطرف الذي يمارس الغش بان يلحق هزيمـة حاسمـة بالدولة الضحية". وتدرك الدول أن هذا هو الواقع، لهذا تبقى حذرة ومدركة للحاجة إلى النهوض بأعباء أمنها القومي في نهاية المطاف.[4]

أما ما يتعلق بالمكاسب النسبية، يرى العديد من أتباع نظرية الواقعية الجديدة إن أحد العوائق الـتي تقف في وجه التعاون أيضا هو إن الدول تميل إلى الاهتمـام بــ" المكاسـب النـسبية" أكثـر مـن اهتمامهـا بـ"المكاسب المطلقة"، ليؤكدوا بأنه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لان يحقـق مـصالح كـل مـن أي دولتين متعاونتين، فانه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون، ولان الدول ستستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وعدم الثقة، فان التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه.[5] فضلا عن ذلك يضيف والتز سبب أخر في صعوبة تحقيق التعاون بين الدول، يتمثل في خشيتها من تبعيتها للدول الأخرى ولرفاهيتها، وان علاقة التبعية يمكن أن تأخـذ شكل علاقة المتفوق-التابع طريق ذا اتجاه واحد، أو يمكن أن تأخذ شكل الاعتمـاد المتبـادل-طريـق ذا اتجاهين، وان هذين النوعين من العلاقة يمكن إن يكون قائما في السياسة الدوليـة، ومـن ثـم يمكـن أن يدركا كتهديد.[6]

[1] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص٥٦
[2] ليتل، ريتشارد: توازن القوى...مصدر سابق ذكره ص٢٢٧
[3] بيليس، جون: مصدر سابق ذكره ص٤١٩
[4] المصدر نفسه ص٤٢٠
[5] المصدر نفسه ص٤٢١
[6] توفيق، سعد حقي: مبادئ ... مصدر سابق ذكره ص١٥١

غير الواقعية الجديدة رغم ذلك لا تستبعد إمكانية التعاون بين الدول أحيانا من خلال المؤسسات الدولية، وتستفيد من هذا التعاون، بيد إن الدول الأكثر قوة في النظام الدولي تخلق وتشكل المؤسسات لكي تحتفظ أو تزيد من نصيبها من القوة العالمية. وعليه تمثل النظرة الواقعية الجديدة إلى المؤسسات في إنها "ساحات لممارسة علاقات القوة"، وتخدم الدول ذات القوة على حساب الدول الضعيفة التي ترغب في بعض الأحيان على الخضوع للنظام.[1] فضلا عن ذلك فان المنظمات أيا كان نوعها، لن تعكس سوى ميزان مصالح الأعضاء الذين تتكون منهم، وحين لا تكون الدول على وفاق يتعين على المنظمات الانخراط في مفاوضات للتوصل إلى حل وسط، وعندما يدب خلاف جوهري بين الدول تصبح المنظمات عديمة الفاعلية.[2] لذا فان الواقعيين الجدد يعتقدون بان نتائج الفوضى الدولية لا يمكن أن يلطفها وجود المؤسسات.[3]

وزيادة على ما تقدم يأخذ الواقعيون الجدد ولاسيما ميرشايمر بأهمية العامل الجيوبوليتيكي في بنية النظام الدولي، بعدّه قوة مادية مؤثرة على طريقة تصرف رجال الدولة.[4] لهذا ركز ميرشايمر على ناحية التمييز بين البر والبحر، وهو يأخذ بهذا الجانب لأن له تأثيرا أساسيا على منطق توازن القوى، إذ يعدّ بأنه لا يمكن فهم النتائج البنيوية للفوضى وتوزيع القدرات في النظام الدولي ما لم يتم التفريق بين قوى البر وقوى البحر. وينتج من ذلك إن البنية السياسية يتوسطها هذا التفرع، وإذا ما أُخذ النظام الدولي من هذه الزاوية، فانه سيتم فهم وإدراك منطق توازن القوى الذي يستلزم التفرقة بين الدول الجُزرية والدول القارية.[5] ولهذا فان إدخال البعد الجيوبوليتيكي يوفر ثلاث فوائد محتملة مترابطة هي: أولا، يوضح فكرة إن الصفة الإقليمية سمة متأصلة في بنية النظام. ثانيا، يجد ميرشايمر إن لا خيار أمامه سوى البحث في تأثير الأحادية القطبية على المبادئ الجيوبوليتيكية للدول الأخرى. ثالثا، تُظهر مقاربة ميرشايمر بان لبنية النظام تأثيرات مميزة على استراتيجية الدولة تبعا لموقعها الجيوبوليتيكي. وإذا تحققت تلك الفوائد المحتملة، فذلك يعني إن تأثيرات الجيوبوليتيكيا على صياغة مفهوم النظام الدولي هي فعلا تأثيرات بالغة وفاعلة.[6] ولهذا فمن الممكن التأكيد إن منطق ميرشايمر هو منطق جيوبوليتيكي.

وعلى أساس ما تقدم يمكن أجراء مقاربة بين الواقعية والواقعية الجديدة كما يوضحها جدول رقم (٣).

[1] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٤١٣
[2] ويبرك، مارك: مصدر سابق ذكره ص٤١
[3] سميث، ستيف: مقاربات جديدة للنظرية الدولية، في جون بيليس وستيف سميث: مصدر سابق ذكره ص٣٦٢
[4] ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص٣١٤
[5] المصدر السابق ص٢٦٥
[6] المصدر نفسه ص٢٦٥

جدول رقم (٣)

المقاربة بين الواقعية والواقعية الجديدة

	الواقعية	الواقعية الجديدة
وحدة التحليل الرئيسة	الدولة	النظام وبنية هذا النظام
اتجاه العلاقة السببية في تفسير العلاقات الدولية	العلاقة باتجاه واحد من خلال تفاعل الدول	العلاقة بأتجاهين، بين الدول، وبنية النظام الذي تتفاعل فيه الدول
منهج التفسير	استنباطي **Inductive**	استنتاجي **Deductive**
جوهر التفسير	الطبيعة الانسانية	الفوضى الدولية

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على، فرج، انور محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٦٤

ووفقا لما تقدم حفز منظري الواقعية الجديدة الإدراك الاستراتيجي الاميركي المؤثر في صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية، إذ يؤكد ميرشايمر بان نهاية الحرب الباردة تؤدي الى إحياء المنافسات التقليدية بين الدول، ليس فقط بين الدول الناشئة فحسب، بل ايضا بين الدول المتقدمة.[1] وبما ان الدول الكبرى الناشئة تسعى الى الإساءة للمصالح الاستراتيجية الاميركية في المستقبل فليس أمام الولايات المتحدة إلا الاستعداد لهذا الاحتمال، لذا يرى ميرشايمر بان الولايات المتحدة تتمتع بميزة بنيوية تعود الى قدرتها على العمل كموازن عبر البحار. وهو يؤكد ان "على الولايات المتحدة ان تكون الموازن عبر البحار وليس شرطي العالم". كما يكون من الأفضل ان تحقق التفوق النووي.[2] لهذا تعدّ الواقعية الجديدة بان التحدث عن تخفيض الميزانية العسكري الاميركية بعد انتهاء الحرب الباردة بمثابة "حماقة واضحة"، بل يحثون الرؤساء الاميركان على الاستعداد الدائم لمواجهة الدول التوسعية التي تحاول تحدي النظام العالمي.[3] لذلك فان رأي ميرشايمر بان تبدأ الولايات المتحدة بإعاقة تحول الصين الى دولة مهيمنة اقليمية.[4] ولهذا يبقى تعزيز الأمن العالمي هو مكون جوهري من مكونات الأمن القومي للولايات المتحدة الاميركية.[5]

---

[1] جيف، هينز: الديّن، في بريان وايت وآخرون(محررون): مصدر سابق ذكره ص٢١٥

[2] ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص ص٢٩٠-٢٩١

[3] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٩١

[4] ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص٢٥٤

[5] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص١٦

وبذلك تندرج محاولات الواقعية الجديدة في عملية تكيف الإدراك الاستراتيجي الاميركي مع مبادئها الفكرية ومفاهيمها النظرية ومن خلال تصورات والتز وميرشايمر حول النظام الدولي، كالبنية الدولية، والفوضى الدولية، وتوزيع القدرات بين القوى الكبرى، والقوة، والاعتماد على الذات، والمعضلة الامنية، وتوازن القوى، كابعاد لا بد لهذا الإدراك من استلهامها وفهمها حتى يتم صياغتها في مبادئ جيوبوليتيكية تكون معبرة عنها ومجسدة لها، لاسيما وما تتمتع به الولايات المتحدة من قدرات سمحت لها بان تتربع على قمة البنية الدولية التي وصفتها هذه النظرية، مما يملي عليها وبحسب هذه النظرية ان تصوغ دورها وأدئها الاستراتيجي بما ينسجم وذلك الموقع في البنية وبما يضمن بقاء توزيع القدرات لصالحها وان تمنع في الوقت نفسه اي توازن يغيير من توزيع القدرات في النظام او تساعد على صعود قوى تتحدى الهيمنة الاميركية.

وسنتناول ضمن هذا الأطار الواقعي أنموذجين واقعيين قد تركا أثارهما في تحفيز الادراك الاستراتيجي الاميركي ومن ثم في انتاج سلوك-مبادئ جيوبوليتيكية- يتسق وهذا الإدراك والفهم للواقع الدولي وهما: "صاموئيل هنتنغتون" و"زبيغنيو بريجنسكي".

المطلب الثالث

صِدام الحضارات وفكرة ايجاد العدو

إن خلق العدو الخارجي يشكل للدول الغربية العصب الايديولوجي للدعاية والنشاط الفكري والثقافي استنادا للقاعدة الميكافيللية القائمة على ان المحافظة على الوحدة الداخلية يتطلب خطر خارجي يهدد النظام الاجتماعي.(١) فالنظم الاجتماعية يمكن ان تحافظ على تماسكها بعدد من القوى في مقدمتها اللغة، والدين، إلا ان هذين العاملين ليسا كافيين، فالتهديد الخارجي يؤدي الى وحدة الأمة، فبقاء اقتصاد العالم الرأسمالي الغربي متماسكا في النصف الثاني من القرن الماضي لم يكن بسبب الايديولوجية الرأسمالية فحسب وأنما الخوف من الشيوعية والقوى الناجمة عنها.(٢)

فخلال الحرب الباردة كان هناك عدو واضح ومعروف بقوته وأيديولوجيته وخطوط تماسه المباشر وساحة مواجهته، غير انه بأختفاء هذا العدو اضحت المخاطر مجهولة وغير متوقعة من استراتيجيات غير متوازنة، والخطر الأكبر هو خطر اللايقين، وطالما انه ليس يقينيا فانه ليس هناك خطط جاهزة

---

[1] بلعيد، شكري: نظام دولي جديد أم مرحلة انتقالية؟ مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع(٣)، ١٩٩٤ص٥٦

[2] النجيفي، سالم توفيق: عالم متعدد الأقطاب بدون قوة مهيمنة، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، (٢٢)، كانون الثاني ٢٠٠٢ص١٠١

للمواجهة.[١] وبذلك لم يقتصر انهيار الاتحاد السوفياتي على ترك الولايات المتحدة دون عدو وحسب، بل دون 'آخر' واضح يمكنها ان تُعرف نفسها ضده ايضا.[٢]

ووفقا لذلك وجدت نخب الاستراتيجية الاميركية نفسها أمام مهمة وضع وأعتناق رؤية وإدراك استراتيجي جديد يحدد دور الولايات المتحدة في النظام الدولي، لذا كان من الضروري استبدال عقيدة الأمن القومي القائمة على معاداة الشيوعية.[٣] لذلك رأى علم السياسة الاميركي البارز 'صاموئيل هنتنغتون'، ان الولايات المتحدة تأتي في مقدمة الدول من حيث أمتلاك عناصر القوة المتكاملة، وانه لا توجد دولة في العالم تمتلك هذه القوة المتعددة الابعاد لتهديد زعامة الولايات المتحدة، غير انه يرى ان المجتمعات الناجحة هي التي تبتكر اساليب الحفاظ على ديناميتها.[٤] لهذا أكد بان 'أنتهاء الحرب الباردة غير كل التوازنات بحيث ان الحاجة لم تعد لايجاد القوة الكافية لخدمة الأهداف الاميركية بل على العكس ايجاد أهداف لاستخدام القوة الاميركية'.[٥]

ومن خلال هذا التكيف النظري الذي انطلق منه كأبتكار الاساليب وايجاد الاهداف لإدامة القوة الاميركية تبلورة فكرة ايجاد العدو لدى هنتنغتون وذلك لثلاثة اسباب، اولها، تتعلق في نظره بالذات الأنسانية. وثانيها، تتجسد بالمجتمع الاميركي ذاته وبناء أهداف دولته. وآخرها، يتعلق بإدامة القيادة الاميركية العالمية وأستمرار التحالفات الدولية معها وبزعامتها.

وعلى أساس هذه المؤشرات الثلاث انطلق هنتنغتون في عملية البحث عن العدو من منطلقات المدرسة الواقعية في تأكيده على الطبيعة الانسانية، اذ أكد بان البشر دائما يبحثون عن عدو يجسد مؤقتا أو دائما جوانب في الطبيعة الانسانية، فجذور الكراهية، والمنافسة، والحاجة الى الأعداء، وعنف الفرد والمجموعة، والحرب، مغروسة كلها على نحو لا يمكن تجنبه في النفس البشرية وظروفها.[٦]

أما السبب الثاني، فيعلله هنتنغتون بأنه ليس من المفاجئ بأضمحلال ونهاية الحرب الباردة زادت فتنة الهويات القومية الفرعية في الولايات المتحدة كما في العديد من البلدان الاخرى، فغياب تهديد خارجي خطير يقلص الحاجة الى حكومة وطنية قوية والى أمة مترابطة موحدة.[٧] لذا فان غياب 'الآخر'

---

[1] الجاسور، ناظم عبد الواحد: تأثيرات الحادي عشر من أيلول في السياسات العالمية تنافر الموجات بين ضفتي الأطلسي، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ع(٢٢) كانون الاول٢٠٠٣ص٤

[2] هنتنغتون، صموئيل ب: من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأميركية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥ص٢٦٣

[3] عاروري، نصير: حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٩٢٧)، تشرين الثاني٢٠٠٣ص ص٨-٩

[4] موسى، عبده مختار: مصدر سابق ذكره ص٦٢

[5] هنتنغتون، صاموئيل: تآكل المصالح القومية الأميركية، ترجمة سهيل أحمد حسين، مجلة أم المعارك، بغداد، ع(٤)، ١٩٩٨ص٢٣

[6] هنتنغتون، صموئيل ب: من نحن؟... مصدر سابق ذكره ص ص٤١-٤٢

[7] المصدر نفسه ص٢٦٦

الخارجي قد يقوض الوحدة، ويغذي الانقسامات داخل المجتمع.[1] وعليه فان الاميركان طالما رأو ان أمتهم تحيق بها الأخطار يكون لديهم أحساس عالٍ بالانتماء اليها، واذا تلاشى شعورهم بالخطر فقد تتقدم هويات أخرى على الهوية الوطنية ثانية.[2] لذا كلما عظُم إدراك تهديد العدو، قويت وحدة البلاد.[3] فالقابلية للخطر غدت مسألة مركزية في الاستراتيجية الاميركية لتعريف نفسها في هذه المرحلة الجديدة من تطور هوياتهم الوطنية.[4]

فضلا عن ذلك فان غياب العدو يفقد الولايات المتحدة إدراكها الاستراتيجي في تحديد أهدافها ومصالحها القومية سواء الاقليمية منها أو العالمية، وهذا ما أكدته وزيرة الخارجية السابقة "كونداليزا رايس" بقولها ان "الولايات المتحدة تجد صعوبة فائقة في تحديد مصالحها القومية في غياب القوة السوفايتية".[5] وهذا ما أكده من قبل رئيس هيئة الاركان المشتركة وقتئذ الجنرال "كولن باول" في تسعينيات القرن الماضي بان " ما نخطط له هو اننا قوة عظمى ونحن لا نملك وجود اخطار نخطط لمواجهتها".[6] إذاً فوجود العدو يبلور الاهداف والمصالح الاستراتيجية الاميركية في تحركاتها العالمية.

أما السبب الاخير، هو أحتمال تفكك التحالف الغربي لانه أمر قريب الحصول، فالتهديد الشيوعي كان هو العمل الرئيس في الحفاظ على تماسك الكتلة الغربية وترابط أعضائها وتضامنهم، لتشكل عملية ايجاد العدو عاملا حافزا على استمرار تماسك الكتلة الغربية، علاوة على استمرارها في الانضواء تحت قيادة الولايات المتحدة بعدّها حامية للقيم الليبرالية الغربية من هذا الخطر المزعوم بما يؤمن مرجعيتها السياسية والايديولوجية.[7] لذا فان غياب الخطر الامني والايديولوجي يجعل من الصعوبة بمكان على الولايات المتحدة ان تقود حلفائها في اوروبا واليابان من دون منافس.[8] وهو ما عبر عنه النائب الاميركي "دايفيد بورين" بقوله ان " الدول الاوروبية واليابان كانت مستعدة لأعطاء الولايات المتحدة دور القيادة حين كان المناخ الدولي يتطلب ذلك، ومع تراجع التهديد السوفياتي فان هذه الدول سوف لا

---

[1] المصدر نفسه ص٣٣

[2] المصدر نفسه ص١٣

[3] المصدر نفسه ص٣٦٢

[4] المصدر نفسه ص٣٤٠

[5] نقلا عن،فرسون، سميح: جذور الحملة الأميركية لمناهضة الإرهاب، في احمد بيضون وآخرون: العرب والعالم بعد ١١/أيلول-سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، بيروت، ٢٠٠٤ص١٨٨

[6] نقلا عن،العايب، خير الدين: مسار الافتراق الأوروبي عن الولايات المتحدة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، ع(١٦)، ٢٠٠٢

[7] مصطفى، ممدوح محمود: مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١٧)، ١٩٩٨ص٣٧

[8] نعمة، كاظم هاشم: مستقبل توزيع القوى في النظام العالمي الجديد وجهة نظر جيوبوليتيكية، في باسل البستاني(محرر): مصدر سابق ذكره ص٩٨

تتقبل باستمرار الدور القيادي للولايات المتحدة".[١] وبهذا فان غياب العدو المشترك تجعل إدارة علاقات التحالف أكثرر صعوبة.[٢] فأيجاد هذا العدو سيعطي الشرعية والاجماع للقيادة الاميركية في تولي شؤون التحالفات الحالية والمستقبلية.

ومن هذه الرؤية والإدراك إنطلق "صاموئيل هنتنغتون"* في وضع نظريته "صدام الحضارات" ليبتكر من خلاله العدو المشترك للمصالح الغربية، وليبرر به الاسباب السابقة الذكر. لهذا كان الافتراض الاساس لنظرية "صدام الحضارات" مفاده "أن الثقافة او الهوية الثقافية الحضارية والتي في اوسع معانيها الهوية الحضارية، هي التي تشكل نماذج التماسك، والتفكك، والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة".[٣] فالمصدر الجوهري للصراعات في هذا العالم الجديد لن يكون بالدرجة الاولى ايديولوجيا أو اقتصاديا، فالانقسامات الكبيرة بين الجنس البشري، والمصدر المهيمن للصراعات سيكون ثقافيا، وستبقى الدولة القومية صاحبة الدور الأقوى في الشؤون العالمية.[٤] ليؤكد بان هذا الصراع بين الحضارات هو نتيجة منطقية لعملية التطور التاريخي، اذ كان الصراع في بدايته بين الأمراء والأباطرة، لينتقل في عملية تطوره الى الصراع بين الدول القومية، ليتطور هذا بدوره وينتقل الى الصراع بين الايديولوجيات في حقبة الحرب الباردة، لينتهي هذا التطور في صورته الاخيرة والمتمثلة في الصراع بين الحضارات.[٥]

لكن ما الاسباب المؤدية الى هذا الصدام والصراع الحضاري؟ يجمل هنتنغتون عدة اسباب مؤدية الى الصدام بين الحضارات هي[٦]

١. الفروق بين الحضارات ليست واقعية فحسب بل هي اساسية، اذ تتميز الحضارات عن بعضها البعض وفقا للتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم من هذا الدين. والمنتمون لحضارات مختلفة لديهم رؤى مختلفة حول مفاهيم الحياة، وهذا الاختلاف هو نتاج قرون

---

[1] نقلا عن، سيد، كريم: إدارة الأزمة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد (أنموذج أزمة حرب الخليج)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٩)، شباط١٩٩٣ص١٦١

[2] زاد، زلماي خليل (محرر): مقدمة كتاب التقييم الاستراتيجي، ترجمة ونشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧ص٩

* نشر هنتنغتون مقالته "صدام الحضارات" في مجلة الشؤون الخارجية الأميركية في صيف عام ١٩٩٣، وهي مجلة معروفة بقربها من مراكز صنع القرار الأميركي، والبروفسور هنتنغتون أميركي من أصل يهودي، وهو متخصص في الإدارة العامة، ومدير معهد جون أولين للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد. وقد كرس حياته المهنية لموضوع الاستراتيجية العسكرية، بحثا وتدريسا، وأهتم بصورة مباشرة بالدراسة المقارنة في مجال السياسة الأميركية وسياسات دول العالم النامي. وقد أسندت أليه بين عامي ١٩٧٧و١٩٧٨ مسؤولية قسم التحليل والاستشراف بمجلس الأمن القومي. ينظر في ذلك، الجابري، محمد عابد: مصدر سابق ذكره ص٩٣

[3] هنتنغتون، صموئيل: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٩

[4] ــــــــــــ: صراع الحضارات، ترجمة نجوى أبو غزالة، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع(١)، كانون الثاني١٩٩٤ص ١١٦

[5] ــــــــــــ: صدام الحضارات... المصدر السابق ص ص١٢١-١٢٢

[6] ــــــــــــ: صراع الحضارات... المصدر السابق ص ص١١٧-١١٨

خلت ولن تختفي سريعا، وهي أكثر جوهرية من الفروق بين الايديولوجيات والانظمة السياسية.

٢. إن العالم أخذ بالتقارب، وتزداد التفاعلات بين الشعوب التي تنتمي لحضارات مختلفة. هذه التفاعلات المتزايدة تعمق الوعي الحضاري، والاحساس بالفروق بين الحضارات، والصفات المشتركة ضمن هذه الحضارات. ان التفاعلات المتبادلة بين الشعوب التي تنتمي الى حضارات مختلفة تعمل على تعزيز الوعي الحضاري لشعبٍ ما، وهذا بدوره يعمل على تنشيط الفوارق والضغائن المتجذرة او التي يعتقد بانها تمتد الى عمق التاريخ.

٣. إن عمليات التحديث الاقتصادي، والتغيير الاجتماعي في ارجاء العالم تعمل على فصل الناس عن هويات محلية ذاتية قديمة، وكذلك تضعف الدولة القومية كمصدر للهوية الذاتية، مما يعني تزايد أهمية الدين والقيم الثقافية.

٤. يتعزز نمو الوعي الحضاري بفعل الدور المزدوج للغرب، ورغم ان الغرب في قمة قوته، ولكن تبرز ظاهرة العودة الى الجذور بين الحضارات غير الغربية، والنتيجة "غرب" في ذروة قوته في مواجهة "اللاغرب" الذي تزداد رغبته وأرادته وموارده لتحديد شكل العالم بطريقة غير غربية. بمعنى الغرب والبقية.

٥. لا يتغير الناس بسهولة، ولذلك فان مسألة الهوية ستكون شاغلا رئيسا يؤكد الخلافات بين الحضارات.

٦. يبدو ان الإقليمية الاقتصادية أخذة في التزايد، ومن المرجح ان يستمر أزدياد أهمية الكتل الاقتصادية الأقليمية مستقبلا. فمن ناحية من المتوقع ان تعزز الإقليمية الاقتصادية الوعي الحضاري، ومن ناحية أخرى، قد تنجح الإقليمية الاقتصادية فقط عندما تتجذر في حضارة مشتركة.

وعليه فان التعبير الحضاراتي "نحن" والتعبير الخارج عن أطاره "هم" ثابت في التاريخ الانساني.[1] لذا فان نهاية الحرب الباردة قد أطلقت العنان للقوى الثقافية والحضاراتية.[2] وبدأت تتشكل استراتيجيات عالمية على طول الخطوط الثقافية. فالشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة تأخذ في التباعد. والتحالفات المرتبطة بالايديولوجية، وعلاقات القوى العظمى تترك طريقا لتحالفات مرتبطة بالثقافة والحضارة. والحدود السياسية بدأ يعاد رسمها بشكل متزايد لكي تتوافق مع الحدود الثقافية، والعرقية،

[1] هنتنغتون، صموئيل: صدام الحضارات... مصدر سابق ذكره ص٢٤٤
[2] المصدر نفسه ص٩٨

والدينية، والحضارية، والالتزامات الثقافية آخذة في الحلول محل كتل الحرب الباردة، وخطوط الصدع بين الحضارات تصبح الخطوط الرئيسة للصراع في السياسة الدولية.[1]

وعلى هذا الاساس فان الحرب العالمية الثالثة إذا ما اندلعت ستكون حربا بين الحضارات.[2] لذا فان صدام الحضارات هو التهديد الخطير للسلام في العالم، ونظام دولي مؤسس على الحضارات هو الضمان الأكيد ضد حرب العالم.[3]

وبناءً على ذلك وكنتيجة لهذه التطورات، اتسع النظام الدولي الى ما وراء الغرب، لتصبح السياسة العالمية متعددة الحضارات ولا تقتصر على عالم واحد متناغم.[4] لذا فان عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم مكون من سبع أو ثمان حضارات، وهي على النحو الآتي: الصينية (الكونفوشوسية)، واليابانية، والهندوكية (الهندية)، والاسلامية، والارثوذكسية (السلافية)، والغربية، والاميركية اللاتينية، والافريقية (احتمال ان تشكل حضارة).[5]

وعلى هذا لا يوجد انقسام واحد مهيمن، بل توجد انقسامات متضاعفة بين الغرب والحضارات الأخرى، وفيما بين العديد من غير الغرب.[6] غير ان طبيعة هذه العلاقات ومدى العدائية بين الغرب وباقي الحضارات الأخرى صنفها هنتنغتون الى ثلاث أصناف:[7]

- الحضارات المتحدية، وهي الحضارتين الاسلامية والصينية، ومن المحتمل ان يكون للغرب معهما علاقة متوترة ومشدودة، وغالبا علاقات عدائية جدا.
- الحضارات الأضعف، والمثملة في حضارتي اميركا اللاتينية وأفريقيا، وهاتين الحضارتين تعتمدا على الغرب، وستتضمن مستويات دنيا من الصراع، ولاسيما دول اميركا اللاتينية.
- الحضارات المتأرجحة، وهي تجسد علاقة الغرب مع الحضارات الروسية(الارثوذكسية)، واليابانية، والهندية، ومن المحتمل ان تتضمن هذه العلاقات عناصر التعاون والصراع، حيث ان هذه الدول الاساسية الثلاث تقف في أوقات مع الحضارات المتحدية وفي أوقات أخرى الى جانب الغرب.

إذن وعلى اساس هذه النظرية سوف يرتبط الأمن القومي بصورة متزايدة بالهوية الثقافية، وسوف يعبر الصدام الحضاري عن نفسه على مستويين: الاول، على المستوى الجزئي، وأكثر خطوط الصراع عنفا عندما تكون بين المسلمين وغير المسلمين. وثانيا على المستوى الكلي، حين يكون التقسيم بين

---

[1] المصدر نفسه ص٦٩
[2] هنتنغتون، صموئيل: صراع الحضارات... مصدر سابق ذكره ص١٢٣
[3] ـــــــــــ: صدام الحضارات... مصدر سابق ذكره ص٥٣٣
[4] المصدر نفسه ص١٢٣
[5] المصدر نفسه ص ص١٠٩-١١٣
[6] المصدر نفسه ص١٢٤
[7] المصدر نفسه ص٣٣٥

الغرب والشرق مرتبطا بصراعات شرقية بين المجتمعات المسلمة والمجتمعات الآسيوية من جهة والمجتمعات الغربية من الجهة الأخرى. لذا فان الصدامات الخطيرة في المستقبل من المحتمل ان تنبع من "العجرفة الغربية، والتسامح الاسلامي، والاصرار الصيني".[1]

لهذا نرى وعلى المستويين في مديات الصراع الجزئي والكلي وجود الاسلام في كليهما لماذا؟، يجيب هنتنغتون بان "المشكلة في الغرب ليست الاصولية الاسلامية، المشكلة الاسلام، حضارة مختلفة وشعوبها مقتنعة بتفوقها الثقافي وواعية بدونية موقفها، المشكل بالنسبة للاسلام ليست المخابرات الاميركية أو وزارة الدفاع، المشكلة الغرب حضارة مختلفة شعوبها مقتنعة بعالمية ثقافتها وأعتقاد هذه الشعوب بتفوقهاالقوي تجبرهم بالالتزام لتوسيع تلك الثقافة خلال العالم. هذه هي المكونات الاساسية والتي تشغل الصراع بين الاسلام والغرب".[2]

لذا فان التحدي الاسلامي يبدو ظاهرا في إعادة الاحياء الشاملة، الثقافية والاجتماعية، والسياسية للاسلام في العالم الاسلامي، والرفض المصاحب معه للقيم والمؤسسات الغربية.[3] وبهذا فقد تحول المسلمون نحو وعي حضاراتي كان أكثر وضوحا.[4] من باقي الحضارات الاخرى.

فضلا عن ذلك، يؤكد هنتنغتون بان "ولع المسلمون (بالقتال،والعنف) من حقائق القرن العشرين، والتي لا يستطيع المسلمون وغير المسلمين نفيه".[5] لذا فان هناك جملة عوامل مختلفة يذكرها هنتنغتون زادت من الصراع بين الاسلام والغرب في القرن العشرين هي:[6]

١. النمو السكاني للمسلمين خلق بطالة لعدد كبير، وهؤلاء الساخطون من الشبان جُندوا للأهداف الاسلامية، ومارسوا ضغوطا على المجتمعات المجاورة، وهاجروا الى الغرب.
٢. الأحياء الاسلامي أعطى للمسلمين إعادة الثقة في أهمية حضارتهم وقيمهم مقارنة بتلك التي في الغرب.
٣. جهود الغرب في جعل قيمه ومؤسساته عالمية، والمحافظة على تفوقه العسكري والتدخل في صراعات العالم الاسلامي، خلفت أزدراء شديد بين المسلمين.
٤. انهيار الشيوعية حولت العدو المشترك للغرب وللاسلام وترك كل واحد يرى الآخر مصدر تهديد له.

---

1 المصدر نفسه ص٣٣٣
2 المصدر السابق ص٣٨٣
3 المصدر نفسه ص٢٠٣
4 المصدر نفسه ص٤٥٩
5 المصدر نفسه ص٤٤٣
6 المصدر نفسه ص ص٣٧٣-٣٧٤

٥. الاتصال المتزايد بين المسلمين والغربيين ولدّ في كل واحد منهما شعورا جديدا بهوياتهم، وكيف ان هذه الهوية مختلفة عن الآخر، فالتفاعل والتمازج فاقم الاختلافات حول حقوق أعضاء الحضارة الواحدة في بلاد يسيطر عليها أعضاء من حضارة أخرى.

وهكذا فان حدود الدول الاسلامية في نظر الغرب هي حدود دموية.[1] اذ يسير الاسلام الى الامام قالبا الزخم الجيوبوليتيكي.[2] مما يؤدي الى أحياء الهوية الاسلامية، ومن ثم الى انتشار الحضارة الاسلامية داخل الشرق الاوسط وخارجه، بما في ذلك جنوب شرق اسيا ووسطها وأوروبا الغربية.[3] لهذا فان العالم الاسلامي في نظرهم (عدواني وتوسعي) وبشكل متزايد.[4] مما يجعله يشكل تحديا اساسيا للعالم الغربي.

وقد أدت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، الى بعث وأحياء نظرية "صدام الحضارات"، اذ أكد هنتنغتون بان هذه الاحداث قد جسدت "نهاية ايديولوجية القرن العشرين والصراع الايديولوجي، وبداية عهد جديد يعرف فيه الشعب نفسه بلغة الثقافة والدين بالدرجة الاولى. وأعداء الولايات المتحدة الحقيقيون والمحتملون هم اليوم مقاتلون اسلاميون ذو دوافع دينية، وقوميون صينيون بلا ايديولوجية على الاطلاق، وبالنسبة للاميركيين يغدو عنصر هويتهم الديني رابطة جديدة في هذه البيئة".[5] وبهذا فان "اسامة بن لادن" قد انهى بحث الولايات المتحدة عن عدو، ليجعل من الاسلام الجهادي عدوها الاول في القرن الحادي والعشرين.[6] لذا فقد عدّ هنتنغتون بانه "حلت حروب المسلمين بدلا من الحرب الباردة كشكل رئيس من أشكال الصراع الدولي".[7]

أما المتحدي الثاني للحضارة الغربية، فتمثل بالحضارة الصينية، اذ أكد هنتنغتون بان أكبر أهم زيادة في القوة تحدث ستكون للحضارات الاسيوية، مع بزوغ الصين التدريجي كمجتمع هو الذي يتحدى على الارجح الغرب من أجل النفوذ العالمي. هذه التحولات في القوة بين الحضارات تؤدي الى أحياء وتأكيد الذات الثقافية المتزايدة للمجتمعات غير الغربية ورفضهم المتزايد للثقافة الغربية.[8]

---

[1] هنتنغتون، صموئيل: صراع الحضارات... مصدر سابق ذكره ص١٢٢

[2] بريجنسكي، زبيغنيو: الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك البديري، الأهلية، عمان، ١٩٩٨ص١٣٨

[3] مجلس المخابرات القومي الأميركي، مشروع سنة ٢٠٢٠: رسم خريطة المستقبل العالمي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣١٣)، آذار ٢٠٠٥ص٥٣

[4] هنتنغتون، صموئيل: صدام الحضارات... مصدر سابق ذكره ص١٦٩

[5] ـــــــــ: من نحن؟ ... مصدر سابق ذكره ص٣٤٣

[6] المصدر السابق ص٢٦٩

[7] هنتنغتون، صموئيل: حروب المسلمين بدلا من الحرب الباردة، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ع(٢٦)، أيار ٢٠٠٢ص٧٨

[8] هنتنغتون، صموئيل: صدام الحضارات... مصدر سابق ذكره ص ص١٦٩-١٧٠

وبذلك يؤكد هنتنغتون بان الصين هي العدو المعقول الجديد بالتصديق، وذلك للاسباب الآتية: فهي ما تزال شيوعية نظريا، وان لم يكن في الممارسة الاقتصادية، وديكتاتورية على نحوٍ واضح دون احترام للحرية السياسية، أو الديموقراطية أو حقوق الانسان، وذات أقتصاد ديناميكي، وشعب ينمو شعوره القومي أكثر فأكثر بين عامة الناس، وشعور قومي بالتفوق الثقافي، وفهم جلي في جيشها وبعض مجموعات نخبها الأخرى بان الولايات المتحدة عدوهم، الأمر الذي جعلها قوة بارزة تسعى الى الهيمنة في شرق آسيا، واذا ما نشأ تهديد، فسوف تكون الصين نواته.[1]

وفي ضوء هذا فان الصين بعد الحرب الباردة عملت على تحديد دورها في الشؤون الدولية، ووضعت هدفين: اولهما، ان تصبح زعيمة الثقافة الصينية، فهي الدولة الاساسية ذات الجذب الحضاراتي التي تتطلع اليها كل الشعوب الصينية. وثانيهما، ان تستعيد الصين مكانتها التأريخية التي فقدتها في القرن التاسع عشر، كقوة مسيطرة في شرق آسيا.[2] هذه الأدوار البازغة للصين حددها هنتنغتون في: اولا، الطريقة التي تصف بها الصين وضعيتها في الشؤون الدولية. ثانيا، المدى الذي وصلت أليه الشعوب الصينية فيما وراء البحار من التعامل الاقتصادي في الصين. ثالثا، تعاظم الروابط الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية بين الصين والكيانات الصينية الرئيسة الاخرى (هونك كونك، تايوان، سنغافورة)، وكذلك التوجه المتحسن نحو الصين من قبل دول جنوب شرقي آسيا، حيث للصين نفوذ سياسي هام هناك.[3] وعلى اساس ذلك فان الصين تتصرف بسلوك كلاسيكي كقوة أقليمية مهيمنة وهذا ما يثير المخاوف الاميركية.[4]

فضلا عن ذلك فان النمو الاقتصادي الآسيوي يحرك بين المجتمعات الآسيوية شعورا بالقوة وبالتصميم على قدرتهم بالوقوف في مواجهة الغرب، لذا فان النمو الاقتصادي الآسيوي سيمزق السياسات الدولية بثلاثة طرق يذكرها هنتنغتون هي:

١. التطور الاقتصادي يساعد الدول الآسيوية لتوسيع قدرتهم العسكرية، ويعمق القلق بين هذه الدول على العلاقات المستقبلية، ويجعل الأولوية للقضايا التي كبتت في الحرب الباردة، ويدفع بالمتنافسين الى الامام، ولهذا يعمق أحتمالية الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة.
٢. التطور الاقتصادي يزيد من هذه الصراعات بين المجتمعات الآسيوية والغرب، ولاسيما الولايات المتحدة ويقوي قدرة المجتمعات الآسيوية للفوز في هذا الصراعات.

---

1 ـــــــــــــ: من نحن؟... مصدر سابق ذكره ص٢٦٩
2 ـــــــــــــ: صدام الحضارات... المصدر السابق ص٣١٢
3 المصدر نفسه ص٣١٢
4 المصدر نفسه ص٤٠١

٣. النمو الاقتصادي للقوى الاقتصادية يرفع من التأثير الصيني في المنطقة، وأحتمال ان تعمل الصين على تأكيد هيمنتها التقليدية في شرق آسيا، الأمر الذي يؤدي الى إجبار دول أخرى أما بالامتناع وأقلمة نفسها مع هذه التطورات أو التوازن ومحاولة احتواء التأثير الصيني.[1] وهذا ما يقلص التأثير الاميركي هناك ويجبرها على قبول الهيمنة لقوى أخرى على أقليم اساس من العالم، ولهذا فان بروز الصين يضع تحديا حقيقيا امام السيطرة الاميركية.

وفي ضوء ما تقدم، فان الصراعات المقبلة بحسب هذه الأطروحة ستكون بين الحضارتين الغربية من جهة، والحضارتين الاسلامية والصينية من جهة أخرى.[2] لان سياسة العدو المشترك يخلق مصلحة مشتركة بينهما، فالمجتمعات الاسلامية والصينية ترى الغرب عدوا لها، وبهذا لديها سببا للتعاون مع بعضها البعض ضد الغرب. هذا التعاون متنوع حول قضايا متعددة تتضمن حقوق الانسان والقضايا الاقتصادية، وأكثر وضوحها جهود المجتمعين في كلا الحضارتين في تطوير قدراتهما العسكرية ولاسيما اسلحة الدمار الشامل والصواريخ التي تحملها حتى يمكن ان تواجه التفوق العسكري التقليدي للغرب.[3]

ووفقا لما تقدم يقترح هنتنغتون بعض الاجراءات والمبادئ الجيوبوليتيكية لمواجهة التحديات التي تواجه الحضارة الغربية، لذا يقترح بان على الغرب التكيف وعلى نحو متزايد مع هذه الحضارات الحديثة غير الغربية التي تقارب قوتها قوة الغرب، والتي تختلف قيمها ومصالحها اختلافا كبيرا عن قيم ومصالح الغرب. وهذا يستدعي من الغرب الحفاظ على قوته الاقتصادية، كما يستدعي الأمر ايضا من الغرب التوصل الى فهم أعمق للفرضيات الاساسية الدينية والفلسفية القابعة خلف هذه الحضارات وفهم الاساليب التي تنظرمن خلالها شعوب تلك الحضارات الى مصالحها. فضلا عن تحديد العناصر المشتركة بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى.[4] علاوة على الاستمرار في ان تكون هناك زيادة هامة في البحث العلمي، وتنمية المهارات وتطوير المقدرات، وتجديد التقنية المدنية والعسكرية.[5]

وزيادة على ذلك فان الأمر يستدعي المحافظة على تفوق الغرب تكنولوجيا وعسكريا من خلال سياسات عدم انتشار الاسلحة النووية ووسائل حملها، ومواجهة الانتشار، والعمل على تعميق وتعزيز القيم السياسية الغربية والمؤسسات وذلك بالضغط على المجتمعات الأخرى لحملها على أحترام حقوق الأنسان كما هو مفهوم في الغرب وتبني الديموقراطية الغربية، فضلا عن العمل لحماية الوحدة الاثنية

---

[1] المصدر نفسه ص ص٣٨٣-٣٨٤
[2] المصدر السابق ص٣٥
[3] المصدر نفسه ص ص٣٣٦-٣٣٧
[4] هنتنغتون، صموئيل: صراع الحضارات... مصدر سابق ذكره ص١٢٨
[5] ـــــــــــ: صدام الحضارات... مصدر سابق ذكره ص٢٢

الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الغربية وذلك لمنع قبول غير الغربيين كمهاجرين أو لاجـئين في كـل هذه المناطق الغربية لديها.[1]

وعلاوة على ما تقدم، العمل على تشجيع "الغربنة" في اميركا اللاتينية، وكبح تطور القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للبلدان الاسلامية والبلدان الصينية، وابطاء ابتعاد اليابـان بعيـدا عـن الغـرب وأبطاء تأقلمها مع الصين، وقبول روسيا كدولة اساسية للارثوذكسية وقوة أقليمية كبرى بمصالح شرعية لضمان أمن حدودها الجنوبية، والأكثر أهمية الاعـتراف بـان التـدخل الغربـي في شـؤون الحـضارات الأخرى من المحتمل ان يكون المصدر الوحيد للخطر لعدم الاستقرار وإمكانية الصراع العـالمي في عـالم متعدد الحضارات.[2]

كما يؤكد هنتنغتون بان من مصلحة الولايات المتحدة والبلدان الاوروبية الأخـرى المحافظـة علـى الحضارة الغربية في مواجهة أنهيار القوى الغربية، لتحقيق اندماج سياسي واقتصادي وعسكري، وتنسيق سياساتها للحؤول دون استغلال دول من حضارات أخرى الاختلافات فيما بينها، ودمج الدول الغربية في وسط اوروبا وبلدان جمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيـا في الاتحـاد الاوروبـي وحلـف شمـال الاطلسي.[3] غير ان منطق الحضارات ينطبق بشدة على توسيع حلف الاطلسي.[4] ففي عالم مـا بعـد الحرب الباردة يُعدّ حلف الاطلسي المنظمة الامنية للحضارة الغربية، فان للحلف وظيفة رئيسة تفرض نفسها لتأمين ان تبقى وتمنع إعادة فرض السيطرة الروسية السياسية والعسكرية على اوروبا الوسـطى. وكمنظمة أمنية للغرب فان حلف الاطلسي مفتوح العضوية بشكل ملائم من قبل الدول الغربيـة الـتي ترغب في الانضمام والـتي تتـوفر فيهـا شـروط اساسـية تتمثـل في المقدمـة العـسكرية، والديموقراطيـة السياسية، والإدارة المدنية للمؤسسة العسكرية.[5] أي ما يتواءم وقيم الحضارة الغربية. لذا فـان نجـاح حلف الاطلسي كان الى حدٍ كبير نتيجة كونه منظمة الأمن الرئيسة للدول الغربية ذات القيم والمعتقدات الفلسفية المشتركة.[6]

أما ما يتعلق بكيفية احتواء الخطر الصيني، فيكون بالعمل من خلال التحالف العسكري الاميركي- الياباني، وهذا يعتمد على: اولا، قدرة الولايات المتحـدة في المحافظـة علـى مكانتهـا المتفوقـة في العـالم والمحافظة على قيادتها النشطة في الشؤون الدولية. ثانيا، الالتزام الاميركي في المحافظة على وجودهـا في

[1] المصدر نفسه ص٣٣٧
[2] المصدر نفسه ص٥١٩
[3] المصدر نفسه ص٥١٨
[4] المصدر نفسه ص٢٩٨
[5] المصدر نفسه ص٢٩٩
[6] المصدر السابق ص٢٤٧

آسيا بنشاط، ومقاومة الجهود الصينية بتوسيع تأثيرها. ثالثا، رغبة الولايات المتحدة وقدرتها واليابان في احتواء الصين بدون تكاليف مرتفعة بالنظر الى المصادر الطبيعية والخطورة بالنظر الى الحرب.(١)

ان الاستنتاج الجيوبوليتيكي من هذه النظرية، يرتكز على تأكيد هنتنغتون بان على الغربيين ان يدعموا بكل السبل المواقع الاستراتيجية لحضارتهم، وان يستعدوا للمواجهة، وان ينسقوا قواهم الاستراتيجية، وان يبطلو الميول المناوئة للحضارة الغربية في التشكيلات الجيوبوليتكية الأخرى، وان يحولوا دون توحدهم في حلف قاري يشكل خطرا على الغرب.(٢) ولهذا حاول هنتنغتون تجميع الحضارات القريبة من الحضارات الغربية على اساس جيوبوليتيكي لمواجهة الاخطار المحدقة بالحضارة الغربية.

إذن عمل هنتنغتون على بلورة إدراك استراتيجي اميركي من خلال خلق وإيجاد العدو المشترك الذي تستطيع الولايات المتحدة من خلاله صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية العالمية، لان في حالة فقدان هذا العدو سوف تصاب هذه المبادئ بالخلل الكبير لانه لا يوجد آخر تستطيع من خلاله الولايات المتحدة ان تعرف اهدافها ومصالحها وحتى حلفائها، كما من الممكن ان يشكل هذا الفقدان للعدو تقويض للوحدة الوطنية الاميركية، وبأيجاد هذا العدو فهو ايجاد حافز للإدراك ومن ثم ايجاد السلوك-مبادئ جيوبوليتيكية- الذي يتوائم وذلك الإدراك.

المطلب الرابع

بريجنسكي والإدراك الجيواستراتيجي الجديد

عمل مستشار الأمن القومي السابق "زبيغنيو بريجنسكي"* على وضع رؤية معمقة عن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية في عالم ما بعد الحرب الباردة في مؤلفه الشهير "رقعة الشطرنج الكبرى" عام ١٩٩٧، ليمثل إطارا عمليا جديدا للمبادئ الجيوبوليتيكية الاميركية من خلال ربطها بالإدراك الاستراتيجي للأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة التي يجب عليها ان تبدأ بفهمها وتنفيذها.

لقد انطلق بريجنسكي من فكرة مؤداها، ان السيطرة الإقليمية على الأرض كانت دائما تشكل بؤرة تركيز النزاع السياسي. فقد كان الرضا الذاتي القومي عن أحتلال مساحة كبيرة من الأرض أو

---

[1] المصدر نفسه ص٤١٠

[2] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص ص١٦٠-١٦١

* زبيغنيو بريجنسكي، بولندي الأصل، ولد في وارسو عام ١٩٢٨، تنقل في شبابه من فرنسا إلى ألمانيا قبل أن يصل إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث نال الجنسية الأميركية عام ١٩٥٨، بعد إن تدرج في نيل الشهادات الجامعية من ماك جيل إلى هارفارد ثم كولومبيا، حيث رئيس معهد الشؤون الاشتراكية. في الستينيات عمل كمستشار لموظفي إدارات كندي وجونسون، وتدرج حتى وصل إلى منصب مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر عام ١٩٧٦. ينظر في ذلك، قبيسي، هادي: السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨ص١٠١

الإحساس بالحرمان القومي ازاء فقدان أرض "مقدسة" يشكلان سببا وجيها لمعظم الحروب الدموية التي تم خوضها منذ نشوء القوميات. فمسألة الارض كانت ولا تزال الحافز الرئيس الذي يدفع الى السلوك العدواني من قبل الدول.[1] لذا فان التنافس المعتمد على أمتلاك الارض لا يزال يحكم الشؤون العالمية، حتى ولو ان أشكاله تميل حاليا الى ان تكون ذات طابع مدني بدرجة أكبر. وفي هذه المنافسة فان الموقع الجغرافي لايزال يشكل نقطة الانطلاق لتعريف او تحديد الاولويات الاستراتيجية للدولة، كما ان حجم او مساحة الارض الوطنية تبقى ايضا أحد أهم العوامل الرئيسة للهيبة والقوة.[2] ومن ثم فكلما أزدادت القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة ما، أزداد ايضا نصف قطر دائرة مصالحها الجيوبوليتيكية الحيوية، ونفوذها ، وتدخلها، على نحو يتعدى جيرانها المباشرين.[3] ووفقا لذلك فان الجيواستراتيجية تدعو الى تصميم يضع اولويات للتحديات الجيوبوليتيكية لتسهيل الردود الفورية والحاسمة.[4] وعليه فان ممارسة السيادة العالمية الاميركية يجب ان تكون حساسة إزاء الحقيقة القائلة ان "الجيوبوليتيكية تُعدّ وتبقى حرجا في الشؤون الدولية".[5]

وبذلك يحث بريجنسكي، على ان تكون الاستراتيجية الاميركية فضلا عن تطوير وصقل مختلف الأبعاد الجديدة للقوة، كالتكنولوجية، والاتصالات، والمعلومات، علاوة على التجارة والمال، بان تحافظ على أهتمامها بالبعد الجيوبوليتيكي، ويجب ان تستخدم نفوذها في اوراسيا-اوروبا وآسيا- بطريقة تخلق توازنا قاريا مستقرا، مع استمرار الولايات المتحدة في القيام بدور الحكم السياسي.[6]

لذا انطلق بريجنسكي من فرضية مفادها، ان السيطرة على القارة الاوراسية-التي تمتد من الاتحاد الاوروبي غربا الى اليابان في اقصى الشرق- كلها اساسا للسيطرة على العالم، اذ ان علماء الجيوبوليتيكيا عرفوا هذه الكتلة من الارض -اوراسيا- بانها المنطقة المركزية أو المحورية الحيوية للقوة العالمية.[7] لذلك فقد حان الوقت لكي تضع الولايات المتحدة وتنفذ مبادئ جيوبوليتيكية متكاملة، وشاملة، وطويلة الأمد لأوراسيا كلها. وتأتي هذه الحاجة من التفاعل بين حقيقتين جوهريتين اثنتين هما ان الولايات المتحدة هي الآن القوة العظمى العالمية الوحيدة، وأن اوراسيا هي المسرح المركزي للعالم. ومن

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة ونشر مركز الدراسات العسكرية، ط٢، دمشق، ١٩٩٩ص٣٧

[2] المصدر السابق ص٣٨

[3] المصدر نفسه ص٣٩

[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص١٢٣

[5] ———————: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص٣٧

[6] المصدر نفسه ص٥

[7] المصدر نفسه ص١٨

هنا، فان ما يحدث من توزيع للقوة في اوراسيا سيكون ذا أهمية حاسمة للتفوق أو السيادة الاميركية وللأرث التاريخي لها.[1]

غير ان السؤال الذي يثار، لماذا هذه الأهمية لاوراسيا جيوبوليتيكيا؟، يؤكد بريجنسكي بان اوراسيا منذ ان بدأت القارات تتفاعل سياسيا فيما بينها شكلت مركز القوة العالمية، وكانت الشعوب التي سكنت اوراسيا اخترقت مناطق أخرى من العالم وأخضعتها لسيطرتها، وذلك عندما حققت دول اوراسيا منفردة ذاتها أو وضعها المتميز وتمتعت بأمتيازات نجمت عن كونها قد اصبحت القوى الأولى في العالم.[2]

فضلا عن ذلك، فان أهميتها تنبع من كونها-اوراسيا- هي أكبر قارات العالم، وهي محور العالم جغرافيا، والقوة التي تحكم اوراسيا ستسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما والأكثر انتاجا على الصعيد الاقتصادي. كما ان السيطرة على اوراسيا سوف تستوجب تبعية افريقيا جاعلة نصف الكرة الغربي وأوقيانوسيا في وضع محيطي -ثانوي- بالنسبة الى القارة الرئيسة في العالم. وزيادة على ذلك فان ٧٥٪ من سكان العالم يعيشون في اوراسيا، كما ان معظم الثروات المادية للعالم موجودة فيها ايضا. ويبلغ الدخل القومي السنوي لاوراسيا نحو ٦٠٪ من اجمالي الدخل القومي السنوي في العالم، كما ان مصدر الطاقة فيها يساوي تقريبا ثلاثة ارباع موارد الطاقة الاجمالية المعروفة في العالم. علاوة على ان اوراسيا هي موطن معظم دول العالم الدينامية والحازمة سياسيا. فبعد الولايات المتحدة نجد ان أقوى ستة اقتصاديات، وأكثر ست دول انفاقا على التسلح العسكري موجودة في اوراسيا. وان كل القوى النووية المعلنة في العالم ما عدا واحدة، وكل الدول النووية غير المعلنة ما عدا واحدة موجودة ايضا في اوراسيا. ثم ان الدولتين الأكثر سكانا في العالم والمرشحتين للهيمنة الاقليمية وللنفوذ على العالم هما اوراسيتان. وكذلك فان كل المتحدين المحتملين سياسيا وأقتصاديا للسيادة والسيطرة الاميركية هم اوراسيون، وعليه فان قوة اوراسيا تفوق الى حدٍ كبير قوة الولايات المتحدة، ولكن لحسن حظ الاخيرة، فان اوراسيا هي من الكبر -الاتساع- على نحو يصعب معه ان تتوحد سياسيا.[3]

وهكذا فان اوراسيا هي 'رقعة الشطرنج' التي سيستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية. ومع ان الجيواستراتيجية هي الادارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية، يمكن ان تقارن بـ'الشطرنج'. لذا فان 'الرقعة الشطرنجية' لأوراسيا ذات الشكل البيضوي الى حدٍ ما، لا يقتصر لاعبوها على اثنين، بل يتعدى ذلك الى عدة لاعبين، يملك كل منهم حجما مختلفا من القوة. ولكن اللاعبين الرئيسيين يتموضعون في غرب، وشرق، ووسط، وجنوب هذه الرقعة، وان كلا الطرفين الأقصيين الغربي-اوربا الغربية-،

---

[1] المصدر نفسه ص١٨٥

[2] المصدر نفسه ص٥

[3] المصدر نفسه ص ص٣٢-٣٣

والشرقي-اليابان والصين- من "رقعة الشطرنج" هذه يحتويان على مناطق كثيفة السكان، وتضم عدة دول قوية. ففي حالة المحيط الغربي الصغير لاوراسيا نجد ان القوة الاميركية تنتشر مباشرة عليه-مـن خـلال الناتو-، وتشكل الارض الرئيسة الشرقية مقرا للاعب مستقل -الصين- ذي قوة متزايدة ويسيطر على عدد كبير جدا من السكان بينما نجد ان ارض منافسه القوي-اليابان- المقتصرة على عدة جزر متجاورة، ونصف شبه جزيرة صغيرة شرق اقصوية-كوريا الجنوبية- تؤمن مقرا او مرتكـزا للقـوة الاميركيـة.[1] وتمتد بين الطرفين الغربي والشرقي تلك الارض الوسطى الواسعة-اوروبا الشرقية وروسيا- التي يتوزع فيها السكان هنا وهناك، وتُعدّ غير متماسكة سياسيا ومتشظية تنظيميا، والتي شغلها سابقا منافس قوي للوجود الاميركي-الاتحاد السوفياتي سابقا-، علما ان هذا المنافس كان حينها قد التزم بطرد الولايات المتحدة من اوراسيا.[2] لهذا فان هذا المركزسوف يبقـى "ثقبـا أسـود" جيوبوليتيكيـا، حتـى تحـل روسـيا الاتحادية صراعها الداخلي فيما يتعلـق بالتحديـد الـذاتي لهويتهـا.[3] والى الجنـوب مـن هـذا الـسهل الاوراسي المركزي الكبير توجد منطقة تسودها الفوضى السياسية ولكنها غنية بالطاقة ويحتمل ان تكون ذات أهمية كبيرة لكلتا الدولتين الاوراسيتين الغربية والشرقية.[4] وهذه الدول الجنوبية-اسيا الوسطى والشرق الاوسط- من رقعة الشطرنج الاوراسية يطلق عليها بريجنسكي "البلقان الاوراسي العالمي"-التي تمتد من قناة السويس الى أقليم كسنجيانغ في الصين، ومن شمـال كازاخـستان الى بحـر العـرب- ومـن الممكن ان تصبح هذه المنطقة "مرجلا للنزاع الاثني والمزاحمة أو التنافس بين القوى العظمى".[5]

وفي ضوء ذلك فان الجائزة الجيوبوليتيكية الرئيسة للولايات المتحدة هي اوراسيا، فثمـة قـوة غـير اوراسية تبرز في اوراسيا، ومن ثم فان السيطرة العالمية للولايات المتحدة تعتمد بشكل غير مباشر علـى المدى الزمني والمدى الفعال لأستمرار هذه السيطرة -التفوق- الاميركية على القارة الاوراسية.[6] ولهذا فاذا أمكن توسيع المساحة المركزية على نحو متزايد الى الدائرة أو المحيط الممتد الى الغرب حيث التفـوق الاميركي، واذا لم تخضع المنطقة الجنوبية لسيطرة لاعب واحد، واذا لم يوحد الشرق بطريقة تدفع الى طرد الولايات المتحدة من القواعد الساحلية، فان الولايات المتحـدة تـستطيع عندئـذ ان تـسود. ولكـن اذا عملت المنطقة الوسطى على صد المنطقة الغربية، فستصبح كيانا مفردا حاسما، ومن ثم فإمـا ستـسيطر على المنطقة الجنوبية أو تشكل تحالفا مع لاعب شرقي رئيس، وعندئذ فان السيادة الاميركية في اوراسيا سوف تتقلص على نحو حاد. وسيحدث الشيء ذاته اذا توحد لاعبان شرقيان رئيسان بشكل او بـآخر.

---

[1] المصدر السابق ص٣٣
[2] المصدر نفسه ص٣٥
[3] المصدر نفسه ص ص١٨٥-١٨٦
[4] المصدر نفسه ص٣٥
[5] المصدر نفسه ص١٨٦
[6] المصدر نفسه ص٣٢

وأخيرا فاذا طرد الشركاء الغربيون الولايات المتحدة من قاعدتها المحيط الغربي سوف ينهي اوتوماتيكيا المشاركة الاميركية في اللعب على "رقعة الشطرنج" الاوراسية، حتى ولو كان ذلك يعني غالبا التبعية الفعلية للمنطقة الغربية الى لاعب بُعث من جديد وشغل المنطقة الوسطى.[1]

وعلى اساس ما تقدم، فان مدى نجاح الولايات المتحدة ذات النشاطات او الانشطة العالمية في التعامل مع القوة الاوراسية المعقدة، ولاسيما قدرتها على ان تمنع ظهور قوة اوراسية مسيطرة او معادية يبقى امرا رئيسا يحدد قدرتها على ممارسة السيادة العالمية.[2]

غير ان المبادئ الجيوبوليتيكية شاملة وكاملة لاوراسيا يجب ان تعتمد على الاعتراف بحدود القوة الفعلية الاميركية وبأستنزاف حجمها مع مرور الوقت، فابعاد اوراسيا ذاتها وتنوعها، فضلا عن القوة الكامنه لبعض دولها، تحد من عمق النفوذ الاميركي ومن درجة السيطرة على مسار الاحداث، وان هذا الشرط يشجع على الرؤية المستقبلية للاستراتيجية، وعلى النشر الانتقائي المتعمد لموارد الولايات المتحدة على "رقعة الشطرنج" الاوراسية الكبرى. وبما ان قوة الولايات المتحدة ستقل مع مرور الوقت، فيجب ان تحظى الاولوية الى التعامل مع صعود قوى إقليمية اخرى بطرائق لا تهدد السيادة العالمية الاميركية.[3] إذاً فان التركيز على اللاعبين الرئيسيين، والتقويم الصحيح للارض، يجب ان يكونا نقطة الانطلاق لصياغة المبادئ الجيوبوليتيكية الاميركية من أجل الادارة الطويلة الأمد للمصالح الجيوبوليتيكية الاوراسية الاميركية.[4] لذا فان النقطة المهمة والملحة أكثر من غيرها هو الحؤول دون ان تمتلك دولة القوة الكافية او ان تُكون تحالف من الدول له القدرة على طرد الولايات المتحدة من اوراسيا او اضعافها.

لذلك يعدّ بريجنسكي بان النجاح الجيواستراتيجي في هذه المنطقة سيمثل ارثا ملائما لدور الولايات المتحدة بوصفها "القوة العظمى الحقيقية الاولى، والوحيدة، والأخيرة".[5] وعليه فان أي استراتيجية اميركية ناجحة يجب ان تركز على اوراسيا ككل وان توجه بتصميم جيواستراتيجي.[6]

وفي ضوء ذلك، طرح بريجنسكي أشكالية مهمة، بانه لاتوجد منافسة للهيمنة العالمية الاميركية غير المسبوقة، ولكن هل ستبقى دون تحديات في السنوات القادمة؟[7] وللاجابة على هذا السؤال عمل بريجنسكي على تحديد محورين يمثلين تحديين مستقبليين للهيمنة الاميركية: المحور الاول، يتضمن اللاعبين الجيواستراتيجيين ، وهؤلاء يتكونون من الدول النشيطة التي تمتلك القدرة والارادة القومية على ممارسة

---

[1] المصدر نفسه ص٣٥
[2] المصدر نفسه ص٥
[3] المصدر السابق ص١٨٨
[4] المصدر نفسه ص٤٠
[5] المصدر نفسه ص٢٠٥
[6] المصدر نفسه ص١٨٨
[7] المصدر نفسه ص٣١

القـوة والنفـوذ فيمـا وراء الحـدود بغيـة تغـيير وبدرجـة تـؤثر في المـصالح الاميركيـة حالـة الـشؤون الجيوبوليتيكية الراهنة، كما تمتلك هذه الدول ايضا المقدرة الكامنة والاستعداد لان تكون سريعة التأثير جيوبوليتيكيا. لذا فان بعض الدول تسعى فعلا ولأي سبب كان، كأن تريـد تحقيـق الهيبـة القوميـة، او الانجازات الايديولوجية، أو الطموحات الدينية، أو التوسع الاقتصادي، الى تحقيق السيطرة الاقليمية أو المكانة العالمية. وهي تكون مدفوعة بحوافز عميقة الجـذور ومعقـدة، ويحـدد بريجنـسكي خمـس لاعـبين جيواستراتيجيين في الخريطة السياسية لأوراسيا وهم:(فرنسا، والمانيا، وروسيا، والصين، والهند)، بينما لا تتأهل المملكة المتحدة، واليابان، وأندونسيا، لهذا الدور، على الرغم من الاعتراف بأنها دول مهمة.[١]

أما المحور المتحدي الثاني، فهي المحاور الثابتة الجيوبوليتيكية، وهي تمثل الدول التي لا تأتي أهميتها من قوتها وحوافزها بل من مواقعها الحساسة، ومن نتائج شروطها أو ظروفها الـتي تكـون غالبـا غـير منيعة ازاء سلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين، وفي أغلب الاحيـان تتعثـر المحـاور الثابتـة الجيوبوليتيكيـة بجغرافية الدول المعنية التي تعطي هذه المحاور من خلال تحديد طريقة الوصول الى منـاطق مهمـة، أو في منع الموارد عن لاعب مهم، أو من خلال تصرف الدولة التي تشكل المحور الجيوبوليتيكي بوصفها درعا دفاعيا لدولة حيوية ما، أو حتى لديانة ما. وفي أحيان أخرى يمكن القول ان مجرد وجود مثل هذه الدولة ذات المحور الجيوبوليتيكي يعني حدوث تأثيرات سياسية وثقافية هامـة جـدا في لاعـب جيواسـتراتيجي مجاور ذي فعالية أكـبر. وحـدد بريجنـسكي ايـضا خمـسة دول محوريـة جيوبوليتيكيـة في اوراسـيا وهـي (اوكرانيا، واذربيجان، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وايران).[٢]

وامام هذا التصور، يقول بريجنسكي بانه "مهما كان المستقبل، فمن المنطقي ان نـستنتج ان الـسيادة الاميركية على القارة الاوراسية ستواجه بالأضطراب والشغب وربما بالعنف المتقطع، ومن المحتمـل ان تكون السيادة الاميركية غير منيعـة ازاء التحـديات الجديـدة سـواء مـن قبـل المنافـسين الاقليمـيين او التجمعات الجديدة. وان النظام العالمي الاميركي المسيطر حاليا والذي نجد فيه ان خطر الحرب مستبعد الآن، ويحتمل ان يكون مستقرا فقط في تلك الاجزاء من العالم التي تعتمد فيها السيادة الاميركية الموجهة بجيواستراتيجية طويلة الأمد على أنظمة اجتماعية سياسية متناغمة ومنسجمة ومرتبطـة معـا بأطـارات عمل متعددة الاطراف وخاضعة للسيطرة الاميركية".[٣]

وعليه فان التأثيرات الجيواستراتيجية للولايات المتحدة واضحة، فهي بعيدة جدا لكـي تـسيطر في هذا الجزء من اوراسيا، ولكنها قوية جدا ومن ثم لا يحتمل ألا تنخـرط في هـذا المكـان مـن العـالم.[٤]

---

1 المصدر نفسه ص ص٤٠-٤٢

2 المصدر نفسه ص ص٤١-٤٢

3 المصدر نفسه ص٥٥

4 المصدر السابق ص١٤٠

وهكذا يجب على هذه الدول ان تحسب بدقة قوة الولايات المتحدة وتقرر المدى الذي تستطيع فيه ان تتجاوز هذه الدولة أو تصطدم بها، وفي ضوء ذلك تصنع أهدافها الاوراسية المحددة نوعا ما، والتي قد تصطدم احيانا، أو تتوافق في احيان أخرى مع الاستراتيجية الاميركية.[1]

وعلى اساس ما تقدم من رؤى وإدراكات، يحدد بريجنسكي عدد من الحلول التي بموجبها من الممكن صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية الاميركية في ضوءها، فيؤكد بما ان اوراسيا قارة كبيرة جدا، وكثيرة السكان، والمتنوعة الثقافات، والمؤلفة من عدد كبير من الدول الطموحة تاريخيا، والنشيطة استراتيجيا، لا يمكنها ان تذعن حتى لقوة عالمية مهما كانت ناجحة اقتصاديا او بارزة ومتفوقة سياسيا. وان هذا الشرط يشجع على المهارة الجيواستراتيجية، وعلى النشر المعتنى به، والانتقائي، والمدروس جيدا لموارد الولايات المتحدة على "رقعة الشطرنج الأوراسية الكبيرة جداً".[2] لهذا فان الخطوة الاساسية هو صياغة استراتيجية اميركية تعمل على التوازن والاستيعاب والسيطرة على الدول الجيواستراتيجية والجيوبوليتيكية الاوراسية، وذلك على نحو يمكن معه المحافظة على المصالح الاميركية الحيوية ورفع مستواها، وكذلك العمل على وضع مفاهيم أكثر شمولية عن الجيواستراتيجية يمكنها ان تقيم على نطاق عالمي علاقة متبادلة بين السياسات الاميركية الأكثر وضوحا وفعالية.[3] لذا فان تحقيق ودعم التوازن الاقليمي يجب ان يكون هدفا رئيسا في اي استراتيجية اميركية شاملة معدة لأجل اوراسيا.[4]

لذلك ينصح بريجنسكي بان تأخذ المبادئ الجيوبوليتيكية الاميركية عدة خطوات مسبقا، مع توقع الخطوات المضادة المحتملة، ومن ثم يجب عليها ان تميز بين المدى الزمني القصير-السنوات الخمس القادمة أو أكثر بقليل-، والمدى المتوسط- حتى ٢٠ سنة أو أكثر بقليل-، والمدى الطويل الأمد-أكثر من عشرين سنة-، ويجب ان ينظر الى هذه المراحل ليس بوصفها "شقوقا لا يتسرب اليها الماء"، ولكن بعدّها جزءا من سلسلة متصلة، فالمرحلة الاولى يجب ان تؤدي بالتدريج وعلى نحو متماسك الى المرحلة الثانية، كما ان المرحلة الثانية يجب عندئذ ان تؤدي الى المرحلة الثالثة. وهكذا سيكون في المدى القصير من مصلحة الولايات المتحدة ان تعزز وتعمل على أستمرارية التعددية الجيوبوليتيكية السائدة على خريطة اوراسيا. وهذا يشجع على المناورة والتلاعب بغية عدم ظهور تحالف معاد ويمكنه في نهاية المطاف ان يسعى الى تحدي سيادة الولايات المتحدة، وفي المدى المتوسط يجب ان يُعمل بالتدريج على التشديد بدرجة أكبر على ظهور شركاء مهيمنين على نحو متزايد ولكنهم ملائمين استراتيجيا، وسوف يكونون قادرين اذا شجعوا من قبل الولايات المتحدة على تشكيل نظام أمني عبر اوراسي أكثر تعاونا، واخيرا

[1] المصدر نفسه ص٤١
[2] المصدر نفسه ص٣٦
[3] المصدر نفسه ص٤٠
[4] المصدر نفسه ص١٤٢

وعلى المدى البعيد، يمكن من خلال ما ذكر سابقا ان يتم التخطيط لجعل المركز العالمي الاوراسي ذا مسؤولية سياسية مشتركة حقيقية.(١)

لذا فان المهمة الفورية، هي التأكد من ألا تصبح أي دولة او مجموعة دول قادرة على أخراج الولايات المتحدة الاميركية من اوراسيا، أو حتى أضعاف دورها التحكيمي الحاسم الى حدٍ كبير.(٢) ولهذا فان الجيواستراتيجية الاوراسية التي تأخذ بها الولايات المتحدة تتضمن الادارة الهادفة والحاسمة التي تمارس على الدول الدينامية جيواستراتيجيا، والاحتواء الحذر للدول المؤثرة جيوبوليتيكيا، وذلك من خلال مراعاة المصالح المزدوجة للولايات المتحدة في المحافظة على الأمد القصير على قوتها العالمية الفريدة في نوعها، وفي تحويل هذه القوة على المدى الطويل الى تعاون عالمي ذي طابع مؤسساتي يتزايد مع الزمن.(٣)

ومن ذلك يكون هدف الاستراتيجية الاميركية مزدوجا، ويتمثل في استمرار الوضع المسيطر للولايات المتحدة لمدة جيل على الأقل أو أكثر، وان يتم ابتكار اطار عمل جيوبوليتيكي يستطيع امتصاص الصدمات والاجهادات والتوترات الحتمية للتغيرات الاجتماعية والسياسية، بينما يطور في الوقت نفسه القلب او الجوهر الجيوبوليتيكي للمسؤولية المتقاسمة من أجل إدارة العالم، وهذه الإدارة تجعل في النهاية الأخذ بحقائق القوة العالمية المتغيرة.(٤)

فضلا عن هذه الادارة ينصح بريجنسكي الابتعاد قدر الامكان عن استخدام القوة العسكرية بسبب القيود الحالية على هذه القوة، ومن ثم فان المناورة والدبلوماسية، وإقامة التحالفات، وأختيار الحلفاء، والنشر المتعمد للمؤثرات السياسية لدولة ما، صارت كلها عوامل رئيسة في الممارسة الناجحة للقوة الجيواستراتيجية على "رقعة الشطرنج الاوراسية".(٥)

إن عمل الولايات المتحدة الاميركية على صيانة التعددية الجيوبوليتيكية فهي بذلك لا تتابع أهدافها الجيواستراتيجية الاوراسية الكبرى فحسب، بل تمثل مصالحها الاقتصادية المتنامية، فضلا عن مصالح اوروبا والشرق الاقصى في كسب وتأمين وصول غير محدود الى هذه المنطقة التي كانت مغلقة من قبل، لذا فان الطرف الذي يصل الى هذه المنطقة هو الطرف الذي يحتمل إن يربح الجائزة الجيوبوليتيكية والاقتصادية.(٦) وعليه فان النتيجة النهاية التي اراد ان يصل اليها بريجنسكي تتمثل بان "السيطرة التامة على اوراسيا تعادل الهيمنة على العالم".(٧)

---

[1] المصدر نفسه ص ص١٨٨-١٨٩
[2] المصدر نفسه ص١٨٩
[3] المصدر نفسه ص٤٠
[4] المصدر السابق ص٢٠٢
[5] المصدر نفسه ص٤٢
[6] المصدر نفسه ص ص١٣١-١٣٢
[7] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٥٤

وبذلك بلور بريجنسكي إدراك استراتيجي مفاده: بان الولايات المتحدة هي القوة العالمية الاولى، وان اوراسيا هي المسرح المركزي لجميع التفاعلات في السياسة العالمية، لذا فان القوى التي ستسيطر عليها فانها ستمارس الهيمنة العالمية، فلهذا لا بد من بقاء واستمرار الولايات المتحدة في هذا المسرح المركزي الذي يديم عليها التفوق العالمي. كما ان القوى التي من الممكن ان تتحدى الهيمنة الاميركية في المستقبل هي قوى اوراسية، لذا لابد من منع نهوض هذه القوى أما من خلال السيطرة عليها أو التأثير فيها من خلال البقاء كلاعب اساسي في اوراسيا. لذا فان خروج الولايات المتحدة من اوراسيا يمثل نهاية للسيطرة والقيادة العالمية في المستقبل. وعليه لابد من صياغة مبادئ جيوبوليتيكية تتوائم وذلك الإدراك عن اوراسيا.

لذلك نرى من خلال ما تقدم كيف ان الولايات المتحدة عملت على تطبيق هذه الصياغات الجيواستراتيجية المتعلقة بأوراسيا، فما يتعلق بالجناب الغربي نرى بقاء حلف شمال الاطلسي واستمراره بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، وفي المنطقة الوسطى من اوراسيا عملت الولايات المتحدة على توسيع هذه المنطقة وجرها الى المنطقة الغربية من خلال توسع حلف شمال الاطلسي ليضم دول كانت في السابق تحت النفوذ السوفياتي،علاوة على تشجيع الولايات المتحدة لدول الاتحاد الاوربي على ضم هذه الدول اليها. وفي الجانب الشرقي من اوراسيا عملت الولايات المتحدة على محافظتها وتمسكها بالتحالفات الامنية التي عقدتها مع اليابان وكوريا الجنوبية منذ ايام الحرب الباردة لتضمن بقاءها واستمرارها فيها. وفي المنطقة الجنوبية، فقد تكرس التواجد الاميركي من خلال احتلال افغانستان والتي تمثل إطلالة مهمة على آسيا الوسطى، والعراق والذي يمثل منطقة القلب للشرق الاوسط فضلا عن تواجد الاميركي في منطقة الخليج العربي، وزيادة على ذلك فان مشروع الشرق الاوسط الكبير ما هو إلا أمتداد لهذه الرؤى الجيواستراتيجية ومجسد لها.

وفي ضوء ما تقدم، طرحت الواقعية والواقعية الجديدة العديد من الافكار والرؤى أمام الادراك الاستراتجي الاميركي لكي يستلهمها في فهمه للواقع الدولي ومن ثم يضع الاجراءات والمبادئ الجيوبوليتيكية التي تتسق وذلك الفهم والاستلهام، لذلك فقد زودت الواقعية التقليدية والجديدة الإدراك الاستراتيجي الاميركي بالعديد من المفاهيم التي ينبغي ان يأخذها في الحسبان عند وضعه لفرضياته الاستراتيجية، كالجيوأمن، أي عمل الولايات المتحدة من خلال هذه المفهوم على ربط الأمن العالمي بالأمن الاميركي، ومن ثم أعطاها للاخير بُعدا عالمياً في تناوله القضايا والمواقف الدولية المتعددة لاسيما في المناطق الجيوبوليتيكية ذات الاهمية الحيوية للمصالح الاميركية. وهذا ما ارتبط ايضا بمفهوم الجيوقوة، والتي اصبح بموجبها استخدام القوة الاميركية أو التهديد بها لا يقتصر على منطقة اقليمية معينة بل شمل جميع المناطق والاقاليم في العالم مما جعل من هذه القوة الاميركية ذات ابعاد عالمية. وهذا

ما انتقل ايضا الى مفهوم الجيومصلحية، بمعنى ان المصالح الاميركية وفي ضوء هذه المفاهيم السابقة لم تعد تقتصر على منطقة جيوبوليتيكية محلية أو اقليمية فحسب، بل اصبحت هذه المصالح ذات ابعاد وامتدادات عالمية يستوجب في ضوءها صياغة مبادئ جيوبوليتيكية تقوم المناطق الجغرافية على هذا الاساس العالمي. وهذا ما جعل الولايات المتحدة من خلال هذه المصالح المنتشرة ان ترتبط بمفهوم الجيواحلاف، والذي جعل من الاحلاف الاميركية المتعددة الاطراف والثنائية منتشرة ومحيطة في جميع المناطق والاقاليم الجغرافية. ولترتبط هذه المفاهيم السابقة باطروحتي صدام الحضارات والتي شخصت الاخطار على اساس حضاري- جغرافي، واوراسيا والتي جعلت من هذه المنطقة الجيوبوليتيكية المركز والمحور الاساس في السيطرة والهيمنة العالمية. لذلك نجد بان المفاهيم المركزية في الواقعية كالفوضى الدولية، والصراع على القوة، والمصلحة، وتوازن القوى، والمعضلة الامنية، وحق البقاء، ما هي إلا تفسيرات للواقع الدولي تنعكس كمحفزات للإدراك الاستراتيجي، ليبني سلوكه على اساسها في تحركاته العالمية وتوجهاته الدولية.

المطلب الخامس

المحافظون الجدد Neo-Conservative

المحافظون الجدد أو "اليمين المسيحي المتطرف"، يمثلون حركة فكرية متشددة، نشطت بشكل ملحوظ منذ العقد الثاني من القرن الماضي، غير ان جذورهم الفكرية مستمدة من الآباء المؤسسين او الطهوريين الاوائل الذين اعتنقوا البروتستانتية الكالفينية، وشكلوا النواة الاولى للمجتمع الاستيطاني في الولايات المتحدة الاميركية.[1]

والمحافظون الجدد، بعدّهم بروتستانتيين كالفينيين، يؤمنون بالافكار الأصولية وبالعهد القديم والجديد من الكتاب المقدس الذي يتضمن وفق معتقداتهم، نبوءات ستتحقق عاجلا او آجلا، ضمن خطة الهية للكون فضلا عن اعتقادهم بالأفكار القدرية التدبيرية، والتي تذهب الى أن الأحداث مدبرة بفعل الارادة الالهية، لهذا وصف قادة هذا التيار أنفسهم وأتباعهم بالأصوليين لأنهم يعودون الى أصول الدين، بما في ذلك النصوص الدينية والتعاليم المسيحية الروحية والأخلاقية والاجتماعية، لذلك فقد عدّوا ان الديانة البروتستانتية بوضعها الحالي قد خرجت عن سياقها المطلوب وأخذت تشوه الدين الصحيح، لذا يجب الرجوع الى عصمة الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، وعلى التفسير الحرفي

[1] فهمي، عبد القادر محمد: الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار المشرق، عمان، ٢٠٠٩ص١٨٦

لنصوصه لانها وحي من الله أو الروح المقدس، كما يؤمنون بحتمية الصراع بين قوى الخير، وقوى الشر.[1]

كما تحددت رؤية المحافظين الجدد للعالم بكثير من الارتياب والشك وعدم اليقين. فالمجتمع الدولي لديهم مجتمع فوضوي تسوده البدائية والتآمر والصراع، وانه مجتمع تصارعي وفقا للأنموذج الهوبزي، وتشكل فيه المنافسة العسكرية الدائمة من أجل السيطرة المعيار الاساس. فالعالم الذي نعيش فيه بحسب معتقدهم، يستحيل فيه الاعتدال بين مجتمع الأمم، وتغيب فيه الثقة بين البشر.[2]

لقد تأسس تيار المحافظين الجدد على يد المفكر اليهودي الالماني "ليوشتراوس" الذي هاجر الى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨، وعمل استاذا جامعيا في جامعة شيكاغو، واسس ما عرف بـ"الشتراوسية الليبرالية" التي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد.[3] وقد انطلق شتراوس من فكرة مفادها ان هناك صوابا وخطأً، وحقيقة وباطلا، وان وظيفة المعرفة هي التفرقة بين القطبين السابقين، وأكتشاف الشر ومحاربته، فلو وقف المفكر السياسي موقف الحياد تجاه الظواهر لما تمكن الغرب من مكافحة النازية.[4]

لهذا جسدت افكار ليوشتراوس الجانب العملي من ممارسات المحافظين الجدد التي تضمنت الآتي:

١. التأكيد على دور النخبة أو الصفوة، حيث يؤمن شتراوس بان الحقيقة الاساسية حول المجتمع والتاريخ يجب ان تتبناها نخبة او صفوة، لأن الآخرين لا يملكون القدرة على التعامل مع الحقيقة.
٢. إنّ رجل الدولة الجيد يجب ان يعتمد على بطانة خاصة، ويرى المحافظون الجدد انهم يجسدون هذه البطانة.
٣. استخدام الدين للسيطرة على الجموع.
٤. الخداع وأطلاق الاكاذيب "النبيلة" من قبل النخبة من أجل حماية الحقوق.[5]
٥. رفض التاريخانية، التي رفضها شتراوس التي كانت تعني له ذلك الاعتراف بتأثير التاريخ على الحاضر والمستقبل، أما الفلسفة الواقفة على طرف النقيض، فهي تبدأ من الحاضر لتصب في المستقبل، لهذا فان التاريخانية تقود الى النسبية وهذه الى العدمية وأخيرا الى الأزمة التي تؤدي الى تدمير الديموقراطية الليبرالية الاميركية.[6]

---

1 المصدر نفسه ص ص١٨٦-١٨٧
2 المصدر نفسه ص١٩٢
3 الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص١٩
4 بيومي، علاء: فكر اليمين الأميركي، هارفي مانسفيلد نموذجا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٤٩)، آذار ٢٠٠٨ص٦٠
5 الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص٢٣
6 قبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص ص١٨-٢٣

٦. الحاجة لوجود خطر وتهديد خارجي، اذ يعتقد شتراوس، ان استقرار الوضع السياسي مرهون دائما بوجود تهديد خارجي، وانه في حالة عدم وجود خطر خارجي يهدد البلد علينا ايجاد ذلك الخطر.[1]

وفي ضوء ما تقدم لخص "ايرفينغ كريستول" والملقب بـ"الأب الروحي" للمحافظين الجدد، الاسس الفكرية لهذا التيار بالآتي:[2]

١. تشجيع الولاء القومي بعدّه شعورا طبيعيا ومقدسا.
٢. رفض مفهوم الحكومة العالمية التي تؤدي الى نمط من الاستبداد العالمي.
٣. يجب ان يتمتع رجل الدولة بأهلية التمييز بين الاصدقاء والأعداء.
٤. لا تتحدد المصلحة القومية لدولة عظمى بالمعايير الجغرافية الضيقة.

وقد أكتسب المحافظون الجدد قوتهم السياسية، واصبحوا رقما يعتد به في المعادلة السياسية الداخلية الاميركية منذ حكم الرئيس الاميركي "رونالد ريغان١٩٨١-١٩٨٩".[3] إذ انطلقت الرؤية الريغانية من الايمان بالاستثناء الاميركي بوصفها امبراطورية الخير المسؤولة عن اجتثاث الشر في العالم.[4]

ومنذ منتصف التسعينيات نسج المحافظون الجدد شبكة واسعة لتعميم أفكارهم ونشرها، ومن بين مكوناتها الاساسية مراكز تفكير ومؤسسات بحثية مثل: معهد اميركان انتربرايز، ومشروع القرن الاميركي الجديد، ومعهد هيدستون. ومجلات فكرية واسعة الانتشار مثل: ناشيونال رفيو، وكومنتري.[5] ومن أهم الرموز الفكرية لهذه المدرسة "ايرفينغ كريستول، ووليام كريستول، وروبرت كاغان، وريتشارد بيرل، وتشارلز كروثامر، وديفد فرام"، وهم مفكرون رصينون وذو نظرة عالمية واضحة.[6]

وقد كان لهؤلاء رؤية وإدراك استراتيجي خاص ازاء الموقع والدور الذي يمكن والذي ينبغي على الولايات المتحدة ان تتموضع فيه كقوة عظمى وحيدة مستفيدة من أنهيار النظير المنافس، ويعبر كروثامر عن هذه الرؤية والادراك التي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفياتي بقوله "كان انتهاء لكل شيء انتهاء للشيوعية... للحرب الباردة... لكن نهاية كل شيء هي ايضا بداية. في ٢٦ كانون الاول ١٩٩١، انهار الاتحاد السوفياتي وولد شيء جديد تماما، عالم أحادي القطب تسوده قوة عظمى غير مهددة من قبل أي منافس، وذات نفوذ حاسم في أي بقعة من الارض. انه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ

[1] العمار، منعم صاحي: الديمقراطية... مصدر سابق ذكره ص٢٩
[2] الشاهر، شاهر إسماعيل: المصدر السابق ص٢٣
[3] عبد الناصر، وليد محمود: من بوش إلى اوباما، المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠ص٦٦
[4] ولد أباه، السيد: عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤ص٤١
[5] الشاهر، شاهر إسماعيل: المصدر السابق ص٢١
[6] روس، دنس: مصدر سابق ذكره ص٣١

انهيار روما".[١] وهذا ما دعا روبرت كاغان ووليام كريستول بان يؤكدا بتحول الولايات المتحدة الى امبراطورية:"نعم، اميركا امبراطورية، ويجب ان تتصرف على هذا الاساس مستفيدة من تفوقها الكاسح".[٢]

لذلك يمكن النظر الى المحافظين الجدد على انهم جيلان من المفكرين والسياسين وليسو جيلا واحدا وهما:[٣]

- الجيل الأول، تبلور في الستينيات من القرن الماضي، وجاءت أفكاره رد فعل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحقبة الممتدة من الحرب العالمية الاولى الى حرب فيتنام. لقد صعد الجيل الاول من المحافظين الجدد في حقبة خيم فيها على الرأي العام الاميركي شعورا بعدم الثقة في القوة الاميركية نتيجة لما حدث في فيتنام لذا سعى الجيل الاول بالاساس الى إعادة الثقة المفقودة.
- أما الجيل الثاني، فقد ظهر في تسعينيات القرن العشرين، وجاءت أفكاره معبرة عن الظروف الاميركية والدولية في هذه الحقبة، فقد ظهر بعد انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة، لذا تبنى الجيل الثاني هدفا مختلفا وهو كيفية استخدام الولايات المتحدة لقوتها وموقعها في البيئة الدولية غير المسبوقة، كقطب اوحد في تحقيق أهدافها وتشكيل العالم وفقا لرؤيتها.

غير ان الظهور الواضح للمحافظين الجدد بقوتهم الحقيقية ونفوذهم الفعلي كان في إدارة الرئيس الاميركي "جورج ووكر بوش ٢٠٠١-٢٠٠٩" الذي عُرف عنه بمواظبته وتشبثه بالحركة، فضلا عن فهمه ومنذ زمن طويل تعابير انصار المحافظون الجدد حتى اصبح يتحدث لغتهم. وكان في ادارته أمثال "ديك تشيني-نائب الرئيس-،دونالد رامسفيلد-وزير الدفاع-، كونداليزا رايس-مستشارة الامن القومي ووزيرة الخارجية في وقت لاحق-، بول وولفتز-نائب وزير الدفاع-، ريتشارد ارميتاج، جون بولتون، زلماي خليل زاد، وغيرهم".[٤]

وفي هذه الادارة حمل المحافظون الجدد رؤية نقدية لحقبتي بوش الاب وكلينتون، وذلك في سياق رؤية تلك المدرسة لعالم مابعد الحرب الباردة، وكيفية رسم مبادئ جيوبوليتيكية اميركية فاعلة في هذه المرحلة، حيث ترى هذه المدرسة ان المرحلة الممتدة من عام ١٩٩١الى عام ٢٠٠١، كانت مرحلة فقدان الولايات المتحدة لرؤيتها وإدراكها لموقعها، وذلك نتيجة عدم إدراك الفرص والمخاطر الحقيقية والمتوقعة

---

[1] نقلا عن، قبيسي، هادي: المصدر السابق ص٢٥
[2] نقلا عن، تود، ايمانويل: ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأميركي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي،ط٢، بيروت، ٢٠٠٤ص١٢
[3] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص٢٠
[4] بشارة، عزمي: عودة إلى الحرب الباردة، أم واقع دولي جديد مختلف؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٦)، تشرين الأول ٢٠٠٨ص١١

التي أفرزها انهيار الاتحاد السوفياتي، لهذا جاء تشخيصهم لبوش الاب، بان مشكلته هو عدم أمتلاكه لفهم واضح للدور الذي يجب على الولايات المتحدة ان تقوم به في تشكيل العالم لحقبة ما بعد الحرب الباردة، أما كلينتون الذي حاول القيام بتدخلين خارجيين* دون ان ينتج إدراك واضح او مقدمة لدور الولايات المتحدة في العالم، لهذا رأى المحافظون الجدد ان الهزيمة الصغيرة في الصومال او النصر غير المكتمل في البلقان يمكنها طرح الشكوك حول المصداقية الاميركية".[1] لذا عدّ المحافظون الجدد عقد بوش وكلينتون بأنه أهمال شامل للدفاع والقوة العسكرية استنادا الى ان انهيار الاتحاد السوفياتي قد أوجد حالة من الجمود الاستراتيجي والمتمثلة بإمكان الولايات المتحدة ان تمنح لنفسها الراحة، فهناك الوقت الكافي للتهيؤ للتحديات الكبيرة المقبلة، وفي ظل هذه الرؤية والادراك وفي غياب الاطار الاستراتيجي، كان التخطيط الدفاعي للولايات المتحدة ضعيفا، ومحكوما في نظرهم بالمفاهيم البيروقراطية والمعايير المالية بعيدا عن المصالح الاستراتيجية، والمفارقة في نظر المحافظون الجدد، هو وصول القوة والتأثير الاميركي الى أوجهما، في حين تتجه القوة العسكرية الاميركية نحو الاعياء، غير قابلة لموافاة متطلبات مهماتها العديدة والمتغيرة، بما في ذلك التهيؤ لأرض المعركة المستقبلية، والأمر الأشد خطورة، هو ان النسيج الاجتماعي للجيش غدا باليا ومنهكا.[2]

وفي ضوء ذلك، شكلت أحداث ١١ايلول/ سبتمبر *٢٠٠١، فرصة اساسية للمحافظين الجدد لطرح افكارهم ورؤاهم وإدراكاتهم التي حملوها منذ عقود، كتيار ايديولوجي يملك إدراك استراتيجي لدور الولايات المتحدة على الساحة العالمية يستند الى القوة العسكرية.[3] إذ زعم هؤلاء إن هجمات أيلول/ سبتمبر جاءت بعصر جديد يقتضي تشكيل خريطة جديدة للعالم، وان هذا العصر يتميز بالمخاطر والأمور العارضة غير الممكن التنبؤ بها، مما يستدعي أن يدرك الأميركيون أنهم إذا لم يشكلوا بأنفسهم هذه الحقبة الجديدة لا يمكن التأكد من إن الآخرين سيشكلونها لصالح الولايات المتحدة، حيث لا يوجد من يرعى مصالحها ولا من يعبر عن أفكارها، ولا بد للولايات المتحدة من أن تقود بنفسها عملية تشكيل العصر الجديد وصياغته بمفردها ومن دون شريك، سواء أكان من الدول أم من المنظمات الدولية.[4] وبذلك ابرزو طموحهم في إدارة النظام الدولي عبر أكثر الوسائل دراماتيكية والتي تجسدت

---

* الصومال والبوسنة

[1] نقلا عن، قبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص ص٢٤-٢٥

[2] المصدر نفسه ص٢٧

* عندما تعرضت الولايات المتحدة لهجمات إرهابية على برجي التجارة العالمية، والبنتاغون، والتي تكبدت في ضوءها على خسائر بشرية ومادية كبيرة.

[3] قبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص٣٢

[4] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص١٢٣

في الحرب على الارهاب التي تحولت ومنذ الوهلة الاولى لأطلاقها الى حرب هيمنة وتغيير.[1] ليغدو الارهاب هو المبدأ الاساس الموحد والمنظم لرؤية هذه النخبة، فمحاربة الارهاب مثل الشيوعية تبرر التحالفات مع الانظمة المستبدة، وتزيد الانفاق العسكري وتقدم تبريرا متسعا لحرب مستمرة مع الشر.[2] وفي ضوء ما تقدم فقد اعطى المحافظين الجدد للارهاب عدة ابعاد هي الآتية[3] :

١. ان المحافظين الجدد اعطوا للارهاب بعدا جيوبوليتيكيا عالميا انطلاقا من انه ليس بدولة وليس له عاصمة ولا قيادة معروفة ومنتشر في كل انحاء العالم.
٢. عدّ الارهاب الشكل الرئيس للصراع العالمي بعد الحرب الباردة واحداث ١١ ايلول، لذا فان الحرب عليه لابد ان تكون عالمية.
٣. الصراع مع الارهاب لا يخضع لقواعد لعبة الحلول الوسطية وانما لقواعد اللعبة الصفرية.
٤. الصراع مع الارهاب لا يخضع لتوازن القوى وانما لتوازن التهديد، فكما ان جميع الدول مهددة بالارهاب، فالاخير ايضا مهدد باجراءات الدول.
٥. مثلما تتحالف الدول، يمكن للارهاب ان يقيم نسيج تحالفاته مع جماعات خارجة عن القانون كالعصابات والمافيات وتجار المخدرات وغيرهم.
٦. مثلما افترض راتزل ان الحدود السياسية تعيق تطور الدولة ونموها، افترض المحافظون الجدد ان المؤسسات الدولية والقانون الدولي يمكن ان تعيق الحركة الجيوبوليتيكية الاميركية في محاربة الارهاب والدول المارقة، ولذلك لم يأخذوا بالشرعية الدولية في استخدام القوة.

ووفقا لهذا جاءت الفرصة للمحافظين الجدد لوضع رؤيتهم موضع التطبيق والتي أوجدوها منذ عام ١٩٩٧ والمقترنة بأسم 'المشروع الاميركي للقرن الجديد' والذي يضع عدة خطوات استراتيجية على الولايات المتحدة ان تقوم بها وهي:[4]

١. إن الهدف الاميركي هو استبقاء سيادة الولايات المتحدة العالمية، وأستبعاد ظهور قوى أخرى منافسة في المستقبل بحيث تتمكن من ان تشكل قواعد الأمن الدولي على مثل المبادئ والمصالح الاميركية.

---

[1] العمار، منعم صاحي: الولايات المتحدة الأميركية بعد المحافظين الجدد (هل تجرؤ على رؤية ذاتها)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ع(١٩-٢٠)، ٢٠١٠ص٩

[2] موسى، عبده مختار: مصدر سابق ذكره ص ص٦٤-٦٥

[3] الحيالي، نزار إسماعيل: المنظور الأميركي للإرهاب الدولي والدولة الفاشلة، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه، الفصل الأول، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، للعام ٢٠١١-٢٠١٢

[4] عواد، عامر هاشم: مصدر سابق ذكره ص ص٢٣٣-٢٣٤

٢. الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة مسؤولة عن نشر هذه السيادة في المستقبل الى أبعد مدى ممكن، ومن ضرورات هذه الاستراتيجية ان تكون مستعدة للقتال بحزم، وتحقيق النصر في مواجهات متزامنة على مبادئ متعددة في الوقت نفسه.
٣. نقطة الارتكاز في الجهد الاميركي هي منطقة الشرق الاوسط والخليج، ومع ان الولايات المتحدة كانت تسعى منذ عقود الى السيطرة العسكرية الكاملة على المنطقة، فان ذلك لابد ان يتحقق، فالأمر يتعدى الدول والانظمة مهما كانت صفتها.

وهذه النقاط اعلاه، تتطلب في نظر المحافظين الجدد الى مؤسسة عسكرية قوية ومستعدة لمجابهة المخاطر والتحديات سواء الحاضرة منها أو المستقبلية، واستراتيجية فعالة تروج للمبادئ الاميركية بقوة ووضوح في العالم، وقيادة وطنية تقبل المسؤوليات الكونية للولايات المتحدة.[١] وهذا ما وجدته في إدارة جورج ووكر بوش.

وعلى اساس ما تقدم من رؤى وادراكات، تمحورت وأنبثقت المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية للمحافظين الجدد التي تؤكد على الآتي:[٢]

١. المناداة بان تؤدي الولايات المتحدة الدور القيادي في النظام الدولي كقوة عظمى وحيدة.
٢. التركيز على الاستراتيجية العسكرية-الامنية كأداة اساسية لتنفيذ الاهداف والمصالح الاميركية.
٣. توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديدا محتملا للولايات المتحدة الاميركية.
٤. العمل على نشر قيم الديموقراطية الليبرالية واقتصاد السوق وحرية الانسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية من خلال الأداء الاستراتيجي الاميركي الخارجي.

من خلال ما تقدم نجد تركيز المحافظين الجدد على القوة العسكرية، لماذا؟ لانها في نظرهم تمثل ضرورة لا غنى عنها لتحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة.[٣] وبحسب وولفتز فان الهدف من التركيز على القوة العسكرية الاميركية هو تفادي ظهور منافس جديد، ان هذه رؤية عامة تقع تحتها الاستراتيجية الدفاعية الاقليمية، وتتضمن السعي الدائم لمنع أي قوة معادية من السيطرة على أي منطقة يمكن لثرواتها عندما تصبح تحت السيطرة ان تكون كافية لأطلاق قوة عظمى بمواجهة القوة الاميركية، هذه المناطق تتضمن اوروبا الغربية، شرق اسيا، الاراضي السوفياتية السابقة، وجنوب غرب اسيا، وبناء عليه "ينبغي ان نملك آليات ان نردع مالكي امكانات التحدي من الطموح نحو التوسع في

---

[1] أحمد، حميد شهاب: العراق.. المشكلة والحل دراسات نقدية في ظل المتغيرات المحلية، قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧ص٩

[2] زهر الدين، صالح: المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، موسوعة الإمبراطورية الأميركية، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ٢٠٠٤ص ص١٠-١١

[3] فهمي، عبد القادر محمد: الفكر السياسي... مصدر سابق ذكره ص١٨٥

الدور الاقليمي او العالمي".[١] فضلا عن ذلك يرى المحافظون الجدد، ان التركيز على القوة العسكرية هو خيار أكثر منطقية في عالم مضطرب لا تُقومه إلا القوة العسكرية التي تنفرد بمتانة بنائها الولايات المتحدة.[٢] لذلك يرى المحافظون الجدد بان الولايات المتحدة ليس لديها الوقت الكافي للتأكد من إن تدخلاتها تتوافق مع قواعد الحرب، ففي هذه الحرب الفريدة غير المسبوقة ليس هناك قواعد للحرب في نظرهم، لذا يجب على الولايات المتحدة أن تتحرك أسرع، ويجب أن تكون أكثر عنفا لحماية مصالحها، وبما إن الولايات المتحدة في نظرهم هي القوة التي تصنع النظام في العالم وتستطيع أن تقول ما تريد وان تفعل ما يتناسب مع ما تريد، ولهذا فهم يؤكدون بان "أمننا ليس منظمة للنقاش والجدال".[٣]

ومن هنا، انبثقت فكرة الحرب الوقائية* كمنهج استراتيجي ذا أولوية حاسمة في الاداء الاستراتيجي الاميركي. والذي انطلقت من الفرضيات الامنية التي أكدها ووكر بوش في خطابه في ١٧ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، والتي هي:[٤]

١. إنّ الصراعات الكبرى في القرن العشرين بين الحرية والسلطوية انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية، وان حماية هذه القيم ضد الاعداء يقع على عاتق كل محبي الحرية.
٢. تتمتع الولايات المتحدة هذه الايام بموقع القوة العسكرية التي لا نظير لها، ومن أجل الحفاظ على قيمها ومبادئها سوف تستخدم قوتها هذه.
٣. الالتزام الاولي والجوهري للولايات المتحدة هو الدفاع عن أمنها ضد أعدائها، وان العدو تغير الأن، وأصبح العدو الجديد شبكات غامضة من الارهابيين الدوليين الذين بأستطاعتهم تهديد أمن الولايات المتحدة.
٤. إنّ الخطر الكبير الذي يواجه الولايات المتحدة يكمن في التقاطع بين التطرف وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، والتغلب على هذا الخطر يتطلب بناء دفاعات ضد الصواريخ الباليستية ووسائل اطلاقها، والاستعداد لمواجهة التهديدات قبل ان تصبح حقيقة ماثلة.

إنّ ما تقدم أكده نائب الرئيس الاميركي "ديك تشيني" بقوله:"إن القوة والتصميم والعمل الحاسم تدحر الهجمات قبل ان تتمكن من الوصول إلى شواطئنا".[٥] لهذا يرى المحافظون الجدد ان أحداث ايلول/ سبتمبر نتجت عن ضعف الولايات المتحدة في الرد على التهديدات. فهي لم تكن اخفاقا استخباراتيا بقدر ما كانت تقصيرا على مدى عشر سنوات في ضعف التصميم على مجابهة أمثال "صدام

[1] نقلا عن، قبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص ص٢٨-٢٩
[2] فهمي، عبد القادر محمد: المصدر السابق ص١٩٣
[3] عاروري، نصير: المصدر السابق ص٢٧
* سيتم تناول هذا الموضوع في الفصل الثالث المبحث الثالث.
[4] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص ص١٤٣-١٤٤
[5] نقلا عن، ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص١٠٦

حسين، او الايرانيين، أو حزب الله، أو حركة طالبان او القاعدة".[1] وهذا ما يبرر لدى المحافظون الجدد من استخدام القوة العسكرية وقائيا. لذلك اخذت الحرب الوقائيا بعدا جيوبوليتيكيا عالميا لانهـا تقـوم على النيات وليس على الفعل الملموس من قبل الخصم، وطالما ان نيات الخصوم لا يمكن تحديد زمانها أو مكانها لذلك ستأخذ هذه الحرب بعدا عالميا فحيث توجد نيات سيئة ضد الولايات المتحـدة يكـون ذلك شرعيا في تفسيرها وإدراكها لشن الحرب.

فضلا عن ذلك، فان أحد المبررات لاستخدام القوة العسكرية التي روج لها فكر المحـافظون الجـدد تقوم على أساس الاستعمال الخير لهـذه القـوة العـسكرية، إذ تؤكـد " ان الولايـات المتحـدة الاميركيـة ستستخدم هامشها من القوة لممارسة نوع من الهيمنة الخيرة على بقية العالم، وحل مشكلات مثل قضية الدول المارقة مع اسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الانسان والتهديدات الارهابية الـتي هـي في حال تصاعد".[2] لذلك لاغنى عن النفوذ والقوة في هذا العالم الخطير. والولايات المتحدة هي أول دولة في العالم يفرض واجبها الاخلاقي عليها استخدام قوتها من أجل الخير بما فيها قوتها العسكرية الـتي لا مثيل لها. فاستخدام القوة يُمكنّ تحويل المشهد السياسي ومؤازرة الديموقراطيـة والعناصـر الاصـلاحية على الصُعد الاقليمية والدولية وتعجيل انتصار الديموقراطية في انحاء العالم.[3] لذا أصر المحافظون الجدد بان على الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية القصوى لصالح "وضـوحها الاخلاقـي **Moral Clarity**"، ومن ثم الرهان على الهيمنة الاميركية بعدّها مسلكا لضمان أمن العالم ورفاهيته.[4] وهذا ما أكده ووكر بوش من خلال قوله " نزعتنا الى الخير وتميزنا يعنيان اننا لا نستعمل قوتنا إلا للخير وبالتالي يجب ألا يقيد أحد تلك القوة".[5]

علاوة على ذلك فان التركيز على القوة العسكرية يضمن الاحادية القطبية للولايـات المتحـدة في ادارة شؤون العالم، اذ يرى المحافظون الجدد بان تعدد الاطراف معناه "أغراق الادارة الاميركية في عصيدة جماعية من اتخاذ القرارات، بحيث تحكم على نفسك بالاقتصار على الاستجابة للاحداث بردود الأفعال او بتحويل الأمر الى لجان متعددة اللغات ذات اسماء زاهية مكونة مـن حـروف مختـصرة". لهـذا فـانهم ينكرون كون "الغطرسة" الاميركية مشكلة، بل يرون ان المشكلة هي "الحقيقة التي لا مفر منها، حقيقة القوة الاميركية بأشكالها الكثيرة".[6] وهذا ما دفع المحافظون الجـدد بالمطالبـة بتخلـي الولايـات المتحـدة عـن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وان تشق طريقها في العـالم لتحقيـق أهـدافها دون ان تعبـأ

---

1 نقلا عن، روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص٣٢

2 نقلا عن، النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص١٢٢

3 روس، دنيس: المصدر السابق ص ص٣١-٣٢

4 **Kristol, William and Robert kagan: Toward a Neo-Reganite Foreign Policy, Foreign Affairs, August,1996 p.36**

5 نقلا عن، روس، دنيس: المصدر السابق ص٢٩

6 نقلا عن، ناي، جوزيف س:المصدر السابق ص١٠٤

من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وان تشق طريقها في العالم لتحقيق أهـدافها دون ان تعبأ بكـوابح المؤسسات الدولية السائدة أو القوى الكبرى الاخرى.[١]

وفي ضوء هذا الإدراك حول القوة، أعلن البنتاغون في نهاية أيلول ٢٠٠١عن اسـتراتيجية دفاعيـة جديدة للسنوات الخمس المقبلة، تأخذ على عاتقها الهيمنة الاميركية على العالم، متضمنة وصفا عاما لما تقوم به القوة العسكرية الاميركية من دور حيث حماية وتعزيز المصالح والقيم لها، ولجميـع حلفائهـا في أي مكان في العالم.[٢] ومثل هذا التشديد على ضرورة استخدام القوة العسكرية يمثل نقطة الدخول الى النهج المحافظ الجديد الذي يبدي تشاؤما عميقا بشأن الطبيعة البشرية والمجتمع الانساني.[٣]

زيادة على ما تقدم، فقد ارتبط استخدام القـوة لـدى المحـافظين الجـدد بنـشر القـيم الديموقراطيـة الليبرالية والرأسمالية، اذ دعى هؤلاء بان للولايات المتحدة دورا رساليا وعليها القيام به لبناء العالم على شاكلتها، على قاعدة نشر الديموقراطية والليبرالية الاقتصادية ولو تطلب الأمر استخدام القـوة.[٤] وفي هذا المعنى يقول كروثامر "مع سقوط الشيوعية، يجب ان يصبح الارتقـاء بالديموقراطيـة محـك الـسياسة الخارجية الاميركية". وقد عزز هذا الرأي وتنبريغ عندما قال " بوصفنا القوة العظمى الأخـيرة، علينـا ان نحاول تشكيل التطور... علينا ألا نكون لاعبين سلبيين... ان الدولة الأولى ستكون في المستقبل الدولـة الأكثر نجاحا في تشكيل الثقافة الديموقراطية العالمية".[٥]

وهكذا، لتشكل احداث ١١ ايلول/ سبتمبر، والحرب على الارهاب تكريـسا للفكـرة أعـلاه مـن خلال الربط بين الديموقراطية والأمن في الخطاب الاميركي من باب ان الديموقراطية والعولمة الاقتصادية صنوان، بحيث يصبح من مصلحة الولايات المتحدة نشر الديموقراطية لتأمين مصالحها الاقتصادية طالمـا بدا نشر الديموقراطية يمثل في جوهره محاولة لأسباغ الشرعية أو الصفة المثالية علـى مـصالح الولايـات المتحدة الاميركية.[٦] لذا بدأ تأكيد ادارة ووكر بوش حول عملية نشر الديموقراطية، اذ أعلـن في بدايـة ولايته الثانية بان "أكبر أمل للسلام في عالمنا هو أنتشار الديموقراطية في كل انحاء العالم".[٧]

وفي تلخيص لعقيدة ووكر بوش في نشرالديموقراطية، يشير استاذ العلوم السياسية الاميركي "جـون جريس"، الى ان ثمة دليلا قويا ومقنعا يتوافر الآن لاكمال التطلع الهادف الذي بدأه الرئيس ويلسون قبل

---

[1] موسى، عبده مختار: مصدر سابق ذكره ص٦٤
[2] العمار، منعم صاحي: العقيدة العسكرية العراقية الجديدة دراسة في نظم تشكيلها، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣-٢٤) ٢٠١١ص٤
[3] فهمي، عبد القادر محمد: الفكر السياسي... مصدر سابق ذكره ص١٩١
[4] كاظم، محمد كريم: الإدراك الأميركي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(١٩-٢٠)، ٢٠١٠ص٢١٠
[5] نقلا عن، النعيمي، أحمد نوري: السياسة الخارجية... مصدر سابق ذكره ص١٠٠
[6] العمار، منعم صاحي: الاستراتيجية والديمقراطية... مصدر سابق ذكره ص٣٥
[7] نقلا عن، روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص٢٨

زهاء ثمانية عقود. وان من الضروري ان يكون العالم آمنا للديموقراطية لكي تجد فرصته فيه.[1] وفي ضوء هذا أكد المحافظون الجدد على ايمانهم بمبادئ ويلسون ليؤكدوا "ان اميركا كانت دائما اقل أمنا عندما ضعفت وتراجعت الحرية، وستكون اميركا أكثر أمنا عندما تسير الحرية قدماً".[2] ولهذا بدأو يروجون بان الولايات المتحدة ستكون أكثر عرضة للخطر عندما تكون الديموقراطية في الخارج في موقف دفاعي، كما ان الديموقراطية في الخارج ستكون بدورها أكثر عرضة للخطر اذا تعرضت الولايات المتحدة للتهديد.[3] وبهذا غدا أمن الولايات المتحدة يعني " ضمان مصالحها العالمية بضمان الديموقراطية عالميا من كل خطر".[4]

وعلى الرغم من تأكيد المحافظين الجدد على أهمية أفكار ويلسون حول نشر الديموقراطية، غير انهم يسقطون عنها تأكيد ويلسون فيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية، فهم لا يرون ان تحد حركتهم القيود المؤسسية، ويرون ان شرعيتهم تأتي من تركيزهم على الديموقراطية.[5] فاذا كان ويلسون يرى ان نشر القيم الاميركية يمثل واجبا معنويا لمسؤولي الادارات الاميركية، فان ووكر بوش ومن وراءه المحافظون الجدد يرون ان تحقيق هذا الهدف فضلا عن كونه واجبا معنويا، يجب ان يستند الى القوة العسكرية.[6] ولهذا فان الهدف النهائي للاستراتيجية الاميركية هو استخدام القوة المتوفرة بشكل فردي اذا لزم الامر لنشر الديموقراطية والمبادئ الليبرالية على امتداد العالم.[7]

لذلك جادل المحافظون الجدد بان على الولايات المتحدة ان تزود البلدان المضطربة بنوع من الإدارة المستنيرة الواثقة بالنفس.[8] لذا بدأو يناقشون ويفضلون التحول والتغيير لا الأبقاء على الأوضاع، فهم مقتنعون بان بإستطاعة الولايات المتحدة إنهاء الطغيان ونشر الديموقراطية.[9] ليعكس ذلك قناعة ايديولوجية للمحافظين الجدد، الذين كثيرا ما روجوا لضرورة اعتماد مبدأ تغيير الانظمة بكل السبل الممكنة، ولاسيما القوة العسكرية.[10]

لهذا راح يتحدث ووكر بوش عن الحاجة الى استخدام القوة الاميركية لجلب الديموقراطية الى الشرق الاوسط، وهذا ما أكده "لورانس كابلن، ووليم كريستول" بقولهم "عندما يأتي الأمر الى التعامل مع

---

[1] النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص١٠٦

[2] نقلا عن، القبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص٤٢

[3] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٣٧

[4] نقلا عن، العزي، سويم: آليات الهيمنة الأميركية على العالم، شؤون الأوسط، بيروت، ع(١٠٧)، صيف ٢٠٠٧ص٩٢

[5] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص٢٠٦

[6] النقيد، محمد سيف حيدر: المصدر السابق ص١٠٣

[7] القبيسي، هادي: المصدر السابق ص٦٤

[8] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص٢٠٢

[9] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص٢٨

[10] سليمان، منذر: قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأميركي على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٧)، تموز ٢٠١٠ص٢٩

أنظمة الطغيان مثل العراق وايران ونعم، كوريا الشمالية، فان على الولايات المتحدة ان تبحث عن تغييرهم وليس التعايش معهم كهدف أولي لسياسة اميركا الخارجية. وهذا يُلزم اميركا بمهمة الحفاظ على نظام عالمي لائق وعلى تنفيذه".(١)

لذلك بدأت الاستراتيجية الاميركية تتطلع في عهد المحافظين الجدد إلى إعادة رسم الخريطة السياسية والجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الاوسط وبما يتناسب وتطلعاتها ومصالحها الحيوية، لتغير النظرة التاريخية التي اتبعتها الاستراتيجية الاميركية في المنطقة من خلال المحافظة على الاستقرار كمميز اساس في الشرق الاوسط، لتأتي إدارة ووكر بوش وتٌعد هذا الاستقرار بانه مشكلة وعقبة أمام تحقيق المصالح الاميركية في هذه المنطقة.(٢) ووفقا لذلك استغل المحافظين الجدد تفسير هنتنغتون للحضارة لأثبات رؤيتهم للصراع الوجودي مع الاسلام في القيم الاساسية.(٣) ليؤكدوا بان التحدي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي والشيوعية في السابق، اصبح صادر عن الدول العربية والاسلام المتشدد.(٤) والمتواجد في هذه المنطقة.

وفي هذا السياق عمل المحافظون الجدد على ابتكار مبدأ استراتيجي جديد يكون في ضوءه عملية التغيير، وهو مبدأ "الفوضى الخلاقة/ البناءة" لتعد أحدى الاساليب التي اتبعتها الاستراتيجية الاميركية في سعيها للسيطرة على الشرق الاوسط. وفكرة "الفوضى الخلاقة" اطلقها "روبرت ساتلوف" مدير مركز واشنطن لسياسة الشرق الادنى، في مقالة تحليلية دورية عام ٢٠٠٥.(٥) وتتضمن استراتيجية "الفوضى الخلاقة" "استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، ودعمها عبر تحريك الاعلام المحلي والعالمي، واختراع رمز يمكنهم التوحد حوله، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها*".(٦) لذا فان "الفوضى الخلاقة" تقوم على "تدمير النظام القديم كل يوم... لنتقدم نحو مهمتنا التاريخية".(٧) ولاغرو من ذلك بان "الفوضى الخلاقة" تخدم هدف التغيير وبما يتواءم والأهداف والمصالح الاميركية.

ونٌدفعَ المحافظون الجدد وفق هذه الرؤية باتجاه الضغط نحو تغييرالنظام في العراق ومنذ عام ١٩٩٨، من خلال التقرير الذي اصدره ووقع عليه ثمانية عشر قطبا بارزا من أقطاب المحافظين الجدد تحت عنوان "السياسة الخارجية الاميركية للقرن الاميركي الجديد"، وبعثت الى الرئيس الاسبق "بيل كلينتون"، وقد جاء

---

[1] نقلا عن، ناي، جوزيف س: المصدر السابق ص ص١٠٢-١٠٣
[2] القبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص٥٩
[3] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص٤٦
[4] المصدر نفسه ص٤٣
[5] سليمان، منذر: دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأميركي، تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٢٥)، آذار ٢٠٠٦ص٢٣
* إن ما يحدث في المنطقة العربية في الوقت الحاضر من تغيير للأنظمة القديمة من خلال الثورات العربية من الممكن أن يكون ترجمة فعلية لهذه النظرية الاستراتيجية وانعكاسا لها.
[6] نقلا عن، القبيسي، هادي: المصدر السابق ص٥٨
[7] نقلا عن، المصدر نفسه ص٥٨

فيها، ان سياسة احتواء "صدام حسين" كانت "تتآكل باستمرار" وبانه بعد مدة ليست ببعيدة سيكون من المستحيل معرفة ما اذا كان العراق يمتلك حقا اسلحة دمار شامل أم لا. "ان الاستراتيجية الوحيدة المقبولة هي تلك التي تلغي امكانية ان يكون العراق قادرا على استخدام اسلحة الدمار الشامل او التهديد باستخدامها. وفي المدى القريب فان ذلك يعني الاستعداد للقيام بعمل عسكري بما ان الوسائل الدبلوماسية قد فشلت كما بات واضحا. وعلى المدى الطويل، يعني ذلك ازاحة صدام حسين ونظامه من السلطة وذلك هو الان الهدف الذي تحتاج السياسة الخارجية الاميركية ان تضعه نصب عينها".[١]

وبذلك عكست حرب العراق عام ٢٠٠٣، ومن قبلها حرب افغانستان عام ٢٠٠١، نهج لاستراتيجية اميركية تضم اهدافا طموحة وتسلك طرق أكثر صعوبة، ليكون ما تقوم به الولايات المتحدة في العالم انما يكمن في التأثير على طبيعة الدول وأوضاعها الداخلية.[٢] بمعنى خلق وقائع جديدة على المسرح السياسي تخدم الأهداف الاميركية، لهذا رأوا ان تغيير النظام في العراق سيكون أفعل في تغيير الشرق الاوسط "من مواصلة الدبلوماسية العقيمة بين الاسرائيليين والفلسطينين".[٣]

وإزاء ذلك، بدت الاستراتيجية الاميركية في عهد المحافظين الجدد محملة بمهمة أصلاح العالم والوقوف بصورة اخلاقية عند كل مظهر من مظاهر الاختلال.[٤] وهذا ما جسدته استراتيجية الأمن القومي الاميركي التي صاغها المحافظون الجدد والتي أعلنت عام ٢٠٠٢والتي تضمنت تحقيق الاهداف الآتية:[٥]

١. قيادة التطلعات نحو الكرامة الانسانية.
٢. تعزيز التحالفات من أجل الانتصار على الارهاب الدولي، والعمل من أجل منع وقوع هجمات ضد الولايات المتحدة أو ضد حلفائها وأصدقائها.
٣. العمل مع الآخرين لنزع فتيل النزاعات الاقليمية.
٤. منع اعداءها من تهديدها او تهديد حلفائها أو اصدقائها باستخدام اسلحة الدمار الشامل.
٥. العمل من أجل حقبة جديدة من النمو الاقتصادي على المستوى العالمي من خلال إقامة الأسواق الحرة والتجارة الحرة.
٦. توسيع دائرة التنمية والتطوير من خلال فتح المجتمعات وبناء البنية التحتية للديموقراطية.

---

[1] نقلا عن، هاس، ريتشارد: حرب الضرورة حرب الاختيار، مسيرة حربين على العراق، ترجمة نورما نابلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٠ص١٩٨

[2] المصدر نفسه ص ص٢٤-٢٥

[3] نقلا عن، المصدر نفسه ص ٣٢-٣٣

[4] العمار، منعم صاحي: الولايات المتحدة الأميركية بعد المحافظين الجدد... مصدر سابق ذكره ص٤

[5] استراتيجية الأمن القومي الأميركي، نص التقرير الذي وجهه الرئيس الأميركي إلى الكونغرس في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، واشنطون، تشرين الأول/اكتوبر٢٠٠٢، عن دراسات أميركية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق

٧. تطوير أجندات العمل التعاوني مع مراكز القوى الدولية الاخرى.

ووفقا لما تقدم من رؤى وتصورات، قدم كروثامر تعريفا لمدرسة المحافظين الجدد عام ٢٠٠٥، ليميز بها هذه المدرسة عن باقي المدارس الفكرية الاخرى من خلال النقاط الآتية:[١]

١. عدم التردد في توظيف القوة العسكرية الاميركية في العالم.
٢. سياسة أحادية القطب عند اللزوم، والتوجه نحو اعتماد استراتيجية وقائية.
٣. عدّ مبدأ الحرية عبر العالم عاملا اساسيا في تقرير الاستراتيجية الاميركية.

لقد طرح المحافظون الجدد عنصرا جيوبوليتيكيا عالميا جديدا، وهي ان للولايات المتحدة دون سواها دورا تؤديه في كل مكان من العالم بما يخدم مصالحها الحيوية، مما انتج سلسلة من التحركات والاعمال العسكرية الاميركية بما يتوائم وتلك الرؤى والإدراكات لإلحاق الهزيمة بخصومها في زمان ومكان من اختيارها هي، لذا عدّ الاميركان في عهد المحافظين الجدد "أمة في حالة حرب"، ونتج عن هذه السياسة إقامة قواعد عسكرية اميركية عديدة في مختلف انحاء العالم، وأعمال عسكرية اميركية واسعة النطاق في افغانستان والعراق وباكستان.[٢]

ليتضح مما تقدم ان افكار وأعمل المحافظين الجدد هي عملية ممازجة وتوفيق بين مدرستين أو منهجين عريقين ذات تأثير في الاداء الاستراتيجي الاميركي وهما المدرسة الليبرالية والمدرسة الواقعية، لذا عملوا على الدمج والمزاوجة بين نشر الديموقراطية الليبرالية وأقتصاد السوق، أي القيم والمبادئ الاميركية-فكرة ليبرالية- ولكن ليس عن طريق الاقناع او الترويج لهذه القيم عن طريق المؤسسات الدولية، او من خلال الدعوات الدبلوماسية والتفاوضية، وانما من خلال القوة العسكرية-فكرة واقعية- الاميركية حتى لو كانت بمفردها اذا اقتضى الامر، لان انتشار هذه القيم والمبادئ وعن طريق القوة سيحقق المصالح القومية الاميركية، وينظم توازنات القوى وبما يخدم الهيمنة العالمية والاقليمية الاميركية.

ولكن وعلى اساس ما تقدم من إطاريح فكرية سواء ليبرالية او واقعية، او ما تجسد على يد المحافظين الجدد، ما الذي يسترشد به الإدراك الاستراتيجي الاميركي في صياغة مبادئه الجيوبوليتيكية العالمية؟ القيم أم المصالح؟ المثالية أم الواقعية؟ يجب وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر بقوله" يكمن التحدي الحقيقي في دمج الاثنين معا اذ لا يمكن لصانع السياسة الخارجية الاميركية الجاد ان يغفل عن تقاليد التفوق الاستثنائي التي كرمت الديموقراطية الاميركية نفسها بها. لكن لا يستطيع صانع السياسة

[1] العمار، منعم صاحي: الاستراتيجية والديموقراطية... مصدر سابق ذكره ص٢٧

[2] بولك، وليم: التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب اوباما، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨)، كانون الأول ٢٠٠٨ص٨

الاميركية ايضا ان يتجاهل الظروف التي يجب ان تطبق فيها".[1] وهذا ما أكده الرئيس الاسبق نيكسون بقوله "بان الجدل العقيم حول ما اذا كان علينا ان نعتمد سياسة مثالية أم واقعية لا يمكن ان يحقق هدفا، فالمثالية بدون واقعية سياسة قاصرة والواقعية بدون مثالية سياسة لا أخلاقية... وعلى الاميركيين ان يعتقدوا ان السياسة الاميركية الخارجية صحيحة ومشروعة وتتوافق مع مصالحهم".[2] لذا "علينا في سياق تخطيط سياساتنا ان نهتدي بالمثالية العملية وبالواقعية المستنيرة، فالعالم لم يتغير الى حد نستطيع معه ان نتجاهل حقائق القوة، ولكنه... نستطيع تخصيص المزيد من مواردنا واهتمامنا للقضايا الأخرى...واليوم تقوم فرص ضخمة للرسم على مساحات أوسع... وعلينا ان نترك بصماتنا بضربات ريشة قوية والوان زاهية... أما الصورة ذاتها فيجب ان تمثل مفهوم المثالية العملية".[3] لهذا يقر نيكسون بان بإستطاعة الولايات المتحدة بان تستجمع من الارادة والموارد اللازمة لجعل الليبرالية والواقعية السمة المميزة لدورها في العالم.[4]

وصفوة القول، ان هذه الأطر الفكرية والنظرية من واقعية وليبرالية قد انعكستا في الإدراك الاستراتيجي الاميركي من خلال بلورتها للاهداف والمصالح التي يجب ان تسعى لها المبادئ الجيوبوليتيكية، فضلا عن تحديدها في هذا الادراك للاساليب والوسائل العملية التي يتحقق من خلالها تلك الاهداف، فمن خلال هذين المنهجين او المدرستين يتحدد فهم الإدراك الاستراتيجي الاميركي للواقع الدولي وفي ضوءه يتم التفسير للأحداث الدولية، ومن ثم انعكاس هذا الإدراك الى مبادئ جيوبوليتيكية عالمية تعمل الولايات المتحدة الى تحقيقها تتصل وتلك المفاهيم الليبرالية والواقعية. وبذلك فقد عملت الواقعية والليبرالية الى نقل البعد الجيوبوليتيكي الاميركي من الأطر والاهتمامات المحلية والاقليمية الى العالمية، فمن خلال الليبرالية وبشقيها السياسي والاقتصادي نجد المسوغ العالمي في نشر القيم والمبادئ التي تحملها، ومن خلال الواقعية نجد الاساليب والوسائل العملية التي تترجم بها هذه القيم والمبادئ الى سياسات واقعية تطبق على ارض الواقع الدولي وبما يخدم الاهداف والمصالح الاميركية من خلال عرض واستخدام القوة الاميركية. فضلا عن ان هذه النظريات قد اوجدت مفاهيم جيوبوليتيكية تتوائم والعصر الحديث، فمفهوم المجال الحيوي لم يعد يقتصر في البحث عن السيطرة على المجال الارضي الذي يعود بالنفع للدولة، بل ايضا الانتشار والسيطرة الفكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية فضلا عن العسكرية، الذي يعود بالنفع للدولة المسيطرة. وهذا ما تحققه هذه النظريات للاستراتيجية الاميركية. وبذلك فقد جسدت الليبرالية نظرة طويلة الامد وعالمية للإدراك في صياغة

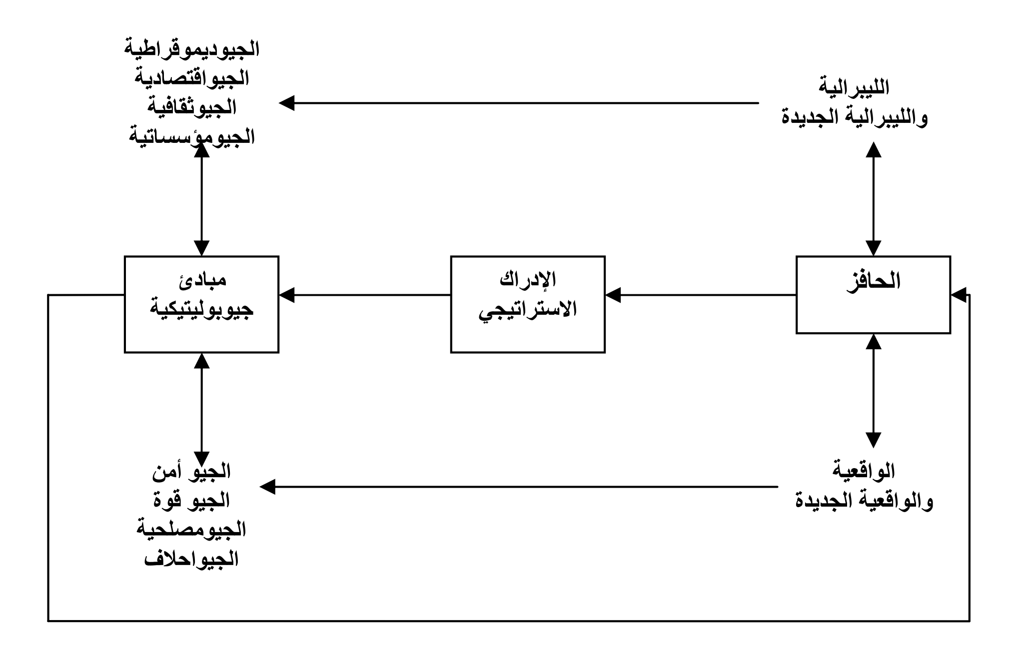
---

[1] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص١٠
[2] نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره ص٣٨
[3] المصدر نفسه ص٣٨
[4] المصدر نفسه ص٢٥٦

المبادئ الجيوبوليتيكية، أما الواقعية فهي فهم وإدراك للزمان والمكان المحددين-اي البيئة الدولية المحيطـة كما هي- في صياغة تلك الاجراءات والمبادئ، ولكنها ايضا ضمن الهدف البعيد المدى في الاستراتيجية الاميركية. وكما يوضح الشكل رقم (٧) تاثير الليبرالية والواقعية على الإدراك الاستراتيجي والمبـادئ الجيوبوليتيكية الاميركية.

شكل رقم (٧)

تأثير الليبرالية والواقعية على الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية الاميركية



- الشكل من عمل الباحث

الفصل الثالث

الإطار التطوري والتطبيقي لأثر المبادئ الجيوبوليتيكية على الإدراك الاستراتيجي الأميركي

لم تتبلور المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية منذ نشأتها على ما هي عليه الآن، وإنما مرت بمراحل تطورية كانت هذه الإجراءات العملية تجسيدا واضحا لتطور العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي الأميركي لخطط التصور والتقويم للمخاطر والفرص والمصالح والأهداف التي تريد نيلها وتحقيقها الولايات المتحدة الأميركية في النظام الدولي، لتكون هذه المبادئ الجيوبوليتيكية عبارة عن مراحل متواصلة ومتصلة الواحدة بالأخرى، ولترتكز في أول مراحلها على بناء الذات الوطنية، وبتحقق هذا الشرط، بدأت لدينا المرحلة الثانية والمتمثلة في بناء وإيجاد النفوذ الإقليمي، وبتعاظم هذه المرحلة الإقليمية، بدأت معالم المرحلة الثالثة والمتجسدة في رسم وصياغة الدور العالمي لهذه الدولة لتجسد مركز القيادة والهيمنة العالمية. ولتعكس لنا هذه المراحل التطورية واقع نشأة وتطور هذه الدولة من جهة، ومن ثم نمو مصالحها وأهدافها وغاياتها من جهة أخرى، ولتعمل الولايات المتحدة من خلال هذه المراحل على صياغة وتنفيذ استراتيجياتها العملية والفاعلة التي ترى أنها تحقق تلك المصالح والأهداف سواء الآنية منها أو المستقبلية ومع ما يتناسب والإدراك الاستراتيجي المتوافق مع البيئة الاستراتيجية التي تعيشها الولايات المتحدة الأميركية لتكون المبادئ انعكاسا لتلك البيئة وإفرازا لذلك الفهم.

وفي ضوء ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث متناولا هذا التطور في المبادئ الأميركية، حيث تناول المبحث الأول المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الثانية، أما المبحث الثاني فقد تناول هذه المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال حقبة الحرب الباردة، وآخر هذه المباحث تناول هذه الإجراءات العملية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة ومع ما يناسب وكون الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة.

المبحث الأول

المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية

حتى الحرب العالمية الثانية

لم تكن هناك أية مبادئ جيوبوليتيكية للولايات المتحدة الأميركية خارجية في بادئ الأمر سـواء في إطارها الإقليمي أو الدولي، بسبب انشغال هذه الدولة الفتية ببناء الذات القوميـة، ولكـن بعـد تبلـور مصالحها القومية وظهورها من إطارها المحلي، بدأت رويدا رويدا الاتجاه إلى بلورة مبادئ جيوبوليتيكية تتوافق مع خطط التصور حول فرضياتها الاستراتيجية الناشئة سواء داخل القارة أو خارجها.

المطلب الأول

من مبدأ مونرو إلى الحرب العالمية الأولى

في ٦/ تموز- يوليو ١٧٧٥ أعلنت المستعمرات الأميركية حرب الاستقلال ضد المملكة المتحـدة، وفي ٤/ تموز- يوليو١٧٧٦ كان إعلان الاستقلال الأميركي.(١) وعلى اثر ذلك بادرت المملكـة المتحـدة إلى الاستسلام في ١٩/ تشرين الأول- اكتوبر١٧٨١.(٢) وفي عام ١٧٨٢ بدأت سلسلة من المفاوضـات بين الأميركين، والبريطانيين، والفرنسيين، والأسبان، وقع في ضوءها الجميع معاهدة الصلح، وأصـبح الأميركيون أحرارا في أن يقيموا مجتمعا وفقا للأفكار الـسياسية الـتي آمنـوا بهـا.(٣) وفي ضـوءها انـشأ المهاجرون إلى أميركا عالمهم الجديد على فلسفة جديـدة نقـيض للفلـسفة الـتي كانـت سـائدة في العـالم القديم.(٤)

غير إن الصورة العامة للجمهورية الناشئة- أي الولايات الثلاث عشر- لم توفق قط في بادئ الأمر في إقامة حكومة قوية فعالة، حيث اتخذت في مارس عام ١٧٨١ بعض مواد معينة لاتحـاد كونفـدرالي، وكان هذا النظام ضعيفا فلم تقم أي هيئة تنفيذية، ولم تنشأ أية شبكة محاكم قوية، كـان المـؤتمر القـاري

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع ينظر،النجار، حسين فوزي: أميركا والعالم، دراسة في السياسة الدولية، مطبعة أطلس،بلا، ١٩٧٧ص ص٣٧-٣٨،

- كار، وليام غاي: أحجار على رقعة الشطرنج، ترجمة سعيد جزاترلي،دار النفائس،ط٤، بيروت،٢٠٠٠ص ص١٢١-١٢٣

[2] نوار،عبد العزيز سليمان وآخرون:تاريخ الولايات المتحدة الأميركية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩ ص٦٦

[3] المصدر نفسه ص٦٧

[4] النجار، حسين فوزي: المصدر السابق ص ٤١

المؤلف من مجلس واحد ولكل ولاية فيه صوت واحد، اضعف من أن يكون ذا فاعلية وبسبب من هذا الضعف في الاتحاد السابق جاءت الدعوة في عام ١٧٨٦ لبقية الولايات لوضع دستور دائم لها، فعقد مؤتمر في مدينة فيلادليفيا في أوائل أيار- مايو١٧٨٧ وقد حضر المؤتمر خمسة وخمسون مندوبا يمثلون جميع الولايات ماعدا رودايلند، وقد استمر انعقاد المؤتمر لمدة خمسة شهور، أصدروا في النهاية دستور ١٧/ أيلول- سبتمبر١٧٨٧، وبموجبه أقر النظام الفدرالي للبلاد' وظهرت دولة جديدة إلى العالم أطلق عليها اسم الولايات المتحدة الأميركية، كما انتخب في هذا المؤتمر جورج واشنطون(١٧٨٩- ١٧٩٧) رئيسا لها بالإجماع.[1] مما سبق لم يكن هناك قبل هذا التاريخ مبادئ جيوبوليتيكية أو علاقات تفاعلية بين هذه الدولة وباقي الدول الأخرى، فحقيقة الأمر إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية كدولة لم تبدأ إلا في عام ١٧٨٧ أي بعد إعلان الدستور وقيام الدولة.[2]

وبسبب من حداثة النشأة وإدراك الرئيس واشنطون للمشكلات الأوروبية وما يترتب عليها من نتائج،عمل على النأي ببلاده بعيدا عن هذه المشكلات، وعلى اثر ذلك ونتيجة قيام الثورة الفرنسية في أوروبا، ودخول الدول الأوروبية في حروب مع فرنسا، أعلن الرئيس واشنطون حياد الولايات المتحدة إزاء المتحاربين في أوروبا.[3] أي انه أقر سياسة العزلة والحياد بالنسبة للولايات المتحدة إزاء العالم القديم.

وعلى الرغم من الحياد الذي أُعلن، لم تستطع الولايات المتحدة أن تنأى بنفسها بعيدا عن قضايا ومشكلات العالم القديم لاسيما في أوروبا، ونتيجة لذلك أعلن الرئيس الأميركي جيمس مونرو(١٨١٧- ١٨٢٥) مبدئه الشهير، إذ اجتمعت عدة عوامل محفزة لمونرو لإعلان مبدئه، وتمثل أول هذه المحفزات في الظروف التي أعقبت حروب نابليون،إذ إن حكومات الدول الأوروبية والمتمثلة بالحلف المقدس* قد تآزرت للقضاء على الثورة الفرنسية والسعي إلى إعادة النفوذ الاسباني إلى دول أميركا اللاتينية.[4] وهذا ما لا يتوافق ورغبات الولايات المتحدة الأميركية بعدم عودة النفوذ الاسباني إلى القارة.

---

[1] الشيخ، رأفت غنيمي: أميركا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩ص١٤

[2] برنكس، دكستر: فلسفة السياسة الخارجية الأميركية دراسة وتحليل، تعريب حسين عمر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٥٢ص١٤٩

[3] المصدر نفسه ص٤

* تكون الحلف المقدس عام ١٨١٣ من روسيا وبروسيا والمملكة المتحدة وإمبراطورية النمسا-المجر، للوقوف ضد الخطر الجديد الذي داهم القارة والمتمثل بالثورة الفرنسية وحروب نابليون. للمزيد حول هذا الموضوع ينظر،
- توفيق، سعد حقي: تاريخ العلاقات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٩ ص ص٨٩-٩٠

[4] برنكس، دكستر: مصدر سابق ذكره ص٨

أما ثاني الظروف المحفزة في بلورة إعلان هذا المبدأ هو تفجر الثورة اليونانية عام ١٨٢١، وما أثارته في الرأي العام الأميركي المؤيد لها، غير إن الأسطول البحري للولايات المتحدة الموجود في البحر المتوسط أنذآك قد بقي على الحياد أثناء قيام هذه الثورة اليونانية، إذ فضلت حكومة الولايات المتحدة في إعطاء الأولوية لمصالحها التجارية، لان نشاطها كان اقتصاديا مما ينسجم مع مصالحها وأهدافها وقتئذ، وفي شباط/ فبراير١٨٢٣ حين قدم "أندريا لوريونس" ممثل الحكومة الثورية في اليونان طلبا إلى وزير الخارجية الأميركي "آدمز" يلتمس فيه اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة الإقليمية، وإنشاء حلف معها، والتوسع في دعمها، غير إن آدمز" أكد بان حكومة بلاده ملتزمة بتقليد عدم التدخل، ولا تستطيع التخلي عن وضعها الحالي.[١] وستكون سياسة الولايات المتحدة بمنأى عن المشاركة في الصراعات الأوروبية.

أما ثالث هذه المحفزات لهذا المبدأ هو تحرر المستعمرات الاسبانية في العالم الجديد من الحكم الاسباني، لذا تجسد الخطر من أن تأتي دولة أجنبية قوية تستعمر جزءا من أميركا اللاتينية وتنشئ دولة مرتبطة بأوروبا ارتباطا وثيقا تضمر العداء للولايات المتحدة.[٢] وبقدر ما إن أوروبا وأميركا تختلفان تماما من حيث النظم السياسية، فالأولى ملكية، والأخرى جمهورية، لذا فان الولايات المتحدة ستعارض أي امتداد للنظام الأوروبي في نصف الكرة الغربي.[٣]

وبسبب من تداخل هذه المحفزات في الإدراك الأميركي، فقد أعلن الرئيس مونرو في ٢/ كانون الأول- ديسمبر١٨٢٣ عن مبدأه الشهير في رسالته إلى الكونغرس، والذي عرف باسمه، إذ نصت رسالته على إن المواطنين الأميركيين، يكنون المشاعر لحرية وسعادة إخوانهم في ذلك الجزء من الأطلسي، وان الولايات المتحدة لن تشارك في حروب القوى الأوروبية، وانه لا تتناسب مع سياستها أن تفعل ذلك، وان سياسة الولايات المتحدة إزاء أوروبا لا تزال كما هي، تنبذ تلك الحروب التي أقلقت ذلك الجزء من العالم.[٤] كما أكد مونرو قائلاً" إن الظروف الحالية مناسبة لنعلن انه لا يجوز من الآن لأية دولة أوروبية أن تعد القارتين الأميركيتين، اللتين اعتنقتا مبادئ الحرية والاستقلال وحافظتا عليها، مكانا صالحا للاستعمار في المستقبل، وأننا نعد هذا كمبدأ لنا".[٥]

لقد كان الإدراك الاستراتيجي المتجسد في هذا المبدأ يتمثل أولا، في إن القارتين الأميركيتين يجب ألا تعدا منذ الآن عرضة للاستعمار من أي من الدول الأوروبية الكبرى في المستقبل، وثانيا، إن أي

---

[1] بريسون، توماس.ا: العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤إلى١٩٧٥، ترجمة دار اطلاس للدراسات والترجمة والنشر، بلا، ١٩٨٥ص ص٣٣-٣٧

[2] بنيه، ستيفن فنسنت: أميركا، ترجمة عبد العزيز عبد الحميد،مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات،القاهرة،١٩٤٥ص ٩٤

[3] Lieuwen, Edwin: U.S. Policy in Latin America, A short History, Frederick A Praeger Inc, Second pr,   New York,1966, p.10,

[4] بريسون، توماس. ا: المصدر السابق ص٣٧

[5] نقلا عن، بنيه، ستيفن فنسنت: المصدر السابق ص٩٤

تصدٍ أوروبي "بغرض الجور على دول أميركا اللاتينية، أو السيطرة على مصيرها بأي شكل آخر، سيؤخذ على انه دليل على مجافاة الصداقة إزاء الولايات المتحدة".(١) وثالثا، كان طموح الولايات المتحدة يتجسد في استبدالها للمملكة المتحدة كقوة لها تأثيرها الكبير في أميركا اللاتينية، والاستقلال بالنظام في نصف الكرة الغربية، ليكون تحت قيادتها وسيطرتها، مما يعني أبعاد التأثير الأوروبي ويجعلها فوق الكل.(٢)

لذلك عمل مونرو على صياغة مبادئه الجيوبوليتيكية الخارجية على أساس مبدأين دائمين وهما: أولا، عدم التدخل في المشكلات الأوروبية، وثانيا، عدم السماح للدول الأوروبية بالتدخل في نصف الكرة الغربي.(٣) بمعنى العمل على أبقاء أميركا اللاتينية منطقة نفوذ خالصة للولايات المتحدة، والذي عد أية محاولة أوروبية للسيطرة على هذه المنطقة تشكل تهديدا لأمن الولايات المتحدة واستقلالها، وأنها ستلجأ إلى كافة الإجراءات للحيلولة دون ذلك.(4)

وعليه أوجدت عقيدة مونرو الحاجز الذي عزل الولايات المتحدة الأميركية عن أوروبا، وأطلق لها العنان للتوسع في أميركا اللاتينية، إذ انتهجت في ضوء هذا المبدأ استراتيجية مد النفوذ وضم الأقاليم إليها، لذلك أعلنت الولايات المتحدة بأنها ستعد كل توسع أوروبي " في أي بقعة من هذا النصف خطر يحدق بسلامتها وأمنها".(٥)

وبهذا بات مبدأ مونرو من المبادئ الذي اكتسب الثقة المطلقة من الشعب في الولايات المتحدة الأميركية، وأصبح قاعدة لاهتمام رجال الدولة فيها من خلال صياغة مبادئهم الجيوبوليتيكية مع ما يتناسب وهذا المبدأ في علاقاتهم مع العالم الخارجي.(٦) وهكذا شكل مبدأ مونرو نمطا من أنماط العزلة، ولكن هذه العزلة لم تكن من قبيل الانطواء أو التقوقع بل هي عزلة عن المشكلات والمتاعب التي يمكن أن ترهق كاهلها، عزلة لبناء الذات القومية والأسس الوطنية للولايات المتحدة الأميركية.

وما يمكن استنتاجه مما تقدم إن العلاقات الأميركية- الأوروبية اتسمت بالطابع التصارعي في إدارة هذه العلاقات لاسيما على مناطق النفوذ في أميركا اللاتينية، وهو ما أدى في النتيجة إلى إعلان مبدأ

---

[1] نيفينز، آلان، وهنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة،ج١، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٢ص١٥٠

[2] **Smith, Gordon Connel: The United States and Latin America, An Historical Analysis of Inter- Relations American, Heinemann Educational Book LTD, London, 1974, p.18**

[3] ديني، بروسترك: مصدر سابق ذكره ص ٥٢

[4] **Sempa, Francis p.: The Geopolitics of the Post-Cold War World Strategic Review, Washington. Vol .xx, No.1, Winter 1992 pp.11-12**

[5] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥ص٣٩

[6]**Lieuwen, Edwin: Op, Cit, p.11**

مونرو الذي أعطى الحجة للولايات المتحدة للتوسع في القارة الأميركية حيث تشاء بعيدا عن القوى الأوروبية المنافسة، إذ أضحت المصلحة الكبرى للولايات المتحدة وقتئذ هي الحصول والمحافظة على مناطق النفوذ في أميركا اللاتينية، لهذا أرادت الولايات المتحدة أداء دور القائد القاري والإقليمي للقارة وأبعاد التنافس الأوروبي عنها.

بيد انه في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أدركت الولايات المتحدة بان لها مصالح اقتصادية وأمنية- عسكرية وسياسية متنامية بتنامي قدرات ومكانة الولايات المتحدة نفسها.[1] وفي العديد من بقاع العالم، لاسيما في الشرق الأقصى، إذ تنامت رغبة الولايات المتحدة في فتح أسواق الصين الواسعة أمام منتجاتها الصناعية، إلا إن هذه الرغبة اصطدمت بهزيمة الصين في حربها مع اليابان سنة ١٨٩٥، كما إن الدول الأوروبية كانت منافسة شديدة على تقسيم مناطق النفوذ في هذه البلاد، مما يتعارض مع المصالح التجارية للولايات المتحدة، لذا فقد وضعت الأخيرة نفسها بمثابة المدافع عن سياسة الباب المفتوح "**open Door Policy**" الذي وضعها "جون هاي" وزير الدولة الأميركي، ومعنى ذلك أن تبقى أبواب الصين مفتوحة أمام التجارة الحرة لجميع الدول فيها.[2]

وعلى الرغم من ذلك، لم تكن للولايات المتحدة الأميركية سياسة منهجية في العالم، إذ أن مساهمتها في الشؤون العالمية لاسيما في أوروبا حديثة العهد، لم يكن هناك ما يدل على نشاط متصل بشأن أوروبا، وكان هذا نتيجة إدراك الولايات المتحدة المتأثر بعدة عوامل: تمثل أولها، وجود المحيط الأطلسي الذي يفصلها عن القارة الأوروبية،وتجسد ثانيها بتحاشي الولايات المتحدة للقوة السياسية للدول الأوروبية وإمكاناتها العسكرية، وتعلق ثالثها، بالعمل بمبدأ مونرو للوقوف بوجه السياسات الأوروبية.[3]

غير إن النمو المضطرد للولايات المتحدة، جعل منها قوة صاعدة وفي طريقها لتتبوأ مكانة عالمية، والذي انعكس بدوره على القوة وتوازناتها على النطاق العالمي.[4] بسبب امتلاكها عدة مزايا تجسدت في العوامل الآتية، تمثل العامل الأول بالمساحة، إذ إن اتساع مساحتها جعلها تنعم بوفرة في الموارد المختلفة التي تغذيها كقوة ناهضة. وتجسد العامل الثاني بالموقع، فامتداد المحيطين الأطلسي والهادي مكنها- لاسيما في نشأتها كدولة- من النمو بعيدا عن الحروب والأزمات التي عصفت بالعالم القديم،

---

[1] البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: تأثير حلف شمال الأطلسي في مستقبل العلاقات الأميركية-الأوروبية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧ص ١٦

[2] دسوقي، ناهده إبراهيم: دراسات في التاريخ الأميركي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨ص١٢٨، وكذلك ينظر، نوار، عبد العزيز سليمان وآخرون: مصدر سابق ذكره ص١٣٩

[3] دالين، دافيد.جي: الثلاث الكبار،ترجمة مصطفى النصولي،السلسلة السياسية(٤)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٧ص ص٦١-٦٢

[4] كنيدي، بول: القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠إلى ٢٠٠٠، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣ص٣٣٤

أما العامل الثالث، يشير إلى إن قوة الولايات المتحدة يمكن أن تكون مستوحاة من مزيجها الخاص المكون من عروق جنسية ودينية ولغوية متعددة، أما أخيرا فهو يتعلق بالعامل الاقتصادي، وما يستند إليه من أسس رأسمالية.(١)

وعلى أساس ذلك، أخذت مصالح الولايات المتحدة تتشعب، ويزداد نفوذها العالمي،وأصبحت تمتلك قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية توازي ما تملكه القوى الكبرى، فاتجهت بسياستها نحو الخارج، والعمل للارتقاء بنفسها إلى مصاف الدول الكبرى، لاسيما بعد تولي الرئيس" تيودور روزفلت" (١٩٠١- ١٩٠٩) مقاليد السلطة فيها، إذ كان روزفلت عاقد العزم على أن يجعل بلاده تحتل مكانة مرموقة بين القوى العالمية الكبرى. (٢)

وبتبوء روزفلت الرئاسة، كان للسياسة الخارجية الأميركية هدفان رئيسان: الأول، يركز على الممتلكات الجديدة من الجزر، أي وضع مبادئ جيوبوليتيكية توسعية تهدف إلى مد السيطرة الأميركية إلى البحر الكاريبي وحفر قناة "بانما"، أما الثاني، فكان يمثل تطلعات روزفلت الشخصية في الدبلوماسية العالمية، وكانت أشارة واضحة لوصول الولايات المتحدة الأميركية إلى مركز دولة عالمية كبرى.(٣) لينتقل روزفلت في بلاده من عهد إلى عهد، من مشكلات القارة إلى مشكلات العالم الفسيح، لتمثل بداية التوسع الأميركي إلى ما وصلت إليه اليوم.(٤)

إن سيطرة الولايات المتحدة على قناة بانما، وإعادة ترسيم حدود ألاسكا والاستعدادات البحرية الحربية عامي(١٩٠٢- ١٩٠٣) في الكاريبي، في أعقاب العملية العسكرية الألمانية ضد فنزويلا، كانت مؤشرات على إصرار الولايات المتحدة على التفرد والهيمنة دون أية قوى كبرى أخرى في نصف الكرة الغربي.(٥) ولتحقيق ذلك عملياتيا، فان الرئيس روزفلت قد أعلن عن مبدأ مونرو الجديد في رسالته إلى الكونغرس في ٦/كانون الأول- ديسمبر١٩٠٤، وكان الحافز إلى ذلك إن الدول الأوروبية كانت قلقة فيما يدور من ثورات مستمرة في دولة الدومينيكان، وحاولت هذه القوى التدخل لرعاية مصالحها، إلا إن روزفلت أعلن عن مبدأه الجديد، إذ أكد بأنه لا يسمح للدول الأوروبية باستخدام القوة ضد هذه الشعوب، وان الولايات المتحدة ستتولى بنفسها مراقبة سلوك هذه الجمهوريات، وان قيام أي

[1] ليرنر، ماكس: أميركا كحضارة، الفكر والحياة في الولايات المتحدة الأميركية،ج١، ترجمة رائد البراوي، المطبعة الفنية الحديثة،بلا، ١٩٦٦ص ص٤٩-٥٤

[2] **Milkis, Sideny M. and Michal Nelson: The American Presidency, Fourth Edition, Origins and Development 1776-2002, Washington DC, 2003, p.213**

[3] نيفينز، آلان، وهنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة، ج٢، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٢ ص٣٤١

[4] النجار، حسين فوزي: مصدر سابق ذكره ص١١٧

[5] كنيدي، بول: المصدر السابق ص٣٣٩

اضطرابات في أية دولة من دول القارة الأميركية سيسمح للولايات المتحدة بالتدخل عملا بمبدأ مونرو، أي العمل بمبدأ"العصا الغليظة".[1]

لقد كان الحصول على قواعد في "هواي" و"ساموا" و"الفلبين" و"الكاريبي"، واستخدام السفن الحربية لأداء دور "الشرطي" الإقليمي في أميركا اللاتينية، وتلميح روزفلت بإرسال"أسطوله الأبيض العظيم" حول العالم عام ١٩٠٧، ما هو إلا دليل على نمو القوة والقدرة لدى الولايات المتحدة واتجاهها نحو العالمية.[2] فمن خلال روزفلت ، أدركت الولايات المتحدة، بان لها مصالح متعلقة بالأمن خارج حدودها الإقليمية التقليدية، ففي بداية القرن العشرين بدأت فكرة الأمن تكبر وتحتل مركز الصدارة ، فاستيلاء الولايات المتحدة على الجزر السابقة، قد أعطاها أرضا واسعة، وقد مثل لها بان ما يقع تحت اليد لابد من الدفاع عنه.[3]

لذا كان تصور وإدراك روزفلت متأثر كثيرا بما قدمه وصاغه الفريد ماهان في تنظيره الجيوبوليتيكي، فالأخير قد قام بدور كبير في الدعوة إلى إنشاء أسطول أميركي قوي، وشق قناة بانما، والحصول على قواعد بحرية أميركية في الخارج، واحتلال الفلبين، وجزر غوام، وهاواي،وبورتوريكو، وكذلك فرض حمايتها على جزيرة كوبا، كل ذلك لتأمين مدخل الملاحة في البحر الكاريبي، وبذلك فانه قد اثبت إن الآراء الجيوبوليتيكية يمكن أن تعمل لخدمة مصالح الدولة وأهدافها وخططها المستقبلية.[4] لهذا كان يرى ماهان بان للولايات المتحدة "مصيرا بحريا" وان هذا هو **Manifest Destiny** "المصير المعلن" ويتجسد في مرحلته الأولى في التكامل الاستراتيجي لمجموعة القارة الأميركية، ثم في مرحلة لاحقة تحقيق السيطرة العالمية.[5]

خلاصة ما تقدم، إن أول ما تمثلت به مصالح الولايات المتحدة الأميركية كانت ذات طابع اقتصادي بسبب طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها، وبنمو هذه المصالح وتشعبها على الصعيد العالمي أدى إلى الحلقة الثانية من السلسلة المترابطة من المصالح والاهتمامات، وتعلقت بالمصالح الأمنية، إذ أدركت بان الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية لابد أن يرافقه ويوازيه في الأهمية نمو قوتها العسكرية لاسيما البحرية منها، وبتطور الحلقة الثانية وتبلورها، نمت وازدادت أهمية المصالح السياسية والدبلوماسية، فلإدامة القوة، وللحفاظ على أسطولها البحري كان لابد من تنمية العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وهكذا خرجت الولايات المتحدة إلى العالم وهي ذات مصالح اقتصادية وأمنية وسياسية مترابطة الواحدة بالأخرى.

---

[1] الشيخ، رأفت غنيمي: مصدر سابق ذكره ص١٠٦

[2] كيندي، بول: ألمصدر السابق ص٣٤٠

[3] برنكس، دكستر: مصدر سابق ذكره ص ص١١٣-١١٥

[4] رياض، محمد: مصدر سابق ذكره ص١٠٥

[5] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٩٨

المطلب الثاني

الحرب العالمية الأولى وتداعياتها على الولايات المتحدة الأميركية

ارتبط مبدأ العزلة بالرئيس مونرو، إلا إن كسر هذه العزلة قد ارتبط بالرئيس "وودرو ويلسون" (١٩١٣- ١٩٢١)، ولكن كسر العزلة لم يكن بصورة مفاجئة، بل كانت هناك مقدمات من الرؤساء الذين سبقوه في بداية القرن العشرين، غير إن سياسة ويلسون كانت مخالفة لسياسة روزفلت الذي استخدم ما عرف بـ"العصا الغليظة" ، ومخالفته أيضا للرئيس" وليام هاورارد تافت" (١٩٠٩- ١٩١٣) الذي شجع ما عرف بـ"دبلوماسية الدولار" أي تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية.(١)

لقد كان اعتقاد ويلسون إن سياسة توازن القوى المعمول بها في العالم القديم ولاسيما في أوروبا، هي سياسة "شريرة"، لأنها تشجع زعماء الدول القوية على اقتسام الدول الضعيفة وبما يلاءم أغراضهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية وتطلعاتهم المستقبلية، فضلا عما تسببت به هذه السياسة من حروب بين هذه الدول.(٢) ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤،كان رأي ويلسون فيها أنها تمثل فشل السياسة الأوروبية،وانتصار الأطماع والأحقاد، لعدم وجود نظام عالمي يعمل على نشر روح التفاهم بين الدول.(٣) وبنشوب الحرب العالمية الأولى، اتخذت الولايات المتحدة الأميركية منها، في بادئ الأمر موقف الحياد لجملة أسباب:(٤)

١. إن تكوين الولايات المتحدة من مزيج مختلط من الشعوب أوحى للبعض بأن مناصرة احد الفرقاء سواء دول الوفاق- المملكة المتحدة، فرنسا- أو دول الوسط- ألمانيا، والنمسا-المجر- قد يتسبب بانقسام في فئات الشعب الأميركي لمشايعة هذا الفريق أو ذاك.

٢. تعلق الحياد بالرغبة في الحفاظ على المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية، إذ شكلت الحرب بالنسبة لها فرصة ذهبية للنهوض باقتصادها.

٣. وتجسد في رغبة الرئيس ويلسون في عدم مناصرة احد الإطراف، لان انتصار احدهم في رأيه لن يكتفي بالسيطرة على أوروبا فحسب، وإنما سيسعى للسيطرة على العالم.

---

[1] الشيخ، رأفت غنيمي: مصدر سابق ذكره ص ص١١٥-١١٧

[2] إحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص٦٩

[3] دسوقي، ناهده إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص١٤٤

[4] الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور أحداث مابين الحربين (١٩١٤-١٩٤٥)، ج١، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨٣ص ص ٤٧-٤٨

٤. كان اعتقاد ويلسون انه ليس من مصلحة الديمقراطية أن تقاتل بلاده دولا دكتاتورية إلى جانب دول دكتاتورية أخرى، إذ كانت الأنظمة في دول الوسط اوتوقراطية-فردية-، أما في دول الوفاق فقد كانت روسيا القيصرية معهم، وكانت تحسب إلى جانب الدول الاوتقراطية.

٥. إن مسألة العلاقات التجارية الخارجية كانت مرتبطة بمسألة حرية البحار، وبمسألة تمويل الصادرات، أي بفكرة الحياد نفسها.[١]

غير إن موقف الولايات المتحدة لم يبقى ثابت، حيث تطور من الحياد إلى التدخل في الحرب إلى جانب دول الوفاق، وكان يدفع هذا الموقف عدة أسباب مباشرة وغير مباشرة، فالأسباب غير المباشرة كانت تمليها دوافع متعددة، منها الترابط الانكلو-سكسوني، والخوف من السيطرة الألمانية على القارة الأوروبية، مما يدفعها بالنهاية للسيطرة على المصالح الأميركية، فضلا عن الحذر من الروح العسكرية البروسية المتجذرة، علاوة على الرغبة في الدفاع عن المبادئ السياسية من حرية وديموقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة الأميركية، والتي كانت سائدة في دول أوروبا الغربية.[٢] كما كان لدعاية المملكة المتحدة الدور الكبير في توجيه الرأي العام الأميركي ووقوفهم بجانب دول الوفاق.[٣] فضلا عن العلاقات الاقتصادية والمالية الوثيقة بين الطرفين كان لها الدور المؤثر في دخول الولايات المتحدة الحرب، فالمبالغ والقروض الضخمة التي أقرضتها البنوك الأميركية لدول الوفاق لتمويل عملياتها الحربية، ورغبة الولايات المتحدة في ضمان أموالها والحفاظ على مصالحها.[٤] علاوة على الثورة الروسية التي اندلعت في آذار/ مارس١٩١٧ والتي أزاحت العامل الأيديولوجي ، لذلك عدت احد العوامل الايجابية في دخول الولايات المتحدة الأميركية الحرب.[٥] كما إن انتهاك حياد بلجيكا وغزوها من قبل ألمانيا قد أثار المخاوف والهواجس الأميركية.[٦] فضلا عن إن التحليل لا يستبعد بان الرئيس ويلسون على الرغم مما أشيع عن منهجه المثالي- الأخلاقي، قد يكون راغبا في إدخال الولايات المتحدة الحرب من أجل المشاركة في تسويات ما بعد الحرب. أي فك عزلة الولايات المتحدة ويكون لها دورا عالميا. أما الأسباب المباشرة فقد تجسدت بعاملين:الأول، يتعلق بحملة الغواصات الألمانية ضد السفن المحايدة، فالألمان قد عادو إلى حرب الغواصات بعد المذكرة التي قدموها في ٤/ أيار-مايو ١٩١٦، والتي وعدت ألمانيا بموجبها بعدم التعرض للسفن التجارية، ولكن بقرار الحكومة الألمانية في ٣١كانون الثاني/ يناير العودة إلى حرب الغواصات وبلا حدود، قد نقضت هذا العهد.أما الثاني، فقد تمثل فيما يعرف "برقية

---

[1] يحيى، جلال: العالم المعاصر، دار الكتب الجامعية، بيروت، ١٩٧٦ص ١٥
[2] المصدر نفسه ص٥٤
[3] برنكس، دكستر: مصدر سابق ذكره ص١٣١
[4] دسوقي، ناهده إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص١٤٥
[5] الصمد، رياض: مصدر سابق ذكره ص ص٥٠-٥٤
[6] كيسنجر هنري: الدبلوماسية من القرن السابع عشر... مصدر سابق ذكره ص٥٠

زيمرمان" (Zimmerman Telegram)، إذ أرسلت ألمانيا ببرقية إلى سفارتها في المكسيك تطلب منها إثارة القلاقل ضد الولايات المتحدة هناك، فعدَت الأخيرة هذا العمل عدائيا.(١)

وأمام هذه الضغوط لم يجد الرئيس ويلسون بُداً من إعلان الحرب على ألمانيا في رسالته الشهيرة بتاريخ ٢/ نيسان- ابريل١٩١٧، ويُعد دخول الولايات المتحدة الحرب أعظم ثورة في الشؤون الخارجية الأميركية، وقد أعلن ويلسون إن هدف بلاده من دخول الحرب هو القضاء على الروح الحربية الألمانية، وجعل العالم مكانا أمنا للديموقراطية، فضلاء عن إنشاء نظام لإقرار السلام في العالم.(٢)

ليمثل دخول الولايات المتحدة إلى الحرب إلى جانب دول الوفاق تفوقا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لهذه الدول، لما تمثله الولايات المتحدة من ثقل اقتصادي، إذ أضافت موارد اقتصادية هائلة إلى جانب دول الوفاق، وما مثلته من الناحية السياسية، بتأييد دول القارة الأميركية لدول الوفاق، فضلا عما قدمته الولايات المتحدة عسكريا خلال السنة ونصف السنة ، من خلال إرسالها مليون جندي بكامل معداتهم واعتدتهم، مما أتى ثماره في النهاية بإلحاق الهزيمة السريعة بألمانيا التي ما لبثت إن طلبت عقد هدنة في ١١/ أيلول-سبتمبر١٩١٨.(٣)

وفي أثناء ذلك، وأمام جلسة مشتركة للكونغرس الأميركي في ٨/ كانون الثاني-يناير١٩١٨، بين ويلسون أهداف الولايات المتحدة من الحرب من خلال طرح مبادئه الأربعة عشر،التي أوضح من خلالها الأفكار الرئيسة التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه عملية صنع وتنفيذ المبادئ الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة الأميركية، وقامت هذه المبادئ على ضمان حرية الملاحة في البحار، وخفض التسلح، وحقوق الحياد، وتجنب الأحلاف، وإقامة عصبة الأمم لتأمين السلام العالمي،والتخفيف من حدة القيود الاقتصادية، ونبذ المعاهدات السرية بين الدول، وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها.(٤)

لقد بذل ويلسون جهود جبارة في سبيل تطبيق هذه المبادئ في معاهدات الصلح التي عقدت في فرساي بباريس عام١٩١٩، وذهب بنفسه إلى هناك على أمل إقناع الدول الأوروبية بمشروع عصبة الأمم.(٥) لقد كان طموح ويلسون من عصبة الأمم، هو إن بلاده لم تنتج آنذاك أية فكرة مميزه تتعلق بالعلاقات الدولية سوى مبدأ مونرو، فكانت محاولة منه لإيجاد مشروع أميركي الصبغة والنزعة، يدخل به إلى السياسة الدولية.(٦)

---

[1] إحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص٥٦

[2] دسوقي، ناهده إبراهيم: المصدر السابق ص١٤٦

[3] الصمد، رياض: المصدر السابق ص ص٥٦-٥٧

[4] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من القرن السابع عشر... مصدر سابق ذكره ص ص٣٣٩-٣٤٠

[5] دسوقي، ناهده إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص١٤٦

[6] ويلز، هـ ج: موجز تاريخ العالم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٨ص٥٦

وبرجوع ويلسون إلى بلاده بمعاهدة فرساي والعصبة وجد معارضة شديدة من لـدن الكـونغرس، ومثل هذه المعارضة الزعماء الجمهوريون، وفي ٢٠/آذار-مارس ١٩١٩، صوت مجلس الشيوخ بالرفض النهائي للمعاهدة، ولميثاق عصبة الأمم، فألزم الولايات المتحدة إن تلوذ بالعزلة من جديد، وقد أكد هذا النهج فوز الجمهوريين في الحكم سنة ١٩٢٠، فجعلوا العزلة من مبادئ حكمهم.[١]

لقد كانت من بين الأسباب التي أدت إلى عـدم موافقـة الكـونغرس علـى توقيـع ميثـاق العـصبة ومعاهدة فرساي، هو ما يؤدي أليه نظام الأمن الجماعي الذي أقره عهد العـصبة، إذ سـيؤدي بالـدول المشاركة إلى فقدان بعض سيادتها ، وهذا ما صرح به زعيم المعارضة السيناتور "هنري كابوت لودج"، بان تؤدي المادة (١٦) من ميثاق عصبة الأمم إلى إضعاف السيادة الوطنية، وصلاحية مجلس الشيوخ بإعلان الحرب، مما قد يورط الولايات المتحدة بحروب جديدة على أساس قرارات من العصبة لفـرض الأمـن الجماعي. علاوة على ذلك فأن معظم الرأي العام الأميركي كان يرغب بالعودة إلى مـا يعـده الوضـع الطبيعي للولايات المتحدة بعـد الحـرب،أي تجنـب الانغمـاس في الـشؤون الدوليـة،والعـودة إلى مبـدأ مونرو.[٢]

المطلب الثالث

الولايات المتحدة الأميركية وعالم مابين الحربين

لقد قُدر للولايات المتحدة الأميركية إن تخرج بعد الحرب دولة كبرى لها شأن حاسم، لكـن نزعـة العزلة كانت هي السائدة على تفكير صناع القرار فيها، بيد إن العزلة التي ألزمت بـه نفـسها كانـت في الأغلب الأعم عزلة سياسية أكثر منها عزلة اقتصادية أو أمنية لاسيما مع الـدول الكـبرى، بـسبب مـا للولايات المتحدة من مصالح اقتصادية كبيرة قد نشأت لاسيما في أوروبا بعد الحرب، وديون على دول الحلفاء، مما جعل الدول الأوروبية تابعاً اقتصادياً لها، كما إن هذه العزلـة لم تمنـع الولايـات المتحـدة في سعيها إلى عدم سيطرة إحدى القوى الأوروبية على البحار والمحيطات وهذا ما تعلق بالجانـب الأمـني، لذلك باشرت بعقد عدد من المعاهدات التي جعلت منها قوة بحرية كبيرة موازية للمملكة المتحدة.

إن ما يشغل الولايات المتحدة في الجانب الأمني هو ما يتعلق بمبـدأ الـسيادة علـى البحـار، إذ ألح الكولونيل الأميركي هوس " بان الولايات المتحدة... لن تُسلم عن طيب خاطر بسيادة بريطانيا العظمى

---

[1] نيفينـز، آلان، وهنـري سـتيل كومـاجر: مـوجز تـاريخ الولايـات المتحـدة، ج٣، ترجمـة محمـد بـدر الـدين خليـل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٢ ص٣٧٧

[2] إحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص ص١٠٤-١٠٥

على البحار، كما لن تُسلم بسيادة ألمانيا على البر... وإذا حصل إي تحدٍ للولايات المتحدة فأنها ستبني أسطولا وتحتفظ بجيش يفوق الذي تملكها بريطانيا وألمانيا معاً".[1]

كما كانت هناك الدولة الثالثة التي دخلت في الإدراك الأميركي وهي اليابان، لتقيم من خلالها خطط تصورها حول فرضياتها الاستراتيجية التي أكدت بان اليابان باتت الدولة الكبرى الوحيدة المتاخمة لحدود الصين مع أفول روسيا المؤقت، كما إنها شكلت ثالث الدول البحرية بعد تحطم الأسطولين الروسي والألماني أثناء الحرب العالمية الأولى.[2] وهكذا كان الشغل الشاغل للولايات المتحدة الأميركية هو تقدم النفوذ الياباني في الصين مما يؤدي للقضاء على سياسة الباب المفتوح التي كانت مثار اهتمامها إلى حد بعيد، وكانت اليابان قد خرجت من الحرب أكثر قوة، وأعظم نفوذا، وأقوى أطماعاً،إذ كانت وجهة النظر اليابانية تقوم على عدم التفريط في قدراتها العسكرية والاحتفاظ بالقوة الكافية لتأمين مصالح اليابان بعد الحرب. لذا كان لابد للولايات المتحدة من تحديد القدرات البحرية اليابانية لمنعها من بناء قوة بحرية قادرة على حماية مصالحها في الشرق الأقصى والمحيط الهادي.[3]

وكان هذا الطرح السابق للولايات المتحدة نتيجة لانعكاس أراء ماهان وبشكل واضح في الاستراتيجية الأميركية،إذ أكد ماهان في كتابه " اهتمام أميركا بالقوة البحرية " إن على الولايات المتحدة لكي تصبح دولة عالمية، عليها أن تنجز الأمور الآتية:[4]

١. التعاون بفعالية مع القوة البحرية للمملكة المتحدة.
٢. إقامة العراقيل في وجه الطموحات البحرية الألمانية.
٣. المراقبة اليقظة للتوسع الياباني في المحيط الهادي ومقاومته.
٤. تنسيق العمليات المشتركة مع الأوروبيين ضد شعوب آسيا.

ولهذا عمدت الولايات المتحدة في عام ١٩٢١، إلى دعوة المملكة المتحدة، اليابان. فرنسا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، والبرتغال لعقد مؤتمر تطرح فيه قضية تحديد السلاح، ومشكلة الشرق الأقصى، وقد أسفرت المفاوضات عن ثلاث اتفاقيات، الأولى معاهدة الدول الأربع (المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان، والولايات المتحدة الأميركية) في ١٣/كانون الثاني- يناير١٩٢١، وتعهدت الأطراف الموقعة على احترام كل منهم أملاك الآخرين الجزرية في الباسفيك، أما الثانية فهي معاهدة الدول الخمس (الدول السابقة مع ايطاليا) في ٦/ شباط- فبراير١٩٢٢، وبموجبها حددت النسبة بين الأساطيل البحرية، فحددت قوة اليابان البحرية بـ(٦٠٪) من القوتين المتساويتين الأنكلوـ سكسونيتين، أما الثالثة فهي

---

1 نقلا عن، دالين، دايفيد.جي: مصدر سابق ذكره ص ص٢٤-٢٧

2 كار، ادوارد : العلاقات الدولية في عشرين سنة ١٩١٩-١٩٣٩،ج١، ترجمة سمير شيخاني، مكتبة توزيع المطبوعات، بيروت، بلا، ص٢٧

3 دسوقي، ناهده إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص ص١٦٣-١٦٤

4 دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص١٠٠

معاهدة الدول التسع (الدول السابقة زائداً هولندا وبلجيكا والبرتغال والصين) وقـد تعهـدت الـدول بموجبها على احترام استقلال الصين، ووحدتها، والإبقاء على سياسة البـاب المفتـوح، والامتنـاع عـن قبول امتيازات خاصة فيها.(١) لهذا بنيت الفرضيات الاستراتيجية للولايات المتحدة على أن تكون قـوة بحرية كبرى في العالم. ليمثـل هـذا انعكاسـا لآراء ماهـان في القـوة البحريـة. ومـا يلاحـظ ، أن جميـع المفاوضات التي قامت بعد الحرب لاسيما بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، أبى مندوبو الأولى أن يقطعوا وعداً بان يكون أسطولهم أقل شأناً من أسطول الثانية.(٢) أما في الجانب الاقتـصادي فقد اعتمدت الولايات المتحدة على المشاركة وعدم الالتزام بالعزلة في هذا المجال، بسبب انتشار المصالح الاقتصادية والتجارية الأميركية في العالم، وما دل على ذلك هو امتداد الأزمة الاقتصادية من الولايات المتحدة إلى باقي دول العالم، ففي تشرين الأول- اكتوبر١٩٢٩، شهد العـالم أعمـق أزمـة اقتـصادية في القرن العشرين انطلقت شرارتها الأولى من الولايات المتحدة الأميركية، إذ مثلت هذه الأزمة نقطة تحول في عالم مابين الحربين، إذ إنها شهدت بداية عقـد مـن الاضـطرابات الدوليـة كـان لابـد لهـا أن تنتهـي بـالحرب، إذ سـاعدت هـذه الأزمـة علـى انتـشار فكـرة الوطنيـة الاقتـصادية، بمنـأى عـن الآخـرين ومشكلاتهم.(٣) كما إن تداعيات الأزمة وانعكاساتها لم تقتصر على المستوى الخـارجي فحـسب، أنمـا انعكست هذه الأزمة على الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة الأميركية، ففي انتخابات عام ١٩٣٢، فاز الحزب الديموقراطي بالحكم، بعد إن سيطر الجمهوريون عليـه بعـد الحـرب، إذ أصـبح " فـرانكلين روزفلت" (١٩٣٣- ١٩٤٥) رئيسا للولايات المتحدة، وبموجبه أضحت الأخيرة في بداية عصر سياسـي جديد. إذ كان يعتقد بأن حكومته مسؤولة عن ضمان الأمن الاقتصادي للشعب، بخلاف الرئيس السابق الذي لم يتدخل بشكل مباشر لحل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.(٤) إن قدوم روزفلت إلى الحكم ولاسيما في مدة حكمه الأولى، قد غلب على سياسته الاهتمام بالشؤون الداخلية أكثـر مـن الاهتمـام بالشؤون الخارجية، بسبب ما كان للأزمة من آثار أوجدتها في المجتمع الأميركي، فأصدر برنامجـه الـذي وضعه لحل الأزمة الاقتصادية والمسمى بـ" النظام الجديد" (**New Deal**) عام١٩٣٣، وكان مكوناً مـن إجراءات للإنعاش والإغاثة، ومن إجراءات للإصلاح في الداخل، أما فيما يتصل بالخارج، فقد كانـت سياسات النظام الجديد تأكيداً واضحاً للسياسات التقليدية الرامية إلى تدعيم الأمن القـومي، والحفـاظ على حرية البحار، ومساندة القانون والسلام والدفاع عن الديموقراطية في العالم الغربي.(٥) إن الأعوام التي أعقبت الأزمة الاقتصادية مباشرة لم تفعل شيء في تقوية روح التعاون في الولايات المتحدة، بل على

---

[1] البراوي، راشد: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢،ص٦٠

[2] دالين، دايفيد. جي: مصدر سابق ذكره ص٢٧

[3] البراوي، راشد: المصدر السابق ص ص٥٨-٥٩

[4] **Milkis, Sidany M. and Michal Nelson: Op, Cit, P. 27**

[5] نيفينز، آلان، وهنري ستيل كوماجر: ج٣... مصدر سابق ذكره ص٣٩٣

العكس من ذلك، كان هناك ميل قوي ضد أي تدخل في الشؤون الخارجية.[١] فقدم الكونغرس ثلاثة مواثيق حيادية بين عامي(١٩٣٥- ١٩٣٧)، كي يحول دون انخراط الولايات المتحدة مرة أخرى في الحروب الخارجية، وحظرت هذه المواثيق أية قروض أو معونات مالية إلى المتحاربين مهما كان باعث الحرب، وفرضت على الأطراف حظر التسلح بصرف النظر عن هوية الضحية،بمعنى آخر قد حرم هذا الحظر الاتجار مع أية دولة محاربة أو إقراضها.[٢] بيد إن تطور الأحداث في العالم، لاسيما في أوروبا والباسفيك، قد أثار شكوك روزفلت حيال تلك الأحداث، ولاسيما ما يمكن أن ينعكس من تأثيراتها على المصالح الأميركية، ففي عامي(١٩٣٧- ١٩٣٨) بات روزفلت أكثر قلقاً من الخطر النازي والياباني المتعاظم، غير إن ما كان يقيد حركته إزاء شكوكه، هو الرأي العام والمصاعب الاقتصادية التي كانت تعيشها الولايات المتحدة نتيجة الأزمة الاقتصادية، ورغم هذين القيدين فان روزفلت بعث برسائل محذرة وشديدة اللهجة إلى كل من ألمانيا واليابان، كما أجرى عام ١٩٣٨، المفاوضات البحرية مع المملكة المتحدة، فضلا عن ممارسته الضغوط على الكونغرس لأجراء زيادة واسعة النطاق في النفقات العسكرية، فكان من نتائجه تمرير الكونغرس قانون "البحرية المتفوق" الذي يسمح بتطوير مكثف لأسطول الولايات المتحدة الأميركية.[٣] وبتفاقم الأوضاع في أوروبا، ربط روزفلت بين ما يحدث هناك والأمن القومي الأميركي، وما ينبغي عمله لصيانة هذا الأمن، ففي ٨/ نيسان- ابريل١٩٣٩، وبعد احتلال ألمانيا لـ(تشيكوسلوفاكيا) قال روزفلت في مؤتمر صحفي إن" الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الدؤوب الخاص بكافة الأمم الصغيرة في هذه المعمورة لذا صلة مؤثرة في أمن وطننا ورخائه، فكل أمة تنقرض تفقر رفاهية أمتنا وسلامتها".[٤] وهكذا أقدم الرئيس روزفلت على تهميش مبدأ مونرو تدريجيا، فسياسة العزلة التي اتبعها الولايات المتحدة في عالم ما بين الحربين لاسيما في حقبة روزفلت كانت في أمرها تمثل العزلة عن التحالفات والتحالفات المضادة التي تشكلت في تلك الحقبة، إذ كان هناك ما يعرف بـ" دول المحور" ـ ألمانيا، ايطاليا، واليابان ـ و"دول الحلفاء" ـ المملكة المتحدة، وفرنسا ـ وما يتبعهما، وكان الاتحاد السوفياتي غير مرغوب به من الطرفين، وكانت الثقة مفقودة بين الطرفين المتضادين.[٥]

مما تقدم نلاحظ إن الاستراتيجية الأميركية منذ نشأتها وحتى ظهورها في أوج تفوقها كقوى عظمى، حكمته مبادئ جيوبوليتيكية ثابتة في ست مجالات قبل دخولها الحرب العالمية الثانية وهي تتكرس في:[٦]

---

[1] برنكس، دكستر: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢٠-٢٢١

[2] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من القرن السابع عشر... مصدر سابق ذكره ص٥٤٦

[3] كيندي، بول: القوى العظمى... مصدر سابق ذكره ص ص٤٥٥-٤٥٦

[4] نقلا عن، كيسنجر، هنري: المصدر السابق

[5] نوار، عبد العزيز سليمان وآخرون: مصدر سابق ذكره ص١٩٧

[6] ديني، بروسترك: مصدر سابق ذكره ص ص٤٥-٤٦

١. الابتعاد عن الأحلاف الدائمة إلا في حالة الطوارئ القصوى.

٢. الاهتمام بعدد من القضايا كالحقوق المحايدة، مثل نزع السلاح، وحق تقرير المصير، والسياسة التجارية.

٣. إصرار الولايات المتحدة على عدم نقل الصراعات الأوروبية إلى العالم الجديد، أو أن تتم أي تغييرات إقليمية في نصف الكرة الغربية بين قوى العالم القديم.

٤. تعلق بمفهوم الدولة القارية، وتحقيقه أما بالدبلوماسية أو عن طريق الغزو، بمعنى اهتمام الولايات المتحدة بأميركا اللاتينية كمجال نفوذ لها.

٥. البحث عن دور في آسيا الباسفيك كسياسة الباب المفتوح.

٦. البحث المستمر عن تنظيم جديد للنظام الدولي الذي يتلاءم مع تطلعاتها، والذي أصبح محمل تفكير دائم. غير إن الولايات المتحدة وأمام الحقائق السابقة المتلاحقة -محفزات-، أصبحت أمام إدراك استراتيجي جديد ، وهو إن ما يقع في أوروبا والباسفيك، الذي يمكن أن يجد تداعياته وانعكاساته وآثاره على المصالح والأهداف الأميركية سواء منها الداخلية أو الإقليمية، لذلك أضحى العالم مترابطاً ومندمجاً، وصار لزاماً على الولايات المتحدة أن تترك العمل بتلك المبادئ الست لاسيما ما تعلق منها بمبدأ مونرو، ولتنتهج مبادئ جيوبوليتيكية أكثر براغماتية ذرائعية لتحقيق مصالحها وأهدافها وقيمها التي باتت عالمية.

المطلب الرابع

الولايات المتحدة الأميركية والحرب العالمية الثانية

كان لأحداث الحرب العالمية الثانية دوراً بارزاً ومؤثراً على تطلعات وأهداف الولايات المتحدة، لاسيما في علاقاتها مع دول القارة الأوروبية، إذ انعكس وبشكل كبير على خططها وتوجهاتها الاستراتيجية سواء أثناء هذه الحرب أو بعدها.

فالحرب العالمية الثانية التي بدأت في ٣/ أيلول-سبتمبر١٩٣٩، كانت نتيجة محتومة للحرب العالمية الأولى، لأنها أوجدت عالما غير متوازن وغير سليم، عالما لم تستقر فيه القوة العسكرية، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي، والمطامح الاستعمارية، فلم يكن هناك توافق يذكر بين القوة الكامنة والقوة الفعلية، وفي غمرة الفوضى الناتجة، فوضى المطامع والمطامح المتعارضة، والأوهام

والمخاوف ، أضفت في ثناياها بذور صراع لا مناص منه، فقد عجزت المؤتمرات والمجالس والمحافل الدولية بكل أنواعها بما فيها عصبة الأمم عن القضاء على هذا الصراع أو إن تخفف منه.[١]

لقد تسارعت الحوادث العالمية نحو إشعال الحرب العالمية الثانية، فبدأت بغزو اليابان لمنشوريا عام ١٩٣١، إلى جانب هجومها على الصين، واحتلال ايطاليا للحبشة عام ١٩٣٦، وتوسع الاحتلال الايطالي في ليبيا، واستمرار الأمر بخرق ألمانيا الهتلرية لمعاهدة فرساي من خلال التسلح واسع النطاق، مع احتلال أراضي الراين، ومن ثم ضم النمسا إلى أراضي الرايخ عام ١٩٣٨، وبدأ هتلر بإنشاء ألمانيا العظمى باحتلال تشيكوسلوفاكيا، وصولا إلى احتلال ألمانيا لبولندا عام ١٩٣٩.[٢]

وباندلاع الحرب، وقفت الولايات المتحدة الأميركية على الحياد، بعد أن مررت قانون الحياد في أيلول- سبتمبر١٩٣٩، حظرت بموجبه تصدير الأسلحة باختلاف أنواعها إلى جميع الدول المتحاربة دون استثناء، كأسلوب عملي تجاه تطبيق مبدأ العزلة الأميركية، إلا إنها لم تستمر على هذا الاتجاه، وإنما اتخذت لنفسها حق الحياد الايجابي، والتي تتصرف بموجبه بشكل مرن وبما يحافظ على مصالحها، فأصدرت نظام " أدفع وأحمل" (Cash and Carry) في ٣/ تشرين الثاني- نوفمبر١٩٣٩، والذي خول رئيسها روزفلت، بيع الأسلحة للمتحاربين بشرطين: الأول، إن يدفع المشتري ثمن السلعة نقدا وبشكل فوري، وثانيا، إن تتولى سفن المشتري حمل المواد المباعة.[٣]

لكن رغم ذلك، فان الولايات المتحدة كانت متعاطفة في بداية الحرب مع الحلفاء لاسيما المملكة المتحدة، غير إنها كانت مترددة في المخاطرة بالتورط في حرب أوروبية، وذلك لسببين: أولهما يتعلق بالداخل، إذ إن عام ١٩٤٠ كان عام انتخابات رئاسية مما يمنع الإقدام على هكذا خطوة، أما ثانيهما فهو خارجي، يتجسد بالخوف من التهديد الياباني للمصالح الأميركية في الشرق الأقصى، مما دعا روزفلت إلى عدم الاستجابة لنداءات رئيس وزراء فرنسا "رينو" للتدخل في إنقاذ فرنسا في حزيران/ يونيو١٩٤٠.[٤]

غير إن جسامة الأوضاع التي أوجدتها الحرب، ابتداءً من الانهيار الفرنسي أمام القوة الألمانية مرورا إلى سيطرة دول المحور على نصف القارة الأوروبية، وصولا إلى وقوف المملكة المتحدة بمفردها، فضلا عن الروابط المتميزة التي تربط المملكة المتحدة بالولايات المتحدة، قررت الأخيرة الانحياز إلى جانب الحلفاء، ففي عام ١٩٤٠، قايض روزفلت المملكة المتحدة بإعطائها (٥٠) مدمرة مقابل حقوق إقامة مجموعة من القواعد البحرية في مستعمرات نصف الكرة الغربي من (نيو فوندلاند) إلى (غانا

---

[1] رينكور، اموري د: القياصرة قادمون، ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠ ص ص٤٣٠-٤٣١

[2] الشيخ، رأفت غنيمي: مصدر سابق ذكره ص ص١٢٦-١٢٧

[3] ابوعلية، عبد الفتاح حسن: تاريخ الأميركيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأميركية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧ص ص١٧٨-١٧٩

[4] بوند، براين: الحرب والمجتمع في أوروبا ١٨٧٠-١٩٧٠، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، دار المأمون، بغداد، ١٩٨٨ص١٨٨

البريطانية)، كما توج كسر الحياد عام ١٩٤١، بموافقة الكونغرس الأميركي على اتفاقية "الإعارة والتأجير" (Lend- Lease Act) والذي منح المملكة المتحدة وحليفاتها مبالغ كبيرة من الأموال والمواد الاستراتيجية، منها ماهو على شكل قروض أو على شكل مساعدات وهبات لمنع هزيمتها على يد ألمانيا الهتلرية، وبموجبه تدفق كل ماهو ضروري إلى المملكة المتحدة.[١] وعلى ضوءها اجتمع الرئيس روزفلت مع رئيس وزراء المملكة المتحدة تشرتشل عام ١٩٤١، ووضعا معا " ميثاق الأطلسي"، الذي ركز على مبادئ مشتركة عبرت عن رؤية الدولتين لعالم ما بعد الحرب.[٢]

إذن مما تقدم فالولايات المتحدة لم تدخل الحرب مباشرة، وإنما قدمت خطوة وأخرت أخرى حتى تسنى لها دخول الحرب في ٨/ كانون الأول- ديسمبر١٩٤١، إلى جانب دول الحلفاء، لكن التساؤل الذي يثار ما هي الأسباب التي أملت على الولايات المتحدة الركون إلى هذا الخيار؟

لقد ساهمت عدة مدخلات في بلورة هذا الاتجاه، من بينها المصالح الاقتصادية والتجارية الأميركية، إذ عملت القوتان اليابانية في الشرق، والألمانية في الغرب على تقييد التجارة الخارجية الأميركية.[٣] كما إن حسابات المصلحة القومية تفوق في الأهمية المصالح الأخرى لتحقيق الأمن القومي الأميركي، مما استلزم وجود دبلوماسية أميركية فاعلة لتعزيز الجهود العسكرية.[٤] وهكذا يتضح بان الولايات المتحدة لم تدخل الحرب إلا ووجدت مصالحها الأساسية قد تعرضت للتهديد والخطر الشديد.

أما العامل الرسمي والمباشر لدخول الولايات المتحدة الحرب هي حادثة "بيرل هاربر"، فبينما كان الوفد الياباني يتلكأ في التفاوض مع الولايات المتحدة وجهت اليابان ضربة مباغتة لـ"بيرل هاربر" الأميركي في جزر هاواي في ٧/ كانون الأول- ديسمبر١٩٤١،وبناءً على ذلك أعلنت اليابان الحرب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفي ١١/ كانون الأول-ديسمبر من العام نفسه، أعلنت ألمانيا وايطاليا الحرب ضد الولايات المتحدة التزاماً منهما لحليفتهما اليابان، كما إن الولايات المتحدة في نظرهما لم تكن ملتزمة بالحياد الحقيقي بين المتحاربين، بل كان ميلها واضحاً إزاء المملكة المتحدة، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فان ألمانيا واليابان أرادتا تشتيت الجهود الأميركية في المحيطين الهادي والأطلسي، غير إن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء كان له أثره الايجابي الكبير، لما للولايات المتحدة من إمكانات وقدرات غير محدودة تزود بها الحلفاء.[٥]

---

[1] إحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص١٢١

[2] ابوعلية، عبد الفتاح حسن: مصدر سابق ذكره ص١٨٠

[3] برنكس، دكستر: مصدر سابق ذكره ص٥٦

[4] دالين، دايفيد. جي: مصدر سابق ذكره ص٢٦٥

[5] الحريري، فاروق: حملات الحرب العالمية الثانية مع الدروس المستنبطة مع كل حملة، تأرجح الكفتين ١٩٤١-١٩٤٣،ج٢، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٣ص ص ١٠٥-١١٠

وهكذا اتفقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على جعل الحرب عملية مشتركة، فكان التخطيط مشتركا في السياسات العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية الرئيسة كافة، أما ما يتعلق بالطرف الثالث، الاتحاد السوفياتي، فانه ومنذ اللحظة الأولى للغزو الألماني لأراضيه، قد طلب العون من الدولتين، وبعد إن فُتح طريق الخليج العربي عبر إيران عام ١٩٤٣، كانت الإمدادات تصل إلى روسيا عبر المحيط المنجمد الشمالي إلى ميناءي "مورمنسك" و" ارشانجل".[١]

وبدخول الولايات المتحدة الحرب تعددت المؤتمرات بين الدول الحليفة، فكان اللقاء بين روزفلت و تشرتشل في واشنطون عام١٩٤٢، وأقر فيه " تصريح الأمم المتحدة".[٢] كما جرى لقاء أخر بين روزفلت وتشرتشل عام ١٩٤٣، في الدار البيضاء وأطلقت فيه الدعوة لفتح جبهة ثانية ضد دول المحور في الغرب.[٣] كما عقد الحلفاء مؤتمر موسكو في ١٩/ تشرين الأول- اكتوبر١٩٤٣، على مستوى وزراء الخارجية، تكمن أهميته في إعادة الثقة بين الحلفاء.[٤] وأيضا عقد الحلفاء مؤتمر القاهرة الأول في تشرين الثاني- نوفمبر من العام نفسه، ليؤكد المؤتمرون مواصلتهم الحرب ضد اليابان إلى إن تستسلم دون قيد أو شرط.[٥] فضلا عن عقد الحلفاء مؤتمر طهران في تشرين الثاني- نوفمبر١٩٤٣، إذ وعد الحلفاء السوفيات بإمدادهم بما يستطيعون من معونة، وبفتح جبهة ثانية في ربيع عام ١٩٤٤، علاوة على عقد الحلفاء مؤتمر القاهرة في ٤/ كانون الأول-ديسمبر ١٩٤٣.[٦]

وعلى اثر تقدم الحلفاء، وبيان معالم النصر، اجتمع الحلفاء في يالطا في شباط-فبراير ١٩٤٥، لوضع اللمسات الأخيرة على اقتسام ألمانية، وتقرير مصير عدد كبير من شعوب العالم والقضايا، برؤية سياسية أكثر منها عسكرية، ولاسيما فيما يتعلق بقضية أنشاء منظمة الأمم المتحدة.[٧] وفي تموز- يوليو١٩٤٥، عقد الحلفاء مؤتمر بوتسدام، وتصدرت فيه قضية ألمانيا المهزومة القضايا المطروحة، وكانت العلاقات الودية بين الحلفاء في طريقها نحو الافتراق ـ بعد أن أزيحت عن الساحة الأوروبية ألمانيا النازيةـ لاسيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.[٨] لتشكل أعمال مؤتمر بوتسدام بداية تجذر الخلافات العميقة بين المؤتمرين، فبما إن المصلحة القومية لكل بلد هي التي جمعت بين الحلفاء، فإنها نفسها فرقت بينهم.[٩]

---

[1] نيفينز، آلان، وهنري ستيل كوماجر: ج٣... مصدر سابق ذكره ص٤٠٩
[2] الصمد، رياض: مصدر سابق ذكره ص٤١٨
[3] يحيى، جلال: مصدر سابق ذكره ص ص٢٨١-٢٨٢
[4] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من القرن السابع عشر... مصدر سابق ذكره ص ص٥٩١-٥٩٢
[5] النجار، حسين فوزي: مصدر سابق ذكره ص٢١٢
[6] تاريخ الحرب العالمية الثانية: معركة برلين، نهاية الرايخ الثالث، سلسلة معارك الحرب، ترجمة كمال عبد الله، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣ ص٧
[7] برودي، برنار: مصدر سابق ذكره ص٢٥
[8] نعمة، كاظم هاشم: الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠ص١٢٩
[9] النجار، حسن فوزي: المصدر السابق ص٢٧٥

فتحول المؤتمر غير ذي فائدة، إذ كانت غايات الحلفاء متباينة جداً، فسعى الرئيس السوفياتي ستالين إلى مقايضة الاعتراف الغربي بالحكومات التي يفرضها السوفيات على بلغاريا، ورومانيا، لقاء الاعتراف السوفياتي بايطاليا، وفي النهاية رفع كل جانب حق النقض ضد الآخر، مما دفع ستالين إلى تعزيز حال الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الشرقية.[1] مما أثار امتعاض الولايات المتحدة وتخوفها.

وبعد الاستسلام الألماني في ٧/ أيار- مايو ١٩٤٥، والاستسلام الياباني من العام نفسه، طويت فيه صفحة .[2] لتعلن بداية فتح صفحة ولج فيه العالم مرحلة جديدة ظهر بها إلى الوجود نظام القطبية الثنائية وخرجت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من عزلتهما، ليصبحا القوتين العظميين من حيث الإمكانات والقدرات العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، وليتمركز بيدهما جميع النفوذ العالمي، وأصبحت القارة الأوربية ميدانا للتنافس والاستقطاب فيما بينهما. ولتصبح نهاية هذه الحقبة بمبادئها الجيوبوليتيكية التي انتهجتها الولايات المتحدة محفزات جديدة- مدخلات- لإدراك استراتيجي جديدة تقوم عليه خطط التصور للمرحلة المقبلة في بناء فرضياتها الاستراتيجية وما يمثل انعكاس لهذا الإدراك.

مما تقدم، عملت الولايات المتحدة على بلورة إدراك استراتيجي عميق لأهدافها ومصالحها من خلال تقييمها الواعي لبيئتها الداخلية والخارجية، لتنتج فرضيات استراتيجية قائمة على خطط تصور جيوبوليتيكية تقوم من خلالها التهديدات التي تعترضها، والفرص التي ينبغي أن تنتهزها، لتكون هناك عدة مبادئ جيوبوليتيكية تتواءم والإدراك الاستراتيجي للبيئة، فكان هناك مبدأ مونرو، وسياسة الباب المفتوح، والعصا الغليظة، والعمل على السيادة البحرية، فضلا عن مشاركتها في حربين عالميتين. لتعكس هذه المبادئ والإجراءات أحد الأطروحات الجيوبوليتيكية التي نادى بها ماهان حول قدرة الولايات المتحدة من الخروج من عزلتها وتحقيق الهيمنة البحرية، التي ستؤدي بدورها إلى السيادة العالمية.

---

[1] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا.... مصدر سابق ذكره ص٢٤

[2] الشيخ، رأفت غنيمي: مصدر سابق ذكره ص١٢٩

المبحث الثاني

المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية

في حقبة الحرب الباردة

مثّل انضمام الولايات المتحدة الأميركية إلى منظمة الأمم المتحدة، وظهور نظام القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية، وارتباط الأمن العالمي، بالأمن القومي الأميركي، تعبيرا واضحا عن عدم قدرة الولايات المتحدة بالرجوع إلى مبدأ العزلة والانكفاء بنفسها بعيدا عن المشكلات العالمية، بل أصبحت هي حجر الأساس في التفاعلات الدولية والإقليمية عبر استراتيجياتها المتعلقة بكل منطقة من مناطق العالم لاسيما في أوروبا الغربية بعد ظهور الخطر الشيوعي الذي كان يتهددها.

المطلب الأول

الاستقطاب الدولي

ومحفزات الإدراك الأميركي لمكانتها العالمية

أفضت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بلورة اتجاهات وقضايا جديدة في العلاقات الدولية، فما إن أوعز انتهاء هذه الحرب حتى بدأت حرب جديدة، ومن نوع جديد، وبآليات جديدة، وبوسائل مختلفة، ليصبح العالم ومن خلالها أمام نظام وبيئة دولية جديدة، تختلف عما كان في السابق، فما هو الجديد والمختلف في إطار ذلك؟

لقد واجه العالم حقيقة التبدل الجذري في المحاور الأساسية للنظام الدولي الجديد، والذي كان انعكاساً لتغير موازين القوى العالمية، فقبل الحرب العالمية الثانية، كانت محاور القوى الأساسية متعددة الأطراف، تمثلت في بعض دول أوروبا الغربية فضلا عن اليابان، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، أما بعدها فقد اقتصرت وتقلصت هذه القوى لتصبح فقط دولتين عملاقتين هما الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وذلك يرجع للتباين الواسع في القدرات لهاتين الدولتين من جهة، وباقي دول العالم من جهة أخرى. ولذلك سارعت كل من هاتين الدولتين العظميين، إلى التخلص من عزلتهما، والتسابق لملء الفراغ الجيوبوليتيكي الذي أحدثته غياب وتراجع القوى الكبرى.[1]

---

[1] الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين، لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ج٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣ص ص٥٨-٦٠

ولا غرو إن هذا قد انعكس على التوجهات والإجراءات الاستراتيجية الأميركية في صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية التي تتواءم وهذه الظرف الاستراتيجية الجديدة.[1] لذا فان علاقات القوى التي تمخضت عنها اختلفت جذريا عن تلك التي كانت عليها منذ نشوبها.

فبرزت في ضوء ذلك عناصر حكمت وقررت آليات وتفاعلات النظام الدولي وفق قواعد ومعايير جديدة مغايرة للنظام الدولي السابق، حتى تتمكن من استيعاب دينامياته وبما يتلاءم والواقع الجديد.

وكانت أول هذه العناصر، هو استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان من قبل الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، لتكون إيذانا بولوج الصراعات السياسية والعسكرية عصراً جديداً، هو عصر السلاح النووي، وترتب عليه آثار عديدة وجذرية تعلقت بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، حيث أصبحت ولأول مرة هذه الأخيرة أداة ذات قيود ذاتية، فأصبح الغرض من امتلاك القدرة النووية هو توظيفها لإنجاح المبادئ الجيوبوليتيكية، من دون التورط في موقف صراعي قد يقود إلى الاستخدام الفعلي للقوة النووية.[2]

إن العنصر السابق قد أدى بدوره إلى تحولات هيكلية في الطبيعة الهرمية الدولية من حالة التعددية القطبية إلى نظام القطبية الثنائية. وهو ما شكل العنصر الثاني من عناصر التغيير.

فسمة الثنائية القطبية ترمز إلى إن العالم تقوم بنيته على المنافسة بين كتلتين تتزعمه دولتين لا ثالث لهما تديران شؤونه وتخططان لمستقبله بما يتناسب وتطلعاتهما الاستراتيجية.[3] علاوة على إنها تشير، بان القوة الفعلية متمركزة في دولتين فقط، وانه لا مجال لضمان أمن أية دولة دون الانضمام إلى هيمنة إحدى هاتين الدولتين النوويتين.[4] الأمر الذي جعل من الاستحالة أو من غير المسموح به على الأقل، ظهور قوة جديدة تتمرد على قواعد النظام وتخل به.[5] لذا فإنهما قطبان عالميان بموقعهما الجيوبوليتيكي وبتواجدهما الجيواستراتيجي.

أما العنصر الثالث الذي شكل هذا النظام، هو نشوء ما يسمى بالحرب الباردة(**Cold War**)، وكان أول من استخدم تعبير الحرب الباردة الكاتب الاسباني (دون خوان مانويل) الذي ميز بينها وبين الحرب الساخنة، أما الاستعمال المعاصر لها فيعود إلى السياسي الأميركي "برنارد بروش" عام ١٩٤٦، ثم رسخ استخدامه أميركي آخر "وولتر ليبمان" أبان عام ١٩٤٧.[6] والحرب الباردة كما عرفها "غريف" بأنها "

---

1 مورجنثاو، هانز: السنة الأميركية ... مصدر سابق ذكره ص ٣٥٤

2 هويدي، أمين: كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٧٩ص٩٣

3 ميرل، مارسيل: العلاقات الدولية المعاصرة، حساب ختامي، مكتبة الأسرة،ط٢، القاهرة، ٢٠٠٥ص١١٦

4 عبد الله، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة (١٣٣)، الكويت ١٩٨٩ص ١٢٨

5 أبراش، إبراهيم: حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد،في مجموعة باحثين: العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي(١٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩ص١٢١

6 زكريا، جاسم محمد: مبدأ التوازن في السياسة الدولية، نحو نظام أنساني دولي جديد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٩ص٣٤

الصراع الدولي غير المسلح الذي يقوم على التهديد باستعمال القوة مما يؤدي إلى زيادة حدة التوتر، ويجعل الحرب أكثر احتمالاً.[1] فالحرب الباردة كانت تمثل حالة وسطية بين سلام حقيقي وحرب حقيقية، وهي لا يمكن وصفها بحالة سلام، لان العلاقات بين العملاقين كانت قائمة على العداء، فضلا عن استمرار حالة التوتر والخوف والشك وعدم اليقين بينهما.[2]

لكن لا يوجد هناك تاريخ محدد يمكن الرجوع إليه لتحديد متى بدأت الحرب الباردة، إذ تعددت الآراء بشأنها، فمنهم من ارجع جذور هذه الحرب بسعي الدول الغربية ومنذ الأيام الأولى إلى إسقاط النظام البلشفي الذي أقيم في روسيا عام ١٩١٧،إذ رفضت هذه الدول الاعتراف بالنظام الشيوعي الذي أقيم فيها، مستعملة كل الوسائل من التدخل المباشر إلى المقاطعة السياسية والاقتصادية وصولا إلى تشجيع الثورة المضادة، وذلك من أجل الإطاحة به، وهذا قد ولد الشك وعدم اليقين وفقدان الثقة، علاوة على عدم اعتراف الولايات المتحدة بهذا النظام إلا في عام ١٩٣٣.[3] وهناك من يرجع هذه الحرب الباردة إلى أيام الحرب العالمية الثانية نفسها، بسبب تغلغل جذور عدم الثقة بين الحلفاء والاتحاد السوفياتي، وما عزز ذلك هو تأخر الحلفاء بفتح جبهة ثانية في الغرب ضد ألمانيا النازية، والتي كان يطالب بها ستالين كل من روزفلت وتشرتشل أثناء المؤتمرات التي عقدت فيما بينهم.[4]

في حين يرجعها البعض إلى عام ١٩٤٥، لاسيما في اجتماعي "يالطا" و"بوتسدام"، إذ اتضحت في تلك الاجتماعات خلافات سياسية وأيديولوجية عميقة بين المشاركين فيها، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، ومع ذلك لم يكن أمام هذه الدول أفضل من التوقيع على المعاهدتين المذكورتين واللتين رسمتا الحدود الجيوبوليتيكية على النطاق العالمي عموما، وعلى المستوى الأوروبي خصوصا.[5]

غير إن البعض يرجعها إلى عام ١٩٤٦، حين أشار تشرتشل إلى البذرات الأولى المتعلقة بهذه الحرب، ففي خطابه في "فولتون" بميسوري، وبحضور الرئيس الأميركي "هاري ترومان" (١٩٤٥-١٩٥٣)، أشار إلى مدى انزعاجه من الوجود العسكري السوفياتي الضخم في قلب أوروبا، ومن الفراغ الذي

---

[1] نقلا عن، نعمان، جلال محمد: حركة عدم الانحياز في عالم متغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ص١٣

[2] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية، عمان، ١٩٩٩ص١٨

[3] الصمد، رياض: الجزء الأول... مصدر سابق ذكره ص٦٩

[4] يحيى، جلال: مصدر سابق ذكره ص ص٢٨١-٢٨٢

[5] عبد الفتاح، سميح: انهيار الإمبراطورية السوفياتية، نظام أحادي جديد أحادي القطب، دار الشروق، عمان، ١٩٩٦ص٢٣

تركه انسحاب القوات الأميركية السريع منها، فنطقه بالخطبة بذلك التشبيه الذي أصبح مشهورا قـائلا " لقد نزل ستار حديدي عبر القارة يبدأ من ستيتين في البلطيق حتى تريسيتا في الادرياتيك".[١]

أما العنصر الرابع في النظام الجديد، والذي انعكس بدوره كمحفز للإدراك الأميركي هـو وجـود تناقضات جذرية في المصالح وتباين حاد في المعتقدات الأيديولوجية بين القوتين العظميين، إذ أصبحت العلاقات الدولية تحكمها الأيديولوجية، وبموجبها انقسم العالم إلى معسكرين احدهما اشتراكي والآخر رأسمالي.[٢] ولذلك ارتبط التوازن الـدولي بـالمتغيرات الحـضارية والأيديولوجيـة، لتـدخل في نطـاق الصراع الدولي المذهب السياسي والعقيدة الحركية، فمثل الاتحاد السوفياتي الوعاء الماركسي، وبالمقابل جعلت الولايات المتحدة من مفهوم الديموقراطية الليبرالية والرأسمالية محور إيمانها السياسي.[٣] وبهذا شكَل العامل الأيديولوجي احد العوامل التي تحكم العلاقـات بـين الـدولتين العظمـيين.[٤] فوجهـت الولايات المتحدة استراتيجياتها لمقاومة ما يمكن إن يشكل تهديد لمنظومتها وقيمها، وقد اتضح لهـا بـان مصدر التهديد الرئيس لهذه المنظومة هو الاتحاد السوفياتي بعقيدته الشيوعية.[٥] وهذا التطور في أهميـة العامل الأيديولوجي أدى إلى نتائج أخرى هامة وهي انه جعل السهولة النسبية السابقة في الـدخول إلى المحالفات الدولية أو الخروج منها اقل بكثير مما كان عليه الحال في الماضي.[٦]

لتصبح الأيديولوجيات في القرن العشرين من القوى الرئيـسة تُـسيّر وتحـرك الأحـداث والأفـراد والجماعات وحتى الدول، فتسببت بالعديد من الأزمات والصراعات التي عصفت بالعالم، فبعد إن كان الصراع بين الأفراد والدول على الموارد الطبيعية والحدود الجغرافيـة، لتكـون الـصراعات الدوليـة في جوهرها صراعات أيديولوجية.[٧] مما أضحى للأيديولوجية أثرا ملحوظـا في تـصريف العلاقـات بـين القوتين العظميين.

وفي ضوء هذه المقدمات علق الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون قائلا " إن المنافسة بيننا وبين الاتحاد السوفياتي هي منافـسة عـسكرية واقتـصادية وسياسـية، ولكـن الـسبب الجـذري للتنـافس الأميركـي

---

1 نقلا عن، كياسن، تشانا: في مواجهة الحرب الباردة، ترجمة عبد الرزاق إبراهيم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢ص١٨

2 أبو عامر، علاء: مصدر سابق ذكره ص٤٧

3 ربيع، حامد: الحوار العربي الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣ص١٣٢

4 ليرتش، تشارلس او: مصدر سابق ذكره ص١٣٢

5 **Harrison, Regional J: Europe in Question, Theories of Regional Integration, George Allen and Unwin Limited, London, 1974, p.153**

6 مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص٥٧

7 عبد الله، عبد الخالق: مصدر سابق ذكره ص٤٧

السوفياتي هو سبب أيديولوجي ... إن كل ما لدينا من أسلحة ومعاهدات وأنشطة تجارية ومساعدات خارجية وعلاقات ثقافية سوف تنعدم قيمته إذا خسرنا معركة الأفكار".[١]

وبعد تفجير القنبلة الذرية للاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٩، أصبح الصراع بين العملاقين صراعا عسكريا نوويا، وكذلك في جوهره صراعا أيديولوجيا، فضلا عن كونه صراعا وجوديا كونيا يمثل جميع مجالات الحياة، فكل دولة منهما كانت ترغب في تحقيق التفوق النووي، والنصر الأيديولوجي، وبان تصبح الدولة الأولى عسكريا، والأقوى والأغنى اقتصاديا، وان تكون دون غيرها الأكثر حضورا وتأثيرا سياسيا ودبلوماسيا في العالم بأسره.[٢]

وعلى أساس ما تقدم، فقد هيمنت العلاقة بين العملاقين على السياسة الدولية، فعمل الاتحاد السوفياتي على تشديد قبضته على أوروبا الشرقية،بينما لجأت دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة ضد أي محاولات قد يلجأ إليها السوفيات لتوسيع دائرة سيطرتهم ونفوذهم، لذا تم الاعتراف بفقدان أوروبا سيطرتها على العالم.[٣] وليصبح صراع شرق- غرب هو مكون ثابت في النظام الدولي.[٤]

وأمام ذلك ترسخ في الإدراك الأميركي موجبات العمل للحفاظ على العديد من المصالح والأهداف أهمها تعزيز مكانتها العالمية، بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاءها القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين.[٥] وهذا ما أعلنه الرئيس ترومان في فلسفته للقيادة الأميركية في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية "إن النصر الذي حققته الولايات المتحدة قد وضع على عاتق الشعب الأميركي عبء المسؤولية عن القيادة اللاحقة للعالم".[٦]

ومن هذا المنطلق صار لزاما على رجال الدولة الأميركية إن يلتزموا في صياغة وتطبيق استراتيجياتهم المصلحة القومية العالمية، وعلى أثرها صنفت الولايات المتحدة الأميركية مصالحها الاستراتيجية على ضوء مدركاتها، ووفق أولويات تستند عليها وتؤمن بها، فكان ضمن أول سلم مصالحها هي المصالح الحيوية، الذي عدت فقدانها في ذاتها وفيما يتعلق بها يشكل خطراً مباشرا على أمنها، أما ثاني سلم المصالح، فهي المصالح الحرجة والتي إذا فقدت تشكل خطرا مباشرا لإحدى مصالحها الحيوية، في حين شكل ثالث سلم مصالحها، هي المصالح الخارجية، وهي إذا فقدت فانه تهديد من بعيد فقط لمصلحة حيوية أو حرجة.[٧] وفي ضوء هذا الإدراك الاستراتيجي لسلم المصالح بدأت

---

[1] نيكسون،ريتشارد: ١٩٩٩ نصر بلا حرب... مصدر سابق ذكره ص ص١١٥-١١٦

[2] عبد الله، عبد الخالق: المصدر السابق ص٤٨

[3] برجان، د.و، ودوجلاس فيرني: نظم السياسة في عالم اليوم، في كتب عالمية ملخصة، عرض وتلخيص سعاد كامل، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٢-١٩٦٣ص١٠٦

[4] فيليكس، انطونيا: مصدر سابق ذكره ص١٥٧

[5] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص٧

[6] نقلا عن، زكريا، جاسم محمد: مصدر سابق ذكره ص١٣٦

[7] نيكسون، ريتشارد: ١٩٩٩ نصر بلا حرب... مصدر سابق ذكره ص ص١٢٧-١٢٨

الولايات المتحدة تصوغ مبادئها الجيوبوليتيكية في تفاعلاتها الدولية على أساس ذلك التدرج في المصالح القومية.

وتبعا للإدراك الأميركية للعناصر السابقة، فقد اصدر مجلس الأمن القومي الأميركي ورقة رقم (٦٨) والتي تم إقرارها رسميا في أوائل عام ١٩٥٠، العناصر الأساسية للصراع مع الاتحاد السوفياتي، إذ أوضحت الورقة أربعة بدائل محتملة: أولها استمرار السياسة السائدة، وثانيها العزلة، وثالثها، الحرب، وأخيرا، الإسراع في بناء القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية للعالم الحر، ورجحت الورقة البديل الأخير، وحددت بقرارات قوية وشاملة السمات الرئيسة للاستراتيجية الأميركية والمنادية بالتوظيف الاستراتيجي بين القدرات العسكرية والقدرات الدبلوماسية والاقتصادية لها، والسير في طريق تنمية برامج التعاون مع الدول المشابهة لها،والقدرة على تحقيق هذه الأهداف وبما يتلاءم والمصالح الأميركية.[1]

وفي ضوء هذا الإدراك تبلورت المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية على عدة قواعد أساسية هي:

١. ضمان أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها وحريتهم.

٢. تقوية الروابط مع الحلفاء الرئيسيين كأوروبا الغربية واليابان وإسرائيل، فضلا عن دعم استقرار الدول الصديقة كالدول العربية المحافظة الموالية لها.

٣. تدعيم النفوذ في المناطق التي تندرج ضمن فئة المصالح الحيوية والتي لا تتردد عن استخدام قوتها العسكرية لحمايتها وتعزيزها.

٤. تحقيق الدور السياسي المهيمن في الحياة السياسية الدولية.

٥. تولي الولايات المتحدة أهمية متزايدة لدورها كلاعب أساس في مهام صنع وفرض السلام على المستوى العالمي

٦. تأمين مصادر الطاقة الدائمة والمضمونة لها ولحلفائها.[2]

٧. إن حدود السلامة الوطنية الأميركية توجد حيثما تتعرض هذه المصالح للخطر.

٨. إيجاد مشروع هجوم للقوة الأميركية بكل الوسائل وفي كل المناطق الممكنة.[3]

إن هذه المبادئ السابقة قامت على جملة ادراكات أميركية متعلقة بـ: أولا، منع العدو من إقامة قواعد عسكرية يستطيع منها الهجوم على الولايات المتحدة، ثانيا، الدفاع عن الديموقراطية والعالم الحر

---

[1] ديني، بروسترك: مصدر سابق ذكره ص ص١٠٢-١٠٣

[2] الحطاب، رياض مهدي عبد الكاظم: السياسة الخارجية الأميركية وحقوق الإنسان، دراسة حالة كوسوفو، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، ٢٠٠٦ص ص٢١-٢٥

[3] عبد الوهاب، عبد المنعم: مصدر سابق ذكره ص١٩٤

في العالم، ثالثا تطوير التجارة العالمية بما يتفق ومصالحها الاقتصادية، رابعا العمل على إيجاد الظروف الملائمة للغرب في توازن القوى العالمي.[1]

ونتيجة لذلك وضعت الولايات المتحدة الأميركية سلسلة من الاستراتيجيات والمبادئ الإجرائية العملية المترابط الواحدة بالأخرى لمواجهة الواقع الجديد برؤية وإدراك جديدين بعيداً عن العزلة والانكفاء على ذاتها وبما يتفق وهيكل النظام الدولي.

المطلب الثاني

استراتيجية الاحتواء

تحاول كل دولة أن تخطط لنفسها الاستراتيجية التي تلاءم حاجاتها ومشكلاتها الأمنية، وتتناسب من جهة أخرى مع طبيعة التحديات الخارجية التي تحس بتهديدها لمصالحها الأمنية.[2] ولهذا عملت الولايات المتحدة الأميركية على تأكيد الترابط بين الأوضاع الجيوبوليتيكية وبين الاستراتيجية التي تحدد أهدافها على ضوء تلك الأوضاع، فتتخذ منها الوسيلة لتحقيق الغاية التي تنشدها.[3] لذلك بدأت تصوغ مبادئها الجيوبوليتيكية على أساس هذه القاعدة.

وما فتئت الولايات المتحدة في عالم الحرب الباردة ترسم وتصوغ مبادئها الجيوبوليتيكية وبرامجها الدفاعية طبقا لإلزام سياسي وحيد نابع من الخوف والرغبة في مقاومة انتشار الشيوعية المحمية بالسوفيات.[4]

لقد حذر "ولتر ليبمان" منذ عام ١٩٤٣، من إن الولايات المتحدة تقف في مركز الحضارة الغربية وعليه ينبغي أن تأخذ على عاتقها دور ضمان "المجتمع الأطلسي" أو أن تواجه نتيجة ابتعادها احتمال أن تقع أوروبا بأسرها تحت ضغط توسع الاتحاد السوفياتي والشعوب المناهضة في آسيا.[5] وهكذا غلب على السياسة الأميركية اعتقاد بان التحدي السوفياتي يشكل عقبة تمنع أقامة العالم الذي ألزمت به نفسها بتحقيقه، ففي المفهوم الاستراتيجي لديها شكل الاتحاد السوفياتي في الواقع عقبه وشيئا لابد من إزاحته من الطريق أكثر منه عدواً لابد من القضاء عليه. [6]

---

[1] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص١١١

[2] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات الأميركية السوفياتية، مشكلات الأمن والتسلح في الثمانينات، ذات السلاسل، الكويت،١٩٨٧ص٩

[3] مورجنثاو، هانز. جي: السياسة بين الأمم،ج١... مصدر سابق ذكره ص٦٥

[4] مكنمارا، روبرت: ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس، دار الشروق، عمان، ١٩٩١ص١٣٥

[5] بارنت، ريتشارد: مصدر سابق ذكره ص٥٦

[6] ليرتش، تشارلس او: مصدر سابق ذكره ص ص٩٦-٩٧

وبما انه أصبحت سياسة الولايات المتحدة عالمية، فأضحى لزاما عليها الحفاظ على الرأسمالية والديموقراطية والمصالح الغربية أينما كانت، ودعما لتلك السياسة انتهجت الولايات المتحدة استراتيجية الاحتواء (**Containment**) التي مثلت أولى حلقات الاستراتيجيتها في عالم الحرب الباردة، ففي شباط-فبراير١٩٤٦، بعث" جورج كينان" الدبلوماسي الأميركي في الاتحاد السوفياتي تقريرا طوره فيما بعد في مقالته المشهورة عن " الاحتواء أو منع الانتشار" المنشورة عام ١٩٤٧، بمجلة الشؤون الخارجية باسم مستر (X)، تحدث فيها عن مصادر السلوك السوفياتي، وربط بين الشيوعية والنازية وشبه ستالين بهتلر، وضمنها أفكارا خطرة حول السياسة الخارجية السوفياتية،لذا فقد دعا إلى أن يكون هدف الاستراتيجية الأميركية إزاء السوفيات هو احتواء توسعه باستخدام قوة مضادة في أي موقع جغرافي تعتزم موسكو التوسع فيه، وان لدى الولايات المتحدة القوة الكافية لتجعل ذلك التوسع أمرا عسيرا من خلال كسر قوة السوفيات أو إضعافها تدريجيا.[1] لذا أوضح كينان " إن أمامنا هنا قوة سياسية ملتزمة التزاما أعمى بالاعتقاد بان من المستحيل أقامة أسلوب التعايش الدائم مع الولايات المتحدة، وان من المرغوب والضروري أن يجري تخريب الانسجام الداخلي لموقعنا وتدمير طريقتنا التقليدية في الحياة، وهدم النفوذ العالمي لدولتنا، كي تكون السلطة السوفياتية في مأمن".[2] لقد كان اعتقاد كينان بان هناك عوامل نفسية وجغرافية وسياسية وعقائدية عميقة تسير الاستراتيجية السوفياتية، وان هدفها هو تدمير الولايات المتحدة الأميركية اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وأيديولوجيا.

وفي ذلك يقول كينان" إن الاستراتيجية السوفياتية كانت في حالة جس نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب، أو تلك التي كانت تشكل فراغات قوى يمكن النفاد منها واستخدامها كنقطة وثوب نحو أحداث تغييرات تتواءم والأهداف البعيدة المدى لهذه الاستراتيجية".[3]

إن التهديد الذي أدركه كينان، والأعمال السوفياتية التي اعتقد إن من الواجب احتواءها كان لها طبيعة أيديولوجية سياسية، إذ أدرك بان الأحزاب الموالية للشيوعية كانت فاعلة ونشطة في فرنسا وايطاليا بعد الحرب، ففي عام ١٩٨٧،قال كينان" لقد شعرت بان نجاح موسكو في الاستيلاء عن طريق الدسائس أو الاختراق الأيديولوجي والسياسي على الحكم في أي من هذه الدول الأوروبية الكبرى أو اليابان سيمثل هزيمة لنا ولطمه لأمن امتنا تماثل في خطورتها تماما ما كان سيحدث لو أن ألمانيا انتصرت في الحرب".[4]

---

[1] فضة، محمد إبراهيم: استراتيجية الاحتواء في حرب فيتنام في الفكر السياسي الأميركي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، م(١٠)، ع(١)، حزيران ١٩٨٣ص ص١٢٦-١٣٨، كذلك ينظر:

-Hogan, Michael, T : The Marshall Plan, Cambridge University Press, 1987, p.135

[2] نقلا عن، بارنت، ريتشارد: المصدر السابق ص ص٦٠-٦١

[3] نقلا عن، مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص٢٥٣

[4] نقلا عن، مكنمارا، روبرت: مصدر سابق ذكره ص ص٣٥-٣٦

لقد اعتمدت هذه الاستراتيجية في جوهرها، على تحليل الأهداف الاستراتيجية السوفياتية، وتعيين الطريقة التي كانت تنظر بها إلى الغرب الرأسمالي، لذا كان فحوى استراتيجية الاحتـواء هـي مقاومـة التوسع السوفياتي وإجبارهم من التخلي عن استراتيجياتهم التوسعية.[1] أما الشق الآخـر منهـا، فهـو محاولة تعنيف قوة الضغط الموجهة ضد النظام السوفياتي من خلال العزل والاحتواء حتى تنهار وتنهار معه منطقة نفوذه في شرق أوروبا.[2]

كما أضاف الرئيس ترومان بُعدا آخر إلى استراتيجية الاحتواء، وذلك بان خلع عليها تبريرا عقائديا محددا، فبينما ركز كينان على فاعلية مقاومة القوة بالقوة، فقد عد ترومان هـذه الاسـتراتيجية الجديـدة بمثابة ضرورة أساسية يقتضيها الدفاع عن الحرية والديموقراطية ضد محاولات التسلل الشيوعي، الـذي يشكل التهديد لكل القيم الأساسية التي تدين بها الولايات المتحدة.[3] لذا تطورت استراتيجية الاحتواء من مضمون جيوبوليتيكي إلى عقيدة للوقوف بوجه المد الشيوعي.

لقد كانت استراتيجية الاحتواء تتطابق مع ما تنبأ به ماهان بان روسيا ستسعى للوصـول إلى الميـاه الدافئة بالخروج من منطقة أفغانستان ـ إيران إلى المحيط الهندي وعبر منشوريا إلى المحيط الهادي، وبمـا إن موقع روسيا حصين ولا يمكن النيل منه فلا تستطيع القوة البحرية حياله شيئا إلا بالالتفـاف وتطويقـه، والحيلولة دون توسع روسيا.[4] بمعنى تأكيد ماهان على حـصار الأراضـي المعاديـة مـن البحـر وعـبر الخطوط الساحلية وهو ما يؤدي تدريجيا إلى الاستنزاف الاستراتيجي للعدو، وبما إن ماهان كان يرى إن جبروت الدولة يتحدد بقدرتها على إقامة القوة البحرية ففي الحالة المعاكسة تصبح المهمة الاستراتيجية الأولى هي الحيلولة دون بناء تلك القوة في معسكر العدو.[5] وقـدت نفـذت الولايـات المتحـدة تلـك النصيحة بتطبيق استراتيجية الاحتواء .

وبذلك أصبحت استراتيجية الاحتواء الأنموذج الذي ترسـخ في الإدراك الاسـتراتيجي الأميركـي المعتمد في جوهره على النقاط الآتية:[6]

١. ضرورة ارتقاء الولايات المتحدة إلى مركز قيادة العالم، وهذا يحتم تقليص النفـوذ الـشيوعي حتـى يبقى في الدرجة الثانية.

٢. تفوق النظام الاقتصادي والعقائدي والسياسي للولايات المتحدة الأميركية.

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص ص٢٥٢-٢٥٣

[2] شكري، محمد عزيز: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة(٧)، الكويت، ١٩٧٨ص٢٠٧

[3] مقلد، إسماعيل صبري:المصدر السابق ص٢٥٣

[4] الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٨٠٦

[5] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص ص١٠٠-١٠١

[6] فضة، محمد إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص١٣٩

٣. لما كانت الحركة الشيوعية تهدف إلى السيطرة على العالم بأدعاها أنها ستكون نظام المستقبل ومستخدمة شتى الوسائل، فقد طلبت دول عديدة في أوروبا واسيا المساعدة الأميركية لحمايتها، ولما كانت الأمم المتحدة غير قادرة على منع ذلك، رحبت الولايات المتحدة بتحمل مسؤوليتها كزعيمة للعالم الحر لمواجهة ذلك الخطر الفعلي .

وعليه تركزت أهداف المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية في صراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي على: أولا، احتواء الاتحاد السوفياتي وتطويقه، ثانيا، الحؤول دون انتشار الخطر الشيوعي في العالم ، ثالثا، دفع النمو الاقتصادي في العالم الغربي، وتوطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها.

وبذلك مثلت استراتيجية الاحتواء تطبيق عملي وفعلي للخطط التصور التي أوجدها ونظر لها كل من ماهان وسبيكمان، فالأول دعا إلى ضرورة منع روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة، أما الثاني، فقد دعا للضغط واحتواء القلب الاوراسي من خلال السيطرة والتواجد في الإطار.

المطلب الثالث

مبدأ ترومان Truman Doctrine

إن البحث عن الأمن هو فن من أعمال فن السياسة، كفن لاختيار الوسائل في خدمة الأهداف، ومن ثم فليس من الميسور أن تخضع التقديرات فيه لصيغ تجريدية عقلية بحتة، فقد يقتضي الأمر بالنسبة لأمن الدولة ضرورة أن يكون لها خطوط دفاعية متقدمة وراء حدودها الرسمية، ترى فيها حدودها الأمنية، بما يستتبع ذلك من ضرورة الالتجاء إلى سياسة القوة.(١) وكان هذا الإدراك نتيجة عكسية لما وصلت إليها مخاطر القوة إلى أقصى الحدود وأعظم الدرجات التي عرفها الإنسان وقتئذ، إذ أضحت الاستراتيجية عالمية تماما بالمعنى الحرفي الدقيق للكلمة.(٢) مما تضمن أيجاد مبادئ تتلاءم وتلك المخاطر والاحتياجات.

وما فتئت الولايات المتحدة وفي العديد من المواقف من الاهتمام بالدروس التي يستخلصها حلفاؤها والدول الأخرى من الأعمال التي تقوم بها، أكثر من اهتمامها بما يمكن إن يفهمه أعدائها، فواقع الحال كان يشير إلى صعوبة أقناع الولايات المتحدة لحلفائها الآخرين بتمسكها بالتزامها عنهم إذا ما سمحت فعلا بسقوط الأنظمة الحليفة وبطريقة العنف أو القوة العسكرية أو غيرها من الوسائل الأخرى.(٣) ولقد تبلور هذا الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة بإتباع استراتيجية الاحتواء، والتي

---

[1] بدوي، محمد طه: مصدر سابق ذكره ص٦٠

[2] كيسنجر،هنري: العقيدة الاستراتيجية الأميركية... مصدر سابق ذكره ص٣٥

[3] هاليبرين، مورتن- اج: الاستراتيجية العسكرية المعاصرة، ترجمة سليم شاكر الإمام، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٧ص ص١٢٨-١٢٩

تبلورت أهدافها والدوافع المحركة لها بأتباع "مبدأ ترومان" الذي أعلن فيه استعداد بلاده لمد يد العون والمساعدة إلى بعض الدول والحكومات للحيلولة دون تحولها إلى الشيوعية.(١) وبهذا قامت على محاولة أحكام سيطرتها على المناطق والدول ذات الأهمية الاستراتيجية عسكريا واقتصاديا وجيوبوليتيكيا، للضغط على السوفيات بهدف إحباط أهدافهم الاستراتيجية المضادة، وتدمير المحاور التي تتحرك عليها.(٢)

لقد كانت هناك عدة محفزات لمبدأ ترومان من تصرفات الاتحاد السوفياتي، منها ما تعلق أولا، بتردد الاتحاد السوفياتي في الانسحاب من إيران، وتجسد الثاني من تذمر الاتحاد السوفياتي من السياسة التركية التي كانت محايدة خلال الحرب، ولكن بعد الحرب اخذ الاتحاد السوفياتي يطالب بسيطرته على المضايق التركية، أما ثالث المحفزات، هو بداية اهتمام الاتحاد السوفياتي بالشرق الأوسط على الرغم من أولوياته ومشكلاته في أوروبا الشرقية.(٣) أما رابعا، فتجسد بالقوى الحزبية التي يشرف عليها السوفيات، التي تحاول إسقاط حكومة أثينا في اليونان، وكان نجاحهم في ذلك يشكل خطرا كبيرا على تركيا، وخامسا، كان البريطانيون المسؤولين عن مساندة النظام الرأسمالي والمفروض عليها تقديم المساعدات للحكومة اليونانية للصمود ضد تيار الشيوعيين، إلا إنهم بدءوا يعانون مصاعب اقتصادية، ومن ثم أعلنت المملكة المتحدة عن عدم قدرتها على تحمل مسؤولياتها للدفاع عن المعسكر الغربي.(٤) فضلا على أن أحد مسوغات مبدأ ترومان هو إدراكه بان الخطر الشيوعي على الأمن الأوروبي والأطلسي قد لا يأتي من وسط أوروبا فحسب، وإنما من جنوبها أيضا.

هذه المحفزات ولدت الإدراك لدى ترومان بان السوفيات قد بدءوا بالتحدي المكشوف للهيمنة الأميركية، وعلى ضوءها كتب إلى وزير خارجيته "بايرنز" قائلا " ليس ثمة شك عندي، بان روسيا تنوي غزو تركيا، واحتلال مضايق البحر الأسود المؤدية إلى البحر المتوسط ، وإذا لم تواجه روسيا بقبضة من حديد وبلغة قوية، فان حربا أخرى في الطريق".(٥)

---

1 مقلد، إسماعيل صبري: سياسة المعونات الأميركية الدوافع والأهداف، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة،١٩٦٨ص٨٦

2 ــــــــــــ: تصارع القوى العالمية حول البترول، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٤١)، يوليو ١٩٧٥ص٣٨

3 أبو ديه، سعد: مصدر سابق ذكره ص٢٩

4 القوزي، محمد علي: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ص ص٣٥٢-٣٥٣

5 نقلا عن، بارنت، ريتشارد: مصدر سابق ذكره ص٦١

لذلك رأت الولايات المتحدة، ضرورة عرقلة وإعاقة التوسع السوفياتي في المنطقة لخدمة مصالحها الاستراتيجية، لذا صار من الضروري لديها بان تدخل في تعهدات كافة مع دول المنطقة، وعدم وضع تركيا واليونان وحدهما أمام التوسع السوفياتي.[1]

وفي ١٢/آذار- مارس١٩٤٧، أعلن ترومان مبدأه من خلال الرسالة التي وجهها إلى الكونغرس، التي أعلن فيها عن تصميم بلاده على تقديم المساعدات إلى حكومتي اليونان وتركيا، بهدف الوقوف بوجه النفوذ السوفياتي، وقد أوضح بان سياسة الولايات المتحدة هي تقديم العون للشعوب الحرة التي تقاوم الخضوع أو الغزو لأقليات مسلحة أو لضغوط خارجية، ولهذا طلب الرئيس ترومان من الكونغرس الموافقة على مساعدة البلدين بأربعمائة مليون دولار أميركي.[2] كما أكد المبدأ بان الولايات المتحدة ستضطلع منذ الآن بالتدخل المباشر لا في أوروبا الغربية فحسب بل وكذلك في شرقي البحر المتوسط والشرق الأدنى، بهدف تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول والحكومات المعارضة للأيديولوجية والسياسات السوفياتية.[3] وعليه فان قيام الولايات المتحدة باتخاذ الخطوات لتقوية البلدان التي يهددها العدوان السوفياتي أو التخريب الشيوعي هو حماية لأمن الولايات المتحدة، فالأخيرة تسعى لخلق بيئة أمنية تتمتع بأقصى قدر ممكن من الثبات وتتماشى مع مصالحها وأغراضها القومية.

وعلى أساس ذلك فقد أكدت الاستراتيجية الأميركية بأنه قد لا توجد هناك حدود للأمن يمكن بناؤها في برامج مساعداتها العسكرية، والاقتصادية، فخفض المساعدة الخارجية سيقلل من القوة الفاعلة الأميركية ونفوذها على المسرح العالمي مما يهدد مصالحها الحيوية.[4] لذلك فان الاستراتيجية الأميركية قائمة على استخدام مساعدتها الخارجية لمتابعة أهدافها الاستراتيجية.

وإتماما لهذا المبدأ ولزيادة الاعتمادية على الولايات المتحدة، وضمن إطار استراتيجيتها الكبرى، أعلن ترومان عام١٩٤٩، عن "النقطة الرابعة" واعدا بالمساعدة والعون لكل بلد يرغب في الدفاع عن حرياته ضد العدوان أو التسلل الشيوعي سواء في الشرق الأوسط أو آسيا أو أفريقيا، وذلك بالإصلاحات الاقتصادية وتقوية المشاعر المعادية للشيوعية.[5] وفي عام ١٩٥٠، طورت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية إلى "برنامج الأمن المتبادل" وهو البرنامج الذي ربط بين المعونة والسياسة الأمنية الأميركية من خلال ربط الدول المستفيدة من المعونة بتحالفات أمنية معها ضمن أطار استراتيجية

---

[1] النعيمي، احمد نوري: تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١ص٧٧

[2] القوزي، محمد علي: مصدر سابق ذكره ص١٤٨

[3] بحيري، مروان: السياسة الأميركية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، في مجموعة باحثين: السياسة الأميركية والقوى الكبرى، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢)، مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، بيروت، ١٩٨٥ص٥٥

[4] روستو، والت: اتجاهات السياسة الأميركية، ترجمة احمد شناوي، مطبعة المعرفة، بيروت، ١٩٦٤ص٢٠٣

[5] بيكر، جيمس: سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩ص١٦٣

الاحتواء، وبذلك تحول إلى برنامج يهدف في الأساس إلى دعم الدول المهددَة بالسقوط في فلك الاتحـاد السوفياتي، ومن ثم خضوع البرنامج كأداة لتنفيذ الاستراتيجية الأميركية.[1]

لقد اتخذت الولايات المتحدة من المعونات الاقتـصادية والفنيـة أداتهـا الرئيـسة لحمايـة مـصالحها الاستراتيجية، سواء أكانت هذه المصالح اقتصادي أم عسكرية.[2] فتشابك التأثير بين المقدرة الاقتصادية والقوة التكنولوجية الأميركية ورغبتها في إعطاءهما إلى إتباعها، ليشكل قوة سياسـية مـؤثرة في سـلوك الآخرين لتحقيق مصالحها.[3]

لذلك مثل مبدأ ترومان خطط التصور الجيوبوليتيكية، بان الخطر الذي يتهدد المصالح والأهـداف الغربية لم تعد تشكله فقط منطقة القلب، وإنما أيضا منطقة الأطراف وما يمكن أن تعكـسه مـن أخطـار على غرب القارة، لهذا خرجت هذه الإجراءات العملية.

المطلب الرابع

مشروع مارشال Marshall Plan

بدأت أحداث الصراع بالتصاعد بين الدولتين العظميين، الأمر الذي تطلب من الولايات المتحـدة الإسراع في بناء القوة الـسياسية والاقتـصادية والعـسكرية لحلفاءهـا.[4] حيـث ظهـرت نوايـا الاتحـاد السوفياتي من خلال تصريح ستالين بحتمية استمرار الصراع مع القوى الرأسمالية.[5]

وبذلك أصبح لزاما على الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٧، بأنـه إذا مـا انزلقـت كـل أوروبـا إلى المعسكر الشيوعي فلا شك أنها ستخسر الحرب الباردة، فاتخذت الولايات المتحدة مسألة "حفظ أوروبـا" رسالتها الأساسية وباكورة أعمالها في حقبة الحرب الباردة.[6]

وعلى أساسها كان لابد من مواجهة المشكلة الأمنية لأوروبـا الغربيـة بالنـسبة للولايـات المتحـدة ضمن إطاري التعاون الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول نظرا لارتباط الأبعاد الاقتصادية والسياسية

---

[1] جـاد، محمـد: المعونـة الخارجيـة الأميركيـة والأهداف الأمنيـة، مجلـة السياسة الدوليـة، مؤسسة الأهرام، القـاهرة، ع(١٢٧)، يناير ١٩٩٧ص١٠٣

[2] مقلد، إسماعيل صبري: سياسة المعونات الأميركية...مصدر سابق ذكره ص٨٥

[3] **Naidu, M.V.: Alliances and Balance of Power, A Search for Conceptual Clarity, The Macmillan Press Ited, London, p.28**

[4] ميرل، مارسيل: مصدر سابق ذكره ص٥٦

[5] **Schulman, Marshall: Stalin's Foreign Policy Reappraised, Athenaeum, New York, 1965, p.4**

[6] ليرتش، تشارلس او: مصدر سابق ذكره ص١٢٨

بقضية الأمن نفسها.[1] ليغدو الحفاظ على التفوق الاقتصادي لدول أوروبا الغربية الرأسمالية على دول أوروبا الشرقية الاشتراكية أحد الوسائل والأهداف الاستراتيجية الأميركية في حقبة الحرب الباردة.

وكان هذا انعكاس لما تمتعت به الولايات المتحدة من مميزات في مجال المنافسة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي من خلال: أولا، أصبحت الولايات المتحدة تفكر بالنيابة عن العالم الغربي، وأعطت نفسها مكانة المسؤول عن الدفاع عن العالم الحر، وثانيا، احتكارها للأسلحة النووية، ثالثا، لم تؤثر الحرب على اقتصادها بينما دمرت الحرب اقتصاديات الاتحاد السوفياتي، رابعا، كان أثر الحرب على سكان الولايات المتحدة ضئيلا، بينما خسر الاتحاد السوفياتي حوالي عشرين مليونا من سكانه. وأخيرا، بالنظر لنموها الاقتصادي الكبير، كان باستطاعتها صرف أموال كثيرة لتحقيق استراتيجيتها.[2] فضلا عن السعي لتطبيق نظامها الاقتصادي العالمي الجديد، فاحتلت أوروبا الغربية مكانا اولويا في استراتيجيتها المتعلقة بالتصدي للمعسكر الاشتراكي ومجابهته، فمقابل التحولات الجذرية في نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أخذت تتعمق في شرق أوروبا، اقترحت الولايات المتحدة مشروع مارشال على دول أوروبا الغربية، إذ كان يرمي في جوهره إلى احتواء هذه الدول، والمحافظة على نمط الحياة الرأسمالية والمناقض للاشتراكية.[3]

وفي ضوء ذلك، أعلن وكيل وزارة الخارجية الأميركي حينئذ "دين اتشيسون" في "كليفلاند" بولاية مسيسبي، عن فشل مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع في موسكو المنعقد من آذار-مارس إلى نيسان-ابريل١٩٤٧، وأكد إن بلاده ستعمل على إعادة أعمار أوروبا دون موافقة الدول الكبرى الأخرى، وعلى أساسها ألقى الجنرال "مارشال" وزير الخارجية الأميركي، خطابا في جامعة هارفارد في ٥/ حزيران-يونيو١٩٤٧، قال فيه " إن الوضع العالمي خطيرا جدا، وان الحرب تركت دمارا كبيرا بحيث غدت حاجات أوروبا اكبر بكثير من قدراتها على الإنفاق... ولذا أصبح من الضروري تقديم معونة إضافية معونة مجانية ومهمة جدا، وإلا تعرضت لتفكك اقتصادي واجتماعي وسياسي خطير جدا".[4] وعلى أثره تلقت أوروبا الغربية بمقتضاه سلعا وتسهيلات ائتمانية بقيمة (٨,٧) مليار دولار وهو مبلغ هائل الضخامة بالمقاييس الاقتصادية والمالية حينئذ.[5]

عمل الاتحاد السوفياتي على رفض مشروع مارشال بعد إن قدمت الدعوة أليه للاستفادة منه، وهاجمه بشدة، لأنه كان يرى بان المشروع سيغير المخططات الاقتصادية لبعض دول أوروبا الشرقية،

---

[1] سعيد، عبد المنعم: العرب ومستقبل النظام العالمي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ص٣٦

[2] عبد الناصر، وليد محمود: مصدر سابق ذكره ص١٢٧

[3] عبد الفتاح، سميح: مصدر سابق ذكره ص ص٢٤-٢٥

[4] نقلا عن، محافظة، علي: ألمانيا والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ص٢٣

[5] **Hogan, Michael J: Op, Cit, p.1**

فضلا عن كونه ينهي التعويضات الألمانية، لذا قام بالرد عليه من خلال توثيق الروابط بين دول أوروبا الشرقية، بإنشاء مكتب الاستعلامات الشيوعي (الكومنفورم) عام ١٩٤٧.[١]

لقد مثل مشروع مارشال إدراكا للأهداف الأميركية من خلال: أولا، أقامة نظام اقتصادي عالم جديد قائم على حرية التجارة، ولتكريس هذا النظام، انطلق هذا المشروع لضمان نمو الاقتصاد الأميركي ولجذب الاقتصاد العالمي نحو استعادة النمو، بما له من انعكاسات ايجابية على اقتصادها. ثانيا، كان الخطر من توسع النظام الشيوعي وما يمثله من تحدٍ مباشر لها، لاسيما وان الدول المتاخمة للاتحاد السوفياتي كانت تعاني من أزمات داخلية أفرزتها الحرب. ثالثا، تعلق في ضرورة إعادة أعمار أوروبا ليس فقط لمواجهة الخطر الشيوعي، وإنما كذلك الإعادة تأهيل الشريك الاقتصادي الرئيس للولايات المتحدة.[٢] وبسبب هذه الطبيعة التكاملية للتحالف الغربي، انطلق الإدراك الاستراتيجي الأميركي من افتراض مفاده: بان ضعف اقتصاد أي شريك في التحالف من شأنه أضعاف التحالف كله، مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية على الاستعداد العسكري.[٣] وهذا كان احد المحفزات الأميركي في إيجاد مشروع مارشال.

علاوة عما تقدم، تُعد المعونات الخارجية من أهم الوسائل في اجتذاب الحلفاء، لأنها تعكس رغبة الدولة المانحة في التعاون مع الدول المتلقية الراغبة في استمرار عملية التلقي، وكلما ازدادت هذه المنح كلما تزايد نفوذ الدولة المانحة عند الدول المتلقية، وقد يؤدي ذلك إلى حمل الدول الأخيرة على الدخول في فلك الدولة المانحة، بل إن نفوذ هذه الأخيرة وتأثيرها على الدول المتلقية يزداد بقدر حاجة هذه الدول لهذه المنح.[٤] وبلدان أوروبا الغربية كانت محتاجة وراغبة بالمساعدة الاقتصادية، وإذا تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على هذه الإمدادات من المنافع الاقتصادية والتكنولوجية وحتى العسكرية، فإنها ستمتلك القوة التي تستطيع من خلالها ترويض أكثر البلدان المحتاجة إليها.[٥] كما إن مستوجبات مشروع مارشال كانت ترمي إلى تقوية بلدان أوروبا الغربية لتكون خطوط دفاع أمامية تقي القارة الأميركية من أخطار المستقبل وتطوراته المجهولة.[٦]

---

[1] الصمد، رياض: الجزء الثاني... مصدر سابق ذكره ص ص١٣٠-١٣٢

[2] جاد، محمد: مصدر سابق ذكره ص١٠٢

[3] محافظة، علي: مصدر سابق ذكره ص٣٩

[4] القوزي، محمد علي : مصدر سابق ذكره ص ص٤٣-٤٤

[5] **Deutsch, Karl W.: Op. Cit, p.24**

[6] كيرسانوف، الكسندر: الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية، العلاقات الاقتصادية بعد الحرب الكونية الثانية، تعريب جبرائيل فايض، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤ص٣٥

وبفضل سياستي ترومان ومارشال، بدأت الولايات المتحدة بإعطاء الأهمية القصوى لأوروبا بعدها إياها مركز الثقل في التوازن الدولي.[1] وبذلك غدت الولايات المتحدة الدولة الأولى التي تستخدم المساعدات الاقتصادية كأداة دبلوماسية في الحرب الباردة وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية لها.

لقد أصبح تكامل أوروبا الغربية الاقتصادي هو الهدف الرئيس للمخططات الاستراتيجية الأميركية، إذ رفضت الأخيرة التعاون مع دول أوروبا الغربية في هذه الحقبة كلا على حده، بل عملت على إنشاء سلسلة من الهيئات، أهمها منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، واتحاد المدفوعات الأوروبية، للنهوض بالواقع الأوروبي.[2] وهكذا تجلى في الإدراك الاستراتيجي الأميركي بان الحرب الباردة بدأت في أوروبا ومن أجل أوروبا، لذا كان عليها البقاء في أوروبا لكسب معركة النفوذ. ليمثل بذلك مشروع مارشال الوجه السياسي والاقتصادي لاستراتيجية الاحتواء التي تبلورت من قبل.

المطلب الخامس

منظمة حلف شمال الأطلس

North Atlantic Treaty Organization

نتيجة للمبادئ الجيوبوليتيكية السابقة ـ القواعد الإجرائية ـ المتشابكة والمتداخلة الواحدة بالأخرى، التي اتبعتها الولايات المتحدة لمواجهة المد الشيوعي، أدى لتوتر العلاقات بين العملاقين، ووصلت ذروتها بالإحداث المتعلقة بالقضية الألمانية ، والمتمثلة بحصار برلين، وأحداث تشيكوسلوفاكيا، اللذين مثلا الحافز المنشئ لحلف شمال الأطلسي الناتو.

لقد جسدت القضية الألمانية أعقد البؤر في عالم الحرب الباردة بين العملاقين، فأخذت تخوفات الولايات المتحدة تتبلور إذا ما تمكن الاتحاد السوفياتي من توحيد ألمانيا، وتسليحها، وإدخالها ضمن دائرة نفوذه في أوروبا الشرقية، مما سيؤدي ذلك بالضرورة إلى خلق قوة فاعلة ومناوأة يهدد بها السوفيات أمن العالم الغربي.[3] وانطلاقا من الافتراض السابق، بات في الإدراك الأميركي بان منطقة الأمن الأوروبي تتضمن ألمانيا وأوربا الغربية، لأنها تشكل مركزا متقدما للدفاع في أوسع مستوياته، وان تحكم قوة معادية في هذه المنطقة من العالم سيصبح خطر يهدد سلامة وأمن الولايات المتحدة.[4] لذا بدأت الأخيرة بالتفكير الجدي بضرورة الاحتفاظ بألمانيا ولو على الأقل بألمانيا الغربية ، لذا لجأت إلى

---

[1] القروي، هاشم: التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج، الدار العربية للكتب، ليبيا، ١٩٨٥ص٣١
[2] رينكو، اموري د: مصدر سابق ذكره ص٤٤٥
[3] للمزيد من الاطلاع حول هذا الموضع ينظر، مقلد، إسماعيل صبري: القضية الألمانية في المجال الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢)، ابريل ١٩٦٨ص ص٥٤-٦٠
[4] برنكس، دكستر: مصدر سابق ذكره ص١١٩

اقتراح مفاده إدماج منطقة احتلالها بالمنطقتين البريطانية والفرنسية، وهذا ما حدى بالدول الغربية أن تعلن في كانون الثاني – يناير ١٩٤٨، عن إنشاء دولة ألمانيا الغربية.[١] وفي ضوء هذه الإجراءات وبسبب تصاعد الأمور، فرض السوفيات حصارا كاملا على برلين بعد إن ألغت القيادة الرباعية المشتركة في برلين، إلا إن الولايات المتحدة نظمت جسرا جويا ضخما استمر سنة كاملة وواصلو فيه تجهيز المدينة بالضرورات اللازمة، فأستونفت المباحثات بين العملاقين، وأعلن عن اجتماع وزراء الدول الكبرى الأربع في ٥/ نيسان – ابريل ١٩٤٩، مما أسفر عن رفع الحصار عن برلين في ١٢/ أيار – مايو من العام نفسه، وأدت هذه المواجهة عن ظهور الدولتين الألمانيتين.[٢]

وأثناء أزمة حصار برلين حدث تطور مهم في العلاقات بين العملاقين زاد من حدتها، إذ أرسل الاتحاد السوفياتي قواته إلى تشوسلوفاكيا عام ١٩٤٨، وضمها إلى المعسكر الاشتراكي كنتيجة وردِ على الاستراتيجية الأميركية المتبعة في أوروبا الغربية والموجهة ضده ، وكانت هذه الحادثة من الدوافع المهمة سواء للولايات المتحدة أو أوروبا الغربية في إنشاء حلف الناتو.[٣]

وهكذا جاءت المرحلة الهامة في سلسلة ترتيبات الأمن الجماعي في داخل العالم الغربي مع عقد معاهدة حلف شمال الأطلسي الناتو في العاصمة واشنطون في ٤/ نيسان – ابريل١٩٤٩، والدول التي وقعتها هي: المملكة المتحدة، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، أيسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، كندا، فضلا عن الولايات المتحدة الأميركية. وفي عام ١٩٥٢، انضمت إلى المعاهدة كل من اليونان، وتركيا، أما ألمانيا الغربية، فقد انضمت إلى الحلف عام ١٩٥٥، بمقتضى اتفاقية باريس في تشرين الأول – اكتوبر ١٩٥٤، أما اسبانيا فقد انضمت إلى الحلف عام ١٩٨٢، ليصبح عدد أعضاءه في حقبة الحرب الباردة (١٦) عضوا.[٤]

واهم الأهداف التي ارتكز عليها الحلف هي المادة الخامسة، والتي تُعد من أهم مواد المعاهدة، التي نصت "على أن أي هجوم مسلح على واحدة منهم أو أكثر في أوروبا أو أميركا الشمالية يعتبر هجوما عليهم جميعا. ولذلك اتفقوا على أن يساعد كل منهم في حالة حدوث هجوم مسلح، بمقتضى حق الدفاع الفردي والجماعي المنصوص عليه في المادة الحادية والخمسين من ميثاق هيئة الأمم المتحدة".[٥]

لقد كان من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة بناء نظام أمن عسكري للمحافظة على العالم الحر، فلم يكن هدف الولايات المتحدة المساواة مع الاتحاد السوفياتي بقدر بناء قدرة عسكرية تفوق قدرات

[1] محافظة، علي: مصدر سابق ذكره ص٢٤

[2] بوند، براين: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢٤-٢٢٥

[3] عبد الله، عبد الخالق: مصدر سابق ذكره ص٧٣

[4] البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: تأثير حلف شمال الأطلسي... مصدر سابق ذكره ص٤٧

[5] وثيقة معاهدة حلف شمال الأطلسي، منشورة في ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٥)، يوليو١٩٦٦

أي دولة أو مجموعة دول.(١) فالقوة العسكرية للإرهاب أو التوسع يمكن إن تبنى فقط بطريقتين، أما من خلال الاعتماد على الذات، أو من خلال المساعدة العسكرية من الدول الصديقة التي تشترك في الهدف نفسه أو التي ترغب بطريقة أو بأخرى التفوق على جهود العدو المحتمل.(٢)

كما فقهت الولايات المتحدة، إن أجود تحصين في درأ الاعتداء ليكمن في التمتع بقوة ساحقة والرغبة في شهرها.(٣) وعليه كان لابد لها من منع التوسع الشيوعي من خلال إنشاء قوة عسكرية قادرة على وقف هذا التوسع مهما يكن المستوى الذي يبدأ به.(٤) وهذا ما أكده الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون بقوله "يجب أن نحتفظ بالقوة الضرورية لحماية مصالحنا الحيوية في جميع أنحاء العالم".(٥)

علاوة على ذلك، كان هناك خوف ينمو في الولايات المتحدة من أن الاتحاد السوفياتي يجهز لصدام مع أوروبا الغربية وربما الولايات المتحدة نفسها.(٦) وبهذا أرسى القادة الاميركان ملامح علتين مرجحتين للحرب: هجوم سوفياتي خاطف على الولايات المتحدة، أو احتلاله لأوروبا الغربية.(٧) وبذلك يظهر إن الولايات المتحدة كانت بحاجة عسكرية مباشرة إلى أوروبا كقاعدة عسكرية استراتيجية، إذ إنها ضرورية في حالة هجوم سوفياتي، حتى يمكن إن تستخدم هذه القاعدة ضد الاتحاد السوفياتي في حالة الهجوم المضاد.(٨) وهكذا اتخذت الولايات المتحدة من حلف الناتو في أوروبا كقاعدة إقليمية تيسر لها في تشكيل مسعى دفاعي محكم تحت إشرافها.(٩)

لذا سيطر على الإدراك الاستراتيجي الأميركي، الاعتقاد بان الهدف المسيطر والمنسق لسياسة الولايات المتحدة هو الردع العسكري للاتحاد السوفياتي.(١٠) ففي مرحلة مبكرة من الحرب الباردة أضحى مفهوم الردع ـ أي منع هجوم سوفياتي على أوروبا الغربية ـ مهما، وكانت التأكيدات الرئيسة على الالتزامات السياسية الأميركية في الدفاع عن أوروبا، وهكذا كانت الفكرة بان التزاما حازما كمعاهدة حلف الناتو ستكون خطوة أساسية ورئيسة نحو تشكيل ردع فعال لأي هجوم سوفياتي.(١١)

---

[1] فضة، محمد إبراهيم: مشكلات العلاقات الدولية، دور الردع النووي الاستراتيجي في السياسة الخارجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٢ص٢٢

[2] Naidu, M.V.: Op, Cit, p.12

[3] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص٥٧

[4] ـــــــــــ: مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، إعداد حسين شريف، بلا، ١٩٧٣ص١١٩

[5] نيكسون، ريتشارد: ١٩٩٩ نصر بلا حرب...مصدر سابق ذكره ص١٦٩

[6] مكنمارا، روبرت: مصدر سابق ذكره ص٢٥

[7] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص٨١

[8] كيستل، هيو: التعايش السلمي، ترجمة قسطو، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٩٥٧ص٥٣

[9] Deutsch, Karl W.: Op, Cit, p.182

[10] ليرتش، تشارلس او: مصدر سابق ذكره ص١٠٢

[11] هاليبرين، مورتن- اج: مصدر سابق ذكره ص٦٠

كما إن قيمة الحلف تتشكل من انه يحاول المحافظة على توازن القوى، فباندحار ألمانيا غدت روسيا السوفياتية أكبر قوة في أوروبا، حتى ولو باتحاد دول أوروبية أخرى، فلا يوجد أمل بتفوقها عليه.[1] وسياسة توازن القوى تستند إلى ركيزتين أساسيتين: أولهما، وحدة الغرض بالنسبة للدول الأطراف في المحور الواحد، وثانيهما، قدرة هذا الأسلوب في أي موقف دولي على توليد ضغوط متضادة متعادلة بحيث يتجنب أي اختلال غير مرغوب فيه في علاقات هذه القوى.[2] وهذا ما نجحت به الولايات المتحدة.

فضلا عن ذلك، اقتضت المنافسة الأيديولوجية بين القوتين العظميين في النظام الدولي، الذي تراكم فيه العداء الحتمي بينهما بحكم موقعهما في هذا النظام، وبحكم هذه الديمومة في التنافس والصراع، فكان لابد من إيجاد أحلاف تقوم في خدمتهم، ولابد أيضا أن تكون عاملة على الدوام، لا تعترف بالتمييز التقليدي بين أوقات السلم والحرب، فهي تعمل بتنظيم دائم ذي وظائف وأهداف دائمة.[3]

لذلك تطلبت المصالح الأمنية الأميركية احتواء الاتحاد السوفياتي من خلال التأسيس والحفاظ على توازن القوى، فدروس التأريخ قد علمت الولايات المتحدة بشكل محدد إن تأثير هيمنة أي أمة أوروبية يكون مهددا لأمنها.[4] وهكذا لم يبقى لها مجال للاختيار بين أن تبقى أو أن لا تبقى في أوروبا، بل صار اختيارها محصورا في كيفية البقاء، وفي شكل التعامل مع حلفائها الأوروبيين.[5]

وفي ضوء هذه النظرة الاستراتيجية، تركز الإدراك الاستراتيجي الأميركي على احتواء ما كان يراه معظم الغربيين من أن الاتحاد السوفياتي يميل إلى توسيع دائرة نفوذه، ونشر أيديولوجيته، بحيث تغطي الجزء الأكبر من العالم، وللحيلولة دون ذلك أنشأ حلف الناتو ووضع تحت القيادة الأميركية.[6]

فضلا عن ذلك، فان النتائج التي تمخضت عن الحرب الباردة تمثل في ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى توشك إن تحقق فروض نظرية ماكيندر الجيوبوليتيكية، بسيطرتها على وسط وشرق أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية.[7] لذا فان ماكيندر عزز الجيوبوليتيكيا الانكلو- سكسونية التي غدت بعد نصف قرن جيوبوليتيكيا الولايات المتحدة من خلال حلف الناتو، بالتوجه الأساس للحيلولة بأي وسيلة مهما كانت دون إمكانية بناء المعسكر الاوراسي الماكندري، ودون بناء الحلف الاستراتيجي بين روسيا وألمانيا،

---

1 غالي، بطرس بطرس: دراسات في السياسة الدولية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦١ص١٥٢

2 شكري، محمد عزيز: مصدر سابق ذكره ص١٨٥

3 بدوي، محمد طه: مصدر سابق ذكره ص٢٧٣

4 Spanier, John W.: American Foreign Policy Since World War II, Third Revised Edition, Fredrick A. Praeger Publishers, Second pr, Washington, 1968, p.p.20-21

5 مورجنثاو، هانز: السنة الأميركية...، مصدر سابق ذكره ص٣٦٠

6 الإطار الدولي للأمن القومي الأميركي، النشرة الاستراتيجية، مركز العالم الثالث، لندن، ع(١٥)، أب-أغسطس ١٩٨٠ص١٦

7 تنيره، بكر مصباح: التطور الاستراتيجي للسياسة الأميركية في الوطن العربي، في مجموعة باحثين: السياسة الأميركية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢)، مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، بيروت، ١٩٨٥ص١٠١

ودون تدعيم جيوبوليتيكيا الإطار وتخومه.[1] وهكذا لم يتخذ العداء الغربي إزاء روسيا السوفياتية طابعا أيديولوجيا فحسب، وإنما كذلك اتخذت طابعا جيوبوليتيكيا أيضا.

كما جاء حلف الناتو ليتطابق مع نظرية سبيكمان الجيوبوليتيكية، إذ حث الأخير الولايات المتحدة على ضرورة الحيلولة دون تكوين إتحاد قوي، وظهور دولة كبرى ضدها في العالم القديم لاسيما في أوروبا الغربية، والشرق الأقصى، ودعا الولايات المتحدة إلى تأكيد نفوذها في هاتين المنطقتين في وقت السلم حتى لا تجد نفسها مضطرة إلى خوض غمار حرب عالمية ثالثة والحيلولة دون توحيد "الرام لاند"ـ الإطار تحت زعامة دولة معادية لها.[2] لذا فان سبيكمان يمكن تسميته بـ"الملهم الفكري للناتو".[3]

ووفقا لهاتين النظرتين الجيوبوليتيكيتين، سعت الولايات المتحدة لمنع نشوب أي خطر في أوروبا، وعملت لتفادي سيطرة أية قوة على القارة سيطرة تامة تجعلها قادرة على إن تبسط سلطانها التام عليها، وعلى إن تفكر بتوسيع هذا السلطان من العالم القديم إلى العالم الجديد.[4] لهذا عمدت على الربط مابين الأمنيين الأميركي والأوربي، وهذا ما أكد عليه السفير الأميركي في ألمانيا الغربية "آرثر بيرنز"، بقوله "إن حكومتي مقتنعة أن التحالف الأطلسي كان وسيستمر أساسا لأمننا وأمن أوروبا، وسيظل التزامنا بالتحالف قويا وثابتاً".[5] لذلك شكل حلف الناتو احد المبررات الشرعية لبقاء النفوذ الأميركي في القارة الأوربية وما يحقق فروض النظريتين السابقة، لتقوم الولايات المتحدة بدور اللاعب الرئيس في الشؤون الأوروبية والعالمية على حدٍ سواء.

وعليه استند مفهوم الأمن القومي الأميركي بحسب هذه النظريات الجيوبوليتيكية، إلى مبدأين متلازمين في خطط التصور: أولها، جعل المحيطات التي تمتد على السواحل الأميركية ليست خط الدفاع الأول وإنما هي خط الهجوم الأول، وثانيها، هو إن الدفاع عن الولايات المتحدة في شواطئها الشرقية يبدأ في وسط أوروبا، وفي شواطئها الغربية يتمركز حول الجزر اليابانية، يُكمل هذين المبدأين ثالث رائده دالاس وهو إحاطة الأقاليم السوفياتية بمجموعة من التحالفات العسكرية، بحيث تكون "الحزام الصحي الوقائي".[6]

وعلى أساس ما تقدم، تحدث الجنرال الأميركي "عمر برادلي" عام ١٩٤٩، عن الافضليات والامتيازات التي تقدمها معاهدة الناتو للولايات المتحدة، إذ بموجبها حصلت الأخيرة على أحد عشر

---

[1] دوغين، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص ص ٩٠-٩١
[2] الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٨٣٤
[3] دوغين، الكسندر: المصدر السابق ص١١٠
[4] كانتور، روبرت: مصدر سابق ذكره ص ٣٣١
[5] بيرنز، آرثر: النظرة الأميركية إلى أوروبا، النشرة الاستراتيجية، مركز العالم الثالث، لندن، ع(١٦)،أيلول ١٩٨٢ص١٦
[6] ربيع، حامد: مصدر سابق ذكره ص١٤٤

دولة حليفة، مجموع عدد سكانها (٣٠٠) مليون نسمة، وطاقة صناعية أساسية، وتتصرف بحدود دفاعية بعيدة عن أراضيها وفي قلب أوروبا.[١]

وهكذا آثرت إدارة الرئيس ترومان تكثيف القوة الأميركية، وتفعيل الاستراتيجيات الموضوعة لمقاومة الثقل السوفياتي صوب أوروبا الغربية.[٢] وركزت على موضوعين أساسيين في ذلك هما: أولا، إن القوة الأميركية لاسيما العسكرية منها، هي الضمان الأساس للسلام، ولاسيما في أوروبا، أما ثانيا، فهو إن تقوم الولايات المتحدة بدور القوة "البوليسية" في عالم الحرب الباردة.[٣]

وعلى ضوء ذلك تركز دور حلف الناتو على عدة محاور منها: أولا، زيادة فاعلية ومصداقية الردع الغربي ضد الاتحاد السوفياتي،ثانيا، دعم استقرار العلاقات الدولية والإبقاء على ميزان القوى بين القطبيين، ثالثا، إقامة المجال أمام الولايات المتحدة لبسط نفوذها على أوروبا مقابل تعهدها بتقديم الغطاء النووي، وأخيرا، دعم مكانة الولايات المتحدة في العالم.[٤] مما أدى بالنتيجة إلى حلقات مختلفة من الأحلاف والقواعد العسكرية، إذ كانت المعركة من اجل النفوذ معركة شاملة.[٥] وبهذا شكلت المساعدات الاقتصادية كمشروع مارشال، وحلف الناتو مظهرين لمساعدة واحدة.

وعلى ذلك تضمن سياسة الأمن القومي في جوهرها العلاقة بين الأهداف العسكرية وغير العسكرية، وبين القوة والسياسة، وبهذا شكلت الإمكانات العسكرية والرغبة في استخدامها سعيا وراء المصالح والأهداف القومية الهامة أمرا لا يمكن تجاهله في الاستراتيجية الأمنية الأميركية.[٦]

وبذلك شكل حلف الناتو الوجه الثاني لاستراتيجية الاحتواء والمتمثل بالوجه العسكري. ليمثل حلف الناتو المنطق الجيوبوليتيكي لخطط التصور في الفرضيات الاستراتيجية التي ركز عليها كل من ماكيندر وسبيكمان. فوجهة نظر ماكيندر كانت تركز على كيفية منع السوفيات من بناء المعسكر الاوراسي الذي في حال تحققه سوف يسيطر على العالم، لهذا لا بد من وجود عوائق تكبح هذا البناء. أما سبيكمان فقد تجسدت نظرته من خلال أمرين، الأول هو التواجد في الإطار، أما الأمر الثاني فهو التواجد في أوروبا الغربية حتى لا تضطر الولايات المتحدة مستقبلا من الدخول في حرب معها.

[1] كيرسانوف، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص٣٤
[2] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص١٠٦
[3] بارنت، ريتشارد: مصدر سابق ذكره ص ص٥٨-٥٩
[4] منصور، ممدوح محمود مصطفى: سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧ص ص٣٢٤-٣٤٢
[5] كياسن، تشانا: مصدر سابق ذكره
[6] روستو، والت: مصدر سابق ذكره ص٤٩

المطلب السادس

استراتيجية الانتقام الشامل Massive Retaliation

كانت هناك عدة محفزات انعكست على مدركات صانع القرار الأميركي لتبلور هذا المبدأ الجيوبوليتيكي، وجسد أول هذه المحفزات، تمكن الاتحاد السوفياتي من تحطيم احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي عام ١٩٤٩، فضلا عن إعلانه عام ١٩٥٣، بامتلاكه القنبلة الهيدروجينية.(١)

أما ثاني المحفزات، هو ما أسفرت عنه الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)–عندما هاجمت كوريا الشمالية على جنوبها وتدخل الولايات المتحدة- من تحولات على المبادئ الجيوبوليتيكية تتلاءم مع التغيرات في الإدراك الاستراتيجي الأميركي، وعلى ضوء هذه الحرب صارت الولايات المتحدة طرفا ثابتا في ميزان القوى العالمي.(٢)

أما الحافز الثالث، كان متعلق بوصول أدارة جديدة إلى البيت الأبيض، فبعد سياسة ترومان في "وضع حد" للتوسع السوفياتي، تم انتخاب(دوايت ديفيد ايزنهاور١٩٥٣- ١٩٦١) على أساس برنامج "دحر" ذلك التوسع.(٣) لذلك أكد أيزنهاور بقوله " إننا نخوض الآن حربا باردة، ولابد لهذه الحرب الباردة من هدفٍ ما، وإلا كانت بلا معنى ... نظامنا نحن هو من سينزل الهزيمة بكل أنواع الحكومات الديكتاتورية".(٤)

والحافز الرابع تمثل بالاتحاد السوفياتي نفسه، إذ حدث تغيير هام تجسد بموت ستالين عام ١٩٥٣، واتجاه القادة السوفيات الذين خلفوه إلى جعل الاتحاد السوفياتي يمارس دوره عالميا على أساس الماركسيةـ اللينينية، ومنذ تسلم خروتشوف السلطة، بدأت في الاتحاد السوفياتي مرحلة توازن من نوع خطر مع الولايات المتحدة، وقد دعم خطورة هذا التوازن قدرة كلا الطرفين تقنيا بان يكون قوة نووية ثم يمضي في سياسة سريعة من سباق التسلح، وداخل هذا الوضع من تعادل الرعب ظهرت تنظيرات استراتيجية هامة تسعى إلى تحقيق كسب للعالم الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي ضمن معادلة التوازن النووي نفسها.(٥)

---

[1] **Kokoshin, Andri A.: Soviet Strategic Thought, CSIA Studies International Security, The MIT Press, pr2, 1999, p.115**

[2] بوند، براين: مصدر سابق ذكره ص٢٢٥

[3] لورنس، هنري: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة، بلا، ١٩٩٢ص١٤٥

[4] نقلا عن، تايلور، فيليب: قصف العقول، ترجمة سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة(٢٥٦)، الكويت، ٢٠٠٠ص٣٦٤

[5] القوزي،محمد علي: مصدر سابق ذكره ص ص١٦١-١٦٢

فضلا عن ذلك، فان الحافز الخامس تجسد بان استراتيجية الاحتواء بدت غير كافية لأحكام الطوق حول المعسكر الشيوعي، فتحول أوروبا الشرقية والصين، إلى دول شيوعية سلب هذه الاستراتيجية بعضا من قوتها وتقبلها.(1) وأمام هذه المحفزات كان لابد للمبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية أن تستند إلى القوة، وهذا ما أشار أليه كيسنجر بقوله "اقتضى هذا العالم سياسة خارجية غايتها القوة الدائمة مثلما هي تنشد الخلاص".(2)

وبتبلور الإدراك الأميركي من خلال هذه المحفزات، قدم وزير الخارجية الأميركي (فوستر دالاس) أساس هذه النظرية، والتي اعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق استراتيجية الاحتواء.(3) ففي كانون الثاني – يناير ١٩٥٤، أعلن دالاس بان الرئيس الأميركي أيزنهاور، ومجلس الأمن القومي الأميركي، قد اتخذوا قرارا أساسيا بالاعتماد على قوة كبيرة قادرة على الانتقام النووي، ويكون من اختيارها تحديد محل وطريقة استخدامها، وهي استراتيجية تأثيرها اشد وتكاليفها أقل، إذ تعتمد على الضرب والثأر أكثر مما تعتمد على قوات الدفاع التقليدي. بمعنى آخر، إن مضمون هذه الاستراتيجية، هو مقابلة التهديدات السوفياتية مهما كان حجمها ونوعية الأسلحة المستخدمة في هذه التهديدات، بالرد النووي والفوري والشامل، أي حرية الانتقام الفوري والعنيف بوسائل وفي أماكن من اختيار الولايات المتحدة نفسها.(4)

لقد كانت نظرة دالاس في هذه الاستراتيجية، هي معاقبة الاتحاد السوفياتي بشكل شامل ومدمر إن عارض المصالح الأميركية، ومصالح حلفائها، وكذلك إن اضر بالوضع القائم حسبما كانت تمليه الاستراتيجية الأميركية في أي بقعة في العالم.(5)

لتكون استراتيجية الانتقام الشامل أحد الفرضيات الاستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة في سلوكها الخارجي إزاء الاتحاد السوفياتي، والقائم في خطط تصورها ليس على منطقة جغرافية محددة وإنما شملت جميع المصالح التي قد تتعرض لها الأهداف الأميركية في أي رقعة جغرافية من العالم.

---

1 فضة، محمد إبراهيم: استراتيجية الاحتواء... مصدر سابق ذكره ص١٣٩

2 كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص٤٢٦

3 مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص٢٥٥

4 كعوش، يوسف: الاستراتيجية النووية، شركة المطابع النموذجية، عمان، ١٩٨٢ص ص٥٦-٥٧

5 فضة، محمد إبراهيم: مشكلات العلاقات الدولية، دور الجيوسياسية والجيواستراتيجية في السياسة الخارجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦ ص٢٤

المطلب السابع

سياسة الأحلاف خارج أوروبا

أصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي رهينتي بيئة الحرب الباردة، ولم تنج أي منطقة من مناطق العالم من الشرارات الملتهبة لهذا الصراع المصلحي الأيديولوجي .[١] وعلى أساسها ظلت محاولات السيطرة على المساحة واكتساب الحيز، واحدة من أهم القضايا والأوراق الرابحة بين العملاقين، منطلقين من اعتقاد مفاده بان تلك السيطرة ستفضي دائما إلى المزيد من الثروة والنفوذ والقوة.[٢]

لذا كان على الولايات المتحدة إن تدخل ذلك بالحسبان عند تطوير مبادئها الجيوبوليتيكية في آسيا، لقد كان عليها أن تطوق دائرة "الدب" الثابتة في أوروبا وآسيا بمجموعة من الأحلاف تقيمها على أطرافها فتسد بها الطريق في وجه الشيوعية.[٣] وكانت الغاية الأميركية واضحة، وهو إن تعمل الأحلاف على ترسيخ قدم الهيمنة الأمنية لها.[٤] فضلا عما يتعلق بالتطبيق الفعلي لاستراتيجية الاحتواء من خلال تطويق الاتحاد السوفياتي بجدار سميك وعازل من الأحلاف والقواعد في كل مكان.[٥] كما إن قيام الأحلاف يتيح لها الحصول على قواعد استراتيجية في مناطق تقع بعيدا عن حدود أراضيها، تقوم على أساس إن بعد مراكز دفاعها الخارجية يتيح لهذه المراكز إمكانية القيام بغرضين أساسيين هما: أولا، غلق طريق الوصول إلى أراضيها بوجه المعتدي. وثانيا، جعل احتمال هجوم قواتها قريبا من مراكز العدو الحساسة.[٦]

وتبعا لهذا الإدراك والرؤى قامت الولايات المتحدة بإقامة العديد من الأحلاف لاسيما في آسيا، وكانت أهم هذه الأحلاف هما حلفي (السيتو، والسنتو).

١- منظمة حلف جنوب شرق آسيا (السيتو) South East Asia Treaty Organization(SEATO):

كانت هناك العديد من المحفزات التي أثرت على الولايات المتحدة الأميركية في بلورة حلف السيتو وكانت أول هذه المحفزات هو ظهور الصين كقوة شيوعية ضخمة في آسيا الباسفيك، وفي السياسة

---

[1] جرجس، فواز: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧ص٤٣

[2] ميرل، مارسيل: مصدر سابق ذكره ص٦٦

[3] بدوي، محمد طه: مصدر سابق ذكره ص٢٧٥

[4] نعمة، كاظم هاشم: مستقبل توزيع القوى في النظام العالمي... مصدر سابق ذكره ص ٩١

[5] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية...، مصدر سابق ذكره ص٢٥٤

[6] عبد الوهاب، عبد المنعم: مصدر سابق ذكره ص١٩٥

الدولية عموما بعد عام ١٩٤٩.(١) ثم جاءت الحرب الكورية لتشكل المحفز الثاني في الإقليم، أما المحفز الثالث فتمثل بتنامي المد الشيوعي في الإقليم، وأتساع النفوذ الأمني السوفياتي لاسيما بعد انعطاف الصين إلى الاتحاد السوفياتي إذ شكل نكسة كبيرة للاستراتيجية الأميركية في الإقليم.(٢) أما الحافز الرابع للحلف فتمثل بالهزيمة الفرنسية في الهند الصينية ـ فيتنام، كمبوديا، ولاووس ـ في معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٣.(٣)

هذه المحفزات جعلت من الولايات المتحدة تتخذ من الحفاظ على توازن القوى في آسيا ذريعة للتدخل في الهند الصينية ضمن أطار نظرية "الدومنيو" التي تؤكد بان سقوط قطعة واحدة تؤدي إلى خسارة الهند الصينية، مما يعني "استسلام الملاين للاستعباد الشيوعي في باقي جنوب شرق آسيا".(٤) فسيطرة القوى الشيوعية ضمن هذه النظرية على جنوب شرق آسيا ستزيد من حماسها لحروب التحرير، وتشكل ضربة قاسية لاستراتيجية الاحتواء، وتحرم العالم الغربي من منطقة استراتيجية وعسكرية مستقبلا.(٥)

لذلك بات في المدرك الأميركي بان التنازل عن أي إقليم في آسيا ستكون له نتائج مدمرة على التفوق العسكري الأميركي، فكان قرار الولايات المتحدة بان الانتصار السياسي يعتمد على السيطرة الجيوبوليتيكية الفعلية على الإقليم، وتنفيذا لتلك الاستراتيجية، ومن اجل إعطاء التواجد العسكري الأميركي هناك صفة شرعية، أنشأت الولايات المتحدة الأميركية حلف السيتو.(٦) ليكون تتمة للأحلاف الممتدة من السويد إلى نيوزلينده*.(٧)

وتم التوقيع في مانيلا في ٨/ أيلول- سبتمبر ١٩٥٤، على معاهدة حلف السيتو التي ضمت إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، الذين هم من خارج المنطقة كل من استراليا، ونيوزلينده، باكستان، الفلبين، وتايلندا، حيث نص البند الرابع من المعاهدة على انه في الحالات التي يقع فيها اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء في المعاهدة وفي حدود المنطقة التي

---

1 شكري، محمد عزيز: مصدر سابق ذكره ص٦٤

2 تايلور، بيتر، وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص١٧١

3 للمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع ينظر، مقرحي، ميلاد: موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، منشورات ELGA ، مالطا، ١٩٩٩ص ص١١٨-١٢١

4 **Rostow, Walt: Diffusion of Power, Macmillan, New York, 1972,p.270**

5 **Blum, Robert: The United States and China in World Affairs, Mc Graw-Hill, New York, 1966, p.167**

6 فضة، محمد إبراهيم: استراتيجية الاحتواء... مصدر سابق ذكره ص١٣٥

* ويمثلها حلف الانزوس ANZUS الذي انشأ عام ١٩٥١، والذي جمع بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزلينده، للمزيد من الاطلاع ينظر، ميكال، بيار: تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١، تعريب يوسف خومط، دار الخليل، بيروت، ١٩٩٣ص١٦٨

7 المصدر نفسه

يغطيها دفاع الحلف، ومتى تم التأكد من ذلك عن طريق الإجماع فان مثل هذا الاعتداء يُعد موجهاً إلى كل دول الحلف، ومن ثم يتعين عليها التصدي له.[1]

٢- حلف بغداد (السنتو):

مع توقيع حلف السيتو، بقيت هناك ثغرة كبيرة قائمة في المنظومة الأميركية تمثلت في المنطقة الواقعة بين تركيا وباكستان، فتوجب ملء ما أسماه الاستراتيجيون الأميركيون بالفراغ العسكري في الشرق الأوسط.[2]

وعلى الرغم من إن المحفزات التي أدت إلى إنشاء حلف السيتو هي معظمها قد أدت إلى إنشاء حلف بغداد، إلا إن هناك محفزات اختصت بها منطقة الشرق الأوسط دون غيرها، وأول هذه المحفزات تمثل بتراجع النفوذ الأوروبي لاسيما البريطاني – الفرنسي في المنطقة منذ عام ١٩٤٥، فبدأت تتبع الولايات المتحدة سياسة الحلول مكانه وتدعيم نفوذها في المنطقة.[3] علاوة على أن هذه المنطقة تضم أضخم احتياطيات بترولية في العالم، مما جعلها تمثل حافز ثان في الإدراك الأميركي.[4] أما الحافز الثالث تمثل بقيام الزعيم السوفياتي "خروتشوف" بدور سوفياتي ناشط في المنطقة.[5] فضلا عما كشفته الوثائق النازية بان الاتحاد السوفياتي كان يفكر جديا في ضم العراق وإيران إلى دائرة نفوذه.[6] أما الحافز الرابع الذي يعود إلى ما تمتاز به هذه المنطقة من موقع جيوبوليتيكي مهم للاستراتيجية الأميركية يمكن الاستفادة منه لأغراض القيادة والسيطرة العالمية.

هذه المحفزات شجعت دالاس بان يزور المنطقة في أيار- مايو ١٩٥٣، وقدم تقريرا عنها في أول حزيران- يونيو من العام نفسه، مقيم أهميتها الاستراتيجية، إذ أكد بأنه " إذا سقطت تلك البقعة المهمة في أيدي الاتحاد السوفياتي، لترتب على ذلك اختلال في توازن القوى، وسيطرة السوفيات على سائر طرق المواصلات بين الشرق والغرب، وبين آسيا وأفريقيا خصوصا وان في الشرق الأوسط قواعد بحرية لا غنى عنها للقوى البحرية الأميركية أو البريطانية يمكن استخدامها ... بواسطة التكتيك البحري للوصول إلى قلب الأراضي السوفياتية من البحر الأسود. كما أن فيه قواعد جوية يمكنها تهديد الاستراتيجية الحربية السوفياتية".[7]

---

[1] القوزي، محمد علي: مصدر سابق ذكره ص ص٢١٦-٢١٧، وللمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع ينظر ،
- **Weigert, Hans: U.S. Strategic Bases and Collective Security, Foreign Affairs, Vol.25, January, 1974**

[2] لورنس: هنري: مصدر سابق ذكره ص١٤٥

[3] جرجس، فواز: مصدر سابق ذكره ص١٨

[4] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية...، مصدر سابق ذكره ص٣٦٠

[5] جرجس، فواز: المصدر السابق ص٤٦

[6] القوزي، محمد علي: مصدر سابق ذكره ص٢٥٤

[7] نقلا عن، حرب، أسامة الغزالي: الاستراتيجية الأميركية تجاه الخليج العربي، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، في مجموعة باحثين، السياسة الأميركية والعرب، مصدر سابق ذكره ص ص٢٤٦-٢٤٧

وكان هذا الإدراك هو الأساس في تبني فكرة "الحزام الشمالي" كما اقتنع بها دالاس، وكان جوهر الفكرة يقوم على توفير الحماية العسكرية لبعض الدول الراغبة في الحصول عليها، والتي تضمنت الدعوة إلى تأسيس حلف جديد في المنطقة نواته الدول الشمالية المتاخمة للاتحاد السوفياتي لاسيما العراق وتركيا وباكستان وإيران، ثم تُفتح عضويته فيما بعد لدول الشرق الأوسط الأخرى.[1]

وحرصا على تنفيذ الحزام الشمالي لتطويق الاتحاد السوفياتي، عمدت الولايات المتحدة إلى تشجيع الاتفاقيات الثنائية على نحو ما حصل مع تركيا وباكستان بتوقيعهما ميثاقا دفاعيا ثنائيا في عام ١٩٥٤، وأعقب ذلك التوقيع على الميثاق التركي العراقي في فبراير١٩٥٥، وقد تركت المادة الخامسة من هذه المعاهدة العراقية – التركية الباب مفتوحا أمام الدول الأخرى التي ترغب بالانضمام إليها، وتلا عقد هذا الميثاق انضمام المملكة المتحدة أليه في نيسان – ابريل من العام نفسه، ثم باكستان في تموز- يوليو ١٩٥٥،ثم إيران في تشرين الثاني- نوفمبر من العام نفسه، وأصبح هذا التحالف يعرف باسم حلف بغداد.[2]

وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة كانت القوة الرئيسة المحركة لهذا التحالف، بيد أنها آثرت ألا تنظم إلى عضويته بصفة كاملة وإنما قصرت دورها فيه على المشاركة في أعمال اللجنتين الاقتصادية والعسكرية، ولجنة مكافحة النشاط الهدام، وكان السبب وراء ذلك هو رغبتها في عدم استثارة رد فعل عدائي عنيف ضد سياستها في المنطقة، ومن هنا فقد فوضت مهمة قيادة الحلف الرسمية إلى المملكة المتحدة، في حين ظل التخطيط لاستراتيجية الحلف الدفاعية، وكذلك السلطة الحقيقية لاتخاذ القرارات الهامة بيد الولايات المتحدة الأميركية.[3]

وما ينبغي الإشارة أليه هو اهتمام الولايات المتحدة كثيرا في انضمام العراق إلى حلف بغداد، وهذا يرجع إلى ما يتميز به العراق جيواستراتيجيا وجيوبوليتيكيا، إذ يقع العراق في أقصى شمال العالم العربي، وهو أكثر قربا جغرافيا للاتحاد السوفياتي من باقي الدول العربية الأخرى، كما يتمتع بسمات جيوبوليتيكية تختلف إلى حد ما عن بقية هذه الدول.[4] مما جعله مؤهل لان يشغل هذه المكانة في الاستراتيجية الأميركية.

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٨٣ص١٩

[2] أبو دية، سعد: مصدر سابق ذكره ص١٥٤

[3] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية...، مصدر سابق ذكره ص٣٦١

[4] لورنس، هنري: مصدر سابق ذكره ص١٤٦

وفي أعقاب قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وإعلان انسحابه من عضوية الحلف، تغير اسمه إلى المعاهدة المركزية(**Cento**)، وإزاء تدهور أوضاع الحلف أخطرت الولايات المتحدة الأعضاء للانضمام إلى الحلف بصورة كاملة.[١]

وعلى الرغم من إن البعض لا يربطون بين النظريات الجيوبوليتيكية ومجريات السياسة الدولية والتحالفات العسكرية، غير إن الدول العظمى **Super Power** تأخذ بأسس هذه النظريات فيما يتعلق باستراتيجياتهم العالمية، لذا فان هذه القوى العظمى ترسم وتخطط وتصوغ استراتيجياتها مطبقة خطوط تصور هذه النظريات بما يتفق ومصالحها.[٢] ومن اجل ذلك وحسب مخطط حافة الأرض لسبيكمان، قامت الولايات المتحدة بإنشاء أحلاف عسكرية تحيط بالاتحاد السوفياتي أو بالقوى البرية، ممثلة في حلف الناتو والذي يمتد من شمال غرب أوروبا وحتى تركيا، ثم الحلف المركزي الذي يمتد من تركيا غربا حتى باكستان شرقا، وأخيرا حلف السيتو والذي يكمل شبه الدائرة. ولهذا رابطت القوات الأميركية ليس فقط في البحار والمحيطات وإنما في قواعد عسكرية يمتد على طول منطقة حافة الأرض في كل من ألمانيا وتركيا واليابان وكوريا الجنوبية.[٣] وبتطبيق نظرية سبيكمان، ما هو إلا محاولة من جانب الاستراتيجية الأميركية لتطويق القوى السوفياتية، بمعنى آخر محاولة لاستخدام الهلال الداخلي في نظرية ماكيندر لتطويق (الهرتلاند)-القلب- في محاولة لمنع السوفيات من السيطرة العالمية.

المطلب الثامن

مبدأ أيزنهاور

لقد كان لهذا المبدأ العديد من المحفزات التي انعكست على الإدراك الأميركي ليصوغ هذا الأخير على ضوءها هذه القاعدة الإجرائية لتأمين مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط.

أول محفز لهذا المبدأ، توقيع صفقة الأسلحة الشهيرة التي أعلن عنها الرئيس المصري عبد الناصر في ٢٧/ أيلول – سبتمبر١٩٥٥، عندما وقعت مصر اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا، التي تحصل بموجبها مصر على أسلحة مقابل بضائع مصرية، لتمثل هذه الاتفاقية الاختراق السياسي الكبير الأول الذي يقوم به الاتحاد السوفياتي في المنطقة.[٤]

[1] القوزي، محمد علي: مصدر سابق ذكره ص٢١٨
[2] عبد الوهاب، عبد المنعم: مصدر سابق ذكره ص ١٦٠
[3] بندقجي، حسين حمزة: مصدر سابق ذكره ص١٩٢
[4] جرجس، فواز: مصدر سابق ذكره ص ص٦٢-٦٨

أما ثاني هذه المحفزات، صعود مكانة الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط لاسيما بإعلان مصر في تشرين الأول- اكتوبر١٩٥٥، بان الاتحاد السوفياتي قد قدم قرضا كبيرا لبناء السد العالي، وفي سوريا تم تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي والتوقيع على اتفاقية اقتصادية معه.[١]

وترافق مع هذين الحافزين اندثار النفوذ البريطاني- الفرنسي لاسيما في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وهذا ما انعكس على الإدراك الأميركي بشأن احتمال حدوث "فراغات قوى" في أعقاب انسحاب القوات البريطانية- الفرنسية، لذلك غدت منطقة الشرق الأوسط منطقة رخوة التي لابد من أن تملأها إحدى الدولتين العظميين.[٢] علاوة عما تمثله منطقة الشرق الأوسط -كما ذكرنا سابقا- من إمكانات نفطية وان السيطرة السوفياتية على نفط الشرق الأوسط من شأنه أرباك اقتصاد العالم الحر، فضلا عن إن سيطرته تمثل مقدمة لانتصاره في أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا.[٣]

لقد مثلت منطقة الشرق الأوسط من خلال هذه المحفزات في الإدراك الأميركي، احد المحاور الاستراتيجية في العالم من جميع النواحي الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية. كم مثلت هذه المنطقة من الناحية الجيوبوليتيكية، منطقة اتصال والتقاء بين القارات الثلاث أوروبا واسيا وأفريقيا، ولها منافذ على المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كما أنها تمثل نقطة اتصال البحرين الأخيرين.

فضلا عن ذلك، فقد تبلور في الإدراك الأميركي أيضا، منع حدوث تهديد صادر عن تجمعات أوروبية وآسيوية وافريقية واسترالية، يُحتم عليها الحفاظ على علاقات حيوية مع مختلف دول الحافة، وهكذا نرى بان أهم أهداف الولايات المتحدة في السلم والحرب على السواء يتركز في منع اتحاد مراكز القوى القديمة بصيغة يجعل منها ائتلاف معادٍ لمصالحها الحيوية.[٤] وعليه يمكن القول بان الحدود الجغرافية للنظام الدولي قد امتدت لتشمل العالم كله، ولم يعد هناك مكان للنظرة التقليدية التي قامت على التمييز الحاد بين المناطق الاستراتيجية الفاعلة والمناطق الهامشية غير المؤثرة في علاقات القوى والمصالح الدولية، فكل المناطق وبلا استثناء أصبحت تؤثر في هذه العلاقات على تنوعها واتساع مداها.[٥]

وفي ضوء ذلك أعلنت الولايات المتحدة في كانون الثاني- يناير ١٩٥٧، عن مبدأ أيزنهاور، الذي ارتكز حول نظرية ملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط، والذي تضمن بالسماح للرئيس الأميركي

---

[1] أبو دية، سعد: مصدر سابق ذكره ص١٥٥

[2] بحيري، مروان: مصدر سابق ذكره ص٥٤

[3] احمد، احمد يوسف: السياسة الأميركية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢-١٩٦٧، في مجموعة باحثين: السياسة الأميركية والعرب... مصدر سابق ذكره ص٢٢٨

[4] فضة، محمد إبراهيم: مشكلات العلاقات الدولية...، مصدر سابق ذكره ص٣٧

[5] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية...، مصدر سابق ذكره ص٥٣

باستخدام القوة العسكرية في الشرق الأوسط، إذا رأى ضرورة لذلك لضمان السلامة الإقليمية وحماية الاستقلال السياسي، كما يفوض هذا المبدأ الحكومة الأميركية في تقديم برامج مساعدات عسكرية واقتصادية، لأي دولة أو مجموعة من الدول في الشرق الأوسط إذا ما طلبت تلك الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية.(١)

وفي الشروح والتوضيحات التي قدمها دالاس حول الكيفية التي يسلكها تطبيق هذا المبدأ، أكد بأنه من غير المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفياتي بهجوم عسكري مباشر في الشرق الأوسط على الفور، لكن من المتعين ردعه بقوة ضد أي خطأ في الحسابات أو سوء تقدير قد يقع فيه. ولم يكن هذا الردع يتحقق من خلال إقامة محالفات أمن جماعية جديدة أو من خلال الاعتماد على مجلس الأمن، وإنما من خلال تعهد أميركي قوي لمقاومة تهديدات الشيوعية في المنطقة.(٢)

ومن خلال ما تقدم فقد عولمت أكثر الشؤون عسكريا وسياسيا وأيديولوجيا واقتصاديا وجيوبوليتيكيا،التي كانت تحاك بين العملاقين، وبات يُعمل بروابط جغرافية غير ذات علاقة بأعتدادات السلم والأمن في السابق.(٣) وهكذا غدت لنظرية ملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط عامودان هما الحلف المركزي ومبدأ أيزنهاور.

المطلب التاسع

استراتيجية الرد المرن Flexible Response

كانت أول المحفزات إلى اعتناق استراتيجية الرد المرن هو ما تضمنه احد التقارير الصادرة عن الكونغرس الأميركي، الذي أشار بان استراتيجية الانتقام الشامل التي تعتنقها الولايات المتحدة برهنت بما لا يقبل الشك عدم قابليتها للحركة والتصرف في مواجهة الحروب المحدودة والنزاعات المحلية، وإنها بالتجائها إلى التهديد بالحرب في كل مناسبة أثارة الرعب وسط حلفاء الولايات المتحدة، في حين أخفقت في الوقت نفسه من إرهاب أعدائها، وانتهت إلى الشك والعجز. لذا فان استراتيجية الانتقام الشامل عانت من عدم المصداقية لأنها كانت عاملا مساعدا على اضطراب الاستقرار في توازن الرعب المتبادل بين العملاقين، لهذا كان لابد من إيجاد استراتيجية جديدة توفر اكبر قدر ممكن من حرية الحركة والمرونة

---

[1] نعمان، جلال محمد: مصدر سابق ذكره ص١٨، للمزيد ينظر:
Crabb, Cecil V.: American Foreign Policy in The Nuclear Age, Harper and Row, 1965, p.p.235-236

[2] مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم... مصدر سابق ذكره ص٢١

[3] **Naidu, M.V.: Op, Cit, p.p.34-35**

للاستراتيجية الأميركية في مواجهة مختلف النزاعات والأزمات التي تقحم فيها الولايات المتحدة بحكم ارتباطاتها الدولية الواسعة المدى.(١)

أما ثاني المحفزات لهذه الاستراتيجية، تبني الاتحاد السوفياتي سياسة التعايش السلمي في العلاقات مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٦.(٢) وكان الحافز الثالث متجسد بمفاجأة الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة، وأصابه بالرعب الشديد عام ١٩٥٧، عندما أصبح أول بلد يطلق قمرا صناعيا إلى الفضاء "سبوتنك" وأول من يطلق صاروخا بعيد المدى ذا دقة كبيرة، وعلى أساسها اعتقد الغرب بان الاتحاد السوفياتي قد تفوق عليه تفوقا حاسما، وتأثر الإدراك الاستراتيجي لهم بفكرة "الفجوة الصاروخية" التي تضمن بان الاتحاد السوفياتي كان يمتلك تفوقا نوعيا وكميا في الصواريخ، بحيث يجعل من شن هجوم وقائي على الأراضي الأميركية اختيارا ممكنا له، فضلا عن تصورهم بان الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استعمال الأسلحة النووية إلا ردا على هجوم سوفياتي مباشر على أراضيها.(٣)

وهكذا أخذت قوى الاختلال تتعمق أكثر فأكثر مع ظهور هذا التحول في التوازن الاستراتيجي بين العملاقين، علاوة على إن هذا الوضع أدى للاعتقاد بان الولايات المتحدة لن تتجاسر في الدخول بحرب نووية ضد الاتحاد السوفياتي.(٤) وبهذا زال الشعور المطلق بالأمن الذي وفرته المظلة النووية الأميركية لحلفائها الغربيين، وحل محله "المأزق النووي" الذي وصفه تشرتشل بأنه " توازن الرعب" واستوت قدرة القوتين العظميين في تدمير بعضهم البعض في حرب نووية شاملة.(٥)

إن هذا الإدراك المتبادل للخطر النووي، والتغيير الجديد في التكتيك النووي، قاد إلى تغيير الاستراتيجية الأميركية المتبعة من استراتيجية "الانتقام الشامل" إلى استراتيجية "الرد المرن" التي وضع أساسها رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي (ماكسويل تيلور) وتبناها وزير الدفاع الأميركي "روبرت مكنمارا".(٦) ويقوم هذا المبدأ الاستراتيجي الإجرائي على وضع خطط متعددة ومرنة لردع المعتدي سواء بالأسلحة التقليدية أو بالأسلحة النووية، بحسب طبيعة الموقف والعدوان.(٧) بمعنى إن استراتيجية الرد المرن تقوم على ثلاث مستويات: مواجهة العدوان في البداية بالوسائل التقليدية، فإذا

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم... مصدر سابق ذكره ص ص٢٥٧-٢٥٨

[2] القوزي، محمد علي: مصدر سابق ذكره ص١٥١

[3] بوند، براين: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢٨-٢٢٩

[4] مقلد، إسماعيل صبري: التقارب الأميركي السوفياتي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧)، يوليو ١٩٦٩ص١٤

[5] مورجنثاو، هانز: السنة الأميركية...، مصدر سابق ذكره ص٣٧١

[6] غالي، بطرس بطرس: الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٥)، يوليو ١٩٦٦ص ص٨٥-٨٦

[7] حلف الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢)، ابريل١٩٦٨ص٢٣١

كان هذا الدفاع غير كافٍ يجري تفجير الأسلحة النووية التكتيكية على ساحة القتال، فإذا أصر العدو يجري تهديده بالتدمير حتى وان كان هذا التدمير متبادلا.[1]

وقد اقتنع الرئيس الأميركي "جون كندي" (١٩٦١ – ١٩٦٣) بنظرية الرد المرن، وجاء في دفاعه عنها أمام الكونغرس عام ١٩٦١، إنها تتميز بأنها مرنة وحاسمة في الوقت نفسه، وهي توفر المقدرة على التصرف إزاء أي نوع من أنواع الحروب سواء كانت عالمية أو محدودة، نووية أو تقليدية، كبيرة أو صغيرة.[2] أي إن هذه الاستراتيجية تعطي هامشا واسعا من حرية الحركة والاختيار للاستراتيجية الأميركية في التصرف إزاء السلوك المقابل.

المطلب العاشر

مبدأ نيكسون

بعد تولي الرئيس الأميركي (ريتشارد نيكسون ١٩٦٩-١٩٧٤) مهمات منصبه بدأ يسعى إلى وضع إطار واسع يحدد اتجاه استراتيجيته العالمية، فيما أصبح يعرف باسم "مبدأ نيكسون"، وكحال المبادئ الإجرائية الأخرى كان لهذا المبدأ العديد من المحفزات والادراكات التي ساهمت في بلورته وظهوره في إطاره العام، وكان أولها هو التورط الأميركي الكبير في حرب فيتنام، حيث وعد الرئيس نيكسون ناخبيه بضرورة التخلص من هذه الحرب بأي شكل من الأشكال، ومن جملة مقترحاته كانت فتنمة الحرب وسحب القوات الأميركية تدريجيا.[3]

أما الحافز الثاني فقد تعلق بالخطر النووي الصيني الذي بدأ يقلق الولايات المتحدة، لذا كان هدف الأخيرة هو خلق سلام دائم في آسيا والشرق الأقصى من خلال الردع مما حدا بالولايات المتحدة إصدار مبدأ نيكسون.[4] أما المحفز الثالث، هو خروج المملكة المتحدة من الخليج العربي في أوائل السبعينيات مما مثل فراغ جيواستراتيجي لا بد من ملئه.

وتمثل الحافز الثالث بالتغيرات الجوهرية في التوزيع الدولي للقوى العسكرية والاقتصادية، فكانت إدارة نيكسون هي الإدارة الأولى التي تعالج الخطر الذي سببه عدم التوازن بين موقع الولايات المتحدة وقدرتها على تمويله. فقد عملت على مجابهة هذا التحدي من خلال التهدئة السياسية والجهود الدبلوماسية المبذولة لتحقيق الانفراج مع الاتحاد السوفياتي والتقارب مع الصين، وإيجاد موارد مزيدة

---

[1] لوبورني، كلود: الاستراتيجيات الغربية بين التطورات الحقيقية والتطورات الزائفة، مجلة المنار، ع(٢)، بلا، ص٥٧

[2] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية...، مصدر سابق ذكره ص٢٥٩

[3] القوزي، محمد علي: مصدر سابق ذكره ص٢٧٠

[4] فضة، محمد إبراهيم: استراتيجية الاحتواء... مصدر سابق ذكره ص١٤٤

عن طريق التغيرات في سياستها الاقتصادية الداخلية والخارجية.[١] لذلك غدت المهمة الأساس للولايات المتحدة في حقل الشؤون الخارجية هي التكيف والموائمة مع الوضع الجديد في العلاقات الدولية، طالما ظهرت هناك بوادر من قوى جديدة للتنافس الدولي، فظهر هيكلين للقوة يؤثر في طبيعة النظام الدولي القائم، الهيكل العسكري، الذي يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين كقوى نووية مؤثرة، والهيكل الاقتصادي، الذي يضم الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة واليابان، وبحكم الموقع المتفوق في كلا الهيكلين للولايات المتحدة، حاولت الأخيرة توجيه سياستها للحفاظ على هذا التفوق وتعزيزه.[٢] وهذا ما قاد فيما بعد إلى الوفاق بين العملاقين ومحادثات (سولت)، والتقارب الأميركي – الصيني .[٣]

وفي ضوء ما سبق، أعلن نيكسون الخطوط العامة لمبدئه الجديد في مؤتمر صحفي عقده في قاعدة غوام في تموز- يوليو١٩٦٩، ويتعلق المبدأ بآسيا مع إمكانية تطبيقه في أماكن أخرى. لذلك اكدد نيكسون في مبدئه توافر الأمور الآتية: أولا، توافر ردع نووي لمواجهة أي تهديد لأمن الولايات المتحدة وحلفائها. ثانيا، مساعدة بلاده لحلفائها على تطوير قدراتهم العسكرية والاقتصادية. وثالثا، احترام الولايات المتحدة لجميع التزاماتها التعاهدية. وأخيرا، تقديم بلاده المساعدات الاقتصادية والعسكرية بينما توفر الدول المعنية الجيوش محليا لمواجهة الاعتداء التقليدي.[٤]

وهكذا ركز مبدأ نيكسون على المفاوضات، والمشاركة، والقوة العسكرية الأميركية، ووضع أولويات الاستراتيجيته العسكرية من حيث الدفاع عن القارة الأوروبية، وحماية خطوط المواصلات، وحماية المصالح الأميركية في الخارج، والقدرة على تقديم المساعدات المباشرة في الصراعات المحلية.[٥]

ومن ثم جاء مبدأ نيكسون ليرسي أساسا في اعتماد حلفاء الولايات المتحدة على قوتهم الذاتية بالدرجة الأولى.[٦] إذ يعرض التقرير السياسي حول مدى مساهمة الولايات المتحدة في أعباء الدفاع عن حلفائها، إن الآخرين لديهم الآن القدرة والمسؤولية للتعامل مع المنازعات المحلية، والتي كانت تتطلب من قبل تدخلنا. إن مساهمتنا ونجاحنا لن تعتمد على تعدد التزاماتنا واندماجنا في شؤون الآخرين،

---

[1] جيلبن، روبرت: الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة باسم مفتن النصر الله، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠ ص٢٣٥

[2] Geusau, Alfing Von: The External Relations for The European Community, Saxon House, Britain, 1974, p.25

[3] للمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع ينظر، مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير... مصدر سابق ذكره ص١٥٢

[4] ينظر في ذلك،توفيق،سعد حقي: تاريخ العلاقات الدولية... مصدر سابق ذكره ص ص٢٩٦-٢٩٧
- فضة، محمد إبراهيم: المصدر السابق

[5] Hosmer, Craig: The New Geopolitics, Proceedings of Us. Naval Institute, August, 1973, p.21

[6] أبو النجا، صلاح: دوافع القوتين الأعظم في محادثات سولت، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٥٦)، ابريل- ١٩٧٩ص٥٦

ولكن على قوة سياستنا، وهذا الأسلوب هو الذي سيشجع بشكل أفضل الأمم الأخرى على أن تؤدي دورها".[1] ومن هنا ظهرت سياسة العمودين المتساندة عام ١٩٧٢ التي اعتمدت فيها الولايات المتحدة على إيران والسعودية في تحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.[2]

لقد كانت فكرة مبدأ نيكسون تركز على تجنب دخول الولايات المتحدة في الصراعات الآسيوية وغيرها بقوات أميركية كبيرة، واستبدالها بالقوى المحلية التي تسلحها الولايات المتحدة بها. فكانت تلك السياسة مبنية على أساس مقايضة الجيوش الأميركية بدولارات وبرامج المساعدات العسكرية. كما إن فحوى تلك السياسة هو إن تبقى الولايات المتحدة معتنية بآسيا لان فيها دول تطل على المحيط الهادي الذي يشكل الحدود الغربية لها، ولأنها تؤمن بان لا سلام لها إلا بإحلال السلام في آسيا.[3]

وعلى ضوء ذلك، واسترشادا بمبدئه، أطلق نيكسون عام ١٩٧٠، استراتيجية جديدة نحو السلام، إذ أكد بان "بناء السلام يتطلب سياسة تسترشد بثلاثة مبادئ رئيسة، أولها، إن السلام يتطلب المشاركة، ومسؤولياتها مثل مزاياها يجب أن يشارك فيها، ومفهوم المشاركة هذا سوف يوجه علاقاتنا مع كل الدول الصديقة، وثانيها، السلام يتطلب القوة، فطالما هناك من يهدد مصالحنا ومصالح حلفائنا بالقوة العسكرية يجب أن نكون أقوياء، وثالثها، السلام يتطلب الاستعداد للتفاوض".[4] وبذلك وصف نيكسون الاستراتيجية التي اختيرت للولايات المتحدة "في جهد لتنسيق وتركيز العقيدة والقدرات، فقد اخترنا ما كان أحسن وصف له هو استراتيجية الحرب ونصف الحرب (١/ ٢ حرب)، ووفقا لهذه الاستراتيجية فسنحتفظ وقت السلم بقوات أغراض عامة كافية لان تواجه وفي وقت واحد هجوما شيوعيا رئيسا، أما في أوروبا أو آسيا ،وكذلك لمساعدة حلفائنا ضد التهديدات في آسيا، وعلى مواجهة أي احتمال آخر في أي مكان في العالم".[5]

[1] نقلا عن، الشلبي، سيد أمين: الوفاق الأميركي السوفياتي ١٩٦٣-١٩٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١ص١٥٦

[2] معهد واشنطن: بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط الأجندة الأميركية، ترجمة يوسف الجهماني، دار حوران، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤ص ١١

[3] فضة، محمد إبراهيم: استراتيجية الاحتواء...مصدر سابق ذكره ص١٤٥

[4] نقلا عن ، الشلبي، سيد أمين: مصدر سابق ذكره ص١٥٥

[5] نقلا عن، هاليبرين، مورتن: مصدر سابق ذكره ص٧٩

المطلب الحادي عشر

مبدأ كارتر

هناك العديد من المحفزات التي اجتمعت لتلد لنا مبدأ كارتر، وأول هذه المحفزات هو أزمة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤، من خلال الحظر النفطي على أثر حرب تشرين الأول – اكتوبر ١٩٧٣، ساهما في بلورة نمط جديد من المشروعات الأميركية إزاء الخليج العربي، وهي مشروعات التدخل العسكري المباشر، وهذا ما أكده هنري كيسنجر عام ١٩٧٥، بقوله "لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية إذا تعرض العالم لاختناق نفطي بسبب منتجيه في الشرق الأوسط".[١]

أما الحافز الثاني فتمثل بسقوط شاه إيران في شباط/ فبراير١٩٧٩، لتطيح معه أهم أعمدة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة طوال عقد السبعينيات، وحلت مكانه في السلطة حكومة أسلامية ثورية ناصبت السياسات الأميركية منذ ميلادها العداء الشديد، وكان هذا التحول الجذري يمثل صدمة صاعقة للاستراتيجية الأميركية في هذه البقعة البالغة الأهمية من العالم، لان من الصعوبة بمكان تدبير قوة إقليمية بديلة يمكنها سد الفراغ الأمني الناتج عن انهيار هذا العامود الرئيس من أعمدة قوة الغرب في العالم.[٢]

وتجسد الحافز الثالث بالغزو العسكري السوفياتي لأفغانستان في كانون الأول –ديسمبر ١٩٧٩، وجاء هذا التدخل لكي يحدث تحولا حادا في فكر الرئيس جيمي كارتر(١٩٧٧– ١٩٨١) وفي اتجاه إدارته.[٣] حيث رأت بان السوفيات بوجودهم الكثيف والمؤثر في أفغانستان قد أزالوا أفغانستان كمنطقة عازلة وأطلقوا قوة ضاربة على مقربة من المحيط الهندي والخليج العربي، ووضعوا دولتين أخريين في وضع مكشوف هما باكستان وإيران، فضلا لما لهذا التدخل من أهداف خليجية لا شك فيها مثل الاقتراب من مناطق إنتاج النفط تمهيدا للسيطرة عليه، أو اقتسام موارده مع الغرب.[٤] لهذا فالاحتلال السوفياتي لأفغانستان مثل مؤشرا واقعيا على تصاعد أخطار التهديد السوفياتي واقترابها الحثيث من منطقة الخليج، لهذا بدأت تؤكد الاستراتيجية الأميركية بان السوفيات اخذوا يطبقون استراتيجية هجومية تعتمد القوة العسكرية المباشرة كأداة لتحقيق أهدافها البعيدة المدى، وان ما حدث في أفغانستان

---

[1] نقلا عن، حرب، أسامة الغزالي: مصدر سابق ذكره ص ص٢٤٩-٢٥٠

[2] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات الأميركية السوفياتية... مصدر سابق ذكره ص٨٨

[3] كنيدي، بول: القوى العظمى...مصدر سابق ذكره ص٥٤٨

[4] حرب، أسامة الغزالي: مصدر سابق ذكره ص٢٥٢

هو مجرد خطوة في سلسلة متكاملة الحلقات.(١) مما أدى هذا الأمر إلى تفجير سلسلة مـن ردود الأفعـال الأميركية الحادة.

وفي ضوء هذه المحفزات احتلت منطقة الخليج أهمية متعاظمة في الإدراك الاستراتيجي الأميركـي، حيث إن هذه المنطقة تحتوي ما يزيد على ٤٦٪ من الاحتياطي النفطي الموجود في العالم الرأسمالي، كما تشكل صادراتها النفطية أكثر من ٦٠٪ من واردات الدول الغربية من الـنفط، عـلاوة علـى احتوائهـا العديد من الممرات الهامة كمضيق هرمز، التي تمـر مـن خلالـه إمـدادات الـنفط الخليجـي إلى أسـواق استهلاكها في الغرب واليابان.(٢) وهذا ما جاء في الخطاب الذي ألقاه الرئيس كـارتر في مطلـع كـانون الثاني- يناير ١٩٨٠ عن حالة الاتحاد، وفيه أبرز تصور حكومته لدوافع هذا الإجراء السوفياتي عنـدما قال "إن الإقليم الذي بـات يتهـدده الآن التواجـد العـسكري الـسوفياتي في أفغانـستان يتمتـع بأهميـة استراتيجية خاصة تنبع من كونـه يحتـوي علـى ثلثـي الاحتياطـات العالميـة مـن الـنفط، إن المحـاولات السوفياتية للسيطرة على أفغانستان اقتربت بالقوة العسكرية للاتحاد السوفياتي إلى ثلاثمائة ميل فقط من المحيط الهندي وبالقرب من مضيق هرمز الذي يعبر منه معظم صادرات منطقـة الخلـيج مـن الـنفط إلى الدول الغربية، ومن ثم فان التهديد العسكري النابع من محاولة الاتحاد السوفياتي تثبيت سيطرته علـى هذا الموقع الاستراتيجي يشكل تهديدا ساحقا لحركة النقل الحر لبترول الشرق الأوسط".(٣) لذا فان اشد المخاطر التي تنطوي عليها الواردات النفطية هي أمكانية تعرض الولايـات المتحـدة لانقطـاع في تـدفق النفط.(٤) وهو ما فرض عليها أن تعد نفسها للعمل أكثر مما سبق.

فأعلن مبدأ كارتر في ٢٤/ كانون الثاني – يناير١٩٨٠، والذي مـن خلالـه حـدد الخطـوات الـتي ستتخذها إدارته من اجل الحفاظ على المصالح الأميركية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، إذ ركـز في خطوته هذه على: أولا، زيادة القواعد الأميركية حول العالم. وثانيا، إنشاء قوات التدخل السريع أو ما يعرف بـ"قوات الانتشار السريع" في المناطق البعيدة عن القارة الأميركية. وثالثا، استعداد الولايات المتحدة للتدخل لمواجهة أي تهديد يعرَض مصالحها للخطر.(٥) ورابعا، تقوية حلـف النـاتو وسـائر الأحـلاف الأمنية الأميركية. وأخيرا، زيادة فعلية في ميزانية الدفاع الأميركية بنسبة (٥٪) كل عام خلال السنوات الخمسة الآتية.(٦)

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير... مصدر سابق ذكره ص ص٢٨-٢٩

[2] المصدر نفسه ص٥٢

[3] نقلا عن، مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات الأميركية السوفياتية... مصدر سابق ذكره ص٢٨٨

[4] حرب، أسامة الغزالي: المصدر السابق ص٢٤٦

[5] الحسني، سليم: مبادئ الرؤساء الأميركيين، دار السلام للدراسات والنشر، ط٢، لندن، ١٩٩٣ص ص١٢١-١٢٢

[6] آغا، حسين وآخرون: "مبدأ كارتر" والمعضلات الاستراتيجية الأميركية،في، الاستراتيجية الأميركية الجديدة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز العالم الثالث،ط٢، لندن، ١٩٨٤ص١٢

وعلى أساس ما تقدم حددت المصالح الأميركية في الخليج على الشكل الآتي:[1]

١. احتواء القوة السوفياتية داخل حدودها الحالية.

٢. ضمان الحصول على نفط الخليج.

٣. ضمان استمرار حركة السفن والطائرات الأميركية في المنطقة وخارجها.

وفي ضوء هذا، اكتسبت الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي ملامح جديدة واتخذت سياسات تدعيم القوة الأميركية، والحصول على القواعد والتسهيلات، وتطوير إمكانات التدخل المباشر.[2]

إن مبدأ كارتر هو باختصار دعوة إلى تكثيف التواجد العسكري الأميركي المباشر في الشرق الأوسط لصياغة أوضاع هذه المنطقة والتخطيط لمستقبلها بما ينسجم واحتياجات الأمن القومي الأميركي وضمن متطلباته الاستراتيجية العامة. فقوات التدخل السريع أصبحت تشكل العصب الرئيس لهذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء الخليج، وهي تعني انتقال هذه الاستراتيجية من مرحلة الحركة غير المباشرة إلى مرحلة التدخل المباشر، ومن مرحلة التركيز على الإجراءات الدبلوماسية إلى مرحلة التركيز على الإجراءات العسكرية.[3] وعليه تم تشكيل قوات التدخل السريع التي تحولت فيما بعد إلى القيادة المركزية (أو الوسطى) لتشمل منطقة عملياتها مساحة جغرافية تمتد من باكستان إلى مصر.[4] وعندما تسلمت حكومة الرئيس الأميركي رونالد ريغان (١٩٨١ -١٩٨٩) السلطة، فإنها أعلنت عن تمسكها بالأفكار الرئيسة التي تضمنها مبدأ كارتر، بل وحاولت جاهدة أن توفر كل الإمكانات والوسائل التي تساعد على تحقيق أهدافه بالدرجة القصوى من الفعالية والتأثير.[5]

المطلب الثاني عشر

استراتيجية التصدي الشامل

جسدت استراتيجية التصدي الشامل العديد من المحفزات التي تبلورت في الإدراك الأميركي لتنتج مبادئ جيوبوليتيكية عملية متمثلة بالتصدي الشامل أو المجابهة الشاملة، وأول هذه المحفزات تمثل بما آلت أليه استراتيجية الرد المرن، فالأخيرة كانت تبني تصرفاتها على أساس ما يمكن يقدم عليه الخصم، أي إنها واقعة أكثر في دائرة رد الفعل منه في دائرة المبادرة بالفعل، لهذا بدأ في الإدراك الاستراتيجي الأميركي العمل لإيجاد استراتيجية تخلو من نقاط الضعف الأساسية التي اشتملت عليه الاستراتيجية

---

[1] حرب، أسامة الغزالي: المصدر السابق ص ص٢٤٢-٢٤٣

[2] المصدر نفسه ص٢٥٣

[3] مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم... مصدر سابق ذكره ص ص٢٥-٢٧

[4] سليمان، منذر: قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري... مصدر سابق ذكره ص٢٥

[5] مقلد، إسماعيل صبري: المصدر السابق ص٣٢

السابقة ، بحيث تكون استراتيجية تضع الخصم أمام التهديد المستمر، الذي يمكن أن يصل في مداه إلى حد التهديد بالإبادة الكاملة.(١)

أما الحافز الثاني، فتمثل بالمزاعم الأميركية بان نشر السوفيات لصواريخهم الاستراتيجية متوسطة المدى من طراز(S.S.20) على المسرح الأوروبي عام ١٩٧٧، قد ألحق أضرارا فادحة بالتوازن القائم في أوروبا ورجحان كفته بشكل مثير. (٢) فكان لا بد لها من مجابهة هذا التحدي الخطير لها.

وتعلق الحافز الثالث بقناعة الولايات المتحدة بفشل سياسات الوفاق الدولي، وتغير ميزان القوة في العالم لصالح الاتحاد السوفياتي، وجسد ذلك التدخل السوفياتي في أفغانستان.(٣)

لذا بدا في الإدراك الاستراتيجي الأميركي بان الهدف العاجل المطلوب انجازه، هو توفير الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق التفوق في مجال القدرة الاستراتيجية العامة، وتعزيز مشاركة الحلفاء الأوروبيين ودفعهم إلى تحمل المزيد من الأعباء العسكرية الجسيمة الملقاة على عاتق الناتو، ثم تهيئة الظروف التي تضمن استمرار التفاوض مع السوفيات من مركز القوة، واستراتيجية تحمل هذه العناصر أو تكفل التوصل إلى تلك النتائج، أن تخلو كمتطلب مسبق من نقاط الضعف الأساسية التي تضمنتها الاستراتيجيات السابقة.(٤)

ولهذا تبنت السياسة الأميركية استراتيجية التصدي في كافة الساحات والمستويات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والجيوبوليتيكية، بما فيها الاستعداد لمجابهة حرب تقليدية قد تكون طويلة الأمد أطلق عليها استراتيجية 'التصدي الشامل'، لتشكل مرحلة الرئيس ريغان تجسيدا لهذه الاستراتيجية.(٥) والتي تتمثل عناصرها في الآتي: أولا، العمل بشكل أساس على أعداد القوات النووية الاستراتيجية الأميركية بحيث تكون قادرة على توجيه ضربة مبادرة مفاجئة إلى المواقع العسكرية داخل الاتحاد السوفياتي، وداخل حلف وارسو، إلى جانب استعدادها الدائم لخوض حرب نووية عالمية. وثانيا، تخفيف الإضرار التي يمكن أن تحدث في سياق الحرب النووية المحدودة، وحصر نطاق التدمير في حدود المواقع والأهداف العسكرية وحدها. وثالثا، تعزيز مختلف عناصر القوة الاستراتيجية الأميركية حتى يمكن كسر حاجز التوازن الحالي مع الاتحاد السوفياتي والانطلاق منه إلى تحقيق التفوق، ويتطلب ذلك توفير الأسلحة الضرورية لخوض حروب نووية، مما يُعد القاعدة المادية لضمان فاعلية الاستراتيجية الجديدة، أي قوات الضربة النووية الأولى.(٦)

---

1 ــــــــــــــــ: العلاقات الأميركية السوفياتية...، مصدر سابق ذكره ص ص٤٦-٤٧

2 توفيق، سعد حقي: العوامل المؤثرة في سباق التسلح الأميركي- السوفياتي في الثمانينات، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع(٣-٤) أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ص ص١٥٢-١٥٣

3 كميل، منصور: في مجموعة باحثين، السياسة الأميركية والعرب... مصدر سابق ذكره ص٨٢

4 مقلد، إسماعيل صبري: المصدر السابق ص٢٦

5 توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص١٥١

6 مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير... المصدر السابق ص ص٤٠٦-٤٠٧

ومن هنا فقد ارتكز التخطيط للاستراتيجية الجديدة على ثلاثة مبادئ رئيسة هـي: أولهـا، الكفايـة الاستراتيجية، بمعنى توفر المقدرة على الرد، وبالصورة التي تدمر الخصم تـدميرا أكيـدا. وثانيهـا، مبـدأ اختيار الأهداف، والمقصود به توفير فرصة اختيار واسع ومرن للأهداف في حالة وقوع نزاع نووي مع الاتحاد السوفياتي، وثالثها، مبدأ التحرك الاستراتيجي السريع، أي تعزيز قـدرة القـوات الاسـتراتيجية على الانتقال الفوري، ومن ثم الانتشار في منطقة العمليات.[1]

لذلك فان هذه الاستراتيجية بنيت على الفرضية الآتية: بان الرعب الذي يحيط بـالقوة ـ لاسـيما القوة النووية ـ جعلها مجردة(معنوية) لا وزن لها وخادعة. فكان لا بد من أقنـاع يـسيطر علـى الـسياسة العسكرية ويرتكز في جانب كبير منه على مقاييس سيكولوجية بحتة تؤدي بالنتيجة إلى تغيير اتجاه تفكير الغريم بتحوله عن أهدافه، وذلك من خلال تأكيد مخاطر غير مقبولة تواجهه، وعلى ذلك فان الخديعـة التي تتم بجدية أكثر فائدة من التهديد الحقيقي المبني على أسـاس، والـذي يبـدو للغـريم كأنـه خديعـة، والمقياس الحقيقي للقوة العسكرية هو تقدير العدو المحتمل لها، والمعايير السيكولوجية تنافس في أهميتها المبادئ الاستراتيجية.[2]

المطلب الثالث عشر

مبادرة الدفاع الاستراتيجي(حرب النجوم)

Strategic Defense Initiativ

اجتمعت العديد من المحفزات لبلورة هذه المبادرة، وكانت أولهـا هـي وصـول "الريغانيـة" إلى سـدة الحكم في الولايات المتحدة برئاسة "رونالد ريغان" عام ١٩٨١، فمن خلال تبنيه لشعارات يمينية وخطاب حماسي فضلا عن سياسة واسعة النطاق، رافعا شعاره الشهير "أميركا تعود"، ليسيطر على منطـق الإدارة الجديد الاقتناع بان الاتحاد السوفياتي هو قوة توسعية عدوانية ينبغي التعامل معه بوسائل المواجهـة.[3] لذلك تبنت هذه الإدارة أطروحة الحاجة إلى ردع التهديدات القاتلة التي تواجه بها هذه القوة العسكرية السوفياتية المتنامية نظم الأمن الغربي واستراتيجياته الدفاعية ومصالحه الحيوية.[4]

وتجسد الحافز الثاني في ظل تنامي أخطار القوة العسكرية السوفياتية وتهديداتها الآخذة في الاتساع على مستوى العالم كله، إذ شعرت الولايات المتحدة بان الاتحاد السوفياتي بات في موقع الهجوم وإنهـا

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات الأميركية السوفياتية...، مصدر سابق ذكره ص ص٤٦-٥٠

[2] كيسنجر، هنري: مفهوم السياسة الخارجية... مصدر سابق ذكره ص٥٤

[3] إدريس، محمد سعيد: الدوافع الأساسية للخلافات الأميركية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(٧٠)، ١٩٨٢ص٢٠٩

[4] مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير... مصدر سابق ذكره ص١٣٣

تحولت إلى موقع الدفاع.[1] وطبقا للمؤشرات التي أعلنها البنتاغون فانه مع منتصف الثمانينيات ستصبح الصواريخ الاستراتيجية السوفياتية ذات أنظمة التوجيه المحسنة قادرة على تدمير معظم الصواريخ الأميركية العابرة للقارات القابعة في صوامعها في منطقة السهول العظمى مما سيكون له أفدح العواقب على نظم الدفاع الغربي.[2] وهذا يؤدي إلى أضعاف الأسس الرئيسة لهيكلية النظام الدولي التي قامت في نهاية الحرب العالمية الثانية.[3]

وتمثل الحافز الثالث، بما يمكن أن تؤول أليه سياسة "التدمير المؤكد المتبادل" (M.A.D) أي الردع بالرعب، فكل طرف من العملاقين يأخذ سكان الطرف الأخر كهدف ورهينة في الوقت نفسه الذي يكون فيه قادرا على امتصاص الضربة الأولى من العدو ليقوم هو بتدميره بشكل كامل من خلال الضربة الثانية الثأرية.[4] لذا فان المشروع الأميركي يسعى إلى إحداث خلل في هذه السياسة من خلال تحقيق تفوق في المجال الاستراتيجي لتهديد الاتحاد السوفياتي وإرهابه.

أما الحافز الرابع، تعلق بتطور الثورة التكنولوجية، مما سيواكبه تغييرات سياسية واقتصادية وفكرية وعسكرية واستراتيجية تستلزم إعادة النظر في المذهب العسكري الأميركي.[5]

لذلك فان الرئيس ريغان وأتباعه سعوا منذ اللحظة الأولى لهدفين في آن واحد: مقاومة الضغط السوفياتي الجيوبوليتيكي حتى يتحجم توسعه، ثم يعكس برنامج إعادة التسلح في إيقاف جهود التفوق الاستراتيجي السوفياتي عند حده وتحويلها إلى التزامات استراتيجية.[6]

وفي ٢٣/آذار – مارس١٩٨٣، أعلن الرئيس ريغان مشروعه العسكري الجديد المسمى "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" الذي تقوم فكرته على محاولة استخدام أشعة الليزر المكثفة كسلاح مضاد للصواريخ النووية.[7] بسبب أن لشعاع الليزر القدرة على الانتشار في الفضاء بدون انكسار أو تشتت، لذلك فان الأفكار التي ترتكز عليها عسكرة الفضاء تدور حول استغلال تلك الخواص لليزر بتوجيه تلك الأشعة القاتلة نحو الصواريخ العابرة للقارات لتعطيلها أو تفجيرها وهي في طريقها في الفضاء، لمنعها من مواصلة مسارها في إصابة أهدافها بالأسلحة النووية.[8]

[1] مكنمارا، روبرت: مصدر سابق ذكره ص٧٥
[2] مقلد، إسماعيل صبري: المصدر السابق ص ص٢٢٣-٢٢٤
[3] جيلبن، روبرت: مصدر سابق ذكره ص٢٤٥
[4] النداوي، خضير: مشروع حرب النجوم والمستقبل العربي، مجلة آفاق عربية، س(١١)،ع(١-٢)، ١٩٨٦ص٣٠
[5] المعيني، خالد: الحافات الجديدة، التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان، دمشق، ٢٠٠٩ص١٠٥
[6] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص٤٧٤
[7] مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات الأميركية السوفياتية... مصدر سابق ذكره ص١٧
[8] السامرائي، ضاري رشيد: مبادرة الدفاع الاستراتيجي دراسة لموقف الدول الحليفة وانعكاس المبادرة على الوطن العربي، مجلة الدفاع، بغداد، ع(٤)، ١٩٨٨ص٢٢٩

غير إن فكرة مشروع مبادرة الدفاع يعود إلى العالم الفيزيائي النووي الأميركي "أدوارد تيلـور" مـدير معهد بحوث لورنس ليفرمور في سان فرانسيسكو عام ١٩٧٦، عندما تقدم بفكرة مشروع أبحاث لإقامة "خط ماجينو" الفضائي لإحباط هجمات الصواريخ السوفياتية.[1] فهذه المبادرة عبارة عن برنامج علمي-فني يهدف إلى تدمير الصواريخ السوفياتية حاملة الرؤوس النووية لو أطلقت على الولايات المتحدة قبل أن تصل إلى أهدافها. ويستغرق هذا البرنامج العلمي-التقني العسكري من (١٠ – ١٥) سنة، أي على نهاية القرن العشرين، ليبدأ تنفيذه عمليا بعد حل جميع المشكلات والصعوبات التي تواجهه.[2] وهكـذا تتخلص المبادرة في وضع مركبات في الفضاء الخارجي تحمل أجهزة علمية لإطلاقها صوب الـصواريخ السوفياتية خلال ثوان معدودة من انطلاقها.[3] ومثل هذا الاحتمال إذا ما قدر له أن يتحول إلى حقيقة، فسيفقد أسلحة الصواريخ العابرة للقارات فاعليتها وجدواها، وبذلك نكـون قـد انتقلنـا مـن مرحلـة التركيز على أنتاج الأسلحة الاستراتيجية المصممة لتدمير المجتمعات الإنسانية إلى أنتاج الأسلحة القادرة على تدمير أسلحة الإبادة الشاملة نفسها، وستكون هذه الطفرة انجازا عسكريا خارقا.[4]

لقد جاءت هذه المبادرة بمثابة انقلاب كامل على مبدأ الردع نفسه، فعندما يـتمكن طـرف مـن أن يصبح محصنا تحصينا تاما في مواجهة خصمه، عن طريق منعه من القدرة على ألحاق أي أذى بـه، فانـه يحقق في اللحظة نفسها تفوقا حاسما عليه، لأنه يصبح بمقدوره عندئذ أن يستخدم ما بحوزته من أسلحة، دون أن يخشى وقوع هجوم مضاد.[5] لقد تجسدت هذه الفكرة في امتلاك القدرة المطلقة على صـد أي هجوم صاروخي. بمعنى آخر إن السوفيات من خلال هذه المبادرة سيجدون أنفسهم فجأة وقد فقـدت صواريخهم فاعليتها وجدواها، وهذا يعني انه أصبح بمقدور الولايات المتحدة تسديد ضربة نووية قاصمة للاتحاد السوفياتي دون أن تخشى ضربة نووية مضادة.[6]

لذا تأتي هذه المبادرة لتخطي حالة التكافؤ في مجال الأسلحة الاستراتيجية بين العملاقـين، وإيجـاد استراتيجية جديدة غير استراتيجية الردع النووي السائدة منذ بداية حقبة الحرب الباردة، لتنقل الصراع من الأرض إلى المجال الفضائي، يعد تكنولوجيا الفضاء والفضاء مجالا أرحب يمكـن اسـتخدامه بفـضل

1 النداوي، خضير عباس: مصدر سابق ذكره ص٣٢
2 الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص٨٤٨
3 سعيد، محمد قدري: حروب النجوم والعودة إلى الاستراتيجية الدفاعية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(٨٨) ابريل،١٩٨٧ص ص٤٩-٥٦
4 مقلد، إسماعيل صبري: المصدر السابق ص٧١
5 ميرل، مارسيل: مصدر سابق ذكره ص١١٩
6 مقلد، إسماعيل صبري: المصدر السابق ص٧٦

التطور العلمي، لتحقيق حالة التفوق على الاتحاد السوفياتي، وتدمير أسلحته النووية، مما يحقق في نهاية المطاف الهيمنة والانفراد العالمي.[١]

لقد جاءت هذه المبادرة معبرة عن ارجحية عنصري الاقتصاد والتكنولوجية على بقية العناصر الأخرى التي تحكم الصراع الدولي بين العملاقين.[٢] حيث تشكل في أدراك ريغان افتراض مفاده بأنه إذا نجحت بلاده في جر الاتحاد السوفياتي إلى الدخول في سباق تسلح محموم فلن يحتمل الاقتصاد السوفياتي عبء المنافسة التكنولوجية القائمة على القوة الإنتاجية للاقتصاد الأميركي الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق الاختلالات داخل المنظومة السوفياتية.[٣]

وخلال النصف الثاني من الثمانينيات، ظهرت بوادر نجاح المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية حيال الاتحاد السوفياتي ، الذي اظهر عجزه عن الاستمرار في منافسة استراتيجية باهظة الثمن والتكاليف.[٤] مما أدى إلى إرهاق كامل الاقتصاد السوفياتي وخلق تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية واستراتيجية قطف ثمارها الرئيس ريغان لتكون احد أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي.

ومع قرب إطلالة التسعينيات كان هناك العديد من التطورات العالمية الواسعة تتوالى نتيجة للتنازلات السوفياتية المتواصلة، إذ اتجهت الحرب الباردة إلى نهايتها، وأخذت الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية تتصدع أمام الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وأمام النجاحات الغربية في تعزيز صورتها، وطرح أنموذجها كبديل يحتذى به بدلا من الأنموذج الشيوعي الماركسي اللينيني، الذي اخذ يفقد الكثير من جاذبيته تحت وطأة المشكلات المتراكمة، وفي عام ١٩٨٩ دخلت اغلب الحكومات الشيوعية مرحلة التداعي.[٥] مما انعكست هذه الأحداث بتأثيرها على ألمانيا، ففي تشرين الثاني – نوفمبر١٩٨٩، سقط جدار برلين، وتوج هذا التأثير في ٣٠/ تشرين الأول –اكتوبر ١٩٩٠، بإعادة توحيد الألمانيتين، لتظهر إلى الوجود ألمانيا الاتحادية.[٦]

وفي ٢٢/ كانون الأول –ديسمبر ١٩٩١، أعلن رسميا عن انتهاء وجود الاتحاد السوفياتي عندما وقعت (١١) جمهورية سوفياتية اتفاق (المآآتا) حول أقامة كومنولث الجمهوريات المستقلة.[٧] ولعل من أهم الأسباب وأكثرها انتشارا التي ذكرت لتفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره، هو سباق التسلح

---

[1] ستيرز، بول. لي: عسكرة الفضاء، سياسة الولايات المتحدة الأميركية ١٩٤٥-١٩٨٤، ترجمة علي موسى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦ص٢٤٨

[2] حمدون، نزار، مستقبل النظام الدولي، العرب في الوضع الدولي الراهن، في البستاني، باسل(محرر): مصدر سابق ذكره ص١٥١

[3] المعيني، خالد: مصدر سابق ذكره ص١٠٤

[4] عبد الله، عبد الخالق: مصدر سابق ذكره ص٨٧

[5] مصطفى، حمزة: ما مستقبل حلف الناتو ووارسو، آفاق عربية، ع(٢)، ١٩٩٠ص٥٠

[6] جوف، ادمون: علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجماهيرية، بيروت، ١٩٩٣ص ص٢٠٤-٢٠٥

[7] آل طويرش، موسى محمد: تاريخ العلاقات الدولية من كنيدي إلى غورباتشوف ١٩٦١-١٩٩١، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥ص٢١٢

والصراع مع الولايات المتحدة الأميركية، فضلا عن الطريقة التي تم بها تطبيق البيريسترويكا "إعادة البناء" والغلاسنوست "العلنية والمزيد من الديمقراطية"،واتي تم تطبيقهما بعد مجيء غورباتشوف إلى السلطة في عام ١٩٨٥.[1]

إذن فقد تسارعت الأحداث وتلاحقت مؤدية إلى إنهاء نظام وبداية آخر، إذ انهار نظام الثنائية القطبية الذي سيطر على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليؤذن بداية نظام جديد قائم على هيكلية جديدة، ليصبح العالم أمام بيئة جديدة، تختلف في معطياتها وأدواتها ومفاهيمها عن التي سبقتها، لتصبح بمجموعها مدخلات جديدة لتقرر لنا مخرجات تتناسب وتلك المدخلات ضمن إطار النظام الدولي . لذلك شكل انهيار الاتحاد السوفياتي حافز جديد الإدراك الأميركي ليقوم من خلاله بتقييم جديد لخطط تصوره حول العالم، ولينتهج بذلك مبادئ جيوبوليتيكية تتوافق وهذا التغيير.

من خلال ما تقدم أدركت الولايات المتحدة من خلال خطط تصورها وتقيمها للأخطار في المناطق الجغرافية المتعددة، إن الخطر يكمن على الأهداف والمصالح الأميركية في الاتحاد السوفياتي، لذلك جاءت مبادئها الجيوبوليتيكية متوافقة وهذا الإدراك للتهديد السوفياتي، مما أدى إلى صياغة عدة مبادئ جيوبوليتيكية كانت متأثرة بشكل كبير بالأطروحات النظرية التي وضعها ماكيندر وسبيكمان وماهان في تصوراتهم الجيوبوليتيكية في كيفية تحقيق السيادة العالمية من خلال عملية الضغط المتواصل على منطقة القلب الاوراسي، بما لا يجعلها تشكل كتلة تهدد السيادة والهيمنة الأميركية المستقبلية لذلك ظهرت الإجراءات التي تحقق هذا الضغط ابتداءً بالاحتواء وانتهاء باستراتيجية حرب النجوم. وبما يضمن تحقيق هذه الهدف.

---

[1] الأطرش، محمد: مصدر سابق ذكره ص ص٢٦-٢٧

المبحث الثالث

المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية

بعد حقبة الحرب الباردة

لقد أثرت التحولات المتسارعة في البيئة الدولية على هيكلية النظام الدولي لتنقلـه مـن إطـار إلى إطار آخر يتفق والواقع الدولي الناشئ، بحيث تصبح هذه التحولات متناسقة ومتفقة معه ومجسدة للبيئة الجديد، وهذا ما عملت الولايات المتحدة على تداركه واستيعابه بحيث غدت هذه المتغيرات حـوافز في الإدراك الاستراتيجي الأميركي الذي انعكس بدوره في صياغة مبادئ جيوبوليتيكيـة تتوافـق وتتـأقلم والواقع الجديد، لتكوين استراتيجية متواكبة ومتكيفة معـه وبمـا ينـسجم وتحقيـق المـصالح والأهـداف والمقاصد التي تريدها من البيئة الجديدة.

المطلب الأول

جورج بوش والنظام الدولي الجديد

كانت هناك العديد من المحفزات التي انعكـست في الإدراك الاسـتراتيجي الأميركـي لبلـورة هـذه الرؤية الأميركية حول النظام العالمي،وجسدت أولى هذه المحفزات سقوط جدار برلين، وانحـلال حلـف وارسو، وتفكك الكتلة الاشتراكية، وانتهاء الحرب الباردة.[١] وهذا ما أعلـن عنـه الـزعيم الـسوفياتي غورباتشوف رسميا عن انتهاء الحرب الباردة أثناء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في باريس في نوفمبر ١٩٩٠، إذ قال "إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ليسا بأعداء وإنما شركاء... وان هـذه الـشراكة يمكن أن تؤدي إلى نظام دولي جديد غير مسبوق لم تعرف له البـشرية مـثلا مـن قبـل".[٢] ليحفـز هـذا الانتهاء الإدراك الأميركي لبناء نظام يتوافق مع تطلعاتها وقيمها.

أما الحافز الثاني، فتمثل بتفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره في نهاية كـانون الأول- ديـسمبر١٩٩١ ليؤدي إلى إحداث تغيرات جذرية جوهرية في صورة توزيع القوة على مستوى النظـام الـدولي، الأمـر الذي ظهرت معه الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتوافق مع مصالح وأهداف الولايات المتحدة.[٣] نظرا إلى عدم وجود من ينافسها من القوى الرئيسة الأخرى في العالم، كونها القوى العظمى الوحيدة المتربعة على قمة النظام الدولي.

---

[1] سعيد، عبد المنعم: ما بعد الحرب الباردة النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، في الحمارنـة، مصطفى(محرر): العرب في الاستراتيجية العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٤ص٢٩

[2] نقلا عن، الزعبي، موسى: مصدر سابق ذكره ص٢٩٨

[3] مصطفى، ممدوح محمود: مفهوم "النظام الدولي"... مصدر سابق ذكره ص ص٤١-٤٢

لذا بدا اختفاء احد قطبي الحرب الباردة بمثابة حدث يمس خريطة وترتيبات القوى الدبلوماسية والاستراتيجية في العالم ، بل يتعداها ليصل إلى بنية العلاقات الدولية نفسها.[1] لذلك فقد أنهى انهيار الاتحاد السوفياتي هيكلية دولية وأسس بداية جديدة أخرى.[2] بمعنى أدى إلى انهيار نظام القطبية الثنائية وبروز هيمنة نظام القطب الواحد، بحيث انفردت الولايات المتحدة وحدها على قمة هرم النظام الدولي.وهذا ما أكده الكاتب الأميركي "تشارلز كروثامر" بان "العالم الذي يأتي بعد الحرب الباردة مباشرة ليس عالما متعدد الأقطاب بل هو عالم أحادي القطبية ومركز القوة العالمية هو القوة العظمى التي لا يمكن تحديها والمتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية... لأنها تمتلك أرصدة عسكرية ودبلوماسية وسياسية واقتصادية تؤهله لان يلعب دورا حاسما في أي نزاع وفي أي جزء من العالم".[3] وعليه فان التغير في هيكل النظام الدولي يؤدي إلى تغير في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام.[4] لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى توظيف ما أطلق عليه الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون بالفرصة السانحة لها، والتي افرزها انهيار الاتحاد السوفياتي للبدء بتحقيق أهدافها العالمية.[5]

أما الحافز الثالث، تمثل بأزمة الخليج الثانية، وهي الغزو العراقي للكويت في ٢/آب-أغسطس ١٩٩٠، ومنذ أزمة الخليج بدأ الحديث عن نظام دولي جديد يفتح أمام الإنسانية أبوابا عريضة نحو مستقبل سمته الرخاء والحرية والديموقراطية.[6] فقد استند الرئيس الأميركي جورج بوش(١٩٨٩-١٩٩٣) إلى فكرة "النظام الدولي الجديد" كإطار أخلاقي لتغطية التدخل العسكري الأميركي في الخليج، حيث أعلن الرئيس بوش تعليقا على الغزو العراقي للكويت "إن الأمر ليس قاصرا على مجرد دولة صغيرة تعرضت للعدوان، وإنما هو اكبر من ذلك، انه نظام عالمي جديد، تلتقي من خلاله مختلف دول العالم حول قضية مشتركة تتمثل في السعي إلى تحقيق تطلعات البشرية إلى السلام والأمن والحرية وسيادة القانون".[7] علاوة على إمكانية عد أزمة الخليج فرصة لتطبيق عملي لأحكام ذلك النظام الدولي الجديد الذي دعت أليه الولايات المتحدة الأميركية، لكي ترهب جميع القوى الإقليمية الخارجة عن الهيمنة

[1] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص١٢٥
[2] الرمضاني، مازن: مستقبل النظام الدولي الجديد، البدائل، مجلة أم المعارك، بغداد، ع(٧)، تموز١٩٩٦ص٢
[3] نقلا عن، الحديثي، هاني ياس خضر: صراع الإرادات في آسيا دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، مركز الشرق للدراسات، دمشق، ٢٠٠٧ص٦٣
[4] هياجنة، عدنان محمد: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩ص٣٣
[5] الرمضاني، مازن:المصدر السابق ص٤٢
[6] قنان، جمال: نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟ في مجموعة باحثين: العرب وتحديات النظام العالمي... مصدر سابق ذكره ص١٣٣
[7] نقلا عن، مصطفى، ممدوح محمود: مصدر سابق ذكره ص٤٣

الأميركية، أو تلك التي تهدد المصالح الأميركية أو الغربية في أية منطقة من العالم وبأي شكل من الأشكال.(١)

وفي ضوء هذه الأزمة أعلنت وزارة الخارجية الأميركية بان الولايات المتحدة الأميركية لا تزال "مصممة على ضمان حرية تدفق النفط عبر مضيق هرمز والدفاع عن مبدأ حرية الملاحة كما إننا لا نزال ملتزمين بقوة بدعم الدفاع عن النفس الفردي والجماعي لأصدقائنا في الخليج الذين تربطنا بهم علاقات عميقة وطويلة الأمد".(٢) لهذا يرى جورج بوش في هذه الأزمة بأنها "ليست مشكلة تخص الولايات المتحدة، أو أوروبا أو الشرق الأوسط، بل هي أزمة تطال العالم اجمع".(٣)

غير إن الأسس المنطقية لدعم استخدام القوة في أزمة الخليج تجاوز هذه الحجج، إذ وجدت الولايات المتحدة أن مصالحها الحيوية في خطر، فقد يستولي رئيس النظام العراقي السابق الذي سيطر على الكويت على الشرق الأوسط الغني بالنفط، نظرا لقيمة نفط الكويت واحتمال أن تهاب الدول العربية الأخرى الوقوف في وجهه خشية أن تقاسي مصيرا يشبه مصير الكويت. كما انه لن تمر سوى برهة قصيرة قبل أن يكتسب أسلحة نووية. كما إن الأمن الإسرائيلي قد يُعرض للخطر.(٤) وهكذا فان التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن مصالحها في المنطقة، كان يشكل جوهر الاستراتيجية المعتمدة.(٥)

لذلك جاءت أزمة الخليج الثانية لتشهد سيطرة الولايات المتحدة على عملية أدارة الأزمة والحرب لتعزز الرأي القائل بقيام نظام السلام الأميركي (Americana Pax) على الصعيد العالمي، وكان الرئيس بوش قد أشار غداة انتهاء الحرب إلى إن هذه الأخيرة هي الاختبار الحقيقي الأول للنظام الدولي الجديد.(٦)

فقيمة حرب الخليج إذن كانت من ضمن النتائج التي تمخضت عنها والتي أصبحت لها آثار هامة في التحولات التي جرت في النظام الدولي. فحسمت حرب الخليج قضية الأفول الأميركي في العالم، وأثبتت إن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تمتلك كفاية عالية وتستطيع أن تدافع عن مصالحها، وان تأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة أي تحول كبير يعرض النظام الدولي للخطر، والتصدي لأي قوى تحاول تعكير صفو السلام العالمي. وهكذا عبرت حرب الخليج عن أداء الولايات المتحدة التأثير والإقناع، فضلا عن دور القيادة والقوة، لذا أعادت حرب الخليج إلى الولايات المتحدة مكونات القوة العظمى الوحيدة لتقدم لها فرصة فريدة لممارسة زعامتها المطلقة على العالم.(٧)

---

1 المصدر نفسه ص ص٤٣-٤٤

2 نقلا عن، هاس، ريتشارد: حرب الضرورة حرب الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٧٥

3 نقلا عن، المصدر نفسه ص٩٥

4 المصدر نفسه ص٩٦

5 المصدر نفسه ص٦٤

6 حتي، ناصيف يوسف: التحولات في النظام العالمي... مصدر سابق ذكره ص١٥٨

7 توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص ص٣٢-٣٥

علاوة على ذلك، فقد مثلت أزمة الخليج للإدراك الأميركي تحدٍ في نهاية حقبة تاريخية –الحرب الباردة– وبداية ونشوء حقبة جديدة، أدى إلى ارتفاع الخطر، لان ما سيتم تنفيذه هنا قد يشق الطريق نحو تحديد ملامح الحقبة الجديدة.[1]

فضلا عن ذلك، فان حرب الخليج الثانية مثلت حافزا كبيرا لاستخدام القوة التقليدية الأميركية بعد تحررها من عقدة فتنام، وقد تعاظم هذا الحافز مع التطور النوعي للأسلحة التقليدية الأميركية بإدخال البعد الرابع للقوة فيها، أي أسلحة تقليدية ذكية تصيب أهدافها من مسافات بعيدة بدقة متناهية، وهذا ما انعكس على العقيدة العسكرية الأميركية من حيث أخذت تعطي لحروب المستقبل بعدا جيوبوليتيكيا على مسارح العمليات يتمثل بعدم فصل العمق الاستراتيجي للخصم عن قطعاته الأمامية، بمعنى إن حرب العمق والأمام يتم في آن واحد، فإذا ما دمر العمق أو العقل المدبر للحرب تصبح القطعات الأمامية لا قيمة لها. وهكذا تنتهي الحرب بوقت قصير وقياسي دون أن تلحق أضرار كبيرة بالقطعات الأميركية.

وفي ضوء هذه المحفزات المتداخلة في الإدراك الأميركي،عمدت الولايات المتحدة على استثمارها باتجاه الترويج لفكرة النظام الدولي الجديد، فقد ألقى الرئيس بوش يوم ٢٤/كانون الثاني-يناير١٩٩٠، في خطبة حالة الاتحاد، مؤكدا "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بد أن يكون هذا القرن الجديد أميركيا بمقدار ما كان القرن الذي سبقه قرنا أميركيا".[2] وفي آب-أغسطس من العام نفسه، أعلن الرئيس بوش في خطاب وجهه إلى الأمة عن إرسال القوات الأميركية للدفاع عن الخليج تحدث عن فكرة "عصر جديد ممتلئ بالوعد، وحقبة للحرية وزمن للسلام لكل الشعوب". وبعد ذلك وفي أيلول-سبتمبر من العام نفسه أيضا، وأمام جلسة مشتركة للكونغرس، وبعد أن أوضح أربعة أهداف أساسية لإدارته لازمة الخليج كان هناك هدف خامس رئيس اسماه أقامة "نظام عالمي جديد... يكون متحررا من الخوف ومن الإرهاب، وقويا في البحث عن العدل، وأكثر أمنا في السعي نحو السلام وتستطيع فيه كل أمم العالم، غربا وشرقا، وشمالا وجنوبا، أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم".[3] كما أكد بوش أيضا في كانون الثاني-يناير١٩٩١، عن القيادة الأميركية بكلمات معبرة "فقط الولايات المتحدة الأميركية لديها القيادة الأخلاقية،والوسائل الداعمة لها... نحن الأميركيون نعرف انه توجد أوقات لابد معها أن نتقدم إلى الأمام راضين بمسؤوليتنا لقيادة العالم بعيدا عن الفوضى المظلمة للحكام الدكتاتوريين، باتجاه وعد مشرق ليوم أفضل".[4]

---

[1] هاس، ريتشارد: المصدر السابق ص١٣٨

[2] نقلا عن، هادي، رياض عزيز: العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، في البستاني، باسل(محرر): مصدر سابق ذكره ص٢٠٥

[3] نقلا عن، سعيد، عبد المنعم: ما بعد الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص٢٩

[4] نقلا عن، شكارة، احمد عبد الرزاق: مصدر سابق ذكره ص١٩٠

وفي نيسان- ابريل١٩٩١، وعقب التنفيذ الناجح لحرب الخليج، تحدث الرئيس بوش في قاعدة ماكسويل الجوية في الكلية الحربية في منتغمري، عن أمكانية ظهور نظام دولي جديد ما بعد الحرب الباردة. ومن هنا جاء قوله "مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت إمكانية قيام النظام الدولي الجديد واردة، وبحق مسؤولية مفروضة على الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية بالنظر إلى النجاحات الأخيرة التي أنجزوها".[١]

لقد جاءت تأكيدات جورج بوش المستمرة على مبادئ عدة تحمل في طياتها أبعاد مثالية- قيمية، ومن هذه المبادئ الأمن الجماعي، الاستقرار العالمي، احترام مبادئ القانون الدولي، وأكثر من ذلك أهمية قيادة الولايات المتحدة العالمية.[٢] وبذلك أدركت الولايات المتحدة إن ثمة ضرورة ملحة وحيوية لتصوير ملامح النظام الدولي الجديد، لكي تضفي على هيمنتها العالمية بُعداً قيميا وأخلاقيا يسوغ لها أن تأخذ بزمام قيادة بقية الدول الكبرى في أيديها، على النحو الذي يمكنها من فرض أنماط ومعايير وقواعد سلوك دولي تراها مناسبة لمصالحها، فضلا عن عد هذه القواعد والمعايير هي التي تعبر عن "الشرعية الدولية" وتمثل معايير النظام العالمي الجديد.[٣] ومن هذه القواعد والمعايير:أولا، تشجيع ودعم القيم الديموقراطية وحقوق الإنسان. وثانيا، تشجيع اقتصاديات السوق ودعم القدرة التنافسية الأميركية. وثالثا، دعم السلام من خلال آليات الأمن الجماعي. ورابعا، الحماية ضد الأخطار والتهديدات الدولية مثل التلوث والإرهاب. وأخيرا، المسارعة بتلبية الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وأسباب إنسانية.[٤] وبناءً على هذه الأسس أصرت إدارة بوش على جعل مختلف أنواع النشاطات الاستراتيجية تحت سيطرتها،وما ينسجم وتطلعاتها وأهدافها المستقبلية.

وفي ضوء ما تقدم، فان أهم المبادئ والقواعد التي ارتكز عليها النظام الدولي الجديد هي انعكاس وتجسيد للفكر الليبرالية وبمنهجيه التقليدي والجديد: كالديموقراطية، واقتصاد السوق، والشرعية الدولية، وحقوق الإنسان.[٥] فهي تمثل مفردات هذا النظام الذي تؤمن به الولايات المتحدة.

١- الديموقراطية: إن الديموقراطية تشكل العامود الفقري للنظام الدولي الجديد، فقد لخص الرئيس بوش في خطاب له في كوريا الجنوبية بالالتزام بحرية الكلام وحرية الانتخابات والملكية الخاصة، وان الديموقراطية في نظر بوش هي المعادل الطبيعي للنظام الدولي الجديد، وان الأسس الأخرى تحكمها الديموقراطية، فالتعاون والمنفعة المتبادلة والمساواة كمثل عليا، لا تجد طريقها إلى التنفيذ العملي في مجال

[1] نقلا عن المصدر نفسه ص٢٠١

[2] المصدر نفسه ص١٩٩

[3] مصطفى، ممدوح محمود: مصدر سابق ذكره ص٤٥

[4] بسيوني، عبير: التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية حالة التدخل في العراق، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧ ص ص١١٣-١١٤

[5] قنان، جمال: مصدر سابق ذكره ص١٣٨

العلاقات الدولية إلا بقدر ما تلتزم أطراف هذه العلاقات بالديموقراطية. لتصبح الأخيرة من ثوابت النظام الجديد الذي تريده الولايات المتحدة، وعليه فان الديموقراطية ضمن الإطار والمنظور الجيوبوليتيكي تعبر عن الهيمنة الأيديولوجية للمركز إزاء الأطراف، فسعي المركز من اجل إلزام الأطراف بالأخذ بالديموقراطية شرطا للحصول على المعونات الاقتصادية ما هو تأكيدا للهيمنة الأيديولوجية على هذه الدول.(١)

٢- اقتصاد السوق: حينما ألقى الرئيس بوش خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول- أكتوبر ١٩٩٠، قال في خطابه "أنه يرى عالما بحدود مفتوحة وتجارة مفتوحة" وكأنه يداعب أحلام آدم سميث في مقولته المشهورة " دعه يعمل.. دعه يمر" تعبيرا عن إيمانه بالتبادل الحر.(٢) لقد أكد على الحرية الاقتصادية كشرط ضروري للرفاه، وان المبادرة الفردية الحرة تشكل شرطا ضروريا لتطور اقتصادي واجتماعي مثمر.(٣) فالعمل على التطور الاقتصادي كمدخل للعلاقات الدولية في المستقبل،عبر فتح أسواق جديدة، وإطلاق سياسة التبادل الحر، بهدف تقليص الفارق المعاشي الذي يفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والذي يشكل في حالة إهماله عدم استقرار أمني دائم.(٤)

٣- الشرعية الدولية: وتتمثل في تفعيل منظمة الأمم المتحدة لأنها تجسد هذه الشرعية،وهذا ما أكده الرئيس بوش في نيسان-ابريل١٩٩٠، أمام جمعية الصحافة العالمية في موسكو " إن النظام الدولي الجديد يولد في عالم يختلف كليا عن الذي نعرفه،عالم يسود فيه القانون بدلا عن شريعة الغاب وتقر الأمم بمسؤوليتها في سبيل الحرية والعدالة...نحن الآن أمام منظور جديد للأمم المتحدة كما تصورها مؤسسوها".(٥) وقد أكد هذا أيضا في تشرين الأول-أكتوبر من العام نفسه، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بقوله "إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول... وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند إلى التشاور والتعاون والعمل الجماعي، ونجاحه من خلال المنظمات الدولية والإقليمية... مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات... وقد حان الوقت لبناء دور الأمم المتحدة في هذه المساعي بصورة أكثر أساسية".(٦)

لقد وضعت الولايات المتحدة الأميركية الأمم المتحدة في دائرة الآليات التي يمكن من خلالها تنفيذ استراتيجياتها العالمية، وليصبح التركيز الأساس على مجلس الأمن بعده الجهاز التنفيذي الاممي، لهذا بدأت أعادت تأكيد مفاهيم سابقة عن السلام وصنع السلام ومفهوم السيادة والسلطان الداخلي

---

[1] الطعان، عبد الرضا: الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد، في البستاني، باسل(محرر): مصدر سابق ذكره ص١٧٦-١٨٣

[2] نقلا عن، هادي، رياض عزيز: مصدر سابق ذكره ص٢٢٣

[3] المصدر نفسه ص٢٣٢

[4] شكارة، احمد عبد الرزاق: مصدر سابق ذكره ص٢٠٣

[5] نقلا عن، يوسف، باسل: النظام الدولي الجديد وحقوق الإنسان، في البستاني، باسل(محرر): المصدر السابق ص٤٧

[6] نقلا عن، هادي، رياض عزيز: المصدر السابق ص ص٢٠٦-٢٠٧

للدولة، كما سمحت للمنظمة بالتدخل في مسائل هي من صميم الاختصاصات الداخلية، فتحولت المنظمة إلى أداة لتوفير الغطاء الشرعي للتدخلات الأميركية التي أعقبت عام ١٩٩٠، لاسيما ما يتعلق منها بأزمة الخليج، فأظهرت الولايات المتحدة قدرة فائقة في تعبئة معظم حكومات العالم خلفها عام ١٩٩١، واستندت في ذلك إلى تغطية قانونية من خلال الشرعية الدولية طول الأزمة وهي (٢١) قرارا صدرت من المدة بين ٢/آب-أغسطس حتى٩/نيسان-ابريل١٩٩١.[١]

وهكذا جاء اجتماع قمة مجلس الأمن في ٣١/كانون الثاني/يناير١٩٩٢، لتؤكد ما طرحه الرئيس الأميركي من أفكار وأراء حول الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية الاقتصادية، لتؤكد أهم المبادئ الفكرية للنظام الدولي الجديد كما طرحته الولايات المتحدة الأميركية.[٢]

٤- حقوق الإنسان: لقد عُدت مسالة حقوق الإنسان إحدى المداخل الرئيسة لقيام النظام الدولي الجديد.[٣] إذ غدا الاهتمام بحقوق الإنسان يعبر عن المصلحة القومية الأميركية التي تتجسد في نشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي.[٤] وهكذا بدأت الأوساط الغربية تروج لفكرة "عالمية حقوق الإنسان".[٥]

وفي ضوء ذلك عُدت أثارة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان لا يمكن اعتدادها تدخلا في الشؤون الداخلية للدول، بل واجب يقع على عاتق الجماعة الدولية وكل الدول متفردة أو مجتمعة.[٦] فبدلا من النظام القائم على مصفوفة من الدول المتساوية في السيادة يطرح الآن نظام بديل يقوم على حق أو ربما واجب المجتمع الدولي في التدخل حيثما يوجد انتهاك متعمد للحقوق الأساسية للجماعات البشرية، حتى ولو كانت السلطة القائمة هي المسؤولة عن هذا الانتهاك.[٧] وهذا ما أشار أليه وزير الخارجية الأميركي من إن "الولايات المتحدة ستعمل على تشريع قواعد لمعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان وستقوم بالربط بين المساعدات الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان".[٨] وبذلك عُد التدخل الإنساني احد أشكال

---

[1] الياسين، ضاري رشيد: الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأميركية (رؤية مستقبلية)، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(١٤)، ١٩٩٧ ص٩

[2] للمزيد ينظر، العادلي، منصور: القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(١٢٧)، ١٩٩٦ص١١٠

-المجذوب، أسامة: المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٠٩)، ١٩٩٢ص١١٧

[3] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص٥٤

[4] يوسف، محمد ميثم: حقوق الإنسان في ظل التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥ص٦٢

[5] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص٣٠٢

[6] هادي، رياض عزيز: مصدر سابق ذكره ص٢١١

[7] ميرل، مارسيل: مصدر سابق ذكره ص٢١

[8] نقلا عن، العزاوي، دهام محمد: التدخل الإنساني والدور الجديد للأمم المتحدة رؤية نقدية في ظل الواقع الدولي المعاصر، مجلة آفاق استراتيجية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ع(٢)، ٢٠٠٦ص٢٠٣

التدخل الذي تمارسه دولة معينة أو مجموعة دول أو هيئات أو منظمات دولية أو إقليمية على أساس أنساني.[1]

لقد وظفت الولايات المتحدة حقوق الإنسان على نطاق واسع من خلال تقنين وشرعنة استخدام القوة العسكرية لحماية هذه الحقوق أو ما يسمى بمبدأ "التدخل الإنساني"، وجاء ذلك من خلال عد أن انتهاك حقوق الإنسان يمثل تهديد للسلم والأمن الدوليين، مما يسمح لمجلس الأمن من خلال استخدام الفصل السابع من الميثاق إلى إجازة استخدام القوة العسكرية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وقد جاء أول تطبيق فعلي لذا المبدأ عام ١٩٩١، والذي تمثل بإصدار قرار مجلس الأمن ذو الرقم (٦٨٨) ضد العراق والذي يتناول قضية قمع السكان المدنيين العراقيين في أرجاء كثيرة من العراق، بما فيها المناطق التي يقطنها الأكراد في شماله، والتي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.[2] ولم يقتصر التدخل في العراق وإنما توالت التدخلات الأميركية بمبدأ التدخل لأغراض إنسانية في الصومال ،رواندا، هاييتي، وبعدها في يوغسلافيا سابقا.[3] وكما هو الآن في ليبيا حاليا من خلال عملية "فجر اوديسا" لحماية المدنيين الليبيين من القمع السلطوي لنظام القذافي.

وفي ضوء ما تقدم، حاول النظام الدولي الجديد، إعادة ترتيب الخارطة الجيوبوليتيكية في أوروبا والعالم على السواء، كما أعطت لنفسها صاحبة هذه الرؤية الحق بالتدخل ضد أي قوة تحاول الإخلال بمصالحها، أو خرق قواعد النظام التي وضعته.

وعليه يمكن إجمال أهم أهداف الولايات المتحدة من النظام الدولي الجديد بالاتي:[4]

١. فرض معايير وأنماط جديدة للسلوك الدولي، لكي تتخذ أساسا للتعامل الدولي، بعدها مصورة على مقتضى المصالح والأهداف الأميركية.
٢. الإبقاء على تماسك المعسكر الغربي، والتمكين لاستمرار انضواء الدول الصناعية الكبرى تحت لواءها، وذلك ضمانا لاستمرارية صورة النظام الدولي أحادي القطبية بزعامتها.
٣. التأكيد على حقها في التدخل سياسيا وعسكريا في أية منطقة في العالم.
٤. استخدام منظمة الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على أي تحرك عسكري أو سياسي تقوده، أي جعلها أداة للعمل الجماعي.
٥. الحد من انتشار السلاح النووي على المستوى العالمي.

---

[1] بسيوني، عبير: مصدر سابق ذكره ص٢٤٢
[2] الحطاب، رياض مهدي عبد الكاظم: مصدر سابق ذكره ص١٥١
[3] للمزيد ينظر، محمود، احمد إبراهيم: الأمم المتحدة وحفظ السلام في أفريقيا، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١١٢)، ١٩٩٥ص ص١٢٥-١٢٧
[4] مصطفى، ممدوح محمود: مصدر سابق ذكره ص ص٤٧-٥٧

المطلب الثاني

بيل كلينتون (١٩٩٣- ٢٠٠١)

بسبب هذه المدخلات الجديدة التي أثرت على الإدراك الاستراتيجي الأميركي، ومن ثم في خطط تصورها الجيوبوليتيكية، فقد انتهجت إدارة بيل كلينتون مبدأين جيوبوليتيكيين قائمان على تقيمها للفرص التي يمكن أن تتحقق ، والتهديدات التي يمكن أن تتجاوزها في هذه الحقبة التاريخية المهمة للهيمنة الأميركية. ليتجسد هذين المبدأين في استمرار توسع حلف الناتو، واستراتيجية الاحتواء المزدوج.

أولا/ استمرار وتوسع حلف شمال الأطلسي (الناتو):

كان لانتهاء الحرب الباردة، وزوال حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفياتي مدعاة لإثارة التساؤلات حول جدوى، ومستقبل حلف الناتو، وقيمته الحقيقية بعد تغير الظروف الاستراتيجية التي وجد من اجلها، لذلك اعتقد الكثير من المعلقين والمحللين الاستراتيجيين بانتفاء مبرر وجود هذا الحلف واستمراره كحلف عسكري يعمل على استراتيجية المجابهة والتحدي والصراع والتلويح باستخدام الأسلحة النووية في حقبة الحرب الباردة، إذ يشير تاريخ الأحلاف إلى أن مصيرها يؤول للزوال باختفاء التهديد الذي أقيمت من اجله، غير إن تطور الأحداث قد سار عكس هذا الاتجاه، إذ أريد لحلف الناتو أن يستمر ويتجدد ويتوسع نحو المشرق وليكون اكبر حلف عسكري في العالم، وبدأ الحديث يتردد عن ضرورة تكييف استراتيجيته مع المعطيات الجديدة للعلاقات الدولية، وإجراء إصلاحات مهمة في بنيته وتحديد أولويات أهدافه وتوسيع مديات عمله لكي يتمكن من القيام بمهام جديدة تناط أليه والاضطلاع بدور أساس في أوروبا والعالم.[١]

وقد جاء هذا التصور والإدراك بشكل واضح وجلي للرئيس بيل كلينتون باستمرار وتوسيع حلف الناتو على الرغم من إصرار الإدارة التي سبقته على ذلك، غير إن إصرار كلينتون كان اكبر من الإدارة السابقة حيث أكد بان المسألة ليست في معرفة ما إذا كان الحلف سيستمر بل متى يحصل ذلك. وفي ضوء هذا، قاد كلينتون عملية توسع الناتو وباتجاهين، الاتجاه الأول أفقي من خلال زيادة عدد الأعضاء، والآخر عمودي من خلال زيادة المهمات والوظائف الملقاة على عاتقه.

فعلى المستوى الأفقي، بدأ حلف الناتو عملية تكييف وتأقلم لكي يجدد دور جديد له في الشؤون العالمية شمل توسيع عضويته، والترحيب ببلدان جديدة من أوروبا الشرقية.[٢] فالإدراك الذي انطلق

---

[1] الشالجي، مندوب أمين : تطوير التحالفات العسكرية الأوروبية وانعكاسها على العرب، في فيصل عودة الرفوع وآخرون: العرب والقوى العظمى، العرب وأوروبا، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣٤)، ١٩٩٩، ص ص ٦٩ – ٧٠.

[2] هاغل، تشاك : دور الحلف الأطلسي في تحقيق الأمن في الشرق الأوسط الكبير، ١٧/أيلول – سبتمبر/٢٠٠٤، مكتب برامج الأعلام الخارجي، نشرة واشنطون. http://usinfo.stat.gov

منها الناتو لتقيم خطط التصور، هو وجود فراغ امني في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية بعد زوال الاتحاد السوفياتي، إذ أصبح من الضروري لديه إيجاد ترتيبات أمنية جديدة تملأ تلك الفجوة.(١) وبموجب ذلك كان لا بد من تكييف الحلف مع إفرازات البيئة الجديدة، لاسيما بعد إن تفجرت المشكلات والصراعات في بلدان وسط وشرق أوروبا، نظر إليها على أنها تهديداً للاستقرار في القارة الأوروبية، ومن ثم منطقة الاورو – أطلسية.(٢)

وعلى وفق ذلك فقد تم وضع شروط ومعايير العضوية، بأن تكون الدولة لها القدرة على تعزيز مبادئ الناتو وتوفير الأمن، وتؤيد قيم ومبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، وان تقع في شرق الحلف وعلى استعداد للمشاركة بفاعلية في برنامج الحلف ومؤسساته وآلياته مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق والتخطيط الدفاعي المشترك والتدريبات والمناورات مع الناتو، فضلاً عن تبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع قيادة الحلف.(٣)

وسيراً على ما تقدم، جاءت قمة مدريد في ٨ – ١٠/ تموز – يوليو/ ١٩٩٧، لتسجل الخطوة الحاسمة التي اتخذت في موضوع التوسع شرقاً لحلف الناتو، فقد أسفرت القمة عن اختيار مبدأ "التوسع المقيد" لدول ثلاثة فقط، وقد تم اختيارها لتنضم لعضوية الناتو في عام ١٩٩٩. وكانت هذه الدول هنغاريا (المجر)، بولندا وجمهورية التشيك.(٤) ولتنظم هذه الدول رسميا إلى حلف الناتو في قمة واشنطون المنعقدة في نيسان/ ابريل ١٩٩٩، ليصبح أعضاء الناتو تسعة عشر عضوا.(٥)

وجاء مؤتمر براغ المنعقد في تشرين الثاني – نوفمبر/ ٢٠٠٢، لتبدأ الخطوة الثانية في عملية التوسع الأفقي للناتو، إذ دُعيت سبع دول أخرى هي (بلغاريا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا) لبدء محادثات الانضمام إلى الحلف، والتي انتهت بانضمامها رسمياً في نهاية آذار –

---

[1] رويجودنري، راجياسري : توسع الناتو إلى شرق أوروبا تحدي مؤسساتي، ترجمة سميرة إبراهيم، في منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، ص١٤

[2] جاد، عماد:حلف الأطلنطي والحرب في البلقان،مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٣٧)، يوليو/١٩٩٩، ص ص ١٠٠ – ١٠١. للمزيد ينظر،

Simon, Jeffrey: Partnership for Peace: Charting A course for A New Era, US Foreign Policy Agenda U.S. Department of State,Vol.9, No.2, June/2004, p. p. 28 – 33

[3] **Mihailova, Nadezhda: Security in South – Eastern Europe and Bulgaria's Policy of Nato Integration, Nato Review, No.1, Vol.46, Spring/1998, p. p. 6 – 7**

[4] الأصفهاني، نبيه : الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد (يوليو/١٩٩٧)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٣٠)، ١٩٩٧، ص١٣٤. كذلك ينظر حول انضمام الدول الثلاث:

- **Solana Javier: on Course for a NATO of legations in 1999, NATO Review No.1, Vol.46, Spring/1998, p.p. 3 – 5.**

- بلانك، ستيفن : أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، في ايرل تيلفورد (إعداد): رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ع(١٣)، ١٩٩٧، ص٤٠.

[5] كابارني، ماريانا : إصلاح قطاع الأمن وتوسيع الناتو والاتحاد الأوروبي، في التسلح ونزع السلاح والأمن العالمي،ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٤٠٠

مارس/ ٢٠٠٤، وبذلك وصل عدد الدول الأعضاء إلى (٢٦) عضواً.[1] وجاءت الخطوة الثالثة من عمليات توسع الناتو عام ٢٠٠٨، حين دعيت كل من ألبانيا وكرواتيا إلى عضوية الحلف، لينضما رسميا إلى الحلف عام ٢٠٠٩، ليصبح عدد أعضاء الناتو ٢٨ عضوا. وهكذا ليصبح باب حلف الناتو مفتوحا لدول كانت في السابق ضمن المنظومة الشيوعية.

أما على المستوى العمودي، فقد توسع حلف الناتو كثيرا في هذا الاتجاه، إذ تحول في المهام من مواجهة تهديد مباشر من حلف وارسو إلى تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، مما أدى إلى تغيير مضمون التحالف، فإلى جانب استمرار مهامه الأساسية التقليدية أي الدفاع الجماعي، برزت مهمة بناء هيكل جديد للسلام في كل أوروبا مما يقتضي دعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي في دول المعسكر الشرقي (السابق).[2] فضلا عما تقرر من إدخال تغييرات على الاستراتيجية العسكرية للحلف بحيث تستطيع العمل خارج المنطقة (Out Area) المحددة له. إذ شخصت بان المخاطر التي تواجه الدول الأعضاء في الحلف لن تأتي من عدوان محدد على أراضيهم، وإنما من أوضاع وظروف ناجمة عن صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، ولاسيما الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية التي تهدد امن واستقرار أوروبا، كما إن امن الدول الأعضاء في الحلف يمكن أن يتأثر بانتشار أسلحة الدمار الشامل وعرقلة تدفق الموارد الحيوية وعمليات الإرهاب والتخريب.[3]

وأمام هذا فقد عمل الناتو على توسيع مهامه وإيجاد مفهوم استراتيجي جديد يتسق والتطورات في البيئة الدولية، وهكذا جاءت قمة واشنطون ١٩٩٩،لتضمن للناتو مهمتين جديدتين للمنطقة الاورو- أطلسية هما : 'إدارة الأزمات' و'الشراكة'، ومن ثم حددت مهمات الحلف لتشمل:[4]

١. العمل على توفير مناخ أوروبي مستقر.
٢. توفير إطار أطلسي أساس لدول الحلف، لإجراء مشاورات حول أي مسألة تمس مصالحهم الحيوية.
٣. القيام بوظيفة رادعة ودفاعية أمام أي تهديد بعدوان يستهدف أي دولة من دول الحلف.

---

[1] سياسة حلف شمال الأطلنطي في شرق أوروبا عهد استراتيجي جديد، المكتبة الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٧)، ٢٠٠٤، ص٢٦٢.

[2] العزاوي، رند حكمت: حلف شمال الأطلسي والجهود الأميركية لتكريس الاستراتيجية الجديدة للحلف، في حلف شمال الأطلسي الناتو الرؤية الأوروبية وخيارات الاستراتيجية الأميركية، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤١)، ٢٠٠٠، ص٢٨.

[3] جاد، عماد: المصدر السابق ص ص ١٠١ – ١٠٢.

[4] مظلوم، محمد جمال : حلف الناتو ودوره الجديد في المنطقة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، ع(٨٤)، ٢٠٠٦، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.kkmaq.gov.sa

٤. البقاء على أهبة الاستعداد للمساهمة في كل حالة على حدة وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات.
٥. التشجيع على إقامة علاقات واسعة من الشراكة والتعاون والحوار مع دول المنطقة الاورو – أطلسية الأخرى لتعزيز المكاشفة والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع الحلف.
٦. التصدي للمخاطر من خلال التعامل مع الأزمات المحتملة في مرحلة مبكرة وتعزيز الإجراءات السياسية في إطار مفهوم واسع للأمن.

لذلك فقد اخذ الحلف يتبنى مبدأ إدارة الأزمات داخل مسرح عملياته التقليدية، إذ يعمل هذا المبدأ على احتواء الأزمات وحلها سياسياً قبل أن تتحول إلى صراع مسلح، وإذا ما تحولت إلى صراع، فانه سيلجأ إلى استخدام قواته التقليدية بشكل تعرضي محدود، على شكل ضربات جوية تأديبية وعقابية من اجل إرغام أطراف الصراع بالرجوع إلى الحلول السلمية للازمة. وإذا ما اضطر لاستخدام قواته التقليدية برياً فسيكون ذلك في أضيق الحدود ولغرض الإغاثة الإنسانية أو إقامة المناطق الآمنة بين أطراف الأزمة بعد انتهائها. أما خارج المنطقة الأطلسية، فان المفهوم الاستراتيجي للحلف يعمل على ضرورة تطوير القوات التقليدية بحيث تكون اصغر حجماً وأكثر قدرة على الحركة والمناورة للوصول إلى مناطق الأزمات البعيدة بوقت قياسي، لكي يتمكن الناتو من تحقيق تفوق جوي وسيطرة تامة على البحار والمحيطات، تمكنه من نقل المعركة إلى ارض الخصم، إذ يأخذ الناتو في مواجهة الأزمات الخارجية بمبدأ الهجوم الذي يتراوح بين التعرض المحدود والتعرض الواسع.[١]

وهذا ما مثله تدخل الحلف في البوسنة وكوسوفو ومقدونيا، إذ أكد "خافيير سولانا" بأن الاستراتيجية الجديدة التي اقرها الحلف خلال قمة واشنطون، تؤكد تغيير دوره من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل العسكري في النزاعات الإقليمية داخل حدوده وخارجها، إذ انه يوسع مهامه ويكلفه للمرة الأولى بإدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوروبية وخارجها، وأشار إلى إن الدور الجديد يعد خطوة مهمة لمساعدة الحلف في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، كما انه يعني امتداد الحلف إلى ما وراء الحدود الأوروبية لتشمل الشرق الأوسط والخليج العربي وشمال وشرق ووسط آسيا.[٢]

---

[1] الحيالي، نزار إسماعيل: المهمات الجديدة للناتو والتطبيقات المحتملة، دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣)، شتاء ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، ص ص ٣٧ – ٣٨.

[2] الهواري، عبد الرحمن رشدي: : المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٣٧)، يوليو/١٩٩٩، ص٢٧٩.

وبهذا فان قمة واشنطون قد رصدت ملامح التغيير في المفهوم الاستراتيجي للناتو، والانتقال بـه من مفهوم "أمن الدول الأعضاء" إلى اعتماد مفهوم "المصالح الأمنية كأساس لعمل الحلف"، فضلاً عن بدء مرحلة جديدة في تاريخ الحلف يأخذ فيها المبادرة بشن الهجوم ضد الطرف أو الأطراف التي ترى قيادته السياسية أنها تمثل تهديداً لمصالح الحلف. مما تجاوز هذا المفهوم صيغة الدفاع عن دول الحلف إلى صيغة الدفاع عن مصالح الحلف.[1] إذ منح الحلف لنفسه الحق في القيام بما يطلق عليه "المهـام الأمنيـة" الـذي يسمح للحلف بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يمتاز به هذا المفهوم من مرونة في التفسير تجعله يصل إلى ابعد المديات.[2] وهذا يعـني إسـقاط الجغرافيـة ومـا تمثلـه مـن حـواجز علـى المجـال الأمـني للحلف.[3]

ومن خلال هذه المهام والمخاطر، فقد أوكل الحلف إلى نفسه معالم ومفاهيم أساسية تتناسب ودوره الجديد، والتي أهمها : أولا التزام أعضاء الناتو مع مطلع القرن الحادي والعشرين بالدفاع عن شعوبهم وأراضيهم وحريتهم، وهو التزام يقوم على الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القـانون، وثانياً، العزم على مواجهة التحديات والمخاطر الأمنية الجديدة وأهمها التقلبات وعدم الاستقرار سواء داخل المنطقة الاورو – أطلسية أو المناطق المحيطة بها، ثالثا، ينبغي علـى الحلـف أن يـضع في الحـسبان الإطار الكوني، فقد تتأثر المصالح الأمنية ودوله بسبب مخاطر ذات طبيعـة أوسـع مـن مجـرد العـدوان المسلح على أراضي إحدى دوله، بما في ذلك الأعمال الإرهابية والتخريبيـة والجريمـة المنظمـة، وإعاقـة تدفق الموارد الحيوية إلى الدول الأعضاء، رابعاً، إن الحلف على استعداد للمعاونـة في عمليـات حفـظ السلام وغيرها تحت سلطة مجلس الأمن، أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، خامساً، يأخـذ الحلفـاء مأخذ الجد دورهم المتميز في تقوية الرقابة الدولية على الأسلحة، ونزع الـسلاح بـشكل واسـع وأكثـر شمولية، ويقوم الحلف بتعزيز جهوده السياسية لخفـض المخـاطر الناجمـة عـن انتـشار أسـلحة الـدمار الشامل، ومنع هذا الانتشار، سادساً، سـيحكم المفهـوم الاسـتراتيجي للنـاتو وحجـم قواتـه التقليديـة والنووية، وترتيباته الدفاعية والجماعية، وستتم مراجعته في ضوء الظروف الأمنيـة المتطـورة. وفي هـذا الإطار تم إطلاق "مبادرة القدرات الدفاعية" في قمة واشنطون ١٩٩٩ الـتي تهـدف إلى تحـسين القـدرات الدفاعية للحلف وضمان فعالية أي عمليات متعـددة الجنـسيات في المـستقبل، وإيجـاد معـايير موحـدة للاشتراك والتنسيق في تبادل المعلومات.[4]

---

[1] حسن، حارث محمد: المنظور الأوروبي الجديد لحلف النـاتو، في حلف شمال الأطلسي (النـاتو) الرؤيا الأوروبية وخيارات الإستراتيجية الأميركية، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤١)، ٢٠٠٠، ص٣٦.

[2] الهواري، عبد الرحمن رشدي: مصدر سابق ذكره ص٢٨٢

[3] عبد الصادق، علي: النـاتو والشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٣)، يناير/٢٠٠٦، ص١٦١.

[4] الهواري، عبد الرحمن رشدي: المصدر السابق ص٢٨١.

غير إن واقع أحداث ١١/ أيلول – سبتمبر/ ٢٠٠١، قد قلبت كل النظريات الأمنية حتى نظرية الردع النووي، وأسلحة الدمار الشامل، وأحدثت متغيرات جذرية في السياسات الدولية، وأكد للدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة بأن هذه المرحلة لا تشبه أبدا ما كانت تتصوره هذه الدول.[١] إذ بعثت هذه الأحداث رسالة إلى الناتو مفادها بأن اكبر تهديد يواجهه اليوم هو مصدره مجموعات وشبكات إرهابية دولية، يتزامن معها احتمال حصول هذه المجموعات واستخدامها لأسلحة الدمار الشامل.[٢] فهذه الأحداث، أظهرت بجلاء صنفاً جديداً أكثر خطورة من أصناف الإرهاب الدولي، وهو وجود منظومة مكتفية ذاتياً، لا ترتبط بأي دولة اقتحمت الميدان الدولي بعدّها لاعباً جديداً على الصعيد الدولي.[٣] لذلك فان هذا التهديد للإرهاب والخوف من امتلاكه أسلحة دمار شامل تتطلب من الناتو تكيفاً جديداً منه ورد فعل سريع إزاء هذه التهديدات، أي يتطلب فريق مختلف يمتاز بالسرعة، فضلاً عن ذلك فان هذه التهديدات تتطلب أيضا قدرات عسكرية للرد السريع وتقدير القوة والحماية من أسلحة الدمار الشامل.[٤]

وجاءت قمة "براغ" في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، والتي تعد قمة التحولات بالنسبة للناتو من اجل مواجهة مسؤولياته الجديدة في القرن الواحد والعشرين، إذ عملت على توسيع مهام الناتو بشكل أكبر من خلال تبنيها مبدأ "الضربات الوقائية" في استراتيجية الناتو، وبذلك فان الناتو يمكن شن ضربات إذا شعر بالتهديد، وإذا تم الاعتداء عليه، ولجعل الضربات الوقائية عملية من الناحية الفعلية، فان القمة أعطت الضوء الأخضر لإنشاء قوة الرد للناتو للتدخل السريع، والتي يمكن التحرك من خلالها والانتشار السريع إلى مناطق الأزمات.[٥] ولجعل استراتيجية "الضربات الوقائية" شيء عملي، فانه خلال القمة تم تطوير مفاهيم عسكرية لمكافحة الإرهاب، ووضعت تصورات عسكرية خاصة تعبر عن تلك المفاهيم، كما تم الاتفاق على وضع خطة عمل مشترك ضد الإرهاب، وتم الاتفاق أيضا على تطوير قدرات الحلف العسكرية في مجالات النقل الاستراتيجي، لتصل قدرات الحلف إلى أربع مرات حجم قدراته وقت انعقاد المؤتمر.[٦] وعليه شكلت قوة الرد السريع للناتو إشارة مرئية من التغيير من موقف الدفاع

[1] الجاسور، ناظم عبد الواحد: تأثيرات الحادي عشر من أيلول في السياسات العالمية... مصدر سابق ذكره ص٥.
[2] هاغل، تشاك: مصدر سابق ذكره.
[3] بريماكوف، يفجيني :العالم بعد ١١/سبتمبر وغزو العراق،تعريب عبد الله حسن، مكتبة العبيكان،الرياض، ٢٠٠٤ ص١٧
[4] Ruhel, Michael : Nato after Prague : Learning The Lessons of 9/11, Parameters articles, The US army War College, Summer 2003, p.91
[5] فيجيس، اليساندرو: مستقبل الناتو وتوسعه شرقا وفي البحر المتوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٢٢.
[6] حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت www.ahram.org.eg

إلى المهمات الجديدة.(١) وهذا ما أكده اجتماع وزراء خارجية الناتو في 'ريكيا فيك' في ٢٠٠٢، وقد اتفقوا على انه 'لكي يضطلع بمسؤولياته – الناتو – الكاملة لتنفيذ مهامه، ينبغي إن يكون قادراً على أن يضع في الميدان قوات تستطيع التحرك سريعاً إلى حيثما تكون هناك حاجة أليها، والاستمرار بأداء المهام والعمليات لفترة طويلة وفي أماكن بعيدة، وان تحقق أهدافها'.(٢)

ولهذا فهي تنص على الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها تلك القوات في المستقبل من حيث إنها اصغر حجماً، وأكثر قدرة على الحركة والمناورة والوصول إلى مناطق الأزمات بوقت قياسي، إذ تحقق للحلف تفوقاً جوياً ساحقاً وسيطرة تامة على البحار والمحيطات مما تمكنه من نقل المعركة إلى ارض الخصم.(٣)

ومنذ تلك اللحظة والولايات المتحدة وحلفاؤها يعملون على إعادة بناء الحلف من تحته إلى أساسه لمواكبة ما يتطلب، فخلال اجتماع قمة براغ ٢٠٠٢، وافق الحلفاء على مسودة إنشاء حلف جديد يختلف من حيث المهام والعضوية والقدرات عن المؤسسة القديمة أيام الحرب الباردة.(٤) فمنذ اجتماع براغ حدث تطوران هائلان بالنسبة للناتو: فضلا عن توسع الحلف ليضم (٢٦) عضواً فقد تولى الناتو قيادة قوات المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في أفغانستان، وهي أول عملية يقوم بها الحلف خارج أوروبا خلال (٥٥) سنة من تأريخه.(٥) وقيام الحلف بـ'عملية الجهد النشيط' في حوض المتوسط لمنع النشاطات البحرية غير الشرعية ومنع تحرك الإرهابيين.(٦)

وفضلاً عن ذلك، فان قمة اسطنبول المنعقدة عام ٢٠٠٤، كشفت أيضا عن تحول جذري في عمل الناتو ومهماته التي يتعين عليه القيام بها سواء من حيث النطاق الجغرافي الذي يعطيه أو من حيث طبيعة المهام، إذ اتسع نطاق الحلف ليشمل العراق ودول الخليج العربي بعدما شمل أفغانستان وجنوب المتوسط، إذ تمت الموافقة على المفهوم الاستراتيجي والخطة العملياتية لمهمة الناتو التدريبية وتقديم

---

[1] **Onys Zkiewicz., Janusz : The Central Issues for Nato, The Main issues from The Presentation give at the State Department Conference on Nato, Washington DC., October/2003, p. p. 28 – 29.**

[2] نقلا عن، بارديو، جيمس وكريستوفر بينت: عمليات الناتو المتطورة، مجلة حلف الناتو، ربيع ٢٠٠٦، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت www.Nato.int

[3] الحيالي، نزار إسماعيل: دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص١١١

[4] بيرنز، ر. نيكولاس : يبقى الحلف الأطلسي تحالفنا الأساسي، ٢٠٠٤، عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطون http://usinfo.state.gov.

[5] جونيور، جوزيف ر. بايدن : اجتماع القمة في اسطنبول : الاستعداد لمواجهة التحدي، ٢٠٠٤، عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطون http://usinfo.state.gov

[6] جونز، أ. اليزابيث: الولايات المتحدة والحلف الأطلسي شراكة ناشطة فعلاً، ٢٠٠٤، عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطون http://usinfo.state.gov

المساعدة لقوات الأمن العراقية وتقديم العون لمساندة الانتخابات التشريعية الـتي جـرت فيمـا بعـد في ٣١/ كانون الثاني – يناير/ ٢٠٠٥.(١)

وتوجت هذه التطورات والتوسعات العمودية للناتو عام ٢٠١٠، بإصدار مفهوم استراتيجي جديد له قائم على أساس إدراك أعضاء الناتو لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه، فقد جاء هذا المفهوم أكثر وضوحا وتحديدا بشأن تدخل حلف الناتو في الأزمات حيث تضمن ما يأتي: أولا، يمتلك الحلف مقدرات سياسية وعسكرية نادرة يمكنها التعامل مع الأزمات سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها. ثانيا، البيئة الأمنية لم تعد أراضي الناتو، إذ إن الـصراعات والاضـطرابات الـتي تـشهدها الدول الواقعة خارج حدود الناتو قد تلقي بظلالها على أمن دول الناتو نفسها، يقع ضمن هذا الإطـار قضية أمن الطاقة، حيث إن الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي من إمدادات الطاقـة يمـر عـبر أراضـي مختلف بلدان العالم، ومن ثم فان تلك الإمدادات قد تكون عرضـة للمخـاطر والهجمـات والانقطـاع. ثالثا، إن الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي الناتو قد تهدد مصالحه بشكل مباشر، ومن ثم يتعين على الناتو التدخل حيثما أمكنه وحينما اقتضت الحاجة ذلك للحيلولة دون اندلاع الأزمـات أو إدارتها، والمساعدة في إعادة أعمار المنطقة.(٢)

إن البيئة الأمنية الجديدة أعطت الناتو المبرر للاستمرار ليقوم بمهـام في غايـة الأهميـة، فهـو أولا، لايزال المنتدى الذي يتولى تنسيق السياسة الأمنية الاورو – أطلسية، وثانيـاً، إن الحلـف لا يـزال يقـوم بدور مهم في دمج وسط وشرق أوروبا في المؤسسات المدنية الأوروبية، وهـي أداة لتـشجيع الإصـلاح الديموقراطي والاقتصادي في هذه الدول، وإقامة مصالحة مع جيرانهـا، وثالثـاً، النـاتو هـو آليـة مهمـة لمواجهة أي تهديد للمصالح الغربية، وأخيرا، الحلف لايزال يلعب دوراً مهما في حفظ السلام بالنـسبة للغرب، كما حدث في البوسنة وكوسوفو(*) ومقدونيا (**) ومؤخراً في أفغانـستان وكـان الهـدف منهـا

---

[1] دانواي، بال وزدزسلو لاتشوفسكي: الأمن والمؤسسات الاورو- أطلسية، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ٢٠٠٣ ص١٤٠، كذلك ينظر بالتفصيل حول تدريب الناتو للقوات العراقية:

Lynch, Rick and Philip D. Janzen: NATO Training Mission – Iraq Looking to the future, JFQ Forum, Issue 40, quarter 2006, p. p. 29 – 34.

[2] كشك، اشرف محمد: حلف الناتو.. من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥)، يوليو ٢٠١١ص٢٢

(*) جاء تدخلا الناتو عسكرياً في كوسوفو عقب أكثر من عام من تصعيد العنف الأمر الذي يزيد من مخاطر تمدد النزاع إلى المنطقة بأكملها، ورداً على انتهاكات بلغراد المتكررة لقرارات مجلس الأمن القاضية بوضع حد لقمعها سكان ألبان كوسوفو، وفي مارس – آذار/١٩٩٩، قرر الحلف شن حملة جوية ضد التنظيمات العسكرية والمليشيات التابعة للحكومة اليوغسلافية المسؤولة عن أعمال القمع، لقد خلصت بلدان الناتو إلى استعمال القوة العسكرية لوقف أعمال اقمع ضد الألبان واستعادة الاستقرار إلى المنطقة، وقد استمرت الحملة الجوية (٧٨) يوماً، وتم الاتفاق بعد ذلك حول نشر قوة دولية في كوسوفو، إذ تم تفويض قوة (اكفور)، نتيجة اتفاق فني – عسكري تم التوقيع عليه من قبل حلف الناتو وضباط يوغسلافيين وقرار مجلس الأمن المرقم ١٢٤٤ وكان ذلك في حزيران –

المساعدة على ضمان الأمن، وعقد الانتخابات العامة، وتحسين قدرات القوات المسلحة وقوات الأمن الأفغانية، وذلك من خلال قوات الناتو المعروفة باسم "إيساف"، والضغوط المتزايدة للولايات المتحدة في جعل الحلف يقوم بدور اكبر في العراق من خلال تدريب قوات الأمن العراقية.[١] فضلا عن تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، في آذار/ مارس ٢٠١١، حيث بدأ أعضاءه الرئيسيون في شن هجمات على الكتائب الليبية.[٢]

لكن السؤال الذي يثار ما الأسباب الكامنة في الإدراك الاستراتيجي الأميركي لدى إدارة بيل كلينتون الذي حمل الولايات المتحدة على إبقاء الناتو وتوسيعه سواء بشكله الأفقي أو العمودي؟.

بانهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته الشيوعية، وجدت الولايات المتحدة إن موقعها وزعامتها للعالم الغربي معرضة للتحدي والخطر العظيم ما لم تجد الوسائل والآليات التي تديم هيمنتها وتضمن قيادتها وتعزز مركزها في النظام الدولي، لذلك وجدت خير وسيلة إلى تحقيق ذلك هو ما اعتمدته في عالم الحرب الباردة من أساليب واليات ووسائل، لكن مع إدخال بعض التغييرات والتكيفات التي تتلاءم وتتأقلم مع البيئة الدولية الجديدة، وعليه عملت على تكييف الناتو وبما يناسب البيئة الناشئة وعلى المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية.

فعلى المستوى الأمني-العسكري، فان الاستراتيجية الأميركية تنطلق من واقع "إذا عملنا فقط ندوم".[٣] لذلك تركز الاستراتيجية الأميركية على دور القوات المسلحة لها كمرتكز بالغ الأهمية لاستراتيجية الأمن القومي، وتقوم هذه الاستراتيجية على أن الوجود العسكري البحري في أعالي البحار والأنشطة العسكرية في وقت السلم، تساعد في ردع العدوان وبناء التحالفات، كما تفيد أيضا في ضمان الاستقرار الإقليمي، كما أنها تشكل أداة رئيسة للدور الأميركي على الساحة الدولية.[٤] لهذا فان العقيدة العسكرية الأميركية وحسب استراتيجية الأمن القومي لها هي الأساس لبناء وصياغة الاستراتيجية العسكرية الأميركية للمستقبل، وتتلخص أهداف هذه الاستراتيجية بما يحقق تنفيذ سياسة خارجية فعالة تقود وتدير الأحداث الدولية بدلا من مراقبتها ثم العمل على احتوائها أو مواجهتها،

يونيو/١٩٩٩. ينظر في ذلك: الناتو في القرن الواحد والعشرين، (Nato Otan, Nato Public Diplomacy Division, Brouxells) ٢٠٠٤ ص١٧.

(**) وفي جمهورية يوغسلافيا السابقة مقدونيا، استجاب الناتو في أغسطس – آب/٢٠٠١ لطلب من رئيس الدولة لنزع سلاح المجموعة العرقية الألبانية التي كانت أنشطتها تهدد الأمن والاستقرار في البلاد،ينظر في ذلك، الناتو في القرن الواحد والعشرين: المصدر السابق ص١٧.

[1] سياسة حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا، مصدر سابق ذكره، ٢٦٢.

[2] كشك، أشرف محمد: المصدر السابق ص٢٢

[3] Coleston, John: Nato Transformation Mation – Capabilities for the 21st Century, At Rusl, London, 20/July/2006, p.6.

[4] حسين، خليل : الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأميركي، بوابة العرب، ٧/مارس/٢٠٠٥، عن شبكة المعلومات الدولية (انترنت) www.arabsgate.com

بمعنى إن إدارة الصراعات المسلحة على المستوى العالمي بأسلوب الفعل وليس رد الفعل، وبامتلاك المبادأة والحفاظ عليها، واعتناق استراتيجية الردع ضد القوى الإقليمية المناهضة لها كافة مع الاستعداد للحرب والنصر إذا تطلب الأمر ذلك، مما يؤدي بالنتيجة إلى فرض الهيمنة والإرادة على البيئة الأمنية العالمية.[١]

لذا فان الوجود العسكري للولايات المتحدة في الخارج بقدراتها وإمكاناتها وانتشارها الاستراتيجي والدعم اللوجستي هو الذي يضمن القيام بتدخلات عسكرية عنيفة.[٢] لأن الاستمرار في اعتماد استراتيجية القيادة والهيمنة العالمية من قبلها يتم من خلال تأكيد دورها العسكري "المنظم".[٣] إن الإطار الاستراتيجي الذي بلورته قيادات مدنية وعسكرية أشار إلى إن للولايات المتحدة مفهوماً واضحاً يتلخص في العبارة الآتية (**Forward Deployment**) أي الانتشار المتقدم في أقاليم أساسية مثل أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا. فضلاً عن القدرة في تعضيد الوجود الأميركي كلما نشبت أزمة إقليمية تحتاج إلى معالجة حاسمة وسريعة، ويرافق هذا المفهوم، مبدأ استراتيجي آخر هو "الالتزام المستمر **Continued Engagement**"، الذي وضع لبناته الأولى المستشار في البنتاغون في حينها "بول ولفووتز" في آب/ أغسطس/ ١٩٩٠.[٤] كما يؤكد هذا التوجه بأنه "يجب علينا أن نعمل على إعاقة انبثاق أي بنية دفاعية خالصة تقوم على تفكيك الحلف الأطلسي... مما يتطلب ضرورة الوجود العسكري الأميركي في الأماكن المهمة كي تضمن استمرارية الهيمنة الأميركية".[٥] وهذا ما ركزت عليه الوثيقة الصادرة عن البيت الأبيض عام ١٩٩٤ بعنوان "الاستراتيجية الأميركية للأمن القومي"، إذ أكدت بأن المطلوب عسكرياً هو الحفاظ على القدرة العسكرية لتصبح هي الدولة الوحيدة كونياً القادرة على إدارة أعمال قتالية عسكرية على نطاق واسع وشامل خارج حدودها في حربين كبيرتين فضلاً عن مواجهة أي خلل في التوازن العسكري من خلال ترتيبات مشتركة مع أصدقائها، أي إعداد القوات لمواجهة الصراعات المحتملة.[٦]

---

[1] الربيعي، كوثر عباس: تطور مفهوم الأمن القومي الأميركي، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٣٥)، ٢٠٠٢، ص٤٤.

[2] السامرائي، خليل إبراهيم: الانعكاسات الإقليمية للحرب في البلقان، دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣)، شتاء ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠، ص ص ٩ ــ ١٠.

[3] أمين، سمير: بعد حرب الخليج الهيمنة الأميركية إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(١٧٠)، نيسان ــ ابريل/١٩٩٣، ص١٣

[4] شكارة، احمد عبد الرزاق: مصدر سابق ذكره، ص ص ٥١ ــ ٥٢. كذلك ينظر:

- فراورنوي، ميشيل وآخرون: جميع الحروب المحتملة: نحو وجهة نظر جماعية للمحيط الأمني في المستقبل ٢٠٠١ ــ ٢٠٢٥، ترجمة إسماعيل نوري العزي، الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٥٦.

[5] نقلاً عن، كالو، دومنيكو: النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأميركية وتهميش الأمم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع(٢)، مايس ١٩٩٤ ص٥٦.

[6] الربيعي، كوثر عباس: المصدر السابق ص٣٢.

وعلى أساس ما تقدم فان التقرير الرسمي "للأمن القومي الأميركي للقرن القادم" الصادر في صيف ١٩٩٧، يؤكد بأن حلف الناتو يعمل على إعادة تركيز الاستراتيجية لردع التهديدات المتزايدة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الأميركية.(١) وعليه فان حلف الناتو يعطي القوام الصحيح في شروط الولايات المتحدة لدعم وتوجيه استراتيجية الأمن القومي لاسيما في تحول هذا الحلف وتكييفه مع البيئة الأمنية الجديدة.(٢) لذلك فان استراتيجية الأمن القومي الأميركية تقوم على ثلاثة عناصر رئيسة هي: تشكيل المناخ العالمي، والاستجابة للازمات على اختلاف أنواعها، والإعداد للمستقبل المجهول، مما يهدف بالنهاية إلى حماية وتعزيز المصالح القومية للولايات المتحدة عبر العالم.(٣) مما يجعلها في المستقبل مهيأة لصياغة الأحداث والاستجابة للتحديات.(٤) وهذا ما يوفره الناتو.

ومن خلال ذلك، سعت الولايات المتحدة إلى ربط بؤر التوتر المهددة للمصالح الغربية في العالم بشبكة واسعة من القواعد العسكرية، إذ إن نقل معدات المعركة من منطقة إلى أخرى لا يتجاوز بضع ساعات ليتم حشد عسكري هائل تستطيع من خلاله التحكم بكل مخارج ومداخل أي أزمة تهدد مصالحها.(٥) وفي ضوء ذلك جاء تصريح وزيرة الخارجية السابقة "أولبرايت" بقولها "سوف نحتفظ بوجودنا في كل مكان تقتضي الضرورة الدفاع عن مصالحنا فيه".(٦)

وتثبيتاً لمثل هذا الموقف أخذت الاستراتيجية الأميركية تشدد موقفها الداعي إلى أن أمن أوروبا سيظل مرتبطاً بأمن الولايات المتحدة. الذي كان رداً على الأطروحات الأمنية الأوروبية التي تبلورت عن مؤتمر مدريد عام ١٩٩٧ الداعي إلى "أوربة" الأمن والدفاع الأوروبي، والذي أعلنت الخارجية الأميركية "إن أي مشروع لصياغة امن أوروبي يوازي مع المطامح في إقامة الوحدة الأوروبية سينظر بشأنه وبجزم". وتوافقاً مع ذلك اصدر البنتاغون وثيقة تنص على "أن أميركا ستعمل وبجد على منع بزوغ أي قوة ربما تكون نداً مستقبلياً لها".(٧)

---

[1] رؤى مستقبلية لسياسة الدفاع الأميركية، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عن شبكة المعلومات الدولية (انترنت) www.ahram.org.eg.

[2] **Wage near, Henricus F.: US. Policy and Nato Transformation, USAWC strategy Research Project, US Army War College, 18/March/2005, p.1.**

[3] جونسون، وليم: المراجعة الدفاعية الرباعية، في، ايرل تيلفورد (إعداد): رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (٢)، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٢٥.

[4] لافليس، دوجلاس و دوجلاس جونسون: قضايا الجيش: زمن التغيير، في ايرل تيلفورد (إعداد): المصدر السابق ص١٠

[5] الجاسور: ناظم عبد الواحد: توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأميركية، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(١١)، كانون الثاني/٢٠٠١، ص٧٩

[6] نقلاً عن، اوتاكين، اناتولي: الإستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣ ص٢٥

[7] نقلاً عن، العمار، منعم: أوروبا بين حسابات التوحيد ومخاطر الانجرار وراء الهيمنة الأميركية، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٩٥)، ٢٠٠٢، ص٥.

فأوروبا التي تكون لها هوية عسكرية وسياسية محدودة ستستمر بكل تأكيد في أن يكون لها مصلحة في إقامة تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، وهذا التحالف سيكون الضمان ضد أي إحياء يحتمل حدوثه للتهديد العسكري لروسيا الاتحادية، وسيكون أساسا لردود أفعال مشتركة للتهديدات الخارجية إذا كان ينطوي على مصالح مشتركة.(١) لقد انطلقت هذه الرؤى من نظرة الواقعيين الجدد الذين يختلفون عن الواقعيين التقليديين، إذ يرى التقليديون بأن الدول تبني الأحلاف من اجل توازن القوى وهو التوازن الأكثر قابلية على الرصد والتثبيت والتصحيح بالموازنات من خلال أدوات التوازن التقليدي. أما الواقعيون الجدد فإنهم يولون الاهتمام إلى توازن النيات، وينطلق افتراضهم من إن توازن التهديد هو الأكثر أهمية لدى الدول في قيام الأحلاف وعملية البحث عن حالة توازن تقريبي بينهم.(٢)

وفي ضوء هذه النيات فان غياب الدور الأميركي في أوروبا سيؤدي وبشكل تلقائي إلى تأميم دول أوروبا الغربية لدفاعاتها وتجدد التنافس والصراع بين هذه الدول من جهة، وبينها وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى، وعليه فان حلف الناتو وطبقا للرؤى الأميركية، فان من واجبه أن يمنع قيام القوى الوطنية للدول الأوروبية بحل مشكلاتها إلا عن طريقه، مما يمنع في النهاية من استقلال السياسات الدفاعية و الأمنية للدول الأعضاء الذين يفترض أنهم يصيغون سياساتهم الأمنية في إطار الناتو وليس على أسس وطنية.(٣) وهذا ما أكده وزير الخارجية الأميركي الأسبق "الكسندر هيغ"، بقوله "دعنا نواجه الحقائق: إن حلف الأطلسي هو الآلة المستخدمة لحماية وضمان امن أوروبا من كوابيسها التاريخية، تلك الكوابيس المتمثلة في محاولة قوة عظمى السيطرة على القارة".(٤)

لذلك بات حلف الناتو يشكل ضرورة من ضرورات أمن الولايات المتحدة لأنه يعمل على منع التوترات، وبدونه ربما تعود أوروبا إلى ممارسة سلوكها السابق.(٥) وعليه أكدت إستراتيجية الأمن القومي الأميركي أهمية التحالفات والائتلافات لإنجاح الاستراتيجية العامة، والناتو احد أهم التحالفات الأميركية، والنجاح أو الفشل له سيؤثر في سياسة الأمن القومي الأميركي، وفي ضوء ذلك قادت الولايات المتحدة سياسة توسيع الناتو فضلاً عن إعادة تعريف دوره.(٦) لذلك عبرت عن إن عملية توسيع الناتو وبقائه بأنه تأسيس "معمار" امني أوروبي جديد يتوافق وجملة التغييرات التي حدثت

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: عواقب انتهاء الحرب الباردة على الأمن الدولي، سلسلة أوراق دلفي، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن، ع(٢٥٦)، شتاء ١٩٩١-١٩٩٢ ص١٩

[2] نعمة، كاظم هاشم: حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٣ ص٦٦

[3] زرنوقة، صلاح: الناتو بين مرحلتين، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٩)، ١٩٩٧، ص ص ٧٠ – ٧١.

[4] هيغ، الكسندر: ماذا تعني "الشراكة من اجل السلام" ، ترجمة نجوى أبو غزالة، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع(٣)، ١٩٩٤، ص١٩٤.

[5] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص٣٩.

[6] Wagenaar, Henricus F.: Op., Cit., p.3.

بعد انتهاء الحرب الباردة.(١) إذ انه جزء من استراتيجية التدعيم التي تبنتها الولايات المتحدة في علاقتها بأوروبا، أي عدم انفصال الأمن الأوروبي عن الأمن الأميركي.(٢)

هذه الأطروحات السابقة وضحها الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون بقوله : لماذا على أميركا أن لا تخرج من أوروبا؟ وذلك لان الولايات المتحدة عندما تجاهلت الأحداث الأوروبية تسببت لذاتها بأخطار كبيرة من خلال اشتعال حربين عالميتين، لذا فان دور الولايات المتحدة في الناتو لا تقوم الحاجة إليه لأسباب في ذاته، بل لأنه يعطيها تأثيراً غير مباشر ذا أهمية كبرى عند معالجة أمور مثل أزمة الخليج والنزاعات حول المسائل التجارية، وبدون وجود عسكري في أوروبا، سوف لا يكون للولايات المتحدة صوت في أوروبا، كما يسبب التخلي عن هذا الدول هو شغل الولايات المتحدة دور اللاعب الثانوي، وبذلك فقد أقصيت الولايات المتحدة عن أي دور ذي شأن في "المسرحية الجيوبوليتيكية الجديدة لأوروبا".(٣) وفي حلف الناتو فقط الولايات المتحدة تؤدي الدور القيادي في أوروبا، وإنها غير مستعدة لتسليم هذا الدور لذلك شكل توسيع الناتو والحرب على الإرهاب، مزيدا من تدخل الولايات المتحدة في الأمن الأوروبي.(٤)

فضلا عن ذلك فان من أهداف الطرف المهيمن، أن يختط لنفس سياسة تهدف إلى تفريق احتمالات التحالف ضده.(٥) فالمنافسون الأقوياء لأميركا يجب إضعافهم وان من الضروري تحذيرهم، وهذا ما جاءت به اولبرايت بأن "زعماء العالم الذين يصرون على إن العالم ما يزال – أو يجب أن يستمر – متعدد الأقطاب، عليهم أن يراعوا إن دورهم الخاص ينبغي أن يتفق والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم... فالتحالفات الفعالة ليست خياراً، وإنما تأتي تحقيقاً لزعامة الولايات المتحدة".(٦) وهذا ما دعا أليه كيسنجر ومطالبته بتكييف الناتو في ضوء الحقائق الجديدة وليس التخلي عنه.(٧) لذلك فان الولايات المتحدة ومن خلال الناتو تهدف إلى تعظيم نفوذها في أوروبا، بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢، وإبقاء هذا الاتحاد في وضع لا يسمح له بالاستغناء عنها أو يعطيها مزيداً من الاستقلال عنها.(٨)

---

1 الجاسور، ناظم عبد الواحد: توسع حلف الناتو شرقاً... مصدر سابق ذكره، ص٧٧.

2 الشاهد، جاسر: تأثير استراتيجيات السياسة الأميركية على توجهات الناتو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٩)، يوليو/١٩٩٧، ص٩٨

3 نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره، ص ص ١٢١ – ١٢٢.

4 **Ruhel, Michael: Nato After Prague, Op., Cit., p.92.**

5 أبو خزام، إبراهيم: الحروب وتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاته الجدلية بالحرب والسلام، الأهلية، عمان، ١٩٩٨، ص١٦٤

6 نقلاً عن، اوتكين، اناتولي: مصدر سابق ذكره، ص٢٥

7 مصطفى، حمزة: في ضوء متغيرات أوروبا الشرقية والعلاقات بين العملاقين...ما مستقبل حلفي وارشو والناتو، آفاق عربية، ع(٢)، ١٩٩٠، ص٥١.

8 زرنوقة، صلاح: مصدر سابق ذكره، ص٧٤

لذلك عمدت الولايات المتحدة، إلى خلق عدة مخاطر تجيز لها بقاء واستمرار وتوسيع حلف الناتو، فمنها ما تعلق بروسيا الاتحادية، إذ تنطلق هذه الرؤية من أن الأهمية الجيوبوليتيكية لم تختفِ كعنصر في السياسة الدولية، ولا يزال الناتو يمثل "بوليصة تأمين" ضد أي امبريالية روسية جديدة، وبدون الولايات المتحدة ستكون أوروبا امتدادا"قارياً بل حتى رهينة لأوراسيا.[1] وهذا ما أكد عليه كل مخططي السياسة الخارجية والأمن القومي الأميركي من كيسنجر مرورا بريجنسكي ووصولاً إلى الكسندر هيغ، عندما أكدوا أن روسيا تبقى لاعباً جيواستراتيجيا رئيساً على رغم ما أصابها من ضعف، وان مجرد وجودها على نحو مكثف في الدول المستقلة حديثاً ضمن الساحة الاوراسية الواسعة فهي تمتلك أهدافا جيوبوليتيكية طموحة، وما إن تستعيد هذه الدولة عافيتها حتى تمارس تأثيرها وعلى حد كبير في جيرانها الغربيين والشرقيين.[2] فضلاً عن ذلك، فان روسيا تمتلك قوة نووية تفوق قوة الدول الغربية، وهي تعد القوة النووية العالمية الثانية بعد الولايات المتحدة، لذلك فهي تشكل خطراً حقيقياً يهدد امن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.[3] لذلك يتعين الحفاظ على الناتو كحاجز يمنع عودة روسيا الإمبراطورية بغرائزها الجيوبوليتيكية.[4]

فضلاً عن ذلك فان اخطر السيناريوهات التي تصورها الولايات المتحدة، هو التحالف الاستراتيجي بين روسيا والصين وربما إيران أيضا، فيكون تحالفاً مضاداً للهيمنة، لا تجمعه الأيديولوجية وإنما تجمعه "التظلمات" التي يكمل بعضها البعض الآخر، وعليه ولاستبعاد هذا الاحتمال مهما كان بعيداً، يقتضي بالاستراتيجية الأميركية إن تظهر مهارة جيواستراتيجية على الحدود المحيطية الغربية والشرقية الجنوبية لأوراسيا في آن.[5] لهذا تسعى الاستراتيجية الأميركية من خلال توسيع الناتو للحيلولة دون احتمالات تجدد الخطر السابق، فضلاً عن ضم بعض الدول الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي (السابق) بما يمكنها من الوصول إلى أبواب الصين ومحاصرتها والحيلولة دون إمكانية نشوء تحالف بين روسيا والصين لاسيما بعدما شهدته العلاقات بين البلدين من تحسن ملحوظ وإبرامهما عدداً من اتفاقيات التعاون المشتركة.[6]

أما المخاطر الأخرى المحتملة التي أشارت أليها الولايات المتحدة، وذلك من خلال الكشف عن وثيقة سرية تقول بأن المؤسسة العسكرية البنتاغون تعد ألمانيا الموحدة مصدر خطورة محتمل على دول

[1] كيسنجر، هنري: هل تحتاج ... مصدر سابق ذكره ص٤٤.
[2] بريجنسكي، زبيغنيو: خطة لأوروبا، في منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو، ترجمة سميرة إبراهيم، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص٣٦
[3] الظاهر، سمير: مستقبل الحلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوروبي الواقع... والآفاق، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٦٦)، ٢٠٠٤، ص٤.
[4] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٧٣.
[5] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج الكبرى... مصدر سابق ذكره ص٧١
[6] صالح، عبد الله: بعد قمة مايو، مصدر سابق ذكره، ص ص ٨٥ – ٨٦.

أوروبا الغربية.(١) إذ إن توحيد ألمانيا جعلها في ذروة قوتها الاقتصادية والسياسية في أوروبا عموماً والاتحاد الأوروبي خصوصاً، وبذلك فهي تستطيع بما لها من وزن جيوبوليتيكي أن تسيطر ليس فقط على المؤسسات الاقتصادية الأوروبية، بل وأيضا على مؤسساتها الأمنية والسياسية.(٢) لذلك فان ألمانيا لها الخيار أما الاستمرار في أن تكون ألمانيا أوروبية على نحو متزايد، وهذا الخيار لا يكون إلا ضمن ناتو موسع مع قيادة أميركية هي التي ترسم ذلك التوسع، أو أوروبا ألمانية وهذا الخيار لا يكون إلا في حالة إصابة الناتو بالاضمحلال والضمور.(٣) وهذا الاتجاه ما جعل الولايات المتحدة تؤكد في بداية توسيع الناتو أن تكون وجبتها الأولى هي دول "الفيسغراد"(*) لاحتواء الطموحات الألمانية، إذ دعا وزير الخارجية الأميركي الأسبق "جيمس بيكر" قيام "اتحاد بين بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا".(٤) إذ رأت الإدارة الأميركية بأن توسيع الحلف سيساعد على دعم الإصلاح وجهود دول أوروبا الشرقية، كما انه يزيد الحوافز لالتزام هذه البلدان بالأمن التعاوني، كما انه يضمن بأن ألمانيا تبقى ترسو في ترتيب الأمن الغربي.(٥) وهذا ما أكده الجنرال "اسماي" الذي كان يشغل منصب نائب الأمين العام للحلف بقوله "إن هدف الحلف الأطلسي هو إبقاء الروس خارجاً والاميركان في الداخل والألمان في الأسفل".(٦)

فضلاً عما تقدم، هناك الاحتمال الثالث للمخاطر التي قد تواجه الولايات المتحدة، وإن كان احتمالاً بعيد جداً إلا انه من الممكن حصوله، وهو احتمال حدوث تحالفات أوروبية كبيرة جداً، تشمل أما تحالف ألماني روسي أو وفاق فرنسي روسي، وثمة ثوابت تاريخية واضحة لكلا هذين التحالفين، وبذلك فان من الممكن لأي منهما أن يظهر إلى الوجود إذا ما ساءت العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة على نحو حاد.(٧) كما إن هناك الاحتمال الآخر الذي تخشاه الولايات المتحدة، هو قيام كتلة تتمثل بأوروبا – وروسيا – والصين، وهذه الكتلة ستشكل تحدٍ لقوتها في العالم، ولهذا فهي تعمد إلى

---

[1] النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة – روسيا – أوروبا الغربية، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عن شبكة المعلومات الدولية، www.ahram.org.eg

[2] نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره، ص١١٦.

[3] بريجنسكي، زبيغنيو: خطة لأوروبا... المصدر السابق ص٣٥. كذلك ينظر:

- سعيد، الصافي: سنوات المتاهة، الحرب المموهة والسلام الجريح على مذبح القرن الواحد والعشرين، دار نقوش عربية، تونس، ١٩٩٤، ص ص ٣١٩ – ٣٢٠.

- عمران، عاصم محمد: الخيارات الاستراتيجية الألمانية في أوروبا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص٩

(*) وهي دول وسط أوروبا الأربع (بولندا والمجر(هنغاريا)، وجمهورية التشيك وسلوفاكيا).

[4] نقلاً عن، توفلر، الفين: تحول السلطة، المعرفة والثروة و العنف في بداية القرن الواحد والعشرين، ترجمة فتحي شنوان ونبيل عثمان، مكتبة طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦، ص٥٦٣

[5] **Krahamann, Elke and others: Who's Next? : The Ongoing Story of Nato Enlargement, ESKC One Europe or Several? Program, Briefing Note 5/01 September/2001, p.1.**

[6] نقلاً عن، بيارنس: بيير: مصدر سابق ذكره ص١٢٩

[7] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج الكبرى... مصدر سابق ذكره، ص٧١. كذلك ينظر:

- إدريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ٣٧٠ – ٣٧١.

أبعاد أي تقارب أوروبي – آسيوي عن طرق ربط أوروبا بها من جهة، وإيجاد شرعية للتحالف من خلال إظهار ما يمثله (العالم الثالث)، من تهديد لمصالحها في العالم.[1] لذلك فان المهمة الأساسية هي التأكد من ألا تصبح أي دولة أو مجموعة دول قادرة على طرد الولايات المتحدة من اوراسيا، وحتى على إضعاف دورها الحاسم إلى حد كبير، لذا فتحقيق التوازن الإقليمي هو هدفاً رئيساً في أي استراتيجية طبيعية جيواستراتيجية أميركية.[2]

لذلك فان هدف الولايات المتحدة هو تجميع أوروبا في إطار الناتو للسيطرة على السياسة الدولية، فضلاً عن جعل أوروبا منغمسة في أحداث العالم من خلال توسيع الدور العسكري للحلف في بقية دول العالم، مما يخلق وحدة الموقف السياسي والعسكري، ويضمن هيمنة الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي.[3] كما يمثل هذا التوسع التخلص من الفراغ الاستراتيجي والأمني الناشئ في أوروبا الوسطى الذي أغرى كلا من ألمانيا وروسيا بالتوسع في القرن العشرين.[4]

لذا أوضحت اولبرايت أهمية توسيع الناتو بالنسبة للأمن الأميركي قائلة "تعد الولايات المتحدة قوة أوروبية، فإذا كانت لنا مصالح في منطقة غرب نهر الاودر فان لنا بالتأكيد مصالح في تقرير مستقبل (٢٠٠) مليون إنسان يعيش بين البلقان والبحر الأسود... إننا نعلم إن نصف القارة لا يمكن إن يعيش في أمان إذا كان النصف الأخر يعيش في حالة اضطراب وعدم استقرار".[5] وهذا الاتجاه ما ذهب أليه نائب الرئيس الأميركي السابق كلينتون في تأكيده على دول أوروبا الوسطى، ذلك إن "أمن الدول الواقعة بين أوروبا الغربية وروسيا تؤثر في امن أميركا".[6] وعلى ضوء ذلك فان هدف الحلف ينصب في امتداد منطقة الأمن والاستقرار التي تمتعت بها نصف أوروبا منذ أكثر من خمسين عاماً.[7]

لقد كان سعي الولايات المتحدة هو إعطاء دور عالمي جديد للناتو، وصفته اولبرايت "بالذراع العسكري اللازم لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف... وان بلادها ترغب في وضع مفهوم استراتيجي جديد لمهام الحلف مستقبلاً من الأزمات الدولية التي تمس مصالح الدول الأعضاء".[8] وهكذا ظهرت وثيقة "المفهوم الاستراتيجي الجديد" للحلف في عيده الخمسين في واشنطون

---

[1] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره، ص٩٥

[2] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق، ص٢١٤

[3] المياح، عبد اللطيف علي: توسيع الإطار الجغرافي لحلف الأطلسي، في عبد اللطيف علي المياح: توسيع الإطار الجغرافي لحلف الأطلسي، الواقع والتوقعات، أوراق عربية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٩ ص٤.

[4] كيسنجر، هنري: هل تحتاج ... مصدر سابق ذكره، ص٣٤.

[5] نقلاً عن: باسل، احمد، مصدر سابق ذكره، ص٥١

[6] نقلاً عن، بريجنسكي، زبيغنيو: خطة لأوروبا... مصدر سابق ذكره، ص٣٢.

[7] سولانا، خافيير: الناتو في عامه الخمسين، جرد حساب والآفاق المستقبلية، ترجمة ناظم عبد الواحد الجاسور، في مجموعة باحثين حلف شمال الأطلسي، آفاق وتطورات، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٢٢

[8] نقلاً عن، أمين، سرمد عبد الستار: القوة العظمى المهيمنة، دراسة في نموذج القيادة الأميركية للنظام العالمي الجديد، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص١٢.

عام ١٩٩٩، والتي أعادت الولايات المتحدة من خلالها صياغة استراتيجيتها واستراتيجية الحلف العسكرية لتتكيف مع المصالح والمهام الجديدة، لتشمل العالم كله وأقاليمه المختلفة، وكان جوهر هذه الاستراتيجية، هو قدرة الولايات المتحدة وبالنتيجة قدرة حلفائها عبر الأطلسي على استخدام القوة العسكرية خارجياً (**Power Projection**) بكفاية تامة.[1]

فضلاً عما تقدم فان قواعد الحلف في أوروبا تمثل نقطة انطلاق جيواستراتيجية حيوية للتدخلات الأميركية العسكرية في الشرق الأوسط.[2] وهذا ما أكده الرئيس الأميركي الأسبق "جورج بوش" بقوله "ومع ذلك فان هذه الأعوام السابقة لم تجعلنا في مأمن من الأخطار التي تهددنا...ولطالما إن الشرق الأوسط سيبقى موقعاً لا تزدهر فيه الحرية، فهذا يحتم عليه انه سيبقى مكاناً جغرافياً يعاني الكثير من الركود والاستياء والتذمر ومرتعاً خصباً لتصدير العنف إلى الخارج".[3] وعليه فان اهتمام الولايات المتحدة الأمنية لابد أن يهتم "بالإطراف" لأن الاضطراب فيها يمكن أن يؤثر في "القلب".[4] لذلك أعطت الولايات المتحدة للخطر المحتمل من الشرق أهمية اكبر، وذلك لكي تكون هناك حالة من التوافق بين مدركاتها للأمن والدور الجديد للناتو.[5]

ولاحظ الكاتب الأميركي "برنارد لويس" أن منطقة الشرق الأوسط ستشهد تغيرات أساسية، أهمها في نظره التحام منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط الحالي وذلك نسبة للإرث الديني والثقافي المشترك، وسيشكل ذلك عودة الشرق الأوسط التاريخي مرة أخرى.[6] وهذا ما ذهب أليه بريجنسكي بتأكيده أن بضعة عقود قادمة سيشكل جزءاً من اوراسيا بين أوروبا والشرق الأقصى المنطقة الأكثر تفجراً في العالم، وربما تصيب العالم بتشوش كامل، ففيها الأنظمة الأكثر تطرفاً والتي تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، كما إن المسلمين يسكنون المنطقة بكثافة، وحتى يمكن أن نسميها "البلقان الجديد في العالم"، ومن هذا الجزء من العالم يمكن أن تنزلق الولايات المتحدة إلى مواجهة العالم الإسلامي، وتؤدي الخلافات السياسية الأميركية – الأوروبية حولها إلى تفكك التحالف الأطلسي، وبذلك فانه يمكن للاحتمالين معاً

---

[1] عبد الحليم، احمد: الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٧)، يناير/٢٠٠٢، ص١٩٨.

[2] نجيب، نجلاء محمد: مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٧)، ١٩٩٧، ص١٣٨

[3] نقلاً عن، فيث، دوغلاس ج.: استراتيجية الحرية ومشروعها الكبير، مؤسسة "الهيرتج فاونداتيش"، نمط تفكير المحافظين الجدد، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٤/تشرين الثاني/٢٠٠٣، ص٥

[4] لين، كريستوفر: إعادة صياغة الاستراتيجية الأميركية الكبرى، زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، ع(٤ – ٥)، ١٩٩٨ – ١٩٩٩. عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.awu-dam.org.

[5] نعمة، كاظم هاشم: حلف الأطلسي... مصدر سابق ذكره، ص٢٦٨

[6] احمد، حسين الحاج علي: حرب أفغانستان: التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي، في احمد بيضون وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص٢٦٠

أن يعرض الهيمنة العالمية الأميركية السائدة للخطر.[1] لذلك ينتج عن هذه الظروف مجتمعة علاقة تكافلية أكثر حميمية بين امن البر الأميركي والحالة الإجمالية للشؤون العالمية.[2]

وهكذا فالتفوق العسكري وعرض إمكانية التدخل المباشر في أي منطقة من مناطق العالم لتغيير علاقات القوى الإقليمية في هذه المناطق بما يحقق تعزيز الوجود الأميركي، والنفوذ المباشر على دول المنطقة، ويجعل توازن المصالح فيها لصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأساس.[3]

إن ما تريد الولايات المتحدة حمايته فعلياً هو قوتها ومصالحها التي تمتلكها، وليس العالم الذي يناهض هذا المفهوم بشدة.[4] وهذا ما أكده مستشار الأمن الأميركي الأسبق "أنتوني ليك" بقوله "إننا سنقوم بكل ما يلزم للدفاع عن هذه المصالح الحيوية، فالمصالح الحيوية هي سبب وجود قواتنا العسكرية وستبقى كذلك مادامت هناك دول ومادامت طبيعة البشر لم تتغير".[5]

وعليه، وظفت الولايات المتحدة الحلف عسكرياً ليديم لها انتشارها الخارجي، ويوفر لها القواعد الضرورية لخدمة ذلك الانتشار، كما انه ومن خلاله تضمن قيادتها للعالم الرأسمالي بوجودها في أكثر المناطق حيوية فضلاً عما يوفر لها الحلف من ميزات للحيلولة دون تكون ائتلافات أو تحالفات ضدها، فضلاً عما يقدم لها الحلف من مساعدات في حربها ضد الإرهاب.

أما على المستوى السياسي، فان جوهر العلاقات الدولية يتلخص في الاستراتيجيات التي تستخدمها الأمم من اجل الاحتفاظ بمركز "القلب" أو الوصول إلى هذا المركز أو للخروج من مساحة هذه الأطراف أو لدخول هذه المساحة.[6] فانهيار الاتحاد السوفياتي جعل "قلب ارض" اوراسيا فراغاً سياسياً، إذ أضحى هذا الجزء – بالنسبة إلى الولايات المتحدة – ملجأ إمبراطورية قوية ومركز تحدٍ فكري عالمي، كما إن المسافة الشاسعة بين طرفي اوراسيا الغربي المتقدم تكنولوجياً والشرقي البعيد صنع "فجوة التاريخ السوداء" وبذلك فانه يمكن أن يشكل مصدر أخطار سياسية كبيرة وواسعة للولايات المتحدة.[7]

لقد أوضح الكثير من الكتاب الاستراتيجيين ومنهم "برونو كولسون" العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية والمبادئ الجيوبوليتيكية، والخصوم المحتملين، بقوله "بقيت الأهداف الاستراتيجية بالنسبة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة ثابتة منذ خمسين عاماً، وهي: القضاء على الخصوم الأقوياء منهم،

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: مخاطر مستنقعات ما بعد الحرب، الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣٦)، أيار ٢٠٠٤ ص٩
[2] ـــــــــــــــ: الاختيار... مصدر سابق ذكره، ص٣٦
[3] السامرائي، خليل إبراهيم: مصدر سابق ذكره، ص١٥.
[4] تشومسكي، نعوم: الحرب الوقائية أو "الجريمة المطلقة" العراق: الغزو الذي سيلزمه العار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٩٧)، ٢٠٠٣، ص٣٦.
[5] نقلاً عن،أبو عامود، محمد سعيد: السياسة الأميركية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع(١٢٧)،١٩٩٧.
[6] اتالي، جاك: آفاق المستقبل أحدث وأدق استشراف للسياسات المتصارعة على الساحة الدولية في مستهل القرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢ ص٩٦
[7] بريجنسكي، زبيغنيو: الفوضى... مصدر سابق ذكره، ص١٣٥

أو إضعافهم سواء كانوا من الأصدقاء أم من الأعداء، في سبيل أن تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق والوحيد أطول مدة ممكنة سواء أكان منافسوها أو خصومها من الغربيين أم لا، وسواء أكانوا أعضاء سابقين في حلف وارسو أم حلفاء مقربين من واشنطون في نطاق الناتو".[1] لذلك أصبح التحذير الذي أطلقه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش هو ذروة التعريف عن المصالح الأميركية بقوله "تعتبر الولايات المتحدة إن اهتمامها الحيوي الضروري يتمثل في منع الهيمنة على مناطق اوراسيا من جانب أي دولة عدوانية أو أي مجموعة دول".[2] وهذا ما يتطابق مع النظرة الاستراتيجية البعيدة المدى التي تنطلق من إن السياسة لا يمكن أن تكون سياسة ما لم تقم على نقد المخاطر المتوقعة.[3]

فضلاً عما تقدم فان قدرة الولايات المتحدة على إحداث التأثير والقدرة في اوراسيا سيعتمد على الصلات الحميمة عبر الأطلسي، لأن توسيع الناتو سيخدم المصالح الأميركية القصيرة والبعيدة المدى في السياسة الأميركية.[4] لذا فان الناتو سيكون ذا دور حيوي في تأمين المصالح وصياغة السياسة الكونية الملائمة، كما سيحد من التطلعات الأوروبية المستقلة، وسيزيد في الوقت نفسه من الميل الأوروبي للاعتماد على الحلف كمظلة أمنية.[5] لهذا فان الناتو يقدم الأساس للوجود الأميركي السياسي في اروربا.[6] لذلك فانه يساعد في خلق فضاء سياسي رحب ومستقر، كما إن الأمن المشترك ليس مجرد أداة للسيطرة الأميركية فحسب، وإنما هو أداة للبناء السياسي.[7] لذلك فهو موضوع في خدمة نظام واسع من الديموقراطية والرأسمالية الغربية.[8]

وعليه فان الهدف الجيواستراتيجي لأميركا في أوروبا يتجسد في تعزيز شراكة حقيقية عبر الأطلسي، فهي "رأس جسر جيوبوليتيكي" لأميركا في اوراسيا، إذ يمكن لأوروبا المتوسعة أن تصبح نقطة انطلاق لنقل النظام الديموقراطي الغربي إلى اوراسيا.[9] لهذا فان الولايات المتحدة إلى جانبها الاتحاد الأوروبي، إذا ما عملا معاً يصبحان قادرين على فعل أي شيء على الصعيد العالمي.[10]

---

1 نقلاً عن، التميمي، تميم حسين: تحديات الاستراتيجية العسكرية الأميركية بعد أحداث (١١) أيلول، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ع(٤)، ٢٠٠٦، ص١٦٥

2 نقلاً عن، اوتكين، اناتولي: مصدر سابق ذكره، ص٢٤

3 العمار، منعم: العراق ومنظومة الأمن الخليجي "دراسة في خيارات المرحلة القادمة"، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ع(٤)، نيسان – ابريل/٢٠٠٦، ص٦٨.

4) بريجنسكي، زبيغنيو: جيواستراتيجية اوراسيا، ترجمة عبد الوهاب القصاب، آفاق استراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، ع(١)، شتاء ١٩٩٨ – ١٩٩٩، ص٨.

5 القصاب، عبد الوهاب: سعي أوروبا لتشكيل بنية عسكرية مستقلة، مصدر سابق ذكره، ص١٠٥

6 بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج الكبرى... مصدر سابق ذكره، ص٦٦

7 اكنبري، ج. جون: أوهام الإمبراطورية: تعريف النظام الأميركي الحديث، مجلة الشؤون الخارجية، دراسات أميركية، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق، آذار – نيسان/٢٠٠٤، ص٤.

8 المصدر نفسه، ص٣

9 بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره، ص١٠١

10 ـــــــــــــ: الاختيار... مصدر سابق ذكره، ص١٠٥

لذا عمدت الولايات المتحدة لتقوية نفوذ حلف الناتو بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار لاسيما لدول القارة الأوروبية.[1] إلا أن غايتها الرئيسة هي الحفاظ على توازن القوى العالمي، والتوازنات الإقليمية الفرعية للقوة، والتي تكون مناسبة للولايات المتحدة.[2] لذلك جاء "المفهوم الاستراتيجي الجديد" للناتو ليفعل الدور السياسي للحلف، بكونه منبراً للتشاور بين الحلفاء تجاه أي قضية ذات صلة بمصالحهم الحيوية بما فيها التطورات المحتملة والتي تشكل مخاطر على امن الحلفاء، كما انه منبر للتنسيق المناسب بين الجهود في المجالات ذات الاهتمام.[3]

كما إن إحدى آليات العولمة لدى كلينتون ونشرها هو حلف الناتو، لذلك فهو بين أربعة أسباب لتوسيع الناتو: الأولى، تقوية الحلف للتصدي للصراعات التي تهدد السلم المشترك للجميع في القرن الحادي والعشرين، أما الثاني، المساعدة للمحافظة على المكتسبات التاريخية للديموقراطية في أوروبا، أما ثالثاً، فهو تشجيع الأعضاء المتوقعين على حل مشاكلهم بطريقة سلمية، وأخيراً، إزالة الخط المصطنع في أوروبا الذي رسمه ستالين ولم شمل أوروبا في الأمن لا تركها مشتتة في عدم الاستقرار.[4] لذلك كان توسيع الحلف هو في صالح العولمة لأنه يمثل أولا، امتداد جغرافي، أي اتساع مناطق عمل الحلف، ويمثل ثانياً،امتداد استراتيجي أي اتساع الصلاحيات من خلال المساهمة في نشر الأفكار الليبرالية، أما ثالثاً فهو امتداد هيكلي، أي تجدد البنى العسكرية.

فضلاً عن إن السعي لتحقيق الإصلاحات السابقة وقبول العضوية في الناتو هو انطلاق من فكرة مفادها، انه على الرغم من أن الشيوعية قد ماتت، إلا انه من السابق لأوانه الحكم بنهاية دولة قوية ما، فإذا فشلت الشمولية الشيوعية في البقاء، فإنها ستتبدل ببساطة بنظام استبدادي من نوع جديد مثل الاستبدادية القومية، أو ربما بفاشية روسية أو صربية، وفي ضوء هذه المخاطر فان هذا الجزء من العالم لن يكون آمنا ولا ديموقراطياً لمدة طويلة قادمة، وتبعاً لذلك، فان مدارسه الفكرية الجديدة ربما تشكل خطراً على الديموقراطية الغربية القائمة مثلما كان الاتحاد السوفياتي القديم.[5] لذا فان التوسع نحو شرق أوروبا، بعد استيفاء الشروط المطلوبة يساعد في عمليات التحول السياسي والاقتصادي في هذه البلدان، على نحو يجعلها تتجاوز مرحلة التحول بكل صعوباتها، ويساعد على تكريس القيم الغربية واقتصاد السوق.[6] لذلك فهو يعمل للحيلولة دون قيام أنظمة شمولية معادية للديموقراطية تهدد السلام ونظام الحياة في الغرب، لذلك فإنهم يفضلون أن يحيطوا التجارب الديموقراطية الناشئة في أوروبا الشرقية

---

[1] الظاهر، سمير: مصدر سابق ذكره، ص٣.

[2] شكارة، احمد عبد الرزاق: مصدر سابق ذكره، ص٤٤

[3] نعمة، كاظم هاشم: حلف الأطلسي... مصدر سابق ذكره، ص٢٢٢

[4] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره، ص ص ٣٣ – ٣٤

[5] فوكوياما، فرانسيس: نهاية التاريخ،...مصدر سابق ذكره، ص٥٣

[6] جاد، عماد: الجدل حول توسع الناتو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٩)، يوليو/١٩٩٧، ص٧٦

بضمانات تتجسد في تمديد حلف الناتو إلى الحدود الغربية الروسية.[١] لذا فان مصالح الولايات المتحدة تتعزز بجعل أوروبا الشرقية النقطة المركزية للوجود الأميركي السياسي والاقتصادي في تلك المنطقة.[٢] إن هذا التوسع، يشكل في حقيقة الأمر اختبار حول قدرة الغرب في نشر قيمه نحو الشرق الأوروبي.[٣]

أما من الناحية الاقتصادية، فقد دافعت الولايات المتحدة بكل ما لديها من اجل استمرار وإدامة ارتباطها مع أوروبا من خلال حلف الناتو وتوسيعه، فالولايات المتحدة تضع في الحسبان ما يتحقق من فوائد اقتصادية من مبيعات الأسلحة لدول التحالف، فضلاً عن زيادة فرص استثماراتها داخل القارة الأوروبية.[٤] فالتوسع في مهمات الناتو وزيادة عدد أعضاءه، سيعود على الصناعة العسكرية الأميركية بالفوائد الواسعة.[٥] لان الرابح الأول في أول عملية توسيع شرقا للحلف هو الولايات المتحدة، إذ إن هناك ضرورة التنسيق بين الأسلحة التابعة للناتو، بهدف أن يكون ذا فاعلية إلى أقصى حد ممكن، كما إن معظم هذه الأسلحة أميركية الصنع، لذا فان الولايات المتحدة قد مهدت الطريق أمام صفقات الأسلحة الأميركية مع الدول ذات العضوية الجديدة التي ستبرمها مع رجال صناعة الأسلحة الأميركية.[٦]

فضلاً عن إن العولمة المحمية بالناتو تعمل على تعميق الروابط الاقتصادية لدرجة إن الاستثمارات في كلا الجانبين ربطت بين أميركا الشمالية وأوروبا بعرى لا تنفصم.[٧] لذلك فان حلف الناتو باستطاعته أن يظهر "كشرطي عالمي" وبناء رقابي بالنسبة لإنعاش الأسواق المالية العالمية، إذا ما انهارت سيادة الدول اقتصادياً، أي التدخل في حالة الأزمات الاقتصادية إذا فقدت إحدى الدول الأعضاء السيطرة.[٨]

فضلاً عما تقدم، فإذا ما استطاع الاتحاد الأوروبي إن يضم أوروبا الشرقية إلى معسكره فانه يستطيع من ذلك أن يتطلع إلى القيام بدور "القلب" بالنسبة للاقتصاد العالمي، وان يكون المجال أكثر سكاناً والأكثر غنى وإبداعا.[٩] لذا ترى الإدارة الأميركية إن إقامة السلام في أوروبا وشرق آسيا هو المفتاح لخلق ودعم نظام اقتصادي عالمي مفتوح وحيوي لرفاهية الولايات المتحدة.[١٠] لذا فان التوسع التدريجي

---

[1] صالح، عبد الله: بعد قمة مايو، مصدر سبق ذكره، ص٨٤
[2] نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية... مصدر سبق ذكره، ص١٣٢
[3] هيغ، الكسندر: مصدر سابق ذكره، ص١٩٤
[4] الشاهد، جاسر: مصدر سابق ذكره، ص٩٨
[5] الربيعي، كوثر عباس: تطور مفهوم الأمن... مصدر سابق ذكره، ص٤٧
[6] الأصفهاني، نبيه: الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد... مصدر سابق ذكره، ص١٣٧
[7] كيسنجر، هنري: هل تحتاج ... مصدر سابق ذكره، ص٢٤
[8] **Fouskes, Dr – Vassilis**: مبدأ التدخل الجديد والمفروض ذاتياً من قبل حلف شمال الأطلسي**Nato**، ترجمة وسن صالح الدليمي، تراجم سياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٢)، تموز/٢٠٠١، ص٥
[9] أتالي، جاك: مصدر سابق ذكره، ص٨٢
[10] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره، ص١٣٧

للنفوذ الأميركي اخذ مساراً واضحاً باتجاه الضد من التوجه الوحدوي لأوروبا، وكان من مظاهر هـذا التوسع هو المباشرة بتوسيع الناتو، لذلك فان توسيع الأخير واستمراره يشكل شرطاً ضرورياً لـصياغة الهيمنة الأميركية على أوروبا.(١) وهذا ما أكده وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، بأن على الناتو إن يعمل على إعادة هيكلية الأمن العسكري، وان يتحرك بنشاط نحو مهـام سياسـية واقتـصادية لأوروبـا الغربية مع الشرق، أي جعل الشراكة الأطلسية ضرورية ومهمة.(٢) وعليه فان علاقة اقتصادية وثيقة مع أوروبا الـشرقية يجمعهـا حلـف النـاتو، تمـنح الولايـات المتحـدة "باباً خلفياً ممكناً للنفـاذ في الاتحـاد الأوروبي.(٣)

إن ما جاء سابقاً يؤكده المفكر الألماني "فالتر شيلنيك" إذ يرى إن غايات الولايات المتحدة من توسيع الحلف هي المحافظة على التفوق الاقتصادي والعسكري ولمدة طويلة من خلال إعاقـة ظهـور أيـة قـوة مهيمنة في أوروبا واسيا تتحدى الولايات المتحدة، وتسعى الولايات المتحدة في الوقـت نفـسه لتوسـيع اقتصاد السوق الحر وضمان حرية التجارة العالمية، ولهذا فإنها يهمها أن يكون لها حـضور عـسكري في القارة الأوروبية واسيا والمحيط الهادي وفي مناطق الشرق الأوسط والخليج العربي".(٤) لـذا فـان النـاتو يساعد في الوصول إلى الأمن الجماعي إلى حده الأقصى، وعلى المساعدة في إقامة نظام مفتوح للتجـارة العالمية.(٥)

كما إن من الارتيابات الرئيسة التي وظف الناتو لأجلها، هي المنافسة الـتي يحركهـا الطلـب علـى مصادر الطاقة، والتي ربما تكون مصحوبة بانقطاع رئيس في إمدادات النفط.(٦) إذ إن الغرب يرى بـأن وجود الطاقة في مناطق غير مستقرة يجعل من المخاوف الأميركية والأوروبية تتصاعد.(٧)

لذا يرى كيسنجر إن العالم يشهد منذ مدة عملية إعادة تركيب للخريطة الجيواستراتيجية وان هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد، وتبعاً لذلك فان الولايات المتحدة تعيد ترتيب وهيكلية مناطق مختلفة من العالم على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز" وذلك باسـتخدام آلتها العسكرية.(٨) ووفقاً لما جاء في "الاستراتيجية الوطنية للطاقة" الذي قدمه نائـب الـرئيس الأميركـي "ديك تشيني" والذي عرف باسم تقرير "تشيني"، في أيار – مايو/ ٢٠٠١، والذي يهدف إلى رسـم الـسياسة

---

[1] **العمار، منعم:أوروبا بين حسابات التوحيد... مصدر سابق ذكره، ص٦**

[2] **مصطفى، حمزة: مصدر سابق ذكره، ص٥١.**

[3] **نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره، ص١٢٧.**

[4] **نقلاً عن، باسل، احمد: مصدر سابق ذكره، ص٥٢**

[5] **بريجنسكي، زبيغنيو: عواقب انتهاء الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره، ص ص ١٣ – ١٤.**

[6] **رسم خريطة المستقبل العالمي،... مصدر سابق ذكره، ص٥٠**

[7] **Gallis, Paul: Nato and Energy Security, CRS Report fpr Congress Resolved Through The CRS Web, Order Code R s22409, 21/March/2006, p.2.**

[8] **حموده، عمرو كامل: النفط في السياسة الخارجية الأميركية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل/٢٠٠٦، ص٥٤**

النفطية الأميركية طوال العقدين المقبلين، وركزت على لفت الانتباه إلى المخاطر الخارجية الناتجة عن اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي.(١) إي إن الولايات المتحدة لا تريد أن تترك للاحتمالية مجال في هذا الموضوع، وإنما تسعى إلى حسمه نهائياً بل وقلب المعادلة لصالحها تماماً.(٢) وهذا ما أوضحه "ريتشارد سون" ممثل الولايات المتحدة السابق في الناتو قائلاً "عندما تتحدث الولايات المتحدة عن امن الطاقة فيجب أن يعرف المرء ماذا يعني ذلك، انه يعني الحفاظ على الهيمنة على العالم وعلى عوائد نفطهم".(٣)

لذا فان توسيع الناتو هو احد المحاور المهمة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية الغربية لفرض هيمنتها على مناطق البترول الغنية في جمهوريات آسيا الوسطى وإقامة جدار قوي للسيطرة على الخليج والمنطقة العربية.(٤) وهذا ما دعا أليه نيكسون بأن يمتد الحلف إلى خارج حدوده الجغرافية للحفاظ على خطوط إمدادات النفط.(٥)

أما أيديولوجيا، لذلك تجسدت رغبة الحلفاء الغربيين بزعامة الولايات المتحدة في فرض القيم الغربية على العالم الذي يحتفظ بمعايير مختلفة للقيم الثقافية والتاريخية والديموقراطية.(٦) لذا فان استمرار الوجود العسكري الأميركي في الخارج سيساهم في تعزيز القدرة الأميركية على فرض "الأنموذج الأميركي" (**American Way of Life**).(٧)

لذا فإن تقلص أو تضخم القوة الحربية لحلف الناتو ارتبط بمدى الدور الذي ستحتله الدولة في ضوء تنظيماتها العسكرية لحماية النظام الرأسمالي على المدى المنظور، ونشره وتعزيزه على المدى البعيد.(٨) وهذا ما أكده كلينتون عام ١٩٩٥ في أزمة البوسنة عندما خطب بجنوده قائلاً "أنتم في قلب أوروبا لتدافعوا عن قيم أميركا".(٩) لذا دعا المسؤولون الأميركيون إلى إن حلف الناتو يجب أن يبقى قادراً على الترويج لكل من الأمن والقيم الديموقراطية.(١٠)

---

[1] العناني، خليل: اللوبي النفطي الأميركي ...النفوذ واليات التأثير مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل/٢٠٠٦، ص٤٥.

[2] العساف، سوسن إسماعيل، مصدر سابق ذكره، ص٣

[3] نقلاً عن، عبد الخالق، لهيب: بين انهيارين، الإستراتيجية الأميركية الجديدة، الأهلية، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٠١.

[4] صالح، عبد الله: مصدر سابق ذكره، ص٨٤

[5] نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره، ص١٣٨.

[6] إبراهيم، عزت: الأرثوذكسية وحلف الناتو، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٧)، يوليو/١٩٩٧، ص١٣٠

[7] عبد الحي، وليد: المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع(١٢٦)، أكتوبر/١٩٩٦، ص٢٢

[8] النجفي، سالم توفيق: مصدر سابق ذكره، ص١٠٤.

[9] نقلاً عن، بيارنس، بيير: مصدر سابق ذكره، ص١٢٧

[10] **Wagenaar, Henricus: Op., Cit., p.4.**

فضلاً عن ذلك فان توسيع حلف الناتو يقترب من قلب نظرية "صدام الحضارات"-كما ذكر سابقا-[١] لقد رأى هنتنغتون بان المنظمات الدولية القائمة على دول خاصيتها التماثل الثقافي، هي أكثر نجاحاً إلى حد بعيد من تلك المنظمات التي تحاول تخطي الثقافات.[٢] لذلك فانه يرى بان هناك حاجة إلى إعادة صياغة دور حلف الناتو، بحيث لا ينظر أليه كتجمع لأمم في مواجهة عدو واضح بصورة أو بأخرى، وإنما كضامن للحضارة الغربية وكدعامة رئيسة للأمن الكوني.[٣] لذا يعد حلف الناتو في عالم ما بعد الحرب الباردة بأنها المنظمة الأمنية للحضارة الغربية.[٤]

لذا طرح هنتنغتون بأن من مصلحة الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية الأخرى، المحافظة على الحضارة الغربية في مواجهة انهيار القوى الغربية، لذلك دعا إلى دمج الدول الغربية في وسط أوروبا وبلدان جمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.[٥] أي حصار الحضارات الأخرى وردعها بتقريب الحضارات الأكثر تقارباً للثقافة الغربية وإدماجها في المؤسسات الغربية، لذا فان الغرب يستخدم المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية ليدير العالم، وهم يحاولون بكل وسيلة لحث الدول الأخرى على قبول المفاهيم الغربية عن الديموقراطية وحقوق الإنسان.[٦] لذا فان التوسع الأخير للناتو قد توافق مع ما طرحه هنتنغتون بضم اغلب الدول التي أشار أليها.

ومن خلال ما تقدم، فان خطط التصور الجيوبوليتيكية اقتضت من الولايات المتحدة إبقاء الناتو والعمل على توسيعه أفقيا وعموديا، وهذا جاء نتيجة الإدراك الاستراتيجي الأميركي للبيئة الدولية الجديدة التي نشئت بانهيار الاتحاد السوفياتي، وتفرد الولايات المتحدة في النظام الدولي. لهذا عملت على توظيفه أمنيا، من خلال ضمان بقاء الولايات المتحدة الطرف الرئيس في المعادلة الأمنية الأوروبية ومن ثم العالمية، فضلا عن إحباط أي تحالفات مستقبلية قد تكون موجهه ضدها. وسياسيا، فمن خلال الناتو تبقى الولايات المتحدة مؤثرة في الشؤون السياسية في أوروبا. واقتصاديا، هو العمل على عدم تحول أوروبا إلى قلعة اقتصادية لا تستطيع الولايات المتحدة النفاذ إليها، لذا فأن بقاء الناتو يجعل الولايات المتحدة، طرف رئيس في هذه المعادلة الاقتصادية، فضلا عن إن الناتو هو الضامن لفلسفة اقتصاد السوق من الانهيار. أما أيديولوجيا، فقد مثل توسع الناتو تجاه شرق أوروبا تجسيد عملي

---

[1] معلوم، حسين: الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٩)، يوليو/١٩٩٧، ص٨٩

[2] هنتنغتون، صاموئيل: صدام الحضارات... مصدر سابق ذكره ص٧٩

[3] أبو طالب، حسن: توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي،... مصدر سابق ذكره، ص١٠٣

[4] هنتنغتون، صاموئيل: المصدر السابق، ص٢٩٩

[5] المصدر نفسه ص ٥١٨

[6] ماجييه، جو: الحضارة الغربية: جوهرها وملامحها وتأثيرها، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٩)، يونيو/٢٠٠٢، ص٧١

لأطروحة صدام الحضارات التي نادى بها هنتنغتون، بان هذه المؤسسة العسكرية هي الضامن للقيم والمبادئ الغربية. ومن خلال هذه المجالات السابقة تبلورت المبادئ الجيوبوليتيكية لبقاء الناتو وتوسعه.

ثانيا/ استراتيجية الاحتواء المزدوج:

استمدت استراتيجية الاحتواء المزدوج أصولها النظرية من الحرب الباردة، ومن التأطير الاستراتيجي الأهم لحرب الخليج الثانية، إذ اعتمدت في احد أركانها على وجود قوة عسكرية متقدمة يستند إليها الطرف المحتوي لإغراض التهديد أو المواجهة الفعلية مع الطرف المراد احتواءه بالطريقة ذاتها التي مارسها حلف الناتو عبر أحزمة الطوق التي حاصرت الاتحاد السوفياتي أبان الحرب الباردة.[١]

لقد تجسدت أهم الإدراكات التي أقرت استراتيجية الاحتواء المزدوج، بان التهديدات المحتملة ضد المصالح الغربية عامة والأميركية خاصة، إنما تنبثق من منطقة الخليج العربي نفسها لا من خارجها، وهذا ما تطلب إجراء حسابات إقليمية مناسبة، فضلا عن الاعتدادات الاستراتيجية العالمية.[٢]

ويعود هذا الأمر بسبب إدراك الولايات المتحدة للعراق وإيران كتهديدين-حافز- مماثلين، وبأنه يمكن مواجهتهما بردود فعل مماثلة.[٣] وجاء مستشار الرئيس كلينتون للأمن القومي "انتوني ليك"، ليؤكد منطقية هذا الطرح، مستشهدا بالتطورات الناجمة عن هذه الاستراتيجية، مشيرا إلى إن العراق وإيران – وهما من بين دول عديدة أخرى نعتها بأنها متطرفة- دولتان متجاورتان على طول سواحل الخليج العربي ذي الأهمية الحيوية، وهذا ما يجعلهما يمثلان "أحجية استراتيجية معقدة"، وقد أبدت إدارة الرئيس كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١) حرصا شديدا على معالجة هذه المعضلة بطريقة تمكنها من تحاشي المنهجيات التي أخفقت في السابق.[٤]

وفي ضوء ذلك فقد أوجز "مارتن أنديك" مساعد الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، استراتيجية الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي بالنقاط الآتية:[٥]

١. الاحتواء المزدوج للعراق وإيران في الشرق.
٢. دفع السلام العربي-الإسرائيلي نحو الأمام في الغرب.
٣. بذل جهود نشطة لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

[1] المرهون، عبد الجليل زيد: أمن الخليج والمتغير الأميركي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٢٨)، ٢٠٠٦ص١٧

[2] ثابت، عمر: الاحتواء المزدوج وما وراءه تأملات في الفكر الاستراتيجي الأميركي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤١)، ٢٠٠١ص٨

[3] هاس، ريتشارد: مصدر سابق ذكره ص١٩٠

[4] ثابت، عمر: المصدر السابق ص٨

[5] مزهر، حسين: السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران بعد أحداث ١١ايلول/سبتمبر٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧ص٣٧

٤. ودفع الرؤية لمنطقة أكثر ديموقراطية لجميع شعوب الشرق الأوسط.

وهكذا أصبحت استراتيجية الاحتواء من السمات المميزة للسياسة الأميركية المنتهجة بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي تهدف إلى احتواء وتحجيم القوى الإقليمية المناهضة للمصالح الحيوية الأميركية، فعمدت على تطبيق استراتيجية الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران منذ وصول إدارة كلينتون إلى الحكم عام ١٩٩٣، أي العمل على تقليص القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للقوتين الإقليميتين، وعزلهما عن محيطهما الإقليمي بكل الوسائل المتاحة، مثل الحظر الاقتصادي واستخدام القوة العسكرية.[1]

وبما إن الحرب والعقوبات قد شنت على العراق من قبل، فقد نظر إلى إيران بعدها تشكل "تحديا جيوسياسيا ذا أهمية بالغة وطبيعة معقدة اكبر من ذلك بكثير". وقد قومها المحللون على أنها دولة "ذات قدرات عسكرية واقتصادية بالغة، وتركة امبريالية، وهي تمثل مكانة بالغة الأهمية في الخليج العربي من ناحية والعلاقات المستقبلية بين الغرب وآسيا الوسطى من ناحية أخرى" وتمتلك إيران "إحساسا عميقا بقدرها، ثقافيا وسياسيا، كما تشعر بعداء دائم إزاء الولايات المتحدة".[2] وعلى ضوء هذا الإدراك لإيران فقد وصفها بعض المسؤولين في الإدارة الأميركية إلى إن إدارة الرئيس كلينتون تدرك "أن استعمال إيران الإسلام، وإساءة استعمالها إياه، تعمية مصممة لإخفاء طموحها في أن تصير المسيطر التقليدي في الخليج (الفارسي)".[3]

إن هذا الإدراك الأميركي لإيران جاء بسبب العديد من المحفزات تتلخص في الآتي:[4]

١. توسع القوى العسكرية التقليدية لإيران.
٢. معارضة إيران لعملية السلام في الشرق الأوسط.
٣. سعي إيران الحثيث إلى امتلاك الطاقة النووية .
٤. طبيعة النظام الإيراني القائم على الفكرة الثيوقراطية.
٥. الرعاية الإيرانية لـ(لإرهاب) الدولي، إذ لا تزال الولايات المتحدة تضع إيران على قائمة الدول الإرهابية، وتتهمها بتقديم الدعم والتمويل لبعض الحركات الإسلامية والوطنية التمردية التي تصفها الإدارة الأميركية بـ(الإرهابية) ولاسيما حركات المقاومة اللبنانية

---

1 الجاسور، عبد الواحد: موسوعة علم السياسة... مصدر سابق ذكره ص٣٣٢

2 نقلا عن، ثابت، عمر: مصدر سابق ذكره ص ص٩-١٠

3 جرجس، فواز: أميركا والإسلام السياسي، صراع حضارات أم صراع مصالح، ترجمة غسان غصن، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨ص١٣٧

4 أحمد، حميد شهاب: العراق... المشكلة والحل، دراسات نقدية في ظل المتغيرات الحالية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧ص٢٩

والفلسطينية ضد إسرائيل لاسيما "حزب الله" اللبناني وحركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين.(١)

وعلى أساس ذلك، وصفت الولايات المتحدة إيران بأنها قوة معادية جديدة في الشرق الأوسط، وتهديد محتمل للاستقرار في المنطقة، كما أنها بمثابة تصعيد خطير لسباق التسلح فيها، ولهذا الأمر فقد استوجبت الضرورة الأميركية أن تنتهج سياسة جديدة إزاء إيران للحد من نشاطاتها غير المطمئنة في المنطقة.(٢) وفي هذا السياق عبر وزير الخارجية الأميركي الأسبق كريستوفر بالقول "إننا نعد أفعال إيران تهديدا رئيسا لمصالح الولايات المتحدة وللأمن الدولي، ولذا فنحن عازمون على إيقافها".(٣)

وهكذا ترجمة هذه التوجهات إزاء إيران والعراق، بان صاغت الإدارة الأميركية في عهد كلينتون نهج جديد أطلق عليه مستشار الأمن القومي "انتوني ليك" استراتيجية الاحتواء المزدوج، وتم مناقشة ذلك عام ١٩٩٤.(٤) ولهذا انطلقت هذه الاستراتيجية من مفهوم مستمد من تقييم يضع كلا من العراق وإيران في سلة واحدة،ويصنف "النظامين..لكل من البلدين على حدٍ سواء في خانة التهديد المزدوج للمصالح الأميركية في المنطقة". ومع رفض الفكرة القائلة إن سياسة الولايات المتحدة ستعتمد على تحقيق التوازن بين كل منهما، لذا أفاد أنديك بان الولايات المتحدة التي ستعمل مع حلفائها في المنطقة وخارجها ستطبق نهج الاحتواء على كل منهما، وتحقيق التوازن بينهما من الآن فصاعدا.(٥) وهكذا ووفقا للنهج الجديد فان الولايات المتحدة لن تحاول بعد اليوم أن توقع بين العراق وإيران كما حاولت سابقا، ولكنها ستشرع بدلا من ذلك في مواجهة الدولتين من خلال إجراءات عسكرية، اقتصادية، وسياسية.(٦)

وعليه كان الهدف من الاحتواء المزدوج الحيلولة دون أن تمتلك دولة في المنطقة قوة بالغة قد تمكنها من أن تشكل تهديدا للمصالح الأمنية الأميركية في الشرق الأوسط، وكان المبدأ الاستراتيجي الأساس الذي قامت على ضوءه نظرية الاحتواء المزدوج هو تحقيق توازن قوى موأت من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة، دون الحاجة للاعتماد على إيران أو العراق لتحقيق تلك الغاية. وتراوحت هذه المصالح من "حماية" الدول الحليفة في الخليج، وضمان تدفق النفط دون عوائق منها بأسعار مستقرة، إلى أقامة منظومة إقليمية يسودها السلم، ومجابهة التطرف الديني والإرهاب، وإقامة منظومة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. أما الثنائية-أي فكرة المزدوج- فالغاية منها الحذر من الوقوع في الأخطاء السابقة

---

[1] مزهر، حسين: مصدر سابق ذكره ص٤٢

[2] المصدر نفسه ص٣٩

[3] نقلا عن المصدر نفسه

[4] النعيمي، احمد نوري: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة ١٩٧٩-٢٠٠٨، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٣٦)، كانون الثاني-حزيران ٢٠٠٨ص٩

[5] هاس، ريتشارد: مصدر سابق ذكره ص١٨٩

[6] ثابت، عمر: مصدر سابق ذكره ص٧

المتمثلة في دعم العراق كحليف في المنطقة أو التركيز على احتوائه وإضعافه فحسب، مع التصور بان الخيار الأخير قد يعزز مكانة إيران ويرجح كفة ميزان القوى في الخليج لمصلحتها.(١) وهكذا أصبح احتواء العراق يتطلب تدبيرا "مقداماً" ينطوي على الاستخدام المادي للقوة العسكرية-وكما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة-، في حين إن احتواء إيران كان "ناشطاً" ويقوم على فرض العقوبات.(٢)-كما هي سلسلة العقوبات الحالية عليها-.

لقد سعت الولايات المتحدة إلى تحجيم القوتين الإقليميتين الصاعدتين آنذاك في منطقة الخليج، وإنهاء أي دور أو تأثير لهما كقوى إقليمية، فضلا عن إضعافهما وعزلهما، فالعراق مورس تجاهه الحرب والعقوبات الاقتصادية وصولا إلى احتلاله.

أما إيران، فقد أشار مارتن أنديك إلى الرغبة الأميركية للعمل وبشكل فعال لإقناع حلفاءها التقليديين بضرورة التصرف، ليس فقط لتجريد إيران من قدراتها العسكرية، ولكن لشل اقتصادها أيضا.(٣) فكان السعي الحثيث للمحاولات المبذولة لعزل إيران وزعزعة قاعدتها الاقتصادية،وعلى ضوء ذلك قدم السيناتور الجمهوري "دوماتو" مشروع قانون في بداية عام ١٩٩٥، والذي نص على فرض حظر تجاري على نطاق واسع من قبل الولايات المتحدة على إيران الذي يتضمن الأعمال التجارية كافة ما عدا المنتجات الإنسانية، وذلك للحد من السلوك الإيراني تجاهها، وعليه اقر الرئيس كلينتون مشروع قانون دوماتو في ٥/آب-اغسطس١٩٩٦، الذي سمي فيما بعد بقانون دوماتو.(٤)

كما استهدفت الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه من تبني استراتيجية الاحتواء المزدوج للحد من تغلغل إيران في آسيا الوسطى، والضغط عليها في منطقة بحر قزوين، وإدخال دول بحر قزوين وإيران في حالة تنافس وصراع، مما يؤدي في النهاية إلى إضعاف نفوذها في هذه المنطقة.(٥)

لذا أوضح "وليم بيري" وزير الدفاع الأميركي الأسبق عام ١٩٩٥، بان هذه الاستراتيجية تتكون من ثلاث عناصر:(٦)

١. تدعيم القدرة الدفاعية الفردية لكل دولة من دول الخليج العربي.
٢. العمل على تعزيز القدرة الجماعية لدول الخليج لتتمكن من الدفاع عن نفسها من خلال مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] المصدر نفسه ص٨
[2] هاس، ريتشارد: المصدر السابق ص ١٩٠
[3] النعيمي، احمد نوري: السياسة الخارجية الإيرانية... مصدر سابق ذكره ص٩
[4] المصدر نفسه ص١١
[5] أبو عامود، محمد سعيد: تحولات السياسة الأميركية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٧)، يناير ٢٠٠١ ص٤٥
[6] مزهر، حسين: مصدر سابق ذكره ص ص٤٤-٤٥

٣. عقد سلسلة من الاتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم التسهيلات اللازمة للولايات المتحدة الأميركية.

ولترجمة أبعاد هذه الاستراتيجية على ارض الواقع عمدت الولايات المتحدة إلى: أولا، تجديد معاهدات الدفاع المشتركة الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي لعدة سنوات أخرى، مما منح بعضها صفة حليف من خارج حلف الناتو كالبحرين والكويت، وما يترتب على تلك الصفة من استحقاقات. وثانيا، تشكيل الأسطول الأميركي الخامس عام ١٩٩٥، مما يعكس مدى التعاظم المستمر للوجود العسكري الأميركي في المنطقة.وأخيرا، طرح خيار الدفاع الصاروخي المشترك على دول الخليج العربي، والذي يقضي بإقامة نظام دفاعي جوي إقليمي مضاد للطائرات والصواريخ ارض-ارض الباليستية، حماية لأمن المنطقة من أية تهديدات محتملة.[١]

لقد تجسد الهدف الأميركي من استراتيجية الاحتواء المزدوج، الحد من قوة أعدائها (الراديكاليين المتطرفين) وبالتحديد العراق وإيران، أما وسيلتها إلى ذلك فهو بناء تحالف مع أصدقائها داخل المنطقة.[٢] لتعكس هذه الاستراتيجية المصالح الأميركية الأوسع نطاقا على الصعيد العالمي، وان فرض العقوبات على العراق، ومعاداة إيران، إنما هما جزء من الخطة الأميركية للاحتواء العالمي، وذلك في الوقت الذي تندمج فيه مصالحها في الشرق الأوسط بمصالحها الأخرى في آسيا الوسطى.[٣]

إن الولايات المتحدة الأميركية صاغت استراتيجية الاحتواء المزدوج للحد من التطلعات والتصورات العراقية- الإيرانية من ناحية، وللدخول في المنطقة بصفة مباشرة من ناحية أخرى بعدها دولة أساسية في إقامة التوازنات الإقليمية، وبما يتناسب والأهداف والمقاصد الأميركية العالمية الآنية منها والمستقبلية.

---

[1] صالح، غانم محمد: أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأميركي ورغبة المشاركة الأوروبية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٣٦)، كانون الثاني- حزيران٢٠٠٨ص٥٩

[2] مزهر، حسين: مصدر سابق ذكره ص٤٣

[3] ثابت، عمر: مصدر سابق ذكره ص٧

المطلب الثالث

جورج ووكر بوش (٢٠٠١- ٢٠٠٩):

كان هناك العديد من المحفزات التي أثرت في الإدراك الاستراتيجي لإدارة ووكر بوش مما حثته إلى تبني العديد من الفرضيات الاستراتيجية و لخطط التصور التي بلورة مبادئ الجيوبوليتيكية تنتهجها الولايات المتحدة في سلوكها الخارجي وتتفق مع الإدراك للمخاطر والفرص الجديدة في البيئة الدولية. ومن ثم تقويمها للمناطق الجيوبوليتيكية العالمية.

أولا/ استراتيجية الضربة الوقائية:

كان هناك حافزان أساسيان بلورة في الاستراتيجية الأميركية هذا الإجراء أو القاعدة العملية، وتجسد أول هذه الحوافز بأحداث ١١/ أيلول-سبتمبر٢٠٠١، مما فرض على الإدارة الأميركية إعادة النظر في عقيدتها الأمنية التقليدية السابقة التي لم تعد قادرة على الاستجابة للتحديات الأمنية التي يفرضها هذا النوع من التهديدات الجديدة على الأمن القومي الأميركي.[(١)]

لتشكل أحداث أيلول-سبتمبر، نقطة تحول في الإدراك الأميركي ، وذلك بان أصبح الإرهاب عنصرا رئيسا للصراع المسلح على الساحة الدولية.[(٢)] وفي ضوء هذا ألقى الرئيس الأميركي جورج ووكر بوش في ٢٠/ أيلول- سبتمبر٢٠٠١، أمام لجنة مشتركة من الكونغرس ليشرح ما ينوي القيام به، حيث أعلن بوضوح إن الخطر الذي تواجهه بلاده اليوم هو الإرهاب مؤكدا بأنه "يكمن الخطر الأعظم الذي تواجهه امتنا عند مفترقي طرق الراديكالية والتكنولوجية، لقد صرح أعداؤنا بصور علنية أنهم يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون إلى ذلك بتصميم".[(٣)]

وبهذا صار الإرهاب بؤرة اهتمامات ووكر بوش الخارجية، مما أدى إلى انعكاسها في صياغة استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي أعلنها الرئيس الأميركي في ١٧/ أيلول- سبتمبر٢٠٠٢، مؤكدا "إن مهمة الدفاع عن امتنا قد تغيرت دراماتيكيا فأعداء الماضي احتاجوا إلى جيوش عظيمة وقدرات صناعية كبيرة لتهديد أميركا. أما الآن فان شبكات خفية من الأفراد بإمكانهم جلب الفوضى والمعاناة الكبرى لشواطئنا وذلك بتكلفة تقل عن ثمن شراء دبابة واحدة ... ولإلحاق الهزيمة بذلك التهديد علينا أن نستفيد من كل أداة في حوزتنا (القوة العسكرية، دفاعات داخلية أفضل، إنقاذ القانون، المخابرات،

---

[1] العزي، غسان: ١١أيلول٢٠٠١ والنظام الدولي، تغيرات مفهومية محتملة، شؤون الأوسط، ع(١٠٥)، شتاء ٢٠٠٢ص ص٣٢-٣٣

[2] محمود، احمد إبراهيم: الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٧)يناير٢٠٠١ص٤٥

[3] نقلا عن، الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص١٣٤

وجهود حثيثة لقطع التمويل عن الإرهاب)".[1] وعلى ضوء هذا الإدراك أكد "لن انتظر على الأحداث فيما يدلهم الخطر، ولن أقف متفرجا فيما تقترب منا التهلكة أكثر فأكثر... إن حربنا على الإرهاب قد بدأ فعلاً".[2] وبهذا أعلنت إدارة ووكر بوش حربها على الإرهاب، وان هذه الحرب ليست حربا أميركية على الإرهاب بل هي حرب العالم كله ضده، وعلى هذا الأساس فعلى كل دولة وأمة وكل حركة أو مجموعة سياسية إن تختار: "أما أن تكونوا معنا وأما أن تكونوا مع الإرهابيين".[3] وبذلك غدت الحرب على الإرهاب مقدمة المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية الجديدة المستهدفة بها إعادة رسم خريطة العالم الجيواستراتيجية.

أما الحافز الثاني، فقد تجسد في فكر المحافظين الجدد ولاسيما من خلال مستشاري الرئيس جورج ووكر بوش من-كما مرة سابقا- ، وكان من أبرزهم نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائب وزير الدفاع بول وولفوتيز، وهؤلاء من أنصار تيار اليمين المحافظ الجديد، وقد انعكست أفكارهم على اتجاهات الاستراتيجية الأميركية.[4]إذ كانوا يؤمنون أيمانا لا يتزعزع باستخدام القوة وقائيا، بغض النظر عن الدليل أو الذريعة. إن بول وولفوتيز مثلا الذي أضفت رؤيته للعالم على ووكر بوش مسحه رسالية لا ريب فيها قائمة على التسليم بان الحرب لا تحتاج إلى "دليل قاطع" فالتأكيدات يجب أن تركز على "النيات" و"القدرات".[5] وهذا ما أكده وولفوتيز من قبل منذ عام ١٩٩١، في إشرافه على إعداد مجموعة من الخطوط الإرشادية سميت بـ"دليل تخطيط الدفاع" الذي قام على ثلاث ركائز: أولها، ضمان التفوق العسكري الأميركي. وثانيها، العمل على منع قيام قوة أخرى تنافس الولايات المتحدة في وضعها الدولي العالمي كما خرجت بعد الحرب الباردة. وثالثها، إمكانية قيام الولايات المتحدة بالضربات الوقائية **Preventive Strikes** ضد أخطار محتملة.[6] وجاءت أحداث أيلول لتعطي هذه الأفكار قوة دفع هائلة في عملية التطبيق.

ومن خلال هذه المحفزات والرؤى وجد الرئيس الأميركي ووكر بوش بان أعظم التزام أخلاقي تجاه الولايات المتحدة هو تعزيز قوتها.[7] فقام على أساس ذلك بإدخال مفهومين جديدين في التفكير الاستراتيجي الأميركي، المفهوم الأول، هو إن التهديد الأهم لأمن الولايات المتحدة يقع على نقطة

---

[1] نقلا عن، المصدر السابق ص ص١٦٧-١٦٩

[2] نقلا عن، عاروري، نصير: حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٩٧) تشرين الثاني-نوفمبر٢٠٠٣ص١٣

[3] نقلا عن، باسيفيتش، اندرو: الإمبراطورية الأميركية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأميركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥ص٢١٩

[4] فوزي، عماد: الاستراتيجية الأميركية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٤ص٥٨

[5] عاروري، نصير: المصدر السابق ص١٦

[6] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص١١٢

[7] المصدر نفسه ص١٥

التقاطع بين الراديكالية والتقدم التكنولوجي، سواء كانت الراديكالية سمة الدولة أم لجماعة سياسية، وسواء أكانت التكنولوجيا الحديثة تحت تصرف أي منهما أم لا. أما المفهوم الثاني، فتعلق بان الولايات المتحدة لن تنتظر حتى تتعرض للهجوم لكي تقوم بالرد عليه، وإنما سيكون عليها إن تبادر بالهجوم لمجرد إدراكها التهديد.[1]

وفي ضوء ما تقدم برز وبشكل واضح مبدأ استراتيجي جديد حول "الضربات الوقائية" بعد إن فشل الاعتماد الكلي على استراتيجيتي "الردع" و"الاحتواء" في تحقيق أهداف الأمن القومي الأميركي.[2] وهكذا باتت عمليتي الردع والاحتواء غير ذي فائدة بوجود حكام دكتاتورين من الممكن أن يصلون إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل لاستعمالها من خلال الصواريخ، أو يمولون بها حلفاءهم الإرهابيين بصورة سرية.[3] وهذا ما أكده الرئيس الأميركي ووكر بوش من خلال تأكيد اتجاهه للأخذ باستراتيجية "الضربات الوقائية" في مؤتمر للحزب الجمهوري في ١٥/ حزيران-يونيو ٢٠٠٢، حين أوضح إن عنصري "الاحتواء" و"الردع" اللذين قادا سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ إن طرحا في إطار مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، لم يعودا كافيين، وبعد هذا المؤتمر بيومين أولت مستشارة الأمن القومي في حينها "كونداليزا رايس" بحديث شرحت فيه هذا المبدأ قائلة "أنه يعني منع أعمال تدميرية معينة ضدك من الخصم لك، وان هناك اوقاتا لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ثم ترد".[4]

ومن خلال ذلك أكد الرئيس ووكر بوش في نص وثيقة الأمن القومي الأميركي التي وجهها إلى الكونغرس في ٢٠/ أيلول- سبتمبر٢٠٠٢، على شرعية "الضربات الوقائية" وإدخالها إلى العقيدة الاستراتيجية الأميركية.[5] ووفقا لها، فقد فرضت الولايات المتحدة على العالم خيارين جديدين، فمن ناحية تحتفظ لنفسها بحق الدفاع الشرعي الوقائي، الذي بمقتضاه تجتهد على الدوام في التصرف بشكل فردي ووقائي للحؤول دون وقوع أية أعمال إرهابية تستهدف الشعب الأميركي، ومن ناحية أخرى تدعم الولايات المتحدة المجتمع الدولي في حالة التعرض لأي نوع من هذا التهديد.[6]

لقد انصب مفهوم "الضربات الوقائية" على تحقيق المبادأة في توجيه ضربة مباغتة من قبل الجانب المتفوق على خصمه خشية أن يتدهور الميزان العسكري معه في المستقبل، فيفقد ميزة كانت له، ويتضح

---

[1] الشاهر، شاهر إسماعيل: المصدر السابق ص٢٥

[2] سويلم، حسام: الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٠) اكتوبر٢٠٠٢ص ص٢٩٠-٢٩١

[3] صلوخ، فوزي: أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٢ص١٨

[4] سويلم، حسام: مصدر سابق ذكره ص٢٩٢

[5] انظر نص استراتيجية الأمن القومي الأميركي، نص التقرير الذي وجهه الرئيس الأميركي ووكر بوش إلى الكونغرس في ٢٠/أيلول-سبتمبر٢٠٠٢، واشنطون، عن دراسات أميركية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، تشرين الأول-أكتوبر ٢٠٠٢ص٢٣

[6] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص١٠

من ذلك إن الضربة الوقائية تقوم على فكرة تدمير قوة الخصم بهجوم لا يشترط أن يسبقه استفزاز.[١] ولهذا عرفت الضربات الوقائية بأنها " عملية تعرضيه مسلحة ومباغتة يجري شنها من قبل طرف ضد طرف آخر بينهما صراع دون إعلان حالة الحرب لتحقيق المبادأة، ولحرمان الخصم من امتلاك سلاح يخل بميزان القوى بين الطرفين."[٢] وعليه تبلور مفهوم "الضربات الوقائية" على انه يعني التخطيط لتدمير قوة الخصم والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل إبعادها.[٣]

وقد فرق "جون لويس جاديس" بين الاستباق **Pre-Emption** والوقائية **Prevention** على أساس إن الأول يعني القيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك شن هجوم،أما المفهوم الثاني فيعني بدء الحرب ضد دولة قد تفرض مثل هذه الأخطار عند مرحلة مستقبلية محددة، أي انه يقوم على النوايا.[٤] ومن الواضح إن الضربات الوقائية بهذا المفهوم وعلى هذا النحو، تقوم على دلائل غير مؤكدة وليس ردا على هجوم فعلي، لذلك فهو سلوك هجومي في أساسه.

وعلى أساس ذلك، فقد استندت رؤية الرئيس الأميركي ووكر بوش على ثلاث مبادئ أساسية هي التي حددت مهمة الولايات المتحدة الأميركية المستقبلية ومسؤولياتها العالمية، أولا، الانتقال من الردع إلى الاستراتيجية الوقائية لمواجهة الأخطار المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وثانيا، الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة بعد إن تبين أن الحكومات الاستبدادية هي في ذاتها خطر على المصالح القومية الأميركية. وثالثا، الانتقال من الغموض إلى القيادة، أي وعي الولايات المتحدة بدورها الريادي في العالم وبتبوء مسؤوليتها بصفتها الأمينة على استقراره وأمنه.[٥] وعليه فان ما تسعى الولايات المتحدة للحفاظ عليه وحمايته هو مكانتها ومصالحها وأهدافها العالمية المنتشرة في جميع أرجاء العالم.

لتنعكس هذه الاستراتيجية الوقائية في عدة أبعاد جيوبوليتيكية وخطط تصور حول أهم منطقتين استراتيجيتين في العالم وهما آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط، لتشن الولايات المتحدة من خلال هذه الاستراتيجية حربين ذات مضامين جيوبوليتيكية- جيواستراتيجية ضمن إطار حربها على الإرهاب، وهما حربي أفغانستان والعراق، لتدير الولايات المتحدة من خلال هاتين الحربين مصالحها الاستراتيجية في هاتين المنطقتين الحيويتين.

---

1 خالد، ضياء الدين عبد: الدفاع التعرضي في التطبيق، مجلة الدفاع، بغداد، ع(٧)، ١٩٩٩ص١٧٣

2 المصدر نفسه

3 مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية... مصدر سابق ذكره ص٥٢١

4 سلامة، معتز: الأمن القومي الأميركي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ع(١٦٢)، ابريل٢٠٠٦ص٢٣، وللمزيد ينظر:-

- Gaddis, John Lewis: Grand Strategy in The Second Term, Foreign Affairs, Vol.84, No.1, January-February,2005 p.p.3-4

5 الشاهر، شاهر إسماعيل: المصدر السابق ص٩٨

١- حرب أفغانستان:

بعد أيام قليلة من وقوع الهجمات المدمرة في الحادي عشر من أيلول، أعلن بول وولفوتيز نائب وزير الدفاع الأميركي حينئذ، بان "القضاء على الدول الراعية للإرهاب" غدا هدفا رئيسا للاستراتيجية الأميركية.[1] لذلك صدر أعلان ووكر بوش "الحرب على الإرهاب" في خطابه أمام الكونغرس في ٣٠ايلول/ سبتمبر٢٠٠١، مؤكدا بـ"أن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة لكنها لا تنتهي عندها. ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها... ومنذ اليوم، فان كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب تعتبرها الولايات المتحدة نظاما معاديا لها".[2] وهذا ما أشار أليه ريتشارد بيرل أحد ابرز مستشاري ووكر بوش، في مقالة له في الغرديان اللندنية: "إن هذا القرن الجديد يحفز الآمال من أجل بناء نظام عالمي جديد بطريق جديد. إننا لن نستطيع أن نهزم أو نحتوي إرهابا متعصبا من دون أن نشن الحرب على الإرهابيين حيث ينطلقون. وهذا ما قد يتطلب أحيانا أن نستخدم القوة ضد دول تؤوي الإرهابيين".[3]

ومن خلال هذا، تجسد في الإدراك الاستراتيجي الأميركي بان محاربة الإرهاب سوف تحقق الأهداف الآتية:[4]

١. منع هجمات تالية ضد الولايات المتحدة الأميركية.
٢. هزم الإرهابيين والبلدان الداعمة لهم.
٣. أنشاء بيئة عالمية مناوئة للإرهاب.
٤. انجاز إعادة انتشار جزئي.

وعليه بدأت الاستراتيجية الأميركية في إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية لمنطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، من خلال خطتها الأولية التي تتضمن الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان. إذ حددت الولايات المتحدة "أسامة بن لادن" وشبكة القاعدة بوصفهما المسؤولين عن تلك الهجمات، إذ كان بن لادن يتمركز في أفغانستان بعد إن قدمت له طالبان ملاذا أمنا للتخطيط للأنشطة الإرهابية والتدرب عليها وشنها، وبعد رفض نظام طالبان تسليم بن لادن، قام ائتلاف قادته الولايات المتحدة وأقره مجلس الأمن بشن هجوم على نظام طالبان في ٧تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠١، وسرعان ما انهارت قدرات

---

[1] بيكر، رايموند ويليام: التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩)، يناير٢٠١٠ ص٢٤

[2] نقلا عن، ولد أباه، السيد: مصدر سابق ذكره ص٧٩

[3] نقلا عن، عاروري، نصير: مصدر سابق ذكره ص١٩

[4] فايث، دوغلاس ج: الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، تعريب سامي بعقليني، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠ص١٠٧

طالبان العسكرية التقليدية تحت وطأة القوة الجوية الأميركية وقوات خاصة ومقاتلين أفغان مناوئين لطالبان.[1] وقد أُطلق على هذه العملية في أفغانستان اسم "عملية بقاء الحرية".[2]

لتتجسد الأهداف في شن الحرب على أفغانستان في الإدراك الاستراتيجي الأميركي بالآتي:[3]

١. إن هزيمة مبكرة لطالبان والقاعدة ستجعل من الصعب عليهما القيام بعمليات إرهابية أخرى. أي العمل على منع تصدير الإرهاب إلى الخارج.
٢. تقديم طالبان كمثل يزيد من قدرة الولايات المتحدة على التأثير في البلدان الداعمة للإرهاب.
٣. النجاح سيبني ثقة الولايات المتحدة الشعبية للعمل في مسارح الأحداث الأخرى.
٤. العمل على إلغاء وإنهاء دور تلك الدولة كملجأ وملاذ آمن للإرهابيين.[4] وهذا ما أكد عليه اوباما فيما بعد بقوله "يجب علينا حرمان القاعدة من الحصول على الملاذ الآمن".[5]
٥. القضاء على تهديد تنظيم القاعدة لما يشكله من معوق أمام المصالح الأميركية في مجال الطاقة لاسيما في إمداداته المستقبلية كما حددها البنتاغون.[6]
٦. العمل على تكوين دولة أفغانية ديموقراطية مستقلة وفعالة.[7] لان أحداث أيلول سلطت الضوء على مشكلة تواجهها الولايات المتحدة تكمن في إن الدول الفاشلة تشكل تهديدات أمنية لا تطاق، لدرجة استطاع قطاع غير حكومي-تنظيم القاعدة- في أفغانستان أن يأخذ الدولة رهينة وتحويلها إلى قاعدة انطلاق لعملياته الإرهابية الدولية وتصديرها. لهذا أدركت الولايات المتحدة بان الأزمة الواضحة في أنظمة حكم العديد من الدول في مناطق متداخلة من العالم-من شمال أفريقيا إلى أفغانستان- سيشكل في النهاية تهديدا امنيا لمصالحها يعادل خطر الدول القوية.[8] لذا كان من الضروري الوصول إلى داخل تلك الدول والاستيلاء على

---

[1] فوكسلي، تيم: الأمن والسياسة في أفغانستان: التقدم والمشاكل والتوقعات، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩ص٢٣٧

[2] شمانك، مايكل: أفغانستان عناصر استراتيجية بين ضفتي الأطلسي لبناء أمة، في أيفو دالدار وآخرون: هلال الأزمات الاستراتيجية الأميركية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦ص١٩٥

[3] فايث، دوغلاس ج: المصدر السابق ص١٣١

[4] فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة... مصدر سابق ذكره ص٢٨

[5] نص كلمة اوباما في وست بوينت ٢٠٠٩، نشرة واشنطون، عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت http://unisfo.state.gov

[6] **Weinstein, Dr. Michael: Washington Long War and Its Strategy in The Torn of Africa, www.PINR.com**

[7] فوكسلي، تيم: مصدر سابق ذكره ص٢٤١

[8] فوكوياما، فرانسيس:بناء الدولة...مصدر سابق ذكره ص ص١٦٦-١٦٧

حكمها لإزالة مثل هذه التهديدات ومنع ظهورها ثانيتا في المستقبل.[١] لهذا تمدد الهدف من هدف محدد تفكيك القاعدة وطالبان إلى هدف أوسع إنشاء الديموقراطية.

٧. منع زحف (الإسلام الأصولي المتطرف) من أفغانستان إلى منطقة آسيا الوسطى ذات الأهمية الحيوية للاستراتيجية الأميركية.[٢] إذ تشكل أفغانستان تهديدا كبيرا لهذه المنطقة، فالمدارس التي تلقى فيها مقاتلو طالبان والقاعدة تدريباتهم تجتذب عناصر من دول آسيا الوسطى، وهي العناصر التي تخوض عند عودتها إلى بلادها كفاحا ضد حكوماتها العلمانية.[٣] فجميع دول آسيا الوسطى- كازاخستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان، وتركمانستان- هي ما زالت دولا هشة ويمكن لهذه الجماعات والحركات الإسلامية السياسية أن تجد لنفسها موطئ قدم فيها.[٤] وعندئذ يمكن لأي انبعاث جديد (للتطرف الإسلامي) على شاكلة طالبان أن يكتسب بعدا إقليميا.[5]

لذلك برزت آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، وما لبثت إن وجدت نفسها في خضم تنافس دولي من قبل دول مختلفة، شملت روسيا، والصين، وتركيا، وإيران، فضلا عن الولايات المتحدة الأميركية.[٦] لهذا يرى المتخصصون في الجيوبوليتيكيا، بأنه قد لا تكون هناك منطقة في العالم حظيت منذ سقوط الشيوعية بمكانة جيواستراتيجية كتلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى، ففيها يجتمع كل شيء، حيث ميراث التاريخ، ووعود المستقبل، والثورات الشعبية، والتمردات والحركات الإسلامية المسلحة، وحقول النفط والغاز، وفيها المناورات العسكرية الروسية والصينية وحتى الأميركية.[٧] غير إن أهم التنافسات هي بين الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين،فالولايات المتحدة تتعدد أهدافها في المنطقة، من سياسية واقتصادية وجيوبوليتيكية. أما روسيا الاتحادية فتصنف آسيا الوسطى ضمن مناطق النفوذ 'الخارج القريب'، أي تعدها جزءا من الاستراتيجية الروسية الجديدة، لكي تستعيد الهيمنة السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة. ومن ناحيتها تستهدف

---

[1] المصدر نفسه ص ١٧٤

[2] مهدي، لبنى خميس: الولايات المتحدة الأميركية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث ١١ايلول ٢٠٠١، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/٢٤)، ٢٠١١ص١٠٧

[3] ستار، فريدريك: البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، سلسلة محاضرات الإمارات ٣٨، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٢٣

[4] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص١٧٥

[5] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٨٨

[6] اسينوفا، مارغريتا: الصراع على آسيا الوسطى.. قديم يتجدد، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل٢٠١٠ص١٠١

[7] الحيالي، نزار إسماعيل، وعبد الحميد الموساوي: العلاقات الروسية-الأميركية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (٢٠٠١-٢٠٠٨)، قضايا سياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(١٦)، ٢٠٠٩ص٥٦الهامش

استراتيجية الصين استثمارات اقتصادية رئيسة، يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى نفوذ سياسي كبير لها في عواصم دول آسيا الوسطى.(١)

وهكذا شكلت أفغانستان من المنظور الاستراتيجي الأميركي مثلث عُقدة استراتيجية مهمة بالنسبة لآسيا الوسطى، فهي على تماس حدودي مع ست دول مهمة (إيران، والصين، وباكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان)، كما إن هذا التماس الجيوبوليتيكي يجعل هذا البلد على تخوم اثنين من الاهتمامات الاستراتيجية الأميركية، أولها، فتح الطريق إلى آسيا الوسطى بعيدا عن السيطرة الروسية. وثانيها، التحكم بالتوازنات الإقليمية في آسيا لمواجهة تنامي القوة في دولتين صنفتها الدراسات الاستشرافية الأميركية بالدول "الخصم" وهي: الصين وروسيا الاتحادية.(٢)

لذا نصح بريجنسكي بان تظهر الولايات المتحدة مهارة جيواستراتيجية على الحدود المحيطة الغربية والشرقية الجنوبية لأوراسيا في آن.(٣) وبذلك نصح بان لا ينظر إلى أفغانستان بوصفها جزءا من اللغز أو المشكلة في آسيا الوسطى فحسب، وإنما بعدّها جزءا هاما على الصعيد السياسي من البلقان الاوراسي أيضا.(٤) وعليه فان التواجد في هذه الدولة هو تواجد في البلقان العالمي، والذي يُعد ضروريا للربط المباشر بين الأطراف الغربية والشرقية الأكثر غنى والأكثر نشاطا في اوراسيا، والتواجد في هذا البلقان الاوراسي مهم من منظور الطموحات الأمنية والتاريخية بالنسبة إلى ثلاث دول مجاورة تعد الأقوى والأقرب وهي روسيا، وتركيا، وإيران، فضلا عن الصين التي بدأت تتزايد مصالحها في المنطقة، زيادة على إن البلقان الاوراسي هو جائزة اقتصادية، إذ يوجد تركيز كبير من الغاز الطبيعي والاحتياطيات النفطية في هذه المنطقة، فضلا عن معادن مهمة بما فيها الذهب.(٥)

ومن خلال ذلك فان التواجد الأميركي في أفغانستان، سيمنع دول آسيا الوسطى من توثيق علاقاتها بدرجة كبيرة مع روسيا الاتحادية لما يمكن أن تشهده هذه الدول من اضطرابات داخلية أو ما تشهده من تناقضات وصراعات فيما بينها من جهة وبين دول الجوار كتركيا وإيران والصين من جهة أخرى، مما يدفعها للاحتماء بالمظلة الروسية.(٦) لذلك فان التواجد الأميركي سيمنع روسيا من الانفراد

[1] اسينوفا، مارغريتا: المصدر السابق ص١٠١
[2] مهدي، لبنى خميس: مصدر سابق ذكره ص١٠١
[3] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص٥٤
[4] المصدر نفسه ص١٢٦
[5] المصدر نفسه ص١١٨
[6] الحديثي، هاني ياس: صراع الإرادات في آسيا دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، مركز الشرق للدراسات، دمشق، ٢٠٠٧ص١٢٤-١٢٥

بالسيطرة على المجال الجيوبوليتيكي لها.(١) مما يمكن الولايات المتحدة من ممارسة سياسة إضعاف روسيا في آسيا.(٢)

كما إن التواجد الأميركي في أفغانستان يهدف إلى تطويق الصين والحيلولة دون سيطرتها على آسيا الوسطى.(٣) فالصين تشكل قلقا أمنيا متعدد الجوانب على المدى البعيد لا يمكن إغفاله، وأول بواعث هذا القلق هو الجانب الاقتصادي، إذ يسيطر التجار الصينيون بالفعل على أسواق قيرغيزستان، ويعملون على اختراق أسواق كازاخستان وطاجيكستان، كذلك يترتب على الصادرات الصينية الرخيصة إلى أسواق آسيا الوسطى عجز الشركات من المنافسة فيها، وعلى المدى البعيد تخشى دول آسيا الوسطى من إن يبتلعها النفوذ الصيني في القرن الحادي والعشرين، وهذا ما يجعل الصين تتمتع بسلطة تحكّم حاسمة في شؤون آسيا الوسطى.(٤) فضلا عن زيادة نفوذها في المنطقة من خلال تأسيسها لمنظمة شنغهاي*، علاوة على زيادة نفوذها العسكري من خلال إقامة قاعدة عسكرية في قيرغيزستان،وإدخال قواتها العسكرية في المنطقة لتؤكد مصالحها الأمنية وبأنها ستكون اللاعب الرئيس في المنطقة.(٥) كل ذلك مؤشرا واضحا إلى انخراط الصين المتنامي في النشاطات الجيوبوليتيكية لآسيا الوسطى.(٦)

فضلا عن ذلك فان التواجد الأميركي في آسيا الوسطى يشكل مصلحة جيوبوليتيكية من خلال الاقتراب ومراقبة علاقات التعاون بين القوتين الآسيويتين الرئيسيتين روسيا الاتحادية والصين، ومراقبة دورهما على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي الوقت نفسه تتمحور حول تطويق هذه القوى الجيوبوليتيكية.(٧)

كما إن التواجد في أفغانستان يمنح الولايات المتحدة عمقا جيواستراتيجيا في آسيا الوسطى لمنع إيران من زيادة نفوذها في هذه المنطقة.(٨) فضلا عن كونها قاعدة مفيدة لمجابهة ومحاصرة ومن ثم احتواء إيران. كما إن التواجد في آسيا الوسطى سيمنح الولايات المتحدة الفرصة للحؤول دون قيام أي تحالف يجمع بين الصين وروسيا وإيران ضد هيمنتها.(٩)

---

[1] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص٦٩

[2] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص١٣٦

[3] محمد، خديجة عرفة: الصين وأمن الطاقة.. رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل٢٠٠٦ص٥٧

[4] ستار، فردريك: مصدر سابق ذكره ص١٨

* سيتم التطرق إلى هذا الموضوع في الفصل الرابع المبحث الثاني.

[5] مهدي، لبنى خميس: المصدر السابق ص١١٤

[6] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص١٥٧

[7] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص٢٠٤

[8] بريجنسكي، زبيغنيو:رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص١٣١

[9] ثابت، عمر: مصدر سابق ذكره ص٤٧

وفي ضوء ما تقدم، فان استمرار التواجد الأميركي في أفغانستان سيمنحها الفرصة لاحتواء روسيا الاتحادية في جناحها الجنوبي من خلال ممارسة الضغط عليها، واحتواء الصين في جناحها الغربي، إذ تعد الحلقة الأخيرة من سلسلة حصار الصين، القوة الآسيوية المحتملة لمناوئة الولايات المتحدة، كما إن التواجد في أفغانستان سيمنح الولايات المتحدة الفرصة لإزالة النفوذين الروسي والإيراني من آسيا الوسطى واستبداله بنفوذها، فضلا عن محاصرة إيران من الشرق والشمال، بجانب إزالة الأسلحة والمواد النووية من بلدان آسيا الوسطى، وإيقاف تجارة المخدرات وانتقال الأسلحة الصغيرة عبر الحدود، كما إن دخول الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا إلى آسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأرض الآسيوية ذات أهمية في الاستراتيجية الأميركية لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي. فإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من ربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند، فعندئذ يمكن لها إن تفتح ممرات جوية وبرية للقوات الأميركية نحو المحيط الهندي.(١)

كما إن من أهم الأسباب التي دفعت للتواجد الأميركي في أفغانستان هو لمحاربة الإرهاب في باكستان، إذ ترى الولايات المتحدة بان باكستان قد ساندت منذ عقود تنظيمات طالبان أو "عسكر طيبة" والقاعدة، وذلك لأضعاف الهند بتكاليف قليلة أو في التأثير في أفغانستان.(٢) لذلك تعدها الولايات المتحدة بؤرة للتنظيمات الإرهابية، وهذا ما أشار أليه الرئيس الأميركي اوباما بقوله "أمننا معرض للخطر في أفغانستان وباكستان. فهذه هي بؤرة للتطرف العنفي الذي تمارسه القاعدة. فمن هنا شن الهجوم علينا يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ومن هنا تحاك المخططات لشن هجوم جديد".(٣) وفي ضوء هذا الإدراك أشار "ديفيد كيلكون" أحد مستشاري البنتاغون بقوله " إن الجبهة الرئيسة لحربنا ضد تنظيم القاعدة ليست في العراق، ولا في أفغانستان، إنها في باكستان،وإنهاء معسكر ومعقل تنظيم القاعدة".(٤)

غير إن الخوف والقلق الأميركي يأتي من إن هذه الدولة مسلحة بأسلحة نووية ولها علاقة بجماعات إرهابية مما يثير الرعب ويشكل مكمن الخطر على الولايات المتحدة. وبذلك فان باكستان موجودة في نقطة تقاطع العديد من الاهتمامات الأميركية، فقد ربطت بالإرهاب، والانتشار النووي، والتطرف الإسلامي، كما أنها غير مستقرة على الصعيد السياسي، وتواجه مشكلات اقتصادية، فضلا عن سلسلة الأزمات مع الهند. وقد أعلنت باكستان أنها دولة إسلامية، وتربطها بالعالمين الإسلامي

---

[1] سويلم، حسام الدين: القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل ٢٠٠٦ص٨٣

[2] كوبولاني، انطوان: قوس الأزمات كما يراه اوباما ومستشاروه، ترجمة عبد الحميد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٣٨-٣٩)، كانون الثاني-كانون الاول٢٠٠٩ص٤٢٩

[3] كلمة اوباما في ويست بوينت، مصدر سابق ذكره

[4] نقلا عن، كوبولاني، انطوان: المصدر السابق ص٤٢٩

والعربي روابط عديدة، ولديها طموحات في أفغانستان، وآسيا الغربية، والوسطى، وتحتفظ بروابط عسكرية واستراتيجية مع الصين وكوريا الشمالية.[١]

وبسبب هذه الخصائص المتعددة لاسيما ما يتعلق بالتطرف الإسلامي' تعد الولايات المتحدة باكستان أحدى الدول الأكثر معاداة لها في العالم، وهو واقع يشكل تهديدا للمصالح الأميركية في المنطقة وخارجها، لذا لا يمكن لها أن تتغاضى عن هذه التهديدات.[٢] لذلك برزت الحاجة في الاستراتيجية الأميركية إلى إنهاء استخدام الراديكالية الإسلامية كأداة في أيدي الجيش الباكستاني وجهاز المخابرات لاحتواء العلاقة بين طالبان والقاعدة التي طُوّرت في أفغانستان، وما يربط هذين التنظيمين بباكستان نفسها، ولاجتثاث معاقل الإرهاب في منطقة تنتشر فيها أسلحة الدمار الشامل.[٣] وهذا ما أشار أليه اوباما بقوله 'الأخطار الأشد حتى داخل باكستان المسلحة نوويا... إن القاعدة وغيرها من المتطرفين يسعون لامتلاك أسلحة نووية'.[٤]

وعليه فان التواجد في أفغانستان يتيح للولايات المتحدة مراقبة باكستان بدقة للتيقن بان مساعدي القاعدة ضمن البلاد -مثل علماء الأسلحة النووية- لا يساعدون التنظيم، وللتأكد أيضا من إن الحكومة الباكستانية لا تتظاهر بعدم معرفتها بما يحدث بشأن هذه المساعدة.[٥] كما إن التواجد في أفغانستان يمنح الولايات المتحدة الفرصة من وقف حدوث انقلاب أصولي في تلك الدولة النووية.[٦] فباكستان تترنح منذ زمن على شفير العجز والسقوط.[٧] فتواجد الولايات المتحدة بالقرب منها فضلا عن مشاركتها، يمكن أن يجد توازنات تحد من هذا العجز والسقوط ومن ثم النهوض بها كدولة غير فاشلة.

لذلك فان هذا التواجد والشراكة مع باكستان، يقدم حوافز وضغوط لإقناع باكستان بتخفيف دعمها للجماعات الإرهابية أكثر فأكثر، وإنهائه في نهاية المطاف، وإقفال معسكرات التدريب، وتحسين مستوى الإشراف على امتداد خط المراقبة، ومواجهة الدعاية المتطرفة.[٨]

إلى جانب ذلك فان القضاء على الإرهاب في أفغانستان وباكستان يمكن أن يمنع ويجنب حرب نووية محتملة بين الهند وباكستان، بسبب العمليات الإرهابية التي تقع في البلدين، والتي من الممكن أن

---

[1] كوهين، ستيفن بي: باكستان ومنطقة هلال الأزمات، في أيفو دالدار وآخرون: مصدر سابق ذكره ص٢١٩
[2] المصدر نفسه ص٢٢٣
[3] المصدر السابق ص٢٤٠
[4] كلمة اوباما في ويست بوينت، مصدر سابق ذكره
[5] تاير، برادلي ا: مصدر سابق ذكره ص٧٥
[6] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص١٧
[7] كوهين، ستيفن بي: مصدر سابق ذكره ص٢٢٣
[8] المصدر نفسه ص٢٢٠

تثير هذه الحرب.[1] وإذا ما وقعت هذه الحرب فستترتب عليها ثلاث عواقب خطيرة وغير مقبولة للاستراتيجية الأميركية، أولها، سيعطي استخدام الأسلحة النووية دافعا أكبر لزيادة التدخل الصيني في جنوب آسيا. ثانيها، يجعل حلفاء الولايات المتحدة في جنوب غرب آسيا وجنوب شرقها أكثر شعورا بعدم الأمان، ويعطي في الوقت نفسه دافعا جديدا لإيران وجمهوريات آسيا الوسطى للحصول على الأسلحة النووية. ثالثها، قد يضع حدا لوصف الأسلحة النووية بأنها من المحرمات، ويشجع الدول الأخرى على امتلاكها وشرائها والتفكير في استخدامها.[2] وبذا فان تمركز الولايات المتحدة في آسيا الوسطى يتيح لها الاقتراب من القوى النووية الآسيوية ويفضي إلى مراقبة هذه القوى عن كثب.[3]

وفي ضوء هذه المعطيات من مخاطر وفرص،نجحت الولايات المتحدة وبعد احتلالها لأفغانستان في إقامة ثلاثة عشر قاعدة عسكرية في تسع دول في آسيا الوسطى والقوقاز بما فيها أفغانستان. لذلك جاءت الحرب في أفغانستان لتدعيم الوجود العسكري في هذا الإقليم، لتشكل هذه القواعد مراكز انطلاق نحو أهداف في بلدان داخل وخارج منطقة آسيا الوسطى، وكل منطقة الخليج العربي حتى مضيق هرمز، وكل الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشمالا بما يغطي بحر قزوين والقوقاز الروسي، وشرقا في وسط الصين وبما يضع منشأتها النووية في مدى ٢٠٠ ميل من موقع المقاتلات الأميركية في قاعدة "ماناس". ويعرف البنتاغون القواعد العسكرية الجديدة بأنها مواقع عمليات، وهي ذات مستويين، المستوى الأول، قواعد عمليات متقدمة، وهي بمثابة مراكز إمداد لوجستي. أما المستوى الثاني، فهي محلات عمليات متقدمة، وتتميز بأنها قريبة من مسارح العمليات ونقاط انطلاق القوات الجوية والقوات الخاصة.[4] ومن أهم هذه القواعد الأميركية في هذه المنطقة، قاعدة "خان آباد" في أوزباكستان، وقاعدة "ماناس" في قيرغيزستان، وقاعدة "كولياب" في طاجيكستان، فضلا عن تسع قواعد عسكرية في أفغانستان.[5] وبإدخال شبكة الصواريخ الأميركية المضادة للصواريخ في هذه القواعد العسكرية، فانه يمكن الولايات المتحدة من أن تحيد وبدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية من روسيا والصين وإيران، لاسيما بعد أن انتهت الصين من نشر (٧٢٥) صاروخا بالستيا قبالة سواحل تايوان، وإنتاج الصين أيضا الجيل الجديد من

---

[1] فايث، دوغلاس ج: القرار والحرب.. مصدر سابق ذكره ص١٥٨

[2] هنز، بول: القوقاز وآسيا الوسطى، في زلماي خليل زاد (محرر): التقييم الاستراتيجي، ترجمة ونشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧ص ٢٧٢

[3] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص٢٠٣

[4] سويلم، حسام الدين: القواعد العسكرية... مصدر سابق ذكره ص٨٥

[5] المصدر نفسه ص ص٨٣-٨٤

الغواصات المزودة بالرؤوس النووية.[١] لهذا غدت آسيا الوسطى جزءا من خريطة القواعد العسكرية للولايات المتحدة التي تسعى إلى إرساء هيمنتها البر- مائية في جنوب ووسط آسيا وشرقها.[٢]

لذلك فان الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان، مكنها من أداء دورا مهما في التأثير السياسي والعسكري على دول آسيا الوسطى. لاسيما فيما إذا تعرضت المنطقة إلى انهيار اقتصادي أو اجتماعي، والتي من الممكن أن تؤدي نتائجه العاجلة في خلق فراغ سياسي خطير، ووقوعه تحت سيطرة أي من القوى المنافسة للولايات المتحدة، فضلا عن عواقب هذا الانهيار الخطير والفادحة.

ووفقا لذلك، تتحدد أهداف الولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى بالاتي:[٣]

١. مواجهة ما تسميه الولايات المتحدة بالتطرف الإسلامي.
٢. تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق معايير الليبرالية من حرية وديموقراطية وحقوق الإنسان فضلا عن اقتصاد السوق.
٣. محاولة التقرب من دول المنطقة من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي، ومحاولة تحقيق الاستقرار الداخلي فيها حفاظا على المصالح الأميركية.

وبموازاة ما تقدم، فان الاهتمام الأميركي بمنطقة آسيا الوسطى واحتلالها لأفغانستان جاء نتيجة ما تكتسبه هذه المنطقة من أهمية كبرى من الناحية الاقتصادية، إذ أنها منطقة غنية بموارد الطاقة* سواء من حيث النفط أو الغاز الطبيعي، وغيرها من الموارد، لتشكل ثاني أهم منطقة في العالم بعد منطقة الخليج العربي.[٤] إذ تحتوي المنطقة إلى ما يصل ١٥٪ من الاحتياطات النفطية العالمية، و٥٠٪ من احتياطات الغاز الطبيعي العالمية.[٥] أي تقدر احتياطاتها بـ(٢٠٠) مليار برميل، ومع طاقة إنتاجية بلغت (١ مليون برميل يوميا) في العام ٢٠٠١، ووصلت في العام ٢٠١٠ إلى (٣,٤م.ب.ي)، وان معظم الإنتاج النفطي يأتي من كازاخستان وأذربيجان وبنسبة ٨٠٪، كما تتمركز أكثر من ٨٥٪ من الاستثمارات الأجنبية

---

[1] المصدر السابق ص٨٣

[2] عبد الحميد، عاطف: أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل ٢٠٠٦ص٧٨

[3] مهدي، لبنى خميس: مصدر سابق ذكره ص١٠٨

* تمثل منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين أهم الرقع الجغرافية التي ثار بشأنها جدل واسع منذ العام ١٩٩١، بين مبالغ في قدراتها على تأمين الطاقة العالمية وبسعر متدن يصل إلى عشرة دولارات، وبين بعض الآراء المهونة من مكانتها النفطية، الذي يؤكد بان مرور أكثر من عشرين عاما دون تحولها إلى خليج عربي جديد ليس إلا دليلا على تواضع مكانتها في خريطة النفط العالمية. ينظر: عبد الحميد، عاطف: مصدر سابق ذكره ص٧٦. لهذا ساد الاعتقاد بأنه في كل الأحوال فان منطقة بحر قزوين تؤدي دورا مساندا بدلا من دور ريادي في توفير الإمدادات النفطية لسوق النفط العالمية. ومن المحتمل أن تنتج هذه المنطقة خلال أي وقت أكثر من (٥,٤%) من الإنتاج العالمي للنفط. للمزيد ينظر: توفيق، سعد حقي: مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية، قضايا سياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/٢٤) ٢٠١١ص٤١

[4] الحيالي، نزار عبد اللطيف، وعبد الحميد الموساوي: مصدر سابق ذكره ص٥٦

[5] اسينوفا، مارغريتا: مصدر سابق ذكره ص١٠١

النفطية هناك، ومن المتوقع أن يصل إنتاج منطقة آسيا الوسطى من النفط بحلول العام ٢٠١٥ إلى (٤م.ب.ي).[1]

لذا فان السيطرة الأميركية على منابع النفط في آسيا الوسطى وبحر قزوين له عدة دوافع: يتجسد أولها بالزيادة الكبيرة في استهلاك الطاقة، إذ تقوم تقديرات وزارة الطاقة الأميركية بان الاحتياج العالمي سوف يرتفع بأكثر من ٥٠٪ بين العامين ١٩٩٣و٢٠١٥، وان أكبر زيادة في الاستهلاك ستكون في الشرق الأقصى.[2] ولأجله يرى بريجنسكي بأنه في الوقت الذي يزداد فيه الطلب العالمي على الطاقة، فان سعر الطاقة وتوافرها لآلاف المستهلكين سيتأثر بالوضع الذي ستكون عليه آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي.[3]

أما الدافع الثاني فيتعلق بتنويع إمدادات الطاقة، وتسهيل بروز قطب أو بديل جزئي لمنطقة الخليج العربي لما بعد عام ٢٠١٠،إذ بذلت إدارة ووكر بوش جهودا كبيرة لتعزيز الإنتاج في أنحاء عدة من العالم بهدف التنويع، لهذا أكد ووكر بوش بـ"أن التنويع مهم ليس لأمن الطاقة فحسب، بل للأمن القومي... فالاعتماد الزائد على أي مصدر واحد للطاقة... يجعلنا عرضة لصدمات في الأسس والانتكاسات في الكميات المعروضة، وفي أسوأ الأحوال للابتزاز".[4] وهذا ما أشار أليه نائب الرئيس الأميركي السابق "ديك تشيني" حين قال " إن منطقة بحر قزوين منطقة بترولية واعدة وتنمو بسرعة كبيرة لتتحول لمنطقة استراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة، لأن الغاز والبترول فيها لا يخضعان لسيطرة كارتل أوبك".[5]

والدافع الثالث، يتجسد في الإدراك بان التنافس على الموارد لاسيما النفط، لن يكون في المستقبل في إطار التنافس التقليدي، بل سيأخذ شكل التنافس التصارعي، وطالما إن الصراع على الموارد هو من اخطر الصراعات لان الغلبة فيه تعزز يد المتنافس، فان احتمال اللجوء الضاغط العسكري-الأمني سيبقى فاعلا في الحاضر والمستقبل، لذا يُعدّ التنافس على آسيا الوسطى من أوضح الأدلة على التنافس الصراعي الداعي إلى هذا الضاغط.[6] وفي ضوء هذا التصور والإدراك المستقبلي تبنت الاستراتيجية الأمنية الصادرة عن مجلس الأمن القومي الأميركي في تقريرها لعام ١٩٩٩ بـ"أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تستمر في امتلاك مصالح حيوية تمكنها من كسب مواقع جديدة لموارد النفط الأجنبي

---

[1] مهدي، لبنى خميس: المصدر السابق ص ص١٠٠-١٠١

[2] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص١١٩

[3] الحديثي، هاني ياس: صراع الإرادات... مصدر سابق ذكره ص١٨٠

[4] نقلا عن، عبيرات، مقدم، ومحمد كريم حيدر: سياسات الأوبك، تنويع المصادر الطاقوية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٣٤)،كانون الاول٢٠٠٦ص ص٦٣-٦٤

[5] نقلا عن، حمودة، عمرو كمال: مصدر سابق ذكره ص ص٥١-٥٢

[6] نعمة، كاظم هاشم: سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٧ص ص٨٨-٨٩

وخصوصا في آسيا الوسطى... ويجب أن نستمر في تشكيل قوة تخص وارداتنا من النفط والغاز الطبيعي، حيث تعد منطقة آسيا الوسطى، وفي القلب منها بحر قزوين، من أهم مصادر هذه الثروة عالمياً.[١]

لذلك أصبحت منطقة آسيا الوسطى ساحة للتنافس العالمي، فموارد الطاقة المنتشرة فيها مثلت إغراء لا يمكن تجاوزه للقوى المتنافسة على المنطقة، وسعيها لإعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية لمنطقة اوراسيا، والذي حدده بريجنسكي، بان التحكم في منابع الطاقة وخطوط الإمداد، سيكون المحدد الرئيس للمستقبل السياسي والاقتصادي لمنطقة آسيا الوسطى، والضابط لعملية إعادة ترتيب أولويات المثلث الاستراتيجي الذي يدير زواياه ثلاث قوى رئيسة، الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين.[٢] لهذا تركز أكثر القضايا الأمنية تداولا في المنطقة هو الخوف من أن تسعى واحدة أو أكثر من القوى لفرض سيطرتها على حقول النفط والغاز الطبيعي.

لهذا تسعى الولايات المتحدة لمواجهة وإخراج تحديات النفوذ الروسي والصيني، وتمدد علاقاتهما النفطية في آسيا الوسطى، ومن ثم الحصول على موطئ قدم يحقق مصالحها النفطية في المنطقة.[٣] لذلك فان قرب أفغانستان من الدول المطلة على بحر قزوين يمكن الولايات المتحدة للتمركز بالقرب من منابع النفط والغاز، واحتياطاته الاستراتيجية في العالم.[٤]

وبموازاة ذلك،فان العالم يشهد أيضا تصاعد وتيرة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة والمنتجة للطاقة، ليس عن طريق المساعي للسيطرة على مناطق الإنتاج كما كان يجري في السابق فحسب، بل عن طريق الاستثمار والمشاركة والإنتاج، ومد خطوط الأنابيب أيضا.[٥] وتمثل منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى المصدر الموعود لسوق أوروبا الشرقية والجنوبية والوسطى، وكذلك لكل من الصين والهند وتركيا، وهو ما يجعل تصدير النفط والغاز من هذه المنطقة محط تنافس بين الدول القادرة على مد شبكات الأنابيب عبر أراضيها إلى السوق العالمية، وأهم هذه الخطوط تلك التي تمر عبر روسيا الاتحادية إلى أوروبا، وعبر جورجيا إلى تركيا، ومن كازاخستان إلى الصين، ومن تركمانستان إلى آسيا الجنوبية.[٦]

وهنا لا ينفصل التعاون الصيني-الروسي عن الصراع العالمي لتأمين الطاقة، فروسيا من أكبر مصدري الطاقة في العالم، وهي تسعى لتعزيز مكانتها الدولية عن طريق التحكم في إنتاج وتجارة ونقل منتجاتها من النفط والغاز. فمعظم خطوط النفط والغاز من وسط آسيا إلى أوروبا تمر عبر الأراضي الروسية، مما يزيد نفوذها، ولذلك تسعى الولايات المتحدة عبر توثيق علاقاتها مع دول آسيا الوسطى إلى

---

[1] نقلا عن، زهر الدين، صالح: مصدر سابق ذكره ص٢٣

[2] مهدي، لبنى خميس: مصدر سابق ذكره ص١٠٥

[3] توفيق، سعد حقي: مستقبل تأثير النفط... مصدر سابق ذكره ص٤٩

[4] عبد العظيم، خالد: الصراع على النفوذ في الاوراسيا، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦١)، يوليو٢٠٠٥ص ٢٦٠

[5] توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص٣٧

[6] عبد الحميد، عاطف: مصدر سابق ذكره ص٧٧

إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر الأراضي الروسية، وذلك لتقويض واحتواء نفوذ روسيا المتعاظم في هذا المجال.[1] فضلا عن تتبع الولايات المتحدة للتحركات الصينية والمحاولات الدؤوبة التي تبذلها الصين لتأمين احتياجاتها النفطية، لاسيما في المنطقة الملاصقة لها في بحر قزوين.[2] لهذا سعت الصين منذ البداية في إطار خططها لنقل النفط والغاز من بحر قزوين عبر كازاخستان مرورا بإقليم سينكيانيج -تركستان الشرقية- إلى موانئها.[3]

وعلى أساس هذا التنافس، شجعت الولايات المتحدة استثماراتها النفطية وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بلدان آسيا الوسطى، بإقامة خطوط الأنابيب.[4] وتكريسا لهذا التوجه، تم في تشرين الثاني/ نوفمبر لعام ١٩٩٩، إقامة صفقة وقع على أثرها زعماء كل من تركيا، وأذربيجان، وجورجيا، برعاية الولايات المتحدة، اتفاقا لمد خطوط أنابيب "باكو-تبليسي-جيهان" (BTC)، لنقل بترول بحز قزوين من باكو-أذربيجان- عبر تبليسي -جورجيا-، إلى ميناء جيهان -تركيا- المطل على البحر المتوسط، والذي افتتح عام ٢٠٠٥، وان اختيار تركيا ليمر عبرها الأنبوب جاء تكريسا لرغبة الولايات المتحدة بان لا يمر الأنبوب عبر روسيا وأعطاها فرصة للسيطرة على المعروض من الطاقة إلى الغرب، فضلا عن إبعاد إيران التي تعاني الحظر الأميركي، على الرغم من إن مرور الخط عبرهما يكلف أقل. وبذلك سمح هذا الخط باجتناب المرور عبر روسيا التي لم تصبح الطريق الإلزامي للنفط القزويني نحو الغرب. وبحسب "إيفور دارسو" من المكتب الاستشاري لمنظمة التجارة الآسيوية-الأوروبية، تعد "اتفاقية مد خطوط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان، مركز الاستراتيجية الأميركية في منطقة بحر قزوين، فهي تسمح بتنويع الإمدادات النفطية وتقلص تبعية الولايات المتحدة للنفط السعودي والعراقي. أكثر من ذلك، فهي تحدد (تقلل) النفوذ الروسي في المنطقة. أخيرا، تسمح بوضع يد واشنطن على هذه الدول وبقبول الوجود العسكري الأميركي فيها، وكذا في جورجيا".[5]

لقد أعطت الحرب على الإرهاب الولايات المتحدة، موطئ قدم رئيس في التأثير على منطقة آسيا الوسطى من خلال، أولا، الوصول إلى نفط المنطقة الغني واحتياطات الغاز الطبيعي. ثانيا، سعي الشركات الأميركية إلى تطوير مصادر الطاقة في المنطقة لصالحها.[6] ثالثا، السيطرة على خطوط الطاقة.

---

[1] مظلوم، جمال: التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل٢٠٠٦ ص٦٠

[2] حمودة، عمرو كمال: مصدر سابق ذكره ص ٥٢

[3] الحديثي، هاني ياس: صراع الإرادات... مصدر سابق ذكره ص٢٠٦

[4] مهدي، لبنى خميس: مصدر سابق ذكره ص ١٠١

[5] نقلا عن، عبيرات، مقدم، ومحمد كريم حيدر: مصدر سابق ذكره ص ص٦٤-٦٥، للمزيد ينظر،
-مجيد، دياري صالح: التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠ص١٠-١١

[6] مهدي، لبنى خميس: المصدر السابق ص١٠٥

ولهذا كانت أهم الدوافع الجيونفطية من هذا التواجد في أفغانستان، ومن ثم السيطرة على آسيا الوسطى هي الآتي:[1]

١. مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في اوراسيا وتمدد علاقاته النفطية مع جمهوريات آسيا الوسطى.
٢. محاصرة النفوذ الروسي وتقزيمه في المنطقة، وأبعاد السيطرة الروسية عن الموارد الطبيعية هناك.
٣. أن يكون للولايات المتحدة اليد العليا في صادرات النفط والغاز في اوراسيا.
٤. إحكام السيطرة على قواعد الأداء بين الشركات متعددة الجنسية في مجال الطاقة والخدمات البترولية، والتي تنتمي إلى عدة دول غربية وروسية وصينية بالأساس.
٥. الهيمنة على المقدرات الأفغانية من الطاقة، إذ بلغ احتياطي أفغانستان من النفط ٦٪ من الاحتياطي العالمي، فضلا عن احتكامها على ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي للغاز.

ومن خلال ما تقدم، لم تقتصر حرب أفغانستان على إسقاط نظام طالبان وتفكيك القاعدة فحسب، بل تعداها إلى إعادة صياغة منطقة آسيا الوسطى جيواستراتيجيا وبما يحقق الأهداف والمصالح الجيوبوليتيكية الأميركية. عن طريق تحجيم وإضعاف الموقع والمكانة الإقليمية ومن ثم العالمية لكل من روسيا والصين وإيران، ومن ثم التحكم بالتوازنات العالمية من خلال مراقبة هذه القوى واحتواءها، فضلا عن رقابة القوى النووية كباكستان في هذه المنطقة، زيادة على السيطرة على المناطق الغنية بموارد الطاقة، ورفع يد روسيا من احتكارها لإمدادات النفط والغاز. بما يعزز في النهاية المكانة الأميركية ومصالحها العالمية. إن ما تقدم يعكس الواقع الجيواستراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى بشكل أفضى إلى تأكيد أطروحات بريجنسكي ونظريته حول اوراسيا، والتي يرى فيها القارة المحورية الكبرى في العالم، ومن يسيطر عليها فان سوف يسيطر على أوروبا الغربية وآسيا الشرقية، فضلا عن الشرق الأوسط وأفريقيا، وهذا يعني إن توزيعات القوة على البر الاوراسي سيكون له تأثير حاسم وخطير على السيادة الأميركية وإرثها التاريخي.[2]

٢- حرب العراق ٢٠٠٣:

مضت إدارة ووكر بوش بتحرك لوحدها، وذلك في العشرين من اذر/ مارس لعام٢٠٠٣، حين بدأت بهجومها على العراق، وأطلقت على العملية اسم "عملية حرية العراق"، وسيطرت القوات الأميركية على بغداد في التاسع من نيسان/ ابريل٢٠٠٣، لتسقط بذلك نظام صدام حسين.[3]

---

1 حمودة، عمرو كمال: المصدر السابق ذكره ص ٥٠
2 الحديثي، هاني ياس: صراع الإرادات... مصدر سابق ذكره ص ١٨١
3 فيليكس، انطونيا: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢٣-٢٢٥

وقد عدّت غزو العراق كعمل من أعمال استراتيجية "الضربة الوقائية"، من أجل استئصال التهديدات الموجهة إلى أمن الولايات المتحدة.(١) وهذا ما حدده الكونغرس الأميركي في عام ٢٠٠٢، من خلال سماحه للرئيس الأميركي باستخدام القوة ضد العراق لحماية الأمة من "التهديد المستمر الذي يشكله العراق".(٢) لينعكس ذلك في أهداف الحرب التي قدمتها مستشارة الأمن القومي في وقتها كونداليزا رايس،في ١٤ آب/ اغسطس٢٠٠٢ بالآتي: (٣)

١. إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وسبل استخدامها، والبرامج الملحقة بها، لمنع العراق من التنصل من الاحتواء، ويصبح تهديد أخطر على المنطقة وما هو أبعد منها. وهذا ما أكده كيسنجر، بان سياسة العراق معادية بشدة للولايات المتحدة، وهو يمتلك مخزونات متنامية من الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، ويعمل على تطوير قدرة نووية، وإذا ما بقيت هذه القدرات سليمة فإنها يمكن أن تستخدم بمرور الوقت في أعمال إرهابية أو لإشعال اضطراب إقليمي أو دولي جديد.(٤)
٢. قطع روابط نظام صدام حسين مع الإرهاب الدولي، ودعمه لهذا الإرهاب. لذا كانت الإدارة الأميركية مهتمة بالصلات التي تربط النظام بتنظيم القاعدة، إذ أكدت الإدارة الأميركية بأنها تمتلك الدليل على وجود صلات وثيقة بينهما، لذلك عبرت الإدارة الأميركية عن قلقها بان يزود صدام حسين تنظيم القاعدة بأسلحة الدمار الشامل، ونتيجة العواقب الواضحة لهذا فلابد من تجنب حدوث هجمات بهذه الأسلحة مماثلة لهجمات أيلول.(٥) ولكن بدمار أكبر وأشد.
٣. إنهاء التهديد العراقي لجيرانه.
٤. إيقاف الحكومة العراقية عن الاستبداد بمواطنيها.
٥. الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه.
٦. تحرير الشعب العراقي من الظلم، ودعمه من أجل خلق مجتمع مبني على الاعتدال والتعددية والديموقراطية.

وفي ضوء هذه الأهداف صنف الرئيس الأميركي ووكر بوش، العراق ضمن دول "محور الشر"، والتي تضم إلى جانبه إيران وكوريا الشمالية، وفي ذلك يقول ووكر بوش "هذا الثالوث هو مصدر الخطر

---

[1] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص٢٢٤
[2] نقلا عن، روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ١٣٧
[3] فايث، دوغلاس ج: القرار والحرب... مصدر سابق ذكره ص٣٤٠
[4] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٣٠٥
[5] تاير، برادلي ا: مصدر سابق ذكره ص ص٣٩-٤٢

الجسيم على الأمن الأميركي... إن بمقدوره إمداد الإرهابيين بأسلحة الدمار الشامل مهدد بالتالي حلفاءنا، بل وساعيا إلى ابتزازنا، وفي الحالتين ثمن صمتنا كارثيا".[1]

لذلك فان حيازة صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل ربما تضعه في مركز يمكنه من ردع الولايات المتحدة من التدخل، كما يمكنه من تعقيد حساباتها من خلال التعاون مع الجماعات الإرهابية.[2] لذلك تم تصنيف العراق كـ"دولة راعية للإرهاب" ومن ثم غدا هدفا يجب القضاء عليه، ليعلن فيما بعد ووكر بوش بان العراق "جبهة مركزية للقضاء على الإرهاب".[3] مما يجعل هذا النظام مصدر خطر على الأمن القومي الأميركي بمستوييه الإقليمي والعالمي، لذا كان نظام صدام حسين في المدرك الأميركي "خطير ويزداد خطورة".[4] لذلك لابد من توجيه ضربة وقائية تقضي على هذا التهديد المتنامي.

فضلا عن ذلك، فان من الدوافع والأسباب التي أدت إلى إسقاط النظام السابق، هو إدراك الولايات المتحدة بتآكل العقوبات المفروضة على العراق وانهيارها الوشيك، إذ زادت الضغوطات الدولية لرفع العقوبات على العراق نتيجة القلق من تفاقم محنة الشعب العراقي.[5] مما يسوق للعزلة المتنامية للولايات المتحدة، وتجعل الدول تخفف من التزاماتها بالعقوبات.[6] وهذا ما يؤدي إلى أن تجد الولايات المتحدة نفسها أقل قدرة على حيازة دعم البلدان التي هي عرضة لتأثير صدام من خلال "التخويف أو الرشوة".[7] وإذا ما أفلت صدام حسين من هذه العقوبات فانه سيستعيد قدرته على تهديد المنطقة.[8] وبما إن الولايات المتحدة هي الضامن الفعلي لكل الحدود في واحدة من أكثر مناطق العالم تفجرا، لذا أصبح أمن الخليج معتمدا على الإدراك الواسع لقدرة الولايات المتحدة من التعامل مع نتائج استمرار حكم صدام حسين وقوته المتنامية. فضلا عن انزعاج دول الخليج من التردد الأميركي.[9]

وعلى أساس ما تقدم، عدت الولايات المتحدة بقاء نظام صدام حسين على رأس السلطة في العراق، هو أكثر الأمور مضرة على المصالح الأميركية من جهة، وعلى السلم والأمن في منطقة الشرق

---

[1] نقلا عن، بسيوني، درية شفيق: الولايات المتحدة ومنطقة الخليج، جدلية المصلحة والتدخل، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، ع(١٧٥)، مايو٢٠٠٧ص٧

[2] فايث، دوغلاس ج: القرار والحرب... مصدر سابق ذكره ص٢٥٧

[3] نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص١٥٥

[4] عبد الفتاح، فكرت نامق: العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية "دراسة تحليلية"، قضايا سياسية، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٤/٢٣)، ٢٠١١ص٢٩

[5] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص١٢٩

[6] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص١٩٥

[7] فايث، دوغلاس ج: المصدر السابق ص٢٤٤

[8] روس، دنيس: المصدر السابق ص١٢٩

[9] كيسنجر، هنري: المصدر السابق ص١٩٤

الأوسط من جهة أخرى.(١) لذلك أوضح "ديك تشيني" بقوله "لقد أوضح الرئيس إن هدف الولايات المتحدة هو تغيير النظام".(٢)

إلى جانب ذلك، فان العراق بخلاف أفغانستان، يمتلك البنية التحتية والقدرات العسكرية، وإذا ما أنزلت الولايات المتحدة الضرر الفادح فيه فمن شأنه أن يجعل الأنظمة المساندة للإرهاب في جميع أنحاء العالم تعيد النظر في سياساتها.(٣)

كما إن هناك أهداف جيوبوليتيكية من استهداف العراق بالحرب الوقائية، فموقع العراق الجغرافي يُعدّ عصب علاقات المنطقة، حيث تتصل حدوده بكل الدول الهامة الآتية: إيران، وتركيا، وسوريا، والأردن، والسعودية، والكويت. لذلك يرى الكاتب الأميركي "مورافشيك"، بان الحرب ينبغي أن تبدأ بالهجوم على العراق "والسبب الحقيقي لذلك هو إن هذا الهجوم سيجعل من الولايات المتحدة القوة المهيمنة في المنطقة، وذلك سيخلق شعورا يصل حتى العظام في المنطقة حول مدى جدية النوايا والتصميم الأميركيين".(٤) لذلك يحتل العراق موقعا جيوبوليتيكيا فريدا كونه يمثل جسرا بريا وجويا استراتيجيا بين الشرق الأوسط، والمناطق الحيوية الأخرى في العالم. كمنطقة البحر المتوسط، وأوروبا، ومنطقة المحيط الهندي وشرقي آسيا.(٥) فضلا عن منطقة آسيا الوسطى. لذا فان العراق بموقعه الجيوبوليتيكي يشكل قلب منطقة البلقان الاوراسي الجديد التي أشار أليها بريجنسكي، وبما إن أغلب الدول الموجودة في منطقة الخليج والشرق الأوسط ليست مستقرة، لذا فان التواجد الأميركي في العراق يمثل الحكم النهائي في المنطقة*.(٦) لذلك فان محور "المجال الحيوي" في الشرق الأوسط يتجسد بالعراق، ويعد من أهم أقاليم العالم جيواستراتيجيا على امتداد تاريخ البشرية.(٧) لذا يمكن عد أطروحة سبيكمان بالأولوية الاستراتيجية للإطار قد أثبتت من خلال احتلال العراق.

---

[1] تقرير مجموعة الرئاسة للدراسات، معهد واشنطن: بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط (الأجندة الأميركية)، ترجمة يوسف الجهماني، دار حوران، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤ص٨١

[2] نقلا عن، روس، دنيس: المصدر السابق ص١٤٣

[3] فايث، دوغلاس ج: المصدر السابق ص٢٩

[4] نقلا عن، قبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص٦٦

[5] محمد، صباح محمود: الأمن القومي الأميركي رؤية جيوبوليتيكية للأهداف الكونية الأميركية، أم المعارك، بغداد، ع(٢)، ١٩٩٥ص٦١

* قد يتصور البعض إن التواجد الأميركي محكوم فقط بالتواجد العسكري في العراق، وهذا مفهوم غير صحيح، لان القوات العسكرية الأميركية قد انسحبت من العراق في أواخر عام ٢٠١١، ولكن إشارات هذا التأثير الأميركي للمنطقة من خلال العراق، هو وجود أكبر سفارة أميركية في المنطقة في العراق، وكبر وصغر أفراد عدد الطاقم الدبلوماسي يمثل مدى الأهمية التي تحظى بها هذه الدولة أو تلك.

[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص١١٨

[7] الجميل، سيار: المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم- من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية، في محمد الأطرش وآخرون: مصدر سابق ذكره ص٢٣٢

لذلك فان مستقبل العراق سوف يؤثر بشكل كبير في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بشكل كبير.[1] لهذا مثلت هذه الحرب فرصة استراتيجية لإعادة تشكيل المنطقة التي عدها "مورافشيك" بان السياسة الأميركية تجاهها تتحرك في ميدان تم تشكيل تضاريسه الجيوبوليتيكية تبعا لمصالح المملكة المتحدة وفرنسا سابقا، أما الآن فان "الظروف مهيأة لتقوية النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط... لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وتوسيع تواجدها وتثبيته بشكل جذري في الشرق الأوسط".[2]

إن هذا الإدراك السابق أكده بريجنسكي،بان الوجود الأميركي الحصري والقوي في منطقة الخليج، والاحتكار الأميركي لقدرات الحرب البعيدة المدى يوفر هامشا واسعا للتفرد في صناعة السياسة في المنطقة.[3] وهذا ما ذهب أليه "برادلي ثاير"، بان الحرب على العراق قد أعطى فرصة للولايات المتحدة لتحقيق مواقع متقدمة وتحقيق مصالحها في السياسة العالمية، لاسيما في الشرق الأوسط، ولتقويض الأعداء وتثبيت سلطتها.[4] ونتيجة لذلك وبحسب ما أكده "دونالد رامسفيلد" بأنه سيعاد ترتيب العلاقات والتحالفات على مدى السنين القادمة.[5]

وعليه فان المدرك الأميركي للعراق ينطلق من دوافع وأهداف ذات دلالات عالمية في مضمونها كما في توجهها، لذا فان موقع العراق في الاستراتيجية الأميركية يحقق أهدافا مهمة من المنظار الأميركي تتمثل في:[6]

١. الاستفادة من الموقع الجيوبوليتيكي للعراق، فهو نقطة التقاء استراتيجي بين منطقة الخليج، وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط.
٢. تثبيت القواعد العسكرية الأميركية في الخليج بصورة دائمة، لتصبح ركيزة أساسية لوجودها العسكري ليس في الخليج فحسب، بل وفي مجمل المنطقة.
٣. إن الوجود الأميركي في العراق يتيح لها امتلاك قدرة أكبر على احتواء الدول المعادية أو غير الصديقة للولايات المتحدة ومواجهتها انطلاقا من العراق.

إلى جانب ما تقدم، فان من الأهداف هو إن وجود حكومة في العراق صديقة وحليفة استراتيجيا مع الولايات المتحدة ستشكل ربما بديلا مستقبليا عن المملكة العربية السعودية. إذ ترى الولايات المتحدة أن أحداث أيلول تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالسعودية، بسبب الدعم السعودي الكبير لتنظيم القاعدة بشكل مادي. كما إن خمسة عشر من أصل تسعة عشر شخصا الذين اختطفوا الطائرات

[1] قبيسي، هادي: المصدر السابق ص٦١
[2] نقلا عن، المصدر نفسه ص٦٦
[3] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص٨٧
[4] قبيسي، هادي: المصدر السابق ص٦٥
[5] فايث، دوغلاس ج: القرار والحرب... مصدر سابق ذكره ص٧٦
[6] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص ص١٩١-١٩٢

ونفذوا الهجمات كانوا من السعوديين. كما ترى الولايات المتحدة إن السعودية معرضة للخطر في المستقبل بسبب بروز الفئة الشابة، فالعدد الأكبر من السعوديين هم من الشباب، والعديد من الرجال يزدادون تطرفا، فإذا سقطت الحكومة الموالية للولايات المتحدة في السعودية، فان العراق عندئذ يصبح أكثر أهمية لها كموقع لقواعدها ومصدر آمن للنفط، وهذا مايستشرفه الإدراك الاستراتيجي لفرص ومخاطر المستقبل.[1]

كما إن التواجد الأميركي في العراق لا يخلو من تكوين ضغطا جيوبوليتيكيا إزاء إيران وسوريا لتغيير سياساتها، فإيران لابد لها من المنظور الأميركي من التوقف على دعم الإرهاب، ومن تطوير برنامجها النووي، لذا فهي تشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة. أما سوريا يجب عليه أيضا من التوقف من دعم الإرهاب، ولتحقيق ذلك لابد من التواجد الأميركي الدائم والمباشر وإنشاء المزيد من القواعد في المنطقة لدعم عملياتها العسكرية والاستخباراتية ضد إيران وسوريا.[2] لذا ليس هناك أفضل من تغيير نظام الحكم في العراق كوسيلة للضغط والتشديد عليهما.[3] لذا فان التواجد في العراق سيكون موجها لاحتواء هذه الدول في المنطقة ومن ثم تغير أنظمة حكمها. وهذا ما أشار أليه ريتشارد بيرل "بان سقوط صدام حسين سوف يكون حافزا للإيرانيين الباحثين عن التحرر من طغيان الملالي".[4] فضلا عن إن إسقاط النظام العراقي السابق هو رسالة ودرسا إلى النظام الإيراني وحتى الكوري الشمالي بعدم التمادي في برنامجهما النووي ومقاومة الولايات المتحدة.[5]

فضلا عن ذلك، يقتضي التوازن الإقليمي، والحاجة الجيواستراتيجية للولايات المتحدة تحسين العلاقة إما مع العراق أو مع إيران، بحيث تشكل أحدى هاتين الدولتين على الأقل جزءا من توازن القوى في المنطقة، لان أقوى دولتين في الخليج هما إيران والعراق، وفي القوت نفسه معاديتين للولايات المتحدة ولجيرانهما، فكيف يمكن تحقيق الاستقرار في الخليج في مواجهة هاتين الدولتين معا، بدون قواعد دائمة لا يدعمها سوى حلفاء ضعفاء.[6] لهذا لابد من إسقاط احدها على حساب الأخرى لإعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة. فضلا عن وقوفه كموازن لإيران في المستقبل. وهذا ما أشار أليه "هاس" بقوله "لقد أردنا عراقا يبقى قويا بما فيه الكفاية لمواجهة رغبة إيران الدفينة في بسط هيمنتها على المنطقة".[7]

---

[1] تاير، برادلي أ: مصدر سابق ذكره ص ص٤٤-٤٥
[2] المصدر نفسه ص١١
[3] تقرير مجموعة الرئاسة للدراسات، مصدر سابق ذكره ص ٨٥
[4] نقلا عن، عاروري، نصير: مصدر سابق ذكره ص٢١
[5] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص١٤٥
[6] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ص١٨٧-١٨٨
[7] نقلا عن، هاس، ريتشارد: حرب الضرورة... مصدر سابق ذكره ص١٦٠

وهكذا فان تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق بعد حرب ٢٠٠٣، من شأنه إن يخدم المصالح الأميركية ، وان يدعم الاستقرار في كل من الخليج والشرق الأوسط على المدى البعيد.(١)

ومن أهداف حرب العراق، هو مقاومة تدهور الموقف الأميركي في الخليج الذي ربما يحصل في المستقبل، فإذا ما حصل هذا التدهور فقد يصبح الحضور السياسي الصيني موضع ترحاب كبير، وسيزيد ذلك كثيرا من نفوذ الصين العالمي.(٢) مما يدفع دول الخليج العربي بإجراء ترتيبات خاصة بها، والبحث عن ملاذات آمنة لاستثماراتها، لذا تجد هذه الدول التي تسعى إلى الاستقرار السياسي والزبائن الموثوقين، نفسها ميالة نحو الصين. فالأخيرة خلافا للولايات المتحدة تشدد على الاستقرار السياسي قبل الديموقراطية، ويمكن أن تكون مصدر اطمئنان يعول عليه، من خلال تأكيدها بأنها زبونا للنفط، وموردا منافسا للسلع المصنعة، فضلا عن الأسلحة، وشريكا ودودا سياسيا.(٣) وسيكون للتحول السياسي في هذه المنطقة من الولايات المتحدة إلى الصين تأثير تموجي على صلات الاتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة، مما يهدد تفوق المجموعة الأطلسية.(٤)

لذلك فان الحرب في العراق، كانت ابعد من الإطاحة بنظام صدام حسين، وابعد من أسلحة الدمار الشامل، بل ابعد من منطقة الشرق الأوسط أيضا. إن أهدافها ليست إقليمية بل عالمية، لأنه يدور حول التفوق الأميركي العالمي ومحاصرة واحتواء القوى الكبرى الأخرى الناشئة، لذا مثل احتلال العراق تمكين للولايات المتحدة من تفكيك وإعادة صياغة خريطة ما بعد الحرب العالمية الثانية*، وبما يتواءم والمصالح الأميركية.(٥)

ومن خلال هذا الإدراك، فان الحرب في العراق سوف تحقق هدف حيوي للولايات المتحدة يكون فيه للعراق الدور المحوري، ويقوم هذا الهدف على فكرة مؤداها إن تأسيس نظام ديموقراطي في العراق يمثل خطوة لقيادة "قاطرة" التغيير نحو التحول الديموقراطي في منطقة الشرق الأوسط**، بمعنى إن العراق

---

[1] المصدر نفسه ص٦٥

[2] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص٢١٨

[3] المصدر نفسه ص ص١٦٢-١٦٣

[4] المصدر نفسه ص١٦٣

* نجد هذا التفكيك والتنظيم ما يحصل الآن في المنطقة العربية، إذ يعاد التصور الجيوبوليتيكي للمنطقة بمشاريع جديدة تختلف عما كانت عليه سابقا. ويعاد تنظيم المنطقة بما يحقق الأغراض والأهداف الأميركية ولكن على المدى المتوسط والبعيد.

[5] عاروري، نصير: مصدر سابق ذكره ص ٣٤

** أدى هذا التصور فيما بعد إلى إعلان الولايات المتحدة عن مشروعها في المنطقة والذي أطلقت عليه "مشروع الشرق الأوسط الكبير" وذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٤، أي بعد عام من احتلالها للعراق، ويضم هذا المشروع بحسب التعريف الأميركي كل الدول العربية، مضافا أليها أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا وإسرائيل. وقد تضمن هذا المشروع العديد من الرؤى والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية ذات الأبعاد الأمنية، إذ أكد على الآتي:

١. تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح -الجانب السياسي-.
٢. بناء المجتمع المعرفي -الجانب الثقافي الاجتماعي-.
٣. توسيع الفرص الاقتصادية -الجانب الاقتصادي-.

سيكون مقدمة للتغير الديموقراطي في العالم العربي.[١] لهذا جاءت التأكيدات الأميركية نحو هذا الإدراك الاستراتيجي لموقع العراق في عملية التغيير الديموقراطي، فقد صرح ووكر بوش قبل الحرب على العراق في ٢٦ شباط ٢٠٠٣ بـ"أن إقامة عراق حر وديموقراطي سوف يكون نموذجا للحرية تستلهمه الدول الأخرى في المنطقة".[٢] وهذا ما أشار أليه وزير الدفاع الأسبق رامسفيلد بقوله "أنه يفهم جيدا إن عراقا ديموقراطيا سيكون شيئا رائعا ويخدم مصالحنا في الشرق الأوسط ويساعد على مجابهة جاذبية التطرف الذي يغذي الإرهاب".[٣] وهذا ما بينته وزيرة الخارجية في حينها كونداليزا رايس، إذ تؤكد بان العراق يمثل صورة مصغرة للمنطقة ككل، بما تتسم به من تنوع عرقي ومذهبي، لذا فان كفاح الشعب العراقي من أجل بناء نظام ديموقراطي على أنقاض نظام صدام حسين يؤدي إلى تحولات كبيرة لا في العراق فحسب، وإنما في الشرق الأوسط أيضا.[٤] فضلا عن انه لا يمكن ترسيخ السلام في الشرق الأوسط إلا بقيام نظام ديموقراطي في العراق، ومن هنا، كان قيام الديموقراطية في كل من العراق والشرق الأوسط أمرين مترابطين، إذ لا يمكن تخيل الشرق الأوسط وقد أصبح يتسم بالمزيد من العدالة

للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع ينظر:- كاظم، محمد كريم: مصدر سابق ذكره ص٢١٥-٢١٧
-عبد الناصر، وليد محمود: مصدر سابق ذكره ص ص١١٩-١٢٦
لقد كان الهدف الأساس من هذا المشروع هو محاربة الإرهاب من خلال تغيير البيئة المنتجة للإرهاب في المنظور الأميركي، إذ ترى الولايات المتحدة إن الشرق الأوسط بمجمله يظل مشكلة كبيرة لاسيما مع انتشار الفقر والجهل والتسلط والفساد فيه، وما دامت هذه المظاهر موجودة فإنها ستستمر في توليد النزعات الأصولية والتطرف والإرهاب التي أضحت تهدد الاستقرار في المنطقة بل وحتى الاستقرار العالمي لاسيما المصالح الأميركية ذاتها. لذا فان مشاعر الغضب والإحباط والكراهية والتطرف كما يعتقد هؤلاء إنما تغذى من انتشار الفقر وتدني مستوى التعليم وسوء إدارة الدولة، وان وضع حد للإرهاب والتطرف والأصولية الإسلامية إنما يتطلب إصلاح أنظمة الحكم في البلدان العربية، ونشر الديموقراطية، وتحقيق إصلاحات اقتصادية وفتح الأسواق وجذب الاستثمارات وتغير مناهج التعليم والثقافة، أي تحسين مستوى المعيشة والتعليم والديموقراطية. ينظر في ذلك:- النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص ص١١٢-١١٣

- الأنصاري، عبد الحميد: ما النظرية السياسية لإدارة اوباما بعد مرور سنة على ولايته، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل٢٠١٠ص٣٨

- بايمن، دانييل، وستيفن سايمون: محاربة الإرهاب والسياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، في ريتشارد هاس وآخرون: استعادة التوازن، استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩ص ص٢٧٧-٢٨٠

- بولاك، كينث: الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط.. رؤية أميركية، السياسية الدولية، ع(١٧٥) يناير ٢٠٠٩ص٣٠

[1] إبراهيم، حسنين توفيق: العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديموقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٤٩)، آذار/مارس٢٠٠٨ص٢٧

[2] نقلا عن، محمود، احمد إبراهيم: العراق الجديد في الاستراتيجية الأميركية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٤) اكتوبر٢٠٠٣ص٦٣

[3] نقلا عن، فايث، دوغلاس ج: القرار والحرب... مصدر سابق ذكره ص٣٣٨

[4] رايس، كونداليزا: إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أميركية من اجل عالم جديد، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٧٧)، ٢٠٠٨ص٢٨

والديموقراطية بينما صدام حسين ما يزال يتمتع بمركز المهيمن في المنطقة.[1] لذلك أكدت بان "العراق سوف يكون مفتاح التغيير في العالم الإسلامي".[2]

ونتيجة لذلك، كانت تتوقع الإدارة الأميركية بـ"أن تأسيس عراق حر في قلب الشرق الأوسط سيكون علامة فاصلة في الثورة الديموقراطية العالمية".[3] لذلك فان النتيجة الجيوديموقراطية هو إعادة تشكيل المحيط الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط، من خلال تغيير نظام الحكم في العراق، بجعله أكثر ديموقراطية، مما سينعكس تأثيره على المنطقة برمتها.

إلى جانب ما تقدم، فان من الأهداف الجيوديموقراطية من الحرب على العراق في الإدراك الأميركي، تتجسد في إن العراق الجديد الديموقراطي سيدفع بعملية السلام مع إسرائيل إلى الأمام، إذ أن تقدم الحرية يفضي إلى السلام.[4] وهذا ما أكد عليه نائب الرئيس الأميركي السابق "ديك تشيني" في حزيران عام٢٠٠٢، من فوائد إزاحة صدام حسين بالقوة بأنه "سيشجع المعتدلون في المنطقة بأكملها، وستعزز قدرتنا على الدفع قدما بعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية".[5] كما إن الإطاحة بصدام حسين تزيل أحد أهم التهديدات إلى الأمن الإسرائيلي، فتعزيز أمن إسرائيل يكون عن طريق القضاء على التهديد العراقي.[6] وهذا ما صرح به وزير الخارجية الأسبق كولن باول بان "انتهاء الحرب على العراق وإطاحة نظام صدام حسين، أزيل واحد من التهديدات التي كانت تخيم على إسرائيل. وبصراحة، لقد تغير توازن القوة في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج".[7]

كما إن التواجد الأميركي في العراق لا يخلو من الأهداف الجيواقتصادية-الجيونفطية، فكل الأنظار تتجه إلى منطقة الخليج العربي لما تتمتع به من ثروة نفطية تتيح للدولة التي تسيطر عليها التحكم في الشؤون الدولية، وتتيح لها هامش حركة واسع للاستعداد لمرحلة التنافس والصراع على المناطق النفطية ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد العالمي.

لذلك فان حسم التناقض بين الضوابط القومية والإقليمية من جانب، وضرورات التوسع من قبل النظام الرأسمالي من جانب آخر، يتطلب السيطرة الجيوبوليتيكية على بعض المناطق الحيوية -المجال الحيوي- لاسيما المنتجة للنفط، ليعيد هيكلية اقتصادياتها، بحيث تصبح أحد قنوات الطلب على

---

[1] المصدر السابق ص٢٩

[2] نقلا عن، حسون، خالد حسين: الولايات المتحدة الأميركية ومشروعها الشرق الأوسطي الكبير دراسة في الأهداف والوسائل والعقبات، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/٢٤) ٢٠١١ص ص٢٨٩-٢٩٠

[3] نقلا عن، اوتاواي، مارينا وآخرون: الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، ٢٠٠٨ص١

[4] المصدر نفسه ص١٢

[5] نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص١٤٩

[6] المصدر نفسه ص١٤٢

[7] نقلا عن، البستاني، حسان أديب: مصدر سابق ذكره ص١٢٩

صادرات البلدان الرأسمالية، فضلا عن إنها تصبح مناطق جديدة للتراكم المربح لرأس المال. بمعنى السعي نحو إعادة العلاقات المكانية.(١)

لهذا تُعدّ منطقة الخليج العربي أهم منطقة حيوية للمصالح الغربية عموما، وللولايات المتحدة بشكل خاص، لاسيما ما يتعلق بالأهمية النفطية، حيث تعد المنطقة أهم مستودع للنفط في العالم، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الاستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي.(٢) ولهذا جاء التأكيد بان ضمان تحقيق أمن الولايات المتحدة الاقتصادي مرتبط بتوظيف "فائض القوة العسكرية والتقني" للتحكم بمفاصل الدورة الاقتصادية العالمية لاسيما "العجلة" المحركة لها -النفط-. وما الحرب على أفغانستان والعراق إلا خطوات في اتجاه إحكام السيطرة على مصادر الطاقة مخزونا وإنتاجا وتسويقا وتسعيرا، لاسيما في ظل المعلومات التي يتداولها الخبراء المتخصصون بان "ذروة الطاقة الإنتاجية **Peak Oil**" تم تجاوزها عمليا ولا يوجد بدائل رخيصة جاهزة يمكن التعويل عليها في ربع القرن المقبل على الأقل.(٣)

لذلك كان ابرز المصالح في احتلال العراق هي النفط، وهو ما عبر عنه مستشار ووكر بوش الاقتصادي "لورانس ليندساي" بقوله "إن النفط هو الهدف الرئيس للمساعي الأميركية لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق".(٤) وهذا ما أكده الجنرال الأميركي "جون أبو زيد" بقوله "بالطبع المسألة لها علاقة بالبترول... لا يمكن إنكار ذلك".(٥) وقد أشار إلى ذلك "رامسفيلد" عام ٢٠٠٢ بان "العراق لديه نفط".(٦)

وما يدل على هذا الاهتمام بالثروة النفطية العراقية، هو إن العراق يحتل المركز الثالث من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد، إذ بلغ احتياطه (١١٥) مليار برميل نفط لعام ٢٠٠٦، وهو يمثل (١٠٪) من الاحتياطي النفطي العالمي.(٧) غير أن ما أعلنه نائب رئيس الوزراء العراقي "حسين الشهرستاني" في ٤ تشرين الأول/ ٢٠١٠، جعل العراق يحتل المركز الثاني من حيث الاحتياط النفطي، إذ أكد بان الاحتياطي العراقي من النفط الخام وصل إلى (١٤٣،١) مليار برميل، فضلا عن المخزون النفطي الأصلي تحت الأرض الذي بلغ (٥٠٥,٤٠٨) مليار برميل. ويتوقع الخبراء أن يحتوي العراق على

---

[1] النجفي، سالم توفيق: الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي.. احتلال العراق أنموذجا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦ص١٠

[2] كشك، اشرف محمد: أمن الخليج في السياسة الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦ص١٧٠

[3] سليمان، منذر: دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأميركي... مصدر سابق ذكره ص٢٩

[4] نقلا عن، عبد الفتاح، فكرت نامق: مصدر سابق ذكره ص٣٠

[5] نقلا عن، بيكر، رايموند ويليام: مصدر سابق ذكره ص ٢٦

[6] نقلا عن، الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص٨٧

[7] سلمان، هيثم عبد الله: إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨) كانون الأول ٢٠٠٨ص٣٤

أضعاف هذه الكمية المؤكدة، إذ قدرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية بان تصل الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى(٤٠٠) مليار برميل،فحقل 'القرنة الغربي' وحده يحتوي على (١٠٠) مليار من الاحتياطي غير المؤكد. كما يشير الخبراء أن لدى العراق أكثر من (٥٢٦) بئرا نفطيا لم تكتشف منها سوى (١٢٥) بئرا فقط. مما يعني إن الحديث عن الاحتياطيات غير المؤكدة صحيح، لذا فقد يصبح العراق المجهز الرئيس للاحتياطات العالمية المتزايدة من النفط خلال العقود المقبلة.[1] لذلك وفي حالة تأكدت هذه الاحتياطيات فان العراق سيكون في مقدمة البلدان التي تمتلك مثل هذه الاحتياطيات، وقبل السعودية التي تمتلك بحدود (٢٤٦) مليار برميل نفط، أي ما يمثل بنحو (٢٣٪) من احتياطي النفط العالمي، مما يعني إن العراق يحتوي على ربع الاحتياطي العالمي من هذه الثروة الاستراتيجية.[2]

ومما تقدم يتبين إن العراق يمتلك من الإمكانيات التي تجعله صاحب أطول عمر افتراضي للاحتياطي النفطي فيه في العالم، مع توالي نضوب حقول النفط واستنزاف الاحتياطيات في العديد من دول العالم، فقدر العمر الافتراضي للاحتياطي النفط العراقي بنحو (١٦٤) سنة عام ٢٠٠٦، وهو أطول الأعمار الافتراضية في دول أوبك الخليجية، وحقق ثاني أكبر معدل نمو مركب للعمر الافتراضي للاحتياط النفطي في دول أوبك الخليجية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٦) بلغ (١,٥٪)، وهذا يعني إن العراق سيكون أحد الدول القليلة الذي سيظل يحتفظ باحتياطي نفطي كبير لأطول مدة ممكنه، مما استدعى القوات الأميركية لاحتلاله والهيمنة عليه، لتأمين احتياجاتها النفطية من جهة، وتوسيع مناطق نفوذها، محاصرة بذلك القوى التقليدية والناشئة، كأوروبا، واليابان، والصين، والهند، التي قد تشكل تهديدا لمصالحها ولموقعها الأحادي،ولتفردها في قيادة العالم.[3] لذلك مثل التواجد الأميركي في العراق السيطرة على (١٠٪) من الاحتياطيات المؤكدة، و(٢٥٪) من الاحتياطيات غير المؤكدة عالميا.

فضلا عن ذلك، فان هذه الأهمية لا تأتي من العراق فحسب، بل من دول منطقة الخليج أيضا، فهذه المنطقة تتميز بارتفاع كبير في الاحتياطي النفطي وتقدر نسبته بـ(٦٢٪) من الاحتياطي العالمي، ويمكن أن يستمر الإنتاج فيه في ضوء الطلب العالمي الحالي إلى مدة تبلغ (٨٠)عاما، ويتميز نفط الخليج العربي بقلة تكاليف الإنتاج. وان هذه المنطقة تنتج في الوقت الحاضر فقط (٣٠٪) من النفط العالمي. وتستهلك فقط (٧٪) من النفط العالمي. فضلا عن احتواءها على أعلى الاحتياطيات النفطية- السعودية ٢٣٪، إيران ١٢٪، العراق ١٠٪، الكويت ٩٪، الإمارات ٨٪، قطر ١٪- وتتصف تكاليف الإنتاج في

---

[1] المصدر نفسه ص٤٢

[2] حداد، حامد عبيد: التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأميركية في العراق، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤٣)، كانون الثاني ٢٠١٠ص٤٧

[3] سلمان، هيثم عبد الله: المصدر السابق ، كذلك ينظر:

- المزروعي، مثنى مشعان: الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الأميركية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٦) حزيران ٢٠١٠ص٥٨

الخليج بالانخفاض وتبلغ في المتوسط (٣) دولارات للبرميل، مقارنة بـ(١٥) دولار لأكثر الحقول صعوبة. ويصدق الشيء نفسه على تكاليف الاستثمار. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية بأنه خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٣٠) سوف يأتي نحو ثلاثة أرباع إمدادات النفط الإضافية من الخليج، وحينئذ سوف تمثل المنطقة نحو (٤٠٪) من إمدادات النفط العالمية. لهذا ستكون زيادة الشرق الأوسط خلال هذه المدة من (٢٧) مليون برميل إلى (٤٥) مليون برميل في اليوم.[١]

وفي ضوء هذه الحقائق والأرقام، أصبحت مسألة الطاقة في الخليج محور الاهتمامات الجيوبوليتيكية للقوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة الأميركية، فخطاب ووكر بوش عن حالة الاتحاد في فبراير/ ٢٠٠٦، أشار بان الولايات المتحدة أصبحت "مدمنة" نفط، والذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تعتمد على النفط الخارجي بشكل هائل وذلك لسد استهلاكها اليومي المتعاظم الذي يزيد عن (٢٢) مليون برميل.[٢] أي إن الولايات المتحدة تستهلك ربع الإنتاج النفطي للعالم (٢٥٪)، تستورد نصفه، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأميركي على النفط بنسبة (٣٣٪) بحلول عام ٢٠٢٠، حيث انه من المتوقع أن يرتفع حجم الطلب الأميركي خلال هذه المدة على النفط إلى نحو (٢٧,٣١م.ب.ي)، في حين سيرتفع هذا الطلب إلى (٢٩,١٧م.ب.ي) عام ٢٠٢٥، بزيادة سنوية تبلغ (١,٧) في المتوسط. لذلك فان الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها، وتحديدا (٦٨٪) منها بحلول العام ٢٠٢٥، وذلك بالمقارنة مع (٤٢٪) عام ١٩٩٠، و (٥٥٪) عام ٢٠٠١، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأميركية. فإذا كانت الولايات المتحدة تستورد حاليا (١١,٦٠٠م.ب.ي) ٥٤٪ من مجمل استهلاكها، فان هذه النسبة سترتفع إلى أكثر من (١٦م.ب.ي) ٦٤٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى أكثر من (٣٠م.ب.ي) عام ٢٠٣٠ بحسب تقارير وزارة الطاقة الأميركية.[٣] لذلك فان مبعث الاهتمام الأميركي هو تزايد الاحتياجات النفطية خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة.[٤] وفي ضوء هذه الاحتياجات المتزايدة ظهر في الولايات المتحدة مصطلح أمن الطاقة. والذي ركز بان استهلاك احتياطيات النفط المحلية بات من الحدة، بحيث صار استنفاذها وشيكا، لهذا السبب كان من المهم جدا للولايات المتحدة الوصول إلى منابع النفط الأجنبية.[٥] لتأمين الاحتياجات النفطية الأميركية.

---

[1] توفيق، سعد حقي: مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية... مصدر سابق ذكره ص٤٢

[2] الشيخ، نورهان: روسيا والاتحاد الأوروبي.. صراع الطاقة والمكانة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦ص٦٨، كذلك ينظر، الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص٧٩

[3] العناني، خليل: اللوبي النفطي الأميركي... مصدر سابق ذكره ص ٤٦

[4] علي، خالد حنفي: النفط الأفريقي.. بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٦) ابريل ٢٠٠٦ص٨٨

[5] توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص٣٩

وان هذا الاستهلاك المتزايد لم يقتصر على الولايات المتحدة فحسب، بل تعداه إلى ارتفاع الاستهلاك العالمي للنفط من (٨٣م.ب.ي)عام ٢٠٠٥.[١] وصل إلى (٨٤م.ب.ي) عام ٢٠١٠، ويُتوقع أن يصل إلى (١٠٠ م.ب.ي) عام ٢٠٢٠.[٢] وليواصل ارتفاعه من جديد إلى (١٢٠ م.ب.ي) بحلول عام ٢٠٢٥.[٣]

فالصين -ومعها الهند- زادت من استهلاكها للطاقة النفطية بنسبة ٢٠٪، وذلك إن الصين في ذروة ازدهارها الاقتصادي بحاجة إلى مزيد من النفط، وقد تحولت بسرعة إلى ثاني مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة، مزيحة بذلك اليابان المرتبة الثالثة، وسيرتفع نسبة اعتماد الصين على النفط المستورد بين عامي (٢٠٠١-٢٠٢٥) من (٣١,٥٪ إلى ٧٣,٧٪). كما سترتفع حاجة أوروبا للنفط المستورد للمدة نفسها علاه من (٥٠,١٪ إلى ٦٨,٦٪)،[٤] فضلا عن توقع البعض أن يصل هذا الرقم في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٣٠ إلى ٩٤٪.[٥]

وإزاء حقيقة هذه الأرقام والنسب، بدأت الولايات المتحدة تعطي أهمية لأولويتين في الاستراتيجية الأميركية، وهما تحقيق الأمن القومي الأميركي لتأمين احتياجاتها من الطاقة، والأخرى إدامة واستمرار الهيمنة والسيطرة الأميركية على منابع الطاقة وإمداداتها، وتتحقق هاتين الأولويتين في الإدراك الاستراتيجي الأميركي من خلال إتمام السيطرة على أهم المناطق الحيوية في العالم، والمتمثلة بمنطقة الخليج العربي.

وفي ضوء هذا الترابط الشديد بين الحصول على النفط وحماية الأمن القومي وتحقيق السيطرة العالمية، أدى إلى دخول النفط في حلبة الصراع الدولي -كما مرة سابقا-، لهذا سعت الدول الكبرى لتعزيز مصالحها في المناطق المنتجة للنفط.[٦] وأخذ هذا التنافس على منطقة الخليج العربي بالتصاعد لاسيما للولايات المتحدة الأميركية،فعلى الرغم من سعي الأخيرة للتحرر من الاعتماد على نفط الخليج، فان ذلك لن يحمي المستهلك الأميركي من صدمة صعود كبير محتمل لأسعار النفط مصدره هذه المنطقة في سوق عالمية مفتوحة. لهذا تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى منع هكذا صدمة من الحدوث أصلا، فضلا عما يدفع الإدارة الأميركية للاستمرار في حماية مصالحها في الخليج هو ما تواجهه من عوائق من فنزويلا والمكسيك، زيادة على تنامي الدلائل على احتمال فشل حقول بحر قزوين في

---

[1] عبد الله، حسين: أزمة النفط الحالية.. تداعياتها ومستقبلها، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٦) ابريل ٢٠٠٦ص٣٨

[2] توفيق، سعد حقي:المصدر السابق ص٣٩

[3] عبد الله، حسين: المصدر السابق ص٣٨

[4] خليفة، نبيل: تركيا آردوغان.. والصين رهانات جديدة.. لدور قديم، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(١) سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٩ص٨٥

[5] توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص٣٩

[6] المصدر السابق ص٤٦

تحقيق الآمال التي علقت عليها في البداية.[1] وهذا ما أكده "هاس" بقوله: "لسوء الحظ إن النفط والغاز يوجدان غالبا في بلدان لا يمكن اعتبار الاستقرار والإنتاج فيها أمرا مفروغا منه... إذا أخذنا في الاعتبار التوازن الوثيق بين الإمدادات العالمية والطلب، فان أي انقطاع في الإنتاج مهما صغر في أي مكان أن تكون له عواقب اقتصادية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وللعالم".[2] وهذا ما أشار أليه تقرير مجلس المخابرات القومي الأميركي، بان النفط هو عماد الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وهو نقطة الضعف التي تخشى أن تؤتى من قبلها. فالاعتماد الأميركي على إمدادات النفط والغاز يجعلها أكثر استهدافا فيما تنمو المنافسة على الحصول الآمن، وازدياد مخاطر انقطاع الإمدادات.[3]

لذا وجدت الولايات المتحدة نفسها أنها مرتبطة ارتباطا عميقا بالأحداث والصيرورات في منطقة الخليج العربي. وما زاد ذلك تقرير "تشيني" حول سياسة الطاقة، الذي أكد بان منطقة الخليج سوف تؤمن مابين (٥٤٪ و٥٦٪) من إمدادات النفط العالمية سنة ٢٠٢٠.[4] وهذا ما يُبرز أهمية الخليج في سلم أولويات الاستراتيجية الأميركية، إذ أكد توجيه الأمن القومي الأميركي رقم (٢٦) لعام ١٩٨٩، تحت عنوان "السياسة الأميركية تجاه الخليج العربي" بـ "أن الوصول إلى نفط الخليج العربي وأمن الدول الصديقة في المنطقة هو حيوي بالنسبة إلى الأمن القومي الأميركي. لذلك تبقى الولايات المتحدة على تعهدها بالدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة، إن قضت الحاجة عبر استخدام القوة العسكرية".[5] وهذا ما أشار أليه كيسنجر، بان هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية، ومنافسات عنيفة على الموارد، ووفقا لذلك فان على الولايات المتحدة أن تُعيد ترتيب مناطق العالم وهيكلتها على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز" وذلك باستخدام آلتها العسكرية.[6] ولهذا نصح "أنتوني زيني" عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأميركية عام ١٩٩٩، بان "منطقة الخليج وما تحتويه من كميات هائلة من احتياطيات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل (**Free Access**) في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة النفطية الهائلة".[7]

ولم يقتصر هذا الإدراك الاستراتيجي في أمن الطاقة بالوصول الآمن فحسب، بل مسؤولية الولايات المتحدة أولا وقبل كل شيء عن ضمان إمداداتها وإمدادات العالم من الطاقة. ومن جملتها

---

[1] المصدر نفسه ص ص٤١-٤٣
[2] هاس، ريتشارد ن: الفرصة لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة أسعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧ص ص١٦٥-١٦٦
[3] مجلس المخابرات القومي الأميركي، مشروع سنة ٢٠٢٠، رسم خريطة المستقبل العالمي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣١٣) آذار ٢٠٠٥ص٥٥
[4] توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص٤٣
[5] نقلا عن، هاس، ريتشارد: حرب الضرورة... مصدر سابق ذكره ص٦٤
[6] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص٧٦
[7] نقلا عن، العناني، خليل: اللوبي النفطي... مصدر سابق ذكره ص٤٦

مضايق الممرات البحرية لاسيما مضيق هرمز، لذا فان الاعتماد على النفط هو قيد كبير على استخدام الولايات المتحدة لقدراتها وعلى استراتيجيتها الكبرى للقرن الحادي والعشرين.(١) لهذا فان الاستراتيجية الأميركية سوف تعمل على :(٢)

١. اليقين من الاستمرارية في الإمدادات.
٢. ضمان أمن الإمدادات.
٣. ضمان كفاية الإمدادات على المدى البعيد.
٤. ضمان عدم حصول اختناقات في الأجل القصير والعمل على تجنبها.

أما المحدد الثاني للاستراتيجية الأميركية، والمتمثل بتحقيق استمرار الهيمنة العالمية، فالحرب على العراق ليس بهدف إشباع الحاجة الأميركية من الإمدادات النفطية فحسب، بل كأداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحدة من أهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل معالم البناء الإمبراطوري، لذا فان النفط ليس مجرد سلعة، ولكنه أداة من أدوات ممارسة النفوذ العالمي.(٣) لذا ومن خلال هذه السيطرة تسعى الولايات المتحدة إلى تأكيد قيادتها للعالم الرأسمالي وقواه الأساسية، فضلا عن فرض النفوذ على القوى الصاعدة كالصين والهند، بوصف منطقة الخليج الشريان النفطي لهذه الدول. مما سيؤثر بشكل فعال على مراكز اتخاذ القرار السياسي ومساراتها المستقبلية.(٤) مما يمنح الولايات المتحدة فرصة ممارسة الضغط الكبير على هذه القوى، ومن ثم تحجيمها واحتواءها.

لذلك فان تحقيق أهداف من قُبيل منع روسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، من منافسة الولايات المتحدة مستقبلا على السيطرة والنفوذ والمكانة العالمية، يستدعي من الولايات المتحدة الإمساك بالنقاط المفصلية لحقول النفط الأساسية ذات التأثيرات العالمية، فضلا عن ممرات ناقلاته وأنابيبه، لتحافظ بذلك على حصة كبيرة من النفط لصالح اقتصادها، وتحافظ على مفاتيح "ابتزاز" اقتصاديات الدول المنافسة عبر الإمساك بهذه السلعة الاستراتيجية.(٥) لتشكل هذه السيطرة "رصيد سيطرة عالمية حاسمة".(٦)

وعلى أساس ما تقدم،فإنها بتواجدها بالعراق، يكون قد أكملت الولايات المتحدة سيطرتها على الدول الخليج العربية المنتجة للطاقة، والذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الجيونفطية الآتية:

١. الحد من سيطرة دول أوبك، لاسيما الخليجية منها في تحديد الأسعار.

---

[1] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص٥٤
[2] نوار، إبراهيم: تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦ص٤٠
[3] الشاهر، شاهر إسماعيل الشاهر: المصدر السابق ص٨٨
[4] الحديثي، هاني ياس: صراع الإرادات... مصدر سابق ذكره ص ص٥٠-٥١
[5] قبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص٣٤
[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٨٦

٢. تخفيف العبء عن الاقتصاد الأميركي.[١]
٣. إن الوجود الأميركي وسيطرتها على نفط الخليج سيمنع من إمكانية استخدامه المستقبلي كسلاح سياسي.
٤. إن الولايات المتحدة أصبحت تعي أنها ليست وحدها على الساحة الدولية، وان هناك العديد من الدول التي تسعى للتوصل إلى مستواها المتفوق هذا، وعليه لابد للولايات المتحدة من إفشال وصول الآخرين إليها، بل والعمل على التحكم في عملية صعودهم، ذلك لان معظم اقتصاديات الدول الكبرى تعتمد على نفط الخليج، لذا لابد من السيطرة الأميركية على نفط الخليج، مما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعين بطريقة غير مباشرة للإشراف الأميركي.[٢]
٥. الحؤول دون هيمنة قوة إقليمية أو دولية واحدة على منطقة الخليج العربي، لان مثل هذه الدولة ستمتلك بالضرورة قدرة ضغط هائلة إزاء الدول التي تعتمد على نفط الخليج.[٣]

وخلاصة ما تقدم، فقد حققت الاستراتيجية الأميركية عدة أهداف حيوية بحربها على العراق، فقد أزالت نظام معادي لها ويهدد مصالحها الحيوية ويسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل،كما حققت هذه الحرب التواجد الأميركي في أهم رقعة جيوبوليتيكية ذات تأثيرات جيواستراتيجية لممارسة النفوذ والتأثير الفاعل على عموم المناطق الحيوية على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى،وجنوب آسيا، ومن ثم التأثير في شرق آسيا. وان التواجد في العراق أعطى الفرصة للولايات المتحدة بتطبيق أنموذجها الليبرالي الذي يشكل البنى الأولى للتغير في الشرق الأوسط. فضلا عن إن التواجد ضمن للولايات المتحدة إمداداتها النفطية علاوة على التحكم بمسارات هذه الإمدادات مما يضمن لها التحكم بمسارات التفاعلات الدولية، والحد واحتواء صعود القوى الأخرى. وهكذا أعطى التواجد في العراق للولايات المتحدة ميزة جيوبوليتيكية ذات أبعاد إقليمية وعالمية مؤثرة في بنية النظام الدولي التي تقف على قمته.

ثانيا/ مشروع نظام الدفاع الصاروخي القومي الأميركي (الدرع الصاروخي):

عكست مبادرة الدفاع الاستراتيجي في عهد ريغان، اعترافا مبكرا بان الدينامية التكنولوجية كانت تعمل على تغيير العلاقة بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، وبان الفضاء الخارجي سيصبح سياج الأمن القومي.[٤] غير إن هذا الاعتراف انعكس بشكل جدي في القرن الحادي والعشرين للولايات المتحدة في

[1] هاس، ريتشارد: الفرصة... مصدر سابق ذكره
[2] المزروعي، مثنى مشعان: مصدر سابق ذكره ص ص٧٠-٧١
[3] زاد، زلماي خليل: الاستراتيجية الكبرى... مصدر سابق ذكره ص٣٣
[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ٣٦

كيفية استخدام قوة التكنولوجية.[1] لان هذه القوة غيرت وستستمر في تغير المفاهيم العالمية، كالسيادة الوطنية، والنظام الدولي، والمخاطر والفرص التي يواجهها الأمن القومي، وطبيعة التنافس الاستراتيجي، ومتطلبات النجاح في هذه البيئة الجديدة. لهذا عدت القوة التكنولوجية بمثابة تحديا وعرضا جديدا للقوة والقابلية والتفوق بين جيوش العالم، فضلا عن انه دعوة واضحة لمواكبة التطور السريع الذي أحدثه عصر المعلوماتية في جيوش الدول المتقدمة.[2]

لذا جاء الإدراك الاستراتيجي الأميركي من خلال تأثير قوة التكنولوجية بفكرة مفادها، إن ثمة خلل كبير في الميزان الاستراتيجي العالمي لصالح الولايات المتحدة، ولاسيما في مجالي القوة العسكرية وتقنية المعلومات والاتصالات، وانه ينبغي على الولايات المتحدة اغتنام الفرصة لإقامة نظام أمني عالمي جديد بإشرافها، يؤسس لقرن أميركي جديد يتخلى عن استراتيجية الردع المتبادل، ويؤمن السيادة المطلقة على مسارح العمليات، من خلال الإفادة من التغيرات في مجالي تقنية المعلومات والاتصالات.[3] وفي ضوء هذا الإدراك لقوة التكنولوجية، فقد أوجد ميثاق الدفاع عن الولايات المتحدة الفرضية التي تؤكد بان الولايات المتحدة تمتلك الوسائل التكنولوجية لتطوير ونشر أنظمة دفاعية عالية الفعالية بشكل كبير في مواجهة تهديد الصواريخ الباليستية الموجهة ضد إقليمها.[4] لتأخذ هيئة الدفاع الصاروخي الباليستي (BMDO) على عاتقها برنامج تكنولوجيا الدفاع الصاروخي الباليستي مهمة الحفاظ على تقدم الولايات المتحدة في مجال التكنولوجية المتقدمة.[5]

وعلى أساس ذلك وضع الرئيس الأميركي ووكر بوش في أعلى سلم أولوياته إنشاء نظام الدفاع الصاروخي القومي (National Missile Defense NMD) على شاكلة برنامج حرب النجوم.[6] فقرار التأجيل الذي اتخذته الإدارة التي سبقته في إنشاء هذا المشروع المضاد للصواريخ، قد أعطى الحملة الانتخابية لووكر بوش الفرصة باتهام إدارة كلينتون بأنها سمحت بإضعاف الجيش الأميركي واستعداده، وحالما يُنتخب فانه سيأمر بنشر منظومة الدفاع الصاروخية في أقرب وقت ممكن.[7]

---

[1] كيندي، بول: القوى العظمى... مصدر سابق ذكره ص ٢٦

[2] الحرب في عصر المعلوماتية، ترجمة هيئة التحرير، مجلة الدفاع، جامعة البكر، بغداد، ع(٧)، ١٩٩٩ ص٢٨٢-٢٨٣

[3] سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي القومي الأميركي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣ص ص٢٠-٢١

[4] توفيق، سعد حقي: الردع بعد انتهاء الحرب الباردة، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٢) ٢٠٠٢ص١١

[5] خماس، علاء الدين حسين مكي: مشروع الدفاع الصاروخي الأميركي دراسة وتحليل، دار الكتب، بغداد، ٢٠٠٢ص٤٩

[6] فيليكس، انطونيا: مصدر سابق ذكره ص ٢١٠

[7] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص ١٦٧

وبتوليه الرئاسة كان من جملة قراراته، إعلانه عن المباشرة بتنفيذ مشروع تطوير منظومة شبكة الدفاع الصاروخي القومي. إذ صرح بان " على أميركا أن تبني أنظمة دفاع صاروخية فعالة، معتمدة على أفضل الخيارات المتاحة، وذلك في أسرع وقت ممكن. يتعين تصميم نظامنا الدفاعي كي يحمي الولايات الخمسين كلها، بالإضافة إلى الدول الصديقة والحليفة، وقواتنا المنتشرة خلف البحار، من الهجمات الصاروخية للدول الشريرة، أو من الهجمات العرضية... أصبحت الحرب الباردة شيئا من الماضي، وعلى أمتنا تتعرف على التهديدات الجديدة، بدل التركيز على التهديدات القديمة".[١]

ولوضع هذا المشروع على ارض الواقع، تلقى البرنامج دفعة قوية من لدن إدارة ووكر بوش تمثلت في إجراءين: الأول، إعلان ووكر بوش انه ينوي كسر التقاليد في البنتاغون لخلق "هندسة جديدة للدفاع عن أميركا وحلفائها" عبر الاستثمار في تقنية الأسلحة الجديدة، بدلا من العمل على إدخال تحسينات هامشية على أنظمة الأسلحة القديمة. كما طالب الكونغرس بزيادة المخصصات لتسريع التجارب، ووقف الجدل حول أهمية نظام الدفاع الصاروخي، وحجم التهديدات التي ستتعرض لها الولايات المتحدة في المستقبل. ثانيا، قيام وزير الدفاع في حينها دونالد رامسفيلد، بإفهام كل حلفاء الولايات المتحدة بان الأخيرة "مصممة على تطوير نظام الدفاع الصاروخي ونشره، لحماية شعبنا وقواتنا من أي هجوم صاروخي باليستي محدود".[٢]

وكانت لأحداث أيلول حافز وتأثير كبير في القرارات والخطط السياسية والاستراتيجية بالتمسك والتشدد والتسريع من إنشاء نظام الدفاع الصاروخي القومي، وقد كانت الخطوة الأولى لهذه القرارات، الإعلان الأميركي في ١٣كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠١، بالانسحاب من معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية*، والانطلاق في تطوير النظام الدفاعي الصاروخي القومي ونشره.[٣] ليصبح ذلك الانسحاب نافذا في ١٣حزيران/ يونيو٢٠٠٢.[٤]

لتكون هناك جملة عوامل ومتغيرات استندت أليها الولايات المتحدة في قرار الانسحاب من المعاهدة، والمضي في إنشاءها لمشروع الدفاع الصاروخي القومي وهي:

---

[1] نقلا عن، فيليكس، انطونيا: مصدر سابق ذكره ص ص٢٠-٢١

[2] نقلا عن، سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي... مصدر سابق ذكره ص ص١٩-٢٠

* وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ٢٦ايار/مايو١٩٧٢، معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM)، كجزء من سياسة التهدئة والوفاق بين العملاقين، والتي نصت على من الطرفين من نشر أنظمة للدفاع ضد الصواريخ الباليستية على المستوى القومي، وسمحت فقط لكل طرف بنشر مئة صاروخ اعتراضي مقسمة على موقعين، الأول لحماية العاصمة، والثاني لحماية أحد مواقع الصواريخ الهجومية. ينظر في ذلك:- سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي... المصدر السابق ص١٤

- فهمي، عبد القادر محمد: الدرع الصاروخي الأميركي.. تأكيد لسياسة الهيمنة الأميركية، نشرة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٢ص٤

[3] المصدر نفسه ص١٨٩

[4] بوديل، نن: الحد من التسلح واتفاقات نزع الأسلحة، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩ص٧٣٠

١. تحمل الولايات المتحدة بمفردها مسؤوليات الأمن والاستقرار في غير منطقة من العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتقلص النفوذ الروسي. وقد واكب هذا التحول انتشار تقنية الصواريخ، وتصاعد استخدامها بشكل مطرد في الحروب الإقليمية، من خلال عدد من الدول التي يمتلك بعضها أسلحة الدمار الشامل، ومن بين تلك الدول مجموعة تناصب الولايات المتحدة العداء، والتي تمثل مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي الأميركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي لا ينفع معها منطق الردع، ولا يخيفها امتلاك الولايات المتحدة أسلحة يمكن أن تدمرها تدميرا كاملا، فضلا عن كون أسلحة الدمار الشامل هذه تحد من قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن حلفائها، وتعرضها للابتزاز عند قيامها بواجب التدخل في الأزمات، ناهيك عن الاحتمالات القوية لوقوع هذه الأسلحة وصواريخ إطلاقها الباليستية في أيدي الجماعات الإرهابية، وبما يشكل تهديدا للولايات المتحدة.(١)
٢. إن الانسحاب يستند إلى أساس قانوني، فمعاهدة (ABM)، كانت اتفاقا دوليا بين فريقين سياسيين، أي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وفي كانون الأول/ ديسمبر١٩٩١، غاب الاتحاد السوفياتي عن الوجود، لذا فان المعاهدة أُلغيت أوتوماتيكيا عندما انهار الاتحاد السوفياتي.(٢)
٣. إن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة إلى استمرار الالتزام بمعاهدات واتفاقيات يعود زمنها إلى توازنات حقبة الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن.
٤. إن الولايات المتحدة غدت أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى تطوير استراتيجياتها الدفاعية بما يتواءم مع متطلبات أمنها القومي، ومن دون التقيد بمواقف القوى الأخرى.(٣)
٥. إن نظرية الدمار المؤكد المتبادل في عالم ثنائي الأقطاب قد تبخرت بعد وصول عدد القوى المالكة للسلاح النووي إلى ثمان قوى، فيما العديد من القوى تعمل للوصول إلى هذه الأسلحة.(٤)

وعلى أساس هذه الدوافع، وللمضي قدما في مشروعها، طلب ووكر بوش من البنتاغون في ١٨كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٢، بالاستعداد لنشر محدود لدرع الصواريخ، وانه سيتم البدء في نشر صواريخ اعتراضية وصواريخ باتريوت ورادارات على متن السفن الحربية الأميركية، وفي القواعد المنتشرة في شتى أنحاء العالم، وفي الفضاء الخارجي.(٥) ولتحقيق هذا الهدف أعلنت وكالة الدفاع

[1] سويلم، حسام الدين محمد: المصدر السابق ص ص١٨٩-١٩٠
[2] فايث، دوغلاس ج: القرار والحرب... مصدر سابق ذكره ص ٢٧٦ الهامش
[3] فهمي، عبد القادر محمد: المصدر السابق ص ٥
[4] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ٥٩
[5] سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي... مصدر سابق ذكره ص ١٠٣

الصاروخي الأميركي، إنها ستقوم بنشر (٢٠) قاعدة إطلاق أرضية لصواريخ الاعتراض، وحتى (٢٠) قاعدة إطلاق من السفن بحلول عام ٢٠٠٥، فضلا عن تحديث الرادارات الموجودة، وبناء رادارات جديدة. وان عمليات التحديث والتطوير تجري متزامنة مع انتشار عناصر النظام واختباراته.[١] وجاء هذا التأكيد في وثيقة البنتاغون المعنونة "قواعد العمليات النووية المشتركة" في منتصف شهر آذار/ مارس٢٠٠٥، التي أكدت على بناء منظومة وطنية للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية.[٢] وتأكد هذا بشكل أوضح من خلال إجراء الولايات المتحدة لتجربة ناجحة لاختبار نظام الدرع الصاروخي في ٢ايلول/ سبتمبر٢٠٠٦، حيث نجح صاروخ أطلق من قاعدة فاندنبرغ في كاليفورنيا في اعتراض صاروخ آخر أطلق من منطقة كودياك بألاسكا.[٣]

وعلى أساس ذلك يكون الهدف من مشروع الدفاع الصاروخي هو إقامة وبناء غطاء واق يحمي الولايات المتحدة من هجمات نووية على أراضيها عبر صواريخ باليستية عن طريق نظام يتتبع هذه الصواريخ ويقوم باصطيادها.[٤] ليرتكز هذه البرنامج على، أولا الدفاع الصاروخي القومي (**NMD**). وثانيا، الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات (**TMD**). وأخيرا، التقنيات المتقدمة للدفاع ضد الصواريخ الباليستية.[٥]

ويتكون نظام الدفاع الصاروخي القومي من عدة منظومات فرعية تشمل منظومة القيادة وسيطرة واتصالات وإدارة معركة، ومنظومة القاعدة الأرضية للاعتراض، ومنظومة الاتصالات للسيطرة على الصاروخ الاعتراضي في الجو، ومنظومة رادار لاستطلاع الأهداف المعادية، ومنظومة رادار للإنذار المبكر، ومنظومة الأشعة تحت الحمراء الفضائية، إلى جانب خطوط كوابل من الألياف الضوئية لربط عناصر النظام.[٦]

وعلى أساس ذلك تنهض فكرة عمل نظام الدفاع الصاروخي القومي على عمل مشترك لجميع عناصر النظام من أجل مواجهة هجوم صاروخي باليستي ضد الولايات المتحدة. لهذا أطلق البنتاغون على هذا النظام تعبير "نظام الأنظمة"، لكونه يسيطر على ستة أنظمة رئيسة ذات وظائف مختلفة، وتحتل مواقع متباعدة عن بعضها بمسافات شاسعة، وتحقيق الاتصال بينها بوسائل اتصال معلوماتية على درجة عالية من الدقة والسرعة. ولكي ينجح هذا النظام ككل في تحقيق المهام الموكلة أليه ينبغي أن ينجح كل

---

[1] المصدر نفسه ص١٠٥

[2] مصطفى، باسل صلاح: الملامح الجديدة للسياسة النووية الأميركية، السياسة الدولية، ع(١٦٤)، ابريل٢٠٠٦ص٢٠٨

[3] فرحات، محمد فايز: الأزمة النووية الكورية مستقبل التسلح والتعاون الأمني، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ع(١٧١)، يناير ٢٠٠٧ص٢٠

[4] حسين، خليل: قضايا دولية... مصدر سابق ذكره ص ٤١ الهامش

[5] سويلم، حسام الدين محمد: المصدر السابق ص ص٢٩-٣٠

[6] المصدر نفسه ص٧٠

من هذه الأنظمة في تنفيذ المهمة المكلف بها بإتقان وفي الوقت المحدد لها، حيث سيتوقف نجاح كل عنصر من عناصر النظام على نجاح العنصر السابق له في العمل.[1]

وتختلف منظومة الدفاع الصاروخي القومي اختلافا جذريا عن استراتيجية حرب النجوم من حيث العمل ومن ثم الهدف الموكل لها، فالغرض من المنظومة القديمة كان تحقيق دفاع استراتيجي يقلص من عدد الصواريخ المعادية المهاجمة التي يمكن أن تصل إلى أهدافها في الدولة، ويقلل من نسبة الدمار التي يمكن أن تلحق بمراكزها الحيوية وقواتها النووية ووسائل إيصالها، سواء كانت صواريخ أو طائرات استراتيجية، بمعنى إن أمكانية نفاذ بعض الصواريخ المعادية إلى الدولة التي تعتمد على هذه المنظومة كانت من المسائل الواردة في الحسابات الاستراتيجية، لاسيما وان هذه المنظومة كانت ترتكز على مرحلة واحدة من الدفاع، أي المرحلة التي تتوجه فيها الصواريخ المعادية إلى أهدافها، أما المنظومة الحالية فان الهدف منها نقل الدولة المعتمدة عليها من مرحلة الدفاع الاستراتيجي إلى مرحلة التعرض الاستراتيجي، فهذه المنظومة تعتمد ثلاث مراحل للدفاع، المرحلة الأولى التي يتم فيها تدمير الصواريخ المعادية المهاجمة لحظة انطلاقها من قواعدها، والمرحلة الثانية الوسيطة، التي يتم فيها تدمير الصواريخ التي استطاعت الإفلات من المرحلة الأولى فتتخذ مساراتها في الفضاء، ومن المرحلة الثالثة النهائية،والتي يتم فيها تدمير الرؤوس النووية التي تطلقها هذه الصواريخ نحو أهدافها بحيث تكون القيمة التدميرية لاستراتيجية الصواريخ المهاجمة صفرا، وعندئذ تستطيع الدولة التي تعتمد على مثل هذه المنظومة من توجيه ضربة نووية تدميرية للدولة المهاجمة سواء من خلال صواريخها الباليستية البعيدة أو المتوسطة المدى أو طائراتها الاستراتيجية.[2] لذا يطلق على هذا النظام الدفاعي الصاروخي بأنه متعدد الطبقات.[3]

ووفقا لذلك تقرر نشر النظام الدفاع الصاروخي بالتدريج على ثلاثة مراحل قريبة ومتوسطة وبعيدة، طبقا لمستوى التهديد،فالمستوى الأول –المدى القريب–، هو نشره في عام ٢٠٠٥ لمواجهة عدد محدود من الصواريخ البدائية العابرة للقارات، والتي من المتوقع إن تمتلكها الدول المناوئة للولايات المتحدة خلال تلك المدة. المستوى الثاني –المدى المتوسط–، يتكون من مئة صاروخ اعتراضي لمواجهة عدد محدد من الصواريخ الباليستية الأكثر تطورا.المستوى الثالث –المدى البعيد– التوسع في إقامة قواعد أرضية وبحرية وفضائية لمواجهة أعداد كبيرة من الرؤوس المتطورة تقنيا.[4]

أما ما يتعلق بالدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات، فان الغاية من هذه المنظومة حماية القوات الأميركية وحلفاءها ودول أخرى، فضلا عن مناطق جغرافية معينة ذات أهمية حيوية للمصالح

---

[1] المصدر نفسه ص٨٧
[2] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص ١٧٢
[3] سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي... مصدر سابق ذكره ص٣٢
[4] المصدر نفسه، كذلك ينظر، مصطفى، باسل صلاح: مصدر سابق ذكره

الأميركية من خطر هجمات الصواريخ الميدانية أو صواريخ مسرح العمليات المعادية. وترتكز هذه المنظومة على الخطر المباشر الموجه نحو القوات الأميركية، إلا إن مهمة هذه المنظومة تضمن أيضا حماية المراكز السكانية، والمنشآت الثابتة المدنية والعسكرية، والوحدات العسكرية المتنقلة.[1] لذلك فقد توسعت العقيدة الجديدة في ظل منظومة الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات لكي تحمي القوات الأميركية في حالة وجود عمليات عسكرية خارج الأراضي الأميركية.[2]

ويعتمد برامج الصواريخ الاعتراضية للدفاع عن مسارح العمليات على التكامل بين نظام "ثاد" الدفاعي لاعتراض الصواريخ على الارتفاعات العالية في مسرح العمليات وذلك على المديين المتوسط والبعيد، وبين نظام الاعتراض على المدى القصير مثل نظام "ميدز" ونظام "باتريوت" ذي القدرة المطورة الثالثة "باك-٣"، ونظام "آرو" الإسرائيلي-الأميركي المشترك.[3]

وقد أظهرت إدارة ووكر بوش اهتماما كبيرا بأنظمة الدفاع الصاروخي عن مسارح العمليات، وذلك من أجل تحفيز الدول الأوروبية على دعم أهدافها في هذا المجال، والقبول بنشر أنظمة اعتراض صاروخية ضد الصواريخ المعادية قصيرة ومتوسطة المدى في المسرح الأوروبي.[4] لأنه لا يمكن أن تنفذ أو تعمل هذه المنظومة سواء ما يتعلق بأنظمة الدفاع الصاروخي عن مسارح العمليات (**TMD**)، أو أنظمة الدفاع الصاروخي القومي (**NMD**)، إلا باستخدام رادارات منفتحة في أراضي الدول الأوروبية، وفي مناطق تسيطر عليها هذه الدول. وذلك لأن انفتاح الرادارات في مناطق قريبة من الدول التي تمثل تهديدا يسهل من عملية اكتشاف الصواريخ المعادية ويجعل توقع مساراتها أكثر دقة، وهذا ما يطلق عليه بـ"الانفتاح الأمامي **Forward Deployment**".[5] لذلك فان هذه المنظومة تحتاج إلى رقعة هائلة من التغطية الرادارية لتكون قادرة على الدفاع عن الولايات المتحدة وحلفائها.[6]

وهذا تطلب وضع محطات رادار "اكس باند" في مواقع متقدمة في أوروبا. وقد أعلنت المملكة المتحدة والدنمارك رسميا، بان الولايات المتحدة طلبت من البلدين السماح باستخدام محطات للرادار فيها لاستغلالها في نظام الدرع الصاروخي.[7] لذلك سيعتمد هذا المشروع في قدرته الموسعة الأولى على استخدام محطتي إنذار مبكر متطورتين في منطقتي "فايلنج ديلز" في المملكة المتحدة، و"ثول" في جزيرة غرنيلاند في والدنمارك، لاكتشاف وتتبع وحساب الأهداف الفردية للهجمات الصاروخية المعادية. كما ستؤمن الخطة الموضوعة ربط محطتي رادار المنطقتين السابقتين بمراكز القيادة والسيطرة الرئيس لنظام

---

[1] خماس، علاء الدين: مصدر سابق ذكره ص ٥٠
[2] مصطفى، باسل صلاح: المصدر السابق ص٢٠٩
[3] سويلم، حسام الدين محمد: المصدر السابق ص٢٩
[4] المصدر نفسه ص٤٩
[5] خماس، علاء الدين: المصدر السابق ص ٩٥
[6] المصدر السابق ص٦٧
[7] المصدر نفسه ص ص٩٦-٩٧

الدفاع الصاروخي القومي الأميركي، أما في المرحلة اللاحقة فهو التوسع في مواقـع الـرادارات الحاليـة لتشمل رادارات جديدة من طراز اكس باند. إذا ما كان عليها أن تتحمل مسؤولية الدفاع الصاروخي في منطقة تمتد من كوريا الشمالية وحتى ألاسكا. لذلك يبقى وضع هذا الرادار في كوريا الجنوبية ضروريا، وكذلك المملكة المتحدة، وأماكن أخرى من العالم.[١]

وإتماما لنشر هذه الرادارات، أعلنت الولايات المتحدة في أوائل عـام ٢٠٠٧، عـن نيتهـا في إقامـة مشروع الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، مبررة ذلك بدعوى رغبتها في التصدي لصواريخ يمكـن أن تطلقها إيران أو كوريا الشمالية باتجاه أوروبا أو الولايات المتحدة.[٢] وفي ضوء ذلك وقع وزير الخارجية التشيكي "كارل شفارزنبيرغ"، ووزيرة الخارجية الأميركية رايس في العاصمة براغ في تموز/ يوليـو٢٠٠٨، اتفاقا يسمح ببناء قاعدة رادار تعقب في جمهورية التشيك. وسمح الاتفاق بنشر سـتة رادارات أميركيـة لتعقب الصواريخ تستخدم الحزمة (X) في موقع بجمهورية التشيك. ويتعين أن يصادق البرلمان التشيكي على الاتفاقية*.[٣] وأعقب ذلـك في ٢٠اب/ اغـسطس٢٠٠٨، توقيـع وزيـر خارجيـة بولنـدا "راديـك سيكورسكي" كونداليزا رايس في العاصمة البولندية وارسو، على اتفاق يـسمح بنـشر (١٠) صـواريخ اعتراضية في قاعدة عسكرية مطلة على بحر البلطيق في بولندا، وتعين أيضا أن يصادق البرلمان البولندي على الاتفاقية.[٤]

لقـد حاولـت الولايـات المتحـدة تبريـر جهودهـا في إنـشاء هـذا المـشروع الـدفاعي- الإجـراء الجيوبوليتيكي-، من خلال تأكيدها على إنها تواجه تهديد من الجماعات الإرهابية و "الدول المارقـة" - حافز-، وقد قيم "لسن آسبن" رئيس لجنة القوات المسلحة التابعـة لمجلـس الـشيوخ "الـدول المارقـة" مـن النواحي الآتية : مدى رغبتها في القيام بعدوان ضد الأهـداف والمـصالح الأميركيـة والـدول الحليفـة والصديقة للولايات المتحدة، والسعي إلى تطوير وامتلاك أسلحة نووية، وتبني الإرهـاب، وأتبـاع نظـم

---

[1] سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي... مصدر سابق ذكره ص ١٠١

[2] ديـاب، أحمـد: اوبامـا وإعـادة صياغة العلاقـات الأميركيـة- الروسـية، السياسـة الدوليـة، مؤسـسه الأهـرام، القـاهرة، ع(١٧٦)، ابريل ٢٠٠٩ ص٢٣٢

* كان مقررا أن يصوت البرلمان التشيكي خلال مارس ٢٠٠٩، على الاتفاقية المذكورة، وكـان مـن المتوقـع أن يـرفض البرلمان التصديق على الاتفاقية، ولكن الحكومة التشيكية استبقت الأحداث وقررت سحب الاتفاقيـة وإيقـاف العمـل بهـا. ولم يكن قرار الحكومة التشيكية هذا خوفا من رفض البرلمـان التصديق، ولكـن لان هـذه الحكومـة اسـتوعبت الموقـف الأميركي الجديد الذي أبدت فيه إدارة اوباما التراجع عن المضي في مشروع الدرع الصاروخي. لهذا اتخذت الحكومـة التشيكية في ١٧مارس ٢٠٠٩ قرارها بتأجيل التصويت في البرلمان على الاتفاقية. ينظر، دياب، احمد: شرق أوروبـا في السياسة الخارجية الأميركية، السياسة الدولية، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩ص١١٢

[3] كايل، شانون: الحد من الأسلحة النووية ومنع انتشارها، في التسلح ونزع السلاح لعام ٢٠٠٩... مصدر سابق ذكـره ص ٦٠٢ الهامش

[4] بوديل، نن: مصدر سابق ذكره ص ٧٩٢

حكم دكتاتورية. وبتطبيق هذه المعايير وجد آسبن -إدراك- إن كوريا الشمالية، وكوبا، وسوريا، وإيران، وحتى الصين، تندرج جميعها في عداد "الدول المارقة" على الرغم من وجود فروق عميقة بينهم.(١)

لهذا أكدت الولايات المتحدة بان انتشار التكنولوجية عبر الحدود الإقليمية قد زاد من قدرة الدول الفقيرة والضعيفة على التدمير.(٢) وفي ضوء هذا حذرت لجنة رامسفيلد التي شكلت عام ١٩٩٨، بــ"أن الولايات المتحدة لن تحظى بتحذير أو ستحظى بتحذير قليل قبل النشر العملاني" لصواريخ قادرة على الوصول إلى الأراضي الأميركية برؤوس حربية بيولوجية أو كيمياوية أو نووية.(٣)

وقد انصب التركيز في ذلك على دول "محور الشر"، فقد صرح ووكر بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في ٢٩كانون الثاني/ يناير٢٠٠٢، بان "كوريا الشمالية نظام يتسلح بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل".(٤) وهذا الإدراك جاء نتيجة ما أشار أليه مدير وكالة المخابرات الأميركية الأسبق "جورج تنت" أمام الكونغرس في شباط/ فبراير٢٠٠٠، بأنه خلال الخمسة عشر عاما القادمة ستواجه المدن الأميركية تهديدا صاروخيا من جهات متعددة، وذكر بالتحديد كوريا الشمالية التي من المحتمل أن تجري تجربة على صاروخها "تايبودينج-٢" في المستقبل القريب، وسيكون هذا الصاروخ مؤهلا لحمل رأس نووي لتسقط على الولايات المتحدة.(٥) وقد تجذرت هذه المخاوف من كوريا الشمالية بإعلانها عن تجربتها النووية الأولى في تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠٦.(٦) فضلا عن مفاجآتها العالم عام ٢٠٠٩، من خلال وضع قمر صناعي على مدار حول الأرض.(٧)

أما ما يتعلق بإيران، فقد أشار جورج تنت بشهادته السابقة، بأنها وبمساعدة روسيا والصين وكوريا الشمالية، تقوم بتطوير منشأتها النووية في بوشهر وغيرها من الأماكن في إيران، وكذلك صواريخها الباليستية من نوع "شهاب". وهذا ما أكد عليه ووكر بوش عام ٢٠٠٢، بان "إيران تسعى بعدوانية وراء

---

[1] سويلم، حسام الدين محمد: المصدر السابق ص ١٢٢

[2] أحسان، محمد: مصدر سابق ذكره ص ٢٥٢

[3] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ص٥٦-٥٧

[4] نقلا عن، فايث، دوغلاس ج: القرار والحرب... مصدر سابق ذكره ص ٢٧٤

[5] سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي... مصدر سابق ذكره ص١٢٣

[6] كايل، شانون: مصدر سابق ذكره ص ٥٦٤

[7] عبد الناصر، وليد محمود: من بوش إلى اوباما... مصدر سابق ذكره ص ٢٠٠، وللمزيد حول البرنامج النووي الكوري ينظر، الأفندي، نزيرة: محددات الحركة الأميركية في شبه الجزيرة الكورية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٣) يوليو ٢٠٠٣

- ـــــــــــــ: المأزق الأميركي في شبه الجزيرة الكورية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥١) يناير ٢٠٠٣ ص١٩٠

- عبد الرحمن، خير الدين: آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع(٥٦) ٢٠٠١ ص٧٠ ٧١

هذه الأسلحة وتصدّر الإرهاب".[(١)] لذلك فان إيران في المدرك الأميركي تعمل على بناء صواريخ بعيدة المدى قادرة على ضرب الشرق الأوسط، ومعظم أوروبا الوسطى.[(٢)]

وفي ضوء هذه الأخطار عد رامسفيلد الدرع الصاروخي بأنه سيكون له أثر ردعي على كلا من كوريا الشمالية وإيران، وان عشرين من الصواريخ الاعتراضية البرية ستنشر أولا في ألاسكا وكاليفورنيا لمواجهة تهديدات هاتين الدولتين.[(٣)] فضلا عن الخطط الموضوعة لنشره في شرق أوروبا، وأيضا منطقة الخليج العربي.

فضلا عن هذا، فان هناك الخوف من الجماعات الإرهابية التي يمكنها أن تهدد أراضي الولايات المتحدة بتوجيه صواريخ باليستية نحوها. إذ برزت الحقيقة الجديدة المتمثلة في خطر اللاعبين غير الدول -الجماعات الإرهابية-، لتصبح هذه الظاهرة في قيام أعداد قليلة جدا بتهديد الكثيرين حقيقة بارزة من حقائق القرن الحادي والعشرين لاسيما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١، لهذا انصب الإدراك الأميركي من التخوف من تواجد أسوء الأسلحة في أسوء الأيدي، هو ما يجعل هذه المجموعات الإرهابية شديدة الخطورة.[(٤)] وفي ضوء هذا غدت هذه الأسلحة خارج النطاق القومي من حيث امتلاكها والمدى الذي يمكنها الوصول أليه. بل إن هذه المنظمات والمجموعات الإرهابية أخذت تحسن تدريجيا من طرق حصولها على هذه الأسلحة.[(٥)] وهذا جاء نتيجة التقدم التكنولوجي الذي يضع في أيدي هؤلاء طاقات جديدة كانت ذات مرة محصورة بالدرجة الأولى في أيدي الحكومات.[(٦)] مما أدى إلى انقلاب حقيقي في التصورات المتعلقة بالإرهاب النووي، الذي أصبح ينظر أليه على انه أحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحا للأمن العالمي، وأنه قد يشكل أهم أنماط التهديد في القرن الحادي والعشرين.[(٧)] لذا فان مشروع الدرع الصاروخي، ما هو إلا في جزء منه لمواجهة هذه الأخطار المحدقة بالأمن القومي الأميركي سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها.

لهذا وضع الإدراك الاستراتيجي الأميركي في الحسبان بان "الدول المارقة"، والمنظمات الإرهابية لا تشكل تهديدا حاليا للولايات المتحدة، لكن عدم إغفال ظهور هذه التهديدات مستقبلا، ومن ثم ينبغي النظر إلى الأمور في صورتها المستقبلية، فإهمال البدايات من الممكن أن تقود إلى كوارث في النهايات، فهذه الدول قد أثبتت تطورا في قدراتها الصاروخية، سواء من حيث زيادة المدى أو دقة التوجيه، أو

---

[1] نقلا عن، فايث، دوغلاس ج: المصدر السابق ص ٢٧٤

[2] كيسنجر، هنري: المصدر السابق ص ١٩٩

[3] البستاني، حسان أديب: مصدر سابق ذكره ص ٧٩

[4] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ١٧٧

[5] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ٢٢

[6] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ص٤٩-٥٠

[7] عبد السلام، محمد: الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦ ص٢٠٥

حمولة الرأس الحربية، وبما يُمكنها في المستقبل من أن تشكل تهديدا فعليا للأمن القـومي الأميركـي، أو ابتزاز الولايات المتحدة إذا ما أرادت أن تتخذ قرارات تجاه الأزمات التي قد تنشب في هذه المناطق تتفق والمصالح الأميركية، وتتعارض مع مصالح وأهداف هذه "الدول المارقة".[1]

وعلى الرغم مما تقدم من تبريرات حول إنشاء الدفاع الصاروخي القومي الأميركي،فان هناك من يرى إن الأسباب الحقيقية والجوهرية له، تتعلق بالمنافسة التقنية المحتدمة بين الولايات المتحـدة وروسـيا الاتحادية، ولاسيما في مجال الصواريخ الباليستية متعددة الرؤوس، والوسائل الأخـرى المـضادة لهـا.[2] فضلا عن الصين وما تمتلكه من ترسانة نووية. لذا فان الاهتمامات الاستراتيجية التقليدية تبقى محورية بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة ، لان الدول الرئيسة التي يمكن أن تكـون معاديـة كروسـيا والـصين، لازال بوسعهما إلحاق ضرر كبير بالأراضي الأميركية إذا ما تفكك البنيان الدولي. علاوة على إن هذه الدول الكبرى ستستمر في تحسين أسلحتها وتطويرها، وسيبقى المحافظة على تفـوق تكنولـوجي عليهـا الشغل الشاغل للأمن القومي الأميركي.[3] لهذا تبقى الحرب الاستراتيجية المركزيـة محتملـة في الإدراك الاستراتيجي الأميركي.

فروسيا البلد الوحيد الذي يملك ما يكفي من الصواريخ الباليستية العـابرة للقـارات (**ICBM**)، ومن الـصواريخ البحريـة المنطلقـة مـن الغواصـات(**SLBM**)، المهـدد الحقيقـي والفعلـي للأراضـي الأميركية.[4] وما يثير هواجس الولايات المتحدة، التطورات التقنية المتلاحقة للأسلحة الروسـية، ففـي ١٦شباط/ فبراير٢٠٠١، أعلنت روسيا عن نجاح عملية إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات، أنمـوذج "توبول آرس اس-١٢ أم"، كما قامت إحدى غواصات الأسطول الشمالي الروسي الحاملة للـصواريخ، بإطلاق صاروخ باليستي بحري بنجاح.[5] فضلا عما أعلنته روسيا في اسـتراتيجيتها للأمـن القـومي في بداية القرن الحادي والعشرين، على إنها من الممكن أن تستخدم أسلحتها النووية أولا في حالة هجـوم تقليدي لا تستطيع القوات الروسية أن تتعامل معه.[6] وهذا لا ينفصل أيضا عن التطـورات الـسياسية التي تقودها روسيا ضد نظام الأحادي القطبية، ومطالبتها بان يكون النظام قائم على تعددية الأقطاب، والمشاركة في النظام ضد الهيمنة، وما يمكن أن يؤدي أليه هذا الصراع مـن تغـيير جـوهري في الخريطـة السياسية العالمية. فضلا عما تقدم، فان المخاوف الأميركية من روسيا الاتحادية تتجسد أيضا، من خلال السيناريو الذي وضعه وزير الدفاع الأميركي الأسبق "واينبرغر" من اسـتيلاء الـصقور علـى الـسلطة في

[1] سويلم، حسام الدين محمد: مشروع الدفاع الصاروخي... مصدر سابق ذكره ص ص١٨٦-١٨٧
[2] المصدر نفسه ص٩
[3] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص٢٤
[4] خماس، علاء الدين: مصدر سابق ذكره ص ٤٣
[5] سويلم، حسام الدين محمد: المصدر السابق ص١٨٢
[6] عبد السلام محمد: المصدر السابق ص٢٠٣

روسيا، ولجوؤهم إلى ابتزاز الولايات المتحدة بالسلاح النووي.[1] زيادة على القلق من ضعف القيادة والسيطرة الروسية على قواتها النووية، مما يجعل خطر قيام عناصر ساخطة في الجهاز العسكري بعملية إطلاق من دون إذن.[2] علاوة على احتمال إطلاق صواريخ نووية بصورة عرضية.

أما الصين، فان المحافظين الجدد يرون بان مشروع الدفاع الصاروخي القومي، أمر في غاية الأهمية للمصلحة القومية الأميركية، وان التهديد الحقيقي لها هو الصين.[3] فالأخيرة قد نجحت في تصنيع القنبلة النيوترونية في عام ١٩٩٩، القادرة على إبادة البشر دون المساس بالأسلحة والمنشآت، فضلا عن نجاحها في إطلاق الصاروخ "دونج منج-٣١".[4] فضلا عن قدرتها النووية ووسائل إيصالها، فان التصريحات التي صدرت عن أحد الجنرالات الصينيين عام ٢٠٠٢، والتي أشار فيها إلى إن بلاده على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم أميركي ضدها في إطار نزاع حول تايون، أي فيما يتجاوز حروب البقاء.[5]

زيادة عما يمثله برنامج الفضاء الصيني من تحدٍ للولايات المتحدة، فقد أثار قيام الصين عام ٢٠٠٧، بتدمير القمر الصناعي الصيني المخصص لأبحاث الأحوال الجوية في الفضاء الخارجي، حيث ضربته بصاروخ مضاد للأقمار الصناعية، مما اثار مخاوف الولايات المتحدة من خطر تطوير تلك القدرات وتوجيهها ضد الأقمار الصناعية الأميركية في الفضاء، لاسيما وان هذا البرنامج الفضائي يقع تحت سيطرة جيش التحرير الصيني، مما يوفر له خبرة في الاتصالات وتكنولوجية الصواريخ، وقدرات الحرب ضد الأقمار الصناعية. لذا فان تفوق برنامج الفضاء الصيني يترتب عليه تداعيات أمنية بالنسبة للولايات المتحدة، لاسيما حول مستقبل التنافس في الفضاء الخارجي. إذ يزيد التفوق الصيني من قابلية تعرض المصالح الحيوية العسكرية الأميركية للخطر، لاسيما فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التي تستمد معلوماتها من الأقمار الصناعية، وهو ما يعظم من الخطر الذي يمكن أن تواجهه الولايات المتحدة وحلفائها في آسيا.كما يجعل ذلك من الانتصار الأميركي في أي معركة عسكرية محتملة مع الصين باهظ التكاليف، مما يعزز من مركز الصين التفاوضي في أي صراع قادم. علاوة عما يمثله هذا البرنامج من تحديا استراتيجيا للهيمنة التقليدية الأميركية على الفضاء الخارجي.[6] كل هذه تشترك كمحفزات للإدراك الأميركي نحو الجدوى من السلوك نحو إنشاء هذا المشروع.

---

[1] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص ١١١

[2] سبير، جونا، وفيونا روبرتسون- سينيب: الأسلحة والحد من الأسلحة، في برايان وايت وآخرون:... مصدر سابق ذكره ص ١٢٨

[3] خماس، علاء الدين: مصدر سابق ذكره ص ٢٩

[4] سويلم، حسام الدين محمد: مشروع الدفاع... مصدر سابق ذكره ص ١٩٧

[5] عبد السلام، محمد: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٣

[6] عبد الصادق، عادل: الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ ص ص٦٦-٦٧

لذلك تسعى الولايات المتحدة ومن خلال مشروع الدفاع الصاروخي القومي إلى منع روسيا والصين من التحول إلى منافس استراتيجي على المستوى العالمي. ومن خلال دفعهما نحو سباق تسلح صاروخي يرهق اقتصادهما، ويسبب لهما المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم الأمنية، على نحو ما مارسته الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي السابق، وتسبب في تفككه وسقوطه. فضلا عن ذلك، فان هذا المشروع لا يسعى فقط إلى جعل القيمة الاستراتيجية التدميرية للصواريخ الباليستية النووية الروسية والصينية صفرية عبر إسقاط قدرة الدولتين على امتلاك الضربة الأولى الهجومية، والضربة الثانية الانتقامية، وإنما يسعى أيضا إلى إسقاط القيمة الجيوبوليتيكية العالمية لهذه الصواريخ. بمعنى عدم قدرتها على التحليق والوصول إلى أهداف داخل الولايات المتحدة، فإذا كان الدرع الصاروخي قادر على تدمير هذه الصواريخ لحظة انطلاقها من قواعدها، أو في مسارها الفضائي، أو في توجهها نحو أهدافها فأي قيمة تبقى لها إذا انعدم البعد الجيوبوليتيكي فيها؟.

وعليه فان مشروع الدفاع الصاروخي سوف يعمل على قلب التوازن الاستراتيجي العالمي لصالح الولايات المتحدة، وبصورة يصعب تحديها أو مواجهتها من جانب أي قوة سواء كانت كبرى أم صغرى، دول أم جماعات، نووية أم غير نووية، لذا فهو محاولة للانتقال بالنظرية الاستراتيجية الأميركية من الدمار المؤكد المتبادل الذي كان يشكل حجر الزاوية في استراتيجية الردع، إلى مبدأ الدفاع المؤكد للولايات المتحدة. بمعنى بمقدور الولايات المتحدة توجيه ضربة نووية لأي دولة من دول العالم، مع الإفلات من الآثار المدمرة للضربة الثانية أو الانتقامية بسبب هذا الدرع الصاروخي، لذا فان الولايات المتحدة بسعيها نحو امتلاك هذا المشروع الصاروخي، هي تتجه نحو البحث عن الأمن المطلق، الذي يوفرها هذا المشروع، مما يديم الهيمنة والسيطرة العالمية لها.

وعلى هذا الأساس، فان مشروع الدرع الصاروخي، هو تجسيد واقعي للمبادئ الجيوبوليتيكية، من خلال محاولات الولايات المتحدة أقامت خطط تصور وتقيم للمناطق الجغرافية والأقاليم حول العالم، لإدراك مكمن ومصادر التهديد للأمن القومي الأميركي، ومن ثم القيام بهذا الإجراء الجيوبوليتيكي، وهو إقامة المشروع على ارض الواقع، لينعكس بصورة تطبيق واقعي وفعلي لنظرية القوة الجوية التي نادى بها دوهيه وسفرسكي، والتي تنطلق من أن السيطرة على المجال الجوي أو الفضاء يتيح السيطرة على الأرض، ومن يسيطر على الأرض يحقق الهيمنة العالمية، ولذا فان السيطرة على الفضاء هو انعكاس عملي للمبادئ الجيوبوليتيكية العالمية، نتيجة الإدراك الاستراتيجي الأميركي لعملية الاستشراف المستقبلي وحساباته، من خلال إدراك الفرص والمخاطر.

المطلب الرابع

باراك اوباما واستراتيجية "القوة الذكية"

في ٢٠/ كانون الثاني- يناير٢٠٠٩، نُصِب باراك حسين اوباما رسميا كـأول رئـيس أميركـي مـن أصول افريقية.[1] وكان يحمل في ثناياه العديد من الأفكار والرؤى والادراكات لمكانة الولايات المتحدة العالمية، وبدلا من الاختيار بين القوتين "الصلبة" و"الناعمة" تبنى باراك اوباما نظرية "جوزيف س.ناي" الـتي أصبحت أساس مبادرة "القوة الذكية" التي يرعى "مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة" في واشـنطن تطويرها وترويجها، وبذلك يكون الرئيس الأميركي قد افترض ضمنا إن الولايـات المتحـدة مـا زالـت مؤهلة لقيادة العالم وهو يرفض بذلك فكرة تراجع القطب الأوحد ولكنه يحاول تلمس طريقة مختلفة عن سلفه لضمان بقاء بلاده في الصدارة.[2] وهذا يجسد في الوقت نفسه أهم المحفزات والادراكات لاوبامـا لانتهاج استراتيجية "القوة الذكية".

وبتولي اوباما الرئاسة الأميركية، خرجت نظرية "القوة الذكية" (Smart Power) من عالم مراكز الأبحاث إلى العالم الواقعي الجيوبوليتيكي، فقد صاغ "مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة" أفكـاره بعناية فيما يتصل باضمحلال القوة الأميركية في عهد الرئيس ووكر بوش، وما ينبغي عملـه لاسـتعادة تلك القوة عبر التطبيق الدقيق لأساليب "القوة الذكية".[3] وهذه النظرية جـاءت في عـام ١٩٩٠، عنـدما شن عالم السياسة "جوزيف س.ناي" في كتابه "ملزمون بالقيادة" هجوما حادا على المـؤرخ الأميركـي "بـول كيندي"، صـاحب نظريـة "انحطـاط الأمـم" وفكرتـه حـول اضـمحلال الولايـات المتحـدة مـن الوجهـة الجيوبوليتيكية، مشيرا إلى إن أفكار كيندي يشوبها سوء فهـم خطـر لأنمـوذج القـوة الأميركيـة متعـددة الأبعاد، ولاسيما فيما يتعلق بجانب "القوة الناعمة"(Soft Power) من هـذا الأنمـوذج، وهـو الجانـب الذي يعمل على اجتذاب الآخرين بما يتيح المجال أمام الولايات المتحدة لكي تستمر في القيادة. ولكـن الأمور كانت تسير على نحو مختلف للغاية في عهد الرئيس السابق ووكر بوش، فلم يظهر أي اثر للقـوة الناعمة في الاستراتيجية الأميركية، إذ تجاهل هـذا الأخـير الأسـاليب الناعمـة مفـضلا عليهـا الخـشنة والصلبة، الأمر الذي قاد إلى النتيجة الحتمية وهي تحول الولايات المتحدة حـين غـادر منـصبه إلى قـوة منفردة وليست جاذبة لمختلف الدول والأفراد حول العالم. وهكذا فقدت الولايات المتحدة الاسـتعداد للقيادة، وان لم تفقد بالضرورة عناصر القوة المطلوبة للقيادة، لتشكل هذه المقدمة أهم المحفزات لإدراك

---

[1] بني سلامة،محمد تركي: اوباما، درس جديد في الديمقراطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٦١)، آذار/مارس ٢٠٠٩ص٦

[2] كوكس، مايكل: خيار اوباما لإدامة القيادة الأميركية للعالم "القوة الذكية" بديل لثنائية "الصلبة" و"الناعمة"، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٥٠

[3] المصدر نفسه ص٥١

وسلوك الرئيس اوباما، لذا كان من الواضح انه ينبغي القيام بشيء ما إزاء هذا الأمر، فالولايات المتحدة لديها الطاقة ولكن لا تستخدم على النحو الملائم. ولهذا ظهرت نظرية "القوة الذكية" وهي إحدى نظريات القوة التي تدور حول كيفية الجمع بين أساليب "القوة الصلبة"(**Hard Power**) وأساليب"القوة الناعمة" في استراتيجية واحدة أطلق عليها ناي اسم "الاستراتيجية الرابحة" أي الخلط بين القوة العسكرية والنفوذ من ناحية، والشرعية والقدرة على إخضاع الآخرين من ناحية ثانية، إن تلك القوة ينبغي ألا تبدو ذات مظهر عسكري، ولكن مفهوم ناي عن "القوة الذكية" يترك المجال واسعا أمام أساليب "القوة الصلبة" أيضا.[١] غير أنها ليس الوحيدة في عملية التفاعل الخارجي.

لقد تجسدت أهم المحفزات الداعية إلى استخدام "القوة الذكية"، من قبل الرئيس اوباما، التحديات الدبلوماسية التي تواجه الولايات المتحدة المتعلقة، بالأزمة في الصراع العربي-الإسرائيلي، والتطلعات الإيرانية لامتلاك القدرة النووية، وبروز روسيا من جديد كمشكلة للردع العسكري في تصور الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة، وهي التحديات التي كانت تتطلب التعامل معها بطريقه بارعة من قبل ذلك القائد الشاب الذي يترأس القوة الوحيدة في العالم التي تمتلك القدرة على التدخل العسكري على نطاق عالمي وضمن إطار واقعي لأجل التأثير في مسار الأحداث العالمية بطريقة فاعلة، ولتوفير القيادة والتنسيق في العالم. علاوة على الأزمة الاقتصادية التي كانت تتطلب بالضرورة أيجاد وسائل فعالة لمواجهتها، فضلا عن تركة إدارة ووكر بوش في العمل بطريقة أحادية الجانب، وتجاهل المنظمات الدولية والإقليمية، وافتقاد الاحترام لنظام دولي يستند إلى القانون.[٢]

ولهذا انطلق اوباما من أدراك مفاده: إن فائض القوة العسكرية الأميركية هو معطى ثابت لا يخضع للمناقشة أو المساءلة، ويرى إن مكمن الخلل في تعثر الأنموذج الأميركي يعود إلى الاستخدام المفرط والأحادي للقوة العسكرية الأميركية من قبل سلفه، ويدعو إلى ضرورة إقلاع الولايات المتحدة عن استخدام "القوة الصلبة"، المهيمنة بصورة منفردة على المسرح الدولي لتنفيذ استراتيجيتها العالمية، ويطالب باعتماد "القوة الذكية" من خلال المزج الخلاق بين "القوة الصلبة" و"القوة الناعمة"، لإيجاد التوظيف الفعال لعناصر القوة الأميركية لخدمة أهداف الأمن القومي، لذا يتوجب على الولايات المتحدة، حسب وجهة نظره، أن تستخدم قوة الإذعان والإقناع معا، ولا تنسى مفاعيل استخدام القوة في مجالات الاقتصاد، الدبلوماسية، الثقافة، الفنون، والإعلام...الخ.[٣]

---

[1] المصدر نفسه ص ص٥٠-٥١

[2] كودنر، مايكل: أكثر براغماتية واقل استخداما، دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأميركية، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٥٣

[3] سليمان، منذر: قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري... مصدر سابق ذكره ص٣٦

وعلى أساس ما تقدم، وضمن إطار استراتيجية "القوة الذكية" دعا اوباما في مقالة له في مجلة الشؤون الخارجية الأميركية، إلى ضرورة امتلاك الولايات المتحدة لرؤية قيادية جديدة في القرن الحادي والعشرين، وحدد اوباما مصادر التهديد الذي تتعرض لها بلاده في عدد من القضايا، أهمها أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي، والدول التي وصفها سلفه بالمارقة، والقوى الصاعدة التي يمكن أن تتحدى كلا من الولايات المتحدة والديموقراطية الليبرالية، وظاهرة الاحتباس الحراري وما قد تؤدي أليه من كوارث وأمراض.[1] لذا فهو يبحث عن نمط قيادي أميركي جديد للعالم قائم على ركنين: الأول، انه لا يمكن الاستغناء عن الولايات المتحدة في أي مكان في العالم. والثاني، إن الولايات المتحدة بحاجة إلى شركاء في كثير من المناطق والقضايا والمشكلات.[2]

لهذا أوضح الرئيس اوباما منذ عام ٢٠٠٥، في محاضرة له بمجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية خمس طرق سيقود بها الولايات المتحدة من خلال "القوة الذكية" لاستعادة مكانتها: أولها، وضع نهاية مسؤولة لحرب العراق. وثانيها، بناء "قوة القرن الحادي والعشرين العسكرية الفعلية" داعيا خلالها لزيادة فعالية القوات الأميركية على الأرض وعدم الاكتفاء بالتطور التكنولوجي. ثالثها، قيادة الجهود العالمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ورابعها، إعادة بناء التحالفات والشراكات الضرورية لمواجهة التحديات والتهديدات المشتركة. وأخيرها، "الاستثمار في إنسانيتنا المشتركة" وأعلن من خلالها مضاعفة المساعدات الخارجية السنوية إلى (٥٠) مليار دولار.[3]

لذا فان استراتيجية الرئيس اوباما مبنية على نظرة واقعية للولايات المتحدة والعالم، وهي نظرة ذات تقاليد عريقة في الدبلوماسية الأميركية، فليس لدى الأخيرة القدرة على إعادة تشكيل العالم ليصبح على صورتها، وخير ما تستطيع القيام به لتصدير قيمها الديموقراطية هو إعطاء مثال جيد على تطبيقها، وتمتين علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم، وتعزيز التجارة العالمية، وتبادل الأفكار مع الآخرين، فاوباما واقعي يجاهر بواقعيته ويعترف بحدود القوة الأميركية، وهو عملي يحرص على ما يحقق المصلحة دون تعصب أيديولوجي، فضلا عن إيمانه بالتغيير التدريجي، ويفهم إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحمل العالم على الرضوخ لإرادتها، لذا أصبحت "القوة الذكية" في أيجاد الصيغة الجديدة للاستراتيجية الأميركية إحدى السمات التي تحاول إدارة اوباما إظهارها لتتميز فيها عن الإدارة السابقة التي وجهت

[1] سالم، احمد علي: السياسة الخارجية لاوباما بين المثالية والواقعية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩ ص١٣٨

[2] قراءة وفق منهجي الاستقراء والاستدلال إدارة اوباما... السياسات والأداء في العالم، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٤٨

[3] حسونة، أيمن: اوباما... الكارزمية في مواجهة القيود، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(١٧١) يناير ٢٠٠٨ص١٦١

مبادئها الجيوبوليتيكية نحو تحقيق أهدافا مثالية لاسيما تغير الأنظمة وأفكار نشر الديموقراطية الليبرالية وقيم الحرية الأميركية في العالم بالقوة.(١)

وعلى أساس استراتيجية "القوة الذكية" فقد تخلى الرئيس اوباما عن استراتيجية "الضربات الوقائية" التي تبناها الرئيس السابق ووكر بوش.(٢) وهذا ما أكده الرئيس اوباما في كلمة له في وست بوينت في كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٩، بقوله "إننا لا نستطيع الاعتماد على قوتنا العسكرية فقط لتأمين بلادنا... لأنني اعتقد انه يجب علينا ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة العسكرية".(٣) غير انه وفي الوقت نفسه أكد بأنه يريد إنشاء جيش القرن الحادي والعشرين، وإقامة تحالفات قادرة على أن تكون على أهبة الاستعداد للحرب من "جيبوتي إلى قندهار"، وتعزيز القدرة الأميركية في التدخل في مختلف أنحاء العالم.(٤) ليتسم نهج اوباما إزاء القوة العسكرية بالتأني والبراغماتية، وتحاشي الدوافع الأيديولوجية–ولو بشكل علني– للإدارة السابقة، وسعى إلى إعادة الأداة العسكرية إلى مكانها المناسب بجوار الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الأخرى، لتكون إحدى الأدوات المساهمة وليس الأداة الرئيسة في تحقيق الأمن.(٥) والمصالح الأميركية، لذلك أكد اوباما بقوله "علينا أن نظهر قوتنا بأسلوب ننهي به الحروب ونحول دون الصراعات–وليس كيف نخوض هذه الحروب. يجب علينا أن نكون سريعي الاستجابة ودقيقين في استخدامنا لقوتنا العسكرية".(٦)

كما مثلت الأداة الدبلوماسية أهمية خاصة بالنسبة إلى الرئيس اوباما، لحاجته إلى تقديم القدرة العسكرية بعدها عاملا مساهما في تحقيق الأمن العالمي، وليس الحل الوحيد لذلك. لأجل تصحيح تحيزات سلفه في الرئاسة، وعليه فان الاستخدام البارع للأداة يقود إلى مفهوم "القوة الذكية" الذي يعد انصهارا رائعا للقوة العسكرية الصارمة مع القوة الناعمة، والقدرة على الإقناع من خلال التجارة، والدبلوماسية، والمساعدات، ونشر القيم بالوسائل غير العنفية.(٧) وهذا ما أكده اوباما بقوله "ينبغي علينا

---

[1] سالم، احمد علي: مصدر سابق ذكره ص ص١٣٨-١٣٩، وكذلك ينظر:-
- عزم، احمد جميل: النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية، تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١)، سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٩ص ص٩٢-٩٣

[2] المهداوي، مثنى: السياسة الخارجية الأميركية في عهد اوباما، ورقة مقدمة إلى ندوة فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٥تشرين الثاني ٢٠٠٩ص٣

[3] نص كلمة اوباما في وست بوينت ٢٠٠٩، مصدر سابق ذكره

[4] كوبولاني، آنطوان: قوس الأزمات كما يراه الرئيس اوباما ومستشاروه، ترجمة عبد الحميد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٣٨-٣٩)، كانون الثاني- كانون الأول ٢٠٠٩ص٤٢٧

[5] كودنر، مايكل: مصدر سابق ذكره ص٥٥

[6] نص كلمة اوباما المصدر السابق

[7] كودنر، مايكل: المصدر السابق ص٥٤

أن نستخدم دبلوماسيتنا، فما من دولة واحدة تستطيع مواجهة تحديات عالم مترابط بالعمل منفردة، لقد أمضيت هذا العام في تجديد تحالفاتنا وإقامة شراكات خارجية جديدة".[1]

وفي ضوء ذلك فان مجال العلاقات الخارجية هو الذي تركزت عليه وعود اوباما التي عدها الكثيرون تحولا في المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية، يمتاز بالايجابية من الناحية الاستراتيجية، وقابلية الاستدامة من الناحية الفكرية.[2] وهذا أمر أكدته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون حيث إشارة بان الإدارة الجديدة بدأت بالفعل في مراجعة الأساليب التي تعاملت بها الإدارة السابقة مع القضايا الكبرى.[3] لقد كانت رؤية الرئيس اوباما تقوم على ضرورة عودة الجنود إلى الوطن لاسيما في العراق وضرورة استعادة التحالف مع أوروبا، وردم الفجوة التي خلقها جورج ووكر بوش وإعطاء الدبلوماسية والمفاوضات، أو ما يعرف بالقوة اللينة دورا بارزا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.[4] لهذا التزام الرئيس اوباما نهجا دوليا تعدديا منذ بداية إدارته، وهيمن هذا الموضوع على خطابه فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط،والإسلام، وإيران، وأيضا فيما يتعلق بأوروبا وروسيا إلى حد بعيد.[5] وكانت أهداف هذه الإدارة واضحة في ذلك وهي طمأنة الأصدقاء والانخراط في علاقة مع الأعداء وفتح حوار مع العالم الإسلامي الأوسع وأخذ قضايا عالمية -بما فيها قضية تغير المناخ- على محمل الجد.[6]

وضمن هذا الإدراك والرؤية وعلى أساس استراتيجية "القوة الذكية" أعلن الرئيس اوباما عن عزمه لإغلاق معتقل (غوانتنامو)، وصادق على انضمام الولايات المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة،فضلا عن تعيينه السيناتور "جورج ميتشل" مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط، وحدد موعدا لسحب القوات الأميركية المقاتلة من العراق نهاية عام ٢٠١١، وتعهد بمراجعة شاملة للاستراتيجية الأميركية في أفغانستان- التي على ضوءها قام بإرسال(٣٠) ألف جندي أميركي إلى أفغانستان عام ٢٠٠٩-، كما أكد للدول الأوروبية أهمية حلف الناتو خلال قمة ستراسبورغ ولشبونة، وقام برحلة في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٩ إلى أربعة دول آسيوية بما فيها الصين، إذ قلل من أهمية مجالات الاختلافات الثنائية، فضلا عن توثيق العلاقات مع الهند، وقاد اوباما وفد بلاده في قمة "مجموعة العشرين" التي انعقدت في لندن لمواجهة الأزمة المالية العالمية وشهدت نشاطا أميركيا ملحوظا.[7] كما أفصح عن رغبته في إعادة ترتيب العلاقات مع روسيا الاتحادية والانتهاء من مفاوضات تقليص

---

[1] نص كلمة اوباما، المصدر السابق

[2] كوكس، مايكل: مصدر سابق ذكره ص٥٠

[3] سالم، احمد علي: المصدر السابق ص١٣٨

[4] بني سلامة، محمد تركي: مصدر سابق ذكره ص١٦

[5] كودنر، مايكل: مصدر سابق ذكره ص٥٣

[6] كوكس، مايكل: مصدر سابق ذكره ص٥٠

[7] نبيليت، روبن: سياسات التحالف الأميركية، استعادة واشنطن دورها القيادي مشروطة بنيلها الثقة من جديد، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٤٩

الأسلحة الاستراتيجية معها- والتي أفضت عن عقد معاهدة ستارت الجديدة عام ٢٠١٠-.[١] وضمن هذا السياق حاول إعادة الثقة مع روسيا، وذلك حين بادر إلى تجميد بناء الدرع الصاروخي في بولندا والتشيك، والذي كانت ترى فيه روسيا تهديدا مباشرا لها.[٢]

كما زار القاهرة وأنقرة لفتح حوار أميركي جديد مع العالم الإسلامي، وافتتحه في خطاب له في جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩، تحت عنوان "بداية جديدة" إذ تعهد على ضوءها بان يتصدى للصورة النمطية السلبية السائدة عن الإسلام في الولايات المتحدة، وطالب في الوقت نفسه، بان يتخلى المسلمون عن الصورة السلبية لأميركا كإمبراطورية لا تهتم إلا بمصالحها.[٣] لذلك عبر اوباما عن إيمانه بوجود قواسم مشتركة بين المصالح الأميركية ومصالح الأمم الأخرى، بما فيها العالمان العربي والإسلامي.[٤]

علاوة على مد يده إلى الشعب الإيراني في رسالة شخصية متلفزة، إلى حكومة طهران، معلنا إمكانية التواصل دبلوماسيا مع إيران بشأن ملفها النووي من خلال فتح باب الحوار معها، والتعاون مع المجتمع الدولي لأجل وقف البرنامج النووي الإيراني، وكانت وجهة النظر تلك تمثل انتقالا واضحا من استراتيجية إدارة سلفه والتي صنفت إيران كجزء من "محور الشر" وألمحت مرارا إلى رغبتها في استخدام العمل العسكري ضدها. إلى استراتيجية الحوار المباشر مع إيران.[٥]

ولهذا غدت كلمة الحوار الوصف الدقيق لأسلوب اوباما الدبلوماسي في التحاور والتعايش والتوسط والتفاوض.[٦] فهو يريد استخدام "القوة الذكية" أو سياسة كسب العقول والقلوب والدبلوماسية ومشاركة الأصدقاء والحلفاء، والتعاون مع المنظمات الدولية، وعلى رأسهم الأمم المتحدة، واللجوء إلى القوة العسكرية كخيار نهائي.[٧]

---

[1] المصدر نفسه

[2] احمد، حميد شهاب:السياسة الخارجية الأميركية في عهد اوباما، ورقة مقدمة إلى ندوة فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٥تشرين الثاني ٢٠٠٩ص٤

[3] حرب، أسامة الغزالي: نحن وخطاب اوباما، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١)، سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٩ص٣٨

[4] عبد المجيد، وحيد: مستقبل النموذج الأميركي للحرية، اوباما.. وشروط تجديد الليبرالية، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٤٣

[5] غونزاليز، ناثان: فشلها يمهد لإجماع دولي لم يتوفر لسلفه دبلوماسيه اوباما تجاه إيران.. رابحة؟، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٦١

[6] حامد، شادي: عندما تصبح الأهداف أهم من الوسائل، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٣٩

[7] بني سلامة، تركي: مصدر سابق ذكره ص٢٠

ومن خلال ما تقدم ، سعى اوباما لإعادة تعريف وجهة النظر الأميركية مع باقي دول العالم، ففي بحر أقل من عام لتسلمه السلطة، أعاد رسم الصياغة المفاهيمية للمبادئ الجيوبوليتيكية العالمية الأميركية إعادة شاملة فيما يخص قضايا جيوبوليتيكية ذات أهمية مركزية من خلال تأكيده على[1] :

١. إن الإسلام ليس عدوا، وان الحرب على الإرهاب لا ترسم ملامح الدور الأميركي العالمي.
٢. ستكون الولايات المتحدة (وسيطا نزيها) وحازما حينما يتعلق الأمر بتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين.
٣. ينبغي على الولايات المتحدة مواصلة المفاوضات الجدية مع إيران بشأن برنامجها النووي وموضوعات أخرى.
٤. إن حملة قمع التمرد في أجزاء من أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان ينبغي أن تكون جزءا من فعل سياسي اكبر بدلا من أن تكون فعلا عسكريا مهيمنا.
٥. ينبغي على الولايات المتحدة أن تحترم ثقافة أميركا اللاتينية وحساسيتها التاريخية وان توسع اتصالاتها مع كوبا.
٦. ينبغي على الولايات المتحدة تفعيل التزامها في تقليص ترسانتها النووية تقليصا مهما، وتبني هدفا نهائيا في عالم خال من الأسلحة النووية.
٧. لا ينبغي أن تعامل الصين بصفة شريك اقتصادي فحسب، بل وكشريك جيوبوليتيكي أيضا.
٨. إن تحسين العلاقات الأميركية– الروسية يصب في المصلحة الواضحة لكلا الطرفين. لكن ضمن حقائق عالم ما بعد الحرب الباردة.
٩. ينبغي أن يعطى معنى أعمق لشراكة حقيقية عبر الأطلسي.

إذاً حاول اوباما من خلال "القوة الذكية" أيجاد التوازن بين القوى الأصلية التي تحرك المبادئ الجيوبوليتيكي الأميركية، فهو يبدي التزامه تجاه القيادة في الوقت الذي يدرك فيه حدود القوة الأميركية وهو يروج للمشاركة والترابط العالمي من خلال استراتيجية بناء الدولة في أفغانستان وهو يمد يده إلى الأعداء، غير انه يبدي استعدادا اكبر للوقوف بوجه الإرهاب.[٢]

ليغدو استخدام تعبير "القوة الذكية" مرارا في أثناء جلسات تأكيد التعيين لوزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" وذلك أمام مجلس الشيوخ الأميركي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، فضلا عن اصطباغ فكرة "الذكاء" على جميع المبادرات السياسية تقريبا التي ظهرت منذ ذلك الحين بما فيها التحركات "الذكية" التي

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: من الأمل إلى الجراءة: تقييم سياسة اوباما الخارجية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤٢)، ٢٠١٠ ص ص١٩٩-٢٠٠

[2] شوريف، ماتان: الأزمات تشكل المذاهب، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٤٠

قام بها الرئيس اوباما إزاء روسيا أو تحركاته "الأكثر ذكاءً" فيما يبدو ضد الحكومة الإسرائيلية كطريقة لاستعادة الصداقة الأميركية بين العرب والإيرانيين، وأيضا استراتيجيته التي تتسم بـ"ذكاء استثنائي" تجاه الصين، وهكذا تسير الأمور فثمة رئيس أميركي يتمتع بالذكاء ويؤمن بنظرية ذكية للقوة.(١)

إن ما تقدم دفع مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق "بريجنسكي" بأنه قال بان اوباما "أعاد تعريف النظرة الأميركية للعالم بما يتجاوز إطار الحرب على الإرهاب... كما أعاد ربط الولايات المتحدة بالإطار التاريخي الجديد للقرن الحادي والعشرين".(٢) وهذا ما أكده أستاذ العلاقات الدولية في جامعة تاون "ديتر دتكي" بان كان لاوباما تأثير ايجابي على الشؤون العالمية ويعود ذلك إلى حدٍ كبير لنهجه المتعاون في العلاقات الدولية مع بلدان أخرى، وذلك كان جليا في الحرب في أفغانستان، إذ قال "لقد استوعبت حكومة اوباما السمة المعقدة للحرب وناقشت الجوانب المعقدة عن روابطها مع حلف الناتو بصورة لم تتبناها حكومة سلفه السابقة، وهو ما جعل من الأسهل على حكومات دول الناتو أن تساند أيفاد ٧٠٠٠ عنصر إضافي من القوات الأوروبية".(٣) أي العمل على إشراك الدول الأخرى في القرار السياسي الدولي، مما ولد الشعور لدى دول العالم بالمسؤولية الدولية المشتركة.(٤)

وعلى أساس ما تقدم فان الرئيس اوباما استخدم استراتيجية "القوة الذكية" ببراعة من خلال: أولا، واقعيته، التي تمثلت باستعادة العلاقات مع روسيا، وتنشيط علاقته مع الصين، فضلا عن وضع تعزيز حقوق الإنسان في مرتبة أدنى بعدها قوة محركة للسياسة. وثانيا، من خلال "الأممية الليبرالية"-المشاركة-، بالنظر إلى استراتيجية أفغانستان التي اعتمدها في التشاور والمشاركة مع الحلفاء.وثالثا، تجسدت بـ"المثالية"، لجهة الالتزام تجاه عالم خالٍ من الأسلحة النووية، إلى جانب المزيد من الصفات الأخرى.(٥)

وعليه يمكن أجمال أهم العناصر المهمة في استراتيجية "القوة الذكية" التي أتبعها الرئيس اوباما في تنفيذ المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية وهي:

١. يؤمن اوباما باستخدام القوة أو الحرب كخيار أخير في حل المشكلات الدولية. ويرى انه يمكن ترشيد الحروب من خلال العمل ضمن المؤسسات والمعايير الدولية قبل الحروب وخلالها لمنعها والحد من تبعاتها. وكما حدث في عملية "فجر أوديسا" ضد نظام القذافي في ليبيا، الذي استند إلى الأمم المتحدة والشرعية الدولية، ومن ثم آلت عملياتها إلى حلف الناتو، ولم تتركز فقط بيد الولايات المتحدة الأميركية.

---

[1] كوكس، مايكل: مصدر سابق ذكره ص٥١

[2] نقلا عن، طومسون، جيم فيشر: اوباما يخط سياسة خارجية جديدة خلال العام الأول من رئاسته، ٤كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.Amarica.gov

[3] نقلا عن المصدر السابق

[4] احمد، حميد شهاب: السياسة الخارجية... مصدر سابق ذكره ص٤

[5] شوريف، ماتان: مصدر سابق ذكره ص٤٠

٢. يؤمن اوباما بالعمل الدولي، فهـو يهـدف إلى تقويـة المؤسـسات الدوليـة المختلفـة والى بنـاء التحالفات وإلى دعوة الدول إلى تحمل مسؤولياتها إزاء قضايا عديدة لا تقتصر على الأمن.
٣. أشراك الخصوم وليس عزلهم، إذ ينادي بضرورة فتح باب الحوار والدبلوماسية بشكل مستمر أمام الخصوم والنظم المعارضة للسياسات الأميركية للعودة إلى المجتمع الدولي.
٤. انطلاقا من المبدأ السابق يبدوا اوباما أكثر واقعيه وبراغماتية في التعامل مع قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان، وكما يحدث الآن في أنظمة الدول العربية.
٥. يطالب بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كضمانة للأمنين العسكري والسياسي.[1]
٦. كما يسعى اوباما إلى بناء تحالفات للتصدي لمراقبـة التـسلح والـتغيرات المناخيـة والإرهـاب والتنمية وغير ذلك من التحديات. كما انه يستثمر من جديد في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو ومجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين.[2]

لقد مثلت حقبة ووكر بوش مخرجات أثرت في خطط التصور التي ينبغـي أن تنتهجهـا الولايـات المتحدة في فروضها الاستراتيجية، لتمثل محفزات لـلإدراك الاسـتراتيجي لإدارة اوبامـا، لتنـتج سـلوك جديد في الاستراتيجية الأميركية القائمة على أساس المبادئ الجيوبوليتيكية المعتمدة على أسـاس القـوة الذكية. وهنا فان استخدام استراتيجية 'القوة الذكية' التي طرحها اوباما هو لضمان استعادة هيبة ومكانة الولايات المتحدة وضمن إطار تحقيق المصالح القومية والأهداف الوطنية والمقاصد العالميـة وبالاتـساق مع أولوياتها الاستراتيجية المتمثلة بالأمن القومي الأميركي.

لقد مثلت هذه المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية في مسيرتها نحو العالمية تراكما وتعاظمـا للمـصالح والأهداف عبر الزمان والمكان، فمثلت في أول مسيرتها مبـادئ جيوبوليتيكيـة إقليميـة، وبتراكـم هـذه الأخيرة أصبحت لدينا مبادئ جيوبوليتيكية اكبر من إقليمية واقل من عالميـة، وبتعـاظم هـذه المـصالح وبتوسع المطامح والمطامع، فضلا عن المخاطر التي تواجه هذه المصالح والمطـامح، لاسـيما مـن خـلال الإدراك لهذه الفرص والمخاطر، غدت ترسم وتصوغ الولايـات المتحـدة مبادئهـا الجيوبوليتيكيـة علـى أساس عالمي مع ما يتوافق ويتفق مع هـذا الإدراك الاسـتراتيجي لهـذه الأهـداف الـتي غـدت واسـعة ومتشعبة، ولهذا بدأ المنظرون والمفكرون الاستراتيجيون للعمل على صياغة نظريات اسـتراتيجية تتفـق وهذا الإدراك العميق للمقاصد والمطامح.

---

[1] بيومي، علاء: الأزمة الاقتصادية قد تعوق تطور مبدأ للعلاقات الخارجية، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٤١

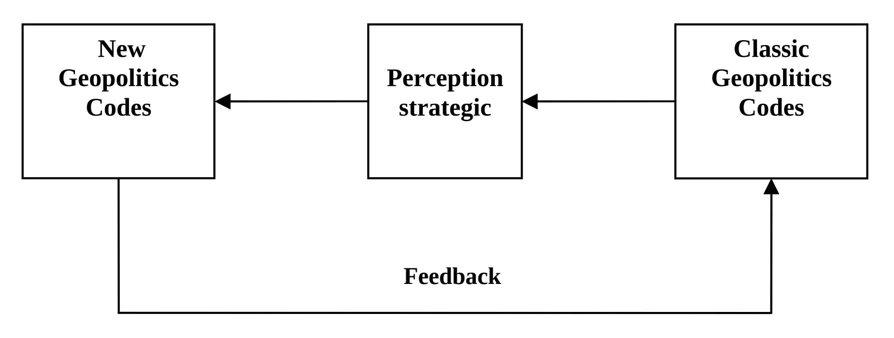
[2] كوبشان، تشارلز: الشراكة وليس الصدارة، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ابريل ٢٠١٠ص٣٩

لذلك فقد مثلت الحرب الباردة بكل مبادئها الجيوبوليتيكية التي اتبعت، كمحفزات للإدراك الاستراتيجي الأميركي بعد انتهاء هذه الحرب، ليقوم إدراك جديد للواقع الدولي يُقيم من خلاله الفرص والمخاطر والتحديات الجديدة التي يمكن أن تواجهها أو تستغلها الولايات المتحدة، وعلى أساس ذلك بدأت الخطط التصورية للفرضيات الاستراتيجية تأخذ مكانها في هذه الحقبة وبما تتلاءم والتغير الحاصل في الهرمية الدولية التي تقف على قمتها الولايات المتحدة، مما أنتج العديد من المبادئ الجيوبوليتيكية التي تتلاءم وكون الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، ولتبدأ هذه الإجراءات بالنظام الدولي الجديد الذي ركز على إشاعة القيم والمبادئ الأميركية من الليبرالية والليبرالية جديدة كونها هي الأساس الأفضل في بناء نظام جديد، مرورا بتوسيع الناتو والاحتواء المزدوج الذي مثل حقيقة إصرار الولايات المتحدة على بقاءها في المناطق الحيوية من العالم، ووصولا إلى استراتيجية الضربة الوقائية والتي انعكست بادراك الولايات المتحدة بأنها القوة المتفوقة التي لا تقهر والتي تعززت من خلال تبنيها لمشروع الدرع الصاروخي الذي يوحي بالسيطرة الجو- فضائية للولايات المتحدة الأميركية بعد أتمام سيطرتها البر-مائية،وأخيرا القوة الذكية وما مثلته في كيفية الاستخدام المتنوع لعناصر القوة الأميركية في إجراءاتها الجيوبوليتيكية.

وخلاصة ما تقدم، مثلت المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية تطورا مرحليا اضطراديا لتطور الإدراك الاستراتيجي لها، وهذا الأخير كان انعكاسا لتزايد المصالح والأهداف الأميركية العالمية، أي العمل على استثمار الفرص التي تحقق الغايات الأميركية، علاوة على مجابهة المخاطر والتحديات التي تواجه هذه المصالح والأهداف، لتمثل التضامن المنطقي بين ثلاث مراحل أساسية في صياغة الاستراتيجية الأميركية،كان أولها، محفزات الفرص والمخاطر والتحديات التي تواجهها، أما ثانيها، فمتمثل بالإدراك الاستراتيجي المتولد من تلك المحفزات، وثالثها، المبادئ الجيوبوليتيكية المنبثقة من ذلك الإدراك، لتُكون لنا هذه المراحل كل متناسق ومتناغم لتحقيق الأهداف والمصالح والقيم الأميركية. ولتمثل العلاقة المتطورة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي علاقة تأثير متبادل، ففي كل حقبة تدخلها الولايات المتحدة تشكل المبادئ الجيوبوليتيكية للمرحلة السابقة، أو القديمة محفز للإدراك الاستراتيجي الأميركي لفهم واستيعاب المتغيرات في النظام الجديد، ومن ثم صياغة مبادئ جيوبوليتيكية تتلاءم والمرحلة الجديدة وبما يضمن فرضيات استراتيجية تكون مهيأة للظروف والمتغيرات. وهكذا هي عملية الترابط بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية، ففي مرحلة تشكل الأخيرة مدخلات للأولى، لتقوم في ضوءها عملية التفاعل، لتنتج مخرجات -مبادئ جيوبوليتيكية جديدة- تتلاءم وهذا التفاعل، لتعود من جديد كتغذية عكسية في عملية تأثيرها على الإدراك الاستراتيجي الأميركي. وكما يوضحها الشكل رقم (٨) علاقة التطور بين المفهومين.

شكل رقم (٨)

تطور المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية



الشكل من عمل الباحث

الفصل الرابع

الإطار المستقبلي للمبادئ الجيوبوليتيكية وأثرها على الإدراك الاستراتيجي الأميركي

يُعرف الاستشراف بأنه 'اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتي تشمل المعالم الرئيسة لظاهرة ما لمدة طويلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة'[1]. لذا فأنه يقوم على الإدراك الإنساني العلمي المنظم لمعرفة ما سيحدث في مجال علمي معين أو لوضع صورة أو إطار لما سيكون عليه المستقبل لظاهرة ما.[2]

وبذلك فان المستقبل المحتمل الحدوث صناعة، لأنه جزء من صناعة أكبر وهو التاريخ بماضيه وحاضره. فلا يمكن استشراف المستقبل إلا بقراءة الحاضر والوقوف على مضامينه ودلالاته، والحاضر لا يمكن فهمه إلا برجوع إلى الماضي، ليس بمعناه الوصفي، بل بمعناه الدلالي الذي أثر في الحاضر كمخرجات، وهذا الحاضر الذي سوف ينعكس في المستقبل كمعطيات، لان المستقبل معطى لتجربة سابقة تمر بها الأمم والشعوب. وفي ضوء هذا فان استشراف المستقبل يقترن بعملية إدراكية وفكرية تطمح للوقوف على مخرجات الحاضر للوصول إلى المشهد الأكثر احتمالا من بين عدة مشاهد محتملة.

وعلى أساس ذلك قسم الفصل على ثلاثة مشاهد مستقبلية يمكن أن تقوم عليها خطط التصور الأميركي، تناول المبحث الأول مشهد البناء الإمبراطوري في صياغتها الولايات المتحدة لمبادئها الجيوبوليتيكية. أما المبحث الثاني فقد تناول مشهد التعددية في صياغة الولايات المتحدة للمبادئ الجيوبوليتيكية. أما المبحث الثالث، فانه تناول مشهد المبادئ الجيوبوليتيكية القائمة على أساس الأحادية القطبية المقيدة.

[1] نقلا عن، عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مستقبل الأمن الإقليمي في آسيا الباسيفيك، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧ ص١٧٥

[2] سلمان، سلمان رشيد: المستقبلية، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٦ ص١٦٢

المبحث الأول

مشهد المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية العالمية

القائمة على الأحادية القطبية المطلقة

البناء الإمبراطوري (السيطرة)

ينطلق هذا المشهد من فكرة مؤداها: إن الولايات المتحدة ستصوغ مبادئها الجيوبوليتيكية على أساس إمبراطوري عالمي مسيطر قائم على الأحادية القطبية المطلقة. وهذا انعكاس ونتيجة للإدراك الاستراتيجي الأميركي المنطلق من فهم وتصور بأنه يملك من عناصر ومقومات القوة المركبة الذي تتيح له هامش واسع وكبير من الحركة تجاه القوى الأخرى في النظام، من جهة، وتجاه بنية النظام الدولي في طريقة تشكيلها من جهة أخرى، مما يؤهله لأداء هذا الدور العالمي المسيطر.

المطلب الأول

فرص تحقق المشهد

استخدم هنري كيسنجر في مؤلفه لعام ٢٠٠١ "أميركا في مواجهة التحدي"، مصطلحي "مسيطر" و "إمبراطوري" بوصفهما مصطلحين مترادفين.[١] وقد عرف ميرشايمر الدولة المسيطرة بأنها "دولة قوية لدرجة تمكنها من أن تهيمن على جميع الدول الأخرى في النظام". وتكون هذه الدولة أسبق من غيرها، بأشواط بعيدة من حيث العتاد العسكري، والطاقة البشرية، بحيث لا توجد أي دولة أخرى قادرة على مواجهتها جديا في القتال، فتصبح القوة العظمى الوحيدة في النظام.[٢] كما عرف اكنبري الإمبراطورية على إنها "النظام الهرمي في العلاقات الدولية يكون فيها للدولة الأقوى حق تطبيق النفوذ الحاسم والفاصل".[٣] ويحدد وولفورث الأحادية القطبية بأنها "بنية تكون فيها قدرات دولة واحدة أعظم من أن تقابل بوزن مماثل".[٤] لهذا تشترك التعاريف السابق بان هذه الدولة تمتلك من عناصر القوة الواسعة التي تؤهلها لفرض مشيئتها ورؤيتها في النظام، وبما لا يؤهل القوة الأخرى على تحديها أو الوقوف ضدها.

[1] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص٨٥
[2] ليتل، ريتشارد: توازن القوى في العلاقات الدولية... مصدر سابق ذكره ص٢٧٠
[3] إكنبري، ج. جون: أوهام الإمبراطورية... مصدر سابق ذكره ص٢
[4] ليتل، ريتشارد: المصدر السابق ص٢٨٧

فالإمبراطوريات ليست دولا عظمى فحسب، بل هي أكثر من هذا، فهي تتحرك داخل عالم خاص بها، فإذا كانت الدول تنتظم في نظام أرست هي نفسها قواعده، ومن ثم لم يعد في مستطاع إحدى الدول بمفردها التحكم في مقدرات هذا النظام وأسسه، فان الأمر يختلف بقدر تعلقه بإحدى الإمبراطوريات. فالأخيرة ترى في نفسها القوة التي أرست قواعد النظام السائد، وأنها الضمانة الحقيقية لسلامة عمل هذا النظام، فهي ترى إن النظام القائم مرهون بإرادتها، وان واجبها يحتم عليها أن تحافظ وتدافع عنه من مغبة الفوضى التي تهدده دائما وأبدا.(١) ونظرة في التاريخ المعاصر للولايات المتحدة نلاحظ أنها تركز على مثل هذه المفاهيم في عملية الحفاظ والدفاع عن النظام القائم.

وتخضع الإمبراطوريات وخلافا للدول، تلقائيا، لضغط معنوي يجبرها على أن تسعى لإحراز مكانة متقدمة في كل المناحي التي يستطيع المرء فيها القياس والمقارنة لما للإمبراطوريات من قوة ساحقة ومكانة مرموقة وأداء عظيم.(٢) لذا فالإمبراطورية **Empire** تختلف عن الهيمنة **Hegemonic**، فالأخيرة كما يشير "مايكل مان" بأنها إحدى الصيغ المحكومة بقواعد معينة، وبهذا فإنها تختلف عن الإمبراطورية لأنها تعني الدولة التي لا تشعر بأنها مقيدة بقواعد يجب مراعاتها والرضوخ لها.(٣) فضلا عن إن الهيمنة هي النفوذ في إطار مجموعة تضم لاعبين سياسيين متساوين في الحقوق، أما السيطرة فإنها تنهي هذه المساواة-القائمة شكليا على أدنى تقدير-، وتحول الدول الخاضعة لسيطرة الإمبراطورية إلى دول تابعة تدور في فلك تلك الإمبراطورية المعنية.(٤) وهذا ما اتفق مع ما طرحه والرشتاين، الذي أكد بان الهيمنة تعني أكثر من مجرد "زعامة **Leadership**" في النظام الدولي، وأقل قوة من حالة الإمبراطورية.(٥) كما أنها قد تكون إقليمية أو حتى محلية داخل النظام السياسي، في حين إن الإمبراطورية لا يمكن إدراكها إلا في إطار عالمي.

وفي ضوء هذا التصور والتعريف حول الإمبراطورية، يرى بعض الكتاب انه يتطابق مع ما وصلت أليه الولايات المتحدة، إذ يؤكدون بان الأخيرة إمبراطورية عالمية، لأنها حالة فريدة لا مثيل لها في التاريخ، فهم يرون إن العالم يشهد تنامي قوة يمتد مداها الجيوبوليتيكي ليشمل الكوكب الأرضي برمته، قوة لا يكمن سلطانها في السيطرة الرسمية الطابع فحسب، بل يكمن في السيطرة ذات الطابع غير الرسمي في أغلب الحالات. وان وجهة النظر هذه، هي التي ينطلق منها "مايكل هارت" و"أنطونيو نيجري" في مؤلفهما الموسوم "الإمبراطورية" الذي صدر عام ٢٠٠٢.(٦) وفي ضوء هذا التوجه الإمبراطوري، دعا

---

[1] مونكلر، هيرفريد: المصدر السابق ص٨
[2] المصدر نفسه ص٦٥
[3] المصدر نفسه ص٨٤
[4] المصدر نفسه ص٢٢
[5] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص٣٩٧
[6] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ص٣٠-٣١

الكاتبان "وولفورث" و"بروكس" في مقالتهما في مجلة **Foreign Affairs**، إلى استمرار التفرد الأميركي، لان الأخيرة تنتقل من قوة إلى قوة أكبر، وانه لا خوف عليها من عواقب الأحادية القطبية أو العجز من حالة صدام غير متوقع أو مرتقب. فالولايات المتحدة تمتلك، أولا الموارد اللازمة لأية مواجهة، وثانيا، لا توجد قوة موازية قادرة على التعامل مع إدارة قضايا التوازن العالمي الذي تقف الولايات المتحدة على قمته.[1] وجاء هذا الإدراك الإمبراطوري على يد الكاتب والدبلوماسي الأميركي "دنيس روس" بقوله: "إن ثروتنا وقوتنا يفرضان علينا تحمل المسؤولية. وسواء رضينا أم لم نرض، وسواء قبل الآخرون على الصعيد الدولي أم لم يقبلوا، فان قوة أميركا لا غنى عنها في قيادة العالم في مساءل الحرب والسلام والفقر ومواجهة الإرهاب".[2]

إن هذا التصور والإدراك السابق تمخض عن نهاية الحرب الباردة، الذي وصف بأنه عالم "أحادي القطب" أو عالم "قوة عظمى وحيدة".[3] وهذا ما أشار أليه الرئيس الأسبق نيكسون بـ"إننا نعيش ألان في عالم تنفرد فيه الولايات المتحدة كقوة عظمى".[4] لذا فان المعطى الجيوبوليتيكي الناشئ بزوال الاتحاد السوفياتي قلب بشكل كبير توازن القوى، فمن خلاله وجدت الولايات المتحدة نفسها دون منافس عسكري، وأيديولوجي، وسياسي، قابل للثقة على صعيد الكرة الأرضية، وحتى دون أن تتمكن بقية دول العالم، سواء عبر تحالفاتهم، أو عبر المؤسسات الدولية، من تحقيق التوازن مع قوتها الاقتصادية والعسكرية من أجل دفعها لقبول وتشكيل إدارة "متعددة الأطراف" للشؤون العالمية، ليدخل العالم ومنذ العام ١٩٩١، في عهد "القوة المتفوقة".[5] ليحل محل الاستقطاب حالة تفوق دولة واحدة. لذا عدّ بريجنسكي بأنه لا بديل للقيادة والسيطرة الأميركية، إذ أصبحت السيطرة الأميركية "العالمية إحدى حقائق الحياة. فليس لأحد بما في ذلك أميركا خيار في هذه المسألة".[6]

والتزاما بوجهة النظر هذه حول التفوق والقيادة والسيطرة الأميركية، نجد إن معظم كبار السياسيين لم يشكوا للحظة بان الولايات المتحدة اختيرت من العناية الإلهية "كأمة لا غنى عنها"، وانه يتعين عليها دوام السيطرة لأجل صالح البشرية.[7] وهذا ما تحدثت به وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق مادلين

[1] عواد، عامر هاشم: مصدر سابق ذكره ص٢٠٧
[2] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص٣٩٨
[3] كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص٥٣٢
[4] نيكسون، ريتشارد: الفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره ص١٩
[5] دوفاي، الكسندر: الجغرافية السياسية جيوبولتك، تعريب حسين حيدر، عويدات للنشر، بيروت، ٢٠٠٧ص٦٨
[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٢٣٨
[7] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ص٤٠-٤١

اولبرايت في شباط/ فبراير١٩٩٨، بقولها "إذا كان علينا أن نستخدم القوة، فانا ذلك لأننا أميركا. نحن الأمة التي لا غنى عنها، ونحن ننتصب بقمة عالية، ونرى أبعد من غيرنا آفاق المستقبل".[١]

لهذا جاءت التقارير الرسمية الأميركية، لتؤكد هذا الدور الإمبراطوري، ففي دراسة للبنتاغون نشرت عام ١٩٩٣، تحت عنوان "التخطيط الدفاعي ١٩٩٤-١٩٩٩"، والتي جاء فيها إن المكانة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة لا بد من أن تكون كافية لـ"تثبيط همة" الدول الصناعية المتقدمة عن تحدي "قيادتنا"، وكذلك لردع "الإطراف المنافسة المحتملة عن أن تطمح إلى إن تؤدي دورا أوسع نطاقا أو دورا عالميا".[٢] وفي تقرير أعدته لجنة "المصالح القومية الأميركية*"، يؤكد ضرورة منع خمسة تهديدات تواجه الأحادية القطبية الأميركية، وهي:[٣]

١. منع وقوع أي اعتداء على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل.
٢. منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تهيمن على أوروبا وآسيا.
٣. منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تسيطر على المياه أو الحدود الأميركية.
٤. ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة.
٥. منع انهيار التجارة الدولية أو النظام البيئي أو المالي، أو موارد الطاقة العالمية.

لتدل هذه النقاط السابقة، على العمل المستمر للولايات المتحدة على إبقاء مقومات وعناصر القوة والسيطرة الأميركية العالمية والإقليمية متفوقة، وضمان أن لا تكون هناك أي قوة متحدية للأحادية.

وجاءت أحداث ١١ايلول ٢٠٠١، لتؤكد الطرح الأحادي والإدراك الإمبراطوري، إذ رأى كيسنجر، بأنها تمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، بعد إن أدت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة، ودفعت القوى المنافسة كالاتحاد الأوروبي، واليابان، وروسيا الاتحادية، والصين، والهند، للتعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الولايات المتحدة وتلك القوى الدولية الأخرى، ورأى كيسنجر بـ"إن هذا الوضع أدى إلى أن الولايات المتحدة للمرة الأولى خلال نصف قرن لم تعد تواجه خصما استراتيجيا أو أي بلد -وحيدا أو متحالفا- يستطيع أن يصبح كذلك خلال العقد المقبل".[٤]

---

[1] نقلا عن، أهرون، جيهان الطهيري: إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة علي هورو، دار الغازي، بيروت، ٢٠٠٤ص٢٢٩

[2] نقلا عن، ثابت، عمر: مصدر سابق ذكره ص٤٥

* تتكون هذه اللجنة من مسؤولين وخبراء سابقون في مواقع سياسية مختلفة في الولايات المتحدة الأميركية.

[3] وارنر، دانيال: السياسة الخارجية الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١٥)، بلا، ص ص٤٩-٥٠

[4] نقلا عن، العمار، منعم صاحي: الاستراتيجية والديموقراطية... مصدر سابق ذكره ص٣١

وفي ضوء هذا نظر إلى العام ٢٠٠١ وما بعده، على انه ذروة نظام القطب الواحد "اللحظة الرومانية" بالنسبة للولايات المتحدة، فأتساع نطاق رد الولايات المتحدة على ذلك الهجوم كان يفوق أي دولة في العالم على التخيل، إذ أضافت الولايات المتحدة على الفور بعد الهجمات (٥٠) مليار دولار على ميزانية الدفاع، فالزيادة وحدها تفوق مجموع ميزانيتي الدفاع السنويتين للمملكة المتحدة وألمانيا، ووضعت بمفردها الإرهاب على رأس الأجندة الدولية، ما جعل الدول الأخرى تعيد توجيه سياساتها الخارجية بالتوافق مع هذا البند، فباكستان على سبيل المثال، كانت حليفة طالبان منذ سنوات، أصبحت ضدها خلال أسبوع. وبعد شهر واحد شنت الولايات المتحدة هجوما على أفغانستان التي تبعد سبعة آلاف ميل عنها، وأسقطت النظام بسرعة.[١] فضلا عن إسقاطها للنظام العراقي عام ٢٠٠٣، وبسرعة كبيرة. ليمتد ذراعها العسكري في العديد من دول العالم عبر القواعد والتسهيلات العسكرية المختلفة. حتى بدت الولايات المتحدة وكأنها امتلكت زمام الشأن العالمي دون منافس.[٢]

ووفقا لذلك، بدت الإمبراطورية الأميركية وعقب هذه الأحداث، بأنها لا تقبل أبدا خيار الحياد، فمنطق الإمبراطوريات تجبر "عالمها" إذا ما تم تحديها بنحو جدي على تقرير احتمال أنها ستكون مع القوة المهيمنة أو ضدها، وإنها لابد لها من أن ترى الموقف الحيادي ليس إلا موقفا معاديا يحاول التستر على نفسه، بهذا المعنى، فان عبارة الرئيس ووكر بوش "من لا يكون معنا فهو ضدنا" ليس إلا تجسيدا للمنطق الذي يتحكم بالإمبراطوريات.[٣]

ولتأتي استراتيجية الأمن القومي الأميركي الصادرة في أيلول لعام٢٠٠٢، لتؤكد هذا الطرح الإمبراطوري، إذ أكدت على مبدأ تكريس الأحادية في النظام الدولي والحيلولة دون بروز نظام تعددي. لهذا نصت بأنه "يجب أن تكون قواتنا قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأميركية أو تجاوزها".[٤] لتؤكد على أهمية الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة، مما يثبط التحديات، "ينبغي للولايات المتحدة أن تحافظ بل أنها ستحافظ على قدرتها لإلحاق الهزيمة بأية محاولة من جانب عدوٍ لفرض إرادته على الولايات المتحدة".[٥]

وتحت تأثير المحافظين الجدد، فان الولايات المتحدة أصبحت تنزع إلى اختصار أولوياتها العالمية في ثلاثة أهداف رئيسة تتجسد في، أولا، تأكيد قيادتها للعالم. ثانيا، الاحتفاظ بالتفوق العالمي الاستراتيجي والاقتصادي. وأخيرا، بسط النفوذ والتوسع الخارجي.[٦] ليؤيدوا بذلك فكرة الإمبراطورية الأميركية،

---

[1] زكريا، فريد: عالم ما بعد أميركا، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩ص ص٢٠٢-٢٠٣

[2] الجادر، سرمد زكي، وكوثر عباس : مصدر سابق ذكره ص٥٥

[3] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص٣٩

[4] نقلا عن، الجادر، سرمد زكي، وكوثر عباس: المصدر السابق ص٥٣

[5] نقلا عن، هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص٤٠

[6] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص٢٣٠

واستخدام القوة الأميركية لإعادة تشكيل العالم وفقا للقيم والمبادئ الأميركية، لذلك جادلوا-كما رأينا سابقا- إن القوة الأميركية تفوق كثيرا قوة أي أمة بمفردها ومجموعة من الأمم، ولذلك يقع على عاتقها مسؤولية خلق النظام ومواجهة الشر عبر العالم.[1] وهذا ما أكد عليه أحد المحافظون الجدد في إدارة ووكر بوش بقوله" لم يعد العالم يعمل بهذه الطريقة... إننا إمبراطورية الآن، وعندما نتصرف فإننا نخلق واقعنا الخاص. وفيما تقوم بدراسة ذلك الواقع -بحكمة- سنتصرف ثانية، ونخلق وقائع جديدة بإمكانك دراستها أيضا، هذه الطريقة التي ستعالج بها الأمور. نحن سنصنع التاريخ... وسيترك لكم، جميعكم، دراسة ما نقوم به".[2]

إن هذا الإدراك والتصور نحو الإمبراطورية، جاء نتيجة ما تمتلكه الولايات المتحدة من عوامل وعناصر قوى تعزز هذا الاتجاه وتدفع نحوه. وهذا ما أشار أليه كل من هنتنغتون بريجنسكي، فأكد الأول، من خلال رؤيته بان الولايات المتحدة تأتي في مقدمة دول العالم من حيث امتلاكها للقوة المتكاملة **Integration**، والمتعددة الأبعاد"**Multi-dimensional Power**"، على عكس القوى الدولية الأخرى التي تعتمد على بعد واحد أو بعدين من عناصر القوة. حيث تضم عناصر القوة الأميركية مثل حجم السكان ومستوى التعليم ونوعيته، والموارد الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والقوة السياسية، والقدرة العسكرية، والجاذبية الثقافية، والتحالفات الدبلوماسية، والقدرات التكنولوجية. ألان لا توجد دولة في العالم تمتلك هذه القوة المتعددة الأبعاد تهدد زعامة الولايات المتحدة.[3] وهذا ما اتفق معه بريجنسكي حول هذه الأبعاد المتعددة للقوة بقوله " إن ممارسة القوة الأميركية، غالبا ما تتحول إلى تنظيم متفوق للقوة يعتمد على تحريك المصادر الاقتصادية والتكنولوجية ذات الشأن، دون تأخير الغايات العسكرية، مع إغراء غامض أو مبهم في ممارسة طراز الحياة الأميركية. ويعتمد كذلك على ما تتميز به النخب السياسية الأميركية من دينامية... باختصار ما من قوة تستطيع الادعاء بأنها قادرة على منافسة الولايات المتحدة في المجالات السياسية والأساسية: العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، الثقافية التي تشكل بدورها مقومات القوة الشاملة".[4]

وهكذا، فمن ناحية القدرات السياسية- الأيديولوجية، ومنذ نهاية الحرب الباردة تنفرد الولايات المتحدة بوضع أسس وقواعد النظام الدولي. فكل الطرقات تقود إلى الولايات المتحدة، والأفكار الأميركية حول السياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية كانت بمثابة حجر الزاوية في كل تحرك عالمي. كما إن الولايات المتحدة اللاعب الخارجي الأقوى في جميع القارات، إذ هيمنت على نصف الكرة الغربية،

---

[1] هنتنغتون، صموئيل: من نحن... مصدر سابق ذكره ص٣٦٥
[2] نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص١٤٣
[3] شلبي، السيد أمين: الجدل حول مستقبل القوة الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٣٢
[4] نقلا عن، عواد، عامر هاشم: مصدر سابق ذكره ص١٨١

وبقيت القوة الموازنة الحاسمة في أوروبا وشرق آسيا، ووسعت دورها في الشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا، فضلا عن أفريقيا، وبقيت الدولة الوحيدة التي يمكنها تأمين القوة اللازمة لأي عملية عسكرية في العالم. وان العلاقة مع الولايات المتحدة بالنسبة إلى أي دولة في العالم -من روسيا والصين إلى جنوب أفريقيا والهند- هي الأكثر أهمية من أي علاقة لها مع أي دولة أخرى.[1] وهذا ما أشار أليه وزير الخارجية الأميركي الأسبق "جيمس بيكر" بقوله "إن العالم كان يتجه نحو الدخول في نظام مركزي تمر فيه كل الدول عبر الولايات المتحدة من أجل الوصول إلى وجهتها المقصودة."[2] كما أكد بـ"إننا نظل الأمة الوحيدة التي تمتلك الوسائل الضرورية سياسيا وعسكريا واقتصاديا لاستحداث ردود أفعال ناجحة من المجتمع الدولي."[3] إن هذا الإدراك جاء نتيجة ما تملكه الولايات المتحدة من "إمبراطورية سياسية" من خلال وجودها الدبلوماسي والقنصلي الواسع الانتشار الذي لا ند له في التاريخ الإنساني.[4] فضلا عن امتلاكها اليد العليا في جميع الهيئات الدولية والإقليمية، مما يمنحها ممارسة نفوذها على هذه الهيئات والمنظمات مما يعطيها الحرية والقدرة على التدخل في جميع المشكلات الدولية وممارسة نفوذها عليها. كما يمنحها التحكم في مسار القرارات الدولية وفرض وجهة نظرها عليها. ليؤهلها لطرح أفكارها الليبرالية من ديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية واقتصاد السوق، وفرضها كحلول مثالية على هذه الدول والمنظمات.

لذلك تجعل الولايات المتحدة من الأفكار والمبادئ الأميركية المقياس في السلوك والعمل الدولي، والعمل على إقرانها بمفهوم رسالي. وان هذا المفهوم الرسالي يجعل من الولايات المتحدة تشدد على الخوف من اندلاع الفوضى، لتتقمص دور المدافع عن النظام القائم ضد الاضطرابات التي قد تعصف به، أي تقمص دور المدافع عن الخير والمتصدي للنيات الشريرة، لتكون من الوظائف التي تدعيها الإمبراطورية لنفسها، وتستخدمها بنحو أساس لتسويغ شرعيتها، وبهذا المعنى، فان هذه الوظائف تُصَوّر على إنها هي الرسالة التي تبشر بها الإمبراطورية، وإنها هي المسوغ الأساس لوجود الإمبراطورية في الساحة العالمية، وللدور التي تنهض به، فالهدف يكمن في نشر المدنية، وفي الدفاع عن حقوق الإنسان، وفي تغليب الديموقراطية وتعزيز أركانها. وبينما تمتنع الدول عن التدخل في شؤون الدول الأخرى تاركة إياها تنظيم شؤونها الداخلية بالنحو الذي ترتئيه، لتتدخل الإمبراطوريات في شؤون الدول الأخرى تنفيذ لمقتضيات رسالتها.[5] وهذا ما تحاول أن تطبقه الولايات المتحدة الأميركية.

---

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص٦٠
[2] نقلا عن، المصدر نفسه ص٥٥
[3] نقلا عن، تيلور، بيتر، وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص١٦١
[4] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص٢٣٨
[5] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص٨

وإزاء هذا المفهوم الرسالي، وللحفاظ على الوضع القائم، ومن ثم تحقيق أهدافها المستقبلية، اتبعت الولايات المتحدة مبادئ جيوبوليتيكية ثلاثية الأبعاد في تحقيق أهدافها السياسية- الأيديولوجية تتمثل، أولا، بالردع "Deterrence"، أي قيام الولايات المتحدة بردع الدول العدوانية التي تحاول تحدي المفهوم الرسالي، أو تغيير الوضع القائم من خلال شبكة التحالفات التي تقودها، وشبكة العلاقات السياسية والاقتصادية التي أسستها. ثانيا، أتباع منهج متعدد الجنسيات **Multi-nationalization**، بمعنى ربط الدولي بالإقليمي بالمحلي، أي ربط التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة بالتجمعات الإقليمية والقوى المحلية الداخلية لضرب أي تمرد على السياسات الأميركية، أو قيادة التغييرات التي تتوافق والمصالح الأميركي المستقبلية. ثالثا، المقرطة **Democratization**، أي خلق أنموذج ديموقراطي مماثل للأنموذج الأميركي في الممارسة السياسية، مما يعني اجتذاب القوى المحلية.[1] لهذا نجد إن المشاريع والاستراتيجيات الأميركية من النظام الدولي الجديد وصولا إلى القوة الذكية، ما هو إلا تجسيدا لهذا المستوى من السيطرة والبناء الإمبراطوري الأميركي.

لهذا حددت الولايات المتحدة لنفسها مجموعة من الاعتدادات الأساسية في استراتيجيتها الشاملة لتحقيق السيطرة العالمية المطلقة وهي:[2]

١. أهمية الحفاظ على عالم أحادي القطبية لا يكون فيه أي منافس حقيقي للولايات المتحدة.
٢. القيام بإعادة تعريف دوري لماهية التهديدات التي الموجهة للأمن القومي الأميركي وكيفية التصدي لها.
٣. استمرار استراتيجيات الردع والاحتواء للخصوم والمنافسين.
٤. توظيف القواعد الحاكمة للنظام الدولي لصالح الولايات المتحدة، بمعنى توظيف قواعد القانون الدولي، والاتفاقيات، والمنظمات الدولية والإقليمية لصالحها.
٥. التدخل المباشر لا يخضع لأي قيد عندما يمثل تصديا لتهديد أو خطر يمس الأمن القومي الأميركي.
٦. دعم الحلفاء لان انهيارهم يعطي الخطوة الأولى والعملية لانهيار منظومة السيطرة للقيادة الأميركية.

أما على مستوى القدرات العسكرية- الأمنية، فان الولايات المتحدة تمتلك أضخم وأقوى مؤسسة عسكرية في الوقت الحاضر، فهي لديها ولوحدها القدرة على تقرير المكان والزمان في التدخل في أي مكان في العالم، الأمر الذي تفتقد أليه القوى الدولية الأخرى المنافسة.[3] فالولايات المتحدة صاغت

---

[1] احمد، حسن بكر: مصدر سابق ذكره ص٣٤
[2] الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص٦٤
[3] العزي، غسان: مصدر سابق ذكره ص١٦٤

استراتيجيتها العسكرية على أساس القدرة المتفوقة التي لا نظير لها، بحيث تكون مؤهلة لحماية المصالح الحيوية الأميركية أينما وجدت، كما يكون بمقدورها إنزال هزيمة عسكرية بأعداء قائمين أو محتملين، وبزمن قياسي مختزل، وبأقل تكلفة من الخسائر البشرية والمعدات العسكرية في الجانب الأميركي.[1]

ولذلك فان برامج التسلح الكبيرة مكنت الولايات المتحدة من أن يحققوا لأنفسهم تفوقا غير متكافئ، ومن أن يخوضوا الحروب في كل منطقة من أرجاء العالم. وقد أدت تجارب الحرب العالمية الثانية دورا أساسيا في ألا تنتهز الولايات المتحدة فرصة انتهاء الحرب الباردة وتخفض إنفاقها العسكري، بل فضلت مواصلة استثمار الأموال في تنمية قدراتها العسكرية أكثر فأكثر. لذا فان مواصلة العمل بتوسيع الجهاز العسكري على الرغم من عدم وجود تحدٍ من منافس مباشر، كان يعني إن الولايات المتحدة اختارت أن تمارس سياسة إمبراطورية.[2]

وفي ضوء هذا، فان الولايات المتحدة تمثل وحدها نصف النفقات العسكرية العالمية، وأكثر من الثلثين من النفقات العسكرية لحلف الأطلسي.[3] لتصبح الميزانية العسكرية الأميركية، بعد انتهاء الحرب الباردة، أعلى من مجموع ميزانيات القوى العسكرية الأربعة عشر التي تليها في المرتبة، إذ وصل إنفاق هذه الدول مجتمعة ما يقارب (٥٨٠,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٨، أي ما يعادل بنحو (٣٩,٩٪) من حصة الإنفاق العالمي، في حين وصل إنفاق الولايات المتحدة لوحدها في العام نفسه ما يقارب (٦٠٧) مليار دولار، أي ما يعادل (٤١,٥٪) من الإنفاق العالمي.[4]

لذلك فان حجم الميزانية العسكرية الأميركية يفوق حجم الميزانيات العسكرية للقوى الأساسية الأخرى مجتمعة، ويفوق جميع النفقات المحلية الأخرى.[5] ويقدر ان الولايات المتحدة سوف تضع في هذا العقد من ثرواتها في مؤسستها العسكرية أكثر مما تضعه كل البقية الباقية من سائر دول العالم مجتمعة.[6] والجدول رقم (٤) يوضح الإنفاق العسكري الأميركي منذ عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١٠.

---

[1] فهمي، عبد القادر محمد: الفكر السياسي... مصدر سابق ذكره ص١٤٧

[2] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٥٢

[3] لوفابفر، مكسيم: مصدر سابق ذكره ص ١٢٢

[4] اعتمد الباحث في عملية جمع الأرقام واستخراج حصصها المئوية على، فريمان، سام بيرلو، وآخرون: الإنفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩ص ص٢٦٤-٢٦٥

[5] بولك، وليم: مصدر سابق ذكره ص٩

[6] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص ١٧٤

جدول رقم (٤)

الإنفاق العسكري الأميركي بمليارات الدولارات

السنة	الإنفاق العسكري	النسبة المئوية
١٩٩٩	٣٢٩٤١٦	٣,٠
٢٠٠٠	٣٤٢١٦٧	٣,١
٢٠٠١	٣٤٤٩٢٧	٣,١
٢٠٠٢	٣٨٧٢٩٧	٣,٤
٢٠٠٣	٤٤٠٨٠٦	٣,٨
٢٠٠٤	٤٨٠٤٤٤	٤,٠
٢٠٠٥	٥٠٣٣٥٣	٤,١
٢٠٠٦	٥١١١٧١	٤,٠
٢٠٠٧	٥٢٤٥٩١	٤,٠
٢٠٠٨	٦٠٧٢٦٣	——
٢٠٠٩	٦٣٦٥٣٧	٤,٥
٢٠١٠	٦٨٨٠٤١	——

المصدر، اعتمد الباحث في إعداد الجدول على: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩ص ص٣٣٨- ٣٥١. وكذلك، النداوي، خضير عباس احمد: التحديات الاقتصادية الاستراتيجية الأمن القومي الأميركية الجديدة في عهد الرئيس باراك اوباما، قضايا سياسية، مجلة العلوم السياسية جامعة النهرين، ع(٢٣/ ٢٤)٢٠١١ص٣٣٥.

إلى جانب ذلك، فان الولايات المتحدة تنفق على الأبحاث الدفاعية والتطوير أكثر مما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة أيضا.[١] فميزانية البحث العسكري للولايات المتحدة أعلى بخمس مرات من ميزانية الاتحاد الأوروبي.[٢] إذ بلغت النفقات على البحث والتطوير لعام ٢٠٠٩ (١٥,١)مليار دولار، وهي أعلى من عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، والتي بلغت (٧,٩) مليار دولار، و(١٠,٢) مليار دولار على التوالي.[٣]

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص١٧٦

[2] لوفابفر، مكسيم: مصدر سابق ذكره ص١٤٤

[3] فريمان، سان بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص٢٧٠

لهذا تدل المؤشرات الحالية على إن البون شاسع بين قوة الولايات المتحدة العسكرية، وقوة بقية دول العالم العسكرية، وستتوسع أكثر فأكثر على المدى المنظور نتيجة الاستثمارات في مجالات البحوث العسكرية والتنمية، لاسيما الاستثمارات العسكرية الأميركية في مجال التكنولوجية الجزئية وسبر المعلومات، مما يضمن تفوقا تكنولوجيا أميركيا على مدى السنوات القادمة.[1]

كما إن الولايات المتحدة استغلت التفوق التكنولوجي، لتطلق منه ثورة في الشؤون العسكرية، وهو مصطلح يراد به ما تحقق من منجزات في ميدان ثورة المعلومات، ودورها في تطوير القدرة القتالية للمنظومة العسكرية وبمختلف فروعها البرية والبحرية والجوية، ومنظومة القتال بالأسلحة الصاروخية. فضلا عن تطوير جملة المفاهيم والعقائد العسكرية، وأساليب التنظيم المتقدمة الضرورية لتشغيل هذه المنظومة الجديدة، واستغلالها إلى الحدود القصوى من أجل السيطرة على أي ميدان قتالي مستقبلي.[2] وهكذا ليضيف العلم والمعرفة أبعادا كبيرة ومفاجئة إلى موارد القوة الأميركية، وأتاح لها أن تخلق ثورة في الشؤون العسكرية، فالقدرة على استخدام تكنولوجية المعلومات لخلق أسلحة دقيقة، ومخابرات حقيقية، ومُسُوح واسعة لميادين القتال الإقليمية، وتحسين في القيادة والسيطرة، أتاحت للولايات المتحدة أن تندفع إلى الأمام بعدّها القوة العسكرية العظمى الوحيدة في العالم.[3] وهذا ما ينطبق على مسألة التدريب وتعقيد المعدات العسكرية، والقدرات على نقل القوات إلى مسارح العمليات العسكرية البعيدة، زيادة على قدرتها على تعزيز تلك المواقع في حالات الطوارئ.[4]

لتنعكس هذه الثورة في الشؤون العسكرية، على كيفية تنظيم القوات المسلحة الأميركية وتنفيذ عملياتها. وهذا ما أعلن عنه وزير الدفاع الأسبق رامسفيلد، الذي أعلن عن عقيدة عسكرية جديدة أطلق عليها اسم "القوة المرنة" أو "مبدأ رامسفيلد"، والتي تركز على إن جوهر القوة العسكرية الأميركية هو استخدام قوة مشتركة خفيفة، وأسهل حركة في الحرب تدعمها المعلومات الاستخباراتية، وقدرات القيادة والسيطرة، بما في ذلك مضاعفات القوة، مثل الأجهزة الفضائية والطائرات غير المأهولة.[5] لتستند هذه العقيدة على بناء التشكيلات القتالية التكتيكية، محدودة الحجم وعالية المرونة، وذات القدرة النيرانية العالية والدقيقة، والمقومات المسيرة على التكيف مع مسارح العمليات القتالية المختلفة. وتعتمد في إدارة عملياتها على القوات المحمولة بحرا وجوا، وتعمل في منظومة ذات طبيعة انتشار عنقودية. ومن شأن هذه العقيدة أن تحقق قدر عال من الاتزان الاستراتيجي والتكتيكي في كافة مسارح العمليات

---

[1] الشاهر، شاهر إسماعيل: مصدر سابق ذكره ص١٢٧

[2] فهمي، عبد القادر محمد: الفكر السياسي... مصدر سابق ذكره ص١٤٧

[3] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ص٤٢-٤٣، كذلك ينظر
-سلمان، سلمان رشيد: المستقبل والبعد الاستراتيجي للمعرفة وموقع الوطن العربي، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ع(٦)، حزيران٢٠٠١ص ص٥٠-٥٢

[4] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص١٣٦

[5] تاير، برادلي أ: مصدر سابق ذكره ص٢٤

الدولية من خلال: أولا، الاختيار الاستراتيجي لنقاط الوثوب بالقرب مـن مراكـز الـصراع ومـسارح عملياتها المحتملة، فتغطي كل الأقاليم الحيوية للمصالح الأميركية. ثانيا، الانتشار المتزن في عمق مسارح العمليات بصورة تحقق متطلبات التأمين المتبادل على أسـاس وجـود التـشكيلات التكتيكيـة الدائمـة، المحدودة حجما، ولكنها مزودة بالبنية الأساسـية المـساعدة علـى سـرعة انطـلاق العمليـات الإقليميـة الواسعة.[1] لهذا فقد انتهجت هذه العقيدة نوعية جديدة لتكتيك العمليات، يحقق الاسـتفادة القـصوى من التفوق التكنولوجي، التي تحقق سرعة رد الفعل لأسـلحة القتـال، والدقـة الفائقـة لوسـائل أنتـاج النيران، والكم الوافي من المعلومات الدقيقة بغرض تعظيم مصداقية وسرعة اتخاذ القرار، في معطى على زيادة الاعتماد على العنصر التكنولوجي على حساب نظيره البشري، وإعلاء قيمة الكيف على الكـم، الذي صار الوسيلة المثلى للارتقاء بمكونات القدرة القتالية.[2]

وفي ضوء هذه العقيدة، حل تعبير "فضاء المعركة" محل تعبير "ساحة المعركة"، فالاشتراك بين المجالات الجوية والأرضية والبحرية والفضائية، أصبح ارتباطا وثيقا للغاية، مما يسمح باستخدام تشكيلات اصغر يمكنها أن تستخدم قوة مبيدة أو غير ذلك بأسرع ما يمكن، وبشكل منظم، حيث يتحكم بها نظام ضبط ومراقبـة دينـاميكي ومـرن. وبـسبب المزايـا العميقـة الـتي تتمتـع بهـا الولايـات المتحـدة في مجـالات الاستخبارات، والاتصالات، والأسلحة، والمبادئ المشتركة، والتدريب، والقوة البشرية، أمكـن للمـرة الأولى مهاجمة مراكز الأعداء مهما عظمت خطورته بدقة وبسرعة وبشكل مباشر مـع تجاهـل قواتـه.[3] لذلك فان هذه الاستراتيجية توفر للولايات المتحدة قوات قـادرة علـى التـدخل الـسريع والحاسـم في مسارح العمليات، بصرف النظر عن بعد ساحاتها عن الولايات المتحدة.[4]

وأما على مستوى فروع القوات المسلحة الأميركية، فعلى المستوى القوة البحريـة، فـان الولايـات المتحدة هي وحدها التي تستطيع أن تنشر بحرية حقيقية عبر كل المحيطات، فالحاملات الضخمة للطائرات التي تحتوي كل واحدة منها أسطولا جويا حديثا ضخما أكبر من كل قـوة الطـيران لمعظـم البلـدان.[5] وتمتلك الولايات المتحدة في الوقت الحاضر. أقوى أسطول حربـي بحـري في العـالم يتـألف مـن (١٢) حاملات طائرات ضاربة، و(٦) أساطيل بحرية تجوب محيطـات العـالم وبحـاره سـاعة تـشاء.[6] و(٥٥)

[1] طلعت، عبد المنعم: القيادة الأميركية في أفريقيا الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠ص٩٥

[2] المصدر نفسه ص٩٥

[3] تاير، برادلي أ: المصدر السابق ص ٢٦

[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ٣٠

[5] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص٢٣٢

[6] روزوف، ريك: العالم ارض البنتاغون الواسعة العمليات العسكرية الأميركية في مناطق العالم الرئيسية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٤) نيسان ٢٠١٠ص١٤٢

غواصة نووية هجومية.(١) ولها (٢٦) قاعدة بحرية عسكرية في أنحاء العالم.(٢) لتتضخم ارتباطات الولايات المتحدة فيما وراء البحار.

أما على المستوى القوة الجوية-الفضائية، فان الولايات المتحدة تهيمن على الفضاء العالمي أيضا، وتأتي هذه السيطرة من، أولا، الصواريخ العابرة للقارات التي يتم التحكم فيها من الأقمار الصناعية، فهذه الصواريخ جعلت العالم بأسره في متناول القوات الأميركية. وثانيا، قدرة الولايات المتحدة على انجاز ما لدى البشرية من رؤى تكنولوجية وتخيلات للتوسع في استكشاف الفضاء المحيط بالكوكب الأرضي، ومعنى هذا كله إن مصطلح العالم قد اكتسب معنى أكثر شمولية من المعاني المتعارف عليه، لقد صار يشتمل الفضاء المحيط بالكوكب الأرضي أيضا. إن هذا البعد الجديد لمفهوم العالم صار أحد العناصر الجوهرية في القوة التي تتوفر عليها الإمبراطورية الأميركية.(٣) وبسبب من هذه السيطرة الجو-فضائية أصبح مبدأ الضربة الوقائية هو نتيجة السيطرة على الفضاء الجوي، لان هذه السيطرة تجعل القوات الأميركية قادرة على شن هجوم عسكري من غير أن تكون بينها وبين القوات المعادية خطوط تماس.(٤) وفي ضوء هذا تّحول المجال الجوي أولا، والفضاء الخارجي ثانيا، إلى مجال للسلطان الإمبراطوري، وعلى خلفية هذا التّحول فقدت تقريبا مشكلة الإفراط في توسيع الحدود على الأرض أهميتها، وبذلك أمست الإمبراطورية الأميركية ذات حدود افتراضية، فهي تميل إلى أن تكون من دون حدود البتة، بناء على سيطرتها على المجال الجوي.(٥)

أما على المستوى القوة البرية، تسيطر الولايات المتحدة على العالم سيطرة من خلال انتشارها الجيوبوليتيكي الذي لم يتح لأي بلد من قبل. حيث تنتشر قواتها في كل قارات العالم، وكل القوى الأخرى لا تعدو كونها إقليمية بشكل أساس.(٦) لذا أكد الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون بقوله "نحن في كل مكان".(٧) وللدلالة على ذلك قيام الجيش الأميركي بتقسيم العالم إلى ستة أقاليم- أميركا اللاتينية، وأوروبا، والشرق الأوسط، ومنطقة المحيط الهادي، وأميركا الشمالية، وأفريقيا- وبخلق ستة قيادات عسكرية أميركية إقليمية* تُكلف كل واحدة منها بالسيطرة على هذه الأقاليم، بغية اتخاذ التدابير

[1] لوفابفر، مكسيم: مصدر سابق ذكره ص ١٢٦
[2] الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص ٨٠٦
[3] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ص٣١-٣٢
[4] المصدر نفسه ص٢٢٠
[5] المصدر نفسه ص ص٢٠٥-٢٠٦
[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص٩
[7] نقلا عن، البستاني، حسان أديب: مصدر سابق ذكره ص٢٧
* إن هذه القيادات هي القيادة الأوروبية، وقيادة أميركا الشمالية، والقيادة المركزية، والقيادة الوسطى المسؤولة عن الشرق الأوسط، وقيادة أميركا الجنوبية، وقيادة أفريقيا المؤسسة عام ٢٠٠٧، فضلا عن مستويات قيادية مساندة وأبرزها، القيادة الاستراتيجية، القيادة المشتركة للقوات، قيادة العمليات الخاصة، قيادة النقل والتموين، قيادة الدفاع الجوي لأميركا الشمالية والفضاء. ينظر في ذلك،

الضرورية للحيلولة دون تعرض المصالح الأميركية للخطر. وفي هذه الأقاليم يوجد تحت تصرف هؤلاء القادة العسكريين بين (٢٥٠ إلى ٣٥٠) ألف جندي، وهؤلاء الجنود موزعون على (٧٠٠) قاعدة عسكرية منتشرة فيما يزيد على (١٥٠) بلد، أي ما يطول نحو ٧٥٪ من دول العالم، ليكون في مقدور الولايات المتحدة نقل الجنود والعتاد في غضون زمن قصير، وبأقصر الطرق إلى المناطق الساخنة من العالم. وان لم تستخدم الولايات المتحدة هذه القوات، فان وجود هذه القواعد ذاتها، يفضي إلى سيطرة دائمة على الإقليم المعني. لتشكل هذه القواعد "العمود الفقري" للإمبراطورية الأميركية، وبحسب وجهة الأكاديمي الأميركي "تشارلز جونسون" فان تاريخ الإمبراطورية الأميركية هو "تاريخ القواعد العسكرية في الأراضي الأجنبية".[(١)]

وفي تقرير البنية الأساسية للعام المالي ٢٠٠٦، تفاخر البنتاغون بكونه أكبر مالكي الأراضي في العالم، بمجمّع مادي يتألف من أكثر من (٥٧١,٢٠٠) وحدة – أبنية، منشآت، ومرافق- موزعة على أكثر من (٣,٧٠٠) موقع على مساحة تقارب (٣٠) مليون هكتار.[(٢)]

فضلا عن ذلك، لم يقتصر الحسم العسكري الأميركي في أفغانستان والعراق على التمدد الجيوبوليتيكي العالمي فحسب، بل انعكست هاتين الحربين كتجارب بالنسبة إلى قواتها المسلحة، لتمهد ظهور جيل جديد من القادة العسكريين الذين أصبحت لديهم خبرات في مهمات تحقيق الاستقرار ومكافحة التمرد، كما رسخت تلك التجارب الحاجة الماسة إلى إقامة شراكة من نوع جديد بين القوات المسلحة الأميركية ومؤسساتها المدنية، وهذا ما يُعد أنموذج للتعاون المستقبلي بين الجانبين المدني والعسكري.[(٣)]

وفضلا عن هذه القدرات، فان الولايات المتحدة ما تزال تحتفظ بترسانة نووية تقدر بنحو (٢٧٠٠) رأس حربي نووي صالح للاستخدام، منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وتتكون من (٢٢٠٠) رأس حربي استراتيجي، ونحو (٥٠٠) رأس حربي غير استراتيجي. فضلا عن هذه الترسانة الصالحة للاستخدام يوجد نحو(٢٥٠٠) رأس حربي في الاحتياط بحيث يناهز المخزون الإجمالي (٥٢٠٠) رأس

- سليمان، منذر: قراءة في انعكاس المشروع الإمبراطوري الأميركي على المنطقة العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٧)، تموز يوليو ٢٠١٠ص ص٢٢-٢٣
-تقرير المراجعة الدفاعية للعام ٢٠٠٦، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٢٥)، آذار ٢٠٠٦ص٢١٧
[1] نقلا عن، مونكلر، هيرفريد: المصدر السابق ص٢٦٨
[2] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢٠-٢٢١
[3] رايس، كونداليزا: مصدر سابق ذكره ص ٣٢

حربي.[1] وحسب التوقعات ستمتلك الولايات المتحدة عام ٢٠١٥، قوة نارية نووية تعادل خمس مرات ما متوفر لدى القوى النووية الأخرى مجتمعة.[2]

وعليه فان لدى الولايات المتحدة الأميركية في كل صنف من أصناف القدرات العسكرية التقليدية من الضخامة ما هو أكبر من قدرات أي أمة أخرى صديقة أو منافسة، فضلا عن إنها أكبر من قدرات معظم أقوى الأمم العديدة التي تلي الولايات المتحدة مجتمعة.[3] وبذلك فان هذه الاختلال في التوازن البنيوي في القوة العالمية بات ضخما، مما جعل "الهيمنة العسكرية تجعل من الولايات المتحدة أكبر قوة عظمى في العالم".[4]

أما على المستوى الاقتصادي، فان الدينامية الاقتصادية الأميركية تؤمن الشروط الضرورية لممارسة السيطرة العالمية.[5] إذ يحتل الاقتصاد الأميركي مرتبة أكبر اقتصاديات العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، فالولايات المتحدة التي يشكل عدد سكانها ٥٪ من عدد سكان العالم تنتج بين ٢٠ و٣٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي. فهي حافظت على حصة ثابتة من الناتج الإجمالي العالمي، فباستثناء أواخر الأربعينيات والخمسينيات، عندما دُمرت بقية العالم الصناعي وارتفعت حصة الولايات المتحدة إلى ٥٠٪، ظلت الأخيرة مسؤولة عن ربع الإنتاج العالمي تقريبا لأكثر من قرن من الزمن، ٣٢٪ عام ١٩١٣، ٢٦٪ عام ١٩٦٠، ٢٢٪ عام ١٩٨٠، ٢٧٪ عام ٢٠٠٠، ٢٦٪ عام ٢٠٠٧.[6] و٢٩٪ عام ٢٠٠٨.[7]

فضلا عن ذلك فان الولايات المتحدة قد استفادت بشكل هائل من قوى العولمة لاسيما التجارة، وتمويل الاستثمار، مما دعم أسباب قوتها، إذ تلقت الولايات المتحدة مئات ملايين الدولارات بفضل الاستثمار، ودخلت شركاتها بلدانا وصناعات جديدة وبنجاح كبير، واستخدمت تكنولوجيات وتعاملات جديدة، كل ذلك لزيادة أرباحها. مما انعكس على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز نسبة ٣٪ بقليل على مدى خمسة وعشرين عاما الماضية -قبل وقوع الأزمة المالية-، أعلى بنقطة مئوية كاملة من الاتحاد الأوروبي، وأعلى من اليابان الذي بلغ المعدل ٢,٣٪ خلا المدة نفسها. كما حافظ النمو في القدرة الإنتاجية على نسبة ٢,٥٪ منذ عقد كامل، وهو أعلى بنقطة مئوية كاملة من المعدل الأوروبي. كما إن معظم التقديرات تشير إلى أن حجم الاقتصاد الأميركي في العام ٢٠٢٥ يبقى

---

[1] كايل، شانون ن. وآخرون: القوى النووية في العالم، في التسلح والنزع السلاح لعام ٢٠٠٩... مصدر سابق ذكره ص ٥٢١

[2] لوفابفر، مكسيم: مصدر سابق ذكره ص ص١٢٢-١٢٣

[3] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص١٦

[4] فيرغسون، نيل: القوة، Foreign Policy، النسخة العربية، الكويت، يناير فبراير، ٢٠٠٣ص١٢

[5] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص٢٤

[6] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص١٧٥

[7] احمد، حميد شهاب: السياسة الخارجية... مصدر سابق ذكره ص٢

يساوي ضعف حجم الاقتصاد الصيني فيما يتعلق بقيمة الناتج الإجمالي في السوق. وحتى الصادرات الأميركية حافظت على نشاطها، ففي عام ١٩٨٠، كانت صادرات الولايات المتحدة تمثل ١٥٪ من مجموع صادرات العالم برمته. وفي العام ٢٠٠٧ كان الرقم لا يزال قريبا من ٩٪. وبحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، تُصنف الولايات المتحدة حاليا بأنها أكثر اقتصاديات العالم تنافسية. فهي تحتل المرتبة الأولى في الابتكار، والتاسعة في الجهوزية التكنولوجية، والثانية في إنفاق الشركات على البحوث والتكنولوجية، والثانية أيضا في نوعية مؤسساتها البحثية. كما إن المؤسسات الأميركية تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث القدرة الإنتاجية والأرباح في جميع القطاعات التي تشترك فيها الدول المتقدمة صناعيا.[1] لذلك تمثل المخرجات الاقتصادية للولايات المتحدة ثلث المخرجات الاقتصادية لأعظم الاقتصاديات الأربعة التي تلي الولايات المتحدة مجتمعة.[2] لينعكس هذا التفوق والدينامية الاقتصادية، بأنه يُمكّن الولايات المتحدة من تحمل ميزانية الدفاع البالغة ٣-٤٪ من إجمالي الناتج المحلي.[3]

فضلا عن ذلك، فان الاقتصاد العالمي مصمم حول الاقتصاد الأميركي، وهذا يعطيها مزايا ضخمة في تعاملها مع باقي العالم.[4] إذ تتمتع الولايات المتحدة بـأمتياز الدولار كنقد مرجع للاقتصاد العالمي.[5] فالدولار الأميركي يُعدّ عملة الاحتياط الرئيسة التي تشكل نحو ٦٢,٥٪ من سلة الاحتياطات العالمية من العملات الحرة، وانه يتمتع تاريخيا بوصفه الملاذ الآمن في أوقات الأزمات.[6] لذا يظل الدولار أقرب شيء موجود لان يكون عملة دولية.

وان الاقتصاد الأميركي، هو المحرك للاقتصاد العالمي، فالأخير ارتبط أداءه ارتباطا وثيقا بالأداء الاقتصادي الأميركي، والوصول إلى السوق الأميركية أمرٌ جوهري، فالولايات المتحدة تستورد ١٨٪ مما تصدره معظم بلدان العالم. والاستثمار الأميركي هو في الغالب دافع رئيس للتنمية الاقتصادية في أمكنة أخرى من العالم.[7] وهذا ما يعطي مفاوضيها التجاريين أداة قوية للمساومة.[8]

زيادة على ذلك، فان الولايات المتحدة تسيطر على صناعة القرار في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والإقليمية، فعلى المستوى الدولي، تتابع الولايات المتحدة سيطرتها على (صندوق النقد

---

[1] زكريا، فريد: المصدر السابق ص ص٥٨-٥٩
[2] غارت، هاري: مصدر سابق ذكره ص ٤٧
[3] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص١٠
[4] براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٣
[5] لوفابفر، مكسيم: مصدر سابق ذكره ص١٣٥
[6] النجار، احمد السيد: الأزمة المالية الأميركية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللأنموذج الاشتراكي، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ع(١٩٤) ديسمبر٢٠٠٨ص٢٢
[7] هاس، ريتشارد: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ص٢٥-٢٦، كذلك ينظر،
- مؤسسة ستراتفور: توقعات "ستراتفور" للأعوام العشرة ٢٠١٠- ٢٠٢٠، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٧) تموز ٢٠١٠ ص ص ١٤٠-١٤١
[8] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص١٦٧

الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، التي كانت هي في أصل إنشائها، ونيويورك هي العاصمة المالية الدولية.[1] أما على المستوى الإقليمي، إذ اندمجت الولايات المتحدة في منتدى 'الأبك APEC'* الذي يشرف على إدارة عملية التكامل وتحرير التجارة والاستثمار في آسيا- الباسفيك، والذي يضم ستة أقاليم فرعية، شرق آسيا، شمال شرقي آسيا، جنوب شرقي آسيا، أميركا الشمالية، أميركا اللاتينية، فضلا عن استراليا ونيوزيلندا. كما اندمجت في 'النافتا' الذي يشرف على إدارة عملية التكامل وتحرير التجارة والاستثمار في أميركا الشمالية. هذه السمات جعلت النظام الدولي أقرب إلى ما يصفه البعض بـ'الهيمنة الليبرالية'.[2] فضلا عن سيطرة الولايات المتحدة على معظم منابع النفط العالمية وممراته واحتياطاته، وتشرف إشرافا محكما على حركة البورصة وتنقل الرساميل والأسهم العالمية.[3]

فضلا عن ذلك فان من بين أكبر ٥٠٠ شركة في العالم هناك ١٣٠ شركة أميركية، أي بنسبة ٢٦٪ من الإجمالي.[4] علاوة على تحكم هذه الشركات الأميركية المتعددة الجنسية بعدة تريليونات من الدولارات على شكل أصول أجنبية.[5]

وعليه، فان الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر أجنبي مباشر، وأكبر مستهلك للمنتجات الدولية. وهي أيضا أكبر اقتصاد قومي في العالم وأكبر مشارك في الغطاء الواقي المؤلف من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وإذا ما أُخذت هذه الأدوار للولايات المتحدة كلها في الحسبان فإنها بذلك تمتلك قدرة اقتصادية هائلة، ومن ثم قدرة سياسية في هيكلة البيئة العالمية المستقبلية.[6]

إذاً فان التفوق الأميركي في المجالين العسكري والاقتصادي يمثل العنصر الأساس الذي يجب أن تتوفر عليه أي دولة التي تتطلع إلى تأسيس إمبراطورية عالمية. فلولا التفوق في هذين المجالين لما أسست الإمبراطوريات العظمى، فهذا التفوق هو الأساس الذي تقوم عليه ممارسة القوة.[7]

---

[1] لوفابفر، مكسيم: المصدر السابق ص ١٣٤

* تأسس المنتدى عام ١٩٨٩ باقتراح استرالي ويضم في عضويته ٢١ دولة تنتمي إلى آسيا- الباسيفيك من أبرزها الولايات المتحدة واليابان والصين، كما يجمع في عضويته بين كتليتين اقتصاديتين هما النافتا لدول أميركا الشمالية والآسيان لدول جنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من بروز هذا التجمع ككتلة اقتصادية إلا انه لا ينطوي على أهداف اقتصادية فحسب، بل وعلى أبعاد أمنية وسياسية بعيدة المدى. ينظر في ذلك، عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص ص ٦٤-٦٥

[2] فرحات، محمد فايز: الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١ص١٤

[3] العزي، غسان: سياسة القوة... مصدر سابق ذكره ص ١٦٤

[4] النجار، احمد السيد: المصدر السابق ص ٢٤

[5] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص١٦٧

[6] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص ص١٠٤-١٠٥

[7] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ٩٣

أما ما يتعلق بالجانب التكنولوجي، فان الولايات المتحدة تقود منه العالم الصناعي إلى عصر المعلومات، إذ تتفوق الولايات المتحدة في تقانة الاتصالات من بُعد، وبرمجة البيانات ونقلها، ومعدات وبرامج الحاسوب، وإدارة أنظمة تلفاز الكبل، واتصالات التوابع الاصطناعية، وكل هذه القدرات تتقاطع مع تقانات كبل الألياف البصرية والضغط الرقمي وتنساق من خلالها. ولهذا فان صناعات "المعرفة" تشكل "القلب" للاستراتيجية القومية الأميركية الشاملة.[1] لذلك فان القدرة الهائلة للولايات المتحدة في مجال المعلومات، والقدرة على استخدام المعلومات للضغط على الدول وإجبارها لفتح حدودها وفضائها للمعلومات سيمكنها من السيطرة على هذا المجال والفضاء وعلى ما يسمى بالوحدة الاثنية-القومية.[2]

فضلا عن ذلك فان الولايات المتحدة هي مهد الصناعات النانوتكنولوجية -الصناعات التكنولوجية الدقيقة- والبيولوجية، وتحقق أرباحا طائلة منها.[3] فالتكنولوجية الدقيقة، وهو علم تطبيقي يتعلق بالتحكم بالمادة على المستوى الذي أو الجزئي، والولايات المتحدة تهيمن على هذا المجال كليا. فهي تمتلك العدد الأكبر من المراكز البحثية الخاصة بهذا العلم من الدول الثلاث التي تأتي بعدها مباشرة مجتمعة -ألمانيا، والمملكة المتحدة، والصين-، والكثير من مراكزها الجديدة ترتكز على موضوعات ضيقة ذات أمكانية عالية لتحويلها إلى تطبيقات عملية تسويقية. كما إن التمويل الحكومي للأبحاث المتعلقة بالتكنولوجية الدقيقة في الولايات المتحدة يبلغ ضعف تمويل أقرب المنافسين أليها- اليابان-. وتصدر الولايات المتحدة شهادات حقوق ابتكار في ميدان التكنولوجية الدقيقة أكثر مما يصدره العالم بأسره، الأمر الذي يشير إلى القوة الاستثنائية للولايات المتحدة في تحويل النظرية المجردة إلى منتجات عملية.[4] كما إن الولايات المتحدة تهيمن على صناعة التكنولوجية البيولوجية أيضا، والتي تعني استخدام الأنظمة البيولوجية في أنتاج منتجات طبية وزراعية وصناعية. وكما هو الحال مع التكنولوجية الدقيقة، تبرع الشركات الأميركية في تحويل الأفكار إلى منتجات تجارية مربحة، إذ بلغت أرباح الصناعات البيوتكنولوجية نحو ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وهو خمسة إضعاف ما حققته أوروبا، كما تحقق ما نسبته ٧٦٪ من العائدات العالمية الإجمالية.[5]

وبموازاة ذلك، فان القاعدة المعرفية في الولايات المتحدة -المدارس، والجامعات، والمراكز البحثية- قاعدة سليمة وقابلة للوصول أليها أكثر من أي قاعدة في العالم.[6] فالتعليم العالي هو أفضل صناعات

---

[1] هارت، غاري: المصدر السابق ص٢٨٤

[2] سلمان، سلمان رشيد: المستقبل... مصدر سابق ذكره ص ٥٠

[3] عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٩٥

[4] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص١٧٧-١٧٨

[5] المصدر نفسه ص ص١٧٨-١٧٩

[6] هارت، غاري: المصدر السابق ص ٢٨٥

الولايات المتحدة. وهناك لائحتان لأفضل الجامعات في العالم. في إحداهما -وهي دراسة قام بها باحثون صينيون- ثمان من أفضل عشر جامعات في العالم موجودة في الولايات المتحدة. وفي الأخرى -وهي أجريت في لندن- سبع جامعات. كما إن من بين أفضل عشرين جامعة سبع عشرة جامعة موجودة في الولايات المتحدة، ومن أفضل خمسين جامعة، ثمان وثلاثون جامعة موجودة فيها أيضا. فالولايات المتحدة تهيمن على التعليم العالي لامتلاكها ٦٨٪ من أفضل خمسين جامعة في العالم. وتستثمر كما أظهرت دراسة أوروبية عام ٢٠٠٦ ٢,٦٪ من ناتجها الإجمالي في التعليم العالي، مقارنة مع ١,٢٪ في أوروبا، و١,١٪ في اليابان. كما تظهر لائحة بالمدارس التي تعلم فيها أفضل(١٠٠٠) عالم كمبيوتر في العالم بان المدارس العشرة الأولى كلها أميركية. وتبقى الولايات المتحدة الوجهة الأكثر جاذبية بما لا يقاس بالنسبة إلى الطلاب، إذ إنها تستحوذ على ٣٠٪ من مجموع عدد الطلاب الأجانب في العالم.[1]

وتتميز الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الاستثمار في عمليات البحث والتطوير، ففي عام ٢٠٠٧ كانت الولايات المتحدة رائدة في الإنفاق على البحث العلمي بما يقدر بـ(٣٩٦) مليون دولار، تليها آسيا بـ(٣٨٨) مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي بـ(٢٦٣) مليون دولار. أي تنفق الولايات المتحدة ما مقداره ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، أي نحو ضعف ما تنفقه الصين. ناهيك عن تزايد براءات الاختراع التي وصلت إلى ٨٠ ألف براءة اختراع في العام ٢٠٠٧، وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة. فضلا عن حصول مواطني الولايات المتحدة على أكبر عدد من جوائز نوبل. كما إن معدل النشر العلمي أعلى من أي دولة أخرى.[2]

فضلا عما تمثله الولايات المتحدة من قوة ثقافية، إذ استطاعت أن تتبوأ المركز الإبداعي الأول في العالم فأصبحت نيويورك قطب الإبداع الفني الأهم في العالم، ومركز توزيع منتجات الفن المعاصر، والمدينة التي تحتوي العدد الأكبر من المؤسسات الفنية، فضلا عما تعبر عليه الهيمنة الثقافية من خلال "الثقافة الشعبية"، والاستهلاك العالي الكبير للمنتجات التي ترمز إلى طريقة الحياة الأميركية - السينما، المسلسلات التلفزيونية، أغاني المنوعات، الكليبات، الجينز، الأكل السريع، الكوكاكولا...الخ-.[3] لذا يؤكد بريجنسكي بان "أسلوب الحياة الأميركي سيتم تقليده في كل أرجاء المعمورة لذا ينشأ إطار يناسب -بنحو مثالي- فرص الولايات المتحدة للهيمنة على العالم بنحو غير مباشر، وبالتراضي".[4] وهذا انعكاس جلي للقوة الناعمة التي أشار أليها ناي.

1 زكريا، فريد: المصدر السابق ص ص١٨٣-١٨٤
2 عبد العاطي، عمرو: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٥
3 العزي، غسان: سياسة القوة... مصدر سابق ذكره ص ص١٦٤-١٦٥
4 نقلا عن، مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ٣٣٧هامش

أما على المستوى الديموغرافي، تُعدّ الولايات المتحدة قوة سكانية نسبية (٣١٠) مليون نسمة، فهي تمثل ٥٪ تقريبا من سكان العالم. ومع ذلك فهي الآهلة الأكثر بالسكان بين الدول المتطورة، بفضل الهجرة، وبفضل أنجاب أفضل، معدله ١,٢ في الولايات المتحدة، و١,٥ في الاتحاد الأوروبي، لهذا يتحرك السكان الأميركيون في اتجاه ملائم، فمن المقدر أن يصل عددهم حسب التوقعات إلى ٣٤٠ مليون نسمة لعام ٢٠٢٥.[١] ويؤكد زكريا، بان الولايات المتحدة ستحتفظ بحيويتها لارتفاع نسبة الشباب فيها، وهي الشريحة الاجتماعية التي يعول عليها في تقدم الدول، وذلك نظرا للهجرة المتوافدة أليها من باقي دول العالم. وتستمد الولايات المتحدة قدرتها على جذب المهاجرين، من أنها بلد الديموقراطية والحرية، ولنجاحها في دمج وصهر المهاجرين في بوتقة الثقافة الأميركية.[٢]

وبناء على ما تقدم، فقد سيطرة الولايات المتحدة خلال معظم القرن الماضي على الاقتصاد والسياسة والعلم والثقافة في العالم، وأصبحت هذه السيطرة خلال السنوات العشرين الماضية من دون أي منافس، لتكون ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ الحديث.[٣] وهذا ما أوضحه بريجنسكي بان القرن الحادي والعشرين، لا يجد مثيل لقوة الولايات المتحدة من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الاقتصادي بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأميركية، ومن حيث الجاذبية العالمية للثقافة الأميركية المتعددة الأوجه، وقد وفرت كل هذه العناصر للولايات المتحدة نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له. وأصبحت بموجب ذلك "ضابط الإيقاع" العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور.[٤]

ليتطابق هذا إلى ما وصل أليه كيسنجر بقوله " تتمتع الولايات المتحدة في فجر الألفية الجديدة، بتفوق لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي. فمن صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم".[٥] لذا فان هذه القدرة التي في متناول يد الولايات المتحدة، يجعل ما من قوة أخرى في العالم يمكنها أن تطمح إلى امتلاك مثل هذه القدرة، إذ إن هذا التفاوت في حد ذاته يحدد التفوق الحالي الفريد الذي تتمتع به الولايات المتحدة، ويظهر المزايا الجيوبوليتيكية لها الذي يوفرها امتلاك لمثل هذه القدرة الحاسمة.[٦] وهذا ما جعل المؤرخ نيل فيرغسون يصف "بان الولايات المتحدة ربما تكون أضخم إمبراطورية عرفتها البشرية من كل النواحي".[٧]

---

[1] لوفابفر، مكسيم: مصدر سابق ذكره ص١٣٧
[2] عبد العاطي، عمرو: المصدر السابق ص٢٠٥
[3] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٥
[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٧
[5] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ٧
[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص٣١
[7] نقلا عن، الحروب، خالد: مصدر سابق ذكره ص ٣١

وبموجب ذلك، فان الولايات المتحدة تمتلك وتمثل المرتبة العليا في عناصر ومتغيرات القـوة المادية وغير المادية، ففي المجال العسكري فإنها تأتي في الريادة مـن حيـث الكـم والكيـف وفي جميـع الفـروع العسكرية، فضلا عن الانتشار العسكري الجيوبوليتيكي الواسـع الـذي لا يـضاهيه أي توزيـع أخـر في العالم، مما يجعلها المشرف المباشر على جميع الأقاليم في العالم وما يمنحها اليد العليا في تقرير سياساته. وفي المجال السياسي، فهي التي لها الكلمة العليا في جميع المحافل الدولية، وما تقرره يكون نافذ نتيجة سيطرتها على المؤسسات الدولية، فضلا عن انتشارها الدبلوماسي الواسع. وفي المجـال الاقتـصادي فهـي القـوة الاقتصادية الأولى، والأداء الاقتصادي العالمي يرتبط بـشكل مباشـر بالاقتـصاد الأميركـي ممـا يمنحهـا السطوة عليه. وفي المجال التكنولوجي فما تزال رائدة في مجال الابتكار والتطوير. وفي المجال الثقافي فإنها تتمتع بخاصية الجذب على باقي أجزاء العالم، لذا فان الولايات المتحدة ذات أبعـاد متعـددة ومتكاملـة لعناصر القوة يمنحها صفة القوة العظمى الوحيدة في العالم، ومن ثـم تترجـم لممارسـة النفـوذ والمكانـة الإمبراطورية العالمية.

المطلب الثاني

كوابح تحقق المشهد

اتفق العديد من الكتاب والمنظرين الاستراتيجيين بان "لكل عصر ذهبي نهايته".[1] فكما هـو حـال الحياة، كذلك الشؤون السياسية :"يوما ما سيشرف كل شيء على الزوال، والهيمنة ما هـي إلا مرحلـة تاريخية عابرة. ولاحقا، إن لم يكن قريبا جدا، سوف تتلاشـى الـسيطرة العالميـة لأميركـا".[2] لان "عـصر الإمبراطوريات التقليدية قد ولّى، وإنما إلى أن السيطرة العالمية الخرقاء لدولة واحدة لن تدوم تاريخيا".[3] لذا فان مهما كانت عظمة القوة الأميركية، ومها كان احتمال إن تبقى على ما هي عليه، فان هذه القوة ليست بغير حدود.[4] لأنه ثمة أسباب رئيسة كما انطبقت على انهيار الإمبراطورية الرومانية، فإنها من الممكن أن تنطبق على البناء الإمبراطوري الأميركي، وهذه الأسباب هي[5]:

١. إن الإمبراطورية أصبحت كبيرة جدا، ولم يعدد ممكنا أن تحكم من مركز واحد.
٢. إن المدة الطويلة الأمد للإحساس بالغطرسة والاعتزاز، خلقت مذهب المتعـة الثقافيـة الـذي عمل بالتدريج على تآكل رغبة النخبة السياسية في العظمة.

---

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص٧
[2] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص٢٣٨
[3] ــــــــــــــ: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ٢١٣
[4] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٢٧
[5] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص ١٥

٣. التضخم الدائم عمل بدوره على نسف قدرة النظام على المحافظة على نفسه دون تضحيات اجتماعية، الأمر الذي لم يعد المواطنون مستعدين للقيام به. وهكذا " تآمر كل من التفتت الثقافي، والانقسام السياسي، والتضخم المالي، لكي يجعلوا روما غير منيعة إزاء البرابرة الذين عاشوا على حدودها الخارجية".

وعليه فان الإدراك حول عدم استمرار الإمبراطوريات وانحطاطها، هو الذي دفع "بول كندي" ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، لوضع فرضيته القائلة بـ"إن قيام الإمبراطوريات وسقوطها بالمعنى المتعارف عليه حتمية تاريخية".[1] وهو ما ينطبق اليوم على الولايات المتحدة، إذ ركز كندي، على وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى، ليؤكد بأنه على الرغم من إن الولايات المتحدة لا تزال تمثل نوعية فريدة في اقتصادها وفي قوتها العسكرية، فإنها لا قبل لها بتفادي مواجهة الاختبارين الكبيرين اللذين يتحديان بقاء كل القوى العظمى، وهما قدرتها في المجال العسكري الاستراتيجي من الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعيا والوسائل المتوفرة لديها للحفاظ على هذه الالتزامات، وقدرتها على الحفاظ على قواعد التقنية والاقتصادية التي تقوم عليها قوتها من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتغيرة دوما، وسيكون اختبار القدرات الأميركية هو الأكبر لأنها تعد وريثة سلسلة طويلة من الالتزامات الاستراتيجية التي قطعت قبل عدة عقود عندما كانت قدرات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية على التأثير في الشؤون العالمية مؤكدة، وحالها في ذلك كحال الإمبراطوريتين الاسبانية عام١٦٠٠، والبريطانية ١٩٠٠، وتبعا لذلك فان الولايات المتحدة تواجه خطورة يألفها مؤرخو صعود القوى الكبرى السابقة وأفولها، وهو ما يمكن تسميته بـ"الترهل الإمبراطوري". أي إن صناع القرار في الولايات المتحدة يجب أن يواجهوا حقيقة غريبة ومستمرة مفادها، أن إجمالي المصالح العالمية الأميركية والتزاماتها يعد اليوم أكبر كثيرا من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعا في وقت واحد.[2] بمعنى تتجاوز الإمبراطورية من خلال التوسع والسيطرة طاقاته الاستيعابية الذاتية، مما يؤشر بان مزيد من التوسع يعني مزيدا من الاقتراب نحو الانحطاط ومن ثم الأفول.

وان هذا الطرح السابق، أكده الكاتب الأميركي "كريستوفر لين"، الذي يرى بحتمية سقوط القوى الأحادية القطبية وذلك لسببين، أولهما، إن النظام الأحادي القطبية يضم داخله أسباب تداعياته، لأنها كقوى مسيطرة لا تتمتع بقوة متوازنة، فينشأ بناءً على ذلك مناخ يفضي إلى ظهور قوى كبرى جديدة. وثانيها، إن دخول القوى الكبرى الجديدة في النظام الدولي يؤدي إلى تآكل القوة النسبية للدولة المسيطرة، ومن ثم تلاشي مكانتها البارزة في آخر المطاف.[3] وعليه، فان هناك العديد من الكوابح

---

[1] نقلا عن، وارنر، دانيال: مصدر سابق ذكره ص ٧

[2] كيندي، بول: القوى العظمى... مصدر سابق ذكره ص٦٩١

[3] وارنر، دانيال: مصدر سابق ذكره ص٦٠ الهامش

والمعوقات البنيوية التي تخل بالقدرة الأميركية على صياغة التزام طويل الأمد للسيطرة ومن ثم البناء الإمبراطوري.

ومن هذه الكوابح والمعوقات، ما يتعلق بالداخل الأميركي نفسه، فمنها إن الرأي العام الأميركي مؤسس على أساس التعددية والديموقراطية والشراكة، مما يؤدي به إلى رفض المنهج الأحادي المطلق، ليشكل عامل ضغط وقيد أمام صانع القرار السياسي في عملية الاستمرار في البناء الإمبراطوري، ومن ثم التفرد بالقرار السياسي العالمي. هذا من جانب.

أما من جانب آخر، فان ممارسة النفوذ العالمي الانفرادي يتطلب بالضرورة تكاليف أكثر مما تكلفه الاستراتيجيات الأخرى، وهذا ما لا يتحمله الشعب الأميركي، وهذا ما دعا العقيد الأميركي "أندرو باسيفتش" إلى أن يؤكد بان الخطر العظيم الذي يهدد الإمبراطورية الأميركية لا يأتي من الخارج بل هو يكمن "في احتمال عدم استعداد الشعب الأميركي لتحمل التكاليف الناجمة عن المشروع الإمبراطوري".[1] مما يشكل عامل ضغط على البناء الاستراتيجي الإمبراطوري.

ومن الكوابح الأخرى، ما تعلق بالضعف السياسي الأميركي الداخلي، إذ فقد النظام السياسي الأميركي القدرة على إجراء تسويات على نطاق واسع، كما فقد القدرة على تقّبل بعض "الألم" الآن مقابل الكثير من الفائدة لاحقا. فمع دخول الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين طورت معها حياة سياسية معيقة إلى درجة كبيرة. إذ طغى المال والمصالح الخاصة ووسائل الإعلام الفضائحية ومجموعات الضغط الأيديولوجية على النظام السياسي، الذي يعاني من الخلل الوظيفي وبالغ الصرامة الذي يبلغ عمره ٢٢٥ عاما تقريبا. والنتيجة هي جدل عنيف لا يتوقف حول أمور غير مهمة، وقليل من المعنى والتوافق والفعل. ولهذا فان تنامي المصالح الخاصة وتزايد جماعات الضغط والنفاق السياسي، لتصبح العملية السياسية أكثر تحيزا وأقل فاعلية خلال العقود الثلاثة الماضية. فضلا عن ذلك أمست الولايات المتحدة مرهقة بعملية سياسية غير مثمرة، مصممة للصراع الحزبي أكثر من حل المشكلات. فعدد المعتدلين في كلا الحزبين -الجمهوري والديموقراطي- يقل شيئا فشيئا. فالمشكلة تكمن في أن التطور في أي من المشكلات الأساسية سيتطلب للتسوية من كلا الحزبين. كما إن صياغة السياسة الخارجية يتطلب دعم كبير من الحزبين معا. لكن هذا غير مرجح إلى درجة كبيرة. فأولئك الذين يؤيدون الحلول العقلانية وتشريعات التسوية سيهمشون من قبل قيادة الحزب، ويفقدون الأموال الآتية من الجماعات ذات المصالح الخاصة، ويهاجمون على الدوام من قبل أضدادهم. وعليه وبما إن النظام الأميركي هو نظام سلطة تشاركيه، ووظائف متداخلة، وتوزيع للصلاحيات، والتطور يتطلب تحالفات واسعة بين الحزبين وسياسيين غير متعصبين. فالنتيجة هي الوصول إلى طريق مسدود. لان المشكلة

---
[1] نقلا عن، مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص٢٨٥

تكمن في إن النظام السياسي الأميركي فقد قدرته على إنتاج تحالفات واسعة قادرة لحل المشكلات المعقدة.[1] وهذا قد أدى على حد قول بريجنسكي إلى "قصر الأداء الإجمالي الأميركي في المهمات الرئيسية".[2] بسبب ضعف الأداء للرؤساء والاميركان بعد الحرب الباردة في التفاعل مع تلك التحولات، مما أوقع الولايات المتحدة في أزمات أساءت إلى صورتها وقللت من احتمال قيادتها للعالم.[3]

فضلا عن ذلك، فان من المعوقات، هو إن التفوق ورجحان القوة لا يعني القدرة على فعل كل شيء.[4] لان ما من قوة بمفردها بما في ذلك القوة العظمى الوحيدة -الولايات المتحدة- تستطيع أن تمتلك، أو يجب أن تمتلك، أو ترغب في أن تمتلك القدرة على حفظ الأمن والنظام في العالم.[5] ومن أهم المعوقات في هذا الإطار، هو التوسع الجغرافي المفرط للولايات المتحدة، ووضح الكاتب الأميركي "تشالمرز جونسون"، بان الولايات المتحدة تخطت أقصى حدود التوسع الجغرافي، وبانت للعيان البوادر الأولى للانتكاسة. لان تخطي هذا الحد الأقصى سوف ينعكس إلى تدهور وانحطاط.[6] لذا فان نزوع الإمبراطورية نحو الإفراط في توسيع رقعتها، وفي النهوض بمهمات والتزامات لا حد لها يشكل اخطر تحدي تواجهه الإمبراطورية، لذلك فان هذا الإفراط يحتم على الإمبراطورية أن تنسحب من حين إلى آخر من المناطق ذات الأهمية الثانوية بالنسبة أليها تماشيا ومصلحتها الحيوية، وان تتخلى بعد مدة من الزمن عن الالتزامات التي تعهدت بها في ظل شروط خاصة.[7] لذلك فان التوسع الجغرافي لم يأخذ -كما أشارنا أليه سابق في كندي- النسبة القائمة بين القوات العسكرية المتاحة ومساحة المنطقة المطلوب السيطرة عليها في الحسبان من جهة، والطاقات الاقتصادية الموجودة لدى القوة الإمبراطورية، والروح المعنوية التي يمتلكها الشعب من جهة أخرى، والأمران معا يقرران مدى قدرة الإمبراطورية على الاستمرار في تحمل هذه التكاليف.[8] ففقدان التوازن بين التكالف والفوائد لصالح الأولى يؤدي إلى تآكل القوة ومن ثم الاتجاه إلى الأفول والانهيار. وهذا ما لا تستطيع الولايات المتحدة تحمله على المستوى المتوسط والبعيد.

وهذا ما أشار أليه الدبلوماسي الأميركي "تارنوف"، بان الولايات المتحدة يجب أن تراجع أهداف سياستها الخارجية، لتكييفها مع قدراتها التي أصبحت محدودة في ظل الظروف التي سادت بعد انتهاء

---

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص ١٩٦-١٩٨
[2] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص١٨٧
[3] العمار، منعم صاحي: الاستراتيجية والديموقراطية... مصدر سابق ذكره ص٣٧
[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ٢٩
[5] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص ١٧٠
[6] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٩
[7] المصدر نفسه ص٢٠٤
[8] المصدر نفسه ص٢١٠

الحرب الباردة، وأكد بان ليس لدى الولايات المتحدة القدرة الكافية على بسط نفوذهـا في شـتى أنحـاء العالم، وإنها لا تستطيع بمفردها أن تضمن أو أن تقييم نظاما ليبراليا عالميا.[1] وهذا ما توافق معه "توماس فينغار" كبير المحللين في دوائر المخابرات الأميركية، الذي أكـد بأنـه علـى الـرغم مـن اسـتمرار التفـوق الأميركي غير إن الهيمنة الأميركية ستشهد تراجعا كبيرا، كما رأى أن القيـادة الأميركيـة تتآكـل بـوتيرة متسارعة في المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.[2]

فضلا عن ذلك فان التوسع الجغرافي يتطلب أعداد بشرية كبيرة، اكثر مما تطلبه دولة تحتفظ بقوتهـا للدفاع الوطني فحسب.[3] فعدد العسكريين الأميركـيين في الخدمـة الفعليـة ينـاهز ٣,١مليـون، وهـذا التخفيض في عدد العسكريين جـاء نتيجـة انتهـاء الحـرب البـاردة والتحـسن في التكنولوجيـة الأمـور التكتيكية، غير إن الحقيقة الشاخصة هي أن النوعية لا يمكن إن تكون دائما تعويضا كاملا عن الكمية، بعض المهمات تتطلب قدرا كبيرا من القوة البشرية، والنتيجـة إن الولايـات المتحـدة سـتكون معرضـة لضغط شديد،[4] في حال تطلبت أمتان أو ثلاث من هذه الأمم أو المناطق إشرافا أميركيا، أو للرد على أزمة أو حرب معينة، فان حجم قواتها المسلحة وحـضورها العـسكري وتكـاليف الاحـتلال والإدارة سيكون مذهلا، كما برهنت على ذلك التجربة الأميركية في العراق.[5] وهذا ما أشار أليه "دنيس روس" بان " القوات العسكرية قد توسعت في الانتشار إلى أبعد حد وأصبحت جهوزيتها وقدراتها الاحتياطيـة في حالة مزرية وهي تحتاج إلى الكثير من الأموال والرجال".[6]

لهذا لا يوافق رواد الواقعية الجديدة، والتز، وميرشايمر، بان الولايات المتحدة قوية جـدا عـسكريا بحيث تستطيع السيطرة على جميع الدول الأخرى في النظام.[7] لذا فان الآلة العسكرية الأميركيـة ذات حجم يزيد عن حاجة الأمن القومي الأميركي، ولكنها أقل مما يجب مـن أجـل سـيطرتها كإمبراطوريـة على النظام الدولي.[8]

وفي هذا الإطار من التوسع الإمبراطوري، فان أحد الآثار المتوخاة مـن الهجمـات الإرهابيـة علـى الولايات المتحدة، هو استدراج هذه القوة الإمبراطورية إلى إقحام الأوطان التي قـدم منهـا الإرهـابيون بغية توريطها في حرب عصابات تقليدية لا تُقدر نتيجتها من خلال ما لدى الإمبراطورية من تفـوق لا

---

1 وارنر، دانيال: مصدر سابق ذكره ص ٤٠
2 الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص ٦٦
3 كيندي، بول: القوى العظمى... مصدر سابق ذكره ص ١٩٧
4 هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ص٢٧-٢٨
5 هارت، غاري: المصدر السابق ص ٢١٩
6 روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص٣٩٦
7 ليتل، ريتشارد: توازن القوى... مصدر سابق ذكره ص ٢٨٨
8 تود، ايمانويل: ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأميركي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤ص١٠٣

يناسب مستلزمات هذه الحرب، بل من خلال ما لدى الأطراف الذين يعادون الإمبراطورية من قدرات على تطوير أساليب غير متكافئة تناسب حرب العصابات على أتم نحو.[1] لهذا تسعى استراتيجيات الحرب غير المتكافئة لتكبيد القوة المهاجمة خسائر في المناحي الحساسة بالنسبة أليها، ولا تقتصر هذه على الخسائر المادية فحسب،بل من خلال انتهاج استراتيجيات تستفز القوة الإمبراطورية أيضا، وتجرها في فخ الإفراط في التوسع الجغرافي، مما يؤدي إلى استنزاف الإمبراطورية اقتصاديا ونفسيا، لذلك فان قوة الضعفاء من خلال الحرب غير المتكافئة، مكونة جوهريا من عنصرين، فهم يحاولون أولا، إلى إظهار الإمبراطورية بأنها ليست بتلك القوة التي تتظاهر بها، وتكثيف الضغط عليها. وثانيا، بغية أغرائها بالتورط في التوسع جغرافيا أو تقديم التزامات وتعهدات ووعود لا طائل لها على تحملها. وبينما ينطوي العنصر الأول على مضمون رمزي من حيث الجوهر، يجسد العنصر الثاني وسيلة مؤثرة. وتكون النتيجة النهائية لكلا العنصرين في إنهما يؤديان معا إلى أحلال القوة الخشنة مكان القوة الناعمة، والى ارتفاع تكاليف السيطرة بنحو مستمر، مما تؤدي إلى العودة بالإمبراطورية إلى حالتي: التردي والانحطاط.[2]

وفي ضوء هذه الرؤى، فان الطريق نحو الإمبراطورية يؤدي إلى التفسخ المحلي، لأن السعي نحو امتلاك القدرة الكلية سيؤدي مع الوقت إلى تآكل الضوابط الداخلية. ففي الإمبراطوريات المعمرة كانت كل مشكلة تتحول إلى قضية محلية، لأن العالم الخارجي لم يعد يوفر ثقلا موازنا. ومع تزايد انتشار التحديات وابتعادها المتزايد عن القاعدة الداخلية التاريخية، تصبح الصراعات الداخلية أشدة قسوة وعنفا. لذا فان "السعي المتعمدّ نحو تحقيق السيطرة هو طريقة مضمونة لتدمير القيم التي جعلت الولايات المتحدة عظيمة".[3] ولهذا فان الولايات المتحدة في أزمة تفسخ، وهذا نتيجة المعضلة التي تواجهها الولايات المتحدة، من حيث إن كل أزمة تنفجر في مكان ما من العالم مهما كان بعيدا فان العالم ينظر إلى الولايات المتحدة ويسأل "ماذا ستفعلين بخصوص ذلك"، والخطأ الاستراتيجي الفادح هو تكريس الوقت والنقود والطاقة والاهتمام في جهود عبثية من أجل تأمين الاستقرار في بقاع بعيدة وثانوية على الخارطة، مما يؤدي إلى امتصاص جميع الموارد والطاقة والاهتمام، ويؤدي إلى انحدار القدرة والقوة للولايات المتحدة.[4] وفي الوقت نفسه تواجه الولايات المتحدة إشكالية أخرى ضمن هذا الاتجاه، هو إن عدم مشاركة الولايات المتحدة في هذه الجهود لحل الأزمات الدولية مهما كانت بعيدة، لم يعد ممكنا في عصر الديموقراطية وفي زمن وسائل الإعلام التي كشفت تشابك مناطق العالم المختلفة، فعدم مشاركة الولايات

---

[1] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ص٢٤٧-٢٤٨
[2] المصدر نفسه ص ص٢٢٢-٢٢٤
[3] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ص٢٩٣-٢٩٤
[4] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص٢١٩-٢٢١

المتحدة سيكون تنكر للرسالة الأخلاقية التي تبشر بها، ومن دون هذه الرسالة الأخلاقية التي تدعيها تفقد الإمبراطورية الأميركية الكثير من قوتها.[1]

وبموازاة ذلك، فان من الكوابح نحو البناء الإمبراطوري، هو سوء استخدام القوة الأميركية ومن ثم فقدان الشرعية الدولية، فحتى القوة العظمى ليست بمنأى عن أن تضل الطريق وتعرض تفوقها للخطر، إذا كانت استراتيجيتها سيئة التوجيه وفهمها للعالم خاطئا.[2] لذا فان الولايات المتحدة أمام تناقضا ظاهريا، فهي من جهة لديها القوة الكافية للإصرار على رأيها والتفوق، ومن جهة أخرى إن هذا التفوق ما يثير في الغالب التهم بالسيطرة والتفرد الأميركي.[3] وعليه فان الإصرار الواضح على التفوق سوف يوحد بالتدريج دول العالم ضد الولايات المتحدة مما يجعلها في النهاية معزولة ومستنزفة.[4] وخير دليل على ذلك هي حرب العراق، فالقوة الكبيرة للولايات المتحدة مكنتها من أن تعمل وحدها وان تحقق غايتها بسرعة وفاعلية. ولكن مع مرور الوقت، فان مثل هذه الممارسة للقوة من طرف واحد ولدت المزيد من النقمة في الخارج ضدها.[5] والذي اثر في تأييدها وشرعيتها.

فالبلدان الأخرى تظل قادرة على التجمع معا لحرمان السياسة الأميركية من الشرعية، وبذلك تُضعف القوة الأميركية الناعمة. فهي لم تمنع الولايات المتحدة من شن الحرب، ولكنها جعلتها أبهظ كلفة من خلال حرمانها من شرعية قرار آخر من مجلس الأمن يسمح لها بشن الحرب على العراق.[6]

لذلك فان حرب العراق أسقطت مصداقية القيادة الأميركية العالمية، فلم تستطيع الولايات المتحدة أن تحشد العالم مع قضيتها، وقسمت أفعالها حلفاءها، ووحدت أعداءها، وأتاحت الفرصة لمناوئيها، وأثيرت الكراهية المريرة في العالم الإسلامي ضدها.[7] كما سقطت هذه المصداقية والشرعية من خلال الإساءات التي ارتكبت في سجن أبو غريب، والتي قوضت قدرة الولايات المتحدة من أن تكون مدافعة فعليا عن حقوق الإنسان واحترام حكم القانون.[8] وهذا ما أكده الأستاذ البريطاني المحاضر في الولايات المتحدة "مايكل مان"، بان هذا السلطان الأميركي بات "يرتكز على فوهة البندقية في اليوم الراهن. إن هذا الصنيع يضر بالهيمنة ويقوض حق ادعاء الولايات المتحدة أنها إمبراطورية تنشد الخير".[9]

---

[1] مونكلر، هيرفريد: المصدر السابق ص ٢٧٤
[2] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ١٣
[3] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ٨
[4] المصدر نفسه ص٢٩٣
[5] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص٢٣٢
[6] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص٥٤
[7] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ص١٥٣-١٥٤
[8] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٢٤٤
[9] نقلا عن، مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ١٥

وان ما تقدم يصنع الأعداء ويثير الكراهية ضدها، مما يفقدها جاذبيتها، ومن ثم قوتها الناعمة. ففي تقرير مجموعة عمل برئاسة "بيتر بيرتسون" وبرعاية مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي، بعنوان "العثور على صوت لأميركا: استراتيجية تنشيط الدبلوماسية الأميركية"، يؤكد بان العداء للولايات المتحدة يهدد أمنها القومي، ويشل فاعلية دبلوماسيتها، والولايات المتحدة ليست فقط معرضة لمخاطر زائدة من وقوع هجوم مباشر من جانب أولئك الذين يكرهونها أكثر من غيرها، بل انه يصبح من الصعب أكثر وأكثر على الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها الطويلة الأجل بينما هي تخسر أصدقائها ونفوذها.[1] وهكذا " لم تكد تمضي خمسة عشر عاما على انهيار الجدار -جدار برلين- حتى أصبح ينظر إلى أميركا، البلد الفخور ومحط الإعجاب العالمي، بعداء شديد في كل أنحاء العالم، وتصدعت شرعيتها ومصداقيتها... وأخذ حلفاؤها المخلصون في السابق ينؤون بأنفسهم عنها، ووثقت استطلاعات الرأي العالمية اتساع العداء للولايات المتحدة".[2]

ومن الكوابح الأساسية للبناء الإمبراطوري، هو الانحسار النسبي للقدرة الاقتصادية الأميركية، ويستند هذا الانحسار إلى ثلاث افتراضات رئيسة[3] :

١. إن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادي، مقارنة بقوى مثل اليابان والاتحاد الأوروبي، والدول الناشئة الصاعدة الجديدة كالصين والهند وروسيا.
٢. إن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أي أمة، ومن ثم فان هبوطا في القوة الاقتصادية سوف يؤثر في الأبعاد الأخرى لقوة الدولة.
٣. إن الانحدار النسبي في القوة الاقتصادية الأميركية إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى إنفاقها الضخم على الأغراض العسكرية.

وعلى أساس هذا الكابح البنيوي المعيق، فان قليل من الإمبراطوريات التي انهزمت في ميدان القتال. والولايات المتحدة ليست في خطر من هذا القبيل، لكن إمبراطوريات كثيرة انهزمت بفعل إفلاسها، والولايات المتحدة هي في خطر من أن يؤول أمرها إلى الإفلاس.[4] نتيجة ما تواجهه من أخطار لاسيما الفجوة الكبيرة بين ما تنفقه حكومة الولايات المتحدة وما يأتيها من دخل.[5]

فالاهتمام بالقوة العسكرية والتسلح يؤدي إلى الإفلاس، حيث أسفرت "الحرب العالمية على الإرهاب" عن إنفاق إجمالي بلغ ما يقدر بـ٧٩٧مليار دولار خلال المدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٨، وكان

---

[1] العمار، منعم صاحي: الاستراتيجية والديموقراطية... مصدر سابق ذكره ص ٣٧
[2] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص٢٦
[3] شلبي، السيد أمين: الجدل حول مستقبل... مصدر سابق ذكره ص٣٤
[4] بولك، وليم: التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب اوباما، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨) كانون الأول ٢٠٠٨ ص ١٠
[5] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٢٥٠

الجزء الأكبر من هذه المبلغ أو ٧٤٩ مليار دولار لحساب وزارة الدفاع، وكانـت العمليـات في العـراق النشاط الأعلى تكلفة إلى حد بعيد إذ استأثرت بنحو ٦٠٣ مليار دولار، بينما بلغت تكلفة العمليات في أفغانستان وبلدان أخرى ١٦٠مليار.(١) وقد ذكر أحد الجنرالات الأميركيين بـ"إن الفوز كان حليف من لديهم معظم السلاح، والجانب الذي لديه معظم السلاح يسير نحو الإفلاس".(٢) وهذا مـا خلفتـه إدارة ووكر بوش من خلال زيادتها للإنفاق العسكري كانت أحد انعكاساته إن تحولت حصيلة الميزانية مـن فائض إلى عجز كبير، وهو ما سبب ارتفاع الدين القومي الأميركي ارتفاعا شديدا.(٣)

فالولايات المتحدة التي كان يمكنها أن تُفاخر بفائض كبير في الميزانية قبل بضع سنوات فقط، تعاني الآن من عجز مالي يبلغ أكثر من ٤٠٠مليار دولار سنويا، نتيجة تخفيض الضرائب، والإبطاء في النمـو الاقتصادي أكثر مما كان مؤملا به، وزيادة ضخمة في الإنفاق على الاستحقاقات. ومما يزيد الأمور سوءا الارتفاع في الوقت نفسه للعجز في الحسابات لاسيما الحسابات التجارية، الذي بلغ أكثر من ٦٠٠مليار دولار سنويا، وهو رقم يقارب ٦٪ من الناتج العام. كما يعتمد الاقتصاد الأميركـي وبـصورة متزايـدة على استعداد الحكومات والمؤسسات الأجنبية على الاحتفاظ برصيد كبير من الدولارات. وقد يستمر الوضع الحالي لبعض الوقت، ولكنه لا يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية.(٤) فضلا عن ذلك فان في العقـد ونصف العقد الماضي، ازداد الدين القومي الأميركي بالمجاميع المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على السواء، ونما العجز التجاري أسّيا، وتراجعت المدخرات الصافية كثيرا بالقيم المطلقة وكنـسبة مـن الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت النسبة المئوية لمن ليس لديهم تأمين صحي دون سن الخامسة والستين، وارتفعت حصة الأغنياء من الدخل بالنسبة المئوية، وازدادت النسبة المئوية للأميركيين الأفارقـة الـذين يطالهم الفقر وكذلك النسبة المئوية للأميركيين يدمنون على المخدرات، وتراجع الحراك الاجتمـاعي إلى أعلى بالنسبة للفقراء.(٥)

---

[1] فريمان، سام بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٦٨
[2] نقلا عن، بولك، وليم: المصدر السابق ص١١
[3] فريمان، سام بيرلو وآخرون: المصدر السابق ص٢٦٨
[4] هاس، ريتشارد ن: المصدر السابق ص ص٢٨- ٢٩
[5] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ٢٠٦ هامش

وما زاد الأمور سوءا هو حدوث الأزمة المالية* العالمية في الولايات المتحدة، والتي بدأت تمس ملامح أساسية في القوة الأميركية بشقيها المادي والقيمي.[1] فهذه الأزمة لم تنشأ في بقعة متخلفة من العالم النامي، بل نشأت في قلب الرأسمالية العالمية -الولايات المتحدة- وشقت طريقها عبر شرايين النظام المالي العالمي. لتعني في أحد مضامينها نهاية نوع محدد من السيطرة العالمية للولايات المتحدة. فإذا كانت حرب العراق وسياسة ووكر بوش الخارجية تسببتا بنزع صفة الشرعية عن السلطة السياسية- العسكرية لأميركا في العالم، فان الأزمة المالية ستتسبب بنزع الشرعية عن سلطتها الاقتصادية أيضا.[2] ولتؤشر ضعف واقعي وحقيقي في الاقتصاد الأميركي الذي كان ينظر أليه دائما على انه القوة الجوهرية للولايات المتحدة، وانه اقتصاد قوي وفعال. ولتنعكس هذه الأزمة بآثارها إلى أكثر من جانب من جوانب الواقع الأميركي، بل لتكون تداعياتها على أكثر من صعيد.[3] ومنها:

أولا، تراجع نسبة نمو الاقتصاد الأميركي من ٢٪ لعام٢٠٠٧إلى ٤,١٪ لعام ٢٠٠٨، إلى ٣,٠٪ لعام ٢٠٠٩.[4] وعلى الرغم من ارتفاع نسبة النمو إلى ٣٪ لعام ٢٠١٠، فانه عاد وتراجع إلى نسبة ٨,١٪ لعام ٢٠١١.[5]

ثانيا، تعاظم العجز في الميزانية الأميركية حيث وصل هذا العجز لعام ٢٠٠٨ إلى (٦٤١,٨٤٨) مليار دولار، واستمر بالتصاعد لعام ٢٠٠٩ ليصل إلى (١,٥٤٩,٦٨١) مليار دولار، ثم انخفض قليلا عام

---

* كانت هذه الأزمة هي أزمة رهون عقارية كبيرة انفجرت في الولايات المتحدة في شهر أب/أغسطس ٢٠٠٨، وتمثلت بظاهرة إفلاس بنك "ليمان براذارز" وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة. وسرعان ما تحولت وبسرعة إلى أسوأ أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وتسببت بحدوث سلسلة انهيارات متتالية ومتعاقبة في الأسواق المالية العالمية بدأت بانهيار الأسواق المالية في الولايات المتحدة ومرورا بأسواق أوروبا، وصولا بانهيار الأسواق المالية في آسيا. وقد قدرت وكالة "بلومبيرغ" المالية والتي تابعت أداء (٨٩) سوقا مالية حول العالم خسارة أسواق المال في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ فقط بنحو (٣٠) تريليون دولار، بينما أشارت تقديرات بنك التنمية الآسيوية إلى أن خسارة العالم قاربت الـ(٥٠) تريليون دولار من الأصول المالية لعام ٢٠٠٨.
للمزيد حول الأزمة المالية ينظر في ذلك:
- النداوي، خضير عباس احمد: مصدر سابق ذكره ص٣٣٦
- حسين، عدنان السيد: قضايا دولية الأزمة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠ص ص١٩-٢٢
- عبود، سالم محمد: الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دراسة في تداعيات الأزمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي، دار الدكتور للنشر، بغداد، ٢٠١١ ص ص٣١-٣٢
- سابا، الياس: الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٦٠) شباط/فبراير ٢٠٠٩ص ص١٤-١٦

[1] الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص ٥٣

[2] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٥

[3] الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص ص٥٥-٥٦

[4] ينظر، المصدر نفسه ص٦٣
- النجار، احمد السيد: مصدر سابق ذكره ص ص ٢٠-٢١

[5] صندوق النقد الدولي، حالة وآفاق اقتصاد العالم، عن شبكة المعلومات الدولية www.un.org

٢٠١٠ إلى (١,٣٧٠,٤٩٩) مليار دولار، إلا انه عاد وارتفع لعام ٢٠١١ ليصل إلى (١,٧٠٢,٩٩٧) مليار دولار أميركي.[(١)]

ثالثا، نتيجة العجز الكبير في الميزانية، تضاعف الدين الوطني الأميركي من (٥,٦) تريليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٠، وهو ما يعادل ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وليصل إلى (١١,٨) تريليون لعام ٢٠٠٩، وهو ما يعادل ٥٣٪ من ذلك الناتج، وليصل إلى (١٣,٧) تريليون دولار لعام ٢٠١٠، وهو ما يعادل ٦٣٪، وليصل إلى (١٥,١) تريليون دولار لعام ٢٠١١، أي ما نسبته ٦٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[(٢)] لذا فان الاعتماد على الدين هو الاعتماد على الدائنين، وبالتعريف هو حالة اعتماد تبعية. فالدين الخاص والعام في الولايات المتحدة يمول بالاقتراض من المقرضين الأجانب ومن أجيال المستقبل.[(٣)]

رابعا، ارتفاع العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأميركية، إذ بلغ (١,٢٩) تريليون دولار عام ٢٠١٠، مقابل عجز (١,٤) تريليون دولار لعام ٢٠٠٩، وانخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,٩٪ في ٢٠١٠، مقابل ١٠٪ لعام ٢٠٠٩، وهي أعلى نسبة عجز منذ عام ١٩٨٧.[(٤)]

خامسا، إن النقص المستمر في أسعار الفائدة في المصارف الأميركية إلى مستوى وصل إلى أقل من ٥٪ من قبل الاحتياطي الفدرالي الأميركي، تسبب في زعزعة الثقة لدى المصارف المركز العالمية في الدولار الأميركي كعملة احتياط دولية.[(٥)]

سادسا، ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي، لتصل إلى ٦,٥٪ لعام ٢٠٠٨، وهي النسبة الأعلى منذ أربعة عشر عاما في الولايات المتحدة الأميركية.[(٦)] ولتبلغ عام ٢٠٠٩ نحو ١٠,٢٪، وهي قياسية منذ أكثر من ربع قرن.[(٧)] وهذا بدوره أدى إلى قفز معدلات الفقر إلى أعلى مستوى لها خلال ١١ عاما. واظهر تقرير حكومي أميركي لإدارة التعداد السكاني في أيلول من عام ٢٠٠٩، إن معدل الفقر زاد إلى ١٣,٢٪ لعام ٢٠٠٨، وهو أعلى مستوى له منذ العام ١٩٩٧، ومن ١٢,٥٪ لعام ٢٠٠٧، وان عدد الفقراء في الولايات المتحدة بلغ ٣٩,٨مليون مع نهاية العام ٢٠٠٨،

---

[1] النداوي، خضير عباس احمد: مصدر سابق ذكره ص٣٣٣

[2] المصدر نفسه ص ٣٣٤، كذلك ينظر

- أيوب، مدحت: الآسيان بين بكين وواشنطن، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٩٦

[3] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص ١٠١

[4] أيوب، مدحت: المصدر السابق ص٩٨

[5] عواد، عامر هاشم: مصدر سابق ذكره ص ٣٣٠

[6] الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: المصدر السابق ص ٦٣

[7] دياب، أحمد: اوباما واستراتيجية جديدة في أفغانستان، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠ص٩٢

محققا ارتفاعا من ٣٧,٣ مليونا في عام ٢٠٠٧. وهبط متوسط الدخل الحقيقي للأسر الأميركية بنسبة ٣,٦٪ عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة المالية.[١]

سابعا، تأثير الأزمة المالية على الإنفاق العسكري، إذ شكلت النفقات العسكرية نسبة مهمة في الاقتدار الأميركي، غير إن الأزمة المالية أعادت النظر في الإنفاق العسكري الأميركي الواسع، ومن ثم مراجعة الانتشار العسكري الأميركي.[٢] وفي ضوء هذه الحقائق صرح وزير الدفاع الأميركي السابق "روبرت غيتس" في كلمة له أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ بأنه "بدأ إغلاق حنفية تمويل الدفاع التي فتحت في ١١/ ٩... وبان ضغوط الميزانية الناجمة عن الأزمة المالية ستفرض على القوات المسلحة خيارات صعبة".[٣] وعليه فان القوة ليست مجرد قوة عسكرية فحسب، بل تعتمد على النمو الاقتصادي.[٤] وإذا ما أُصيب هذا النمو بالضعف فان قدرات القوات المسلحة على أداء مهامها وتحقيق أهدافها لابد أن تتأثر بشكل مباشر، لذلك فان بدون اقتصاد قوي فان الذراع العسكري الأميركي لن تصل بعيدا.[٥] ولهذا السبب ذاته فان المخاطر التي تحف بالإمبراطوريات تكمن من خطر الأعباء المالية في المقام الأول.

ثامنا، إن الأزمة المالية قد أحدثت جدلا حول الفكر الذي يحكم العملية الاقتصادية في الدول الرأسمالية، لاسيما حول أنموذجها الليبرالي الجديد، وظهرت الدعوات للعودة إلى الفكر الكينزي* الذي تجاوزته الرأسمالية بعد أن كان حلا لمشكلاتها، وإلى تفعيل الدور الرقابي والتنظيمي للدولة.[٦] لذا فان الاختلال بهذا الفكر يعني اهتزاز الاقتناع بالأنموذج الأميركي الليبرالي، وما يترتب على ذلك من بُعد سياسي يطال القيم الليبرالية.[٧] وعلى أساس ذلك فان الخلل قد أصاب الفكر الليبرالي الجديد من خلال العودة إلى النظرية الاقتصادية الكينزية، من خلال تدخل الدولة في الولايات المتحدة وفي العالم الغربي عموما للخروج من هذه الأزمة المالية ، لاسيما من خلال إجراءات وضع خطط الإنقاذ

---

[1] الجادر، سرمد زكي، وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص٥٨، كذلك ينظر
- عبد الله، أسامة: اوباما ومواجهة الفقر في الولايات المتحدة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٥) يناير ٢٠٠٩ ص ص٢٤٠-٢٤١

[2] الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: المصدر السابق ص٥٨

[3] نقلا عن، فريمان، سان بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٧٦

[4] فيرغسون، نيل: مصدر سابق ذكره ص ١٣

[5] الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: المصدر السابق ص ص٥٩-٦٢

* إن الأفكار الكينزية هي نسبة إلى صاحبها ورائدها المفكر البريطاني "جون مينارد كينز" الذي اعتمد بدوره على استعارة إجراءات اشتراكية وفقا لما ذكره هو نفسه. وكان كينز يرى إن توسع وظائف الدولة هو أمر لازم لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف، وشرطا للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح. كما أشار إلى إن نوعا من الاشتراكية الواعية في مجال التشغيل هي الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية. وانطلاقا من هذه النظرية توسع دور الدولة الرأسمالية وشاركت بفعالية في النشاطات الاقتصادية وكقوة قادرة على تحقيق التوازن الكلي ورفع مستوى تشغيل العمل ورأس المال.ينظر، النجار،احمد السيد: مصدر سابق ذكره ص١٢

[6] المصدر نفسه ص٦٣

[7] المصدر نفسه ص٥٧

المالي من قبل الدولة، وتقديم القروض إلى المؤسسات الكبرى، وفرض الرقابة الإدارية والمالية على هذه المؤسسات.[1] مما أدى إلى التشكيك في أسس الليبرالية الجديدة لاسيما فكرتها الأساسية من إن السوق ينظم نفسه بنفسه، ومن عدم تدخل الدولة ، لتتوارى فكرة انسحاب الدولة من الأسواق والحركة الاقتصادية، ولتعود مكانها فكرة الدولة التدخلية لتنظيم هذه الأسواق والنهوض بالواقع الاقتصادي. وهكذا فانه تحت وطأة الأزمة فان الولايات المتحدة اضطرت لمناقضة توجهاتها الليبرالية الجديدة التي كانت تنادي بها، وعادت إلى أعطاء الدولة دور اقتصادي كبير يتناقض وإيمانها بالليبرالية الجديدة. لذلك فان هذه الأزمة وجهت ضربة قاسية لمفاهيم الليبرالية الجديدة، ومن ثم لسلطة ومكانة الولايات المتحدة الفكرية كرائدة وزعيمة للفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد.

تاسعا، أدت الأزمة المالية إلى تقويض المكانة العالمية للولايات المتحدة، من خلال تداعياتها على النفوذ والسطوة الاقتصادية الأميركية العالمية لاسيما هيمنتها على عالم المال. وان خسارة هذه المكانة هي اكبر من أي خسارة مادية أخرى يكون الاقتصاد الأميركي قد مُني بها. ومثل هذه الخسارة قد تسهل الطريق وتفسح المجال مع الوقت أمام قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر توازنا.[2] وان هذا التراجع في المكانة أكد علية الرئيس الأميركي باراك اوباما إذ قال "الخوف من أن الولايات المتحدة في تراجع، أمر لا مفر منه. وعلى الجيل القادم أن يخفف من سقف توقعاته... إن التحديات التي نواجهها متعددة وجديدة وتحتاج إلى أدوات جديدة. فالعالم يتغير وعلينا أن نتغير معه".[3]

وكانت أول مؤشرات هذا التراجع في المكانة والدور الأميركي، هو الصعود الكبير لحصص أوروبا واليابان والصين ودول شرق آسيا ومؤخرا روسيا والهند في الناتج العالمي، والصادرات السلعية والخدمية العالمية، مقابل التراجع الحاد لدى الولايات المتحدة، مما جعل وضعية السيطرة الأميركية لا مبرر لها وليس لها أسس ثابتة تستند أليها.[4] وعلى الرغم من إن نهوض هذه الدول هو نهوض اقتصادي في جوهره إلا إن التحول له عواقب سياسية، وعسكرية وثقافية، ففي شهر واحد خلال صيف ٢٠٠٨، كانت الهند مستعدة لتحدي الولايات المتحدة مباشرة في محادثات الدوحة التجارية، وهاجمت روسيا الاتحادية جورجيا واحتلت جزءا منها، واستضافت الصين الألعاب الاولمبية الأكثر إدهاشا وبذخا في التاريخ – كلفت أكثر من ٤٠مليار دولار–، في حين إن أيا من هذه الدول الثلاث قبل عقد واحد فقط لم تكن تمتلك ما يكفي من القوة أو الثقة بالنفس للتصرف بالطريقة التي تصرفت بها حينذاك.[5]

---

[1] النداوي، خضير عباس احمد: مصدر سابق ذكره ص ٣٣٦
[2] سابا، الياس: مصدر سابق ذكره ص ٢٤
[3] نقلا عن، العمار، منعم صاحي: الولايات المتحدة بعد المحافظين الجدد... مصدر سابق ذكره ص ٢٠
[4] النجار، احمد السيد: مصدر سابق ذكره ص ١١
[5] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٧

لذا فان الأزمة المالية هي فرصة لبداية تحول النظام العالمي من نظام تسوده وتسيطر عليه دولة واحدة إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى لو كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها.(١)

أما ثاني هذه المؤشرات لتراجع هذه المكانة، هو تبلور مكانة مجموعة دول العشرين* التي أطلق عليها عام ٢٠٠٩ مجموعة "المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي". بعدّها اللجنة التنسيقية الجديدة.(٢) حيث انعقدت عدة قمم لهذه المجموعة لإيجاد الحلول للازمة المالية العالمية، فعقدت قمة واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٨، وقمة لندن في نيسان/ ابريل٢٠٠٩، وقمة بيتسبرج في أيلول/ ابريل٢٠٠٩، وقمة سيول في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠. وان انعقاد هذه القمم يؤكد إن جميع الأزمات المالية السابقة كانت تُعالج أما من قبل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو مجموعة الدول السبع الكبرى – لاحقا الدول الثماني–، وفي الأزمات السابقة كانت الولايات المتحدة تؤدي دور "أستاذ المدرسة الصارم الذي يوبخ تلامذة أحد الصفوف غير المنضبطة"، وليؤشر انعقاد هذه القمم وقراراتها بان الولايات المتحدة، فقدت هذا الدور، وبأنها لا تستطيع التصدي لهذه الأزمة لوحدها، ولابد من التعاون والمشاركة مع القوى الأخرى.(٣)

كما أشر هذا البروز لمجموعة العشرين، بان هناك إطار عام وجديد لنظام مالي واقتصادي يكون بعيدا عن نظام "بريتون وودز" الذي أسسته الولايات المتحدة، فضلا عن العمل على إصلاح المؤسسات المالية والاقتصادية القديمة بحيث لا تكون الهيمنة بيد دولة واحدة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وان هذه المطالب بالإصلاح جاءت نتيجة الضعف غير المسبوق للدولار، وظهور عيوب النظام المالي والمصرفي في الولايات المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل. وترتب على ذلك إن بدأت دول مجموعة العشرين تتحدث عن ضرورة أيجاد بديل للدولار الضعيف ووضع قواعد وأسس وضوابط جديدة للنظام المالي والمصرفي العالمي، بل والمطالبة بتقليص حجم الأصوات الممنوحة للولايات المتحدة في هذه المؤسسات لصالح القوى الاقتصادية الناشئة، كشرط لقيام هذه القوى بضخ مزيد من الأموال في هذه

---

[1] اليوسف، يوسف خليفة: الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨) كانون الأول ٢٠٠٨ ص ٢٢

* تأسست مجموعة العشرين في أيلول/سبتمبر١٩٩٩، في واشنطن لمواجهة الأزمات الاقتصادية في شرق آسيا وروسيا، وضمت الدول الصناعية الكبرى، مجموعة الثماني -الولايات المتحدة، وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وايطاليا، واليابان، وروسيا- إلى جانب : الصين، والأرجنتين، والبرازيل، والهند، واندونيسيا، والمكسيك، والسعودية، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والاتحاد الأوروبي. وتعقد اجتماعاتها سنويا على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دولة من دول المجموعة. غير انه بعد الأزمة المالية بدأت هذه المجموعة تعقد اجتماعاتها على مستوى رؤساء الدول. ينظر: حسين، عدنان السيد: قضايا دولية... مصدر سابق ذكره ص ص٥٥-٥٦، وكذلك، النداوي، خضير عباس احمد: مصدر سابق ذكره ص٣٣١ هامش

[2] كونيلان، جوزف: آخر القوى الاقتصادية العظمى تراجع العولمة ونهاية السيطرة الأميركية وما يمكن أن نفعل بشأنها، ترجمة مروة نظير، مؤلفات أجنبية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١ص١٧٢

[3] زكريا، فريد: المصدر السابق ص ١٩

المؤسسات للمساهمة في إصلاح النظام المالي العالمي، وإخراج العالم من الأزمة المالية.[1] لذا فان هذا التوجه نحو الإصلاح يفقد الولايات المتحدة أدواتها وآلياتها للسيطرة الاقتصادية العالمية، ومن ثم مكانتها ونفوذها السياسي.

ونتيجة لهذه الأزمة المالية، وهذه التوجهات الإصلاحية، وبروز دور مجموعة العشرين ككتلة في التعامل مع الأزمة المالية، قد دفعت الرئيس التنفيذي لمجلس الشؤون الخارجية في نيويورك والخبير الاستراتيجي ريتشارد هاس، بالقول بان هيكلية النظام الدولي قد تحولت من حقبة الأحادية القطبية إلى حقبة "اللاقطبية **Non-polarity**"، ويرى هاس بان الثنائية القطبية غير قائمة، وغير متوقعة. والتعددية القطبية غير واضحة المعالم، مع تعدد مصادر القوة ومراكزها في عصر العولمة.[2] لذا فان اللاقطبية هي التي ستسود في الحقب القادمة، وذلك بسبب عدم وجود طبقة عليا من الدول الكبرى يمكن النظر أليها بعدّها أقطاب العالم، ويقارن ذلك بما شهده العالم في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين من تعددية قطبية، وبعد الحرب العالمية الثانية من ثنائية قطبية، ومن ثم أحادية قطبية بعد انتهاء الحرب الباردة. ويشير هاس إلى إن ثمة أمرين جديدين تطورا خلال العقود القليلة الماضية، الأول هو نشوء دول إقليمية ذات تأثير كبير، ولكنها أقل قوة من قائمة الدول العظمى المعروفة، غير إن هذه الدول الإقليمية القوية تنافس القوى العظمى في الإطار الإقليمي، وعلى مستوى بعض القضايا العالمية. والتطور الثاني هو بروز لاعبين فاعلين على الساحة الدولية، لكنهم لا يصنفون كدول، مثل المنظمات العالمية الاقتصادية، وغير الاقتصادية، والروابط شبه السيادية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الإقليمية، والمؤسسات الإعلامية الكبرى ذات التأثير المعولم.[3] وخلاصة التداخلات بين هذه المستويات الثلاث: الدول الكبرى، والدول الإقليمية النافذة، والإطراف غير الدول المعولمة، تنتج ما صفته الأساسية "غير القطبية".[4] لذا فان هاس يضع مؤشر حول تراجع المكانة الأميركية وقطبها الأحادي لفواعل أخرى.

---

[1] ينظر في ذلك، علي، مغاوري شلبي: الولايات المتحدة.. القيادة في عالم متغير، الولايات المتحدة والصين.. قطبية ثنائية جديدة؟، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠ص٨٣

- الافندي، نزيرة: الاقتصاد الدولي بين التأرجح الأوروبي والاقتصادات الصاعدة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٠) ابريل ٢٠١٠ص ٥٣

-ـــــــــــ: مجموعة العشرين والدول النامية.. دعم أم تفتيت؟، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠ص ٢٠

[2] حسين، عدنان السيد: قضايا دولية... مصدر سابق ذكره ص ٨٥

[3] شلبي، السيد أمين: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠ص٣٦

[4] الحروب، خالد: مصدر سابق ذكره ص ٣٤، ينظر كذلك

- أبو الخير، كارن: تحولات القوة في عالم بلا أقطاب، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥)، يوليو ٢٠١١ص١٦١

وعليه فان التدهور الاقتصادي يعني تراجع التوسع والامتداد الجيوبوليتيكي التي كانت تعول عليه الولايات المتحدة في بناءها الإمبراطوري من خلال قدرتها الاقتصادية الهائلة التي تحولها إلى وسائل نفوذ ممتدة. لذا فان تراكم هذه المشكلات الاقتصادية يجعل الولايات المتحدة غير قادرة على الاستمرار في هذا البناء الإمبراطوري.

وزيادة على ذلك، فان الولايات المتحدة تواجه كابح آخر في عملية البناء الإمبراطوري، والمتمثل في عملية سد الفجوة الكبيرة والمتنامية بين ما تنتجه من طاقة وما تستهلكه، إذ تعتمد الولايات المتحدة بنصف استهلاكها من النفط على مصادر خارجية، وبهذا الوصف فإنها مقيدة في استخدام قدراتها، لأنه يُعدّ شكل مكلف من أشكال الاعتماد على الغير، وهو يضعف الأسس التي تقوم عليها فرصة،[1] بناء الإمبراطورية الأميركية، لذا فإنها تشكل نقطة الضعف بالنسبة للولايات المتحدة.

فضلا عن ذلك، فان الأفضليات التي تتمتع بها الولايات المتحدة تتآكل بسرعة مع فقدانها لقاعدتها العلمية والتكنولوجية، وان انحدار العلم إشارة إلى انحلال ثقافي واسع، فالولايات المتحدة تفقد الاهتمام بالأسس -الرياضيات، والتصنيع، والاجتهاد في العمل، والتوفير- وتصبح مجتمعا متخصصا في الاستهلاك والراحة والتسلية. وهناك الكثير من الإحصائيات والتقارير التي تحذر من إمكانية فقدان الولايات المتحدة بشكل سريع لموقعها المميز كرائدة العلم في العالم. ففي عام ٢٠٠٤ يؤكد تقرير الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة، بان الصين خرجت ٦٠٠,٠٠٠ مهندس، والهند ٣٥٠,٠٠٠، والولايات المتحدة ٧٠,٠٠٠. وهذه الأرقام تعكس آفاق المستقبل، فأي أمل سيكون لدى الولايات المتحدة إذا كان مقابل كل مهندس أميركي مؤهل ١١ مهندسا صينيا وهنديا. علاوة على ذلك يوضح التقرير بان أي شركة يمكن أن تستخدم ٥ كيميائيين متحمسين وذوي تدريب عالٍ في الصين، أو ١١ مهندسا في الهند بتكلفة كيميائي واحد أو مهندس واحد في الولايات المتحدة.[2]

وعلى أساس هذا التصور والإدراك، يرجح زكريا أن موقف الولايات المتحدة المسيطر، وانتصارات البلاد التكنولوجية ارتكزت على ثلاث موجات مد كبيرة، كلها حدثت في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، فكانت الموجة الأولى هي الموجة التي دمرت كل دولة أخرى تقريبا في العالم، وتمثلت الموجة الثانية وهي المتصلة بالأولى في جيل من المهاجرين الذين تركوا أوروبا وعمروا الجامعات ومراكز الأبحاث، ومراكز الدراسات والأبحاث الخاصة الأميركية، أما موجة المد الثالثة الكبرى، فتمثلت في التمويل الحكومي الضخم. غير انه خلال العقدين الماضيين بدأت الموجات الثلاث التي حملت الولايات المتحدة إلى ذرى الابتكار في الضعف، وهذا بسبب نمو الدول الأخرى بسرعة، وتراجع تمويل الأبحاث والتطوير في ميدان العلوم التطبيقية بصورة حادة، وتراجع مركز جذب الولايات المتحدة للأشخاص

[1] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ١٦٣

[2] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص ١٨٠-١٨١

الأفضل والأكثر ذكاء من المهاجرين في العالم. ففي ثمانينيات القرن الماضي، كان نحـو ٧٥٪ مـن جميـع خريجي معهد التكنولوجية الهندي ينتهي بهم الأمر في الولايات المتحدة، ولكن في الـسنوات الأخـيرة، فان أقل من ١٠٪ من هؤلاء يتجهون إلى الولايات المتحدة.[1]

فضلا عن ذلك، وعلى الرغم مـن إن الجامعـات الأميركيـة مـصنفة كدرجـة أولى، إلا إن النظـام المدرسي فيها يعاني من أزمة، وان الطلاب يحققون نتائج سيئة في المواد العلمية والرياضيات لاسيما في التصنيفات العالمية عاما بعد عام.[2] فنسبة التعليم الثانوي والحصول على دبلوم تأهيلي، والتي وصلت إلى نحو ٧٥٪، وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الثامنة عشر من بين ست وثلاثين مرتبة، في حين وصـلت نسبة التعليم الثانوي في دول مثل كوريا الجنوبية إلى نحـو ٩٣٪، وفي نـوفمبر ٢٠٠٨، أصـدرت منظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية جدولا بترتيب الأنظمة التعليمية في الدول الصناعية الكبرى، وقـد اظهـر التقرير تدنيا ملحوظا في وضع الولايات المتحدة التي احتلت المرتبة التاسعة.[3]

أما النظام الصحي، فيتميز بكلفته الباهظة جدا، وعدم قدرتـه علـى تغطيـة كـل الأميركـيين، وان أظهرت إحصاءات مكتب التعداد الأميركي انخفاض النسبة المئويـة لعـدد الأفـراد الـذين لا يتمتعـون بالتأمين الصحي حيث كان عدد غير المؤمن عليهم صحيا ٤٧ مليون فرد، أي ما نسبته ١٥,٨٪ عام ٢٠٠٦، وانخفض إلى ٤٥,٧ مليون ما نسبته ١٥,٣٪ عام ٢٠٠٧، وعلى الرغم من هـذا التحـسن في معدلات التأمين الصحي، فانه تحسن طفيف غير ملحوظ.[4]

ومن المعوقات والكوابح أيضا، ما يتعلق بمشكلات تشظي حقيقية في الهوية الوطنية الأميركية كمـا حددها هنتنغتون.[5] إذ كشف عن نفسه هذا التشظي من خلال ظهور التعدد الثقافي والـوعي العرقـي والاثني.[6] فمنذ أواسط القـرن الماضـي، غـدت الولايـات المتحـدة مجتمعـا متعـدد الاثنيـات، متعـدد الأعراف، ذو ثقافة انكلو-بروتستانتية سائدة تدور في فلكها ثقافات فرعية عديدة، وفي نهاية القرن نفسه حدثت تطورات من شأنها إذا استمرت يمكنها أن تغير الولايات المتحدة إلى مجتمع انكلـو- هيـسباني* ،ثنائي ثقافيا ذي لغتين وطنيتين. وان القوة الدافعة لخلق الميل باتجاه الثنائية القطبية هو الهجرة من أميركا اللاتينية ولاسيما المكسيكية.[7] إذ فاق عدد المكسيكيين مرة ونصف عدد مهاجري أميركـا اللاتينيـة في عقد ١٩٩٠، وبلغ مهاجرو أميركا اللاتينية نحو مرة ونصف بالمقارنة مع إجمالي المهاجرين إلى الولايات

---

1 شلبي، السيد أمين: الجدل حول مستقبل... مصدر سابق ذكره ص ٣٦

2 زكريا، فريد: المصدر السابق ص١٨٤

3 عبد الله، أسامة: مصدر سابق ذكره ص ٢٤٤

4 المصدر نفسه ص٢٤١

5 هنتنغتون، صموئيل: من نحن... مصدر سابق ذكره ص ٢٥

6 المصدر نفسه ص٢٩

* أي المكسيكيون الذين يتحدثون اللغة الاسبانية.

7 المصدر نفسه ص٢٢٧

المتحدة بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠، وشكل ذو الأصل الاسباني ١٢٪ من عدد سكان الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ – ثلثهم من أصل مكسيكي–، وازدادوا بنحو ١٠٪ من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢، وأصبحوا أكبر عدد من السود، ويقدر أنهم سوف يشكلون قرابة ٢٥٪ من عدد السكان بحلول عام ٢٠٤٠، ولم تحدث هذه التغيرات بسبب الهجرة فقط، بل بسبب نسبة المواليد أيضا. ففي عام ٢٠٠٢ قدرت معدلات المواليد الجدد الإجمالية بـ ١,٨ عند البيض غير الهسبان، و١,٢ عند السود، ٣,٠ عند الهسبان.[1] وفي ضوء هذا يؤكد هنتنغتون، بان الولايات المتحدة أصبحت متعددة الأعراف. نحو ٦٩٪ بيض، ١٢٪ أسبان، ١٢٪ سود، ٤٪ من الآسيويين وسكان جزر المحيط الهادي، ٣٪ آخرون. وإنها متعددة الأديان، ٦٣٪ بروتستانت، ٢٣٪ كاثوليك، ٨٪ أديان أخرى، و٦٪ لا يعتنقون دينا.[2] وهذا ما يمثل تهديدا أكبر على الأمن الأميركي لأنها ستنعكس على التوازنات السكانية، وهذه بدورها ستؤثر على تطور الاستراتيجية الأميركية، لان الولايات المتحدة ستصبح مخترقة بهذه التباينات العرقية والدينية، مما يفقدها تماسكها الاجتماعي ومن ثم السياسي.

ومما تقدم فان الولايات المتحدة ليست في وضع يُمكنها من الاستمرار في البناء الإمبراطوري والبحث عن السيطرة، فصعود وانحدار الأمم كما توضح سابق له علاقة وثيقة بالقدرات والإمكانات العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والديموغرافية، والثقافية، والأنظمة التعليمية، والموارد الطبيعية، والأطر القانونية، والشرعية الدولية، وهذه الأمور صعبة المنال إلى حدٍ كبير على سيطرة قوة واحدة مهما تمتلك من مهارات، ومن ثم فان الولايات المتحدة تمر بمنعطف يؤثر على إدراكها الاستراتيجي، ومن ثم على سلوكها وأداءها العالمي وصياغاتها الجيوبوليتيكية.

ولكن على الرغم من هذه البيانات والأرقام التي سبق ذكرها، يرفض العديد من الباحثين المقارنة بين ما تمر به الولايات المتحدة حاليا، والظروف التي سبقت انهيار الإمبراطورية البريطانية، نظرا لان الولايات المتحدة تمتلك من مصادر القوة المتنوعة ما افتقدته بريطانيا في حينه.[3] ومنها :

- قدرة الاقتصاد الأميركي على تجاوز التأزم الاقتصادي الحالي، فالأزمة لا ترتبط بخلل أو قصور في المنظومة الاقتصادية الأميركية، ولكنها ترجع إلى سياسات يمكن إصلاحها بصورة سريعة وسهلة. وقد صاغت الإدارة الأميركية مجموعة من السياسات الكفيلة للنهوض بالاقتصاد الأميركي منها، تشجيع زيادة المدخرات، وزيادة الدورات التدريبية في مجال العلوم والتكنولوجية، وتطوير أساليب

---

[1] المصدر السابق ص٢٣٠
[2] المصدر نفسه ص٢٧
[3] عبد العاطي، عمرو: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٤

جديدة في استغلال الطاقة.[1] فضلا عما ضخته الحكومة الأميركية من أموال في السوق ساعد وبصورة واضحة عن انتعاش اقتصادي أميركي.

- إن مقارنة الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ بأزمة الكساد العظيم لعام ١٩٢٩، هي مقارنة غير صحيحة، فالناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة إبان الكساد العظيم انخفض بنحو ٥٠٪، بينما انخفض بنسبة ١,٤٪ عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.[2] لذا قُدّر الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في ذروة الأزمة لعام ٢٠٠٨ بنحو ١٤,٥ تريليون دولار بينما وصل في الصين إلى ٧,٨ تريليون دولار للعام نفسه. فضلا فان أي تداعيات تمس الناتج المحلي الإجمالي الأميركي ستمس الآخرين أيضا، ومن ثم يبقى التوازن الاقتصادي قائما.[3] لذلك فمن المحتمل أن تظل حصة الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي هي العليا إلى عدة عقود قادمة.[4] وبهذا تبقى الولايات المتحدة محرك النمو الاقتصادي العالمي.
- على الرغم من العجز في الحساب الجاري الأميركي، غير إن هناك فائضا عالميا من أموال التوفير وان الولايات المتحدة تبقى مكانا مستقرا وجذابا بصورة غير عادية للاستثمار فيه.[5] وهي بذلك تتمتع بقوة لا تضاهى في اختيار جيوبوليتيكي لرأس المال.[6]

- إن انهيار الدولار وإيجاد عملة بديلة عنه سيكون مشكلة للعالم بأسره، لأنه في ضوء ذلك سوف لا يكون هناك احتياطي نقدي عالمي.[7]
- على الرغم من إن الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة، فهذا يُعد عامل قوة لا ضعف بالنسبة للولايات المتحدة، لأنها الدولة المدينة الوحيدة التي تُقيم ديونها بعملتها.[8]
- إن قوة الولايات المتحدة الاقتصادية لا تزال صاحبة النفوذ الأكبر في المؤسسات الدولية الاقتصادية وغيرها، فاجتماع مجموعة دول العشرين في قمة واشنطن لعب الرئيس الأميركي ووكر بوش الدور الرئيس في وضع جدول أعماله، فهي لا تزال البلد الأكثر أهمية في العالم، وهي قادرة على استخدام نفوذها في جميع المجالات وفي كل القارات بطريقة غير ممكنة بالنسبة إلى أي قوة رئيسة

---

1 المصدر نفسه

2 فريدمان، جورج: العقد القادم أين كنا وإلى أين نحن ذاهبون، ترجمة نبيل جاويش، مؤلفات أجنبية، السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١ص١٧٠

3 الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص ٧٠

4 رايس، كوندوليزا: مصدر سابق ذكره ص ٣٢

5 زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٩١

6 بولار، مارتين: انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨) كانون الأول ٢٠٠٨ص ١٣٩

7 زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٦٣

8 براون، كريس: مصدر سابق ذكره ص ص٢٠٣-٢٠٤

أخرى.(١) فضلا عن تصاعد الخلافات بين الدول الأعضاء في مجموعة دول العشرين، نظرا لاتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية حول السياسات الأفضل لمعالجة الأزمة.(٢) مما افقد هذه المجموعة الفرصة للقضاء على الهيمنة الأميركية. فضلا عما تمتلكه الولايات المتحدة من نفوذ في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لاسيما في القوة التصويتية، فالولايات المتحدة تمتلك في صندوق النقد الدولي بمفردها ١٧,٨٢٪ تليها كل من ألمانيا واليابان بنسبة ٥,٥٥٪ لكل منهما، ثم فرنسا والمملكة المتحدة ٤,٩٩٪ كل على حدة، في حين تمتلك الدول النامية ٥٪ من القوة التصويتية، فماذا تفعل هذه النسبة أمام القوة التصويتية للدول المتقدمة والتي يبلغ مجموعها ٤١٪.(٣)

- إن مفهوم الفقر بمعناه الحقيقي في عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية من طعام وشراب وملبس ومسكن، هو مفهوم يُعدّ مختلفا عنه في الولايات المتحدة، ولا يمكن تطبيقه عند قياس معدلات الفقر الأميركي، فمستوى الفقر لدى الولايات المتحدة لا يقارن بالمعايير العالمية البسيطة التي تحدده بنحو دولار يوميا. فالفقر الأميركي هو فقر نسبي وليس فقرا مدقعا، وهذا الأخير لا ينطبق إلا على ٢,٥٪ من إجمالي سكانها. فالمشكلة الأساسية لمعظم الفقراء في الولايات المتحدة هي عدم كفاية الدخول لتغطية الاحتياجات والنفقات لكل أسرة.(٤)
- إن هذه الأزمة لم تؤثر كثيرا في القدر الاتفاقية العسكرية الأميركية إذ بلغت الميزانية العسكرية الأميركية في ذروة الأزمة المالية ٦٣٦ مليار دولار لعام ٢٠٠٩.(٥) فضلا عن ذلك فان تكلفة حربي أفغانستان والعراق معا -١٢٥ مليار دولار في السنة- تمثل ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، وقياسا بقوة هذا الناتج فأنها مبالغ زهيدة أو ممكنة التحمل.(٦)

ومما تقدم تظل الولايات المتحدة تتمتع بقدر من القوة لا تتمتع به أي دولة أخرى في النظام الدولي يؤهلها لأداء دور عالمي، لكنه في الوقت نفسه لا يؤهلها لأداء دور عالمي إمبراطوري قائم على السيطرة المطلقة، لان قدرة السيطرة الإمبراطورية تتجاوز الإمكانات والقدرات الأميركية المتاحة والكامنة، وهذا ما تبلور في الإدراك الاستراتيجي الأميركي، ومن ثم العزوف عن صياغة هكذا مبادئ.

1 زكريا، فريد: المصدر السابق ص١٩
2 أبو الخير، كارن: تحولات القوى... مصدر سابق ذكره ص ١٦٢
3 الأفندي، نزيرة: مجموعة العشرين والدول النامية... مصدر سابق ذكره ص٢٢
4 عبد الله، أسامة: مصدر سابق ذكره ص ٢٤٣
5 الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص ٧١
6 زكريا، فريد: المصدر السابق ص١٧٦

المبحث الثاني

مشهد المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية العالمية

القائمة على أساس التعددية القطبية

(فقدان السيطرة)

يقوم هذا المشهد على فكرة مؤداها: إن الولايات المتحدة سوف تقوم بصياغة مبادئها وإجراءاتها الجيوبوليتيكية لا على أساس الأحادية القطبية وإنما على أساس تعددية القوى والأقطاب في هيكلية النظام الدولي، وهذا يأتي نتيجة إدراكها الاستراتيجي بان عناصر قوتها أصبحت لا تؤهلها للقيام بهذا الدور الأحادي، وفي الوقت نفسه يأتي من إدراك إن مكانة وقوة عناصر القوى الأخرى ستزداد وترتفع مما يؤدي إلى أن تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى في النظام الدولي، مما يفقد أي منها ميزة الانفراد أو السيطرة، ولتغدو الولايات المتحدة في ضوء هذا قوة من بين عدة قوى عظمى.

المطلب الأول

فرص تحقق المشهد

تعرف التعددية القطبية **Multi-polarity**' بأنها توزيع إمكانات القوة على عدد من الدول أو المحاور أو التكتلات سواء كانت متساوية القدرات أم غير متساوية، ولها أيضا القدرة التامة للسيطرة على الأحداث الدولية في مختلف المناطق الإقليمية.[1] بمعنى إن مقدرات القوة لم تعد متمركزة في قطب واحد، وحتى قطبين اثنين، ولكنها باتت موزعة بين مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار شبه متكافئ تقريبا.[2]

لذا يرى البعض إن التطورات سوف تقود إلى تحول النظام الأحادي الحالي في المستقبل إلى نظام متعدد الأقطاب بعد تمكن بعض الدول الكبرى من تطوير عناصر قوتها وقدراتها، وردم الهوة التي بينها وبين الولايات المتحدة.[3] وفي ضوء هذا يبرز مفهوم تحول القوة، من خلال إن الدولة المسيطرة تبدأ في فقدان سيطرتها لصالح طرف آخر، يحدث بالأساس بسبب التغيرات التي تطرأ على الإمكانات القومية لكل من القوتين المتراجعة والصاعدة، شريطة إن توجد حالة من عدم الرضا الشديد عن الوضع الدولي

---

[1] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص١٦٣

[2] علام، مصطفى شفيق: مصدر سابق ذكره ص ٣٢١

[3] توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص١٦٣

القائم من قبل الدول الصاعدة. ووفقا لـ"اورجانسكي" فانه يمكن تقسيم الفاعلين الدوليين إلى أربعة فئات طبقا لمعياري المقدرات، ودرجة الرضا عن الموقع في النظام الدولي السائد، وهي: دول قوية وراضية، ودول قوية وغير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية. ويرى اورجانسكي إن الفئة الثانية -القوية غير الراضية- هي الأكثر تهديدا للقوة المهيمنة في النظام الدولي، والأكثر حرصا على السعي نحو تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية.[1]

وعلى أساس هذا، فان قيام التعددية يكون نتيجة قيام الدول القوية وغير الراضية عن النظام الحالي، نتيجة تحول في قدرات القوة، فتراجع مكانة وقوة الولايات المتحدة يقابله نهوض وارتفاع مكانة وقوة القوى الأخرى كالصين وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي واليابان والهند، مما يؤدي إلى تقارب تأثيرات هذه القوى في النظام الدولي، فالصعود المتواصل لهذه القوى إنما يحدث على حساب قوة وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة. وهذا ما عبر عنه الخبير الاسترالي "ليزلي جليب" في مجلة الشؤون الخارجية الأميركية، في مايو-يونيو٢٠٠٩، حيث عدّ إن أساس قوة الولايات المتحدة هو قوتها التنافسية وتماسكها السياسي، ويجب ألا يكون هناك شك عند هذه النقطة في إن كلا منهما يكمل الآخر، غير إن كل إمبراطورية عظمى تنهار في النهاية من الداخل. ويستطيع المرء أن يرى بالفعل الولايات المتحدة قد بدأت في الانحدار في قيادتها ومؤسساتها وفي بنيتها التحتية المادية والبشرية، وفي الطريق إلى أن تصبح قوة بين عدة قوى عظمى.[2]

وهذا ما أشار أليه زكريا بـ"إن معظم القوى الكبرى ستشهد تنامي أدوارها في العالم... فالصين والهند تتحولان إلى لاعبين كبيرين في منطقتيهما وما وراءها. وروسيا انتهت من مرحلة التأقلم التي تلت نهاية الاتحاد السوفياتي وهاهي تزداد قوة، وعدائية أيضا. وبالرغم من إن اليابان ليست من بين القوى الصاعدة إلا أنها الآن أكثر استعدادا للإفصاح عن آرائها ومواقفها أمام جيرانها. وأوروبا تتصرف في المسائل التجارية والاقتصادية بقوة وتصميم هائلين... جميع هذه القوى تأخذ لنفسها مساحة أكبر في الساحة الدولية من المساحة التي كانت كل واحدة منها تشغلها في الماضي".[3] ويضيف "إن حقيقة أن القوى الجديدة أصبحت أكثر حزما في التشديد على مصالحها هي الحقيقة الأساسية في عالم ما بعد أميركا".[4] لذا فان "توزيع القوة في جميع المستويات الأخرى -الصناعية، المالية، التعليمية، الاجتماعية، الثقافية- يتحول بعيدا عن الهيمنة الأميركية. وهذا لا يعني إننا ندخل عالما معاديا لأميركا، لكننا ننتقل إلى عالم ما بعد أميركا، عالم يحدد معالمه ويرسم توجهاته الكثير من الأشخاص في الكثير من الأمكنة".[5]

---

[1] علام، مصطفى شفيق: المصدر السابق ص ص٣٢٢-٣٢٣

[2] شلبي، السيد أمين: من الحرب الباردة إلى البحث... مصدر سابق ذكره ص ٣٥

[3] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٦١

[4] المصدر نفسه ص٥٥

[5] المصدر نفسه ص ٢٨

ويتوصل "ايمانويل طود" إلى هذا الاستنتاج نفسه، بان الولايات المتحدة لم تعد الأمة الكبرى كما كانت في السابق وان نظامها يعاني أزمة. وان التوازن العالمي في تحول حيث الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب، وان عودة الولايات المتحدة إلى مصاف "قوة كبرى من بين قوى أخرى لا رجعة فيه".[١] وهذا ما أشار أليه والتز بان الأحادية القطبية أصبحت تُمهد الطريق نحو التعددية القطبية.[٢]

ولذلك أكد تقرير المخابرات الأميركية لعام ٢٠٠٨، والذي تضمن تقييما لما قد تتركه الأحداث الدولية من تأثير على الولايات المتحدة خلال ١٥ إلى ١٧ عاما المُقبلة. بان العالم بدأ يتحول إلى ساحة متعددة الأقطاب مع تنامي قوى دولية أخرى في مقدمتها الصين وروسيا الاتحادية وبدرجة أقل الهند والبرازيل.[٣]

وفي ضوء هذا، يحتمل أن تواجه الولايات المتحدة منافسه شديدة من الدول الكبرى الأخرى في مناطق تهم الولايات المتحدة، وقد تحاول بعض الدول الكبرى الأخرى مساندة طرف إقليمي يسعى للهيمنة.[٤] واستنادا إلى الحقائق الراهنة فان القوى الكبرى التي يحتمل أن تشترك في نظام التعددية القطبية هي الصين، والهند، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، إلى جانب الولايات المتحدة. وقد تتغير هذه القائمة في المستقبل إذا ظهرت دول كبرى جديدة كالبرازيل، أو إذا ضعفت إحدى الدول الكبرى كروسيا.

١- الصين:-

تقع القارة الآسيوية في قلب الجدل الدائر حول مستقبل النظام الدولي، ونمط توزيع القوة بداخله. وقد ذهبت العديد من الآراء إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون "قرنا آسيويا" بامتياز، في ظل صعود قوى آسيوية كبرى مثل الصين والهند.[٥] وأكثر المعبرين عن هذا الرأي هو الدبلوماسي والباحث الآسيوي "كيشور محبوباني" في عنوان كتابه "نصف الكرة الآسيوي... الانتقال المحتم للقوة العالمية نحو الشرق".[٦] وهذا الاتجاه ما صرح به رئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق توني بلير بقوله " إن مركز الجاذبية العالمية ينتقل إلى الشرق، وبالنسبة ألينا في أوروبا والولايات المتحدة فان مثل هذا التغيير بالغ التأثير، ولا أعتقد إننا نستوعب الآن منعكساته وآثاره علينا... عندما تتأمل في حركة التصنيع في الصين والهند التي تبلغ أربعة أضعاف حجمها في الولايات المتحدة، وان سرعتها تبلغ خمسة أضعاف ما تشهده الولايات المتحدة، فانك تدرك حجم ما نتحدث عنه هنا. نحن على أهبة الدخول إلى حقبة جديدة من

---

[1] نقلا عن، الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص٦٩
[2] ليتل، ريتشارد: توازن القوى... مصدر سابق ذكره ص ٢٨١ الهامش
[3] الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: المصدر السابق ص٦٦
[4] زاد، زلماي خليل: الاستراتيجية الكبرى... مصدر سابق ذكره ص ٣٥
[5] حلمي، نادية: التنافس الإقليمي من منظور الصين، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣)يناير ٢٠١١ص٧٠
[6] شلبي، السيد أمين: من الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص ٣٥

علاقات القوة[1]. وقد أكد هذا الرأي مجلس المخابرات الأميركية في تقريره الاستشرافي لعام ٢٠٠٥، والذي رأى بـ"أن الظهور المرجح للصين والهند -وغيرها بالمثل- كلاعبين عالميين رئيسيين، على غرار بزوغ ألمانيا الموحدة في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة القوية في أوائل القرن العشرين – سيحول المشهد الجيوسياسي، بما سيترك من آثار تنطوي على احتمالات دراماتيكية، كتلك التي حدثت في القرنين السابقين... فان القرن الحادي والعشرين قد يُعيد الزمن الذي تبرز فيه آسيا مستقلة بذاتها بقيادة الصين والهند- إن مزيجا من نمو اقتصادي عالٍ مستدام وتوسع في القدرات العسكرية وتعداد سكاني ضخم سيكون أساس الصعود السريع المتوقع لقوة هذين البلدين الاقتصادية والسياسية... وما لم يحدث انقلاب مفاجئ لعملية العولمة أو أية انتفاضات كبرى في هذين البلدين فان صعود هاتين القوتين الجديدتين أمر يقيني في النهاية... إن العولمة ستتخذ طابعا غير غربي بصورة متزايدة. وبحلول عام ٢٠٢٥ يمكن أن تعادل العولمة في الذهن الشعبي آسيا الصاعدة، لتحل محل ارتباطها الحالي بعملية الأمركة **Americanization**".[2]

وعلى أساس ذلك فان هناك اتفاقا نسبيا بان شرق آسيا ولاسيما الصين منها تُعدّ المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة على الصعيد العالمي. وهذا ما أشار أليه التقرير السابق بـ"إن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا، وإنها ستكون قوة عسكرية رائدة في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر".[3] لهذا أكد بريجنسكي بان الصين هي " القوة العظمى التالية المحتملة في العالم".[4]

وقد قارن كيسنجر بين انبعاث الصين في القرن الحادي والعشرين، بانبعاث ألمانيا في القرن التاسع عشر.[5] إذ نتج عن الصعود الألماني وتسارع معدل النمو الاقتصادي حدوث تحول في هيكل توزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية في أوروبا في ذلك الوقت لصالح ألمانيا، ومن ثم تزايد طموحاته الإقليمية وعدم رضاها عن التوازن الإقليمي القائم، وهو ما أدى إلى دخول المنطقة في تنافس إقليمي شديد، وسباق تسلح، وإعادة بناء التحالفات الإقليمية، انتهت إلى تطور معضلة أمنية كبرى ثم نشوب الحرب.[6] وهذا ما قد يتطابق والصعود الصيني الحالي.

---

[1] نقلا عن، الحروب، خالد: مصدر سابق ذكره ص ٣٣
[2] مجلس المخابرات القومي الأميركي: مصدر سابق ذكره ص ص٤٦-٤٩
[3] نقلا عن، عبد العاطي، عمرو: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٣
[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ٣١
[5] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ١٣٤
[6] فرحات، محمد فايز: الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١ص١٣

لذلك فان الصين قوة طامحة، وهي أكثر الدول الكبرى تذمرا واستياءً من الأمر الواقع.[١] فصعودها يعد أحد النماذج لتوجيه القوى الصاعدة من أجل تغيير توازن القوى العالمي بأشكال يمكن أن تأخذ منحى خطيرا.[٢]

إذن ما مقومات هذا الصعود الصيني؟ إن الصين تمتلك العديد من المقومات وعناصر القوة التي تؤهلها لأداء دور القوة العظمى. فحجمها السكاني يجعل الولايات المتحدة تبدو كالقزم، فعدد سكانها يبلغ ١,٣ مليار نسمه ، أي أربعة أضعاف حجم عدد سكان الولايات المتحدة.[٣] أي أن عدد سكان الصين يمثل ٢٢٪ من إجمالي سكان العالم.[٤] فضلا عن أنها دولة واسعة المساحة يُمكّنها من امتلاك ثروات طبيعية هامة، إذ تبلغ مساحتها ٩,٦ ملايين كيلو مترا مربعا.[٥]

وعلى المستوى الاقتصادي، فان بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية أصبح مثار اهتمام وموضع دراسة، وهذا ما دفع أستاذ التاريخ نيل فيرغسون، بان يصف هذا الواقع الجديد، بأنه نهاية لعصر السيطرة والصعود الغربي، في مقابل أكبر وأسرع ثورة صناعية شهدها العالم تجري على ارض الصين، والتي من المقرر أن تتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم بحلول العام ٢٠٤٠، ثم تمت إعادة النظر في هذا التقرير نظرا لسرعة الصعود الصيني، وأصبح التاريخ المقدر هو ٢٠٢٧.[٦]

فمن أهم هذه المؤشرات الاقتصادية، إن الصين ومنذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين وحتى اليوم، كان لديها معدلات نمو سنوية عالية من ٧٪ إلى ٩٪، مما أدى إلى مضاعفة إجمالي ناتجها القومي إلى ثلاثة أضعاف بطريقة لافتة للنظر.[٧] فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي أثرت سلبا في معظم الاقتصادات المتقدمة في العالم، فقد واصلت الصين معدلات نموها العالية، محققة نموا بلغ ٩,١٪ لعام ٢٠٠٩، كما وصل إجمالي ناتجها القومي في العام نفسه إلى ٩,٠٥ تريليون دولار، منتزعة بذلك المركز الثاني من اليابان كأكبر اقتصادات العالم، ومزيحتها إلى المركز الثالث.[٨] وقد أشار "بن برنانكي" رئيس البنك المركز الأميركي في محاضر له في نوفمبر ٢٠١٠، "بان مجمل أنتاج الاقتصادات الصاعدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ قد زاد بنسبة ٤١٪ عما كان في بداية عام

---

[1] زاد، زلماي خليل: الاستراتيجية الكبرى... مصدر سابق ذكره ص ٤٢

[2] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٦٦

[3] المصدر نفسه ص٩٩

[4] محمد، خديجة عرفة: الصين وأمن الطاقة.. رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦ص٥٦

[5] علام، مصطفى شفيق: مصدر سابق ذكره ص ٣٢٤

[6] أبو الخير، كارن: تحولات القوة... مصدر سابق ذكره ص ص ١٥٩-١٦٠

[7] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ص١٢٧- ١٢٨، كذلك ينظر

- أبو الخير، كارن: آسيا وملامح نظام عالمي جديد.. تقديم، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٤٥

[8] أيوب، مدحت: مصدر سابق ذكره ص ٩٦

٢٠٠٥، وقد بلغت الزيادة نسبة ٧٠٪ في الصين، ونحو ٥٥٪ في الهند. أما في الاقتصادات المتقدمة فقد كانت الزيادة تتجاوز ٥٪، لقد تجاوزت الاقتصادات الصاعدة الأزمة المالية بسهولة ولكن آثارها كانت كارثية على الدول المتقدمة".[1]

كما إن الصين قد ساهمت وفي عام ٢٠٠٧، في النمو العالمي بنسبة أكبر من مساهمة الولايات المتحدة. وهي المرة الأولى التي تنجح فيها إحدى الدول بتحقيق ذلك منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، وتفوقت على الولايات المتحدة كأكبر سوق مستهلكين في العالم في عدة فئات جوهرية.[2] وبلغت استثمارات الصين الخارجية المباشرة في اقتصادات الدول الأخرى ٥٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩، لتحتل المرتبة الخامسة عالميا، بعد أن كانت تشغل المرتبة الثانية عشرة في قائمة أكبر المستثمرين في العالم. ووصل حجم صادرات الصين في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,١ تريليون دولار، لتتقدم على الولايات المتحدة -واحد تريليون-، واليابان -٥٨٠ مليونا-.[3] وكما أوضحت الإحصاءات زيادة الصادرات الصينية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ بنسبة ٣٥٪ عن نوفمبر ٢٠٠٩، كما زادت وارداتها بنسبة ٣٨٪، كما إن الفائض التجاري ارتفع إلى ٢٢,٩ مليار دولار مسجلا ثالث أعلى معدل خلال عام ٢٠١٠، وكان نصيب الولايات المتحدة ١٦,٧ مليار دولار في صورة عجز في ميزانها التجاري خلال نوفمبر ٢٠١٠. وإذا تمت مقارنة إجمالي الفائض التجاري السنوي للصين بالعجز الأميركي، يبين عجزا للولايات المتحدة يقدر بأكثر من ٦٣٢ مليار دولار مقابل فائض للصين يتجاوز ١٨٦ مليار دولار.[4]

وتبوأت الصين الصدارة الاقتصادية كأكبر مركز صناعي في العالم، وأكبر منتج للصلب، والغازات الدفيئة، فضلا عن كونها أكبر سوق للسيارات في العالم، وأكبر شريك تجاري حاليا للاقتصاديات الصاعدة الأخرى مثل الهند والبرازيل.[5] والصين هي أكبر منتج للفحم والفولاذ والاسمنت في العالم. وهي أكبر سوق للهواتف النقالة في العالم. وفي العام ٢٠٠٥ كانت الصين تعمل على تنفيذ مشاريع مساحتها ٢٨ مليار قدم مربع، أي ما يزيد عن خمسة أضعاف ما كان يجري إنشاؤه في الولايات المتحدة. وفي ذروة الثورة الصناعية كانت بريطانيا تُدعى ورشة العالم، لكن هذا اللقب أصبح ملكا للصين اليوم. إنها تصنع ثلثي ما ينتجه العالم من آلات النسخ، أو أفران المايكروويف، وأجهزة تشغيل أقراص DVD، والأحذية. فضلا عن ذلك كانت الصين تنتج ٢٠٠ مكيف هوائي في السنة الواحدة عام ١٩٧٨، وفي عام ٢٠٠٥ أنتج البلد ٤٨ مليون مكيف هواء وفي الوقت الحالي تصدُر الصين في اليوم

---

[1] نقلا عن، أبو الخير، كارن: تحولات القوة... المصدر السابق ص ١٥٩

[2] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٣

[3] الشيخ، نورهان: روسيا.. الشريك الطبيعي للصين، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٩٢

[4] الأفندي، نزيرة: الصين ومأزق مجموعة العشرين، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٣٩

[5] أبو الخير، كارن: آسيا... المصدر السابق ص٤٥

الواحد أكثر مما صدّرته في العام ١٩٧٨ بأكمله.[1] وان أكبر الشركات في العالم من حيث المبيعات صينية، والمصانع التي تحتل المراتب الأولى في لائحة المصانع الكبرى توجد كلها في الصين.[2] كما إن المدن العشرين الأسرع نموا في العالم موجودة في الصين جميعها.[3]

علاوة على ذلك فان الصين تمتلك أكبر احتياطي نقدي في العالم،إذ بلغ احتياطياتها من النقد الأجنبي ٢,٢٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩، حيث زادت خلال ستة أشهر فقط في العام نفسه بمقدار ٣١٨ مليار دولار.[4] أي تمتلك الصين من هذه الاحتياطيات أكثر بنسبة ٥٠٪ مما تمتلكه اليابان، وبثلاثة أضعاف من ممتلكات الاتحاد الأوروبي بأكمله.[5]

وزيادة على المؤشرات السابقة، فان الصين ومنذ عام ٢٠٠٣، تقدمت على اليابان كثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة.[6] وهذا ما أدى إلى تعاظم النفوذ الصيني في أسواق النفط، حيث أبرمت علاقات شراكة شاملة في مناطق النفط الرئيسة في العالم، ليضعها في مركز مميز في سباق الطاقة العالمي.[7] وحلت الصين مكان الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للعالم في النحاس، وأصبحت الصين أكبر مستوردي العالم لخام الحديد منذ عام ٢٠٠٢ بأجمالي واردات تزيد على ١٥٠مليون طن، وتستورد البوكسيت والالومين لصناعة الالومنيوم التي تبلغ نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي ٢٤٪.[8]

لذلك أصبح الصعود الاقتصادي الصيني يشكل عامل ضغط على علاقاتها الإقليمية والدولية لاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية. فالنمو الاقتصادي السريع يحتمل أن يزيد قوة الصين الصلبة والناعمة على حدٍ سواء.[9] ليترجم في النهاية إلى علاقات قوة في النظام الدولي وبما يحقق الأهداف والمصالح الصينية.

أما على مستوى القدرات العسكرية، برهنت الصين على إن تطورها الاقتصادي الكبير، ونموها السريع، قد انعكس على بناء قدرات عسكرية متطورة. إذ زادت القدرات الاقتصادية والعلمية المتنامية للصين من إمكانية تحديث هذه القوة العسكرية وتطويرها.

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص١٠١-١٠٢
[2] المصدر نفسه ص٢٦
[3] المصدر نفسه ص١٠١
[4] علي، مغاوري شلبي: مصدر سابق ذكره ص ٨٣
[5] زكريا، فريد: المصدر السابق ص ١٠٣
[6] فريدمان، توماس: العالم مسطح... مصدر سابق ذكره ص ٤٤٨
[7] علي، مغاوري شلبي: المصدر السابق ص٨٥
[8] أيوب، مدحت: مصدر سابق ذكره ص ٩٧
[9] ناي، جوزيف: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ١٣٤

فإنفاق الصين العسكري بلغ ٨٤,٩ مليار دولار لعام ٢٠٠٨، أي بزيادة نسبتها ١٠٪ بالأسعار الحقيقية على ما كان عليه عام ٢٠٠٧، فنسبة الزيادة بلغت ٥,٦ مليار دولار.[١] وقد ارتفعت هذه النسبة لعام ٢٠١٢، إلى ١١,٢٪ كما خصصتها الحكومة الصينية للميزانية العسكرية.[٢] غير إن المستوى الفعلي للإنفاق العسكري الصيني، يخضع لكثير من الجدل والنقاش، حيث إن باحثين غربيين يجعلون الرقم أعلى من الميزانية العسكرية بـ ٤٠-٧٠٪، ويقترح بعض المحللين في الاستخبارات الأميركية رقما يبلغ ضعفي- ثلاثة أضعاف الميزانية.[٣] فبينما تعلن الحكومة الصينية إن ميزانيتها العسكرية لا تتجاوز ٧٠مليار دولار، تقرر الولايات المتحدة إن نفقات الدفاع الصينية قد وصلت إلى ١٥٠مليار دولار.[٤] وفي ضوء هذا الإنفاق العسكري الصيني، كانت الصين عام ٢٠٠٨، البلد الثاني الأعلى إنفاقا في العالم وذلك للمرة الأولى.[٥]

وبموازاة ذلك، فان الصين ظلت أكبر المستوردين للسلاح في العالم منذ عام ٢٠٠٢.[٦] وشكلت روسيا الاتحادية المصدر الرئيس لأسلحتها، حيث ورّدت نحو ٩٢٪ من الواردات الصينية. ولاغرو في إن قدرة الصين في الحصول على الأسلحة والتكنولوجية العسكرية من روسيا الاتحادية كانت السبب الرئيس لتطوير القدرات العسكرية الصينية، إذ تمكنت الصين خلال السنين الخمسة عسرة الماضية من ردم هذه الفجوة التكنولوجية تقريبا بفضل وارداتها من الأسلحة.[٧]

وفي ضوء هذا الاستيراد العسكري، زادت الصين من قدرتها على نقل قواتها البحرية والجوية معا إلى خارج حدودها، عن طريق شراء المعدات الروسية المتطورة، واستقدام العلماء العسكريين الروس لمساعدتها على زيادة إنتاجها المحلي من المعدات المتطورة.[٨] وهذا ما انعكس على تطور الصناعة العسكرية الصينية ومحاكاتها للمنظومات الروسية والغربية المتقدمة. ومن ذلك البدء في بناء طرد بحري يحاكي مثيله الروسي "فارياج" الذي اشترته الصين في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وصنع طائرتين منافستين لطائرات "ميج٢٩" الروسية، وهما طائرتا "جي-١٠" و"إف إس -١"، وتقليد الصين الطائرة المقاتلة الروسية من طراز "سو-٢٧" و"سو-٣٣" التي أطلقوا عليها اسم "جي- ١٥".[٩]

---

1 فريمان، سام بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٨٣
2 عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت www.bbcarbbic.com
3 فريمان، سام بيرلو وآخرون: المصدر السابق ص٢٨٤ الهامش
4 عبد السلام، محمد: القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٦١
5 فريمان، سام بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٦٦
6 ويزمان، سايمون وآخرون: عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في التسلح ونزع السلاح ٢٠٠٩... مصدر سابق ذكره ص ٤٤٦
7 المصدر نفسه ص ص٤٥٥-٤٥٦
8 زاد، زلماي خليل: الاستراتيجية الكبرى... مصدر سابق ذكره ص ص ٤١-٤٢
9 الشيخ، نورهان: روسيا.. الشريك... مصدر سابق ذكره ص ص٩٢-٩٣

فضلا عن عمل الصين على تطوير تكنولوجية الفضاء والتكنولوجية التي تعتمد على الانترنيت.[١]
ويشير تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام ٢٠١١، إلى انه أصبح من الواضح إن الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في طريقها لأن تفقد احتكارها لأنواع مهمة من تكنولوجية الدفاع لصالح الدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين، فالأخيرة تتجه باطراد إلى عبور الفجوة في مجال التكنولوجية العسكرية مع الغرب.[٢]

علاوة على عمل الصين لبناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات، فجاء إعلان الصين في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٩، من عزمها إقامة قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة، ليشكل هذا الإعلان جرس إنذار للقوى الغربية. وكانت الصين قد أرسلت عدة مدمرات حربية إلى الخليج في أكبر وجود بحري صيني في المنطقة. وقد أتى الإعلان في سياق جهد صيني لتطوير قوتها البحرية، بما يمكنها لأول مرة في تاريخها من نشر أسطولها في المحيطات البعيدة بشكل يمكن معه حماية خطوط نقل النفط المستورد من أفريقيا ومنطقة الخليج العربي. وعليه فان هذا الإعلان الصيني عن إقامة هذه القاعدة العسكرية في خليج عدن، ما هو إلا سعي لإكمالها سلسلة نقاط الارتكاز البحري لها في المحيط الهندي، امتدادا من سواحل ميانمار إلى خليج عدن على طول سواحل المحيط الهندي، إذ أقامت الصين نقاط ارتكاز لأسطولها في المحيط الهندي في ميانمار وسريلانكا، وباكستان. وعلى الرغم من إن هذه النقاط ليس قواعد عسكرية دائمة، ولكنها توفر للأسطول الصيني تسهيلات من خلال المنشآت البحرية التي أنشأتها الصين في تلك البلاد.[٣]

وبذلك فان حصول الصين على قدرة بحرية كبيرة في المحيطات يمكن أن يضعف الثقة في قدرات القوات الأميركية على مواصلة أداء دورها كضامن نهائي للسلام والاستقرار في المنطقة. لان قدرة القوات البحرية الصينية على عبور المناطق البحرية الحيوية، وخطوط المواصلات الاستراتيجية، مثل بحر الصين الجنوبي، ومضيق ملقا، بصورة متكررة وبأعداد ضخمة، من شأنه أن يغير التصورات الإقليمية، ويثير المخاوف والقلق، مما قد يضطر الكثير من الدول الآسيوية إلى تغيير نواحي مهمة في سياساتها الأمنية، وتسريع وتيرة برامج التسلح على نحو لا يخدم المصالح الأميركية، مما يؤدي إلى تعديلات كبيرة في حجم القوات الجوية والبحرية الأميركية في المنطقة أو في توزيعها، أو في كلا الأمرين معا.[٤] وبذلك فان اتساع عمل الأسطول الصيني ليشمل المحيط الهندي بأكمله. يؤهل الصين على تحدي السيطرة

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٣١
[2] أبو الخير، كارن: تحولات القوة... مصدر سابق ذكره ص ١٥٩
[3] سليم، محمد السيد: واقع ومستقبل التحالفات... مصدر سابق ذكره ص ص ٥٢-٥٣
[4] سوين، مايكل دي: الصين، في زلماي خليل زاد (محرر)، مصدر سابق ذكره ص٢٣٠

الأميركية على المياه في المستقبل سواء الإقليمية أو العالمية بسبب هذه القوة البحرية المتنامية مما يخلق تنافس كبير على السيطرة البحرية بينهما.

فضلا عن ذلك، فان عدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلى ٢,٥ مليون جندي، ليشكل الجيش الأكبر عالميا من حيث القوة العددية. ولا تأتي أهمية القوة العددية من حجم القوات النظامية فقط، فالقوة البشرية المؤهلة للخدمة العسكرية في الصين من الرجال فقط تتجاوز ٣٠٠ مليون نسمة، يصل منهم نحو ٩ملايين سنويا إلى سن التجنيد الإجباري. وعلى الرغم من أن مسألة الأعداد قد فقدت الكثير من تأثيراتها في ظل تطور نظم التسلح الحديثة، واعتماد الجيوش على القوات الجوية، وفي ظل وجود الأسلحة النووية، فان القوة العددية للجيش الصيني لا تزال موضع اهتمام.[١]

وهناك أيضا الترسانة النووية الصينية التي تزداد نموا وتحسنا. إذ يقدر بان الصين تمتلك ترسانة نووية تناهز ١٨٦ سلاحا نوويا صالحا للاستخدام يمكن حملها أساسا من خلال صواريخ باليستية وطائرات. كما يشك بأنه يوجد في الاحتياط بعض الرؤوس الحربية الإضافية ما يرفع المخزون الإجمالي إلى ٢٤٠ رأسا حربيا. لذلك يعتقد إن الصين تمتلك الآن أسلحة نووية تزيد عما تملكه فرنسا والمملكة المتحدة.[٢] وتقدر الاستخبارات الأميركية، بان الصين ربما تبني "ما يصل إلى خمس غواصات نووية مزودة بصواريخ باليستية من فئة JIN".[٣] لذلك تحدث التقرير السنوي للبنتاغون عن القوة العسكرية الصينية، الصادر في آب/ أغسطس ٢٠١٠، بان هناك أربعة مجالات للتطورات العسكرية الصينية المقلقة، وهي: الصواريخ الباليستية متوسطة المدى القادرة على إصابة أهداف برية وبحرية، والغواصات القتالية الجديدة، وامتلاك نظم تسليح وتكنولوجيات متقدمة في مجال الدفاع الجوي، فضلا عن حيازة طائرات مقاتلة حديثة مثل سوخوي ٢٩.[٤]

إن التطور في القدرات العسكرية الصينية، لم يأت من فراغ وإنما جاء انعكاس لإعادة صياغة العقيدة العسكرية الصينية وتطويرها. ليتحول التوجه الاستراتيجي الصيني من قوة قارية تحتاج إلى قوات برية ضخمة لمواجهة الأخطار المحدقة بحدودها الداخلية، إلى قوة قارية وبحرية معا لديها مجموعة متشعبة من الاحتياجات الأمنية المحلية والخارجية. وليتجلى هذا التحول في العقيدة العسكرية من خلال التركيز على المتطلبات الآتية[٥]

---

[1] عبد السلام، محمد: القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٦١

[2] كايل، شانون ن وآخرون: القوى النووية في العالم، في التسلح ونزع السلاح لعام ٢٠٠٩... مصدر سابق ذكره ص ص ٥٤٦-٥٤٧

[3] المصدر نفسه ص٥٥٠

[4] عبد السلام، محمد: المصدر السابق ص ٦١

[5] سوين، مايكل دي: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢٢-٢٢٣

١. تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين، لاسيما من خلال حصولها على أسلحة متطورة تقنيا، وقدرتها على إيضاح مبادئها خارج حدودها.
٢. التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للولايات المتحدة واليابان ودول شرق آسيا والهند.
٣. الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجدي باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها الاقتصادية والعسكرية.
٤. تعزيز النفوذ العسكر والدبلوماسي في الأراضي الاستراتيجية المجاورة التي تطالب بها الصين، والقدرة على الوصول أليها، ومنها بحر الصين الجنوبي، والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية في المحيطات في حال نشوب نزاع.
٥. تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية، وحالات عدم الاستقرار الحدودية ذات الأسباب العرقية.

ولتنفيذ هذه المتطلبات فان العقيدة العسكرية الصينية ترتكز على المفاهيم المركزية للحرب المحلية، والدفاع النشط في الأطراف، والاستخدام السريع للقوة خارج الحدود. وترتكز هذه المفاهيم بدورها على عدة مبادئ استراتيجية وأساليب قتالية صينية جديدة مثل التعريف الموسع "للحدود الاستراتيجية" ومفاهيم "الردع الاستراتيجي" و"أخذ زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى".[١]

أما على مستوى العلاقات السياسية الخارجية ودرجة السلوك والفاعلية الصينية، فقد أثار كيسنجر بان الصين ستتمكن من "إثبات" رأيها في مصالحها الوطنية. وهذا يعني إعادة تحديد الصين للقواعد التي تحكم النظام العالمي بما يضمن المصالح والأهداف الصينية، إذ ذكر بان " الثقل في شؤون العالم ينتقل من المحيط الأطلسي... إلى المحيط الهادي، إن أسرع الدول نموا اليوم هي في آسيا، وهي تمتلك قدرات متزايدة لإثبات مصالحها الوطنية وفقا لتصوراته الخاصة".[٢] وما يؤكد هذا القلق هو تصريح وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" في مؤتمر قمة الآسيان في تايلاند تموز/ يوليو٢٠١٠، بان الولايات المتحدة تعود ثانيتا إلى آسيا إلا تعبيرا عن القلق الأميركي إزاء تأثير الصعود الصيني في مكانة الولايات المتحدة في هذا الإقليم. ويمتد القلق الأميركي على مكانتها ليشمل المشاركة الصينية النشطة في القضايا المطروحة على الأجندة الدولية، وفي المؤسسات الدولية لاسيما في الأمم المتحدة، لان الصين عضوا دائما في مجلس الأمن والذي يتمتع بحق النقض مما يسمح له بإجراءات معينة لوقف أو عكس القضايا المعنية المطروحة على طاولة هذا المجلس. وحتى تلك التي كانت ساحة خالصة للولايات المتحدة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ولتصبح الصين شريكا عالميا أساسيا في التعامل

[1] المصدر السابق ص٢٢٣
[2] نقلا عن، روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ص٣٧٥-٣٧٦

مع أهم القضايا والمشكلات الدولية، مثل قضية تغيير المناخ. فضلا عن دورها في دول مجموعة العشرين لمواجهة الأزمة المالية العالمية.(١) إذ شهد عام ٢٠٠٩ مساهمة الصين في زيادة رأسمال صندوق النقد الدولي، وكذلك صندوق النقد الآسيوي بـ٥٠، و ٣٨، مليار دولار على التوالي ثم ٢٥ مليار لشركات نفط روسية، مع تنوع القروض والمساعدات للشركات والحكومات في القارتين اللاتينية والأفريقية.(٢)

ووفقا لذلك أخذت الصين تجهر بنيتها إعادة تحديد الترتيبات السائدة مع تأكيدها على السياسة السلمية. ووفقا لتأكيد دورية صينية بارزة في الشؤون الخارجية، يجب أن "تبادر الصين وتشارك بفاعلية في إصلاح النظام الدولي وإعادة هيكلته بحيث يعكس مصالح الصين ومطالبها بشكل أفضل. وبخلاف ذلك فإنها ستنأى بنفسها عن النظام الدولي أو يسيطر عليها الآخرون، وتجبر على تحدي الأمر الواقع".(٣) وهذه الحقيقة أكد عليها الرئيس الصيني "هو جينتاو" بحديثه عن "عالم منسجم" تعيش فيه دول مختلفة الاتجاهات متعاونة في سلام. لكن حقيقة العالم المنسجم الذي تحدث عنه الرئيس الصيني ما هو إلا رد ولو جزئي على الموقف الأميركي الذي يوصف بأنه موقف "مسيطر".(٤) وهذا ما أشار أليه الرئيس الصيني السابق "مين" بقوله "تعارض الصين سياسة الهيمنة وسياسات القوة في أي صورة من صورها".(٥)

ولينعكس هذا الرفض الصيني للأحادية القطبية من خلال تحركات الصين الخارجية الإقليمية والعالمية للحد من هذه الهيمنة، ومن ثم إنشاء نظام جديد لا يرتكز على قطب واحد وإنما قائم على أساس التعددية القطبية. لهذا سعت الصين إلى تقوية الحوار والشراكة الاستراتيجية مع روسيا الاتحادية وبما يخدم مصلحة الطرفين، ويحد من النفوذ الأميركي المتزايد في آسيا الوسطى وشرق آسيا والشرق الأوسط. فضلا عن تأكيد هذا الحوار والشراكة بأنه يطالب بنظام متعدد الأقطاب ورافض لاستمرار السيطرة الأميركية.

وعلى أساس هذه الرؤى المشتركة فان العلاقة الاستراتيجية بين الصين وروسيا أخذت تصبح أوثق من علاقة الولايات المتحدة بأي منهما.(٦) ليفتح هذا الإدراك الاستراتيجي للمصالح المشتركة علاقات متميزة من خلال توقيع المعاهدة الأمنية بين روسيا الاتحادية والصين عام ١٩٩٦، وذلك خلال زيارة الرئيس الروسي الأسبق يلتسن للصين.(٧) وعلى أساسها أصبحت العلاقات تعاونية، وحُلت النزاعات الحدودية، وقلصت القوات العسكرية لكلا الجانبين على الحدود، وتوسعت التجارة، وكل واحد أوقف تصويب الصواريخ النووية ضد الأخر. فضلا عن ذلك فان وزراء خارجية كلا البلدين بحثا قضية

---

[1] أيوب، مدحت: مصدر سابق ذكره ص ٩٧

[2] الأفندي، نزيرة: الاقتصاد الدولي... مصدر سابق ذكره ص ٥٢

[3] نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ص١٧٨-١٧٩

[4] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ٣٧٦

[5] مين، جيانج تسه: مسيرة الصين صوب الألفية الجديدة، في إدارة تحديات المستقبل... مصدر سابق ذكره ص ٩٩

[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ١٧٣

[7] الشيخ، نورهان: روسيا الشريك... مصدر سابق ذكره ص ٩٤

المصالح المشتركة ومواجهة الأصولية الإسلامية، وأكثر من ذلك فقد وجدت الصين في روسيا بأنها المزود الرئيس للأسلحة من خلال شراء الأسلحة والمعدات الحربية والتكنولوجية التي تتضمن الدبابات والطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل بعيدة المدى وصواريخ ارض- جو.(١)

وان التطور الملموس في هذا العلاقات الصينية- الروسية، نبع من تقارب مصالح الدولتين في منطقة آسيا الوسطى، لمواجهة وأضعاف النفوذ والمصالح الأميركية فيها، فهذه المنطقة تعدّها روسيا جزءا من مجالها الحيوي، وتشترك الصين مع دولها في حدود تصل إلى سبعة ألاف كيلو متر، فضلا عن المصالح الاقتصادية. وتتفق الدولتان على وجوب التصدي للنفوذ الأميركي المتصاعد فيها. ليثمر التعاون بين الدولتين بتفعيل منظمة شنغهاي* للتعاون الإقليمي عام٢٠٠١، والتي ضمت إلى جانب الصين وروسيا كلا من كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وحصلت كل من الهند وباكستان وإيران على عضوية مراقب عام ٢٠٠٥. واتجهت المنظمة إلى عد أمن آسيا الوسطى يشكل أمن اوراسيا كلها، وان التهديد الأساس لأمنها ينبع بصورة رئيسة من الحركات الانفصالية والإرهاب والتطرف الديني.(٢) وقد أعلن في نهاية ٢٠٠٦، عن السعي لتوحيد القوات الجوية بين الدول الأعضاء كخطوة أولى على طريق تشكيل تحالف عسكري مشترك، لتعلن هذه المنظمة نيتها في منافسة حلف الأطلسي، وهي الفكرة التي عملت روسيا الاتحادية طويلا لتحقيقها عبر إقامة مثلث استراتيجي بين روسيا- الصين- الهند.(٣) مرجحين إن يتبلور هذا التحالف من خلال المنظمة في شكل كامل في غضون المدى القصير، وقد ربط بعض المحللين ذلك بالمناورات العسكرية التي أجرتها روسيا مع الصين والهند خلال شهر آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.(٤) فضلا عن المناورات المتميزة التي جرت بين الصين وروسيا عام ٢٠٠٩، لتكون المناورات الكبرى بين البلدين.(٥)

وبذلك مثلت منظمة شنغهاي آلية للتطويق والاحتواء المضاد للتحرك الأميركي من خلال دوائر جيوبوليتيكية متتابعة تتجه محاورها الأساسية إلى إيران، ثم إلى الدائرة العربية النفطية، ثم إلى جمهوريات آسيا الوسطى، ثم إلى دائرة البحر المتوسط، وهي الآلية التي تؤكد إن القوى الآسيوية لا يمكنها قبول نظام دولي يدور حول مركز واحد.(٦)

---

[1] دوغلاس، فايث ج: القرار والحرب... مصدر سابق ذكره ص ٤١٩

* تم إعلان إنشاء منظمة شنغهاي في ١٥ حزيران/يونيو٢٠٠١، لتحل محل مجموعة شنغهاي للدول الخمس، أو خماسي شنغهاي، والتي كانت تضم روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، والتي أخذت الصين زمام المبادرة بالدعوة لإنشائها عام ١٩٩٦. للمزيد ينظر: مظلوم، جمال: التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل ٢٠٠٦ص٦٠-٦١

[2] مظلوم، جمال: التعاون الصيني- الروسي... مصدر سابق ذكره ص ص٦٠-٦١

[3] الحيالي، نزار إسماعيل وعبد الحميد الموساوي: مصدر سابق ذكره ص ٥٧

[4] مظلوم، جمال: المصدر السابق ص٦١

[5] الشيخ، نورهان: المصدر السابق ص ٩٥

[6] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص ١١١

ولم تقف الشراكة على هذا المستوى بين الصين وروسيا، بل حاول البلدين تطوير آلية عمل مشتركة بينهما، من خلال تأسيس نواة عمل مؤسساتي دائم لدول "البريكس*" الخمسة، من خلال القمة التأسيسية التي عقدتها هذه الدول في مدينة ايكاترنبورج الروسية في حزيران/ يونيو٢٠٠٩، بما يمكن من خلاله أن يؤشر إلى تبلور معالم نظام عالمي قد يكون أكثر تعددية وأقل أحادية تجد فيه هذه الدول موطئ قدم لطموحاتها بعيدا عن السيطرة الأميركية على مقدرات النظام الدولي وفاعليته. لتحدد مجموعة البريكس خلال تلك القمة التأسيسية ثلاثة أهداف مرحلية تسعى لانجازها في المرحلة الراهنة تتعلق جميعها بالاقتصاد الدولي الذي يُعد العنصر الحيوي في مؤشرات القوة، وتتلخص هذه الأهداف في الحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية، وإنهاء اعتماده كعملة مرجعية وحيدة مع الذهب في المعاملات الدولية، إلى جانب إدماج العملتين الروسية والصينية -الروبل واليوان- في سلة العملات المرجعية لصندوق النقد الدولي، وإيجاد عملة مرجعية بديلة من خارج العملات الوطنية. وإدخال أصلاح على النظام النقدي العالمي يضع حدا لسيطرة مراكز القرار الحالية بما يمنح دورا متناميا للقوى الخمس الصاعدة، وينقل مفاتيح القرار الاقتصادي الدولي نحوها.[1] لذا فان هذه الأهداف المطروحة، كان الهدف منها تجريد وانتزاع آليات السيطرة الأميركية الاقتصادية، ومن ثم إنهاء سيطرتها تدريجيا.

وفي ضوء هذه التفاهمات، فقد أخذت العلاقات الصينية- الروسية أبعاد أكبر وأعمق، إذ زادت روسيا من كميات النفط التي تصدرها إلى الصين، وقد أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي "ايجور سيتشين" بان بلاده "مستعدة لتلبية كافة احتياجات الصين من الغاز". بينما توفر الصين لروسيا ضمانات مالية وقروض لتحديث قطاع النفط الروسي، حيث وصلت استثمارات الصين بنحو ١٢مليار دولار في قطاع النفط الروسي. زيادة عما يشهده التبادل التجاري بين البلدين ليشهد وثبة ملحوظة من ١٠,٧مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى ٦٠مليار دولار عام ٢٠١٠، لتحتل الصين المرتبة الثانية بين شركاء روسيا التجاريين. كما زادت الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي لتصل إلى مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٢ مليار دولار في السنوات القادمة. فضلا عن صفقات الأسلحة الروسية إلى الصين -كما ذكرنا سابق-، فالصين تمثل السوق الرئيس للسلاح الروسي، وتستأثر وحدها بما يزيد على ٥٠٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية التي تعدّها روسيا أحد أهم مصادر الدخل القومي، إلى جانب تدريب

* أول ما أطلق على مجموع هذه الدول اسم البريك، وهو التجمع الذي يضم كل من البرازيل، وروسيا والهند والصين، (BRIC)، وبانضمام دولة جنوب أفريقيا أطلق عليها اسم بريكس. ويعد جيم أونيل رئيس البحوث الاقتصادية بمؤسسة "جولدمان سوكس" أول من ابتكر مصطلح بريك عقب أحداث ١١ أيلول، حيث عدّ إن التجمع= = الذي يضم هذه الدول يمثل تعبيرا عن مفهوم "العولمة الجديدة". وهو مفهوم يبتعد عن الفهم الأميركي والغربي المطلق إلى بُعد أكثر قبولا من جانب أطراف متنوعة على مستويات متعددة، ابتداء من الأوضاع الاجتماعية إلى تلك الفلسفية، مرورا بالهيكل الاقتصادي. ينظر في ذلك، الأفندي، نزيرة: الاقتصاد الدولي بين التأرجح الأوروبي والاقتصادات الصاعدة، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٨٠)، ابريل ٢٠١٠

[1] علام، مصطفى شفيق: مصدر سابق ذكره ص٣٢٦

الضباط الصينيين في المعاهد العسكرية الروسية. علاوة على اتفاقهما على إنشاء آلية بينهما للتشاور في الشؤون الأمنية ذات الحساسية العالية.(١)

لذلك فان هناك تفاهم مشترك وتنسيق واضح بين البلدين حول مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وقد أكد رئيسا روسيا الاتحادية السابق "ديميتري ميدفيدف"، والصين "هو جينتاو"، خلال لقائهما الأخير في بكين في ٢٧ أيلول/ سبتمبر٢٠١٠، اتفاق وجهات نظر الدولتين ومواقفهما حول مجموعة من القضايا الدولية والإقليمية، منها مشكلات التنمية العالمية، والتغيرات المناخية، ودور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والموقف من كوريا الشمالية.(٢) فضلا عن موقفهما الأخير المشترك من الأزمة السورية، واستخدامها للفيتو في مجلس الأمن تجاه عدم تمرير مشروع قرار أميركي ضد سوريا عام ٢٠١٢.

علاوة على التوافق حول الملف النووي الإيراني الأنموذج الواضح للتفاهم بين البلدين، حيث يتفردان الموقفان الصيني والروسي بعدّهما الأكثر تعاطفا مع إيران وتفهما لموقفها في تحد واضح للإرادة الأميركية. صحيح إن الموقف الروسي أوضح كثيرا من الموقف الصيني بحكم إن روسيا هي الطرف المعني أساسا بالملف النووي الإيراني، لكونها الشريك الأساس لإيران، ومصدر تزويدها بالتكنولوجية النووية، إلا إن تأييد الصين الفعلي لإيران لاسيما في المحافل الدولية لا يقل عن الدعم الروسي لها. فكل من الصين وروسيا تؤيدان من حيث المبدأ حق إيران في امتلاك تكنولوجية نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حسم الجدل حول هذا الملف. وعقب تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، عارضت الدولتان فرض عقوبات شديدة على إيران حيث تريان أنه من غير المناسب فرض حظر شامل على التعامل مع إيران، وان هذا سيؤدي بالضرورة إلى تعقيد أكثر للموقف. كما ترفض الدولتان تماما أي تلويح باستخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران، وتؤكدان ضرورة استمرار الإدارة الدبلوماسية لهذا الملف.(٣) وما يعزز هذا الموقف، هو الرفض الصيني للعقوبات الأميركية القاضية بعدم استيراد النفط الإيراني، بسبب الاعتماد الصيني الكبير على هذا النفط، حيث تزود إيران الصين بحوالي ١٣٪ من إجمال وارداتها من النفط.(٤)

لهذا أحدث تزايد أهمية الصين وتعافي روسيا الاتحادية توافقا جيوبوليتيكيا جديدا للقوة، غير موجه علنا نحو الولايات المتحدة مثل التحالف الصيني- السوفياتي القديم، وإنما تحركه المصالح الإقليمية والعالمية المتماثلة فضلا عن الرغبة المشتركة بـ "قصقصة أجنحة أميركا المفرطة الامتداد".(٥)

---

[1] حمودة، عمرو كمال: مصدر سابق ذكره ص ٥٢
[2] الشيخ، نورهان: روسيا الشريك... مصدر سابق ذكره ص ٩٤
[3] المصدر السابق
[4] علي، مغاوري شلبي: مصدر سابق ذكره ص ٧٤
[5] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ١٧٧

ومن التحركات الصينية المضادة للهيمنة الأميركية، هو انطلاق الصين - كحال روسيا- من فكرة مؤداها انه يجب على الولايات المتحدة أن يصيبها الضعف وان تصبح القوى الإقليمية الأخرى أقوى منها، إذا ما كان يتعين أن تتحول بنية النظام الدولي الحالي من القطب الواحد إلى التعددية القطبية، وخير وسيلة إلى ذلك هو النقل السري لتقنيات الأسلحة التي تتسم بالحساسية مادام الثمن الذي تدفعه الصين مقابل ذلك ليس باهظا. لذلك أصبحت الصين المصدر الرئيس للتقنية النووية والصاروخية للدول الساعية للحصول على هذه القدرات، ولاسيما الدول المعادية للولايات المتحدة. ومنها تكثيف دعم الصين لبرنامج كوريا الشمالية النووي والصاروخي. فضلا عن اعتقاد الولايات المتحدة بان الصين تزود إيران بالأسلحة التقليدية وبأسلحة الدمار الشامل.

وزيادة على ذلك، فان تواصل نمو القوة الصينية السريع يؤدي إلى توثيق الروابط الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية مع منطقة الباسفيك الآسيوي، مما يعزز مصالح التنمية داخل الصين وخارجها والتي تؤيد قيام درجة أكبر من التعاون مع الدول المجاورة، لذا فقد اعتمدت الصين بدرجة أكبر على صلاتها الاقتصادية أكثر مما تعتمد على قوتها العسكرية للوصول إلى غاياتها الاستراتيجية.[1] وهذا ما صرح به الرئيس الصيني "هو جينتاو" بأنه "لا يمكن أن تصبح آسيا مزدهرة بدون الصين. فالتاريخ يثبت وسوف يستمر في إثبات إن الصين قوة نشطة تدفع في اتجاه التنمية الآسيوية".[2] وهناك أمثلة تدعم وجهة النظر هذه: في الفلبين يشكل الصينيون ١٪ من السكان ويتحكمون بقرابة ٦٠٪ من الاقتصاد، في اندونيسيا يشكل الصينيون ٣٪ من السكان ويسيطرون على ٧٠٪ من الاقتصاد، ويلعب الصينيون دورا مشابها في جنوب شرق آسيا.[3]

لذلك فان النمو الاقتصادي الصيني أخذ يدفع من تأثير الصين على الإقليم واحتمال أن تعمل على تأكيد هيمنها الإقليمية التقليدية فيه. وان ابرز ما تحقق في هذا الاتجاه، هو توقيع الصين عام ٢٠٠٤ اتفاقا مع رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) حول إقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٢، إلى جانب الاتفاق على خطط لتعميق العلاقات الأمنية والتكنولوجية العسكرية، مما يعطي مزيدا من الثقل الصيني في المنطقة على حساب القوى الإقليمية الأخرى.[4] وهذا ما يؤدي إلى إنشاء "مجال اقتصادي صيني أكبر".[5]

---

1 سوين، مايكل دي: مصدر سابق ذكره ص ٢٣٣
2 نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار ... مصدر سابق ذكره ص ١٤٣
3 المصدر نفسه ص١٩٦
4 الفقي، سنيه محمود: رابطة الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٩)، يناير ٢٠٠٥ ص ص٢٥٢-٢٥٣
5 بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص ١٤٤

وظهرت الصين أكثر براعة في استخدام دبلوماسيتها، ففي عام ٢٠٠٧، أجرت مناورات عسكرية مشتركة مع الآسيان.(١) فالصين تدرك إن تكامل المنطقة لا يعني التكامل الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل التكامل السياسي والأمني أيضا. وفي الوقت نفسه تدرك أيضا انه لكي تحوز على ثقة دول المنطقة وتؤدي الدور الذي ينبغي لأمة كبيرة أن تنهض به في المنطقة، يتعين عليها الاندماج في مجتمع المنطقة على كافة الأصعدة، وان تحدد بالاشتراك مع الدول الأخرى خطة موحدة وتتبعها. حتى لا تثير مخاوف هذه الدول من النمو الصيني.

إن السعي الصيني نحو تمتين هذه الروابط الاقتصادية والسياسية والعسكرية- الأمنية، مع دول المنطقة، ما هو إلا انعكاس لرؤية الصين للقواعد الأميركية وامتداد علاقاتها العسكرية والأمنية في آسيا، من اليابان، مرورا بكوريا الجنوبية وتايوان واستراليا، وصولا إلى باكستان ثم إلى آسيا الوسطى، وملاحظة كيف إن ذلك يشكل طوقا شبه دائري حول الصين. وليس هناك من قوة قادرة على إعاقة النهوض الصيني وتطلعاتها الإقليمية غير الولايات المتحدة.(٢)

ولم تقتصر تحركات الصين على هذا الأساس الإقليمي فحسب، بل عملت على تمديد تحركاتها لتصبح عالمية ولتتنافس مع الولايات المتحدة لاسيما في القارتين الأفريقية وأميركا اللاتينية، فعلى المستوى الأفريقي، أصبح التنافس بين الصين والولايات المتحدة على الإمدادات النفطية، فالصينيون هم لاعبون جدد مستعدون وقادرون على دفع مبالغ طائلة للولوج إلى المصادر النفطية، كما أنهم يقدمون قروض ومنح إلى البلدان المنتجة للنفط.(٣) دون شروط وقيود، كالحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان، وترى الولايات المتحدة إن ذلك يأتي من ضمن نزعة صينية أوسع لاحتكار الوصول إلى الموارد الطبيعية وإرساء علاقات تجارية تقوم على استغلال موارد أفريقيا من دون أي وعد بتطوير محتمل، ومع إقصاء الولايات المتحدة من مجمل العملية.(٤) ففي نيجيريا أكبر منتج للنفط في أفريقيا أخذت الصين تقدم المساعدة لها في إقامة مشروع لتكرير النفط مع تقديم أسلحة خفيفة وإصلاح السكك الحديدية. واستطاعت الصين إن تضع موطئ قدم لها في كل من انغولا والغابون والسودان وغينيا الاستوائية. وفي السودان تمكنت الصين أن تحل محل الولايات المتحدة التي خرجت منها منذ عام ١٩٩٥. وحظيت الصين باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية تذهب إلى الصين. كما تمكنت شركة النفط الوطنية الصينية من شراء ٤٠٪ من أسهم شركة النيل الأعظم في السودان. وقامت شركة سينوبك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ١٥٠٠ كم لنقل الإنتاج

---

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٢٥
[2] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ٣٧٨
[3] توفيق، سعد حقي: مستقبل تأثير النفط... مصدر سابق ذكره ص ٣٨
[4] روس، دنيس: المصدر السابق ص٣٧٨

السوداني إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر. وهناك استثمارات نفطية لشركات صينية في التشاد أيضا. فضلا عن التنافس على خليج غينيا الغني بالنفط. وان هذا الاختراق الصيني للنفوذ الأميركي في مناطق تمركز النفط في أفريقيا جاء نتاج إدراك استراتيجي قائم على إحلال النفوذ الصيني في مناطق يضعف فيها الدور الأميركي. فتقوم الصين بتوريد السلاح لدول القارة بعد رفض الولايات المتحدة تصدير السلاح لها. واستطاعت الصين من أن تقيم منتدى التعاون الصيني– الأفريقي الذي أنشئ بمبادرة من بكين عام ٢٠٠٠، والذي يضم ٤٦ دولة افريقية، والذي اسقط ١,٢ مليار دولار من ديون القارة.[(١)]

كما اندفعت الصين نحو أميركا اللاتينية في الاستثمارات والشراكة التجارية، وتقديم القروض لفنزويلا والبرازيل والأرجنتين والإكوادور، في مجال استكشاف النفط.[(٢)] وفي عام ٢٠٠٤ بدأت الصين تنافس الولايات المتحدة في التنقيب عن النفط في فنزويلا وكندا.[(٣)] فضلا عن جولة الرئيس الصيني جينتاو في أميركا الجنوبية حيث زار خلالها البرازيل والأرجنتين وعدد آخر من الدول ووقع خلالها على عقود يصل حجمها إلى ١٠٠مليار دولار، وهذا ما دفع إلى زيادة مساهمة الصين في مشاريع الطاقة في هذه الدول وجاء التحرك الصيني في منطقة،[(٤)] يحكمها مبدأ مونرو منذ عام ١٨٢٣.

وفي ضوء ما تقدم، فان القلق الأميركي ينشأ من أن تسير الصين في الطريق الذي سلكته اليابان في ثلاثينيات القرن العشرين، فعندما زادت الأخيرة من قوتها الاقتصادية والعسكرية في الإقليم خلق ذلك تضاربا حتميا في المصالح مع الولايات المتحدة، ولم تتم إدارة هذا الصراع سلميا، فكانت النتيجة نشوب حرب دموية في الإقليم.[(٥)] وهذا ما أشار أليه عالم السياسة روبرت جيلبين، بأنه عندما تزداد قوة أمة ما فإنها "ستُغرى لمحاولة زيادة سيطرتها على محيطها. فمن أجل زيادة أمنها الخاص، ستحاول توسيع سيطرتها السياسية والاقتصادية والإقليمية. وستحاول تغيير النظام الدولي كي يتوافق مع مصالحها الخاصة".[(٦)]

وبذلك فان الصين بدأت تمتلك عناصر قوة متعددة، من المحتمل أن تؤهلها في المستقبل من أداء دور قوة عظمى تنافس على قمة الهرمية الدولية، فهي القوة السُكانية الأولى، وثاني قوة اقتصادية، وذات

[1] توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص ٤٩ وكذلك ينظر،
- علي، خالد حنفي: النفط الأفريقي.. بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦ ص٨٩

[2] حسين، عدنان السيد: قضايا دولية... مصدر سابق ذكره ص ٩٠

[3] فريدمان، توماس: مصدر سابق ذكره ص ٤٤٩

[4] توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص٥٠

[5] عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص ١٨٤

[6] نقلا عن، زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٢١

إمكانات عسكرية متنامية، فضلا عن المستويات النامية للقوة التكنولوجية، وان مجموع هذه القـوى زاد من تحركات الصين الإقليمية والعالمية لمنافسة الولايات المتحدة في هرمية النظام العالمي.

٢- الهند :-

تنبعث الهند كقوة رئيسة، وسيزداد نشاطها باطراد في آسيا محاكيا الـسياسة التقليديـة الـتي اتبعتهـا المملكة المتحدة، الذي هدف إلى السيطرة على المنطقة الواقعة بين سنغافورة وعدن.(١) لذا يرى "كـابلان" إن الهند لديها ما يجعلها قوة عالمية بارزة، ومن أهم مؤشرات القوة لديها هو إن الهند من الديموقراطيات الراسخة بما مكنها من ترسيخ دعائم الاستقرار المجتمعي.(٢) أي إن نظامها الديموقراطي يسمح لها بأداء هذا الدور.

كما إن الهند هي ثاني أكبر دولة من حيث السكان، إذ يبلغ عدد سكانها نحو ١,١ مليار نسمة، مما يمثل كتلة بشرية هائلة.(٣) ويُقدر أن يصل عام ٢٠٢٥ إلى ١,٣ مليار نسمة.(٤) في حين تبلغ مساحة الهند ٣,٣ ملايين كيلو متر مربع.(٥)

أما على المستوى الاقتصادي، فان الهند تشهد ازدهارا اقتصاديا أفضى إلى تزايد معـدلات نموهـا، على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم لاسيما الدول المتقدمة، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي للهنـد عـام ٢٠٠٩ نحـو (١,٣١٠,١٧٠) تريليـون دولار، بمعـدل نمـو بلـغ ٨,١٪ بتقـديرات العـام ٢٠١٠.(٦)

ودفع ازدهار الهند على المستوى الاقتصادي بان يتوقع أن تصبح الهند أكبر رابع دولة على المستوى العالمي في استهلاك الطاقة عقب الولايات المتحدة والصين واليابان، إذ يمثل النفط أكثر مـن ٩٠٪ مـن احتياجات الطاقة الهندية.(٧) فالهند تحتل حاليا المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم حيـث تستهلك ما نسبته ٣,٧٪ من الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الـرئيس علـى الطاقة مرتين بحلول عام ٢٠٣٠. كما من المتوقع أن طلب الهند على النفط بمعدل ٢,٩٪ سـنويا حتـى العام ٢٠٣٠.(٨)

---

[1] كيسنجر، هنري: هل تحتاج ... مصدر سابق ذكره ص ١١٠

[2] كابلان، روبرت: الرياح الموسمية.. المحيط الهندي ومستقبل القوة الأميركية، ترجمة محمد بسيوني عبد الحليم، مؤلفات أجنبية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١ص١٧١

[3] علام، مصطفى شفيق: مصدر سابق ذكره ص ٣٢٣

[4] لوفابفر، مكسيم: مصدر سابق ذكره ص ١٣٨

[5] علام، مصطفى شفيق: المصدر السابق ص٣٢٤

[6] المصدر نفسه ص٣٢٥

[7] كابلان، روبرت: المصدر السابق ص ١٧١

[8] توفيق، سعد حقي: التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٤٣) تموز- كانون الأول ٢٠١١ص ص٧-٨

أما على المستوى العسكري، فان الهند من القوى النووية في العالم، إذ يشير كتاب سيبري إن الهند تمتلك ترسانة تضم نحو ٦٠- ٧٠ سلاحا نوويا صالحا للاستخدام.(١) كما بلغت نسبة الإنفاق العسكري الهندي عام ٢٠٠٨، ٠,٣٠مليار دولار، ما نسبته ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لتحتل بذلك المرتبة العاشرة من حيث الإنفاق العسكري الأعلى.(٢)

فضلا عن ذلك فان الهند هي ثاني أكبر مستورد للأسلحة في المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لتحديث قدرتها العسكرية بصورة شاملة، حيث استحوذت على ٧,٢٪ من الواردات العالمية، وربما تصبح السوق الأكبر لصادرات الأسلحة في السنين القادمة.(٣) إذ تخطط لشراء المزيد من الطائرات المقاتلة من طراز "سوخوي سو- ٣٠" من روسيا بهدف تعزيز قدرتها القائمة ورفعها. وهي تخطط أيضا لشراء طائرات مروحية هجومية ربما تكون من طراز طائرات "الأباتشي" الأميركية، فضلا عن عدد من مروحيات النقل. كما أطلقت الهند مؤخرا غواصة تعمل بالطاقة النووية، زيادة على سعي الهند إلى امتلاك القدرة على تصنيع حاملات طائرات.(٤) وهذا جاء من رؤية الهند لتوسيع نطاق عمل أسطولها البحري ليشمل المحيط الهندي بأكمله. وهذا ما قامت به من خلال مد نطاق عمل أسطولها إلى مضيق ملقا. كما مدت نطاق عمل أسطولها إلى الخليج العربي.(٥)

ويبلغ تعداد القوات المسلحة الهندية نحو ١,٣ مليون فرد، وهو ما يقترب من عدد أفراد الجيش الأميركي، غير إن القوات الهندية ليست ضخمة إلى الحد الذي تلتهم معه الجزء الأكبر من التمويلات المخصصة لها للإنفاق على الطاقة البشرية وحدها.(٦)

فضلا عن ذلك، فان الهند مهيأة لان تصبح قائدة في مجال التقانة، فباستطاعة الثورة المتوقعة في التقانة العليا -التي تنطوي على تقارب التقانات المستقبلية (Nano-bio) وتقانة المعلومات والموارد- أن تعزز تطلعات الهند، فهي تستثمر في بحوث أساسية في هذا الميدان ولها مكانة قوية تؤهلها لان تصبح رائدة في عدد من المجالات.(٧)

أما على المستوى الخارجي، فان علاقات الهند تشهد انفتاحا يوصف بأنه استراتيجي، حيث جاء التطور الأكبر لهذه العلاقات في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠٨، حينما وقع رئيس الوزراء الهندي مع

---

[1] كايل، شانون ن وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٥٥٠
[2] فريمان، سام بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٦٤
[3] ويزمان، سايمون وآخرون: عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في، التسلح ونزع السلاح لعام ٢٠٠٩... مصدر سابق ذكره ص ٤٥٩
[4] أوهانلون، مايكل: قوتان عالميتان تسعيان بمسؤولية إلى تحديث جيشيهما، مواجهة متخيلة بين الصين والهند، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(٣) يناير/فبراير ٢٠١٠ص ٨٧
[5] سليم، محمد السيد: واقع ومستقبل التحالفات... مصدر سابق ذكره ص ٥٢
[6] أوهانلون، مايكل: المصدر السابق ص٨٧
[7] مجلس المخابرات القومي الأميركي... مصدر سابق ذكره ص٤٩

رئيس وزراء اليابان "الإعلان الياباني- الهندي حول التعاون الأمني"، وهو ثالث اتفاق امني توقعه اليابان منذ المعاهدة الأمنية الأميركية- اليابانية عام ١٩٥١، وقد أثنى الإعلان على " الإدراك المتماثل بين الدولتين للبيئة الإقليمية الأمنية الناشئة". ولما كانت اليابان قد وقعت إعلانا مماثلا مع استراليا عام ٢٠٠٧، فقد عدّ ذلك بمثابة تكوين كتلة استراتيجية بين اليابان والهند برعاية الولايات المتحدة في مواجهة الصين.[١] فضلا عن علاقات الهند المتميزة مع الولايات المتحدة.

وعلى أساس ما تقدم تمتلك الهند من عناصر ومقومات القوة الذي يتيح لها هامش واسع من الحركة والتأثير على النظام الدولي لأداء دور يتناسب وتلك الإمكانيات، بل لتكون أحد الأقطاب المرشحة في نظام التعددية القطبية.

٣- روسيا الاتحادية:-

دلت حقائق التاريخ بان روسيا قد تخبو في حقبة تاريخية معينة، لكنها تنهض من جديد في حقبة أخرى.[٢] فالرغبة الجامحة في التوسع، ونيل مكانة الدولة العظمى، كانتا صفتان ملازمتان للتاريخ الروسي.[٣] لذلك فان روسيا تمتلك تراثا تاريخيا إمبراطوريا، فضلا عن امتلاكها العديد من عناصر القوة الذي يؤهلها لأداء الدور المؤثر في النظام الدولي.

وبعد تغلب روسيا على إشكالية هويتها، تقدم نفسها كلاعب دولي مستقل مُبعدة نفسها عن الغرب، محاولة أداء دور قوة عظمى تحت ظروف معاصرة جديدة.[٤] لتحاول أن تصبح في ضوءها لاعبا ثابتا موثوقا في توازن القوى العالمي.[٥]

ومن أهم متغيرات القوة التي أعادت إلى روسيا مكانتها الدولية، بل والسعي الحثيث للوصول إلى قوة عظمى، هو وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة كرئيس في روسيا عام ٢٠٠٠*، والذي ساهم في تصاعد السلطوية والقومية الروسية.[٦] ليظهر بوتين إن شخصيته الأمنية- المخابراتية ساعدته في إعادة صياغة الدور الروسي كخلفية طبيعية لروسيا السوفياتية، من خلال سياساته الخارجية التي فتحت آفاقا كبيرة لروسيا في إعادة ترتيب أوراقها الاستراتيجية وتجديد تحالفاتها العسكرية والاقتصادية.[٧] وليقود بوتين بذلك " سياسة خارجية يمكن مقارنتها بالسياسة التي انتهجها القياصرة، تجني التأيد الشعبي لرسالة

---

[1] سليم، محمد السيد: المصدر السابق ص ٥٠

[2] تود، ايمانويل: مصدر سابق ذكره ص ١٦٩

[3] الحيالي، نزار إسماعيل وعبد الحميد العيد الموساوي: مصدر سابق ذكره ص ٤١

[4] أبو عامود، محمد سعيد: روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨١) يوليو ٢٠١٠ ص١٠٩

[5] تود، ايمانويل: المصدر السابق ص ١٦٩

* أعيد انتخابه في انتخابات عام ٢٠١٢.

[6] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ٦٤

[7] يوسف، أيمن طلال: روسيا البوتنية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠-٢٠٠٨، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨) كانون الأول ٢٠٠٨ص٩٠

روسيا وتسعى إلى الهيمنة على دول الجوار حيث لا يمكن إخضاعها. وهي تنطوي بالنسبة إلى القوى الأخرى على توليفة من الضغوط والإغراءات، والتناسب بين ما يمكن تحقيقه بالصبر والحرص، والتلاعبات الحذرة بميزان القوى".[١]

ليكشف هذا عن عزمه لإعادة هيكلة الاستراتيجية الروسية على نحو جديد، وبما يؤمن استعادة تأثيرها الدولي، ليؤكد بـ" إن الخيار الوحيد أمام روسيا هو خيار دولة قوية وواثقة من نفسها".[٢] بل ذهب إلى وصف انهيار الاتحاد السوفياتي بأنه أكبر كارثة جيوبوليتيكية في القرن العشرين.[٣]

ليتبلور من خلال هذا الإدراك السابق عن المكانة الروسية، رؤية جديدة قائمة على عدة مبادئ استراتيجية عرفت باسم "مبدأ بوتين" سعى من خلاله إلى[٤] :

١. التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، ولكن ليس على حساب السياسة الخارجية.
٢. العمل على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمة واحدة.
٣. العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط.
٤. عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.
٥. إذا استمر توسع حلف الناتو شرقا فان روسيا ستسعى إلى دعم الترابط بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.
٦. معارضة روسيا للأحادية القطبية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في قضايا عدة مثل: الحد من التسلح، وحقوق الإنسان وغيرها.
٧. إن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين، والهند، واليابان، وكازاخستان، ومنغوليا.

ودفعت هذه الرؤية الروسية إلى أيجاد حالة من التشابك والتصادم مع الغرب من خلال دعوة بوتين إلى استعادة الهيمنة الروسية، ورفض التعامل مع روسيا وكأنها طرف ضعيف.[٥] لترغم هذه المبادئ التخلي عن الأفكار المفرطة في التبسيط التي سادت في حقبة التسعينيات، والتي تنبأت بتكامل سريع وسلس لروسيا مع النظام الجيوبوليتيكي والجيوايكنوميكي الغربي، ليكون التشكيك في أمكانية استيعاب روسيا للقيم الغربية بسرعة ونجاح.[٦]

---

[1] كيسنجر، هنري: المصدر السابق ص ٦٩

[2] نقلا عن، الرمضاني، مازن إسماعيل: العلاقات العربية-الروسية ماضي المستقبل ومستقبل الحاضر، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، ع(٢) صيف ٢٠٠٠ص ١١

[3] الحيالي، نزار إسماعيل وعبد الحميد الموساوي: المصدر السابق ص ٤٥

[4] يوسف، أيمن طلال: المصدر السابق ص ص٨٢-٨٣

[5] المصدر السابق ص٧٨

[6] نومكن، فيتالي: العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأميركية انعكاسات على الأمن العالمي، سلسلة محاضرات الإمارات (٩٩)، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦ ص ص٣-٤

لتشهد هذه الدول عودة روسيا متمثلة بدولة وطنية، ذات مصالح وأمن قـومي يـرفض اسـتمرار التوسع الأميركي على حدودها، من نصب الصواريخ في بولندا، إلى ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلـف الناتو، إلى وضع قواعد عسكرية في دول آسيا الوسطى بحجة الحـرب علـى أفغانـستان.(١) زيـادة علـى رفضها الشديد بالاحتلال الأميركي للعراق، وتنديدها بدعم الولايات المتحدة لانفصال كوسـوفو عـن صربيا، فضلا عن التناقض الواضح بين الموقفين الروسي والأميركي من كوريا الشمالية والملف النووي الإيراني، ورفضها لتشديد العقوبات على إيران واستخدام القوة ضدها.(٢)

ولتطوير رؤية بوتين السابقة عن الدور والمكانـة الروسـية، جـاءت "عقيـدة ميدفيـدف" – نـسبة إلى الرئيس الروسي السابق ديميتري ميدفيدف– لتضفي بُعدا استراتيجي في كيفية استعادة روسـيا مكانتهـا العالمية، من خلال التأكيد على(٣) :

١. تعترف روسيا بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والتي ستتحد في ضوءها علاقـات روسيا مع الدول الأخرى.
٢. يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب، فعالم وحيد القطب عالم غير مقبـول والهيمنـة أمـر لا يمكننا أن نسمح به.
٣. روسيا لا تريد المواجهة مع أي بلد آخر.
٤. إن حماية أرواح مواطنينا وكرامتهم حيثما يكونون هي أولوية لبلدنا لا نقاش فيها. وستكون قرارات سياستنا الخارجية قائمة على هذه الضرورة . وسنحمي أيضا مصالح رجال أعمالنا في الخارج.
٥. هناك أقاليم فيها مصالح ذات امتيازات... وسنولي اهتماما خاصا لعملنا في هذه الأقـاليم وسنبني علاقات ودية مع هذه البلدان، جاراتنا الحميمة. ليؤكد بان "هذه المبادئ التي سأتبعها في تطبيق سياستنا الخارجية".

وفي ضوء هذا الإدراك الذي انبثقت عنه المبـادئ الجيوبوليتيكيـة الروسـية، جـاءت وثيقـة الأمـن الروسي لعام ٢٠٠٨، لتؤكد بان "إمكانية عودة روسيا بتطلعـات عالميـة وبالمـسؤوليات الأخـرى علـى الصعيد الخارجي"... وان "وجود القدرة الحقيقية للعب روسيا دورا على الصعيد العالمي باعتبارها واحدا من مراكز النفوذ في العالم".(٤) ولتؤكد هذه الرؤية العقيدة العسكرية الروسية التي صادق عليها ميدفيدف

[1] بشارة، عزمي: عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف؟ المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٦) أكتوبر ٢٠٠٨ ص٢١
[2] الشيخ، نورهان: العلاقات الروسية الأميركية... مصدر سابق ذكره ص ١٨
[3] فريدمان، جورج: مبدأ مدفيديف والاستراتيجية الأميركية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٦) تشرين الأول ٢٠٠٨ ص ص١٢٣-١٢٤
[4] نقلا عن، مهدي، لبني خميس: مصدر سابق ذكره ص ١١١

في ٥/ فبراير٢٠١٠.[١] لتكون هذه الرؤية انعكاسا لما تمتلكه روسيا من موارد وعناصر قوة تسمح لها بان تكون في مقدمة القوى الكبرى.

فعلى مستوى المساحة، تبقى روسيا مسؤولة عن أكبر مساحة في العالم تسيطر عليها دولة واحدة، إذ تبلغ مساحتها ١٧مليون كيلو مترا مربعا. فهي تغطي عشر مناطق زمنية، يوجد فيها عشرة توقيتات مختلفة. وتزيد هذه المساحة مرتين على مساحة الولايات المتحدة أو الصين، مقزمة في هذا الخصوص حتى أوروبا الموسعة.[٢] مما يجعلها تتميز بالعمق الجغرافي وبالثروات والموارد الطبيعية والاقتصادية التي تساعدها على بناء قوتها العظمى. ويبلغ عدد سكانها بنحو ١٤٢مليون نسمة.[٣]

وعلى صعيد القوة الاقتصادية، فان الاقتصاد الروسي نهض على دعامتين أساسيتين هما: موارده من قطاع الطاقة، وعوائده من صادرات السلاح الروسي. ويضم قطاع الطاقة في روسيا كل من النفط والغاز الطبيعي، والفحم، وتعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج العربي وفنزويلا، حيث يقدر احتياطيها من الزيت الخام بنحو ٦٠ مليار برميل، ٤,٦ من الاحتياطي العالمي، الأمر الذي مكنها من احتلال المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد السعودية، حيث تستأثر بنحو ٤٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية من النفط، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١,٧ كوادريليون- ألف تريليون- قدم مكعب أي ما نسبته ٢٧,٥٪ من الاحتياطي العالمي. كما تنتج روسيا ٤٠٠ مليون طن من الفحم سنويا توجه أساسا للاستهلاك المحلي، لاسيما في مجال الصناعة. وبموجب القانون يتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط والغاز الطبيعي إلى صندوق الاستقرار الروسي، مما أدى إلى وجود وفورات بهذا الصندوق نتيجة ارتفاع أسعار النفط.[٤] وبصفة عامة يساهم النفط بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي، وتشكل الصادرات السلعية الروسية لاسيما النفط والغاز الطبيعي والمعادن بنحو ٨٠٪ من إجمالي الصادرات الروسية. ليمثل بذلك قطاع الطاقة في روسيا عصب الاقتصاد القومي الروسي، وعماد النهضة الاقتصادية التي شهدتها روسيا، وعليه تنعقد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي.[٥]

---

[1] الشيخ، نورهان: قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨١)، يوليو ٢٠١٠ص١٩٠

[2] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص ١٩٢

[3] علام، مصطفى شفيق: مصدر سابق ذكره ص٣٢٤

[4] الشيخ، نورهان: روسيا والاتحاد الأوروبي.. صراع الطاقة والمكانة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦ ص ص٦٤-٦٥

[5] ــــــــــ: التعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني.. الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٠) ابريل ٢٠١٠ ص٤٤

أما المورد الاقتصادي الثاني فهي صادرات السلاح الروسي، إذ استحوذت روسيا في المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ على ٢٥٪ من عمليات التسليم العالمية للأسلحة التقليدية الرئيسة، حيث قامت بتصدير الأسلحة إلى ٤٦ بلدا.[١] واستنادا إلى البيانات الدولية، كانت روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة عام ٢٠٠٧ بعد الولايات المتحدة، لتبلغ قيمة صادراتها ٧,٤ مليار دولار.[٢]

ووفقا لذلك، تحسن الأداء الاقتصادي الروسي كثيرا منذ عام ٢٠٠٠، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي فيها إلى ٨٪ حسب تقديرات البنك المركزي الروسي، ففي عام ١٩٩٩ كان الناتج القومي الإجمالي بنحو ٢٠٠ مليار دولار، ليرتفع إلى ٩٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦، وبنسبة نمو ثابتة وصلت إلى ٧٪ حسب المدة نفسها، ليحتل الاقتصاد الروسي عام ٢٠٠٧ المركز العاشر عالميا.[٣] وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية، وصل إجمالي الناتج المحلي الروسي لعام ٢٠٠٩ إلى تريليون و٢٣٠ مليار، و٧٣٠مليون دولار، وبمعدل نمو بلغ ٦,٣٪ للعام نفسه.[٤]

كما تحتفظ روسيا بفائض في الميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة، وصل خلال المدة من كانون الثاني/ يناير إلى أيار/ مايو ٢٠٠٨ فقط إلى ٨٤,١ مليار دولار، وفائضا في الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار لعام ٢٠٠٧. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة يقدر بـ ٥٩٧,٣ مليار دولار.[٥]

أما على الصعيد العسكري، فقد استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ، لتكون ميزانية روسيا العسكرية لعام ٢٠٠٨ أعلى من الأنفاق الفعلي في عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٣٪ بالأسعار الحقيقية على الرغم من الأزمة المالية.[٦] لتبلغ ٥٨,٦ مليار دولار، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣,٥٪.[٧] وقد بلغت هذه الميزانية عام ٢٠٠٩، ٥٠ مليار دولار وذلك بموافقة من الدوما الروسي. فضلا عن ذلك تعهد الرئيس الروسي السابق ميدفيدف مع رئيس وزرائه في حينها بوتين عام ٢٠٠٩، بان تسير البرامج المرسومة للتطوير العسكري قُدما، لذا أعلن بوتين بأنه ينوي زيادة حصة نفقات التطوير إلى ٧٠٪ ضمن الميزانية العسكرية مقارنة بـ ٣٠٪ لعام ٢٠٠٦. لهذا بدأت روسيا برنامجا بتكلفة قدرها ١٨٩ مليار دولار لإعادة تجهيز جزء كبير من قواتها المسلحة مع حلول سنة ٢٠١٥. لتعكس الأولوية التي يعطيها بوتين وميدفيدف للجيش هدفا قديما هو إصلاح القوات المسلحة وصناعة الأسلحة الروسية وتحديثها. لذا فان المشتريات المخطط لها

[1] ويزمان، سايمون وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٤٥٠
[2] المصدر نفسه ص ٤٤٧
[3] يوسف، أيمن طلال: مصدر سابق ذكره ص ٧٨
[4] علام، مصطفى شفيق: المصدر السابق ص٣٢٥
[5] الشيخ، نورهان: العلاقات الروسية الأميركية... مصدر سابق ذكره ص ٢١
[6] فريمان، سام بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٨١
[7] المصدر نفسه ص٢٦٤

على مدى السنوات المقبلة تشمل جميع صنوف الأسلحة الرئيسة. وإعادة تنظيم البنى العسكرية لتحسين مستوى الحركية والقدرة على الرد السريع.[(١)]

ونجحت روسيا في تطوير تكنولوجية للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية)، قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخي الأميركي. وأجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ "توبول- ام- اس-اس-١٢م٢" في ابريل ٢٠٠٢، ثم تم إطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذي رؤوس متعددة من طراز "آر إس ٢٤" وذلك في ٢٠٠٧. فضلا عن ذلك فقد استأنفت روسيا في أغسطس/آب ٢٠٠٧ لدوريات القاذفات الروسية بعيدة المدى "تي يو ١٥٠" و"تي يو ٩٥"، والقادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام ١٥عاما مما مثل تهديدا استراتيجيا للولايات المتحدة وحلفاؤها، لاسيما مع القاذفات الروسية من سواحل كل من المملكة المتحدة والنرويج، وقاعدة جوام وولاية ألاسكا الأميركية. تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة في ميناء طرطوس السوري، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط الذي كان الأسطول السادس الأميركي يسيطر عليه وحده.[(٢)]

وفي ضوء هذه الرؤية التطورية، فقد تضمنت العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لعام ٢٠١٠، حق روسيا في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها بهدف حماية مصالحها ومواطنيها. وكذلك للمحافظة على السلم والأمن في العالم. وبهذا تكون العقيدة الروسية قد وسعت نطاق إرسال قوات روسية إلى الخارج، والذي كان رهنا في الماضي بتهديد وشيك على روسيا ذاتها أو في إطار قوات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة. فقد أقرت الوثيقة الجديدة نشر قوات روسية بناء على قرار منظمة كومنولث الدلو المستقلة، أو لحماية الروس الموجودين في جمهوريات أخرى ضد أي اعتداءات أو هجمات، الأمر الذي يتيح لروسيا التدخل في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق لحماية الأقليات الروسية بها.[(٣)]

أما على مستوى القدرة النووية، يقدر انه يوجد لدى روسيا (٤٨٣٤) رأسا حربيا نوويا نشطا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. وتواصل روسيا تقليص قواها النووية الاستراتيجية تماشيا مع التزاماتها بموجب معاهدة سورت، وستارت الجديدة، وكجزء من تحول عقدي بعيدا عن وضعية الردع "الفائض الكبير" إلى الردع "الكافي الأدنى*".[(٤)]

---

[1] المصدر نفسه ص ٢٨١-٢٨٢

[2] الشيخ، نورهان: العلاقات الروسية الأميركية... مصدر سابق ذكره ص ٢٨

[3] ـــــــــــ: قراءة سياسية.... مصدر سابق ذكره ص ص١٩٢-١٩٣

* الفائض الكبير، أي الردع المطلق، والذي لا يتضمن هدف محدد بعينه، وإنما يمارس الردع هنا على كل الأفعال التي ترى روسيا أنها تمس مصالحها وأهدافها، وهذا ما كان يشمل كل دول المعسكر الشيوعي. أما الكافي الأدنى، الردع المحدد، فهو الردع الذي يمارس على الأهداف المحددة والذي يتضمن الأمن القومي الروسي وسلامة أراضيها، فضلا عن ضمانه لمصالحها في دول الجوار القريب.

[4] كايل، شانون ن: وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٥٣٠

وعلى أساس هذه القدرات العسكرية، أكد أستاذ الجغرافية السياسية "دي بليج" بان "إمكانات القوة في أراضي القلب في اوراسيا ما تزال باقية" على الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي، إذ تبقى روسيا دولة تحتفظ بطاقة عسكرية هائلة، تسعى من جديد لاستعادة نفوذها السياسي الضائع.(١)

وبفعل هذه القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية زادت درجة الثقة عند القادة الروس، من خلال ترجمت هذه القدرات إلى نفوذ سياسي خارجي يستعيد المكانة الروسية، ويساعد على بناء نظام متعدد القطبية تكون لروسيا فيه مكانة مرموقة.

ومن هذه التحركات هو العمل على استعادة النفوذ الروسي في "الخارج القريب" - جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق- التي تربطها بروسيا روابط تاريخية قوية ومصالح اقتصادية وثقافية.(٢) لذا تبنت القيادة الروسية استراتيجية طويلة المدى لاستعادة النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات، ولمنع الولايات المتحدة من التمدد فيها وإحلالها محل النفوذ السوفياتي السابق.(٣) وهذا ما أفصح عنه ميدفيدف في عقيدته المشار أليها سابقا، ليؤكد بان هناك أقاليم لروسيا فيها مصالح ذات امتيازات، أي إن للروس مصالح مميزة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. وسيُعدّ تدخل الآخرين في هذه الأقاليم بما يُضعف أنظمة موالية لروسيا تهديد لمصالح روسيا المميزة.(٤)

ولتشتمل الاستراتيجية الروسية في استعادة هذا النفوذ، على تحركين استراتيجيين، أولهما اقتصادي، والآخر سياسي-أمني. فعلى المستوى التحركات الاقتصادية، انعكس هذا الميل في وثيقة سياسية أمنية قومية روسية تم تبنيها في ٣تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩،عندما كان بوتين رئيسا للوزراء، حيث وقع على قانون "إنشاء مجال اقتصادي واحد من أعضاء كومنولث الدول المستقلة"، أي كل جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق باستثناء دول البلطيق التي لم تكن أعضاء في الكومنولث*.(٥) ليكون الهدف من المجال الاقتصادي الواحد عبر علاقاتها مع دول الكومنولث الآتي:(٦)

١. الحفاظ على صيغة من التعاون مع الجمهوريات السابقة وأبعاد النفوذ الغربي عنها.
٢. تعزيزها في مواجهة الدول الغربية.
٣. فرصة لروسيا للتحكم بالمواقع الاستراتيجية والمضايق البحرية.

---

[1] تيلور، بيتر وكولن فلنت: مصدر سابق ذكره ص ص ١٦٠-١٦١

[2] هنز، بول: القوقاز وآسيا الوسطى ، في زلماي خليل زاد (محرر)، مصدر سابق ذكره ص ص٢٧٢-٢٧٣

[3] عبد العاطي، عمرو: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٢

[4] فريدمان، جورج: مصدر سابق ذكره ص ١٢٤

* في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أعلن رسميا عن انتهاء وجود الاتحاد السوفياتي عندما وقعت ١١ جمهورية سوفياتية اتفاق "المآآتا" حول إقامة كومنولث الجمهوريات المستقلة. ينظر في ذلك، آل طويرش، موسى محمد: تاريخ العلاقات الدولية من كنيدي حتى غورباتشوف ١٩٦١- ١٩٩١، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥ص٢١٢

[5] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ٦٩

[6] توفيق، سعد حقي: مستقبل النظام الدولي... مصدر سابق ذكره

٤. أنها تشكل حلقة للاتصال بين روسيا والعالم.

ولبلورة هذه الرؤى والادراكات الروسية إلى إجراءات جيوبوليتيكية في توثيق علاقاتها مع "الخرج القريب"، عملت على المستوى الاقتصادي على تأسيس "الجماعة الاقتصادية الاوراسية" في ١٠تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠٠، من روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، ثم انضمت أليها أوزباكستان عام ٢٠٠٦. وتهدف الجماعة إلى إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء. وللجماعة "مجلس حكومي" يعقد بشكل سنوي على مستوى القمة، وأمانة عامة مقرها موسكو.[١] وضمن هذا المستوى أيضا، شكلت روسيا اتحاد كمركي مع كازاخستان وبيلاروسيا في ١ كانون الثاني/ يناير٢٠١٠، وانه سيكون مفتوحا أمام انضمام الدول الأخرى.[٢]

أما على المستوى التحركات السياسية-الأمنية، وبعد التوسع الأميركي المفرط في آسيا الوسطى بعد حرب أفغانستان، وفي شرق أوروبا بسبب توسع الناتو، أُعلن عن تأسيس "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠٢، بموجب ميثاق "كيشناو"، وهو تحالف عسكري سياسي شكلته روسيا وعدد من الجمهوريات السوفياتية السابقة هي: بيلاروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وأوزباكستان وقيرغيزستان وأرمينيا. وذلك على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة عام ١٩٩٢، والتي ظلت لسنوات طويلة غير مفعلة، حتى تولى بوتين السلطة وبدأ باتخاذ خطوات جادة نحو تفعيل التعاون الاستراتيجي بين أعضائها، وتحويلها إلى منظمة ذات أطر مؤسسية واضحة ودور أمني فاعل في المنطقة الممتدة من القوقاز مرورا بآسيا الوسطى حتى أوروبا الشرقية، ويتمثل الهدف الأساس للمنظمة في التنسيق وتعميق التعاون العسكري والسياسي بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدة اللازمة، بما فيها العسكرية للدول المشاركة التي تتعرض لعدوان خارجي. وفي تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠٧، وقع رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة على بروتوكول يتضمن آلية تقديم المساعدات العسكرية التقنية للدول الأعضاء في حال ظهور تهديد بالعدوان عليها، أو في حال تعرضها لعدوان فعلي. كما تم الاتفاق على إجراء مناورات عسكرية مشتركة للتدريب على تقديم مثل هذه المساعدات أثناء وقوع العدوان.[٣] ولم يقتصر الجهد الروسي على هذا فحسب، بل عملت على الربط بين منظمة شنغهاي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ففي تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠٧، وقعت المنظمتان اتفاقا للتعاون في مدينة دوشانبية يقضي بتوسيع نطاق التعاون بينهما في مجال قضايا الأمن، والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات، مما يشير إلى إن المنظمتين هما جزء من المنظومة التي تقيمها روسيا في اوراسيا.[٤] لاستعادة نفوذها السابق.

---

[1] سليم، محمد السيد : واقع ومستقبل التحالفات... مصدر سابق ذكره ص ٥١

[2] مهدي، لبنى خميس: مصدر سابق ذكره ص ١١١ الهامش

[3] الشيخ، نورهان: العلاقات الروسية الأميركية... مصدر سابق ذكره ص ٢٣

[4] سليم، محمد السيد: واقع ومستقبل التحالفات... مصدر سابق ذكره ص ٥١

فضلا عن هذا، بدأت روسيا تمارس الضغوط على دول آسيا الوسطى التي تتواجد على أراضيها قواعد أميركية بإغلاقها، وهذا ما تبين من خلال الضغوط الروسية على قيرغيزستان بإغلاق قاعدة "ماناس" وإعلان رغبتها بفتح قاعدة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في "أوشن" جنوب قيرغيزستان، ليمثل دليلا على السعي الروسي لتعزيز تواجدها في المنطقة على حساب الولايات المتحدة.(١) وهذا ما برز من خلال إعلان الرئيس القيرغيزستاني "قرمان بيك باكييف" من العاصمة الروسية موسكو، وعقب لقاء قمة جمع بينه وبين الرئيس الروسي مدفيديف في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، قرار حكومته بإغلاق القاعدة الجوية الأميركية في مطار "ماناس" الدولي، وهو القرار الذي صدق عليه برلمان بلاده في ١٩شباط/ فبراير٢٠٠٩، وعلى الرغم من سعي الولايات الأميركية لتمديد تواجدها فيها، فإنها لم تستطع سوى الوصول إلى اتفاق في تموز/ يوليو٢٠٠٩، لتأسيس مركز لعبور الحمولات غير العسكرية عن طريق مطار "ماناس" الدولي إلى أفغانستان.(٢) ليمثل انتصارا سياسيا لروسيا، من خلال إحياءها لدورها في فضائها السابق.

وضمن هذا السياق، لم تكن الحرب الروسية- الجورجية التي اندلعت في ٨اب/ اعسطس٢٠٠٨، مجرد أزمة إقليمية بين دولتين جوار، وإنما كانت مواجهة بين روسيا الاتحادية التي تحاول استعادة نفوذها ومكانتها في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق، والولايات المتحدة التي كانت تحاول اجتذاب حلفائها في المنطقة على النحو الذي يمكنها من تطويق روسيا ومد الهيمنة الأميركية إلى الحدود الروسية مباشرة. لتوضح تلك الأزمة، إن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها، وفرض إرادتها في هذا الشأن. وكانت بمثابة رسالة قوية جدا لدول حلف الناتو وعلى رأسهم الولايات المتحدة بان روسيا الاتحادية لن تتساهل في التدخل في الفضاء السوفياتي السابق. ووضعت تلك الحرب خطا أحمر أمام أي توسع آخر للحلف في "الحديقة الخلفية" لروسيا، كما كانت إشارة قوية إلى كل من جورجيا وأوكرانيا مفادها إن روسيا الاتحادية لن تقبل أن ينقلب عليه جيرانها الأقربون.(٣)

وما يؤكد تزايد المكانة الروسية في "الخارج القريب" هو عودة النفوذ الروسي إلى أوكرانيا، ففي بداية عام ٢٠١٠، حدث تحول على الساحة الأوكرانية وتمثل بفوز "فيكتور يانوكويفيتش" الموالي لروسيا بالرئاسة، وبوصوله دخلت العلاقات الروسية- الأوكرانية مرحلة جديدة، لينعكس هذا التطور في توقيع اتفاقية تمديد بقاء الأسطول الروسي -الذي رفضته الحكومة الأوكرانية السابقة الموالية للولايات المتحدة- في جزيرة القرم لمدة ٢٥ عاما، وتصديقها من قبل البرلمان الأوكراني. إذ اتفق البلدان على تمديد العمل بالاتفاق الذي يسمح لأسطول البحر الأسود الروسي بالمرابطة في الموانئ الأوكرانية وذلك

[1] مهدي، لبنى خميس: مصدر سابق ذكره ص ١١٢

[2] الشيخ، نورهان: المصدر السابق ص ٢٢، ينظر كذلك،

- دياب، أحمد: أحداث قيرغيزستان... تنافس أم توافق بين واشنطن وموسكو؟، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨١) يوليو ٢٠١٠ ص ص١٩٦-١٩٧

[3] عبد العاطي، عمرو: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٣

لمدة ٢٥ عاما إضافية، مقابل تزويد أوكرانيا بالغاز الروسي وبأسعار مخفضة. وتم توقيع الاتفاق عبر القمة الروسية- الأوكرانية التي عقدت في مدينة خاركوف الأوكرانية بين الرئيسين ميدفيديف ويانوكويفيتش. ليعُدّ الاتفاق بأنه إنهاء الحديث عن احتمال انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، حسب تصريح مندوب روسيا الدائم في الحلف "ديمتري روغوزين" عادّاً إن الوضع الجديد لم يعد يسمح للحلف بالتفكير في ضم أوكرانيا.[1]

أما على مستوى التعاون الروسي مع القوى الصاعدة، فترى روسيا الاتحادية إن الصين حليف أساس وأحد الأقطاب، لذا فان الشراكة معها عاملا أساسيا لموازنة القطب الأميركي والحد منه، لاسيما في منطقة آسيا الوسطى التي تحظى بأهمية خاصة لدى البلدين، وأيضا في منطقة شرق آسيا، حيث الوجود الأميركي المكثف في اليابان وكوريا الجنوبية. وأكد ميدفيديف بان "الصين التي باتت اليوم واحدة من القوى الدولية البارزة تلعب دورا مهما في تعزيز علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادي وعلى الصعيد العالمي برمته، وان العلاقات الروسية -الصينية تتميز بطابع الشراكة الاستراتيجية بعد إن ارتفعت إلى مستوى لم يسبق له مثيل من ذي قبل".[2] وهذا ما أكده بوتين عام ٢٠١٠، واصفا هذه العلاقة بأنها " الشراكة الاستراتيجية الحقيقية القائمة بين البلدين تستجيب لصالح الشعبين على المدى الطويل، وتساعد على ضمان الأمن والاستقرار الدوليين، وان العلاقات بين روسيا والصين قد بلغت أعلى مستوى لها حاليا على مر تاريخها كله، وهي تتصف بتنمية التعاون الديناميكي والمتبادل المنفعة في جميع الميادين، وان العلاقات الممتازة بين روسيا والصين تساعد على توطيد الأمن والاستقرار في العالم".[3] وقد اتضح سابقا أطر التعاون بين البلدين من خلال منظمة شنغهاي، وصفقات السلاح الروسي إلى الصين، والاستثمارات النفطية بين البلدين، ومواقفهما السياسية الموحدة حول العديد من القضايا الدولية.

فضلا عن ذلك، بدأت روسيا باستخدام عناصر قوتها للضغط على القوى الأخرى لإثبات مكانتها ونفوذها العالمي وبما يحقق في المستقبل بناء نظام متعدد الأقطاب، ومنها استخدام الطاقة كسلاح سياسي لتحقيق أهدافها. فروسيا وعلى الرغم من أن الطاقة تشكل أحد دعائمها الرئيسة في نموها الاقتصادي ، إلا انه يشكل أداة مهمة للتأثير الدولي، لاسيما للدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الطاقة الروسية، كالدول الأوروبية.[4] فالأخيرة تستورد أكثر من ٤٠٪ من استهلاكها من الغاز من روسيا ويمر ٨٠٪ من

[1] المصدر السابق ص ص٢٠٣-٢٠٤
[2] نقلا عن، الشيخ، نورهان: روسيا الشريك الطبيعي... مصدر سابق ذكره ص ٩٣
[3] نقلا عن، المصدر نفسه ص ٩٣
[4] الشيخ، نورهان: روسيا والاتحاد الأوروبي... مصدر سابق ذكره ص ص٦٥-٦٦

هذا الغاز الروسي عبر أوكرانيا.[1] ومن المحتمل أن يغطي الغاز الروسي في عام ٢٠٢٠ بنحو ٧٠٪ من احتياجات القارة الأوروبية. وإزاء هذا النفوذ الروسي المتزايد في سوق الطاقة العالمية، فقد أثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة من استخدام إمدادات الطاقة كسلاح سياسي من جانب روسيا في مواجهة أوروبا حليفة الولايات المتحدة، لاسيما بعد الأزمات المتكررة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، عن أوكرانيا، بسبب الخلاف حول سعر النفط والغاز الروسي لأوكرانيا، وعدم سداد الأخيرة لفاتورة الإمدادات الروسية لمدة سابقة، وأيضا أزمة عام ٢٠٠٧ مع بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا. الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات الطاقة إلى أوروبا وأدى إلى ارتفاع أسعاره.[2] فكيف الحال إذا تعمدت روسيا قطع هذه الإمدادات عن أوروبا.وهذا ما يوفر لروسيا مصادر جديدة لبسط النفوذ والتأثير السياسي في المنطقة.

لذا فان هذا الاعتماد الأوروبي المتزايد على الطاقة الروسية، قد ينشأ إدراك مفاده بان الاعتماد المتزايد للطاقة الروسية يعزز العلاقات الإقليمية الروسية– الأوروبية بالنظر إلى الاعتماد المتبادل على التسليم من خلال خطوط الأنابيب.[3] مما قد يعزز العلاقات المستقبلية بينهما وعلى حساب الولايات المتحدة الأميركية. لذلك تقترح روسيا بصورة ضمنية على أوروبا أن تعوض لها النفوذ العسكري– الأمني الأميركي، وتؤمن لها إمداداتها من الطاقة.[4] وهذا ما طرحه ميدفيدف في برلين في ٥ حزيران/ يونيو٢٠٠٨، بان تكون هناك معاهدة أمنية أوروبية تعيد تنظيم هياكل الأمن الأوروبي الأطلسي الحالي.[5] فروسيا حاليا لا تمثل تهديدا حقيقيا لموقع الولايات المتحدة عالميا، ولكن هناك احتمالية وجود تعاون مع أوروبا، وهو ما يصبح التهديد الأكثر خطورة على الولايات المتحدة.[6]

أما العنصر الثاني الذي تستغله روسيا لاستعادة مكانتها، هو تصدير الأسلحة الروسية لأعداء الولايات المتحدة، كما هو حال منطق الصين. ومن هذا المنطلق فأنهم ينظرون إلى تصدير التقنيات التي تستخدم في تقوية أعداء الولايات المتحدة على انه لمصلحة روسيا وفائدتها.[7] وهذا ما صرح به "اناتولي اسايكين" المدير العام لشركة "روسوبوردن اكسبورت" الروسية، في تموز/ يوليو٢٠٠٨، بان صادرا الأسلحة

---

[1] عبد العاطي، عمرو: أوكرانيا وجورجيا..أزمات في منطقة الجوار، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩ص ٩٥

[2] الشيخ، نورهان: روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩ ص ص١٠٥-١٠٦

[3] مجلس المخابرات القومي الأميركي: مصدر سابق ذكره ص ٥٠

[4] تود، ايمانويل: مصدر سابق ذكره ص ١٦٨

[5] بوديل، نن: وقائع سنة ٢٠٠٨، في التسلح ونزع السلاح لعام ٢٠٠٩... مصدر سابق ذكره ص ٧٨٨

[6] فريدمان، جورج: العقد القادم... مصدر سابق ذكره ص ١٧٠

[7] ديفلس، جاكلين وآخرون: الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠ص٤٢

"وسيلة لاستعادة نفوذ روسيا في مناطق مختلفة من العالم، ولتنفيذ سياستنا الخارجية والسياسية والاقتصادية".[1] وهذا ما يتجسد في أنموذجين، هما التعاون الروسي الصيني في تطوير قدرات الصين العسكرية، وكما مرة سابقا. أما الأنموذج الآخر والمتمثل بالتعاون الروسي الإيراني، والمتعلق فضلا عن صادرات الأسلحة التقليدية، هو قيام روسيا في مساعدتها للحصول على الطاقة النووية من خلال بناءها أول محطة نووية إيرانية في بوشهر عام ٢٠٠٢.[2] فضلا عن هاذين الأنموذجين فقد وسعت روسيا الاتحادية روابطها العسكرية والسياسية مع فنزويلا، ففضلا عن تزويدها بالأسلحة المتطورة، تصاعد هذا التعاون ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، من خلال عبور أول سفينة روسية قناة بنما منذ عام ١٩٤٤، بعد إجراء سلاحي البحرية الفنزويلي والروسي مناورة عسكرية مشتركة في البحر الكاريبي.[3] ليؤشر هذا صعود النفوذ الروسي ليس على المستوى الاقليمية فحسب، بل وعلى المستوى العالمي أيضا، لِيُرجّح ظهور روسيا في المستقبل كأحد القوى المكونة للنظام التعددي.

لذلك فان روسيا ومنذ عهد بوتين وحتى الآن أرادت أن تعطي لعقيدتها العسكرية والسياسية بعدا جيوبوليتيكيا يتجاوز الإقليمية إلى العالمية عبر سلوكيات عدة منها رفع العلم الروسي على القطب الشمالي بما يوحي إن دول البلطيق في مجالها الحيوي، ومنها إعادة تحليق طائراتها الاستراتيجية بشكل مستمر على المحيطين الأطلسي والهادي. بما يوحي أنها تريد القول إن لها بعد جيوبوليتيكيا فضائيا، ومناوراتها العسكرية مع الصين ومنظمة شنغهاي وفنزويلا بما يوحي إن لها بعدا جيوبوليتيكيا بري يشمل آسيا وأميركا، فضلا عن وجود أسطولها في البحر الأسود وذهابه وإيابه إلى سوريا عبر البحر المتوسط هو أيضا لتأكيد بعدها الجيوبوليتيكي البحري الأكبر من الإقليمي.

لذلك فان استعادة روسيا لعناصر قوتها، فضلا عن سعيها لبناء تحالفاتها سواء الإقليمية منها أو العالمية من خلال استثمار هذه العناصر، ينعكس في زيادة النفوذ والمكانة الروسية العالمية، مما يتيح لها خيارات استراتيجية من الممكن أن تستغلها لبناء نظام قائم على التعددية القطبية.

٤- اليابان:-

إن الإمبراطورية اليابانية كانت قوة عظمى يهابها الجميع، وعلى الرغم من كل ما تكبدته من كوارث وخسائر في الحرب العالمية الثانية، فانه تمكنت من استرداد مكانتها بين الأمم لتصبح ثاني أعظم قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية.[4] وفي ضوءها فان هناك من تنبأ بان دورا عالميا أكبر تلعبه اليابان أمر محتم. ولقد تنبأ بذلك رئيس وزراء سنغافورة الأسبق "لي كوان يو"، الذي أكد بان

[1] نقلا عن، ويزمان، سايمون: مصدر سابق ذكره ص ٤٥٠
[2] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ١٥٠
[3] بوديل، نن: المصدر السابق ص ٧٩٨
[4] العزي، غسان: مستقبل القوة... مصدر سابق ذكره ص ١٥٣

"الشعب الياباني سيلعب من جديد، يقينا دورا بارزا في العالم، انه شعب عظيم. إن اليابانيين سوف لا يقنعون وعليهم إن لا يقنعوا بدور عالمي محصور بصنع ترانستور راديو وماكينات خياطة أفضل من الآخرين وتعليم الآسيويين الآخرين زراعة الأرز".[1]

لذا يرى اليابانيون في اعتمادهم على الولايات المتحدة ضرورة استراتيجية مؤقتة أملاها التقسيم الخطير لكوريا عقب الحرب العالمية الثانية، وليس حالة يرغبون بها على المدى البعيد.[2] لذلك فان الخطر كما يحدده بريجنسكي، الذي سوف ينشأ في المدى البعيد، هو انه عند نقطة ما، أما أن يحدث صدام خطير بين الولايات المتحدة واليابان حول التصورات الجيواستراتيجية الأميركية، وأما أن تنغمس اليابان وهي مرغمة لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية على تحديد أولوياتها الجيوبوليتيكية في أداء دور أمني يتجاوز كثيرا أي شيء كان الجانب الأميركي يرغب فيه.[3]

وما يعزز هذا التصور الجيوبوليتيكي، هو تزايد تنامي الإدراك الياباني لمكانة دولتهم في العالم، مما عجل بحدوث تطورات عدة في المشهد الياباني، وأهم هذه التطورات تتعلق بتنامي النشاطات الأمنية اليابانية الخارجية التي من الممكن أن تعطيهم الثقة في الاندفاع الخارجي المتزايد وعلى حساب الدول الأخرى.وارتبط هذا التطور منذ أقرار ملخص البرنامج الدفاعي الوطني من خلال إصدار تشريع في حزيران/ يونيو ١٩٩٢، يجيز فيه إرسال قوات الدفاع الذاتي* إلى الخارج.[4] وقد صوت البرلمان الياباني في ١٥حزيران/ يونيو١٩٩٥ وللمرة الأولى منذ عام ١٩٤٥ على المشاركة في "عمليات حفظ السلام" خارج الحدود. ووافقت الحكومة اليابانية في ٢٩اب/ اغسطس١٩٩٥ على إرسال وحدة عسكرية إلى الجولان للحلول محل القوات الكندية التي انتهت مهمتها هناك،وكذلك في ٢٠ايلول/ سبتمبر من العام نفسه أرسل كتيبة للمشاركة في قوة الأمم المتحدة المرسلة إلى كمبوديا. وفي أكثر من مكان في العالم، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا، وفي أكثر من أزمة دولية، انخرطت اليابان في الشؤون العالمية.[5] وهذا ما أشر من خلال المشاركة اليابانية في تعزيز السلام في العراق بعد الاحتلال الأميركي له عام ٢٠٠٣.

وعليه فان استعداد اليابان للمشاركة في قوات دولية يمثل تحولا رئيسا في دور قوات الدفاع الذاتي اليابانية. وهذا ما عبر عنه رئيس اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والدفاع في مجلس الشيوخ الياباني بعد أحداث ١١ أيلول، حيث أشار إلى إن " المفهوم المسالم البسيط بان القوة العسكرية شر ظهر في يابان ما بعد الحرب نتيجة للتجارب المأساوية التي عانت منها الأمة في الحرب العالمية الثانية. وقد تضخمت هذه

---

[1] نقلا عن، نيكسون، ريتشارد: الفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره ص ١٥٧
[2] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ١٢٥
[3] ــــــــــ: عواقب انتهاء الحرب الباردة... مصدر سابق ذكره ص ٢٧
* الاسم الرسمي للجيش الياباني.
[4] لفين، نورم: اليابان، في زلماي خليل زاد (محرر)... مصدر سابق ذكره ص ١٧٥
[5] العزي، غسان: المصدر السابق ص ص٢١٥-٢١٦

الفكرة وتطورت إلى ما يعرف بالنزعة السلمية للبلد الواحد. ويتعين علينا إجراء تحليل للذات يستجيب إلى التهديدات الجديدة في عصر ما بعد الحرب الباردة كعضو مسؤول في المجتمع الدولي. وعلينا بعد ذلك إنشاء لحماية أرواحنا، وممتلكاتنا وبلادنا من الأخطار التقليدية... وأخيرا علينا إدخال تعديلات على أطر العمل القانونية بغية تسهيل عمل التحالف الياباني- الأميركي، الذي لا غنى عنه في المحافظة على توازن عسكري شامل في شرق آسيا".[١] ليعكس هذا التصريح الدعم المتنامي لدور ياباني أكبر على المسرح العالمي.

وان هذا الواقع المتنامي لليابان هو انعكاس لتنامي القدرات العسكرية لديها، فمن حيث الإنفاق العسكري، بلغت الميزانية العسكرية اليابانية عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من مواصلة التخفيض المتدرج منذ عام ٢٠٠٣ إلى ٤٦,٣ مليار دولار، أي ما نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٩٪، لتحتل المركز السابع عالميا من حيث مدى الإنفاق العسكري.[٢] غير إن ميزانية عام ٢٠٠٩التي طالب الجيش الياباني بان يكون مستوى الإنفاق يتعدى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي لأول مرة إذ كانت اليابان قد التزمت التزاما صارما بنسبة ١٪ كحد أقصى للإنفاق العسكري.[٣]

فضلا عن ذلك فان اليابان فعلا قوة عسكرية كبرى، وان قدرتها العسكرية مهمة وتنمو بسرعة. بالنظر لامتلاك اليابان المتزايد لقدرات العمليات الهجومية المتقدمة تكنولوجيا. فهي تمتلك قوة بحرية وجوية حديثتين جدا. وقد صرحوا منذ عام ٢٠٠١ بأنهم سيبدؤون بإرسال سفن دورية مسلحة منتظمة إلى مضيق ملقا للمساعدة في حماية ناقلات النفط وسفن البضائع اليابانية التي تتعرض للقرصنة.وفضلا عن أسطولهم الحديث المؤلف من مدمرات عالية الكفاءة يسعى اليابانيون إلى امتلاك قدرة بحرية ذات مدى أبعد بامتلاك ما يعرف بسفينة منصة الهبوط LPD، المجهزة لحمل مروحيات هجومية، وربما طائرات ذات أجنحة ثابتة. وستوفر الخطط اليابانية الحالية الهادفة إلى ضم مدمرات إضافية حاملة للمروحيات تزن ١٣٥٠٠ طن لليابان أسطولا أكبر من حاملة الطائرات الإضافية الايطالية "غاريبالدي"، التي يمكنها حمل ست عشرة طائرة نفاثة من طراز هارير. وبدعم هذا الأسطول بطائرات بعيدة المدى لإعادة تزويد المقاتلات بالوقود. وبأسطول حديث من الغواصات، تكون القوة البحرية اليابانية الأكثر تقدما وقدرة من بين سائر القوى البحرية التي تمتلكها الدول الآسيوية.[٤]

فضلا عن ذلك، ووفقا للتقديرات العسكرية والسياسية الصينية، فان اليابان تعمل على تطوير قدرات صاروخية باليستية مؤثرة، وهي تتفوق بالفعل من الناحية النوعية على تلك التي تمتلكها فرنسا

---

[1] نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... المصدر السابق ص ص١٣٤-١٣٥

[2] فريمان، سام بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٦٤

[3] المصدر نفسه ص٢٨٦

[4] المصدر نفسه ص ١٢٧-١٢٩

والصين نفسها، بل إنها تضاهي الصواريخ الأميركيـة. وان الـصاروخ اليابـاني M-5، الـذي طُـوّر في أواخر التسعينيات يمثل تحسنا على أحدث صاروخ أميركي باليستي عابر للقارات وهو صـاروخ MX، الذي يعمل بالوقود الصلب. وثمة أنموذج أحدث يزعم بأنه مصمم للأبحاث الفضائية، وهو الصاروخ H-2A، ويبلغ مداه الفعال 5000كم، كما تتعاون اليابان مع الولايات المتحدة على إنشاء نظام دفاعي يعمل بالصواريخ الموجهة، وامتلاكها لأكثر مدمرات الدفاع الجوي تقدما "Aegis".إلى جانب ذلك، فان لدى اليابان القدرة بان تصبح قوة نووية عظمى. وتستند هذه الفرضية إلى مقولة وجود فريق من العلماء لدى اليابان مدربين تدريبا عاليا وقادرين على إنتاج وتجميع المكوّنات الجاهزة بسرعة في قنابل نوويـة. فضلا عن إن اليابان تمتلك ٤٤ مفاعلا نوويا لتكون ثالث أكبر دولة منتجة للطاقة النووية في العالم. وان قدرة اليابان على معالجة الوقود النووي تصل إلى ما يزيد على ٨٠٠ طن – تـصنف الثالثـة في العـالم ، فهي تلي الولايات المتحدة ٢١٠٠طن، وفرنسا ١٢٠٠طن–، ومن المتوقع إن تنمو هذه القـدرة بـشكل كبير على المدى المتوسط، وفي غضون هذه المدة ستمتلك اليابان أعظم الاحتياطيات من البلوتونيـوم في العالم.[(١)]

وان هذه القدرات العسكرية التي تمتلكها اليابان هو نتاج للقدرات الاقتصادية التي تتمتع بها هـذه الدولة. لذا كان مرجحا في حال استمرار معدلات النمو اليابانية فإنها ستتفوق على الولايات المتحـدة اقتصاديا في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وذلك كما اعتقد الكثير مـن المـراقبين، وعلـى الرغم من إن الحجم المطلق للاقتصاد الياباني لا يعادل إلا نصف نظيره الأميركي، لكن العـبرة ليـست بالحجم المطلق للاقتصاد وإنما بمعدل نموه. وهذا ما يشجع اليابان على التحول من دولة تجارية إلى دولة ذات اهتمامات سياسية وعسكرية عالمية.[(٢)] ونتيجة هذا النمو الاقتصادي الكبير الـذي حققتـه اليابـان فقد استطاعت من خلاله أن تصبح أكبر دولة مانحة للقروض والمساعدات.[(٣)] لتكتسب من خلال ذلك قوة ونفوذ متزايد.

وعلى أثر هذا النمو الاقتصادي لليابان، حاولت الأخيرة ترجمة قدرتها الاقتصادية إلى نفوذ عـالمي تخلق من خلاله مسافة بينها وبين الولايات المتحدة، وأخذت اليابان تتراجع عن دورها السابق كـ"مصرفي الحلـف الغربـي" وتعمـل علـى الحـصول علـى عـضوية دائمـة في مجلـس الأمـن.[(٤)] ففـي ٢٧ أيلول/ سبتمبر١٩٩٤ تقدمت اليابان رسميا بطلب الانضمام إلى مجلس الأمـن كعـضو دائـم، أي أنهـا

---

[1] المصدر نفسه ص١٣٠

[2] الديب، محمد محمود إبراهيم: مصدر سابق ذكره ص ٨٧١

[3] محمد، سفير أحمد طه: حول التكتلات الاقتصادية العالمية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١١٢) أكتوبر ١٩٩٢ ص٢٣١

[4] حتي، ناصيف يوسف: التحولات في النظام العالمي... مصدر سابق ذكره ص ١٦٩

طالبت رسميا بان تكون القوة العظمى السادسة في العالم.[١] لذا فان الاتجاه السائد للموقف الياباني يميل إلى التأكيد على وجوب مشاركة اليابان في تحمل مسؤولية رعاية الأمن العالمي بما يتناسب مع اقتصادها الذي يُعدّ قبل عام ٢٠٠٩ ثاني أكبر اقتصاد في العالم.[٢]

كما إن اليابان تمتلك الكثير من مقومات القوة الناعمة، فهي ذات جاذبية وتأثير عالمي. فاليابان هي أول بلد غير غربي -بالمفهوم الجغرافي- استطاع أن يقوم بالتحديث الكامل إلى درجة التساوي مع الغرب في الدخل والتكنولوجية مع إثبات إمكانية الحفاظ على ثقافة فريدة من نوعها. وهي تحتل اليوم، المرتبة الثانية في العالم في براءة الاختراع، والمرتبة الثالثة في النسبة المئوية من إجمالي الإنتاج المحلي التي تنفقها على البحث والتطوير والتنمية، والثالثة في الأسفار الجوية الدولية، والمرتبة الثانية في مبيعات الكتب والموسيقى، والمرتبة الثانية في صادرات التقانة العليا، والمرتبة الأولى في تقديم المساعدات الإنمائية، والمرتبة الأولى في طول حياة الإنسان المتوقعة، واليابان موطن لثلاث من أهم ٢٥ ماركة تجارية متعددة الجنسيات هي تويوتا، وهوندا، وسوني.[٣]

وكتب ماكفري "بدلا من الانهيار تحت وطأة المحن السياسية والاقتصادية فأن تأثير اليابان الثقافي العالمي راح يتنامى والواقع إن اليابان لديها الآن تأثير ثقافي يمتد من الموسيقى الشعبية إلى المنتجات الاستهلاكية الاليكترونية، ومن الهندسة المعمارية إلى الأزياء، ومن الأطعمة إلى الفنون، أكبر مما كان عليه في ثمانينيات القرن العشرين، عندما كانت قوة اقتصادية عظمى".[٤]

أما على مستوى التحالفات، فإذا ما تمكنت اليابان والصين من تخطي وتناسي تاريخهما المشترك المملوء بالأحقاد والضغائن كما فعلت فرنسا وألمانيا في النصف الثاني من القرن العشرين، فأنهما معا يستطيعان تنظيم آسيا ويجعلانها مركزا للقرار الدولي.[٥]

لذا فان هناك الكثير من الخيارات الاستراتيجية المطروحة أمام اليابان في المستقبل وتتمثل في:[٦]

١. سيكون بمقدورها توظيف قدرتها الاقتصادية وأموالها في السياسة الدولية بالشكل الذي يؤدي إلى تحول اليابان إلى مركز استقطاب تدور حوله أجرام صغيرة.
٢. إن اعتماد اليابان على استيراد الموارد الخام سيزيد من تطلعاتها الخارجية واهتمامها بدور عالمي انطلاقا من الحفاظ على أمنها القومي.
٣. ستشجع سياسة تقسيم الأعباء الأميركية، اليابان للقيام بدور إقليمي وعالمي هام.

[1] العزي، غسان: مستقبل القوة... مصدر سابق ذكره ص ٢١٥
[2] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص١٣٤
[3] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ١٣٠
[4] نقلا عن، المصدر نفسه ص١٣١
[5] العزي، غسان: المصدر السابق ص ٢٩٨
[6] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص ص١٨٥-١٨٦

٤. إن بروز قوى كبرى في العالم سيفتح منافذ شتى أمام اليابان لبناء جسور من التعاون معها، من أجل تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة.

٥. ستؤدي التكنولوجية دورا أساسيا في تحديد طبيعة ومستقبل العلاقات الدولية، وبما إن اليابان لها دورا فعالا في هذا الشأن لاسيما في قدرتها الفعالة في تحويل إمكاناتها وإنتاجها المدني إلى عسكري.

وبذلك تمتلك اليابان العديد من موارد القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية التي يمكن أن تستغلها لتصبح في مصافي القوى العظمى في المستقبل وبما يحقق أهدافها ومصالحها الوطنية.

٥- الاتحاد الأوروبي*:-

إن قيام أوروبا سياسيا واقتصاديا، يدفع إلى تحدي زعامة الولايات المتحدة ومركزها في النظام الدولي كقوة عظمى، فالاتحاد الأوروبي إذا ما اندمج وتكامل بالشكل المطلوب والسليم بحيث يشكل دولة فدرالية واحدة، عندئذ تستطيع أوروبا أن تؤدي دورا رائدا ومؤثرا في النظام الدولي، لأنها تمتلك مزايا القطبية.

وجادل عالم السياسة "صموئيل هنتنغتون" بان التكامل الأوروبي هو "الخطوة الأكثر أهمية" في وقت انبرت فيه بقية العالم للرد على قوة الولايات المتحدة، وان ذلك سيؤدي في خاتمة المطاف إلى إن يصبح القرن الحادي والعشرين "متعدد الأقطاب بحق".(١) فالتحدي الحقيقي في نظر هنتنغتون يأتي من أوروبا الموحدة، فالاتحاد الأوروبي إذا ما أصبح متماسكا سياسيا فسيكون لديه السكان، والموارد، والقدرة الاقتصادية، والتكنولوجية، والإمكانات العسكرية الفعلية،لكي تصبح القوة الأولى في القرن الحادي والعشرين.(٢)

وهذا ما أشار إليه بريجنسكي، بان بناء الاتحاد الأوروبي هو أكبر من التنظيمات ما بعد القومية وهي خارج الرؤى الضيقة والنزعات أو الأهواء المدمرة لعصر القومية. وهي تشكل فعلا المنطقة الأكثر تنظيما في العالم على أساس تعدد الإطراف ، ويضيف بان "النجاح في توحيدها السياسي، سيشكل كيانا واحدا يضم نحو ٤٠٠ مليون يعيشون تحت سقف ديموقراطي ويتمتعون بمستوى معيشة مماثل للمستوى الموجود في الولايات المتحدة. وان أوروبا الجديدة هذه ستكون حتما قوة (دولة) عالمية".(٣)

---

* يتكون الاتحاد الأوروبي الذي تأسس في ضوء معاهدة ماسترخيت عام ١٩٩٢، بعد تطورات كبيرة شهدها هذا الاتحاد، من ٢٧ دولة حاليا، وهو في حالة توسع وتطور مستمر، وهذه الدول هي: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايرلندا، ايطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.

[1] نقلا عن، فيرغسون، نيل: مصدر سابق ذكره ص ١٣

[2] شلبي، السيد أمين: الجدل حول مستقبل القوة الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ ص٣٥

[3] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص ٥٦

لذا فان هناك العديد من الميزات النسبية التي تتمتع بها أوروبا تؤهلها بـان تكـون أحـد الأقطـاب الدولية. فالاتحاد الأوروبي مكون من إمبراطوريات سابقة حكمت النظام الدولي قرونا عديدة.[1] لـذا فهي تمتلك الخبرة التاريخية وآليات العمل لأداء هذا الدور. فضلا عما تمتلكه من مجتمع سكاني متقدم، وتجانسا اجتماعيا وتكنولوجيا وجغرافيا هائلا، فضلا عن الموقع الجيوبوليتيكي المركزي بالنسبة للعـالم، ثم أنها مركز صناعي لجذب رؤوس الأموال العملاقة والأدمغة والمواد الخـام، لمـا تمتلكـه مـن ميـزات الاستقرار السياسي والاقتصادي وتلبية حقوق الإنسان وحاجاته الأساسية، يساعد ذلك قربها الجغرافي وعلاقاتها المتميزة مع مستعمراتها السابقة معنويـا ولغويـا وتنظيميـا -دول الفرانكفـون، الكومنولـث، والدتش... الخ-.[2]

فمن الناحية السُكانية، وصل تعداد سكان الاتحاد الأوروبي إلى ٥٠١,١ مليون نسمة عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ١,٤ مليون نسمة عن عام ٢٠٠٩. ومن المنتظر أن يـصل تعـداد دول الاتحـاد الأوروبـي الـ٢٧ إلى ٥٢١ مليون شخص في عام ٢٠٢٥.[3] لذا تشكل دول الاتحاد الأوروبي نحو ٧٪ من إجمـالي سكان العالم.[4]

أما من الناحية الاقتصادية، يمثل الاتحاد الأوروبي اليوم أكبر تكتل اقتصادي في العالم، سابقا بذلك الولايات المتحدة، وان حجم تجارتها مع باقي دول العالم يشكل نحو خمس حجم الصادرات والواردات العالمية.[5] وتحقق أوروبا نموا سريعا، قريبا من سرعة نمو الولايات المتحدة منذ العام ٢٠٠٠. وفي الثاني من أيلول/ سبتمبر٢٠١٠، خرج مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبـي بتأكيـدات حـول ارتفـاع معدل النمو الاقتصادي بدول الاتحاد بمقدار ١٪ خلال الربع الثاني من العام نفسه. وذلك بالمقارنة مع الربع الأول منه، وبلغت زيـادة إجمـالي النـاتج القـومي لكـل مـن دول منطقـة اليـورو ودول الاتحـاد الأوروبي مقدار ١,٩٪ خلال الربع الثاني بالمقارنة مع الربع نفسه من العام ٢٠٠٩. ووفقا للتقرير، فان الصادرات كانت العامل الرئيس وراء هذه الطفرة الاقتصادية على الـرغم مـن الأزمـة الماليـة، حيـث ارتفعت بمقدار ٤,٤٪ بالنسبة لمنطقة اليورو، و٤٪ بالنسبة لإجمالي الاتحاد. وبهذا فان الاتحاد الأوروبي تفوق اقتصاديا على كل من الولايات المتحدة واليابان خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠.[6]

ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم، وتفاخر بقوتها الإنتاجيـة التي تعادل في بعض الأحيان قوة الولايات المتحدة. وفي العام ٢٠٠٧ أعلنت عن فائض تجاري قدره ٣٠

---

[1] العزي، غسان: مستقبل القوة ... مصدر سابق ذكره ص ١٥٣
[2] أحمد، حسن بكر: إدارة الأزمة الدولية... مصدر سابق ذكره ص ص ٤٢-٤٣
[3] ديموغرافية الاتحاد الأوروبي، عن السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢)، أكتوبر ٢٠١٠ ص٨٧
[4] الاتحاد الأوروبي، عن السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢)، اكتوبر ٢٠١٠ ص٦٢
[5] المصدر نفسه
[6] الاتحـاد الأوروبـي والأزمـة الاقتـصادية، عن مجلـة الـسياسة الدوليـة، مؤسـسة الأهرام، القـاهرة، ع(١٨٢)، أكتـوبر ٢٠١٠ص٩٥

مليار دولار. كما إن الدول الأوروبية تشغل سبعة من المراكز العشرة الأولى في دليل القدر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.[١]

ويحتل الاتحاد الأوروبي المركز الأول في مجال تجارة الخدمات الدولية، ففي عام ٢٠٠٨، بلغ إجمالي حجم التجارة الدولية في الخدمات ما يعادل (٥١٠٤,٧) مليار يورو، كان نصيب الاتحاد الأوروبي منها نحو ٢٦٪، وهي النسبة نفسها التي سجلها في عام ٢٠٠٧، بفائض ايجابي بلغ ٨٦,٢ مليار يورو.[٢]

فضلا عن ذلك، تدفع العملة الموحدة -اليورو- والتجارة الحرة والضوابط المشتركة بتدفق الأموال والبضائع والسكان عبر الحدود. ويجعل الاندماج المؤسسي عبر الحدود وإعادة الهيكلة من الشركات الأوروبية أكثر تنافسا، ومن أسواق الرساميل الأوروبية أكثر مرونة.[٣] لذلك ووفقا لأغلب المقاييس - حجم السوق، والعملة الموحدة، وقوة العمل ذات المهارات العالية، والحكومات الديموقراطية المستقلة، والكتلة التجارية الموحدة- ستكون أوروبا موسعة قادرة على زيادة مكانتها ووزنها في النظام الدولي، ويمكن للقوة الأوروبية أن تظهر في توفير أنموذج للحكم العالمي والإقليمي للدول الصاعدة.[٤]

وبموازاة ذلك، فان خلق منطقة نقدية موحدة في أوروبا من خلال التعامل باليورو، شكل تحديا للسيطرة النقدية الأميركية، أعظم بكثير من كل التحدي الذي يمكن أن يشكله الإرهاب على المكانة الأميركية.[٥] وأكد كل من الأستاذين الأميركيين "منزي شين" و"جيفري فرانكل" من خلال عمليات حسابية، بان اليورو سيحل محل الدولار خلال ١٠-١٥ سنة كعملة لأكبر الاحتياطيات في العالم وذلك بسبب العجز المستمر في الحساب الجاري الأميركي، الذي اقترن بتدهور في سعر صرف الدولار على المدى البعيد، وظهور بدائل حقيقية للدولار لاسيما اليورو. فاقتصاد منطقة اليورو أصبح ضخما مثل اقتصاد الولايات المتحدة تقريبا، وربما يتخطاه من خلال استمراره في التوسع، كما إن أسواق السندات في منطقة اليورو أصبحت الآن بالقدر نفسه من العمق وتوافر السيولة مثل نظيراتها في الولايات المتحدة.[٦]

لذلك ليس هناك دولة أوروبية لوحدها تعمل في منافسة الولايات المتحدة في الحجم، ولكن عند أخذها ككل فان لدى أوروبا سوقا يعادل في حجمه السوق الأميركية أكثر نسبيا. فضلا عن ذلك فان الاتحاد الأوروبي مركز لتوحيد أوروبا نفسها يحمل كثيرا من القوة الناعمة.[٧]

---

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٨٧

[2] المصدر نفسه

[3] كيوتر، بوين و: عالم جديد واتفاق جديد (العولمة وسياسة الإدارة الأميركية في القرن الجديد)، ترجمة سميرة إبراهيم، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ع(٦) حزيران ٢٠٠١ص١٨٩

[4] مجلس المخابرات القومي الأميركي: مصدر سابق ذكره ص ٤٧

[5] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٨٥

[6] عبود، سالم محمد: مصدر سابق ذكره ص ص١٦٣-١٦٤

[7] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ١١٨

فضلا عن ذلك، فان التنسيق بين الدول الأوروبية سوف لن يشمل القضايا الاقتصادية فحسب، وإنما القضايا السياسية والأمنية أيضا. ومن شأن ذلك تعزيز الإرادة السياسية للاتحاد الأوروبي في تعاملها مع الولايات المتحدة في مجال اتخاذ القرارات التي تمس الأمن الأوروبي والقضايا الإقليمية.[1] وجاءت الخطوة السياسية الأهم في تطور مسيرة الاتحاد الأوروبي في الأول من كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٩،وذلك بعد إن دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ الذي تبناها الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٧كبديل لمشروع الدستور الأوروبي. لتصبح بذلك قانونا نافذا، والتي عملت على تحقيق إصلاحات في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتطويرها بما يجعلها أكثر كفاية للتعامل مع التوسع المستمر في الرقعة الجغرافية، والتنوع الديموغرافي للاتحاد، وكان أهم ما تحقق في هذا الاتجاه هو استحداثها لمنصبين سياسيين، أولهما إيجادها رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي. وثانيهما، إيجادها أول ممثل أعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في خطوة عُدّت بداية الطريق لوجود الاتحاد بشكل أقوى على الساحة الدولية.[2]

أما ما يتعلق بالسياسة الأمنية الأوروبية، فانه بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح واقعا للأوروبيين التفكير جديا في شكل بنيتهم الأمنية الجديدة، لاسيما بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت في شباط ١٩٩٢، والتي نصت على إيجاد إطار أمني ودفاعي لأوروبا الموحدة، وذلك في الفصل الخامس عندما أوكلت إلى اتحاد أوروبا الغربية بأعداد وتنفيذ القرارات والأفعال المتعلقة بالوحدة الأوروبية.[3]

وفي ضوء هذا توالت الخطوات الجدية لتطوير هذه البنية الأمنية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، التي من المؤمل أن تجعلها في مصاف القوى العظمى. ليتم الإعلان في القمة الفرنسية- الألمانية في سان مالو عام١٩٩٨ على ضرورة امتلاك الاتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل والمستند إلى قوات عسكرية فاعلة، والقدرة على اتخاذ القرار باستخدامها والاستعداد لعمل ذلك، بهدف الاستجابة للأزمات الدولية.[4] وهو الأمر الذي تبلور في قمة الاتحاد الأوروبي في كولونيا في حزيران – يونيو/ ١٩٩٩، وجرى فيها الإعلان عن التحرك لبلورة بنية أمنية أوروبية متميزة، والعمل على تثبيت إلية جديدة للتعبير عن سياسة خارجية مشتركة، وتكليف (خافيير سولانا) بتولي هذه المهمة، بعد تقاعده من منصبه كأمين عام لحلف الناتو.[5] وفي قمة هلسنكي في كانون الأول – ديسمبر/ ١٩٩٩،

---

[1] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص ٧٨

[2] معاهدة لشبونة.. الدستور الأوروبي السابق، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢) أكتوبر ٢٠١٠ ص١١٠

[3] توفيق، سعد حقي: المصدر السابق ص٧٣

[4] عوني، مالك: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة... آفاق التكامل الأوروبي الجديدة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٢) اكتوبر ٢٠٠٠ ص٩١

[5] النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة – روسيا – أوروبا الغربية، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عن شبكة المعلومات الدولية (انترنت) www.ahram.org.eg

أعلن قادة الاتحاد الأوروبي عن عزمهم بإنشاء قـوة التـدخل الـسريع، والقـادرة علـى العمـل بـشكل مستقل، حتى تتمكن من تنفيذ مهامها، وقد كانت الفقرة الرئيسة الـتي تم اقتراحهـا في هـذه القمـة انـه بحلول عام ٢٠٠٣ يتم إنشاء قوات تصل ما بين (٥٠ – ٦٠) ألف جندي قادرة علـى الانتـشار خـلال (٦٠) يوماً، وقادرة على الاستمرار لمدة عام على الأقل، مع وجود قدرة على الاستمرار عـسكرياً مـع وجود قدرات التحكم والقيادة والاستخبارات فضلاً عن القدرات اللوجستية.(١)

غير إن الاتحـاد الأوروبـي لم يقـف عنـد هـذا الحـد بـل عقـد قمتـه في (نـيس) في كـانون الأول ديسمبر/ ٢٠٠٠، والتي عملت على تطوير مبادئ السياسة الدفاعية، بالقيام بعمليات عسكرية في مناطق النزاع لاسيما العمليات ذات الطابع الإنساني لحفظ السلام أو حتى فرضه باستخدام القوة، ولتنفيذ هذا لابد أن يكون لديها قوة عسكرية عملياتية ابتداءً من عام ٢٠٠١، لذلك فان الاتحاد الأوروبي سيتدخل في تلك الحالات التي لن يتدخل فيها حلف الناتو تجنباً لازدواجية العمل بين الجانبين، بحيث يبقـى هـو المحور الأساس للأمن الأوروبي.(٢)

وتوجت هذه الجهود بإطلاق مهمة شرطة الاتحاد الأوروبـي في البوسـنة والهرسـك في ١/ كـانون الثاني – يناير/ ٢٠٠٣. وهي أول مهمة تنفذ تحت السياسة الأمنية والدفاعيـة الأوروبيـة، وهـي أقـوى إشارة على التقدم الذي أحرز في قدرات الاتحاد الأوروبي على إدارة الأزمات المدنية. (٣)

ونتيجة لذلك عمل الاتحاد الأوروبي على مواصلة سياساته الأمنية والخارجية المشتركة، وقـد بـدأ يلعب دوراً في تطوير القدرات العـسكرية الأوروبيـة الجديـدة الـتي ربمـا سـتحفز المهمـات الأوروبيـة العسكرية المستقلة عن حلف الناتو.(٤) إذ خرجت قمة بروكسيل الرباعية في نيسان – ابريل/ ٢٠٠٣ التي جمعت كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولكسمبورغ بمشروع "الاتحاد الدفاعي الأوروبي" وقـد نـص قـرار إنشاء هذا الاتحاد على تكوين قيادة عسكرية موحدة وقوة عمليات موحدة تحت مسمى "قـوة الانتـشار الأوروبي السريع"، فضلا عن استحداث إدارة تسليح موحدة مع ترك المجال مفتوحاً أمام من يرغـب في الانضمام من الدول الأعضاء، وقد عبر شرويدر عن هذا الهدف الاستراتيجي لهذا الاتحاد الجديد قائلاً "أن الهدف هو تغيير المعادلة الحالية داخل التحالف الأطلسي ولـيس تـدميره أو تـشكيل قطـب منـاوئ

[1] كوردون، فيليب أ. ج.: أوروبا وبناء قوة عسكرية، ترجمة سميرة إبراهيم، في أوروبا في القرن الحادي والعشرين، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤٥)، ٢٠٠١، ص٤٥.

[2] غالي، إبراهيم : الاتحاد الأوروبي : إستراتيجية للدفاع المشترك، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٦)، ابريل/ ٢٠٠٤، ص١٣٨.

[3] البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: تأثير حلف شمال الأطلسي... مصدر سابق ذكره ص ٢٢٣.

[4] **Lebl, Leslie : European Union Defense Policy an American Perspective, KAS Transatlantic portal, Cato – Institute, Cato Policy Analysis, No.516, July/13/2004, p.1.**

للولايات المتحدة، ولكن تصحيح الوضع غير المتوازن بين الجانبين".[١] وهذا ما أكده الاجتماع الوزاري لدول الاتحاد الأوروبي في أيار – مايو/٢٠٠٣، إذ قرر إنشاء قوة عسكرية أوروبية.[٢] ولتتبلور هذه الخطوات، بالخطوة الأكثر أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي هي إطلاق أول عملية عسكرية مستقلة ذاتياً له على الإطلاق خارج أوروبا هي عملية "ارتميس" (Artemis)، في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز – يوليو/٢٠٠٣، مما تمثل إشارة واضحة للتقدم الذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي لاسيما في جانبه الأمني.[٣] لتصل عمليات الاتحاد الأوروبي بعد ذلك حتى عام ٢٠٠٨ إلى ١٢ عملية موزعة بين أفريقيا وأوروبا وأفغانستان.[٤] ليترك اثر واضح فيما وصل إليه الاتحاد الأوروبي في جانبه الأمني- العسكري.

لذا أصبح من المتوقع شيئا فشيئا، إن الاتحاد الأوروبي وليس حلف الناتو المؤسسة الأهم بالنسبة لأوروبا، لتكون الأداة التي يؤدي بها الأوروبيون في المستقبل الدور الذي اختطوه لأنفسهم في النظام الدولي.[٥] وهذا ما أشار إليه مجلس المخابرات الأميركية بدراسته الاستشرافية، إذ يقول "بصورة متزايدة سيصبح الاتحاد الأوروبي –وليس حلف الأطلسي الناتو- المؤسسة الأولية لأوروبا ولأرجح إن الدور الذي سيشكله الأوروبيون لأنفسهم على المسرح العالمي سينعكس عبر هذا الاتحاد".[٦]

فضلا عن ذلك فان أقرب المنافسين الحاليين التصاقا بالولايات المتحدة في مجال موارد القوة الناعمة هي أوروبا، وهذا ما أشار إليه "شيرلي وليامز"، أحد الزعماء السياسيين البريطانيين بان "قوة أوروبا العسكرية –قوتها الصلبة- قد تكون مبعث سخرية كما المح دونالد. ولكن قوتها الناعمة... هائلة حقاً".[٧]

ويستنتج من كل ما تقدم بريجنسكي، بان الاتحاد الأوروبي القوي سياسيا، والقادر على المنافسة الاقتصادية، وغير المعتمد على الدعم العسكري الأميركي، سينافس السيادة الأميركية في منطقتين حيويتين من الناحية الاستراتيجية للولايات المتحدة وهما الشرق الأوسط، وأميركا اللاتينية. وسيظهر التنافس في الشرق الأوسط أولا، بحكم قربه الجغرافي من أوروبا، واعتماد أوروبا الكبير على نفط تلك المنطقة. ونظرا لاستياء الدول العربية من السياسات الأميركية، فسوف تلقى المقترحات الأوروبية استقبالا متعاطفا. ومن المرجح أن يلي ذلك تحدٍ أوروبي في أميركا اللاتينية. فلدى الأسبان والبرتغاليين

---

[1] نقلاً عن، غالي، إبراهيم : الاتحاد الأوروبي استراتيجية للدفاع المشترك، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٦) ابريل٢٠٠٤ ص١٤٠

[2] البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: المصدر السابق ص٢٢٦

[3] بيلز، اليسون ج. كي: الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي، حالة اختبار إيران، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٢٨)، حزيران/٢٠٠٦، ص٢٥.

[4] سودر، كريستين: عمليات السلام المتعددة الأطراف في سنة ٢٠٠٨، في التسلح ونزع السلاح... مصدر سابق ذكره ص ١٩١

[5] ليتل، ريتشارد: توازن القوى... مصدر سابق ذكره ص ٢٨٩

[6] مجلس المخابرات القومي الأميركي: مصدر سابق ذكره ص ٥٥

[7] نقلا عن، ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ص١٢٠-١٢١

والفرنسيين روابط تاريخية وثقافية قديمة العهد مع المجتمعات الأميركية اللاتينية. وستكون الروح القومية في أميركا اللاتينية سريعة الاستجابة للروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية القوية مع أوروبا الحازمة، وهو ما سيضعف السيطرة الاقتصادية التقليدية للولايات المتحدة على المنطقة، ومن ثم فان أوروبا التي ستصبح عملاقا اقتصاديا وقوة عسكرية كبيرة في الوقت نفسه يمكن أن تحصر نطاق التفوق الأميركي في المحيط الهادي إلى حد كبير.[١] لان قيام قطب أوروبي سيزيد من حرية الأقطاب الأخرى ويفتح أبوابا للحوار مع اليابان والصين، وربما سيسعى لإقامة تحالفات مستقبلية معها.[٢]

وفي ضوء هذه التطورات يؤكد مونكلر بان أوروبا بدأت بتأسيس إمبراطورية خاصة بها، ومن يُمعن النظر في أوروبا الحالية، يكتشف لا محالة إن أوروبا قد قطعت شوطا ذا أهمية على هذا الدرب.[٣]

وعليه فان التطور التدريجي في البناء الأوروبي، ابتداء من تطور العملية الاقتصادية فيها مرورا باعتماد عملة موحدة، فضلا عن إلغاء الضوابط الحدودية، وصولا لتبني نهج سياسي خارجي موحد، والعمل على إنشاء بنية أمنية أوروبية موحدة، يؤكد بان الاتحاد الأوروبي يسير نحو أن يصبح أحد القوى الكبرى مستقبلا بسبب ما يتمتع به من ميزات نسبية في مقومات القوة تجعله مؤثر وبشكل كبير في هيكلية النظام الدولي.

المطلب الثاني

كوابح تحقق المشهد

لكي يحدث تحول في القوة، فانه يتعين على هذا القادم أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المسيطرة، أو على الأقل يحدث تعادلا نسبيا مع المقدرات القومية للدولة القائدة، وهذا يتعين على القدم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة المسيطرة بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما متقاربة إلى حد ما.[٤] وفي ضوء هذا هناك من يؤكد بان النظام الدولي غير متجه إلى عالم متعدد الأقطاب، وذلك إن أقطاب القوة الآخرين لا يقدرون على منافسة الولايات المتحدة في مصادر وموارد القوة، فلا الصين ، أو الهند، أو روسيا الاتحادية، بل وحتى الاتحاد الأوروبي، أو القوى الناشئة الأخرى تتمتع بأدوات القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة. لذا فان من أول شروط التعددية القطبية أن يكون هناك توازن ولو نسبي بين مختلف الأقطاب، لكن الميزان يميل بوضوح لاسيما على المديين القصير

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ص١٠٧-١٠٨
[2] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص ١٦٦
[3] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ١٠
[4] علام، مصطفى شفيق: مصدر سابق ذكره ص ٣٢٢

والمتوسط لصالح الولايات المتحدة الأميركية.[1] ومن أجل أن تصبح هناك كقوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة فان على البلد المعني إن يجمع الشروط السبعة الآتية التي في ضوءها يصبح مرشحا بان يكون أحد الأقطاب الدولية وهي[2]

- على المستوى الاقتصادي، إن يكون غنيا ما فيه الكفاية لكي يمارس نفوذا عالميا.
- على المستوى النقدي، حيازة عملة قادرة على العمل كوسيلة احتياط وتبادل دولي.
- على المستوى التكنولوجي، إن يكون متقدما في مجال الاتصال والطاقة والثورة المعلوماتية.
- على المستوى العسكري، فضلا عن حيازته للسلاح النووي، إن يكون قادرا على إرسال حملات عسكرية إلى أماكن بعيدة. وان تكون لديه قدرات عسكرية فائقة التطور.
- على المستوى الجيوبوليتيكي، حيازة القدرة على العمل والتمدد خارج حدوده لحماية مصادره من الطاقة والمواد الأولية، وطرقه البحرية الأساسية وحلفائه.
- على المستوى الثقافي، إن تكون لديه الجاذبية الفكرية والأيديولوجية الكافية لأغراء الآخرين والتأثير فيهم، ودفعهم للتفكير إن مصلحتهم من مصلحته.
- على المستوى الدبلوماسي، إن تكون الدولة قوية ومتماسكة، وقادرة على وضع وتنفيذ سياسة خارجية قطبية، فضلا على هيمنتها على المؤسسات الدولية والإقليمية.

إن هذه الشروط السابقة لا تتوفر مجتمعة في القوى الدولية المرشحة للقطبية، مما يكبح التحول إلى نظام متعدد القطبية. لذا يشير زكريا، بأنه على 'الرغم من وجود تحولات مشابهة تجري في جميع القطاعات باستثناء القطاع العسكري، فان فكرة عالم متعدد الأقطاب، مع أربعة أو خمسة لاعبين ذوي أحجام متشابهة تقريبا، لا تصف واقع الحال، لا اليوم ولا في المستقبل القريب. فأوروبا غير قادرة على التصرف عسكريا، أو حتى سياسيا ككتلة واحدة. واليابان وألمانيا معاقتان بماضيهما. والصين والهند لا تزالان في مرحلة التطور.... باختصار تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم'.[3]

لذلك يرى بريجنسكي إلى أن المراكز الخمسة الأولى في التصنيف المقارن للقوى العالمية –مبني على المكانة الاقتصادية، والميزانيات، والموجودات العسكرية وتعداد السكان..الخ– تقاسمتها سبع دول على حقب متتالية من عشرين سنة وهذه الدول هي: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، وفرنسا، وروسيا، واليابان، والصين. وحدها الولايات المتحدة حافظت بشكل لا لبس فيه على مركزها بين

---

[1] العزي، غسان: مستقبل القوة... مصدر سابق ذكره ص ص٢٩٦-٢٩٧

[2] المصدر نفسه ص ص١٥١-١٥٢

[3] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص٦٠-٦١

الخمسة الأوائل في كل العشرين سنة، واتسعت الفجوة في عام ٢٠٠٠ بين الولايات المتحدة التي تبوأت مركز الصدارة والدول الأخرى من أي وقت مضى.[1] مما منحها التفوق على هذه القوى.

فالقوة الأميركية العظمى تتربع على أسس متينة عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية. وحتى لو تعرضت للضعف أو المنافسة في أحد الميادين أو القطاعات فان سيطرتها على المراكز الأولى في مجالات متعددة أخرى يمكن أن تعوض عليها أي تراجع ظرفي مما يعطيها ميزة نسبية على باقي القوى الأخرى.[2]

وعليه فان هناك الكثير من الكوابح التي تعوق دون تحول القوى الكبرى إلى قوى عظمى، ومن ثم بناء نظام دولي قائم على التعددية القطبية. فما يتعلق بكوابح القوة الصينية، فان هناك العديد من العقبات التي توجهها، وأولها، هي الرؤية الصينية المتبعة في تفاعلاتها الدولية، فباستثناء كل ما له علاقة بتايوان، تميل الصين إلى تجنب الدخول في أي صراع مع الحكومات الأخرى. فالتركيز لا يزال منصبا على النمو وحده، وخير مثال على ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني " جينتاو" في المؤتمر السابع للحزب في عام ٢٠٠٧، والذي دام ساعتين ونصف، حيث تطرق إلى المسائل الاقتصادية والمالية والصناعية والاجتماعية والبيئية بتفصيل شديد، لكنه تجاهل السياسة الخارجية بالكامل تقريبا.[3] أي عد وجود رؤية سياسية خارجية واضحة تمتلكها الصين حول العالم.

فضلا عن التناقضات التي يعانيها الاقتصاد الصيني، فليس بالضرورة افتراض إن القوة مرادفة للاقتصاد الضخم، بان إجمالي ناتج محلي كبير يساوي قوة كبرى. لذلك يشير العديد من المحللين إلى اقتصاد الصين الضخم ونموها السريع على إن هذه البلاد ستفوز عما قريب بمرتبة القوة العظمى، ولكن إجمالي الناتج المحلي لا يمثل قوة دبلوماسية عظمى، فإذا لم تكن المؤسسات موجودة لكي تترجم الناتج الاقتصادي إلى سمات عسكرية، وإذا كان الاقتصاد ينمو بوتيرة أسرع من المصلحة العامة في الشؤون الخارجية، فان الحصيلة لا تعدو عن كونها قوة محتملة. لقد سبقت الولايات المتحدة بريطانيا العظمى في مجال إجمالي الناتج المحلي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، ولكن تجاوز الولايات المتحدة للإمبراطورية البريطانية كقوة عالمية لم يحصل حتى الحرب العالمية الأولى.[4]

كما إن الصين لا تزال بلدا فقيرا، فالناتج المحلي الإجمالي في الصين يبلغ ما يقرب من نصف ما هو في الولايات المتحدة، ولكن نظرا لعدد سكانها فان حصة الفرد من هذا الناتج تتراوح بين ٢,٥٠٠-٥٠٠٠ دولار، أي سبع أو ثمن حصة الفرد في الولايات المتحدة، لذا فان عدد السكان الكبير في الصين

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ص١٣-١٤
[2] العزي، غسان: مستقبل القوة... مصدر سابق ذكره ص ١٦٥
[3] زكريا، فريد: المصدر السابق ص ١١٤
[4] فيرغسون، نيل: مصدر سابق ذكره ص ص ١٣-١٤

يشكل عبء على الاقتصاد الصيني.(١) وهذا ما أشار إليه ناي ، على افتراض إن معدل نمو الناتج المحلي الصيني سوف يصل إلى نسبة ٦٪، ومعدل النمو الأميركي لن يتعدى ٢٪ بعد ٢٠٣٠، فان نصيب دخل الفرد في الصين أقل من نظيره في الولايات المتحدة، لذا فان الصين قد تصل إلى نفس حجم الاقتصاد الأميركي في غضون بضع سنوات، ولكن مردود هذا النمو والتطور الاقتصادي لن يكون متساويا بين البلدين.(٢) وهذا ما ينطبق على الطعام. إذ تصبح مستوردات الطعام أكثر ضرورة للرفاهية الاقتصادية الداخلية وللاستقرار السياسي. وإن الاعتماد على المستوردات لن يضع أعباء على الموارد الاقتصادية الصينية بسبب التكاليف العالية فحسب، بل سوف يجعل الصين أيضا أقل مناعة للضغوط الداخلية بسب هذا الحجم من السكان.(٣)

علاوة على ذلك فان الصين ستواجه مشكلات في المحافظة على معدلات نمو سنوية تربو على الـ ٥٪ في العقود المقبلة.(٤) لأنه للمحافظة على هذه المعدلات خلال مدة زمنية طويلة لابد من الجمع الملائم على نحو غير عادي بين قيادة وطنية فعالة، وهدوء سياسي، وانضباط اجتماعي داخلي، ومعدلات توفير عالية، وتدفق عال جدا ومستمر للأموال الأجنبية الموظفة في البلاد، واستقرار إقليمي، ولكن الجمع على المدى الطويل بين هذه العوامل الايجابية ستكون إشكاليا وصعبا.(٥)

وبموازاة وذلك، وعلى الرغم من إن الصين تنمو بسرعة كبيرة، إلا إن الدولة – بفضل مقاربة الإصلاح التدريجي– لا تزال تسيطر على الكثير من المؤسسات العليا في الاقتصاد، إذ تشكل المؤسسات المملوكة من قبل الدولة نحو نصف الناتج الإجمالي المحلي الصيني. فمن بين الشركات الخمس والثلاثين الكبرى الأكبر في سوق شنغهاي للأسهم، هناك ٣٤ شركة أما مملوكة كليا أو جزئيا من قبل الدولة. وغالبا ما تكون سيطرة الدولة متناقضة مع الاستقامة والنزاهة والكفاية. فمصارف الصين –وهي في أغلب الحالات لا تزال كيانات حكومية– توزع عشرات المليارات من الدولارات سنويا من أجل دعم الشركات الضعيفة، وترسل الأموال إلى أقاليم وجماعات وأشخاص لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد. ويبدو إن الفساد في ازدياد ونسبة الحالات التي تطال مسؤولين رفيعي المستوى قفزت من ١,٧٪ لعام ١٩٩٩ إلى ٦,١٪ لعام ٢٠٠٢.(٦) لذلك فان هناك من يرتاب في السجل الاقتصادي للصين. فبعض الباحثين يعتقدون إن الأرقام غير دقيقة، والفساد متفش، والمصارف تتأرجح على حافة الهاوية، والتوترات الإقليمية تتصاعد، وانعدام المساواة يزداد بصورة خطيرة، والوضع يتجه نحو أزمة أكيدة.(٧)

---

[1] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ١٧٣

[2] عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي... مصدر سابق ذكره ص ٢٠٤

[3] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص١٥٢

[4] فيرغسون، نيل: مصدر سابق ذكره ص١٤

[5] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص ١٢٥

[6] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٠٧

[7] المصدر نفسه ص١٠٤

فضلا عن ذلك، فان الصين مندمجة بشكل عميق في النظام التجاري العالمي حيث إن ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي يتمثل في شكل صادرات تذهب ٢٥٪ منها إلى الولايات المتحدة.(١) لذا فان للصين مصلحة شديدة في أن يكون الاقتصاد الأميركي قويا، ومحافظ على نهمه للمنتجات الصينية. وإذا كان ذلك يمكنها من الحصول على وسيلة ضغط بترتيب ديون على الولايات المتحدة، فأنهم لن يستطيعوا استخدام هذه الوسيلة من دون إضعاف الاقتصاد الأميركي، ومن ثم تخفيض الاستهلاك للبضائع الصينية التي يعتمدون على بيعها من أجل مواصلة نموهم. وهذا يعني إن كلا من البلدين يعتمد على الثاني اقتصاديا.(٢)

إلى جانب ذلك، فان امتلاك الصين لكميات هائلة من سندات الخزانة الأميركية ليس دليلا على قوة الصين بقدر ما هو دليل على اعتماد النمو الصيني على المستهلكين الأميركيين.(٣) لذلك فان إنشاء نظام بديل للدولار لا يمكن أن تذهب إليه الصين، بالنظر إلى ما تمتلكه الصين ذاتها من سندات خزانة داخل الولايات المتحدة، مما يعرض هذه السندات للتأثير في حالة اهتزاز شديد في قيمة الدولار، أو وضعه كعملة دولية.(٤) وعليه فان الصين لا تمتلك خيارات استراتيجية حقيقية مهمة. وان النجاح الاقتصادي المستمر للصين يبقى معتمدا إلى حد كبير على تدفق رأس المال إلى الأسواق الأجنبية الأمر الذي يحد كثيرا من خياراتها.(٥) بمعنى إن الصين تعتمد اعتمادا كبيرا على النظام الاقتصادي الدولي، مما يولد حوافز قوية لعدم تحدي الوضع القائم.(٦)

أما من الناحية العسكرية، فعلى الرغم من الإنفاق الصيني العسكري الصيني لتوسيع وتطوير قدراتها العسكرية، غير أنها لا تزال تنفق جزءا يسيرا مما تنفقه الولايات المتحدة، في أحسن الأحوال ١٠٪ من فاتورة البنتاغون السنوية. والولايات المتحدة تمتلك ١٢ حاملة طائرات تعمل على الطاقة النووية ويمكن لواحدة منها أن تحمل ٨٥ طائرة نفاثة هجومية، في حين إن المهندسين البحريين الصينيين يعملون الآن على بناء حملة طائراتهم الأولى. والصين تمتلك ٢٠ صاروخا نوويا يمكن أن يصل إلى شواطئ الولايات المتحدة، بحسب تقديرات البنتاغون، لكن هذه الأسلحة "الصغيرة والضعيفة... معرضة لهجوم استباقي".(٧)

---

[1] أبو الخير، كارن: تحولات القوة... مصدر سابق ذكره ص ١٦٤
[2] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ص٣٨٨-٣٨٩
[3] علي، مغاوري شلبي: مصدر سابق ذكره ص ٨٥
[4] فرحات، محمد فايز: مصدر سابق ذكره ص ١٦
[5] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص ١٧٨
[6] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ١٤٥
[7] نقلا عن، زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٣١

وفيما يتعلق بالقوات البرية الصينية، فهي قادرة على الدفاع عن الوطن من خلال استراتيجية أنهاك العدو، لكنها ليس ملائمة لشن عمليات هجومية طويلة ضد قوة رئيسة.(١) ومع إن جيش التحرير الشعبي لم يتطور في السنوات الأخيرة سوى جزئيا على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، فضلا عن معاناة الصين في التمويل العسكري. وقد تكون قواتها البحرية قد استولت في الوقت الحاضر على الجزر المتنازع عليها، ولكن بسبب بعدها عن قواعدها الأصلية فان قوات الإنزال ضعيفة جدا أمام الصواريخ والطائرات الحربية الأكثر تطورا التابعة للماليزيين والاندنوسيين اللذين يتمتعون أيضا بميزة القرب. ويعاني الصينيون أيضا بشكل أكبر أمام اليابانيين والأميركيين اللذين يملكون سفنا حربية مخيفة بحد ذاتها.(٢)

أما على المستوى الديموغرافي، فان السياسة التي تتبعها الصين هي سياسة الطفل الواحد، مما انعكس لان تكون نسبة الخصوبة في الصين أقل من مستوى الاستعاضة منذ ١٥ عاما أو أكثر. لهذا تتوقع مؤسسة نمو "لدمان ساكس" بان متوسط العمر في الصين سيرتفع من ٣٣ في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥ لعام ٢٠٥٠ –ازدياد بالغ في عمر الصينيين–، ووفقا لذلك يصبح عدد الكهول بعمر ٦٥ عاما وما فوق في الصين مساويا تقريبا لعدد الأطفال تحت ١٥ عاما. مما يولد مشكلات سكانية واقتصادية هائلة.(٣) من خلال تجاور النمو السكاني الانجازات الاقتصادية.

ومن جانب آخر برزت آراء تعتقد إن الصين مقبلة على مستقبل وخيم تتفتت فيه إلى عدد من الدول، فالصين تمر بأزمة التحول الاقتصادي والاجتماعي، يزيد من حدتها التضخم، وتدهور الظروف البيئية، واستنزاف موارد الطاقة المحدودة، وتزايد النفوذ السياسي لجيش التحرير الشعبي، ويتفاعل مع هذه الآراء وجود بعض الدراسات التي تشير إلى انه وعلى الرغم من عودة هونغ كونغ عام ١٩٩٧، ومكاو عام ١٩٩٩ إلى السيادة الصينية، إلا انه بدأت تظهر بعض المؤشرات على إمكانية تفكك هذه الدولة مستقبلا، نتيجة لاختلاف درجة التطور السياسي والاقتصادي الواضح بين هذين الإقليميين، إلى جانب التباين في مستوى الثروة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، الذي وصل إلى مرحلة الصراع بين المركز والإقليم، الأمر الذي أدى إلى انقسام الصين إلى أقاليم غنية وأخرى فقيرة.(٤) لذلك فان الجنوب والشرق الساحليان، ومراكز المدن الرئيسة التي يسهل وصول الأموال الأجنبية الموظفة والتجارة من ما وراء البحار أليها، حصلت على الحصص الكبرى من النمو الاقتصادي الكبير للصين. وفي المقابل فان مناطق الجزر الريفية عموما، وبعض المناطق البعيدة تخلفت عن الركب.(٥)

[1] كيسنجر، هنري: المصدر السابق ص١٤٦
[2] بيارنس، بيير: مصدر سابق ذكره ص ١٣٢
[3] زكريا، فريد: المصدر السابق ص ١٨٨
[4] عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص ١٧٩
[5] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص ١٥٣

وضمن هذه المؤشرات، فان الأراضي الزراعية في الصين، أصبحت لا تتجاوز ٧٪ من الأراضي المزروعة في العالم ومعظمها فقيرة.[1] مما خلف ٨٠٠ مليون مزارع لا يقدرون على زيارة طبيب. فضلا عن نصف سكان الصين يقل مدخولهم عن دولارين يوميا. ويعيش ١١٤ مليون على مدخول يومي يبلغ حوالي ٥ دولارات، وهم العمال المهاجرون غير المسجلين وغير المحميين بقانون العمل الصيني، ووفقا لمعلومات الأمم المتحدة فان أفقر ٢٠٪ من مواطني الصين يجنون فقط ٤,٧٪ من مجموع الدخل في حين يدخل اغنى ٢٠٪ أكثر من نصف مجموع الدخل، وهذه الفجوة تزداد عمقا عاما بعد عام. وكذلك فان المداخيل في أحسن عشر مناطق حضرية تتجاور خمسة أضعاف مستويات المداخيل في المناطق الريفية. ويغذي هذا التفاوت الاجتماعي والاقتصادي المتزايد مشاعر الاستياء العارم داخل الصين. فالفقراء يلاحظون وجود تحالف بين الأغنياء ومسؤولي الحزب الحاكم. ويبدو إن هذه الصورة القاتمة تسكن القادة الصينيين، لان احتمالات تزايد التفكك الاجتماعي قد أصبحت مرتفعة. وأشار "بان يوي" نائب وزير البيئة الصيني، إلى ذلك بقوله "إن الموارد الأولية نادرة، وليس لدينا أراض كافية، وعدد سكاننا في ازدياد مستمر... إن المدن تتوسع، لكن الأراضي الصحراوية تتمدد في الوقت نفسه. وقد انخفضت مساحة الأراضي للسكن والاستخدام إلى نصف، في السنوات الخمسين المنصرمة، وأصبحت نصف كميات المياه في أكبر سبعة انهار لدينا غير قابلة للاستعمال بتاتا. وثلث سكان المناطق المدنية يتنفسون هواء ملوثا. ونحن مقتنعون بان الاقتصاد المزدهر والاستقرار السياسي شيئان متلازمان... وإذا ازدادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، فان عدم الاستقرار سيسيطر على المناطق داخل الصين والمجتمع ككل".[2]

لذلك تشعر النخبة الحاكمة بان التوترات السياسية والاجتماعية الداخلية آخذة في التصاعد لدرجة أنها تشكل خطرا على استقرار النظام بشكل عام، لذا فمن المرجح أن يشكل انعدام المساواة الاجتماعية المتزايد تحديا قويا لعقائد النظام الرسمية التي تؤمن بالمساواة، بل إن الجريدة الرسمية للحزب الشيوعي اعترفت علنا بان " الفجوة بين الأغنياء والفقراء بدأت بالاتساع وإنها تتوسع بشكل مستمر، وان التناقض في توزيع الثروة أصبح أكثر وضوحا... وان التناقضات والنزاعات تتزايد حدة".[3]

لهذا أصبحت الحكومة الصينية تُقر رسميا بان أعمال الشغب والاحتجاجات العنيفة ازدادت بشكل مثير وأصبحت مشكلة كبرى أمامها. ويذكر "من شن بيي" مدير برنامج الصين في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، إن عدد حوادث الشغب، والمظاهرات والاضطرابات تزايدت في السنوات العشر

---

[1] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص ١٤٤

[2] نقلا عن، روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ص٣٧٩-٣٨٢

[3] نقلا عن، بريجنسكي: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ١٣٧

الأخيرة بمعدل ٦٠٪ كل عام.[١] إذا فان الاستياء الناجم عن عدم المساواة في الصين سيعرقل من عملية التنمية للضرورية، نتيجة عدم الاستقرار السياسي مما يعرق النهوض الصيني.

فضلا عن ذلك، فان هناك أنموذج آخر لإشكالية الانفصال في الصين، إذ تواجه الأخيرة عدة حركات انفصالية، منها الحركة الانفصالية في إقليم "التبت"، والتي تسعى منذ عام ١٩٥٠ إلى التمتع بقدر من الاستقلال عن الحكم الصيني بقيادة الزعيم الروحي لهم "الدلاي لاما". إلى جانب الحركة الانفصالية في إقليم "كيسنجيانغ" – تركستان الشرقية– إذ يسعى سكان هذا الإقليم والبالغ عددهم ١٥ مليون نسمة، إلى إنشاء دولتهم المستقلة عن الصين في الإقليم.[٢]

علاوة على ما تقدم من مؤشرات، فان الصين لا تمتلك الامتداد الجيوبوليتيكي العالمي كالذي تمتلكه الولايات المتحدة، فامتدادها إقليمي بالدرجة الأساس، وهذا ما يقلل من فرص الصين بان تصبح دولة عظمى تنافس الولايات المتحدة.

وزيادة على هذه التحديات الداخلية، هناك التحديات الخارجية التي تقف حائلا دون وصول الصين إلى مرتبة الدول العظمى.إذ تتقاطع مصالحها مع مصالح القوى المجاورة في عدة مناطق، فهناك تقاطع في المصالح بين الصين وروسيا في آسيا الوسطى، كما إن للصين نزاعا حدوديا مع الهند، وتتقاطع معها في المصالح في باكستان وسيرلانكا. وهناك عداء تاريخي بين الصين واليابان لا يزال يلقي بظلاله على العلاقة بين البلدين. فضلا عن تقاطع مصالحها مع مصالح أوروبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بإيران وأفغانستان وكوريا الشمالية.[٣] فضلا عن قلق دول الآسيان المجاورة من حيث تخوفها من تحولها إلى مرتبة الدول التابعة للصين.[٤] لذلك فالصين تواجه عقبات أمام دورها الإقليمي والعالمي، مما يشكل عوامل ضغط تستخدمها الولايات المتحدة، والدول الأخرى لكبح جماح أي دور صيني يحاول تجاوز المصالح الأميركية أو مصالح الدول الأخرى.[٥]

وعلى الرغم من وجود توافق بين الصين وروسيا الاتحادية حول رفض السيطرة الأميركية، وهو ما دعاهما لعقد شراكة استراتيجية لتعزيز "التعددية القطبية"، إلا انه لم يسفر عن الكثير، لأنه لا توجد مادة جوهرية للعلاقة الصينية– الروسية.[٦] فضلا عن ضعف روسيا النسبي إزاء الصين لاسيما في جانبه الاقتصادي والسكاني، زيادة على اعتراف الصين البراغماتي بحاجتها في الوقت الحالي وقبل كل شيء

---

[1] روس، دنيس: المصدر السابق ص ص٣٨٠-٣٨٣

[2] عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص٧٨

[3] أبو الخير، كارن: تحولات القوة... مصدر سابق ذكره ص ١٦٠

[4] أيوب، مدحت: مصدر سابق ذكره ص ٩٦

[5] الحديثي، هاني الياس: صراع الإرادات... مصدر سابق ذكره ص ١١٨

[6] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ١٧٦

إلى الرساميل والتكنولوجية الخارجية، ولن تحصل على أي منهما لـو كانـت علـى علاقـة عدائيـة مـع الولايات المتحدة.[1] مما يسقط أي تحالف ذو معنى إزاءها.

لهذا يتفق كل من بريجنسكي، وميرشايمر، بان الصين حتى لو نجحت في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادية وعلى استقرارها السياسي الداخلي، فستصبح في أحسن الأحوال قوة إقليمية مقيـدة بفقـر سكانها، وبنيتها التحتية البالية، وجاذبية عالمية محدودة.[2] وهذا ما أشارت إليه دراسة أعدتها الأكاديمية الصينية للعلوم، بان الصين ستصبح دولة "متوسطة التطور" فحسب بحلول عـام ٢٠٥٠.[3] لـذلك فـان أمام الصين عقود طويلة قبل أن تصبح منافسا عالميا حقيقيا، سواء بمفردها أو بالتحالف مع الآخـرين، وهذا ما يعطي الولايات المتحدة تحذيرا استراتيجيا كافيا.[4]

أما ما يتعلق بالهند، فان ما ينطبق من معوقات بنيوية على الصين، تنطبق أيضا على الهند، كالفساد، والبطالة، وعدد السكان الضخم، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن القـدرات العـسكرية المحدودة، زيادة على علاقاتها الخارجية المتوترة سواء مع باكـستان أو الـصين الـذي يمنعهـا مـن إقامـة تحالفات استراتيجية. كل هذه العوامل مجتمعة لا تساعد الهند بان تصبح قوة عالميـة منافـسة للولايـات المتحدة الأميركية، وفي أحسن الأحوال فان الهند قوة إقليمية أساسية في محيطها.

وما يتعلق بروسيا الاتحادية، فان معوقاتها البنيوية أكـبر مـن الـصين، وعلـى الـرغم مـن مـساحة أراضيها الشاسعة، ومواردها الطبيعية وافرة، ولهـا مقعـد دائـم في مجلـس الأمـن، ولـديها مخـزون مـن الأسلحة النووية ينافس مخزون الولايات المتحدة، فإنها لا ترقى إلى مستوى القوة العظمـى. فهـي بلـد يتناقص عدد سكانها بشكل واضح، والناتج المحلي العام يكاد يكون بحجم الناتج المحلي في البرازيـل*، والذكور من سكان روسيا يهلك عشرهم من جراء الإدمان على الكحول والايدز،كما إن نظام الرعاية الصحية يتهاوى. إن مكانة روسيا البارزة في المستقبل، كقوة عظمى لا يمكن الاعتداد بها.[5]

كما تعاني روسيا من إشكالية في الهوية، وأشد ما يقلقها هي مسألة كثرة الأقليـات العرقيـة آلـت يطالب بعضها بالاستقلال.[6] وما يرتبط بهذا القلق هـو إن حـدودها تتـاخم منطقـة غـير مـستقرة في القوقاز وآسيا الوسطى، ومن المرجح إن تستمر آثار هذا الوضع – التطرف الديني، والإرهاب، والصراع

---

1 بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار ... مصدر سابق ذكره ص ١٣

2 المصدر نفسه ص١٤، كذلك ينظر، ليتل، ريتشارد: توازن القوى... مصدر سابق ذكره ص ٢٨٥

3 المصدر نفسه ص١٤٨

4 زاد، زلماي خليل: مصدر سابق ذكره ص ٤٣

* بلغ إجمالي الناتج المحلي في البرازيل لعام ٢٠٠٩ (١.٥٧١.٩٨٠) محققة معدل نمو سنوي قرابة ٤.١%. أما روسيا فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه (١.٢٣٠.٧٣٠) بمعدل نمو بلغ ٦.٣%. ينظر في ذلك، علام، مصطفى شفيق: مصدر سابق ذكره ص٣٢٥

5 هاس، ريتشارد ن: المصدر السابق ص ص١٧٤-١٧٥

6 توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص ١٧٧

المتصاعد- في انعكاساته داخل روسيا. لذا فان هذه العوامل تحد من المدى الذي يمكن لروسيا أن تصبح فيه لاعبا عالميا رئيسا.[١]

أما من الناحية العسكرية، فباستثناء قدرة الردع النووي، تواجه روسيا عدة مشكلات في هذا الأمر، وقد كشفت حرب جورجيا، نقاط الضعف في الجهوزية العسكرية الروسية، وافتقارها إلى تكنولوجية حديثة في مجالات المعلومات والاتصالات والأسلحة الدقيقة.[٢] كما تواجه صناعة الأسلحة الروسية مشكلات استثنائية نتيجة الأزمة المالية. فالشركات الروسية تواجه "نقصا نقديا شديدا"، وهو النقص الذي جعل بعضها عاجز عن استيفاء شروط العقود، أو دفع الأجور، فضلا عن انعكاس هذه الأزمة في تعقيد خطط روسيا الرامية إلى إعادة تنظيم صناعاتها، والهادفة إلى عكس اتجاه أعوام الانحدار من خلال برامج استثمار ضخمة في معدات وتكنولوجية رأسمالية جديدة كجزء من برنامج للدولة يتعلق بالأسلحة حتى سنة ٢٠١٥.[٣]

ونظرا للتفوق الإجمالي للاقتصاد الأميركي، فان بوسع الولايات المتحدة أن تخصص مواردها لتحسين قدراتها على نشر قواتها العسكرية التقليدية بسرعة في كل أنحاء العالم وتعزيز قدراتها، ومن ثم يمكن أن تكسب "يدا طليقة في العالم" لا تستطيع روسيا أن تحاول مجاراتها.[٤] أي عدم امتلاك روسيا للقدرة على التمدد الجيوبوليتيكي الذي تمتلكه الولايات المتحدة.

فضلا عن ذلك، فان روسيا تعاني من تدهور في الإمكانات العسكرية، وفسادا منتشرا في مؤسسات الدولة، ومشكلات ديموغرافية، وغير ذلك من عوامل الضعف الداخلي، وما تحتاج إليه روسيا هو شريك قادر على مساعدتها في تخطي هذه المشكلات، ولن تستطيع روسيا تحقيق ذلك دون مساعدة من الغرب.[٥] لذلك فهي بحاجة إلى الاستثمارات والمساعدات الأميركية والأوروبية لإعادة بناء روسيا. وهذا لا يتوافق إذا كانت في حالة عدائية مع الولايات المتحدة.

كما إن اغلب القوى في روسيا تتفق على مبدأ مهم وهو عدم الدخول في أي مواجهه مع الولايات المتحدة قد يترتب عليها التورط في جولة جديدة من سباق التسلح، تدمر الاقتصاد الروسي، واضعين في الحسبان إن سباق التسلح السابق كان السبب الرئيس لانهيار الاتحاد السوفياتي. وحتى على مستوى التحالفات الروسية، وكما مرة سابقا، فان عقد تحالف مع الصين هو أمر مستبعد، نظرا لتنامي الصين، مما يجعل التحالف مع الصين يعني الخضوع لها، والتنافس مع الولايات المتحدة لا معنى له. وعليه فانه ليس من المحتمل أن تشكل روسيا الاتحادية على الأقل في الأمد المتوسط، تحديا عالميا، للولايات المتحدة،

---

[1] مجلس المخابرات القومي الأميركي: مصدر سابق ذكره ص ٤٧

[2] فريمان، سام بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٨٢

[3] المصدر نفسه ص٤٠٣

[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ١٠٤

[5] أبو الخير، كارن: تحولات القوة... مصدر سابق ذكره ص ١٦٠

نتيجة للمعوقات الداخلية المتعددة التي تحول دون أداء هذا الدور، فضلا عن الارتباط بين المصالح الروسية والمصالح الأميركية. غير إن روسيا تشكل قوة إقليمية رئيسية في محيطها ذات توجهات عالمية محدودة.

أما اليابان، فقد اخطأ المحللون بصددها، إذ توقعوا لها عام ١٩٧٥ أن تتخطى الولايات المتحدة اقتصاديا قبل نهاية القرن الماضي، لكن ذلك لم يحصل.[1] إذ تراجعت ومنذ منتصف عام ٢٠١٠ من مرتبة ثاني أكبر اقتصاد عالمي إلى المركز الثالث تاركة هذا المركز تحتله الصين، نتيجة ما يعانيه الاقتصاد الياباني ومنذ مدة طويلة من ركود سبب له تراجعا اقتصاديا.[2]

فضلا عن ذلك تواجه اليابان مشكلة ديموغرافية ناتجة عن شيخوخة شعبها، وعدم تزايد عدد سكانها، مما يمكن أن يقلص انتعاشها الاقتصادي في المدى الطويل.[3] وبحلول منتصف القرن الحادي والعشرين قد يتقلص عدد سكان اليابان بنسبة ٣٠٪ إلا إذا اجتذب ١٧ مليون مهاجر، وهذه مهمة صعبة في بلد ظل تاريخيا يقاوم الهجرة.[4]

أما من الناحية العسكرية، فان أول هذه الكوابح، هو الارتياب السائد والقلق من احتمال "عودة الروح العسكرية" اليابانية من جديد.[5] فالذكريات التاريخية للحرب العالمية الثانية مازالت حية. لذا فان أي برنامج ياباني لتطوير إمكانياته الهجومية سوف يلقى معارضة من الكوريتين والصين وماليزيا، والفلبين، واندونيسيا، وكلهم قد عانوا من الاحتلال الياباني خلال تلك الحرب، وبدلا من تعزيز الأمن الإقليمي، فان عسكرة اليابان تعقد التعاون الدفاعي، وتحرض على زيادة سباق التسلح في جميع أنحاء المنطقة. لذلك فالمخاوف من العسكرية اليابانية تحد من دور ياباني في حقل الدفاع. وهذا لا يقتصر على المخاوف الخارجية فحسب، بل الداخلية أيضا، لان الكثير من اليابانيين يخشون من الاتجاهات نفسها التي قادت اليابان إلى خوض الحرب العالمية الثانية، والتي هي الآن في حالة سبات قد تستيقظ بسهولة من جديد، لذا يخافون أن تتكرر أحداث الثلاثينيات عندما أعقب التغلغل الاقتصادي الياباني في المنطقة غزوها العسكري. كما إنهم يخشون أن يؤدي قيام مؤسسة عسكرية قوية إلى طغيان هذه المؤسسة على سياستهم الخارجية، مما يعرض علاقاتهم للخطر.[6]

فضلا عن ذلك،فان هناك قيودا دستورية، ومعاهدة أمنية مع الولايات المتحدة، تمنعا اليابان من التمدد في بناء قدراته العسكرية. فالمادة التاسعة من الدستور الياباني، تتخلى رسميا عن الحرب كحق

---

[1] العزي، غسان: مستقبل القوة... مصدر سابق ذكره ص ٢٣٢
[2] أبو الخير، كارن: المصدر السابق ص١٦١
[3] مجلس المخابرات القومي الأميركي: المصدر السابق ص ٤٧
[4] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ١٣٢
[5] لفين، نورم: مصدر سابق ذكره ص ١٦٧
[6] نيكسون، ريتشارد: الفرصة التاريخية... مصدر سابق ذكره ص ١٤٧

سيادي للدولة، وتحظر كلا من امتلاك "القدرات على شن الحرب" واستعمال القوة كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية، وقد فسرت الحكومات اليابانية المتعاقبة على أنها تحظر كل شيء بدءا من الأسلحة "الهجومية" وانتهاء بالمشاركة اليابانية في الدفاع الجماعي. أما المعاهدة الأمنية الأميركية- اليابانية التي عقدت عام ١٩٥١، فهي تقصر المسؤوليات الدفاعية اليابانية على الدفاع عن تراب الوطن الياباني، بينما تضع المعاهدة نقطة الثقل على الولايات المتحدة التي تشكل الأساس للدفاع الياباني. وهذا الاعتماد الموضوعي أدخل الولايات المتحدة في صلب السياسة الخارجية والداخلية اليابانية لأكثر من ستين عاما.[١]

علاوة على مواطن الضعف الجيوبوليتيكية الملازمة لليابان، فهي عبارة عن جزيرة، تحيط بها أما قوى قارية ضخمة أو مساحات شاسعة من المحيطات، وتعتمد في بقائها على واردات النفط وغيره من الموارد الطبيعية من أماكن بعيدة. ويتركز العدد الضخم لسكانها في رقعة جغرافية صغيرة، وليس لديها حلفاء إقليميون طبيعيون في الإقليم.[٢] ليشكل الجغرافية عامل ضعف في البناء الياباني نحو الدور العالمي الذي تنافس من خلاله المكانة الأميركية.

أما ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من إن التجربة الأوروبية تشكل مثلا ملفتا للنظر في كيفية تقارب البلدان وتعاونها رغم العداء السابق وعدم المساواة. غير إن هذا لا يعني بان ما يجري في أوروبا يصلح أنموذجا يؤخذ به في أي مكان آخر. إن تكامل أوروبا صميمي أكثر من اللازم، بيروقراطي مفرط في البيروقراطية، وما يجري فيها الآن هو إلى حد كبير نتيجة تاريخها الفريد، بحيث لا تصلح أوروبا أن تكون أنموذجا لمناطق أخرى، وأقل من ذلك للعالم بأكمله.[٣]

فالاتحاد الأوروبي فشل في تطوير هوية أو قدرة سياسية خاصة به.[٤] وهذا ما دفع بريجنسكي بان يصف الاتحاد الأوروبي بأنه "أمة لا توجد فعلا، فأوروبا كهذه هي رؤية، أو مفهوم، أو هدف، ولكنها لم تصبح حقيقة أو واقعا حتى الآن... لا تزال بعيدة عن كونها كيانا سياسيا واحداً".[٥] لذلك فمن غير المرجح أن يحقق الاتحاد الأوروبي في العقدين القادمين الوحدة السياسية الحقيقية التي تمكنه من شحذ الإرادة للتنافس مع الولايات المتحدة في الميدان السياسي فضلا عن العسكري.[٦]

ونتيجة هذا فان الاتحاد الأوروبي وبطبيعة نشوءه وتطوره، لا يزال يفتقد إلى الصوت الموحد الذي يمكنه من المشاركة في الشؤون الدولية.[٧] فما زال الأوروبيون يتصرفون فرادى، ولا يبدو أنهم

[1] لفين، نورم: المصدر السابق ص ص١٦٩- ١٧٠
[2] المصدر نفسه ص١٧٠
[3] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ص١٧٨-١٧٩
[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص٢٠
[5] ـــــــــــــ: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص ٥٨
[6] ـــــــــــــ: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ١٤
[7] بتلر، نك: الاتحاد الأكمل في المستقبل، **Foreign Policy**، النسخة العربي، الكويت، يناير- فبراير ٢٠٠٣ص٧٣

جاهزون بعد لتنسيق مبادراتهم الدبلوماسية أو تـدخلاتهم العـسكرية.[١] وهـذا مـا ظهـر مـن خـلال انقساماتهم بشأن التدخل الأميركي في العراق، كذلك بالشأن التجاري، والـسياسة الماليـة، والزراعـة، وبشكل متزايد حول حقوق الإنسان والقوانين الجنائية، لذلك فعندما يوجد خـلاف، فـان الـسياسات الخارجية والدفاع، سوف تبقى فعليا بأيدي الحكومات الوطنية. فالمال والدفاع، هي بدرجة الأولى تحت سيطرة الدول الأعضاء.[٢] لذلك فان الاتحاد الأوروبي كاتحاد ليس لديه الرغبة والطموح للبروز كقوة منافسة للولايات المتحدة، ربما تكون هذه طموحات فردية فرنسية وألمانية، ولكـن اغلـب دول الاتحـاد راضية بالقوة الأميركية كحامية لها ولمصالحهم في الوقت الذي ينصرفون لتطوير اقتصادهم وتجارتهم.

فضلا عما أدخلته معاهدة لشبونة من ثغرات إلى الاتحاد الأوروبي، فهي لم تلغي الرئاسة الدوريـة للاتحاد رغم إيجادها رئيس دائم له. فضلا عمـا نـصت عليـه المعاهـدة مـن سـلطات إضـافية للبرلمـان الأوروبي على صعيد الاتفاقيات الدولية، بما في ذلـك التجاريـة منهـا إلى ملفـات الميزانيـة، والـسياسة الزراعية، مرورا بالحقوق والحريات المدنية. ويبدو المأزق في إن الأعضاء الـ ٧٣٦ للبرلمـان ينتمـون إلى الدول السبع والعشرين المكونة للاتحاد، ومن ثم لا بد أن يخضع الاتفاق أو الاختلاف علـى قـضية أو ملفات معينة للشد والجذب، طبقا للمصالح القومية للدولة التي ينتمي إليها العضو البرلماني، مما يعـني قدرا من الإعاقة والتأثير في التوصل إلى اتفاق حول العديد من الموضوعات.[٣]

وان انضمام دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي يمثل لدى البعض عمل ضعف له، لان معظم دول شرق أوروبا هي غير متقدمة اقتصاديا، كما أنها تقيم علاقات متميزة مع الولايات المتحدة والـتي شجعت انضمامها للاتحاد، ليتضخم الاتحاد، وليترهل ويقل انسجامه وتماسكه، ويضعف بهدف تحولـه إلى تجمع اقتصادي ضخم بلا روح سياسية.[٤] وعليه فان توسع الاتحاد الأوروبـي قـد زاد مـن تعقيـد هياكل التكامل الأوروبي المفرطة التعقيد والشديدة البيروقراطية.

وبموازاة ذلك، فان شرخا جديا حقيقيا في العلاقات الأميركية- الأوروبية سيكون في غـير صـالح أوروبا، ولن يؤدي فقط إلى جعل أوروبا مجددا عرضه للتنافسات الداخلية والأخطار الخارجيـة، وإنمـا أيضا من المرجح أن يهدد البنيان الأوروبي بأكمله. وستثور بسرعة المخاوف التقليدية من القوة الألمانية والأحقاد القومية المتجذرة تاريخيا.[٥]

إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من تصاعد الأصوات داخل الاتحاد الأوروبي ولاسيما مـن جانـب فرنسا، في البحث عن عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه الهيمنة للولايات المتحـدة، فـان هـذا التيـار في

[1] ميرل، مرسيل: مصدر سابق ذكره ص ١٣٠
[2] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ١٢١
[3] الأفندي،نزيرة: الاقتصاد الدولي... مصدر سابق ذكره ص ٥١
[4] موسى، عبده مختار: مصدر سابق ذكره ص ٧٤
[5] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ١١٠

السياسة الفرنسية هزم لصالح الطرف الأكثر قربا من الولايات المتحدة، وهو التيار المعجب بالمجتمع والسياسة الأميركية بشكل غير مسبوق، والذي يمثله الرئيس الفرنسي ساركوزي، وهذا ما ينطبق على ألمانيا أيضا، في المرحلة نفسها بخسارة شرويدر لصالح المستشارة ميركل، لذا لم تخسر الولايات المتحدة حلفاءها في أوروبا نتيجة سياسات ووكر بوش، بل كسبت أصدقاء يؤمنون إلى حد ما بالوضع القائم.[١]

أما من الناحية العسكرية- الأمنية، تبقى قدرة أوروبا على استخدام قوتها محدودة وضعيفة إلى حد بعيد، بسبب مشكلات العمل الجماعي وصناعة القرار في النظام الحالي للاتحاد الأوروبي فضلا عن النوعية، لذلك فالفشل في بناء قوة عسكرية أكثر فاعلية يبقى قضية سياسية ومعيارية.[٢]

وأشار "جوردن آدمز" نائب مدير معهد لندن للدراسات الاستراتيجية، إلى استنتاج مفاده "لا توجد هناك دولة واحدة بإمكانها أن تمتلك ميزانية عسكرية ولا قوات مسلحة وتكنولوجية عسكرية مثل ما لدى الولايات المتحدة وحتى لو جمعنا كل البنى العسكرية الأوروبية معا لاحتاج الأمر إلى عشرات السنين لتبلغ المستوى الذي بلغته الولايات المتحدة".[٣] فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة تنفق ١٧٠ مليار دولار سنويا على الدفاع، ولكن الولايات المتحدة تنفق أكثر من ٣٠٠ مليار دولار سنويا ويمكنها أن تزيد وبشكل مريح هذا الرقم بمعدل ٦٠٪ من دون أن تتجاوز معدل ٥٪ من الناتج المحلي.[٤] علاوة على استثمار الاتحاد الأوروبي ١٠ مليارات يورو في البحث والتطوير مقابل ما قيمته ٥٣ مليار يورو تستثمرها الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة لصالح الأخيرة وديمومة هيمنتها.[٥]

كما إن الأوروبيين لا يملكون مدخلا سياسيا وعسكريا موحدا في نظرتهم إلى الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات في البيئة الأمنية الجديدة.[٦] فهناك سبعة وعشرين مؤسسة دفاع قومي منفصلة، وجنود لا يستطيعون الانتشار، والبنية التحتية العسكرية لا تتناسب مع المهام العسكرية الجديدة.[٧] كما إن تعدد اللغات في القوات المسلحة وتعدد نظم الأسلحة، وتفاوت مستوى التدريب والجودة، كلها تقف عائقا أمام السياسة الخارجية والدفاعية الأوروبية.[٨] فضلاً عن اعتماد مهام الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة على قيادة والتزام ومصلحة الدول الأعضاء الكبرى في الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني إن دولاً

---

[1] بشارة، عزمي: مصدر سابق ذكره ص ٩
[2] فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة... مصدر سابق ذكره ص ١٩٢
[3] نقلا عن، اوتكن، اناتولي: مصدر سابق ذكره ص ٢٠
[4] فيرغسون، نيل: مصدر سابق ذكره ص ١٢
[5] البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: تأثير حلف شمال الأطلسي... مصدر سابق ذكره ص ٢٥١
[6] نعمة، كاظم هاشم: حلف الأطلسي... مصدر سابق ذكره ص ٢١٠
[7] البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: المصدر السابق ٢٥١
[8] الهواري، أنور: الاتحاد الأوروبي تساؤلات عربية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٢) أكتوبر ٢٠٠٠ص٧٥

كبرى معينة ربما لا تكون مستعدة دائماً لإدخال أصولها وقدراتها العسكرية الوطنية في إطار الاتحاد الأوروبي. فقد حدث ذلك في عمليات (ARTEMIS). ولكنه لم يحدث في ساحل العاج وسيراليون، إذ فضلت فرنسا والمملكة المتحدة العمل باستقلالية وهذا يعني من ناحية أخرى إن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك قدرات عسكرية مشتركة خاصة به، مما يؤكد بأنها مساهمات ليست جماعية ولا مرتبطة بحركة الاندماج الأوروبي.[١] علاوة على إن القوة الأوروبية مصممة لجهود رمزية مثل حفظ السلام ومهمات خاصة تنطوي على مخاطر قليلة.[٢]

كما إن بلورة سياسة أمنية ودفاعية أوروبية لي بالأمر اليسير في الوقت الراهن، بسبب تعدد هياكل الأمن الأوروبي، التي تجعل هذه السياسات تتضارب مع بعضها البعض، فهناك ثلاثة هياكل أمنية أوروبية: أولها حلف الناتو، وثانيها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي تأسست عام ١٩٧٥، وثالثها، اتحاد أوروبا الغربية الذي تأسس عام ١٩٥٤.[٣] وهذه البنى المتعددة تجعل عملية توحيد السياسة الأمنية الأوروبية شبه مستحيلة لأنه لا يمكن أن تشترك أكثر من منظمة في قضية أمنية واحدة، مما يشتت الرؤى والجهود المادية والمعنوية.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد شهد الاتحاد الأوروبي بسب الأزمة المالية العالمية، أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه منذ كارثة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي ، إذ تراجع معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٤٪ مرة واحد عام ٢٠٠٩، سواء بالنسبة لمنطقة اليورو، أو دول الاتحاد الأوروبي. وارتفع عجز موازنة الحكومات في منطقة اليورو، من ٢,٠٪ بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي خلال عام ٢٠٠٨، إلى ٦,٣٪ بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي خلال العام ٢٠٠٩. أما بالنسبة لدول الاتحاد إجمالا ارتفعت نسبة العجز من ٢,٣٪ عام ٢٠٠٨، إلى ٦,٨٪ عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بحجم الدين الحكومي بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي، فقد ارتفع من ٦٩,٤٪ بالنسبة لمنطقة اليورو عام ٢٠٠٨، إلى ٧٨,٧٪ بنهاية ٢٠٠٩، ومن ٦١,٦٪ عام ٢٠٠٨، إلى ٧٣,٦٪ عام ٢٠٠٩، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.[٤] أما معدلات البطالة تجاوزت ١١٪ خلال عام ٢٠٠٩، ليعلن مكتب الاتحاد الأوروبي للإحصاء، بان عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو، وصل إلى ١٤,٥٧٩ مليون شخص في أيار مايو ٢٠٠٩.[٥]

[1] مطاوع، محمد احمد: تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٧) يوليو ٢٠٠٤ص ١١٢

[2] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص٥٢

[3] توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد... مصدر سابق ذكره ص ٧٣

[4] كوش، كريستينا: عودة إلى الواقعية في سياسات أوروبا تجاه الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢) أكتوبر ٢٠١٠ ص٩٥

[5] حسين، عدنان السيد: قضايا دولية... مصدر سابق ذكره ص ٣٩

لتظهر بسبب هذه الأزمة المالية، أزمات متلاحقة في الاتحاد الأوروبي كالأزمة اليونانية، حيث أعلنت الحكومة اليونانية، بان حجم العجز المالي لديها يعادل نسبة ١٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٩. لتتشابك بسبب هذه الأزمة اليونانية الأبعاد القومية مع تلك الإقليمية والدولية، حيث إن الدين العام الذي بلغ ٣٠٠مليون يورو يعد السابقة الأولى في مجال طرح إفلاس إحدى الدول الأعضاء في منطقة اليورو، ومن ثم التأثير بالسلب على العملة الموحدة.[١]

وبسبب هذه الأزمة يواجه مشروع الاتحاد الأوروبي حاليا أزمة اقتصادية- سياسية متداخلة وحادة، قد تكون لها تداعيات بعيدة المدى على مستقبل الاتحاد ودوره العالمي. ليؤكد وزير الخارجية البريطاني السابق "ديفيد ميليباند" بان هناك عدم توازن داخل أوروبا بين دول "القلب" القوية ودول "الإطراف" التي تعاني أزمات مالية حادة، وان هناك غياب للقيادة الاقتصادية على مستوى النظام الأوروبي، لقد أصبح التكامل الاقتصادي الذي قلب المشروع الأوروبي وسبب قوته، في خطر نتيجة للواقع السياسي والاقتصادي الجديد في القارة.[٢] وبسبب هذه الأزمات المالية الحادة، فمن المتوقع خلال المرحلة المقبلة إن تركز دول الاتحاد على مشكلاتها الخاصة، وهو ما سيقلص من قدرة الاتحاد على استخدام قوته الصلبة والناعمة في الخارج.[٣] لذلك تؤكد مؤسسة ستراتفور في دراستها الاستشرافية، بان تنوع الأنظمة والمعطيات الديموغرافية في أوروبا سيعرض الاتحاد الأوروبي لتوتر شديد. "ونحن نشك في بقاء المؤسسات، وفي أنها ستقوم بعملها بصورة فعالة. وسينأى الميل السياسي الرئيسي بنفسه عن الحلول المتعددة الجنسيات ليتجه إلى مزيد من النزعة القومية المدفوعة بقوى اقتصادية واجتماعية وثقافية متباعدة ومتباينة... وبالتالي ستكون العلاقة بين الدول الأوروبية غير مستقرة وستزداد مشقة التكهن بتطورها".[٤] إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من تطور اليورو يبقى الدولار اليوم النقد العالمي الأول، فاليورو يستعمل في ١٠ إلى ١٥٪ من التدفق التجاري العالمي، والدولار في ٤٠٪، ويمثل الدولار ما يقرب من ثلثي احتياط العملات الصعبة في البنوك المركزية مقابل أقل من ٢٠٪ لليورو. ويجري تداول ثلثي الدولارات خارج الولايات المتحدة مقابل ٨٪ من اليورو.[٥] علاوة على ذلك، فان للسلطات السياسية الأميركية تأثير على النقد أكثر من السلطات السياسية الأوروبية، فيدار نقد سبعة عشر دولة أوروبية اليورو حسب المعيار الأساس للاستقرار، المصرف المركزي الأوروبي الذي يدير السياسة النقدية من أجل هدف وحيد هو "استقرار الأسعار" ولا يستطيع المجلس عمليا التأثير على معدل الصرف

---

[1] الأفندي، نزيرة: الاقتصاد الدولي... مصدر سابق ذكره ص ٥٢

[2] أبو الخير، كارن: تحولات القوة... مصدر سابق ذكره ص ص١٦٢-١٦٣

[3] دياب، أحمد: اقتصادات الأزمة في أوروبا، الأزمة المالية في اليونان وايرلندا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٤) ابريل ٢٠١١ ص١١٠

[4] مؤسسة ستراتفور: توقعات "ستراتفور" للأعوام العشرة ٢٠١٠- ٢٠٢٠، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٧) تموز ٢٠١٠ ص١٣٧

[5] لوفابفر، مكسيم: مصدر سابق ذكره ص ١٣٧

لأنه لا يستطيع تغيير معدلات الفائدة. أما في الولايات المتحدة، فالبنك الاحتياطي الفيدرالي هو الذي يوجه السياسة النقدية، لكنه يستهدف الاستخدام الكامل وليس الكفاح ضد التضخم فقط. نتيجة لذلك تستطيع الولايات المتحدة استخدام النقد كسلاح اقتصادي، فالدولار المنخفض السعر، والمترافق بمعدلات فائدة متدنية، يشجع الصادرات ولا يرفع أسعار المستوردات من موارد الطاقة والموارد الأولية المحررة بالدولار بشكل واسع، والدولار القوي، والمترافق بمعدلات فائدة عالية يمكن إن يكون مفيدا في حالة التضخم ويتيح جذب الرساميل الضرورية لتمويل حالات العجز. وهذا ما تفتقدها السياسة النقدية الأوروبية.(1) كما تواجه أوروبا مشكلة ديموغرافية نتيجة هبوط معدلات الولادة.(2) فمن المتوقع أن يتراجع سكان الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧ إلى نحو ٥٠٦ ملايين شخص بحلول عام ٢٠٦٠. ومن المتوقع أن يشكل من هم فوق الثمانيين عاما ما يقرب من ١٢٪ من نسبة سكان الاتحاد بحلول العام نفسه.(3) مما يمثل معضلة اقتصادية تنعكس آثارها في فقدان أوروبا الإمكانات السكانية اللازمة لاستثمارها في عناصر القوة الأخرى. لذلك فان الأوربيون "يشيخون في عالم يصبح أكثر فتوة. في اقتصاد معولم، فأنهم لم يشاركوا في الطاقة والحيوية التي تأتي مع سكان أكثر فتوة".(4) وبذلك فان مجموع هذه الكوابح تقف كمعوقات في وجه الاتحاد الأوروبي من الوصول إلى مراتب القوى الكبرى الذي يتشكل على أساسها نظام تعدد الأقطاب.

وعليه فان هناك الكثير من نقاط الضعف الذي يتخلل عوامل ومتغيرات عناصر القوة لدى القوى الكبرى، فمن الناحية الجيوبوليتيكية، لا توجد هناك قوة تنافس الولايات المتحدة في المستقبل القريب في الامتداد الجغرافي الواسع سواء من الناحية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية. ومن الناحية العسكرية، فان الفجوة في القدرات العسكرية تزداد بصورة مستمرة لصالح الولايات المتحدة، مما يجعل القوى الأخرى تواجه نزعا عسكريا وتكنولوجيا في القدرات. ومن الناحية الاقتصادية، فان هذه القوى مرتبطة ارتباطا مباشرا بالاقتصاد الأميركي وحيويته، وما الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة إلا دليل على ارتباط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأميركي. ومن الناحية التكنولوجية، فالولايات المتحدة هي رائدة عصر المعلومات، وان اغلب التطورات التكنولوجية يأتي من قبلها. ومن الناحية الثقافية، فلا تزال الولايات المتحدة تشكل عامل جذب وإغراء على حساب هذه القوى الأخرى. لذلك فان عناصر القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة تفتقد إليها القوى الأخرى، مما يجعل عملية التعادل أو التوازن النسبي عملية مفقودة في ظل النظام الدولي الراهن أو في المستقبل القريب.

---

1 المصدر السابق ص ص١٣٥-١٣٦

2 كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ١٢٠

3 ديموغرافية الاتحاد الأوروبي، عن السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢) أكتوبر ٢٠١٠ص ٨٧

4 نقلا عن، كيسنجر، هنري: المصدر السابق ص ١٢١

المبحث الثالث

مشهد المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية العالمية

القائمة على المشاركة- الأحادية المقيدة (القيادة)

تنطلق الفرضية الأساس لهذا المشهد، من فكرة مؤداها: إن الولايات المتحدة الأميركية لن تقوم بصياغة مبادئها الجيوبوليتيكية على أساس الأحادية المطلقة- السيطرة، أو تعدد الأقطاب الدولية، بل ستكون صياغتها لهذه المبادئ على أساس المشاركة- الأحادية المقيدة، وهذا نتيجة الإدراك الاستراتيجي، بأنها تمتلك من عناصر القوى ما يميزها عن القوى الأخرى، وبان النظم الدولي لن ينتج على الأقل في المدى المتوسط قوة عظمى جديدة تنافس الولايات المتحدة، بل مجموعة قوى كبرى يمكن للولايات المتحدة أن تقودها وتوجهها، ولكن في ضوء الإدراك الأميركي للحقائق الواقعية والمستقبلية، بأنها ستشهد انحدارا نسبيا مع تزايد ونهوض قوة الدول الأخرى مما يقيد حركة الولايات المتحدة نسبيا في النظام العالمي، ويحول القطبية الأحادية المطلقة إلى قطبية أحادية مقيدة، مما يجعل هذه المبادئ الجيوبوليتيكية قائمة على أساس المشاركة العالمية، ولكن في إطار القيادة الأميركية.

المطلب الأول

فرص تحقق المشهد

على الرغم من تصاعد خطاب بداية القرن الحادي والعشرين حول نظام القوة المتفوقة للولايات المتحدة، لا يمكن للعالم أن يكون تحت رقابة دولة واحدة، ولا يمكن الكشف عن الكثير من التحديات التي تضطر الولايات المتحدة لمواجهتها إلا بالتعاون النشيط مع الدول الأخرى.[١]

وقد وصف العالم الاسترالي "كورال بل" التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة، بان تدرك تفوقها بشرط أن تدير سياستها كما لو أنها لا تزال تعيش في عالم مليء بمراكز القوى. مما سيوجد للولايات المتحدة شركاء ليس في تقاسم الأعباء النفسية للقيادة فحسب، بل في صياغة نظام دولي يتماشى مع مبادئ الليبرالية.[٢]

لذلك يرى "زكريا" بان خيار المشاركة أمر طبيعي في الاستراتيجية الأميركية المستقبلية، لان الولايات المتحدة لم تعد تمتلك العناصر والأوراق التي كانت تمتلكها في العام ١٩٤٥، وحتى العام ٢٠٠٠. ولكن أوراقها مع ذلك مازالت أقوى من أوراق أي بلد آخر، وستبقى كذلك في المستقبل المنظور. فالولايات

---

[1] دوفاي، الكسندر: مصدر سابق ذكره ص ١٤٧

[2] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ٢٩٤

المتحدة في ضوء هذه الرؤية، لا تحتاج إلى صياغة العالم الجديد، فالنظام الدولي الذي أسس على يد الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بحاجة إلى التوسع والإصلاح، وليس إلى إعادة صياغة. وبحسب الباحث في جامعة برينستون "جون ايكنبيري" يؤكد "إن النظام الغربي الحالي، باختصار يصعب إسقاطه ويسهل الانضمام أليه". بهذا المنظار رأت ألمانيا واليابان خياراتهما، وبه أيضا الصين والهند تريان مستقبليهما. إنهما تريدان اكتساب المزيد من القوة والمكانة والاحترام، ولكن من خلال النمو ضمن النظام الدولي وليس عبر إسقاطه، وطالما إن هذين البلدين الجديدين يشعران بأنهما يستطيعان الحصول على موقع لهما، فأنهما يملكان كل الدوافع كي يكونا شريكين مسؤولين في هذا النظام.[١]

وبهذه الرؤى، فان التحول في القوة يمكن أن يكون مفيدا للولايات المتحدة، لأنه سيزيد من النمو الاقتصادي العالمي الذي سينعكس على القوة الأميركية، كما إن الولايات المتحدة ستضمن بان العالم يسير على النهج الأميركي، والدول تصبح أكثر ديموقراطية وانفتاحا وتقبلا لنظام السوق. وطالما تحافظ الولايات المتحدة على قوى التحديث والتفاعل العالمي والتجارة وتساعد على نموها، فان الحكم الجيد وحقوق الإنسان والديموقراطية -الأفكار الليبرالية- ستسير إلى الأمام. وهذه الظاهرة تقدم فرصة للولايات المتحدة كي تبقى اللاعب المحوري في عالم أكثر غنى وديناميةً وإثارة.[٢]

وفي ضوء هذا الإدراك، يؤكد ناي، بان لا سبيل أمام الولايات المتحدة إلا التعاون والمشاركة، لان توزّع موارد القوة في عصر المعلومات العالمي يختلف كثيرا بالنسبة لقضايا مختلفة. فالولايات المتحدة هي القوى العظمى الوحيدة في العالم "أحادي القطب". ولكن السياق أعقد بكثير مما يبدو، ذلك إن جدول أعمال السياسة العالمية قد أصبح مثل "لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد" لا يستطيع المرء فيها أن يفوز إلا إذا أدى بطريقة عمودية وبطريقة أفقية في الوقت نفسه، فعلى الرقعة العليا القضايا العسكرية التقليدية بين الدول، والولايات المتحدة هي بالفعل القوة العظمى الوحيدة ذات الذراع العسكرية العالمية بعيدة المدى، لذلك فهي أحادية القطبية. غير إن الرقعة الوسطى المتعلقة بالقضايا الاقتصادية بين الدول، فان توزيع القوة متعدد الأقطاب. فلا تستطيع الولايات المتحدة أن تحصل على النتائج التي تريدها إلا بموافقة الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وغيرها. فلا معنى لتسمية ذلك بالسيطرة الأميركية. أما على الرقعة السفلى المتعلقة بالقضايا الانتقالية مثل الإرهاب، والجرائم الدولية، وتغيير المناخ، وانتشار الأمراض المعدية، تتوزع القوة بشكل واسع وفوضى التنظيم بين الدول والفاعلين من غير الدول. فلا معنى لتسمية هذا عالما أحادي القطب.[٣] لذلك فان الذين يوصون باستراتيجية أحادية قطبية مطلقة قائمة على أوصاف عسكرية تقليدية للقوة الأميركية فأنهم يعتمدون على تحليل غير مناسب. فإذا كنت

---

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٢١٥

[2] المصدر نفسه ص٢٠٤

[3] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ص ٢٣-٢٤

في لعبة ثلاثية الأبعاد، فانك تخسر إذا ركزت على رقعة شطرنج واحدة فقط وفشلت في ملاحظة الرقعتين الأخريين والاتصال العمودي بين الرقعات الثلاث.(١) مما يجعل الأحادية القطبية الأميركية مقيدة بالتشاور والتعاون مع القوى الأخرى الموجودة في الرقعتين الوسطى والسفلى في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة. وهذا ما دفع بريجنسكي إلى القول بان الولايات المتحدة لن تستطيع تجنب الغرق بمفردها في "الرمال المتحركة للهيمنة إلا بصياغة استراتيجية شاملة مع شركائها الرئيسيين".(٢) ذلك لان ما من دول بمفردها ستكون قادرة على حل المشكلات بمفردها.

ونتيجة لذلك، يجب إلا يكون هدف الاستراتيجية الأميركية الاكتفاء بالمحافظة على عالم يحدد معالمه التفوق العسكري الأميركي، بل تكون أولوية هذه الاستراتيجية العمل على دمج الدول الأخرى في الجهود التي ترعاها أو تدعمها من أجل التعامل مع تحديات العولمة. وهذا مالا يمكن تحقيقه إلا من خلال الموافقة والتعاون وليس الإكراه. لذا أكد كيسنجر بان "القوة الأميركية إحدى حقائق الحياة، أما فن الدبلوماسية فهو ترجمة القوة إلى إجماع".(٣) وفي ضوء هذا الإدراك نصح هنتنغتون صناع الاستراتيجية الأميركية، بالكف عن السلوك المسيطر، فهو ليس كذلك، وتحتاج الولايات المتحدة على الأقل لمعالجة أي مسألة عالمية مهمة إلى تعاون بعض القوى الرئيسة.(٤)

ليؤكد في ضوء هذا، عالم السياسة الأميركي "جيلب"، بان العالم هرمي الشكل من حيث توزيع القوة، وان الولايات المتحدة تأتي على القمة، وتليها دول في المرتبة الثانية وهي الصين، واليابان، والهند، وروسيا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، والبرازيل. ويلي تلك الدول طبقات أخرى من دول وكيانات وشعوب تملك من مقاليد القوة -التأثير والنفوذ- ما يمكنها من مقاومة نفوذ الدول الكبرى. ولكن موقع الولايات المتحدة على قمة هرم القوة لا يعني إنها القوة المسيطرة وان تلك القوة لا تُمكن الولايات المتحدة من فرض وجهة نظرها على الآخرين. ويخلص إلى إن قوة الولايات المتحدة المستقبلية مبنية على مبدأ "الحاجة المتبادلة" بينها وبين دول المجتمع الدولي، بمعنى إن الولايات المتحدة هي القادرة على حشد التحالف الدولي وقيادته لحل المشكلات الدولية الرئيسة، في وقت تدرك فيه دول العالم ذلك، وإنها في حاجة أكبر لدور أميركي. لذلك، فعلى الولايات المتحدة أن تحدد مواضع التقاء المصالح المشتركة. وأفضل طريقة لان تمارس الولايات المتحدة قوتها، هي أن تتحالف مع القوى التي هي بالقرب منها في هرم القوة.(٥)

---

1 المصدر نفسه ص٢٠١

2 بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ٨٢

3 نقلا عن، هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٤٢

4 العزي، غسان: مستقبل القوة... مصدر سابق ذكره ص ١٨٤

5 قواعد القوة.. كيف ينقذ الاتفاق الجمعي السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة عمرو عبد العاطي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٤) ابريل ٢٠١١ص١٧٦

لذلك يرى "روبرت جيرفيس" وهو من أنصار الواقعية الجديدة، بان الولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم، بيد أن قوتها تظل محكومة بقيدين، أولهما، إن عمليات البناء أصعب من عمليات الهدم. وثانيهما، إن النجاح يعتمد حتما على الآخرين، ذلك لأنه حتى القوة المهيمنة بحاجة للتعاون الخارجي لتحقيق أهدافها، لذا يبقى مصير المشروع الأميركي للنظام العالمي يكمن في أيدي حلفاء الولايات المتحدة أكثر من خصومها.[1] وعلى أساس هذا جادل كلا من "جون آركويلا" و"ديفيد روند وفيلت" وهما من محللي مؤسسة راند، بأنه " في عصر المعلومات فان ميزات التعاون تكتسب أهمية متزايدة. وعلاوة على ذلك فان المجتمعات التي تحسّن قدراتها على التعاون مع الأصدقاء والحلفاء قد تكسب أيضا ميزات تنافسية على منافسيها".[2]

ووفقا لذلك، يؤكد "ريتشارد هاس"، بان الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحقق ما تسعى أليه في العالم إذا كانت الدول الأخرى تتعامل معها وكأنها معارضة لها، أو إذا كانت لا تتعاون معها بالمرة. ففي النهاية لا تحتاج الولايات المتحدة فعلا إلى إذنٍ من العالم لكي تتصرف ولكنها تحتاج إلى دعم عالمي لكي تنجح.[3] لذا فان الاستراتيجية الأميركية بحاجة إلى تشجيع التعاون. فإذا اختارت بلدان عدم تحدي الولايات المتحدة بصورة مباشرة، فإنها قد تختار أن تقف على الحياد، وسيكون هذا السلوك مشكلة أكبر من مشكلة المعارضة المباشرة، لان تداعيات عدم التعاون هي مكلفة وضارة، لان هذا النوع من المقاومة السلبية من شأنه مع مرور الوقت أن يستنزف موارد الولايات المتحدة، أو أن يؤدي إلى عمل دولي أقل فاعلية ضد التحديات المعاصرة أو أن يؤدي إلى كلا الأمرين. وهذا ما وجدته الولايات المتحدة في عراق ما بعد حرب عام ٢٠٠٣، إذ أبدت حكومات قليلة فقط لإرسال جنود أو موارد للمساعدة.[4]

لذلك فان معظم المسائل العالمية تتطلب استجابات عالمية. وسير الولايات المتحدة في طريقها منفردة سيثبت انه ليس عديم الفاعلية فحسب، بل مكلف أيضا، ومع مرور الزمن من شأنه أن يسبب تآكل أسس القوة الأميركية.[5] لذا فان هناك حقيقتان موجودتان ضمنيا في كل ذلك، الأولى، انه لا سبيل أمام الولايات المتحدة لكي تحمي نفسها وتدافع عن مصالحها إذا انسحبت من العالم. بمعنى إن العزلة في غير أوانها في حقبة عالمية. وثانيا، إن الولايات المتحدة بكل ما تمتلك من قوة لا يوجد أي شيء تتمكن من عمله بصورة أفضل بمعزل عن الآخرين. فالولايات المتحدة بحاجة إلى شركاء، والأحادية المطلقة قلما

[1] فرج، أنور محمد: مصدر سابق ذكره ص ٤١٢
[2] نقلا عن، ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ص٤٥-٤٦
[3] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٤٧
[4] المصدر نفسه ص ص٤١-٤٢
[5] المصدر نفسه ص٢٤٥

تكون خيارا قابلا للبقاء.[1] لذلك لن تكون المشاركة ممكنة إلا إذا أظهرت الولايات المتحدة استعدادا بالسماح للدول الأخرى الكبرى بان تصبح صاحبة "أسهم في النظام الجديد".[2]

وإذا وبالنظر إلى القدرات المحدودة، يصبح من سوء الإدراك الأميركي أن تستمر في محاولة فرض قوتها في الخارج، أو استخدام خطاب الكونية أو الأحادية المطلقة، دون أن يكون لها شركاء، ودون الدخول في تحالفات. ويمكن بذلك إن تعجل الالتزامات العالمية، أو خطر هذه الالتزامات، بتدهور المكانة الأميركية بسبب اتساع نطاق اهتماماتها الخارجية، كما تعجل بفقدان المصداقية، إذا ما استمرت الولايات المتحدة في التهديد باستخدام القوة.[3]

لذلك توفر المشاركة، أكثر من أي بديل آخر ردا متماسكا على المخاطر العالمية، والتهديدات عابرة القومية، التي تشكل تعريفا لتحديات هذه الحقبة.[4] التي أصبح بموجبها الأمن القومي "وهم خرافي"، والذي تعين السعي وراء الأمن جهودا تبذل من أجل جمع دعم عالمي واسع.[5] ليصبح الأمن الدولي الجديد يتطلب استراتيجية مستندة إلى المشاركة المعتمدة على المبادئ، وهذه الأخيرة تعتمد على الواجبات الأمنية المشتركة وعلى نبذ العمل من طرف واحد.[6] لذلك أكد الرئيس الأميركي ترومان من قبل بأنه "لا توجد دولة واحدة يمكن أن تجلب السلام، تستطيع الدول معا أن تبني دفاعا قويا ضد العدوان، وان تجمع طاقة الرجال الأحرار في كل مكان، لبناء مستقبل أفضل لنا جميعا".[7]

لذا ينصح هاس بان يكون " هدف السياسة الخارجية الأميركية... إقناع الآخرين بالعمل مع الولايات المتحدة وإقناعهم أيضا بأنه ليس من الحكمة العمل ضد الولايات المتحدة نظرا لقوتها، ولا ضرورة للعمل ضدها نظرا لنياتها".[8] وهذا ما نصح به ناي الاستراتيجية الأميركية، بالبحث عن علاقات بناءة مع الأمم الأخرى. وبان تعيد الولايات المتحدة توجيه نفسها نحو المجتمع العالمي، إذ لا يمكن حل الكثير من المشكلات العالمية من دون خلق روابط أكثر تعاونا مع باقي أنحاء العالم، ولاسيما إن القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة لا تستطيع وحدها أن تؤمن لها النجاح، بل أنها قد تقوض الأهداف الأميركية بدلا من أن توسعها.[9]

---

1 المصدر نفسه ص٢٤١
2 زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٦٢
3 وارنر، دانيال: مصدر سابق ذكره ص ٤٨
4 هاس، ريتشارد ن: المصدر السابق ص٣٦
5 بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ٢٣٩
6 هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص ٢٦٦
7 نقلا عن، جولياني، رودولف وجون ادواردز: مصدر سابق ذكره ص ٢٧
8 هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٣٩
9 النقيد، محمد سيف حيدر: مصدر سابق ذكره ص ١١٩

لهذا يخلص ناي إلى إن نفوذ الولايات المتحدة يتداعى في صورته التقليدية، ولكن ليس كما حدث لغيرها من القوى العظمى الأخرى، فاليوم الولايات المتحدة هي زعيمة العالم مـع إن مفهـوم الزعامـة نفسه قد تغير، لأنه لا توجد دولة واحدة الآن تستطيع أن تتعامل مع كل المشكلات التي يعانيها العالم في الوقت الحاضر. ولذلك ليس بوسع الدول أن تبقى بمعزل عن بعضها لكنها مضطرة إلى التعـاون فيمـا بينها لحل هذه المشكلات، وهو ما يتم عن طريق المؤسسات والمصادر غير التقليدية التي يجـب أن تتفـق مع المصالح الأميركية.[1]

وعليه فان البديل العقلاني والعملي برأي بريجنسكي هو التعاون مع القوى الكبرى الأخـرى، في مواجهة التحديات والمشكلات، إذ "ليس أمام أميركا خيار، عليهـا أن تلعـب دور فـرض الاسـتقرار في العالم. ولا يوجد دولة أخرى تستطيع لعب هذا الدور. لكن المشكلة إننا لا نـستطيع القيـام بـذلك إذا حددنا علاقاتنا بالآخرين عبر منطق الرئيس القائل: من ليس معنا فهو ضدنا. فالنتيجة سـتكون تحويـل أهدافنا عن المسارات العقلانية... في الوقت الذي لا يمكن حل أي مـشكلة دوليـة ذات بـال مـن دون التدخل الأميركي لا يمكن للولايات المتحدة أن تحل الإشكاليات الكـبرى في الـساحة الدوليـة بـشكل أحادي. وكمثال على ذلك: التهديد الذي يفرضه المشروع النووي الكوري، ولا التطلع الإيرانـي نحـو امتلاك السلاح النووي، ولا الغياب الدائم لحل عادل للمشكلة الفلسطينية، ولا حتى أزمة دارفور، ولا القضية البعيدة المدى المتعلقة بالنمو الصيني، ولا الاجتياح الروسي للشيشان، ولا حتى الآثار التدميرية على المستوى الإقليمي للتواجد الأميركي في العراق".[2] لهذا فان الولايات المتحدة لا تستطيع باعتمادها على ذاتها أن تنجح في جعل العالم أكثر " أمنا ورخاء وعدلا".[3]

غير إن هناك عدة شروط يحددها بريجنسكي وهاس للمشاركة مع الولايات المتحدة،أولها، إن يكون الشركاء من القوى الكبرى التي تتمتع بقابليات التشارك مع الولايات المتحدة في منهجيتها ومشاريعها، وثانيا،على الولايات المتحدة أن تحدد نقاط الالتقاء المشتركة وتوحد الرؤية للمرحلة التاريخية المقبلة.[4] وثالثا، إن يكون الشركاء مستعدين وقادرين على العمل مع الولايات المتحدة، أحيانا عسكريا، وأحيانا أخرى دبلوماسيا، أو اقتصاديا.[5] ورابعا، لا يمكن أن يتحقق التعاون والمشاركة إلا في سياق رؤية تلك القوى إن مصالحها الوطنية الأساسية محمية. فالمشاركة لن تمضي بعيدا إذا كانـت تخـدم فقـط مـصلحة الولايات المتحدة.[6] وخامسا، لابد أن تكون هناك مشاورات متتابعة وحقيقية وان تتوجـه إلى مـسائل

---

[1] وارنر، دانيال: مصدر سابق ذكره ص ص٣١-٣٢
[2] نقلا عن، قبيسي، هادي: مصدر سابق ذكره ص ص١٠٨-١٠٩
[3] هاس، ريتشارد ن: المصدر السابق ص٢٤٣
[4] قبيسي، هادي: المصدر السابق ص١٢٧
[5] هاس، ريتشارد ن: المصدر السابق ص٢٤٣
[6] المصدر نفسه ص١٨٢

العصر الكبرى، من ذلك عندما يكون استعمال القوة العسكرية له ما يبرره. فالمناقشات الأساسية حول شرعية استخدام القوة وكيفية تنظيم العالم تنظيما أوسع لا يجوز للولايات المتحدة تجاوزها.[1] أي تعمل الولايات المتحدة على توزيع عملية صنع القرار من خلال صياغة استراتيجية شاملة مع المساهمين الرئيسيين فيها لتتجنب الولايات المتحدة السقوط في أعباء مجابهة أخطار ما بعد السيطرة وحدها. وكذلك لكي ينظر من خلال هذه المشاورات إلى القيادة الأميركية على أنها شرعية.[2]

وفي ضوء ما تقدم، فان الولايات المتحدة تمتلك جميع أنواع القوة وبكميات كبيرة، باستثناء قوة واحدة، هي الشرعية. وفي عالم اليوم، هذا نقص جوهري. فالشرعية تسمح للمرء بوضع الأجندة وتحديد الأزمات وحشد التأييد للسياسات بين الدول والقوى غير الحكومية معا.[3] ولا يمكن تحقيق ذلك بعيدا عن المشاركة والتعاون مع القوى الأخرى. وعليه فان الطريقة الوحيدة لممارسة القيادة هو التوازن الدقيق والحكم القائم على المشاركة.[4] وبذلك فان المشاركة القوية لا تقتصر على تعزيز قدرة الآخرين على التعاون فقط ولكنها تزيد ميلهم تجاهك أيضا، مما يخلق الجاذبية، ومن هذه الجاذبية تتدفق القوة.[5]

وعليه فان الشراكة العالمية تقوي القيادة الأميركية، وتضفي عليها صفة الشرعية، ويمكن لقيادة تحظى بالإجماع أن تزيد من تفوق الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، مع تعزيز الشرعية لوضعيتها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم.[6] لذلك فان الفوائد التي ستجنيها الولايات المتحدة من المشاركة، هي إن البلدان المعارضة للعمل معها ستوافق بسبب الشرعية الناجمة عن المشاركة على عدم مقاومة الولايات المتحدة فعليا.[7]

فضلا عن ذلك، فان ليس هناك الكثير مما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله لتمنع نهوض القوى الأخرى، وهذا ما عجزت عنه أوروبا إذ لم تتمكن من الحيلولة دون نهوض الولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين. فأي محاولة من جانب الولايات المتحدة لإحباط نهوض بلدٍ آخر ستكون ضمانة لاكتساب عداوة حكومة ذلك البلد ولن تكون هذه المحاولة قادرة على ضمان عدم قيام حكومة البلد الآخر بالعمل ضد الجهود الأميركية في سائر أنحاء العالم.[8] مما يقوض المشاركة المستقبلية معها. لذلك فان أحد المكونات الأساسية للاستراتيجية الأميركية في القرن الحادي والعشرين هو العمل على

---

[1] المصدر نفسه ص ص٢٤٤-٢٤٥

[2] بريجنسكي، زبيغنيو: مخاطر مستنقعات... مصدر سابق ذكره ص ١٤

[3] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٢٨

[4] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ٢١٣

[5] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ١٩٧

[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ٢٣٨

[7] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٢٢١

[8] المصدر نفسه ص ص٤٠-٤١

تقوية القوى الإقليمية. فروسيا الاتحادية والصين والهند، أمم أساسية في مناطقها، وسيكون نجاح التطور الديموقراطي في هذه الأمم حاسما للاستقرار ين الإقليمي والعالمي. وبسبب حجم هذه الدول وأهميتها في منطقة كل منها فان اللجنة الأميركية للأمن القومي للقرن الحادي والعشرين أعطت توجيه تقول فيه " إن علينا أن نساعد التكامل بين القوى الكبرى الأساسية، خصوصا الصين، وروسيا، والهند لتندمج في التيار الرئيسي للنظام الدولي الذي يبرز."(١) وقد خلص تقرير حديث في الولايات المتحدة بان "للولايات المتحدة... مصلحة كبيرة في التوسع المسؤول لنظام دولي مبني على قواعد متفق عليها بين القوى الكبرى لإدارة المشكلات الكوكبية التي ليس أقلها المشكلات ذات العلاقة بالبيئة الطبيعية."(٢)

وبذلك فلكي يتاح للولايات المتحدة فرصة النجاح، إذا لابد لها من أن تقلل النظر إلى القوى الكبرى على أنها منافسة لها، وتكثر من النظر أليها على أنها شريكة لها. والكثير من ذلك ينطبق على العلاقات مع قوى متوسطة ذات مكانة مؤثرة في إقليمها*، مما يجعل الولايات المتحدة أن تقبل بعض القيود على حريتها في التصرف.(٣)

وعلى أساس ذلك فان أعطاء هذه القوى بعض الفرص وحرية التحرك والعمل، سينعكس بأنه حتى عندما ستزداد قوها ونفوذها، بأنها ستستمر بالعيش وفق أسس وقواعد النظام الدولي الذي أوجدته الولايات المتحدة، فهذه الأحادية المقيدة من خلال المشاركة هو الأساس الذي يُمكن الولايات المتحدة من ضمان عدم تحول نهوض البقية إلى عملية تنافسية متواصلة تعمل فيها القوى الكبرى من أجل مصالحها وامتيازاتها الخاصة، بطريق تزعزع استقرار النظام برمته. ولكي ينجح ذلك النظام، ينبغ للولايات المتحدة أن تلتزم بهذه القواعد أيضا. فإذا كانت الولايات المتحدة ستعمل بشكل مستقل عندما يناسب ذلك أهدافها، فلماذا لا تفعل الصين الأمر ذاته مع تايوان؟ أو الهند مع باكستان؟ إذا لم تلتزم هي بهذه القواعد.(٤)

فضلا عن هذا، فان المشاركة لا تقتصر على هذه القوى الكبرى فحسب، بل عبر المؤسسات والتحالفات الدولية والإقليمية، لمعالجة العديد من التحديات والمخاطر. لهذا ينصح هاس الإدارة الأميركية من العمل من خلال المؤسسات الدولية في سياستها الخارجية للحفاظ على مكانتها العالمية.(٥)

---

[1] نقلا عن، هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص ١٦٧

[2] نقلا عن المصدر نفسه ص٩٥

* لا تزال الولايات المتحدة تعتمد في تسيير شؤونها في كل إقليم على سياسة الأعمدة في تلك المناطق، من خلال التحالفات أو المعاهدات الثنائية مع هذه القوى الإقليمية، مما يتيح لها تحقيق أهدافها ومصالحها بمساعدة تلك القوى. كاسرائيل وتركيا والسعودية في الشرق الأوسط، وربما العراق في المستقبل. ودولة جنوب أفريقيا ونيجيريا في أفريقيا، وكوريا الجنوبية واستراليا في جنوب شرق آسيا، والبرازيل في أميركا الجنوبية وغيرها من الدول.

[3] هاس، ريتشارد ن: المصدر السابق ص ٣٦

[4] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٢١

[5] الجادر، سرمد زكي وكوثر عباس: مصدر سابق ذكره ص ٧٣

لان المؤسسات الدولية والإقليمية تخدم المصالح الاستراتيجية الأميركية في إطار ثلاثة مبادئ رئيسة، أولها، أيجاد توازن للقوى في نطاق كل منطقة إقليمية يخدم مصالحها ويبعد عنها التهديدات المختلفة. ثانيها، أيجاد تحالفات يمكن للولايات المتحدة من خلالها جعل الدول هي التي تتحمل عبء المناورة والمواجهة، مع الوعود بتقديم المساعدات الاقتصادية، والتكنولوجية العسكرية، وكذا التدخل العسكري إذا لزم الأمر. وآخرها، استخدام التدخل العسكري كملاذ أخير، في حالة فشل حلفائها في التعامل في حالة انهيار توازن القوى.[١]

وتوازن القوى مسألة أساسية في مشهد المشاركة، لان الولايات المتحدة تملك إمكانية أن تكون كما كانت ألمانيا في عهد مستشارها بسمارك في أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت تقيم علاقات وثيقة مع كل واحدة من الدول الكبرى، علاقات أشد متانة من علاقات تلك القوى بعضها مع البعض. لذا كانت ألمانيا في تلك الحقبة محور النظام الأوروبي. أما بالنسبة إلى المستقبل، فانه دور يُمكن الولايات المتحدة بمصالحها العالمية وتواجدها في شتى أنحاء العالم وما تمتلكه من قوة، إن تعرف كيف تؤدي بمهارة فائقة. وهذا الدور الجديد مختلف تماما عن دور القوى العظمى التقليدية، انه يتضمن التشاور والتعاون، ويستمد قوته من وضع الأجندة، وتحديد المشكلات، وعقد التحالفات. ذلك إن وضع الأجندة وتنظيم التحالفات من قبل الولايات المتحدة يُعدان شكلين من أشكال السلطة الأساسية في عالم مكون من لاعبين كثر.[٢] لذا تتميز مقاربة بسمارك في أنها تمنح الولايات المتحدة القيادة والأفضلية على جميع الأطراف، وتزيد من قدرتها على تأسيس عالم مستقر وآمن لمصالحها. وفي حالة أنها لم تنجح، فإنها تمنح الولايات المتحدة أيضا الشرعية والمجال للانتقال للعب دور موازن.[٣]

وعليه فان علاقات الولايات المتحدة من خلال المقاربة السابقة بالقوى الكبرى التقليدية والصاعدة ما تزال مهمة في التسيير الناجح للاستراتيجية، لذلك فان تحالفات الولايات المتحدة في الأميركيتين، وأوربا وآسيا تظل دعامات النظام الدولي.[٤] وهذا ما أشار أليه كروثامر بالقول" إن شبكة تحالفاتنا حول العالم تمنحنا أكفأ الوسائل وأكثرها تأثيرا لممارسة دور الولايات المتحدة في قيادة العالم. فمن خلال تأسيس القواعد العسكرية الثابتة أو تعزيز انتشار قواتنا تشكل عمليات القوات الأميركية والحلفاء خط الدفاع الأول عما يمكن وصفه بالمحيط الأمني الأميركي".[٥]

لذلك تتعدد المجالات نحو المشاركة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، فمن الناحية السياسية- الأمنية، هو انه لا يمكن للولايات المتحدة أن تدافع عن كل مصالحها الخارجية في وقت واحد دون عون

[1] فريدمان، جورج: العقد القادم... مصدر سابق ذكره ص ١٧٠
[2] زكريا، فريد: المصدر السابق ص ص٢١٦-٢١٧
[3] المصدر نفسه ص٢٢٤
[4] رايس، كونداليزا: مصدر سابق ذكره ص ٧
[5] نقلا عن، وارنر، دانيال: مصدر سابق ذكره ص ٢٤

عدد كبير من حلفائها.[1] لأنه ذلك سوف يتسبب باستنزاف موارد قوتها. فضلا عن إن القوة العسكرية الأميركية هي عرضة أيضا للضوابط الخارجية. فالولايات المتحدة بحاجة إلى حلفاء للعمل على مدى العالم، فهي بالحاجة للوصول إلى قواعد، وحقوق طيران...الخ.[٢] ومن الأمثلة على ذلك رفض البرلمان التركي السماح بنقل قوات برية أميركية عبر الأراضي التركية إلى العراق في حرب عام ٢٠٠٣، وتمنع السعودية عن السماح باستخدام القواعد الأميركية الجوية التي كانت متاحة في عام ٢٠٠١.[٣]

كما إن الفرص والتحديات التي يضعها "تسطح العالم" - العولمة- أمام الولايات المتحدة على المدى الطويل عميقة ومركزة.[٤] لان القدرات لدى الولايات المتحدة محدودة في عصر العولمة، والتحديات التي تواجه كل الدول من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والاحتباس الحراري، والإمراض المتفشية كالايدز والمخدرات، ومن ثم ليس أمام الولايات المتحدة خيار سوى العمل مع القوى الأخرى.[٥] لمواجهة هذه التحديات. لذلك فان العولمة التي تعني في جوهرها "التكافل العالمي"، ومثل هذا التكافل لا يضمن المساواة في المكانة ولا حتى المساواة في الأمن بين جميع الدول، لكنه يعني انه ما من دولة تتمتع بالمناعة الكاملة من عواقب الثورة التكنولوجية التي زادت بدرجة كبيرة من قدرة الإنسان على ارتكاب أعمال عنف ومع ذلك عززت أواصر الصلة التي تجمع بين المجتمع الدولي.[٦] لذلك لن تستطيع الولايات المتحدة من معالجة تحديات العولمة بنجاح دون مشاركة الآخرين.

كما تحتاج الولايات المتحدة إلى الشراكة لتحقيق الأفكار الليبرالية من سياسية واقتصادية، لذا من الضروري اهتمامها بدعم المؤسسات الدولية وتقوية السياسة السلمية، فإشاعة الديموقراطية تتطلب أولا قواعد ثقافية كي يحدث التغيير لا قوة الإكراه.[٧] ليؤكد "هارت" في ضوء هذا، بأنه يجب على الولايات المتحدة "أن تؤسس تحالفا كبيرا بين أميركا الشمالية وأوروبا الكبرى، وآسيا الديموقراطية لكي نؤسس اقتصادا كوكبيا مستندا إلى التجارة ولكي تدعم المؤسسات الديموقراطية في البلاد النامية".[٨] لذلك فان الولايات المتحدة ستكون في نهاية الأمر مطالبة بان تستعين بالعالم الديموقراطي الأوسع في تقاسم العبء الجماعي الناجم عن دعم الدول الهشة أو عن إعادة هيكلة تلك الدول التي تخفق.[٩] لذلك أكدت "كونداليزا رايس" بان أهداف السياسة الخارجية الأميركية تقومان على اثنين هما الاستثمار في الدول

---

[1] كيندي، بول: القوى العظمى... مصدر سابق ذكره ص ٦٩٧
[2] فايث، دوغلاس ج: القرار والحرب... مصدر سابق ذكره ص ٣٤٩
[3] ناي، جوزيف س: القوة الناعمة... مصدر سابق ذكره ص ٥٤
[4] فريدمان، توماس: مصدر سابق ذكره ص ٣٠٧
[5] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ٨
[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ٩
[7] عواد، عامر هاشم: مصدر سابق ذكره ص ٢٠٧
[8] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص ٢٨٠
[9] المصدر نفسه ص١٧٧

القوية والصاعدة بوصفهما أصحاب مصلحة في النظام العالمي، والثاني على دعم التنمية الديموقراطية في الدول الضعيفة وذات الإدارة السيئة.[1] وهذا ما اتضح من خلال عدم قدرة الولايات المتحدة إعادة بناء العراق وأفغانستان نحو الأنموذج الديموقراطي بدون مشاركة واسعة من الدول الأخرى ومن الأمم المتحدة. لذا فان تشجيع التحول نحو الديموقراطية يحتاج إلى مشاركة حلفاء أميركا الديموقراطيين.

كما إن للاقتصاد الدور الرئيس لبناء نظام قائم على المشاركة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تحقق تقدما دون تعاون دولي، لذلك نجد إن العلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على مبدأ المشاركة الذي هو حجر الأساس للسياسة الخارجية لأي دولة. فإيجاد فرص العمل في الولايات المتحدة تعتمد على القدرة على تصدير السلع والخدمات إلى سائر أنحاء العالم. والمستوردات توفر السلع والخدمات الضرورية فضلا عن النوعية وحرية الاختيار. وإذا استعيدت الحماية التجارية فإنها ستؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاد الولايات المتحدة واقتصاديات العالم.

إذ تنشأ الحاجة إلى هذه المشاركة نتيجة الأشكال الجديدة من الإدارة الاقتصادية لتنظيم العلاقات بين العملات، والتجارة، ومعالجة الأزمات وثمة أمثلة كثيرة على التعاون الهام في المجال الاقتصادي الذي يمكن أن يتطور، كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ونادي باريس لإعادة جدولة الديون، ومجموعة الثماني المؤلفة من الدول الصناعية الرئيسة، وبنك التسويات الدولية، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة دول العشرين.[2]

ومن أهم دلالات المشاركة والتعاون في هذا المجال هو مواجهة الأزمة المالية العالمية، من خلال الاجتماعات واللقاءات التي ضمت ممثلي الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الدولية لمواجهة وتجاوز هذه الأزمة، ومن ثم النهوض بالاقتصاد العالمي.

وهناك مجالات أخرى تكون الولايات المتحدة معرضة فيها للخطر، فهي تعتمد بصورة متزايدة على استيراد النفط والغاز الطبيعي، وهذا ما ينطبق أيضا على دول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند، لذلك فان فقدان تموين كاف من الطاقة أو ارتفاع كبير في أسعاره يمكن أن يتسبب في حالات خلل اقتصادي والتسبب في التضخم، وتقويض النمو الاقتصادي. لذا فان الطاقة هي أحد التعابير عن الشراكة والتعاون الاقتصادي.[3]

فضلا عن ذلك فان العقوبات الاقتصادية سيكون لها تأثير قليل ما لم ينتظم الشركاء في تنفيذ تلك العقوبات، لأنها لا تكون فعالة إلا في حال دعم البلدان الأخرى لها. وهذا ما يتضح من خلال تعاون الدول الكبرى لفرض العقوبات على إيران.

---

[1] رايس، كونداليزا: مصدر سابق ذكره ص ٣١
[2] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٥٩
[3] المصدر نفسه ص٣٢

لذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تقدم القواعد والمؤسسات والخدمات التي تساعد على حل مشكلات العالم الرئيسة بما يحقق مصالحها، وان تمنح في الوقت نفسه القوى الكبرى حصة في النظام.(١) وعلى أساس هذا الإدراك، فان المبادئ الجيوبوليتيكية القائمة على المشاركة سيكون لها ثلاثة أبعاد: أولا، تستهدف أيجاد علاقة تعاونية بين القوى الكبرى في العالم يطلق عليها تفاهمات القرن الحادي والعشرين، وتكون مبنية على التزام مشترك بتشجيع مبادئ ونتائج معينة. ثانيا، أنها ستسعى إلى ترجمة هذا الالتزام إلى ترتيبات وأعمال فعالة. ثالثا أنها ستعمل لضم أكبر القوى الكبرى والمنظمات في المشاركة والتعاون، وذلك من اجل مواجهة أفضل لتحديات القرن الحادي والعشرين.(٢) وفي إطار هذه الأبعاد الثلاث يكون دور الولايات المتحدة دقيق من خلال القيادة، فهي الوحيدة التي تملك إمكانية أن تكون فعالة بما يكفي لإقناع القوى الكبرى الأخرى بالتلاقي للبناء والمحافظة على النظام الدولي، ومن ثم التصدي ومواجهة التحديات.(٣)

وجاءت استراتيجية الأمن القومي الأميركي لعام ٢٠١٠، لتدعم في توجهاتها هذا الإدراك الاستراتيجي القائم على المشاركة والقيادة الأميركية العالمية، لتؤكد على أداء دور قيادي في النظام الدولي وليس دور تسلطي، من خلال ما أكدته هذه الوثيقة بأنه 'ليس هناك دولة واحدة بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها'.(٤) وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية لتكون قائمة على المشاركة -القيادة

لذلك فان هذه المبادئ الجيوبوليتيكية ستقوم على مخطط لدوائر متداخلة من المشاركات الإقليمية والعالمية على النحو الأتي: الدائرة الداخلية ستمثل أمن الولايات المتحدة الكبير، والدائرة الثانية ستمثل أحلافها الراسخة، مثل حلف الناتو. والدائرة الثالثة ستمثل مشاركاتها في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة. والدائرة الرابعة ستمثل علاقاته الإقليمية مثل النافتا، والاتحاد الأوروبي. والدائرة الخامسة ستمثل بقية دول العالم. والدائرة السادسة ستمثل المنظمات غير الحكومية. والدائرة الخارجية، ستمثل الفاعلين غير الحكوميين، ويشتمل ذلك على التهديدات الموجهة إلى النظام العالمي، من العصابات والإرهابيين، والمافيات، والمخدرات.(٥)

إذا فان هذه المبادئ الجيوبوليتيكية، القائمة على أساس المشاركة، تقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر معاديا لها، وتحول أيضا من الانتقال إلى نظام متعدد القطبية من خلال احتواء تلك القوى بإعطائها مشاركة في النظام، مما يمكن الولايات المتحدة من ممارسة دور قيادي في عالم يتميز بعدد من الصفات

---

[1] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٢
[2] هاس، ريتشارد ن: المصدر السابق ص٤٤
[3] المصدر نفسه ص٢٣٩
[4] نقلا عن، عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي... مصدر سابق ذكره ص ٢٠٥
[5] هارت، غاري: مصدر سابق ذكره ص ١١١

الخاصة، أولا، إن البيئة العالمية ستكون أكثر انفتاحا وتقبلا للقيم الأميركية، أي الديموقراطية وحرية السوق، وسيادة القانون. ثانيا، سيكون أمام الولايات المتحدة فرص أفضل للتعامل مع التحديات والمشكلات الرئيسة، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وخطر الهيمنة الإقليمية من جانب الدول العدائية للولايات المتحدة، ومخاطر الصراعات الصغرى. وأخيرا، فمن شأن مثل هذا العالم أن يتلافى أو يؤخر حدوث حرب باردة أو ساخنة بكل عواقبها المحتملة.(١) لذلك فان المشاركة تمنح الولايات المتحدة الآتي(٢)

١. الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديموقراطية ذات الاقتصاديات الغنية، في أميركا الشمالية، والاتحاد الأوروبي،وشرق آسيا، والعمل على تعزيز هذه المنطقة وتوسيعها تدريجيا.
٢. منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة والحيوية.
٣. تعمل على منع عودة النزعة التوسعية الروسية أو الصينية، وتعزز التعاون مع البلدين.
٤. الحفاظ على التفوق العسكري الأميركي.
٥. الحفاظ على القوة الاقتصادية الأميركية، والإبقاء على انفتاح النظام الاقتصادي العالمي.
٦. التعقل في استخدام القوة، وتجنب الإفراط في التوسع، وتحقيق المشاركة في الأعباء بين الحلفاء بصورة فعالة.

مما تقدم، فان الولايات المتحدة تمتلك المقومات النسبية من القوى التي تؤهلها لأداء الدور القيادي في بنية النظام، بشرط مشاركة باقي القوى الكبرى كفاعلين في النظام، فالولايات المتحدة تدرك بان ما من قوة في العالم مهما تمتلك من عناصر قوة تستطيع أن تدير النظام وحدها وبدون مشاركة القوى الأخرى، لان ذلك سيؤدي عاجلا أو آجلا إلى تآكل مقومات القوة الأميركية، ومن ثم انهيارها. وخير وسيلة لتلافي ذلك هو التعاون والتشاور مع هذه القوى الكبرى لمواجهة التحديات، وتعزيز الفرص، مما يضمن القيادة الأميركية وتربعها على قمة الهرمية الدولية ولكن ليس بإطار الأحادية المطلقة، بل بإطار الأحادية المقيدة بالتعاون مع الأجزاء الأخرى من النظام.

[1] زاد، زلماي خليل: مصدر سابق ذكره ص ٣٦
[2] المصدر نفسه ص٣٧

المطلب الثاني

كوابح تحقق المشهد

هناك العديد من الكوابح والمعوقات التي تقف حائلا دون تحقق هذه المشاركة بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى، لاسيما القوى الكبرى منها، نتيجة تضارب الرؤى والمصالح والأهداف بين الجانبين، فضلا على عدم تقبل النظام الدولي السائد لبعض القوى لأنه لا يحقق مطامحها.

فعلى الرغم من إن الاتحاد الأوروبي هو حليف طبيعي للولايات المتحدة، فهي تشاطرها نفس القيم، وتشتركان معا بصورة رئيسة في الإرث الديني نفسه، وتمارسان السياسات الديموقراطية نفسها، فضلا عن إن أوروبا هي مسقط رأس الأغلبية العظمى من الأميركيين.[1] علاوة على وجود إطار مؤسساتي بين الجانبين والمتمثل بحلف شمال الأطلسي. زيادة على امتلاك الجانبين أولويات مماثلة حول مسائل معينة كالإرهاب، والانتشار النووي، والاستقرار الإقليمي، والتطور الديموقراطي، واقتصاد السوق. فضلا عن تشاطر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مصلحة حيوية في منع إيران من اكتساب قدرة امتلاك أسلحة نووية.[2]

غير إن هناك العديد من القضايا والمواقف والإشكاليات، التي تعكر صفو هذه العلاقات الأميركية- الأوروبية وربما تمنع من قيام المشاركة بينهما. وهذا ما أشار إليه فوكوياما، بان الخلافات بين الجانبين لم تفتأ تتعمق وتتزايد بين هذه الفضاءات إلى حد التباين الجوهري في الرؤية والتوجه، مما سيكون له الأثر الحاسم في العلاقات الدولية. ويرى فوكوياما، إن رهان هذه التباين يتعلق بنمط التعامل مع القضايا الدولية، إذ يرى الاتحاد الأوروبي إن الولايات المتحدة تميل للانسحاب من التزاماتها إزاء العالم، وتتجه نحو نمط الأحادية والنزوع الإمبراطوري.[3]

لذلك يجادل الأوروبيون المناهضون للأحادية الأميركية في إنهم يحاولون بناء نظام دولي قائم حقيقة على القواعد والقوانين، يتناسب وظروف العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ويفسح هذا العالم الخالي من الصراعات الأيديولوجية الحادة، والتنافس العسكري الواسع، مجالا أرحب بكثير أمام الإجماع والحوار والتفاوض كأساس لحل النزاعات. وما ثار هواجسهم بشدة هو تبني أدارة ووكر بوش مبدأ الضربة الوقائية في حربها ضد الإرهاب والدول الراعية لهم، حيث تقرر الولايات المتحدة وحدها مكان وزمان استخدام القوة.[4]

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص ٥٦

[2] دالدر، أيفو وآخرون: هلال الأزمات الاستراتيجية الأميركية- الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦ ص٢٨٢

[3] زكريا، جاسم محمد: مصدر سابق ذكره ص ١٣٢

[4] فوكوياما، فرنسيس: بناء الدولة... مصدر سابق ذكره ص ١٨٣

وفي ضوء هذا جادل روبرت كاغان -من المحافظين الجدد- بـان الخلافـات الأميركيـة- الأوروبيـة حول التعاون الدولي ناجمة عن الفارق بين قوتيهما. فعندما كانت الدول الأوروبية الكبرى قوى عظمى في العالم، كانت تمجد السياسة الواقعية وتبدي قليلا من الاكـتراث للتعـاون الـدولي. وبمـا إن أوروبـا ضعيفة الآن، فإنها تفضل القوانين والقيود. أما الولايات المتحدة فتريد حرية كاملة في التصرف، " وبما إن الولايات المتحدة قوية الآن، فإنها تتصرف كما تتصرف الأمم القوية".[١]

لذلك فان تزايد الفجوة الواسعة في القدرات لاسيما العسكرية بين الجانبين، فـسيزيد مـن تعقيـد الاختلاف في وجهتي نظرهما. فليس هناك سابقة للسيطرة الأميركية التي حققتها على بقية العـالم، ممـا تخشاه أوروبا من إن الولايات المتحدة قادرة على فرض أولوياتها، وسوف تفعل ذلك في كل حالة عن طريق اللجوء الصريح إلى القوة. ولا يمكن أن يكون في مصلحة الولايات المتحدة علـى المـدى البعيـد تحويل كل مسألة إلى اختبار للقوة لان مثل هذا المسار يخلق الحوافز عند القـوى الأخـرى لكـي تتحـد ضدها.[٢]

وظهر ذلك جليا من خلال قلـق ومعارضـة حلفـاء الولايـات المتحـدة في أوروبـا مـن اسـتخدام الولايات المتحدة للقوة ضد العراق عام ٢٠٠٣ وغزوها. ليظهر الشرخ الأكبر والأكثـر جديـة في هـذه العلاقات، وليقود أخطر تصدع في العلاقات الأميركية- الأوروبية منذ أزمة الـسويس عـام ١٩٥٦. إذ فاز المستشار الألماني "غيرهارد شرويدر" بانتخابات ثانية خاضها علـى أسـاس برنـامج سياسـي يعـادي صراحة السياسة الخارجية الأميركية، ونظمت فرنسا وألمانيا معارضة فعالة لاستصدار قرار ثان من الأمم المتحدة يجيز شن الحرب على العراق.[٣] لينتظم حلف مناهض لهـذه الحـرب، وكانـت فرنـسا وألمانيـا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، قد ردت طلب المساندة الذي تقدمت به الولايات المتحدة، والذي يهـدف إلى دعم الاستعدادات العسكرية تمهيدا لاندلاع الحرب.[٤] وباندلاع الحرب رفض البرلمان الأوروبي بأكثرية الأصوات، قرارا يأسف بشدة لدخول الولايات المتحدة وحلفائها الحرب على العراق. وهذا مـا حفـز المفوض الأوروبي لشؤون توسيع الاتحاد الأوروبي "غونتر فرهويفن" بان يعلن بان هذه الحرب الأميركية على العراق تدل على إن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى سياسة خارجية ودفاعية مشتركة تؤمن لـه صـوتا قويا في الشؤون العالمية.[٥]

لهذا يستنتج بريجنسكي درسا من هذا الاختلاف، بان هناك ضعف كامن في العلاقات على جـانبي الأطلسي، وان هذا التبادل في التهم يوفر دافع معاد للأميركيين يدعو إلى مسعى أوروبي جدي لامتلاك

---

[1] نقلا عن، زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص٢١٢-٢١٣

[2] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ص٣٠٣-٣٠٤

[3] فوكوياما، فرانسيس: المصدر السابق ص١٨٣

[4] البستاني، حسان أديب: مصدر سابق ذكره ص ٢٩

[5] المصدر نفسه ص١٠٩

قوة عسكرية مستقلة لموازنة الولايات المتحدة، والذي سيؤدي إلى "تدمير حلف الأطلسي".[1] لذلك ذهب كيسنجر في مقالة له عام ٢٠٠٤، بان مشهد التصدع بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية هو في حقيقة الأمر أكثر من مجرد أزمة عارضة، بل يشكل نقطة تحول نوعية في مسارات الشؤون الدولية.[2]

ويبقى المجال الأمني، ميدان اعنف الخلافات بين الجانبين، إذ تنبأ البعض إن أوروبا ستلعب دورا أكبر في حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن حدث العكس تماما، إذ تراجع دور أوروبا واستطاعت الولايات المتحدة أن تعزز دورها في الحلف بل لتصبح فيه المسيطرة.[3] وهذا ما انتقل بدوره إلى توتر بين الولايات المتحدة من جهة، وألمانيا وفرنسا من جهة أخرى، حول الدور الدفاعي والأمني المستقل للاتحاد الأوروبي، لاسيما دور اتحاد أوروبا الغربية الذي تريده فرنسا وألمانيا أن يكون الذراع الدفاعي للاتحاد الأوروبي، وتقابله الولايات المتحدة كامتداد أوروبي لحلف الناتو. ليتصاعد الخلاف حول حجم استقلالية الدور الدفاعي الأوروبي بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لينسدرج ذلك كله في بلورة الدور المستقبلي السياسي والدفاعي للجماعة الأوروبية.

فضلا عن ذلك، فان نوع التكامل الأوروبي الذي يتطور سوف يؤثر على طريقة المشاورات الأطلسية، حتى بالنسبة إلى القضايا التي يتفاعل فيها الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة، إذ تتحول الهياكل والطرق الجديدة التي يعمل الاتحاد وفقها إلى عوائق أمام تعاون أوثق. ومع تحرك الاتحاد الأوروبي نحو وحدة أكبر، سوف يتغير النمط الحالي للاستشارات الأطلسية. ومثال ذلك عندما تتعامل الولايات المتحدة مع الدول الأوروبية كل على حدة، تتاح لها أمكانية استشارتها في عدة مستويات والاستماع إلى وجهة نظرها قبل اتخاذ أي قرار. لكن عندما تتعامل مع الاتحاد الأوروبي يتم إقصاء الولايات المتحدة من عملية صنع القرار حيث لا تتفاعل مع الحدث إلا بعد وقوعه، عندما يعلن المتحدثون عن قرارات اتخذها وزراء في لقاءات لم تشارك فيها الولايات المتحدة على أي مستوى. لان القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء الأوروبي، لا يمكن تعديلها إلا من خلال عملية داخلية أوروبية أخرى. وهذا يعني إن الابتعاد المتزايد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يجري تبنيه مؤسساتيا.[4]

زيادة على ذلك، هناك العديد من الاختلافات والتناقضات التي أزالت أوهام أن تشكل القيادة الأميركية عالما خاضعا للقواعد المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إذ أعاقت الولايات المتحدة اتفاقات حساسة سياسيا مثل معاهدة اوتاوه لحظر الألغام البرية، ونظام روما الأساس للمحكمة

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ١١١
[2] زكريا، جاسم محمد: المصدر السابق ص ١٣١
[3] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ٢٨٧
[4] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ص٤٨-٥٠

الجنائية الدولية التي يمكن أن تجعل العسكريين الأميركيين خاضعين لمقاضاة دولية في جرائم الحرب.[1] فضلا عن انسحاب الولايات المتحدة من المفاوضات حول مسودة اتفاقية كيوتو لمنع الاحتباس الحراري. إلى جانب إلغاءها من طرف واحد اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية.[2] لتعزز هذه الاختلافات الاعتقاد الأوروبي بان الولايات المتحدة تخل بواجبها عندما يتعلق الأمر بالقضايا العالمية التي تؤثر على نوعية الوجود الإنساني على المدى البعيد.[3]

فضلا عن إن الاختلافات في الميدان الاقتصادي أعمق بكثير بين الجانبين. فالاحتكاكات التجارية الرئيسة أثارت تهديدات من قبل الولايات المتحدة بالانتقام من أوروبا لاسيما مسألة استيراد الموز واللحوم. ومن قبل الاتحاد الأوروبي ضد الولايات المتحدة فيما يتعلق بالضريبة الأميركية على السلع المصدرة أليها، وهذا ما أثر وانعكس على المفاوضات المتعددة الإطراف التي تجري في منظمة التجارة العالمية.[4]

لذلك دفع التكامل المطرد للاقتصاد الأوروبي بتضارب المصالح الاقتصادية على جانبي الأطلسي نحو المواجهة، وعززت تشريعات الكونغرس الأميركي الأحادية الجانب، والمساعدات الجديدة التي تقدم للمزارعين*، وفرض رسوم جمركية على واردات الصلب، النظرة الأوروبية بان الالتزام الأميركي باقتصاد عالمي مفتوح ما هو إلا مجرد خدعة.[5]

وما قد يزيد ويعمق هذه الاختلافات في المستقبل، هو التغير في الأجيال الأوروبية، فالولايات المتحدة بالنسبة للأوروبيين تحت سن الستين عاما ليست في نظرهم البلد الذي حرّر القارة خلال الحرب العالمية الثانية.[6] فبروز جيل من القادة أكثر شبابا في أوروبا ليس لديه ذكريات شخصية عن الولايات المتحدة بوصفها "محررته"، لذا فان من الأرجح أن يختلف في تفكيره معها بشأن عددٍ كبير من القضايا والمسائل.[7] فضلا عن المسائل الخلافية بين الجانبين حول عقوبة الإعدام، والإجهاض وسياسة المخدرات، الموجودة في الولايات المتحدة، قد زادت من أسباب التوتر عبر الأطلسي.[8]

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية... مصدر سابق ذكره ص ١١٩
[2] فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة... مصدر سابق ذكره ص ١٨٣
[3] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ١٠٩
[4] كيسنجر، هنري: المصدر السابق ص٢٦
* أقرت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ لائحة القوانين الزراعية التي رفعت بشكل حاد مستويات الحماية والدعم الحكومي للمنتجين الأميركيين المحليين، في الوقت الذي كانت تشجع على إجراء جولة أخرى من "حوار الدوحة" حول المفاوضات التجارية المتعلقة بالزراعة. ينظر في ذلك، فوكوياما، فرانسيس: المصدر السابق ص١٨٦
[5] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص١٠٨
[6] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ١٧٩
[7] مجلس المخابرات القومي الأميركي: مصدر سابق ذكره ص ٥٦
[8] هاس، ريتشارد ن: المصدر السابق ص ص١٧٩-١٨٠

لذلك هناك الكثير من المسائل الخلافية المثارة بين جانبي الأطلسي، التي ربما تقف عائقا في تحقيق التشاور والتعاون ومن ثم المشاركة تحت القيادة الأميركية في العديد من الاستراتيجيات العالمية التي تهم الطرفين.

أما ما يتعلق بروسيا الاتحادية فعلى الرغم من إن هناك العديد من القضايا والمسائل التي تدعو الطرفين إلى المشاركة،كالحرب على الإرهاب، والملف النووي الإيراني، والملف النووي الكوري الشمالي، ومنع الانتشار النووي، وتأمين الترسانة النووية الروسية. بل وحتى في مسائل الاستقرار الاستراتيجي. فضلا عن العمل لتقليص وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الجانبين. علاوة على التعاون المؤسساتي بينها ضمن إطاري حلف الناتو من خلال المجلس المشترك "مجلس الناتو- روسيا *". والأخر من خلال لقاءات مجموعة الثمانية.فضلا عن الشراكة الاقتصادية بين الجانبين.[1]

* * حيث أنشئ مجلس مشترك أطلق عليه اسم "مجلس الناتو- روسيا الدائم المشترك" عام ١٩٩٧، ومهمته إن يبلغ كل طرف الأخر عن نوعية التهديدات التي تواجهه والإجراءات التي سيتخذها في ذلك، والتشاور بين الطرفين في أوقات الأزمات أو أي موقف يهدد الأمن والاستقرار في أوروبا والعالم. لذا أصبح لروسيا حق المراقبة وليس حق الفيتو بكل ما يتعلق بقضايا (الناتو). غير إن أهم تطور شهدته العلاقات الأطلسية – الروسية هو ما تم الاتفاق عليه في روما ٢٨/أيار – مايو/٢٠٠٢، إذ تم الاتفاق بين الجانبين على تشكيل منتدى جديد للتعاون الأمني بين الطرفين، عرف باسم "إعلان روما"، إذ نتج عنه إنشاء "مجلس الناتو – روسيا" ليحل مكان "مجلس الناتو – روسيا الدائم المشترك". وفي هذا المجلس تحتفظ روسيا مع الأعضاء الدائمين الرسميين ليس فقط بمقعد، بل في هذه المرة أصبح لها حق التصويت في المجلس. وقد نصت وثيقة روما بأن مجلس (الناتو) – روسيا يتعاون في المجالات الآتية: أولاً، مكافحة الإرهاب، ثانياً، معالجة وإدارة الأزمات، وثالثاً عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل تسليحها، وأخيراً الحد من الأسلحة وإجراءات بناء الثقة في المنطقة الأطلسية الأوروبية. للمزيد ينظر في ذلك :

- الحيالي، نزار إسماعيل : حاضر ومستقبل العلاقات الروسية "الأطلسية الجديدة"، أوراق إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(١٤)، أيلول/١٩٩٩.

- سلمان، ظافر ناظم : روسيا وحلف الناتو، نشرة الدراسات والشؤون الأوروبية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، ١٩٩٧ – ١٩٩٨، ص٨

- North Atlantic Treaty Organization (Nato), Inventory of International Nonproliferation Organization and Regimes, Center for Nonproliferation Studies. www.Nato.int

- Sergeyev, Igor : We are Partners, Nato Review, No.1, Vol.46., Spring – 1998, p. p. 15 – 18.

-Nato – Russia Relations: Ancw Quality Declaration By Heads of State and Government of Nato member States and the Russian Federation، In Rome, 29/may/2002, p. p.2 – 3.

[1] للمزيد حول هذه العلاقات ينظر، أبو عامود، محمد سعيد: تحولات السياسة الأميركية تجاه إيران وتركيا وروسيا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٧) يناير ٢٠٠٢ ص٤٨

- جولياني، رودولف وجون ادواردز: مصدر سابق ذكره ص ٣٦

- نومكن، فيتالي: مصدر سابق ذكره ص ٣٩

- Kozyrev, Andrei: Partnership or Cold Peace?, Foreign Policy, No.99, Summer 1995 p.9

غير إن هناك العديد من التناقضات والاختلافات التي تقف دون أن تتحول العلاقات الأميركية-الروسية إلى شراكة حقيقية، ومن ثم فان احتمال تجدد التوتر بينهما مستقبلا يظل قائما. ومن أهم تلك المسائل والقضايا، هي الجهود الروسية المتكررة في الدعوة إلى إنشاء عالم متعدد الأقطاب، بل تعمل روسيا على طرح نفسها كبديل عن الولايات المتحدة بالاشتراك مع الصين. وهذا ما يجعل من الولايات المتحدة تنظر إلى روسيا كعدو محتمل لا تصح الشراكة معه وليس بوصفه صديق.

فالرؤى تختلف في استراتيجيات إدارة النظام الدولي لاسيما في كيفية استخدام القوة،فروسيا تؤكد بأنه يجب أن يكون لمجلس الأمن دور مركزي، وهذه الأفضلية عبر عنها وزير الدفاع الروسي بقوله "الأمم المتحدة وحدها هي القادرة على إعطاء تفويض باستخدام القوة العسكرية عبر حدود معترف بها دوليا. وأي عمل تقوم به الناتو بدون موافقة الأمم المتحدة يجب أن يعتبر غير شرعي، بما في ذلك الحرب الوقائية كحرب العراق".[1] وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية الذي عقد في ١٠شباط/ فبراير٢٠٠٧، وجه الرئيس فلاديمير بوتين، انتقادات حادة للسياسة الأميركية، وذلك "لاستخدامه المفرط للقوة الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية... وتجاوزها حدودها الوطنية في كل اتجاه".[2]

ومن القضايا الشائكة بين الجانبين، توسع حلف الناتو، إذ يرى بوتين إن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة" لاسيما في ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وأكد بوتين إن "بلاده تمتلك الحق في السؤال عما يهدف أليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو".[3] لذلك ترى روسيا إن الهدف الأساس لتوسيع الناتو هو تطويق روسيا. لاسيما في حالة انضمام أوكرانيا، وهو ما لاقى معارضة شديدة من قبل روسيا، لان أوكرانيا هي التوأم التاريخي لروسيا، وهي دولة كبيرة بمعياري المساحة والسكان، والقدرات الاقتصادية، لا يمكن مقارنتها مثلا بدول البلطيق الثلاث، فضلا عن موقعها الاستراتيجي الحيوي بين روسيا ودول شرق ووسط أوروبا والقوقاز. وفي حال انضمامها للناتو، فان هذا يعني اقتراب الغرب من روسيا إلى حدود ما قبل القرن السابع عشر حينما كانت روسيا حبيسة الثلوج، وبعيدة عن المياه الدافئة، وهي نقطة الضعف الذي ما انفكت روسيا تسعى للتغلب عليه بخطى متلاحقة منذ بطرس الأكبر. وهذا ما يفسر معارضتها الشديدة لدخول أوكرانيا حلف الناتو.[4]

---

[1] نقلا عن، هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ٢١٠

[2] نقلا عن، الشيخ، نورهان: العلاقات الروسية الأميركية... مصدر سابق ذكره ص ٢٦

[3] نقلا عن، المصدر نفسه ص٢٦

[4] دياب، أحمد: شرق أوروبا في السياسة الخارجية الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩ص ١١١

فضلا عن الموقف الروسي المعارض من التغلغل الأميركي في آسيا الوسطى، بعد احتلال أفغانستان، لاسيما بعد تواجد القواعد العسكرية في بعض هذه الدول، وتزايد المصالح والنفوذ الأميركي فيها. والذي فسرته روسيا بأنه محاولة نشطة من قبل الولايات المتحدة للتسلل إلى محيطها الحيوي، ومن ثم احتواء النفوذ الروسي. وما عقّد هذه العلاقات هي المحاولات الروسية في إقناع دول المنطقة بإغلاق القواعد العسكرية الأميركية المتواجدة على أراضيها، كما هو حال قاعدة ماناس الجوية في قيرغيزستان.

وما صعدّ هذه العلاقات أكثر، هي الحرب الروسية الجورجية، والذي مثل اعتداء على أحد حلفاء الولايات المتحدة في منطقة القوقاز، كما أشار إلى الجهود الروسية الحثيثة لإعادة نفوذها ومكانتها في المنطقة.

إلى جانب ذلك الاستياء الروسي من تشجيع الولايات المتحدة للثورات "الملونة" المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وإدانتها لمحاولات فرض الديموقراطية من الخارج بالقوة على بلدان مثل أوكرانيا، وجورجيا، وقيرغيزستان، ومولدوفيا، واستياؤها أيضا من تنديد الولايات المتحدة بحالة الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان في روسيا.[1] وهذا ما أشار أليه ديك تشيني عام ٢٠٠٦، من تراجع الديموقراطية في روسيا.[2]

كذلك معارضة روسيا لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي، إذ عدّت روسيا هذا المشروع تهديدا مباشرا لأمنها القومي، ويهدف إلى حرمانها من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة في حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا الاتحادية، ومن ثم يترك روسيا دون قدرة ردع حقيقية تضمن أمنها وسلامة شعبها، لأنه في حال إطلاق تلك الصواريخ من الأراضي البولندية، لن تتوفر أمام الدفاعات الروسية إلا دقيقتان أو ثلاث دقائق لإخطار قيادة البلاد، مما يعني صعوبة اتخاذ أية خطوة لمواجهة تلك الصواريخ. كما إن الرادار الذي تنوي الولايات المتحدة نصبه في التشيك سوف يمكنها من مراقبة النشاط الجوي والفضائي الروسي في الشطر الأوروبي من روسيا.[3] وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع، ،وأكد بوتين بأنه "إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا فقد تكون أوروبا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى، ولن تتحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك".[4] وهذا ما دفع بوتين بتوقيع مرسوما في ١٤حزيران/ يوليو٢٠٠٧، يقضي بتعليق

---

[1] Gat, Azar: The Return of Authoritarian Great Power, Foreign Affairs, Vol.86, No.4, July/August 2007 p.38

[2] الحيالي، نزار إسماعيل وعبد الحميد الموساوي: مصدر سابق ذكره ص ٤٦

[3] الشيخ، نورهان: روسيا ومحاولة استعادة الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ١٠٥

[4] نقلا عن، ــــــــ: العلاقات الروسية الأميركية... مصدر سابق ذكره ص ٢٧

تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا* والاتفاقات الدولية المترتبة عليها ردا على المشروع الأميركي. ويتضمن ذلك توقف روسيا عن تزويد حلف الناتو بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي قرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوروبا ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب.(١) فضلا عما ارتبط بإعلان مشروع الدرع الصاروخي من انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، مما عمق التناقضات بين الجانبين.

فضلا عن ذلك، أضحت مسألة الملف النووي الإيراني من القضايا الثنائية المتشابكة والمثيرة للنزاعات بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.(٢) إذ ظلت الولايات المتحدة تتهم روسيا بأنها أخفقت في ممارسة رقابة وسيطرة كافيتين على تصدير المواد والتقنيات والخبرات إلى إيران، بل اتهامها بان روسيا تدعم هذه البرنامج من خلال إنشائها للمفاعلات النووية الإيرانية.(٣) وفي تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠٨، استنكر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، فرض العقوبات الأميركية على شركة "روس ابورون اكسبورت" الروسية، مؤكدا إن هذا القرار لن يرغم روسيا على تغيير موقفها من القضية النووية الإيرانية، وان التعاون مع إيران في المجال النووي يتم وفق القانون الدولي، والتزامات روسيا الدولية.(٤)

علاوة على الاتهامات الأميركية لروسيا بان شروطا "صحيحة" لم تتوفر في روسيا لتخزين الأسلحة النووية لمنع وقوعها في أيدي الإرهابيين.(٥) وهذا ما اخبر به مدير وكالة المخابرات الأميركية المركزية جورج تنت بان "مواد وتقنيات أسلحة الدمار الشامل الروسية لم تزل عرضة للسرقة أو الانتقال".(٦) وقد أنكرت روسيا هذه الاتهامات. فضلا عن اتهام الولايات المتحدة لروسيا بأنها ربما تستخدم الطاقة الروسية كسلاح سياسي لابتزاز الدول المجاورة أو دول الاتحاد الأوروبي.

---

* وقعت هذه المعاهدة في ١٩تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٠، من جانب حلفي الناتو، ووارسو السابق، وعلى رأسهم الولايات المتحدة وروسيا وتم مراجعتها عام ١٩٩٩. وعدت في حينها تاريخا لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا. لذلك تضمنت الأمن الأوروبي ما بعد الحرب الباردة من خلال وضع سقف = لمستوى القوات، ومنع أي تركيز للقوات العسكرية المزعزعة للاستقرار غرب الاورال. ينظر في ذلك، الحيالي، نزار إسماعيل، وعبد الحميد العيد الموساوي: مصدر سابق ذكره ص٤٧ هامش

[1] الشيخ، نورهان: المصدر السابق ص ٢٧

[2] ريدل، بروس، وغاري سامور: تدبر أمر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، في ريتشارد ن هاس وآخرون: استعادة التوازن استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩ص ١٥٧

[3] نومكن، فيتالي: مصدر سابق ذكره ص ٣٠

[4] الشيخ، نورهان: التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني... مصدر سابق ذكره ص ٤٢

[5] نومكن، فيتالي: المصدر السابق ص٣٦

[6] نقلا عن، روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص١٨٣

زيادة على ذلك، بدأ الصراع يتعمق بين الجانبين بشكل أكثر على ثروات القطب الشمالي التي تقدر بنحو ٢٥٪ من احتياطي العالم من النفط والغاز، إلى جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن. وذلك بعد قيام روسيا الاتحادية بوضع العلم الروسي في قاع المحيط في آب/ اغسطس٢٠٠٧، وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات إن سلسلة جبال "لوم ونسوف" في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا، بما يمكنها من إعلانها أراضي روسية وفق معاهدة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة.[١]

مما تقدم يتعين مدى القضايا والإشكاليات العالقة بين الجانبين الأميركي والروسي، التي تصبح كوابح نحو تحول هذه العلاقات إلى مشاركة حقيقية في الشؤون العالمية.

وما يتعلق بالعلاقات الأميركية- الصينية، فعلى الرغم من إن هناك العديد من القضايا والمسائل التي ممكن أن تشكل مشاركة بين الجانبين، كالجانب الاقتصادي حيث ترتبط أسواقهما وقطاعات الإنتاج في كل منهما مع الأخرى على نحو وثيق.[٢] فالصين تحتاج إلى أسواق الولايات المتحدة من أجل بيع بضائعها، والولايات المتحدة تحتاج إلى الصين من أجل تمويل دينها، انه "النظير الخاص بزمن العولمة للتدمير المتبادل الأكيد في العصر النووي".[٣] كما إن الولايات المتحدة قد تجد في الصين القوية إقليميا ما يعاونها على التعامل مع المشكلات التي قد تنفجر في القارة الآسيوية.[٤] لاسيما في شرق آسيا. نتيجة لتلاقي اهتمامات البلدين مباشرة في الإقليم، بوصف الصين قوة رئيسة في آسيا، والولايات المتحدة قوة رئيسة في الباسفيك، والطرفان يهدفان إلى رعاية السلام والاستقرار في آسيا- الباسفيك، حتى لو اختلفا في تفسير مفهوم السلام والاستقرار، فهما يرفضان فكرة الحرب في الإقليم. وأكثر مجالات التعاون في ذلك بين الجانبين هو ما يتعلق بمكافحة الانتشار النووي في الإقليم، إذ حثت الولايات المتحدة الصين لمنع كوريا الشمالية من مواصلة برامج أسلحتها النووية، إلى جانب العمل لبناء الثقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة.[٥] كما إن التواجد الأميركي في الإقليم هو ضروري في نظر الصين للحد من النزعة اليابان لاستعادة موقعها كدولة آسيوية مسلحة.[٦]

غير إن القضايا المعقدة بين الطرفين عديدة تمنع من التحول إلى شراكة حقيقية في المستقبل. إذ يدل التاريخ كما تدل النظرية الواقعية إلى إن حديث عن التعاون الدولي المستدام ليس واقعيا، إذ انه مسألة

---

[1] الشيخ، نورهان: العلاقات الروسية الأميركية... مصدر سابق ذكره ص ١٨

[2] عزم، احمد جميل: النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(١) سبتمبر/ اكتوبر ٢٠٠٩ ص ص٨٩-٩٠

[3] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ١٣٠

[4] قنديل، حنان: الصين واستمرارية الصعود السلمي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ ص٥٨

[5] عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص ٢٢٤

[6] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص٣٩٠

وقت فقط قبل أن تتحدى إحدى الدول الكبرى – على الأرجح الصين- المكانة الأولى للولايات المتحدة.(١)

ومن هذا الإدراك، فان هناك قضايا استراتيجية وأمنية أساسية لا تميل الولايات المتحدة بها إلى تعديل موقفها لتقترب أكثر من الجانب الصيني. بل يظهر إن الهوة الفاصلة بين طريقة كل طرف منهما في النظر إلى القضايا العالمية آخذة بالاتساع أكثر فأكثر.[2] لذلك فان ما يتردد حول النيات الأميركية ومحاولات الانفراد وفرض السيطرة تثير قلق وتزيد شكوك الصينيين حول نيات الولايات المتحدة تجاههم. وأحد الهواجس الأساسية في الصين هي "تطلع أميركا للسيطرة الانفرادية".(٣) وحسب تعبير محلل صيني يعمل في فرع الأبحاث من وزارة الخارجية الصينية، "فان الهدف الاستراتيجي الأميركي هو السعي إلى الهيمنة على العالم كله، وأميركا لا تستطيع تحمل ظهور أي قوة كبرى في القارتين الأوروبية والآسيوية تشكل تهديدا أو خطرا على موقعها القيادي".(٤) لذلك ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها عائق رئيس أمام سعي الصين لا أن تصبح بارزة عالمية فحسب، بل حتى لان تصبح بارزة إقليميا أيضا. لهذا يرى الصينيون بان الاستراتيجية الأميركية تقضي باحتواء الصين إقليميا وعالميا.

ومن خلال ذلك، يتعارض المسعى الصيني في بلوغ مكانة إقليمية فضلا عن عالمية مع الهدف الأميركي المتعلق بالحيلولة بان لا تحظى قوة كبيرة في الإقليم بالهيمنة، وان تبقى الركيزة النهائية في تقرير شؤون أمن الإقليم.(٥) ليرسخ في المدرك الأميركي بان أي تحالف "مضاد للهيمنة" ستكون الصين محوره الأساس، وستكون أيضا العنصر أو المكون الأقوى والأكثر دينامية ومن ثم الأبرز.(٦)

ويستمر القلق الأميركي، من التطور السريع الذي تشهده نظم الأسلحة ذات التقنية العالية لدى الصين، وما يثير الشكوك الأميركية من ذلك، هو عدم التزام الصين بالشفافية سواء من حيث نفقاتها وعقيدتها العسكرية، أو من حيث أهدافها الاستراتيجية، مما يزيد انعدام الثقة بين الجانبين.(٧) وقد اتهم وزير الدفاع الأسبق رامسفيلد الصين بأنه تجاوزت الحدود في الحصول على أسلحة حديثة، وزيادة الإنفاق على الدفاع، وهو إنفاق يهدد التوازن الأمني الدقيق في آسيا.(٨)

---

[1] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص٣٩

[2] حلمي، نادية: التنافس الإقليمي من منظور الصين، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣)، يناير ٢٠١١ص ٧٩

[3] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص ص١٩٧-١٩٨

[4] نقلا عن، بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص ١٦٠

[5] عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص٧٧

[6] بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص١٩٦

[7] رايس، كونداليزا: مصدر سابق ذكره ص ١٠

[8] عواد، عامر هاشم: مصدر سابق ذكره ص ٣٥٧

كما إن عملية ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي تُعدّ أحد المحاور الرئيسة للخلاف بين الولايات المتحدة والصين، لما تمثله من أهمية بالغة كلتا الدولتين. فبالنسبة للصين تحقق مبيعات الأسلحة عائدا ضخما من العملة الأجنبية، يتيح لها استيراد ما تحتاج أليه من منتجات وسلع متقدمة ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية. وترى الولايات المتحدة بان الصين تزود النظم المعادية للولايات المتحدة بتلك الأسلحة. بل أنها ساعدت في المنظور الأميركي دولا غير نووية على دخول المنتدى النووي.[١]

إلى جانب ذلك القلق الصيني من مشروع الدرع الصاروخي الأميركي الذي سوف يفقدها ميزة الردع إزاء الولايات المتحدة. فضلا عن مسألة توسع حلف الناتو، إذ ترفض الصين استمرار نظام الأحلاف الذي سيطرة خلال حقبة الحرب الباردة، علاوة على الخشية الصينية من امتداد عمليات الناتو إلى الشرق الأقصى، مما يمثل تهديدا حقيقيا لها.

فضلا عن حرب المعلومات والمخابرات التي أخذت وتائرها تتصاعد بين الجانبين، والتي أصبحت تثير أزمات قد تتجاوز حدود إمكانية السيطرة عليها في مرحلة ما. ومن الأمثلة على ذلك، في الأول من نيسان/ ابريل٢٠٠١، صدمت طائرة استطلاع أميركية طائرة صينية كانت تتابعها على بعد ١٠٤كم في الجو جنوب شرق جزيرة "هانيان" الصينية، مما أدى إلى مصرع الطيار الصيني، حيث دخلت الطائرة الأجواء الصينية دون استئذان.[٢]

غير إن أهم القضايا التي تثير التناقض والحساسية بين الطرفين بل وربما الدخول في حرب فيما بينهم هي قضية تايوان. التي تقع ضمن فئة المسائل التي لا تسمح بالتوصل إلى حل نهائي في هذه المرحلة.[٣] فتايون بالنسبة للصين هي مسألة وجود، لأنها تعدّها جزءا لا يتجزأ من الصين، ولا يمكن القبول بأي تنازل في هذا الأمر، ومع إن سبعة رؤساء أميركيين منذ إدارة نيكسون قد أقروا بذلك وقبلوا بمبدأ " الصين الواحدة"، تظل احتمالات التوتر قائمة.[٤] فإذا ما ابتعدت الولايات المتحدة عن "صين واحدة" فمن المحتمل أن تحصل المواجهة العسكرية، وإذا سعت الصين إلى الاحتكام إلى السلاح لضم تايوان فالمقاومة الأميركية مؤكدة. وإذا تخلت تايوان عن ضبط النفس وأخلت بالاتفاق الضمني الذي حافظ على السلام في مضيق تايوان لعدة عقود، أما محليا، أو عن طريق اللوبي في واشنطن، فسوف تشعل صراعا لا يمكن التنبؤ بنتائجه.[٥]

وضمن هذا الإطار فان كثير ما يثير الصين، هو تزويد الولايات المتحدة لتايوان بالأسلحة الحديثة، فقد أعلنت الحكومة الأميركية عام ٢٠٠٨، إنها وافقت على مبيعات الأسلحة لحساب تايوان والتي تبلغ

---

[1] غيث، مي عبد الرحمن: مصدر سابق ذكره ص ص١٤٥-١٤٦
[2] المصدر نفسه ص١٤٥
[3] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ١٥٠
[4] روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ٣٨٣
[5] كيسنجر، هنري: المصدر السابق ص١٥١

قيمتها ٦,٤ مليارات دولار، وهو ما لاقى معارضة صينية.[١] فضلا عن الخشية الصينية مـن أن تـزود الولايات المتحدة تـايوان بأنظمـة دفـاع صـاروخية عـن مـسرح العمليـات، أو أن يمتـد نظـام الـدفاع الصاروخي القومي بعناصره إلى تايوان، لان ذلك يعني في المفهوم الصيني عرقلة تحقيق استعادة الـصين لتايوان ووحدة الأراضي الصينية.[٢]

وفي سياق متصل، ترى الصين إن الولايات المتحدة تعمل على استقلال إقليم التبت عن الأراضي الصينية، وما أثار الصين هو استقبال اوباما عام ٢٠١٠ 'الدلاي لاما' الزعيم الروحي للتبت، وهي قضية تمثل حساسية شديدة بالنسبة للصين.[٣]

أيضا ما يُعقد العلاقة بين الجانبين، هي الرغبة الصينية في السيطرة علـى كـل منطقـة بحـر الـصين الجنوبي بما يشمله من جزر اسبراتلي، وباراسيل. وهو الأمر الذي تنازعها فيه فيتنام وماليزيا والفلـبين وتايوان، والتي تدعي كل منها أجزاء من هذه الجزر، وفي أواخر تموز/ يوليو٢٠١٠، دخلـت الولايـات المتحدة على الخط معلنة رغبتها في التوسط لحل النزاع حول ملكية هذه الجزر، مما اغضب الصين الـتي عدّت مسألة بحر الصين الجنوبي مسألة داخلية شأنها في ذلك شأن التبت وتايوان ومقاطعة اكسنجيانيج. وتبدو أهمية بحر الصين الجنوبي كممر تجاري استراتيجي بين أوروبا والشرق الأوسط وشـرقي آسـيا، عابرا على المحيط الهندي إلى مضيق ملقا ثم بحر الصين الجنوبي إلى الـصين وكوريـا الجنوبيـة واليابـان، وترغب الولايات المتحدة وكذلك اليابان في سيطرة الصين على هذا الممر.[٤]

وبموازاة ذلك، هناك العديد من أوجه التناقض بين الصين والولايات المتحدة حول عدد من المبادئ ذات الصلة بجوهر النظام الدولي الراهن، لاسيما مبادئ 'الدولة ذات السيادة' و'عدم التدخل في الشؤون الداخلية' و 'الحق في الدفاع عن أراضي الدولة'. ففي الوقت الذي لم تكن فيه الصين من بـين الأطـراف الرئيسة في صنع نظام 'ويستفاليا' فانه لا تزال ترى في مبدأ سيادة الدولة القومية المبدأ الأساس الذي يجب أن تستند أليه العلاقات الدولية. وفي الوقت الذي طبقت فيه الاستراتيجية الأميركيـة مفهومـا موسـعا للسيادة بالموازاة مع تطوير مفهوم التدخل الإنساني، ونشر الديموقراطية، لا تزال الصين تؤمن بالسيادة بمعناها الجامد. بل أنها ترى إن انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الإبادة الجماعية لا تمثل أساسا كافيا لانتهاك مفهوم السيادة أو التدخل في الشؤون الداخلية. وينطبق التكييف ذاته على فكـرة الـدفاع عـن النفس. فبينما تتبنى الولايات المتحدة مفهوما موسعا للمصلحة الوطنية أدى بدوره إلى توسـيع مفهـوم حق الدفاع عن النفس، لا تزال الصين تؤكد ضرورة تضيق حق استخدام القوة المسلحة على حـالات

---

[1] فيرمان، سام بيرلو وآخرون: مصدر سابق ذكره ص ٢٨٥
[2] سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي... مصدر سابق ذكره ص ١٥١
[3] أيوب، مدحت: مصدر سابق ذكره ص ٩٨
[4] المصدر نفسه ص١٠٠

انتهاك السيادة أو وجود اعتداء محدد على الأراضي الإقليمية للدولة.[1] وبذلك تنكر الصين استخدام استراتيجية الضربة الوقائية.

أما على المستوى الاقتصادي، فان الاختلال الكبير في توازن العلاقات التجارية والثنائية هو لمصلحة الصين، مما يقوض احتمالات التعاون الصيني- الأميركي، لذلك تدفع الولايات المتحدة بضرورة ضمان تمتع الصادرات الأميركية بفرص عادلة، وان تتصرف الصين طبقا لالتزاماتها إزاء منظمة التجارة العالمية. وان تنهي طبقا لذلك الشكل الثنائي للاهتمامات التجارية وتترك معالجتها إلى منظمة التجارة العالمية.[2]

إلى جانب ذلك يأتي الخلاف الرئيس حول سعر صرف العملة الصينية 'اليوان'، إذ تعدّ الولايات المتحدة إن سعرها المنخفض أحد أهم أسباب العجز الكبير في الميزان التجاري الأميركي، بل ولانخفاض فرص العمل التي يوفرها الاقتصاد الأميركي. وهناك تقديرات بان العملة الصينية مقومة بـ٢٥٪ إلى ٤٠٪ من قيمتها إزاء الدولار والعملات الأخرى.[3]

فضلا عن إن حاجات الصين المفرطة للطاقة ستكون بدورها مصدرا للمشكلات والخلافات. لان حاجات الصين تدفع سياستها الخارجية باتجاه النزعة لاحتكار وصولها المضمون وحدها إلى النفط وغيره من المواد بغض النظر عن نوعية الأنظمة التي تتعامل معها الصين. فضلا عن تأثير ذلك على أسواق النفط. وهذا ما أدى إلى تعزيز علاقات الصين مع السودان وإيران، مما دعا مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق "كريستوفر هيل" للقول إن من اكبر التحديات أمام الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين "أن تضمن إن الصين في بحثها عن الموارد والمواد الأولية اللازمة لتشغيل آليات اقتصادها، أن تدعم استمرار الأنظمة التي تمارس سياسات تقوم على تقويض أمن واستقرار المجتمع الدولي".[4] لذلك فان اعتماد الصين على النفط الإيراني كان أحد المعوقات نحو أحكام الطوق على إيران وعزلها عن المجتمع الدولي.

فضلا عن ذلك ترى الصين بان الولايات المتحدة فرضت طوق لخنق متطلبات النهضة الصينية، والذي بدء بحرب أفغانستان والتواجد في آسيا الوسطى، ومن ثم احتلال العراق بهدف السيطرة على مناطق إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط، إذ اقترنت هذه العمليات بتطويق الصين بالقواعد والأساطيل العسكرية من آسيا الوسطى إلى السواحل الغربية للمحيط الهادي إلى المياه الإقليمية لجنوب شرق

---

[1] فرحات، محمد فايز: : الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥)، يوليو٢٠١١ص ١٦

[2] هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ١٨٨

[3] أيوب، مدحت: المصدر السابق ص ٩٧، كذلك ينظر، الأفندي، نزيرة: الصين ومأزق مجموعة العشرين... مصدر سابق ذكره ص ٣٩

[4] نقلا عن، روس، دنيس: مصدر سابق ذكره ص ص٣٨٥-٣٨٦

آسيا.[1] لذلك من الممكن أن يتبلور الصراع من خلال الضغط الأميركي القوي على المصالح النفطية في آسيا الوسطى ومنطقة الخليج العربي وحتى أفريقيا، أو يكون تهديدا مباشرا لطرق نقل النفط عبر البحار الدولية.[2]

غير إن ما يثير الصين حقا، هي العلاقات الأميركية- اليابانية، لاسيما تحلفهما ونطاق هذا التحالف، والدخول في منظومة الدفاع الصاروخي الأميركي، فضلا عن الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على اليابان من اجل إعادة التسلح، وهي من الأمور التي تثير حفيظة الصين.[3] وهذا ما يرتبط أيضا بالقلق الصيني المتصاعد من العلاقات والتحالفات الأميركية- الهندية، إذ ترى الصين بهذه العلاقة إحدى الركائز الأميركية بجانب تحلفها مع اليابان وكوريا الجنوبية، لاحتواء الصعود العسكري الصيني.[4]

لذلك فان مجموعة هذه التناقضات والاختلافات في العلاقات الأميركية- الصينية مرجحة بان تقضي على أية حالة توافق قد تحصل بين الجانبين في عدة قضايا أخرى، مما يمثل كابحا لعلاقات مشاركة مستقبلية أكبر.

أما العلاقات الأميركية- اليابانية، فان أول تجليات المصالح المشتركة بين الجانبين هي المصالح الأمنية، وقد ذكر التقرير المقدم إلى الكونغرس عام ١٩٩٢، والمعنون بـ"الإطار الاستراتيجي لمنطقة آسيا الباسيفيك"، بان المصالح الأمنية للولايات المتحدة في آسيا تتمثل في حماية الولايات المتحدة وحلفائها من الهجوم، والإبقاء على السلام والاستقرار الإقليمي، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة، والمساهمة في الردع النووي، وتعزيز نمو الديموقراطية وحقوق الإنسان، ووقف انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ونظم الصواريخ الباليستية، وتأمين حرية الملاحة، والعمل على الحد من تجارة المخدرات. وفي ضوء هذه المصالح أكد "ديك تيشني" الذي كان وزيرا للدفاع حينئذ، بان السياسة الأمنية الأميركية في آسيا لا تزال ترشدها مجموعة من المبادئ الأساسية المتمثلة في ضمان وتأكيد الانخراط الأميركي في آسيا الباسيفيك، ونظام قوي من الترتيبات الأمنية الثنائية، والإبقاء على القوات الأميركية المنتشرة في المنطقة، وبناء قواعد عبر البحار كافة لدعم هذه القوات، واضطلاع حلفاء الولايات المتحدة في آسيا بمسؤولية أكبر في مجال الدفاع عن أنفسهم، وتعاون مكمل في مجال الدفاع.[5] ومن هنا تنبع أهمية اليابان في الإدراك الأميركي، فالعلاقات الرئيسة للولايات المتحدة بآسيا هي مع

---

[1] عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص ص١٠٥-١٠٦

[2] السيد سليم، محمد: واقع ومستقبل... مصدر سابق ذكره ص ٥٣

[3] عابدين، السيد صدقي: اليابان والصين.. دفء اقتصادي وبرود سياسي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١ص٨٨

[4] فرحات، محمد فايز: مصدر سابق ذكره ص١٧

[5] غيث، مي عبد الرحمن: مصدر سابق ذكره ص ١٤٧

اليابان، فهي حليف* استراتيجي للولايات المتحدة، وهناك قواعد عسكرية أميركية على أراضيها، فضلا عن اقتصادها الكبير.[1] لذلك ليس في آسيا تحالف متعدد الإطراف مثل حلف الناتو، وإنما يتمثل جوهر العلاقات الأمنية في الروابط القائمة بين الولايات المتحدة واليابان من جهة، والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية** من جهة أخرى. ومن مصلحة كل من الولايات المتحدة واليابان الإبقاء على الروابط الأمنية فيما بينهما.[2] ومن ثم فان أي إضعاف هام للارتباطات السياسية الأميركية اليابانية سوف يؤثر على نحو مباشر في استقرار المنطقة.[3]

كما إن بقاء التحالف الأميركي- الياباني هو يدعم النمو الحقيقي في التحول الديموقراطي في منطقة آسيا- الباسيفيك. مما يسهم في توسيع دائرة أحلاف الولايات المتحدة.[4] كما إن هذا التحالف يربط الاقتصاد الياباني بالولايات المتحدة، من خلال الربط المتنامي بين اقتصادي البلدين مما يقدم الأساس أو

---

* أنشأ هذا التحالف بموجب الاتفاقية الأمني التي وقعها الطرفان في ٨ايلول/سبتمبر١٩٥١، وبمقتضى هذه المعاهدة تحتفظ الولايات المتحدة بقوات عسكرية لها في اليابان قوامها خمسون ألف جندي مقابل دفع اليابان عدة مليارات من الدولارات سنويا، فضلا عن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان دون أن تكون لليابان التزامات مماثلة إزاء الولايات المتحدة. وقد حصل تطور في هذا التحالف ممثلا بالإعلان الأمني المشترك بين الطرفين عام ١٩٩٦ والذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٧، والذي كان أشبه بتجديد المعاهدة ولكن بدور ياباني أوسع في الإقليم من خلال تقديم قوات الدفاع الذاتي اليابانية، الدعم اللوجستي للقوات الأميركية في آسيا الباسفيك. لذلك تظل الولايات المتحدة المحدد الأكبر للسياسات الدفاعية اليابانية في المستقبل، وفي حالة انهيار الالتزام الأمني الأميركي أو قطع العلاقات الأميركية اليابانية ستحدث التغييرات المستقبلية في السياسات الدفاعية اليابانية. للمزيد ينظر، السيد سليم، محمد: واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير٢٠١١ص٤٩.
- عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص ص١٥١-١٥٢.
كما تفضل اليابان استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة لمواجهة روسيا الاتحادية، والتصدي للقدرات والطموحات العسكرية الصينية المتنامية، وتأمين نفسها ضد خطر انتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، لهذا تفضل العمل مع الولايات المتحدة لمواجهة هذه المشكلات الأمنية. وعليه فان الإضعاف التدريجي للمعاهدة الأمنية الأميركية اليابانية سوف يجعل اليابان غير منيعة فورا للتمزقات أو الاضطرابات التي يمكن إن تنتج عن أي ظهور جدي لاضطراب إقليمي أو عالمي. للمزيد ينظر،
- زاد، زلماي خليل: الاستراتيجية الكبرى... مصدر سابق ذكره ص٣٨
- بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج... مصدر سابق ذكره ص١٦٨

[1] كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص ١١٥

** تم تشكيل التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية خلال الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وجعل رسميا بعد تلك الحرب عندما وقع الجانبان في الأول من تشرين الأول/اكتوبر١٩٥٣، معاهدة الدفاع المشترك، التي دخلت حيز التنفيذ ١٧تشرين الثاني/نوفمبر١٩٥٤. حيث كانت هذه المعاهدة تهدف إلى الحفاظ على علاقات عسكرية قوية بين الجانبين، وكذلك ردع أي عدوان من جانب كوريا الشمالية على الشطر الجنوبي، لذلك يلخص أهداف هذه المعاهدة في هدفين رئيسين الأول يمثل أهدافا دفاعية من خلال الدفاع عن كوريا الجنوبية، وردع أي هجوم من الشطر الشمالي، والثاني يحمل أهدافا سياسية تتمثل في دعم شرعية النظام الكوري الجنوبي وحماية الاستقرار الداخلي. وبمقتضى هذا التحالف احتفظت الولايات المتحدة بقوات عسكرية في كوريا الجنوبية. لذلك تظل العلاقة الأمنية الثنائية الوثيقة بين الجانبين علاقة أساسية لحماية المصالح الأميركية في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا. للمزيد ينظر، غيث، مي عبد الرحمن: أميركا وكوريا الشمالية أي مستقبل للعلاقة؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩ص ص١٤٧-١٤٨.
- عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص ص١٥٤-١٥٥

[2] زاد، زلماي خليل: المصدر السابق ص ٣٠

[3] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص٤٥

[4] رايس، كونداليزا: مصدر سابق ذكره ص ص١٣-١٤

الدعامة الجيوبوليتيكية إلى كل من الوجود المستمر للولايات المتحدة في الشرق الأقصى، وإلى الاشتباك العالمي البناء لليابان.[1]

وعلى الرغم من هذا الاشتباك في المصالح الأميركية- اليابانية، إلا إن هناك العديد من المعوقات في هذه العلاقات بين الجانبين. فعلى الرغم من هذا التحالف الاستراتيجي بين الجانبين، فان الولايات المتحدة هي السبب الرئيس وراء افتقار اليابان إلى الاعتماد على الذات قوميا في مجال الأمن. فكم من الزمن يمكن أن يستمر هذا الوضع؟. فالحقيقة هي إن هذه المظلة تفرض حدودا على حرية العمل، مما يخلق وضعا متناقضا لقوة تُعدّ عالمية من ناحية، ومع ذلك لا تزال محمية في الوقت نفسه، من ناحية ثانية.[2] كما من الممكن أن تضعف هذه الروابط التحالفية إذا أعتقد اليابانيون أن الترتيبات الحالية لا تتعامل بشكل واف مع الأخطار المحدقة بأمنها، أو إذا لاحظوا على المدى المتوسط أو الطويل إن الولايات المتحدة تفتقر إلى الإرادة أو القدرة على الاضطلاع بحماية مصالحهم.[3]

لذلك لا يحتمل أن يبقى الوضع الراهن لليابان، الذي هو محطة طاقة اقتصادية محتومة عالمية من ناحية، وامتداد جيوبوليتيكي للقوة الأميركية من ناحية ثانية، مقبولا من قبل الأجيال اليابانية الجديدة، التي لم تعد تشعر بالمأساة التي خلفتها بلادهم في الحرب العالمية الثانية. مما يعني إن اليابان هي بلد ليس راضيا كليا عن الوضع العالمي الراهن.[4] لذا فمن الممكن أن يحدث صراع وتنافس خطير بين الولايات المتحدة واليابان حول التصورات الجيواستراتيجية الأميركية، وأما أن تنغمس اليابان مجددا في تحديد أولوياتها الجيوبوليتيكية في أداء ادوار أمنية تتجاوز الرغبات الأميركية.[5]

فضلا عن ذلك، فان استمرار الدعم الأميركي في المجال العسكري لليابان إلى جانب السياسة الأميركية القائمة على تشجيع تولي اليابان دورا دوليا أكثر فاعلية في مجال الأمن العسكري، سيدفع بمرور الوقت إلى بناء هائل للصناعة العسكرية اليابانية التي قد تعود إلى انحلال تدريجي للمصالح الأمنية بين الدولتين.[6]

وزيادة على ذلك، فان إقامة علاقات شراكة وتقارب استراتيجي بين الولايات المتحدة من جهة، والصين وروسيا الاتحادية من جهة أخرى، قد يؤدي إلى تفكك هذا التحالف، لأنها قد تنظر اليابان إلى هذه التقاربات والتفاهمات الاستراتيجية بأنه على حساب مصالحها الاستراتيجية في الإقليم.

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص١٨٤
[2] المصدر السابق ص١٤٣-١٤٤
[3] زاد، زلماي خليل: مصدر سابق ذكره ص٤٨
[4] بريجنسكي، زبيغنيو: المصدر السابق ص١٦٥
[5] محمد، ثامر كامل: تداعيات عاصفة الأبراج... مصدر سابق ذكره ص ١٣٦
[6] بريجنسكي، زبيغنيو: الفوضى... مصدر سابق ذكره ص ص١٠٦-١٠٨

إلى جانب ذلك، فان الخلافات الاقتصادية بين البلدين قد تطيح بعلاقاتهما السياسية والأمنية. فالعجز التجاري الذي تعانيه الولايات المتحدة أمام اليابان كبير، إذ بلغ هذا العجز نحو ٩٣مليار دولار مع اليابان وحدها. والسبب الرئيس لهذا العجز هو تراجع الدولار أمام الين الياباني.[1]

لذلك بدأت الضغوط الأميركية تمارس إزاء اليابان لاسيما الاقتصادية منها، مما اظهر مشاعر القلق حول مستقبل هذه العلاقات، ومنها قيام الولايات المتحدة بإجهاض المشروع الياباني بإنشاء "صندوق نقد آسيوي" ينافس "صندوق النقد الدولي" على توفير السيولة اللازمة للدول الآسيوية. فضلا عما ينطبق به المسؤولين الأميركيين بان اليابان "كمجتمع تقوده دوافع اقتصادية أنانية تماما، ويستغل من دون حق الحماية العسكرية الأميركية لإفراغ منتجاته الصناعية- التقنية داخل أميركا في الوقت الذي يبعدون فيه الأميركيين عن أعمالهم".[2] زيادة على الضغوط الأميركية على اليابان بضرورة إدخال إصلاحات هيكلية لإعادة النمو في الاقتصاد الياباني. وهذا ما يرفضه اليابانيون من تبني الوصفات الأميركية.[3] لذلك فان المشكلات التجارية والاقتصادية المتراكمة والمتزايدة قد تؤدي إلى إضعاف العلاقات الأمنية وربما تقوضها في النهاية. لذلك فان مجموع هذه الإشكاليات بين الجانبين الأميركي والياباني قد تؤدي إلى اختلاف الرؤى والادراكات حول التصورات المستقبلية للنظام الدولي.

أما العلاقات الأميركية- الهندية، فنتيجة تعاظم دورها في القرن الحادي والعشرين، أفضى إلى زيادة اهتمام الولايات المتحدة بها لتكريس التواجد والتأثير الأميركي في منطقة جنوب آسيا، واستمالتها للضغط على الصين واحتواءها. ليأتي الاهتمام الأميركي من وجهة نظر مركز "بروكينجز" في التركيز على أربع نقاط هي:[4]

١. من الناحية السياسية تُعدّ الهند أكبر ديموقراطية في العالم.
٢. من الناحية الاقتصادية، هي إحدى أكبر القوى الاقتصادية، ويتوقع لها أن تصبح أسرع القوى الاقتصادية نموا في عام ٢٠٢٠.
٣. من الناحية الديموغرافية، تُعدّ الهند أكثر الدول كثافة في عدد السكان بعد الصين، ويتوقع لها أن تسبق الصين على مدى العقود المقبلة.
٤. من الناحية الثقافية، فان الهند ذات موروث ثقافي وحضاري قديم إلى جانب كونها صاحبة أكبر صناعة سينمائية في العالم.

---

1 النجار، احمد السيد: مصدر سابق ذكره ص ص٢٢-٢٣
2 نقلا عن، عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مصدر سابق ذكره ص ١٨٧
3 كيسنجر، هنري: هل تحتاج... مصدر سابق ذكره ص١١٥
4 الحديثي، هاني الياس: صراع الإرادات... مصدر سابق ذكره ص ١٢٠

ومنذ إحداث أيلول، برزت إلى الواجهة فكرة إن الهند هي الشريك الاستراتيجي الإقليمي للولايات المتحدة. فالمزايا التي تتمتع بها الهند تبدو موثوقة على أقل تقدير مثل المزايا التي تتمتع بها تركيا وإسرائيل. كما إن حجمها وقوتها تجعلانها ذات تأثير ونفوذ على الصعيد الإقليمي، في حين مؤهلاتها كدولة ديموقراطية تجعلها جذابة من الناحية الأيديولوجية. وقد أدى صراع الهند الطويل مع باكستان إلى جعل الهند متلهفة على وجه الخصوص للإعلان عن نفسها عقب إحداث أيلول كشريك للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب.[١]

كما إن نمو الروابط الاقتصادية بين البلدين وفر أساس متين لروابط حقيقية بينهما. إذ بلغت قيمة التجارة بينهما مع حلول عام ٢٠٠٤ نحو ١٨ مليار دولار سنويا، أي بزيادة سبعة مليارات دولار عما كانت عليه قبل عقد من السنين.[٢] فضلا عن إن الهند لا يمكن أن تحقق نسبة نمو عالية تتراوح مابين ٨-١٠٪ إلا باجتذاب الهند الرأسمال والتكنولوجية من الولايات المتحدة، وإلا إذا تمكنت من الدخول السوق الأميركية.[٣] فضلا عن العلاقات والصفقات العسكرية بين الجانبين.

وبموازاة ذلك، فان لكل من الهند والولايات المتحدة مصلحة كبيرة في كل ما يحدث في باكستان وكل ما يحدث لها، فالهند لن تحقق الإمكانيات المتوفرة لها إذا جرى تحويل مواردها إلى النزاع مع باكستان. فضلا عن إن الحرب النووية ستكون كارثية. كما إن الهند بسكانها الذين بينهم ١٥٠ مليون مسلم قلقة من العواقب الداخلية لازدياد التوتر بين الهند ذات الأغلبية الهندوسية من جهة وباكستان الإسلامية من جهة أخرى. هذه حجة تدفع الولايات المتحدة أن تفعل ما بوسعها لتعزيز الاستقرار داخل باكستان ولتأييد التطبيع التدريجي بين الهند وباكستان.[٤] لان أي انهيار للاستقرار سيؤدي إلى تهديد وانهيار المصالح الأميركية في المنطقة. لذا تبدو الهند في المدرك الأميركي ركيزة أساسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء هذه الرؤى، أشار اوباما بان "الهند شريك استراتيجي طبيعي للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين". وان على الولايات المتحدة أن تعمل مع الهند في عدة قضايا مهمة تتراوح بين منع الإرهاب، إلى دعم السلام والاستقرار في آسيا. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠، زار الرئيس اوباما الهند، وشهدت تلك الزيارة توثيقا للتحالف الهندي- الأميركي، تمثل في دعم اوباما لعضوية الهند في مجلس الأمن كعضو دائم.[٥]

---

1 بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ص٧٨-٧٩
2 هاس، ريتشارد ن: الفرصة... مصدر سابق ذكره ص ١٩٥
3 المصدر نفسه ص١٧٧
4 المصدر نفسه ص ص١٩٨-١٩٩
5 السيد سليم، محمد: واقع ومستقبل... مصدر سابق ذكره ص ٥٠

وعلى الرغم من هذه المشتركات، فان هناك العديد من المعوقات في هذه العلاقات الأميركية- الهندية، فالعلاقات الباكستانية- الهندية تطال المصالح الأميركية، فالأخيرة لا تمتلك سياسة فعلية حقيقية لحل هذه العلاقات العدائية، لذلك لا يمكن تجاهل حقيقة إن أزمة مستقبلية بين هاتين القوتين النوويتين من شأنها أن تكون حدثا مروعا للمنطقة وللمصالح الأميركية.

كما إن الولايات المتحدة لا تستطيع مساندة الهند ضد باكستان، أو حتى ضد الصين، من دون أن تدفع ثمنا استراتيجيا محرجا في مكان آخر، كأفغانستان بالنسبة إلى باكستان، والشرق الأقصى بالنسبة إلى الصين، ومن شأن هذه العوامل أن تقيد المدى الذي تستطيع فيه الولايات المتحدة الاعتماد على الهند كحليفة في أي مسعى مستقبلي طويل الأمد لتحقيق دعم أكبر للاستقرار في أرجاء العالم.[١]

فضلا عن إن التطلعات الهندية النووية تتعلق بالاعتزاز القومي والجيواستراتيجية. فالكثير من السياسيين والدبلوماسيين الهنود يستاءون من حقيقة إن الهند ستظل دائما في المرتبة الثانية بالمقارنة مع الصين وروسيا والقوى النووية الأخرى. ففي هذه الدول لا يقع مفاعل نووي واحد تحت نظام مراقبة من أي نوع، في حين إن الهند تضع ثلثي برنامجها -بموجب اتفاقها مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦- تحت أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم التساوي مع الصين يزعج الهند بشكل خاص، لأنه سيكون انعداما في التوازن لمصلحة الصين.[٢]

فضلا على إن التقارب الأميركي مع كل من الصين وباكستان، ولاسيما تزويد الأخيرة بالأسلحة، يثير المخاوف والشكوك الهندية، لأنه قد يكون على حساب مكانتها الإقليمية. في مقابل التقارب الهندي الروسي الذي يثير أيضا شكوك الولايات المتحدة إزاء الهند.

كما إن الهند لا تزال بطيئة في تجاوبها مع الولايات المتحدة في قضايا أمنية أساسية، فعلى الرغم من الضغوط الأميركية الكبيرة، إلا إن الهند ببساطة لا ترى في إيران التهديد الذي تراه الولايات المتحدة. صحيح إنها وافقت على التصويت ذات مرة مع الولايات المتحدة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنها مستمرة في علاقاتها مع إيران بما فيها إجراء مناورات عسكرية مشتركة. فالهند تعدّ إيران شريكا تجاريا، وترفض عزلها بأي طريقة.[٣]

لذلك يرى بريجنسكي، بأنه من المرجح أن يكون أي تحالف أميركي هندي في المنطقة محدود الأفق نظرا لوجود عائقين رئيسين يقفان في طريقه، الأول، يتعلق بالتعددية الدينية والاثنية واللغوية للهند. ويكمن الخطر في إن التنامي المطرد في الوعي والنشاط السياسي قد يتجلى عبر تصادمات اثنية ودينية حادة. وهنا يمكن أن يشعل الدين والقومية أحدهما الأخر على نطاق واسع. والعائق الثاني، هو إن

[1] مونكلر، هيرفريد: مصدر سابق ذكره ص ١٣
[2] زكريا، فريد: مصدر سابق ذكره ص ص١٥٦-١٥٧
[3] المصدر نفسه ص١٨

الاهتمامات الخارجية للهند منصبة على جارتيها باكستان والصين. لذا تحد هذه العوامل من قدرة الولايات المتحدة على الاعتماد على الهند كحليف في أي مسعى طويل الأمد لتعزيز الاستقرار في "البلقان العالمي"، ناهيك عن فرضه.[1]

وخلاصة ما تقدم، إن علاقة الولايات المتحدة مع كل هذه القوى الكبرى هي مزيج من تعاون في العلاقات وصراع، من التقاء في الرؤى وافتراق، من اتفاق على المصالح واختلاف. مما يجعل الإدراك الاستراتيجي الأميركي يُقوّم هذه التناقضات بشكل دقيق ليخرج بمبادئ جيوبوليتيكية تستوعب هذه المتغيرات، وبما يمكنها من تحقيق مصالحها ولو بنحو متفاوت. والسبب الذي يدعو إلى ذلك هو التفاوت في القدرات والإمكانات، فالقوى الكبرى تدرك إن عناصر قوتها لا تؤهلها لأداء دور عالمي ينافس الولايات المتحدة على هرمية النظام الدولي، بسبب محدودية هذه العناصر وافتقادها إلى الكثير من القدرات، مما يجرها إلى تحقيق مصالحها عبر التشاور والتعاون والمشاركة مع القوة العظمى الوحيدة في النظام وبما يضمن نسبيا تحقيق مصالحها. في مقابل إدراك الولايات المتحدة بأنها القوة العظمى الوحيدة ولكن ليس بقدرات مطلقة تمكنها من فرض رغباتها وأرادتها المطلقة على أجزاء النظام، بل بقدرات محدودة نسبيا تدرك من خلالها إنها ليس مطلقة الحركة كليا،بل إن هناك مقيدات ولو نسبيا على حركتها في النظام، مما يجعلها تتعاون وتتشارك مع القوى الكبرى بما يضمن قيادتها وريادتها للنظام الدولي، لذلك تنشأ هذه الأحادية القطبية المقيدة. وبموجب ذلك فان الولايات المتحدة سوف لا تتجه إلى صياغة مبادئ جيوبوليتيكية قائمة على أساس الإمبراطورية بسبب إدراكها إنها لا تمتلك الموارد والإمكانيات القادرة على تحقيق ذلك. في مقابل إن هذه المبادئ سوف لا تتجه إلى التعددية القطبية بسبب الإدراك الاستراتيجي بأنه لا توجد قوى ولو على المدى المتوسط مؤهله من خلال إمكاناتها أن تكون شريكة في قمة الهرمية الدولية، وإنما من الممكن أن يرجح هذا المشهد التوافقي الذي يجمع بين القطبية الأحادية،وأدوار تتناسب وهذه القوى الكبرى في النظام الدولي من جهة أخرى، ولكن بما يضمن القيادة الأميركية لجميع التفاعلات التي تحصل في بنية النظام.

---

[1] بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار... مصدر سابق ذكره ص ص٧٩-٨٠

الخاتمة

يُعد الإدراك الاستراتيجي متغير حاسم وجوهري من خلال دوره المهم في تعريف الموقف، من حيث ارتفاع الموقف إلى مستويات تشكل تهديدا ضد مصالح الدولة وأهدافها، أو فرصة تتحقق من خلالها تلك المصالح والأهداف، بمعنى دوره الرئيس والمهم كمحدد للتعامل مع الموقف -الحافز- بشكل ايجابي وفعال. ليُعرف في ضوء هذا الإدراك الاستراتيجي بأنه العملية العقلية التي يتم من خلالها تعريف الموقف وتشخيصه وتحليله حتى نتمكن من الفهم الصحيح والسليم للحافز وللظروف المحيطة به، والتي عن طريق هذا الإدراك يتم تحديد المسارات والاتجاهات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات التي ينبغي أتباعها بشكل واع لتحقيق أهداف ومصالح الدولة، فضلا عن قدرته الاستشرافية لإدراك وفهم البيئة المستقبلية ومن ثم التعامل معها. إلى جانب اقتراح السبل لتفعيل وتحسين الأداء أثناء الموقف. بمعنى انه القراءة الصحيحة للمواقف المحيطة، وبما يُمكن الأداء الاستراتيجي للدولة من التفاعل مع البيئة لضمان الاستغلال والاستثمار الصحيح لجميع عناصر القوة التي تملكها الدولة، ولتجاوز جميع نقاط الضعف التي تتخلل هذه العناصر.

ولذلك فان الإدراك الاستراتيجي يتوخى الفهم الصحيح للبيئة، ومن ثم الوعي بالأهداف والمصالح التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ومن ثم تشخيص الفرص والأخطار التي يحملها الموقف، ومن هنا تنشأ العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية، لان من خلال هذا الفهم والتشخيص سوف تصاغ المبادئ الجيوبوليتيكية المتفقة والمتسقة مع الإدراك الاستراتيجي. وبذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية وفي بناءها لفرضياتها الاستراتيجية، وتقويمها للمناطق الجغرافية الواقعة وراء حدودها، لا يمكن أن تصل إلى هذا البناء والتقويم بدون إدراك واع تُقوم على أساسه وتُشخص المناطق الجيوبوليتيكية الحيوية من العالم.

وعليه فان المبادئ الجيوبوليتيكية هي مجموعة من التصورات، والفرضيات التي تراها وتحملها الدولة من خلال إدراكها الاستراتيجي إزاء المسائل السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والأمنية- العسكرية، ذات الأثر والأبعاد المكانية. فهي خطة رئيسة شاملة تحدد التوجهات الرئيسة للاستراتيجية لبلوغ الأهداف والمصالح. وفي ضوء ذلك فان المبادئ الجيوبوليتيكية هي الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية ذات الأهمية الحيوية للمصالح والأهداف الأميركية.

وبذلك تنشأ العلاقة الترابطية بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي من خلال مدى فهم الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في محيطها المحلي أو الإقليمي أو الدولي. فمن خلال إدراك ذلك الدور الملقى على عاتق الدولة تنشأ وتنبثق لدينا مبادئ جيوبوليتيكية متوافقة ومنسجمة مع ذلك الدور

المدرك لدى صناع القرار. فإدراك الدور ينعكس على نوع ومستوى المبادئ الجيوبوليتيكية التي ستصوغها الدولة في بناء استراتيجيتها العليا، وفي سلوكها السياسي الخارجي.

وقد انعكست هذه العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي من خلال التأثير الذي مارسته المدارس الفكرية والنظرية على الإدراك الاستراتيجي الأميركي كمحفزات للتفسير والفهم والتأويل للنظام الدولي، ومن ثم انعكاسها على صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال فرضياتها الاستراتيجية وخطط تصورها العالمية. وقد تجسدت هذه الأفكار في المدرستين الليبرالية والواقعية وباتجاهيها التقليدي والجديد.

إذ أوجدت مبادئ الليبرالية والليبرالية الجديدة الأساس الأيديولوجي والحافز الفكري للإدراك الاستراتيجي الأميركي الذي انطوى بدوره على صياغة مبادئ جيوبوليتيكية متوافقة وذلك الإدراك للحافز الليبرالي، إذ زودت الليبرالية الإدراك الاستراتيجي الأميركي بالعديد من المفاهيم والقيم والمبادئ ضمن طرح جديد لفكرة المجال الحيوي والمتضمنة الجيوديموقراطية، والجيواقتصادية، والجيومؤسساتية،والجيوثقافية، والجيوجاذبية، والجيوانسانية -حقوق الإنسان-، والجيو تعددية، والجيو أخلاقية، والجيوقيمية، والجيوقانونية. ومن أهم هذه المفاهيم التي ترتكز عليها باقي المفاهيم الأخرى هي الجيوديموقراطية، بمعنى إن الديموقراطية ينبغي ألا تقتصر في انتشارها وتمددها على أساس محلي أو إقليمي محدد، بل ينبغي أن تكون ذات أبعاد عالمية تشتمل عليها الكرة الأرضية جميعا. وهذا ما أكده ودعا أليه فوكوياما في أطروحته نهاية التاريخ من خلال التأكيد على البعد العالمي في انتشار الديموقراطية إلى باقي أنحاء العالم . والمفهوم الثاني هو الجيواقتصادية وهذا ما برز من خلال مفهوم العولمة واقتصاد السوق، والذي ركز هذا المفهوم على جعل الأسواق العالمية سوقا واحدا، بل ينبغي ألا توجد هناك حدود وعوائق تحد من انتقال الأموال والسلع والخدمات عبر الدول، مما يجعل هذا المفهوم يتجاوز في فرضياته الاستراتيجية وخططه التصورية نطاق المحلية والإقليمية لينتقل بالاقتصاد الليبرالي إلى مفهوم العالمية، وليؤسس في ضوء ذلك مبادئ جيوبوليتيكية تتفق وهذا المفهوم من حيث تقويمها للمناطق الجغرافية الحيوية، ومن هنا نجد أن العولمة لم تضع نهاية للجيوبوليتيكيا بل أوجدت مجالا جديدا يتجاوز الحدود متوازيا ومتضافرا في الوقت ذاته مع الجيوبوليتيكيا الإقليمية والعالمية، ومن ثم أصبحت خارطة الشؤون العالمية أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. . أما المفهوم الثالث، فهو الجيومؤسساتية والتي تعمل على خلق مؤسسات سياسية واقتصادية ذات طابع عالمي قائمة على المفاهيم الليبرالية وبقيادة الولايات المتحدة الأميركية وبما يضمن في النهاية القيادة الأميركية العالمية، ومن ثم يحقق الأهداف والمصالح التي تسعى لها من خلال نشر هذه المفاهيم ذاتها. والمفهوم الأخير، الجيوثقافية، والذي يتعلق بالعمل على جعل المفاهيم والقيم والمبادئ والثقافة الأميركية ذات طابع وأبعاد عالمية، لتنعكس في النهاية كقوة جاذبة

ومؤثر في الدول والأطراف الأخرى مما يحقق الأهداف والمصالح الأميركية وبدون الاعتماد الكلي والوحيد على القوة الصلبة، وهذا ما ذهبت أليه أطروحة القوة الناعمة.

وبتعبير آخر، أخذ الإدراك الاستراتيجي الأميركي ينظر بفعل الليبرالية إلى جميع المفاهيم والمفردات أعلاه على إنها كائن حي ينمو ويحتاج لمجال جغرافي للنمو والتوسع. فالديموقراطية واقتصاد السوق والتعددية وحقوق الإنسان والثقافة والمؤسسات، تموت إذا بقيت حبيسة مجال جغرافي محدد وضيق يتمثل بكيان الدولة، وحتى تحيى هذه المفاهيم وفق الإدراك الأميركي فإنها تحتاج إلى مجالات توسعية تتمدد فيها وتنتشر عبرها. وعلى أساس ذلك لم تنهي الليبرالية المفاهيم الجيوبوليتيكية بل قدمت فهما جديدا لتلك المفاهيم وجعلتها أكثرا تعقيدا من قبل لتركز على البعد العالمي في رسم وتنفيذ المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية، مما انعكس على وسائل البناء الاستراتيجي لها، لينتقل بها إلى مفاهيم مثل إذابة الحدود والترابط عبر الحدود والانتقال عبر المسافات الكونية، في تحقيق المقاصد والأهداف الأميركية وعبر الترويج لمبادئها الأساسية.

أما المدرسة الواقعية وباتجاهيها التقليدي والجديد فقد زودت الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية بصور ومفاهيم معينة حول النظام الدولي التي ينبغي ان يأخذها في الحسبان عند وضعه لفرضياته الاستراتيجية وخطط تصوره الجيوبوليتيكية، كالجيوأمن، أي عمل الولايات المتحدة من خلال هذه المفهوم على ربط الأمن العالمي بالأمن الاميركي، ومن ثم أعطاها للاخير بعدا عالمية في تناوله القضايا والمواقف الدولية المتعددة لاسيما في المناطق الجيوبوليتكية ذات الاهمية الحيوية للمصالح الاميركية. وهذا ما ارتبط ايضا بمفهوم الجيوقوة، والتي اصبح بموجبها استخدام القوة الاميركية أو التهديد بها لا يقتصر على منطقة اقليمية معينة بل شمل جميع المناطق والاقاليم في العالم مما جعل من هذه القوة الاميركية ذات ابعاد عالمية . وهذا ما انتقل ايضا الى مفهوم الجيومصلحية، بمعنى ان المصالح الاميركية وفي ضوء هذه المفهوم السابق لم تعد تقتصر على منطقة جيوبوليتيكية محلية أو اقليمية فحسب، بل اصبحت هذه المصالح ذات ابعاد وامتدادات عالمية يستوجب في ضوءها صياغة مبادئ جيوبوليتيكية تُقوم المناطق الجغرافية على هذا الاساس العالمي. وهذا ما جعل الولايات المتحدة من خلال هذه المصالح المنتشرة ان ترتبط بمفهوم الجيواحلاف، والذي جعل من الاحلاف الاميركية المتعددة الاطراف والثنائية منتشرة في جميع المناطق والاقاليم الجغرافية. ولترتبط هذه المفاهيم السابقة باطروحتي صدام الحضارات والتي شخصت الاخطار على اساس حضاري- جغرافي، واوراسيا التي جعلت من هذه المنطقة الجيوبوليتيكية المركز والمحور الاساس في السيطرة والهيمنة العالمية.

وجاء فكر المحافظون الجدد ليحاول المزاوجة والممازجة بين الافكار الليبرالية والواقعية في صياغته للمبادئ الجيوبوليتيكية الاميركية. لذا عملوا على الدمج والمزاوجة بين نشر الديموقراطية الليبرالية

وأقتصاد السوق، أي القيم والمبادئ الاميركية-فكرة ليبرالية- ولكن ليس عن طريق الاقناع او الترويج لهذه القيم عن طريق المؤسسات الدولية، او من خلال الدعوات الدبلوماسية والتفاوضية، وانما من خلال القوة-فكرة واقعية- الاميركية ولاسيما العسكرية منها حتى لو كانت بمفردها اذا اقتضى الامر، لان انتشار هذه القيم والمبادئ وعن طريق القوة سيحقق الاهداف المصالح القومية الاميركية، وينظم توازنات القوى وبما يخدم الهيمنة العالمية والاقليمية الاميركية. أي عملوا على نشر الجيوديموقراطية ولكن على أساس الجيوقوة.

وقد انتقلت هذه الصياغات والإطر الفكرية الى ارض الواقع والتطبيق العملي من خلال المبادئ والاجراءات التي انتهجتها الاستراتيجية الاميركية منذ نشأتها الى يومنا الحاضر، فضلا عن استعدادها وتهيئها للمستقبل. لتنتقل الولايات المتحدة بهذه المبادئ من الإطر والمستويات الاقليمية المحددة الى الإطر والمستويات العالمية التي تتناسب والادارك الاستراتيجي الاميركي عن دورها ومكانتها العالمية فبدأت بمبدأ مونرو المجسد للعزلة الاميركية وعدم التدخل في العالم الجديد، لتستمر في ضوء ذلك المبادئ الجيوبوليتيكية الاميركية المقومة للمناطق الجغرافية العالمية.

وعلى أساس ذلك دخلت الولايات المتحدة الأميركية الحربين العالميتين الأولى والثانية، لأنها أصبحت أمام إدراك استراتيجي مفاده إن ما يقع في أوروبا والباسيفيك، سوف يجد تداعياته وانعكاساته وآثاره على المصالح والأهداف الأميركية سواء منها الداخلية أو الإقليمية، لذلك أضحى العالم مترابطاً ومندمجاً، وصار لزاماً على الولايات المتحدة أن تترك العمل بمبدأ مونرو، ولتنتهج مبادئ جيوبوليتيكية أكثر براغماتية ذرائعية لتحقيق مصالحها وأهدافها وقيمها التي باتت عالمية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انضمت الولايات المتحدة الأميركية إلى منظمة الأمم المتحدة، وظهر نظام القطبية الثنائية الذي يجسده القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ليرتبط بذلك الأمن العالمي، بالأمن القومي الأميركي، وأصبح تعبيرا واضحا عن عدم قدرة الولايات المتحدة بالرجوع إلى مبدأ العزلة والانكفاء بنفسها بعيدا عن المشكلات العالمية، بل أصبحت هي حجر الأساس في التفاعلات الدولية والإقليمية عبر استراتيجياتها المتعلقة بكل منطقة من مناطق العالم لاسيما في أوروبا الغربية بعد ظهور الخطر الشيوعي الذي كان يتهددها. ونتيجة لذلك وضعت الولايات المتحدة الأميركية سلسلة من الاستراتيجيات والمبادئ الإجرائية العملية المترابط الواحدة بالأخرى لمواجهة الواقع الجديد برؤية وإدراك جديدين بعيداً عن العزلة والانكفاء على ذاتها وبما يتفق وهيكل النظام الدولي.

وكان من أهم هذه الإجراءات والفرضيات الاستراتيجية في عالم الحرب الباردة، هي استراتيجية الاحتواء، ومبدأ ترومان، ومشروع مارشال، وإنشاء حلف الناتو، واستراتيجية الانتقام الشامل، وسياسة

الأحلاف في آسيا والمتمثلة بالسنتو والسيتو، ومبدأ أيزنهاور، واستراتيجية الرد المرن، ومبدأ نيكسون، ومبدأ كارتر، واستراتيجية التصدي الشامل، ومبادرة الدفاع الاستراتيجي.

وبموجب هذه المبادئ والإجراءات الجيوبوليتيكية وآثارها التراكمية تفكك الاتحاد السوفياتي، وانهار بذلك نظام الثنائية القطبية الذي سيطر على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليؤذن بداية نظام جديد قائم على هيكلية جديدة، ليصبح العالم أمام بيئة جديدة، تختلف في معطياتها وأدواتها ومفاهيمها عن التي سبقتها، لتصبح بمجموعها مدخلات جديدة لتقرر لنا مخرجات تتناسب وتلك المدخلات ضمن إطار النظام الدولي . ويشكل بذلك انهيار الاتحاد السوفياتي حافز جديد للإدراك الأميركي ليقوم من خلاله بتقويم جديد لخطط تصوره حول العالم، ولينتهج بذلك مبادئ جيوبوليتيكية تتوافق وهذا التغيير.لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى توظيف ما أطلق عليه الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون بالفرصة السانحة لها، والتي افرزها انهيار الاتحاد السوفياتي للبدء بتحقيق أهدافها العالمية. وكان ذلك من خلال عدة مبادئ وإجراءات جيوبوليتيكية تبنتها الولايات المتحدة في فرضياتها الاستراتيجية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وكان أول هذه المبادئ والفرضيات، هو النظام الدولي الجديد الذي أطلقه الرئيس الأميركي جورج بوش منذ أول التسعينيات من القرن الماضي، إذ جاءت تأكيدات جورج بوش المستمرة على عدة مبادئ تحمل في طياتها أبعاد مثالية- قيمية وتروج للأفكار الليبرالية، كالديموقراطية، واقتصاد السوق، وحقوق الإنسان، والشرعية الدولية والتي تمثل معايير للنظام العالمي الجديد ولكن بقيادة أميركية. وفي ضوء ذلك حاول النظام الدولي الجديد، إعادة ترتيب الخارطة الجيوبوليتيكية في جميع انحاء العالم على حدٍ سواء، كما أعطت لنفسها صاحبة هذه الرؤية الحق بالتدخل ضد أي قوة تحاول الإخلال بمصالحها، أو خرق قواعد النظام التي وضعته.

أما ثاني المبادئ الجيوبوليتيكية التي اتبعتها الولايات المتحدة في عهد بيل كلينتون هو توسيع حلف شمال الأطلسي الناتو سواء بصورة عمودية أو أفقية، وهذا جاء نتيجة الإدراك الاستراتيجي الأميركي للبيئة الدولية الجديدة. لهذا عملت على توظيفه أمنيا، من خلال ضمان بقاء الولايات المتحدة الطرف الرئيس في المعادلة الأمنية الأوروبية ومن ثم العالمية، فضلا عن إحباط أي تحالفات مستقبلية قد تكون موجهه ضدها. وسياسيا، من خلال بقاء الولايات المتحدة مؤثرة في الشؤون السياسية في أوروبا. واقتصاديا، هو العمل على عدم تحول أوروبا إلى قلعة اقتصادية لا تستطيع الولايات المتحدة النفاذ أليها، لذا فأن بقاء الناتو يجعل الولايات المتحدة، طرف رئيس في هذه المعادلة الاقتصادية، فضلا عن إن الناتو هو الضامن لفلسفة اقتصاد السوق من الانهيار. أما أيديولوجيا، فقد مثل توسع الناتو تجاه شرق أوروبا تجسيد عملي لأطروحة صدام الحضارات التي نادى بها هنتنغتون، والذي رأى بان هذه المؤسسة

العسكرية هي الضامن للقيم والمبادئ الغربية. ومن خلال هذه المجالات السابقة تبلورت المبادئ الجيوبوليتيكية لبقاء الناتو وتوسعه. وليكون الناتو احد قوى العولمة والجيوأحلاف التي نادت بها المدارس الفكرية الأميركية.

وثالث هذه المبادئ والإجراءات التي اتبعت أيضا في عهد كلينتون هي استراتيجية الاحتواء المزدوج، ومن أهم الإدراكات التي أقرتها هذه الاستراتيجية، هو إن التهديدات المحتملة ضد المصالح الغربية عامة والأميركية خاصة، إنما تنبثق من منطقة الخليج العربي نفسها لا من خارجها، وهذا ما تطلب إجراء حسابات إقليمية مناسبة، فضلا عن الاعتدادات الاستراتيجية العالمية.
ويعود هذا الأمر بسبب إدراك الولايات المتحدة للعراق وإيران كتهديدين-حافز- مماثلين، وبأنه يمكن مواجهتهما بردود فعل مماثلة. وهكذا كان العمل على تقليص القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للقوتين الإقليميتين، وعزلهما عن محيطهما الإقليمي بكل الوسائل المتاحة، مثل الحظر الاقتصادي واستخدام القوة العسكرية.

أما رابع هذه الإجراءات والفرضيات الاستراتيجية التي أُتبعت في عهد ووكر بوش، فهي استراتيجية الضربة الوقائية والتي انتهجتها الولايات المتحدة بعد إحداث أيلول ٢٠٠١، إذ وجد الرئيس الأميركي ووكر بوش بان أعظم التزام أخلاقي تجاه الولايات المتحدة هو تعزيز قوتها. وهذا لا يكون إلا من خلال استخدام هذه القوة في الزمان والمكان الذي تختاره الولايات المتحدة ضد الأخطار المنتشرة في العالم والتي تهدد الأهداف والمصالح الأميركية. لتنعكس هذه الاستراتيجية الوقائية في عدة أبعاد جيوبوليتيكية وخطط تصورية حول أهم منطقتين استراتيجيتين في العالم وهما آسيا الوسطى والشرق الأوسط، لتشن الولايات المتحدة من خلال هذه الاستراتيجية حربين ذات مضامين جيوبوليتيكية-جيواستراتيجية ضمن إطار حربها على الإرهاب، وهما حربي أفغانستان والعراق، لتدير الولايات المتحدة من خلال هاتين الحربين مصالحها الاستراتيجية في هاتين المنطقتين الحيويتين، وبما ينعكس في تأثيره على باقي أجزاء العالم.

وكان خامس هذه الإجراءات هو الإعلان عن مشروع الدفاع الصاروخي القومي إذ جاء الإدراك الاستراتيجي الأميركي بفكره مفادها إن ثمة خلل كبير في الميزان الاستراتيجي العالمي لصالح الولايات المتحدة، ولاسيما في مجالي القوة العسكرية وتقنية المعلومات والاتصالات، وانه ينبغي على الولايات المتحدة اغتنام الفرصة لإقامة نظام أمني عالمي جديد بإشرافها، يؤسس لقرن أميركي جديد يتخلى عن استراتيجية الردع المتبادل، ويؤمن السيادة المطلقة على مسارح العمليات، من خلال الإفادة من التغيرات في مجالي تقنية المعلومات والاتصالات. وعلى أساس ذلك وضع الرئيس الأميركي ووكر بوش في أعلى سلم أولوياته إنشاء نظام الدفاع الصاروخي القومي. والذي يسعى من خلاله إلى قلب التوازن

الاستراتيجي العالمي لصالح الولايات المتحدة، وبصورة يصعب تحديها أو مواجهتها من جانب أي قوة سواء كانت كبرى أم صغرى، دول أم جماعات، نووية أم غير نووية، لذا فهو محاولة للانتقال بالنظرية الاستراتيجية الأميركية من الدمار المؤكد المتبادل الذي كان يشكل حجر الزاوية في استراتيجية الردع، إلى مبدأ الدفاع المؤكد للولايات المتحدة.

أما آخر هذه الاستراتيجيات فهي استراتيجية القوة الذكية التي حاول أتباعها الرئيس الأميركي باراك اوباما منذ تسلمه للسلطة عام ٢٠٠٩، ولهذا انطلق اوباما من أدراك مفاده: إن فائض القوة العسكرية الأميركية هو معطى ثابت لا يخضع للمناقشة أو المساءلة، ويرى إن مكمن الخلل في تعثر الأنموذج الأميركي يعود إلى الاستخدام المفرط والأحادي للقوة العسكرية الأميركية من قبل سلفه، ويدعو إلى ضرورة إقلاع الولايات المتحدة عن استخدام "القوة الصلبة"، المهيمنة بصورة منفردة على المسرح الدولي لتنفيذ استراتيجيتها العالمية، ويطالب باعتماد "القوة الذكية" من خلال المزج الخلاق بين "القوة الصلبة" و"القوة الناعمة"، لإيجاد التوظيف الفعال لعناصر القوة الأميركية لخدمة أهداف الأمن القومي. لهذا حاول اوباما من خلال "القوة الذكية" إيجاد التوازن بين القوى الأصلية التي تحرك المبادئ الجيوبوليتيكي الأميركية، فهو يبدي التزامه تجاه القيادة في الوقت الذي يدرك فيه حدود القوة الأميركية وهو يروج للمشاركة والترابط العالمي من خلال استراتيجية بناء الدولة في أفغانستان وهو يمد يده إلى الأعداء، غير انه يبدي استعدادا اكبر للوقوف بوجه الإرهاب.

لذلك فقد مثلت الحرب الباردة بكل مبادئها الجيوبوليتيكية التي اتبعت، كمحفزات للإدراك الاستراتيجي الأميركي بعد انتهاء هذه الحرب، ليقوم إدراك جديد للواقع الدولي يُقوم من خلاله الفرص والمخاطر والتحديات الجديدة التي يمكن أن تواجهها أو تستغلها الولايات المتحدة، وعلى أساس ذلك بدأت الخطط التصورية للفرضيات الاستراتيجية تأخذ مكانها في هذه الحقبة وبما تتلاءم والتغير الحاصل في الهرمية الدولية التي تقف على قمتها الولايات المتحدة، مما أنتج العديد من المبادئ الجيوبوليتيكية التي تتلاءم وكون الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة.

ولتنعكس هذه العلاقة بين المبادئ الجيوبولتيكية والإدراك الاستراتيجي الأميركي، من خلال الدور والمكانة التي من الممكن أن تشغلها الولايات المتحدة في المستقبل، هل تكون قائمة على أساس إمبراطوري، نتيجة ما تمتلكه الولايات المتحدة من مصادر وموارد قوة قد تؤهلها لأداء هذه الدور، أو تنتهج مبادئ جيوبوليتيكية قائمة على أساس التعددية القطبية في بنية النظام الدولي نتيجة تراجع القوة الأميركية من جانب، وتصاعد دور ومكانة القوى الكبرى الأخرى إلى مصافي القوى العظمى في بنية النظام الدولي نفسه من جانب آخر، لتكون الولايات المتحدة ضمن هذا التصور إحدى الدول الأقطاب بجانب الأقطاب الأخرى. أو يكون الترجيح للمشهد الأخير من هذه المشاهد المستقبلية والقائم على

أساس إن الولايات المتحدة سوف تقوم بصياغة مبادئها الجيوبوليتيكية على أساس القطبية الأحادية ولكن ليس في صورتها المطلقة وإنما في صورتها المقيدة بمشاركة القوى الكبرى الأخرى في النظام الدولي، والقائم على أساس المشاركة والتعاون فيما بينهما، ولكن في إطار القيادة الأميركية، بمعنى إن هذا المشهد يقر بان الولايات المتحدة تظل تتمتع بقدر من القوة لا تتمتع به أي دولة أخرى في النظام الدولي يؤهلها لأداء دور عالمي، لكنه في الوقت نفسه لا يؤهلها لأداء دور عالمي إمبراطوري قائم على السيطرة المطلقة، لان قدرة السيطرة الإمبراطورية تتجاوز الإمكانات والقدرات الأميركية المتاحة والكامنة، وهذا ما تبلور في الإدراك الاستراتيجي الأميركي، ومن ثم العزوف عن صياغة هكذا مبادئ.

وخلاصة ما تقدم، مثلت المبادئ الجيوبوليتيكية الأميركية تطورا مرحليا اضطراديا لتطور الإدراك الاستراتيجي لها، وهذا الأخير كان انعكاسا لتزايد المصالح والأهداف الأميركية العالمية، أي العمل على استثمار الفرص التي تحقق الغايات الأميركية، علاوة على مجابهة المخاطر والتحديات التي تواجه هذه المصالح والأهداف، لتمثل التضامن المنطقي بين ثلاث مراحل أساسية في صياغة الاستراتيجية الأميركية،كان أولها، محفزات الفرص والمخاطر والتحديات التي تواجهها، أما ثانيها، فمتمثل بالإدراك الاستراتيجي المتولد من تلك المحفزات، وثالثها، المبادئ الجيوبوليتيكية المنبثقة من ذلك الإدراك، لتُكون لنا هذه المراحل كل متناسق ومتناغم لتحقيق الأهداف والمصالح والقيم الأميركية. ولتمثل العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي علاقة تأثير متبادل، ففي كل حقبة تدخلها الولايات المتحدة تشكل المبادئ الجيوبوليتيكية للمرحلة السابقة محفز للإدراك الاستراتيجي الأميركي لفهم واستيعاب المتغيرات في النظام الجديد، ومن ثم صياغة مبادئ جيوبوليتيكية تتلاءم والمرحلة الجديدة وبما يضمن فرضيات استراتيجية تكون مهيأة للظروف والمتغيرات. وهكذا هي عملية الترابط بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية، ففي مرحلة تشكل الأخيرة مدخلات للأولى، لتقوم في ضوءها عملية التفاعل، لتنتج مخرجات -مبادئ جيوبوليتيكية- تتلاءم وهذا التفاعل، لتعود من جديد كتغذية عكسية في عملية تأثيرها على الإدراك الاستراتيجي الأميركي. وبهذا تكون عملية التلازم والتكامل والتأثير المتبادل بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية.

قائمة المصادر

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الوثائق المنشورة.

١. استراتيجية الأمن القومي الأميركي، نص التقرير الذي وجهه الرئيس الأميركي إلى الكونغرس في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، واشنطون، تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠٢، عن دراسات أميركية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق.

٢. معاهدة تأسيس حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٥)، يوليو/ ١٩٦٦.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة:

١. أبو النصر، فضيل: الإنسان العالمي، العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، دار بيسان للنشر، بيروت، ٢٠٠١.

٢. أبو حطب، فؤاد عبد اللطيف: القدرات العقلية، مكتبة الانجلو مصرية، ط٥، القاهرة، ١٩٩٧.

٣. أبو خزام، إبراهيم: الحروب وتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاته الجدلية بالحرب والسلام، الأهلية، عمان، ١٩٩٨.

٤. أبو دية، سعد: عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

٥. ابو عامر، علاء: العلاقات الدولية الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٤.

٦. أبو علية، عبد الفتاح حسن: تاريخ الأميركيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأميركية، دار المريخ للنشر، الرياض،١٩٨٧.

٧. أبو عيانة، فتحي محمود: الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٨. أتالي، جاك: آفاق المستقبل أحدث وأدق استشراف للسياسات المتصارعة على الساحة الدولية في مستهل القرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢.

٩. أحسان، محمد: الصراعات الدولية في القرن العشرين، دراسة تحليلية، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٠.

١٠. أحمد، حسن بكر: إدارة الأزمة الدولية، نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.
١١. إدريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٢. أسعد، يوسف ميخائيل: سيكولوجية الخبرة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٣. آغا، حسين وآخرون: "مبدأ كارتر" والمعضلات الاستراتيجية الأميركية،في، الاستراتيجية الأميركية الجديدة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز العالم الثالث،ط٢، لندن، ١٩٨٤.
١٤. آل طويرش، موسى محمد: تاريخ العلاقات الدولية من كنيدي إلى غورباتشوف ١٩٦١-١٩٩١، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥.
١٥. أهرون، جيهان الطهيري: إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة علي هورو، دار الغازي، بيروت، ٢٠٠٤.
١٦. اوتاكين، اناتولي: الإستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٧. ايرل تيلفورد (إعداد): رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (٢)، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.
١٨. أيفو دالدار وآخرون: هلال الأزمات الاستراتيجية الأميركية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.
١٩. الأيوبي، محمد زكي: القاموس الجغرافي الحديث، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٨.
٢٠. الأيوبي، هيثم وآخرون: ميزان القوى في العالم العربي والدول المجاورة (١٩٧٦- ١٩٧٧)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
٢١. الأيوبي، هيثم: الموسوعة العسكرية ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
٢٢. بارنت، ريتشارد:حروب التدخل الأميركي في العالم، ترجمة منعم النعمان، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٤.
٢٣. باسل البستاني(محرر): النظام الدولي الجديد آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.
٢٤. باسيفيتش، اندرو: الإمبراطورية الأميركية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأميركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٥. باقر، عبد الكريم محسن، وكريم محمد حمزة: علم النفس الإداري، دار التقني للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٤.

٢٦. بدوي، محمد طه: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بلا.

٢٧. البراك، فاضل: استراتيجية الأمن القومي آراء وأفكار، دار العربية، بغداد، ١٩٨٧.

٢٨. براون، كريس: فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.

٢٩. البراوي، راشد: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.

٣٠. برجان، د.و، ودوجلاس فيرني: نظم السياسة في عالم اليوم، في كتب عالمية ملخصة، عرض وتلخيص، سعاد كامل، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٢-١٩٦٣.

٣١. برنكس، دكستر: فلسفة السياسة الخارجية الأميركية دراسة وتحليل، تعريب حسين عمر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٥٢.

٣٢. بريار، فيليب ومحمد رضا جليلي: العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار ومكتب الهلال، بيروت، ٢٠٠٩.

٣٣. بريجنسكي، زبيغنيو: الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

٣٤. بريجنسكي، زبيغنيو: الفرصة الثانية، ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

٣٥. بريجنسكي، زبيغنيو: الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك البديري، الأهلية، عمان، ١٩٩٨.

٣٦. بريجنسكي، زبيغنيو: رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة ونشر مركز الدراسات العسكرية، ط٢، دمشق، ١٩٩٩.

٣٧. بريسون، توماس.ا: العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤إلى١٩٧٥، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، بلا، ١٩٨٥.

٣٨. بريماكوف، يفجيني : العالم بعد ١١/ سبتمبر، وغزو العراق، تعريب عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤.

٣٩. البستاني، حسان أديب: الدبلوماسية الأميركية والدبلوماسيات الممانعة ضوء على الأزمة العراقية وعلى حلفي إيران وكوريا الشمالية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، بلا.

٤٠. البصري، أبي بكر محمد بن الحسن الازدي (لابن دريد): جمهرة اللغة ج٢، دار صادر، بيروت، ٢٠١٠.
٤١. بندقجي، حسين حمزة: الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، ح.ح بندقجي، ط٣، الرياض، ١٩٨١.
٤٢. بنيه، ستيفن فنسنت: أميركا، ترجمة عبد العزيز عبد الحميد، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات،القاهرة،١٩٤٥.
٤٣. بوعشة، محمد: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٩.
٤٤. بوفر، اندريه: بناء المستقبل، تعريب أحمد ديري وبسام العسلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦.
٤٥. بول، هيدلي: المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،ط٣، دبي، ٢٠٠٦.
٤٦. بوند، براين: الحرب والمجتمع في أوروبا ١٨٧٠-١٩٧٠، ترجمة سمير عبد الرحيم ألجلبي، دار المأمون، بغداد، ١٩٨٨.
٤٧. بيكر، جيمس: سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.
٤٨. تاريخ الحرب العالمية الثانية: معركة برلين نهاية الرايخ الثالث، سلسلة معارك الحرب، ترجمة كمال عبد الله، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣.
٤٩. تاير، برادلي أ: السلام الأميركي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة بإشراف عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٠.
٥٠. تايلور، فيليب: قصف العقول، ترجمة سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة(٢٥٦)، الكويت، ٢٠٠٠.
٥١. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
٥٢. التسلح ونزع السلاح والأمن العالمي،ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
٥٣. تشومسكي، نعوم: حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأميركية، ترجمة عمر الأيوبي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٥٤. تقرير مجموعة الرئاسة للدراسات، معهد واشنطن: بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط (الأجندة الأميركية)، ترجمة يوسف الجهماني، دار حوران، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤.
٥٥. تود، ايمانويل: ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأميركي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي،ط٢، بيروت، ٢٠٠٤.
٥٦. توفلر، الفين: تحول السلطة، المعرفة والثروة و العنف في بداية القرن الواحد والعشرين، ترجمة فتحي شنوان ونبيل عثمان، مكتبة طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦.
٥٧. توفيق، جميل أحمد: إدارة الأعمال، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٢.
٥٨. توفيق، سعد حقي: النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية، عمان، ١٩٩٩.
٥٩. توفيق، سعد حقي: تاريخ العلاقات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٩.
٦٠. توفيق، سعد حقي: مبادئ العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٦١. تيلور، بيتر، وكولن فانت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر الاقتصاد العالمي الدولة القومية المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد، مطابع السياسة، الكويت، ٢٠٠٢.
٦٢. جابر، جابر عبد الحميد: سيكولوجية التعليم ونظريات التعليم، دار الكتاب الحديث، الكويت، بلا.
٦٣. الجابري، محمد عابد: قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، ونظام القيم، الفلسفة والمدنية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٧.
٦٤. جاد الرب، حسام الدين: الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٦٥. جاسور، ناظم عبد الواحد: موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٤.
٦٦. جرجس، فواز: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧.
٦٧. جرجس، فواز: أميركا والإسلام السياسي، صراع حضارات أم صراع مصالح، ترجمة غسان غصن، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨.
٦٨. جنسن، لويد: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٨٩.

٦٩. جوف، ادمون: علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجماهيرية، بيروت، ١٩٩٣.
٧٠. جون بيليس، وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٧١. الجوهري، عبد الهادي: أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣.
٧٢. الجوهري، يسرى: الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣.
٧٣. جيرفس، روبرت: الإشارة والإدراك في عصر المعلومات، في توماس كوبلاند (محرر): ثورة المعلومات والأمن القومي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤٦)، ٢٠٠٣.
٧٤. جيلبن، روبرت: الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة باسم مفتن النصر الله، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٧٥. الحاج، إبراهيم: الواقعية السياسية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢.
٧٦. الحارثي، إبراهيم، تعليم التفكير، مكتبة الشقري، الرياض، ١٤٢٤هـ.
٧٧. حتي، ناصيف يوسف: النظرية في العلاقات الدولية،دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥.
٧٨. حداد، ريمون: العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠.
٧٩. الحديثي، هاني ياس خضر: صراع الإرادات في آسيا دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، مركز الشرق للدراسات، دمشق، ٢٠٠٧.
٨٠. الحريري، فاروق: حملات الحرب العالمية الثانية مع الدروس المستنبطة مع كل حملة، تأرجح الكفتين ١٩٤١-١٩٤٣،ج٢، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٣.
٨١. الحسني، سليم: مبادئ الرؤساء الأميركيين، دار السلام للدراسات والنشر، ط٢، لندن، ١٩٩٣.
٨٢. حسين، خليل: قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧.
٨٣. حسين، عبد الرزاق عباس: الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٦.
٨٤. حسين، عدنان السيد: الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٩٦.
٨٥. حسين، عدنان السيد: تطور الفكر السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ٢٠٠٩.

٨٦. حسين، عدنان السيد: قضايا دولية الأزمة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠.

٨٧. حماد، مجدي: جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل، مطابع السياسية، الكويت، ٢٠٠٤.

٨٨. حمدان، محمد زياد: الدماغ والإدراك الإنساني نحو نظرية فيسيونفسية حديثة للذكاء والتعلم، دار التربية الحديثة، عمان، ١٩٨٦.

٨٩. خضراوي، هادي: ابرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى، دار الكتب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٣.

٩٠. الخطيب، جمال: تعديل السلوك الإنساني، مكتبة الصلاح، ط٢، بلا، ٢٠٠٣.

٩١. خلف، جمال محمود، ويحيى محمد الزهراني: مهارات التفكير الإبداعي عند القائد التربوي المعاصر، زمزم ناشرون موزعون، عمان، ٢٠٠٩.

٩٢. خليل، أحمد خليل: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

٩٣. خماس، علاء الدين حسين مكي: مشروع الدفاع الصاروخي الأميركي دراسة وتحليل، دار الكتب، بغداد، ٢٠٠٢.

٩٤. خير الله، سيد ،و ممدوح عبد المنعم الكناني: الأسس النفسية للابتكار، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٠.

٩٥. دافيدون، لندا. ل: مدخل علم النفس، ترجمة سعيد الطواب ومحمد عمر، دار ماكجوهيل للنشر، ط٣، نيويورك ١٩٨٠.

٩٦. دالين، دافيد.جي: الثلاث الكبار،ترجمة مصطفى النصولي،السلسلة السياسية(٤)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٧.

٩٧. الدردير، عبد المنعم أحمد: دراسات معاصرة في علم النفس المعرفي، ج١، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٤.

٩٨. درويش، زين العابدين: تنمية الإبداع، منهجه وتطبيقه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦.

٩٩. دسوقي، ناهده إبراهيم: دراسات في التاريخ الأميركي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

١٠٠. دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العالقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥.

١٠١. دورتيه، جان فرانسوا: معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بلا، ٢٠٠٩.

١٠٢. دوغين، الكسندر: أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبـوليتكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بلا، ٢٠٠٤.

١٠٣. دوفاي، الكسندر: الجغرافية السياسية جيوبوليتك، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠٧.

١٠٤. الديب، محمد محمود إبراهيم: الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو مصرية، ط٥، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٠٥. ديقلس، جاكلين وآخرون: الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠.

١٠٦. ديني، بروستك: نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة ودودة بدران، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.

١٠٧. راجح، أحمد عزت: أصول علم النفس، دار الكتاب العربي، ط٧، القاهرة، ١٩٦٨.

١٠٨. الرازي،محمد بن أبي بكر : مختار الصحاح، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، بلا.

١٠٩. ربيع، حامد: الحوار العربي الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣.

١١٠. ربيع، محمد محمود: مناهج البحث في السياسة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨.

١١١. الرزام، عز الدين: التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المؤسسات، دار الخواجا للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.

١١٢. رسل، برتراند: حكمة الغرب ، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٣.

١١٣. الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١.

١١٤. رني، أوستن: سياسة الحكم ج٢، ترجمة حسين علي ذنون، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٦.

١١٥. روبرتس، جوفر وآخرون: المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم ألجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩.

١١٦. روس، دنيس: فن الحكم كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٧.

١١٧. روستو، والت: اتجاهات السياسة الأميركية، ترجمة احمد شناوي، مطبعة المعرفة، بيروت، ١٩٦٤.

١١٨. رياض، محمد: الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا، النهضة العربية،ط٢، بيروت، ١٩٧٩.

١١٩. رينكور، اموري د: القياصرة قادمون، ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.
١٢٠. زاد، زلماي خليل (محرر): التقييم الاستراتيجي، ترجمة ونشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.
١٢١. الزعبي، موسى: الجيوسياسية والعلاقات الدولية أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، مكتبة الأسد، دمشق، ٢٠٠٤.
١٢٢. زكريا، جاسم محمد: مبدأ التوازن في السياسة الدولية، نحو نظام أنساني دولي جديد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٩.
١٢٣. زكريا، فريد: عالم ما بعد أميركا، ترجمة بسام شيحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.
١٢٤. زهر الدين، صالح: المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، موسوعة الإمبراطورية الأميركية، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ٢٠٠٤.
١٢٥. زهران، حامد عبد السلام: قاموس علم النفس، مطبوعات الشعب، بلا، ١٩٧٢.
١٢٦. السامرائي، نعمان عبد الرزاق: قراءة في النظام العالمي الجديد، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢.
١٢٧. ستيرز، بول. لي: عسكرة الفضاء، سياسة الولايات المتحدة الأميركية ١٩٤٥-١٩٨٤، ترجمة علي موسى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦.
١٢٨. ستيرن، جيفري: تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، بلا.
١٢٩. سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٣٠. سعيد، عبد المنعم: العرب ومستقبل النظام العالمي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
١٣١. سعيد، عبد المنعم: ما بعد الحرب الباردة النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، في الحمارنة، مصطفى(محرر): العرب في الاستراتيجية العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٤.
١٣٢. سعيد، الصافي: سنوات المتاهة، الحرب المموهة والسلام الجريح على مذبح القرن الواحد والعشرين، دار نقوش عربية، تونس، ١٩٩٤.
١٣٣. سلمان، سلمان رشيد: المستقبلية، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٦.
١٣٤. السلمي، علي: السلوك الإنساني في الإدارة، مكتبة غريب، القاهرة، بلا.
١٣٥. سليم، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٩٨.

١٣٦. السماك، محمد أزهر: الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.
١٣٧. سولانا، خافيير: الناتو في عامه الخمسين، جرد حساب والآفاق المستقبلية، ترجمة ناظم عبد الواحد الجاسور، في مجموعة باحثين حلف شمال الأطلسي، آفاق وتطورات، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
١٣٨. سوليفان، باتريك: الجيوبولتيكا، ترجمة صباح محمود محمد، بلا، عمان، ٢٠٠١.
١٣٩. سويلم، حسام الدين محمد: نظام الدفاع الصاروخي القومي الأميركي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣.
١٤٠. سيد رجب، عمر الفاروق: قوة الدولة دراسات جيوستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢.
١٤١. سيليرييه، بيير: الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، ترجمة أحمد عبد الكريم، الأهلي، دمشق، ١٩٨٨.
١٤٢. الشالجي، مندوب أمين : تطوير التحالفات العسكرية الأوروبية وانعكاسها على العرب، في فيصل عودة الرفوع وآخرون: العرب والقوى العظمى، ٣ – العرب وأوروبا، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣٤)، ١٩٩٩.
١٤٣. الشامي، صلاح الدين علي: دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف، ط٢، الإسكندرية، ١٩٩٩.
١٤٤. الشاهر، شاهر إسماعيل: أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.
١٤٥. شدود، ماجد محمد: الاستراتيجية، مطبعة ابن خلدون، دمشق، ١٩٨٧.
١٤٦. الشرقاوي، علي: العملية الإدارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٢.
١٤٧. شفيق، منير: علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢.
١٤٨. شكري، محمد عزيز: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨.
١٤٩. شكشك، انس: التفكير خصائصه وميزاته، كتابنا للنشر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٨.
١٥٠. الشلبي، سيد أمين: الوفاق الأميركي السوفياتي ١٩٦٣-١٩٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، ١٩٨١.
١٥١. الشيخ، رأفت غنيمي: أميركا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩.

١٥٢. صادق، دولت أحمد وآخرون: الجغرافية السياسية، مكتبة الانجلو مصرية ط٥، القاهرة، ١٩٧٥.
١٥٣. صافي، عدنان: الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ١٩٩٩.
١٥٤. صلوخ، فوزي: أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٢.
١٥٥. الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور أحداث مابين الحربين (١٩١٤-١٩٤٥)،ج١، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨٣.
١٥٦. الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين،لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،ج٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٨٣.
١٥٧. طه، فرج عبد القادر وآخرون: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.
١٥٨. الظاهر، نعيم إبراهيم: الإدارة الاستراتيجية المفهوم الأهمية التحديات، عالم الكتاب الحديث، عمان ٢٠٠٩.
١٥٩. عبد أسعيد، محمد توهيل فايز: علم الاجتماع السياسي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٩.
١٦٠. عبد الحكيم، حشمت: مفهوم ومشتملات التخطيط، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩٦.
١٦١. عبد الحي، وليد: تحويل المسلمات في نظريات العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ١٩٩٤.
١٦٢. عبد الخالق، أحمد محمد: أسس علم النفس، دار المعرفة الجامعية، ط٣، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
١٦٣. عبد الخالق، أحمد محمد، وعبد الفتاح محمد دويدار: علم النفس أصوله ومبادئه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
١٦٤. عبد الخالق، لهيب: بين انهيارين، الإستراتيجية الأميركية الجديدة، الأهلية، عمان، ٢٠٠٣.
١٦٥. عبد الغفار، عبد السلام: التفوق العقلي والابتكار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
١٦٦. عبد الفتاح، سميح: انهيار الإمبراطورية السوفياتية، نظام أحادي جديد أحادي القطب، دار الشروق، عمان، ١٩٩٦.
١٦٧. عبد القادر، علي أحمد: مقدمة في النظرية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، ط٣، القاهرة، ١٩٨٦.
١٦٨. عبد الله، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة (١٣٣)، الكويت ١٩٨٩.
١٦٩. عبد الله، أمين محمود: دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.

١٧٠. عبد الله، أمين محمود: في أصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.
١٧١. عبد الناصر، وليد محمود: من بوش إلى اوباما، المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.
١٧٢. عبد الوهاب، عبد المنعم: جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافية السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧.
١٧٣. عبود، سالم محمد: الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دراسة في تداعيات الأزمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي، دار الدكتور للنشر، بغداد، ٢٠١١.
١٧٤. العجيلي، محمد صالح: دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤٥)، ٢٠٠٠.
١٧٥. عداي، فلاح حسن: الإدارة الاستراتيجية، مفاهيمها ومداخلها عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
١٧٦. عريم، عبد الجبار: التخطيط الاجتماعي والتنظيم بحث في التخطيط والتنظيم الاجتماعي للخدمات الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠.
١٧٧. العزي، غسان: سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ٢٠٠٠.
١٧٨. عطية الله، أحمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨.
١٧٩. علبي، عاطف: الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتكا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩.
١٨٠. علوة، السيد: صنع القرار السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
١٨١. عواد، عامر هاشم: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
١٨٢. عويضة، كامل محمد محمد: سيكولوجية العقل البشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.
١٨٣. عويضة، كامل محمد محمد: علم النفس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.
١٨٤. العيسوي، عبد الرحمن: علم النفس العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
١٨٥. العيسوي، فايز محمد: الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
١٨٦. عيسى، حسن أحمد : سيكولوجية الإبداع بين النظرية والتطبيق، مكتبة الإسراء، طنطا، ١٩٩٤.
١٨٧. غالب، مصطفى: الإدراك، سلسلة منشورات دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٠.
١٨٨. غالي، بطرس بطرس: دراسات في السياسة الدولية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦١.

١٨٩. الغالي، طاهر محسن وآخرون: الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧.

١٩٠. غلاب، محمد السيد: الجغرافيا السياسية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٢.

١٩١. غنيم، عبد الحميد: الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٧.

١٩٢. فايث، دوغلاس ج: الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، تعريب سامي بعقليني، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠.

١٩٣. فرج، أنور محمد: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.

١٩٤. فرسون، سميح: جذور الحملة الأميركية لمناهضة الإرهاب، في احمد بيضون وآخرون: العرب والعالم بعد ١١/أيلول-سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، بيروت، ٢٠٠٤.

١٩٥. فريدمان، توماس: العالم المسطح تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

١٩٦. فضة، محمد إبراهيم: مشكلات العلاقات الدولية، دور الجيوسياسية والجيواستراتيجية في السياسة الخارجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦.

١٩٧. فضة، محمد إبراهيم: مشكلات العلاقات الدولية، دور الردع النووي الاستراتيجي في السياسة الخارجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٢.

١٩٨. الفقي، إبراهيم: قوة التفكير، شركات الدكتور إبراهيم الفقي العالمية للتنمية البشرية، بلا، ٢٠٠٧.

١٩٩. فهمي، عبد القادر محمد: الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٩.

٢٠٠. فهمي، عبد القادر محمد: المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الرقيم، بغداد، ٢٠٠٥.

٢٠١. فوزي، عماد: الاستراتيجية الأميركية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٤.

٢٠٢. فوكوياما، فرانسيس: بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.

٢٠٣. فوكوياما، فرانسيس: نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٣.

٢٠٤. فيفليد، رسل هـ، واتزل بيرسي: الجيوبوليتكا، ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر، الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، بلا.

٢٠٥. فيليكس، انطونيا: كوندي قصة نجاح كوندوليزا رايس، الدار العربية للعلوم ناشرون، بـيروت، ٢٠٠٧.
٢٠٦. قبيسي، هادي: السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظية الجديـدة والواقعيـة، الـدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٠٧. القروي، هاشم: التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج، الدار العربيـة للكتـب، ليبيـا، ١٩٨٥.
٢٠٨. القصاب، نافع وآخرون: الجغرافيا السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، بلا.
٢٠٩. القوزي، محمد علي: العلاقات الدوليـة في التـاريخ الحـديث والمعاصـر، دار النهـضة العربيـة، بيروت، ٢٠٠٢.
٢١٠. كار، وليام غـاي: أحجـار علـى رقعـة الـشطرنج، ترجمـة سـعيد جزاترلـي،دار النفـائس،ط٤، بيروت،٢٠٠٠.
٢١١. كار، ادوارد : العلاقات الدولية في عشرين سـنة ١٩١٩-١٩٣٩،ج١، ترجمـة سمـير شـيخاني، مكتبة توزيع المطبوعات، بيروت، بلا.
٢١٢. كانتور، روبرت د: السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد طاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان، ١٩٨٩.
٢١٣. كعوش، يوسف: الاستراتيجية النووية، شركة المطابع النموذجية، عمان، ١٩٨٢.
٢١٤. كلينتون، بيل: ضمان وضع القوة الأولى، في جـونتر فورتيلـه (محـرر): إدارة تحـديات المـستقبل جدول أعمال سياسي واقتصادي للقرن٢١، ترجمة ونشر مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢١٥. كنيدي، بول: القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري مـن ١٥٠٠إلى ٢٠٠٠، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.
٢١٦. كنيدي، بول: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين،ج١، ترجمة مجدي نـصيف، مكتبـة مـدبولي، القاهرة، ١٩٩٤.
٢١٧. كياسن، تشانا: في مواجهة الحرب الباردة، ترجمة عبد الرزاق إبـراهيم، الـدار القوميـة للطباعـة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢.
٢١٨. كيرسانوف، الكسندر: الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية، العلاقات الاقتـصادية بعـد الحرب الكونية الثانية، تعريب جبرائيل فايض، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.
٢١٩. كيستل، هيو: التعايش السلمي، ترجمة قسطو، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٩٥٧.

٢٢٠. كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب البـاردة، ترجمـة مالـك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.
٢٢١. كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك البديري، الأهلية، عمان، ١٩٩٥.
٢٢٢. كيسنجر، هنري: العقيدة الاستراتيجية الأميركية ودبلوماسية الولايات المتحـدة، ترجمـة طالـب مشتاق، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧.
٢٢٣. كيسنجر، هنري: مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، إعداد حسين شريف، بلا، ١٩٧٣.
٢٢٤. كيسنجر، هنري: هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٢٥. لاكوست، ايف: الجيوبوليتكا والجيوستراتيجية، ترجمـة ونـشر مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، بلا.
٢٢٦. لالاند، اندريه: موسوعة لالانـد الفلـسفية، المجلـد الثـاني **H-Q**، منـشورات عويـدات، ط٢، بيروت- باريس، ٢٠٠١.
٢٢٧. لامبرت، ولـيم و.، وولاس ا. لامـبرت: علـم الـنفس الاجتمـاعي، ترجمـة سـلوى المـلا، دار الشروق، ط٢، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٢٨. لوران، أريك: حرب آل بوش، ترجمة سلمان حرفش، دار الجليل، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٢٩. لورنس، هنري: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة، بلا، ١٩٩٢.
٢٣٠. لوفابفر، مكسيم: السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة حسين حيدر، عويدات للنـشر والطباعـة، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٣١. ليتل، ريتشارد: توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارات والأسـاطير والنمـاذج، ترجمـة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٣٢. ليرتش، تشارلس او: الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضل زكي محمد، دار الحريـة، بغـداد، ١٩٧٦.
٢٣٣. ليرنر، ماكس: أميركا كحضارة، الفكر والحياة في الولايات المتحدة الأميركية،ج١، ترجمـة رائـد البراوي، المطبعة الفنية الحديثة،بلا، ١٩٦٦.
٢٣٤. مارتين، بيتر، وهارالد شومان: فخ العولمة، ترجمة عـدنان عبـاس علـي، سلـسلة عـالم المعرفـة، الكويت، ع(٢٣٨)، ١٩٩٨.

٢٣٥. مجموعة باحثين: السياسة الأميركية والقوى الكبرى، سلسلة كتب المستقبل العربـي(٢)، مركـز دراسات الوحدة العربية،ط٢، بيروت، ١٩٨٥.
٢٣٦. مجموعة باحثين: العرب وتحديات النظام العـالمي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، ١٩٩٩.
٢٣٧. مجيد، دياري صالح: التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.
٢٣٨. محافظة، علي: ألمانيا والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
٢٣٩. محمد، ثامر كامل: تـداعيات عاصـفة الأبـراج الاسـتراتيجيات الدوليـة في عـصر العولمـة، دار اليازوري، عمان، ٢٠٠٢.
٢٤٠. محمد، محمد حجازي: الجغرافيا السياسية، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، القاهرة، ١٩٩٧.
٢٤١. مخيمر، صلاح: في علم النفس العام، الطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، بلا.
٢٤٢. مراد، علي عباس: ديمقراطية عصر العولمة، المؤسـسة الجامعيـة للدراسـات والنـشر والتوزيـع، بيروت، ٢٠٠٧.
٢٤٣. مرسي، محمد منير: الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.
٢٤٤. مسعود، جبران: الرائد، المجلد ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨.
٢٤٥. مصباح، زايد عبيد الله: السياسة الخارجية، منشورات **ELGA**، مالطا، ١٩٩٤.
٢٤٦. مصطفى، صلاح عبد الحميد: الإدارة والتخطيط التربوي، دار القلم، دبي، ٢٠٠١.
٢٤٧. مطاوع، إبراهيم عصمت: علم النفس وأهميته في حياتنا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
٢٤٨. معلا، ناجي: التفاوض الاستراتيجية والأساليب مـدخل في الحـوار الاقنـاعي، زهـران للنـشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٤٩. معهد واشنطن: بناء الأمن والـسلام في الـشرق الأوسـط الأجنـدة الأميركيـة، ترجمـة يوسـف الجهماني، دار حوران، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤.
٢٥٠. المعيني، خالد: الحافات الجديدة، التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية، دار كيوان، دمشق، ٢٠٠٩.
٢٥١. مقرحي، ميلاد: موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، منشورات **ELGA** ، مالطا، ١٩٩٩.
٢٥٢. مقلد، إسماعيل صبري: الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومـشكلات، شـركة كاظمـة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٨٣.

٢٥٣. مقلـد، إسماعيـل صـبري: العلاقـات الأميركيـة الـسوفياتية، مـشكلات الأمـن والتـسلح في الثمانينات، ذات السلاسل، الكويت،١٩٨٧.
٢٥٤. مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منـشورات ذات السلاسل، ط٥، الكويت، ١٩٨٧.
٢٥٥. مقلد، إسماعيل صبري: نظريات السياسة الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧.
٢٥٦. مكنمارا، روبرت: ما بعد الحرب الباردة، ترجمـة محمـد حـسين يـونس، دار الـشروق، عمـان، ١٩٩١.
٢٥٧. المليجي، حلمي: علم النفس المعاصر، دار النهضة العربية، ط٣، بيروت، ١٩٧٢.
٢٥٨. منذر، محمد: مبادئ في العلاقات الدولية مـن النظريـات إلى العولمـة، مجـد المؤسـسة الجامعيـة، بيروت،٢٠٠٢.
٢٥٩. منصور، ممدوح محمود مصطفى: سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.
٢٦٠. مودي، أ.أ: الجغرافيا وراء السياسة، ترجمة روفائيل جرجس، دار الهلال، القاهرة، بلا.
٢٦١. مورجنثاو، هانز. جي: السياسة بين الأمم الصراع مـن اجـل الـسلطان والـسلام ج٣، تعريـب خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.
٢٦٢. مورجنثاو، هانز. جي: السياسة بين الأمم الصراع مـن اجـل الـسلطان والـسلام ج١، تعريـب خيري حمادي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.
٢٦٣. مورجنثاو، هانز: السنة الأميركية في السياسة الخارجيـة، في روي مكريـدس(إشـراف): منـاهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٦.
٢٦٤. موكيالي، اليكس: علم النفس الجديد، تعريـب حـسين حيـدر، منـشورات عويـدات، بـيروت ١٩٩٧.
٢٦٥. مونكلر، هيرفريد: الإمبراطوريات منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايـات المتحـدة الأميركية، ترجمة عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبي، ٢٠٠٨.
٢٦٦. المياح، علي محمد: آسيا المحيط الهادي، في العرب وآسيا، سلـسلة المائـدة الحـرة، بيـت الحكمـة، بغداد، ع(٤٦)، ٢٠٠٠.
٢٦٧. ميرل، مارسيل: العلاقات الدولية المعاصـرة، حـساب ختـامي، مكتبـة الأسـرة،ط٢، القـاهرة، ٢٠٠٥.

٢٦٨. ميكال، بيار: تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١، تعريب يوسف خومط، دار الخليل، بيروت، ١٩٩٣.
٢٦٩. ناي، جوزيف س: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧.
٢٧٠. ناي، جوزيف: المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٧.
٢٧١. نايت، ركس، ومرجريت نايت: المدخل إلى علم النفس الحديث، تعريب عبد علي الجسماني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٩٣.
٢٧٢. نجاتي، محمد عثمان: الإدراك الحسي لدى ابن سيناء بحث في علم النفس عند العرب، دار الشروق، ط٣، القاهرة، ١٩٨٠.
٢٧٣. النجار، حسين فوزي: أميركا والعالم، دراسة في السياسة الدولية، مطبعة أطلس،بلا، ١٩٧٧.
٢٧٤. نعمان، جلال محمد: حركة عدم الانحياز في عالم متغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
٢٧٥. نعمة، كاظم هاشم: العلاقات الدولية ج١، مطبعة أياد، بغداد، ١٩٧٩.
٢٧٦. نعمة، كاظم هاشم: الوجيز في الاستراتيجية، مطبعة أياد، بغداد، ١٩٨٨.
٢٧٧. نعمة، كاظم هاشم: الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٢٧٨. نعمة، كاظم هاشم: حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٣.
٢٧٩. نعمة، كاظم هاشم: سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٧.
٢٨٠. النعيمي، أحمد نوري: السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩.
٢٨١. النعيمي، احمد نوري: تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١.
٢٨٢. النقيد، محمد سيف حيدر: نظرية "نهاية التاريخ" وموقعها في إطار توجهات السياسة الأميركية في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.

٢٨٣. النمر، سعود بن محمد وآخرون: الإدارة العامة الأسس والوظائف، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٩١.
٢٨٤. نوار،عبد العزيز سليمان وآخرون:تاريخ الولايات المتحدة الأميركية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩.
٢٨٥. نيفينز، آلان، وهنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة، ج٢، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٢.
٢٨٦. نيفينز، آلان، وهنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة،ج١، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٢.
٢٨٧. نيفينز، آلان، وهنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة، ج٣، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٢.
٢٨٨. نيكسون، ريتشارد: ١٩٩٩ نصر بلا حرب، إعداد وتقديم محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام، ط٢، القاهرة، ١٩٨٩.
٢٨٩. نيكسون، ريتشارد: أميركا والفرصة التاريخية، كيف تواجه أميركا الدولة العظمى الوحيدة المتحديات العالمية الراهنة، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢.
٢٩٠. هارت، غاري: القوة الرابعة، الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة، ترجمة محمد التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥.
٢٩١. هارت، ليدل: الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.
٢٩٢. هارون، علي أحمد: أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٩٣. هاس، ريتشارد ن: الفرصة لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة أسعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.
٢٩٤. هاس، ريتشارد ن: حرب الضرورة حرب الاختيار، مسيرة حربين على العراق، ترجمة نورما نابلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٠.
٢٩٥. هاس، ريتشارد ن، وآخرون: استعادة التوازن استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٩٦. هاليبرين، مورتن- اج: الاستراتيجية العسكرية المعاصرة، ترجمة سليم شاكر الإمام، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٧.

٢٩٧. هنتنغتون، صموئيل ب: من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأميركية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥.
٢٩٨. هنتنغتون، صموئيل: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٩.
٢٩٩. هويدي، أمين: كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٧٩.
٣٠٠. هياجنة، عدنان محمد: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩.
٣٠١. هيكل، محمد أحمد الطيب: مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.
٣٠٢. وايت، بريان وآخرون (محررون): قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٣٠٣. ولد أباه، السيد: عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.
٣٠٤. ويلز، هـ. ج: موجز تاريخ العالم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٨.
٣٠٥. يحيى، جلال: العالم المعاصر، دار الكتب الجامعية، بيروت، ١٩٧٦.
٣٠٦. يوسف، محمد ميثم: حقوق الإنسان في ظل التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٣٠٧. يولاو، هاينز: فن السلوك السياسي، ترجمة نخبة من الأساتذه الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٦٣.

رابعاً: الاطاريح والرسائل:

أ. الدكتوراه

١. ألحديثي، هاني ياس خضر: سياسة باكستان الإقليمية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
٢. الحيالي، نزار إسماعيل: دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
٣. فرحان، شيماء معروف: إدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية دراسة في العلاقات الأميركية- الإيرانية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠٧.

٤. ياسين، عمار حميد: توجه الولايات المتحدة الأميركية تجاه إقليم شمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة جيوستراتيجية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

ب. الماجستير

١. أحمد، خضير عباس: التخطيط السياسي الخارجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ١٩٨٣.
٢. البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: تأثير حلف شمال الأطلسي في مستقبل العلاقات الأميركية-الأوروبية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧.
٣. الحطاب، رياض مهدي عبد الكاظم: السياسة الخارجية الأميركية وحقوق الإنسان، دراسة حالة كوسوفو، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠٦.
٤. السعيدي، سعد عبيد علوان: أثر المصلحة الاقتصادية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي (دراسة لنماذج مختارة)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠١.
٥. العبيدي، خضير خلف: دراسة تجريبية لبعض المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الآداب قسم علم النفس جامعة بغداد، ١٩٨٧.
٦. عسكر، ياسر عبد الرزاق وهيب: مستقبل الأمن الإقليمي في آسيا الباسفيك، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠٧.
٧. مزهر، حسين: السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران بعد إحداث ١١ايلول/ سبتمبر٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

خامسا: البحوث والدراسات:

١. **Fouskes, Dr – Vassilis**: مبدأ التدخل الجديد والمفروض ذاتياً من قبل حلف شمال الأطلسي**Nato**، ترجمة وسن صالح الدليمي، تراجم سياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٢)، تموز/ ٢٠٠١.
٢. إبراهيم، حسنين توفيق: العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديموقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٤٩)، آذار/ مارس٢٠٠٨.

٣. إبراهيم، عزت: الأرثوذكسية وحلف الناتو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٧)، يوليو/ ١٩٩٧.

٤. أبو الخير، كارن: آسيا وملامح نظام عالمي جديد.. تقديم، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.

٥. أبو الخير، كارن: تحولات القوة في عالم بلا أقطاب، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥)، يوليو ٢٠١١.

٦. أبو النجا، صلاح: دوافع القوتين الأعظم في محادثات سولت، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٥٦)، ابريل- ١٩٧٩.

٧. أبو عامود، محمد سعيد: السياسة الأميركية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع(١٢٧)،١٩٩٧.

٨. أبو عامود، محمد سعيد: تحولات السياسة الأميركية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٧)، يناير ٢٠٠١.

٩. أبو عامود، محمد سعيد: روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨١) يوليو ٢٠١٠.

١٠. الاتحاد الأوروبي والأزمة الاقتصادية، عن مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢)، أكتوبر ٢٠١٠.

١١. الاتحاد الأوروبي، عن السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢)، اكتوبر٢٠١٠.

١٢. أحمد، حميد شهاب : العراق... المشكلة والحل، دراسات نقدية في ظل المتغيرات الحالية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٣. أحمد، حميد شهاب: السياسة الخارجية في عهد اوباما، ورقة مقدمة إلى ندوة فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٥تشرين الثاني ٢٠٠٩.

١٤. أحمد، حميد شهاب: العراق.. المشكلة والحل دراسات نقدية في ظل المتغيرات المحلية، قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٥. إدريس، محمد سعيد: الدوافع الأساسية للخلافات الأميركية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(٧٠)، ١٩٨٢.

١٦. اسينوفا، مارغريتا: الصراع على آسيا الوسطى.. قديم يتجدد، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل٢٠١٠.

١٧. الأصفهاني، نبيه : الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد (يوليو/ ١٩٩٧)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٣٠)، ١٩٩٧.
١٨. الأفندي، نزيرة: الاقتصاد الدولي بين التأرجح الأوروبي والاقتصادات الصاعدة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٠) ابريل ٢٠١٠.
١٩. الأفندي، نزيرة: الصين ومأزق مجموعة العشرين، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.
٢٠. الأفندي، نزيرة: المأزق الأميركي في شبه الجزيرة الكورية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥١) يناير ٢٠٠٣.
٢١. الأفندي، نزيرة: مجموعة العشرين والدول النامية.. دعم أم تفتيت؟، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠.
٢٢. الأفندي، نزيرة: محددات الحركة الأميركية في شبه الجزيرة الكورية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٣) يوليو ٢٠٠٣.
٢٣. اكنبري، ج. جون: أوهام الإمبراطورية: تعريف النظام الأميركي الحديث، مجلة الشؤون الخارجية، دراسات أميركية، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق، آذار – نيسان/ ٢٠٠٤.
٢٤. أمين، سرمد عبد الستار: القوة العظمى المهيمنة، دراسة في نموذج القيادة الأميركية للنظام العالمي الجديد، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٢٥. أمين، سمير: بعد حرب الخليج الهيمنة الأميركية إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(١٧٠)، نيسان – ابريل/ ١٩٩٣.
٢٦. الأنصاري، عبد الحميد: ما النظرية السياسية لإدارة اوباما بعد مرور سنة على ولايته، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل٢٠١٠.
٢٧. اوتاواي، مارينا وآخرون: الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٨. أوهانلون، مايكل: قوتان عالميتان تسعيان بمسؤولية إلى تحديث جيشيهما، مواجهة متخيلة بين الصين والهند، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(٣) يناير/ فبراير ٢٠١٠.
٢٩. أيوب، مدحت: الآسيان بين بكين وواشنطن، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.
٣٠. بارديو، جيمس وكريستوفر بينت: عمليات الناتو المتطورة، مجلة حلف الناتو، ربيع ٢٠٠٦، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت www.Nato.int

٣١. باسل، احمد: المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٢٦)، ٢٠٠٢.

٣٢. بتلر، نك: الاتحاد الأكمل في المستقبل، **Foreign Policy**، النسخة العربي، الكويت، ينـاير- فبراير ٢٠٠٣.

٣٣. البديوي، عادل عبد الحمزة ثجيل: اثر التوظيف الاستراتيجي للوسائل في تحقيق أهداف الدولـة، مجلة العلـوم الـسياسية، جامعـة بغـداد، س(٢٠)، ع(٣٨-٣٩) كـانون الثـاني -كـانون الأول ٢٠٠٩.

٣٤. البرصان، أحمد سليم: تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربـي، مجلـة جامعـة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، م(٣)، ع(٣)، أكتوبر ٢٠٠٦.

٣٥. بريجنسكي، زبيغنيو: جيواستراتيجية اوراسيا، ترجمة عبد الوهاب القصاب، آفاق استراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، ع(١)، شتاء ١٩٩٨ – ١٩٩٩.

٣٦. بريجنسكي، زبيغنيو: خطة لأوروبا في منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو، ترجمة سميرة إبـراهيم، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

٣٧. بريجنسكي، زبيغنيو: عواقب انتهاء الحرب الباردة على الأمن الدولي، سلسلة أوراق دلفي، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن، ع(٢٥٦)، شتاء ١٩٩١-١٩٩٢.

٣٨. بريجنسكي، زبيغنيو: مخاطر مستنقعات ما بعد الحرب، الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣٦)، أيار ٢٠٠٤.

٣٩. بريجنسكي، زبيغنيو: من الأمل إلى الجراءة: تقييم سياسة اوباما الخارجية، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤٢)، ٢٠١٠.

٤٠. بسيوني، درية شفيق: الولايات المتحدة ومنطقـة الخلـيج، جدليـة المـصلحة والتـدخل، كراسـات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، ع(١٧٥)، مايو٢٠٠٧.

٤١. بسيوني، عبير: التدخل الخـارجي في الـصراعات الداخليـة حالـة التـدخل في العـراق، الـسياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧.

٤٢. بشارة، عزمي: عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولـي جديـد مختلـف؟ المـستقبل العربـي، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٦) أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٣. بلانك، ستيفن : أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، في ايرل تيلفورد (إعـداد): رؤيـة إسـتراتيجية عامة للأوضاع العالمية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ع(١٣)، ١٩٩٧.

٤٤. بلعيد، شكري: نظام دولي جديد أم مرحلـة انتقاليـة؟ مجلـة شـؤون سياسـية، مركـز الجمهوريـة للدراسات الدولية، بغداد، ع(٣)، ١٩٩٤.
٤٥. بني سلامة،محمد تركي: اوباما، درس جديـد في الديمقراطيـة، المـستقبل العربـي، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٦١)، آذار/ مارس ٢٠٠٩.
٤٦. بولار، مارتن: انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨)، كانون الأول ٢٠٠٨.
٤٧. بولاك، كينث: الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط.. رؤية أميركية، السياسية الدولية، ع(١٧٥) يناير ٢٠٠٩.
٤٨. بولك، وليم: التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب اوباما، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨)، كانون الأول ٢٠٠٨.
٤٩. بيارنس، بيير: القرن الواحد والعشرين لن يكون قرنا أميركيا، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغـداد، ع(٣٨)، كانون الأول ٢٠٠٤.
٥٠. بيكر، رايموند ويليام: التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية، الـسياسة الدوليـة، الأهـرام، القاهرة، ع(١٧٩)، يناير٢٠١٠.
٥١. بيلز، اليسون ج. كي: الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي، حالة اختبار إيران، مجلـة المـستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٢٨)، حزيران/ ٢٠٠٦.
٥٢. بيومي، علاء: الأزمة الاقتصادية قد تعوق تطور مبدأ للعلاقات الخارجية، آفاق المـستقبل، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.
٥٣. بيومي، علاء: فكر اليمين الأميركي، هارفي مانسفيلد نموذجا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٤٩)، آذار ٢٠٠٨.
٥٤. التحول من الجيوبوليتيك إلى الجيوايكونومك التجربة الأميركية–الهندية، ترجمة هيئة التحرير لمجلـة الدفاع، جامعة البكر للدراسات العسكرية، بغداد، ع(٧)، ١٩٩٩.
٥٥. تشومسكي، نعوم: الحرب الوقائية أو "الجريمة المطلقة" العراق: الغـزو الـذي سـيلزمه العـار، مجلـة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٩٧)، ٢٠٠٣.
٥٦. التميمي، تميم حسين: تحديات الاستراتيجية العسكرية الأميركية بعد أحداث (١١) أيلـول، مجلـة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ع(٤)، ٢٠٠٦.
٥٧. توفيق، سعد حقي: العوامل المؤثرة في سباق التسلح الأميركي- الـسوفياتي في الثمانينـات، المجلـة العربية للعلوم السياسية، ع(٣-٤) أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩.

٥٨. توفيق، سعد حقي: التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٤٣) تموز- كانون الأول ٢٠١١.

٥٩. توفيق، سعد حقي: الردع بعد انتهاء الحرب الباردة، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٢) ٢٠٠٢.

٦٠. توفيق، سعد حقي: مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية، قضايا سياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/ ٢٤) ٢٠١١.

٦١. ثابت، عمر: الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأميركي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤١)، ٢٠٠١.

٦٢. جاد، محمد: المعونة الخارجية الأميركية والأهداف الأمنية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٧)، يناير ١٩٩٧.

٦٣. جاد، عماد: الجدل حول توسع الناتو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٩)، يوليو/ ١٩٩٧.

٦٤. جاد، عماد:حلف الأطلنطي والحرب في البلقان،مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٣٧)، يوليو/ ١٩٩٩.

٦٥. الجادر، سرمد، وكوثر عباس: الدور العالمي للولايات المتحدة الأميركية بين التراجع والممانعة (رؤية استراتيجية في ظل الأزمة المالية)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(١٩-٢٠)، ٢٠١٠.

٦٦. الجاسور: ناظم عبد الواحد: توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأميركية، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(١١)، كانون الثاني/ ٢٠٠١.

٦٧. الجاسور، ناظم عبد الواحد: تأثيرات الحادي عشر من أيلول في السياسات العالمية تنافر الموجات بين ضفتي الأطلسي، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ع(٢٢) كانون الاول٢٠٠٣.

٦٨. جبريل، محمود: التخطيط الاستراتيجي، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، www.rpc.gov.ly

٦٩. جندلي، عبد الناصر: إشكالية المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٦)، حزيران ٢٠١٠.

٧٠. جوهر، حسن عبد الله: تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٤)، ابريل١٩٩٦.

٧١. حامد، شادي: عندما تصبح الأهداف أهم من الوسائل، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.

٧٢. حداد، حامد عبيد: التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأميركية في العراق، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤٣)، كانون الثاني ٢٠١٠.

٧٣. الحديثي، عباس غالي: القوى الكبرى ومجالاتها الحيوية دراسة جيوبوليتيكية لمستقبل الخريطة العالمية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، بغداد، ع(٤)، كانون الأول ١٩٩٧.

٧٤. الحرب في عصر المعلوماتية، ترجمة هيئة التحرير، مجلة الدفاع، جامعة البكر، بغداد، ع(٧)، ١٩٩٩.

٧٥. حرب، أسامة الغزالي: نحن وخطاب اوباما، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١)، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩.

٧٦. الحروب، خالد: في الفكر السياسي الأميركي الجديد:"عودة التاريخ" و"رابطة الديموقراطيات"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٧)، تشرين الثاني٢٠٠٨.

٧٧. حسن، حارث محمد: المنظور الأوروبي الجديد لحلف الناتو، في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الرؤيا الأوروبية وخيارات الإستراتيجية الأميركية، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤١)، ٢٠٠٠.

٧٨. حسون، خالد حسين: الولايات المتحدة الأميركية ومشروعها الشرق الأوسطي الكبير دراسة في الأهداف والوسائل والعقبات، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/ ٢٤) ٢٠١١.

٧٩. حسونة، أيمن: اوباما... الكارزمية في مواجهة القيود، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(١٧١) يناير ٢٠٠٨.

٨٠. حسين، خليل : الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأميركي، بوابة العرب، ٧/ مارس/ ٢٠٠٥، عن شبكة المعلومات الدولية (انترنت) www.arabsgate.com

٨١. حلف الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢)، ابريل١٩٦٨.

٨٢. حلمي، نادية: التنافس الإقليمي من منظور الصين، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣)يناير ٢٠١١.

٨٣. حموده، عمرو كامل: النفط في السياسة الخارجية الأميركية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل/ ٢٠٠٦.

٨٤. الحوامدة، نضال: إدارة الأزمة من منظور منهج دراسة الحالة (المنظمة التعاونية الأردنية: دراسة وضعية تحليلية)، مجلة جامعة دمشق، م(١٩)، ع(١)، ٢٠٠٣.

٨٥. الحيالي، نزار إسماعيل: المنظور الأميركي للإرهاب الدولي والدولة الفاشلة، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه، الفصل الأول، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، للعام ٢٠١١-٢٠١٢.
٨٦. الحيالي، نزار إسماعيل: المهمات الجديدة للناتو والتطبيقات المحتملة، دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣)، شتاء ١٩٩٩ – ٢٠٠٠.
٨٧. الحيالي، نزار إسماعيل، وعبد الحميد الموساوي: العلاقات الروسية-الأميركية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (٢٠٠١-٢٠٠٨)، قضايا سياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(١٦)، ٢٠٠٩.
٨٨. خالد، ضياء الدين عبد: الدفاع التعرضي في التطبيق، مجلة الدفاع، بغداد، ع(٧)، ١٩٩٩.
٨٩. خليفة، نبيل: تركيا آردوغان.. والصين رهانات جديدة.. لدور قديم، آفاق المستقبل، أبو ظبي، ع(١) سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩.
٩٠. دياب، أحمد: أحداث قيرغيزستان... تنافس أم توافق بين واشنطن وموسكو؟، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨١) يوليو ٢٠١٠.
٩١. دياب، أحمد: اقتصادات الأزمة في أوروبا، الأزمة المالية في اليونان وايرلندا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٤) ابريل ٢٠١١.
٩٢. دياب، أحمد: اوباما واستراتيجية جديدة في أفغانستان، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠.
٩٣. دياب، أحمد: اوباما وإعادة صياغة العلاقات الأميركية- الروسية، السياسة الدولية، مؤسسه الأهرام، القاهرة، ع(١٧٦)، ابريل ٢٠٠٩.
٩٤. دياب، احمد: شرق أوروبا في السياسة الخارجية الأميركية، السياسة الدولية، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩.
٩٥. ديموغرافية الاتحاد الأوروبي، عن السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢)، أكتوبر ٢٠١٠.
٩٦. رايس، كوندوليزا: إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أميركية من اجل عالم جديد، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٧٧)٢٠٠٨.
٩٧. الربيعي، كوثر عباس: أميركا والتنظير للعولمة بين نهاية التاريخ وصراع الحضارات والطريق الثالث، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(٢)، صيف ٢٠٠٠.

٩٨. الربيعي، كوثر عباس: تطور مفهوم الأمن القومي الأميركي، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٣٥)، ٢٠٠٢.
٩٩. الرمضاني، مازن: مستقبل النظام الدولي الجديد، البدائل، مجلة أم المعارك، بغداد، ع(٧)، تموز١٩٩٦.
١٠٠. الرمضاني، مازن إسماعيل: العلاقات العربية-الروسية ماضي المستقبل ومستقبل الحاضر، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، ع(٢) صيف ٢٠٠٠.
١٠١. الرمضاني، مازن إسماعيل: نحو تخطيط سياسي خارجي عربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، س(١)، ع(١)، ١٩٨٨.
١٠٢. روزوف، ريك: العالم ارض البنتاغون الواسعة العمليات العسكرية الأميركية في مناطق العالم الرئيسية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٤) نيسان ٢٠١٠.
١٠٣. رؤى مستقبلية لسياسة الدفاع الأميركية، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عن شبكة المعلومات الدولية (انترنت) www.ahram.org.eg
١٠٤. رويجودنري، راجياسري : توسع الناتو إلى شرق أوروبا تحدي مؤسساتي، ترجمة سميرة إبراهيم، في منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد.
١٠٥. زرنوقة، صلاح: الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٩)، ١٩٩٧.
١٠٦. زهرة، عطا محمد: نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٢)، ٢٠٠٢.
١٠٧. سابا، الياس: الأزمة المالية العالمية، أسبابها، وانعكاساتها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٦٠) شباط ٢٠٠٩.
١٠٨. سالم، احمد علي: السياسة الخارجية لاوباما بين المثالية والواقعية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩.
١٠٩. السامرائي، خليل إبراهيم: الانعكاسات الإقليمية للحرب في البلقان، دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ع(٣)، شتاء ١٩٩٩ – ٢٠٠٠.
١١٠. السامرائي، ضاري رشيد: مبادرة الدفاع الاستراتيجي دراسة لموقف الدول الحليفة وانعكاس المبادرة على الوطن العربي، مجلة الدفاع، بغداد، ع(٤)، ١٩٨٨.

١١١. ستار، فريدريك: البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، سلسلة محاضرات الإمارات ٣٨، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩.

١١٢. سرور، عبد الناصر محمد: أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م(١٣)، ع(١)، يونيو ٢٠٠٥.

١١٣. سعيد، عبد المنعم: إدارة الأزمات والصراعات الدولية، مجلة المنار، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، ع(٢٠)، ١٩٨٦.

١١٤. سعيد، محمد قدري: حروب النجوم والعودة إلى الاستراتيجية الدفاعية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(٨٨) ابريل،١٩٨٧.

١١٥. سلامة، معتز: الأمن القومي الأميركي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ع(١٦٢)، ابريل٢٠٠٦.

١١٦. سلمان، سلمان رشيد: المستقبل والبعد الاستراتيجي للمعرفة وموقع الوطن العربي، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ع(٦)، حزيران٢٠٠١.

١١٧. سلمان، ظافر ناظم : روسيا وحلف الناتو، نشرة الدراسات والشؤون الأوروبية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، ١٩٩٧ – ١٩٩٨.

١١٨. سلمان، هيثم عبد الله: إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨) كانون الأول ٢٠٠٨.

١١٩. سليم، محمد السيد: واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير٢٠١١

١٢٠. سليمان، منذر: دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأميركي، تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٢٥)، آذار ٢٠٠٦.

١٢١. سليمان، منذر: قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأميركي على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٧)، تموز ٢٠١٠.

١٢٢. سويلم، حسام الدين: القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل ٢٠٠٦.

١٢٣. سويلم، حسام: الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٠) اكتوبر٢٠٠٢.

١٢٤. سياسة حلف شمال الأطلنطي في شرق أوروبا عهد استراتيجي جديد، المكتبة الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٧)، ٢٠٠٤.

١٢٥. سيد أحمد، عادل: القوة في العلاقات الدولية، حرب غزة ٢٠٠٩ نموذجا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٦)، ابريل٢٠٠٩.

١٢٦. سيد، كريم: إدارة الأزمة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد (أنموذج أزمة حرب الخليج)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٩)، شباط١٩٩٣.

١٢٧. الشاهد، جاسر: تأثير استراتيجيات السياسة الأميركية على توجهات الناتو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٩)، يوليو/ ١٩٩٧.

١٢٨. شلبي، السيد أمين: الجدل حول مستقبل القوة الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.

١٢٩. شلبي، السيد أمين: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠.

١٣٠. شوريف، ماتان: الأزمات تشكل المذاهب، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.

١٣١. الشيخ، نورهان : التعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني.. الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٠) ابريل ٢٠١٠.

١٣٢. الشيخ، نورهان: روسيا والاتحاد الأوروبي.. صراع الطاقة والمكانة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦.

١٣٣. الشيخ، نورهان: روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩.

١٣٤. الشيخ، نورهان: روسيا.. الشريك الطبيعي للصين، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.

١٣٥. الشيخ، نورهان: طموحات روسية قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨١)، يوليو ٢٠١٠.

١٣٦. صالح، غانم محمد: أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأميركي ورغبة المشاركة الأوروبية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٣٦)، كانون الثاني- حزيران٢٠٠٨.

١٣٧. صندوق النقد الدولي، حالة وآفاق اقتصاد العالم، عن شبكة المعلومات الدولية www.un.org

١٣٨. الطعان، عبد الرضا: الديمقراطية الأميركية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع(٧)، تشرين الثاني ١٩٩٢.

١٣٩. طلعت، عبد المنعم: القيادة الأميركية في إفريقيا الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠.

١٤٠. طومسون، جيم فيشر: اوباما يختط سياسة خارجية جديدة خلال العام الأول من رئاسته، ٤كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.Amarica.gov

١٤١. الظاهر، سمير: مستقبل الحلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوروبي الواقع... والأفاق، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٦٦)، ٢٠٠٤.

١٤٢. عابدين، السيد صدقي: اليابان والصين.. دفء اقتصادي وبرود سياسي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.

١٤٣. العادلي، منصور: القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(١٢٧)، ١٩٩٦.

١٤٤. عاروري، نصير: حروب جورج دبليو بوش 'الوقائية' بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٩٧) تشرين الثاني- نوفمبر٢٠٠٣.

١٤٥. العايب، خير الدين: مسار الافتراق الأوروبي عن الولايات المتحدة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، ع(١٦)، ٢٠٠٢.

١٤٦. عبد الحليم، احمد: الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٧)، يناير/ ٢٠٠٢.

١٤٧. عبد الحميد، عاطف: أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل ٢٠٠٦.

١٤٨. عبد الحي، وليد: المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع(١٢٦)، أكتوبر/ ١٩٩٦.

١٤٩. عبد الحي، وليد: علاقة السياسة الخارجية الأميركية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٦٧)، ايار٢٠٠١.

١٥٠. عبد الرحمن، خير الدين: آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع(٥٦) ٢٠٠١.

151. عبد السلام، محمد: الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦.
152. عبد السلام، محمد: القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.
153. عبد الصادق، عادل: الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.
154. عبد الصادق، علي: الناتو والشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٣)، يناير/ ٢٠٠٦.
155. عبد العاطي، عمرو: أوكرانيا وجورجيا..أزمات في منطقة الجوار، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩.
156. عبد العاطي، عمرو: تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.
157. عبد العظيم، خالد: الصراع على النفوذ في الاوراسيا، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦١)، يوليو٢٠٠٥.
158. عبد الفتاح، فكرت نامق: العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية "دراسة تحليلية"، قضايا سياسية، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/ ٢٤)، ٢٠١١.
159. عبد الله، أسامة: اوباما ومواجهة الفقر في الولايات المتحدة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٥) يناير ٢٠٠٩.
160. عبد الله، حسين: أزمة النفط الحالية.. تداعياتها ومستقبلها، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٦) ابريل ٢٠٠٦.
161. عبد المجيد، وحيد: مستقبل النموذج الأميركي للحرية، اوباما.. وشروط تجديد الليبرالية، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.
162. عبيد، نايف علي: العولمة...والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٢)تموز ١٩٩٧.
163. عبيرات، مقدم، ومحمد كريم حيدر: سياسات الأوبك، تنويع المصادر الطاقوية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٣٤)،كانون الاول٢٠٠٦.

١٦٤. العزاوي، دهام محمد: التدخل الإنساني والدور الجديد للأمم المتحدة رؤية نقدية في ظل الواقع الدولي المعاصر، مجلة آفاق استراتيجية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ع(٢)، ٢٠٠٦.
١٦٥. العزاوي، رند حكمت: حلف شمال الأطلسي والجهود الأميركية لتكريس الاستراتيجية الجديدة للحلف، في حلف شمال الأطلسي الناتو الرؤية الأوروبية وخيارات الاستراتيجية الأميركية، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤١)، ٢٠٠٠.
١٦٦. العزاوي، سهى: قراءة سريعة في العلاقات الأوروبية- الأميركية، في أوروبا في القرن الحادي والعشرين، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤٥)، ٢٠٠١.
١٦٧. العزاوي، نجم: أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع في جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٥-٣٠/ تشرين الثاني/ ٢٠١١.
١٦٨. عزم، احمد جميل: النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية، تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١)، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩.
١٦٩. العزي، سويم: آليات الهيمنة الأميركية على العالم، شؤون الأوسط، بيروت، ع(١٠٧)، صيف ٢٠٠٧.
١٧٠. العزي، غسان: ١١ايلول٢٠٠١ والنظام الدولي، تغيرات مفهومية محتملة، شؤون الأوسط، ع(١٠٥)، شتاء ٢٠٠٢.
١٧١. علام، مصطفى شفيق: تحول القوة في العلاقات الدولية دروس للأمة، التقرير الثامن، مجلة البيان، أبو ظبي، ٢٠١١.
١٧٢. علي، خالد حنفي: النفط الأفريقي.. بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٦) ابريل ٢٠٠٦.
١٧٣. علي، مغاوري شلبي: الولايات المتحدة.. القيادة في عالم متغير، الولايات المتحدة والصين.. قطبية ثنائية جديدة؟، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٩) يناير ٢٠١٠.
١٧٤. العليان، عبد الله بن علي: هل تستطيع الليبرالية قيادة العالم، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ع(٦) حزيران، ٢٠٠١.
١٧٥. العمار، منعم صاحي: الاستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما (الولايات المتحدة الأميركية أنموذجا)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(١٦)، ٢٠٠٩.

١٧٦. العمار، منعم صاحي: العقيدة العسكرية العراقية الجديدة دراسة في نظم تشكيلها، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣-٢٤) ٢٠١١.
١٧٧. العمار، منعم صاحي: الولايات المتحدة الأميركية بعد المحافظين الجدد (هل تجرؤ على رؤية ذاتها)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ع(١٩-٢٠)، ٢٠١٠.
١٧٨. العمار، منعم: العراق ومنظومة الأمن الخليجي "دراسة في خيارات المرحلة القادمة"، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ع(٤)، نيسان – ابريل/ ٢٠٠٦.
١٧٩. العمار، منعم: أوروبا بين حسابات التوحيد ومخاطر الانجرار وراء الهيمنة الأميركية، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٩٥)، ٢٠٠٢.
١٨٠. عمران، عاصم محمد: الخيارات الاستراتيجية الألمانية في أوروبا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
١٨١. العناني، خليل: اللوبي النفطي الأميركي ...النفوذ واليات التأثير مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل/ ٢٠٠٦.
١٨٢. عوني، مالك: الاستراتيجية الأميركية وموقعها في السياسة الخارجية الأميركية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٥)، يناير١٩٩٧.
١٨٣. عوني، مالك: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة... آفاق التكامل الأوروبي الجديدة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٢) اكتوبر٢٠٠٠.
١٨٤. غالي، إبراهيم : الاتحاد الأوروبي : إستراتيجية للدفاع المشترك، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٦)، ابريل/ ٢٠٠٤.
١٨٥. غالي، بطرس بطرس: الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٥)، يوليو ١٩٦٦.
١٨٦. غونزاليز، ناثان: فشلها يمهد لإجماع دولي لم يتوفر لسلفه دبلوماسيه اوباما تجاه إيران.. رابحة؟، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.
١٨٧. غيث، مي عبد الرحمن: أميركا وكوريا الشمالية أي مستقبل للعلاقة؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧٨) أكتوبر ٢٠٠٩.
١٨٨. فراورنوي، ميشيل وآخرون: جميع الحروب المحتملة: نحو وجهة نظر جماعية للمحيط الأمني في المستقبل ٢٠٠١ – ٢٠٢٥، ترجمة إسماعيل نوري العزي، الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١٨٩. فرحات، محمد فايز: الأزمة النووية الكورية مستقبل التسلح والتعاون الأمني، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ع(١٧١)، يناير ٢٠٠٧.

١٩٠. فرحات، محمد فايز: الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١.

١٩١. فريدمان، جورج: العقد القادم أين كنا وإلى أين نحن ذاهبون، ترجمة نبيل جاويش، مؤلفات أجنبية، السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١.

١٩٢. فريدمان، جورج: مبدأ مدفيديف والاستراتيجية الأميركية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٦) تشرين الأول ٢٠٠٨.

١٩٣. فضة، محمد إبراهيم: استراتيجية الاحتواء في حرب فيتنام في الفكر السياسي الأميركي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، م(١٠)، ع(١)، حزيران ١٩٨٣.

١٩٤. الفقي، سنيه محمود: رابطة الآسيان والصين أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٩)، يناير ٢٠٠٥ .

١٩٥. فهمي، عبد القادر محمد: الدرع الصاروخي الأميركي.. تأكيد لسياسة الهيمنة الأميركية، نشرة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٢.

١٩٦. فياض، عامر حسن: الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأميركية إزاء الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٢٦١)، نوفمبر ٢٠٠٠.

١٩٧. فيث، دوغلاس ج.: استراتيجية الحرية ومشروعها الكبير، مؤسسة "الهيرتج فاوندايتش"، نمط تفكير المحافظين الجدد، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٤/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٣.

١٩٨. فيجيس، اليساندرو: مستقبل الناتو وتوسعه شرقا وفي البحر المتوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

١٩٩. فيرغسون، نيل: القوة، **Foreign Policy**، النسخة العربية، الكويت، يناير فبراير، ٢٠٠٣.

٢٠٠. قراءة وفق منهجي الاستقراء والاستدلال إدارة اوباما... السياسات والأداء في العالم، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.

٢٠١. قنديل، حنان: الصين واستمرارية الصعود السلمي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٣) يناير ٢٠١١.

٢٠٢. قواعد القوة.. كيف ينقذ الاتفاق الجمعي السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة عمرو عبد العاطي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٤) ابريل ٢٠١١.
٢٠٣. كابلان، روبرت: الرياح الموسمية.. المحيط الهندي ومستقبل القوة الأميركية، ترجمة محمد بسيوني عبد الحليم، مؤلفات أجنبية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١.
٢٠٤. كاظم، محمد كريم: الإدراك الأميركي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(١٩-٢٠)، ٢٠١٠.
٢٠٥. كالو، دومنيكو: النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأميركية وتهميش الأمم المتحدة، ترجمة مالك الواسطي، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع(٢)، مايس ١٩٩٤.
٢٠٦. الكبيسي، عامر خضير: التفكير الاستراتيجي وصناعة المستقبل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، م(٢٤)، ع(٤٩)، رجب ١٤٣٠هـ.
٢٠٧. كشك، اشرف محمد: أمن الخليج في السياسة الأميركية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦.
٢٠٨. كشك، اشرف محمد: حلف الناتو.. من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٥)، يوليو ٢٠١١.
٢٠٩. كوبشان، تشارلز: الشراكة وليس الصدارة، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.
٢١٠. كوبولاني، آنطوان: قوس الأزمات كما يراه الرئيس اوباما ومستشاروه، ترجمة عبد الحميد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٣٨-٣٩)، كانون الثاني- كانون الأول ٢٠٠٩.
٢١١. كودنر، مايكل: أكثر براغماتية واقل استخداما، دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأميركية، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.
٢١٢. كوردون، فيليب أ. ج.: أوروبا وبناء قوة عسكرية، ترجمة سميرة إبراهيم، في أوروبا في القرن الحادي والعشرين، قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٤٥)، ٢٠٠١.
٢١٣. كوش، كريستينا: عودة إلى الواقعية في سياسات أوروبا تجاه الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢) أكتوبر ٢٠١٠.

٢١٤. كوكس، مايكل: خيار اوباما لإدامة القيادة الأميركية للعالم "القوة الذكيـة" بـديل لثنائيـة "الـصلبة" و"الناعمة"، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظـبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.

٢١٥. كونيلان، جوزف: آخر القوى الاقتصادية العظمى تراجع العولمة ونهاية السيطرة الأميركية وما يمكن إن نفعل بشأنها، ترجمة مروة نظير، مؤلفات أجنبية، السياسة الدوليـة، مؤسـسة الأهـرام، القاهرة، ع(١٨٥) يوليو ٢٠١١.

٢١٦. كيوتر، بوين و: عالم جديد واتفاق جديد (العولمة وسياسة الإدارة الأميركية في القرن الجديـد)، ترجمة سميرة إبراهيم، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ع(٦) حزيران ٢٠٠١.

٢١٧. لوبورني، كلود: الاستراتيجيات الغربية بين التطورات الحقيقية والتطورات الزائفة، مجلة المنـار، ع(٢)، بلا.

٢١٨. لين، كريستوفر: إعادة صياغة الاستراتيجية الأميركية الكبرى، زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، ع(٤ – ٥)، ١٩٩٨ – ١٩٩٩. عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) **www.awu-dam.org**.

٢١٩. ماجييه، جو: الحضارة الغربية: جوهرها وملامحها وتأثيرهـا، مجلـة الـسياسة الدوليـة، مؤسـسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٩)، يونيو/ ٢٠٠٢.

٢٢٠. المجذوب، أسامة: المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، السياسة الدولية، مؤسـسة الأهرام، القاهرة، ع(١٠٩)، ١٩٩٢.

٢٢١. مجلس المخابرات القومي الأميركي، مشروع سنة ٢٠٢٠: رسم خريطة المـستقبل العـالمي، مجلـة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣١٣)، آذار ٢٠٠٥.

٢٢٢. محمد، ثامر كامل: آليات العولمة ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسـية، كليـة العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(٢)، صيف ٢٠٠٠.

٢٢٣. محمد، خديجة عرفة: الصين وأمن الطاقة.. رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، الأهرام، القـاهرة، ع(١٦٤)، ابريل٢٠٠٦.

٢٢٤. محمد، سفير أحمد طه: حول التكتلات الاقتصادية العالمية، السياسة الدولية، مؤسـسة الأهـرام، القاهرة، ع(١١٢) أكتوبر ١٩٩٢.

٢٢٥. محمد، صباح محمود: الأمن القومي الأميركي رؤية جيوبوليتيكية للأهداف الكونية الأميركية، أم المعارك، بغداد، ع(٢)، ١٩٩٥.

٢٢٦. محمد، فاضل زكي: الاستراتيجية القومية الشاملة بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمن القومي، بغداد، س(٧)، ع(١)، ١٩٨٥.

٢٢٧. محمود، احمد إبراهيم: الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٧)يناير٢٠٠١.

٢٢٨. محمود، احمد إبراهيم: الأمم المتحدة وحفظ السلام في أفريقيا، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١١٢)، ١٩٩٥.

٢٢٩. محمود، احمد إبراهيم: العراق الجديد في الاستراتيجية الأميركية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٤) اكتوبر٢٠٠٣.

٢٣٠. مرتضى، محمود: المراحل الخمس للعلاقات الصينية السوفياتية ١٩٤٩-١٩٨٤، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(٨٧) ١٩٨٥.

٢٣١. المرهون، عبد الجليل زيد: أمن الخليج والمتغير الأميركي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٢٨)، ٢٠٠٦.

٢٣٢. المزروعي، مثنى مشعان: الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الأميركية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٦) حزيران ٢٠١٠.

٢٣٣. مزهودة، عبد المليك: التسيير الاستراتيجي للمؤسسات مقاربات مفهومية وتحديات التنافسية، مجلة الباحث، ع(٤)، ٢٠٠٦.

٢٣٤. مصطفى، باسل صلاح: الملامح الجديدة للسياسة النووية الأميركية، السياسة الدولية، ع(١٦٤)، ابريل٢٠٠٦.

٢٣٥. مصطفى، حمزة: في ضوء متغيرات أوروبا الشرقية والعلاقات بين العملاقين...ما مستقبل حلفي وارشو والناتو، آفاق عربية، ع(٢)، ١٩٩٠.

٢٣٦. مصطفى، ممدوح محمود: مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١٧)، ١٩٩٨.

٢٣٧. مطاوع، محمد احمد: تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٥٧) يوليو ٢٠٠٤.

٢٣٨. مظلوم، جمال: التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤)، ابريل ٢٠٠٦.

٢٣٩. مظلوم، محمد جمال : حلف الناتو ودوره الجديد في المنطقة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، ع(٨٤)، ٢٠٠٦، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.kkmaq.gov.sa

٢٤٠. معاهدة لشبونة.. الدستور الأوروبي السابق، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٨٢) أكتوبر ٢٠١٠.
٢٤١. معلوم، حسين: الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٩)، يوليو/ ١٩٩٧.
٢٤٢. مقلد، إسماعيل صبري: التقارب الأميركي السوفياتي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٧)، يوليو١٩٦٩.
٢٤٣. مقلد، إسماعيل صبري: القضية الألمانية في المجال الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢)، ابريل ١٩٦٨.
٢٤٤. مقلد، إسماعيل صبري: تصارع القوى العالمية حول البترول، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،ع(٤١)، يوليو ١٩٧٥.
٢٤٥. مقلد، إسماعيل صبري: سياسة المعونات الأميركية الدوافع والأهداف، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة،١٩٦٨.
٢٤٦. المهداوي، مثنى: السياسة الخارجية الأميركية في عهد اوباما، ورقة مقدمة إلى ندوة فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٥تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٢٤٧. مهدي، لبنى خميس: الولايات المتحدة الأميركية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد إحداث ١١ايلول ٢٠٠١، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع(٢٣/ ٢٤)، ٢٠١١.
٢٤٨. مؤسسة ستراتفور: توقعات "ستراتفور" للأعوام العشرة ٢٠١٠- ٢٠٢٠، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٧٧) تموز ٢٠١٠.
٢٤٩. موسى، عبده مختار: مستقبل العلاقات السودانية-الأميركية بعد اتفاقية السلام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣١٩)، ايلول٢٠٠٥.
٢٥٠. المياح، عبد اللطيف علي: توسيع الإطار الجغرافي لحلف الأطلسي، في عبد اللطيف علي المياح: توسيع الإطار الجغرافي لحلف الأطلسي، الواقع والتوقعات، أوراق عربية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٩.
٢٥١. المياح، عبد اللطيف علي: علاقة السياسة الجغرافية (الجيوبولتيك) بالاستراتيجية، مجلة آفاق استراتيجية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ع(١)، أيلول ٢٠٠٠.
٢٥٢. الناتو في القرن الواحد والعشرين، (Nato Otan, Nato Public Diplomacy Division, Brouxells) ٢٠٠٤.

٢٥٣. نبيليت، روبن: سياسات التحالف الأميركية، استعادة واشنطن دورها القيادي مشروطة بنيلها الثقة من جديد، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(٤)، مارس/ ابريل ٢٠١٠.
٢٥٤. النجار، احمد السيد: الأزمة المالية الأميركية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللأنموذج الاشتراكي، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ع(١٩٤) ديسمبر٢٠٠٨.
٢٥٥. نجيب، نجلاء محمد: مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٢٧)، ١٩٩٧.
٢٥٦. النجيفي، سالم توفيق: الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي.. احتلال العراق أنموذجا، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦.
٢٥٧. النجيفي، سالم توفيق: عالم متعدد الأقطاب بدون قوة مهيمنة، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، (٢٢)، كانون الثاني ٢٠٠٢.
٢٥٨. النداوي، خضير عباس أحمد: التحديات الاقتصادية لاستراتيجية الأمن القومي الأميركية الجديدة في عهد الرئيس باراك اوباما، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(٢٣-٢٤)،٢٠١١.
٢٥٩. النداوي، خضير: مشروع حرب النجوم والمستقبل العربي، مجلة آفاق عربية، س(١١)،ع(١-٢)، ١٩٨٦.
٢٦٠. النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة – روسيا – أوروبا الغربية، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عن شبكة المعلومات الدولية، www.ahram.org.eg
٢٦١. نعمة، كاظم هاشم: محاضرات في العلاقات الدولية، ألقيت على طلبة كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٧.
٢٦٢. النعيمي، أحمد نوري: الاعتمادية الدولية والنظام السياسي الدولي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٢٩)، ٢٠٠٠.
٢٦٣. النعيمي، احمد نوري: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة ١٩٧٩-٢٠٠٨، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٣٦)، كانون الثاني-حزيران ٢٠٠٨.
٢٦٤. النعيمي، صلاح عبد القادر: مواصفات المفكر الاستراتيجي في المنظمة، المجلة العربية للإدارة، م(٢٣)، ع(١)، يونيو-حزيران ٢٠٠٣.

٢٦٥. نوار، إبراهيم: تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٦٤) ابريل ٢٠٠٦.

٢٦٦. نومكن، فيتالي: العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأميركية انعكاسات على الأمن العالمي، سلسلة محاضرات الإمارات (٩٩)، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦.

٢٦٧. هنتنغتون، صاموئيل: تآكل المصالح القومية الأميركية، ترجمة سهيل أحمد حسين، مجلة أم المعارك، بغداد، ع(٤)، ١٩٩٨.

٢٦٨. هنتنغتون، صاموئيل: صراع الحضارات، ترجمة نجوى أبو غزالة، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع(١)، كانون الثاني١٩٩٤.

٢٦٩. هنتنغتون، صموئيل: حروب المسلمين بدلا من الحرب البـاردة، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ع(٢٦)، أيار ٢٠٠٢.

٢٧٠. الهواري، أنور: الاتحاد الأوروبي تساؤلات عربية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٤٢) أكتوبر ٢٠٠٠.

٢٧١. الهواري، عبد الرحمن رشدي: : المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(١٣٧)، يوليو/ ١٩٩٩.

٢٧٢. هيغ، الكسندر: ماذا تعني "الشراكة من اجل السلام"، ترجمة نجوى أبو غزالة، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع(٣)، ١٩٩٤.

٢٧٣. وارنر، دانيال: السياسة الخارجية الأميركية بعد انتهاء الحرب البـاردة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ع(١٥)، بلا.

٢٧٤. الياسين، ضاري رشيد: الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأميركية (رؤية مستقبلية)، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(١٤)، ١٩٩٧.

٢٧٥. اليحياوي، يحيى: القوة الناعمة، أو في التمظهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، ع(٣٦٩)، تشرين الثاني٢٠٠٩.

٢٧٦. يوسف، أيمن طلال: روسيا البوتنية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠- ٢٠٠٨، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨) كانون الأول ٢٠٠٨.

٢٧٧. اليوسف، يوسف خليفة: الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٥٨) كانون الأول ٢٠٠٨.

سادسا: التقارير والنشرات:

١. الإطار الدولي للأمن القومي الأميركي، النشرة الاستراتيجية، مركز العالم الثالث، لندن، ع(١٥)، آب-أغسطس ١٩٨٠.

٢. بيرنز، آرثر: النظرة الأميركية إلى أوروبا، النشرة الاستراتيجية، مركز العالم الثالث، لندن، ع(١٦)،أيلول ١٩٨٢.

٣. بيرنز، ر. نيكولاس : يبقى الحلف الأطلسي تحالفنا الأساسي، ٢٠٠٤، عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطون http://usinfo.state.gov

٤. تقرير المراجعة الدفاعية للعام ٢٠٠٦، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٢٥)، آذار ٢٠٠٦.

٥. جونز، أ. اليزابيث: الولايات المتحدة والحلف الأطلسي شراكة ناشطة فعلاً، ٢٠٠٤، عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطون http://usinfo.state.gov

٦. جونيور، جوزيف ر. بايدن : اجتماع القمة في اسطنبول : الاستعداد لمواجهة التحدي، ٢٠٠٤، عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطون http://usinfo.state.gov

٧. حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت www.ahram.org.eg

٨. الحيالي، نزار إسماعيل : حاضر ومستقبل العلاقات الروسية الأطلسية الجديدة، أوراق إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(١٤)، أيلول/ ١٩٩٩.

٩. نص كلمة اوباما في وست بوينت ٢٠٠٩، نشرة واشنطون، عن مكتب برامج الإعلام الخارجي، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنيت http://unisfo.state.gov

١٠. هاغل، تشاك : دور الحلف الأطلسي في تحقيق الأمن في الشرق الأوسط الكبير، ١٧/ أيلول – سبتمبر/ ٢٠٠٤، مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطون. http://usinfo.stat.gov

A. Documents:

1. **Gallis, Paul: Nato and Energy Security, CRS Report for Congress Resolved Through The CRS Web, Order Code R s22409, 21/March/2006.**
2. **Nato – Russia Relations: Ancw Quality Declaration By Heads of State and Government of Nato member States and the Russian Federation، In Rome, 29/may/2002.**

B. Books:

1. **Anderson, L.W & D.R Krathwohl : A taxonomy for Learning, Teaching and Assessing, Longman, New York, 2001.**
2. **Blum, Robert: The United States and China in World Affairs, Mc Graw-Hill, New York, 1966.**
3. **Campbell, Steven J.: Role Theory Foreign Policy Advisors and U.S Foreign Policy Making, International Studies, Association, Californian, 1999.**
4. **Cohen, Raymand: Threat Perception in International Crisis, University-Wisconsin Press, London, 1979.**
5. **Coleston, John: Nato Transformation Mation – Capabilities for the 21st Century, At Rusl, London, 20/July/2006.**
6. **Crabb, Cecil V.: American Foreign Policy in The Nuclear Age, Harper and Row, 1965.**
7. **David, Fred R.: Strategic Management Concepts Cases, Prentice Hall Inc, 8thed, New Jersey, 2001.**
8. **Deblij, Harm .J: Systematic Political Geography, 2ed, New York, 1973.**
9. **Deutsch, Karl W.: The Analysis of International Relations, Prentice-Hall, Inc, New Jersey, 1968.**
10. **Donnelly, Jak: Realism and International Relations, Cambridge University Press, Cambridge, 2000.**
11. **Drysdale, A. & Blake, G.: The Middle East and North Africa The Political Geography, Oxford University Press, London, 1985.**
12. **Festinger, Leon: A Theory of Cognitive Dissonance, Stanford University Press, California, 1979.**
13. **Forsyth, M.G and Others: The Theory of International Relations, Gorge Ailen and Unwin LTD, London, 1970.**
14. **Frankel, Joseph: Contemporary International Theory and The Behavior of States, Oxford University Press, London 1973.**
15. **Frankel, Joseph: International Relations, Oxford University Press, 2ed, London, New York, 1969.**
16. **Friedrich, Carl Joachim: Foreign Policy in The Making, W.W. North& Company Inc, New York, 1983.**
17. **Geusau, Alfing Von: The External Relations for The European Community, Saxon House, Britain, 1974.**
18. **Grieco, Joseph: Cooperation Among Nation: Europe, American and Non-Tariff Barriers to Trade, Cornell University Press, New York, 1990.**

19. Harrison, Regional J: Europe in Question, Theories of Regional Integration, George Allen and Unwin Limited, London, 1974.
20. Herman, Charles .F and others: New Direction and The Study of Foreign Policy, Alleu, Unwin, Zew Zen Lad, 1987.
21. Hogan, Michael, T : The Marshall Plan, Cambridge University Press, 1987.
22. Holsti, K.j: International Politics, A framework for Analysis, Prentice- Hall, Englewood Cliffs,1972.
23. Hosmer, Craig: The New Geopolitics, Proceedings of Us. Naval Institute, August, 1973.
24. Isaksen, S.G: Frontiers of Creativity Research: Beyond The Basics, Bearly Limited, New York, 1987.
25. Jones, Roy E: Analyzing Foreign Policy, an Introduction to Some Conceptual Problems, Routledge & Kegau Paul, London, 1970.
26. Jones, Roy E: Analyzing Foreign Policy, An Introduction to Some Conceptual Problems, Rutledge & Kegan Paul, London, 1970.
27. Kissinger, Henry A.: Domestic Structure and Foreign Policy, in Hanrieder Wolfrom F (Edited by): Comparative Foreign Policy Theoretical Essays, David McKay Company Inc, New York, 1971.
28. Kokoshin, Andri A.: Soviet Strategic Thought, CSIA Studies International Security, The MIT Press, pr2, 1999.
29. Lieuwen,Edwin: U.S. Policy in Latin America, A short History, Frederrick A Praeger Inc, Second pr, New York,1966.
30. Litterer, Joseph A.: The Analysis of Organization, Join Wiley and Sons, Inc, New York, 1973.
31. Milkis, Sideny M. and Michal Nelson: The American Presidency, Fourth Edition, Origins and Development 1776-2002, Washington DC, 2003.
32. Mintzberg, H. and Others: The Strategy Process, Prentice- Hall, London, 1998.
33. Muir, R: Modern Political Geography, Macmillan Press Lted, 2ed, London, 1992.
34. Naidu, M.V.: Alliances and Balance of Power, A Search for Conceptual Clarity, The Macmillan Press Ited, London.
35. Organski, A.F.k. and Jacek Kugler: The War Ledger, University of Chicago Press, Chicago, 1980.
36. Pounds, N.: Political Geography, MC Grow Hill, New York, 1963.
37. Pummel, R.J: Understanding Conflict and War, Distnbuted by Halted Press, A division of John Wiley Sons, New York, 1976.
38. Rosengu, James N.: Analysis of International Politics, Inc, New York, 1972.
39. Rostow, Walt: Diffusion of Power, Macmillan, New York, 1972.
40. Runco, M.A: Problem Finding Problem Solving and Creativity, Corporation, Norwood, New Jersey, 1994.
41. Schulman, Marshall: Stalin's Foreign Policy Reappraised, Athenaeum, New York, 1965.
42. Smith, Gordon Connel: The United States and Latin America, An Historical Analysis of Inter- Relations American, Heinemann Educational Book LTD, London, 1974.
43. Spanier, John W.: American Foreign Policy since World War II, Third Revised Edition, Fredrick A. Praeger Publishers, Second pr, Washington, 1968.
44. Steinbruner, J. D: The Cybernetic Theory of Decision, Princeton University Press, Princeton, 1974.

45. Wagenear, Henricus F.: US. Policy and Nato Transformation, USAWC strategy Research Project, US Army War College, 18/March/2005.
46. Walker, Stephane G: Role Theory and Foreign Analysis, Duke Press Policy Studies, Duke University, 1987.
47. Wedge, Vivian J. Rahrl and Bryant Wedge: The Role of Perception in International Studies News Letter, Fall, 1973.

C. Research and Studies:

1. Cole, D.G and Others: Supportive Classroom Environment, for Creativity in Higher Education, Journal of Creative Behavior, Vol.33, No.4, 1999.
2. Gaddis, John Lewis: Grand Strategy in The Second Term, Foreign Affairs, Vol.84, No.1, January-February,2005.
3. Gat, Azar: The Return of Authoritarian Great Power, Foreign Affairs, Vol.86, No.4, July/August 2007.
4. Hermann C.: When Government Choose to Redirect Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol. 34.1974.
5. Holsti, k.: National Role Conceptions, in The study of Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol.14, 1970.
6. Jeurgen, Dedring: Recent Advances in Peace and Conflict Research, A critical Survey-sage. Library of social Research, Vol. 27, London, 1979.
7. Kozyrev, Andrei: Partnership or Cold Peace?, Foreign Policy, No.99, Summer 1995.
8. Krahamann, Elke and others: Who's Next? : The Ongoing Story of Nato Enlargement, ESKC One Europe or Several? Program , Briefing Note 5/01 September/2001.
9. Kristol, William and Robert kagan: Toward a Neo-Reganite Foreign Policy, Foreign Affairs, August, 1996.
10. Lebl, Leslie : European Union Defense Policy an American Perspective, KAS Transatlantic portal, Cato – Institute, Cato Policy Analysis, No.516, July/13/2004.
11. Loizos, Heracleous, Strategic Thinking or Strategic Planning? Long Range Planning, Vol.31, No.3, 1998.
12. Lynch, Rick and Philip D. Janzen : Nato Training Mission – Iraq Looking to The future, JFQ Forum, Issue 40, quarter 2006.
13. Mihailova, Nadezhda: Security in South – Eastern Europe and Bulgaria's Policy of Nato Integration, Nato Review, No.1, Vol.46, Spring/1998.
14. Miller, Steven E: International Security at Twenty-Five: From One World to Another International Security, Vol.26, No.1, Summer2001.
15. Muney, Barbara F. and Morton Devtsch: The Effect of Role Reversal During The Discussion of Opposing Vie points, Journal of Conflict Resolution, Vol. 12, No.3, September 1968.
16. North Atlantic Treaty Organization (Nato), Inventory of International Nonproliferation Organization and Regimes, Center for Nonproliferation Studies. www.Nato.int

17. **Onys Zkiewicz., Janusz : The Central Issues for Nato, The Main issues from The Presentation give at the State Department Conference on Nato, Washington DC., October/2003.**
18. **Ruhel, Michael: Nato after Prague : Learning The Lessons of 9/11, Parameters articles, The US army War College, Summer 2003.**
19. **Sempa, Francis p.: The Geopolitics of The Post-Cold War World Strategic Review, Washington. Vol .xx, No.1, Winter 1992.**
20. **Sergeyev, Igor: We are Partners, Nato Review, No.1, Vol.46., Spring – 1998.**
21. **Simon, Jeffrey: Partnership for Peace: Charting A course for A New Era, US Foreign Policy Agenda U.S. Department of State,Vol.9, No.2, June/2004.**
22. **Solana Javier: on Course for a NATO of legations in 1999, NATO Review No.1, Vol.46, Spring/1998.**
23. **Walt, Stephen M: International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No.110, Spring 1998.**
24. **Weigert, Hans: U.S. Strategic Bases and Collective Security, Foreign Affairs, Vol.25, January, 1974.**
25. **Weinstein, Dr. Michael: Washington Long War and Its Strategy in The Torn of Africa, www.PINR.com**

فهرست المحتويات

فهرست الجداول والمخططات

أولا: فهرست الجداول

ثانيا: فهرست المخططات